

مركز دراسات الوحدة العربية

العلاقات العربية - التركية

حوار مستقبلي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظّمها
مركز دراسات الوحدة العربية

اورهان كولوغلو
عبد الجليل التميمي
خالد زيادة
بطرس لبكي
علي احسان باغيش
ابراهيم الداقوقي

طارق المجذوب
عثمان اوكيار
سيّار الجميل
سيما كالايسيوغلو
مريم سليم

احمد نوري النعيمي
محمود عبد الفضيل
طلعت مسلم
وجيه كوثراني
ناصيف حتي
احسان غوركان



مركز دراسات الوحدة العربية

العلاقات العربية - التركية

حوار مستقبلي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظّمها
مركز دراسات الوحدة العربية

اورهان كولوغلو
عبد الجليل التميمي
خالد زيادة
بطرس لبكي
علي احسان باغيش
ابراهيم الداقوقي

طارق المجذوب
عثمان اوكيار
سيّار الجميل
سيما كالايسيوغلو
مريم سليم

احمد نوري النعيمي
محمود عبد الفضيل
طلعت مسلم
وجيه كوثراني
ناصيف حتي
احسان غوركان

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات
الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية/
اورهان كولوغلو [وآخ.].
٦٧٣ ص.
يشتمل على فهرس.
١. البلدان العربية ـ العلاقات ـ تركيا ٢. العرب
٣. الأتراك أ. مركز دراسات الوحدة العربية
327.5610174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ برقياً: «مرعربي»
فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥

المحتويات

القسم الثاني

العلاقات العربية ــ التركية الراهنة

القسم الثالث

مستقبل العلاقات العربية ــ التركية

قائمة الجداول

كلمة الافتتاح الأولى

خير الدين حسيب (*)

السيد الرئيس،

معالي الضيف العزيز الأستاذ وحيد خلف أوغلو،

السيدات والسادة،

يسعدني باسم مركز دراسات الوحدة العربية أن أرحّب بكم في هذه الندوة، مقدّراً ومعتزاً بحضوركم ومشاركتكم فيها رغم مشاغلكم الكثيرة.

لعل الكثيرين منكم يتساءلون عن سبب هذا الاهتمام، الذي قد يبدو مفاجئاً، لمركز دراسات الوحدة العربية بموضوع «العلاقات العربية - التركية» وتركيزه على الجوانب الحالية والمستقبلية لتلك العلاقات، وعمّا إذا كان هذا الاهتمام سببه ترف فكري أو غيرة فكرية ساهمت فيها اهتمامات جريدة **السفير** اللبنانية مؤخراً بتأثير من كبير محرريها الصديق جهاد الزين بالشؤون التركية من خلال تخصيص صفحات شبه منتظمة لهذا الموضوع؛ أم أن هناك دوافع أخرى نابعة من جدول أعمال للمركز لا تعلمون عنه شيئاً. كما قد يثور التساؤل عمّا إذا كان اهتمام المركز بهذا الموضوع سيتوقف بانتهاء هذه الندوة أم إنها بداية لاهتمام مستمر بهذا الموضوع.

ومنعاً لأي لبس أو سوء فهم حول أسباب تنظيم المركز هذه الندوة، ولوضع هذه الندوة في إطارها الصحيح من برامج عمل المركز الحالية والمقبلة، أود أن أبيّن أن مركز دراسات الوحدة العربية قد انشغل على مدى أكثر من خمس سنوات، خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٨)، بتخطيط وتنفيذ مشروع **استشراف مستقبل الوطن العربي**

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

(Prospective Analysis of the Arab Future) خلال الثلاثين سنة القادمة، اعتباراً من ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠١٥. وتمحورت دراسات هذا المشروع المستقبلية حول محاور ثلاثة: (١) **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (Society and State in the Arab Homeland)؛ و(٢) **التنمية العربية** (Arab Development)؛ و(٣) **العرب والعالم** (The Arabs and the World). ونشر التقرير العام لهذا المشروع بالعربية عام ١٩٨٨ بعنوان **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات:** (The Future of the Arab Nation: Challenges... and Options)، وقد نشر في ما بعد بالانكليزية عن دار روتلدج (Routledge) في بريطانيا. ومن بين ما انتهت إليه نتائج هذا المشروع المستقبلي هو الحاجة إلى وضع «مشروع حضاري عربي جديد» يقوم على عناصر ستة: الوحدة العربية؛ الديمقراطية؛ العدالة الاجتماعية؛ التنمية المستقلة؛ الاستقلال الوطني والقومي؛ والتجدد الحضاري.

وقد تناولت دراسات المشروع مواضيع حول محور «العرب والعالم» واهتمت بموضوع «العرب ودول الجوار الجغرافي» إضافة إلى أمور أخرى، وخصص المشروع دراسة مستقلة لهذا الموضوع نشرت بالعربية في كتاب مستقل. وقد تمت دراسة علاقات الوطن العربي مع دول الجوار الجغرافي الرئيسية (ايران وتركيا وإثيوبيا) من خلال أربعة مداخل نظرية هي: الجغرافيا السياسية، والقومية، وتوازن القوى، والاعتماد المتبادل. وقد انتهت هذه الدراسة إلى ضرورة أن يكون للعرب استراتيجيا سياسية متكاملة في كيفية التعامل مع دول الجوار بحيث تحافظ على علاقات حسن الجوار معها، وتقلل من تخوفاتها، وبحيث يتم تجاوز بعض العقد والحساسيات التاريخية. وفي مجال الإعداد لهذه الاستراتيجيا، أشارت الدراسة إلى بعض الضوابط التي ينبغي، في ضوئها، النظر إلى مستقبل العلاقات بين العرب ودول الجوار، أهمها:

١ ـ إن الخبرة التاريخية لا تصادر ممكنات المستقبل، فليس المستقبل تطوراً خطياً للماضي والحاضر. وفحوى ذلك أن صراعات الماضي وتناقضاته ليست ـ بالضرورة ـ مستمرة في المستقبل، ولا توجد حتمية لذلك، إلاّ بالقدر الذي تستمد فيه أسبابها ودواعيها والسياسات التي أدّت إليها. وانه من الضروري أن تعطي هذه الاستراتيجيا أهمية خاصة للاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة مع دول الجوار الجغرافي، وأن تحاول ايجاد الصيغ والعلاقات التي تحوّل العلاقة مع دول الجوار الجغرافي من «خصوم محتملين» إلى «أصدقاء محتملين».

٢ ـ ضرورة التمييز بين وجود تناقضات ومصادر للخلاف والصراع من جهة، وبين انفجار هذه التناقضات والمصادر في شكل مواجهات وأزمات وحروب. بعبارة أخرى، ينبغي التمييز بين وجود أسباب أو أسس لصراع محتمل، وبين نشوب الصراع؛ ذلك أن الانتقال من حالة «الاحتمال» أو «الإمكانية» إلى «التحقق» و«الواقع» يتطلب التعامل مع مصادر

الصراع وأسباب التناقضات بشكل يؤدي إلى تصعيدها وانفجارها. ويترتّب على ذلك أهمية التعامل مع هذه المصادر والأسباب بالشكل الذي يجعلها كامنة ومحتملة، على أساس أن استمرار كمونها سوف يؤدي تدريجياً - وفي مدى أطول - إلى تسويتها. فكما أن هناك استراتيجيات سياسية ودبلوماسية تؤدي إلى التصعيد والانفجار، فإن هناك استراتيجيات أخرى تؤدّي إلى التهدئة والتسوية.

الأخوات والإخوة،

في إطار ما توصل إليه مشروع المركز في مجال استشراف مستقبل الوطن العربي، حول أهمية «تطوير استراتيجيا عربية متكاملة في كيفية التعامل مع دول الجوار»، وتركيا إحدى أهم هذه الدول، يأتي اهتمام المركز بموضوع «العلاقات العربية - التركية» ومستقبلها بشكل خاص، وفي هذا السياق تحديداً جاء تنظيم هذه الندوة حول مستقبل العلاقات العربية - التركية، والتي ستليها ندوة حول «مستقبل العلاقات العربية - الايرانية» كدولة جوار أخرى هامة للعرب.

ويتبيّن لكم من كل ما سبق، **ان اهتمام المركز بحاضر العلاقات العربية - التركية ومستقبلها لم يكن وليد صدفة، ولا هو اهتمام طارىء، بل إنه جزء من مشروع متكامل،** وان المركز يأمل، بقدر ما ستتوفر له الامكانات المالية والبشرية، أن يتابع الاهتمام بهذا الموضوع من خلال صيغ وأشكال مختلفة، قد تكون مثل هذه الندوات إحداها فقط.

السيدات والسادة،

يبقى أن أشير إلى بعض التوضيحات حول هذه الندوة:

١ - ان المركز ليس الجهة العربية الوحيدة التي تهتم بهذه العلاقات العربية - التركية، فقد جرى حوار عربي - تركي في الثمانينيات من خلال جامعة اليرموك في الأردن، كما اهتم معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة) التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بهذه العلاقات، ونشر كتاباً في مجلدين حولها. كما ان هناك المبادرة الفردية والشجاعة التي قام بها الصديق الأستاذ عبد الجليل التميمي في تونس وأثمرت عن قيام «معهد الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات» الذي يواصل عقد الندوات حول هذا الموضوع، ويصدر مجلة تعالج الجانب التاريخي لتلك العلاقات.

٢ - ان هذا الاهتمام بالعلاقات العربية - التركية ليس محصوراً بالجانب العربي، فقد قام الجانب التركي بمبادرات في هذا المجال، كانت في طليعتها جهود الضيف والصديق الأستاذ وحيد خلف أوغلو الذي كان وراء إنشاء «معهد العلاقات التركية - العربية» الذي اتّسعت دائرة نشاطه واهتماماته في ما بعد ليصبح اسمه «مؤسسة دراسات الشرق الأوسط والبلقان» ومقرّها في استانبول، والتي نظمت عدداً من الندوات حول موضوع العلاقات العربية -

التركية، يديره حالياً الأستاذ اسماعيل سويسال، الذي ساعد المركز في تنظيم هذه الندوة، وحالت ظروف عمل طارئة بينه وبين حضور الندوة التي كان مقرراً حضوره فيها.

٣ ـ انه لا علاقة لأية جهة رسمية حكومية عربية بهذه الندوة، أو بسبب اهتمام المركز بموضوعها، ولكن المركز حريص على أن يستفيد صنّاع القرار العربي في أقطارهم المختلفة من حصيلة هذه الندوة.

٤ ـ إن هذه الندوة هي حوار مستقبلي بين «النخبات» الفكرية والسياسية العربية والتركية، وان جميع المشاركين فيها يشاركون بصفة شخصية أياً كان الموقع الذي يحتلونه في بلادهم.

٥ ـ إن المركز حريص ويهدف من وراء هذه الندوة إلى خلق اهتمام أكبر بين النخبات العربية والتركية بمستقبل العلاقات العربية ـ التركية وتطويرها، وان أحد معايير نجاح هذه الندوة سيكون مدى قدرتها على دفع نخبات عربية وتركية جديدة للاهتمام بهذا الموضوع ممن لم تكن مهتمة به سابقاً.

٦ ـ يأمل المركز من خلال توسيع وتعميق اهتمام النخبات التركية والعربية بموضوع هذه العلاقات ومستقبلها، في أن ينتقل هذا الاهتمام من النخبات إلى الأوساط الشعبية العربية والتركية، من خلال وسائل النشر والإعلام المختلفة. وكمساهمة في هذا المجال، فسوف يعمل المركز على نشر وقائع هذه الندوة في كتب مستقلة باللغات العربية والتركية والانكليزية.

٧ ـ ان المركز حريص على وضع وتطوير خطة عمل لزيادة الاهتمام والجهد الفكري في موضوع العلاقات التركية ـ العربية، وهو يتطلع إلى تعاون من المؤسسات الثقافية التركية في هذا المجال، كما يتطلّع إلى أن يتّسع نطاق هذا الجهد الفكري إلى ما هو أبعد من عقد الندوات فقط. كما يأمل المركز في أن ينتظم عقد الندوات والمؤتمرات الفكرية التي تعالج موضوع هذه العلاقات أو حتى تركز على جانب أو جوانب منها فقط.

٨ ـ لقد اهتمت هذه الندوة، على غير ما جرت العادة عليه في معظم ما سبقها من ندوات، بحاضر العلاقات العربية ـ التركية ومستقبلها، وكانت الخلفية التاريخية لهذه العلاقات محدودة في هذه الندوة وبقدر ما يمكن أن تساعد على فهم الحاضر واستشراف المستقبل.

٩ ـ لقد حرص المركز في اعداد مخطط هذه الندوة، على طرح كل القضايا الرئيسية التي تشملها العلاقات التركية ـ العربية، ايماناً منه بأن الحوار الموضوعي والحضاري والفهم المتبادل هو الذي يمكننا من تجاوز عقد الماضي ويحدد لنا القضايا الحاضرة والمستقبلية المشتركة التي تؤثر في هذه العلاقات وتطويرها. فليس من مصلحة تطوير هذه العلاقة أن نظل نعيش في ماضي هذه العلاقات على مدى أربعة قرون، بحلوها ومرّها، فدراسة الماضي

والفهم المشترك والمتبادل حوله مفيدة بقدر ما يمكن أن نستفيد منها دروساً وعِبَراً للحاضر والمستقبل. إننا لن نستطيع تغيير ما حدث في الماضي مهما صرفنا من وقت وجهد في دراسته، ولكن الأهم، في رأيي، هو التركيز على الحاضر والمستقبل، وتحديد المصالح المشتركة وأين تتفق وتختلف، وكيف يمكن تعظيم مجالات اتفاقنا وكيف يمكن تطويق وترشيد وعقلنة خلافاتنا أو ما يمكن أن نختلف عليه في المستقبل.

١٠ ـ لقد حاول المركز، من أجل تسهيل المناقشات في هذه الندوة. أن يوفّر ترجمة فورية باللغات الثلاث: العربية والتركية والانكليزية، ولكن اعتبارات عملية حالت دون إمكانية توفير ترجمة فورية بالتركية، ولذلك ستقتصر الترجمة الفورية على العربية والانكليزية، وآمل في أن نتمكن من تلافي هذا النقص في المستقبل.

* * *

الأخوات والإخوة،

يبقى أن أقول إنه كما اعتاد المركز عليه في ندواته السابقة، وحرص على توفيره وضمانه للمشاركين فيها حيثما عقدت، فأنتم مدعوون إلى البحث والمناقشة في هذه الندوة بكل حرية وصراحة وجرأة، ودون خوف من قيود أو اعتبارات، غير ما تفرضه الاعتبارات العلمية والموضوعية والحوار الحضاري؛ وتجربة ست وعشرين ندوة سابقة للمركز تمدّنا بزاد مشجّع على التمسّك بحرية المناقشة العقلانية غير المقيّدة بحساسيات أو انفعالات أو تحيّزات غير موضوعية. وسيكون المركز من جهته حريصاً وأميناً على نقل ووضع كل آرائكم ومناقشاتكم في هذه الندوة في الكتاب الذي سينشر حولها.

كما يبقى عليّ واجب الشكر للإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية التي ساعدت المركز على التخطيط لهذه الندوة، وهم مع حفظ الألقاب: جهاد الزين ـ عبد الجليل التميمي ـ مسعود ضاهر ـ منح الصلح ـ وجيه كوثراني.

وأود أن أعبّر عن امتنان خاص للأخ الأستاذ جهاد الزين الذي، إضافة إلى حماسه الكبير في عقد هذه الندوة، بذل من وقته وجهده وخبرته واتصالاته ومشورته الكثير من أجل تنظيمها وعقدها، وسافر أكثر من مرة إلى تركيا نيابة عن المركز لهذا الغرض.

كما انتهز هذه الفرصة لأعبّر لسعادة سفير تركيا في لبنان الأستاذ آيدن قاراهان (Aydan Karahan)، عن شكر المركز وتقديره لكل ما بذله من جهد واتصال لتسهيل عقد هذه الندوة. كما أعبّر عن شكر المركز للأستاذ اسماعيل سويسال، مدير مؤسسة دراسات الشرق الأوسط والبلقان على ما بذله من جهد واتصالات لتسهيل انعقادها.

ويبقى هناك واجب شكر، وهو واجب محبّب، شكر الأميرة بيروت، أميرة الثقافة العربية، وهي ليست كغيرها من الأمراء والأميرات العرب، لأنها لم تحصل على امارتها نتيجة

مالٍ أو جاهٍ أو إرث، وإنما استحقتها لما أعطته وظلّت تعطيه، حتى وهي تنزف من جراحها، من حريات نسبية وإبداع وخدمات، مكّنتها من أن تأوي هذا المركز وغيره ليقوم بعمله الفكري، وهو ما لم تستطع أن تعوضه عنها أية عاصمة عربية أخرى.

مرة أخرى، أرحب بكم جميعاً في هذه الندوة، كما أرحب بشكل خاص بضيوفنا المشاركين من الأتراك، ويعتذر المركز إليكم جميعاً عن برنامج يعلم مسبقاً كم سيكون مرهقاً لكم، ولكنه حرص فيه على أن يستفيد من وجودكم ومشاركتكم إلى أقصى حد ممكن.

والسلام عليكم.

كلمة الافتتاح الثانية

وحيد خلف أوغلو (*)

سيداتي سادتي،

أود أولاً أن أقدم تهانيّ باسم الوفد التركي وباسمي الشخصي إلى المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، الدكتور خير الدين حسيب ومعاونيه، لأنهم نظّموا هذه الندوة بنجاح.

إنني أحبذ شخصياً عنوان الندوة، إذ إنه يركّز على العلاقات الحاضرة بين العرب والأتراك. لقد اقتصرت مداولات الاجتماعات بين العرب والأتراك، إذا كنت محقاً، على الأرجح في معالجة علاقات الماضي فقط، حيث لم يكن بوسع مقاربات كلا الطرفين أن تجد أرضية مشتركة، وبناء على ذلك كان من الصعب التوصل إلى تفاهم متبادل. ونحن لا نهمل أهمية الخلفية التاريخية للمشاكل، عندما نحاول أن نعثر على قاعدة متينة لفتح الطريق أمام تعاون أشمل في علاقاتنا الحالية والمستقبلية. وهذا شأن حيوي. وإننا نحبذ أيضاً عقد الندوة في لبنان حيث مارس شعبه دوماً تقاليد تعددية، وكان منفتحاً على أفكار مختلفة. لقد مثّلتُ تركيا في لبنان لمدة ثلاث سنوات في الفترة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٦٥، وما زلت أحتفظ بالذكريات الممتعة لهذه المهمة. كان بلدكم يعتبر سويسرا الشرق. وعايش لبنان، منذ فترة قريبة، أحداثاً مريرة، لكن الشعب اللبناني استطاع أن يتغلب بذكاء على المصاعب وتوصل إلى اجماع من أجل سلام مستقبلي. لذلك فإني آمل في أن يعود لبنان ويحيي صورة سويسرا الشرق خلال وقت معقول.

علاوة على ذلك، يعود اهتمامي بالمنطقة أيضاً إلى روابط عائلية. ولقد ساعدتني معرفتي المتواضعة باللغة العربية وشجعتني على اقامة صداقات مع زملائي العرب خلال ٤١

(*) سفير متقاعد، ووزير سابق للشؤون الخارجية التركية.

سنة من مزاولة مهامي الدبلوماسية. لقد حاولت خلال ذلك الوقت الطويل أن أتابع مشاكل العالم العربي، وبقيت صديقاً مخلصاً وشاهداً معترفاً بدور العرب في خلق الحضارة الاسلامية التي نوّرت الانسانية خلال العصور الماضية.

أود أن أشير هنا إلى أن الأتراك مخلصون للإسلام إذ إنهم اعتنقوه منذ قرابة الألف سنة. ويجب على المرء أن يعترف أن ٤٠٠ سنة من الوجود العثماني في البلدان العربية هو تماماً مثل سابقتيه الحقبتين العباسية والأموية، في مجرى التقليد الاسلامي السياسي. لذا، فإننا كلما درسنا تاريخنا المشترك وقمنا بتحليله، نستطيع الاستنتاج أن العرب والأتراك عاشوا بانسجام، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض القيم، مثل معيار الجماعات الاسلامية الذي ما زال قائماً حتى هذه الأيام، وليس القيم السائدة الآن مثل القومية.

- ١ -

إن عوامل ثابتة ومتغيرة أثّرت في العلاقات بين العرب والأتراك منذ تأسيس الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣. ولم يكن باستطاعة تركيا، للأسف، أن تركز بشكل كافٍ على هذه العلاقات خلال الفترة ما بين ١٩٢٣ - ١٩٤٥، وذلك لسببين رئيسيين:

الأول هو أنه لم تكن الدول العربية، باستثناء مصر واليمن والعربية السعودية، حرة بشكل يسمح لها بإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة أو علاقات أخرى مختلفة. وكانت بريطانيا وفرنسا وايطاليا تتولى هذه العلاقات نيابة عنها. وكان هذا أحد الأسباب التي دفعت مصطفى كمال إلى شن حملة تحررية ضد القوات المستعمرة خلال حرب الاستقلال التركية وخلال السنوات التي تبعتها، من أجل دعم «الأمم المقهورة». وكان العراق نفسه الذي أقرت بريطانيا باستقلاله سنة ١٩٣٠، مثقلاً بقيود، مثل المحافظة على القواعد الجوية في أراضيه والاشراف البريطاني على سياسته الخارجية. كذلك أيضاً في مصر حيث لم ينته الوجود العسكري البريطاني في منطقة قناة السويس إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وبناء على ذلك ولم يكن بمقدور تركيا اقامة علاقات طبيعية بسهولة مع الدول العربية. اضافة إلى ذلك، عملت السلطات الغربية بشكل عام والقوات الاستعمارية بشكل خاص، على استمرار تشويه حقائق الحقبة العثمانية في البلاد العربية وذلك لمنفعتها الشخصية. وقد تابعت شن هذه الحملة المغرضة إعلامياً حتى نهاية سيطرتها على المنطقة.

بالرغم من ذلك، فقد قام كل من الملك العراقي فيصل الأول سنة ١٩٣١، ووزير الخارجية السعودي الأمير فيصل (الذي أصبح ملكاً في ما بعد) سنة ١٩٣٢، وأمير شرق الأردن عبد الله بن الحسين (ملك الأردن في ما بعد) سنة ١٩٣٧، بزيارات إلى تركيا، واستقبلهم أتاتورك بطريقة ودية وأخوية.

لقد عملت تركيا ما في وسعها، في الحقيقة، من أجل أن تحصل الدول العربية على

استقلالها. فهي حاولت، على سبيل المثال، عندما التحقت تركيا بعصبة الأمم، أن تدعم مشروع منح الدول العربية استقلالها، غير أن جهودها لم تلاق نجاحاً. كان من الطبيعي أن تنحو هذا النحو إذ إنها أرادت أيضاً أن تحمي استقلال بلادها من الامبرياليين، بعد الحرب العالمية الأولى، وكان السبب الآخر لموقفها تجاه هذه المسألة، أنها لم تكن تريد وجود القوى الكبرى في الشرق الأوسط، وذلك من أجل حماية أمنها أيضاً. وكان أتاتورك يأمل في أن يصبح بالإمكان اقامة علاقات ودية بسهولة مع جيراننا مع رحيل المستعمرين من الشرق الأوسط.

وكان السبب الثاني الذي أعاق توثيق الروابط بين الشعبين هو أن تركيا كانت تمر بعملية تحديث سريعة محتذية نموذج الغرب في وجوه عدة. لكن تركيا حافظت في الوقت نفسه على هويتها القومية، وكذلك على ارتباطها بالدين الاسلامي وبقيمه الأخلاقية. غير أن الاصلاح الذي قام به أتاتورك أحدث ردة فعل في العالم العربي، وادعت دوائر اسلامية راديكالية متعددة أن تركيا تخلت عن الحضارة الاسلامية وتبنت عوضاً منها الحضارة الغربية مثالاً. لقد أظهرت في الواقع تجارب تركيا خلال الحقبة الأخيرة من الامبراطورية العثمانية ضرورة سد الثغرة بين الغرب والشرق. ولم يكن من خيار آخر سوى تحقيق تحديث سريع.

لم تقصد تركيا أبداً ولم تحاول، كذلك، أن تظهر نفسها كنموذج للعالم الاسلامي. إن وسائل الاعلام في ذلك الوقت، وحتى تلك الموجودة الآن، تشهد على هذه الحقيقة. لقد بقيت تركيا وستبقى مخلصة للدين الاسلامي في الوقت الذي تتابع فيه عملية التحديث.

ـ ٢ ـ

حصلت سائر الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية على استقلالها الواحدة تلو الأخرى. وهكذا زال العائق الأول من أمام العلاقات التركية ـ العربية. أما العائق الثاني، وهو التأثيرات السلبية للتحديث التي ما زالت موجودة إلى الآن، لكنها تضاءلت إلى حد ما، فباستطاعتنا اعتبار ذلك عاملاً متغيراً في العلاقات التركية ـ العربية. اسمحوا لي أولاً أن أشرح مسار السياسة الخارجية.

تأثرت العلاقات التركية مع الدول العربية بعمق من جراء الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ تقسيم فلسطين بموجب قرار الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٤٧. لقد اقترعت تركيا لصالح الدول العربية ضد القرار. لكن اسرائيل أصبحت موجودة سنة ١٩٤٨ كعضو في الأمم المتحدة، واعترفت بها معظم الدول باستثناء العرب، لذا كان على تركيا أن تتّبع سياسة توازن بين الدول العربية واسرائيل. وبالطبع، اعترفت أنقرة، بعد اتفاقية الهدنة الاسرائيلية ـ العربية التي تمّ التوصل إليها سنة ١٩٤٩، باسرائيل كأمر واقع سنة ١٩٤٩، ومن ثم رسمياً سنة ١٩٥٠.

إن الذي أجبر تركيا على تغيير سياستها حرصاً على أمنها الخاص هو الحاجة إلى التضامن مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة. ونتج ذلك إثر الحرب العالمية الثانية عندما وضع الاتحاد السوفياتي حداً لميثاق عدم الاعتداء السوفياتي ـ التركي، وأثار من ثم مطالب إقليمية في شمال شرقي الأناضول وطالب بإشراف مشترك على المضائق التركية، فكان هذا الأمر يعادل اعطاء قواعد للسوفيات في المنطقة الاستراتيجية الحيوية. كانت تركيا، إذاً، في وضع خطير، ولهذا شكّل دعم الرئيس ترومان تركيا (واليونان) سنة ١٩٤٧، من خلال «بيان ترومان» الشهير، أهمية رئيسية. وكانت هذه المبادرة بداية المساعدة العسكرية الأمريكية لتركيا، واستمرت أيضاً في الحقل الاقتصادي ضمن اطار مشروع مارشال سنة ١٩٤٨. وظلت تركيا، منذ ذلك الحين وصاعداً، على انسجام مع الولايات المتحدة في السياسة الخارجية.

هل كان بإمكان تركيا أن تنفذ سياسة مؤيدة للغرب من دون أن تدعها تنعكس على الوضع في الشرق الأوسط؟ كان هذا، دون شك على قدر من الصعوبة. لكن كان باستطاعتها، في اعتقادي، أن تكون أكثر مرونة مع العرب في بعض المسائل على الأقل. فعلى سبيل المثال، لم يكن انحيازها المطلق إلى جانب بريطانيا العظمى ضرورياً، عندما اندلع الخلاف في أوائل الخمسينيات نتيجة تأميم الحكومة المصرية شركة قناة السويس.

حمل الاختراق السوفياتي للشرق الأوسط في الخمسينيات «الحرب الباردة» إلى المنطقة. كان هذا، على صعيد الاحتمال، غير ممكن تجنبه، إذ كانت سياسة المجابهة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية قد انتشرت على نطاق عالمي. بناء على ذلك، كان ميثاق بغداد الذي وقّع سنة ١٩٥٥ بين تركيا وايران والعراق (البلد العربي الوحيد)، ودعمته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بمثابة إجراء سياسي وقائي ضد تهديد محتمل من قبل الاتحاد السوفياتي. وخلقت ردة فعل عبد الناصر العنيفة تجاه هذا الميثاق، التي نتجت من منطلق المحافظة على وحدة الدول العربية، جواً متوتراً في المنطقة.

شكلت حرب قناة السويس سنة ١٩٥٦ تجلياً مفتوحاً لهذه المجابهة المزدوجة في المنطقة. واستمر هذا التوتر على نحو مطرد لما بعد الثورة العراقية سنة ١٩٥٨ وكانت نتيجته أن تخلّى العراق عن هذا الميثاق.

ـ ٣ ـ

برزت خلال سنة ١٩٦٥ أسباب وجيهة أمام تركيا والبلدان العربية، خاصة مصر، كي توطد علاقاتها. كانت تركيا في وضع صعب في الأمم المتحدة بسبب المسألة القبرصية، وخلقت رسالة رئيس الولايات المتحدة، جونسون، الموجهة إلى رئيس الوزراء اينونو (Inonü)، سنة ١٩٦٤، يحذره فيها من مغبة التدخل العسكري في قبرص، خيبة أمل وردّة فعل في تركيا.

في غضون ذلك، كان الرئيس جمال عبد الناصر في مصر يواجه صعوبات أيضاً. في الواقع، ألحقت العملية العسكرية المصرية في اليمن، التي تلت انشقاق سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦١، أضراراً بالغة بمصر أيضاً. ودخلت الحرب اليمنية مع حلول سنة ١٩٦٦ في مأزق. وأخذ الاقتصاد المصري يتدهور مسبباً هياجاً اجتماعياً. واضافة الى كل هذه المشاكل، كان التوتر يتصاعد على الحدود الاسرائيلية، لذا سحبت مصر جنودها من اليمن سنة ١٩٦٧.

في ظل هذه الظروف، دفع تطبيع العلاقات بين تركيا ومصر، انسجاماً مع مصالحهما المشتركة، الى تعيين سفيرين جديدين لهما سنة ١٩٦٥. وتعززت هذه الخطوة مع زيارة وزير الخارجية التركي تشاغلايانجيل (Çaglayangil) الى مصر في ١٥ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧. وكانت هذه الزيارة الرسمية الأولى بين البلدين. وقد أشار عبد الناصر الى اعتقاده أنه عندما تتمكن مصر وتركيا من حل مشاكلهما سيعم السلام والاستقرار في المنطقة، ولن يكونا بعدها لعبة في أيدي «القوى العظمى».

عبرت تركيا في أيار ١٩٦٧، عن قلقها بشأن التحضيرات لحرب جديدة بين اسرائيل والدول العربية، مؤكدة على روابطها المتينة مع البلدان العربية. وأحدث هذا التصريح تأثيراً ايجابياً في مصر، فكتبت جريدة **الأهرام** بعد أيام قليلة: «أعطت الحكومة التركية ضمانات (لمصر) بأنه لن تستخدم قواعد الناتو في تركيا ضد الدول العربية في حال اندلاع الحرب». وهكذا حيّدت القاعدة المعنية وقتئذٍ، ولم تستخدم من قبل القوات الجوية الأمريكية في أية مهمة.

شكلت حرب الشرق الأوسط الثالثة (٥ - ١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧) كارثة لمصر وحلفائها. وقد دعمت تركيا علانية العرب خلال فترة الحرب وبعدها، وأعلن وزير الخارجية التركية تشاغلايانجيل، في الأول من حزيران/ يونيو أن تركيا ضد اكتساب الأراضي أو المكاسب السياسية التي يتم الحصول عليها عن طريق القوة. وقد لاقى هذا الموقف ترحيباً في جميع البلدان العربية، وهكذا تغيّرت صورة تركيا السياسية لدى البلدان العربية جذرياً. وأخذت تركيا من ذلك الوقت فصاعداً بدعم العرب دعماً كاملاً في الأمم المتحدة. في ظل هذا الجو الملائم، قام وزير الخارجية المصري محمود رياض، بالمقابل، بزيارة تشاغلايانجيل في السنة التالية .

أيدت تركيا، في هذه الظروف، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢، داعية اسرائيل الى الانسحاب الى الحدود المتفق عليها سنة ١٩٦٧. واحتجت تركيا أيضاً بشدة سنة ١٩٨٠ على ضم القدس الى اسرائيل، وسحبت القائم بأعمالها الرفيع المستوى من تل أبيب، مبقية بدلاً منه سكرتير درجة ثانية فقط. وقد اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني سنة ١٩٧٤، وأقرت ذلك رسمياً سنة ١٩٧٥. وأنشأت معها روابط دبلوماسية. وعندما أعلن المجلس الوطني في منظمة

التحرير الفلسطينية دولة فلسطين عام ١٩٨٨، كانت أنقرة من بين الدول الأوائل التي بادرت الى الاعتراف بها.

وعندما وقّعت مصر معاهدة سلام مع اسرائيل سنة ١٩٧٩، لم تعد تركيا هدفاً للوم العرب الدائم في هذه المسألة، وخلق هذا التطور ارتياحاً في الجو السياسي.

التزمت تركيا خلال الحرب الايرانية ـ العراقية سنة ١٩٨٠، موقفاً حيادياً صارماً. وقد ارتدت هذه الحيادية بالمنفعة على العراق أكثر منها على ايران، لأن تقارب شبكات الطرق الرئيسية بين تركيا والعراق أملى تبادلاً اقتصادياً على نطاق واسع.

أخذت حرب الخليج الثانية التي بدأت مع الغزو العراقي للكويت واحتلالها في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، أبعاداً دولية، وأثرت في البلدان العربية وفي تركيا بشكل خاص.

كان موقف تركيا من هذه الحرب واضحاً جداً: أيدت الحكومة جميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ أقفلت جميع خطوط الأنابيب العراقية ـ التركية التي تنقل نسبة كبيرة من النفط العراقي المصدّر؛ ومنحت تركيا تسهيلات للطائرات الأمريكية لاستخدام قاعدة انشرليك (Incirlik). وبالرغم من أن تركيا اشتركت في الائتلاف ضد العراق، فإنها لم تشترك في ائتلاف القوات المسلحة، كما أخذت موقفاً، منذ البداية، يؤيد ضرورة المحافظة على الوحدة الاقليمية في العراق. وقد سببت حرب الخليج أضراراً جمة للاقتصاد التركي الذي واجه خسائر على صعيد مدخول النفط من جراء اغلاق خطوط الأنابيب، وكذلك أيضاً في الدخل التجاري. وما زلنا نأمل بأنه ستتم صيانة وحدة العراق الاقليمية واعادة إحياء العلاقات التركية ـ العراقية قريباً.

في ما يتعلق بسوريا، فبالرغم من وجود بعض المشاكل السياسية بيننا (مياه الفرات، نشاطات الأكراد المدمرة ضدنا التي تنطلق من سوريا، والبقاع... الخ)، تعمل تركيا جاهدة لتخطي تلك الصعوبات. وهناك كل ما يدعو إلى التفاؤل في ما يتعلق بهذه العلاقات.

أما في ما يختص بلبنان، لم يكن هناك من مشاكل مطلقاً، وأعتقد أن هذا سيكون حال المستقبل.

ـ ٤ ـ

سأنتقل الآن إلى تحليل ضمن الاطار الذي اقترحتموه، أي: «الثوابت والمتغيرات الأساسية في حركية الوعي الجماعي عند العرب والأتراك منذ اعلان الجمهورية التركية»:

أعتقد أن **العناصر الثابتة** تنبع من الحقائق التالية:

أولاً، وقبل كل شيء، إننا نعيش في منطقة جغرافية واحدة، حيث إن مصالح العرب

والأتراك يتمّم بعضها الآخر (التجارة، التوظيف الكامن، الطرقات، منابع المياه... الخ). وهناك، **ثانياً**، إجماع في ما يتعلق بمنع انتهاك حدودهم السياسية وبالاحترام المتبادل لاستقلالهم. إلى جانب ذلك، يعتبر التشابه في الحضارة والفن عوامل ثابتة أيضاً في علاقاتنا.

أما بالنسبة إلى **العناصر «المتغيرة» في العلاقات العربية ـ التركية**، فبإمكاني الاشارة، قبل كل شيء، إلى أن العلاقات الخارجية لكلا الطرفين مع العالم الثالث لن تكون دائماً متوازية. لذلك، فمن الممكن أن يقع نوع من التفاوت في وجهات النظر، أو من الجائز حتى حدوث نزاعات من وقت إلى آخر، لكن إذا أخذنا في الحساب مصالحنا المشتركة، فمن الممكن أن نحجّم الأضرار.

أما في ما يتعلق بـ **محاولات التحديث المختلفة**، فإنني على الأرجح متفائل بالنسبة إلى المستقبل، إذ إن كثيراً من الدول العربية قامت بتحديثات تدريجية في حقول شتى. إن واجبنا هو اقامة حوار في ما بيننا، مثل ذلك الذي تأملونه من خلال هذا الاجتماع، وتبنّي موقف متسامح متبادل. إننا بذلك نستطيع فهم بعضنا الآخر أفضل وأفضل. وإذا وقع اختلاف في وجهات النظر بين تركيا وبعض البلدان العربية، فعلينا احترام خياراتها، إذ إن تركيا حرصت دوماً على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وكذلك لم تكن يوماً طرفاً في النزاعات الناشئة في ما بينها.

وإذ أختم إدلائي بملاحظاتي، فإني أود التعبير عن أطيب تمنياتي لأخواني العرب.

القسم الأول

الإرث التاريخي
للعلاقات العربية - التركية

الفصل الأول

أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية

(الورقة الأولى)

أورهان كولوغلو (*)

ـ ١ ـ

إن العرب والأتراك على صلة مستمرة منذ اثني عشر قرناً. لقد أغنت حياتهم المشتركة ضمن إطار الحضارة الإسلامية، الانسانية في حقول شتى. لقد وسموا تكراراً التاريخ العالمي. وكان جاهز (Jahiz) قد أثنى على مآثر التحوّلات الجديدة في الوقت الذي كان العرب في أوجّهم، في حين كانت أوروبا قبل عصر النهضة تغرق في العصور المظلمة. وكان العرب والأتراك قد تقاسموا مشقة الصراع ضد الصليبيين، ومباهج النجاح، خاصة في الحقول العلمية والفنية والعسكرية، وفي الحقول الأخرى كافة. فلقد أسهموا في تطوير المجتمعات، في عالم يمتد من المحيط الأطلسي إلى جزر جنوب شرق آسيا، بفضل تنوّع مفاهيمهم الثقافية في إطار الاسلام. كما انهم توحّدوا ضمن الدولة العثمانية ما يناهز قروناً أربعة، ووصلوا إلى الذروة مرة أخرى، ولكنهم شهدوا أيضاً انهياراً في النهاية.

من المنطقي أن تحتوي مثل هذه الأحداث النابضة بالحياة، وهذا الرابط الحكيم والغني، جميع عناصر الشراكة، سائغةً وغير سائغة، مفرحة ومحزنة على حدٍّ سواء.

أعرف أستاذاً جمع كافة انتقادات العرب الموجّهة إلى الأتراك، وآخر قام بالعملية المعاكسة. هذا طبيعي، لكنه منقوض كنقد ومدح، فليس ممكناً أخذ الاعتبار للحب وحده، أو للكره وحده في مثل هذا التعايش المشترك الطويل الأمد. إنهما جزآن من عملية جدلية

(*) استانبول ـ تركيا.

حيث إن وجود أحدهما لا يستمر أو لا يكون دون الآخر. لاحظت جيداً خلال وجودي في لبنان قرابة السنتين ابتداء من سنة ١٩٧٠، تعايش هذه العواطف والحقائق المتناقضة. فمن جهة يوجد «ساحة الشهداء»، ومن جهة أخرى ما زالت بقايا من عيش مشترك حُفظت على قيد الحياة مع مشاعر الغيرة عليها لغاية الآن. على سبيل المثال، تذمّر النائب انطوان الجميّل في البرلمان من صيّادي العصافير الذين يستعملون بنادق ٩ م .م.، الممنوع استعمالها في القوانين العثمانية التي ما زالت سارية، ويبرهن مجرّد تفحّص سطحي في ذلك الوقت، أنه بعد انفصال نصف قرن كامل، ما زالت قوانين عثمانية عديدة سارية المفعول (مثل قانون الجمعيات (١٩٠٩)، قانون الإضراب (١٨٧٥))، وبعض أجزاء من قانون «المجلة» وخاصة في موضوع العقوبات والأحوال الشخصية.

لسوء الطالع أو لحسنه، نحن شعوب الشرق الأوسط عاطفيون في أحكامنا. وستكون مقاربة العلاقات التركية ـ العربية من زاوية عاطفية غير سارة، كذلك فإنها ستؤدي إلى أخطاء في الأحكام. لا أقصد أن نتحرر منها كلياً، لكن من الأفضل أن نحتفظ بها لحقول أخرى، وننظر إلى مستقبلنا بمزيد من التفكير العقلاني. من الشائع مثلاً سماع ادّعاءات مثل حامي الإسلام، أو مرتد عن الإسلام، دون تفكير جدّي. إننا لا نستطيع الوصول إلى استنتاجات موضوعية ما لم يتم تفحّصها بشمولية ورؤية علمية، إذ سيحول هذا بالطبع دون البناء العقلاني لمستقبل مشترك. أتذكّر أنه عُقد مؤتمر عالمي لعلم الاجتماع في بيروت سنة ١٩٥٧، حيث حاول كل من الفريقين تمجيد قائده الساحر وأطروحاته بهدف جعلها مسلّماً بها كحل وحيد للمشاكل العالقة في الدول النامية، وإذ أُعيد النظر الآن بعد ستة وثلاثين عاماً في هذه المناقشات، ألاحظ أن الخلل كان ناتجاً من جرّاء المقاربة العاطفية، إذ كانت معظم الحلول المقترحة غير عملية. لذا فقدت جاذبيتها في غضون ذلك الوقت.

ـ ٢ ـ

سأعرض للموروث العثماني بتركيبه الرئيسي، متجنباً النقد والاعتراض أو المديح، وهذه أمور يجب تناولها بشكل منفصل، وذلك بهدف طرح مزيد من الاقتراحات الثابتة للمستقبل. لم يكن كل ما خلّفته الدولة العثمانية جيداً أو كاملاً. فإذا أخذنا بعين الاعتبار القرن الأخير من حكمها (حقبة التنظيمات ـ الإصلاحات ـ Tanzimat)، فمن الجائز القول إن الباب العالي حاول جهده تحسين الظروف المعيشية لمواطنيه. كانت بعض الإجراءات مفيدة، وفقد بعضها تأثيره مع مرور الوقت، ومع ذلك لا يزال لها تأثير لا يُجحد في الجماعات.

إن أعظم خطأ ارتُكب لغاية الآن في رأيي هو حصر الموروث في أحداث السنوات العشر الأخيرة للدولة، وعلى أساس المرحلة القومية الأخيرة. إن اعتبار النزعة التحديثية خلال

فترة التنظيمات (Tanzimat) كظاهرة منفصلة للأتراك والعرب وحدهم، هو خطأ شائع غير ملائم، ناشىء عن التقييم غير العلمي. كان كلانا في الحقيقة عرضة للصدمة نفسها، اتّبعنا الطريق نفسه، لكن اختلفت ردّات أفعالنا بعض الأحيان، تبعاً لظروفنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولم يتوقف التفاعل أبداً وتأثّر بعضنا بالبعض الآخر بشكل مكثّف.

إنه من الضروري، قبل الغوص في التفاصيل، أن نأخذ بعين الاعتبار معنى مفهوم «العرب». إنه يشمل الآن الجماعات الناطقة باللغة العربية كافة، التي تسعى إلى خلق كيان عربي واحد. غير أن مفهوم العرب حتى نهاية الدولة العثمانية كان يختلف جداً عن ذلك. إنه نتيجة طبيعية للظروف الجغرافية والتاريخية. لقد كان لكل من المشرق العربي والمغرب العربي أنواع مختلفة من الصلات والعلاقات مع الباب العالي. ولم يكن اللبنانيون والسوريون واليمنيون والمصريون وعرب نجد أو الحجاز يزنون الأمور بالمقاييس ذاتها. إنه من الضروري أيضاً القيام بتفحّص أكثر تفصيلاً للتمكّن من تحديد التأثيرات في كل منهم على حدة. بناء على ذلك، سأكتفي فقط بعرض ما طرحته الدولة العثمانية على الجماعات كافة التي تعيش تحت حكمها.

لقد حدّد شكل الموروث العثماني الذي تلقّته الشعوب التركية والعربية والبلقانية، على حد سواء، التغيير الكبير الذي أخذ مجراه في القرن التاسع عشر، وأعني «التنظيمات». وحتى الإصلاحات التي بدأ بها محمد علي باشا في مصر، لم تكن مستقلة كلّياً عن هذه التنظيمات. إنها رسمياً مشروع بدأ مع إعلان خط كلخانه سنة ١٨٣٩. وكان قد استخدم، في الحقيقة، تعبير «تنظيمات خيرية» (Tanzimat Hayriye) قبل تلك السنة. لقد شكّل تدمير جيش الإنكشارية (Janissary) في جميع أنحاء الامبراطورية سنة ١٨٢٦، الخطوة الحاسمة الأخيرة نحو نقطة اللارجوع. ومن المغالطة اعتبار هذا الحدث عابراً أو عرضياً دون خلفية.

تعود جذور الحاجة إلى إعادة النظر في خلل هذا النظام إلى نهاية القرن السادس عشر، الذي يدعى في تاريخ «العصر التركي» ذروة أوج السلطة العثمانية. انحصرت الاصلاحات التي اقترحها كل من مؤلف **كتاب المستتب** (Kitabi Mustateb) وقوتوتشي بيه (Kutochi Bey) (في منعطف القرن السابع عشر) في تطهير النظام القائم. اعتقد كلاهما أنه من الممكن معالجة التدهور عن طريق إلغاء التجديد والعادات المستحدثة فقط. ويبدو هذا الأمر مقاربة أصولية تهدف إلى الوصول إلى طهارة عصر الرسول. هدف كلاهما فقط، في الحقيقة، إلى تطهير النظام العثماني الذي كانت تفوح منه رائحة سجن قديم. يختلف النظام العثماني شأنه شأن الأنظمة التي كانت قد سبقته (النظام الأموي، السلجوقي... الخ) عن جوهر الإسلام، وذلك دون أن ننكر أسسه الاسلامية وحقيقة أنه حمل تسمية الدولة الإسلامية.

- ٣ -

هنا لا بد من أن أقدّم موجزاً مختصراً عن آلية التحوّل في المجتمعات الاسلامية، وذلك لأهميتها في فهم واستيعاب مساهمة التنظيمات (الإصلاح) في المورث العثماني.

يرتكز الإسلام الأصولي أو الجوهري على تعاليم القرآن الكريم وسنة الرسول. وخلال حياة النبي لم تكن توجد أية تناقضات، إذ كان هو الحكم الوحيد والأكثر اقتداراً على تقدير الطريق الوحيد المؤدّي إلى الصراط المستقيم. وحدثت بعد وفاته تغييرات مستمرة حتى منعطف القرن التاسع عشر الذي أدخل التعددية بدل أحادية الطريق. نسمّي هذه الحقبة بالإسلام الملتزم، حيث فُسّر القرآن بطرق عديدة، الأمر الذي جعل مذاهب وطقوساً دينية عديدة تبصر النور. وحدث الأمر نفسه في حقل الحديث النبوي، مما أدّى إلى بروز الاختلافات. ونتيجة ذلك، اعتبرت جميع المؤسسات والعادات الجديدة التي تتناقض مع روح الإسلام الجوهري مثل السلالات الحاكمة، الصوفية، تبجيل الموتى، الموسيقى والرقص في العبادات الدينية، الفلسفة... الخ، إسلامية، مع أن جميع عناصرها غير اسلامية، وذلك عن طريق إدراجها في إطار التوحيد، وقد أضفى هذا التسامح والتكيّف في الممارسة الاسلامية على تلك الحقبة أهمية برزت خلال العصور الوسطى، عندما كانت أوروبا، حقاً، تغطّ في العصور المظلمة.

ابتدأ الانحطاط في العالم الإسلامي منذ القرن الثاني عشر وصاعداً، عندما انقطعت المبادرات الحرّة - الاجتهادات - في حقل البحث العلمي، باستثناء حالات نادرة. ولا يشكّل اتهام الغزو المغولي في القرن الثالث عشر تفسيراً مقنعاً لهذا الانحطاط. إن كسل المفكرين وفقدان القوة المحرّكة المتسارعة في جميع الحقول، من العلوم إلى التجارة، لهو السبب الرئيسي.

ظهر الأتراك العثمانيون في العالم الاسلامي كقوة محرّكة في نهايات القرن الخامس عشر. وكانت الدولة المملوكية في مصر، حتى ذلك الوقت، الدولة الإسلامية الرئيسية، هذا بينما كانت أراضي الأتراك في البلقان أكثر مما هي في الشرق الأوسط، وكان عدد اتباعها من المسيحيين أكثر من عدد أتباعها من المسلمين. وأحدث اتحاد معظم الأراضي الإسلامية الممتدة من الحدود المراكشية حتى فارس، في فترة قرن من الزمن، تركيباً وحضارة جديدين في هذه المناطق، ضمن إطار التغييرات في الحضارة الإسلامية التي أحدثتها الثقافة العثمانية - التركية وغطّت كل الحقول، من القوانين الإدارية إلى القضاء والحياة اليومية، دون إلغاء التأكيد على إسلامية هذه التغييرات. وكانت المساهمة الأكثر أهمية إدخال القانون العام بموازاة الشريعة.

كان للعظمة العسكرية والسياسية العثمانية في القرون ١٥ - ١٧، التي أذهلت أوروبا

نفسها وأجبرتها على التسليم بأنها الدولة الأكثر نفوذاً في العالم، أثر سلبي، وذلك لإغفالها خلل النظام المسيطر في الجماعات الاسلامية كافة. وهذا سبّب موجة أخرى من الركود وحالة رفض لتكيّف المجتمع مع الظروف الجديدة الوافدة من أوروبا. لقد كان العالم الإسلامي يشعر بالسكينة لاعتقاده بأنه يمتلك الحلول المثلى لمشاكل العالم.

إن الشعور بضرورة أخذ التقدم الأوروبي بعين الاعتبار نشأ لأول مرة في الربع الأول من القرن الثامن عشر. فقد تمّ تبنّي علوم تقانية (تكنولوجية) جديدة في حقول الهندسة المعمارية، المدينية، الطباعة وفي الحقل العسكري خصوصاً. وصنّفت هذه الحركة من قبل البعض على أنها بداية النهضة في العالم الاسلامي. إن هذا الحكم مبالغ فيه إلى حد ما، لأنه يفتقد التعقّل وكذلك القيم الإنسانية الجديدة. بقي التوكيد محصوراً ببعض التقنيات والثقافة العسكرية وأصبح تعبير النظام الجديد شائع الاستعمال في نهاية القرن.

إن خسارة بعض الأراضي العثمانية في أوروبا الوسطى والبلقان أثّر إلى حد بعيد في الباب العالي. وجاءت الصدمة الحقيقية الأولى للعالم الإسلامي من جرّاء غزو نابليون القاهرة، وتبعها التحدي في حقول أخرى مثل الحقل العسكري والتجاري والثقافي... الخ.

وسم الطابع الإسلامي المراحل والتغيرات جميعها التي حدثت في العالم الإسلامي حتى بداية القرن التاسع عشر. وهذا يعني أن الدويلات الإسلامية كانت القوة المقررة. لقد فرضت المبادىء الإسلامية على المجتمعات التي غزتها، وتأثّرت في الوقت نفسه بها وتكيّفت معها، على أن التحليل الأخير حمل دائماً طابع الإسلام، حتى انه تم قبول الفلسفة الإغريقية بعد أن تم استيعابها داخل منطق النظام عينه.

تميّز النظام الأوروبي في القرن التاسع عشر بشخصية معاكسة. فرضت أوروبا، القوة المقررة والغازية (أصبح مع نهاية القرن التاسع عشر ٩٠ بالمئة من المجتمعات الاسلامية مستعمرات) التركيب والتفكير والمصطلحات وأسلوب الحياة الغربي، بطريقة صارمة، مشكّلة تياراً ذا جذور مغايرة للإسلام، وكان دحض هذا الأسلوب مستحيلاً إلا في حال الاستعداد للتخلّي عن الحضور في هذا العالم.

يكمن العامل المهم في التحدّي الغربي، في محاولة تغيير البنية التحتية والطريقة التقليدية التي سبقت المرحلة الاستعمارية في وسائل الانتاج. هذه الوسائل لم تتغير على نحو مؤثّر طوال اثني عشر قرناً مديداً من العصر الاسلامي الكلاسيكي، وكان أن فرضت أوروبا الرأسمالية وسائلها وضاعفت بذلك منتوجها الصناعي.

أما على الجبهة الاسلامية، فقد غاب علماء الدين عن مسرح الأحداث لمواجهة التحدّي، على عكس ما جرى سابقاً خلال عصر الاسلام الكلاسيكي، وذلك لعدم كفاءتهم العلمية، إذ لم ينتج عن العلماء أية طروحات ذات شأن سوى الصيغة التي تحمل مفارقة

تاريخية والتي تمثّلت بالحركة التطهّرية الوهابية. بناء على ذلك، أصبحت القوة الحاسمة لمعالجة هذا التحدّي متمثلة في هيئات السلطان السياسية والعسكرية والإدارية (أهل السيف وأهل القلم). ملأ هذا الفراغ الارتهان المفرط للطقوس التي أُلصقت بالدين الإسلامي والتي كانت تتبناها تنظيمات ممعنة في القدم (العثمانية وكذلك المصرية والتونسية). وتم الاكتفاء بالإعلان بأن ما تقوم به هذه الهيئات ينسجم مع الشريعة، وتم منع أي نقاش حول المسألة.

وتمّت مواجهة التحدي بعض مضي ٤٠ أو ٥٠ سنة عن طريق مناقشة الأسس الدينية بناء على الصيغة التي اقترحها جمال الدين الأفغاني «لا تقطع رأس الدين سوى بسيف الدين». وليس من المصادفة أن نشأت المقاربة خارج الأراضي العثمانية على نحو رئيسي، حيث وجد الأصوليون حقلاً أكثر ملاءمة للتطور. ويجب الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الدولة العثمانية كانت مستقلة، بينما بقية الولايات التي كانت تابعة لها رزحت تحت الحكم الأجنبي.

لم يكن تجنّب المناقشات الدينية من قبل الباب العالي، ابتكاراً، بل كان متلائماً مع سياسة العثمانيين الإدارية التقليدية المتّبعة منذ قرون والمقبولة اسلامياً، مثلها مثل سياسات الدول الاسلامية الأخرى كافة. وسهّل تطبيق هذه السياسة ـ عادة ـ للباب العالي توظيف رجال دين موظفين مأجورين له، وأوكل إليهم مدح الإصلاحات في مجرى تأكيدهم الشديد على عواطف السلطان ومساعديه الدينية. لهذا لم يزدهر التيار الأصولي على الأراضي العثمانية.

ـ ٤ ـ

ابتدأت «التنظيمات الخيرية» فعلياً سنة ١٨٢٦ مع الإطاحة بالانكشارية، وأخذت شكلها مع فرماني عامي ١٨٣٩ و١٨٥٦، واستمرت حتى نهاية الدولة العثمانية. ولم تعد حيثيات المرحلة القديمة التي قضت على التنظيمات مع وفاة محمد علي باشا (١٨٧١)، أو الغاء البرلمان (١٨٧٨)، قائمة. ومن المعروف أن عبد الحميد الثاني أصدر قوانين أكثر حداثة، وخلق مؤسسات أكثر جدة ـ خاصة ثقافية ـ مما قام به أسلافه. والواقع أن هذه الحالة استمرت أيضاً خلال الحكم الاتحادي. وتقع أهمية الإطاحة بالانكشارية في حقيقة أن هذه المؤسسة كانت تمثّل (كما يذكر جودت باشا، مؤرخ القرن التاسع عشر الشهير) «الروح الوطنية» للبناء العثماني. لقد لعبت دوراً أساسياً في خلق وتطوير الدولة، ونالت إعجاب الأوروبيين وبقيت العامل الموازن الرئيسي حتى القرن السابع عشر، وشكّل انهيارها عاملاً أساسياً في سقوط العثمانيين خلال القرنين اللاحقين. وقد برهن الباب العالي عندما قرر الإطاحة بالانكشاريين، عن عزمه على تغيير التركيب التقليدي. لم يكن هذا عملاً محدوداً، إذ إنه شمل جميع الأراضي العثمانية التي كانت شعوبها تعاني اضطهادهم، وهللت له جماعات البلقان وعرب أقاليم الشرق الأوسط كافة.

قيّم مراقب مشهور عاش في هذه الحقبة يدعى الكسندر بلاك، ومعروف في كل أوروبا على أنه «الصحفي Smyrmiote»، وأصبح لاحقاً محرر النشرة الرسمية **المونيتور العثماني** «*Moniteur Ottoman*»، على أنها تساوي الثورة الفرنسية، وحذّر السياسيين وأهل الفكر الأوروبيين من مغبّة الاستخفاف بها لأن «محاولة القضاء على استبداد مجموعة ما تحول دون تقدّم الجماعات المسلمة وغير المسلمة كافة، ليست إلا ثورة».

يجب علينا قبل الخوض في تفاصيل محتوى التنظيمات، الموروث الرئيسي للدولة العثمانية، التوقّف عند سؤالين، طرحهما مثقفونا تكراراً: **هل كانت التنظيمات ضرورية؟ وألم يكن باستطاعة المجتمعات الاسلامية التغيير والوصول إلى المستوى المعاصر عن طريق الاعتماد على ديناميتها الذاتية وتطوير نظامها الخاص؟** ويجب في رأيي توجيه النقد الرئيسي، ليس ضد هيئة التنظيمات بل ضد جميع أسلافهم في العالم الاسلامي الذين أعاقوا عملية تحديث مبكّر. ويمكن أن توجّه التهمة إلى الباب العالي لأنه لم يتحرّك قبل قرن أو قرنين على الأقل، قبل ظهور القوة الأوروبية. ولم يكن عند منعطف القرن التاسع عشر سوى خيار واحد، ألا وهو النموذج الأوروبي. لم يعد العالم الإسلامي مركز العالم، الذي كان محتلاً عندئذٍ من قبل أوروبا، بل أصبح على الهامش.

ـ «ألم يكن باستطاعة العلماء وضع صيغة إسلامية بديلة؟». إن ذلك يتطلّب معرفة علمية ليس فقط للشرق بل للغرب أيضاً. لقد كان العلماء جاهلين حتى العالم الاسلامي، وقد أعطى الجواب على ذلك المؤرخ ومؤلّف **المجلة** (Majalla) (الدستور العثماني للقوانين المدنية) جودت باشا، مبتدئاً من التعليم الأساسي في مذكرة قدّمها إلى السلطان عبد الحميد بشأن البعثات الاسلامية التي يجب أن ترسل إلى الخارج. وأشار إلى مستوى رجال الدين الثقافي المتدنّي، وصعوبة العثور على أحد يتمتّع بمعرفة كافية للعالم المعاصر.

ابتدأ خط كلخانه الذي ابتدأت معه حقبة التنظيمات، بالإشارة إلى التقدّم الذي جسّدته الدولة العثمانية منذ تأسيسها، نتيجة الالتزام الصارم بتعاليم القرآن الكريم والشريعة. وادّعى أن مخالفة هذه التعاليم منذ ١٥٠ سنة (نهاية القرن السابع عشر) سبّب الانحطاط، وأضاف أنه من الممكن معالجة هذا الفساد عن طريق إدارة محترمة تسنّ قوانين جديدة تتلاءم مع الشريعة. تتوافق هذه المقاربة تماماً مع آلية التغيير في الإسلام الملتزم. وقد تكرر الولاء للإطار الاسلامي ودمغ التجديدات بختم اسلامي، وتابع خط كلخانه ليؤكّد واجب الدولة القيام بحماية رعاياها وحقوقهم، ومنع السلطات الاستبدادية: «إذا كانت حماية الممتلكات مفقودة، وكان الناس قلقين، فإن أحداً لن يهتم بدولته أو بملّته، ولن يعمل على بناء الرخاء الاقتصادي. من جهة أخرى، إذا كان الوضع عكس ذلك، أي، إذا كانت الملكية محمية تماماً فسيعنى الشخص في شؤونه الخاصة، وسيزداد يومياً حماسه للدولة والملّة وحبه للوطن (...)».

خلاصة القول: «لن يكون بالإمكان الحصول على القوة والرخاء والهدوء والراحة ما لم يتم تطبيق هذه القوانين والإجراءات. بناءً على ذلك، يجب أن تدرس دعاوى المجرمين وتتم محاكمتهم علانية وفقاً لقوانين الشريعة، وأن لا يعدم أحدهم سراً ولا علانية إلا حسب حكم المحاكم، وأن لا يتهجّم أحد على سمعة وشرف الآخر، وتعطى الحرية للجميع بحق امتلاك واستعمال ملكيته بالتمام والكمال دون تدخّل أي أحد، وإذا ارتكب شخص ما جريمة، ولم يشترك ورثته في هذه الجريمة، فيجب ألا يحرم الورثة من حقوق الإرث، ويجب أن ينتفع جميع رعايا سلطنتنا الشهيرة، المسلمون وأفراد الملل الأخرى على حد سواء، من تلك الحقوق دون استثناء (...)، وسيؤخذ بعين الاعتبار أيضاً مسألة القيمة الضريبية... الشكر لله، إن شعب سلطنتنا المحمية جيداً، قد حُرّروا سابقاً من بلاء الاحتكارات، التي اعتبرت في ما مضى عائدات (ملائمة)، وما زال سارياً نظام الضرائب الضار المتعلّق بالمزارع، والذي لم ينتج يوماً ثماراً نافعة، وإنه مهين إلى حد بعيد. هذا يعني تسليم شؤون الدولة السياسية والمالية لإرادة رجل وربما لقبضة الإكراه والاستعباد، وفي حال إنه لم يكن رجلاً صالحاً فإنه سيهتم بمنفعته الشخصية فقط، وستكون جميع أعماله تعسفية. بعدئذ وبناء على ذلك، يجب أن يتعيّن على كل فرد من الشعب ضريبة ملائمة تتوافق مع ملكياته وقدراته، وأنه لا يحق لأحد أخذ المزيد، ويجب أن تحدّد النفقات الضرورية وتوضع القوانين الملائمة لقواتنا البرية والبحرية، وكذلك بالنسبة إلى مسائل أخرى، فالعسكرية هي واحدة من أهم المسائل. علماً بأن واجب الشعب المقدّس التطوّع بالجندية من أجل الدفاع عن الوطن، فإن النظام القائم لم يأخذ بالحسبان إلى الآن عدد السكان الحالي لكل مركز، فلقد أثقل كاهل بعض المواقع بما يزيد على قدرتها، وزوّد آخرون عدداً من الجنود أدنى مما يقدرون عليه، مسببين بذلك فوضى، إلى جانب إلحاق الأذى بالزراعة والتجارة، كذلك نقص في الطاقة الموظفة للخدمات وأيضاً تخفيض في عدد السكان. بناء على ذلك يجب اتخاذ الاجراءات المناسبة لأخذ جنود من المراكز عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، وأن يؤخذوا بشكل دوري لمدة أربع أو خمس سنوات».

أمر السلطان بإعداد قوانين جديدة ضرورية وعلى الخصوص قانون جزاء حديث والقيام بإجراءات ضد الفساد والرشوة، وقسم اليمين بعدم الانحراف عن هذه الأسس.

لم يكن تبنّي الاصلاحات وفقاً للنماذج الأوروبية مقاربة عرضية. لقد وجد مفهوم التنظيمات الخيرية قبل أن يعلن إطارها سنة ١٨٣٩. وكان قد أعلن سنة ١٨٣٤ أن «السلطان قرّر تبنّي جميع الاجراءات الأوروبية المفيدة للمجتمع العثماني ووضعها قيد التنفيذ».

ولم يؤكّد الفرمان الثاني المرسوم الأول، بل مدّد حدوده: تعيين مجالس للملل، إدخال نظام إداري وانتخابي وتربوي، منع العبارات الضارة بسمعة الجماعات الأخرى، منع الكلام إكراهاً، السماح لجميع المواطنين العثمانيين ـ بغض النظر عن الدين والمذاهب ـ بأن

يصبحوا موظفين في الدولة، إلحاق غير المسلمين في الخدمة العسكرية، الشروع بتطبيق ميزانية سنوية، اشتراك ممثلي الملل في مجلس القضاء الأعلى، حرية التعبير لأعضاء المجلس... الخ.

ـ ٥ ـ

شكّلت المعاهدة الأنكلو ـ عثمانية التجارية التي وضعت عام ١٨٣٨، وقبل عام من إعلان التنظيمات، الخطوة التالية الهامة والواعية نحو تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم. وعندما أصبح واضحاً أن الحياة الاقتصادية لم تعد قادرة على مواجهة غزو المنتوجات الأوروبية، حاول الباب العالي حماية التجارة والصناعة المحلية، وذلك بدعم التجّار وأصحاب الحرف ضد المنافسة الأوروبية عن طريق إنشاء خيرية تجار (Hayriye Tüccarlari) (ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر). وتألّف هؤلاء من رجال أعمال سمح لهم أن يقوموا بأعمال تجارية مع أوروبا والهند وذلك بإعطائهم ترخيصاً خاصاً من الباب العالي. وبالرغم من الامتيازات التي منحهم إياها السلطان فإنهم لم يتمكنوا من منافسة التجار الأوروبيين. إن استعمال عبارة «خيرية» الذي اقترن مع التنظيمات، هو دلالة على المقاربة الواعية لجميع الاصلاحات. يحاول معنى هذه الكلمات (خيري، ميمون) أن يضفي النكهة الإسلامية على التجارة. ولأن التجار لم يتمكنوا من منافسة التجارة الأوروبية، كما ذكرنا، كان لا بد من ايجاد حل جديد.

لم يستجب سوى محمد علي باشا، حاكم مصر، للتحدّي الأوروبي، وذلك بأن وضع صيغة اقتصادية مقابلة: نوع من رأسمالية الدولة. إنه امتلك وأشرف على كل شيء في الدولة. دعاه مراقبو عصره «رجل الأعمال والمنتج والمصدر والمضارب الوحيد في سلطنته». لقد حاول كذلك إقامة فرع خاص له في تريستا (Trieste) من أجل تسويق منتوجاته مباشرة إلى أوروبا، وأن يلغي الوسطاء الغربيين. ومعنى هذا أن يشترك في العالم الرأسمالي كرأسمالي، وأن ينتفع من ميزاته، وأن يمنع الرأسماليين الأوروبيين من دخول السوق المصري. لقد هدف إلى تثبيت أسعار بضاعته وفق مشيئته الخاصة، وليس عبر المضاربين. كانت الفكرة كاملة لكنها غير عملية، لأن العقلية الرأسمالية لا تدع قدرة هامشية بأن تكون صانعة قرار، ودون تطبيق القواعد المترتبة في حقها. وكانت ردة فعل أوروبا (خاصة بريطانيا، زبونة مصر الرئيسية لاستيراد القطن) بأن أُجبرت مصر على الإذعان لقواعد المركز الرأسمالي العالمي، الذي كان مطابقاً تماماً لمحتويات اتفاقية ١٨٣٨.

كان هدف التغيير الاقتصادي، كما يشير فيروز أحمد (Feyroz Ahmad)، وحسبما فهمه الباب العالي من الاتفاقية المذكورة، القيام بخطوة واعية.

تبدو دولة القرن التاسع عشر، سطحياً، مشابهة لأسلافها التقليديين؛ انها تبدو كأنها كنسية وتدخلية مثل سابقاتها، وسلطة مركزية من الناحية الآنية. لكن من الممكن أن نلاحظ

عبر التفحّص العميق، أن دولة التنظيمات كانت مختلفة على الأرجح، وذلك لأنها بدأت من جهة بالابتعاد عن التراتبية «الكنسية»، وأصبح تدخلها، من جهة أخرى، أكثر انتقاء؛ كان هدفها إنشاء نظام اجتماعي جديد شامل يُمكن من التعويض عن قطع علاقات الدولة الاقتصادية. لهذا لم يعد تدخّل الدولة منذ ذلك الحين وصاعداً متجهاً نحو تنظيم المجتمع حصراً، كما كان في الماضي، بل أصبحت غايته عندئذ، بالمعنى الواسع، القيام بهندسة اجتماعية. وهذا يعني التدخل لأجل المصالح التي تحتاج إلى تعزيز كي يتم انشاء اقتصاد حديث، وضد تلك القوى المعتبرة فوضوية والتي تقف عائقاً أمام التغيير. وقد يكون صحيحاً بأن حافز إصلاح الامبراطورية قد تأتّى من عوامل خارجية. لكن هذا لا يدحض الافتراض الذي كان موجوداً عند الاصلاحيين بأن اختراق الدولة واستيعابها من قبل السوق العالمي المتنامي، كان فكرة جيدة، وربما الوحيدة، لحفظ الاستمرارية والعلاقة مع عالم يتغير بسرعة عبر التبديل في البنى الاقتصادية التحتية، بالضرورة، أي التركيب الطبقي، أو على وجه أدق، الشرائح الاجتماعية، التي لم تمسّ منذ قرون. لم يكن التحول نحو (Klassengesellschaft) أكثر وضوحاً، ظاهرة فجائية وكاملة، بل كان على عكس ذلك، عملية بطيئة. خلق التحول من شرائح إلى طبقات أشكالاً اجتماعية وسيطة تحمل ميزات من كليهما (في حالتنا توليف بين الغرب والشرق) لا تتوافق حصيلتها مع المجتمعات الغربية. يجب أن نتذكر أن التغيير الذي بدأ في القرن التاسع عشر في جميع المجتمعات الاسلامية ما زال جارياً إلى الآن، ولم ينتج منه بعد تركيب طبقة مميزة. بناء على ذلك، يجب أن يتم تناول العامل الانساني الذي أثّر في التغيير خلال حقبة التنظيمات، ضمن الإطار الخاص؛ لذا تبدو تسمية البرجوازية الوطنية أو البروليتارية غير مناسبة.

لم يقصد الباب العالي نقل الآلية الاقتصادية كلياً إلى القطاع الخاص. واستمرت سياسة الدولة التدخلية حتى نهاية الامبراطورية العثمانية، وكان على الهيئات الاجتماعية المنبثقة النضال من أجل كسب مزيد من الحقوق التي لا غنى عنها في مسيرة الليبرالية الاقتصادية. كان هؤلاء عبارة عن مجموعات مؤلفة، بشكل رئيسي، من مالكي أراض، ويدينون بقوتهم إلى ضمانة الممتلكات التي صانتها التنظيمات، ومن تجار يدينون بثروتهم إلى الروابط الأوروبية. وكان من المنطقي بالنسبة إلى الإدارة العثمانية أن تشجّع ملاّك الأراضي على ملء الفراغ الناشىء نتيجة الإطاحة بالإنكشارية في القاعدة الاجتماعية وعلى مقاومة التحدي الأوروبي الذي استخدم وأغنى غير المسلمين على وجه التفضيل. كان هذا يتلاءم أيضاً مع نظام الانتاج العثماني التقليدي لأن ملاّك الأراضي كانوا بأغلبيتهم مسلمين. بقيت الزراعة، بالرغم من مساهمة التجارة والصناعة المالية في الموازنة الاقتصادية العامة، المصدر الرئيسي للمداخيل. وبالفعل، ارتفع تصدير المنتوجات الزراعية والمواد الخام إلى درجة مثيرة للانتباه في نهاية القرن التاسع عشر، ونشأ نتيجة ذلك طبقة أعيان محلية تتمتع بسلطة تفوق

ما كانت عليه في العصور السابقة. وازداد نفوذها في السياسة المحلية، وأصبح لها موقع متميز في المجالس المحلية، وكذلك في مجالس النواب العثمانية التي تشكّلت سنتي ١٨٧٧ و١٩٠٨.

كانت تجري، لسوء الحظ، اتفاقات مع الباب العالي لم تكن في الأصل سوى هبات لتشجيع التجارة مع الغرب، لكنها أصبحت في ما بعد أدوات استغلال وذلك عندما فقدت المجتمعات الشرقية سلطتها، وساعدت امتيازات السلطات الأوروبية (التجار، الصرافون، والصناعيون) على تدعيم الآلية التمويلية والتأثير في سياسة الدولة في طول البلاد وعرضها.

- ٦ -

لم يكن التركيب الاجتماعي الجديد محدداً بالاقتصاد وحده. فقد انتشرت أفكار وطنية مستقلة عنه، في أوروبا كافة منذ الثورة الفرنسية التي أثرت في الجماعات على الأراضي العثمانية، كما يشير كمال كاربات (Kemal Karpat)، إلى أنه وجد أكثر من ستين مجموعة دينية وعرقية، تمركز نصفها في أوروبا نفسها ممزقاً بين تيارات وحدوية وتحررية وطنية ثورية، أقلقت الباب العالي، من بينها اثنتان على الأخص: النزعة الوحدوية اليونانية، والنزعة الوحدوية السلافية. وكان على التنظيمات إزاء ذلك أن تقترح علاجاً لتأثيرها المدمّر الذي كان يبدو وشيكاً في حال عدم معارضة السلطات الأوروبية المطالبة بحصصها من تركة الرجل المريض.

تقع صعوبة الحل في نماذج تعايش ٦٠ مجموعة ضمن إطار «السلام العثماني» (Pax Ottoman)، إذ كان من المستحيل، على عكس الادعاءات الوطنية، وضع خطوط فصل واضحة. لقد عاش، على سبيل المثال، عدد من المسلمين الألبانيين في مختلف أنحاء الدولة، أكثر مما في وطنهم نفسه. ويصح قول الشيء نفسه في ما يتعلّق بالأرمن الذين كانوا أقلية في الأراضي التي تدعى ارمينيا جغرافياً. كان يوجد بعض المقاطعات حيث كانت الأكثرية تركية أو عربية أو اغريقية، لكن احتوت جميعها نماذج من مجموعات أخرى. كان من الممكن أن يكون المسلمون الأكثرية الحقيقية، غير أن الواقع لم يكن كذلك. فمن جهة، حرّضت الدعاية الغربية على العداء للتركية منذ الغزو الفرنسي للجزائر سنة ١٨٣٠، وثابرت عليه بكثافة متزايدة حتى التفكك الكامل للدولة (خصوصاً في المقاطعات العربية مثل مصر ولبنان... الخ). ومن جهة أخرى، اتخذت الصراعات المحلية السابقة مع الإدارة العثمانية شكلاً جديداً في وجه التغييرات التحديثية والتركيبية الناتجة من التنظيمات. وشجّع التورط في الدعاوى واتهامات الإهمال العواطف والمصالح المحلية أن تأخذ جذوراً أكثر ثباتاً من السابق.

كل هذا دفع الباب العالي إلى الأخذ بعين الاعتبار وباجتهاد أكثر، موضوع وحدة

الدولة. ولقد أجبر الحكّام العثمانيين على التعجيل في اتحاد الجماعات لمنع النوازع الانفصالية ولتلبية كل حق من حقوق الأقلية (الذي أصبح إجبارياً في النظام العالمي للقرن التاسع عشر). وهدف هذا إلى منح المساواة لجميع المواطنين دون تمييز في العرق أو الملة أو الدين. وكان على الجماعات أن تتحد ضمن إطار الملل العثمانية. ومن الممكن اعتبار ذلك نسخة مطابقة عن الاتحاد النمساوي ـ الهنغاري أو عن الكومنولوث البريطاني. وحلّ محل النظام القديم، الذي احتوى قسمة واضحة بين الأمم الاسلامية الحاكمة وغير الاسلامية الخاضعة، مساواة تامة بين الجماعات. غير انه استمرت المحافظة على جزأي النظام العثماني الأساسيين: إعلان الاسلام على أنه دين الدولة، وبقاء اللغة التركية وسيلة التواصل المشتركة. وتم إعادة تسمية اللغة التركية باللغة العثمانية وذلك من أجل تجنّب الاتهامات الوطنية، وللتأكيد على العثمنة (Ottomanism) لأول مرة في التاريخ. ويجب التذكير أن تعبير عثملّي (Osmanli) كان يستعمل قبل حقبة التنظيمات للسلالة الحاكمة فقط، وسمّيت الدولة بالدولة العثمانية السامية أو العلية.

أصبحت اللغة التركية أكثر انتشاراً إثر تطبيق السياسة الثقافية الجديدة، ويعود ذلك إلى نشاطات الترجمة الآتية من أوروبا، التي ابتدأت أولاً بالتركية وكانت شاملة جداً. ونقلت الاصطلاحات الجديدة إلى العربية والفارسية وحتى إلى اللغة المحلية «أوزبك» (Uzbeck) عبر التركية، وأنشأ الباب العالي المؤسسات الثقافية العالية وازداد توسع البيروقراطية والروابط التجارية، وكذلك تبادل الرسائل. وذلك يعود أيضاً إلى انتشار اللغة التركية.

لم يترتّب من جرّاء ذلك منع اللغات الأخرى، إذ استعملها الباب العالي في منشوراته الخاصة (في الصحف الاقليمية الرسمية، القوانين الجديدة... الخ) وجعل استعمالها حراً في الثقافة وكذلك في النشر. لذلك كانت المطالبة «بالتتريك» التي نودِيَ بها، خاصة بعد إعادة تعيين الدستور سنة ١٩٠٨، مبالغاً فيها. لم يكن الإصرار قائماً على منع اللغات الأخرى، لكن على استعمال لغة رسمية مشتركة واحدة ألا وهي التركية المعتمدة منذ قرون عدة.

أكّدت التنظيمات تأمين الحياة والملكية، وأولوية العدالة وحريّة المعتقد والتجارة. وكان الحقل المتحفظ عليه الوحيد هو ذلك الذي يتعلق بحرية التعبير. لقد تطابقت التقاليد الاسلامية للرأي العام مع إرادة الإدارة. وتنص الصيغة على: «طاعة الرعية (Rayah) للإدارة وعدالة الإدارة تجاهها». دل هذا الشعار خلال حقبة التنظيمات على حكم السلطان المتنوّر المنفرد.

افتقر العالم الاسلامي إلى الصحافة، وهي وسيلة الرأي العام الفعّالة التي وضعتها أوروبا لأنها حصيلة نظام اقتصادي خاص (الأسلوب الرأسمالي للانتاج). وقام بنشر الصحيفة الأولى على الأراضي العثمانية رجال فرنسيون وذلك لمصالح تجارية خاصة بهم.

وسارع محمد علي باشا المصري بإصدار أول صحيفة عربية ـ تركية سنة (١٨٢٨) تبعتها صحيفة الباب العالي الرسمية (١٨٣١). وكانت هذه بشكل أساسي صحفاً سياسية تهتم قليلاً بالاقتصاد، بينما كانت الصحافة الغربية تجمع بين السياسة والاقتصاد. لهذا تمتع الرأي العام في أوروبا بدينامية أكبر.

كان رشيد باشا واضع قوانين التنظيمات، أول من أشار إلى تغيير أفكار عامة (efkar amme) بمعنى الرأي العام. لكنه لم يعنِ المحتوى الجماعي، بل على العكس، فإنه عنى تفكيراً أحادي البعد لدعم سياسة الباب العالي. ووصف ذلك أحمد مدحت الكاتب الشهير ومؤيد نظام عبد الحميد، بعبارة: الانصياع الحر (Inkiyadi serbestane)، واستمر هذا المفهوم حتى نهاية الامبراطورية، على فترات فاصلة قصيرة خلال سنوات ١٨٦١ ـ ١٨٦٧ و١٩٠٨ ـ ١٩١٢. واستعمل الباب العالي سلاحين للمحافظة على هذا الخط: الاعانات المالية ومراقبة مشدّدة على الجرائد عن طريق القوانين والرقابة. كان الباب العالي مجبراً على اتّباع هذه السياسة، ليس فقط لاعتبار عادته الإدارية بل لنمو التيارات الانفصالية. وكانت الحركات الوطنية قد انتشرت قبلها وأسرع منها في المجموعات غير التركية، لأن الأتراك كانوا المدافعين الرئيسيين عن العثمنة التي هدفت إلى وحدة الدولة. وكانت التوترات الأكثر حدة بين الأتراك وغير الأتراك نتيجة التناقضات الناشئة عن تلك الحريات.

كان للتنظيمات أيضاً وجهها المتحرر دون أن تتخلى عن موروثها، لذلك كان المحاربون الحقيقيون لها «العثمانيون الجدد» (١٨٦٠ ـ ١٨٧٦) وشباب «تركيا الفتاة» (١٨٨٩ ـ ١٩٠٨) الذين شكلت دساتير عامي ١٨٧٦ و١٩٠٩ ومجالس النواب عامي ١٨٧٧ و١٩٠٨ ثمار نضالهم، ولم يكونوا برغم ذلك كاملين كلياً، ومهّدوا الطريق إلى البرلمانية في العالم الاسلامي.

إن الموروث العثماني هو نتيجة الاصلاحات... إنه جهد بذل من أجل تكييف الجماعات الاسلامية مع ظروف العالم المعاصر. فقد أكّد احترام الاسلام والامتثال للشريعة، غير أنه منع أي نقاش، وترك خيار انتقاء صيغ التحديث لإرادة السلطان الحسنة وفطرته السليمة، وهو الحاكم المتنوّر المطلق. وكان من ضمن مآثر هذه الاصلاحات الرئيسية الحرية في الحقل الاقتصادي، والحقوق الانسانية (باستثناء حرية التعبير)، والمساواة بين الناس دون تمييز في الدين والأمة، والعرق... الخ، والمشاركة في الإدارة عبر مجالس محلية ونيابية. وقد غرست التنظيمات الدينامية في الجماعات والأفراد من جرّاء ما أشرنا إليه أعلاه، وهذا ما خلق لاحقاً دينامية الكتل (الجماهير).

تبنّت مختلف الجماعات نموذج التنظيمات، كل بحسب تركيبها الاجتماعي ـ السياسي، وخلفيتها التاريخية. وكان الأتراك المجموعة الأقل انحرافاً عن هذا الخط، إذ إن نظام التعددية الحزبية والديمقراطية البرلمانية القائمين في تركيا الآن ليسا إلا نتيجة هذا الخط.

لقد فضّلت بعض الجماعات العربية مناقشة الامتثال للشريعة. لهذا ظهر عدد أكبر من التيارات الأصولية في العالم العربي، التي صُدّرت لاحقاً إلى تركيا. هكذا يحدّد الفارق، في اعتقادي، بين عرب وأتراك اليوم، من طريقة فهم كل منهما للتنظيمات، الموروث الجوهري للدولة العثمانية. يجب أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار عند محاولتنا التطلع إلى حوار حول المستقبل.

(الورقة الثانية)

عبد الجليل التميمي (*)

- ١ -

مما لا شك فيه أن الوطن العربي وتركيا يعرفان اليوم على المستوى السياسي والاقتصادي والجامعي، عدداً من التحولات والمواقف الجديدة التي فرضتها طبيعة المتغيرات الجذرية الحاسمة، وعلى الرغم من حدّتها وتباعد فلسفة ايديولوجيتها، إلا أنها أمّنت وحافظت على خصوصيات الجذع المشترك للإنسان العربي والتركي على حد سواء، وهي الخصوصيات التي صنعها وكيّفها سلباً وايجاباً، المسار التاريخي المشترك للأمتين خلال خمسة قرون.

وبحثنا هذا، يسعى إلى استكناه تلك الخصوصيات والعوامل الفاعلة والمؤثرة اليوم في الوعي التاريخي والسلوكي لإنسانية الفرد العربي والتركي، باعتبار أن ذلك شكّل وما زال - على الرغم من الهزات والخيبات السياسية ومواقف سياسيي الفريقين منذ أحداث الحرب العالمية الأولى[1] - رصيداً مرجعياً وفاعلاً في إعادة هيكلة بناء علاقات مستقبلية جديدة للأمتين، باعتبار أن ما نحته المسار التاريخي في سلوكنا ووعينا وتقاليدنا وآثارنا، هو أقوى من أن يُمحى أو يتناسى بسهولة، ذلك أن مصير الأمتين حاضراً ومستقبلاً، يكمن في توظيف عناصر التحامهما الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

(*) أستاذ التاريخ - جامعة تونس، مدير معهد الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات - زغوان - تونس.

(١) انظر: عبد الجليل التميمي: «سياسة الاتحاديين ببلاد الشام والثورة العربية سنة ١٩١٦: محاولة جديدة للفهم،» **المجلة التاريخية المغاربية** (زغوان)، العددان ٦٥ - ٦٦ (١٩٩٢)، ص ٧١ - ٩١، و «العرب والأتراك في إطار الدولة العثمانية،» **المجلة التاريخية للمغربية** (تونس)، العددان ١٧ - ١٨ (١٩٨٠)، ص ٩١ - ٩٤.

- ٢ -

وقبل أن نتساءل عن موقع العرب من العثمانيين ـ الأتراك، وموقع هؤلاء من العرب، نذكّر هنا بعدد من الثوابت والمسلّمات التاريخية التي تأكدت في السنوات الأخيرة لدى الباحثين والدارسين العرب والأتراك والأجانب، وتعلّقت بدور الدولة العثمانية في الولايات العربية، وهذا نتيجة حركية الحوار العلمي والمعرفي بينهم جميعاً وعلى الخصوص سعيهم إلى توظيف واستنطاق أرصدة معلومات متنوعة وجديدة، عربية وتركية، كانت قد يسّرت، والحق يقال، استشفاف طبيعة الحكم العثماني في الولايات العربية، بعيداً عن قوالب وشعارات التأطير الايديولوجي التي سادت وسيطرت على غائية الكتابات التاريخية وفلسفتها إلى زمن قريب جداً، وهي القوالب والشعارات التي ما زالت مهيمنة لدى السياسيين والصحفيين العرب وحتى الأتراك عموماً، وهم المؤمنون بها دون وعي كبير لدلالاتها وأبعادها السلبية اليوم. وأول هذه المسلمات هو القول بأن الدولة العثمانية منعت تسرّب الحضارة الغربية إلى الولايات العربية وقطعت دابر الاتصال بين الشرق والغرب، وكانت السبب في تخلف الولايات العربية «بل أحاط العثمانيون البلاد العربية بسياج منيع وحالوا بينها وبين العالم الخارجي، فلم يعد تاريخ هذه البلاد يتصل من قريب أو بعيد بالأحداث الدولية... ولم تكن عزلة البلاد العربية سياسية واقتصادية فحسب، بل كانت حضارية...»[٢].

إلا أن الواقع التاريخي برهن على أن هذه النظرية خاطئة تماماً، بل على العكس من ذلك، كانت الدولة العثمانية «قد فتحت أبواب امبراطوريتها أمام الوافدين من أوروبا، وسمحت لهم أن يقيموا على أرضها، وفي أي بقعة يريدون، وأن يتاجروا بحرية في موانئها ومدنها، ولم تضغط أو تعيق تحركاتهم»[٣]، بل إن العثمانيين بحكم هذا الانفتاح الجغرافي القسري على أوروبا، أدخلوا المشرق العربي في شبكة عالمية لتبادل البضائع المتنوعة... وعليه فإن القول بأن العالم العربي ـ الإسلامي كان في نوم عميق، قبل أن يأخذ في النهوض بتأثير أوروبا خلال القرن التاسع عشر، هو قول مبالغ فيه جداً[٤]، إن لم يكن مجانباً الحقيقة والواقع. ولا شك في أن الأسباب الحقيقية لهذه المقولات ترجع أساساً إلى عدم إدراك وفهم خطورة وفعالية التحولات والمتغيرات الدولية الغربية، التي سيطرت ليس فقط على مصير الدولة العثمانية، بل على العالم بأسره اقتصادياً وفكرياً ودينياً، لتجعله فريسة لايديولوجيته الاستعلائية ابتداء من العصر الحديث[٥].

---

(٢) عبد العظيم رمضان، «التأثير الحضاري للفتح العثماني في المشرق العربي،» في: **الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني** (تونس: منشورات المجلة التاريخية المغربية، ١٩٨٤)، ص ٢٠٩.

(٣) ليلى الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩)، ج ١، ص ١٤.

(٤) ف. بارتلد، **تاريخ الحضارة الاسلامية**، ترجمة حمزة طاهر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣)، ص ١٥٢.

(٥) حول الكتب الغربية اليوم، انظر: =Roy Preiswerk et Dominique Perrot

ثانياً: إن المشرق والمغرب العربيين على حد سواء، كانا قد عرفا منذ منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، خطراً لاتينياً ماحقاً، هدّد كياناتهما السياسية الضعيفة المملوكية منها والحفصية والوطاسية، وكاد يعصف بكل مقوماتها اللغوية والدينية والهوية الحضارية، ليذيبها تماماً في فلكه، بل إنه يرجع الفضل إلى الدولة العثمانية التي انبرت للذود عن الدول العربية المحجّمة سياسياً واقتصادياً، أمام الأخطار الخارجية البرتغالية والاسبانية والفارسية، لتحافظ على وحدتها الترابية ومذهبها السني[٦]. ولعل مصير ما أطلق عليه إجحافاً بأمريكا اللاتينية، بعد اكتشاف الأمريكيتين، يُعَدُّ نموذجاً فريداً وعميق الدلالة على المسخ الحضاري والديني الكامل والمخطط له الذي أصابها إلى الأبد.

إن طبيعة وشكل التدخل العثماني على سواحل المغرب العربي ثم على مستوى اليمن والجزيرة العربية وكذلك العراق، قد حافظ، دون مراء أو مبالغة، على الطابع العروبي لهذا الفضاء الجغرافي الرحب طوال أربعة قرون. إن إنكار القوميين والسياسيين العرب هذه المسلمات التاريخية أو التقليل من أهميتها الاستراتيجية على المدى البعيد، يترجم حتماً هيمنة مضامين الشعارات والقوالب الايديولوجية التي أثبتت أحداث المشرق العربي منذ منتصف هذا القرن، مدى ضبابيتها وعدم استشرافها الواقع التاريخي للبلاد العربية، هذا فضلاً عن أن المنادين بتلك الشعارات، لم يكلفوا أنفسهم مبدأ مواكبة وقبول نتائج البحوث والدراسات الموضوعية التي قام بها، ليس فقط المؤرخون العرب، ولكن أيضاً الأجانب[٧].

= *Ethnocentrisme et Histoire: L'Afrique, l'Amérique indienne et l'Asie dans les manuels occidentaux* (Paris: Editions Anthropos, ©1975).

(٦) Halil Inalcik, «Biases in Studying Ottoman History,» *Studies on Turkish Arab Relations (S.O.T.A.R)* (Istanbul), tome 2, p. 9.

(٧) نعطي نموذجاً لهذه الكتابات المتأدلجة والمتطرفة قومياً: حسن علوي، **التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق** (لندن: منشورات دار الزوراء، ١٩٨٨)، ص ١٥١، حيث ذكر بالحرف الواحد: «إن التخريب والتدمير الذي أحدث في الشخصية العربية وفي الفكر القومي سهل للغزاة (كذا) الأتراك أن يسقطوا في ما بعد بغداد وينهوا العصور العربية لتلك الحضارة»، أو قول المؤلف نفسه في مكان آخر (المصدر نفسه، ص ٢٤): «لقد تحول العرب من حاكمين إلى محكومين ومن سادة إلى رعايا... وهذه خسارة قومية تمت تفاصيلها وأقيمت حججها على أمية الاسلام»، أو قوله (المصدر نفسه، ص ١٦١): عاش العرب «كمواطنين من الدرجة الثانية في التسلسل القومي حيث الأتراك سادة الدولة، وعانوا من تمييز قومي شديد فشكلوا الطرف المضطهد، محرومين كعرب حتى من حق التمثيل في السلطة حسب النسبة السكانية والتي كانت (٥ عرب إلى ٢ أتراك) ولم تكن لهم حقوق قومية في اللغة العربية والتعليم العربي...». أما الشاعر العراقي، جميل صدقي الزهاوي فقد وصل به الأمر، أن يطلب من الشعب العراقي مناصرة الانكليز ضد الأتراك:

تبصر أيها العربيّ واترك ولاء الترك من قوم لئام
ووالِ الانكليز رجال عدل وصدق في الفعال وفي الكلام

انظر: المصدر نفسه، ص ٨٤. =

ثالثاً: إن بعض المؤرخين العرب خلال هذا القرن، حاولوا إسقاط الدولة العثمانية من تاريخنا القومي(٨)، بل وذهب بعض الغلاة أمثال محمد أنيس إلى القول بأن العثمانيين لم يدخلوا أي تغيير ذي بال على مصر، وهذا بسبب عدم تمتعهم بأي رصيد حضاري حتى يؤثروا في الحياة الفكرية المصرية(٩). وهناك من المؤرخين العرب من أطلق على الحكم العثماني في الولايات العربية مصطلحاً جديداً عندما نعته بـ «سكونية العصور العثمانية ولاظلاميتها»(١٠)، وهو مصطلح غير واضح تماماً ولا يأخذ بالاعتبار كل النتائج العميقة التي يسعى البحث التاريخي العربي منذ عقدين إلى الوصول إليها.

ومن جهة أخرى، فإن الأتراك ـ الكماليين هم الآخرون إلى وقت قريب جداً، كان قد سيطر عليهم التوجه الايديولوجي المتطرف القاضي بعدم ذكر الدولة والسلطنة والخلافة العثمانية، وإن فعلوا ذلك في بعض الأحيان، فباحتشام كبير، وهو بالقدر الذي لا يسيء إلى الاختيارات الكبرى للدولة الكمالية المنظرة ولا يثير جدالاً حول اختياراتها الفكرية، وثانياً قاموا بذلك مجاراة وتماشياً مع الاهتمام الزائد ـ في نظرهم ـ والذي أظهره المؤرخون العرب والأجانب بدراسة الدولة العثمانية وولايتها، ثم دورها البارز في إنشاء هذه الامبراطورية والحفاظ عليها طوال أكثر من خمسة قرون. إن هذه الامبراطورية التي أدارت واحتضنت تقريباً كل الشعوب الاسلامية، كانت تتمتع بمكانة متعاظمة في الشؤون، ليس فقط الأوروبية بل العربية والبلقانية، وشكّلت أهم محاور تحركها السياسي والعسكري والاقتصادي طوال العصر الحديث.

إن مثل هذه المواقف القومية المتطرفة وغير العلمية، لا تخدم في شيء التوجه الموضوعي للبحث التاريخي، وهي تسيء حتماً إلى مجهودات المدرسة التاريخية العربية اليوم التي تسعى إلى التقيد بالمنهجية التاريخية في بحوثها الأكاديمية، وهي البحوث التي لم يطلع عليها القوميون المنظرون والسياسيون والصحفيون العرب الذين يجهلون كل المعطيات التاريخية عن طبيعة الحكم العثماني، ولو توقفوا قليلاً لدراسة أوضاع بعض البلدان العربية المشرقية اليوم، بعد حصولها على استقلالها السياسي من العثمانيين والغربيين على حد سواء، لتأكد لدى كل منصف محايد، أن حكم الدولة العثمانية للولايات العربية كان حتماً أكثر عدلاً وانسانية وعلى الخصوص أكثر أمناً وطمأنينة. ولا شك أيضاً، أن هناك تجاوزات خطيرة جداً قد مارسها الولاة العثمانيون العسكريون، ليس فقط ضد الشعب العربي ولكن أيضاً ضد الأناضولي والبلقاني، وان الثورات التي عرفتها الساحة الأناضولية ضد السلاطين والصدراء العظام وكبار رجال الدولة، الذين قدموا حياتهم ثمناً لذلك، لم تعرفها ساحات الولايات العربية بالحدة نفسها والخطورة والنتائج نفسها.

(٨) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري**، من تقديم عزت عبد الكريم (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٧٤)، ص (ح).

(٩) Rifat Abdul-Hadj, «The Social Uses of the Past: Recent Arab Historiography of Ottoman Rule,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14 (May 1992), p. 193.

(١٠) سيّار الجميل، **حصار الموصل... الصراع الاقليمي**، ص ٢٧ ـ ٢٨.

- ٣ -

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن، ما هو موقع العرب من الأتراك - العثمانيين ومؤسساتهم الإدارية والاقتصادية ورصيدهم الحضاري عامة؟

تؤكد الدراسات التاريخية أن العلاقات العربية - التركية لم تبدأ بفتح السلطان سليم بلاد الشام ومصر سنة ١٥١٦ - ١٥١٧، بل هو أقدم من ذلك بكثير، حيث سجل وجود العنصر العربي في الجيش العثماني منذ عهد أورخان عندما تسرب العرب إلى الممتلكات التي استولت عليها الدولة العثمانية حتى أقصى غرب البلقان، عاملين في حقل نقل الحاجيات والتجهيزات اللازمة لوجودهم... «وكانت هناك جالية كبيرة من العرب الرحل موجودة دوماً في غربي وجنوبي أناطوليا في القرن الرابع عشر...»[١١]. بل يبدو أن الموحدين حسب بيري رايس قد اهتموا هم الآخرون بالقسطنطينية[١٢].

كذلك كانت بورصة، عاصمة العثمانيين قبل القسطنطينية، قد أمّها المشارقيون والمغاربيون[١٣] قصد الاتجار ومواكبة الأحداث السياسية الهامة جداً يومئذ. وفضلاً عن ذلك، فقد تمتع المسؤولون العثمانيون والمماليك قبل عقدين من فتح القسطنطينية، بعلاقات طيبة إن لم تكن جيدة، وتُرجم ذلك بتبادل السفراء وتعدد المهام المختلفة وظاهرة الزواج وتبادل الهدايا والمعلومات بينهما[١٤]. وازدادت تلك العلاقات متانة وعمقاً بعد سقوط القسطنطينية حيث أظهر السلطان محمد الفاتح اهتماماً خاصاً بنوعية العلاقات المستقبلية مع العرب وعلى الخصوص مع شرافة مكة عندما وجّه مبعوثين إلى زعماء المسلمين يومئذ، كانوا قد حملوا رسائل حررت باللغة العربية (كذا) إلى شريف مكة وعلمائها[١٥]. على أن الذي وجب التوقف عنده لدى المسؤولين العثمانيين الأول، هو ولا شك الطابع التديني للإسلام السنّي الذي أظهروه في سلوكهم ومعاملاتهم وممارستهم السلطة العليا في الدولة. ومن هذه

---

(١١) خليل أنالجيك، «سائقو الجمال العرب في أناطوليا في القرن الخامس عشر،» في: **الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني**، ج ٣، ص ٥٧٣، و

Halil Inalcik, «Arab Camel Drivers in Western Anatolia in the Fifteenth Century,» in: *Les Provinces arabes*... (Tunis: [s.n.], 1984), pp. 257-270.

(١٢) عبد الهادي التازي، **التاريخ الديبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم** (١٩٨٧)، مج ٦، ص٢٨٢. نقلاً بتصرف عن كتاب بيري رايس.

(١٣) خليل الساحلي، «من سجلات محاكم الشرع في بورصة: مقاربة في تركيا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر،» **المجلة التاريخية المغربية**، العدد ٢ (١٩٧٥)، ص ٤٧ - ٥٠.

(١٤) عبد الجليل التميمي، «العلاقات العربية - العثمانية بعد فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (زغوان: منشورات سيرمدي)، العددان ١ - ٢ (١٩٩٠)، ص ٤٣ - ٧١.

(١٥) المصدر نفسه.

الزاوية احتلت ثقافة وحضارة ودين العرب، مكانة كبيرة في نفوس السلاطين والعلماء ورجال الدين العثمانيين عموماً[16].

وفضلاً عن ذلك، فإن المسؤولين العثمانيين يقرّون بأن الفضاء الجغرافي العربي من حدود الجزائر إلى الخليج العربي، هو الذي منح الامبراطورية العثمانية مكانتها الاستراتيجية الخطيرة ووزنها الدولي الفريد، كما يقرّون بأن الحضارة العربية كانت جزءاً من العالم التركي، وبالدرجة نفسها من الحضارة التركية التي ترجمت عنها التأثيرات البينة للقيم العربية التي تبنّاها العثمانيون دون تردد[17].

وفي هذا السياق، نذكر بأن عدداً من علماء السلاجقة، ثم الأتراك كانوا قد تلقوا دراساتهم العليا في مدارس سوريا ومصر[18]، باعتبارهما منارتين من أهم منارات الفكر الاسلامي يومئذ، وهذا ما يفسّر كيف أن اللغة العربية كانت اللغة الرسمية للدولة السلجوقية والدويلات التي تأسست في الأناضول حتى القرن الثالث عشر الميلادي[19]. كما تمتعت القاهرة على الخصوص، باحترام كبير جداً في نفوس العثمانيين لمكانتها المتميزة، وإن السلاطين كثيراً ما استنجدوا بالعلماء العرب وعيّنوهم في مناصب عليا في الدولة[20]، بل

---

(١٦) André Raymond, «Les Provinces arabes XVIe-XVIIIe siècles,» dans: *L'Histoire de l'Empire ottoman,* sous la direction de Robert Mantran, p. 685.

(١٧) Mustapha Asula, «Turkish Arab Relations in Historical Background,» *Studies on Turkish Arab Relations,* tome 1, p. 21.

ما زال موضوع التأثيرات العربية المختلفة في أنظمة الدولة العثمانية ومؤسساتها وحضارتها بصفة عامة، لم يقع الاهتمام به، وهو لعمري موضوع دقيق سيبرز حتماً كيف أن التأثير العربي كان حاسماً وبيّناً في عدد كبير من الميادين.

(١٨) صالح طوغ، «نظرة إلى العلاقات التربوية التركية ـ العربية،» في: *Studies on Turkish Arab Relations,* tome 1, pp. 312-313.

وقد قدّم المؤلف عدداً من تلك الأسماء والأعلام التي تلقت تعليمها في القاهرة: الشيخ شرف الدين داود القيصري (توفي سنة ١٣٥٠م)؛ الشيخ بدر الدين محمود (توفي سنة ١٤٢٠م)؛ الشيخ خضر بك (توفي سنة ١٤٥٩م)، والشيخ صالح أفندي جلال زاده (توفي سنة ١٥٦٥م).

(١٩) ابراهيم الداقوقي، «التأثير المتبادل بين اللغتين العربية والتركية في العهد العثماني،» في: **الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني** (زغوان: منشورات سيرمدي، ١٩٨٨)، ص ٣٤٦.

(٢٠) المصدر نفسه. ومن جهة أخرى، كان الجبرتي قد استهواه الطابع الديني البارز في سياسات الدولة العثمانية حيث تكلم بإعجاب وفي عبارات مشجعة عن «اهتمام السلاطين العثمانيين بإقامة الشعائر الاسلامية والسنن المحمدية وتعظيم العلماء وأهل الدين وخدمة الحرمين الشريفين والتمسك بالأحكام والوقائع، والقوانين والشرائع. فتحصنت دولتهم وطالت مدتهم، وهابتهم الملوك وانقاد لهم المالك والمملوك...» انظر: عبد العزيز الشناوي، «دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان العصر العثماني،» ورقة قدّمت إلى: **أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة** (القاهرة: منشورات مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠)، ص ٦٧٧.

إن أحد السلاطين هو عثمان الثاني ابن السلطان أحمد (١٦١٨ - ١٦٢٢) «عندما تبين له فساد الانكشارية، وأنهم لم يعودوا صالحين للحرب، فكر في أن يتصنع الذهاب إلى الحج وهناك يجمع جيشاً من العرب يقضي بهم على الانكشارية»[٢١].

لقد كانت اللغة العربية قبل الفتح العثماني للبلاد العربية وبعده، تُعَد إحدى القنوات التعبيرية عن الثقافة والأدب، وان اصطلاحات العلوم العثمانية أغلبها بالعربية[٢٢]. وهذا ما يترجم مدى عمق التداخل العضوي للوجود العربي في ذهنية وسلوك العلماء الأتراك وتقديرهم اللغة العربية، باعتبارها لغة القرآن الكريم. ومن هذا الباب، كان تعلم اللغة العربية أحد الشروط الأساسية لتولي المناصب الدينية العليا في الدولة، وعلى الخصوص منصب الإفتاء والقضاء والتدريس، بل وجب التذكير هنا، أنه نتيجة استعمال اللغة العربية بشكل مطّرد لدى الطبقات النيّرة، فإنه يرجع إلى العثمانيين - الأتراك - ولهم وحدهم، وحتماً لم يكن للعرب لا المشارقيين ولا المغاربيين - فضل اكتشاف العلامة العربي ابن خلدون. ومعنى هذا أن العثمانيين هم الذين قاموا باكتشافه ونقل معالمه التاريخية الخالدة عن طريق الترجمة وتعريف الغرب به، حيث قام هذا الأخير بالتنويه بعبقريته المعرفية الخالدة[٢٣]، وهذا ما جعل هامر (Hammer) يصفه بمونتسكيو العرب (Montesquieu arabe)[٢٤]. إن القول بأن العثمانيين حملوا اللغة العربية ودافعوا عنها واستعملوها كوسيلة لانتاجهم الفقهي والتاريخي[٢٥]، أمر لا نزاع فيه البتة. لنذكر هنا بأن مكتبات تركيا تضم اليوم أكثر من ٣٠٠ ألف مخطوطة باللغة العربية، وهو ما يشكّل أهم رصيد حضاري للأمة العربية على الإطلاق في العالم[٢٦]، بل إن اللغة التركية وقعت تحت تأثير اللغة العربية، وهذا ما يترجم

---

(٢١) حسين مؤنس، **أطلس تاريخ الاسلام: باب الدولة العثمانية** (القاهرة: دار الكتب، ١٩٧٠)، ص ٣٦٠.

(٢٢) محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة** (دمشق: دار القلم، ١٩٨٩)، ص ٤٢٤.

(٢٣) Bernard Lewis, «Ibn Khaldoun in Turkey,» *Studies on Turkish Arab Relations*, tome 3, p. 107.

يعلق المؤلف بقوله: «إن ابن خلدون قد أهمل وتُنوسي من طرف شعبه حتى تم اكتشافه من طرف العلماء الغربيين. وإذا كان هذا الأمر صحيحاً بالنسبة إلى شمال افريقيا، فإن الأمر غير صحيح بالنسبة إلى العثمانيين الذين اكتشفوه بالفعل وقرأوه وترك ذلك تأثيراً عظيماً جداً فيهم».

(٢٤) Hammer, *Histoire de l'Empire ottoman*, tome 6, p. 282.

(٢٥) القائمة طويلة في هذا المجال. نذكر بعض الرموز التي عززت أهمية ومكانة اللغة في الكتابة التاريخية: طاشكبري زاده، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**؛ حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ومنجمهم باشي، **جامع الدول**. انظر بهذا الخصوص أيضاً: M.F. Korprulu, «Othmanli,» dans: *Encyclopédie de l'Islam* (Leiden: [s.n.], 1993), p. 221.

(٢٦) آمال دغراماجي، «الجمهورية التركية ومكانة اللغة العربية،» في: *Studies on Turkish Arab Relations*, tome 1, p. 41.

عن وجود أكثر من ثلاثين ألف كلمة مشتقة من العربية أو منحوتة عنها في القاموس الطبي التركي، وأن قاموس شمس الدين سامي المشهور ضم ١٣ ألف كلمة عربية، وقاموس علي نظيما ورشاد الذي نشر سنة ١٩٠١ ضم هو الآخر ثمانية عشر ألف كلمة عربية[٢٧]. ويذهب بعض المهتمين بهذا الحقل من الدراسات إلى أن الألفاظ العربية كانت تمثل ٣٠ بالمئة من مجموع الألفاظ العثمانية المتداولة. واستمرت سيادة اللغة العربية على اللغة التركية، رغم محاولات التتريك، بحيث نجد في قاموس مصطفى نهاد أوزون الصادر عام ١٩٥٢، ١٩ ألف لفظة عربية من مجموع ٤٠ ألفاً (كذا)، وأن المعجم العثماني ـ التركي لفريد ده دوللي المطبوع سنة ١٩٧٠، سجّل وجود ٢٠ ألفاً من مجموع ٥٠ ألفاً[٢٨].

إن الالتحام والامتزاج اللغويين بين الأمتين، يعدّان دليلاً مكمّلاً على عمق التداخل والترابط اللغوي والحضاري المتبادل بينهما. وقد تفرّع عن ذلك ولا شك، مدى تأثر الفولكلور التركي بالفولكلور العربي في العديد من مقوماته وأسسه الجمالية والفنية، كنوعية الرقصات والإيقاعات الموسيقية واستعمال معظم الآلات العربية، ثم مجال الخط العربي الذي برع فيه العثمانيون وأثروه جمالياً وفنياً، حيث يشهد لهم بذلك المتضلعون في هذا الفن. كما أن العثمانيين تبنوا العديد من جماليات الهندسة المعمارية المحلية في محاولة منهم لجعل العرب أكثر أريحية في التعامل معهم[٢٩]. كما نؤكد على تبني الأزياء والحلي العربية وأعمال الأشغال اليدوية. وحتى المطعم التركي ـ العثماني، هو الآخر تأثر بالعديد من الأكلات العربية الخالصة[٣٠]، هذا إلى درجة أن أي زائر عربي اليوم لتركيا يستهويه هذا الموروث الحضاري، الذي ما زالت وسوف تبقى بصماته منحوتة في سلوك وعقلية ونفسية الأتراك، إذ العصرنة والتحديث لا تعنيان حتماً محاربة ما كان ايجابياً من هذا الموروث التاريخي الحضاري للأمة التركية، باعتبار أن هذه التأثيرات والمعطيات والشواهد على غناء الموروث الحضاري العربي وتفاعلها ايجاباً لدى الأتراك ـ العثمانيين، سوف تبقى رغم التباعد والجفوة السياسية المسجلة في الماضي، إحدى المرتكزات الثابتة والفاعلة للشعب التركي تجاه الشعب العربي اليوم وغداً.

ـ ٤ ـ

أما إذا تناولنا موقع الأتراك ـ العثمانيين من العرب ومدى تأثير الموروث الحضاري العثماني في البنية الفكرية والاجتماعية والسياسية والسلوكية للإنسان العربي اليوم،

---

(٢٧) الداقوقي، «التأثير المتبادل بين اللغتين العربية والتركية في العهد العثماني،» ص ٣٤٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٢٩) P. Ellis, «Beit et Ivan: Les Salles de réception des maisons ottomanes,» dans: *La Vie sociale des provinces arabes à l'époque ottomane*, tome 3, p. 136.

(٣٠) الداقوقي، المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

فسيدهشنا مدى التباينات الجوهرية الصارخة التي ميّزت مواقف العرب تجاه مسألة الحكم العثماني في الولايات العربية وفرقتهم شيعاً وأحزاباً، وما زالت مع أسفنا الشديد، تؤثر سلباً في غائية العلاقات العربية ـ التركية. ذلك أن النظرة التجزيئية إلى الأحداث العربية السلبية فقط أثناء الحكم العثماني والمسجلة على مستوى الولايات العربية، ثم إضفاء الطابع التعميمي والشمولي والتمسّك بمقولات وأحكام جائرة وغير مدعمة بالوثائق الجدية، عربية أو تركية، هي نظرة أحادية قاصرة وغير موضوعية، ولا تخدم تاريخنا، ولا واقعنا السياسي والحضاري، ولا المستقبلي، وحتماً تنسف كل المجهودات التي ترمي إلى إقامة الحوار المتكافىء بيننا وبين الأتراك اليوم.

لنقرّ الآن بأن العثمانيين قد احتلوا مركزاً فريداً في تاريخ العرب الحديث، لم تحتله أية دولة أخرى في التاريخ على الإطلاق، وقد نتج من ذلك بروز آثار عميقة جداً في كل المستويات الاجتماعية والإدارية والاقتصادية، لم تتحد بعد حتى اليوم كل اشكالياتها التاريخية العديدة. ومع هذا فإن الواقع الحضاري يستمد شرعيته من مختلف رموز ودلالات التعايش والالتحام السياسي والإداري بين الشعبين حيناً، وأحياناً أخرى من طبيعة المواجهات العسكرية ونظام الحكم الاستعلائي الطبقي الذي مارسه الولاة العثمانيون، ليس فقط في الولايات العربية بل أيضاً على مستوى الأناضول نفسه، ثم في مركز السلطة، وكذلك في الولايات البلقانية. لنأخذ بالاعتبار مدى المسؤولية الإدارية الدقيقة التي أنيطت بعهدة الدولة العثمانية لإدارة امبراطوريتها الشاسعة جداً التي تجاوزت الستين من الأجناس والشعوب والأقليات[٣١] ذات الأديان المختلفة، والمذاهب غير المسلمة بينها، وهو الأمر الذي لم يتح لأية دولة عربية ـ اسلامية على الاطلاق قبل ذلك. لقد كان على الدولة العثمانية أن تشرع وتطوع القوانين وفقاً لخصوصيات وملابسات كل ولاية على حدة. إن قوانين نامه مصر[٣٢] وبلاد الشام والعراق التي تبنّتها الدولة العثمانية لحسن تسيير شؤون هذه الولايات، احتراماً لتقاليدها وأعرافها وخصوصياتها الاجتماعية والادارية، يمثّل نموذجاً ذكياً للإقرار بالاختلاف وأخذه بالاعتبار في دينامية التسيير الناجح. ومعنى ذلك أن الدولة العثمانية لم تفرض نظاماً إدارياً عثمانياً واحداً، جامداً ومركزياً في الولايات العربية، بل على العكس من ذلك أخذت بالاعتبار الموروث الإداري في أهم مراكز الثقل الحضاري العربي: مصر وبلاد الشام والعراق، ومنحت الولايات العربية بذلك وحدتها الترابية الإدارية، وأمّنت بسهولة حركة تنقل البضائع

---

(٣١) Kemal H. Karpat, ed., *The Ottoman State and Its Place in World History* (Leiden: E.J. Brill, 1974), p. 2.

(٣٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، «دراسة عن ضوابط قانون نامة مصر ومدى تطبيقها، مع النص الذي ترجمه خليل الساحلي أوغلو: الدراسة والنص،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، العددان ١ ـ ٢ (١٩٩٠)، ص ٢٥١ ـ ٢٨٥.

والأفكار والأشخاص[٣٣]. على أن طبيعة الحكم عموماً قد أتاحت قسطاً كبيراً من الحرية والقدرة على التحرك وتكييف الأوضاع الاقتصادية والثقافية طبقاً لما ألفه العرب من تقاليد وعادات، وباعدت بينهم وبين الخضوع للمؤثرات العثمانية على اختلاف صورها وأشكالها[٣٤]، بل إن العثمانيين كانوا وراء كثرة المنشآت الدينية والثقافية والمدارس، وعمّموا انتشار أملاك الأحباس التي وظفوها في المشاريع والمؤسسات الخيرية والدينية، وهو الأمر الذي لم تقم به أية دولة عربية ـ اسلامية قبل ذلك بهذا الانتشار الكبير[٣٥]. ومن هذا المنطلق إذا كان العثمانيون قد احتفظوا لأنفسهم بالمناصب العسكرية والإدارية، وهذا ما يمكن تعليله وحتماً لا نبرره، فإنهم سلموا قيادة الولايات العربية الدينية والعلمية والثقافية للإنسان العربي[٣٦]، وحتى الصحية ومختلف المرافق الاجتماعية، فقد أنيطت عهدتها إلى الأعيان الإداريين العرب[٣٧]. فالأسرة الجليلية مثلاً في الموصل تسلّمت الحكم أكثر من قرن، وكانت تعبيراً واضحاً على قدرة القوى المحلية واستقلالها في إدارة الشؤون الداخلية، وقد باركتها الإدارة العثمانية المركزية بادىء الأمر. وهناك قوى محلية عديدة في بلاد الشام قد تولت تسيير البلاد فترات معينة، وسعت من خلال كل ذلك إلى توظيف اللغة الوطنية على مستوى المرافق العامة، ما عدا الشؤون العسكرية والمالية التي كانت على العموم بيد الولاة العثمانيين في الولايات العربية. وهذا ما يؤكد أن العثمانيين لم يفرضوا اللغة التركية والدراسات اللغوية أو الأدبية في الأزهر[٣٨] ولا في الزيتونة، بل إن الدولة العثمانية لم تعيّن أي عالم عثماني في منصب شيخ الجامع الأزهر طوال الحكم العثماني، وان هذا المنصب كان يشغله العلماء المصريون دون أن ينافسهم فيه علماء عثمانيون[٣٩]. وقد منح العلماء مكانة اجتماعية وسياسية واقتصادية متميزة وحرية كاملة للتنقل في النظام الجغرافي العثماني الواسع،

---

(٣٣) André Raymond, dans: *Les Provinces arabes*..., p. 367.

(٣٤) روبير مانتران، «العلاقات بين القاهرة والآستانة خلال العهد العثماني،» ورقة قدّمت إلى: **أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة**، ص ٦٧٤.

(٣٥) عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية، دولة اسلامية مفترى عليها** (القاهرة)، ج ١، ص ١١.

(٣٦) أحمد المرسي الصفصافي، «الدولة العثمانية والولايات العربية،» في: **الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني**، ص ٣٤٣. انظر أيضاً: اكمال الدين احسان أوغلو، «قراءة لتاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها بالعالم العربي من خلال كتب التاريخ،» في: *Studies on Turkish Arab Relations*, tome 1, p. 101.

ذاكراً أنه، اقتصر الحكام العثمانيون على السيطرة العسكرية ولم يمسوا مرافق البلاد الأخرى، فإنهم تركوا للعصبيات المحلية وللطوائف الدينية قدراً كبيراً من الحرية.

(٣٧) Caesar E. Farah, «Arabs and Turks: Common Heritage, Common Destiny,» *Studies on Turkish Arab Relations*, tome 1, p. 63.

(٣٨) الشناوي، «دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان العصر العثماني،» ص ٦٧٨.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٧٠٦.

وهذا يفسر مدى الانتعاش الكبير الذي شمل الحركة الفكرية والتعليمية وانتشار المدارس الذي كان وراء ازدياد احساس الانتماء إلى الحضارة والأمة العربية، بل إن عهد التنظيمات العثمانية المطبق في الولايات العربية، قد ساهم ولا شك في حركة اليقظة الوطنية العربية(٤٠).

إن اللغة العربية طوال العهد العثماني، ما عدا فترة الاتحاديين، لم تضطهد، ولم تحارب البتة، بل على العكس من ذلك كانت لغة العلم والمعرفة والعدالة والتخاطب الشعبي ولغة الأزجال والأمثال العربية، وقد بقيت لغة الكتابة التاريخية في كل الولايات العربية. وهذا على الرغم من الطابع المهيمن للسلطة السياسية والعسكرية العثمانية فيها. وفي العراق مثلاً، بقيت اللغة العربية تمثل ثقافة الشعب من علماء وطلبة، وهو الشيء الذي جعل الباحثين يقرّون بأن مدرسة أولئك العلماء كانت عربية اللغة تماماً ولم تتأثر بالمؤثرات الأجنبية، التركية منها والفارسية(٤١). وقل مثل هذا الأمر بالنسبة إلى بقية الولايات العربية بشكل عام، إلا أن ذلك لم يمنع من قبول وتداول مئات الكلمات التركية الأصل في اللهجات العربية التي غطت على الخصوص المهن الحرفية والمطبخ والبيت(٤٢).

وإذا كانت مثل هذه الدلالات المعرفية ايجابية النتائج، فإن طبيعة هندسة المدن العربية وأهمية البعض منها، كالقاهرة مثلاً(٤٣)، ثم تحصين المدن وإعادة ترميم أسوارها وحصونها وبناء الأبراج والمنارات، وبناء التكايا والأسبلة والخانقاهات والحمّامات العامة(٤٤)، كان ولا شك عنصراً مباشراً في التوسع العمراني للمدن العربية أثناء العهد العثماني(٤٥). أما رعاية طرق المواصلات البرية والبحرية فقد عزّز هو الآخر محتوى الموروث العثماني لدى العرب

---

(٤٠) Halil Inalcik, «Arab-Turkish Relations in Historical Perspective, 1260-1914,» *Studies on Turkish Arab Relations*, tome 1, p. 157.

(٤١) عماد عبد السلام رؤوف، **التاريخ والمؤرخون العراقيون في العهد العثماني** (بغداد)، ص ٢٢.

(٤٢) انجزت بعض الدراسات التي قامت بحصر الكلمات التركية المتداولة حتى اليوم في العراق وسوريا والجزائر. وقد قمنا نحن بتكشيف البعض منها في مصر وفي اللهجة التونسية اليوم.

(٤٣) يقول اندريه ريمون إنه على الرغم من المصائب التي حلّت بمدينة القاهرة، فإنها ولا شك كانت خلال سنة ١٧٩٨ مدينة أكثر أهمية من العصر الذهبي لعبد الناصر! انظر: André Raymond, *Le Caire*, p. 226.

(٤٤) *Turkiye Desindaki Osmanli Mimari Yapitlari* (Ottoman Architectural Works Outside Turkey) (Ankara: Publications of Ministry of Foreign Office, 1989).

يوجد ما لا يقل عن ٢٠٠ بناية عثمانية في القاهرة و١٠٠ في حلب و٥٠ في بغداد، وقل مثل هذا الأمر بالنسبة إلى دمشق، وأقل بالنسبة إلى تونس والجزائر أو ليبيا. انظر: André Raymond, dans: *Les Provinces arabes...*, p. 684.

(٤٥) André Raymond, «Les Grandes villes arabes à l'époque ottomane,» *Studies on Turkish Arab Relations*, tome 5, p. 26.

وأثراه إثراء حاسماً وبيّناً، وخصوصاً في كل ما يتعلق بدور أداء فريضة الحج الهام في دعم الترابط والتلاحم السياسي والديني.

إن القنوات التعبيرية لهذا الموروث العثماني لدى العرب تتجسم في وعي وسلوك ومشاعر الفرد العربي مغرباً ومشرقاً. ولعل أهم مظاهر هذا الموروث على المستوى الاجتماعي، هو أن آلاف العائلات العربية ما زالت إلى يومنا هذا، مشدودة إلى تركيا بحكم جذورها العرقية ومنبتها الأصلي وتداخل مصالحها، هذا فضلاً عن النتائج المتولدة عن ظاهرة الزواج التي عمّقت قوة الانتماء إلى تركيا والشعور بالاعتزاز بها. بل إن ملامح هذا الاحتكاك بيّنة اليوم بشكل ملموس في دماء الشعبين وسماتهما وقسماتهما الفسيولوجية، وعاداتهما وملابسهما ومطبخهما، وشعورهما إلى اليوم بالاعتزاز والافتخار بكل ما هو تركي وعثماني[٤٦].

ومن هذا المنطلق تأثرت فلسفة هندسة البيت بالعناصر الفنية التركية البحتة، حيث سجل استعمال العناصر الأثرية العثمانية في إثراء الجماليات الفنية المحلية وطبقاً لمدى توافقها وأخلاقيات وسلوك العرب والأتراك ـ الحنفيين[٤٧]. كذلك تأثر المطبخ العربي بالموروث العثماني في العديد من مميزاته وسماته وتنوعه، وهذا نتيجة التداخل والتفاعل الاجتماعي والحضاري بين الأمتين على مدى الأحقاب والأجيال. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل واقعاً وحقيقة، على مدى مختلف التأثيرات التي أحدثها الحكم العثماني في المجتمع العربي، وهي التأثيرات التي ما زالت بصماتها منحوتة في وعي وسلوك الفرد العربي كلما تعلق الأمر بعلاقاته بتركيا ماضياً وحاضراً. إن السعي إلى نحت علاقات جديدة تتسم بالتواصل والتلاقي الحضاري والسياسي، انطلاقاً مما يجمع بين الشعبين، وهو حتماً أكثر بكثير مما يفرقهما، مع الأخذ بالاعتبار خطوط التوافق والانسجام الشعبي والمصلحة العليا للأمتين، هو رهن طبيعة حوارهما المباشر على المستويات الجامعية والسياسية والاقتصادية، وتلك أمانة دقيقة يجب تحملها بكل شجاعة وصدق ونبل وإخلاص إذا ما أريد لهاتين الأمتين نحت علاقات مستقبلية تنبع من احترام كلٍ منهما لموروثهما الحضاري الهام، وبخاصة احترام الاختيارات الفكرية والاقتصادية والسياسية والقومية للأمتين العربية والتركية.

---

(٤٦) يذكر خليل أنالجيك أن الموروث العثماني الثقافي قد أحدث تأثيراً وتقديراً كبيراً جداً حتى بالنسبة إلى غير المسلمين الذين كثيراً ما عبّروا عن رغبتهم في التشبه بالعثمانيين في لباسهم ونظام حياتهم. انظر: Halil Inalcik, *Studies in Ottoman Social and Economic History* (London), p. 93.

(٤٧) Ellis, «Beit et Ivan: Les Salles de réception des maisons ottomanes,» p. 136.
مما لا شك فيه أن العثمانيين أبرزوا أسلوباً جديداً في العمارة، وانجازات المعماريين العثمانيين خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ليست مطلقاً أقل من آثار عهد النهضة المعمارية في أوروبا. انظر: بارتلد، **تاريخ الحضارة الاسلامية**، ص ١٥٠.

تعقيب ١

أحمد صدقي الدجاني (*)

مدخل

إن انعقاد ندوة «العرب والأتراك: حوار مستقبلي» في رحاب مركز دراسات الوحدة العربية بين ١٥ و١٨/١١/١٩٩٣ في بيروت عاصمة لبنان، حدث يستحق أن نحتفي به ونهلل له ونوليه من العناية ما هو جدير بها. والحق أن هذه الندوة تكتسب أهمية خاصة بفعل المشاركين فيها القادمين من أمتين شقيقتين تنتميان إلى حضارة واحدة أسهمتا مع أمم أخرى في إقامتها، وبسبب موضوعها الحيوي وتوقيت انعقادها والجهة الداعية لها.

لقد تداعت إلى الخاطر مجموعة كلمات من وحي عنوان الندوة منها «التعارف» و «التآلف»، «التعاون على البر والتقوى» و «الإطعام من جوع» و «الأمن من خوف» و «العمران» و «العدل» و «السلام»... وهي كلمات لها مكانها في تكوين الأمتين بحكم العقيدة السائدة فيهما وروح حضارتهما. وترتبط هذه الكلمات جميعها بالإيمان بالله خالق كل شيء، وتكوّن «الرؤية المؤمنة» للمستقبل.

يحتل المحور الأول لهذه الندوة مكانه في إطار هذا الحوار المستقبلي، فنركز أنظارنا على «الإرث التاريخي للعلاقات العربية - التركية». ودراسة المستقبل تقتضي من مريدي استشرافه وتشوفه ورؤيته احاطة بالواقع القائم وسبراً لأغواره، واستحضاراً لمجرى الحركة التاريخية التي أوصلت إليه، وهي لذلك تبرز أهمية «البعد التاريخي» وتنبّه إلى ضرورة العناية «بالذاكرة التاريخية» للأمم. وقد أوضح «ألفين توفلر» في أول كتبه عن دراسة المستقبل في معرض تعليقه على كلمة المؤرخ «إن الذي يعرف من أين يعرف إلى أين»، أن الذي يتشوف المستقبل يكون أقدر على التعامل مع الحاضر. ويمكننا أن نضيف بأنه يصبح أكثر إدراكاً

(*) رئيس المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم في منظمة التحرير الفلسطينية.

لأهمية «الذاكرة التاريخية» وحسن قراءة التاريخ الماضي. والحق أن بحوث المحورين الثاني والثالث في هذه الندوة تدعو إلى الاهتمام بالمحور الأول.

أود في بداية حديثي، من وحي هذا المحور الأول «الإرث التاريخي للعلاقات العربية التركية»، أن أشيد ببحوث المحورين الآخرين، وما جاء في بعضها متصلاً بالمحور الأول. كما أشيد بخاصة ببحثي أورهان كولوغلو وعبد الجليل التميمي حول «أهمية الموروث التاريخي العثماني». وأغتنم الفرصة للتعبير عن التقدير للدور الخاص الذي قام به التميمي في تعميم الوعي بحقائق العهد العثماني في تاريخ «الدولة الاسلامية» الممتد عبر ثلاثة عشر قرناً.

إن موضوع حديثي من وحي عنوان المحور الأول هو «إنعاش الذاكرة التاريخية بشأن العلاقات العربية ـ التركية، وإعادة قراءة تاريخ هذه العلاقات في مراحلها المتتالية». وأطرحه في نقاط خمس وبإيجاز شديد.

أولاً: حول الحاجة إلى إنعاش الذاكرة التاريخية وإعادة القراءة

إن دارس المستقبل وهو يعالج موضوع العلاقات العربية ـ التركية يجد أننا في لحظة تاريخية مناسبة للنظر في الإرث التاريخي لهذه العلاقات وإعادة قراءتها. وذلك لعدة أسباب:

١ ـ وجود مناخ عالمي مشجع على العناية بالذاكرة التاريخية وإعادة قراءة التاريخ، فعالمنا المعاصر يشهد تردد الدعوة إلى ذلك وبدء محاولات جادة استجابة لهذه الدعوة، وقد قرأنا قبل أيام عن حديث ولي عهد بريطانيا حول النظرة إلى الإسلام ودعوته إلى إعادة قراءة تاريخ حروب الفرنجة. وشهدنا في العام الماضي بمناسبة مضي خمسة قرون على رحلة كريستوفر كولمبس إلى ما سماه الأوروبيون «العالم الجديد» عدة اجتهادات لإعادة قراءة ما جرى في اسبانيا ونكبة الأندلس وتاريخ حضارات القارتين الأمريكيتين. وواضح أن الصلة وثيقة بين هذا المناخ العالمي المشجع وما يشهده عالمنا من تفاعلات في ظل ثورة الاتصال وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة في العلاقات الدولية. وواضح أيضاً أن هذا المناخ شامل لكل أنحاء كوكبنا بدوائره الحضارية المختلفة. وقد رأينا في الشرق اجتهادات لإعادة قراءة التاريخ الخاص بأممه ودوله والعلاقات بينها من جهة، وعلاقاتها بالغرب من جهة أخرى.

٢ ـ الشعور بالحاجة الماسة إلى إعادة قراءة التاريخ في أوساط دائرتنا الحضارية نحن، أي دائرة العمران الحضاري العربي الإسلامي. وهي حضارة توصف بأنها «إسلامية» لكونها قامت بفعل عقيدة ربانية بعد انطلاقة العرب والإسلام، وقد شارك في بنائها أبناء الديانتين السماويتين من أهل الكتاب، المسيحيون واليهود وأبناء ديانات أخرى. وتوصف بأنها «عربية» لأن «اللسان العربي» كان «اللسان» الجامع بين جميع الشعوب منها باعتباره اللسان الذي نزل به القرآن.

برز هنا الشعور بالحاجة الماسة إلى إعادة قراءة تاريخنا بفعل أحداث كثيرة شهدتها دائرتنا الحضارية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعامة، وبعد حرب عام ١٩٦٧ بخاصة. وهكذا رأينا محاولات تجري على الصعيد الداخلي في الدوائر القومية المختلفة، عربية وتركية وكردية وايرانية وهندية وباكستانية... الخ؛ ورأينا محاولات تجري على صعيد العلاقات مع أوروبا في إطار فكرة الحوار العربي ـ الأوروبي، وأخرى بعد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩؛ ثم جاء انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات لتبرز جمهوريات آسيا الوسطى التركية ـ الاسلامية، ويقوى مع تطلعها للعودة إلى دائرتها الحضارية، واتحاد الروابط مع الدول العربية والاسلامية، الشعور بالحاجة الماسة إلى اعادة قراءة تاريخنا.

٣ ـ قيام الولايات المتحدة الأمريكية بطرح «النظام الشرق أوسطي» على منطقتنا، ومحاولة فرضه على دولها وأممها وشعوبها، واقتران ذلك بطرح قراءة تاريخية للمنطقة تناسب الهدف الذي يسعى إليه هذا النظام. وهي قراءة لا تتصف بالموضوعية ولا تتجرد عن الهوى وتوظف «التاريخ العبء» وتلجأ إلى اطلاق «أحكام» مسبقة و «تعميمات» لا تصدقها الوقائع والتفاصيل. ويمكننا أن نجد أمثلة على ذلك كله في بعض ما ورد في قراءة برنارد لويس الجديدة للشرق الأوسط، الأمر الذي يلح علينا بطرح قراءتنا التاريخية نحن.

ثانياً: حول القراءة السائدة للإرث التاريخي في أوساط دائرة الحضارة العربية الاسلامية

إن القراءة السائدة للإرث التاريخي في مرحلة ما هي تلك التي تتردد مقولاتها على ألسنة القطاع الأوسع من الناس من خاصة القوم وعامتهم. وتحكم هذه المقولات المناهج التربوية عادة، ومن خلال تعميم هذه المناهج تنتشر وتصبح وكأنها «مسلمات». ومن الأمثلة على ذلك مقولة «العصور الوسطى المظلمة»، ومقولة «الاستبداد الشرقي» اللتان تحكمان مناهج التربية في الغرب مع مقولات أخرى. والقراءة السائدة هذه تأتي بفعل عوامل تتفاعل في تكوينها. وهي تؤثر في الذاكرة التاريخية سلباً أو إيجاباً حسب نوعها وما اذا كانت تنتسب إلى «التاريخ العبء» أو إلى «التاريخ الحافز»، وهل هي نتيجة «رد فعل» أو نتيجة «استجابة فاعلة». ويغلب رد الفعل على القراءة السائدة حين تأتي في أعقاب تفجرات تاريخية وزلازل تحدث صدوعاً وتؤثر في الذاكرة التاريخية. ومن الملاحظ أن الذاكرة التاريخية تنمو في العادة تدريجياً من خلال التراكم والبلورة، وهي تتعرض إلى تدخل متعسف فيها حين يحدث صدع تاريخي. ولا ينفي وجود قراءة سائدة للإرث التاريخي ظهور قراءات مخالفة لها يطرحها مفكرون رواد، تعبّر في العادة عن شعور بالحاجة إلى إعادة القراءة. وهذه القراءات المخالفة مؤهلة لأن تتبلور منها قراءة تسود في مرحلة تالية. وهكذا تتجدد القراءات التاريخية.

حين ننظر في القراءة السائدة اليوم لإرثنا التاريخي نجد أنها تعود في ظهورها إلى قيام «الدولة الوطنية الحديثة» على النمط الغربي الأوروبي في دائرتنا الحضارية. وذلك في أعقاب إنهاء «دولة الخلافة» وانهيار «الدولة العثمانية» عام ١٩٢٤، ونجد أيضاً أن هناك عاملين يؤثران فيها، **أولهما** هو «السند التاريخي» لهذه «الدولة القطرية» التي لها حدود سياسية خاصة بها تفصلها عن جاراتها التي كانت معها في دولة واحدة، ولها علمها... الخ، والعامل **الآخر** هو «رؤية غربية» لإرثنا الحضاري تسود في هذه القراءة بفعل نفوذ الغرب في وضع مناهجنا التربوية منذ تسلطه الاستعماري على منطقتنا، وبفعل الدور الخاص في تعميم هذه الرؤية الغربية، الذي يقوم به بعض من درسوا في الغرب من أبنائنا، ممن لا يزالون في مرحلة «الانغماس» و «التغريب» ضمن رد الفعل على تحدي الحضارة الغربية.

تنطلق هذه القراءة السائدة، متأثرة بهذين العاملين، من الدائرة القطرية الضيقة في قراءة التاريخ، ونادراً ما تقرن هذه الدائرة بالدائرة القومية والدائرة الحضارية في تكامل بين الدوائر الثلاث للانتماء. وهكذا جاءت مفتقرة إلى الرؤية الشاملة، مغلبة عنصراً بعينه، مركزة على زاوية بعينها، ناظرة إلى تراثها بنظرة متأثرة بالرؤية الغربية لهذا التراث.

نستطيع أن نلاحظ في هذه القراءة السائدة غلبة رد الفعل عليها، وما أكثر الأمثلة على ذلك. وبعضها وثيق الصلة بموضوع ندوتنا والعلاقات العربية ـ التركية، ومنها ما رأيناه في موضوع العلاقات بين الجارتين الشقيقتين إيران والعراق، والجارتين الشقيقتين تركيا وسوريا. وحين يسيطر رد الفعل في ظل الخلاف يبرز الميل إلى «نفي الآخر» والتركيز على الذات، وتصويره على أنه شرط مطلق بينما هو خير مطلق. وهكذا تنجر القراءة إلى مهاوي «التاريخ العبء».

انتشرت في ظل هذه القراءة مقولات تتصل بالعلاقات العربية ـ التركية، وصفت الحكم العثماني للبلاد العربية بأنه «استعمار تركي»، وقللت من شأن حكم «المماليك» في المشرق العربي، وحكمت على العهود التي شهدت مشاركة تركية فعالة بأنها «عهود ظلام». وكان واضحاً أن هذه المقولات محكومة برد فعل على ما جرى في فترة صدام قصيرة منذ تولي الاتحاديين مقاليد السلطة في استانبول قبيل انهيار الدولة العثمانية وقيام الدولة الوطنية، وأنها عممت رؤيتها لهذه الفترة على تاريخ اثني عشر قرناً سبقتها.

جاء طرح هذه القراءة على الصعيد العربي في المشرق العربي، وبلاد الشام والعراق منه بخاصة، حيث حدث الصدام بين الاتحاديين الترك ودعاة الاستقلال العرب، في وقت كانت الدولة الأوروبية الاستعمارية فيه متربصة بالفريقين وتعمل على تفتيت الدولة العثمانية، وسادت في فترة ما بين «الحربين الكبيرتين» في عالمنا حيث تبنتها مناهج التعليم في الدول التي قامت وغذّتها سياسات. ويلفت النظر أن هذه القراءة لم تنل قبولاً في المغرب العربي الذي لم يعرف فترة الصدام القصيرة تلك، وكان راسخاً في ذاكرة أبنائه التاريخية الدور

العظيم الذي قامت به الدولة العثمانية في طرد الغزاة الأوروبيين الذين استهدفوه في القرن السادس عشر الميلادي وفي حمايته على مدى ثلاثة قرون. ولم يجر من ثم تبني هذه القراءة في مناهج تعليم دول المغرب العربي بعد استقلالها في أعقاب «الحرب العالمية الثانية». كذلك رأينا في مصر من لم يتقبل تلك القراءة فبقيت ضيقة الانتشار إلى أن تناولها «الميثاق الوطني» في مطلع الستينيات فتأثرت بها مناهج التعليم هناك.

حدث تطور واضح في هذه القراءة في المشرق العربي نفسه بعد حرب عام ١٩٦٧ بفعل عوامل ظهرت على صعيد السياسة التركية والسياسة العربية على حد سواء تتعلق بقضية فلسطين وبإنشاء منظمة المؤتمر الاسلامي. وشهد الوطن العربي ظهور دراسات جادة حول الدولة العثمانية تعتمد الموضوعية، وبرزت في أوساط دارسي التاريخ حركة تدعو إلى مراجعة وإعادة قراءة. وهكذا رأينا من يعنى بالدراسات والبحوث العثمانية ويؤسس لها معهداً مثل عبد الجليل التميمي، ومن يكتب عن «الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها» مثل عبد العزيز الشناوي، ومن يباشر إعادة القراءة مثل ليلى الصباغ التي قالت في تقديمها للكتاب **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** للمحبي: «لقد آن الأوان لإعادة تقويم «الحضارة العربية» في الفترات التي وصفت بالانحطاط والتدهور. فعلى المؤرخ العربي المعاصر، أن يدخل ميدان الدراسة العلمية العميقة، وهو خالي الذهن تماماً من أية أفكار مسبقة، وأن ينكب بشهية واقبال، على تراث تلك الحقب، وأن يمعن فيه درساً وتنقيباً وتدقيقاً وتجريحاً وتعديلاً بموضوعية بحتة».

يستطيع أي متابع منا أن يقدم شهادة شخصية على تطور قراءته لإرثنا التاريخي بعامة، وللجزء الخاص منه بالعرب والترك والدولة العثمانية بخاصة. وأنا أذكر كيف تلقيت وتلقنت وأنا فتى عدداً من هذه المقولات السائدة في المدرسة، ورددتها، مع أني وجدت تلك التي تتحدث عن ظلام العهد العثماني متصادمة مع ما أخذته عن جدتي في البيت، وهي تحكي لي عن أسفارها مع زوجها «القاضي» بين يافا واستانبول وطرابلس الغرب والشام. وما أسرع ما تسرب إلي شكّ في هذه المقولات وتنامى مع تخصصي في دراسة التاريخ وعملي مدرساً له في بلد مغربي وفي بلاد عربية أخرى، ثم عكوفي على النظر بإمعان في كل واحدة منها لأصل إلى الحقيقة التي تطمئنّ إليها النفس، وهي في الغالب مختلفة عما في المقولات من أحكام.

ثالثاً: حول منهج إنعاش الذاكرة التاريخية وإعادة قراءة الإرث التاريخي

بديهي أن يكون هذا المنهج علمياً يعتمد الدرس والتنقيب والتدقيق والتجريح والتعديل بموضوعية بحتة. ولكنه فضلاً عن ذلك ينبغي أن يقترن بموقف ايجابي من التاريخ. وهنا تبرز أمامنا «قضية النظر إلى التاريخ والتراث الحضاري، وكيف يكون»، وذلك لأننا نجد أنفسنا

أمام تاريخ حافل تتتالى مراحله عبر قرون، وتتعدد جوانبه شاملة مجالات الحياة المختلفة، وتتتابع وقائعه، فيها ما هو عمل صالح وفيها ما هو عمل طالح، وفيها ما يعزز الثقة بالانسان، وفيها ما يثير التساؤل المفعم بالشك حول مدى حكمته، كما سبق أن كتبت وأنا أنظر في تراث الأندلس، بمناسبة مضي خمسة قرون على نكبتها. وقد طرحت يومها رأياً في هذه القضية استحضره اليوم.

إن التاريخ، كما يقول راوس (Rowse) في كتابه **فائدة التاريخ**، يساعد على فهم الأحداث العامة وشؤون العصر ومبتهجاته. وهذا الفهم يتحقق إذا اتخذنا من التاريخ موقفاً ايجابياً. ذلك أن المواقف التي تتخذ منه «تختلف، صحة وفساداً، وقوة وضعفاً، وتحرراً وعبودية. ومن الواضح أن التاريخ ذاته هو هو لا يتغير، وأنه لا يمكن أحداً، مهما يشع أو مهما يعظم فعله، أن يبدّله أو أن يعود فيفك خيوطه لينسجها من جديد»، كما يقول قسطنطين زريق. والحق أننا نجد أنفسنا ونحن نتأمل هذه القضية أمام تاريخ عبء وتاريخ حافز. **الأول** يأسر صاحبه ويمضي به بعيداً عن الحاضر وتحدياته، ويحصره في زاوية رؤية ضيقة تفصله عما حوله، فيبدو له تاريخه وكأنه قائم بذاته لا صلة له بسواه، فينتهي به الأمر إلى الاكتفاء بالماضي وتوهم التاريخ بدل السعي إلى إدراكه على حقيقته. **والآخر** يقوم على الدراسة العلمية الصحيحة التي تقبل على الماضي بعقل متنبه وفكر متيقظ واعٍ لتستجليه من أجل العمل للحاضر والمستقبل، ويتم التمييز فيه بين الصالح والفاسد من عناصر التاريخ، وصولاً إلى التراث الايجابي الباقي الذي قوامه الإبداع والتحرر، ونبذاً للتراث السلبي الذي قوامه تعطيل قابليات الفرد التي أودعها الله في الانسان حين خلقه جسماً وعقلاً ونفساً وروحاً. وقد أوفى قسطنطين زريق هذا الموضوع حقه في كتابه **نحن والتاريخ**.

يضع التاريخ الحافز نصب العين عمران العالم. فحقيقة التاريخ ـ كما عرّفه ابن خلدون ـ أنه خبر عن الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران من الأحوال. ومجالات هذا التاريخ تشمل الحياة السياسية، والحياة الاجتماعية، والحياة العقلية، والحياة الأدبية والفنية، والحياة الخلقية والروحية، وهو ينظر إليها جميعاً بنظرة شاملة متوازنة تتجنب الوقوع في محظور الاقتصار على مجال الحياة السياسية وحده الذي وقع فيه كثيرون. وقد نعى عمر فروخ على هؤلاء وهو يتحدث عن الغرب المسلم في إطار التاريخ الانساني[1]، ورأى التاريخ مجرى واسعاً تتقلب فيه الانسانية، وأن تاريخ الانسان هو تاريخ الحضارة

---

(١) مجلة **المناهل**، العدد ٣١.

الانسانية، وإن يكن فضل كل أمة على غيرها من الأمم إنما هو في حملها شعلة الحضارة على رأس هذا الموكب الانساني الحافل مدة تطول أو تقصر، ودعا إلى «أن يعطى الجانب السياسي حقه الصحيح في صورة الحضارة الانسانية وإعطاء الجوانب الأخرى حقها: العلم والفن والأدب والاقتصاد والاجتماع». يتداعى إلى الخاطر مع هذا الحديث عن التاريخ الحافز ما جاء في رسالة الجاحظ **في مناقب الترك** من شرح لمنهجه المستوحى من قيم الحضارة العربية الاسلامية وعقيدتها. نرى أديبنا العظيم يستهل رسالته بالدعاء «جعلنا وإياك ممن يقول بالحق ويعمل به» و «الله علّم الناس ليعملوا». ثم يقول بعد الإشارة إلى معارضات بين أقوام الدولة: «إن ذهبنا حفظك الله بعقب هذه الاحتجاجات، وعند مقطع هذه الاستدلالات نستعمل هذه المعارضة بمناقب الأتراك، والموازنة بين خصالهم وخصال كل صنف من هذه الأصناف، سلكنا في هذا الكتاب سبيل أصحاب الخصومات في كتبهم، وطريق أصحاب الأهواء في الاختلاف الذي بينهم. وكتابنا هذا إنما تكلفناه لنؤلف بين قلوبهم التي كانت مختلفة، ولنزيد الألفة إن كانت مؤتلفة، ولنخبر عن اتفاق أسبابهم لتجتمع كلمتهم، ولتسلم صدورهم، وليعرف من كان لا يعرف منهم موضع التفاوت في النسبة وكم مقدار الخلاف في الحسب، فلا يغير بعضهم مغير ولا يفسده عدو بأباطيل مموهة وشبهات مزورة، فإن المنافق العليم، والغدم ذا الكيد العظيم، قد يصور لهم الباطل في صورة الحق، ويلبس الإضاعة ثياب الحزم». وقد مضى الجاحظ يقول في رسالته عن «كتابه»: «وأحببت أن يكون كتاباً قصداً، ومذهباً عدلاً، ولا يكون كتاب إسراف في مديح قوم، وإغراق في هجاء آخرين، وإن كان الكتاب كذلك شابه الكذب، وخالطه التزيد، وبني أساسه على التكلف، وخرج كلامه مخرج الاستكراه والتغليق». وأوضح موقفه بقوله: «وأنا أقول إن كان لا يمكن ذلك في مناقب الأتراك إلا بذكر سائر الأجناد، فترك ذكر الجميع أصوب، والاضراب عن هذا الكتاب أحزم».

رابعاً: حول العلاقات العربية ـ التركية في التاريخ

يتصل الحديث عن هذه العلاقات بفترة زمنية تمتد ثلاثة عشر قرناً. وبقدر أهمية الحقبة العثمانية فيها فإن الحقب السابقة مهمة أيضاً وحافلة بما يستحق أن تحفظه الذاكرة التاريخية. وقد قامت هذه العلاقات بين أمتين لهما إسهامهما الواضح في التاريخ الانساني. ويقول شاكر مصطفى في كتابه **في التاريخ العباسي** عن موطن الترك الأول «لعل تلك المنطقة البدوية، المحصورة بين هضبة باير، وبحر الخزر، وبين أطراف آرال، وخراسان، والتي ندعوها اليوم تركستان، وكان المسلمون يدعون بعضاً منها باسم (ما وراء النهر)، لعلها من المناطق القليلة في العالم التي كان أثرها في التاريخ واضحاً كل الوضوح». ويتداعى إلى خاطره جزيرة العرب أيضاً، ويذكر أن أول اتصال للمسلمين العرب بتلك المنطقة كان أيام فتوح الوليد بن عبد الملك وقائده قتيبة بن مسلم.

لقد مرت هذه العلاقات بمراحل عدة لكل منها سماتها. وشملت مختلف مجالات الحياة في ظل الحضارة العربية الاسلامية. وأول هذه المراحل بدأت حين ظهرت العلاقات الوثيقة بين بغداد وما وراء النهر في العصر العباسي الأول. وهي التي شهدت هجرة أفواج من الترك لينضموا إلى جند الخليفة المعتصم الذي كان تركي الأم، عسكري الهوى، وباني

مدينة سامراء. ثم شهدت ظهور عدد من علماء الإسلام الأتراك المنبت الذين كتبوا بالعربية وأسهموا في ازدهار الحضارة العربية الاسلامية ونبغوا في مختلف مجالات العلم، من أمثال الفارابي والبخاري. وقد استمرت حلقات هذه السلسلة الذهبية في المراحل التالية، والتقى العرب والترك على تقدير أولئك الاعلام الذين منهم ابن سينا والبيروني.

بدأت مرحلة أخرى في هذه العلاقات مع مجيء السلاجقة الأتراك في القرن الخامس الهجري إلى مركز الدولة الإسلامية والخلافة العباسية في بغداد. ويجمع المؤرخون على أن الأتراك السلاجقة يشغلون حقبة مهمة في تاريخ منطقتنا. وقد كانت الخلافة العباسية عند ظهورهم آيلة للزوال، فأنقذتها «هذه العشائر التركية السلجوقية القوية الممتلئة حيوية، والتي دخلت الاسلام ولم تفسدها حياة المدن»، على حد تعبير أحمد السعيد سليمان في **معجم الأسر الحاكمة**. وقد أثار السلاجقة الحمية وردوا المعتدين من روم وفرنجة. وتألق في هذه المرحلة عدد من كبار مفكري الحضارة الاسلامية. وتقول ليلى صباغ عنها بإن جميع المعطيات الأولية، لدليل واضح على حياة فكرية عربية غنية، تأبى بشدة وصفها بـ «الانحطاط والتدهور»، ولا سيما أن تقويمها قد تم بصورة سابقة لدراسة علمية موضوعية عميقة ودقيقة. بل إنه يمكن القول عنها ما قاله بعض المستشرقين عن حقبة السلاجقة الأتراك بأنه «لا يحق لنا أولاً أن ننعت بالانحطاط، حقبة من التاريخ، تألق فيها عدد من كبار مفكري الحضارة الاسلامية». وتبرز ضمن هذه المرحلة فترة «الأتابكة» الذين تحملوا مسؤولية جهاد الفرنجة ومهدوا الطريق إلى انتصار حطين والقدس الذي حققه صلاح الدين الأيوبي. ومن هؤلاء طغتكين وعماد الدين زنكي وغازي الأول ومودود، وصولاً إلى نور الدين محمود. وما أروع ما استقر في ذاكرة أمتنا التاريخية من أحداث هذه المرحلة، وهو اليوم بحاجة إلى أن نستحضره من خلال إنعاش هذه الذاكرة.

بدأت مرحلة تالية في هذه العلاقة مع تولي «المماليك» حكم مصر في أعقاب الدولة الأيوبية التي جسّدت علاقات متميزة بين العرب والأتراك وأقوام الدولة الاسلامية الآخرين. وقد كانت دولة المماليك التي عمّرت حوالى ثلاثة قرون دولة منظمة. وحفلت هذه المرحلة بإنجازات حضارية على الرغم من حدوث اضطرابات داخلية. وهي التي شهدت طرد بقايا الغزاة الفرنجة من الوطن العربي. كما شهدت التأليف الموسوعي وصدور كتاب القلقشندي **صبح الأعشى**، وكتاب النويري **نهاية الإرب**، وكتاب ابن خلدون **العبر** بمقدمته العظيمة، فضلاً عن كتاب التراجم والطبقات والسير الشعبية، وما أكثر ما يستحق أن يبرز في اطار التاريخ الحافز من أحداث هذه المرحلة، وما أحوجنا إلى اعادة قراءة تاريخنا فيها. ويتداعى إلى الخاطر من بين أمثلة كثيرة كتاب **سيرة الظاهر بيبرس** في معرض الكتب التي ينبغي أن نعنى بتعريف أجيالنا الصاعدة بها، وقد تم نقله في العقد الماضي إلى الفرنسية. وكان أجدادنا ينصتون السمع للراوي وهو يغنيه لهم على الربابة في اطار تغذية أجيالهم بما حفظته ذاكرة

الأمة التاريخية لهم. والمجال فسيح أمامنا اليوم لاستخدام وسائل أخرى سمعية وبصرية لتغذية الأجيال بالذاكرة التاريخية بعد انعاشها.

جاءت المرحلة العثمانية في أعقاب هذه المراحل. وقد حفلت بالكثير في ما يخص العلاقات العربية ـ التركية. وتعرضت في عصرنا إلى قراءة خاصة بها نتناولها هنا في هذا الحديث. وهي بحاجة كما رأينا إلى إعادة قراءة. ويستطيع المختص الموضوعي أن يقرر باطمئنان أن هناك أجوبة صحيحة عن أسئلة تبرز حول الفتح العثماني للولايات العربية، وأسبابه ودوره في مواجهة أخطار الحملة الأوروبية الجديدة التي قادتها دولتا اسبانيا والبرتغال في مطلع القرن السادس عشر الميلادي بعد نكبة الأندلس مباشرة، وأسئلة أخرى حول الحكم العثماني وسلبياته وإيجابياته وعطائه على صعيد تعايش الأقوام والملل والشرائح الاجتماعية وتعادلها استمراراً للحكم الاسلامي، وهو العطاء الذي أشاد به عدد من مؤرخي الغرب، من بينهم توينبي، ممّن أقلقهم ما سببته «القومية المتعصبة» أو «الوطنية النافية للآخر»، من حروب في أوروبا والعالم في ظل «الدولية الوطنية الحديثة» الأوروبية، وأسئلة عن حالة الأمة خلال هذه المرحلة وحياتها الثقافية والفكرية والحضارية بعامة في مختلف المجالات.

ونصل إلى المرحلة الراهنة في العلاقات العربية ـ التركية، وهي تستحق منا عناية خاصة لفهم حقائقها فهماً صحيحاً، والانطلاق من هذا الفهم إلى تعزيز هذه العلاقات. وهذه الندوة ومثيلاتها علامات في هذا الطريق.

خامساً: حول ما ينبغي عمله

يتضح مما سبق أن هناك كثيراً مما ينبغي عمله في إطار انعاش الذاكرة التاريخية لدى الأمتين العربية والتركية وإعادة قراءة تاريخ علاقتهما عبر العصور، وأن المناخ المحيط مناسب لذلك، والأمر يقتضي جهداً على الصعيدين الرسمي والشعبي وريادة من «أهل القلم» ومراكز البحث. وهو يتطلب الانطلاق من حقائق الواقع القائم، وليس القفز فوقها وتجاهلها، والإفادة في الوقت نفسه من تحولات يشهدها عالمنا تدعو الأمتين إلى تعزيز التعاون ومواجهة التحديات، والبناء فوق ثوابت راسخة، وتجاوز السلبيات، وتجنب التاريخ العبء، ونصب العين بناء مستقبل زاهر لهما برؤية مؤمنة، وقيامهما معاً في إطار الحضارة العربية الإسلامية، ومع أمم أخرى شقيقة، بدور في إقامة نظام عالمي صالح وتعزيز العمران البشري في عالمنا.

تعقيب ٢

مسعود ضاهر (*)

مدخل

نشير، بداية، إلى أننا أمام بحثين معمقين، يبدوان للوهلة الأولى على شيء من التناقض في الشكل والمضمون. فبحث التميمي قد استند إلى عدد وافر من المصادر والمراجع، في حين جاء بحث كولوغلو خلواً من أي سند، رغم الاشارات المرجعية الواردة في النص. كما أن بحث التميمي ركّز على الجوانب الثقافية والاجتماعية واللغوية والحضارية في الموروث العثماني المشترك، في حين شدّد كولوغلو في بحثه على الموروث السياسي المتجسد في مرحلة التنظيمات. تجدر الاشارة هنا إلى أن التميمي قد دأب، منذ عقدين من الزمن، وبشكل متواصل، على عقد مؤتمرات دورية ذات طابع دولي تحت عنوان «الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني». وكانت محصلة تلك المؤتمرات مجموعة كبيرة من الوثائق والكتب والمقالات التي نشرها تباعاً وشكلت نقطة تحول هامة في مسار الكتابة التاريخية العلمية حول هذه الحقبة من العلاقات العربية ـ التركية. وقد جاء بحثه هذا غنياً بالإشارات الوثائقية المفيدة التي دلت على عمق الجوانب الإيجابية المشتركة التي ما زالت آثارها ظاهرة للعيان في التقاليد، والعادات، والتزاوج، والتأثير اللغوي المتبادل، والمأكل، والموسيقى، والفولكلور وغيرها. وقد استفاض التميمي في وصف لوحة ممتعة من الايجابيات لدرجة لا تخلو أحياناً من العاطفة في استخدام المفردات.

بالمقابل، كان كولوغلو حريصاً، منذ البداية، على تجنب هذا الأسلوب العاطفي حين قال: «نحن شعوب الشرق الأوسط عاطفيون في أحكامنا، وستكون مقاربة العلاقات التركية ـ العربية من زاوية عاطفية غير سارة، كذلك فإنها ستؤدي إلى أخطاء في الأحكام».

(*) استاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب ـ قسم التاريخ.

لا يجد المعقب حرجاً في موافقة التميمي على الغالبية الساحقة من المعلومات الواردة في بحثه، التي تؤكد على أهمية الموروث التاريخي العثماني المشترك. لكن الخلاف معه يبرز في تقييم أثر ذلك الموروث وموقف الباحثين منه، خاصة أنصار الفكر القومي لدى الجانبين.

ـ ١ ـ

لقد حصر التميمي بحثه في مجال الايجابيات بالدرجة الأولى، وذلك من موقع الحرص على أن ما يجمع بين العرب والأتراك هو أكثر مما يفرّق، وذلك ينطبق على الماضي والحاضر والمستقبل. أي أن الباحث وضع غاية لبحثه، هي تعميق الروابط أو الموروث المشترك بين الشعبين. لا خلاف حول هذه الغاية، لكن الموروث التاريخي، بطبيعته، يحمل دوماً وجهين متناقضين تماماً: الأول إيجابي والآخر سلبي. فاستفاض التميمي في وصف محاسن الأول، لكنه قدم اشارات خجولة في معرض حديثه عن ظلم بعض الولاة العثمانيين للشعبين العربي والتركي معاً، وأن السلطان عثمان الثاني فكر في أن يجمع جيشاً من العرب يقضي به على الانكشارية، وهي إشارة ذات دلالة على مظالم الانكشارية التي تركت أثراً سلبياً للغاية في الموروث العثماني يضاف إلى مظالم كثيرٍ من الولاة. المسألة، في اعتقادي، هي أعمق من ظلم الولاة ومساوىء الانكشارية، وهي تطول الموروث السلطوي العثماني المتجسد في مؤسسة السلطنة والولاة والادارة والجيش، التي لعبت دوراً هاماً في تأزيم العلاقة بين المركز العثماني المتجسد في العاصمة استانبول وبين الأطراف التابعة له خاصة الولايات العربية والبلقانية. ومن المعروف جيداً أن عملية الاختراق الأوروبي التدريجي للسلطنة قد بدأت من الأطراف، ثم انتقلت إلى المركز مستفيدة من مساوىء الإدارة العثمانية إلى الحد الأقصى. وقد استخدمت الدول الأوروبية في تلك العملية مختلف أشكال الضغط السياسي، والثقافي، والاقتصادي، والعسكري، والحماية، والوصاية، والارساليات، والمدارس، والتبشير، والقناصل، والجاليات، والمعاهدات التجارية، والامتيازات وغيرها. وقد أولى البحث الثاني هذا الجانب الأهمية التي يستحق، وستكون لنا وقفة مطولة مع الموروث السلطوي العثماني في معرض نقاش الأفكار الغنية التي قدمها كولوغلو.

لكن ما استوقفنا في بحث التميمي هي تلك الحدة أحياناً ـ وذلك على غير عادته ـ في مناقشة آراء المؤرخين القوميين، من العرب والأتراك معاً، في فهمهم وتقييمهم الموروث العثماني المشترك. وقد استخدم لذلك مقولة الثوابت والمسلمات التاريخية التي تأكدت من خلال الدراسات العلمية في السنوات الأخيرة. من نافلة القول إن مقولة المسلمات والثوابت التاريخية هي بحد ذاتها مقولة سجالية لأنها تغلق باب النقاش حول الموروث التاريخي، في حين أنه المطلوب فتحه دائماً على مصراعيه مع الحرص الشديد على الموضوعية التامة والتوثيق

الجيد والتحليل الهادىء والابتعاد عن الأحكام العاطفية. لقد اختار التميمي للمناقشة ثلاث مسلمات أو ثوابت أو مقولات:

١ ـ مقولة أن الدولة العثمانية منعت تسرب الحضارة الغربية إلى الولايات العثمانية ومنها الولايات العربية.

٢ ـ مقولة أن القوميين العرب ينكرون فضل السلطنة العثمانية في حماية ولاياتها من الغزو الاستعماري الأوروبي.

٣ ـ مقولة أن بعض المؤرخين العرب دعوا إلى اسقاط السلطنة العثمانية من تاريخنا القومي لأنها لم تتمتع برصيد حضاري، ولم تدخل تغييراً هاماً في بنية الولايات العربية، أو ـ في أحسن الأحوال ـ قد مثلت مرحلة سكونية دون أن تكون بالضرورة ظلامية.

ويعتبر التميمي أن هذه المقولات الثلاث خاطئة تماماً وليس لها أي سند تاريخي على الإطلاق. وهو ينعت القائلين بها بالغلاة، وبالضبابية، وبعدم متابعة الأبحاث التاريخية الموضوعية التي نشرت في العقود الأخيرة. ويأخذه الحماس إلى نقاش سجالي حاد مع من أسماهم «غلاة القوميين العرب والأتراك الكماليين» الذين يرفضون النظرة العلمية الموضوعية للموروث العثماني المشترك. لكن سجاله هذا يغضب القوميين العرب دون أن يرضي القوميين الأتراك من أنصار الحقبة الكمالية أو تركيا الحديثة. يقيني، أن مثل هذا السجال لم يعد مفيداً. وقد تجاوزه كولوغلو، منذ البداية، حين أشار إلى وجود مؤرخين يجمعون كل سلبيات الأتراك، وآخرين يجمعون كل سلبيات العرب. واكتفى بتعليق بسيط ومفيد: «هذا طبيعي لكنه منقوص كنقد ومدح. فليس ممكناً أخذ الاعتبار للحب وحده أو للكره وحده في مثل هذا التعايش المشترك الطويل الأمد».

باختصار شديد، نقول إن إعادة التقويم الجارية الآن للموروث العثماني لا تقضي اعادة فتح النقاش السجالي بهذا الشكل الحاد، بل تتطلب استيعاب ذلك الموروث أولاً، ونقده نقداً علمياً موضوعياً بهدف تجاوزه لبناء تراث جديد من العلاقات العربية ـ التركية تنطلق من المصالح المشتركة الراهنة والمستقبلية، للشعبين معاً.

ـ ٢ ـ

وهنا بالضبط تكمن أهمية المقولات الواردة في بحث كولوغلو من حيث تكاملها مع مقولات التميمي في جوانب عدة تغني الندوة وتقدم مادة معمقة للنقاش العلمي الهادىء بعيداً عن كل عاطفة أو حوار سجالي. لقد ركّز كولوغلو بحثه حول مرحلة التنظيمات العثمانية في القرن التاسع عشر وأثرها في الموروث التركي والعربي معاً. ومهد لبحثه بإشارات مفيدة حول ضرورة الابتعاد عن العاطفة في اطلاق الأحكام، وعدم حصر الموروث العثماني المشترك في السنوات العشر الأخيرة التي سبقت انهيار السلطنة. وقد تنبّه الباحث

إلى أهمية التحقيب الزمني لفهم التراث، بايجابياته وسلبياته معاً. فالمرحلة العثمانية الطويلة لم تكن على وتيرة واحدة من حيث القوة أو قدرة السلطة المركزية على التحكم بقرارها السياسي المركزي وامكانية تنفيذه في الولايات التابعة لها. فالقرنان السادس عشر والسابع عشر يمثلان مرحلة القوة والعظمة في تاريخ السلطنة التي شكلت أقوى دولة في تلك الحقبة. أما القرن الثامن عشر فهو عصر التوازن مع أوروبا حيث بدأت السلطنة تنظر إلى التطور الاقتصادي والسياسي والعسكري في أوروبا بقلق شديد وتحاول السباق معها. ومع حملة نابليون بونابرت على مصر بدأت صورة السلطنة تهتز تدريجياً طوال القرن التاسع عشر حتى انهيارها النهائي في الحرب العالمية الأولى.

يعتبر الباحث أن مرحلة التنظيمات جاءت كمحاولة لانقاذ السلطنة من الانهيار النهائي. وقد أدرك القادة العثمانيون أنهم عاجزون عن المواجهة العسكرية مع أوروبا الزاحفة ضد السلطنة من مختلف الجهات. لذلك استعجلوا القيام بالاصلاحات لأسباب عديدة على أمل الحفاظ على وحدة السلطنة وولاياتها. وفي حال عجزوا عن الاحتفاظ بالولايات البعيدة فهم، على الأقل، يستطيعون الحفاظ على مركز السلطنة - أي تركيا والولايات القريبة منهم - من السقوط والتبعية والاحتلال المباشر. وهنا يطرح الباحث سؤالاً مزدوجاً: هل كانت التنظيمات ضرورية؟ وهل كان باستطاعة العلماء المسلمين وضع صيغة اسلامية بديلة لانقاذ السلطنة وولاياتها؟

في معرض الاجابة عن السؤال الأول يوجّه الباحث النقد المباشر إلى الباب العالي لأنه لم يتحرك للقيام بحركة الاصلاح المطلوبة قبل القرن التاسع عشر. أما مؤسسة العلماء المسلمين فكانت ضعيفة نظراً إلى سيطرة الجهل وتحول تلك المؤسسة الدينية عن الاجتهاد إلى الطقوس مما جعل مسؤولية اتخاذ القرار الحاسم بالإصلاح والقيام بالتنظيمات الحديثة تنتقل إلى السلطان نفسه بعد تحويل مركز السلطان إلى مؤسسة سياسية قادرة على اتخاذ القرار بالإصلاح والتحديث على أن يدعمها أهل السيف وأهل القلم. في هذا الجانب، يقدم الباحث لوحة غنية ومكثفة جداً لوصف الموروث السلطوي العثماني الذي تجسد في خطوط كلخانه وفرمانات الاصلاح والتحديث. وقد تمحورت على النقاط التالية: حقوق الرعايا، حماية الأفراد والممتلكات، منع الاستبداد، اندماج الملل والقوميات، تحديث الاقتصاد والمجتمع والادارة والجيش والمدارس وغيرها. والضابط الأساسي لعملية التحديث هو، في نظر الباحث، وحدة السلطنة، ووحدة القرار المركزي في استانبول، والجيش العثماني الموحد الذي يضم كل القوميات بقيادة الأتراك، ووحدة لغة الادارة المركزية عبر اللغة العثمانية مع احترام اللغات القومية في السلطنة، واعتماد الشريعة الاسلامية مصدراً أساسياً للتشريع مع الانفتاح على القوانين الوضعية الأوروبية، واعتماد نظام للملل يضمن مشاركة جميع سكان السلطنة في مجالس مشتركة وغيرها.

بعبارة موجزة، يمكن التأكيد مع الباحث أن حركة التنظيمات كانت ضرورية جداً في تلك المرحلة لضمان وحدة السلطنة ومنع انهيارها. وقد رافقها: تحديث الجيش وإعادة تكوينه بعد ضرب الانكشارية، وإصلاح قوانين الأراضي والزراعة، والإصلاح المالي والضرائبي وتحسين الجباية وموارد السلطنة المالية، والإصلاح الاجتماعي وتأمين المساواة بين جميع شعوب السلطنة، والإصلاح التربوي وبناء مدارس جديدة، والإصلاح الاقتصادي، وتشجيع الصناعة المحلية، والحد من نفوذ التجار الأجانب، والإصلاح الإداري وإقامة الصلة الوثيقة بين المركز والأطراف وغيرها. وكان الهدف الأساسي لتلك التنظيمات بناء سلطة مركزية قوية قاعدتها السلطان ويعاونه أهل السيف وأهل القلم من جميع القوميات والملل والولايات.

لا شك أن هذه المقولات عن التنظيمات وتحديث السلطنة العثمانية كانت وما زالت موضع اهتمام الباحثين الأتراك والأجانب والعرب منذ عقود عدة. وهناك كتب كثيرة صدرت تحت عنوان التنظيمات أو حركة التحديث في السلطنة أو في تركيا الحديثة، وهي تقدم فهماً معمقاً لحركة التنظيمات لا يتسع المجال هنا لإبراز حتى الجوانب الأساسية منها. لذلك نكتفي بالتساؤل عما إذا كانت حركة الاصلاحات قد تمت في الوقت المناسب؟ وما إذا كانت حركة التحديث قد تمت في إطار مخطط عام يقوم على اعتماد الحد الأقصى من التحديث والحد الأدنى من التأثير التبعي بالغرب، كما فعل اليابانيون في حركة الإصلاح التي قام بها الامبراطور ميجي (Meiji) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؟ وما إذا كانت حركة التحديث قد تمت بأيدٍ عثمانية ولأهداف عثمانية بالدرجة الأولى؟

في اعتقادي أن برنامج تحديث السلطنة العثمانية قد جاء متأخراً جداً وصعب التحقيق. يضاف إلى ذلك، أن القضاء على الانكشارية أضعف السلطنة كثيراً لأن الانكشارية شكلت، طوال عدة قرون، القوة الأساسية للسلطنة. لذلك لم ينجح الجيش العثماني الجديد في أداء مهمته لأنه كان موضوعاً تحت الاشراف الأوروبي المباشر، من حيث التدريب والتسلح والاستراتيجيا العسكرية. وكان ينتقل من هزيمة إلى أخرى طوال القرن التاسع عشر في مرحلة كانت الدول الأوروبية تشن فيها هجوماً مكثفاً على السلطنة من جميع الجهات ولم تمهلها للقيام بالاصلاحات المطلوبة. فحروب البلقان، وحروب القرم، وحروب محمد علي ضد السلطنة، واحتلال الجزائر، واحتلال اليمن، وسقوط جميع الولايات العربية تباعاً في قبضة الاستعمار الأوروبي كمستعمرات أو محميات؛ كل هذه الأحداث التاريخية أضعفت السلطنة وولاياتها معاً وقضت على حركة الإصلاح التي قامت في مصر إبان مرحلة حكم محمد علي، وذلك بمشاركة عثمانية مباشرة، خاصة مع اتفاقية ١٨٣٨ التجارية بين السلطنة وبريطانيا التي قضت على مشروع محمد علي بشكل مدمر. لذلك انحصر الموروث العثماني الايجابي للإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي في المركز العثماني دون الأطراف، أي الولايات التي خضعت للاحتلال.

اللافت للنظر أن كولوغلو يرى ـ ويشاركه وجهة النظر هذه كثير من الباحثين الأتراك المعاصرين ـ أن السلطنة العثمانية كانت تسعى من وراء حركة التحديث والاصلاح إلى قيام نوع من الكومنولث بين المركز والأطراف. لكن المركز الذي تجسد بتركيا الحديثة استطاع وحده الاستمرار في عملية التحديث بعد انهيار السلطنة. وهو بذلك يشير ضمناً وكأن تركيا الحديثة قد تحررت من قيود السلطنة المترامية الأطراف التي يصعب حكمها في مرحلة الهجوم الاستعماري المباشر في القرن التاسع عشر، فشكّل انهيار السلطنة اندفاعة قوية لتركيا الحديثة للقيام بحركة التحديث المطلوبة في ظل الجمهورية التركية، فأسست بذلك موروثاً جديداً لا علاقة له بالموروث العثماني المشترك. بعبارة أخرى، يرى الباحث أن التنظيمات أعطت ثمارها الايجابية في تركيا الحديثة دون سواها بعد أن ضربت حركة التحديث في مصر والولايات العربية الأخرى. وفي حين خضع العرب للاحتلال والتجزئة المستمرة حتى الآن، فإن حركة التنظيمات أسست لموروث جديد في تركيا الحديثة يقوم على: سلطة مركزية قوية، جيش حديث، اصلاح اداري وسياسي واقتصادي واجتماعي، الاستناد إلى الدين الإسلامي كموروث حضاري دون السماح بحركات أصولية اسلامية. ومع أننا نشاطر الباحث الرأي في كثير من المقولات الواردة في بحثه، إلا أننا نرى أن بعض النقاط بحاجة إلى نقاش أعمق، منها:

١ ـ لا يمكن حصر الموروث العثماني بين العرب والأتراك بشكل أساسي في حركة التنظيمات التي يعتبرها الباحث: «الموروث الجوهري للدولة العثمانية». فهناك موروثات أخرى لا تقل أهمية عن موروث التنظيمات أشار إليها بالتفصيل التميمي في بحثه. وبعد النتائج التي توصل إليها من أن حركة التنظيمات أعطت ثمارها في تركيا الحديثة دون سواها، فإن حصر الموروث العثماني بحركة التنظيمات يعني، بشكل أو بآخر، اخراج العرب من دائرة الموروث العثماني المشترك.

٢ ـ تبرز في البحث أحياناً نزعة ايديولوجية لا تخلو من الانحياز، حيث يعتبر الباحث أن الأتراك وحدهم كانوا مؤهلين للقيام بعملية التحديث التي رفضها العرب وفضلوا النقاش في مدى مطابقة التحديث مع الشريعة الاسلامية.

صحيح أن أحداث التاريخ تؤكد على نجاح تركيا وحدها في الاستفادة من الموروث الايجابي لحركة التنظيمات دون العرب، لكن هذه النظرة هي نصف الحقيقة فقط. فالعرب ساروا في حركة التحديث في مصر إلى جانب حركة التحديث في السلطنة. وحقق الجيش المصري انتصارات كبيرة في المعارك التي خاضها، كما ان الاصلاح الاقتصادي أعطى نتائج ايجابية ورافقه إصلاح إداري وتربوي. بعبارة أخرى، إن حركة التحديث في مصر لا تقل أهمية عن حركة التحديث في السلطنة العثمانية لدرجة أن زعماء الاصلاح في اليابان قد

أرسلوا أكثر من بعثة خبراء لدراسة التجربة المصرية في التحديث، بإيجابياتها وسلبياتها معاً. بقي أن نشير، وبكثير من الموضوعية وعدم اخفاء الحقائق، أن السلطنة العثمانية لعبت دوراً سلبياً في هذا المجال وساهمت في ضرب حركة التحديث في مصر واجهاضها وذلك بالاتفاق الكامل مع الدول الاستعمارية الأوروبية.

٣ ـ تبرز في بعض جوانب البحث إشارات إلى أن مركز السلطنة لم يعرف الأصوليات الاسلامية لأن السلطان العثماني كان حريصاً على الشريعة الاسلامية المؤتمن عليها كخليفة للمسلمين. لذلك منع النقاش في مدى مطابقة أو عدم مطابقة القوانين الوضعية المقتبسة عن الغرب مع الشريعة الاسلامية. في حين أن العرب فضلوا النقاش في هذا الجانب فنشأت لديهم أصوليات اسلامية يحاولون تصديرها إلى تركيا الحديثة. في اعتقادي، أن الأصوليات الاسلامية ليست حكراً على العرب بل تتبناها شعوب أخرى غير العرب. كما أن الأصولية الاسلامية في تركيا الحديثة ليست من تصدير العرب بل من نتاج النسيج الاجتماعي الديني التركي نفسه.

٤ ـ تبرز في البحث أحياناً نزعة المركزية القومية التركية. وهو يرى أن على شعوب السلطنة، على اختلاف قومياتها، القبول بصيغة المركزية العثمانية بقيادة الأتراك؛ فالإدارة العليا للأتراك عبر مؤسسة السلطان، والجيش عثماني بقيادة الأتراك، واللغة عثمانية قاعدتها التركية، والإدارة عثمانية بقيادة الموظفين الأتراك، وغير ذلك.

وقد ناقش المفكرون العرب هذه الصيغة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واقترحوا علاقة أرقى بين الأتراك والعرب في ظل سلطنة اسلامية لا تفرق بين الشعوب والقوميات، واقترحوا صيغ اللامركزية، والإخاء العثماني والجامعة الاسلامية وغيرها. لكن الباحث يعتبر التنظيمات كنوع من السلام العثماني (Pax-Ottoman) الذي يتعارض جذرياً مع ما أسماه بالنزعات الوطنية أو القومية الانفصالية. وفي حين أعلن الباحث عزوفه عن الخوض في سجال مع الفكر القومي في بداية بحثه، فإن النتائج التي توصّل إليها هي موضوع سجال حاد مع الباحثين القوميين العرب بالذات لأن مرحلة التنظيمات هي مرحلة تفتح الفكر القومي في العالم كله، وحق القوميات في تقرير المصير وبناء دولها الوطنية والقومية، وليس بناء كومنولث مشترك على حد تعبير الباحث.

بقي أن نشير إلى أن دعوة الباحث إلى عدم حصر التراث العثماني المشترك بين العرب والأتراك بالسنوات العشر الأخيرة التي سبقت انهيار السلطنة ورافقتها الدعوة إلى المركزية التركية باسم الطورانية والتتريك، هي دعوة علمية يستجيب لها كل باحث موضوعي يحرص على العلاقات المشتركة بين العرب والأتراك. لكن من حقنا عليه، كباحث منصف، أن يعيد النظر في مقولة «إن التنظيمات هي الموروث الجوهري للسلطنة العثمانية»

لأن هنالك موروثات أخرى هامة، خاصة وأن الباحث توصل إلى استنتاج وحيد الجانب حين رأى أن الأتراك قد شكلوا المجموعة الأقل انحرافاً عن خط التنظيمات فساروا عليه بعد انهيار السلطنة وقيام تركيا الحديثة عبر نظام التعددية الحزبية والديمقراطية البرلمانية. وحين يقرر ذلك يعتبر أن حركة التنظيمات قد انتشرت في جميع الولايات العربية ولم تعط نتائجها الايجابية كما أعطت في تركيا الحديثة. وذلك مخالف للواقع التاريخي الذي يؤكد أن حركة التنظيمات لم تنتشر عميقاً في الولايات العربية، بل بقيت مجرد شعارات فوقية، وذلك بسبب سقوط تلك الولايات تحت الاحتلال والحماية والوصاية.

* * *

في **الختام**، لا بد من القول أن بحثي التميمي وكولوغلو هما من السعة والعمق لدرجة تصعب الاحاطة بجميع جوانبهما في صفحات قليلة مخصصة للتعقيب. لكن البحثين، في تكاملهما وتعارضهما معاً، يقدمان مقولات أساسية تساهم في النقاش العلمي الذي تتوخاه الندوة. فالموروث العثماني المشترك، بإيجابياته وسلبياته، يلعب دوراً هاماً في اغناء العلاقة الراهنة والمستقبلية بين العرب والأتراك على أساس المصالح المشتركة للشعبين. إن فتح الحوار على قاعدة الموروث المشترك ليس حواراً لامتلاك الماضي معرفياً فحسب، بل لتوظيف ذلك الموروث في عملية بناء الحاضر والمستقبل في إطار الدور الإقليمي الذي يمكن أن يلعبه العرب والأتراك معاً في ظل النظام العالمي الجديد.

تعقيب ٣

وجيه كوثراني (*)

ان استعادة المؤرخ معالم الموروث التاريخي المشترك لشعبين جمعتهما تجربة طويلة من العيش المشترك والاجتماع السياسي والثقافي الديني «الواحد» أو المتداخل، هو أمر يدخل في حقل معقّد من معرفة تتداخل فيها عناصر الذاكرة والتأريخ:

ـ **الذاكرة** بما هي استعادة لصور من الماضي بحلوه ومره، وبتوترات العاطفة التي تترجّح لدى الجماعات والأفراد بين الحب والكره، بين الإعجاب والحذر. والواقع أن الشعورين، الحب والكره، هما جزءان ـ كما يقول أورهان كولوغلو ـ من عملية جدلية واحدة حيث إن وجود أحدهما لا يستمر أو لا يكون دون الآخر. على أن الذاكرة، وخاصة **الذاكرة الجماعية**، يغلب عليها العاطفة، وتأثيرات الحدث الماضي وذيوله. كما انها تتأثر بالحدث الراهن (الحاضر) فتندفع الذاكرة لالتقاط صور من الماضي مريحة وايجابية أو نحو صور من الماضي محزنة وسلبية. والخطأ هو في «تأبيد» وتثبيت صورة واحدة من الصور في الوعي التاريخي.

ـ من هنا كانت أهمية تدخل **التأريخ** بما هو بحث وتنقيب ومنهج علمي، في ترشيد الذاكرة التاريخية لدى الأفراد والجماعات والشعوب كي لا تظل الذاكرة قابعة في ما يُخيّل أنه «مسلمات» أو محكومة بالانفعال.

على أن البحث التاريخي بدوره، ليس معصوماً، أيضاً، حتى ولو اتبعنا المنهج العلمي في التوثيق والنقد واعادة البناء ـ وشدّدنا ـ وكما نقرأ عادة في مقدمات كتب التاريخ ـ على «الموضوعية». فالذاكرة بما هي شحنة من الماضي، والحاضر بما هو قوة فاعلة في الرأي والسلوك والموقف الايديولوجي، كلاهما مؤثران في البحث التاريخي: مؤثران في طبيعة

(*) استاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، قسم التاريخ، ورئيس تحرير مجلة **منبر الحوار**.

الموضوع الذي يختاره الباحث وفي انتقاد مواده، وفي طريقة إعادة البناء وتحديد الهدف المعلن أو الضمني.

* * *

حيال عنوان واحد «أهمية الموروث التاريخي العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية ـ يُقدم مؤرخان من موقعين ـ عربي وتركي، صورة عن هذا الموروث المشترك، صورة تندمج فيها ـ وهذا شيء طبيعي ـ معطيات من الذاكرة الجماعية وجهد من البحث التاريخي العلمي، ومؤشرات من معطيات الحاضر وحركة اندفاعه نحو المستقبل. ولا نعني باختلاف موقعي المؤرخين اختلافاً أحادياً قومياً أو اثنولوجياً، فالاختلاف قد يقع، أو لا بد أن يقع أيضاً على مستوى مؤرخين وباحثين عرب في ما بينهم، كما على مستوى باحثين ومؤرخين أتراك في ما بينهم. لكن الورقتين اللتين نعرض لهما، هما للمصادفة ذات الدلالة، نموذجيتان في التعبير عن تصور كل منهما لما تسميه ورقة الندوة «الموروث التاريخي العثماني». هنا تبرز وبشكل لافت للنظر والتأمل، نسبية المعنى، ونسبية المفهوم، واختلاف حقل الدلالة للمصطلح نفسه، واختلاف خيارات الصور من الماضي نفسه.

إن مصطلح «الموروث العثماني» بالنسبة إلى مؤرخ عربي كعبد الجليل التميمي (مؤرخ شغله على مدى عقدين من الزمن تصحيح مغالطات النظر إلى التاريخ العثماني)، يثير تداعيات الصور التاريخية التالية:

ـ قدرة التدخل العثماني على أن «يحافظ على الطابع العربي لفضاء جغرافي رحب طوال أربعة قرون»، فضاء سواحل المغرب العربي والجزيرة العربية والعراق.

ـ ظاهرة التداخل السكني المبكر في جنوبي وغربي الأناضول، وظاهرة وجود العنصر العربي في الجيش العثماني منذ عهد «أورخان».

ـ المكانة المرموقة للثقافة العربية التاريخية والدينية لدى السلاطين والعلماء الأتراك.

ـ أهمية اللغة العربية وحجم تأثيرها في الأتراك. فعدا كونها لغة الفقه وعلوم الشريعة، فإنها شكلت أحد المكونات الرئيسية للغة التركية.

والمؤرخ العربي، كعبد الجليل التميمي، يعترف للأتراك بأن كان لهم فضل السبق في اكتشاف ابن خلدون، قبل العرب والغربيين في العصر الحديث. هذا إلى جانب استحضار السمات المشتركة للفولكور العربي والتركي في الموسيقى والرقص والآلات والخط والمنمنمات، والتأثير التركي في الهندسة المعمارية العربية وهندسة المدن وبناء الأبراج والمنارات والتكايا، وفي ترتيب البيت الداخلي وأذواق وأطعمة المطبخ. وعلى المستوى الإداري والاقتصادي «لم تفرض الدولة العثمانية نظاماً ادارياً عثمانياً واحداً جامداً ومركزياً في الولايات العربية، بل أخذت بالاعتبار الموروث الإداري في أهم مراكز الثقل الحضاري العربي: مصر وبلاد الشام والعراق. فاعتبرت التنوع والخصائص وأمنت حركة السلعة والأفكار والأشخاص».

تلك هي باختصار صورة الموروث العثماني كما اختارها المؤرخ العربي من المخزون الايجابي للذاكرة الجماعية ومن ملاحظة العنصر البشري والثقافي المشترك، لتكون في الحاضر عنصر تقارب وتقرير مصير مشترك. لكن إيجابيات الذاكرة ورصد القواسم المشتركة في الحياة اليومية والعمرانية والفولكلورية لا تكفي لإحداث التقارب ورسم طريق المستقبل واستشراف المصير المشترك. إذا كان الأمر متعلقاً بوحدة الموروث الثقافي، فأحرى بالعرب أن يتفقوا وأن يتحدوا في ما بينهم.

والحقيقة أن هناك «حاضراً» يعج بالحركة وتشابك المصالح وتضاربها أو تداخلها. وهناك جغرافيا سياسية واقتصادية وبشرية تختزن ثروات ومشاريع و «مجموعات إثنية» تخترق دولاً وأنظمة سياسية وأحزاباً... وبالإضافة إلى كل هذا، ثمة وعي تاريخي لتجربة في السلطة والحكم والإدارة وسمت آخر مراحل الدولة العثمانية، وما زالت تأثيراتها تمتد حتى اليوم في تجربة الدولة التركية والدول العربية وفي مفاهيم النخبات التركية والعربية المعاصرة. تلك هي تجربة التنظيمات التي يتوقف عندها الباحث التركي أورهان كولوغلو. ولهذا التوقف عند التنظيمات دلالته على ما أعتقد. لماذا تعتبر التنظيمات هي الموروث الأساسي المشترك للعرب والأتراك معاً بالنسبة إلى باحث تركي معاصر؟ بينما يسكت عنها المؤرخ العربي سهواً أو قصداً، أو لاعتباره الموروثات الأخرى ذات الطابع الثقافي هي الأهم؟ في رأي أورهان كولوغلو كانت الدولة العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر أمام خيارين لا ثالث لهما:

ـ خيار النظام الأوروبي الذي فرض بشكل صارم وهجومي وكاسح «التركيب والتفكير والمصطلحات وأسلوب الحياة الغربي».

ـ خيار النظام التقليدي الذي كان يحمل بحق أو بغير حق، بجدارة أو بغير جدارة، «طابع الإسلام» ولكنه كان قد أضحى هيئات جامدة (مشيخة الاسلام) وهياكل وطرقاً بالية معيقة لأي تطور داخلي، على عكس ما كان عليه «العصر الكلاسيكي الاسلامي» الذي اتسم بالاجتهاد والإبداع والدينامية.

والنتيجة على مستوى ميزان القوى والخيارات أنه «كان يستحيل دحض الأسلوب الغربي»، إلا «في حال الاستعداد للتخلي عن الحضور في هذا العالم».

و «التنظيمات» بما هي تبنٍ لتلك التراكيب والأساليب كانت ثورة وضرورة لا بد منها، حصلت متأخرة وبالطريقة التي حصلت فيها لأن من سبق أهل التنظيمات في العالم الاسلامي، من سلاطين وعلماء، لم يتنبهوا إلى الجمود الحاصل قبل ظهور القوة الأوروبية، فلم يطلقوا إصلاحاً مؤسساً على دينامية المجتمعات الاسلامية الداخلية. وفي مطلع القرن التاسع عشر كان الخيار يقوم بين الغرق في التردي أو تبني أسلوب التنظيمات الغربي. بهذا المعنى كانت التنظيمات حلاً محتماً إنقاذياً، جاء من أوروبا وفرضته التحولات الاقتصادية

الاجتماعية الحاصلة بفعل دينامية الرأسمالية الغربية. وتجسّد هذا الحل بتنظيم وتقنين هذه التحولات بقوانين للتجارة، والتبادل والملكية الزراعية، كما فرضته التحولات الثقافية ـ الاجتماعية والسياسية للملل والقوميات المختلفة، وتجسّد هذا التحول بتنظيم حقوق وواجبات المواطنية وأشكال التمثيل والمشاركة في الإدارة ومجالسها سعياً من أجل وحدة الدولة المهددة بالنزعات الانفصالية القومية على جبهات عدة.

* * *

يغدو استعراض حيثيات التنظيمات وأهدافها في ورقة كولوغلو، جزءاً لا يتجزأ من وعي تاريخي يرى في مرحلة التنظيمات بداية مؤسسة للدولة التركية الحديثة. في حين تضيع التنظيمات في وعي المؤرخ العربي وتتبعثر في أجزاء الموروث العثماني. إنها في أحسن حال جزء من هذا الموروث، وليست كله أو أساسه، قد ينساها وقد يذكرها، وإن ذكرها فليست للقول إنها الأهم. صحيح أنها تمتد في الادارة والقوانين والدساتير والبلديات والأحوال الشخصية في كل بلد عربي، وخاصة في تونس، من خير الدين التونسي إلى الحزب الدستوري... لكنها مع ذلك يتم وعيها بشكل مبتسر وجزئي، وأحياناً سلبي، وكأنها جزء من ولادة دولة خضعت للاحتلال الأجنبي والحماية والتجزئة حتى كانت «دولة الاستقلال» بعد الحرب العالمية الثانية.

هذا في حين أن «دولة التنظيمات» يتم وعيها في تركيا على أنها منطلق تأسيسي وحالة استمرار وديمومة وتطور. وهذا ما يعبر عنه كولوغلو بقوله: «تبنّت مختلف الجماعات نموذج التنظيمات، كل حسب تركيبه الاجتماعي ـ السياسي، وخلفيته التاريخية. وكان الأتراك المجموعة الأقل انحرافاً عن هذا الخط، إذ إن نظام التعددية الحزبية والديمقراطية البرلمانية القائمتين في تركيا الآن، ليسا إلا نتيجة هذا الخط». وفي رأي الباحث التركي كولوغلو أن استمرار العرب في طرح إشكالية الشريعة حال دون فهم مشترك للتنظيمات وبالمنحى الذي سارت نحوه في تركيا. ولعل هذه النقطة هي التي تستحق وقفة نقاش:

لا شك أن مؤرخين وباحثين عرباً يشاطرون المؤرخ التركي تقديره أهمية التنظيمات كموروث عثماني مستمر في التأثير والفعل في الهياكل والمؤسسات والقوانين المعاصرة التركية والعربية. لكن السؤال ينبغي أن يطرح لا عن المفهوم فحسب، بل بشكل أساسي عن المسار الذي اتخذته التنظيمات في بلاد العرب. فالمفهوم لا ينفصل عن طبيعة المسار ومخاض التطبيق. وأرجح أن المسار العربي للتنظيمات كان مختلفاً من زوايا ثلاث:

١ ـ من زاوية تطبيقها في الأطراف، أي في ولايات بعيدة عن مركز القرار.

٢ ـ من زاوية الاختلاف في مصائر الجغرافيا السياسية لكل من المشروعين: القومي التركي، والقومي العربي.

٣ ـ من زاوية اختلاف مواقف السياسات الغربية.

١ ـ من زاوية التطبيق

عودة إلى التقارير والوثائق التي تحدثت عن تطبيق التنظيمات في ولايات المشرق العربي، وفي مقدمة هذه التقارير رسائل مدحت باشا، أحد المشاركين في مشروع التنظيمات وصاحب تجربة تطبيقها كوالٍ في كل من بغداد ودمشق، ترينا أن عوائق داخلية عديدة صدمت تطبيق التنظيمات في ولايات سوريا والعراق. من هذه العوائق:

ـ بعد المركز عن الأطراف، في ظل دولة تنحو وفقاً لفلسفة التنظيمات نحو مركزية شديدة.

ـ ضياع القرار في رتابة بيروقراطية غير مجربة وغير مؤهلة لمثل هذه التنظيمات.

ـ عدم توفر الإمكانات المادية، المالية والعسكرية والبنى التحتية التي تسمح بالاتصال السريع وتنفيذ القرارات (شكوى مدحت باشا إلى وزارة الداخلية وملاحظة دارس التنظيمات آنذاك انجلهارت (Engelhart).

وكان هذا التعثر من جانب السلطة وواقع الأمر، يغذي ويستدرج عرقلة التنظيمات من جانبين:

ـ جانب التناقضات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المحلية، مثلاً: مجابهة نظام مسح الأراضي وتحديد الضرائب بطبقة من الأعيان والاقطاع المحلي ممن كانوا يستفيدون من نظام الالتزام القديم، الأمر الذي أدى إلى احتواء التنظيمات والإدارة الجديدة عبر ما يسميه ألبرت حوراني «سياسات الأعيان» في المدن العربية.

ـ جانب المنافسات الدولية في علاقتها وتقاطعها مع القوى المحلية (الحرب الأهلية في لبنان ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠). فهذه السياسات لم تساعد بسبب تكتيكاتها ومصالحها المتضاربة على تطبيق ناجح لقرارات التنظيمات، ولا سيما في الحقل المتعلق بالملل والطوائف التي طالتها «نعمة» الامتيازات والحماية.

٢ ـ من زاوية الاختلاف في مصائر الجغرافيا السياسية

خرجت الدولة العثمانية بلا أطراف، أي من دون الولايات العربية. وهذا يعني أن نواتها المركزية (تركيا) بقيت سالمة. صحيح أن معاهدة «سيفر» نالت من السيادة القومية لتركيا، لكن التصحيح جرى خلال وقت قصير عبر لوزان وبفضل المقاومة التي قادها مصطفى كمال، في حين أن الحركة العربية لم تستطع جمع الولايات العربية في دولة واحدة. لذا لم تتوحد تجربة التنظيمات في مشروع سياسي عربي، يحملها ويُطورها وفقاً لحاجاته الانمائية المستقبلية. لقد استمرت التنظيمات «عربياً» على مقاس حجم الأعيان الذين احتووها وحرفوها وأخضعوها لمصالحهم الضيقة وداخل أطر وحدود من الجغرافيا السياسية العربية التي ارتضوها، دولاً صغيرة محدودة الامكانات البشرية (باستثناء مصر)، ومحدودة

الامكانات الاقتصادية (إذا استثنينا طفرة النفط لاحقاً والذي لا يشكل بالضرورة ـ نظراً إلى أحادية السلعة ـ عنصر قوة دولوية). إن التجربة العربية المرتكزة إلى قوى اجتماعية سياسية محلية، شكلت على ما أرى عنصر إجهاض وعرقلة لمسيرة التنظيمات. وهذا يطل على الإشكال الثالث من جوانب اعاقة مسيرة التنظيمات وارباك وعيها من قبل النخبات العربية: السياسات الغربية.

٣ ـ من زاوية السياسات الغربية

منذ بداية تطبيق التنظيمات في غضون القرن التاسع عشر، ولا سيما منذ نصفه الثاني، شكّلت السياسات الغربية، رغم الاعتقاد السائد أن الغرب شجع عليها أو «تبنّاها»، عناصر إعاقة في تطبيقاتها في المدن العربية، لا سيما كما أشرنا، في حقل التمثيل في مجالس الإدارات، الأمر الذي أدى إلى تفكك اجتماعي وتضارب في المصالح بين الفئات والعائلات والطوائف أعاق عملية الاندماج الوطني حتى اليوم.

فلما وقعت الاحتلالات والانتدابات المباشرة لم تسفر السياسات الغربية الانتدابية في المجتمعات العربية ـ المحلية، إلا عن تعميق الشروخ في البنى الاجتماعية المحلية، وخاصة على مستوى الطوائف والمناطق الريفية والقبائل والتكوينات الإثنية غير العربية، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تأزم حالة الاندماج الوطني في المجتمعات العربية، وإلى تحول الديمقراطية إلى لعبة شكلية بلا مضمون، أو إلى وسيلة من وسائل الهيمنة الفئوية والطبقية الضيقة للباشوات والأعيان والبكوات.

فإذا أضيف إلى هذا المسار المتعثر للتنظيمات محنة القهر التي نزلت بالعرب نتيجة غرس اسرائيل وإحباط أي مشروع وحدوي أو إنمائي أو استقلالي يقوم بمعزل عن الهيمنة الغربية، أدركنا لماذا اتسم تاريخ الفكر السياسي العربي المعاصر (طيلة قرن من الزمن) بالفعل ورد الفعل. لقد كانت الأنظمة العسكرية وايديولوجيتها القومية هي إحدى ردود الفعل على هذا الإحباط. وينبغي الاشارة هنا إلى أن «النظام الناصري»، حمل الكثير من سمات النظام الكمالي، وإن جاء متأخراً عن «أداة الحزب الواحد، ورأسمالية الدولة»[١]، مع فارق أساسي: أن النظام الكمالي جاء امتداداً لنخبة التنظيمات وحيويتها وانطلاقتها الأولى في تركيا، في حين أن النظام الناصري ونماذجه في بلاد العرب، جاءت ردة فعل على انحراف التنظيمات وتقهقرها على يد الأعيان في المجتمعات العربية.

* * *

بناء على كل هذه الحيثيات والتوضيحات نخلص إلى أن رأي الباحث في اعتباره أن

---

(١) قارن: Elizabeth Picard, *Quelques questions suscitées par l'étude des relations turco-arabes*, (Paris: Dossier du C.E.D.E.J., (1992), pp. 211-220.

الأتراك كانوا المجموعة الأقل انحرافاً عن هذا الخط، وبأن نظام التعددية الحزبية والبرلمانية في تركيا هو نتيجة هذا الخط، هو رأي قيم، ولكنه يحتاج إلى تفسير. بل إن قوله «إن بعض الجماعات العربية فضلت مناقشة الامتثال للشريعة» فظهر نتيجة ذلك «عدد أكبر من التيارات الأصولية في العالم العربي صدّرت لاحقاً إلى تركيا» هو قول متسرّع في الحكم والتفسير والاستنتاج.

إنه متسرع، لأنه يرجع «الانحراف العربي» عن جوهر التنظيمات، إلى مسألة الموقف من الشريعة الذي ولّد بدوره حركات أصولية اسلامية عربية. وأرجح أن إطار معالجة هذه المسألة هو أوسع وأرحب وأكثر تعقيداً وتنوعاً. ومن تجليات هذا التنوع، الفرضية التالية: أرجح أن التحوّل الديمقراطي في تركيا لا علاقة له بمسألة الموقف من الشريعة، بل على العكس، إن هذه الفرضية تذهب إلى اعتبار أن التخفيف من وطأة العلمانوية المتطرفة التي وسمت المرحلة الكمالية وظلالها (مرحلة رأسمالية الدولة) والتي استمرت وفقاً لرأي البعض من عام ١٩٢٣ ـ حتى عام ١٩٨٠[٢]، هو الذي أتاح تحولاً ديمقراطياً سياسياً على موازاة التحولات الليبرالية الاقتصادية. كما ان الموقع الجيو ـ سياسي ذا البعد الاسلامي، شرقاً وجنوباً، الذي اكتشفته تركيا عبر سياسة الرئيس أوزال وعلى إثر التحولات الدولية الكبرى وزوال الاتحاد السوفياتي، سمح هو أيضاً في إطار ما سمي «عودة الامبراطورية العثمانية» أن يُقيّم «العامل الاسلامي» تقييماً ايجابياً. ناهيك أن تردد المجموعة الأوروبية بقبول تركيا عضواً كاملاً في السوق الأوروبية دفع البعض إلى اعتبار تركيا «بلداً إسلامياً آسيوياً» في نهاية التحليل.

هناك معطيات أخرى ترد على استنتاج الباحث أن «الأصوليات الإسلامية» صُدرت إلى تركيا من عند العرب، تقدمها حركة المجتمع التركي نفسها. إن حركة هذا المجتمع تثبت أن عودة العامل الإسلامي إلى العمل السياسي في تركيا لا علاقة لها بالخارج إلا من حيث كونها ظاهرة ثقافية ـ سياسية عامة، بل هي جزء من ظاهرة عالمية لا تتسع هذه العجالة لدراسة جوانبها المعقدة والمركبة. إنها جزء من ظاهرة عودة «الديني» و «المقدس» على المستوى العالمي إلى الخطاب والعمل السياسيين (الأصولية الانجيلية ـ اللاهوت الثوري في أمريكا اللاتينية، دور البابا والكنيسة الكاثوليكية في تحولات أوروبا الشرقية... الخ).

ـ إنها جزء أيضاً من دينامية المجتمعات الإسلامية التي احتفظت بمخزونها الثقافي وذاكرتها الجماعية التي يصعب أن تمحى بمجرد تدابير علمانية فوقية، ولا أظن أن حالة تركيا تخرج عن هذه الدينامية.

ـ إنها جزء من أزمة التنمية والهوية التي تعيشها الدولة في العالم الاسلامي: أزمة

(٢) Philippe Béraud, «La Turquie entre capitalisme publie et contradictions libérales,» *Les Cahiers de l'orient*, no. 30 (1993), pp. 77-89.

الثقافة والجامعة وسوق العمل وآفاق التنمية والتبادل والخيارات في اطار سوق نظام دولي غير عادل.

إن ظاهرة بروز حزب الرفاه الاسلامي» التركي في انتخابات المجالس البلدية التي أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ في بعض دوائر استانبول وإزمير والأناضول وفوز مرشحيه بنسبة ٢٤,٥ من مجموع الأصوات وبزيادة ٧,٠٢ بالمئة عن النسبة التي نالها الحزب في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١[٣]، إن هذه الظاهرة لا ينبغي النظر إليها على أنها ظاهرة «تصدير»، أو «تقليد» للحالة الجزائرية (مثلاً). ينبغي البحث عن الأسباب العميقة داخل المجتمع التركي، ومن خلال دينامية العلاقة بين المجتمع والدولة، وخيارات النخبات والأحزاب ومعدلات النمو والبطالة والديمغرافيا... الخ.

لا شك أن التجربة التركية استفادت أكثر من غيرها من انطلاقة التنظيمات، وكان لها ظروف تاريخية وجيو ـ سياسية وعلاقات دولية مساعدة، بينما كانت هذه الظروف غير مساعدة بالنسبة إلى العرب. ويبقى أن حواراً للمستقبل لا يمكن أن يرتهن بصورة كل منا أو بمفهوم كل منا للتنظيمات. فهذه الصورة ـ المفهوم لم ترتسم عبر فكر تجريدي أنتج من وراء مكتب. إنها نتاج تجربة تاريخية بحلوها ومرها، بأحلامها وأوهامها، بظروفها الحتمية وقرارات بشرها الذين كانوا يصيبون ويخطئون... والأصعب المحاكمة التاريخية. ألم يكن «الصواب» دائماً إلى جانب «المنتصر»، و «الخطأ» يلبسه «المهزوم»؟

لعل أفضل حوار للمستقبل هو الحوار المنطلق من هموم الحاضر، والمستشرف لأفق المستقبل، ولكن أيضاً المستفيد من تجارب التاريخ وعبره.

---

(٣) محمد نور الدين، «الانتخابات البلدية التركية: صعود الاسلام السياسي،» **شؤون الأوسط**، العدد ٢٨ (نيسان/ ابريل ١٩٩٤)، ص ٨ ـ ١٦.

تعقيب ٤

محمد أمين (*)

تمت معالجة موضوع «أهمية الموروث التاريخي العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية» من زاويتين مختلفتين لكنهما متكاملتين. فإذا كان عبد الجليل التميمي قد رجع بالعلاقات بين الشعبين إلى قبيل قيام الدولة العثمانية، وذكر بعمق تلك الروابط بعد ذلك، فإن أورهان كولوغلو ركّز بالأساس على تأثير التنظيمات، أي الاصلاحات التي نهجتها الدولة العثمانية ـ ابتداء من القرن التاسع عشر ـ في العلاقات بين العرب والأتراك.

لا شك أن الاستخفاف بأهمية الموروث التاريخي الذي جمع الشعبين، عرباً وأتراكاً، طوال قرون عدة، مع ما صاحب ذلك من نظرة سلبية رسمها كل منهما للآخر، راجع بالأساس إلى فهم خاطىء لبعض الأحداث الهامة في تاريخ العرب والأتراك. وهذا يدعونا إلى مراجعة بعض القضايا الحساسة في تاريخهما.

أولاً: الخلفية الدينية للتوسع العثماني في البلدان العربية وللموقف من قضية فلسطين

لا نريد الرجوع إلى مناقشة تلك الأفكار التي ترددت في كتابات كثيرة والتي تعتبر العثمانيين مستعمرين للأراضي العربية لمجرد الوقوف على بعض جوانب السياسة العثمانية في الأقاليم التابعة، والتي لها في اعتقادنا ايجابياتها وسلبياتها. وهكذا فإننا كثيراً ما ننسى أو نتناسى الدور الذي لعبه الأتراك العثمانيون خدمة للعرب وللإسلام. وقبل التذكير بذلك، لا بد من الوقوف عند مرجعية من أهم مرجعيات الدولة العثمانية التي من دونها قد نخطىء في إصدار الأحكام. هذه المرجعية هي ما تضمنته وصية عثمان ـ مؤسس الدولة ـ لابنه

(*) استاذ في جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الانسانية، المغرب.

أورخان[1] التي يدعوه فيها إلى رفع راية الإسلام والذود عنه وعن أرضه. وبإمكاننا أن نتتبع تطبيق هذه الوصية طوال القرون الخمسة من تاريخ العثمانيين، لكننا سنقتصر على مثالين: أحدهما يتصل بتاريخنا الحديث، والآخر بتاريخنا المعاصر.

١ ـ ضم البلدان العربية

لعب العنصر الديني دوراً هاماً في تحرك العثمانيين باتجاه الوطن العربي. فقد كان دافع حماية دار الاسلام من أخطار التوسع الصليبي البرتغالي ـ الاسباني سواء في اليمن والخليج والبحر الأحمر أو في غرب حوض البحر المتوسط، خاصة سواحل بلاد المغرب، فضلاً عما كان يعانيه موريسكيو الأندلس من محن، أحد الأسباب الهامة التي دعت العثمانيين إلى إيقاف فتوحاتهم في أوروبا الشرقية والتوجه على وجه السرعة إلى نجدة إخوانهم وإنقاذ الإسلام في مهده، خاصة في وقت خارت فيه قوى الدويلات التي كانت تقتسم العالم العربي والتي كانت مشغولة بنفسها أكثر من قضاياها الحضارية المصيرية، وفي وقت كانت فيه الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج تتطلع إلى منقذ ينقذها من نار الأوضاع الداخلية ومن تهجمات الأجانب. وبالفعل كان العثمانيون دماً جديداً في الجسم العربي، وكانوا حينما ظهروا في العالم الاسلامي، على حد تعبير كولوغلو: «قوة محركة في نهايات القرن الخامس عشر..»[2].

هذا الشعور بالقوة للانتماء للاسلام، وأهله وخدمته، لم يجد تطبيقه فقط في المحنة التي تعرضت لها البلدان العربية حينما كانت عرضة للأخطار الخارجية، ولكنها تظهر ـ وكما أشار إلى ذلك التميمي ـ في اعتدادهم بتحقيق الانجازات الحضارية الكبرى كفتح القسطنطينية، مثلاً، حيث سارع محمد الفاتح ـ وعلى غير العادة في فتوحات أوروبا التي بعث فيها سفراءه إلى الزعماء المسلمين ومن بينهم شريف مكة ـ يبشرهم بأهم حدث في تاريخ الاسلام بعد عهود طويلة من الركود، تعميقاً للروابط الأخوية. وهنا أسأل عبد الجليل التميمي عن فحوى ردود أولئك الزعماء سواء من خلال وثائق الأرشيف المحفوظ في تركيا أو البلدان العربية؟

٢ ـ موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الوحدة الترابية للدولة

نستشف أيضاً دور الخلفية الدينية ومدى تأثيرها في التقارب بين الأتراك والعرب من خلال موقف السلطان عبد الحميد الثاني من إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين،

---

(١) انظر هذه الوثيقة في: محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة** (دمشق: دار القلم، ١٩٨٥).

(٢) انظر: أورهان كولوغلو، «أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية، الورقة الأولى،» ص ٣٠ ـ ٣١ من هذا الكتاب.

حيث ثالث الحرمين ومسرى الرسول. فقد رفض بيع أراضي فلسطين من خلال إعطاء بعض الامتيازات لليهود، ورد مبعوث هرتزل الذي عرض عليه مبلغ ١٥٠ مليون ليرة ذهبية خائباً[٣]، وأعلن في مناسبة أخرى ما معناه أنه يجب أن ننسى فكرة السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، لأن هؤلاء سيتمكنون مع الوقت من جمع القوة بأيديهم أينما استقروا، وسنكون بهذا العمل قد وقعنا حكماً بالاعدام على اخواننا في الدين. وقال في مناسبة أخرى: «لا أستطيع أن أبيع شبراً من هذه الأراضي لأن هذا الوطن ليس ملكي وإنما هو ملك شعبي الذي أقام هذه الامبراطورية بإراقة دمائه، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها»[٤].

مرة أخرى إذاً، نتلمس تلك الغيرة الدينية لدى سلاطين آل عثمان في أخريات أيام دولتهم مثلما كانت في أول دعوتهم وفي أزهى عصورهم، مع العلم أنه بين الفينة والأخرى كان هناك من السلاطين من انغمسوا في اللهو وإشباع الرغبات. ويأتي السلطان عبد الحميد ـ رغم ما كيل له من شتائم وما ألصقت به من أوصاف ـ ليكون معلماً من معالم تاريخ العثمانيين الطويل، فقراراته ومواقفه لم تختلف كثيراً عن أحد مقومات شخصيته المتدينة، إذ كما قال عنه محمد حرب: «نشأ نشأة صالحة.. وكان متديناً وسط جو أوروبي كان يعيشه أمراء القصر السلطاني.. ومنع تدخل نساء القصر في السياسة..»[٥].

نستنتج مما سلف أن الدين يعتبر أحد أهم الثوابت في تاريخ العرب والأتراك التي طبعت تاريخهما المشترك، وسيبقى كذلك مع ما لها من دور بالغ الأثر في تقريب الشقة وتعميق الأواصر.

ثانياً: أثر التنظيمات في العلاقة بين العرب والأتراك

اعتبر أورهان كولوغلو سياسة التنظيمات موروثاً رئيسياً وجوهرياً للدولة العثمانية. والحقيقة أن الادارة العثمانية في استانبول، حينما فكرت في الأخذ بالاصلاحات للخروج من حالة التدهور الحاصل في هياكل الدولة، كان مقصودها هو أن تعم آثارها كل البلاد العثمانية دون استثناء. لقد حاول الأتراك الأخذ بأسباب النهضة، لكن عملهم ذلك جاء متأخراً ولم يحقق الآمال المعقودة عليه في الخروج بالدولة من أزمتها التي كانت مدت ظلالها على كل الأقاليم ومن ضمنها البلدان العربية. ودون أي اعتبار للأسباب الموضوعية لذلك الفشل، حمّل العرب مسؤولية التخلف الذي لم يكن قاصراً على بلادهم إلى طبقة

(٣) طارق شريف، «دور الاستعمار الأوروبي والصهيونية في هدم الخلافة الاسلامية العثمانية،» **مجلة الطليعة الاسلامية**، السنة ١، العدد ١٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣)، ص ٤٤.

(٤) أنيس صايغ، **يوميات هرتزل**، ترجمة هلدا شعبان (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٧٦. نقلاً عن: مداخلة ابراهيم الداقوقي، «نحو خطة جديدة،» ص ٢١.

(٥) حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، ص ٣٢ ـ ٣٣.

الحكم العثماني التي لم تقم بواجباتها في تنمية مختلف الأقاليم. وهنا أتساءل، بدوري، هل كان المجتمع العربي عاجزاً عن القيام بدور فعّال للخروج من حالة التخلف عن طريق ديناميته الخاصة وقدراته الشخصية؟ إن الدول العثمانية منذ مدت حكمها على البلدان العربية لم تقف دون أي اتصال وتفاعل مع العالم الخارجي، بل على العكس من ذلك، شجعت عليه، ولا أدل على ذلك من ربط العديد من الأقاليم بعلاقات مع البلاد الأوروبية والدخول معها في علاقات تجارية ومنافسة حرة.

إن هذا الانفتاح استمر في عهد التنظيمات أيضاً، لكنه لم يؤثر في تحقيق تغييرات جوهرية في الواقع العربي. إن إلقاء اللوم على فشل سياسة الاصلاح في تحقيق الخروج من حالة التخلف، والتفكير في أسباب أخرى، يعتبر بحق غمطاً لجهود الأتراك في الخروج بالدولة العثمانية، من أوضاعها المتردية في أخريات أيامها.

تعقيب ٥

عثمان أوكيار (*)

أود أن أتحدث عن الورقة الشيقة التي قدمها التميمي. أولاً أريد أن أعبّر عن موافقتي التامة على مفهومه للتاريخ العثماني. لقد شدّد على العنصر المشترك، كما شدّد على الإسهام العربي في العلوم والآداب والفنون، وحتى في حقل الأمور التراثية. إنه يفكر بعدد غير قليل من العناصر المشتركة في تاريخنا. وبالطبع، كانت الادارة والشؤون العسكرية منوطة بالأتراك. وأنا أتساءل هل أن هذه الحضارة العثمانية كانت من صنع الأتراك العثمانيين وحدهم أم أنها كانت من صنع مشترك عربي ـ تركي؟ والكاتب يتناول مسألة معينة مفادها، هل أن الامبراطورية العثمانية أعاقت التقدم العربي وهل كانت مسؤولة عن التأخر العربي؟ وهو يبيّن أن العثمانيين لم يحولوا دون العرب والاتصال بالحضارة، إذ لم تكن هناك تفرقة ضد العرب وإنما كان هؤلاء متساوين مع الأتراك واليونانيين وغيرهم من الذين كانوا موجودين في الامبراطورية العثمانية. لم تكن هناك تفرقة على الاطلاق.

والآن فلننظر في النقطة التي أثيرت والخاصة بالنظرية التي مؤداها أن العثمانيين قد أبقوا العرب على حالتهم المتأخرة. وأظن أن الخط المتوازي الذي يرسمه الكاتب لحضارة أمريكا اللاتينية والعرب في أطراف الامبراطورية العثمانية هو أمر ينير الكثير من الأشياء. ففي أمريكا اللاتينية جرى فوراً تدمير حضارات الأقوام هناك مثل الـ (Incase) والـ (Astecs) بعد اجتياح الأوروبيين قارة أمريكا الجنوبية وفرضهم حضارتهم عليها. ربما كان هناك خطر مماثل قائم في أطراف الامبراطورية حين تقدم العثمانيون نحو سواحل البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت تعيش شعوب أخرى، أو ربما كان هناك خطر يهدد الحضارة العربية بالدمار. ولكن الكاتب يفيد بأن نظام الامبراطورية العثمانية قد صان الحضارة والشخصية العربية.

(*) جامعة حاجي تبي، تركيا.

وإني أرى أن رسم هذا الخط المتوازي لما جرى في أمريكا اللاتينية وما كان يمكن أن يجري، ولكنه لم يجر عندنا، يمثل مقارنة تضيء الكثير من الأمور. ويعود الفضل في صيانة الحضارة العربية إلى الامبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط. لذلك فإني أتساءل، لماذا تصرف العرب تصرفاً سيئاً ضد الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى؟ ربما كانت هناك أسباب تدعو إلى ذلك، أسباب طبيعية، كالرغبة بالانفصال من الامبراطورية. لقد أخذوا يفكرون بماضيهم، ماضي الامبراطورية العربية المجيد في القرنين العاشر والحادي عشر. فماذا حدث؟ لعلهم أخذوا يبحثون عن أكباش فداء يتحملون مسؤولية اختفائهم من مسرح الأحداث. فكانت الامبراطورية العثمانية كبشاً للفداء. وربما كان ما جرى أثراً طبيعياً للقومية التي جعلت بعض مؤرخيكم يفكرون تفكيراً سيئاً بشأن الامبراطورية العثمانية.

أريد أن أقول كلمة عن موقف «الاتحاد والترقي» نحو «العثمانوية» و «القومية». تحدث أورهان كولوغلو عن العثمانوية وقال إنها كانت محاولة لانقاذ الامبراطورية. نعم، كانت تمثل محاولة. وقد حاول الاتحاديون كذلك الاستمرار في ذلك، فقاموا ببضع محاولات لانقاذ الامبراطورية عن طريق التأكيد على العثمانوية. ولكن الكارثة الكبرى التي حلت بنا كانت بسبب حرب البلقان، فقد تهاوت الامبراطورية بأسرها عند هزيمتنا في البلقان. كان رد الفعل لدى الاتحاديين يتمثل بالتحول نحو القومية، ولعل هذا كان قد استفز رد فعل مقابلاً عند العرب، فأخذوا يفكرون تدريجياً بهويتهم الخاصة بهم ضد الأتراك.

حدثت هذه الأمور خلال مجرى التاريخ، ولكن التميمي قد أظهر في ورقته أن من الممكن التلاعب كثيراً بالتاريخ. إن التاريخ عرضة لتفسيرات مختلفة، ولكن هناك حقائق موضوعية معينة لها مكانها الثابت في التاريخ؛ ولا يمكن التلاعب بها كثيراً لإرضاء السياسيين.

المناقشات

١ ـ سمير أمين

أود أو أوجّه لأورهان كولوغلو، مقدّم الورقة الأولى في هذه الجلسة، عدداً من الأسئلة التي تبدو لي أساسية من أجل فهم ما حدث في كل من الدولة العثمانية ثم تركيا من جانب، وفي المشرق العربي من الجانب الآخر. وبما أن الوقت المتاح لا يسمح بالخوض في تفاصيل المنهج الذي استخدمه في طرح هذه الأسئلة، فسأكون موجزاً للغاية، علماً بأن الإيجاز هذا قد يبدو استفزازياً، إذ إنني سأقدّم أيضاً اجاباتي إلى جانب تساؤلاتي.

١ ـ أعتقد أننا شاهدنا في منطقتنا سلسلة من المحاولات والتجارب ـ منذ أوائل القرن التاسع عشر ـ وضعت لنفسها هدفاً، ألا وهو تحديث المجتمع في مواجهة تحدّي الاستعمار الغربي. أقصد هنا تجربة التنظيمات في الدولة العثمانية، وتجربة محمد علي في النصف الأول للقرن، تلتها تجربة الخديوي اسماعيل، بل أضيف أيضاً إلى هذه التجارب القديمة تجربة أتاتورك في تركيا المعاصرة وتجربة جمال عبد الناصر في مصر.

أعتقد أن جميع هذه التجارب تملك قاسماً مشتركاً في نواح عديدة هامة، منها:

أ ـ انها محاولات ذات طابع برجوازي وطني، بمعنى أنها وضعت لنفسها هدفين موازيين ومرتبطين، هما تعزيز الاستقلال الوطني وتحديث الإدارة والاقتصاد والمجتمع، ذلك دون أن تعتمد على الطبقة البرجوازية التي لم يكن لها وجود صحيح في هذه المجتمعات.

ب ـ إنها محاولات قامت على مبدأ إنجاز التحديث من خلال الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، فلم تتصور مثلاً استراتيجيات «فك الارتباط» بينها وبين هذه السوق الرأسمالية العالمية.

ج ـ إنها محاولات اشتركت في أنها رفضت أن تفتح النقاش حول تجديد مفاهيم

الدين. فلم تدرك السلطة أن التحديث يفترض تجديداً في التأويل الديني بحيث يتكيّف مع احتياجات التطور الاجتماعي، علماً بأن جميع الأديان - في رأيي - قابلة مبدئياً للتكيّف هذا.

٢ - مفاد الملاحظة التي أنطلق منها لطرح أسئلتي هو أن جميع هذه التجارب فشلت، آخذاً كمعيار لقياس النجاح والفشل ذلك المعيار الذي وضعه أصحاب المشروعات التحديثية المعنية نفسها، ألا وهو ضمان وتعزيز الاستقلال من جانب، وانجاز «اللحاق» بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة من جانب آخر. وعلى هذا الأساس نرى أن جميع هذه التجارب لم تمنع تغلغل الاستعمار، وفي نهاية المطاف فرض سيادته على الأقطار والمناطق المعنية، كما أن المسافة التي تفصلنا عن الغرب المتقدم ظلت في توسع مستمر رغم انجازات مشروعات التحديث. هذا بخلاف التجربة اليابانية في عهد «ميجي» - في أواخر القرن التاسع عشر - التي نجحت في ضوء المعيار نفسه، أي معيار الاستقلال واللحاق.

ما هي الأسباب التي أدّت إلى هذا الاختلاف الكيفي في الانجازات؟

٣ - ثمة فرضيات نظرية تفسّر التباين في الإنجازات بالاعتماد على العوامل الثلاثة المذكورة أعلاه، أي:

- الطابع الجنيني (بل غياب) للبرجوازية في الشرق التركي والعربي، في مقابل وجود (ولو جنيني) للبرجوازية في يابان القرن التاسع عشر.

- التجمّد في التناول مع العامل الثقافي (في شكله الديني بالأساس) في تجربة بلادنا الاسلامية، في مقابل «مرونة» التناول مع هذا العامل في التجربة اليابانية.

- اعتماد الاستراتيجيات المنفذة في منطقتنا على «انفتاح» شامل على النظام الرأسمالي العالمي (باستثناء مشروع محمد علي)، في مقابل اتباع اليابان استراتيجيا تحمي الصناعات المحلية الجديدة من المنافسة الخارجية.

كما ان هناك فرضيات أخرى تركّز على الجانب الجيوستراتيجي للمنطقة ومقارنته مع مركز اليابان الجيوغرافي. فقد استفادت اليابان من أن موقعها الجيوستراتيجي اعتبر دون أهمية بالنسبة إلى المصالح المهيمنة عالمياً في القرن التاسع عشر. هذا بينما تركيا والمشرق العربي تعانيان من موقع اعتبر دائماً أساسياً من وجهة نظر القوى الأوروبية الكبرى، ثم الدولتين العظميين. أقصد هنا بالنسبة إلى تركيا سيطرتها على مدخل البحر الأسود، الأمر الذي فرض عليها التعاطي مع سياسات الدول الأوروبية وتكتلاتها إزاء روسيا... الخ. كذلك موقع مصر الواقع على مفترق الطرق المؤدية إلى الهند وإلى حقول نفط الخليج قد فرض عليها مواجهة طموحات بريطانيا منذ القرن التاسع عشر (ثم أوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية) في السيطرة على هذا الموقع من أجل ضمان المواصلات المؤدية إلى الهند وإلى النفط.

لعل أورهان كولوغلو سيتكرم باعتبار هذه الأسئلة وتقديم وجهة نظره في الشؤون التي نحن بصددها هنا.

٢ ـ طلعت مسلّم

(المداخلة الأولى)

لا بد عند دراسة الموروث العثماني أن تكون في ذهننا دعوة تورغوت أوزال إلى العثمانية الجديدة.

هنا يرى الباحث أن الموروث العثماني هو نتيجة الإصلاحات، وهو ما لا نعتقد بصحته. فالموروث عن فترة الحكم العثماني ناجم عما تم قبل الإصلاحات وما هو نتيجتها، بل إن هذه الاصلاحات لم تتبنها الدولة العثمانية إلا في السنوات العشر الأخيرة للدولة حسب الورقة. وهو يقول إن أعظم خطأ هو حصر الموروث في السنوات العشر الأخيرة. ويقول أيضاً إن الموروث العثماني هو نتيجة الاصلاحات.

في رأيي أن نفرق بين الموروث التاريخي عموماً، والموروث التاريخي العثماني. فهناك التطور التاريخي الطبيعي الذي حدث في الوطن العربي، والذي حدث نتيجة التطور العالمي وغالباً متأخراً عنه، والموروث التاريخي العثماني، إذ إن العثمانية في الحقيقة تركزت في جانبين: **الأول** هو اعتبار الوالي العثماني خليفة للمسلمين، **والثاني** هو أن الحاكم العثماني كان حاكماً لامبراطورية، وكان حكمه قائماً أولاً على الفتح عن طريق الغزو المسلح، وعلى الحقوق المترتبة عن كونه خليفة للمسلمين. ومما يؤكد أن الصلة بين الموروث التاريخي العثماني والاصلاحات غير مباشرة أو قوية، هو أن بعض هذه الاصلاحات بدأت في إحدى البلاد التي كانت خاضعة للحكم العثماني، قبل أن تبدأ في تركيا نفسها، ونقصد هنا مصر، وانها كما قال البعض أوروبية الأصل.

أما تأثير الموروث العثماني في العلاقات العربية ـ التركية، فلا نجد له أثراً واضحاً في الورقة، عدا ما جاء في نهاية الورقة عن أن الفارق بين عرب وأتراك اليوم يحدده فهم كل منهما للتنظيمات التي هي الموروث الجوهري للدولة العثمانية، وأن هذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند محاولتنا تنبؤ حوار حول المستقبل. والرأي أن تأثير الموروث العثماني في الحقيقة تركّز في الجانب الامبريالي للحكم العثماني وتحالفه مع القوى الامبريالية، بينما اختفى الموروث الاسلامي تماماً. لذا فإني أرى أنه من الأفضل لنا جميعاً أن نسقط من حسابنا الموروث العثماني من العلاقات العربية ـ التركية، وعلينا أن ننظر إلى القضايا الآنية لهذه العلاقات وهي كثيرة، لكنها تكاد تكون منقطعة الصلة بالموروث العثماني.

(المداخلة الثانية)

أ ـ نؤكد على الملاحظات السابقة نفسها الخاصة بورقة أورهان كولوغلو في ما

يختص بالتفرقة بين الموروث التاريخي عموماً الذي كان يمكن أن يحدث أو كان يحدث بالضرورة أثناء الحكم التركي أو أي حكم آخر، وما هو متعلق بالموروث التاريخي العثماني الذي لم يكن ليحدث لو لم يكن الحكم عثمانياً. وهنا لا بد من أن نذكر أن كثيراً من المزايا التي تحدثت عنها ورقة التميمي استمرت أثناء الحكم البريطاني لمصر، بما يعني أنها لا ترجع بالضرورة إلى طبيعة الحكم العثماني، بل إن أي حكم لا بد من أن يلتزم بها.

٢ ــ أرجو أن أستميح الباحث عذراً في توجيه ملاحظة حول توثيق المعلومات، حيث لا يحمل بعضها اسم دار النشر، أو تاريخ النشر مما يصعب البحث في أصولها. كذلك كان يفضل في بعض هذه المعلومات التي تتحدث عن عهد استمر قروناً، أن يعود إلى مراجع أصلية سابقة عليه بدلاً من الاعتماد على مجلة صدرت في الثمانينيات، أو دراسات قريبة.

٣ ــ يعتبر الباحث الاهتمام بالعلاقات العربية ـ التركية، وكتابة رسائل إلى زعماء المسلمين باللغة العربية والطابع الديني للإسلام السني ميزة الحكم العثماني، في حين أن نابليون حين حضر إلى مصر، توجه إلى أبنائها باللغة العربية، بل ادعى الاسلام، وسمى نفسه باسم اسلامي. كذلك فإن القول بأن العثمانيين حموا اللغة العربية ودافعوا عنها واستعملوها كوسيلة لانتاجهم الفقهي والتاريخي فيه الكثير من المبالغة، فالمؤكد أنهم لم يتمكنوا من حماية اللغة العربية في الجزائر، ولم يدافعوا عنها. أما استعمالهم لها لانتاجهم الفقهي والتاريخي، فقد حكمت به طبيعة أن القرآن عربي اللغة، وغلبة المحيط العربي وعراقته، وقد اضطرت إليه كل الشعوب التي أسلمت ولم تتعرب.

٤ ــ يتنافى ما سبق مع ما جاء من أن «الواقع الحضاري يستمد شرعيته من مختلف رموز ودلالات التعايش والالتحام السياسي والإداري بين الشعبين حيناً، وأحياناً أخرى من طبيعة المواجهات العسكرية ونظام الحكم الاستعلائي الطبقي الذي مارسه الولاة العثمانيون ليس فقط في الولايات العربية، بل أيضاً على مستوى الأناضول نفسه، ثم في مركز السلطة»، وهو ما يجعلنا نفرق بين الشعب التركي، والولاة العثمانيين.

٥ ــ لا نوافق على أن الدولة العثمانية أمنت بسهولة حركة تنقل البضائع والأفكار والأشخاص، حيث كان ما تعرض له الحجاج من أخطار في نهاية الحكم العثماني مثلاً يعكس ذلك.

٦ ــ إن ترك العثمانيين في الولايات العربية الحرية الدينية والعلمية والثقافية للإنسان العربي، وكذا الأمور الصحية والمرافق الاجتماعية، عدا الشؤون المالية والعسكرية، كان اضطراراً وليس اختياراً، أولاً، لاستحالة توفير ولاة عثمانيين، لكل هذه النشاطات في كل الامبراطورية العثمانية، وثانياً، لأن العرب كانوا أكثر خبرة ومعرفة من العثمانيين في أغلب المجالات، في حين أن الولاية العسكرية والمالية قد تركت في أغلب الأحوال لأناس دون

المستوى، الأمر الذي أدى إلى تحكم الانكشارية والمماليك، واتجاه الولاة إلى جمع الأموال، وكانت القيادة العسكرية، غالباً ضعيفة، حتى إن محمد علي كان أمياً، ولولا موهبته الطبيعية لكان كارثة هو الآخر.

٧ ـ لم يكن معقولاً أن يفرض العثمانيون اللغة التركية والدراسات اللغوية أو الأدبية في الأزهر. وقد كرر الفرنسيون والبريطانيون ذلك ولم يعتبر ذلك فضلاً لهم.

٨ ـ لا توضح الورقة أهمية الموروث العثماني في العلاقات العربية ـ التركية أو تأثيرها فيها في المستقبل، الأمر الذي نعتقد أنه الهدف أصلاً من البحث.

٣ ـ عصام خليفة

نحن نوافق على ما تطرق إليه عبد الجليل التميمي من وجود صورة ايجابية للعلاقات العربية ـ التركية. لكن بموازاة ذلك، لا يرى التميمي أن هناك بعض الجوانب السلبية في هذه العلاقات، ويتحمل مسؤولية ذلك الأتراك والعرب وربما غيرهما أيضاً. فعلى سبيل المثال، كانت هناك تحولات داخل الوطن العربي وداخل العالم التركي تفاعلت مع العوامل الدولية (الصراع في اطار ما كان يسمى المسألة الشرقية) أوصلت العلاقات العربية ـ التركية إلى ما وصلت إليه عشية انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وفي تقديري أن الفهم الدقيق لهذه السلبيات، اضافة إلى الايجابيات، هو السبيل الأفضل لترسيخ العلاقات حاضراً ومستقبلاً على أرض صلبة، فيتم الحفاظ على المصالح المشتركة، على أسس التعاون ضمن إطار الاحترام المتبادل والاستقلال، ومواجهة تحديات التخلف والأخطار المختلفة المحدقة بالمنطقة. على هذا المستوى نكون قد استفدنا من عبر التاريخ وعملنا في العمق لخير شعوبنا التركية والعربية.

٤ ـ عبد الملك الحمر

انطلاقاً من فرضية التقليل من سبر الماضي، والتركيز على الحاضر (كما يراها خير الدين حسيب) استشرافاً للمستقبل:

١ ـ فلماذا العودة إلى الخلفية التاريخية التراثية الموسعة: سلباً وايجاباً؟

٢ ـ لدي ملحوظتان: (أ) صورة التركي لدى العربي وصورة العربي لدى التركي، حيث إن ذاكرة التاريخ لا تنسى... ولكنني مع ما أشار إليه خلف أوغلو: من التسامح والتعاون؟!.. وربما التنسيق مستقبلاً. و (ب) الاهتمام بالأرضية المشتركة الممكنة لكي ننطلق منها إلى المستقبل.

٣ ـ طبعاً، في هذه الندوة المعقودة لبضعة أيام، لا نستطيع أن نبحث في جميع الجوانب،

فمثلاً: (أ) في التراث التاريخي: يختلف المؤرخون في مراجعهم، بل في مقاصدهم سلباً وايجاباً. (ب) الدين الاسلامي: أي إسلام؟ وللأهمية نحتاج إلى فهم مستنير! (ج) المصالح الاقتصادية: من منظور أي سوق: أوروبية غربية/ شرق أوسطية/ سوق آسيا الوسطى الجديدة. (د) المحددات الجيوسياسية: ضمن أية استراتيجيا: إقليمية تابعة أم أجنبية غالبة! (هـ) الأنظمة السياسية مع مخططاتها في إشكالية الديمقراطية وحقوق الانسان.

لذا، عودةً إلى هدف الندوة، أركز على الأرضية المشتركة وهي عملية التحديث (Modernization) على أنها المدخل العقلاني الممكن عن طريق **الاجتهاد** في سبيل توثيق علاقة تبادلية لمستقبل مأمول.

٥ ـ سيّار الجميل

أشيد بالبحثين المتميزين للتميمي وكولوغلو، ولدي ثمة ملاحظات منهجية أودّ إثارتها:

أولاً: بخصوص بحث عبد الجليل التميمي

١ ـ أسأل عن سلبيات الامتيازات العثمانية في القرن التاسع عشر والتي تأسست على ميراث تاريخي من العلاقات والمعاهدات العثمانية ـ الأوروبية، منذ عهد السلطان سليمان القانوني في معاهدته مع فرانسوا الأول عام ١٥٣٦، إن إيجابيات تلك المراحل التاريخية غدت سلبيات في المراحل التاريخية المتأخرة.

٢ ـ أود أن أعلق على قوله: «هيمنة المضامين الايديولوجية العربية وضبابيتها وعدم علميتها كونها مستمدة من شعارات». وقد انتقد المصطلح الذي استخدمته في كتاباتي «سكونية التاريخ العثماني» وأنه لا يستند إلى مرجعية علمية، وليدعني التميمي أقول: (أ) إن هذا «المصطلح» ينتمي إلى مرجعية علمية، إذ أسست ذلك على ما كان قد كتبه المؤرخ أرنولد توينبي بقوله: «إن الحضارة العثمانية هي حضارة متوقفة عن النمو». (ب) إن هذا المصطلح يأتي ليرد على مصطلح طه حسين القائل بـ «ظلامية التاريخ العثماني» أو المصطلح القائل بـ «الاستعمار العثماني». (ج) تتوضح سكونية التاريخ العثماني من خلال الأوضاع التي سادت عصر ذاك، ومنها سوء تطبيقات نظام الإلتزام والإدارات البيروقراطية والانقسامات المحلية وانتفاء الابداعات الفكرية، ليس في الحياة العربية فحسب، بل في الحياة الأناضولية أيضاً.

ثانياً: بخصوص بحث أورهان كولوغلو

١ ـ أود القول بأن المؤرخين العرب والأتراك المحدثين انساقوا، ليس للشعارات، وإنما ذهبوا مع ما ذهب إليه المؤرخون الأوروبيون فترات طويلة، وهذا ما أوضحه ستانفورد شو.

٢ ـ أختلف مع الباحث. فالقومية العربية ظهرت ليس كانعكاس للقومية التركية التي ظهرت بعد انتقال البلقان، إذ كانت هناك آراء الكواكبي في القومية الدينية، وآراء نجيب عازوري في القومية العلمانية، وغيرها من الأفكار التي ظهرت قبل ذلك بوقت طويل وبقيت تراقب انهيار الدولة العثمانية.

٦ ــ ابراهيم الداقوقي

أود أن أؤكد ابتداءً على أهمية هذين البحثين في المحور الأول ودوره في العلاقات العربية ـ التركية. غير أني كنت أتمنى أن يكون عنوان بحث عبد الجليل التميمي: «**الموروث الثقافي العربي وأثره في العلاقات العربية ــ التركية**»، لا سيما وأن العرب في فتوحاتهم لما وراء النهر أرادوا نشر الدين الاسلامي الحنيف الذي تعد (الثقافة) لبنته الأولى. أما تعليقاتي على البحثين، فهي:

أولاً: بحث التميمي

١ ـ كنت أود أن يتحدث بإسهاب عن اللغة العثمانية التي كانت عماد الدولة ولغة المراسلات، والتي كانت مؤلفة من اللغتين العربية والفارسية ذواتي التراث الثقافي، والأبجدية العربية والتركية التي قام الشعراء العثمانيون ـ العرب والأتراك ـ بكتابة أشعارهم بلغاتها الثلاث: العربية والفارسية والتركية، مثل فضولي البغدادي وروحي ووالهي وغيرهم. كما أن أول كتاب مطبوع في الدولة العثمانية كان معجم وانقولي (Vankulu Sözlugû) الذي كان الترجمة العثمانية لكتاب مختار الصحاح العربي.

٢ ـ كنت أتمنى أن يتحدث عبد الجليل التميمي عن أثر العلماء العرب والأتراك ودورهم في تطوير هذا التراث الحضاري.

ثانياً: بحث كولوغلو

لدي ملاحظتان حوله، هما:

١ ـ أكد الباحث بأن اللغة التركية أصبحت لغة المراسلات إثر تطبيق السياسة الثقافية الجديدة. في حين بدأت المراسلات باللغة التركية اعتباراً من منتصف القرن الخامس عشر، وليس بعد منتصف القرن التاسع عشر، كما ذكر ذلك الباحث. كما أن اللغة التركية المحلية التي استعملها العثمانيون كانت اللهجة «الأوغوزية» وليست اللغة «الأوزبكية»، كما ذكر الباحث.

٢ ـ كنت أتمنى أن يتحدث الباحث عن دور الخليفة العثماني في الموروث التاريخي العثماني وتأثير الخلافة العثمانية الإسلامية في العلاقات العربية ـ التركية.

٧ ـ علي المحجوبي

أريد أن أبدي ملاحظتين اثنتين: **الأولى**، حول مداخلة عبد الجليل التميمي، **والثانية**، حول مداخلة أورهان كولوغلو.

أولاً ـ لا نستطيع إدراك تجاوب التميمي مع الوجود العثماني دون وضع ذلك في إطار العلاقات التركية ـ المغاربية.

فطبيعة العلاقات التركية ـ المغاربية تختلف عما كانت عليه العلاقات التركية ـ المشرقية، إذ إن تركيا لم تأت إلى تونس والجزائر لاحتلالهما، بل لتخليصهما من الهيمنة الاسبانية.

ثم إن الهيمنة التركية لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما استقلت الدول الحسينية في تونس منذ بداية القرن الثامن عشر. إذاً ليس هناك تناقضات تذكر بين الأتراك وعرب المغرب العربي، بل إن الدولة العثمانية لم تكن بمثابة المهيمن بل بمثابة الملاذ ضد الاستعمار الفرنسي، وذلك في اطار الجامعة الاسلامية التي كان لها صدى كبير في المغرب العربي إلى درجة أن الرأي العام تعاطف كل التعاطف مع الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى وتأثر شديد التأثر بهزيمتها. وبقيت فكرة الجامعة الاسلامية طاغية على الرأي العام في تونس والجزائر إلى حدود الغاء الخلافة سنة ١٩٢٤، الذي يعتبر منعرجاً في تاريخ واتجاهات الرأي العام في المغرب العربي.

ثانياً: الملاحظة الثانية تتعلق بتأثير التنظيمات العثمانية في الاصلاح في البلاد التونسية.

إن الحركة الاصلاحية في تونس وإن تزامنت مع التنظيمات العثمانية، فإنها تخضع للتأثيرات الأوروبية نفسها التي طبعت الاصلاح في تركيا. وذلك يعود إلى الموقع الجغرافي لتونس القريب من أوروبا خصوصاً منذ احتلال الجزائر سنة ١٨٣٠. فكان لا بد لمواجهة التحديات الأوروبية والمحافظة على الاستقلال والسيادة من الاقتداء بأوروبا. ولذلك وقعت زيارة أحمد باي إلى باريس سنة ١٨٤٦ حيث اطلع مع حاشيته على جوانب النهضة الفرنسية. كما أقام المصلح التونسي خير الدين باشا في باريس بين عامي ١٨٥٣ و١٨٥٧ حيث تأثر بأفكار التنوير والتنظيمات الفرنسية. وكانت حصيلة ذلك، كتابه الذي صدر سنة ١٨٦٧ تحت عنوان **«أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك»**.

كما ان عهد الأمان الذي صدر سنة ١٨٥٧، والدستور الذي صدر في تونس سنة ١٨٦١ ـ ويعد أول دستور يصدر في العالم العربي الاسلامي، أي خمسة عشر سنة قبل الدستور العثماني لسنة ١٨٧٦ ـ هما حصيلة التأثيرات الأوروبية في الحركة الاصلاحية في تونس.

٨ ـ قيصر فرح

أنا مؤرخ متخصص بالأقاليم العربية العثمانية في القرن التاسع عشر، وقد أعجبت بالطابع التقدمي لهذه الندوة والنبرة المتطلّعة إلى المستقبل التي سادت فيها.

إني أضم صوتي إلى المبدأ الذي مؤداه أننا لا نستطيع تغيير ما حدث في تاريخ العلاقات العربية ـ التركية أو العثمانية. كما اني أؤيد ما قاله خير الدين حسيب بأن علينا ألا نتجاهل أحداثاً وقعت في الماضي يمكنها أن تجنبنا المزالق في مستقبل هذه العلاقات. إن علينا ألا نتيح المجال للفترة القصيرة نسبياً من الخلاف والمهاترة في العهد الحميدي الأخير وفترة الهيمنة السياسية لجماعة تركيا الفتاة التي دامت عقداً وانتهت بتحطم الامبراطورية، ألا تتيح المجال لها لكي تحجب قروناً من العلاقات الثابتة وفرتها السلطة العثمانية تحت مظلة الحماية التي كانت تمارسها الدولة العظمى الأولى في العالم حتى القرن السادس عشر.

مع هذا لما تزل ظلال من الماضي تخيّم على فئة من الكتّاب العرب الذين لا يبدون استعداداً للقبول بالنهج الذي سارت عليه تركيا الحديثة واعتباره نهجاً وطيد الصلة بالأقطار العربية التي ذاقت الهيمنة الغربية عليها سياسياً وعقائدياً واقتصادياً، تلك الهيمنة التي نجت منها تركيا. ونتيجة ذلك نلاحظ ميلاً قوياً لإرساء منحى المستقبل على قواعد الاسلام وتقاليده التي مثلت الحيوية والتقدم عند تطبيقها تطبيقاً كاملاً. ولا يظهر هذا الميل بالقوة نفسها في تركيا اليوم. مع ذلك، فليس بوسع المرء أن يتجاهل وجوده وإمكانية قيامه بإيجاد رابطة مشتركة.

هذا وعلينا ألا نتجاهل حقيقة مفادها أن معظم العرب لم يعتبروا «التنظيمات» أمراً يهمهم ويخصهم أو عاملاً يساوي بين أفراد الملة، ولو أن تلك التشريعات كانت قد بدت تقدمية في نظر العرب الذين يتمثلون بالقيم الليبرالية الانكليزية، كما أنهم (أي معظم العرب) لم يعتبروا العهد الحميدي رجعياً كما اعتبره الرعايا غير العرب الذين أرادوا بذلك تبرير وضع نهاية لذلك العهد.

إن أقوالي ما هي إلا لتأكيد النقاط التي أثارها كولوغلو والتميمي في بحثيهما والنقاط التي ذكرها المعقّبون، وغرضي هو الدعوة إلى مزيد من الدرس والتعمق.

٩ ـ أورهان كولوغلو (يردّ)

أشكر لمسعود ضاهر مداخلته، وأقول ليس هناك من تناقض بين ورقة التميمي وورقتي. على العكس، فإن كلاً منهما تكمل الأخرى. إني لم أرفض العاطفية كل الرفض، ولكنني أوصيت بتقييدها عندما ننظر إلى المستقبل. إن علينا أن نكون أكثر واقعية.

إن المبالغة في التشديد على امبريالية الدولة العثمانية تجعل من الصعب فهم انجازاتها التي أسدتها الجماعات كافة في سياق التنظيمات. لا يُنكر أنها كانت دولة استعمارية. أما

مفهوم الامبريالية، فينبغي أن ينظر إليه من ناحية العلاقة بشكل الانتاج الذي لم يكن رأسمالياً.

وأود أن أذكّر بأن السبب الذي دعا أتاتورك إلى إلغاء الخلافة هو الحيلولة دون استغلالها من الامبرياليين.

أما الملاحظة التي أبديت بشأن التنظيمات وأنها لم تنعكس على العرب على نحو كامل، فأود أن أذكّر في هذا الصدد بالتجربة البريطانية في العراق. فبعد الاحتلال في عام ١٩١٨ حاول الانكليز تطبيق نظامهم الاداري. ولكنهم سرعان ما لاحظوا أن النظام العثماني أفضل من نظامهم في التطبيق فتخلوا عن مشروعهم. بوسعي أن أشير كذلك إلى الكتاب الذي نشره مؤخراً إنجن كاريل (Engin Karel) بعنوان **السلام الطويل الأمد: لبنان العثماني ١٨٦١ ـ ١٩٢٠** وهو يبحث في إدارة الحكم الذاتي في لبنان في زمن التنظيمات.

وأما بشأن التتريك، فأظن إنه من الخطأ الادعاء أن جماعة تركيا الفتاة كانت قد نفذته. وقد أثبت أبو منّه، وهو باحث في شؤون سورية العثمانية، ظهور رد فعل في الحقبة الحميدية ضد مثل ذلك الاتجاه. كما انني أظهرت في كتابي عن جريدة **الوقائع** المصرية وعن طريق المقارنة بين النصوص التركية والعربية أن شيئاً شبيهاً بالتتريك قد بدأ في عهد محمد علي باشا. وعلينا أن نذكر أن هذا الرجل كان حاكماً عثمانياً يجهل اللغة العربية ولا يتكلم إلا التركية.

١٠ ـ عبد الجليل التميمي (يرد):

الحقيقة أن المواكب لحركة البحث العلمي على صعيد البلدان العربية منذ عشرين سنة يشعر بأن هناك تحولات جوهرية في مسار تأثير البحث التاريخي، هذا التحول ناتج من بداية توظيف الوثائق العثمانية والعربية. وأنا أدعو إلى هذا، لأن بعض المؤرخين العرب لم يوظفوا، إلا مؤخراً، هذا الرصيد. أنا لا أتكلم عن الدولة العثمانية بعاطفة، يقول مسعود ضاهر. ولعل دراستي الأخيرة عن سياسة الاتحاديين لم ترق للأتراك، واستلمت ما يفيد أنهم لم يقبلوها اطلاقاً. أنا لا أدعو إلى العاطفة، أنا أقوم بواجبي كمؤرخ تجاه اشكاليات البحث التاريخي المعقدة. ولعلمكم، لا يوجد واحد في المئة من الأرصدة الوثائقية المتوفرة اليوم قد وظف. إننا اتجهنا إلى الوثائق الفرنسية الانكليزية والترجمات ولكن دون أن يكون هناك حوار. وأقول إن المشرقيين لم يقيموا الجسور مع الإخوان الأتراك، فليس هناك من حوار معهم. لو كان هناك حوار منذ سنوات لتجنبنا هذه النعوتات والأوصاف والاتهامات التي اتهمني بها مسعود ضاهر.

وأعتقد أن عملي من خلال المؤتمرات ومن خلال المنشورات مبني على رؤية منهجية، وبالتالي لا أتعاطف مع أحد.

وبالنسبة إلى ما طرحه عصام خليفة، لا أدعو إلى إثارة الجوانب الايجابية فقط. فقد ألقيت محاضرة في «معهد العالم العربي» في باريس السنة الماضية، حول الدور السلبي للدولة العثمانية والاستياء من الأتراك. نحن ندعو إلى تقييم هذا الموروث سلباً وايجاباً. ولا أدعو أيضاً إلى إغفال أو تقليل الجوانب السلبية. وباعتقادي أن الباحثين العرب والأتراك مدعوون إلى أكثر من حوار في هذا المجال حتى نغربل ونعطي بعداً جديداً للعمل في المستقبل. وأشارك من كان ينادي بأن هذه الندوة تطالب بحوار مستقبلي وليس حواراً حول الماضي. وأرى أن فهمنا وشفافيتنا للماضي هي إحدى المرتكزات الأساسية لحسن وجود حوار مستقبلي.

الفصل الثاني

الثوابت والمتغيّرات الأساسيّة في حركيّة الوعي الجماعي القوميّ العربي والتركي منذ إعلان الجمهوريّة التركيّة

خالد زيادة (*)

ـ ١ ـ

سبعة عقود من الزمن مضت على اعلان الجمهورية في تركيا. مذ ذاك حدث ما يشبه القطيعة بين الشعبين العربي والتركي، وبمعنى أدق، بين السلطات الحاكمة التي ورثت الدولة العثمانية، في تركيا من جهة، وبين الاقطار العربية في المشرق خاصة من جهة أخرى. وقد ساد على جهتي الحدود تبادل سيىء للمعلومات وعدم تفهم كل شعب تجربة الآخر، فضلاً عن الاتهامات وحالة العداء. وانخرط كل طرف في تحالفات متجابهة اقليمية ودولية. لقد استخدم كل من الشعبين صورة سلبية كوّنها عن الشعب الآخر ليبرر تجربته واختياراته الحاضرة، واستخدم التاريخ كأداة من أدوات الحِجَاج السياسي أو الايديولوجي. وكانت الخصومة المعلنة أحياناً والمضمرة في أغلب الأحيان تبرر النقص في المعلومات. وإلى وقت طويل خلال سبعين سنة ماضية اكتفى العرب بالقليل من المعلومات عما يجري في تركيا. ولم يبذل الأتراك من جهتهم مجهوداً أكبر. وكان التبادل بطيئاً ومحدوداً بل شبه معدوم، إن على المستوى الاقتصادي، أو حتى على المستوى الثقافي، وبالأساس على المستوى السياسي.

ـ ٢ ـ

احتفظ الوعي العربي الجماعي في المشرق على الأقل بصورتين عن الأتراك، الأولى تنتمي إلى السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، وتريد من خلالها أن تلخص تاريخاً

(*) استاذ في الجامعة اللبنانية، طرابلس ـ لبنان.

امتد أربعة قرون من الزمن. يحتشد في هذه الصورة عسف الضباط الأتراك وجرّهم المواطنين إلى جبهات قتال لم يعودوا منها، والمشانق التي علقها جمال باشا «السفاح»، وشهداء ٦ أيار/ مايو في دمشق وبيروت، يضاف إلى ذلك المجاعة التي ضربت جبل لبنان. الصورة الأخرى تعود إلى السنوات الأولى من عمر الجمهورية التركية وتتمحور حول شخص أتاتورك الذي يوصف بكونه معادياً للعرب والإسلام؛ صورة سلبية هي الأخرى، تلخص مع سابقتها الوعي الشائع لدى العرب عن الأتراك. لم تكن الصور التي ظهّرها الأتراك عن العرب بأفضل حالاً، فإذا كان العربي يرى في التركي مثال الغباء وجلافة الطباع، فإن التركي يرى في العربي نموذجاً للتأخر والخيانة على أقل تقدير.

لحسن الحظ، إن آراء كل طرف بالطرف الآخر أخذت بالتبدل منذ سنوات قليلة، فاتسعت المساحة التي يغطيها النظر الموضوعي والبحث الأكاديمي. وساد العلاقات بين الطرفين نوع من العقلانية النسبية إزاء التشجنات التي كانت تتواتر سابقاً. إن الأتراك يتغيّرون وكذلك العرب، يبدلون نظرتهم إلى أنفسهم وإلى الآخرين، إلى الماضي وإلى الحاضر، يأخذون في الاعتبار، من جديد، تاريخاً مشتركاً، ويتطلعون إلى المستقبل، ويحلّون الموضوعية مكان اللامبالاة أو العداء. لكن ذلك لم يأخذ مجراه الطبيعي حتى الآن، وما زال الماضي القريب يجثم بثقله على التاريخ البعيد وعلى الحاضر.

ـ ٣ ـ

إن إعلان الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٣، هو حدث في سياق من الأحداث التي تسارعت خلال بضع سنوات، منذ الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨، والتأييد الذي حظي به هذا الانقلاب بين الأتراك والعرب على السواء. لقد استُقبل هذا الانقلاب بعاصفة من الحماس العربي والتركي على السواء، حتى ظُن أنه أشبه بثورة فرنسية تعيد المجد والقوة إلى الدولة العثمانية. واعتقد اللبناني سليمان البستاني بأن ربع قرن من الزمن كافية لتنفيذ برنامج اصلاحي كفيل بأن يجعل «الدولة العثمانية» في مصاف الدول الأوروبية الكبرى.

لم تكن تلك سوى آمال خابت سريعاً. فخلال عقد واحد من الزمن، من ١٩٠٨ إلى ١٩١٨، كان مصير الولايات العربية قد انفصل نهائياً عن مصير الدولة، وانتهى بذلك تاريخ طويل يزيد على أربعة قرون من الزمن. وكان على كل شعب، الأتراك والعرب، أن يتدبر شؤونه. لكن هذا الانفصال لم يكن هادئاً، بل عاصفاً ودموياً، إذ إن العرب في الحجاز أعلنوا الثورة على الأتراك وسرعان ما حظيت هذه الثورة بتأييد العروبيين في بلاد الشام والعراق. وقبل اعلان هذه الثورة من قبل الشريف حسين عام ١٩١٦، كانت مجموعات تتكون في دمشق وبيروت والقاهرة وفي استانبول ذاتها، تعلن الانتماء العربي ازاء استفحال النزعة التركية. وقد عقد ممثلون عن هذه المجموعات مؤتمراً في باريس عام ١٩١٣، قبل

اندلاع الحرب الأولى وقبل اعلان الثورة، وإذا كان المؤتمر لم يصل إلى اعلان نيات الانفصال عن الدولة العثمانية، إلا أنه عبّر بقوة بشكل رمزي، عن احساس عميق بالانتماء العربي، سبقتهم إليه منظمة مثل تركيا الفتاة في الطرف التركي من الدولة العثمانية.

لقد حدثت تطورات سريعة ومتعاقبة انتهت بانفصال العرب عن الأتراك، ومذ ذاك نعيش آثار ذلك الانفصال الدراماتيكي. لقد انتصرت الصورة العربية، التي دعمها الانكليز، وها هي قوات الأمير فيصل في دمشق يرفدها العروبيون السوريون وجماهيرهم المهللة، وانهزم الأتراك في المعركة وانسحبت جيوشهم متقهقرة. ولكن من مفارقات التاريخ الذي كان يُصنع في مطلع القرن العشرين ـ عصرنا الذي نعيش سنواته الأخيرة ـ أن المنتصر قد خضع لتوّه للسيطرة الاستعمارية، الإنكليزية والفرنسية، التي ستستمر لعقدين أو ثلاثة عقود من الزمن. هذه السيطرة هي نتيجة السياسات السرية والتحالفات غير المتكافئة. أما المنهزم التركي فقد قاد ما يشبه معركة انقاذ نفسه من الخضوع لمصير مشابه؛ وبقيادة أتاتورك ـ بطبيعة الحال ـ أمكن الأتراك أن ينقذوا جبهات القتال، وأن يحموا المدى التركي من الخضوع للسيطرة الاستعمارية. إن اعلان الجمهورية هو بمثابة اعلان للاستقلال بعد التخلي عن أوهام الطورانية. ومذ ذاك اختارت القيادة التركية أن تتجه صوب أوروبا.

ـ ٤ ـ

إنه تاريخ كثيف ومعقّد، تزيد في تعقيده تلك التحوّلات في الأفكار وفي الوعي. لقد اختارت النخبة التركية الحاكمة بقيادة العسكري أتاتورك المؤيد من مدنيين بطبيعة الحال، أن تتخلى عن إرثها الامبراطوري وأن تزدريه ـ في الوقت عينه الذي كان العرب يبعثون في الحاضر ذكريات مجد الخلافات الأموية والعباسية ـ وقد تخلت النخبة التركية عن إرث ثقافي وايديولوجي هو حجة حكمها شعوباً عديدة باسم الاسلام. وبدت الاختيارات التركية صاعقة ومفاجئة بالنسبة إلى الشعوب التي كانت تتمسك بقيم السلطنة والخلافة الاسلامية، وتلك الجموع من المؤمنين التي تعتبر الانتماء إلى الإسلام والسلطة التي تمثّله انتماءها الأساسي. لقد جرى في تركيا الغاء السلطة التي تمثّل استمرار التاريخ السياسي الاسلامي، ثم تمّ إلغاء السلطة الرمزية للإسلام الممثّلة بالخلافة. وفي إجراءات لاحقة فرضت قطيعة مع التراث الثقافي الاسلامي بإلغاء استخدام الحرف العربي واستخدام الحرف اللاتيني لكتابة اللغة التركية. واعتبرت تركيا نفسها جزءاً من أوروبا، وسط تصفيق أوروبا لإجراءات أتاتورك الحاسمة، تاركة العرب وأتراكاً آخرين يعانون آسيويتهم أو شرقيتهم.

نجح أتاتورك في تحقيق مثال وطني علماني لدولة وطنية، ذات نظام دَوْلَوي (Etatique)، ينبني مرادف كبير له في روسيا السوفياتية. لقد أقام تجربته في سحابة عقدين من الزمن، وترك لخلفائه تمجيد النموذج الذي صنعه. كان عسكرياً، عاش في عصر

عسكريين، يهوون لبس البزات، مثل موسوليني وفرانكو وستالين، وقد أدرك هتلر، وهو يشاركهم أوجه شبه عديدة. وقد أقام أتاتورك تجربة وطنية في زمن الاشتراكيات الوطنية التي عمّت أوروبا، ونجح عن حق في التشبه بوجه من وجوه أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية، وقد حقق على الصعيد الداخلي انجازات أثارت إعجاب الغرب، وأثارت إعجاباً غامضاً لدى خصومه العرب. وأراد أن يلعب لعبة القوة التي كانت سياسة الاشتراكيات الوطنية، فضم قسراً لواء الاسكندرون، ودق بذلك اسفيناً آخر في العلاقات العربية ـ التركية.

ـ ٥ ـ

لكن ما يبدو أنه اختيارات سريعة ومفاجئة، وتحوّل دراماتيكي صوب الغرب، لم يكن كذلك تماماً. لقد اختار قادة الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨، اثنتين من ثلاث كلمات رفضتها الثورة الفرنسية الكبرى العائدة لعام ١٧٨٩، «اخوة ومساواة» وأضافوا إليها «عدالة»، وضربوا الشعار على العملة التركية آنذاك. كان ذلك نتيجة تمثّل النخبات المثقفة والعالمة بالقيم الغربية. وحدث تطور مماثل لدى النخبات العربية في سوريا ومصر في الآونة نفسها. لكن قبل ذلك بوقت طويل، كانت الطبقة الحاكمة في استانبول، المحيطة بالسلطان، والمدعومة من قبله، قد اختارت التحديث على الطراز الأوروبي منذ السلطان أحمد الثالث في مطلع القرن الثامن عشر الذي أراد أن يقلد بناء القصور في فرساي ومارلي، إلى السلطان سليم الثالث في مطلع القرن التاسع عشر الذي أراد بناء قوات عسكرية نظامية على غرار جيوش الممالك الأوروبية. لقد خُلع الأول وقُتل الثاني بسبب الاندفاع نحو اصلاح غير مهيأ له. لكن الطبقة الحاكمة كانت قد حزمت اختياراتها، فقد شق السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) طريق الاصلاحات الراسخة في الدولة العثمانية، وفي زمن ولديه عاشت الدولة عصر التنظيمات الذي حكم بدفع من أوروبا.

خلال قرنين من الزمن حاولت السلطة العثمانية اجراء تحديثات متلاحقة على الطراز الأوروبي. ويبدو كمال أتاتورك وريثاً لخط التحديث الذي انتصر معه على القوى المحافظة والرافضة انتصاراً حاسماً. كان التحديث التركي يترك آثاراً في مجالات أخرى، بل لعله نتيجة تحوّل بطيء في الاختيارات الثقافية. وقد أخذت اللغة التركية في مطلع القرن الثامن عشر تتعزز على حساب العطاءات اللغوية العربية والفارسية. وفي نهاية القرن ذاته كانت الفرنسية تحل، لدى النخبات الحاكمة في استانبول كلغة تحديث وعصرنة على حساب العربية كلغة دين وتراث ثقافي تم التخلي عنه تدريجياً، إذ كان تتريك الدولة العثمانية لغوياً قد تم ببطء وصمت منذ ذلك الوقت المبكر. ومن المفارقات أن المجال العربي كان في الوقت ذاته، أي منذ القرن الثامن عشر، يكتشف ذاته في التعبير اللغوي العربي. كان الاختراق اللغوي إذاً يتم بصمت، ويمهد لاختراقات أخرى. ومن جهته، فإن اختيار أتاتورك الحرف

اللاتيني يبدو كتتويج رمزي لانقطاع التركية عن تراثها العربي والاسلامي في آن معاً.

إن التطورات التي تجري في مجال تحوّل الأفكار والذهنيات، أي في حيز الوعي، تحتل طبقة تحتجب خلف التطورات السياسية التي تحدث في مجال السلطة. إن آثار التحديث العثماني لم تكن غائبة عن المجال العربي. وفي ظل عصر التنظيمات جرى نقل الاصلاحات إلى الولايات العربية، وأخذت الادارات المحلية تتمثّل التنظيمات في مجال التشريعات الحقوقية وفي اقامة المؤسسات التعليمية والبلدية وغيرها.

- ٦ -

إنها لمفارقات لا يمكن تبين وجهتها إلا مع استغراق الزمن، ففي الوقت الذي بلغت فيه النهضة العربية اللغوية والأدبية، بل والفكرية، أوجها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في مصر وبلاد الشام، بلغ انخراط النخبات المدينية التجارية والادارية في بلاد الشام، والنخبات الحاكمة في مصر، في النظام الاداري والتعليمي والحقوقي التركي، درجة عالية لم يبلغها خلال أربعة قرون ماضية من السيطرة العثمانية على المجال العربي.

إن تأمل التاريخ الكلاسيكي يعطي انطباعاً مغايراً، والدراسات التي قرأت التاريخ العثماني وتعقبت حقباته درجت على تقسيم هذا التاريخ إلى حقبات، بينها حقبة القرن الثامن عشر التي عادة ما يشار إليها تحت عنوان عريض: تفكك الدولة العثمانية، وهذا التفكك يفترض تراخي القبضة العثمانية السياسية، وتراخي قبضات أخرى ثقافية من جهة، وعسكرية من جهة أخرى. لقد حدث في القرن الثامن عشر انبثاق لقوى محلية طمحت إلى أشكال من الحكم الذاتي، وبرزت قوى اجتماعية وطبقات جديدة، وتبلور تعبير الجماعات المسيحية عن نفسها. كما ان المجتمعات الريفية العشائرية صار بإمكانها أن تتغاضى عن دور السلطة المركزية العثمانية في استانبول.

- ٧ -

ويُعتبر القرن التاسع عشر، عصر «المسألة الشرقية»، أي التدخلات الأوروبية المباشرة في تحديد مصير «الدولة العثمانية»، وهو أيضاً عصر التنظيمات، وعصر النهضة العربية. ثمة صلات أكيدة بين تلك العناوين؛ فالتدخلات الأوروبية أفضت إلى التنظيمات التي عبّرت في الأصل عن رغبة السلاطين في التحديث من أجل امتلاك القوة العسكرية والادارية. كذلك فإن جانباً أكيداً من النهضة العربية قد حصل بفضل المؤثرات الأوروبية. وثمة أسس مشتركة بين التنظيمات وبين النهضة العربية، مثل التصور المشترك لأساس حقوقي جديد، وبث مفهوم جديد للمواطنية والأمة، وبناء دولة محدثة، وإضفاء نوع من المساواة بين الجماعات الاثنية والدينية. وبزغت مع التنظيمات الأفكار المرتبطة بالوطن والدستور والشعب، الأمر نفسه

الذي حدث في مصر وسوريا. لكن النهضة الأولى والمبكرة في مصر، حتى عام ١٨٤٠، التي ينظر إليها اليوم كأساس للنهضة العربية اللاحقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وضعت مصر باسم عروبة ما، عبّر عنها ابراهيم باشا الذي لوحت وجهه شمس مصر، ضد الدولة العثمانية، كخصم قوي وخطر. لقد وضعت المواجهة الدامية عاهلين مصلحين، محمود الثاني ومحمد علي باشا بعضهما أمام بعض في صراع يمتلك سلاحاً واحداً هو سلاح التحديث، لأن سلاح التحديث يعني مركزية الدولة، وامتلاكها القوة يعني قدرتها على السيطرة على المجال الذي تراقبه.

تلك مواجهة أولى بين العرب والأتراك، مواجهة عسكرية سلاحها الحداثة الأوروبية والتقنية بشكل خاص، ولكنها مواجهة في الشعارات التي مهّدت لبزوغ ايديولوجيات متناحرة. حين أراد السلطان العثماني محمود الثاني أن يقضي على قوات الانكشارية القديمة والمحافظة عام ١٨٢٦ في سبيل تحديث جيشه على النمط الأوروبي، استخدم الشعارات الاسلامية، وأطلق على قواته الجديدة اسم «القوات المحمدية المنصورة» واستشهد بالمثال المصري، لكي لا يتهم من جانب القوى المحافظة، رجال دين وطرق تصوف، بأنه يقلد الغرب. ومن جهته، فإن محمد علي، بعد خمس سنوات فقط، عام ١٨٣١، لكي يبرر اندفاع قواته صوب سوريا، استخدم حججاً مشابهة واتهم محمود الثاني بأنه كافر، خرج عن طور آبائه، بتقليده وانصياعه لأوروبا. تلك كانت مجرد حجج تحجب الواقع وتريد أن تطمس المطامع، ولكنها أسهمت في تشكيل الوعي المزدوج الذي أحاط غالباً بمواقف الأتراك والعرب تجاه بعضهما بعض.

ـ ٨ ـ

أدّت التدخلات الأوروبية إلى عودة الدولة العثمانية إلى بلاد الشام بعد عام ١٨٤٠، التي شرعت بإحداث إصلاحات دستورية وإدارية وفقاً لما نص عليه خط كلخانه، في مطلع عهد التنظيمات. وأرادت الدولة أن تنقل إلى الادارات في الولايات السورية الاجراءات التي باشرتها في استانبول، لكن ذلك لم يتم إلا بشكل متعثر، بسبب المقاومات التي أبداها رجال الدين المحافظين في المدن، علماً بأن رجال الدين هؤلاء كانوا هم الحلفاء الطبيعيين للدولة العثمانية، وقد اعتبروا عودتها بعد المصريين انتصاراً لهم. ثم قلصت الدولة اعتمادها على رجال الدين بعد أحداث عام ١٨٦٠ في لبنان وسوريا، ولجأت إلى فئات ذوات أصول مدنية، أغوات وملاكي أراضٍ وتجار. وتكوّنت بفضل ذلك طبقة جديدة تقبض على المراكز الرئيسية في المجالس الادارية: مجلس الولاية، مجلس القضاء، المجلس البلدي؛ تألفت هذه الطبقة من عائلات أخذت بالبروز بفضل احتلال المناصب وبسبب الصلات التي عقدتها مع البارزين ومع الجهات الحكومية في استانبول. لم تكن لدى هذه الطبقة المدينية في دمشق

وحلب وبيروت وغيرها من المدن المقومات الثقافية التي للعائلات الدينية الآفلة التي أخذت بمغادرة مسرح السياسة والادارة. وقد تعزّز نفوذ هذه الفئات «المعلمنة» بفضل شبكة العلاقات التي عقدتها مع استانبول أخيراً، ولكن بشكل خاص بسبب تكون جيل من العسكريين والاداريين والمحامين والأطباء الذين تلقوا تعليمهم في معاهد استانبول، وباللغة التركية بالذات التي هي لغة العلوم الحديثة ولغة التجارة الاقليمية ولغة الادارة الرسمية. لم يحدث في التاريخ العثماني أن تكوّنت فئات مرتبطة بالأتراك، عبر المصالح واللغة، وعبر نمط العيش وتمثل الحياة في استانبول وعبر الانخراط في العقيدة العثمانية، على النحو الذي تمّ في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في سنواته الأولى. والمفارقة أن كل هذا كان يحدث في الوقت ذاته الذي تكوّنت فيه طبقة جديدة من «المثقفين» حسمت انتماءها اللغوي والثقافي العربي، وتركت انتماءها السياسي معلقاً بانتظار التطورات.

حدث ما يشبه ذلك في مصر. ففي الوقت الذي نالت مصر استقلالاً ذاتياً بعد انكفاء محمد علي داخل الحدود الاقليمية لمصر، أبدت الطبقة الحاكمة ذات الأصول التركية والألبانية تعلقاً بالنماذج الادارية العثمانية. لقد أصبحت اللغة التركية لغة الطبقة الحاكمة. وبسبب تمثل النماذج القانونية والتشريعية التركية، فإن تحولاً صوب المذهب الحنفي أبداه رجال الدين الأزهريين الذين أبدوا مقاومة للتخلي عن مذهبهم الشافعي خلال ثلاثة قرون سابقة.

ـ ٩ ـ

لا يمكن أن يفهم ذلك كله إلا إذا ربطنا بين قيادة الدولة العثمانية نموذجاً تحديثياً يريد في الوقت نفسه أن يكون أداة لمركزة الدولة وقوتها. واستطاعت الدولة العثمانية فترة وجيزة من الزمن أن تكون ممثلة الجامعة الاسلامية والرابطة الشرقية من جهة، ونموذجاً للتحديث والعصرنة من جهة أخرى. إن عهد عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) الذي انتهى عملياً بالانقلاب الدستوري، كان قد راهن على الرابطة الاسلامية ـ لمواجهة سياسات أوروبا على الأرجح ـ على حساب التحديث، مما أدى تدريجياً إلى ارتباط قيم الحداثة بنماذج أخرى كانت في طريقها إلى التبلور.

لقد فشلت التنظيمات العثمانية، التي تردّد صداها في العراق وسوريا، كما في مصر وتونس، في ادماج التحديثات في بنية سياسية تقليدية تستند إلى ايديولوجيا دينية اسلامية. من هنا فإن الانقلاب الدستوري كان تمهيداً للانشطار في الاتجاهات والرموز. فالحداثة لا بدّ أن ترتبط بالتعبير اللغوي ـ التركي ضد التعبيرات السياسية والسلطوية للإسلام التقليدي الممثل بالسلطنة. لقد أفسح الانقلاب الدستوري إذاً أمام بروز النزعة القومية المرتبطة بالحداثة، الأمر الذي أفسح المجال أمام بروز رد فعل مشابه في الإطار العربي، بحيث صار

الانتماء القومي العربي، ليس مناقضاً للإسلام بالدرجة الأولى، ولكنه مناقض للهيمنة التركية، ولا بد له في سبيل ذلك من أن يتحرر من هيمنة الأتراك واستعمارهم الطويل.

كان إعلان الجمهورية يرمز في الوقت نفسه إلى تبلور القومية التركية وتحققها في أرض ولغة ودولة، وكذلك فإن الإعلان يرمز إلى انتماء تركيا إلى القيم الغربية الأوروبية والقطيعة مع الماضي الشرقي الممثل بالسلطنة التي تنتمي إلى نموذج سياسي يعود إلى القرون الوسطى. ولم يتأخر كثيراً الغاء الخلافة، آذار/ مارس ١٩٢٤، مما أثار ردود فعل كبيرة، وخصوصاً في الوسط العربي.

ـ ١٠ ـ

إذا كانت القومية التركية قد انبنت مع أتاتورك على تمثّل قيم العلمانية الأوروبية، والعداء للدين الاسلامي، فإن القومية العربية قد انبنت على استعادة العصور العربية المجيدة المرتبطة لا ريب بالاسلام منذ بزوغ الدعوة الاسلامية كدين عربي وصولاً إلى قيام دولتي الأمويين والعباسيين. لكن القومية العربية التي كانت حركة بين المثقفين أصابت انتشاراً في صفوف سكان المدن، ولم تكن ايديولوجيا لدولة حاكمة، ارتبطت بالشعارات المعادية للاستعمار، وبالتحرير الذي يقتضي الحفاظ على الشخصية الثقافية ـ التاريخية التي يعمد الاستعمار إلى مسخها. وفي المرحلة اللاحقة التي شهدت نزع الاستعمار وإقامة الدول المستقلة، تحوّلت القومية العربية إلى ايديولوجيا للطبقات الحاكمة في مصر وسوريا والعراق، فقد احتفظت بأسسها وواصلت معركتها ضد «الغرب» الذي يدعم الصهيونية والاستعمار الاستيطاني في فلسطين.

هكذا قاد تبلور القوميتين العربية والتركية إلى تناقض في المعاني والمضامين التي تريد أن تمثّلها كل قومية. أرادت القومية التركية أن تكون سبيلاً إلى التخلص من الإرث الشرقي والديني المتمثل بشكل خاص بالإسلام والعرب، من أجل الانتماء إلى علمانية غربية، وأن تكون جزءاً من المحيط الأوروبي. وعلى العكس من ذلك، فإن القومية العربية أرادت أن تحتفظ بما يمثّله الإسلام من مخزون ثقافي وحضاري للعرب الذين احتفظوا على مرّ تاريخهم بدور الريادة الاسلامية، في السلطة وفي التعبير اللغوي. ولم يتفهم الأتراك ـ في فترة سادها سوء تفاهم عميق ـ مغزى عداء العرب للغرب والاستعمار. إن ارتباط مفهوم القومية العربية بالعداء للاستعمار لم يطل الحاضر فقط، بل امتد ليشمل الماضي أيضاً. لقد تمثّل للوعي القومي العربي أن الأتراك العثمانيين قد طمسوا الهوية العربية خلال أربعة قرون من الزمن، وأن الاستعمار التركي قد ترك الأمة العربية تتخبط في تخلف وفقر بعد أن حكمها بقسوة واستبداد ونهب خيراتها. وعلى هذا النحو صار لمفهوم الاستعمار مفاعيل قادرة على تفسير

الماضي كقدرته على تفسير الحاضر، بحيث يصبح الاستعمار الراهن حلقة من حلقات طويلة يمثل الأتراك العثمانيون المساحة الأوسع فيها.

نطلبت بلورة شخصية ثقافية وهوية قومية توجيه التهم إلى الطرف الآخر. وقد أدى ذلك إلى تمزقات وشروخ، وتطلب الأمر انكار الآخر أو تجاهله أو استنفار حالة العداء. لقد كان أمراً مفقراً أن يعتقد كل من الشعبين أن بلورة الشخصية القومية يفترض إدارة الظهر للحاضر وتجاهل الماضي المشترك. لكن، ومع ذلك، فإن استقلال العرب عن الأتراك لعب دوراً في تحرير نظرتهم عن أنفسهم، وكان مثل هذا الاستقلال أو الانفصال هو طريقهم إلى الدخول في العالم الحديث، أي في مغادرة ما اعتبر آنذاك الأشكال التقليدية التي حملتها الدولة العثمانية لقرون عديدة. وعلى الغرار نفسه، فإن الأتراك اعتبروا من جهتهم أن انفصالهم عن العرب هو رمز لانفصالهم عن تاريخ طويل يشدهم إلى الماضي وإلى تراث ثقافي يثقل الحاضر بمتطلباتهما.

وبينما أرادت «التركية» أن تتبنى الحداثة الأوروبية بشكلها العلماني، وفصل الدولة عن الدين، أي بناء مثال قومي يتطابق مع دولة ذات حدود واضحة وسيادة على أرضها، فإن الوطنية العربية التي كان لا يزال أمامها أن تتخلص من الانتدابات الفرنسية والانكليزية، حررت ايديولوجيا معادية للغرب الاستعماري. وبينما أراد الأتراك التخلص من تراث الماضي، تعلق العرب بالتراث العربي الأبعد في التاريخ. والأهم من ذلك فإن التيارات الاصلاحية الاسلامية وقفت، في العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الأولى، إلى جانب التيارات القومية في المعركة ضد الاستعمار. لم تكن الاصلاحية الاسلامية قوية في بلدان المشرق ولكنها كانت حاضرة على أي حال، بينما كان حضورها فعالاً في مصر والجزائر والمغرب وساهمت في صياغة ايديولوجيا عربية ذات جذور اسلامية. أما في المشرق، فإن القومية العربية التي انتظمت في تنظيمات نضالية، لم تنكر أبداً كون الاسلام تاريخياً وثقافياً، هو أحد مكونات الشخصية الوطنية العربية.

على هذا النحو، ارتسمت طريقان للقومية وللحداثة. وبينما ظهرت القومية التركية وكأنها تريد أن تكون جزءاً من الأمم الأوروبية في مرحلة ما بين الحربين خصوصاً، بتبني علمنة صريحة في انتمائها العربي، فاختطفت بذلك طريقها إلى الحداثة، فإن القوبية العربية تبنت جزءاً من التراث التاريخي الذي لا ينفصل عن الإسلام وانبثاقه الذي كان عاملاً في دور العرب في التاريخ، وتبنت طرفاً من الحداثة مع الاحتفاظ بالعداء للغرب. وكان لكل ذلك أثره في أشكال الدولة الصاعدة. فبينما جهد الأتراك من أجل اقامة التطابق بين الدول التركية والقومية التركية والتجربة التحديثية التي عبّر عنها أتاتورك، فإن القومية العربية كانت من الوجهة النظرية نقيضاً للدول الناشئة من التقسيمات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى.

كان ثمة عدم تطابق بين تجربة الدولة العربية التي نالت استقلالها، وبين النموذج الوحدوي الذي تنشده؛ وعدم التطابق بين التجربة الواقعية وبين النموذج المنشود هو ما يميز التجربة العربية ككل خلال سبعة عقود منصرمة.

- ١١ -

هل تظهر لنا هذه التجارب كجزء من تاريخ أنجز لتوه، أم ان التجارب العربية والتركية التي قامت بين أوائل القرن العشرين وآخره، تترك آثارها في مستقبل العلاقات بين الشعبين؟ وهل اكتشف الأتراك، الذين أداروا الظهر للعرب والاسلام، في سبيل أن يحظوا بمكان لهم في العالم الأوروبي والغربي، أن الدور المطالبون بلعبه يقع في المحيط الذي أعاروه أهمية ضئيلة؟ لا شك أن وعياً جديداً يتشكل، ولم يعد بإمكان القومية العلمانية أن تفصل ذلك الفصل العدائي ما بين الحداثة والإسلام.

ثمة عودة إلى بعث القيم القديمة كتعويض من اخفاقات التجارب المحدثة في كل مكان من العالم غير الأوروبي، الذي سعى إلى تقليد الحداثة الأوروبية وتمثل نماذجها. إن العثمانية الجديدة هي واحدة من تلك الأشكال التي تريد أن تعوض اخفاقات الحاضر. لا شيء يضيع في التاريخ، ولا يمكننا أن نقرر الغاء الماضي أو إبطال مفاعيله. وإذا كانت التجربة التركية ظهرت في وقت من الأوقات معادية للدين والشرق، فإنها تستطيع أن تكتسب وعياً جديداً بصفتها تجربة «متقدمة» داخل عالم الاسلام، ويمكنها أن تحمل مكتسباتها إلى الجمهوريات الآسيوية الاسلامية والناطقة بالتركية.

إن تطورات في الوعي تحدث داخل الإطار العربي. لقد خفتت حدة المشاعر العربية القومية، أمام مشاعر الانتماء إلى الاسلام التي تتسع لدى الجماهير، مفسحة المجال أمام حنين العودة إلى الأطر السابقة للدولة الحديثة. وإذا كنا لا نستطيع تجاهل وإنكار التاريخ، فإننا لا نستطيع أيضاً أن نعيده كما كان. والتجربة العربية المعاصرة، بالرغم من التمزقات، هي أيضاً إسهام داخل المدى الإسلامي والآسيوي. إن الوقائع الراهنة والتطورات المتسارعة تفرض قيماً سياسية جديدة تسهم في بلورة أفكار وبلورة وعي متجدد على ضفتي الحدود بين العرب والأتراك. وأمام تجاذبين، الأول الذي يريد أن يرى في الانتماء الاسلامي الأساس الوحيد للعلاقات و «للرابطة» بين العرب والأتراك، والثاني الذي لا يرى سوى المصالح الآنية الضيقة التي تقع في وسط العلاقات الدولية، فإن المساحة واسعة تفسح للكثير من العمل.

المراجع

البربار، عقيل (محرر). **العلاقات العربية ـ التركية: أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية ـ التركية**. طرابلس الغرب: [د.ن.]، ١٩٨٨. ج ١.

برو، توفيق. **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**. دمشق: دار طلاس، ١٩٩١.

البستاني، سليمان. **عبرة وذكرى: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**. تحقيق ودراسة خالد زيادة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

بيهم، محمد جميل. **العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب: دراسة تستعرض دور العرب والترك في تنازع العالم على السيادة وتتناول أوضاعها في العصر الحاضر**. بيروت: المطبعة الوطنية، ١٩٥٧.

الجميل، سيّار. **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩.

رافق، عبد الكريم. **العرب والعثمانيون، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** . دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٧٤.

زيادة، خالد. **اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.

ـــــ. **كاتب السلطان: حرفة الفقهاء والمثقفين**. بيروت؛ لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩١.

Dawn, C. Ernest. *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism*. Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973.

Mardin, Serif. *The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962 (Princeton Oriental Studies; v. 21).

تعقيب ١

شكري هاني أوغلو (*)

افترضت معظم الأوراق التي قدمت، والتعليقات والتعقيبات التي ألقيت حتى الآن، وجود كيان عربي وحيد. لا شك في أن مثل هذا الكيان قد وجد وما زال موجوداً من وجهتي النظر الثقافية واللغوية، اضافة إلى هوية اقليمية، سوى أنه من الصعب تخيّل مثل هذا الكيان بالمعنى السياسي في آن واحد. وبالمقابل، من الممكن الحديث عن هويات متصارعة عديدة. وهذا ما كان عليه الحال تقريباً خلال أواخر العصر العثماني. فمثلاً، في وسع المرء أن يتحدث عن العلاقات الحميمة بين عبد الحميد الثاني والعرب بإبراز حقيقة أن السلطان اتخذ العديد من المستشارين العرب، مثل أبي الهدى الصيادي وعزت العابد وظافر المدني. ومهما يكن من أمر، فبالإمكان أيضاً أن نتحدث عن اشتراك زعماء عرب بارزين في المعارضة ضد السلطان عبد الحميد الثاني، مثل خليل غانم، بدر الدين الحسيني، وعبد الحميد الزهراوي. مرة أخرى، **نجد أن الاستعمال الغامض للمفاهيم يثير مشكلة التمثيل**. فمن الصعب تحديد من كان يمثل الجماهير العربية ضمن الامبراطورية العثمانية. هل كان هو خديوي مصر؟ أم وجهاء سوريا؟ أم عائلة الصباح في الكويت؟ أم زعماء التمرد في اليمن؟

التعليق **الثاني** أود تقديمه عن الدور الذي لعبه النصارى العرب في بزوغ القومية العربية. فقد لعبت القومية، في القضية العربية، دوراً هاماً في التوحيد بين أناس من معتقدات مختلفة، كما ان المثقفين المسيحيين العرب لعبوا دوراً هاماً في صياغة الايديولوجيا القومية. ينطبق هذا أيضاً على القومية الألمانية التي وحّدت الألبان تحت راية القومية الألبانية بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية. أما في حالة القومية التركية فمن المستحيل أن نتحدث عن مثل هذا الدور التوحيدي.

(*) جامعة استانبول.

تعليقي **الثالث** ينصب على «العثمانية»؛ إن رجال الدولة الذين اعتنقوا «التنظيمات» جعلوا من «العثمانية» إيديولوجيا رسمية للدولة العثمانية دون اعتبار لروابطهم الأصلية من دينية وعرقية، وكانوا مخلصين في مساعيهم. غير أن جهودهم في عثمنة رعايا الامبراطورية أزعجت العديد من المثقفين العثمانيين غير الأتراك بسبب اقتصار هذه الايديولوجيا على استخدام الرموز التركية. فنجد مثلاً أنه حتى اسماعيل كمال بك، وهو سياسي عمل برعاية مدحت باشا ويقدر حق التقدير سياسيي التنظيمات، قد ادعى أن البرنامج الاصلاحي في التنظيمات وجهود العثمنة خلال مرحلة التنظيمات بدت تقريباً وكأنها مقدمة البرنامج السياسي لجماعة تركيا الفتاة. وفي العصر الحديث، يمكن مقارنة ذلك بالرموز الجاوية (نسبة إلى جزيرة جاوا) في ابتكار اشارات تدل على الوحدة الإندونيسية الشاملة، غير أن هذه الرموز ضايقت غير الجاويين.

ملاحظتي **الأخيرة** حول ادعاء خالد زيادة أن القومية التركية لم تستخدم الخطاب المناهض للامبريالية. فعلى العكس، لقد ركزت القومية التركية بشدة على مناهضة الامبريالية. وقد يكون أمراً شديد الغرابة لو لم تركز على ذلك الخطاب، بعد النضال القومي ضد القوى العظمى التي أيّدت اليونان بين الأعوام ١٩١٩ - ١٩٢٢. يضاف إلى ذلك أن المثقفين العثمانيين المنحدرين من أصل تركي قد استخدموا خطاباً متطرفاً في مناهضة الامبريالية، حتى قبل أن يبدأ النضال القومي. أفضل الأمثلة على ذلك كتاب أحمد رضا بك، وهو الذي أصبح الناطق بلسان البرلمان العثماني بعد أن نفي زعماء حركة تركيا الفتاة، وعنوان الكتاب: **الإفلاس الأخلاقي للسياسة الغربية في الشرق** *(La Faillite Morale de la Politique Occidentale en Orient)*.

تعقيب ٢

سيّار الجميل (*)

لقد تمتّعتُ حقاً بما كتبه خالد زيادة حول «الثوابت والمتغيّرات الأساسية في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية التركية». وقد تطرّق إلى جوانب مهمة أثارتني كثيراً ودعتني أستثير تفكيري وأسترجع معلوماتي. فثمة مواضيع ذات أهمية بالغة دعوني أعالجها ضمن السياقات الأساسية التي جاءت بها «الورقة»، وقد أعجبني جداً توصيف الباحث لحياة تلك السياقات من حيث هي «تاريخ كثيف ومعقّد، تزيد في تعقيده تلك التحولات في الأفكار وفي الوعي». اسمحوا لي ابداء ما لدي من آراء وملاحظات وتصورات:

علينا أن نعترف بأن الشعبين العربي والتركي قد عاشا في ما يشبه القطيعة فعلاً، على المستوى الجماهيري أو النخبوي أو القيادي، ولكن ذلك قد لا ينطبق فعلاً على المستوى الدبلوماسي أو العلاقات السياسية بين دولة تركيا من طرف، والاقطار العربية من طرف آخر، على الرغم من تفاوت ذلك بين دولة عربية وأخرى ازاء تركيا. وعادة ما تنسحب المواقف السياسية للدول على الشعوب التي تتأثر بتلك المواقف أو تشحن بها، تربوياً وثقافياً وإعلامياً، فكيف يمكننا معرفة صورة الوعي الجماعي لكل من الطرفين العربي ـ التركي أحدهما إزاء الآخر؟

إن الذي أريد خلاصته، هنا، هو أن العرب والأتراك لم يستخدما صورة سلبية بعضهم عن بعض إلا من أجل تبرير تجاربهما التاريخية واختياراتهما السياسية والايديولوجية في القرن العشرين. لقد غرست في كل من الذهنية والوعي العربيين خطوات الاتحاديين السياسية، ورسمت الصورة المأساوية لسياسة «التتريك» ردة فعل مخيفة لدى العرب. ولم تدم تطبيقات تلك «السياسة»، ولكن العرب سحبوا ذلك ازاء التاريخ العثماني بأجمعه باتجاه الماضي، كما لاحقتهم تلك «الصورة» ولازمتهم طويلاً حتى يومنا هذا! وما عدا ذلك، فلم

(*) استاذ في كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق.

نشهد في محيطنا العربي وثقافتنا العربية صورة صالحة عن الأتراك، لا في الذهنية النخبوية ـ العربية ولا في الوعي الجماعي. قد تكون هناك مواقف سياسية متعددة إزاء التجارب التركية، ولكن لم يصل الأمر إلى أنِ يصوّر العرب جيرانهم وشركاءهم الاقليميين الأتراك أشباحاً مخيفة. وعادة ما يتصف العرب بالبراءة والبساطة والتسامح والمروءة. قد نسمع أو نقرأ في مواريثنا التاريخية والاجتماعية والأدبية بعض النعوت الفردية التي لا تعبّر إلا عن مواقف معبّرة عن حالات مأساوية، عاناها العرب في بعض مدننا وأريافنا العربية، إبان العهد العثماني، ولكن تلك الحالات قد عاشتها أقاليم أناضولية أو آسيوية.

هكذا، فليس باستطاعتي أن أتوقّف لا عند صور قاتمة أو حكايا بشعة أو توصيفات سلبية قاسية من قبل العرب في وعيهم الجماعي عن الأتراك، لا في خطابنا الشفوي، ولا في حكاياتنا الاجتماعية، ولا في صحفنا أو كتبنا أو تحريرات ثقافتنا العربية قاطبة. إن العكس هو الذي أجده في قسمات وبيئات العرب. هناك على مدى العقود السبعة الماضية، عندما تذكر كلمة «تركي» عند العرب، تثير أحاسيس وانفعالات مختلفة تماماً عمّا تثيره كلمة «تركي» عند الأوروبيين. لقد وجدت في بيئات عربية عدة، مثل مصر وتونس والجزائر، اعتزازاً عربياً كبيراً بالجاليات التركية الكثيرة التي سكنت واستوطنت هناك، ووجدت أن بعض العرب يفتخرون كون زوجاتهم تركيات، وخصوصاً أولئك الشبان العرب، من العراق وسوريا ولبنان، ممن كانت لهم حظوة الزواج من نساء تركيات إبان اقامتهم للدراسة في تركيا، ناهيكم عمّا ورثه العرب عن الأتراك من عادات وتقاليد ومأثورات ومصطلحات وأساليب حياة وبقايا من الأعراف والفعاليات. إن كل هذا الذي جرى في الحياة الاجتماعية العربية لم يجر مثله أبداً لدى الأتراك إزاء العرب!

إن ما أريد قوله إننا يجب أن نفصل بين حقيقتين اثنتين: **أولاهما**: ان الوعي الجماعي القومي المعاصر (أقصد في القرن العشرين) له سياقان: سياق اجتماعي وسياق سياسي، ينبثقان من سياق تاريخي عثماني مشترك ثم يندمجان ليتآلفا في سياق تاريخي معاصر منفصل (وقد عرفنا درجتهما من الخطاب والواقع). **ثانيتهما**: أن ما يحمله العرب ازاء الأتراك، اجتماعياً وثقافياً وسياسياً في القرن العشرين، هو غير ما يحمله الأتراك عن العرب.

هنا أريد التوقف عند مرجعيتين اثنتين، على سبيل المثال:

١ ـ المرجعية التاريخية

علينا أن نتحرر نحن الاثنين العرب والأتراك من طوق الماضي المتعب. لنقل بعضنا لبعض: دعوا بقايا التاريخ وخطاياه جانباً. وإذا كنا بحاجة إلى فهم موروثنا المترسخ في الأذهان والوعي، فلا يمكننا أن نبقى نعالج مثل هذه المسألة الخطيرة من خلال الولوج إليها بإثارة المواجهة التاريخية.

إن أبرز ما ألاحظه كمختص بالشؤون العثمانية وفي هذا الموضوع بالذات:

أ ـ إن أغلب الذين يكتبون عن تجربة العلاقات بين الطرفين، هم إما من المؤرخين أو من علماء السياسة، سواء كان ذلك عند الأتراك أو العرب!

ب ـ إن أغلب الذين يدرسون تاريخ العرب خلال العهد العثماني من الأتراك المعاصرين يعتمدون أساساً على مصادرهم دون مصادرنا. وبالعكس، إن أغلب الذين درسوا تاريخ الأتراك من العرب اعتمدوا على مصادر عربية دون التركية. وقد وقع كل العرب والأتراك معاً وهم يكتبون تاريخهم في شرك المصادر الأوروبية المليئة بالتحريفات.

ج ـ إن ما هو مغروس في الوعي الجماعي أو النخبوي التركي عن العرب، يستند في واقعه إلى قرائن غير صحيحة، منها: حالات عداء وهمية افترضها الجانب التركي منذ حركة الاستقلال القومي ـ العربي، فإذا غدت تركيا دولة جمهورية معاصرة هي نقيض دولة سلطانية قديمة، فلماذا ننكر على العرب تحوّلهم القومي منذ عام ١٩١٣.

٢ ـ المرجعية السياسية

إن الثوابت التركية التي أرساها أتاتورك لدولته الجديدة، وبقيت سارية المفعول حتى يومنا هذا، مع تعزيز مبادئها بمضامين جديدة منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، قد جعلت أكثر من جيل نخبوي تركي يرى في ما يحدث عربياً، وفي السياسة الاقليمية والدولية، نقيض ايديولوجيتهم التي وجدت في الغرب مرتكزاً أساسياً لها في عملية التحديث وإجراء التغييرات، في حين كانت المتغيرات العربية قد اختلفت في جملتها من المرجعيات عن الأتراك.

ويمكنني اختزال أبرز المواقف العربية والتركية في النقاط التالية:

أ ـ اضطراب الموقف العربي من الغرب، إذ نجد أن ثمة دولاً عربية استندت في فلسفتها السياسية أو أقامت تحالفات معاهداتية مع الغرب، ولكنها لم تجرؤ على اتباع الخطوط أو ما يشبه الخطوط التي سلكتها تركيا المعاصرة. وبدوري: أسأل، لماذا؟ وأضع السؤال بين أيديكم.

ب ـ التغيّرات السياسية في طبيعة الأنظمة لدى بعض الاقطار العربية. فلا يمكننا أن نقيس العلاقة بين الطرفين وما تعكسه من آثار في الوعي الجماعي القومي بين مصر وتركيا؛ دعوني أتساءل: هل كانت العلاقة موحدة ومنسّقة ومتطورة في كل من العهدين: الملكي والجمهوري، في مصر؟ وقد عالج عمر كوركي أوغلو ذلك. وينطبق ذلك أيضاً على مواقف تركيا التي تبدلت إزاء العرب، فقد كانت طبيعية في عهد أتاتورك خلال العشرينيات والثلاثينيات، ثم أصابها البرود في عهد عصمت إينونو في الأربعينيات، ثم أصابها الجفاء في

عهد جلال بايار من خلال سياسة عدنان مندريس في الخمسينيات، وبدأ تحول خطير في الوعي الجماعي القومي لكل من الطرفين منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا.

ج ـ السؤال الثاني: ما الذي أبعد كل من الطرفين بعضهما عن بعض؟ وما الذي أبعد العرب عن الأتراك؟ لم يكن لأي منهما أن يتدخل في شؤون الآخر أو ما يفعله داخل بيته. لقد وجدت الأجيال العربية المتأخرة منذ بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى عام ١٩٦٧، مواقف تركية غير مساندة للعرب إزاء قضيتهم المركزية في فلسطين، في حين وقف العرب مع تركيا سياسياً واقتصادياً، حكومياً وشعبياً، في مواقفها وقضاياها.

د ـ إنني كمواطن أو مثقف عربي أتساءل، ولا أدري كيف أجد الجواب في تيه بين عشرات المقالات والكتب والصحف، وما قد نشر على مدار حياتي الثقافية منذ ٢٥ سنة من الكتابات التركية التي تنتقد العرب بقساوة، وتنال من سلوكهم وأعرافهم وأساليبهم الاجتماعية، وتسفّه ميراثهم الذي يشترك فيه معهم الأتراك أنفسهم؟

ثمة ملاحظات نقدية حول بعض المسائل التي جاءت بها الورقة:

المسألة الأولى: صورة العرب عن جمال باشا وأتاتورك في الوعي الجماعي أو النخبوي العربي؛ صحيح أن الصورة لم تزل مغروسة عن إعدامات جمال باشا في الوعي، ولكنها صورة مختلفة عن أتاتورك لديهم. إن مراجعة تأملية بسيطة لما كان عليه الوعي العربي بالذات بين جيلين عربيين اثنين ستعلمنا أن الصورة تبدلت بينهما:

١ ـ جيل عربي للثلاثين سنة (العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات) كان لديه الإعجاب بأتاتورك طاغياً في مختلف الأوساط العربية ولدى مختلف التيارات والفئات والزعامات. وقد عالجت ذلك بالتفاصيل في دراستي عن «أتاتورك: الكاريزما والتكوين». كلهم كانوا معجبين به من اسلاميين وليبراليين وقوميين واشتراكيين وماركسيين.

٢ ـ جيل عربي للثلاثين سنة التالية (الخمسينيات والستينيات والسبعينيات)، وهو جيل من المثقفين والقياديين والقوميين الثوريين والاسلاميين، بدأ يعي أن ثوابت أتاتورك لا تلتقي مع سياقاتهم أو قضاياهم المصيرية وتوجهاتهم. ولم يزل بعضٌ من المثقفين معجبين بأتاتورك على رغم اختفاء طيفه. دعوني أقارن قليلاً، إذ إن هذا الاستنتاج يمكنني سحبه على وعي الموقف العربي من الاتحاديين الذين حكموا الدولة بعد انقلابهم الشهير عام ١٩٠٨. لقد اندفع العرب في بداية الأمر على مدى سنوات، ليس في الاعجاب بهم، بل في تأييدهم أيضاً ومدحهم في الصحف حتى صدموا، إثر وقوعهم في إحباط شديد وثقل سيكولوجي أشد إزاء الأحداث التي وقعت في سوريا ولبنان على يد الوالي جمال باشا. إن ما يعزز ذلك هو ما نلحظه من التسميات العربية التي أطلقت على أبناء لآباء عرب أعجبوا بالاتحاديين، فكان هناك المئات من أسماء ثلاثة بدت واضحة عربياً، هي: طلعت وعصمت وأنور، تيمناً بالقادة

الاتحاديين. ولم يكن أنور السادات إلا واحداً من أولئك المئات من العرب، حسب تصريحه هو نفسه.

المسألة الثانية: هناك مسألة تاريخية وفكرية، ذلك أن تركيا لم تتّجه صوب أوروبا بعد اعلان جمهوريتها الذي كان بمثابة إعلان للاستقلال القومي. إن توجه تركيا نحو أوروبا والغرب عموماً لم يكن وليد مرحلة، بل يمتد في جذوره إلى موروث عثماني من العلاقات الراسخة القديمة التي تعود إلى القرن السادس عشر. لقد استند أتاتورك، ومن جاء بعده، إلى مرجعية تاريخية في بناء علاقة تركيا بالغرب في القرن العشرين.

لقد أسميت تلك المرجعية بـ «التركيز الشرقي على أوروبا»، ويمكنني القول إن تركيا الكمالية استمدت ميراث تركيا العثمانية في بناء توجّهها نحو الغرب، في حين لم يكن لتركيا العثمانية أي توجه نحو آسيا والشرق الاسلامي على امتداد قرون عدة، إذ تعاملت جغرافياً وتاريخياً معهما من خلال صراعات وحروب منذ عهد السلاجقة انتقالاً إلى القرمانيين، إلى التيموريين، إلى الصفويين، إلى المماليك، ولم يبق من عمق حقيقي للعثمانيين إلا الأراضي العربية (الآسيو - افريقية). فلا بد للوعي الجماعي القومي التركي أن يتمثّل واقعاً معاصراً كهذا في بناء تصوراته الجديدة نحو القرن القادم، وأن يقع العمق الآسيوي والإقليمي في ترسيخ ثوابت من نوع جديد، وأن يتمثل الأتراك ذلك بعناية، خصوصاً أن العرب هم من أقرب الشعوب الآسيوية والافريقية إليهم.

المسألة الثالثة: لقد أكدت الورقة كثيراً بعض تواريخ وتجارب عثمانية لكل من الأتراك والعرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. صحيح أنها جذور في بناء الوعي الجماعي، نظراً إلى ما تحقق من ثوابت ومتغيرات في القرن العشرين، ولكن ثمة تبدلات أساسية وراسخة قد أصابت بنية الوعي الجماعي التركي والعربي في حياتنا المعاصرة، كلاً في طريقه، ومنذ مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، وحتى يومنا هذا، ولا أدري ماذا يقصد خالد زيادة بـ «التاريخ الكلاسيكي»؟ الذي أعرفه أنه التاريخ القديم.

إن التأكيدات المطولة على تاريخ العلاقات السياسية، والتجارب النهضوية والتحديثية لكل من مصر والدولة العثمانية، أراد لها الباحث، في ما أعتقد، أن تكون بمثابة تأسيس تاريخي لحالة التقاطع التركي - العربي في الوعي الجماعي القومي بين الطرفين قبل عقود القرن العشرين. وأما الأمثلة التي وردت: المواجهة الدامية بين مصر محمد علي باشا وابراهيم باشا في بلاد الشام ضد السلطان العثماني محمود الثاني، فإنني أرى أن ذلك لم يكن صراعاً بين قوميتين، عربية وتركية، بقدر ما كان جزءاً من عملية صراع اقليمي في إطار سياسي - عسكري لم تتشكل عنه أية إيديولوجيات معاصرة. كان صراعاً داخلياً أخضع منطقة الشرق الأوسط في ما بعد للتدخلات الدولية.

وأخيراً، أفترض السؤال التالي: ما الذي نحتاج اليه في بناء الوعي الجمعي القومي المشترك من جديد؟ إن أبرز ما يحتاج اليه كل من الطرفين اليوم هو لغة حوار وتفاهم، وأن يفتح الطريق المشترك لبناء مستقبل مشترك، وغسل الذهنيتين من الأوصاب.

إن الوعي العربي بحاجة إلى فهم مستقبلي موحد يضع أصحابه وواقعهم المؤلم أمام مسؤوليات جسام والتخلص من الدوغمائيات والطوباويات والسجاليات والمثاليات الخاوية المسيطرة على الأذهان والعقول، وأن يجدوا لهم خطاباً موحداً يعبّر عن فهم حقيقي لواقعهم المضطرب، واستقبال كل ما هو قادم بمرونة وحلم لأن الآتي سياسياً وتقانياً هو أقوى من أن يستوعبه الوعي الجمعي. وعليه، فإننا نتمنى أن يتشكّل وعي جديد عند العرب لاستيعاب تحديات المستقبل. إن ذلك بحاجة ماسة إلى المزيد من التحليلات من أجل إثراء الفهم واستيعاب الأذهان مجمل القضايا المعاصرة، وفتح المجال أمام الأجيال القادمة من أجل تأسيس تاريخ جديد في قرن جديد، خلاصاً من كل الأزمات والتباينات لبناء مصالح مشتركة في المستقبل. وعلى الأتراك من جانبهم أن يطووا الصفحات القديمة ويفتحوا صفحة جديدة إزاء العرب، فالعرب من أنبل وأهم الشعوب الآسيو ـ افريقية المجاورة لهم، وإن الأعماق العربية، جغرافية وتاريخاً وعقيدة، استراتيجية ومستقبلاً، لا تقابل بأي شكل من الأشكال أطياف الغرب البعيد. إن الأتراك بحاجة إلى «تطبيع» معرفي حقيقي للذهنية والرؤى والتصورات للتخلص من المواقف القديمة والاتهامات والمزاعم والكتابات الصحفية المضللة. وعلى الأتراك أن يلتفتوا بجدية وواقعية صوب آسيا، وخصوصاً إلى دول الجوار من أجل بناء مصالح مشتركة. فالمستقبل قبل الماضي، والمصالح الاقليمية قبل العلاقات الدولية، والجغرافيا قبل السياسة. لقد أعجبتني كثيراً كلمة قالها لي مساء يوم أمس سفير تركيا في لبنان، وأنا أقف بمعية سفير العراق في لبنان. قال: لنؤسس حاضرنا ونطو صفحة الماضي نحن الأتراك والعرب. فأجبته معقباً: نعم، من أجل بناء مستقبل مشترك.

المناقشات

١ ـ دوغو ارجيل

أود قبل كل شيء أن أهنىء المتكلمين على إسهاماتهم المفيدة، كما أود أن أوضح بضع نقاط، منها ما يسمى بالكمالية، والكمالية تتسع للكثير، وعلينا أن نحدد معناها بدقة أكبر. إن مصطفى كمال نفسه لم يزعم قط أن لديه عقيدة يفرضها على الناس. على أن ثمة مبادىء معينة جرى تثبيتها في الدستور التركي، وكذلك في شعار الحزب في ذلك التاريخ. كان هناك المبدأ **الجمهوري**، وكلنا نعرف ما هو هذا المبدأ، إنه سيادة الشعب. المبدأ الآخر هو **القومية**. هذه القومية التي دافع عنها أتاتورك لم تكن قومية عرقية، وإنما قومية ثقافية توحّد الناس كلهم حول الجغرافيا السياسية لتركيا. ثم **الشعبية**، وهذه الشعبية لم توصف وصفاً محدداً قط، ولم تكن واضحة قط، ولكنها كانت تعني بشكل فضفاض مجتمعاً غير طبقي، وهو ما لم يتحقق على الاطلاق. وهناك مذهب الدولة ومفهومها، وقد كان مصطفى كمال في واقع الأمر ليبرالياً بطبيعته، إن لم يكن بسياسته، وقد أدخل إلى تركيا المصانع والمشاريع الزراعية الكبيرة، بروحية رجال الأعمال.

كان العالم كله مضطرباً في خلال الأزمة العالمية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٢) وكانت قاطرة الاقتصاد الوحيدة هي الدولة، فنقل مصطفى كمال كل تلك الأملاك إلى الدولة، وكان مرة أخرى مثالاً يقتدى بشأن شراكة من نوع جديد، حيث إن انعدام المشاريع الخاصة يجعل الدولة هي القوة الموجهة.

دأما المبدأ الأخير فهو العلمانية، ومن المهم جداً أن نفهم ما هي العلمانية في السياق التركي. كان مصطفى كمال يفهم العلمانية لا على أنها عدم الإيمان، والواقع أنه كان نفسه مؤمناً. كانت العلمانية تعني الفصل الواضح بين الفكر والايمان. والفكر يعني بالطبع في النهاية: العلم والايمان، بحيث لا يتجاوز أحدهما على سلطة الآخر، لأنه إذا ساد الفكر في

هذه العلاقة، فقد يؤدي ذلك إلى الكفر أو إلى عدم التدين، أما إذا ساد الايمان على مجال الفكر، فلن يكون هناك تطور علمي، كما قد تؤدي سيادة دين معين على الدولة إلى عدم فسح المجال للأديان الأخرى. لذا فإن العلمانية، هي حقاً، آلية جيدة في مجال الايمان بالمعنى التعددي. كذلك فإن العلمانية تعني منظومة أخلاقية لا تقوم على الغيبيات، وإنما تقوم على ما هو كائن على الأرض، من قبلنا، ومن قبل عالمنا، في هذه الدنيا. لهذا فإن مذهب الكمالية، بشكله الأخير، كان هو مذهب الاصلاح، وهو في السياق التركي يعني الثورة من الأعلى، وهي تحول دون الثورة من الأسفل، وليس هناك في الواقع ثورة تنشب من الأسفل وتؤدي إلى تغيير الأمة إلى الأحسن.

إن هذه المبادىء ـ كما يتضح لكم ـ هي مبادىء فقط، ولم يبق منها في الوقت الحاضر على قيد الحياة سوى مذهب الاصلاح والمذهب الجمهوري، وانقرضت المبادىء الأخرى. على أن الذي تبقّى من القديم الذي نسميه الكمالية هو الإرادة التي تبتغي التوصل إلى مستوى الحضارة المعاصرة وتروم تحقيق ذلك.

إن هذا معنى عمومي جداً، ولا يمكن أن يعزى إلى أي نوع من أنواع القومية، وإنما هو أمر دولي، وهو الأمر الذي يجتمع بشأنه هنا هؤلاء الفضلاء، الذين يمثلون أمتين ويهدفون إلى مستوى الحضارة المعاصرة. والشيء الثاني هو الإيمان بالحكمة القائلة بعدم طرح المعتقدات الأخرى ومنها بالطبع العلمانية. إن الكمالية اليوم لا وجود لها وهي لا تعني شيئاً، وما هي إلا صفة لمصطفى كمال، والرجل لم يفرض قط مذهباً معيناً على الناس، ولم يدافع قط عن مذهب معين سوى المبادىء الثلاثة الأخيرة التي طرحتها عليكم.

٢ ـ علي محافظة

سمعنا صباح هذا اليوم عرضاً للموروث التاريخي والثقافي المشترك بين العرب والأتراك. وقد اختلف الباحثون في ما بينهم حول توكيد بعض عناصر هذا الموروث وإهمال عناصر أخرى منه. وظهر التركيز على التنظيمات الخيرية العثمانية التي واصل الأتراك مسيرتها، بينما واجهت عقبات كأداء على الصعيد العربي. ولعل أهم هذه العقبات، الهيمنة الغربية على البلدان العربية وتجزئتها واقامة حواجز منيعة بينها. وقد حالت هذه العقبات دون مواصلة مسيرة الاصلاحات واستمرار عملية التنظيمات. لقد فرض على كل قطر عربي نظام سياسي خاص به، وألحق اقتصاده باقتصاد الدول الحامية إياه أو المنتدبة عليه أو المتنفذة فيه، كما فرضت عليه ثقافتها، فأصبح همّ العرب نيل الاستقلال الوطني والتحرر من الهيمنة الأجنبية. ولم يتحقق هذا الاستقلال والتحرر إلا بعد الحرب العالمية الثانية في معظم الأقطار العربية. وقد حصلت قطيعة حادة بين العرب والأتراك طوال أربعة عقود من الزمن، أي منذ إلغاء الخلافة سنة ١٩٢٣.

وقد دعا بعض المشاركين في الندوة إلى نسيان الماضي المشترك بين العرب والأتراك، كما دعا بعضهم الآخر إلى العودة إلى هذا الماضي والإفادة منه في تصور علاقات مستقبلية بين الأمتين. والحقيقة انه لا يستطيع العرب والأتراك تجاهل أو نسيان الموروث التاريخي والثقافي المشترك بينهما، ولن يفلحوا في ذلك ولو حاولوا. فهذا الموروث جزء من هوية كل أمة منهما، وليس ثوباً ترتديه أو تخلعه متى شاءت. إنه جزء من الشخصية القومية لكل من الأمتين.

ولا يمكن اعتبار هذا الموروث الأساس والمنطلق الوحيد للعلاقات المستقبلية بين الأمتين، ولكن قد يكون هذا الموروث عنصراً من عناصر الالتقاء والتعاون بينهما. ولا بد من أخذ المصالح المشتركة بين الأمتين أساساً ومنطلقاً لهذا التعاون. وأعتقد أن مصلحة الأمتين تكمن في إعادة النظر في الأسس والمنطلقات التقليدية لدور كل أمة في العالم، من حيث صلاتها بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن حيث صلاتها بالعالم الاسلامي وبالعالم الجديد الذي يتكون أمام أعيننا دون أن نحدد لنا دوراً فيه.

٣ ـ عبد الكريم غرايبة

خطب تشرتشل في الغلد هول أول عام ١٩١٩ محذراً من خطر التقاء القوى الكبرى الثلاث المعادية للحضارة الغربية ـ المسيحية. هذه القوى الثلاث في رأيه، ورأي جريدة **التايمز** *(Times)*، اليوم التالي، هي أتاتورك ولينين ورمضان شلاش. ورمضان شلاش لا تعرفونه مع أنه سكن طويلاً في رأس بيروت حتى نهاية الأربعينيات. وأطمئنكم بأنه بالكاد كان يعرف نفسه. هذا هو الرأي الغربي بأتاتورك في حينه. أما تحديث الجيش على النمط الغربي وتسميته باسم القوات المحمدية المنصورة، فلها مثيل في المغرب حيث أطلق اسم الجيش المصطفوي على جيشها، وهو اسم استعارته الأردن جزئياً.

ليس من العدل ألا يذكر حماس العرب لحركة أتاتورك. وقد تم في أول عهد الأمير عبد الله جمع اعانات أردنية وإرسالها إلى أتاتورك الذي آواه أردنيون وأكرموه وهو منهزم، وأطلق اسمه على مولود زعيم ايدون آنذاك، وفاق أمير الشعراء الجميع بالترحيب بانتصاراته، واعتز به كثير من العرب حتى سنة ١٩٣٨.

التنظيمات العثمانية لم تقتصر على الدولة العثمانية ومصر محمد علي، فكل دولة شرقية قامت بمثيل ذلك. ولعل أجمل ما كتب عن النظام هو ما كتبه فقهاء المغاربة، لا سيما الكردودي. ولكن التنظيمات نفّرت الناس لأنها كانت نقلة من الحكم السطحي، إلى التدخل في شؤون الناس، وزادت سلطة الدولة وتسلطها. لذا أصبح الاستبداد محسوساً والفساد مؤذياً بعد أن لم يكونا بهذه الشدة في عهد الحكم السطحي الطويل.

لا يمكن نسيان الماضي بحسناته وسيئاته، ولكن يمكننا أن نعلّم أطفالنا بطريقة أكثر وداً ومحبة، كما يفعل الأوروبيون اليوم.

٤ ـ أورهان كولوغلو

أود أن أقول كلمة بشأن إدخال تركيا الحروف اللاتينية. لم نكن نحن أول من اتخذ هذه الخطوة. فقد سارت عليها قبل تركيا جماعات اسلامية أخرى كالألبانيين والشركس والآذربيجانيين وأهالي آسيا الوسطى. إن حساسية العرب بشأن هذا الموضوع أمر مفهوم، ولكني أرجو أن تتذكروا أن ابن خلدون أبدى شكواه في نهاية القرن الثالث عشر من أن العربية تتراجع أمام التركية.

إن التنظيمات والنهضة العربية يجب ألا ينظر إليهما على نحو منفصل. إن إحداها قد أثرت في الأخرى. وقد ازدهرت النهضة العربية في أحضان التنظيمات. هل كان بوسع سليمان البستاني أن يكتب كتبه من دون موافقة الرقيب؟

وأعود إلى الامبريالية. لا يمكن أحد أن يقول إن الامبريالية العثمانية تختلف عن الامبريالية الأموية أو العباسية. أينما توجد الدولة يبدأ الاستغلال.

٥ ـ زكي مبارك

تطرق سيار الجميل إلى الوعي الجماعي الذي يجب أن يشكل قاعدة أساسية للروابط التي توحد بين الأتراك والعرب. هذا الوعي الجماعي موجود على الصعيد الشعبي والجماهيري بشكل عملي. لقد عشتُ في مدينة لاهاي الهولندية، ممارسة عملية لهذا الوعي العربي ـ التركي بين الجاليتين. فالتعاون في كل المجالات قائم. ولدعم هذا التعاون تصدر الجاليتان العربية والتركية جريدة نصف شهرية تحمل عنوان **المساعد**.

يجب الحديث عن هذه الصيغة العملية للتعاون العربي ـ التركي على الصعيد الجماهيري في المحور المخصص لهذا الجانب من الندوة.

٦ ـ قيصر فرح

إن موقف أتاتورك من التراث الاسلامي العثماني يعكس موقف الاتحاديين الذين نادوا بالمركزية وأرسوا سياستهم على أساس افتراض يقول، إن هذا الماضي كان رجعياً، كما كان عبئاً على كاهل الذين اقتنعوا بأن خلق دولة حديثة يقتضي اللحاق بأوروبا، وكان هذا هو التحدي الأكبر على مدى أكثر من قرن. ولتحقيق هذا الإحياء العاجل والسريع الخطوات، والمفروضة وتيرته فرضاً، كان لا بد من اطرّاح الكثير من ميراث الماضي. وقد اختار العرب (أو قسم منهم بقيادة القوميين العلمانيين) وبتشجيع من الانكليز الانفصال عن الدولة العثمانية في ما سمّي بـ«الثورة العزبية». وبما أن هذا كان قد حدث في مرحلة حرجة من الحرب العالمية الأولى، فليس من الغريب أن ينظر الأتراك في عهد أتاتورك، وما بعده حتى الستينيات، إلى ذلك الحدث على أنه «طعنة من الخلف» دون التفات إلى سياسات جماعة تركيا الفتاة، وهي التي أدت إلى الحدث بالذات. من جهة أخرى، يجادل الذين انتقدوا

الثورة في ما بعد، الثورة التي كانت ترمي إلى خدمة مصالح سلالات عائلية في المستقبل، يجادلون بالقول، وهم ينظرون إلى ما مضى من أحداث، بأن الثورة كانت خطأ. فالعرب قد فقدوا ما كانوا يتمتعون به من وحدة تحت حكم العثمانيين دون أن يحققوا الاستقلال الذي كانوا ينشدون، في حين تمكن الأتراك بعد الحرب من أن يحولوا دون الخضوع لأوروبا وأن يتقدموا إلى الأمام سريعاً. وأقول بهذا الصدد أيضاً، إن علينا ألا نضع اللوم إلا في موضعه الصحيح. ومن المفارقات أن ما تُسمّى بالثورة العربية ما كان لها أن تحدث دون اللجوء إلى شعارات اسلامية، وهي شعارات استخدمت في عهد السلطان عبد الحميد لتعزيز الصلات بين العرب والأتراك. ولهذا، فإنني أتطلع إلى هذه الندوة والمناقشات التي جرت فيها على أمل أن تساعد على إعادة بناء العلاقات العربية ـ التركية دون أن نتردد في مواجهة الحقائق التاريخية والامكانات المستقبلية.

٧ ـ ابراهيم الداقوقي

إن الخلافات العربية ـ التركية أساساً لم تبدأ بعد تأسيس أتاتورك تركيا الحديثة، وإنما كانت تلك الخلافات في وجهات نظر الجانبين موجودة منذ بدايات القرن العشرين، وقبل مجيء الاتحاديين إلى السلطة في الدولة العثمانية التي كان يتنازعها اتجاهان:

الاتجاه الأول: يتجه نحو الشرق ويدعو إلى إقامة دولة تركيا الكبرى الممتدة من البحر الأبيض المتوسط وحتى شمال الصين، بحيث تضم الولايات العثمانية المسلمة كافة ـ ومنها الولايات العثمانية العربية ـ في إطار الخلافة العثمانية. وقد كان كل من أحمد جمال باشا السفاح وأنور باشا وطلعت باشا ـ وهم أقطاب حزب الاتحاد والترقي ـ يمثل هذا الاتجاه مع بعض الزعماء العرب المساندين للخلافة. وفعلاً، فقد قتل أنور باشا وهو يقاتل في تخوم قفقاسيا لتأسيس دولة طوران الكبرى.

الاتجاه الثاني: هو الاتجاه نحو الغرب ويمثله المثقفون الأتراك الذين تأثروا بالحضارة الغربية، منهم: عصمت اينونو وكاظم قرابكر وجلال بايار وغيرهم، وذلك عن طريق إقامة دولة تركيا الحديثة بحدودها الاقليمية الحالية، وإلغاء الخلافة لقطع صلة تركيا بالشرق، والأخذ بالعلمانية والأبجدية اللاتينية.

وكان مصطفى كمال أتاتورك هو نقطة التوازن بين الاتجاهين، عندما قرر في الأخير الأخذ بالاتجاه الثاني بنشر مبدأه الأساسي **«السلام في الوطن وفي العالم»** (Yurtta Sulh Cihanda Sulh)، لتأكيد رفض تركيا الحديثة للفكرة الطورانية.

٨ ـ وحيد خلف أوغلو

ربما كنت الوحيد بينكم الذي عاش في أوساط العرب والأتراك في السنوات الخمسين أو الستين الأخيرة، أو أكثر.

حين تبلغ سناً معيناً، فإنك لا تعود تقرأ التاريخ في الكتب فقط، لكنك تتذكر أيضاً ما عشت من خلاله. وهكذا، فأنت في بعض الأحيان شاهد، وفي بعضها الآخر مراقب، وفي بعض منها جزء من التاريخ. وقد عشت هذه التجارب كلها خلال حياتي المديدة. لقد كنت شديد القرب من العرب في كل سيرتي المهنية، كما كنت معهم قبلها وبعدها. وقد توصلت إلى نتيجة مفادها أننا نتعلم تاريخنا المشترك بواسطة كتب أجنبية ولا نرجع فيه إلى مصادرنا.

حين عينت وزيراً للخارجية كان أول ما فعلت هو إقامة مؤسسة لدراسة العلاقات العربية ـ التركية. وكنت على صلة وثيقة مع الوزراء العرب والمسلمين أجمعين تقريباً، خلال المؤتمر الاسلامي وخلال اجتماع لجنة السلم في المؤتمر الاسلامي. وقد حاولت أن أشرح للوزراء العرب، ولكل من أراد أنْ يصغي إلي، أنه من الأعقل لنا أن نجلس معاً ونعيد كتابة تاريخنا المشترك أو نصححه. للأسف، يجب الاعتراف، بأنني لم أتلق رد الفعل الحار الذي توقعته. لهذا أعلن امتناني لخير الدين حسيب ومعاونيه ولكم على عقد هذه الندوة لدراسة العلاقات بين الأتراك والعرب، في حوار للمستقبل. هذا لا يعني أننا سنتجاهل مستقبلنا.

ينبغي على المؤرخين الشبان من العرب والأتراك أن يجتمعوا لدراسة تاريخنا المشترك. فالكثير من سوء التفاهم يأتي من مصادر خارجية متحيزة ومتحاملة ومغرضة، فهم لا يريدون للعرب والأتراك أن يفهم كل منهما الآخر ويعودوا أصدقاء. فهذا ليس من مصلحتهم في شيء. لذلك يفعلون كل ما يستطيعون، حتى إنهم يغيرون حقيقة الوقائع التاريخية ليغرسوا كره الأتراك في نفوس العرب وكره العرب في نفوس الأتراك. علينا أن نغير هذه الصورة لأنها ضد مصالح الجميع. ومن حسن الحظ أن البلدان العربية كلها استقلت الآن وصارت في موقع تتصرف فيه بنفسها، لتجد أن تركيا مستعدة للتجاوب مع كل المبادرات. لقد أخذت الكلمة لأقول إن علينا تلقي الدروس الضرورية من التاريخ لكي نصوغ مستقبلنا ونشكله.

آمل في أن تتلو هذا الاجتماع اجتماعات أخرى. وسأقدم إلى المؤتمر في الأيام التالية اقتراحات ملموسة لتقوية العلاقات التركية ـ العربية وتعزيزها.

٩ ـ دوغو ارجيل (يوضّح)

لدي كلمات عدة حول المعلومات المغلوطة في تعريف مرحلة مصطفى كمال أتاتورك. فقد قيل إنه كان يحب لبس البزة العسكرية، لكن جميع الجنود كانوا على هذه الشاكلة. وأظن أنه بعد عام ١٩٤١ لا توجد له صورة بزي عسكري. غير أن قواداً آخرين مثل لينار غيبلاري كان مشغوفاً بالزي العسكري، وقد تكون انجازاته هي التي جعلت له شعبية بين الجنود.

الأمر الآخر، انه كان سلبياً تجاه هتلر وموسوليني، لأنه عام ١٩٣٠ قام أحد الأعضاء البارزين في الحزب الجمهوري بدراسة الفاشية في بلادها ورجع بتقرير يشرح روعة الفاشية. حين قرأ أتاتورك تقريره قال: «لن تنفذ هذا التقرير إلا على جثتي». ولم يكن الجمهوريون في تركيا ضد الدين أبداً. صحيح أن أتاتورك منع بعض المظاهر الدينية، لكنه اقتصر في ذلك على ما يتعلق بالسياسة، أي بحدود ما يطالب الدين السياسي به من الحقوق اليوم. فالأصوليون الاسلاميون اليوم لا همّ لهم إلا المشاركة في السلطة، أو أن تكون لهم السلطة بالكامل.

١٠ ـ خالد زيادة (يردّ)

أضم صوتي إلى صوت وحيد خلف أوغلو. إن حديثنا عن الماضي يهدف إلى تأسيس الحاضر على أسس قوية لأننا مضطرون بحكم عوامل عديدة الى أن نمد أيدينا بعضنا إلى بعض.

لكننا لا نستطيع في الوقت نفسه أن نجمّل الماضي، فلا بد إذاً من مجابهة الوقائع من أجل فهمها ومعرفة ظروفها ومن أجل تجاوزها.

لقد أردت في ورقتي أن أبحث عن تلك الظروف التاريخية، وتلك العوامل البعيدة التي باعدت بين الأتراك والعرب ووضعتهم في مجابهة بعضهما بعضاً. وقد أردت أن أكشف قدر الامكان عن تلك المصائر التي وضعت الأتراك في سياق تجربة تختلف عن تلك التجارب التي خاضها العرب خلال الفترة المنصرمة من القرن العشرين.

لقد استفدت من الملاحظات التي أبداها المعقبون والمشاركون. إننا إزاء تاريخ كثيف لا يمكن اختصاره بصفحات قليلة. ويبدو لي أننا بحاجة إلى عمل كبير ومشترك من أجل توحيد وجهات نظرنا إزاء مسائل ما زلنا ننظر إليها من مواقع متعارضة.

لا بد لي من ملاحظة أخيرة: إن بعض ما أوردته لا يتعلق بوجهة نظري، ولكنه يتعلق بالوعي وبالأفكار التي كوّنها العرب عن الأتراك وبالعكس، وخصوصاً في العقود من الثلاثينيات إلى السبعينيات. إنني شخصياً أنظر بتقدير إلى التجربة التركية المعاصرة التي تحتفظ بكثير من الدروس التي يمكن أن تتعلمها الشعوب الاسلامية والآسيوية.

القسم الثاني

العلاقات العربية - التركية الراهنة

الفصل الثالث
العلاقات الاقتصادية العربية - التركية الراهنة

بطرس لبكي (*)

مقدمة

تهدف هذه الورقة، إلى تناول مسألة معقدة، ألا وهي العلاقات الاقتصادية بين تركيا والأقطار العربية.

ثمة عوامل غير اقتصادية تلعب دوراً بارزاً في هذه العلاقات: التاريخ، السياسة، الثقافة، الدين، الجغرافيا، العلاقات الدولية... الخ.

سأقتصر في هذه الورقة على بحث الجوانب الاقتصادية للمسألة، لا لأسباب علمية، فالعوامل غير الاقتصادية المذكورة آنفاً هي من المقرّرات المهمة في العلاقات الاقتصادية. ويعود اقتصاري على تلك الجوانب إلى أسباب عملية، إذ إن العوامل غير الاقتصادية المشار إليها قد جرى بحثها في أوراق متعددة أخرى قدمت إلى ندوة العرب والأتراك.

كانت العلاقات بين المناطق التي تتكلم التركية والمناطق التي تتكلم العربية في الامبراطورية العثمانية علاقات قوية نسبياً اعتباراً من القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر. وأخذت هذه العلاقات بالضعف منذ بداية القرن التاسع عشر حتى أوائل العشرينيات من القرن العشرين، إذ ما لبث نفوذ أوروبا الاقتصادي والسياسي أن ربط الولايات العثمانية المختلفة ربطاً مباشراً بأوروبا بفعل عوامل متعددة، منها إنشاء الموانىء الحديثة وربطها بالداخل بواسطة الطرق وسكك الحديد. كانت كل هذه الاستثمارات قد جرى تمويلها على العموم برؤوس أموال أوروبية. وهذه الطرق التي تربط الداخل بالموانىء قد

(*) نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار، لبنان.

جرى تطويرها على حساب الطرق وسكك الحديد التي تربط الولايات العثمانية المختلفة في ما بينها. وحدثت تغييرات في الهيكل الاقتصادي للامبراطورية العثمانية أدّت إلى تخصص الاقتصاد في انتاج المواد الأولية لأغراض التصدير إلى أوروبا. أما الصناعات التقليدية والمصنوعات اليدوية فقد أخذت تختفي أو تضعف بسبب المنافسة الصناعية الغربية.

هذه هي الأسباب الرئيسية التي أضعفت التكامل بين الولايات العثمانية التركية والعربية خلال القرن الأخير من الحكم العثماني[1].

بعد سقوط الامبراطورية العثمانية حاولت الجمهورية التركية أن تقوم بتجربة الاكتفاء الذاتي نسبياً في الحقول الاقتصادية بوضع القيود على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى قامت دول عربية متعددة على أنقاض الامبراطورية العثمانية. كانت أغلبية هذه الدول تحت الحكم الأوروبي. وما فتئت اقتصاداتها تستقطبها الاقتصادات الأوروبية (ومن ثم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية) للأسباب ذاتها ومن خلال الآليات ذاتها التي ذكرت بشأن الحقبة العثمانية.

وأخذت تتضاءل العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية الباقية. مثلاً: العلاقات التجارية بين مدن مثل أورفه وعينتاب وحلب واسكندرون، بين انطاكية وحلب، بين المدن العراقية الشمالية ومدن الأناضول في الجنوب الشرقي.

وبعد استقلال الاقطار العربية في العقود الرابع والخامس والسادس من القرن العشرين حاول بعض هذه الاقطار اتباع سياسة اقتصادية في الاكتفاء الذاتي، مما عاد بالضرر على التكامل في ما بينها وكذلك على العلاقات الاقتصادية مع جيرانها من غير العرب.

ومنذ أوائل السبعينيات ظهرت عوامل متعددة كان من شأنها أن تعكس الاتجاه السابق في الهبوط الذي كان يجري في العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية ومنها:

ـ الارتفاع الحاد في أسعار النفط وفي دخل الأقطار العربية المنتجة للنفط، وهذا أدى بالنتيجة إلى ارتفاع قيمة استيرادات تركيا النفطية من عددٍ من الأقطار العربية المنتجة للنفط.

ـ الضرورة التي أملت على تركيا أن تصدر مزيداً من بضائعها إلى الأقطار العربية المنتجة للنفط وذلك لغرض السيطرة على عجزها التجاري المتزايد مع هذه الأقطار، خاصة أن المنتجات التركية كانت تواجه صعوبات متزايدة في أسواق المجموعة الأوروبية، فضلاً عن أن الأسواق العربية كانت آخذة بالاتساع نتيجة الازدهار النفطي.

ـ السياسة التركية الهادفة إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ولا سيما من الأقطار العربية

---

(١) بطرس انطوان لبكي، «علاقات ولايات «بر الشام» التجارية مع مصر و«بر الأناضول» في ظل التوسع الأوروبي (١٨٣٣ ـ ١٩١٤)»، الباحث، السنة ٤، العدد ٤ (آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٢)، ص ٢٧ ـ ٦٠.

المنتجة للنفط. وقد خلقت هذه السياسة مناخاً استثمارياً صالحاً شجّع على تدفق رأس المال العربي إلى تركيا. لقد طبقت السلطات التركية منذ ١٩٨٠ برنامجاً اقتصادياً يهدف إلى اسناد دور أكبر لقوى السوق والمنافسة الأجنبية وإلى تحديد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. كان هذا البرنامج يهدف أيضاً إلى الحث على التصدير وإلى اجتذاب الأموال للاستثمار من خلال الحوافز للمستثمرين والمصدرين. ومن الأمور الأخرى التي اتبعها هذا البرنامج تنفيذ سياسة نقدية ومالية صارمة ترمي من جملة ما ترمي إليه إلى تصحيح معدلات الصرف للتعبير عن حقائق السوق، هذا فضلاً عن فرض ضريبة القيمة المضافة على الاستيرادات[٢].

بعد هذه المقدمة التاريخية القصيرة سأتناول بالوصف الوضع الحاضر للعلاقات الاقتصادية العربية كما كانت عليه في العقدين الأخيرين. تتألف هذه الدراسة من خمسة أقسام، وتتناول المسائل الآتية:

القسم الأول: انتقال السلع (التجارة الخارجية، النفط، الغاز، الطاقة).

القسم الثاني: انتقال الخدمات (السياحة، النقل، الترانزيت).

القسم الثالث: انتقال رأس المال (الصيرفة، الصناديق، الاستثمارات، القروض).

القسم الرابع: انتقال القوى العاملة.

القسم الخامس: انتقال نشاط الأعمال.

القسم الأول: انتقال السلع

هذا الانتقال مبيّن في الجدول رقم (٣ ـ ١). ويمكن تحديد أربع مراحل، وهي:

المرحلة الأولى من ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣: قبيل «الصدمة النفطية» الأولى.

المرحلة الثانية من ١٩٧٤ ـ ١٩٨١: «الصدمة النفطية» الأولى والثانية.

المرحلة الثالثة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية.

المرحلة الرابعة من ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢: منذ حرب الخليج الثانية.

المرحلة الأولى: قبيل «الصدمة النفطية» الأولى

خلال الفترة التي سبقت مباشرة الصدمة النفطية الأولى كانت الحصة العربية من مجموع الصادرات التركية ضئيلة جداً: كانت أعلى نسبة سجلت خلال هذه الفترة ٣,٣ بالمئة في سنة ١٩٧٣ وكان المعدل خلالها ١,٨ بالمئة.

---

(٢) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، أمانة السر، «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا،» ورقة قدّمت إلى: اجتماع غرف التجارة العربية والتركية، استانبول، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، ص ١ ـ ٣ (مطبوع على الآلة الكاتبة).

الجدول رقم (٣ ـ ١)

التجارة الخارجية العربية ـ التركية، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٩

(بملايين الدولارات)

		1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الصادرات التركية Turkish Exports	ALG X				1.83	.34	2.69	3.18	6.11	5.90	3.92	10.20
	BAH X		.01	.02	.01	.01	.28	.39	.70	1.45	1.30	4.27
	EGY X				2.21	2.00	5.60	6.37	15.65	15.46	18.86	49.80
	IRQ X				16.39	10.11	30.19	45.21	41.12	49.47	69.47	105.74
	JAM X											43.21
	JOR X					1.49	5.21	8.20	13.23	9.89	19.47	45.06
	KUW X				3.62	5.21	7.48	8.34	13.15	11.16	16.27	15.25
	LEB X						109.74	66.46	55.43	17.61	20.54	27.01
	MOR X							0.82	3.87	1.95	2.25	1.11
	OMA X											
	QAT X											
	SAR X					1.46	3.95	5.64	18.31	17.07	17.50	19.70
	SOM X		2.50								.03	
	SUD X								.53	1.62	2.14	1.30
	SYR X					23.50	29.70	25.13	32.27	29.22	58.51	54.89
	TUN X						2.43	.32	2.29	10.29	23.64	8.49
	UAE X											
	YAR X	.02	.02				.03	.03	.12	.30	.39	.03
	TAT X	0.02	2.62	0.02	24.51	44.12	197.30	170.63	202.78	172.20	255.73	386.15
	TTO X	536.80	588.50	676.60	885.00	1317.00	1532.20	1401.10	1960.20	1753.00	2288.20	2261.20
	AST X	0.0	0.4	0.0	2.7	3.3	12.8	12.1	10.3	9.8	11.1	17.0
		1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الاستيرادات التركية Turkish Imports	ALG M							1.32	.13	.01	.41	
	BAH M				.88	6.13	6.59	.08	2.29	22.43		10.04
	EGY M				6.13	.23	6.28	.53	1.92	2.86	32.10	.65
	IRQ M				30.15	33.36	327.42	504.16	644.41	691.67	259.98	573.73
	JAM M										212.64	208.74
	JOR M								10.05	6.54	9.13	2.52
	KUW M											63.41
	LEB M						30.55	27.74	6.43	3.40	15.79	7.11
	MAU M											
	MOR M								14.03	12.07	8.83	16.19
	QAT M											
	SAR M				51.94	84.11	252.57	92.52	11.17	5.46	32.26	14.15
	SOM M	.01									.01	
	SUD M								.05		5.31	.16
	SYR M					3.71	4.14	23.34	12.04	23.16	47.29	3.45
	TUN M				2.35	1.61	8.60	26.16	23.83	17.82	10.88	7.96
	UAE M											
	YAR M	.01										
	TAT M	0.02			91.54	129.15	636.15	676.66	726.35	786.68	635.80	909.46
	TTO M	801.20	947.60	1170.80	1562.60	2086.20	3777.60	4738.70	5128.60	5796.30	4599.00	5069.40
	AST M	0.0	0.0	0.0	5.8	6.1	16.8	14.2	14.1	13.5	13.8	17.9
	TAT X	0.02	2.62	0.02	24.51	44.12	197.30	170.63	202.78	172.20	255.73	386.15
	TAT M	0.02	0.00	0.00	91.54	129.15	636.15	676.66	726.35	786.68	635.80	909.46
	TTB	0.00	2.62	0.02	67.03	85.03	438.85	506.03	523.57	614.48	380.07	523.31

المصدر: Abdel Rahman Zeinelabidin, «The Present and Future Perspective of Arab- Turkish Economic Relations,» *Studies on Turkish - Arab Relations* (Istanbul). Annual, no. 2 (1987), pp. 107- 108 and 110.

تتمة الجدول رقم (٣ ــ ١)

(بآلاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Turkish Exports from													
Algeria	299	34,236	8,685	76,747	105,327	160,812	31,518	131,929	104,577	153,787	287,043	52,089	10,162
Bahrain	601	2,778	3	90	2,402	1,781	19,031	1,809	4,260	3,421	8,216	13,628	13,113
Djibouti	-	-	-	-	-	-	69	17	-	-	-	-	-
Egypt	8,947	2,785	13,066	25,006	4,426	6,890	16,981	12,645	12,295	21,017	36,827	48,409	58,844
Iraq	1150880	1563698	1417582	946,550	926,350	1136753	768,703	1154016	1436502	1649750	1046532	492	908
Jordan	19,878	25,834	7,510	11,163	5,864	13,042	9,634	19,082	26,088	34,788	34,110	29,579	24,614
Lebanon	15,553	3,169	2,918	1,511	2,386	1,097	5,948	7,663	3,401	2,555	6,284	6,527	4,751
Libya	715,963	789,435	889,618	793,354	660,972	620,811	292,242	305,703	78,889	286,239	487,090	281,431	445,496
Mauritania	-	-	-	-	3,493	-	-	289	1,210	81	17	-	-
Morocco	17,409	39,333	46,748	72,845	121,684	59,818	71,612	73,366	75,773	27,549	97,376	78,258	29,554
Oman	-	-	-	16	8,403	-	381	1	-	-	-	674	94
Qatar	-	-	-	6,889	1,210	3,242	2,014	951	1,558	1,203	687	1,886	1,099
Saudi Arabia	76,707	410,388	494,545	268,792	215,744	226,231	175,731	168,055	228,660	211,975	723,628	1828934	166499
Somalia	-	13	-	4	70	5	-	27	9	84	503	609	282
Sudan	19	1	26	362	148	120	1,004	17,425	11,542	13,977	5.966	3,624	6,556
Syria	17,290	18,814	14,222	3,326	17,790	16,340	19,028	5,105	4,394	17,724	84.305	66,854	53,718
Tunisia	18,532	30,095	17,665	39,395	55,032	21,224	28,856	52,197	39,146	14,189	29.637	20,685	30,751
U.A.Emirates	-	-	423	4	37	4,433	158,766	38,479	519	5,823	192.511	365,650	354,188
Yemen	-	-	552	-	-	-	50	61	118	272	416	7,827	500
Total Arab	2042078	2920580	2913564	2246051	2131336	2272597	1601568	1988819	2028941	2444434	3041149	2807155	269962
Turkish Imports to													
Algeria	8,466	30,776	126,957	125,158	127,522	108,978	177,552	141,882	218,616	236,802	201.097	205,865	107,56
Bahrain	2,704	2,920	1,102	1,534	815	1,216	2,239	1,376	2,971	4,575	3,532	3,911	10,58
Djibouti	-	-	-	-	-	-	4	33	184	5,198	55	441	70
Egypt	20,304	72,127	145,030	70,197	140,777	140,988	145,170	138,772	184,600	139,834	160,104	168,528	173,49
Iraq	134,786	559,001	610,390	309,671	934,380	959,841	553,273	945,262	986,118	445,395	214,504	122,398	212,01
Jordan	48,092	97,079	104,735	109,779	107,621	114,186	168,960	171,716	129,900	62,700	80,870	158,383	164,15
Lebanon	72,940	85,365	111,586	109,785	102,625	86,446	135,992	149,823	88,530	76,903	50,666	90,413	99,20
Libya	60,300	441,547	234,584	184,086	142,031	58,833	135,760	140,657	218,142	226,885	220,541	237,467	246,50
Mauritania	-	-	-	-	-	-	-	-	310	358	29	30	5
Morocco	1,329	1,679	2,465	2,120	4,463	2,971	3,990	6,401	7,544	13,343	24,634	26,746	60,67
Oman	-	-	2,653	421	670	1,059	1,870	2,470	7,297	5,988	4,545	1,361	6,59
Qatar	-	-	3,910	7,220	8,482	8,430	13,080	13,384	11,128	8,644	6,115	4,735	5,63
Saudi Arabia	43,563	187,416	357,491	359,854	378,037	430,123	357,630	408,400	359,178	364,527	338,427	484,524	485,94
Somalia	-	18	237	461	-	1,547	45	2,650	2,020	573	-	-	-
Sudan	1,653	7,061	5,785	4,355	2,954	5,127	7,010	4,850	39,626	42,861	21,356	19,806	8,56
Syria	102,925	128,476	63,155	56,913	61,663	55,803	62,129	60,614	142,980	176,743	194,494	264,207	216,18
Tunisia	13,209	15,008	24,370	30,747	10,915	15,765	13,589	11,457	62,135	44,776	39,756	53,661	47,25
U.A.Emirates	-	-	21,442	20,805	23,412	119,471	37,564	35.228	58,268	72,592	75,426	75,565	96,79
Yemen	126	241	863	1,677	3,188	3,440	4,336	4,989	25,803	5,386	26,639	62,726	61,94
Total Arab	510,400	1628712	1816757	1404785	2049557	2114222	1820194	2239966	2545351	1934085	1662790	1980767	200386

المصدر: UNCTAD, *Data Management Service* (October 1993).

وكان حال الاستيرادات التركية مقارباً لذلك: كانت أعلى نسبة للحصة العربية من الاستيرادات التركية قد بلغت ٦,١ بالمئة فقط في سنة ١٩٧٣، أما معدلها خلال الفترة فقد كان ٣,٤ بالمئة. وكانت الدول الرئيسية في ما يتعلق بالصادرات التركية هي العراق وسوريا والكويت، أما في ما يتعلق بالاستيرادات التركية فقد كانت هي السعودية والعراق والبحرين.

المرحلة الثانية: خلال الصدمتين النفطيتين

عند حدوث الصدمة النفطية الأولى في سنة ١٩٧٤ بدأ عهد جديد في التجارة العربية ـ التركية. فقد قفزت الحصة العربية من الصادرات التركية من ٣,٣ بالمئة في سنة ١٩٧٩ إلى ١٢,٨ بالمئة (من ٤٤,١٢ مليون إلى ١٩٧,٣ مليون دولار أمريكي، أي بنسبة ٤٤٧,٢ بالمئة في سنة واحدة).

كان قد لوحظ وجود انخفاض في الحصص في سنة ١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧، ثم ما لبث أن تصاعد مرة أخرى بحدوث الصدمة الثانية في سنة ١٩٧٨. وقد بلغت الحصة العربية من الصادرات التركية ٣٥ بالمئة في سنة ١٩٨١. في هذه السنة ذاتها قفزت الصادرات التركية إلى الأقطار العربية من ٥٦١,٧ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ إلى ١٦٨٠,٥٤ مليون دولار في سنة ١٩٨١ (أي بنسبة ٣٠٠ بالمئة في سنة واحدة). وللمرة الأولى تتجاوز الحصة العربية من الصادرات التركية مقدار الثلث منها. ولم تكن هذه نتيجة لارتفاع أسعار النفط فقط وإنما من جراء اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية أيضاً.

وحدث تغيير نوعي في الفترة ذاتها، إذ ارتفع عدد الشركاء العرب في الصادرات التركية من ثماني دول إلى أربع عشرة دولة.

ومن الممكن ملاحظة الاتجاه ذاته بشأن الاستيرادات التركية، فهناك قفزة أولى إلى ١٦,٨ بالمئة عام ١٩٧٤، وتباطؤ في السنوات الثلاث التالية وحصة عربية بلغ مجموع نسبتها ٣,٤ بالمئة من الاستيرادات التركية عام ١٩٨١. وارتفع عدد الشركاء العرب في هذه الاستيرادات من ست دول إلى أربع عشرة دولة.

كانت الأقطار العربية الرئيسية المستوردة للسلع التركية هي العراق وليبيا وسوريا. أما المصدرة الرئيسية لها فكانت العراق وليبيا والسعودية.

المرحلة الثالثة: خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية

على الرغم من اندلاع هذه الحرب في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ واغلاق الموانىء العراقية على شط العرب، فإن هذه المرحلة تمثل بداية الانخفاض في الحصة العربية من مجموع التجارة الخارجية التركية.

وبعد التناقص الحاصل عام ١٩٨٢ بدأت الصادرات التركية تشهد نمواً غير مطرد، ثم

بلغت أعلى مستوياتها عام ١٩٨٨ عند نهاية تلك الحرب. كان الزبائن الأول الثلاثة هم العراق والسعودية وليبيا. أما بشأن الاستيرادات التركية، فبعد الذروة التي بلغتها عام ١٩٨١ بدأ الهبوط غير المطرد واستمر حتى عام ١٩٨٦ مع ارتفاع طفيف في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وكان الشركاء الرئيسيون هم العراق وليبيا والسعودية.

المرحلة الرابعة: منذ حرب الخليج الثانية

خلال هذه المرحلة الأخيرة تطورت الصادرات التركية إلى الأقطار العربية والاستيرادات منها في اتجاهات مختلفة. فقد انخفضت الصادرات بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠. وارتفعت في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، في حين ارتفعت الاستيرادات بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠. وانخفضت في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢.

كان الزبائن الرئيسيون للصادرات التركية في هذه المرحلة هم السعودية والعراق وليبيا. أما المجهزون الرئيسيون للاستيرادات التركية فكانوا هم العراق والسعودية وليبيا في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، ثم أصبحوا في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ كلاً من السعودية والامارات العربية وليبيا وذلك نتيجة الحصار المفروض على العراق.

سمات عامة للتجارة العربية ـ التركية

١ ـ يتضح بجلاء من الجدول رقم (٣ ـ ١) أن التجارة العربية ـ التركية تتركز في عدد محدود من الأقطار لاسيما في ما يتعلق بالاستيرادات التركية. ففي عام ١٩٩٢ كان هناك ثلاثة أقطار هي السعودية وليبيا والإمارات تزوّد تركيا بـ ٩١ بالمئة من استيراداتها من الوطن العربي.

مثل هذا التركيز موجود أيضاً بشأن الصادرات التركية، ولكنه أقل حدةً. ففي عام ١٩٩٢ كان هناك ثلاثة أقطار هي السعودية وليبيا وسوريا تستورد ٤٧,٣٤ بالمئة من السلع التركية المصدرة إلى الوطن العربي.

إن هذا الوضع هو نتيجة وضع البضائع في هذه التجارة[٣]:

ـ في عام ١٩٩٢ كان «الوقود المعدني» يمثل ٩٠ بالمئة من الصادرات العربية إلى تركيا.

ـ وكانت المواد الغذائية وما أشبه كالمشروبات غير الكحولية والتبغ والزيوت النباتية والحيوانية تمثل ٤٤,٦ بالمئة من الاستيرادات العربية من تركيا في السنة ذاتها.

٢ ـ ثمة عجز تجاري في تركيا في السنوات العشرين كلها تقريباً من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٩٢، وهي موضوع هذه الدراسة، باستثناء السنوات ١٩٨٠ و١٩٨٦ و١٩٨٧

---

(٣) UNCTAD, Annex no.1: «Trade between Turkey and Arab Countries,» (October 1993).

و١٩٨٨. وقد تزايد العجز بسرعة واستمرار باستثناء سنة ١٩٧٨ وبلغ ذروته البالغة بليون دولار عام ١٩٨٠. من ثم تناقص العجز وانقلب إلى فائض في الاعوام ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨. وفي خلال السنوات الأربع الأخيرة ظهر العجز وتزايد مرةً أخرى، وبلغ في سنة ١٩٩٠ حداً أعلى مقداره بليون دولار.

تجارة النفط والغاز

تقوم هذه التجارة بدور بارز في تطور العلاقات التجارية العربية ـ التركية. فقد بدأت العلاقات الوثيقة عند حدوث الطفرة في الأسعار ولكنها لم تصب بتدهور كبير حين أخذت أسعار النفط بالانخفاض. مع ذلك فإن النفط والغاز هما من العوامل الأساسية في العلاقات التركية ـ العربية. إن النفط والغاز يمثلان ٩٠ بالمئة من الاستيرادات التركية من الوطن العربي كما ذكر آنفاً.

يبيّن الجدول رقم (٣ ـ ٢) الحركة في تجارة النفط بين الأقطار العربية وتركيا. إن المصدِّرين الرئيسيين للنفط هم العراق (حتى سنة ١٩٩٠) وليبيا (ودورها يتضاءل) والإمارات العربية[٤].

إن الجزائر[٥] تتباحث الآن مع تركيا حول تطوير مشروع معين يهدف إلى تصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا عن طريق ميناء إرغِلسي (Ereglesi) على بحر مرمرة[٦].

تبادل القوة الكهربائية

جرى في عمّان التوقيع على اتفاقية بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ وذلك لوصل شبكات الكهرباء بين تركيا وسوريا والعراق والأردن ومصر. ستقوم تركيا وسوريا والأردن ومصر بإكمال الوصل لشبكاتهم في سنة ١٩٩٧. وسيتم إكمال الوصل بين سوريا والعراق في سنة ١٩٩٨، كما سيتم ذلك بين العراق وتركيا في سنة ٢٠٠٢. وقد وافق الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبنك التنمية الإسلامي على تمويل هذا المشروع[٧].

إن مسألة المياه هي جانب مهم للغاية من جوانب العلاقات الاقتصادية والسياسية بين تركيا والبلدان العربية. لن أتناول هذه المسألة في هذه الورقة إذ جرى بحثها على نحوٍ منفصل خلال ندوة العرب والأتراك.

---

(٤) انظر الجدول رقم (٣ ـ ١).

(٥) *Middle East Economic Digest* (7 May 1993), p. 24.

(٦) *Middle East Economic Digest:* (16 April 1993), p. 8; (2-9 July 1993), p. 22 and (23 July 1993), p. 34.

(٧) جرت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ مباحثات بين السلطات اللبنانية والتركية بشأن تصدير الطاقة الكهربائية من تركيا إلى لبنان.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

تجارة الوقود المعدني بين تركيا والأقطار العربية (بالاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Imports from													
Algeria	-	32,375	2,882	71,272	102,542	157,082	28,499	128,317	99,129	152,562	284,903	46,406	5,884
Bahrain	-	2,778	-	-	-	-	3,988	-	-	-	-	–	-
Egypt	8,947	-	12,286	20,442	-	1,648	7,598	-	-	-	9,011	20,106	37,082
Iraq	1149357	1563625	1417490	946,203	920,977	1132536	757,386	1125619	1385421	1578579	999,041	-	-
Jordan	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22	-	-
Lebanon	-	724	-	-	-	-	-	-	-	-	-	160	-
Libya	709,562	781,020	869,917	760,945	618,171	593,922	280,583	289,397	68,674	266,773	479,244	263,603	431,652
Morocco	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,685	-
Oman	-	-	-	-	8,403	-	-	-	-	-	-	-	-
Saudi Arabia	76,707	410,388	492,212	263,076	212,015	208,797	143,825	112,105	154,640	137,479	665,234	1768101	1596812
Syria	17,192	18,233	14,068	3,203	17,470	15,600	17,289	495	1,078	3,108	66,655	52,275	19,621
Tunisia	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,364	-	-
U.A.Emirates	-	-	-	-	-	-	154,339	37,625	-	-	183,872	362,440	350,833
Yemen	-	-	-	-	-	-	-	-	-	184	-	7,309	-
Total Arab	1961766	2809144	2808854	2065141	1879579	2109585	1393508	1693559	1708941	2138685	2694346	2522085	2441884
Exports to													
Algeria	-		-	-	-	3,252	-	-	315	3,561	-	-	-
Egypt	-	13,270	29,441	12,755	9,862	32,706	5,656	-	8,626	22	47	26	10
Iraq	202	13,615	44,208	4,422	205	608	5,249	1,381	621	278	783	-	-
Jordan	4	-	-	-	1	1	25	1	16	1	253	33	93
Lebanon	18,847	-	-	-	1,658	6,426	2,245	721	2,069	2,077	1,394	11,024	993
Libya	-	9	67	37	62	34	154	167	117	1,013	419	111	72
Qatar	-	-	-	-	-	-	0	-	-	-	-	-	-
Saudi Arabia	-	6,739	19,640	0	1	0	4	3	24	117	306	1,063	1,024
Sudan	-	-	-	-	-	-	-	-	-	149	-	-	-
Syria	3,943	-	-	173	-	77	1,764	51	151	59	132	9,836	192
Tunisia	-	6,912	7,563	-	-	-	2,475	1,648	107	225	-	-	21
U.A.Emirates	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,001	4,901	0
Yemen	-	-	-	-	18	46	-	74	-	0	4	-	8
Total Arab	22,996	40,545	100,919	17,387	11,807	43,151	17,572	4,047	12,046	7,503	4,339	26,996	2,411

المصدر: المصدر نفسه.

القسم الثاني: انتقال الخدمات

سنتناول في هذا القسم النقل والترانزيت والسياحة.

١ ـ النقل والترانزيت

إن الموقع الاستراتيجي لتركيا يؤهلها لأن تكون جسراً برياً بين الأقطار العربية وبين آسيا وأوروبا.

تغطي تجارة النقل والترانزيت نقل النفط الخام من العراق إلى الموانىء التركية على البحر الأبيض المتوسط.

وتقوم تركيا أيضاً بنشاط مهم من خلال أسطول من الشاحنات وشبكة طرق خارجية واسعة[٨].

٢ ـ السياحة

إن السيّاح العرب القادمين إلى تركيا يسهمون هنا في ميزان المدفوعات تحت بند الإيرادات غير المنظورة. والجدول رقم (٣ ـ ٣) يعطي معلومات بشأن أعداد السيّاح القادمين إلى تركيا خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

السيّاح القادمون إلى تركيا

	1983	1984	1985	1986
IRQ	8423	8162	8674	5408
KUW	1720	9264	14665	10867
JAM	3719	34225	39360	8413
LEB	13158	13647	11536	7868
EGY	5655	21357	21152	7382
SYR	98831	94146	53756	49888
SAR	8524	38981	40067	37633
JOR	29329	32422	25041	17612
TAC	169359	252204	214251	144801
TOT	1625099	2117094	261492	1867460
AST(%)	10.4	11.9	8.2	7.8

المصدر: Zeinelabidin, Ibid., p. 127.

---

(٨) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، أمانة السر، «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا» ص ٩ ـ ١٠.

يمثل السيّاح العرب القادمون إلى تركيا ١٠,٤ بالمئة، ١١,٩ بالمئة، ٨,٢ بالمئة و٧,٨ بالمئة من مجموع أعداد السيّاح القادمين إليها خلال الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥ و١٩٨٦ على التوالي. وقد سُجل أعلى رقم من السيّاح العرب البالغ ٢٥٢٢٠٤ سائحاً في عام ١٩٨٤ وأعقب ذلك انخفاض في الرقم عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ معاً.

وبموجب البيانات التركية لميزان المدفوعات بلغت إيرادات السياحة ١٠٩٤ مليوناً و٩٥٤ مليوناً من الدولارات عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ على التوالي. فإذا افترضنا أن معدل مصروفات السائح الواحد هو حاصل قسمة مجموع الايرادات على عدد السائحين، فستكون السياحة العربية قد أتت بزهاء ٩٠ مليون دولار عام ١٩٨٥، و٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨٦. ولا شك أن هذا تقدير اعتباطي، فالمعروف أن السيّاح العرب هم من الزبائن الباذخين. لهذا فقد يتجاوز المبلغ الوارد من العملة الصعبة الرقم المفترض(٩).

القسم الثالث: انتقال رأس المال

يمكننا أن نقدم هنا بعض الجوانب لتحركات رؤوس الأموال وذلك من خلال فعاليات مالية معينة، هي:

- الاستثمار العربي في تركيا.
- نشاط البنوك ذات الأصل العربي في تركيا.
- نشاط الصناديق العربية في تركيا.

١ ـ الاستثمار العربي في تركيا

منذ سنة ١٩٨٠ أصدرت الحكومة التركية سلسلة من القوانين والأنظمة لغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي. وقد حصل، عند تنفيذ القانون رقم ٦٢٢٤ (١٩٨٣) والمرسوم رقم ٨٦ل ١٠٣٥٣ (١٩٨٦)، انتقال لرأس المال من الأقطار العربية إلى تركيا(١٠)، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣ ـ ٤).

(٩) Abdel Rahman Zeinelabidin, «The Present and Future Perspective of Arab - Turkish Economic Relations,» *Studies on Turkish - Arab Relations* (Istanbul), Annual, no. 2 (1987), p. 127.

(١٠) Sema Kalaycioglu, «Turkey's Economic Relations with the Arab World and the Role of Arab Banks in the Turkish Economy,» *Studies on Turkish - Arab Relations*, Annual, no. 3 (1988), p. 88.

الجدول رقم (٣ ــ ٤)

تفاصيل إجازات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا (حسب القطر)

	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
Iraq	0.3	0.9	0.6	13.1	1.4	24.0	3.3	1.6
Saudi Arabia	75.8	7.3	17.3	11.1	4.5	25.8	34.1	13.3
Kuwait	0.1	0.3	6.9	20.6	1.3	2.8	2.0	0.5
Lebanon	3.9	7.2	1.4	1.9	8.6	5.3	4.9	0.1
Syria	1.7	2.7	5.5	4.3	10.8	3.0	1.0	0.4
Jordan	0.9	0.6	0.6	1.3	0.4	0.5	0.6	0.2
Bahrain	1.0	0.0	1.1	0.6	4.4	6.4	19.7	25.7
Qatar	0.4	4.6	0.0	3.9	5.0	5.1	0.1	8.4
Libya	0.1	0.7	0.2	4.6	8.2	17.4	10.3	25
Egypt	0.2	0.2	0.1	0.0	0.2	0.1	0.5	0.0

المصدر: Main Economic Indicators. Undersecretariat of Treasury and Foreign Trade - General Directorate of Economic Research and Assessment (August 1993).

وقد قدمت حوافز استثمارية خاصة للمستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي في حقلي العقارات وملكية الشركات. وقد جرت استثمارات في قطاع المال والبنوك، والقطاع التجاري، وقطاع العقار، وفي انتاج الأسمدة وفي السياحة، وفي النقل البحري وقطاعات الصناعة والزراعة والإنتاج الحيواني وقطاع الانشاءات[11].

٢ ــ البنوك ذات الأصل العربي في تركيا

بدأت هذه البنوك أعمالها في تركيا منذ سنة ١٩٧٧. يبيّن الجدول رقم (٣ - ٥) سماتها الأساسية.

الجدول رقم (٣ ــ ٥)

البنوك التجارية ذات الأصل العربي في تركيا (نهاية ١٩٩١)

	Assets $Mn	Year Started	Branches	Capital
Birleşik Türk Körfez Bankasi	206	1988	4	Qatar/Turkey
Arap - Türk Bankasi	124	1977	4	Libya/Kuwait
Saudi American Bank	42	1985	1	Saudi Arabia/US
Bank of Bahrain and Kuwait	13	1986/1992	1	Bahrain/Kuwait

المصدر: جمعية المصارف التركية.

(١١) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، أمانة السر، «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا» ص ١٤ - ٢١.

تنشط هذه البنوك في الحقول الآتية[١٢]: الإيداع التجاري، تبادل العملات، التحويل الخارجي، القروض، المشاركة في رأس مال بضع شركات في تركيا، تمويل التجارة الخارجية وشركات الإنشاءات، العمليات المصرفية المختلفة، التعامل في سوق الأسهم، تقييم المشاريع والمخاطر، الخدمات الاستشارية في الأمور المالية، وغير ذلك.

٣ ـ نشاط الصناديق العربية في تركيا

نتناول هنا قروض صندوق الكويت وصندوق أبو ظبي وصندوق السعودية وبنك التنمية الإسلامي (ولو أن هذا البنك ليس عربياً صرفاً)[١٣].

إن المعلومات التي نستقيها من التقارير السنوية لهذه المؤسسات ليست كافية لأنها تقارير تتعلق بسنين مختلفة (١٩٩١ عن صندوق الكويت، ١٩٨٨ عن صندوق أبو ظبي، ١٩٨٤ عن صندوق السعودية، ١٩٩٣ عن بنك التنمية الإسلامي)[١٤].

لهذا السبب نستخدم هنا الجدول الذي أعده عبد الرحمن زين العابدين، من مركز البيانات التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهو الجدول الآتي:

(١٢) Kalaycioglu, Ibid., pp. 93-97.

(١٣) Arab Turkish Bank, *Annual Report, 1992*, p. 20.

(١٤) ذكر تقرير لصندوق أبو ظبي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية أن ديوناً متراكمة لهذا الصندوق في ذمة تركيا تقدر بمئة مليون درهم موظفة في المشاريع التعدينية والصناعية. انظر:
Abu Dhabi Fund for Arab Economic and Social Development, *Annual Report, 1987-1988*, p. 55.

كما يذكر تقرير للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن ٧ قروض لتركيا تبلغ قيمتها الاجمالية ٣٢,٨ مليون دينار كويتي. وعلينا أن نضيف إليها قرضاً بـ ٢٤ مليون دينار كويتي تم التوقيع عليه في تموز/ يوليو ١٩٩٣ لمشروع جيسيلكاي المائي (استانبول):
Kuwait Fund for Arab Economic Development, *Annual Report, 1990-1991*, p. 64, and *Middle East Economic Digest* (2 July 1993), p. 38.

ويذكر تقرير صندوق التنمية السعودي ان ١١ قرضاً لتركيا تبلغ قيمتها ١١٩١ مليون ريال سعودي لمشاريع نقل الطاقة وتوليدها، والسكك الحديدية والطرق وجسر البوسفور وتطوير المدن.
Saudi Development Fund, *Annual Report, 1984-1985*, p. 38.

الجدول رقم (٣ ـ ٦)

القروض من الصناديق العربية إلى تركيا (بملايين الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	Total
IDB(*)	66.61	69.34	87.25	45.00	114.20	87.95	110.65	581.00
Abu Dhabi Fund	26.97							26.97
Saudi Fund		56.76	17,92	59.75		87.95	110.65	333.03
Kuwait Fund	11.10			39.10	16.66		22.71	89.57
Total	104.68	126.10	105.17	143.85	130.86	175.90	244.01	1030.07

(*) IDB بنك التنمية الإسلامي.

المصدر: Zeinelabidin, Ibid.

من هذا الجدول يتضح لنا، كما يقول معدّ الجدول، ما يلي:

خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ قدمت الصناديق الأربعة المذكورة مبلغ ١٠٣٠,٥٧ مليون دولار إلى تركيا. ويأتي بنك التنمية الإسلامي في المقدمة، إذ قدّم ٥٨١ مليوناً أي ٥٦,٤ بالمئة من المجموع، يليه الصندوق السعودي بمبلغ ٣٣٣,٠٣ مليوناً أي ٣٢,٢ بالمئة فصندوق الكويت بمبلغ ٨٩,٥٧ مليوناً أي ٨,٧ بالمئة، وأخيراً صندوق أبو ظبي بمبلغ ٢٦,٩٧ مليوناً أي ٢,٦ بالمئة. والواقع أن بنك التنمية الإسلامي كان خلال هذه الفترة هو الوحيد الذي يقدّم القروض سنوياً، في حين قدّم الصندوق السعودي قروضاً خلال خمس سنوات من مجموع السبع التي يتناولها الجدول، يليه الصندوق الكويتي (٤ سنوات) ثم صندوق أبو ظبي الذي قدم قرضاً واحداً في سنة ١٩٨٠. إن تقييم هذا التدفق المالي إلى تركيا ينبغي ألا يقوم على زاوية واحدة فقط هي قيمة الأموال المطلقة. إن عامل المنح (grant element)، وهو يساوي القيمة الاسمية للقرض ناقصاً القيمة الحالية للأقساط والفوائد المسددة، كان مرتفعاً جداً في حالة صندوق الكويت مثلاً. فقد كان هذا العامل، بالنسبة إلى ٢٢٠ مشروعاً موّلها الصندوق المذكور خلال ١٩٦٢ ـ ١٩٨٢، يتراوح بين ٢٥ بالمئة و٨٥,٨ بالمئة. وهذا يشير إلى أن القروض المقدمة من الصناديق المذكورة يمكن أن تصنف حقاً على أنها معونة رسمية للتنمية(١٥).

استخدمت القروض السعودية في تمويل الإسكان وجسر البسفور واصلاح المناطق الحضرية ومشاريع الطاقة والنقل وسكك الحديد والبنية الارتكازية والصادرات التركية إلى السعودية والبنك المركزي التركي، وغير ذلك.

---

(١٥) Zeinelabidin, «The Present and Future Perspective of Arab-Turkish Economic Relations,» pp. 120-121.

استخدمت القروض الكويتية في تمويل السكك الحديد وفي شبكة مياه الشرب في إزمير.

واستخدمت قروض البنك الإسلامي في تمويل مشاريع صناعية، والمصرف الزراعي، ومركز البحوث الزراعية وجامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة، وفي المستوردات النفطية وغيرها[١٦].

قروض من مؤسسات عربية أخرى إلى تركيا

ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

- قرض من الشركة المصرفية العربية مقداره ١٩ مليون دولار لتمويل سد كيراكتيب في سنة ١٩٨٦.

- قرض من مصارف كويتية متعددة (هي بنك الكويت والشرق الأوسط، بنك الخليج الدولي، الشركة الكويتية للتجارة الخارجية، بنك الكويت للانشاء والاستثمار والعقار) مقداره ٩٠ مليون دولار لتمويل استيراد تركيا من نفط الكويت عام ١٩٨٦.

- قرض من مجموعة مصارف عربية أخرى (هي بنك الكويت التجاري، البنك السعودي، UBAF، بنك عمان، بنك الخليج الدولي) مقداره ٣٠ مليون دولار لتمويل الصادرات التركية عام ١٩٨٦.

- قرض في السنة ذاتها من مجموعة مصرفية برئاسة البنك العربي والدولي في القاهرة مقداره ١٥,٥ مليون دولار إلى بنك الاقتصاد التركي لتمويل الصادرات التركية أيضاً.

- قرض في السنة المذكورة من الشركة المصرفية العربية والبنك العربي والدولي مقداره ٢٠٠ مليون دولار إلى البنك الزراعي التركي لتمويل الصادرات الزراعية التركية.

- قرض في سنة ١٩٨٧ من بنك الاستثمار العربي في البحرين وبنوك دولية إلى بنك الأناضول مقداره ٢٥ مليون دولار لتمويل الصادرات التركية[١٧].

القسم الرابع: انتقال القوى العاملة[١٨]

مع أن تاريخ ذهاب العمال الأتراك إلى الأقطار العربية يعود إلى سنة ١٩٦٧، غير أن

---

(١٦) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، أمانة السر، «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا»، ص ٢٢ - ٢٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٥ وخاصة ص ٢٣.

(١٨) Zeinelabidin, Ibid., pp. 131-137.

هذا لم يأخذ زخمه الحقيقي إلا اعتباراً من سنة ١٩٧٥. فمنذ هذه السنة فصاعداً أصبحت السوق العربية المستورد الرئيسي للعمال الأتراك، لا بل أصبحت هذه السوق منذ ١٩٨٢ المنفذ الوحيد للعمال الأتراك في الخارج.

في سنة ١٩٧٥ ذهب ٥٣,٧ بالمئة من العمال الأتراك المغادرين إلى الخارج إلى الأقطار العربية، وأخذت أعداد هؤلاء تتزايد باطراد سنة بعد أخرى باستثناء سنتي ١٩٨٠ و١٩٨٤، وقد بلغت نسبتهم ٩٤,٩ بالمئة و٩٨,٢ بالمئة و٩٨,٦ بالمئة و٩٨,٩ بالمئة من مجموع العمال الذاهبين إلى الخارج وذلك في السنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥ على التوالي.

الجدول رقم (٣ ــ ٧)

العمال الأتراك الذاهبون إلى الخارج

Years	IRQ	KUW	JAM	SAR	JOR	YAR	TAR	TOT	Share
1961	...	...	...	...	...	...	...	1476	0.0
1962	...	...	...	...	...	...	...	11185	0.0
1963	...	...	...	...	...	...	...	30328	0.0
1964	...	...	...	...	...	...	...	66176	0.0
1965	...	...	...	...	...	...	...	51520	0.0
1966	...	...	...	...	...	...	...	34510	0.0
1967	...	...	92	342	...	...	434	8947	4.9
1968	...	...	...	...	...	...	...	43204	0.0
1969	...	...	...	87	...	...	87	103975	0.1
1970	...	...	19	1	...	...	20	129575	0.0
1971	...	...	58	45	...	...	103	88442	0.1
1972	...	...	86	28	...	...	114	85029	0.1
1973	...	...	664	4	...	...	668	135820	0.5
1974	...	...	1015	...	...	...	1015	20211	5.0
1975	...	...	2121	251	...	...	2372	4419	53.7
1976	...	...	4098	1831	...	...	5929	10558	56.2
1977	...	...	8582	4722	...	...	13404	19084	70.2
1978	...	...	7726	5769	...	...	13495	18852	71.6
1979	...	...	9825	8522	...	...	18347	23630	77.6
1980	...	...	15090	5643	...	...	20733	28503	72.7
1981	10467	...	30667	14379	251	...	55764	58753	94.9
1982	8906	271	26686	12325	298	...	48486	49388	98.2
1983	7367	539	23292	20238	321	...	51757	52470	98.6
1984	2430	2	16410	25985	185	...	45012	45815	98.2
1985	1612	68	9680	35067	10	381	46818	47353	98.9
Total	30782	880	156111	132240	1065	381	321459	1169323	27.5

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٣٤

ومع أنه من الصعب أن نفترض ما كان سيكون عليه الاتجاه في حركات القوى العاملة لو لم تصبح السوق العربية مركزاً أساسياً للاجتذاب، إلا أن هذا التحول في الاتجاه المذكور من الأسواق الأوروبية إلى الأقطار العربية يظل أمراً مهماً جداً، فحتى ١٩٨٥ ذهب

من العمال الأتراك إلى الأقطار العربية ما مجموعه ٣٢٤٥٥٨ عاملاً أي ما يمثل ٢٧,٨ بالمئة من مجموع العمال الذاهبين إلى الخارج منذ ١٩٦١.

إن هذه النسبة المنخفضة أمر مفهوم، ذلك أن الحركة الحقيقية باتجاه الأقطار العربية لم تبدأ إلا في سنة ١٩٦٧. أما إذا نظرنا في البيانات منذ هذه السنة فصاعداً فنجد أن الحصة العربية تصبح ٨٠١ بالمئة حتى سنة ١٩٨٥.

وهذا التحوّل في اتجاه حركة العمال الأتراك الذاهبين إلى الخارج هو اتجاه له دلالته المهمة جداً من جوانب متعددة. **أولاً**، غدت الأقطار العربية في السنين الأخيرة المنفذ الوحيد تقريباً للعمال الأتراك الذاهبين إلى الخارج. **ثانياً**، إن هذا المنفذ الأجنبي يسهم من دون شك في تخفيف الضغوط على سوق العمالة المحلية نظراً إلى مشكلة البطالة الحادة في تركيا. **ثالثاً**، إن النتائج المالية التي تترتب على عمل العمال في الخارج لا تقتصر فقط على الأثر الايجابي في ميزان المدفوعات من خلال حوالات العمال النقدية.

من المعروف أن العمال المذكورين يكسبون دخلاً أعلى بكثير من العمال من ذوي الحرفة نفسها الذين يعملون داخل البلاد. ومع أننا لا نملك بيانات مقارنة في هذا الصدد فلا مجال للطعن في صحة هذا القول. ويعني هذا الدخل الأعلى أن العمال وأسرهم سيتمتعون بأحوال معيشية أفضل بالمقارنة مع أقرانهم في الداخل، وهذا في حال تساوي الأمور الأخرى بينهم.

ومن الجدير بالذكر أن هناك درجة كبيرة من التركيز في هذا الجانب من العلاقات العربية ـ التركية وهو جانب القوى العاملة. وهذا أمر متوقع وطبيعي إذ إن أقطاراً عربية تصدّر بذاتها العمال إلى الأقطار المنتجة للنفط.

إن الأقطار العربية الرئيسية الثلاثة التي استقبلت العمال الأتراك هي ليبيا والسعودية والعراق، وقد بلغت نسبتهم فيها ٩٩,٣ بالمئة من المجموع الذي ذهب إلى الأقطار العربية. كانت نسبتهم في سنة ١٩٨٥ تبلغ ٤٨,١ بالمئة في ليبيا و٤١,٧ بالمئة في السعودية و٩,٥ بالمئة في العراق. هذا وفي حين كان هناك انخفاض مستمر في عدد العمال الذاهبين إلى ليبيا والعراق منذ ١٩٨٢ فإن هناك ارتفاعاً مقابلاً في الأعداد الذاهبة إلى السعودية. إن الحركة في الاتجاهين ذات مغزى. ففي حين ذهب ٣٠٦٦٧ عاملاً تركياً إلى ليبيا عام ١٩٨١ فإن هذا العدد انخفض إلى ٩٦٨٠ عاملاً عام ١٩٨٥، أي بنسبة ٦٨,٤ بالمئة. وعلى عكس هذا فقد ذهب ١٤٣٧٩ عاملاً إلى السعودية في سنة ١٩٨١ فارتفع العدد إلى ٥٣٠٦٧ عاملاً في سنة ١٩٨٥ أي بزيادة قدرها ١٤٣,٩ بالمئة. إلا أن كون مجموع العمال الذاهبين إلى ليبيا أكبر من عدد الذاهبين إلى السعودية لا يعني أن ليبيا هي اليوم السوق الأكبر لهم.

والسبب في هذا هو أن البيانات تقدم أرقاماً عن المغادرين فقط سنوياً، ولا تذكر شيئاً عن الذين لا يرجعون.

القسم الخامس: انتقال شركات المقاولات

إن أهمية هذا النشاط التركي في الوطن العربي لا تقتصر على الجوانب المالية فقط، فهذا النشاط له أثر مهم في سوق العمالة التركية وفي قطاع المقاولات الداخلي. ثمة تقدير مفاده أن عدد العمال الأتراك الذين تستخدمهم شركات المقاولات التركية في الخارج كان في سنة ١٩٨٥ يبلغ ٤٢٦٧٦ عاملاً على حد تصريح وزير المالية والجمارك. إن هذا الأمر لا يتحول فقط إلى أموال من خلال حوالات العمال النقدية ولكنه يسهم إيجابياً في التخفيف من مشكلة البطالة الحادة في تركيا وفي التقليل من الضغط الواقع على سوق العمالة. أما ما يتعلق بسوق المقاولات المحلية فإنه كلما زاد عدد المقاولات التي يجري الحصول عليها في الخارج قلّت درجة المنافسة في الداخل، ممّا يمكّن الشركات المحلية من الحصول على حصة أكبر من السوق بأسعار منافسة جداً. وينبغي عدم التقليل من أهمية هذا الجانب، فقد برز تأثيره بروزاً حاداً في النصف الثاني من سنة ١٩٨٦ حين اضطر عدد من شركات المقاولات التركية إلى الاعتماد مجدداً على السوق المحلية وذلك لتقلص الأعمال في قطاع المقاولات في منطقة الخليج. وقد أظهر بعض التقارير في ذلك الوقت أن نحو ألف شركة أخذت تتنافس على المناقصة الواحدة. أدى هذا إلى تقديم الشركات الكبرى أسعاراً منخفضة للغاية للسيطرة على السوق مما اضطر عدداً غير قليل من الشركات الصغيرة إلى تقليل أعمالها كثيراً أو حتى إلى مغادرة السوق.

يبين الجدولان (٣ ـ ٨) و(٣ ـ ٩) في ضوء الاعتبارات المذكورة آنفاً مدى الدور المهم الذي تقوم به الأقطار العربية في هذا الشأن. كان عدد شركات المقاولات التركية العاملة في الخارج يبلغ ٢٢، ٣٠، ٦٢، ١١٣، ٢٤٢، ٢٨٣، ٢٩٦ في الأعوام ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ على التوالي. وبلغ عدد الشركات التركية العاملة في الأقطار العربية من هذا المجموع ٢٢، ٣٠، ٦٢، ١١١، ٢٣٠، ٢٧٠، ٢٨٦، في السنوات المذكورة على التوالي. هذه الأرقام من حيث النسبة المئوية تساوي ١٠٠ بالمئة، ١٠٠ بالمئة، ١٠٠ بالمئة، ٩٨,٢ بالمئة، ٩٥ بالمئة، ٩٥,٤ بالمئة، ٩٦,٦ بالمئة من عدد المقاولين الأتراك العاملين خارج تركيا وذلك خلال السنوات المذكورة آنفاً على التوالي. إن هذه الأرقام تتحدث عن نفسها، وهي بنظرنا مهمة جداً وذات مغزى كبير. فعند النظر إلى الجانب المالي، كما في الجدول رقم (٣ ـ ٩)، نرى أن الحجم الكلي للأعمال التي قامت بها الشركات التركية في الخارج خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ يبلغ ١٤٤٥٦,٣ مليون دولار، وأن ١٣٨٨٠,٣ مليون دولار منه، أي ٩٦,٠٥٢ بالمئة، هو عن أعمال جرت في

ثلاثة أقطار عربية هي السعودية والعراق وليبيا، وقد بلغت حصصها ٩٤٢٠,٧ و٣٤٩١,٧ و٩٦٧,٩ مليون دولار أي ٦٥,٢ بالمئة و٢٤,٢ بالمئة و٦,٧ بالمئة على التوالي. هناك درجة عالية من التركيز من حيث نوع المقاولات في أعمال الانشاءات إذ تبلغ قيمتها ٩٧,٩ بالمئة من القيمة الكلية للمقاولات، تليها أعمال النصب والتركيب والتصميم والهندسة والمسح، وأخيراً التشغيل والإدامة. ولو كنا نستطيع مقارنة هذه الحصة التركية بمجموع أعمال المقاولات في السوق العربية لكان ذلك مفيداً، ولكننا لا نملك مع الأسف بيانات في هذا الصدد. ومع هذا فإن الأرقام المذكورة آنفاً تبين أن أعمال المقاولات هي من الجوانب المهمة جداً في العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية.

الجدول رقم (٣ ــ ٨)

عدد المقاولين الأتراك العاملين في الخارج

COUNTRIES	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
Jamahirya	13	19	34	68	98	105	105	105
S. Arabia	4	5	13	19	79	109	120	120
Iraq	3	4	7	13	35	35	35	35
Jordan	0	0	2	3	8	11	11	11
U.A.E.	1	1	2	2	2	2	2	2
Kuwait	1	1	3	5	6	6	6	6
Egypt	0	0	1	1	1	1	1	1
Senegal	0	0	0	0	1	1	1	1
Iran	0	0	0	0	0	1	2	2
Uganda	0	0	0	0	2	2	2	2
Algeria	0	0	0	0	1	1	1	1
Others	0	0	0	2	9	9	10	10
Total	22	30	62	113	242	283	296	296

المصدر: Turkish Industrialists and Businessmen's Association, *The Turkish Economy, 1986*.

الجدول رقم (٣ ــ ٩)

أنماط المقاولات التركية في الخارج (١٩٧٣ ــ ١٩٨٥) (بملايين الدولارات)

	Jamahirya	S. Arabia	Iraq	Others	Total
Construction	9361	3369	856.8	560.1	14146.9
Erection/ Assembly	19	70.6	94.8	13	197.4
Operation And Maintenance	0.3	37.8	15.7	0	53.8
Design, Engineering And Survey	40.4	14.3	0.6	2.9	58.2
Total	9420.7	3491.7	967.9	576	14456.3

المصدر: المصدر نفسه.

ملاحظات ختامية

من هذا الوصف لتطور العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية خلال العقدين الأخيرين تظهر لنا السمات البارزة الآتية:

ـ إن التجارة العربية ـ التركية غير متسقة على العموم، فالأقطار العربية تصدّر بالدرجة الأولى بضائع غير قابلة للتجديد (النفط والغاز) وتستورد بضائع قابلة للتجديد من تركيا (المواد الغذائية والسلع المصنعة).

ـ إن الاستثمارات العربية في تركيا هي ذات حجم غير قليل، والاستثمارات التركية لم تزل محدودة في الأقطار العربية.

ـ يذهب السيّاح العرب بأعداد كبيرة إلى تركيا ولا يأتي من السيّاح الأتراك إلى الأقطار العربية إلا القليل.

ـ يعمل عدد كبير من العمال الأتراك في الأقطار العربية ولا يوجد عمال عرب في تركيا.

ـ تعمل شركات المقاولات التركية بنشاط في الوطن العربي، أما نشاط شركات المقاولات العربية في تركيا فيكاد لا يذكر.

وهذه السمات تنشأ من طبيعة التطور الأخير في العلاقات العربية ـ التركية، فهي تتركز أساساً بين تركيا والأقطار العربية المنتجة للنفط (السعودية وغيرها من أقطار الخليج، العراق، ليبيا، الجزائر). إن تركيا بحاجة إلى النفط والغاز ولها مشاكلها في ميزان المدفوعات وهي ذات قطاع زراعي يتجه نحو التصدير وقطاعات مشابهة في الصناعة والمقاولات. وتركيا ذات مصادر أيضاً في السياحة وتملك قوى عاملة فائضة. وأخيراً فإن تركيا ذات طاقة استيعابية كبيرة للاستثمارات الأجنبية الآتية من الأقطار العربية المنتجة للنفط.

من جهة أخرى فإن هذه الأقطار بحاجة إلى أسواق لتصدير ما فيها من نفط وغاز، وإلى شركات المقاولات والعمال لبناء بنيتها الارتكازية. وتستورد هذه الأقطار السلع المصنعة، ويذهب مئات الألوف من رعاياها إلى الخارج سنوياً للسياحة، كما انها تبحث عن فرص استثمارية.

إن هذه الحقائق في جانبيها تفسّر واقع العلاقات المذكورة وحدودها. وهذه الحدود نوعان:

ـ **الحدود الجغرافية:** ليس للأقطار العربية غير المنتجة للنفط علاقات اقتصادية واسعة مع تركيا على العموم، وهي عُمان والسودان وجيبوتي ومصر واليمن والأردن وسوريا ولبنان وتونس والمغرب وموريتانيا.

ـ **الحدود القطاعية**: إن عدداً من قطاعات المجتمع والاقتصاد ليست معنية في الجانبين: الزراعة العربية، السياحة العربية، الصناعة العربية، العمال العرب، المقاولون العرب، التعدين التركي... الخ.

وعلى الرغم من هذه الحدود نلاحظ التغيرات الآتية:

١ ـ إن العلاقات التجارية الحالية هي الآن أهم بكثير مما كانت عليه قبل السبعينيات.

٢ ـ لا يقتصر تصدير الأقطار العربية على النفط والغاز بل يشمل بعض السلع الصناعية كالبتروكيماويات.

٣ ـ تتنوع الصادرات التركية إلى الأقطار العربية فتشمل المواد الغذائية والسلع المصنّعة المختلفة.

٤ ـ ثمة بوادر على ظهور استثمارات تركية في الأقطار العربية.

٥ ـ وجود مشاريع للتعاون في مجالات البنية الارتكازية ويجري بحثها في مسائل الطاقة الكهربائية والنقل وموارد المياه والنفط والغاز وغيرها.

أما التطورات القادمة في العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية فستتأثر بثلاثة أنواع من العوامل:

١ ـ العلاقات التركية ـ الأوروبية بعد دخول تركيا الاتحاد الجمركي الأوروبي مؤخراً.

٢ ـ تطور عملية السلام بين الأقطار العربية واسرائيل وما يتصل بذلك من ترتيبات اقتصادية.

٣ ـ تطور الأوضاع في جماعة الدول المستقلة من الاتحاد السوفياتي السابق.

ملحق التجارة
بين تركيا والاقطار العربية
١٩٨٠ - ١٩٩٢

(*) أخذت البيانات من: UNCTAD, *Data Management and Service* (28 October 1993).

١ ـ المواد الغذائية والحيوانات الحية (بآلاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Imports from													
Algeria	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	64
Bahrain	-	-	-	-	-	-	-	24	-	-	5	-	-
Egypt	-	-	-	-	-	-	20	471	221	984	1,938	119	1,791
Iraq	126	72	8	155	108	54	160	141	113	586	2,593	-	-
Jordan	-	-	-	100	-	-	-	-	14	16	218	1,306	242
Lebanon	-	-	-	-	260	-	-	159	113	165	129	758	425
Libya	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10	-	-
Mauritania	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4	-	-
Morocco	-	-	-	-	-	-	2	-	-	-	2	21	14
Qatar	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	26	-
Saudi Arabia	-	-	-	-	-	-	-	-	45	35,724	41	719	8,689
Somalia	-	-	-	-	-	-	-	24	-	32	53	-	-
Sudan	-	-	-	13	-	-	-	-	813	-	601	-	-
Syria	-	-	155	-	-	33	18	40	79	6,535	294	100	120
Tunisia	-	-	-	-	-	-	16	30	-	-	33	92	117
U.A.Emirates	-	-	-	-	-	-	9	65	-	17	171	18	206
Yemen	-	-	28	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Total Arab	126	72	191	268	367	87	225	953	1,399	44,059	6,092	3,158	11,667
Exports to													
Algeria	3,581	17,491	66,056	70,948	51,762	38,238	54,597	43,361	96,184	72,544	65,289	69,413	29,495
Bahrain	2,580	1,774	880	841	314	612	1,730	709	961	1,729	1,238	1,011	1,028
Djibouti	-	-	-	-	-	-	-	-	179	-	19	67	33
Egypt	3,479	27,031	37,560	19,288	25,584	9,937	41,396	42,339	25,068	13,319	24,429	24,096	43,600
Iraq	45,270	147,961	199,942	127,091	328,315	209,412	132,509	198,785	100,566	58,550	40,197	109,595	169,127
Jordan	44,320	82,792	81,748	88,935	72,762	58,344	55,464	45,565	30,454	28,550	28,512	66,075	58,136
Lebanon	45,226	69,359	94,280	101,407	77,096	35,284	43,772	30,251	57,137	56,638	27,110	33,450	56,243
Libya	35,871	74,777	43,009	32,893	20,514	5,819	28,301	29,534	29,740	33,706	35,405	41,893	49,157
Mauritania	-	-	-	-	-	-	-	-	-	157	5	-	27
Morocco	1,197	981	1,481	1,653	3,497	1,764	307	112	752	819	520	7,275	41,060
Oman	-	-	60	111	351	771	1,154	444	513	1,546	334	386	25
Qatar	-	-	1,947	5,323	6,523	7,679	10,826	11,212	8,053	5,321	2,711	752	1,132
Saudi Arabia	25,154	139,336	245,713	254,579	226,351	203,044	223,881	206,610	196,872	215,127	215,404	310,007	242,022
Somalia	-	18	-	-	-	320	-	2,650	1,707	-	-	-	-
Sudan	1,653	6,917	5,108	3,889	1,039	4,523	5,792	2,483	7,463	6,464	5,758	4,703	771
Syria	52,067	89,106	36,475	30,847	29,319	17,976	11,232	9,936	63,385	70,906	53,947	61,546	32,396
Tunisia	5,558	3,753	3,283	22,325	7,240	3,660	111	202	23,650	8,620	949	10,679	10,521
U.A.Emirates	-	-	14,597	14,717	16,945	11,620	20,640	19,384	25,004	23,512	17,982	16,354	15,056
Yemen	43	1	40	392	751	378	683	733	18,770	9	8	6,237	4,788
Total Arab	265,998	661,296	832,180	775,237	868,364	609,381	632,396	644,309	686,456	597,516	519,818	763,538	754,617

٢ ـ المشروبات غير الكحولية والتبغ (بآلاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Exports to													
Algeria	850	923	1,215	-	-	430	-	-	-	-	-	-	42
Bahrain	-	-	-	-	-	-	1	2	-	6	-	0	2
Egypt	6,046	2,329	5,932	3,786	4,541	120	4,354	15	257	201	261	151	172
Iraq	10,999	3,659	148	505	905	353	83	105	1,374	90	361	3,457	4,103
Jordan	-	-	-	6	3	-	-	-	-	3	55	1,422	-
Lebanon	-	-	16	-	1	-	-	-	-	153	90	-	-
Libya	190	277	443	826	430	-	440	442	440	445	7	596	-
Morocco	132	-	-	-	-	-	57	275	-	-	-	225	-
Qatar	-	-	-	-	-	26	-	-	11	-	-	-	1
Saudi Arabia	-	21	42	27	42	238	356	261	537	4,141	172	1,080	315
Sudan	-	-	20	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Syria	-	-	-	-	-	-	11	-	-	-	-	-	8
Tunisia	-	-	-	-	753	93	-	1,023	695	0	-	225	201
U.A.Emirates	-	-	-	-	-	1,220	-	-	-	728	339	1,272	56
Total Arab	18,216	7,209	7,817	5,150	6,674	2,479	5,302	2,122	3,314	5,767	1,285	8,428	4,899

٣ ـ المواد الخام باستثناء الوقود (بآلاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Imports from													
Algeria	129	-	104	-	192	109	221	304	2,553	254	1,532	4,486	2,497
Bahrain	-	-	-	-	-	1,562	11,245	11	203	523	188	2,473	2,142
Djibouti	-	-	-	-	-	-	69	17	-	-	-	-	-
Egypt	-	-	241	2,209	1,625	2,225	2,767	3,035	2,406	4,394	5,317	4,159	3,035
Iraq	1,393	-	-	183	5,158	3,892	8,260	8,973	16,082	22,581	21,659	468	-
Jordan	18,944	25,834	7,510	11,063	4,952	10,179	6,934	17,726	24,505	25,920	26,315	24,633	20,902
Lebanon	2,997	2,445	2,774	1,387	1,773	1,087	5,849	5,470	2,166	1,695	4,611	4,496	3,268
Libya	-	-	-	-	100	1,966	35	1,226	424	1,360	470	744	555
Mauritania	-	-	-	-	3,493	-	-	248	1,181	16	-	-	-
Morocco	11,220	17,174	12,783	14,556	7,969	1,630	5,733	5,551	13,589	4,943	5,670	3,967	5,789
Oman	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12	94
Qatar	-	-	-	-	-	639	1,475	951	1,556	1,203	681	1,684	960
Saudi Arabia	-	-	2,333	5,330	2,919	10,950	17,777	28,914	30,548	19,347	22,731	20,255	20,338
Somalia	-	-	-	-	-	5	-	3	9	51	450	605	282
Sudan	19	1	18	268	146	120	983	17,425	10,728	13,470	3,146	2,325	5,200
Syria	98	256	-	123	287	537	1,508	3,757	2,316	5,160	12,249	13,327	33,371
Tunisia	8,129	16,917	6,427	12,435	9,681	1,475	4,598	2,753	4,994	7,308	6,667	2,670	1,054
U.A.Emirates	-	-	-	-	37	3,477	4,284	392	297	1,348	1,517	1,061	668
Yemen	-	-	125	-	-	-	50	61	118	82	209	518	500
Total Arab	42,931	62,627	32,315	47,554	38,331	39,852	71,789	96,818	113,677	109,656	113,414	87,883	100,654
Exports to													
Algeria	712	1,553	1	137	490	2,574	3,480	1,848	3,573	1,317	3,564	256	1,029
Bahrain	-	2	30	12	4	0	4	-	0	1	12	18	8
Djibouti	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1
Egypt	336	2,091	2,287	1,410	1,967	8,238	3,513	3,753	5,479	5,197	6,456	4,822	4,459
Iraq	14,629	34,375	47,826	11,160	40,348	34,417	25,196	24,359	31,988	12,769	3,922	1,224	1,132
Jordan	304	2,076	2,150	1,398	1,504	1,143	911	788	858	1,392	847	2,283	2,678
Lebanon	3,234	4,259	4,242	2,507	1,904	2,994	21,219	1,100	1,255	884	607	1,919	1,746
Libya	1,507	9,144	10,107	9,085	3,861	2,806	3,904	3,463	4,177	2,925	5,495	731	960
Morocco	-	698	742	75	171	655	1,376	1,048	445	719	4,719	7,100	1,529
Oman	-	-	-	2	164	-	-	5	1	107	392	-	30
Qatar	-	-	1	41	134	24	19	17	76	25	2	88	15
Saudi Arabia	575	2,935	5,570	4,547	3,865	2,962	1,465	1,712	1,486	1,725	2,210	1,596	1,373
Somalia	-	-	-	-	-	-	-	-	-	400	-	-	-
Sudan	-	1	7	22	79	108	32	41	316	120	603	233	-
Syria	1,461	3,014	1,749	1,751	3,351	2,500	1,276	533	1,511	3,399	1,959	1,698	2,349
Tunisia	6,729	3,928	1,126	1,384	1,547	2,739	3,146	2,081	2,280	4,091	2,644	2,512	1,811
U.A.Emirates	-	-	17	59	26	509	3,107	1,231	1,093	974	1,115	509	453
Yemen	16	-	25	-	9	59	235	8	214	9	3	-	501
Total Arab	29,502	64,076	75,879	33,589	59,425	61,727	68,884	41,987	54,751	36,054	34,550	24,908	20,076

٤ ـ الوقود المعدني . . الخ (بآلاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Imports from													
Algeria	-	32,375	2,882	71,272	102,542	157,082	28,499	128,317	99,129	152,562	284,903	46,406	5,884
Bahrain	-	2,778	-	-	-	-	3,988	-	-	-	-	-	-
Egypt	8,947	-	12,286	20,442	-	1,648	7,598	-	-	-	9,011	20,106	37,082
Iraq	1149357	1563625	1417490	946,203	920,977	1132536	757,386	1125619	1385421	1578579	999,041	-	-
Jordan	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22	-	-
Lebanon	-	724	-	-	-	-	-	-	-	-	-	160	-
Libya	709,562	781,020	869,917	760,945	618,171	593,922	280,583	289,397	68,674	266,773	479,244	263,603	431,652
Morocco	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,685	-
Oman	-	-	-	-	8,403	-	-	-	-	-	-	-	-
Saudi Arabia	76,707	410,388	492,212	263,076	212,015	208,797	143,825	112,105	154,640	137,479	665,234	1768101	1596812
Syria	17,192	18,233	14,068	3,203	17,470	15,600	17,289	495	1,078	3,108	66,655	52,275	19,621
Tunisia	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,364	-	-
U.A.Emirates	-	-	-	-	-	-	154,339	37,625	-	-	183,872	362,440	350,833
Yemen	-	-	-	-	-	-	-	-	-	184	-	7,309	-
Total Arab	1961766	2809144	2808854	2065141	1879579	2109585	1393508	1693559	1708941	2138685	2694346	2522085	2441884
Exports to													
Algeria	-	-	-	-	-	3,252	-	-	315	3,561	-	-	-
Egypt	-	13,270	29,441	12,755	9,862	32,706	5,656	-	8,626	22	47	26	10
Iraq	202	13,615	44,208	4,422	205	608	5,249	1,381	621	278	783	-	-
Jordan	4	-	-	-	1	1	25	1	16	1	253	33	93
Lebanon	18,847	-	-	-	1,658	6,426	2,245	721	2,069	2,077	1,394	11,024	993
Libya	-	9	67	37	62	34	154	167	117	1,013	419	111	72
Qatar	-	-	-	-	-	-	0	-	-	-	-	-	-
Saudi Arabia	-	6,739	19,640	0	1	0	4	3	24	117	306	1,063	1,024
Sudan	-	-	-	-	-	-	-	-	-	149	-	-	-
Syria	3,943	-	-	173	-	77	1,764	51	151	59	132	9,836	192
Tunisia	-	6,912	7,563	-	-	-	2,475	1,648	107	225	-	-	21
U.A.Emirates	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,001	4,901	0
Yemen	-	-	-	-	18	46	-	74	-	0	4	-	8
Total Arab	22,996	40,545	100,919	17,387	11,807	43,151	17,572	4,047	12,046	7,503	4,339	26,996	2,411

٥ ـ الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية (بآلاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Imports from													
Egypt	-	-	-	-	-	-	-	-	554	-	-	-	-
Iraq	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	732	-	-
Jordan	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,540	4,897	7	459
Lebanon	-	-	-	-	-	-	-	210	-	-	-	-	-
Saudi Arabia	-	-	-	-	-	-	4	-	-	-	-	-	-
Sudan	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,002	-	-
Yemen	-	-	222	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Total Arab	-	-	222	-	-	-	4	210	554	5,540	6,631	7	459
Exports to													
Algeria	-	-	-	-	-	-	2,124	533	5,084	1,716	2,714	4,695	3,265
Bahrain	-	-	-	2	-	3	-	-	-	-	-	-	-
Egypt	-	19	70	-	-	2,568	4,905	2,200	2,562	2,838	-	42	39
Iraq	224	147	2,039	1,359	2,073	9,386	4,189	5,374	5,158	1,218	192	1,920	1,525
Jordan	-	28	262	148	1,190	1,228	697	244	818	223	248	8,637	1,524
Lebanon	-	1,797	282	3,155	2,739	2,888	1,476	885	414	439	3,299	388	713
Libya	2,800	36,409	19,540	50,298	17,611	17,514	30,786	40,179	33,809	48,911	41,485	88,648	111,658
Qatar	-	-	6	35	21	5	-	10	18	11	6	-	7
Saudi Arabia	-	200	249	491	197	160	137	276	298	403	294	829	1,034
Syria	1,033	7,576	2,892	1,745	1,772	2,735	4,418	5,525	4,670	1,595	2,000	9,658	13,652
Tunisia	-	-	-	-	-	-	202	229	-	6,078	-	6	5
U.A.Emirates	-	-	35	60	12	13	13	11	19	21	114	422	594
Yemen	-	-	-	3	-	-	0	-	-	-	-	-	29
Total Arab	4,057	46,176	25,375	57,296	25,615	36,499	48,947	55,467	52,850	63,452	50,353	115,244	134,046

٦ ـ المواد الكيمياوية (بآلاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Imports from													
Algeria	170	1,742	5,700	3,417	0	1,903	622	-	2,033	466	608	535	551
Bahrain	601	-	-	-	-	-	3,797	1,773	3,931	1,426	55	-	712
Egypt	-	-	-	-	173	136	1,162	558	18	147	2,172	2,666	1,181
Iraq	-	-	13	-	106	-	2,387	11,086	19,215	38,482	9,817	-	908
Jordan	934	-	-	-	639	2,764	2,587	389	1,110	1,640	1,674	3,191	2,576
Lebanon	12,517	-	82	69	-	-	-	213	170	15	-	9	-
Libya	6,401	8,415	19,685	32,409	39,614	24,689	10,299	15,077	9,723	18,037	7,365	17,078	13,096
Morocco	6,188	22,159	33,643	58,220	111,556	55,431	64,049	67,814	62,110	22,585	86,369	70,625	19,971
Qatar	-	-	-	6,889	1,210	2,603	539	-	-	-	-	-	-
Saudi Arabia	-	-	-	381	751	6,216	8,753	18,453	31,383	11,780	19,748	17,384	19,971
Somalia	-	-	-	-	70	-	-	-	-	-	-	-	-
Sudan	-	-	-	43	3	-	-	-	-	-	295	-	49
Syria	-	-	-	-	-	-	-	-	-	368	122	-	16
Tunisia	10,403	13,164	11,201	26,928	45,343	19,653	23,400	49,036	32,794	4,922	13,553	15,878	28,109
U.A.Emirates	-	-	9	-	-	0	3	30	23	21	43	89	154
Total Arab	37,213	45,480	70,334	128,356	199,467	113,396	117,596	164,429	162,510	99,890	141,821	127,455	87,296
Exports to													
Algeria	-	838	6,954	4,734	17,803	8,826	26,723	27,012	15,527	24,364	17,372	17,655	10,163
Bahrain	-	5	2	0	-	-	-	8	20	33	78	176	184
Djibouti	-	-	-	-	-	-	1	15	-	14	18	185	182
Egypt	282	644	1,743	2,352	5,525	1,647	3,587	7,118	15,610	23,672	21,150	16,794	21,166
Iraq	256	2,608	9,690	11,946	35,518	43,888	46,408	182,476	153,636	51,788	27,918	2,358	29,332
Jordan	75	1,451	1,105	1,515	5,334	3,901	4,187	3,266	3,256	4,864	5,423	24,267	17,916
Lebanon	305	651	667	461	697	1,320	2,458	2,230	2,953	2,888	4,361	4,855	4,699
Libya	158	8,238	556	1,135	2,014	2,026	13,442	15,611	6,394	17,326	26,787	7,426	9,516
Morocco	-	-	14	7	-	112	118	285	408	323	5,473	469	1,121
Oman	-	-	-	-	-	-	35	63	156	104	4	42	4
Qatar	-	-	4	42	76	56	175	93	247	103	105	98	140
Saudi Arabia	318	3,686	7,034	5,398	3,711	2,369	1,731	7,364	8,179	8,395	9,208	9,350	5,807
Somalia	-	-	237	-	-	-	-	-	70	-	-	-	-
Sudan	-	0	261	-	13	-	269	196	4,594	1,390	4,353	1,454	1,885
Syria	2,961	1,681	2,818	6,623	7,270	10,359	9,146	11,222	23,913	14,349	28,439	27,175	23,890
Tunisia	-	-	-	114	55	40	110	201	459	849	1,226	971	1,573
U.A.Emirates	-	-	16	83	5	12,327	1,093	3,263	1,437	848	1,973	4,706	1,921
Yemen	-	-	-	-	15	0	25	4	2,566	1,094	665	1,610	401
Total Arab	4,354	19,802	31,102	34,411	78,037	86,872	109,509	260,426	239,426	152,406	154,554	119,590	129,899

٧ ـ مصنوعات رئيسية (بآلاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Imports from													
Algeria	-	-	-	1,750	2,578	1,603	1,655	3,304	863	504	-	661	1,130
Bahrain	-	-	-	15	2,312	-	-	-	126	1,442	7,968	11,156	9,855
Egypt	-	2,785	539	2,333	2,432	2,877	5,428	8,578	9,091	15,293	18,364	21,253	15,732
Iraq	-	-	24	-	-	271	487	7,977	15,400	7,848	11,978	-	0
Jordan	-	-	-	-	163	94	92	300	391	432	413	206	224
Lebanon	-	-	-	5	18	-	38	623	672	650	1,349	675	570
Libya	-	0	-	-	208	199	0	0	-	-	-	5	142
Mauritania	-	-	-	-	-	-	-	-	29	-	-	-	-
Morocco	-	-	-	68	2,138	2,756	1,827	-	73	7	5,335	1,960	3,777
Oman	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	662	-
Qatar	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22
Saudi Arabia	-	-	-	-	59	225	4,018	6,541	10,967	6,608	14,528	21,842	18,292
Somalia	-	-	-	4	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Sudan	-	-	-	-	-	-	2	-	-	507	922	1,296	1,288
Syria	-	326	-	-	-	14	0	757	909	2,527	4,014	1,133	520
Tunisia	-	-	-	-	-	2	800	368	1,336	1,948	3,020	2,024	1,474
U.A.Emirates	-	-	374	-	0	866	3	8	2	4,265	6,505	1,612	1,004
Yemen	-	-	48	-	-	-	-	-	-	-	76	-	-
Total Arab	-	3,111	986	4,175	9,906	8,907	14,351	28,456	39,859	42,032	74,473	64,486	54,029
Exports to													
Algeria	726	6,664	48,762	47,475	51,157	51,335	84,751	66,559	91,644	128,128	106,384	99,264	51,157
Bahrain	106	1,017	164	664	312	495	370	341	1,572	1,983	1,538	1,769	8,481
Djibouti	-	-	-	-	-	-	-	4	1	5,184	-	69	492
Egypt	4,889	13,582	44,715	15,564	69,205	55,360	54,551	49,385	90,964	81,563	94,860	99,843	64,328
Iraq	31,342	261,464	239,009	135,041	455,762	540,130	265,468	418,568	493,996	256,937	107,784	3,564	5,554
Jordan	1,922	8,850	16,796	13,528	20,861	27,316	56,713	57,607	49,559	23,026	39,449	45,105	65,603
Lebanon	2,849	6,920	8,262	8,693	14,909	10,647	29,182	9,686	18,524	8,771	8,008	29,595	23,665
Libya	10,742	133,747	87,823	63,694	51,546	20,015	36,967	20,667	76,144	65,939	72,476	58,500	36,431
Mauritania	-	-	-	-	-	-	-	-	-	109	11	1	-
Morocco	-	-	211	382	788	327	1,961	3,229	5,042	9,874	11,517	9,157	7,914
Oman	-	-	1,758	278	155	275	447	1,731	6,522	3,526	2,760	799	5,521
Qatar	-	-	1,529	1,284	1,682	499	1,434	798	1,508	1,897	1,724	2,275	3,096
Saudi Arabia	14,097	21,778	49,401	55,416	81,283	103,653	50,585	75,935	83,151	77,533	63,216	97,752	160,113
Somalia	-	-	-	461	-	2	-	-	233	173	-	-	-
Sudan	-	114	311	373	1,774	240	789	1,022	16,810	11,093	1,314	9,923	3,963
Syria	39,384	22,704	16,326	13,792	16,821	18,408	28,964	29,864	45,295	82,353	102,684	144,919	123,911
Tunisia	699	140	11,309	3,566	330	6,399	2,740	2,912	28,634	19,009	29,240	29,797	21,473
U.A.Emirates	-	-	4,852	3,172	4,438	51,342	9,986	8,738	21,947	39,747	46,282	39,272	68,544
Yemen	-	152	639	1,164	2,138	2,004	2,145	3,965	2,957	3,949	25,753	53,703	55,293
Total Arab	106,756	477,132	531,867	364,547	773,080	888,444	626,974	750,212	1034503	820,794	714,920	725,305	705,538

٨ ـ ماكينات ومعدات للنقل (بآلاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Imports from													
Algeria	-	70	-	308	13	115	2	5	-	-	-	-	36
Bahrain	-	-	3	75	72	219	-	1	-	5	-	-	396
Egypt	-	-	-	4	4	-	5	4	4	157	9	21	3
Iraq	4	-	42	9	-	-	23	219	227	86	72	24	-
Jordan	-	-	-	-	110	1	-	666	66	1,233	107	218	-
Lebanon	23	-	39	-	182	-	7	614	126	3	107	281	41
Libya	-	0	16	-	2,878	31	1,325	2	69	65	2	-	44
Mauritania	-	-	-	-	-	-	-	41	-	8	-	-	-
Morocco	-	-	322	-	21	-	0	1	1	9	0	-	2
Oman	-	-	-	9	-	-	381	1	-	-	-	-	-
Qatar	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	5	176	117
Saudi Arabia	-	-	-	3	-	36	1,325	1,992	1,036	865	1,185	563	733
Somalia	-	13	-	-	0	-	-	-	-	-	-	-	-
Sudan	-	-	-	39	-	-	18	-	-	-	-	3	-
Syria	-	-	-	-	1	115	205	57	8	5	954	-	28
Tunisia	-	14	38	32	7	89	21	10	8	10	-	14	2
U.A.Emirates	-	-	39	3	-	90	102	274	28	148	200	267	597
Yemen	-	-	97	-	-	-	-	-	-	3	132	-	-
Total Arab	27	96	595	480	3,289	696	3,416	3,887	1,572	2,596	2,772	1,566	1,998
Exports to													
Algeria	2,517	3,300	3,964	1,864	6,070	3,588	2,879	549	4,192	5,035	5,067	14,477	12,148
Bahrain	18	84	8	5	-	9	1	1	61	52	97	3	84
Djibouti	-	-	-	-	-	-	-	6	3	-	-	54	-
Egypt	3,821	13,044	22,196	14,918	23,460	29,441	25,950	21,338	28,817	11,118	11,947	21,462	35,495
Iraq	30,355	76,745	52,737	12,214	29,901	42,887	33,885	64,968	148,892	46,865	25,523	5	729
Jordan	645	918	1,596	1,633	3,269	9,464	35,583	27,026	36,242	2,474	3,342	6,639	10,300
Lebanon	359	720	1,778	2,653	2,161	14,181	24,154	75,308	1,484	1,514	2,151	4,103	5,338
Libya	917	29,641	36,511	16,206	22,608	3,483	8,988	10,255	38,076	26,980	19,887	13,735	10,531
Mauritania	-	-	-	-	-	-	-	-	310	92	-	27	26
Morocco	-	-	18	2	7	112	133	1,104	579	1,358	1,962	2,019	4,468
Oman	-	-	836	-	-	-	36	194	27	389	954	3	820
Qatar	-	-	410	314	29	0	41	18	65	131	192	353	90
Saudi Arabia	774	3,460	8,729	14,302	21,317	69,373	39,396	57,189	19,870	11,763	11,858	15,649	15,300
Somalia	-	-	-	-	-	0	45	0	10	-	-	-	-
Sudan	-	28	17	48	50	142	206	1,101	10,229	20,981	9,276	2,669	2,457
Syria	1,070	2,383	2,196	1,166	2,640	2,414	4,462	3,110	3,855	3,886	4,904	8,180	18,444
Tunisia	72	89	1,089	3,201	962	2,657	3,482	2,699	6,124	4,386	4,155	7,479	9,332
U.A.Emirates	-	-	478	245	800	31,031	681	597	1,700	1,727	1,275	1,509	2,159
Yemen	3	1	45	6	74	433	242	23	363	2	24	632	496
Total Arab	40,551	130,411	132,609	68,776	113,347	209,215	180,165	265,487	300,901	138,752	102,614	98,997	128,217

٩ - سلع مصنعة متنوعة (بآلاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Imports from													
Algeria	-	50	-	-	2	-	519	-	-	-	-	-	-
Bahrain	-	-	-	-	18	-	-	-	-	26	-	-	8
Egypt	-	-	-	18	193	4	1	-	-	41	17	86	20
Iraq	-	-	5	-	-	-	-	-	45	1,589	639	-	-
Jordan	-	0	-	-	-	4	22	-	2	7	463	18	211
Lebanon	16	-	22	50	154	10	53	373	155	26	88	146	447
Libya	-	-	-	-	-	3	-	0	-	3	-	2	6
Mauritania	-	-	-	-	-	-	-	-	-	57	13	-	-
Morocco	-	-	-	-	-	-	0	-	-	5	-	-	0
Oman	-	-	-	6	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Qatar	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-	-	-
Saudi Arabia	-	-	-	1	-	7	29	50	40	172	158	72	156
Somalia	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4	-
Sudan	-	-	8	-	-	0	-	-	-	-	-	-	19
Syria	-	-	-	-	31	42	7	-	3	22	16	19	42
Tunisia	-	-	-	1	-	4	21	-	15	0	-	6	-
U.A.Emirates	-	-	-	1	-	-	27	85	169	25	203	162	726
Yemen	-	-	32	-	-	-	-	-	-	4	-	-	-
Total Arab	16	50	68	76	397	75	680	508	429	1,976	1,597	515	1,636
Exports to													
Algeria	80	7	5	-	239	735	2,997	2,020	2,097	137	706	107	266
Bahrain	-	38	17	11	184	98	133	315	357	772	571	934	799
Djibouti	-	-	-	-	-	-	3	8	-	-	17	65	-
Egypt	1,452	118	1,885	124	633	972	1,256	12,624	7,217	1,903	954	1,291	4,230
Iraq	1,511	18,426	14,789	5,933	41,353	78,759	40,287	49,245	49,886	16,901	7,823	277	510
Jordan	821	963	1,077	2,616	2,698	12,789	15,381	37,218	8,698	2,167	2,741	3,997	7,882
Lebanon	2,121	1,658	2,059	910	1,459	12,705	11,487	29,643	4,695	3,540	3,646	5,079	5,802
Libya	8,116	149,306	36,527	9,911	23,382	7,137	12,779	20,339	29,244	29,639	18,550	25,827	28,176
Mauritania	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	13	2	-
Morocco	-	-	-	-	-	-	38	350	318	250	442	501	4,579
Oman	-	-	-	30	-	13	198	33	79	317	100	132	197
Qatar	-	-	14	182	97	141	585	1,235	1,150	1,157	1,375	1,169	1,156
Saudi Arabia	2,645	9,261	21,111	25,095	41,267	48,324	40,074	59,851	48,724	45,324	35,759	47,199	58,954
Somalia	-	-	-	-	-	1,225	-	-	-	-	-	-	-
Sudan	-	-	61	24	-	115	2	7	214	2,664	52	825	288
Syria	1,806	2,012	699	817	491	1,334	856	1,172	202	190	430	1,190	1,343
Tunisia	151	186	0	158	29	178	1,323	463	186	1,518	1,519	1,993	2,314
U.A.Emirates	-	-	1,448	2,468	1,186	11,408	2,043	2,004	7,068	5,026	5,425	6,621	8,007
Yemen	65	87	115	112	182	519	1,004	182	933	323	181	543	434
Total Arab	17,968	182,065	79,809	48,391	113,201	176,453	130,446	215,909	161,867	111,829	80,304	97,752	124,938

١٠ ـ بضائع ليست مصنفة حسب النوع (بآلاف الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
Imports from													
Saudi Arabia	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2	-	-
Total Arab	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2	-	-
Exports to													
Jordan	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4	18
Lebanon	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2
Libya	-	-	-	-	4	-	-	-	-	-	31	-	-
Qatar	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-
Saudi Arabia	-	-	0	-	3	0	-	-	36	-	0	-	-
Syria	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4	0	5	4
Tunisia	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	21	-	-
U.A.Emirates	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9	-	-	-
Total Arab	-	-	0	-	7	0	-	-	36	13	53	9	24

المنـاقشـات

١ ــ سمير أمين

بودّي لو أشدّد على عدد من السمات النوعية مركزاً على امكانات المستقبل وعلى افتراض امكان تطويرها. فلا شك في أن تركيا والأقطار العربية متفاوتة في تطورها أو عدم تطورها. فتركيا أكثر تطوراً، من حيث القدرة الصناعية، والقدرة التقنية، من البلدان العربية. ولكن على الرغم من هذه التفاوتات في جوانب التطور، فثمة سمات مشتركة بين تركيا والبلدان العربية، تضعهما في صف العالم الثالث، بالمقارنة مع أقطار شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية الجنوبية، وحتى بعد الهند. وأنا أتحدث بطبيعة الحال بطريقة نسبية لا بالمطلق.

أولاً، لا نحن ولا تركيا في موقع متقدم، وبإمكاننا أن نرى مدى ضعفنا وهشاشة صادراتنا، باستثناء الدول الغنية بالنفط.

ثانياً، نحن نعيش في تبعية معرفية وتقنية واقتصادية.

ثالثاً، نحن لا نلعب دوراً هاماً في علاقات الجنوب مع الجنوب، كما اننا مصنفون على أننا سلبيون تجاه الغرب، وتجاه البلدان الغربية الرأسمالية المصنعة، وهذه سمة تضعنا على نقيض مع شرقي آسيا التي طورت علاقات مع دول الجنوب أكثر أهمية من كل ما سبق، بحيث إنها لا تفوق فقط العلاقات بين تركيا والبلدان العربية، بل تفوق العلاقات القائمة بين البلدان العربية نفسها.

وهذا ما يمكن تلخيصه بعبارة أخرى تشير إلى استقلال ذاتي صناعي نسبي للحاق بالغرب المتقدم. من هذه الزاوية فإن النتيجة التي حصلت عليها تركيا من التطور تعتبر أقل من متواضعة، في حين أنها كارثية بالنسبة إلى البلدان العربية.

أنا أستعمل الآن مقاييس النظام الرأسمالي العالمي لا غير. وهذه المقاييس تقوم على

القدرة على المنافسة في المشروعات الصناعية في الأسواق العالمية. وأنا أشدّد على الانتاج الصناعي وليس على النفط، مثلاً، ولا على انتاج زراعي كالقطن الذي كان وسيلة مصر في القرن الماضي للاندماج في النظام العالمي. فإذا اتخذنا من طاقة الانتاج الصناعي على المنافسة في السوق العالمية مقياساً للتقدم وجدنا أننا نأتي في آخر طبقة من العالم الثالث اليوم. تركيا تتقدم البلدان العربية، ولكن الفارق ليس كبيراً، مثلما أن أقطاراً افريقية جنوب الصحراء تتجاوز العرب من هذه الناحية بالذات.

أما بالنسبة إلى تركيا فقد صنفها البنك الدولي بين التجارب الناجحة في العالم الثالث مع المكسيك وأقطار أخرى. ثم ظهر أن هذا النجاح هش للغاية بالنسبة إلى الأثمان الاقتصادية في السبعينيات، وحين انكمشت السوق العالمية في الثمانينيات، غدت المنافسة أشد قسوة بالمقارنة مع نسبة النمو الصناعي، وظهر أن تركيا في وضع اقتصادي ضعيف جداً.

أما بالنسبة إلى الأقطار العربية، فالنتائج أسوأ، بمعنى أنه لا توجد أية صناعة عربية هامة قادرة على أن تدخل السوق بنجاح. فما العمل تجاه هذه الصعوبات؟ لن أقول إن تركيا اليوم على مفترق طرق، لأن كل بلد يقف على مفترق طرق في الظروف الحالية ولا يعلم أحد ماذا يفعل.

المسألة الأكثر أهمية بالنسبة إلى تركيا ـ ولا بد أنها نوقشت كثيراً ـ هي تكاملها مع الجماعة الأوروبية من دون قبولها عضواً كامل العضوية لأسباب متعددة، وكذلك الأمر مع البلدان العربية، لأن أقطار المغرب العربي مرشحة أيضاً، وغيرها يريد أن يترشح، وكلنا نتجه إلى هذا التكامل. فهل هذا يقدم الحل للصناعات غير القادرة على المنافسة أو ذات القدرة الضعيفة على المنافسة في منطقتنا؟ أنا شخصياً أشك في ذلك، وأعتقد أنه يسرّع عملية انحلال الصناعة، وهي عملية مشاهدة الآن في البلدان العربية، ولا أعلم إن كانت موجودة في تركيا، وأتمنى أن أعرف. على كلٍّ هذا منطق من اتجاه معيّن. المنطق الآخر متعاكس معه تقريباً، ويقوم على بناء اقليمي، إن لم يكن تكاملاً، فليكن تعاوناً أعمق، يشمل لأسباب سياسية عميقة مشروع الوحدة العربية الذي أؤيده بقوة لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية، ولا أراه بالضرورة يتعارض مع المستوى الاقليمي الذي يشمل تركيا.

هنا أريد أن أوضح نمط الاقليمية القادرة على الوصول إلى نسبة نمو أعلى أو أعمق في معظم البلدان على قدم المساواة، بقدر ما هو ممكن بين شركاء، وإلى تكامل داخلي أعمق بين الأعضاء. وسيتطلب هذا استقلالاً ذاتياً نسبياً للمنطقة على نحو ما نشاهد في السوق الأوروبية المشتركة. وهذا ما جعلني أقول إن تركيا وبلاداً أخرى تقف على مفترق طرق. فالمسألة أن الفرصة التي أُخرت خلال الـ ٢٠ ـ ٣٠ سنة الماضية لم يعد بالإمكان تأخيرها في المستقبل، حسبما أرى. ولكي نتأكد من أن مثل هذه الاقليمية لن تعمل لمصلحة القطر

الأكثر تقدماً في المنطقة، وهو تركيا، يجب انشاء التعاون الاقليمي على أسس غير أسس السوق المشتركة. أعتقد أن لدينا قضايا كثيرة وأشعر أن برنامج التكامل يمكن تطويره، وخاصة في حقل التقنية مهما كان نوعها، تقنية صناعية أو تقنية بناء. وقد أشار بطرس لبكي إلى نجاح الشركات التركية في البلدان العربية وغيرها، وقد قرأت عن نجاحها في روسيا. كما نجحت في مجال الزراعة المتوسطية التي تقدم فرصاً كثيرة للتطوير.

لدي ملاحظة تتعلق بالمفاوضات الجماعية بين البلدان العربية بوصفها أعضاء في أمة محتملة، وبين المنظمة العامة للشرق الأوسط التي تضم تركيا والعرب، وبين الجماعة الأوروبية أو مناطق من آسيا المجاورة. وما لم يتم تنفيذ هذه الشروط كلها، فإنني لا أرى آفاقاً لتعميق العلاقات العربية ـ التركية، بل سوف تبقى كما شخّصها بطرس لبكي: متوازنة وسطحية، لأن ما يقدمه العرب إلى الأتراك لا يعدو النفط وقليلاً من الرساميل التي تستثمر هنا وهناك في بعض المشروعات، وهو أمر ليس بالضرورة ايجابياً.

فإذا لم تطرأ تغيرات على رؤى التقدم على المستوى القومي، عند العرب والأتراك معاً، ولم يغيّر البنك الدولي تطلعاته العامة، فلن توجد في المستقبل فرص لأي تطور ذي مغزى للاعتماد المتبادل في ما بيننا، والمعارض للتبعية غير المتساوية بيننا وبين الشمال بما فيه الجماعة الأوروبية.

٢ ـ وحيد خلف أوغلو

أشكر لبطرس لبكي جهده، فقد أنعش ذكرياتنا وأعطانا صورة غير متحيزة ومحايدة عن حالة العلاقات الاقتصادية اليوم بين الترك والعالم العربي.

بودّي أن أشرككم في ذكرياتي، فأنا قسم من التاريخ وقد ضربت بسهم وافر في هذه الأمور لسنوات عدة. في عام ١٩٨٨ كنت في روسيا سفيراً للمرة الثانية وعضواً في بعثة للمرة الثالثة. تأملت في مستوى تجارتنا مع روسيا فوجدتها قد هبطت إلى ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار، فتساءلت: هل هذا ممكن؟ فروسيا سوق كبير ونحن جاهزون للتصدير. لذلك قمت بزيارة وزير التجارة الخارجية، الذي شغل المنصب سنوات عدة، واسمه «باتوليشيف». فقلت له: «معالي الوزير: تجارتنا مع ايران تتجاوز المليار دولار (وكان ذلك إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية) كما ان تجارتنا مع العراق تتجاوز المليار دولار. فكيف حدث أن تجارتنا مع قطر كبير بحجم روسيا تتدنى إلى ما بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ مليون دولار؟» كان الجواب شديد التهذيب. قال: «لقد اتبعتم مؤخراً نظاماً جديداً، فقد انتقلتم من نظام التبادل إلى النظام الحر، فكيف تتوقعون بهذا النظام أن تزيدوا تجارتكم مع البلدان الاشتراكية؟ لقد أخطأتم؛ فأنتم لستم أغنياء بالعملات الأجنبية، ونحن أيضاً لسنا أغنياء بالعملات الأجنبية، فإن اشتريتم من عندنا استطعنا أن نشتري من عندكم مهما كان نظامكم».

لقد وجدتْ هذه الملاحظة صدى في نفسي، فسألته: «ما هو أفضل ما نشتريه من الاتحاد السوفياتي؟» في عام ١٩٦٥ كنت سفيراً في روسيا، فبدأنا مفاوضات حول مبلغ ائتمان كبير

كانوا يريدون به اقامة منشآت في تركيا، مثل معمل الفولاذ في اسكندرون، ومصفاة نفط، ومعامل المنيوم ومصانع أخرى. لم تكن هذه المنشآت تغري بالمنافسة، لكنها عنت الكثير لنا. وقد ظللنا نتناقش معهم، فنخبرهم بأن هذه المنشآت تنقصها التقنية الحديثة، فيما يتهموننا بدورهم أننا نثير هذه القضايا لأغراض سياسية. وقد اعتادوا القول بأن اسكندرون بنيت لتشغيل ٨٠٠٠ عامل، ولا مجالَ فيها لـ ١٩٠٠٠ عامل، وإن حشد المزيد من السكان كان لصالح حزب سياسي معين. ففكرت في أن أفضل ما نقوم به هو أن نشتري من الاتحاد السوفياتي.

كانت تركيا في تلك الأيام أفقر مما هي الآن، في ما يتعلق بموارد الطاقة. فقد كان لدينا القليل من الوقود الذي يلوّث المدن الكبيرة، ومن الغاز بعض آثاره. لدينا ما بين ٢ إلى ٢,٥ مليون طن من النفط سنوياً، بينما نستورد من الشرق الأوسط ما بين ١٦ إلى ١٧ مليوناً لاستعمالنا. فقلت لماذا لا نستورد الغاز من الاتحاد السوفياتي، لأنني شهدت بنفسي حين كنت في المانيا نزاعاً بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ففي حين كانت أمريكا تتهم الغرب بأنه لا بد من أن يقع تحت نفوذ روسيا، كانت حكومات الغرب تعترض بالقول إنها لا تستعمل أكثر من ٧ بالمئة من الطاقة الروسية، إذ يمتد أنبوب بطول ٥٤٠٠ كم من شرق سيبيريا ليمد البلدان الغربية بالغاز. كذلك فإن تركيا تشتري من الاتحاد السوفياتي كميات متزايدة من الغاز، وسوف تزوّد مدنها الكبرى به (وقد أنهت أنقرة مشروعها)، وسوف تليها استانبول والمدن الأخرى. لقد فُتحت السوق الروسية للمنتجات التركية حتى بلغ حجم التجارة بين البلدين ملياري دولار، إن لم تخني الذاكرة، وأنا أضرب هذا المثل لأعقد مقارنة.

لقد ذهبت إلى قطر في عام ١٩٨٥ واستقبلني أميرها، فأخبرته بالمشروع، فأجابني:

«لماذا لا تشترون غازنا، لدينا الكثير منه. وعلى الرغم من النزاع بين قطر وايران على الغاز، فبإمكاننا تصدير الغاز إلى الغرب عبر الأقطار العربية وتركيا».

بإمكاننا أن نبيع الغاز لأوروبا، لمَ لا؟ وبودّي أن أقترح إيجاد سلعة يمكننا أن نقيم علاقاتنا بها في المستقبل. ففي الوقت الحاضر، لدى الأقطار العربية نفط وغاز، وآمل أن يكون لديها أكثر من ذلك في المستقبل. فماذا لدى تركيا لتقدمه إلى العرب؟ في المقام الأول ربما يتوفر لدينا الماء وبضائع أخرى. لذلك، من الممكن أن نتذكر ما اقترحه روبرت شومان في عام ١٩٥٢ لكي يكون أساساً للتكامل الأوروبي: الفحم والحديد. واليوم، بعد أربعين عاماً نجد معاهدة ماستريخت قد وقعت وأنشىء مصرف في فرانكفورت... وربما بعد سنوات قليلة سوف تستعمل ١٢ أمة عملة واحدة هي الإيكو. فلماذا لا يجمع العرب والأتراك ما لديهم من ماء ونفط وغاز، ثم يشتغلون عليها لتكون أساس تعاونهم في المستقبل؟ لقد كانت تجارتنا مع العرب جيدة تماماً خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية حتى

اعتدنا القول إن ثلث تجارتنا الخارجية تجري مع أقطار الشرق الأوسط، والثلث الثاني مع البلدان الغربية، والثالث مع المنظومة الاشتراكية. وقد كنا فخورين بذلك لأننا اعتدنا ألا نضع كل البيض في سلة واحدة. وحين ننظر إلى ما حل بتجارتنا اليوم مع الأقطار العربية ومع بلدان الشرق الأوسط نجدها تتدنى أكثر فأكثر، في حين أن تجارتنا تزداد أكثر فأكثر مع الغرب ومع بلدان الاتحاد السوفياتي السابق.

لم تعد تركيا ذلك البلد الذي لا يصدر غير المنتجات الزراعية، بل صدقوني، اننا نصنع منسوجات نسائية بحسب الموضة وتلفزيونات وآلات حساسة أخرى. وقد علمت أن تركيا تقوم في هذا العام بأعمال بناء في روسيا. فبعد الأحداث الأخيرة في موسكو ذهب المقاولون الأتراك العاملون في روسيا إلى يلتسين فوراً لاصلاح مبنى البرلمان. وفي اليوم التالي، ومن دون توقيع عقود، شرعوا في الأعمال الاصلاحية، وبعد ذلك جاءهم عقد بمبلغ ١٧ مليون دولار. كان المقاولون الأتراك يبنون في ليبيا، وفي العربية السعودية، وحتى في العراق إن كنتم تذكرون. لا أرمي من هذا إلى القول بأن المصانع التركية بلغت حد الكمال، ولكن في النهاية، زالت المؤسسات غير الكاملة ولم يبق إلا المؤسسات الكبرى.

أذكر أنني سألت السعوديين مرات عدة عن شركة كبرى أفلست لأنها لم تدفع في الوقت المحدد. غير أن بطرس لبكي أخبرنا بأن هذه المنشآت تعمل في روسيا بفاعلية وتربح جيداً. لقد ضغط الألمان على الحكومة الروسية كي لا تسمح للشركات التركية بالعمل في روسيا، فاضطر الروس إلى إعطاء خمسين بالمئة من الأعمال للأتراك وخمسين بالمئة للألمان لسبب بسيط: كانت الأموال تتدفق من المانيا من أجل انسحاب الجيش الروسي من مواقعه في المانيا.

إن الشعب التركي غير ناشط في الشرق الأوسط ولا في البلدان العربية، بينما في وسعي أن أخبركم أن هناك ٣٢,٠٠٠ مقاول ناشط في المانيا اليوم ويشغلون في مشاريعهم ١٢٠,٠٠٠ عامل الماني. لقد تغيّر النظام التركي بأكمله، مما يظهر أن توجه تركيا نحو الغرب منحها أفقاً أكبر وفرصاً أكبر في حقول مختلفة، لقد خلقت حرب الخليج الثانية مصاعب كبرى للاقتصاد التركي، ولم نتلق تعويضاً من ذلك، وما زلنا نعاني آثارها.

كانت كمية ٧٢ مليون طن من النفط تجري من العراق إلى أضنة في الأنابيب تشكل دخلاً كبيراً لتركيا، إذ إنها كانت تتلقى ضريبة مرور فقط بما يعادل ٣٥٠ ـ ٤٠٠ دولار سنوياً. كما كانت تحصل على أكثر مستورداتها النفطية من العراق وايران. ولم نستطع أن نحصل على شيء من السعودية وأقطار الخليج إلا بعد الحرب العراقية ـ الايرانية وبعد أزمة الخليج.

لقد طلبت من وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد أن يزودنا بشكل رمزي

ببعض النفط لنبادله ببضائعنا، وطلبت الشيء نفسه من التونسيين، ومن آخرين، لكنهم لم يستطيعوا أن يزودونا بأية كمية. وحين ذهبنا إلى سوريا كنا نريد تحسين العلاقات معها، فتحدثنا مع الرئيس حافظ الأسد لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة، فلم يكن بإمكانه أن يزودنا بغير الفوسفات. وكان هذا ما عرضه علينا الأردن وتونس والمغرب. فنحن الآن نستورد كمية محدودة، وليس في وسعنا أن نشتري كل كمية الفوسفات التي تنتجها البلدان العربية. ولا توجد مادة أخرى نستطيع المبادلة بها، ولهذا يتوجب علينا أن نحكّم عقلنا لنرى ما نستطيع فعله لكي نحسّن المبادلات بين تركيا والبلدان العربية.

تشكل السياحة، كما قال بطرس لبكي، إحدى المفردات. فقد لاحظت أن الأتراك يذهبون إلى مصر كثيراً، كما أننا نتلقى مصريين وعرباً. وينشط أصحاب المصارف العربية في تركيا أكثر مما ينشط أصحاب المصارف الأتراك في العالم العربي. وهذه مفردة أخرى هامة.

أما الخدمات الأخرى فينبغي تحسينها في إطار المؤتمر الاسلامي. فكما تعلمون، ينقسم المؤتمر إلى ثلاثة فروع، يرأس أحدها الملك الحسن الثاني، والثاني الرئيس التركي، والثالث الرئيس الباكستاني. ونحن نبذل أقصى ما في وسعنا في تركيا لنجمع معاً وزير التجارة ووزير الاقتصاد ووزير المواصلات ووزير السياحة لنتوصل إلى ما يسعنا عمله معاً. وكما قال بطرس لبكي، أعتقد أن الطريقة الوحيدة هي أن نجمع الهياكل الأساسية في كل من تركيا والبلدان العربية لنخلق اعتماداً متبادلاً في ما بيننا، فلعل السلام والنية الحسنة وتبادل الخدمات والبضائع، وربما الناس أيضاً، يمكن أن تتجه جميعاً إلى ما هو أحسن مما هو عليه اليوم...

٣ ــ محمد عدنان بخيت

١ ـ اتسمت العلاقة العربية ـ التركية بأزمة الثقة نظراً إلى غياب الآلية لإزالة هذه الأزمة بسبب غياب الارادة السياسية لدى الطرفين على شكل جماعي، وفي أحسن الحالات تبقى ثنائية التعاون.

٢ ـ يلاحظ أن القلق وعدم الاستقرار سيكونان من علامات الوضع الداخلي لدى العرب والأتراك.

٣ ـ ما هو الدور المتوقع لتركيا في الشرق الأوسط الجديد؟ وبما أن اسرائيل ستلعب دوراً على أساس الدخول في مسار التقنيات المتقدمة، فهل ستختار تركيا الجانب العربي أو الانخراط في المسار التقني؟

٤ ـ لقد اختارت الجمهورية التركية لنفسها طريق العلمنة، فهل ستعيد النظر في هذا القرار في ضوء قيام الثورة الاسلامية في ايران وبروز الحركات الاسلامية في الساحات الاسلامية؟

٥ - هل ستقبل تركيا بمشاركة عربية في الجمهوريات التركية في أواسط آسيا؟

٦ - هل ستمنح تركيا بقية الأقليات غير الكردية حقوقها الثقافية واللغوية؟

٤ ـــ دوغو ارجيل

أقلقني بعض الشيء ما لمسته من عداء لدى بعض المتكلمين.

ما من أحد يدعي أن الديمقراطية قد تحققت كاملة في تركيا، ولكنها عملية تتطور في ظل الظروف القائمة كما هو الحال في العالم، وقد تنتكس أحياناً بسبب ما يحيط بها من دكتاتوريات وأنظمة مستبدة، ولذلك فإن تقدم الديمقراطية في تركيا هو أمر شبيه بالمعجزة. فعلى الذين يتهمون تركيا أن ينظروا إلى ما يجري في أمكنة أخرى.

النقطة الأخرى هي الخيار التركي بين الاسلام والعلمانية. على أي نوع من الاسلام نتكلم؟ هل هو الاسلام كنظام سياسي يفرض نفسه على الناس في حياتهم اليومية من الصباح إلى المساء ومن المهد إلى اللحد؟ إن هذا مفهوم استبدادي للدين. وقد شرحت مفهوم العلمانية في تركيا، ويتبيّن من ذلك وجود فارق سحري بين الفكر والعقيدة، وبين الفكر ومنظومة العقائد بحيث لا يتجاوز إحدهما الآخر، بل يسود الاحترام بينهما. نعم، أقول بكل إخلاص، جواباً عن السؤال الخاص باختيار تركيا بين الاسلام والعلمانية، إن تركيا قد اختارت العلمانية كما اختارتها المجتمعات المتحضرة كافة. أما الأصولية، فليس هناك دين أصولي، وإنما أناس أصوليون ومجموعات أصولية تلتمس اللجوء إلى الدين للترويح عن تعاسة الحياة اليومية وشقاء العيش. أما الكلام على نظام عقائدي قمعي، سواءً كان دينياً أو غير ديني، فهذا أمر آخر.

٥ ـــ زكي مبارك

لقد طرح محمد عدنان بخيت مجموعة من التساؤلات حول سياسة الدولة التركية في المستقبل تجاه الأمة العربية. هذه التساؤلات مهمة جداً، وبها أعتقد تنتقل أشغال الندوة في عروض تاريخية وتجارب شخصية إلى مرحلة الحوار.

١ - قد يكون هذا الحوار ساخناً كما دلّ بعض الإجابات من الإخوة الأتراك، ولكنه حوار ضروري ويجب أن يتم في جو ديمقراطي وحضاري كما تفرضه كل الندوات العلمية.

٢ - تحديد معالم سياسة الدولة التركية تجاه القضايا العربية الحاضرة من شأنها أن تعيد الثقة بين العرب والأتراك.

٦ ـــ طارق المجذوب

الاقتراح الذي ساقه الوزير أوغلو، بشأن معادلة النفط والغاز العربيين بالمياه من تركيا، يمكن أن يخيف المرء العربي خاصة أن محادثات تدور بين الجمهورية التركية وجمهوريات

آسيا الوسطى الاسلامية بهذا الشأن. فماذا لو تم امداد تركيا بالغاز والنفط من هذه الجمهوريات؟ هل ستعرض تركيا بيع الأقطار العربية مياهاً من دون حل المسائل المائية العالقة؟

٧ ــ محمد أمين

تطرق بطرس لبكي في ورقته إلى العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية الراهنة، وهي مطمئنة على ما يبدو، إلا أنها لم ترق إلى درجة العلاقات الاقتصادية التي ربطها كل من الجانبين مع أوروبا. وهنا أجد نفسي مضطراً إلى القول بأن البحث في هذه العلاقات حالياً لا يمنع من الرجوع بعض الشيء إلى الوراء، ولو لمجرد المقارنة، وهذا رد على من حاول في تعقيباته السابقة التقليل من أهمية الرجوع إلى الماضي. وأريد فقط التأكيد على بعض الشبه الذي ألمسه بين الأمس واليوم في توجه كل من العرب والأتراك نحو أوروبا.

في دراسة أعددتها عن علاقات الجزائر التجارية الخارجية في أواخر العهد العثماني (١٧٩٣ ـ ١٨٣٠)، خلصت إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تلقي بظلالها على الحاضر أيضاً. فقد تبيّن لي أن تجارة الجزائر مع أوروبا ـ وهو أمر لم ينطبق على موانىء تونس وليبيا وحتى على الموانيء الشرقية من الاسكندرية حتى إزمير ـ ظلت طوال فترة الوجود العثماني تحتل الدرجة الأولى في مقابل علاقات هزيلة مع أقاليم الدولة العثمانية الأخرى، بما فيها بلدان المغرب العربي. وهذا نلاحظه اليوم أيضاً مع مرور ما يزيد على قرن ونصف، إذ ستظل أوروبا تحتل مكانة هامة جداً في علاقات كل من تركيا والبلدان العربية، وذلك ما لم تعرف هذه الأخيرة قفزة اقتصادية تمكنها من تجاوز الهيمنة الاقتصادية الأوروبية ومن التكامل في ما بينها.

٨ ــ بطرس لبكي (يردّ)

علي أن أعدل بعض الملاحظات العامة التي ذكرتها في نهاية ورقتي.

أولاً، إن العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية هي في الوقت الحاضر أحسن مما كانت عليه في الماضي، إذ إنها كانت سابقاً قليلة جداً إن لم نقل منعدمة. من الواضح، في رأيي، أن العلاقات الحاضرة أفضل بكثير ولصالح الطرفين.

ثانياً، إن العلاقات الحاضرة علاقات دينامية غير مستكنة من حيث المنافسة ومن حيث النوعية معاً. مثلاً، نجد أن الصادرات العربية إلى تركيا في الوقت الحاضر تتنوع بالتدريج بسبب المشاريع العربية ـ التركية المشتركة في تركيا، وذلك في حقل الصناعة والبتروكيمياويات. ثمة أقطار عربية، خليجية في الغالب، تصدّر إلى تركيا سلعاً شبه كاملة الصنع لأغراض الصناعات التركية، كإنتاج الأسمدة والبتروكيمياويات. هناك أيضاً بعض الاستثمارات التركية في الأقطار العربية كالسعودية وغيرها، في بعض القطاعات غير قطاع الانشاءات. وأظن أن هناك الآن مجالات محتملة لمزيد من التنوع في العلاقات التجارية،

فإن مصر ولبنان وأقطار الخليج، على سبيل المثال، قادرة على مزيد من العلاقات المتنوعة مع تركيا. لدينا الآن، حتى في حقل المقاولات، شركة استشارية عربية كبيرة مثل «دار الهندسة» اللبنانية التي عقدت عقوداً استشارية متعددة في تركيا، حتى في مشروع «الجنوب الشرقي» في أدنه، ولهذه الدار عقود استشارية مع البنك الدولي. لذا وعندما يكون لدينا مكتب عربي من هذا النوع، فإنه من الممكن دخول السوق التركية من دون صعوبات.

وقد أخذ السيّاح الأتراك بالمجيء إلى الأقطار العربية. ثم هناك روح الاقتحام التي تبديها شركات السياحة العربية، وكذلك روح الاقتحام التي تبديها المصارف التركية، ولم تكن تألف سابقاً العمل في الأسواق العربية. هذا النوع من التغيّر جديد علينا، ولهذا كانت ملاحظاتي سلبية. ولكننا أخذنا نشاهد الآن جوانب ايجابية، وأعتقد أنه من الممكن تطويرها إلى الأحسن. وإن هذا إنما يتم تدريجياً في إطار الأفكار التي قدمها سمير أمين عن التكامل الاقليمي.

الفصل الرابع

إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية - العربية

(الورقة الأولى)

علي إحسان باغيش (*)

المدخل

شهدت العلاقات التركية ـ العربية العديد من العراقيل التي جعلتها تسير في خط غير متوازن. فرغم رغبة تركيا في إقامة العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية مع العرب وتطويرها، إلا أن ظهور دولة اسرائيل قد أصبح شوكة في جنب تركيا فحاولت تخفيض علاقاتها معها إلى أدنى المستويات. وإذا كانت اسرائيل قد تفهمت موقف تركيا وحاولت أن تتعامل معها باعتدال وموضوعية، فإن تركيا لم تستطع ازالة عدم الرضا العربي عنها بسبب علاقاتها مع اسرائيل.

وعندما تشكّل النظام الدولي الجديد، وأريد اضفاء شكل جديد للشرق الأوسط، أُعطي لتركيا دور محرج ودقيق في ذلك النظام، عندما وقفت إلى جانب سوريا والسعودية ومصر تأييداً لقوات الحلف الأطلسي ضد العراق. وكانت تركيا تأمل أن يتم تفهم هذا الموقف من قبل الدول المعنية في المجالات الأخرى، ولا سيما أن تركيا ـ لأسباب جيوبوليتيكية واقتصادية وثقافية ـ قد انتمت إلى الغرب حضارياً ومؤسساتياً في محاولة للتكامل معه، ولكن ذلك لا يعني قيام تركيا بإدارة ظهرها نحو العالم الاسلامي، فمثلما اعترفت بدولة اسرائيل فإنها أيدت، أيضاً، قيام دولة فلسطين. واضافة إلى ذلك، فإن تركيا تدعو إلى إقامة حل عادل ودائم للصراع في المنطقة، وأبدت استعدادها للمشاركة في جميع المشاريع الاقتصادية المقترحة لهذه المنطقة، كما شاركت في كل المساعي المبذولة لتحقيق السلام الدائم فيها.

(*) جامعة حاجي تبي ـ أنقرة.

كان بإمكان مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول الـ «غاب» (GAP) أن يكون نقطة بداية جيدة للطرفين، ولا سيما أن تركيا تجنبت أن تتخذ من مياه دجلة والفرات سبباً لنزاعات جديدة في المنطقة، كما أنها لم تتخذ منها وسيلة للألاعيب والمناورات السياسية. فالمسؤولون الأتراك لم يجعلوا مشروع الـ «غاب» خاصاً بالمستثمرين الأتراك فقط، وإنما بالمستثمرين العرب أيضاً للاستفادة من امكانات المشروع الهائلة، وهو الأمر الذي سنتحدث عنه بشكل تفصيلي.

إن مشروع الـ «غاب» مشروع اقتصادي واجتماعي وثقافي متكامل لأنه سوف يعمل على تطوير المنطقة وتحديث الزراعة فيها، ومن هنا، فإن مشروع جنوب شرقي تركيا يعد من بين المشاريع الانمائية الكبرى في العالم، كما انه يؤلف المشروع الأول والأضخم في تركيا، لأنه سيحقق التوازن المفقود بين منطقة جنوب شرقي تركيا ومناطق تركيا الأكثر تقدماً وتطوراً، كما انه يرفع من مستوى الرفاهية في تلك المنطقة، وهذا ما سعت تركيا إلى إيضاحه لجيرانها العرب بتبيان أهمية هذا المشروع ودوره في تنمية منطقة جنوب شرقي تركيا وتغيير ظروف الحياة القاسية فيها.

أولاً: مصادر المياه

رغم حرارة شرق تركيا المرتفعة وندرة الأمطار فيه وكثرة التبخر بسبب حرارة الصيف القائظة، فإن مصادر المياه فيه كثيرة ومتنوعة. ولكن المشكلة الرئيسية فيه هي كيفية توزيع تلك المياه ضمن أبعاد الزمان والمكان، أو بعبارة أخرى، وضع نظام مناسب لتحقيق الإرواء الأكثر فائدة وجدوى، والانتفاع من امكاناته الهيدرو - كهربائية.

إن نهري دجلة والفرات هما المصدران الرئيسيان للمياه في تلك المنطقة، رغم وجود بعض المصادر الأخرى للمياه في شانلي أورفا وماردين وديار بكر(١).

إن نهر الفرات، ليس النهر الوحيد والكبير في منطقة مشروع الـ «غاب» وإنما يعد من أكبر أنهار تركيا، وتصل المساحات التي يغطيها من منبعه وحتى الحدود السورية إلى حوالى ١٠٢,٨٧٦ كم٢، أما القسم الموجود في منطقة المشروع فتبلغ مساحته ٢٢,١٠٠ كم٢، واستناداً إلى الأرقام التي سجلت خلال أعوام ١٩٣٧ - ١٩٨٠ في قرية بلقيس ووفق الوحدات القياسية، فإن كمية المياه المتدفقة فيه سنوياً تبلغ ٣٠,٧٧٧ مليون متر مكعب، وان هذا المقدار لا يكفي لتغطية احتياجات البلدان التي يمر بها. هذا وإن كمية المياه المتدفقة في

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مشروع الغاب (GAP)، انظر: Ali Ihsan Bagis, *GAP, Southern Anatolia Project, the Cradle of Civilization Regenerated* (Istanbul: 1989), (Interbank-Istanbul).

الأنهار تختلف سنوياً، ارتفاعاً وانخفاضاً، وفق كمية الأمطار الساقطة ومقدار التبخر الناتج من الحرارة في المنطقة.

ومما لا شك فيه أن تدفق مياه نهر الفرات يتغير بتبدل المواسم، كما ان الوضع الحالي للنهر يحول دون استعمال مياه النهر بالشكل المطلوب. ففي الحالات الموسمية الاعتيادية، يتحقق أقصى تدفق لمياه النهر في شهر نيسان/ ابريل، بينما تصل مياه النهر إلى أدنى مستوياته في شهر أيلول/ سبتمبر، وهو الأمر الذي يؤدي بمياه النهر إلى التغير بين ٢٧٥ بالمئة و٣٣ بالمئة من حيث الكميات المتدفقة فيه خلال مواسم السنة، ذلك التغير الذي يوضح مدى الاختلاف في تدفق مياه النهر بين موسم وآخر.

أما الساحة التي يغطيها نهر دجلة، وفق مقاييس محطة جزرة، فإنها تبلغ من منبعه وحتى الحدود ٣٨,٧٠٥ كم^{2}، واستناداً إلى تلك المقاييس لأعوام ١٩٤٦ - ١٩٨٥، فإن تدفق المياه في النهر يبلغ سنوياً ١٦,٩٠٠ مليون متر مكعب. أما الاختلاف في مستوى مياه نهر دجلة فإنه يشبه الاختلاف نفسه في نهر الفرات، وقد بلغ تدفق مياه الأنهار التركية مرحلة حرجة خلال أعوام ١٩٥٨ - ١٩٩٢[٢].

إن نسبة الاختلاف في تدفق مياه دجلة أكثر من نهر الفرات، وهي من دون شك ترتبط بمواسم السنة. فإن متوسط هطول الأمطار في حوض دجلة الذي يغطي مساحة تبلغ ٣٨,٢٨١ كم^{2}، هو حوالى ٧٨٥ ملم. ومن المنتظر أن يشهد نهر دجلة، مثله مثل الفرات، تبايناً في مقدار المياه المتدفقة فيه، لأن نسبة تدفق المياه فيه في شهر نيسان/ ابريل من كل عام تبلغ ٢٦٠ بالمئة، في حين ينخفض في شهر أيلول/ سبتمبر إلى ٢٣ بالمئة. ولذلك فإن المياه المتدفقة في نهر دجلة، وفق المقاييس وبنسبة هطول الأمطار في حوضه، تكفي لإرواء المنطقة. غير أن زيادة الحاجة إلى مياه النهر في بعض المواسم تستدعي وضع نظام خاص لخزن مياه النهر وتوزيعها. ونقصد بذلك أن حاجات الشرب والإرواء وتشغيل المحطات الهيدرو - كهربائية تستدعي وجود مشروع يغطي تلك الاحتياجات، ومن هنا كان مشروع جنوب شرق الأناضول الذي يطلق عليه اختصاراً اسم الـ «غاب» (GAP).

وبالإضافة إلى نهري دجلة والفرات، فإن ثمة مياهاً جوفية كثيرة في المنخفضات الكائنة في منطقة الـ «غاب» لا سيما في محافظات شانلي أورفا وماردين وديار بكر حيث تستعمل تلك المياه للشرب من قبل أهالي المنطقة، كما تستعمل لإرواء المساحات الزراعية الصغيرة[٣].

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٣ - ٤٤.

ولما كان سد كيبان مخصصاً لجمع الكميات الهائلة من المياه، لذلك فقد أصبحت الاستفادة من المياه المتدفقة في الأنهار بواسطة مشروع الـ «غاب» أكثر نفعاً وكفاية.

ثانياً: تطور مصادر المياه في منطقة الـ «غاب»

يشكل حوضا نهري الفرات ودجلة، مياهاً وأرضاً، أهمية كبرى لتركيا. وإذا كانت الدراسات الخاصة بنهر الفرات قد بدأت في تركيا خلال السنوات الأولى من عمر الجمهورية، حيث كانت توجد، في موقع سد كيبان الحالي، محطة لقياس مياه النهر، فإن انشاء تلك المحطة أدى بالمسؤولين الأتراك إلى التفكير جدياً في إجراء الدراسات حول انشاء المحطات الهيدرو ـ كهربائية في تركيا. ونظراً إلى الأهمية التي يكتسبها حوض الفرات، فقد تم انشاء أول مشروع عليه عام ١٩٦١. وقد وضعت التقارير الخاصة بمشاريع نهر الفرات، وكذلك حوض الفرات الأدنى، خلال أعوام ١٩٦٤ و١٩٦٦ على التوالي. أما السدود المقامة على نهر الفرات، فقد تم انشاء سد قاراقايا عام ١٩٧٦، غير ان انفجار أزمة النفط عام ١٩٧٠ وعدم توجه الاستثمارات الأجنبية نحو المنطقة أديا إلى اعادة النظر في مشاريع كهربة المنطقة وإنشاء خط لأنابيب المياه فيها.

وفي عام ١٩٨٠، قامت مؤسسة شؤون المياه التركية بإجراء دراسة الامكانات المائية في منطقة الـ «غاب»، حيث تمّ إقرار ثلاثة عشر مشروعاً مختلفاً للمنطقة، منها مشروع سد قاراقايا ومشروع الفرات الأدنى اللذين يختلف أحدهما عن الآخر. كما تم التخطيط من أجل تنفيذ سبعة مشاريع من أصل ثلاثة عشر مشروعاً على نهر الفرات، تلك المشاريع المهمة التي يمكنها، بعد إنشاء الوحدات الهيدرو ـ كهربائية، إرواء مساحة كبيرة من الأراضي تبلغ ١,٠٨٣,٠٠٠ هكتاراً، وصرف كميات هائلة من مياه النهر تبلغ حوالى تسعة مليارات متر مكعب، وهي الكمية التي توازي ٣٠ بالمئة من مياه النهر المتدفقة عند نقطة قرقاميش نحو سوريا والبالغة حوالى ثلاثين مليار متر مكعب. أما الوحدات الهيدرو ـ كهربائية والسدود المقامة على الفرات فهي: كيبان، قاراقايا، أتاتورك، براجيك وقوم قايا، وتعمل الثلاثة الأولى بطاقتها القصوى. وتقع هذه السدود على الفرات بالذات، لأنها صُممت بالشكل الذي تستطيع فيه استيعاب المياه الزائدة كافة على طاقة سد كيبان. ولما كانت كمية المياه التي *يمكن خزنها من نهر الفرات سنوياً تبلغ ٤٢ مليار متر مكعب،* ***فإن تدفق المياه فيه*** سيتم بدرجة عالية من التنظيم. كما ان استعمال مياهه بمعدل ٣٠ بالمئة سنوياً لن يؤدي إلى صعوبات في الإرواء.

إن مشروع خطة تطوير حوض نهر الفرات يستدعي إقامة المشاريع التالية:

١ ـ مشروع الفرات الأسفل.

٢ ـ مشروع قاراقايا.

٣ ـ مشروع سروج ـ بازوكي.

٤ ـ مشروع قحطا ـ آدي يامان.

٥ ـ مشروع آدي يامان ـ كوك صو ـ عربان.

٦ ـ مشروع غازي عينتاب.

٧ ـ مشروع الفرات الأعلى.

ثالثاً: مشروع الفرات الأسفل

هذا المشروع هو أهم مشاريع منطقة الـ «غاب» وأوسعها من حيث انتاج الطاقة، وهو ينقسم إلى سبعة مشاريع تحتية ووحدات ملازمة إياها. وسيتم انجازها جميعاً عام ٢٠٠٢. يستطيع هذا المشروع إرواء ٨٥٢,٧٨١ هكتاراً من الأراضي القاحلة، تلك الأراضي التي تؤلف ٥١,٩ بالمئة من أراضي مشروع الـ «غاب» البالغة ١,٦٤١,٢٨٢ هكتاراً. أما المشاريع التحتية التابعة للمشروع الرئيسي فهي:

١ ـ سد أتاتورك والمحطة الهيدرو ـ كهربائية.

٢ ـ نفق شانلي أورفا.

٣ ـ المحطة الهيدرو ـ كهربائية لشانلي أورفا.

٤ ـ مؤسسات الإرواء الخاصة بشانلي أورفا ـ حران.

٥ ـ مؤسسات الإرواء لماردين ـ جيلان پينار.

٦ ـ محطات ضخ سيواراك ـ حلوان الاروائية.

٧ ـ محطات ضخ بوزاووا الإروائية.

ويحتل سد أتاتورك موقعاً متميزاً، ليس في مشروع الفرات الأسفل فحسب، وإنما ضمن مشروع الـ «غاب» أيضاً، لأنه مثلما يستطيع إرواء مساحة كبيرة تبلغ ٨٥٢,٧٨١ هكتاراً من الأراضي، فإنه يؤلف مصدراً رئيسياً للمياه اللازمة لإرواء مشروعي سروج ـ بازوكي وقحطا ـ آدي يامان، وبذلك يرتفع مقدار الأراضي التي يرويها إلى مليون هكتار. وفي حالة انجاز الوحدة الأولى من مشروع إرواء حران، فإنه يمكن توليد قوة كهربائية مقدارها ٨,١٠٠ ج .و .س. أما في حالة انجاز مشاريع الإرواء كافة، فإن مقدار تلك القوة

ينخفض إلى ٥,٣٠٠ ج .و .س. سنوياً. وعند اكمال تلك المشاريع الإروائية مستقبلاً[٤] سيتم التحكم في مياه الفرات بنسبة ٨٠ بالمئة.

إن الحكومة التركية تخصص سنوياً مبالغ كبيرة من مواردها لمشروع الـ «غاب» من أجل انجازه في وقته المحدد، لأنها تريد أن يكون النموذج الأول في العهد الجمهوري لمثل هذه المشاريع التي اعتمدت أساساً على الخبرات والموارد والطاقات المحلية، والذي يبيّن، في الوقت نفسه، الامكانات الهائلة في تركيا من حيث العمل والخبرة والطاقة.

يبلغ مقدار المياه المتدفقة في نهر دجلة عند نقطة سد الجزيرة (جزرة) حوالى ١٦,٧ مليار متر مكعب سنوياً. وإذا كان سد ايليسو مخصصاً لإنتاج الطاقة الكهربائية فقط، فإن السدود الأخرى قد صممت للإرواء وتوليد القوة الكهربائية. أما الأراضي التي سيتم إرواؤها بمياه دجلة في تركيا فتبلغ ٥٥٨,٠٠٠ هكتار، ويعتقد أن ٢٠ بالمئة من المياه المخصصة للإرواء ستعود مرة أخرى إلى السدود لتبلغ كمية المياه المخزونة فيها ٣,٧ مليار متر مكعب، والتي تؤلف نسبة ٢٢ بالمئة من مياه دجلة المتدفقة، ولكن يعتقد الخبراء أنه في حالة انجاز السدود كافة على نهر دجلة، فإن مقدار المياه المخزونة في السدود سيبلغ ١٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً، وهو المقدار الكافي لإرواء الأراضي المخصصة للزراعة كافة في المنطقة[٥].

أما المشاريع الإروائية التي سيتم انجازها على نهر دجلة، فهي:

١ ـ مشروع دجلة ـ قرال قيزي.

٢ ـ مشروع باطمان.

٣ ـ مشروع باطمان ـ سيلوان.

٤ ـ مشروع غرزان.

٥ ـ مشروع ايليسو.

٦ ـ مشروع الجزيرة (جزرة).

رابعاً: الطاقة

تعدّ الطاقة من أكثر مستلزمات المجتمعات الساعية إلى التنمية والرفاه. ففي حالة التصنيع الاقتصادي وزيادة الانتاج، فإن الحاجة تزداد إلى الطاقة، وإلا فإن الازدهار الاقتصادي في البلد يصاب بالخلل. وقد أولت الحكومة التركية، ومنذ العام ١٩٨٠،

---

(٤) لمعرفة تفاصيل حول مشاريع فرعية أخرى، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٦٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٦٠.

موضوع الطاقة أهمية كبيرة، رغم أن الحكومات الجمهورية السابقة لم تتقاعس عن ذلك أيضاً.

وبعد أزمة الطاقة عام ١٩٧٠، أولت الحكومات التركية الأهمية الأولى لإنشاء المحطات الهيدرو - كهربائية، بحيث إن الاستثمارات المخصصة لهذا الحقل منذ عام ١٩٨٥ قد بلغت ٢٤ بالمئة من مجموع الاستثمارات الوطنية، كما ان قطاع الطاقة في تركيا هو القطاع الثاني الذي يقبل بالاستثمارات الأجنبية فيه. ومن هنا، فإن تركيا تعدّ في مقدمة الدول التي تبحث عن بدائل الطاقة وتخصص الأموال الطائلة لذلك. ولذلك فإن مؤسسة الكهرباء التركية قد أنتجت في عام ١٩٨٥ حوالى ٣٤,٢٠٠ ج .و .هـ. وارتفع انتاجها عام ١٩٨٩ إلى حوالى ٣٩,٧٠٠ ج .و .هـ. سنوياً، مما أدى إلى تخفيض الطاقة المستوردة من روسيا وبلغاريا إلى تركيا وكانت تبلغ ٦ بالمئة من الطاقة المستهلكة قبل عام ١٩٨٦. بل إن تركيا أصبحت اعتباراً من العام ١٩٨٩ دولة مصدرة للطاقة الكهربائية رغم عدم انجازها كل المحطات الهيدرو - كهربائية فيها، لأن الخطة الخمسية الخامسة تستهدف زيادة انتاج الطاقة بنسبة ١٧,٨ بالمئة سنوياً، من خلال ٣٠٠ محطة هيدرو - كهربائية منتشرة في جميع أنحاء تركيا، حيث تحظى منطقة الـ «غاب» بالأهمية الخاصة في هذا المجال. إن الطاقة المتولدة من نهري دجلة والفرات تبلغ ١٢,٠٠٠ ج .و .هـ.، و٣٥,٠٠٠ ج .و.هـ. على التوالي، وهي تشكل ١٠ بالمئة و٣٠ بالمئة من الانتاج التركي العام للطاقة الكهربائية. وعند انجاز محطات التوليد كافة، فستكون الطاقة المنتجة منها ٥,٩٦٠ م .و.، سنوياً، فإذا ما أضيفت إلى الطاقة الاجمالية لتوليد الطاقة في تركيا، فسيكون المجموع ٢١,٩٠٠ ج .و .هـ. سنوياً، وبذلك تكون منطقة الـ «غاب» منتجة نسبة ٢٥ بالمئة من الطاقة الكهربائية، و٨٥ بالمئة من الطاقة الكهرمائية في تركيا. وعند انجاز محطات الطاقة كافة، سيتم ربطها بالشبكة الرئيسية لتغطية حاجات تركيا ولتصدير الفائض منها إلى الدول المجاورة.

كما ان تصنيع الزراعة هو من الأهداف الرئيسية لتطوير مشاريع المياه في تركيا، وعند انجاز المشاريع الإروائية سيتم القضاء على العقبات التي تحول دون هذا التصنيع، وبذلك تتحقق التنمية الاجتماعية والبشرية في تركيا بصورة عامة، وفي منطقة الـ «غاب» بشكل خاص، مما يؤدي إلى رفاه المنطقة[٦].

ومن الجدير بالذكر أن جارتينا الجنوبيتين، سوريا والعراق، أبدتا قلقهما من إنشاء مشروع الـ «غاب» لأنهما تعتقدان أنه سيؤدي إلى الإضرار بمشاريعهما الإروائية والزراعية وإمكانات انتاج الطاقة الكهربائية فيهما. لذلك بدا أن النتائج الهيدرو - سياسية لمشروع الـ «غاب» تهدد الاستقرار في المنطقة. ومن هنا أخذت الصحافة العربية تنشر المقالات

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٢ - ٦٥.

والتحليلات المبالغ فيها والعدائية ضد تركيا، وتم تصوير مشروع الـ «غاب» كعدوان تركي على حقوق الجيران العرب. ولكني أود أن أؤكد هنا، أن هدف مشروع جنوب شرقي تركيا الـ «غاب» لا يحمل أية جوانب سلبية لجيراننا العرب، لأنه يستهدف أساساً تنمية المنطقة ورفع مستواها، بتخليصها من الفقر، لإيصالها إلى مستوى مناطق تركيا الأخرى، وفي حالة انجاز مشاريع الـ «غاب» فسيتم تصنيع الزراعة وانتاج كميات كبيرة من المنتجات الزراعية التي يمكن تصديرها إلى الشرق الأوسط بشكل عام، وإلى البلدان العربية بشكل خاص، ووفق المواصفات الدولية، وسيخرج الطرفان العرب والأتراك مستفيدين من هذه التجارة الرابحة[٧].

لقد أنشأت سوريا ثلاثة سدود على الفرات، أولها سد طبقة الذي أنشيء عام ١٩٧٥ بطاقة خزن تبلغ ١٤,٢ كم^{3} و٨٦٠ م .و. أما السدان الآخران فهما سد البخت وسد تشرين ومحطته الهيدرو ـ كهربائية التي أنشئت عام ١٩٩١ بطاقة خزن تبلغ ١,٩ كم^{3}، وتنتج طاقة مقدارها ٦٣٠ م .و. سنوياً. ورغم أن سد طبقة قد صمم من أجل إرواء مساحة مقدارها ٦٤٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي، غير ان الاختيار السيىء لموقعه، وكذلك كثرة تسرب المياه منه، بالإضافة إلى الترسبات الملحية، لم تؤدِّ إلى الغرض المطلوب من إنشائه. والواقع ان المساحة التي استصلحت بلغت ٢٤٠,٠٠٠ هكتار تقريباً.

إن المصادر السورية تقول بأن مساحة الأراضي المروية فيها تبلغ ٨٦٣,٣٠٨ هكتارات (وكانت هذه المساحة في عام ١٩٧٥ تبلغ ٥٠٠,٠٠٠ هكتار فقط)، ويسقي الفرات منها ٣٠٩,٠٠٠ هكتار، ويسقي كل من دجلة والخابور ٢٠٧,٨٤٤ هكتاراً. واستناداً إلى الخطة الخمسية السورية الأخيرة، فإنه ستتم الاستفادة من مياه أنهار الخابور والساجور والبالخ في الري بأقصى امكاناتها، بينما ستستفيد منطقة الحسكة من نهري دجلة والعاصي. في حين تستفيد منطقة الـ «غاب» من نهر العاصي، مثلما تستفيد منه سدود رستم وحلفاية ـ مهرده لتزويد مدينتي حماة وحمص بالطاقة الكهربائية. ولكن عندما يدخل نهر العاصي الأراضي التركية، فإنه يبدو نهراً قد نضبت مياهه تقريباً.

لقد جابهت المحطات الهيدرو ـ كهربائية السورية التي بنيت بالخبرات الروسية العديد من المشاكل الفنية والاجتماعية، ولذلك فإنها لم تستطع توفير أكثر من ٦٠ بالمئة من الطاقة من سد طبقة الذي لم يتم اختيار موقعه بالشكل الصحيح، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي، لا سيما عن مدينتي حلب ودمشق. وينظر إلى الري في سوريا

---

(٧) هناك بعض المؤلفات حول الموضوع، نذكر بضعة منها فقط: المصدر نفسه، و John F. Kolars and William A. Mitchell, *The Euphrates River and the Southeast Anatolia Development Project* (Carbondale; Edwardsville: Southern Illinois University Press, 1991).

وغيرها من العالم النامي كوسيلة من وسائل زيادة الانتاج. وقد قيل إن التقدير الرسمي في سوريا للأراضي المستصلحة هو تقدير طموح بعيد المنال، لذا فإن الأمن الغذائي لا يمكن تحقيقه، ولكن المسؤولين يصرّون على أن توفير الحاصلات الزراعية الأساسية للأفراد أمر ضروري بصرف النظر عن كل شيء[٨].

أما مصادر المياه في العراق فإنها، مع وجود بعض الاختلافات، تشبه تركيا إلى حد بعيد، ولكن مشكلة العراق تكمن في نوعية المياه وليس في كميتها، حيث وجد العراق نفسه ومنذ القديم يجابه مشكلة عويصة تتمثل في وجود نسبة كبيرة من الأملاح في مياهه، لا سيما في المواسم التي تقل فيها مياه نهري دجلة والفرات، وهي المشكلة التي تؤدي إلى تحول مساحات واسعة من الأراضي إلى مناطق قاحلة. كما ان مستويات النهرين، ارتفاعاً وانخفاضاً، تجعل العراق معرضاً للفيضانات ومواسم الجفاف.

إن مقدار كمية المياه التي يحصل عليها العراق من الأنهار يبلغ ٨٠ كم^{3} و٣١ كم^{3} من الفرات و٥٠ كم^{3} من دجلة، ويجري استهلاك معظم هذه الكميات في الري في العراق. ولذلك فإن أخشى ما يخشاه العراق هو قيام تركيا وسوريا بتقليل المياه الواردة إليه، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى توقف المحطات الهيدرو ـ كهربائية فيه عن العمل. ولكن تركيا تحاجج بأنه في حالة قلة مياه الفرات فإن من الممكن تعويض ذلك من مياه دجلة. وقد ذكر أيضاً أن ادارة برامج المياه في العراق هي ادارة غير واقعية[٩]. ومع ذلك، فإن الدراسات المحلية والأجنبية التي أجراها الخبراء حول الأراضي في كل من سوريا والعراق، تؤكد أن ثمة تناقضاً في الأرقام والاحصاءات الواردة حولها؛ وبما أن الري يستهلك معظم كميات المياه، فإن عدم وجود أرقام موثوقة يؤدي بالمحللين إلى نتائج متباينة وغير دقيقة[١٠].

إن استعمال التقانة الحديثة في إرواء الأراضي الزراعية سيؤدي إلى تقليل استهلاك المياه، كما سيؤدي إلى حل جميع المشاكل الناجمة عن ندرة المياه. ويقول بيومونت: «إن ثمة اختلافاً في مساحة الأراضي الخاضعة للإرواء في سوريا، لأنها تتراوح بين ٣٥٠,٠٠٠ هكتار ومليون هكتار، بينما تشير الأرقام النهائية إلى معدل ٤٠٠,٠٠٠ ـ ٨٠٠,٠٠٠ هكتار. ويحاول العراق أيضاً توسيع رقعة

---

(٨) G. Grueen, «The Water Crisis: The Next Middle East Crisis Conflict?» in: A. Simon, ***Wiesenthal Centre Report, 1992,*** and Natasha Beschorner, ***Water and Instability in the Middle East,*** Adelphi Paper; 273 (London: International Institute for Strategic Studies, Winter 1992-1993).

(٩) المصدران نفسهما.

(١٠) انظر: Elizabeth Picard, «Les Problèmes de l'eau au Moyen-Orient: Désinformation, crise de gestion et instrumentalisation politique,» ***Monde Arabe/ Maghreb-Machrek,*** no. 138 (octobre-décembre 1992).

الأراضي المروية في حوضي دجلة والفرات. وعلى الرغم من الادعاء بأن مساحة الأراضي الخاضعة للري تبلغ مليوني هكتار، فإنه لا توجد معلومات تفصيلية عن ذلك ولا عن مساحاتها في حوض نهر الفرات»(١١).

ومن جهة أخرى، يشير جون كولرز إلى أنه «من الصعب معرفة مساحة الأراضي التي تسقى بواسطة نهر الفرات وفروعه في سوريا بسبب قلة المعلومات حولها أو تناقض الأرقام الواردة عنها. إن الرقم الذي يورده السوريون بالنسبة إلى الأراضي المحتاجة إلى الري يبلغ ٦٤٠,٠٠٠ هكتار، في حين أن القسم الأعظم من الأراضي المعنية هي أراض سبخة لا تصلح للزراعة. كما ان مساحة كبيرة من الأراضي الخصبة قد صارت تحت بحيرة الأسد وتأثرت مساحات أخرى بسبب تراكم الملح وسوء التصريف...»(١٢).

لقد تبادلت الدول التي تستفيد من مياه دجلة والفرات التهم العديدة حول وجود نوع من الاستغلال في استعمال تلك المياه من جانب واحد، بحيث تحولت تلك الاتهامات إلى نوع من الأزمة السياسية في السبعينيات. وعندما قامت سوريا بإنشاء بحيرة الأسد عام ١٩٧٥ وقامت بملئها، ادعى العراق أنه لم يتلق إلا أقل من ٣٠ بالمئة من المعدل السنوي الذي يتلقاه من نهر الفرات (حوالى ٩,٤ كم^3) فأنكرت سوريا ذلك وادعت العكس، وقالت إن بوسع العراق أن يعوض من النقص في مياه الفرات من مياه دجلة. رد العراق على هذا الادعاء بالقول بأن سوريا تحاول الإضرار به لأسباب سياسية من خلال سحب المياه من نهر الفرات بأكثر من حاجة بحيرة الأسد، فقضت بذلك على ٧٠ بالمئة من محاصيل العراق الشتوية. واستمر العراق في توجيه اتهامه إلى سوريا، مدعياً أنها قامت بقطع مياه الفرات في

---

(١١) P. Beaumont: «The Euphrates River: An International Problem of Water Resources Development,» *Environmental Conservation,* vol. 5, no. 1 (1978), p. 42; «Transboundary Water Disputes in the Middle East,» paper presented at: International Conference on Transboundary Water in the Middle East, Prospects for Regional Cooperation, Ankara, Bilkent University, 2-3 September 1992, p. 15, and «Water: A Resource under Pressure,» in: Gerd Nonneman, ed., *The Middle East and Europe: An Integrated Communities Approach* (London: Federal Trust for Education and Research, 1992), p. 180, and Ö. Bilen, «A Technical Perspective on Euphrates-Tigris Basin,» paper presented at: «Water as an Element of Cooperation and Development in the Middle East,» seminar organized by Hacettepe University and Friedrich-Nauman Foundation, Ankara, 4-8 October 1993.

(١٢) John Kolars, «Problems of International River Management: The Case of Euphrates,» paper presented at: Middle East Water Forum, Cairo, 7-10 February 1993, pp. 9 and 40; «Water Resources of the Middle East,» *Canadian Journal of Development Studies,* special issue (1991), pp. 107-108, and «The Future of the Euphrates River,» paper presented at: The World Bank Conference, International Workshop on Comprehensive Water Resource Management Policy, Washington, D.C., 24-28 June 1991, pp. 8-10.

الثمانينيات مرات متعددة في مواسم الجفاف التي حدثت في ذلك العقد(١٣).

غير أن الخصومة الكبيرة والاتهامات الكثيرة قد بدأت بعد قيام تركيا بتنفيذ مشروع الـ «غاب»، حيث أكد جيران تركيا الجنوبيون أن هذا المشروع هو مشروع عدائي وبعيد عن الشعور بالمسؤولية ولو أن مباحثات ثنائية ومتعددة الأطراف كانت قد جرت بشأن الموضوع. بيد أنه تألفت لجنة فنية مشتركة في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ من تركيا والعراق وسوريا لذلك الغرض. وقد بدأت هذه اللجنة بالاجتماع منذ ذلك التاريخ ولو على نحو غير دوري لمناقشة الأمور العامة وتبادل البيانات الخاصة بالمسائل الهيدروليكية، ولكن اللجنة لم تتفق حتى الآن على حل للمشكلة(١٤).

في تموز/ يوليو ١٩٨٧ تمّ التوقيع بين تركيا وسوريا على بروتوكول للتعاون الاقتصادي شمل سلسلة واسعة من المسائل، وكانت المياه مسألة أساسية فيها، إذ قبلت تركيا أن تقوم بضخ ٥٠٠ م٣ من المياه في الثانية الواحدة إلى سوريا. لكن يجب أن نقول إن هذه الاتفاقية كانت معالجة موقتة(١٥).

وفي بداية عام ١٩٩٠ تجدد سوء التفاهم بين تركيا وجاراتها الجنوبية وتطور ذلك إلى مواجهة خطيرة. فقد قامت تركيا بتحويل مياه الفرات لغرض ملء سد أتاتورك ابتداء من ١٣ كانون الثاني/ يناير إلى ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٠، وأكدت السعودية أنها ستقوم بضخ ما لا يقل عن ١٢٠ م٣ من المياه في الثانية الواحدة إليها من الفروع الواقعة قبل سد أتاتورك، وبضخ ٧٥٠ م٣ اضافية من مياه الفروع الأخرى، بحيث يبلغ مقدار المياه التي تتدفق نحو سوريا عند الحدود ٥٠٩ م٣ في الثانية الواحدة، وفق بنود بروتوكول عام ١٩٨٧.

وذكرت تركيا أنها اختارت أنسب المواسم لملء سدودها، وهي الفترة المذكورة التي تقل فيها احتياجات سوريا والعراق إلى المياه بشكل كبير. غير أن سوريا احتجت بأن مستوى مياه الفرات بين الحدود السورية ـ التركية وبين سد الأسد قد انخفض بمقدار ثلاثة أمتار في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، كما اتهمت تركيا بالإضرار بالحاصلات الشتوية وبعرقلة تجهيز المياه إلى مدينة حلب وبأنها لم تزود سوريا بأية معلومات فنية حول خططها. غير أن تركيا أكدت أنها فعلت كل ما يمكن لتقليل الأضرار إلى الحد الأدنى، ثم بعثت أحد دبلوماسييها (نجاتي أوتكان، المدير العام للدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية

---

(١٣) Beschorner, *Water and Instability in the Middle East*, pp. 32-41.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤١، و Grueen, «The Water Crisis: The Next Middle East Crisis Conflict?».

التركية[١٦] إلى الأقطار العربية المعنية لكي يوضح أن قطع المياه الموقت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ لملء سد أتاتورك لم يكن مناورة سياسية للضغط على جيرانها[١٧]. وذكر الدبلوماسي التركي بأن تركيا كانت قد زودت سوريا بضعف كميات المياه لتمكينها من خزن المقادير الزائدة منها خلال شهر القطع، وبأن تركيا قد تأثرت هي أيضاً بنقص المياه، إذ أصاب الضرر ذاته الأتراك المزارعين، وهم الذين يعيشون على امتداد ١٣٠ كم على ضفاف نهر الفرات قبل دخوله سوريا. وشدّد الدبلوماسي المذكور على أن نفقات بناء سد أتاتورك قد سدّدت كلها من الميزانية التركية[١٨].

خامساً: مياه دجلة والفرات: هل هي مياه دولية أم عبر حدودية؟

هنالك واقع تاريخي معلوم جداً هو أن مياه الفرات ودجلة كانت تجري، ولقرون خلت، عبر الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا، القطر المتخلّف تنموياً، لتروي الجوار المباشر لمجراها فقط. وكما ذُكر سابقاً، بدأت تركيا بتنفيذ مشروع تنموي في المنطقة الجنوبية الشرقية من أراضيها يعتمد على الاستعمال المتزايد لمجريَي المياه المذكورين اللذين يشكلان في الواقع شبكة واحدة لمجرى المياه. وعلى عكس ما يدّعى، فإن تركيا، رغبة منها في الاحتفاظ بعلاقات حسن الجوار مع البلدين الضفّيّين الآخرين (أي الواقعين على الضفاف)، قد أبقت سوريا والعراق على علم كامل بخطتها للاستفادة بشكل أوفر من مياه الفرات ودجلة الجارية في أراضيها. وتعهّدت تركيا من جانبها بالاحتفاظ بحجم يبلغ ٥٠٠ م^3 في الثانية من مجرى مياه الفرات على الحدود السورية.

إلا أن ثمة اعتراضات صيغت ضد التصرفات التركية مستندة أساساً إلى حجةٍ مفادها أنه يجب اعتبار النهرين «مشترَكين» بين البلدان الثلاثة، وبالتالي فإن تخصيصاً من كميات المياه، متفقاً عليه مشارَكَةً، من الممكن أن يكون مقبولاً وقانونياً. وعلى البلدان الثلاثة التي تستفيد من مياه هذين النهرين أن تصل إلى تفاهم عملي من أجل المستقبل حيث سيزداد الطلب على المياه لا محالة في المنطقة بسبب الزيادة السكانية والتنمية الاقتصادية.

وعليه، يجب أن يُعتبر النهران أنهما يشكلان شبكة مائية واحدة عبر الحدود، فهما

---

(١٦) Grueen, Ibid., pp. 5-10.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) Turkish Daily Newspapers: *Cumhuriyet, Tercüman, 23 August* (1991), and المصدر نفسه، ص ٨.

ليسا «مشترَكين» لملكيات متلاصقة أو أراضٍ موحّدة تحت سيادة واحدة للبلدان الثلاثة. وثمة إقرار في المرحلة الراهنة من القانون والممارسة الدوليين بأن كل دولة واقعة على مجرى مياه عابر الحدود أو على شبكة مجرى مياه، لديها الحق المطلق في الاستفادة من مياه هذا المجرى أو الشبكة[١٩].

ويبدو أن فحوى المبادىء هذه كما هي مطروحة في الوقت الحاضر ضمن الأمم المتحدة هو مفهوم «الاستفادة المنصِفة والمثلى» لهذه المياه، على ألا تشكل مثل هذه الاستفادة ضرراً كبيراً بالبلدان الأخرى الواقعة على ضفافها. وتجدر الاشارة إلى أن «الضرر الكبير» قد يحدث ليس فقط من قبل بلدان المنبع (التي تقع عند أعلى مجرى النهر) ضد مصلحة بلدان العبور (التي تقع عند أسفله)، ولكن أيضاً من قبل دولة العبور ضد مصلحة دولة المنبع، وذلك باستفادة مكثفة من قبل دولة العبور من شأنها أن تستولي على الاستفادة الإضافية من قبل دولة المنبع، لولا الثمن الذي يترتب على ذلك ألا وهو توترات سياسية خطيرة بين الدول المعنية[٢٠].

وإذ انبثق خلال المناقشات في الأمم المتحدة أن مفهوم «الاستفادة المنصِفة» يجب أن يُفهَم بطريقة مرنة، فإن فحوى المفهوم هو توازن المصالح المشمولة بالموضوع. وليس هناك من ثوابت صلبة تتناسب مع المفهوم المذكور. أما النظريات مثل «الحقوق المكتسَبة» و «التحصيص» بشكل حصص نسبية فهي ليست جزءاً من المفهوم. وفي الواقع، لا تعني «الاستفادة المنصِفة» الأخذ بالاعتبار بروز الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للدول الضفّيّة المعنية فحسب، بل تعني أيضاً مدى ردود الفعل المحتملة بالنسبة إلى الدول المذكورة. وهكذا قررت تركيا، وقد أخذت هذه الأمور في الاعتبار، أن تلتزم في المستقبل، إطلاق كمية من مياه الفرات أقلها ٥٠٠ م^{٣} في الثانية على الحدود السورية. ولذلك السبب تعتقد تركيا أنه يجب على الخبراء الفنيين أن يباشروا الاستفادة من المياه المتوافرة والحاجات المعلنة للبلدان الضفيّة في ضوء نوعية

---

(١٩) Abraham Menco Hirsch, «Utilization of International Rivers in the Middle East: A Study of Conventional Law,» *American Journal of International Law*, vol. 50, no. 1 (January 1956), pp. 81-101; G. Hafner, «The Application of Optimum Utilization Principle to the Euphrates and Tigris Drainage Basin,» report delivered at: Bilkent University, Ankara, September 1991; D.A. Caponera, «Legal and Institutional Concepts of Cooperation,» paper presented at: International Conference on Transboundary Waters in the Middle East: Prospects for Regional Cooperation, Bilkent University, Ankara, 2-3 September 1992, and S.C. McCaffrey, «The Law of International Water Courses: Some Recent Developments and Unanswered Questions,» *Denver Journal of International Law and Policy* (Spring 1951).

(٢٠) المصادر المذكورة أعلاه.

التربة والاستغلال الأفضل للمحصول والقوة المائية ومياه الشفة. وكما ذكر سابقاً، يجب ايجاد وسائل للتخفيف، وبواسطة تقنيات حديثة، من استعمال المياه للري[٢١].

ويشدد بيومونت (Beaumont)، تلخيصاً للموضوع، أنه في ما يتعلق بمياه الري يبدو أن القانونيين الدوليين ما يزالون يشدّدون على حقوق «دول العبور» ولا يعيرون حقوق «دول المنبع المستفيدة» اهتماماً كافياً. إن من السهل تجاهل أن ٩٠ بالمئة تقريباً من المجرى الكلي لنهر الفرات يقع في تركيا[٢٢]. وذكر س. ماك كافري، وهو مقرّر خاص للجنة القانون الدولي، أنه «ليس بإمكان دولة العبور التي من المفترض بها أولاً أن تطور مواردها المائية، أن تمنع دولة المنبع من تطوير مواردها لاحقاً بحجة أن هذا التطوير سيلحق بها ضرراً: فتحت مبدأ الاستفادة المنصفة، إن واقع كون دولة العبور كانت الأولى المستفيدة منه (مستفيدة هكذا من استخدامات مسبقة قد تتأثر سلباً باستخدامات جديدة من قبل دولة المنبع) إن هذا الواقع سيكون أحد العوامل التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار للوصول إلى وضع منصف بخصوص استخدام مجاري المياه والانتفاع منها». بمعنى آخر، لا مكان لمفهوم الحقوق المكتسبة[٢٣].

وأعلن قمران إنان الذي كان حينذاك وزير دولة ومسؤولاً عن مشروع الأناضول الـ «غاب» «أنه يجب ألا يكون هنالك مشكلة... فالأنهر المعنية لا تخضع للقوانين الدولية، بل لديها أهدافها في اتّباعها قوانين حسن الجوار والإنصاف لمساعدة سوريا والعراق على مواجهة حاجاتهما». وأضاف: «لكن هذه مياهنا»[٢٤]. وعندما كان ديميريل رئيساً للوزراء صرّح أن «المياه هي مورد

---

(٢١) تقرير لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٧ (الدورة ٣٩)، المقالة رقم ٧٣؛ أيضاً تقرير اللجنة لعام ١٩٨٨، الفقرات ١٤٧ - ١٥٥، المقالة رقم ٧ بشكلها الحالي تُقرأ كما يلي: العوامل المتعلقة بالاستفادة المنصفة والمعقولة:

١ - إن الاستفادة من شبكة مجرى مياه دولية بطريقة منصفة ومعقولة وبحسب ما تعنيه المقالة رقم ٦، تتطلب تطابق كل العوامل والظروف ذات الصلة بالموضوع.

أ - عوامل جغرافية، هيدروغرافية، هيدرولوجية، مناخية، وغيرها ذات الطابع الطبيعي؛

ب - الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للدول المعنية بمجرى المياه؛

ج - آثار الاستخدام أو الاستخدامات لشبكة مجرى مياه دولية في دول العبور؛

د - الاستخدام القائم والمحتمل لشبكة مجرى المياه الدولية؛

هـ - المحافظة على الموارد المائية لشبكة مجاري المياه الدولية وحمايتها وتطويرها وترشيد استعمالها وتكاليف التدابير اللازمة للقيام بذلك؛

و - توفير البدائل المتطابقة لاستخدامات معينة قائمة أو مخطّط لها.

٢ - وتطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المقالة، تقوم الدول المعنية بالتشاور، عند الاقتضاء، بروحية تعاونية.

(٢٢) Beaumont, «Water: A Resource under Pressure,» p. 192.

(٢٣) McCaffrey, «The Law of International Water Courses: Some Recent Developments and Unanswered Questions,» p. 509.

(٢٤) *Tercüman, Cumhuriyet,* etc. Turkish Dailies.

انظر أيضاً: Grueen, «The Water Crisis: The Next Middle East Crisis Conflict?».

لدولة المنبع، أما دول العبور المستفيدة منه فلا تستطيع أن تملي علينا كيفية استخدام مواردنا. وبالمثل، يشكّل النفط في بلدان عربية عديدة مورداً بعيد المجرى، ونحن لا نقول لها كيف يجب أن تستخدمه»(٢٥). ومع ذلك فقد أعلن في مناسبة أخرى بعد أشهر قليلة قائلاً: «أنا لا أشعر بالقلق بشأن تهديدات الحرب نتيجة المشاريع الانمائية في تركيا. وإذا كان ثمة تهديد فسنصدّه. إن لدى تركيا قوة ردع ستزداد في الفترة الآتية. وستعمل تركيا على تعزيز هذه القوة»(٢٦). ورداً على سؤال في البرلمان كان صفا جيراي، وزير الخارجية التركي، قد أجاب في آب/ اغسطس عام ١٩٩١ بأن كمية المياه التي سمحت تركيا بانسيابها إلى سوريا والعراق كانت كافية «للحاجات القصوى لهذين البلدين» مضيفاً أن تركيا كانت تستفيد من المياه في الأراضي التي تحت سيادتها «بطريقة عقلانية، مثلى وصحيحة»(٢٧).

وغالباً ما تكررت التأكيدات من قبل الوزراء الأتراك. ففي آب/ اغسطس عام ١٩٩٢ وأثناء قيام حكمت شتين، وزير الخارجية التركي، بزيارة رسمية إلى سوريا(٢٨)، وكذلك عصمت سيزجين، وزير الداخلية التركي، بعد أسبوعين من ذلك، أدلى كل منهما بتصريحات مماثلة(٢٩). وعلاوة على ذلك، فقد أوضح الرئيس سليمان ديميريل جيداً، خلال زيارته دمشق في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، للرئيس حافظ الأسد، التصور التركي بشأن قضية المياه(٣٠).

ويظن الأتراك أن الدعم المتزايد النشاط الذي تقدمه سوريا إلى قوات حرب العصابات الموالية لحزب العمال الكردستاني الماركسي الذي يسعى جاهداً إلى إقامة دولة كردية مستقلة عن تركيا الشرقية، أنه دعم موجّه إلى المشاريع التنموية التركية والضغط على تركيا للاستجابة لطلبات سوريا بحصة أكبر من مياه نهري الفرات ودجلة. وأعربت تركيا عن تخوّفها من أن تحاول سوريا استخدام الارهابيين المنشقين عن حزب العمال الكردستاني للقيام بأعمال تخريبية في سد أتاتورك. ولطالما اتّهمت تركيا سوريا بانتهاكها بروتوكول ١٩٨٧ للأمن وعدم توقفها عن دعم الحزب المذكور. وغالباً ما أكدت تركيا أنه حالما توضّح سوريا

---

(٢٥) لطالما استعمل سليمان ديميريل هذا النوع من التعليق. ونستطيع أن نجد تصريحات مماثلة مبعثرة في الجرائد اليومية التركية.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨ وقارن مع الجرائد التركية.

(٢٨) انظر: Disisleri Bakani Hikmet Cetin'in: *Suriye Seyahati* (1 Ağustos 1992), and *T.C. Basbakanlik Basin-Yayin ve Enformasyon Genel Müdürlüğü* (Ankara, 1992).

(٢٩) انظر: Icisleri Bakani Ismet Sezgin'in: *Suriye Seyahati* (14-18 Nisan 1992), and *T.C. Basbakanlik Basin-Yayin ve Enformasyon Genel Müdürlüğü* (Ankara, 1992).

(٣٠) انظر: Basbakan Süleyman Demirel' in: *Suriye Ziyareti* (18-21 Ocak 1993), and *T.C. Basbakanlik Basin-Yayin ve Enformasyon Genel Müdürlüğü* (Ankara, 1992).

موقفها تجاه الحزب المعني، فإن تركيا تنوي المشاركة في مشاريع مائية مشتركة والاستمرار في تنظيم التبادل بخصوص المعطيات المتعلقة بالمياه(٣١).

والواقع ان موقف سوريا القانوني بالنسبة إلى حقوقها في المياه هو موقف متردد بين هذا الرأي أو ذاك، كما انه موقف متناقض جداً. فكون سوريا دولة منبع وعبور لشبكات أنهر مختلفة، وهي التي تشكل دولة المنبع لنهر اليرموك، فقد أدى تشييدها مجموعة من السدود عند أعلى مجراه إلى تخفيف جريانه بشكل ملحوظ إلى اسرائيل والأردن. وفي هذا السياق يندرج نهر العاصي، إذ إنه يجري بشكل أساسي في الأراضي السورية ليصب في البحر الأبيض المتوسط في منطقة هاتاي، وترفض سوريا أن تعتبره نهراً دولياً. وعبثاً حاولت تركيا أن تجعل المفاوضات بشأن الفرات مرتبطة بموضوع العاصي. ونتيجة سياستها التحررية الوحدوية، اعترضت سوريا على أساس أن «ذلك سيكون في الواقع وببساطة إقراراً بسيادة تركيا على هاتاي»(٣٢).

سادساً: التعاون من الضرورات

إن غياب الاتفاقيات المتعددة والثنائية المتعلقة بتحصيص المياه واستغلالها بين دول الشرق الأوسط يرتبط، بالدرجة الأولى، بالارتياب السياسي بمعناه الواسع، وكذلك بقلة التعاون الاقتصادي نسبياً في المنطقة. فعندما تُطرح قضية المياه، ثمة كلمتان تصبحان مترادفتين: النزاع والحرب. ولقد أضحت سيناريوهات يوم القيامة شبه سائدة في ما يتعلق بالمياه خارج الشرق الأوسط وداخله. وفي جميع البلدان هنالك مقالات شوفينية متطرفة تظهر على نحو غير مسؤول يرد فيها كلام مثل: «بما أن تركيا لديها المياه، فستكون هي البلد الأساس في المنطقة»، أو: «إننا نمسك بأيدينا مصير الشرق الأوسط».

إن العقلانية في الشرق الأوسط ليست، للأسف، خطاً أساسياً للحياة في العديد من الحالات. فالخطاب السياسي يشكل قناعاً في بعض الأحيان لحقيقة التعاون التقني المستمر منذ أمد طويل(٣٣). ويشير رجال السياسة ورجال الدولة إلى المياه على أنها سبب الحروب. قال أحد الدبلوماسيين في خطاب له: «إن عدم وجود برنامج للحوار حول المياه الاقليمية قد يؤدي فعلاً إلى الحرب». وتنبأت شخصية رسمية أنه «قد يتحول الصراع إلى حرب، إذا لم تُعِر تركيا الحقوق

---

(٣١) Beschorner, *Water and Instability in the Middle East*, and Grueen, «The Water Crisis: The Next Middle East Crisis Conflict?».

(٣٢) Beschorner, Ibid., p. 43.

(٣٣) قارن: Thomas Naff and Ruth Matson, eds., *Water in the Middle East: Conflict or Cooperation?*, MERI Special Studies; no. 2 (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984).

التاريخية لسوريا والعراق انتباهاً وافياً». ومع ذلك، فإن هذه الشخصيات نفسها وصفت المياه بأنها مجال ممتاز للتعاون في ما بين الدول(٣٤).

كيف يكون من الممكن، والحال هذه، تجنّب التوتر القائم بين الدول الضفّيّة والتغلب عليه؟ إنه لمن السهل تطبيق إجراءات التسوية، ومقياس القانون الدولي، وتعزيز التعاون، في المناطق حيث الدول تتقيد بقيم مشتركة، وإلا فإن المنطقة المعنية تستمر في بقائها الأقل استقراراً في العالم. وقد تكون مشكلة المياه فقط أحد أسباب عدم الاستقرار. ففي الواقع، هنالك صراعات أخرى في المنطقة محتملة وفعلية. وثمة أسباب مختلفة للصراع وعدم الاستقرار متصل بعضها ببعضها الآخر. وإنه لأمر مهم أن تحليلاً للمضمون السياسي من شأنه أن يعزّز فهمنا ظروف الاستقرار السلمي وإيجاد أنظمة ومؤسسات تعاونية.

ومع ذلك، فإن التعاون يحصل عندما يضبط الأطراف المعنيون تصرفهم بحسب خيارات الآخرين الفعلية أو المتوقعة من خلال عملية التنسيق السياسي. وعلاوة على ذلك، يتطلب التعاون أن يتكيّف هؤلاء الأطراف، أفراداً أو مؤسسات، بعضهم مع بعض من خلال عملية تفاوضية غالباً ما يُشار إليها بـ «التنسيق السياسي». وفي الختام، إن موضوع قضية المياه عابرة الحدود في الشرق الأوسط هو بالفعل مثال مهم جداً للاعتماد الدولي المتبادل؛ ويجب التأكيد أن التعاون يعتمد على عوامل مختلفة عديدة(٣٥).

---

(٣٤) Grueen, «The Water Crisis: The Next Middle East Crisis Conflict?» p. 3.

(٣٥) قارن: Helen Milner, «International Theories of Cooperation among Nations, Strength and Weaknesses,» *World Politics*, vol. 44 (April 1992), pp. 466-496.

(الورقة الثانية)

طارق المجذوب (*)

تمهيد

«عندما يحاول الأتراك إحصاء مصادر قوّتهم في عالم يُلاقي فيه فائضُهم من اليد العاملة صدّاً من قبل أوروبا، وتتقلّص فيه أهمّيتهم الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد انتفاضات أوروبا الشرقية، وتُهدِّد وحدة أراضيهم فيه مشكلة كردية متفاقمة في جنوب شرق الأناضول... عند ذلك تتجه أفكارهم نحو المياه»[1]. فالمياه، حسب تعبير قمران إينان، وزير الدولة التركي السابق والمسؤول عن مشروع جنوب شرق الأناضول الـ «غاب» (GAP)، «سيكون لها في المستقبل القريب قيمة أكبر من قيمة النفط، لأن المياه ثروة نادرة جداً في بلدان الشرق الأوسط الخمسة عشر»[2].

إن موقع تركيا الجغرافي يوفّر لها، على عكس غيرها من دول الجوار العربي في الشرق الأوسط[3]، أمطاراً غزيرة، ومناطقها الجبلية تسمح بتجميع هذه الأمطار وإقامة السدود لتوليد طاقة كهرمائية ضخمة. «ولتركيا كمية من المياه السطحية تُقدّر بحوالى ١٨٥ × ١٠^٩

(*) دكتور في الحقوق ومهندس كهربائي، وباحث في شؤون المياه الدولية.

(١) انظر: Hugh Pope, «Water in a Bag,» *Middle East International* (8 June 1990), p. 14; Bruce R. Kuniholm, «Turkey and the West,» *Foreign Affairs* (Spring 1991), pp. 42, 46 and 48, and Morton I. Abranomovitz, «Dateline Ankara: Turkey After Ozal,» *Foreign Policy,* no. 91 (Summer 1993), p. 166.

(٢) Josh Martin and Mushtak Parker, «Water, the Politics of Scarcity,» *The Middle East* (August 1991), p. 30, and «*MEED* Special Report: Water,» *MEED* (29 January 1993), pp. 7-12.

(٣) إن تعبير «الشرق الأوسط» كما هو مستعمل هنا، هو اضافة إلى مفهومه السياسي، هيدروغرافي ويشمل البلدان والأراضي في غرب آسيا (شرق الوطن العربي وتركيا).

متر مكعب سنوياً، يذهب قسم كبير منها هدراً في البحر»[٤]. وتساهم مياه دجلة والفرات بنحو ٥٣ × ١٠^٩ متر مكعب[٥] من هذه الكمية الاجمالية. «وقد قُدّرت طاقة الانتاج الكهرمائية الممكنة على النهرين بـ ٧,٧ مليون كيلوواط، مع انتاج سنوي بحدود ٣٨,٤ × ١٠^٩ كيلوواط/ ساعة... وهذا يمثل تقريباً ٤٦ بالمئة من كل طاقة الانتاج الممكنة في تركيا»[٦].

وبما أن تركيا تُعاني اضطراباً في مواردها المالية وامداداتها الكهربائية[٧] وعدم استقرار في مناطقها الشرقية، فقد وجدت في مشروع جنوب شرق الأناضول الـ «غاب» ضالتها (المصوّر رقم (٤ - ١)، الجدول رقم (٤ - ١)). وهذا المشروع «هو عبارة عن مشروع إنمائي متعدد الأهداف ومتكامل، ينطوي على سدود ومحطات لتوليد الطاقة الكهرمائية وإمكانات للري واسعة على نهري دجلة والفرات»[٨]. إن تدشين المحطة الكهرمائية لسد أتاتورك في العام الماضي، والبدء بتنفيذ أعمال سدّ بيراجيك في ربيع هذا العام، قد نبّها سوريا والعراق، مرة أخرى، لخطورة مسألة المياه التي أصبحت عنصراً مهماً من عناصر الحياة فيهما (المصوّر رقم (٤ - ٢)). ويرمي مشروع الـ «غاب»، عند اكتماله في السنوات الأولى من بداية القرن الواحد والعشرين، إلى تحويل المنطقة الكردية المتخلّفة وغير المستقرة التي تبلغ مساحتها ٧٣,٨٦٣ كيلومتراً مربعاً (أي ٩,٥ بالمئة من مساحة البلاد الاجمالية) إلى خزّان الشرق الأوسط للمياه ومعمله لإنتاج الطاقة الكهرمائية.

ويُعتبر الجوار العربي أكبر سوق في الشرق الأوسط للطاقة والمياه، ولا سيما أن الحاجة إلى هذه المشاريع قد أصبحت ملحّة بعد مؤشرات الاجهاد والنقص الظاهرة، وستكون تركيا المموّن الرئيسي (القسم الأول). غير أن هناك شكوكاً لدى تركيا وجيرانها العرب حول المضاعفات الاقتصادية والسياسية للمشروع (القسم الثاني). وإذا لم يتمّ تبديد هذه الشكوك وتسوية بعض المسائل العالقة، فإن بعض المحلّلين يظن أنه لا يمكن هذا المشروع أن يكون حافزاً للتعاون العربي - التركي، بل ربما أدّى إلى عرقلة كل فكرة حول الاعتماد المتبادل (القسم الثالث).

---

(٤) John Kolars, «The Hydro-Imperative of Turkey's Search for Energy,» *Middle East Journal* (Winter 1986), p. 67.

(٥) Projet de l'Anatolie du Sud-Est (GAP) (Publication de la Republique Turquie), p. 7.

إن أكثر من ٨٩ بالمئة من تدفق الفرات يأتي من تركيا. كما ان هذه الأخيرة هي أيضاً مصدر ٥٦ بالمئة من تدفق دجلة.

(٦) Kolars, Ibid., p. 62.

(٧) *Arab Water World (AWW)*, (November - December 1982), p. 64, and *MEED* (24 October 1980), p. 45.

(٨) GAP (South Anatolia Project), (Prospectus, Republic of Turkey).

القسم الأول

المظهر الثنائي لمشروع جنوب شرق الأناضول: وفرة في المياه وفائض في الطاقة الكهرمائية

إن مشروع الـ «غاب» هو مشروع تنموي ضخم على مجاري دجلة والفرات في تركيا. وهو يشتمل على ١٣ مشروعاً رئيسياً للري وتوليد الطاقة الكهربائية، سبعة منها على الفرات، وستة على دجلة[٩]. وسيُنتج المشروع، عند اكتماله، ٢٧,٤ مليار كيلوواط/ ساعة من الطاقة الكهربائية[١٠]. وهذا يمثّل حوالى ٥٠ بالمئة من الطاقة الكلّية التي تنتجها تركيا حالياً. وسيروي المشروع حوالى ١,٧ مليون هكتار من الأراضي التي هي حالياً إما غير مزروعة، وإما قليلة الإرواء.

وحجم الانفاق والمتطلبات المالية للمشروع هائلة بكل المعايير، فقد وصل مجموع ما أُنفق منذ العام ١٩٨١ إلى ٩ مليارات دولار. ويُقدّر المسؤولون أنه باكتمال كل سدود المشروع ومحطاته ستصل التكاليف إلى حدود ٣١ مليار دولار[١١]. و «يعتقد بعض النقاد أن بلداً في طور النمو كتركيا لن يكون في وسعه تحمّله»[١٢]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع الـ «غاب» يمثّل ٦ إلى ٩ بالمئة من مجموع الميزانية العامة التركية. ولهذا فإن الانفاق عليه (بحدود ١,٥ مليون دولار يومياً) قد أسهم في بروز التضخّم السنوي في تركيا الذي ناهز السبعين في المئة[١٣]. وكانت المشاريع الاقليمية لتصدير المياه وبيع الطاقة الكهرمائية من بين الأفكار التي طُرحت لتخطّي عقبة التكاليف ومشكلة التمويل.

---

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) ١ ميغاواط/ ساعة = ١٠٠٠ كيلوواط/ساعة = ١٠^٣ كيلوواط/ ساعة.
١ جيغاواط/ ساعة = ١,٠٠٠,٠٠٠ كيلوواط/ ساعة = ١٠^٦ كيلوواط/ ساعة = ١٠^٣ ميغاواط/ ساعة. بالمقارنة مع الطاقة الكهربائية المنتجة لمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، فإن حاجة مصر ستكون عام ٢٠٠٥ حوالى ١٠٠,٠٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة.

(١١) بسبب التأخير في إنجاز الأعمال الانشائية والتضخم فإن الكلفة الاجمالية المقدرة للمشروع هي في ازدياد مستمر.

(١٢) *The Middle East* (September 1992), p. 32.

(١٣) Natasha Beschorner, *Water and Instability in the Middle East*, Adelphi Paper; 273 (London: International Institute for Strategic Studies, Winter 1992-1993), p. 32.

أولاً: مشروع مياه شرق أوسطي

إن التشخيص الحالي لأوضاع المياه في الشرق الأوسط يشير إلى أنه في حال استمرار الأنماط الحالية لاستهلاك المياه، فإن العجز المائي سيبلغ الخط الأحمر، وقد يتعدّاه، قبل نهاية هذا القرن، ويؤدي إلى منافسة شديدة على مصادر المياه (الجدول رقم (٤ - ٢)). وبما أنه تتوافر لتركيا ثروة مائية تفيض عن حاجتها فقد فكرت في استثمارها والاستفادة منها إلى أقصى حدّ ممكن، عن طريق البيع أو المقايضة، من أجل تحسين اقتصادها القومي (الجدول رقم (٤ - ٣)).

١ ـ عجز مائي مرتقب في المنطقة العربية

يزداد القلق من أن المنطقة العربية أصبحت على قاب قوسين أو أدنى من أزمة مائية حادة، فحصّة الفرد في الشرق الأوسط من المياه كانت، قبل ثلاثين سنة، تصل إلى ثلاثة آلاف متر مكعب سنوياً، أي إلى ثلاثة أضعاف الحدّ الوسطي المتعارف عليه للاستهلاك الفردي. ونتيجة تسارع التكاثر السكاني، والتوسع الصناعي والزراعي، استطاعت ست دول فقط، في العام ١٩٩٠، أن توفرّ لكل فرد فيها معدل الألف متر مكعب. ومن المتوقع أن يهبط هذا الرقم إلى ٧٠٠ متر مكعب مع بداية القرن المقبل. ونذكر، على سبيل المثال، أنه من المقدّر أن يصل العجز المائي في مصر، في العام ٢٠٠٠، إلى أكثر من ١٣ مليار متر مكعب، وفي سوريا إلى أكثر من مليار.

وتعتمد جميع بلدان الشرق الأوسط، باستثناء دول الجزيرة العربية، على ثلاثة مصادر مائية: النيل، والأردن، ودجلة، والفرات. وبما أن دول المنبع، بخلاف دول المصب، تملك مزايا واضحة، اقتصادياً وسياسياً، فإن المنافسة على مصادر المياه قد تُسفر عن خصومات لا تُحمد عقباها. ففي العام ١٩٨٨ تنبأ مركز الدراسات الإستراتيجية والاقتصادية في واشنطن «بأن المياه، وليس النفط، ستكون القضية المهيمنة في الشرق الأوسط في العام ٢٠٠٠»[١٤]. وفي مؤتمر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عُقد في دمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، تنبأ المحلّلون بأن المنطقة ستواجه، في نهاية القرن العشرين، نقصاً سنوياً مقداره مئة مليار متر مكعب. وقد حدت أزمة المياه المرتقبة دول الخليج على تنظيم مؤتمرها الأول عن المياه في دبي في تشرين الأول/ اكتوبر من العام الماضي. وبحث المؤتمر الذي حضره ٥٠٠ خبير مائي في ايجاد أنجع السبل لترشيد استهلاك المياه ورفع إنتاجية مصانع تحلية المياه في دول مجلس التعاون الخليجي (الجدول رقم (٤ - ٤)).

---

(١٤) Joyce R. Starr and Daniel C. Stoll, «Water for the Year 2000,» in: Joyce R. Starr and Daniel C. Stoll, eds., *The Politics of Scarcity: Water in the Middle East* (United States: Centre for Strategic and International Studies, 1988), p. 143.

لقد مكّن الرخاء الاقتصادي دول مجلس التعاون الخليجي من اللجوء إلى حلول باهظة التكاليف لتعويض نقص المياه، فقد استثمرت هذه الدول مبالغ هائلة في معامل تحلية المياه في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، إلاّ أن الحكومات المتعاقبة راحت تقلل من الانفاق على هذه المشاريع منذ الثمانينيات نتيجة الركود الاقتصادي. ومع ذلك، فإن لدى بعض دول الخليج خطة لإنشاء معامل تحلية إضافية تُقدّر كلفتها بحوالى ١٥٠ مليار دولار. وعلى الرغم من هذه الاستثمارات فإن دول الخليج لن تتمكن من تأمين الطلب المتعاظم على المياه. ومردّ هذا الطلب لا يعود إلى زيادة المستهلكين فحسب، بل أيضاً إلى توجّه دول مجلس التعاون الخليجي نحو تحقيق مقولتي الاكتفاء الغذائي والأمن المائي. لقد حدت المشكلات التقنية والأكلاف الاقتصادية التي ترافق تحلية المياه بعض الحكومات على التطلّع إلى حلول بديلة لتعزيز إمدادتها المائية. ويدرس بعض دول مجلس التعاون حالياً اقتراحاً تركياً بضخّ المياه العذبة عبر خط أنابيب إلى دول الخليج ودول أخرى في الشرق الأوسط (المصوّر رقم (٤ - ٣)).

٢ ـ مشروع أنابيب السلام المقترح

يرتكز هذا المشروع على جرّ المياه العذبة من فائض تركيا المائي باتجاه الجنوب (المصوّر رقم (٤ - ٣)). وقد جرى التفكير في المشروع، لأول مرة، في أواخر السبعينيات عندما باشرت تركيا ببناء مجموعة من السدود على دجلة والفرات. وفي بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ جرى التفكير في مشروع لجرّ مياه من تركيا إلى العربية السعودية من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتمعت في جدة. وارتأى المشروع مدّ خط أنابيب طوله ٣٧٥٠ كلم من الاسكندرون (في تركيا) إلى الموصل وبغداد (في العراق) وإلى الكويت، ومنها إلى الظهران والرياض ومكة وجدة والمدينة المنورة (في السعودية). وقُدّرت كلفة المشروع آنذاك بـ ٥٦٠ مليون دولار.

وفي هذه الفترة برز مشروع الرئيس التركي الراحل تورغت أوزال حول «أنابيب السلام» الذي يتضمن مدّ خطّي أنابيب إلى دول الشرق الأوسط والخليج وبيعها مياهاً من نهري سيحون وجيحون[١٥] اللذين يصبّان في البحر الأبيض المتوسط قرب الحدود السورية ـ التركية المشتركة. وقُدّرت كلفة المشروع بـ ٢١ مليار دولار. غير أن فكرة «أنابيب السلام» ما زالت في نطاق الأماني لأسباب سياسية معلومة وصعوبات اقتصادية مفهومة[١٦]. واقترح

---

(١٥) إن بعض التقارير يشير إلى أن جرّ المياه سيكون من دجلة والفرات، خاصة أن تركيا تعمل على تحويل المياه من مجاري سيحون وجيحون إلى لواء الاسكندرون. انظر:

Beschorner, Ibid., p. 43, and *MEED* (26 March 1993), p. 34.

(١٦) كان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد، الحاكم الوحيد الذي اهتم بالمشروع التركي بصورة جدية. وقد بيّنت دراسة مبدئية أن كلفة ٢١ مليار دولار تستبعد المشروع.

الأتراك اسم «أنابيب السلام» لأن هذا المشروع قد يوطّد علاقات تركيا بجيرانها العرب، كما قد يمكن الاستفادة منه لحل الخلافات المعقدة حول الحقوق في المياه التي أدّت إلى تعكير صفو العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط. ويُعدّ مشروع الواحد والعشرين مليار دولار من أكبر المشاريع الهندسية قاطبةً، فهو يشتمل على مدّ خطّين أو مسارين[١٧]:

أ ـ الخط الغربي الذي يمتد جنوباً عبر سوريا والأردن حتى يصل إلى السواحل الغربية للعربية السعودية.

ب ـ الخط الشرقي الذي يقطع سوريا وينقل المياه إلى شرق السعودية ودول الخليج (العراق والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة).

وفي رأي براون و روت (Brown and Root) (الشركة الهندسية الأمريكية التي قامت بدراسة المشروع في العام ١٩٨٧) أن أنابيب السلام تستطيع نقل المياه بكلفة تبلغ ثلث كلفة التحلية. ولكن الحماسة لهذا المشروع أخذت تخبو خلال السنوات الخمس الأخيرة بسبب تراجع الموارد المالية، كما ان بعض تصريحات كبار المسؤولين الأتراك أضفى شيئاً من الشك على الدوافع التركية الخاصة بالمشروع. فقد قال دجيم دونا، مستشار تورغت أوزال رئيس الحكومة التركية آنذاك: «عندما تعتمد البلدان الأخرى على هذا المشروع فإن هذا يدعم إلى حد كبير مركز تركيا السياسي»[١٨].

وفي الوقت الذي يعمل فيه مختلف أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي على إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، يعمل الأتراك، بين فينة وأخرى، على إحياء مشروع أنابيب السلام[١٩]. فقد أعيد الحديث عن المشروع من جديد عندما اضطر أوزال إلى أن يُبيّن للشعب التركي أن تركيا لا بد من أن تجني فوائد اقتصادية جمة إذا تمسكت بمنهج «التفكير بعظمة» (thinking big)، خصوصاً إذا اعتبرنا أن المشروع يمكن أن يكون حافزاً رئيسياً للاقتصاد التركي ومبرّراً لمشروع مائي ضخم في جنوب الأناضول. وتصميم الأتراك على ترويج مشروع أنابيب السلام نابع من اعتقادهم أن مثل هذا المشروع لا بد من أن يوفّر لبلدان المنطقة فرصة للتعاون المشترك[٢٠]. وكان أوزال قد سبق أن بحث المشروع مع

---

(١٧) Cem Duna, «Turkey's Peace Pipeline,» in: Starr and Stoll, eds., *The Politics of Scarcity: Water in the Middle East,* pp. 119-120.

(١٨) Ramzi Musallam, *Water: The Middle East Problem of the 1990's* (London: Gulf Centre for Strategic Studies, 1989), p. 13.

(١٩) كان الرئيس الراحل أوزال المروّج الدائم لمشروع أنابيب السلام منذ عام ١٩٨٧ وحتى نهاية عام ١٩٩١.

(٢٠) Duna, Ibid., pp. 121-122.

الأردنيين والكويتيين والسعوديين، وكذلك مع الأمريكيين والاسرائيليين، لحثّهم على تمويل أنابيب السلام.

وعلى الرغم من أن واقع الحال السياسي قد يُفشل الخطّ الشرقي (لعدم رغبة أي كويتي في الاعتماد على العراق في مسألة المياه)، فإن الخط الغربي المعدّل قد يمكن تحقيقه بجرّ المياه إلى الإسرائيليين، وكذلك إلى الأردنيين. ومثل هذا الخط المعدّل أو المصغّر (بكلفة تقديرية هي ٧ مليارات دولار) يمكن أن يزوّد بالمياه سوريا والأردن والضفة الغربية و/أو إسرائيل. ولكن يبدو «أن الخط ومثيله (الخط المصغّر) قد وُضعا جانباً من قبل إدارة ديميريل»[٢١]. وبالإضافة إلى هذا المشروع المائي، فقد عقدت تركيا آمالاً كبيرة على استغلال مجرى دجلة والفرات من أجل زيادة انتاج الكهرباء ومواجهة الطلب المتزايد عليها في تركيا ودول الجوار العربي.

ثانياً: خطة إقليمية لربط شبكات توزيع الكهرباء

إن الشقّ الثاني من مشروع الـ «غاب» يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية من المصادر المائية المتراكمة في السدود التركية وتصديرها إلى دول الجوار الجغرافي، خاصة انه لا بد للبلدان العربية من انفاق نحو ٥ مليارات دولار لتأمين زيادة في الطلب على الطاقة تُقدّر بما بين ٦ و٧ بالمئة سنوياً، خلال الأعوام القليلة القادمة.

وقد أنشأت البلدان النفطية محطات عدة لتوليد الطاقة الكهربائية ضمن سياسة متكاملة لاستغلال النفط في مجال الطاقة لأسباب اقتصادية وبيئية. أما في البلدان العربية الأخرى فقد اعترضت مشاريع الطاقة مشكلة عدم توافر مصادر التمويل. ولذلك فكرت حكومات في الشرق الأوسط في وصل شبكات توزيع الكهرباء الوطنية بالشبكات الاقليمية الأخرى. وهذا يتطلب وصل شبكة توزيع الكهرباء في تركيا مع شبكات التوزيع في الأردن وسوريا ومصر[٢٢] والعراق.

١ ـ مواجهة نقص وشيك في الطاقة: اقتصادات الطاقة الكهربائية في مصر والعراق والأردن وسوريا

إن استهلاك الكهرباء في بلدان الشرق الأوسط يزداد باضطراد (يتضاعف تقريباً كل سبع سنوات). وتمتصّ إنتاج محطات التوليد الاضافية الزيادةُ السريعة الناجمة عن متطلبات

---

(٢١) Beschorner, *Water and Instability in the Middle East*, p. 44.

(٢٢) تعمل مصر حالياً على ربط شبكات الكهرباء مع المشرق كخطوة أولى، ومن ثم مع بلدان الخليج.

مستقبلية. ويصل استهلاك الطاقة في مصر وتركيا إلى عشرات آلاف الجيغاواط/ ساعة، وتُقاس القدرة بآلاف الميغاواط. وعلى العكس، فإن الاستهلاك السنوي في سوريا والعراق والأردن يقع في حدود عدة آلاف الجيغاواط/ ساعة، وتقاس القدرة بمئات الميغاواط (الجدول رقم (٤ ـ ٥)). وعلى الرغم من أن معدل استهلاك الطاقة ومعدل انتاجها في مصر وتركيا متقاربان، فإن اقتصادات الطاقة في البلدين تختلف كثيراً في نواح عدة. فزيادة الاستهلاك في مصر هي فقط ثلث مثيلتها في تركيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصر لديها الاكتفاء الذاتي الكامل بالنسبة إلى مصادر الطاقة، على عكس تركيا التي تعتمد بشكل كلّي على النفط المستورد. وبالمقابل فإن تركيا تملك مصادر متنوعة للطاقة غير النفط والفحم، إذ لديها الطاقة المولّدة بالاعتماد على المصادر المائية (وفي نهاية هذا القرن ستكون هذه المصادر أكثر تنوعاً باضافة مصانع الانتاج النووية)[٢٣]. ومن المنتظر أن يرتفع الطلب على الطاقة في تركيا من ٦٦,٠٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة في العام ١٩٩٢ إلى ٧٢,٠٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة في العام ١٩٩٣. ومن المنتظر كذلك أن يصبح إنتاج الطاقة ١٩,٨٠٠ ميغاواط في العام ١٩٩٣[٢٤]. أما مصر فستتمكن من إنتاج ١٤,٥٠٠ ميغاواط خلال العام الحالي. ومن المتوقع أن يزداد الطلب في العام ٢٠٠٥ ليصبح ١٠٠,٠٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة. ويظهر الجدول رقم (٤ ـ ٥) الخصائص الرئيسية لاقتصادات الطاقة في كل من مصر والأردن وسوريا والعراق وتركيا.

أ ـ مصر[٢٥]: يبلغ معدّل الزيادة في استهلاك مصر من الطاقة المولّدة حوالى ٧ بالمئة سنوياً. ويؤكد الخبراء ان ارتفاع النشاط الصناعي بعد الانفتاح الاقتصادي الواسع الذي شهدته السنوات الأخيرة، والتزايد السريع لعدد السكان، يمتصّان كل أرقام الزيادة في الطاقة الكهربائية[٢٦]. ويمكن القول إن العجز الكهربائي الذي تعانيه مصر حالياً يمثل مشكلة كانت تسعى الحكومة المصرية دوماً إلى حلّها، وهو ما تدلّ عليه مشاريع تطوير مصادر توليد الطاقة الكهربائية ضمن الخطط الخمسية المتعاقبة.

---

(٢٣) أشار رئيس الوزراء السابق سليمان ديميريل (الرئيس الحالي) إلى أن مجموعتي توليد نوويتين (كل منهما بإنتاج ١,٠٦٦ ميغاواط) ستبنيان لسد النقص في الإنتاج اعتباراً من عام ١٩٩٦. انظر: *MEED* (22 January 1993), p. 22.

(٢٤) هناك خطة حكومية طموحة وجبارة لزيادة الإنتاج الكهربائي السنوي أربعة أضعاف (حوالى ٣٥٠,٠٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة بحلول عام ٢٠١٠). وهذه الخطة تتضمن انشاء ٤٥ محطة توليد بالفحم بطاقة ٢٠,٢٨٥ ميغاواط ومحطات غاز طبيعي بما مجموعه ١٢,١٥٠ ميغاواط و١١٣ محطة كهرمائية بما مجموعه ١٤,٤٠٠ ميغاواط. المصدر نفسه.

(٢٥) الحياة، ١٩٩٣/٨/١٤.

(٢٦) إن سلطات الكهرباء المصرية تخطط لإضافة توربينين، طاقة كل منهما الإنتاجية ٦٠٠ ميغاواط (مشروع الـ Kureimat). *MEED* (19 February 1993), p. 19.

ب ـ **الأردن:** تعترض قطاع الطاقة في الأردن مشكلتان رئيسيتان: الزيادة الكبيرة على الطلب مع بطءٍ في بناء وتجهيز محطات توليد جديدة[٢٧]، والاعتماد بشكل كلي على النفط المستورد كمصدر وحيد للطاقة. وليس هناك مشاريع كهرمائية يفوق إنتاجها بضع عشرات من الميغاواط يُنتظر إقامتها في الأردن في المستقبل القريب.

ج ـ **العراق:** أصيب قطاع الطاقة في العراق بأضرار عدة ناجمة إما عن الاضطرابات الداخلية، وإما عن حرب الخليج الأخيرة، وهو بالتالي بحاجة ماسّة إلى إعادة تأهيل. وبالاضافة إلى ذلك، فهناك محطات توليد كهربائية عدة دمّرتها القوات المتحالفة أثناء حرب الخليج[٢٨]، كما أدت حالة الحصار المضروب على العراق إلى تعطيل صيانة القطاع المذكور (نقص في قطع الغيار المستوردة).

د ـ **سوريا:** شهدت السنوات الثلاث المنصرمة عودةً ظاهرةً إلى النفط والغاز الطبيعي أو إلى الاثنين معاً[٢٩] لتوليد الطاقة في سوريا، خاصة بعد أن أكدت السنوات الماضية عدم الجدوى من توليد الكهرباء بالاعتماد على المصادر المائية الآتية من تركيا. وقد برز ذلك خلال الصيف الفائت عندما تسبّب انخفاض تدفّق الفرات بتقليص إنتاج سد الثورة إلى حوالى ١٠ بالمئة فقط من طاقته الاجمالية، مما نتج منه تقنين حصص الكهرباء على المشتركين في سوريا[٣٠].

وفي الشرق الأوسط، حدا فائض الطاقة لدى تركيا ونقصها لدى البلدان الأربعة الأخرى الحكومات على دراسة ربط شبكاتها الوطنية لتوزيع الكهرباء بشبكة اقليمية واحدة.

٢ ـ ربط شبكات توزيع الكهرباء في مصر والعراق والأردن وسوريا وتركيا

يعتمد مشروع الربط على وصل شبكات هذه الدول الخمس معاً[٣١]. وفي نطاق

---

(٢٧) *MEED* (26 March 1993), p. 25.

(٢٨) Beschorner, *Water and Instability in the Middle East,* p. 36.

(٢٩) إن المؤسسة العامة للكهرباء قد نجحت في سياستها لزيادة الطاقة الكهربائية المنتجة وذلك بتوقيع عقود عدّة لمحطات توليد جديدة في النصف الأول من عام ١٩٩٣.

MEED: (26 February 1993), p. 32, and (16 April 1993); *The Middle East* (May 1993), p. 39, and

الحياة: ١٩٩٣/٦/٣٠ و١٩٩٣/٨/١٩.

(٣٠) David Butter, «The Public - Sector Problem in Syria,» *MEED* (4 June 1993), p. 2.

(٣١) عقد وزراء الكهرباء في البلدان الخمسة اجتماعات عدّة متكررة خلال السنوات الماضية لتمويل =

هذه المجموعة من الدول هناك كابل قيد العمل بين تركيا والعراق بتوتر ١٣٢ كيلوفولت[٣٢].

وقد تكون ثمة فوائد عديدة لربط شبكة الكهرباء التركية بشبكات سوريا والعراق والأردن و«تزاوجها» مع مصر[٣٣]. والفائدة التقنية في عمليات الربط هذه هي تأمين مصدر بديل للطاقة الكهربائية في حال حصول عطل طارىء يؤدي إلى التوقف في توزيع الطاقة، بالإضافة إلى تحقيق وفر في الصيانة وتخزين الطاقة الاحتياطية[٣٤].

ولدى العراق وسوريا إمكانات توليد واستهلاك متساوية تقريباً. وهكذا فإن وصل شبكاتهما ستكون له فوائد متساوية للبلدين. وعلى العكس، فإن وصل شبكاتهما مع تركيا سيكون لصالحهما لأن إمكانات توليد الطاقة الكهربائية لديهما هي أقل بكثير منها لدى تركيا[٣٥]. وهنالك فائدة إضافية من جرّاء الوصل بين تركيا وكلّ من جارتيها، وذلك ناجم عن نمط الاستهلاك، وكذلك عن عدم تطابق أوقات ذروة الحمولة. وهذه الفروقات لها أهميتها في ما يختص بدورة الاستهلاك السنوية، وكذلك بدورتي الاستهلاك الاسبوعية واليومية.

ويدعم دراسة ربط الشبكات الصندوقُ العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (AFESD) في الكويت. وحسب دراسة هذا الصندوق فإن الربط سيتم على مرحلتين: ربط مصر والأردن وسوريا وتركيا بحلول العام ١٩٩٧، ثم ربط تركيا وسوريا والعراق بنهاية العام ٢٠٠٢[٣٦]. ويكلف ربط شبكات توزيع الكهرباء في البلدان الخمسة حوالى ١,٢٠٠ مليون دولار[٣٧]. ومن المتوقع أن يسهم صندوق مجلس التعاون الخليجي، وكذلك

= المشروع وتقصي نجاحه (اجتمعوا في دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢؛ وفي عمّان في حزيران/ يونيو ١٩٩٣، وسيعقدون اجتماعاً في دمشق في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤).

(٣٢) هناك دراسات اضافية لكابل بـ ٤٠٠ كيلوفولت، إذ ان السلطات المعنية في البلدان الخمسة قررت خطوط توتر بـ ٤٠٠ كيلوفولت.

(٣٣) من المنتظر أن يصل الطلب على الطاقة الكهربائية في كل من مصر وتركيا إلى ٦٥,٠٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة و٧٢,٠٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة على التوالي. انظر:

MEED (22 January 1993), p. 22, and

الحياة، ١٩٩٣/٨/١.

(٣٤) من المقدر أن يكون ٣٠ بالمئة تقريباً من إنتاج الطاقة الكهربائية الحالية في الأردن و٢٠ بالمئة في تركيا و١٠ بالمئة في مصر طاقة احتياطية.

(٣٥) إن إمكانات تبادل الطاقة بين الأردن ومصر هي تقريباً مشابهة لتلك الموجودة بين سوريا والعراق من جهة، وتركيا من جهة أخرى.

(٣٦) *MEED:* (26 February 1993), p. 18 and (25 June 1993), p. 27.

(٣٧) *MEED* (26 February 1993), p. 18.

الصندوق العربي المذكور في تمويل مشاريع الجانب العربي. ومن المحتمل أن تحصل تركيا على قرض من البنك الإسلامي للتنمية (IDB). والتمويل الباقي الذي لا تشمله القروض ستؤمّنه البلدان المعنية.

وقد اتفق وزراء الكهرباء في البلدان الخمسة خلال اجتماعهم في دمشق في تشرين الأول/ اكتوبر الماضي على إعطاء الأفضلية لربط مصر والأردن. ولقد تمّ بالفعل مدّ كابل بحري عبر البحر الأحمر بين العقبة والسويس بتوتر ٤٠٠ كيلوفولت. ووافق الصندوق العربي للتنمية على قرض بقيمة ١١٧,٦ مليون دولار لتمويل الأعمال في الجانب المصري، وقرض آخر بقيمة ٣٦,٢ مليون دولار للأعمال في الجانب الأردني. ومن المنتظر إنهاء العمل بالكابل مع نهاية العام الحالي[٣٨]. ويقول المشككون في هذا المشروع إن المنافسة السياسية بين هذه الدول ستشكل عقبة في طريق ربط شبكات توزيع الكهرباء ومشروع أنابيب السلام. ولكن هناك، على العكس، خبراء يرون أن الفوائد الاقتصادية لهذه المشاريع ستتغلّب على المنافسات السياسية الحادة وتشكل ضغوطاً لا تُقاوم من أجل تعاون عربي - تركي فعّال.

القسم الثاني

التعاون الاقليمي القصير المدى: حقيقة أم وهم؟

إن المياه تُطرح عادةً كقضية تدعو إلى التعاون العربي - التركي. وتُكرّر عادة الدراسات والمؤتمرات والمناقشات العامة التحذير من أن حروب الشرق الأوسط القادمة سوف تدور حول المياه. ويفترض هذا القول أن هناك حرباً جديدة يتعذّر تجنّبها. غير أنه يصعب إدراك أن عدم التوازن في القدرات العسكرية (وغيرها) قد يبلغ حداً يمنح التفوّق لمن يملك السيطرة على منسوب المياه أينما كان مصدره. وأكثر ما يكون ذلك منطبقاً الآن على دجلة والفرات وروافدهما. ولا تزال تركيا تملك الوسائل لفرض مصالحها، كما ان مستقبل السدود السورية والعراقية على دجلة والفرات يبقى رهن الإرادة التركية. ومع وجود نقص في المياه في سوريا والعراق، فإن المسألة تبدو ملحة كثيراً، ولكن ذلك لا يُفترض فيه أن يؤدي إلى قيام تعاون أو خلاف مستمر وقوي كأمر واقع لا محالة فيه.

ومشروع أنابيب السلام هو مسألة اعتماد لا تتوافر فيها المبادلة بالمثل، إذ إن المشاركين العرب في المشروع سوف يجدون أنفسهم معتمدين على تركيا أكثر من اعتماد تركيا عليهم. وفي درجة أقل، فإن معوقات مماثلة قد تؤثر في المشاركة العربية في شبكة كهرباء اقليمية، كما هو مخطط الآن بين مصر والعراق والأردن وسوريا وتركيا، مع العلم أن كل

---

(٣٨) إن كلفة هذا المشروع هي ٣٨ مليون دولار.

مشارك سيستمر في توليد طاقته الكهربائية، إذ لن يقوم تبادل الطاقة الكهربائية، إلا بسدّ العجز الموقت بين الانتاج والاستهلاك في الدول المشاركة.

أولاً: النزاع حول دجلة والفرات وتأثيراته الضارة؟

يقول قمران اينان، وزير الدولة التركي السابق والمسؤول عن مشروع الـ «غاب»: «إن تركيا سوف تستخدم مياهها الوفيرة من أجل تحقيق السلام في المنطقة... [وهي ترغب] في شرح الدور الذي يمكن أن تقوم به المياه في التطور الاجتماعي والاقتصادي لدول الجوار»(٣٩). ويضيف: «إننا نعتبر المياه وسيلة للتعاون ولا نعتبرها وسيلة للضغط السياسي أو سلاحاً سياسياً». ويعتبر بعض المحللين أن «المياه قد تدفع دفعاً» إلى تعاون عربي ـ تركي، رغم الخلاف حول اقتسام مياه دجلة والفرات، ولا سيما أن مشروع جنوب شرق الأناضول قد يقلّل من تدفق المياه نحو سوريا والعراق(٤٠).

ونذكر أن لجنة فنية تكوّنت في العام ١٩٨٢ بين تركيا والعراق، ثم انضمت إليها سوريا في العام ١٩٨٣، غير أنها لم تتوصل إلى اتفاق نهائي حول «اقتسام عادل» لمياه دجلة والفرات مع أنها عقدت ١٦ اجتماعاً. وسبب الاخفاق يعود إلى الخلاف حول حلّ القضية المزمنة المتعلقة بكيفية توزيع المياه واستعمالها. فقد اعتبر كل من العراق وسوريا أن المشروع التركي يعرّض مستقبل الري ومشاريع الطاقة الكهربائية فيه للخطر. وقالت الدولتان إن التدفق الحالي لمياه الفرات، وهو بمعدل ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، منخفض جداً. ولهذا فهما تطالبان بحصة أخرى مناسبة. وقد رفضت تركيا باستمرار هذه المطالبة وأكدت أن الفرد في الدولتين يحصل على كمية من المياه تفوق حصة الفرد التركي، وأشارت إلى التسوية الموقتة التي تمّت مع سوريا وسمحت بتدفق ٥٠٠ متر مكعب في الثانية جنوباً.

صحيح أن السوريين والعراقيين يتمسكون بحقهم الثابت في مياه الفرات وفقاً للبروتوكول الموقت للعام ١٩٨٧، وحتى التوصل إلى حل نهائي لا يتعارض مع حاجات البلدين المائية، إلا أنهم يعتبرون أن الحصة السورية ـ العراقية المناسبة هي بحدود ٧٠٠ متر مكعب في الثانية. ومن هذا المنظور يرى الجانب العربي أنه لا بد من حل مسألة المياه بحسن نيّة والتوصل إلى اقتسام عادل بين الدول الثلاث (العراق وسوريا وتركيا)، اعتماداً على

---

(٣٩) Martin and Parker, «Water, the Politics of Scarcity,» p. 30.

(٤٠) Tarek Majzoub, «GAP, Turkey and the Syrian-Iraqi Point of View,» (in French), communication présentée à: Evolution des enjeux économiques et rapport de force en Turquie et en Méditerranée orientale, Istanbul, 27-29/9/1993, et John F. Kolars and William A. Mitchell, *The Euphrates River and Southeast Anatolia Development Project* (Carbondale; Edwardsville: Southern Illinois University Press, 1991).

القوانين والأعراف الدولية، ومبدأ حسن الجوار والانسجام مع الاتفاقيات الأخرى التي أبرمتها تركيا مع الدول المجاورة في شأن مجاري المياه الدولية (الجدول رقم (٤ - ٦)).

ونشير هنا إلى أن أنقرة كانت تلمح دائماً إلى إمكان إعطاء حصة أكبر من مياه دجلة لسوريا والعراق على حساب حصتهما في الفرات، لأن «أي انخفاض موقت في تدفق الفرات في العراق يمكن تعويضه بمياه من دجلة عبر منخفض الثرثار»[٤١]. وفيما تحاول وزارة الخارجية التركية أن تكون أكثر دبلوماسية في تعاملها مع بغداد ودمشق بالنسبة إلى الخلاف المزمن حول المياه، يتبنّى الرئيس التركي الحالي، سليمان ديميريل، موقفاً أكثر صراحة قد يؤدي إلى تفاقم المخاوف العربية، فقد صرّح قائلاً: «إذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا، فلنا كل الحق في استعمالها بالطريقة التي نراها مناسبة. إن المياه تنبع في تركيا ولا يمكن دول المجرى الأسفل أن تعلمنا كيفية استعمال ثرواتنا. وفي المقابل، هناك منابع نفط في كثير من الدول العربية، ونحن لا نتدخل في كيفية استعمالها»[٤٢].

فمن وجهة النظر الرسمية التركية يشكل دجلة والفرات ثروة قومية خاضعة لسيادة الدولة التركية وحدها[٤٣]. ويؤكد الأتراك[٤٤] أن ليس هناك قوانين دولية[٤٥] تجبرهم على «اقتسام» ما يسمونه «مجاري المياه العابرة للحدود». فتركيا تفرّق بين مجاري «المياه الدولية» والمجاري التي تمرّ «عبر الحدود». إن لمجرى المياه الدولي ضفتين متقابلتين تحت سيادة دولتين أو أكثر، وتُقتسم المياه عنده عبر خط الوسط. وعلى العكس، فإن مجرى المياه عبر الحدود (الذي يعبر حدوداً سياسية مشتركة) لا بد من أن تستخدم مياهه «بطريقة منصفة ومعقولة ومثلى». وبما أن الموضوع المائي على غاية من الأهمية بالنسبة إلى الأتراك، فهم غير راغبين حالياً في أي «حل نهائي» لاقتسام مياه دجلة والفرات قبل أن يكتمل عقد مشاريع جنوب شرق الأناضول. إذ ذاك يصبحون في وضع أقوى للمساومة[٤٦].

---

(٤١) هناك مشكلة إضافية قد تظهر بالنسبة إلى دجلة، إذ ان لسوريا ٣٧ كيلومتراً تقريباً من الضفة الغربية لهذا المجرى. وقد ألمحت مؤخراً إلى إمكان ضخ المياه من دجلة وتحويلها غرباً إلى الفرات (**صوت الكويت**، ٢٢/١٠/١٩٩٢).

(٤٢) Martin and Parker, «Water, the Politics of Scarcity,» p. 30.

(٤٣) *Milliyet* (Turkish), 7/5/1990, and *Anatolia Press Agency*, 24/7/1992.

(٤٤) Norman Frankel, «Water and Turkish Foreign Policy,» *Political Communication and Persuasion*, vol. 8, no. 4 (1991), pp. 294 and 298.

إن هذا المقال عبارة عن مقابلات عدّة تبرز بشكل جلي وجهة النظر التركية بشأن مجرى دجلة والفرات.

(٤٥) حالياً، وبالنسبة إلى التطورات الاقليمية فإن قانون استخدام المجاري المائية لأغراض غير ملاحية يبقى عرضة للمزاج التركي. انظر: Tarek Majzoub, «Turkey and the River Euphrates: The Context within International Law,» paper presented at: Water in the Middle East (Conference), University of London, S.O.A.S, 19-20 November 1992.

(٤٦) أثناء اجتماع رئيس الوزراء التركي السابق سليمان ديميريل مع الرئيس حافظ الأسد في ٢٠ كانون=

وبالفعل يبدو أن تركيا تعارض بشدة أي اتفاق مائي متعدد الأطراف حول اقتسام مياه دجلة والفرات لأنها لا ترى في هذا أي مكسب سياسي واقتصادي يذكر. وستبقى لتركيا شكوكها «طالما بقي حزب العمال الكردستاني نشطاً»... ويرتبط هذا التردد جزئياً بقضية نهر العاصي. فهذا النهر يجري بمعظمه في الأراضي السورية، ثم يتحوّل نحو لواء الاسكندرون المختلف عليه بين تركيا وسوريا، والذي لا تعتبره هذه الأخيرة نهراً دولياً... وبالمقابل فقد حاولت تركيا ربط محادثاتها حول الفرات باتفاق حول العاصي. إلا أن سوريا اعترضت على ذلك لأنه يعني اعترافاً واقعياً بسيادة تركيا على الاسكندرون. ويقول المسؤولون السوريون: «إن (السيادة) على العاصي غير قابلة للتفاوض قبل الاتفاق حول الفرات...»(٤٧).

ويُعتبر الخلاف المائي بين سوريا والعراق وتركيا عائقاً يُسهم في بطء التعاون العربي - التركي حول المياه في الشرق الأوسط. فالخلاف حول مياه دجلة والفرات قد أُخذ بعين الاعتبار، وإلى حد كبير، في مجمل العلاقات المائية في الشرق الأوسط(٤٨)، والحديث الجديد المتجدد عن مشروع أنابيب السلام من تركيا إلى دول الخليج لا يزال طيّ المشاريع التي لم تر النور بعد.

وهكذا تبدو هذه المسألة الخاصة بدجلة والفرات شائكة لا تترك لأي من بلدان المنطقة حرية التصرف بالثروة المائية القيمة دون التفاهم مع جيرانه من دول المجرى الأسفل. وكذلك تبقى التأثيرات الضارة كثيرة دون التوصل إلى حل شامل حول مياه دجلة والفرات، وهي لا تقتصر على البلدان الثلاثة. وعلى الرغم من السلبيات التي يظهرها حديثنا عن التعاون المائي العربي - التركي، فإن مشروع ربط شبكات توزيع الكهرباء يمكن أن يُعطي منحى جديداً لهذا التعاون، ولا سيما أن تركيا تعقد آمالاً كبيرة على استغلال مجرى دجلة والفرات من أجل زيادة انتاج الكهرباء ومواجهة الطلب المتزايد عليها في الداخل والخارج. وقد يكون التعاون في هذا المجال أكثر جاذبية في المستقبل القريب من التعاون المائي. وقد يحقق فوائد جمة لجميع الدول المعنية.

= الثاني/ يناير ١٩٩٣، جرى البحث بخصوص الحقوق المائية العربية والتركية بالنسبة إلى مجرى دجلة والفرات. وقد وعد ديميريل بحل نهائي بحلول هذا العام. انظر:
Le Figaro (French daily newspaper), 22/1/1993, and *MEED* (29 January 1993), p. 31.

(٤٧) انظر: Beschorner, *Water and Instability in the Middle East*, p. 31, and Kolars, «The Hydro - Imperative of Turkey's Search for Energy,» p. 66.

(٤٨) Musallam, *Water: The Middle East Problem of the 1990's*, p. 13.

ثانياً: هل ينشّط الاشتراك في الطاقة الكهربائية التعاون العربي ـ التركي؟

يبدو أن أفضل خيار للتعاون العربي ـ التركي هو الربط بين شبكات توزيع الكهرباء والبيع المتبادل للطاقة. فكلفة الطاقة الكهربائية المستوردة قد تكون أقل من كلفة توليد الطاقة محلياً إذا كانت حاجة البلد البائع أقل من الانتاج الأقصى. وتتوافر الفرص لبيع الطاقة عند حدوث أعطال تؤدي إلى انقطاع التيار، أو عندما لا تتمكن محطات التوليد من تأمين حاجة المستهلكين. وقُدّرت الخسارة الناجمة عن أعطال التغذية (انقطاع التيار الكهربائي) في الشرق الأوسط بدولار واحد لكل كيلوواط/ ساعة[٤٩]، مقابل كلفة ٧ سنتات لتوليد كل كيلوواط/ ساعة اضافي. وينتج من أعطال الطاقة حاجة كبيرة إلى تحسين هذه الطاقة لدى الطرفين العربي والتركي، إلا أنها أكبر في البلدان العربية الأربعة حيث الطلب عليها أكبر وإمكان الوثوق بجهاز التغذية أقل.

وبالإضافة إلى ذلك، فهناك أوقات استثنائية تكون الحاجة إلى الطاقة خلالها في حدها الأقصى، مما يدعو إلى اللجوء إلى تشغيل محطات التوليد الاحتياطية بكلفة باهظة. فكلفة الطاقة التي تولّدها هذه المحطات هي غالباً أضعاف الكلفة التي تولدها المحطات العادية الكبيرة. وطالما أن الحاجة القصوى لا تتزامن عند الطرفين، فإن الطرف ذا الحاجة الأقل يستطيع تأمين الحاجة القصوى للطرف الآخر بكلفة أقل من تلك التي تؤمّنها محطات التوليد الاحتياطية. وعندما تكون كلفة توليد الطاقة قليلة والطلب أقل من الانتاج يكون بيع الطاقة الزائدة مربحاً. ويمكن أن تنطبق هذه الحالة على تركيا في الصيف عندما تطلق كميات كبيرة من المياه من سدود دجلة والفرات للري، أو خلال الليل أو عطل نهاية الأسبوع أو أثناء الأعياد، فتكون الحاجة إلى الطاقة الكهربائية أقل. وبما أن الأعياد مختلفة لدى الطرفين فهناك تكامل لا بأس به بينهما. وقد ينطبق ذلك على الاختلاف في الحاجة الموسمية لدى الطرفين أيضاً.

وعلى الرغم من المحاسن والمنافع التي ينطوي عليها مشروع الربط الكهربائي، فالحكمة تفرض عدم التسرع في التفاؤل، لأن كمية الطاقة المقترحة للتبادل لن تزيد على بضعة مليارات من الكيلوواط/ ساعة في العام. ويظهر أن مجال التعاون الاقتصادي والتقني بين العرب وتركيا محدود حالياً، ذلك أن كل طرف قد عمل في الماضي البعيد والقريب على الدخول في علاقات مع شركاء خارج المنطقة (مع احتمال أن يفضّل الطرفان الاستمرار في تطوير هذه العلاقات لأسباب سياسية). ولكن هذا لا يعني أنه ليس بالإمكان إيجاد امكانات

---

(٤٩) الحياة، ١٩٩٣/٨/١٣.

متواضعة للترابط والتبادل تدفع بالتالي الأقطار العربية وتركيا إلى تعاون لا مفر منه. غير أنه ليس من الضروري في البداية أن تكون لمثل هذه المشاريع فوائد هائلة، فالدافع قد يكون السعي المنتج و «الهادف» إلى جعل العرب والأتراك يتعاونون من أجل التعاون فحسب. وهكذا فمن المستبعد أن يتمكن الطرفان في المستقبل القريب المنظور من التغلب على المعوقات التي تمنع التكامل بدرجة كبيرة وإيجاد المؤسسات التي تؤمّن ذلك. وبما أن التكامل الاقتصادي يبدو بعيد المنال حالياً، فإن مشاريع متواضعة للتعاون قد تؤدي إلى فوائد اقتصادية جمة، وكذلك إلى ايجاد شبكة متراصة من العلاقات المتبادلة.

القسم الثالث

احتمالات المستقبل

إن للتعاون العربي ـ التركي الدائم في الشرق الأوسط أهمية حيوية لدول المنطقة، فالعلاقات الاقتصادية تُعزز فرصاً كبيرة للتعاون عوضاً من الخلاف والنزاع المستمرين. والعلاقات الاقتصادية المنصفة العادلة تربط الأمم وتوجد ظروفاً تمكن الأخصام السابقين من الاهتمام المشترك بإقامة مستوى من التعاون والحفاظ عليه. وفي هذا المعنى، فإن الروابط الاقتصادية تؤمن أساساً للتعاون يرتقي من خلال العملية السياسية، ومن ثم ينظم التعاون عن طريق تزويد الأمم بالأسباب الموجبة لتلافي النزاع. فأفضل طريق نحو السلام هو طريق الفوائد الاقتصادية المشتركة في منطقة تقل فيها الروابط المتماسكة[٥٠]. فهذه العلاقات هي في طليعة الحلول لتخطّي حواجز العداء السابق تدريجياً.

وتتوافر ضمن حدود الشرق الأوسط ثروات هائلة لتطوير الازدهار الاقتصادي وتنميته. وتسهم في هذه الامكانات الطاقة الكهربائية الوفيرة، والثروات المائية غير المستخدمة، ورؤوس الأموال المتراكمة عبر سنوات عديدة لدى الدول المنتجة للنفط، وأمور أخرى. وبإمكان الطرفين العربي والتركي جني فوائد إضافية من تطوير نقل الطاقة الكهربائية، وكذلك من نقل المياه. وبإمكان مثل هذا التعاون أن يزيد أيضاً من رفاهية الطرفين ويوجد اهتماماً في الاعتماد المتبادل بحيث يمكن تثبيته عندما يحصل. وتكمن عناصر الخلاف في أي نوع من التعامل الاقتصادي في عدم التوزيع المنصف للأرباح والخسائر، أو من جراء ميل

(٥٠) إن التعاون الاقتصادي بين تركيا والبلدان العربية هو أقل بكثير مما يصبو إليه دعاته المتحمسون. وفي المجالات السبعة للتعاون العربي ـ التركي تظهر ثلاثة فقط منها بأنها واعدة نسبياً. فهناك فرص للتجارة والنقل، إنما الفرص قليلة في ما يختص بالسياحة وانتقال اليد العاملة ورؤوس الأموال. والتعاون في توزيع بعض الثروات لا بد منه في ما يختص بالمياه والطاقة الكهربائية.

ميزان القوى إلى أحد الطرفين. فللصفقات التجارية أرباحها لقاء كلفة معينة. وبما أنه ليس هناك من آلية أوتوماتيكية أو محكمة غير منحازة لتوزيع الكلفة والربح بإنصاف، فالخلافات عرضة للبروز بسبب التوزيع. وهكذا فمن المهم أن تؤمن الصفقات الاقتصادية الأولية التي سيشترك فيها الأطراف (والتي ستقوم بالدور الحاسم في بناء الثقة المتبادلة) حلاً معقولاً للأرباح الاقتصادية والخلافات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصفقات الاقتصادية توجد استقلالية أكبر أو أقل لأحد الأطراف بالنسبة إلى الآخر. وهذه الاستقلالية يمكن أن تصبح غير متوازنة، وقد تؤدي إلى استغلال فعلي أو رئيسي من قبل الطرف الأقوى، فلدى الخصوم السابقين الذين يتطلعون إلى تثبيت التعاون في ما بينهم حساسية تجاه هذه النقطة، وهم يسعون بالتالي إلى ايجاد التوازن في الاعتماد المتبادل الناجم عن العلاقات الاقتصادية المشتركة.

وباختصار نقول إن تركيا ودول الجوار العربي تستعد لمواجهة أزمة خانقة قريبة تشمل الماء والطاقة الكهربائية. ومن مصلحة الجميع التعاون بإخلاص قبل انفجار الأزمة والانغماس في نتائجها المدمرة. ولذلك اقترح البعض على تركيا، لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية (ولا سيما أن مشروع جنوب شرق الأناضول يتجاوز، في مجال توليد الكهرباء، طاقة مجرى دجلة والفرات المائية)، الاعتماد بشكل كلي على انتاج البلدان العربية من النفط والغاز، أي التقليل من السدود الكهرمائية ومبادلة المياه بالطاقة الكهربائية النفطية أو الغازية من دول الخليج.

ويقوم هذا الاقتراح على مدّ أسلاك توتر عالٍ من دول الخليج بموازاة أنابيب السلام من تركيا، بدلاً من مصانع تحلية المياه، الغالية الثمن، وتحقيق أول خطوة على طريق بناء الثقة المتبادلة والاعتماد المتبادل. فتشابك العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية وتركيا يمكن أن يؤدي في النهاية إلى انتفاء امكانات النزاع والصراع بينهما. ولتوضيح الفكرة نقول إن المياه من تركيا والكهرباء من البلدان العربية مشروع لا يتحقق إلا بتوافر رغبة تركية صادقة في حل مشكلة تقاسم مياه دجلة والفرات. فالثقة العربية المستقبلية بتركيا مرهونة بحلّ هذه الأزمة.

أولاً: الاهتمام الثابت بالتعاون والاعتماد المتبادل الأمثل

إذا كانت اقتصادات التعاون هي توجيه السياسة الاقتصادية لدعم التعاون، فهذه السياسة يجب أن توجّه بموجب مفهومين أساسيين: **الأول** هو تطوير الاهتمام الثابت بالتعاون، **والثاني** هو إيجاد اعتماد متبادل متكافىء، أي اعتماد متبادل لا يقلب مستويات القوة الكلية باتجاه أحد الطرفين. ولكي نوضح كيف أن الاعتماد المتبادل في العلاقات الاقتصادية الثنائية يمكن أن يصبح الأمثل، نلجأ إلى مفهوم ثمن الانفصال. والثمن هذا هو

كلفة توقف العلاقات الاقتصادية التي سبق أن تعهّد الأطراف بتنفيذها. فعندما يتفق الطرفان على التعامل بعضهما مع بعض، فإنهما ينشدان الحصول على فوائد. فإذا توقفت العلاقات أو انقطعت، فالفوائد المنتظرة لا تتحقق. وهكذا فإن ثمن الانفصال تمثّله الفوائد التي لا تتحقق بسبب توقف أو انقطاع التعامل المقرر.

فإذا كان ثمن الانفصال بالنسبة إلى أحد أطراف العلاقة أقل نسبياً منه إلى الطرف الثاني، فإن هذا الواقع يمكّن الطرف الأول من أن يُنزل ضرراً بالغاً بالطرف الثاني، كما يمكّنه من استخدام قدرته التفاوضية الأكبر للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية منه. فالاعتماد المتبادل الأمثل (optimal interdependence) يمثّل، إذاً، الحالة التي يكون فيها ثمن الانفصال كبيراً لطرفي العلاقة ومساوياً تقريباً لكليهما. ولإيضاح هذا التوجه سنقدّم مثالين للعلاقات الاقتصادية الرئيسية بين العرب والأتراك: ربط شبكات توزيع الكهرباء، ومشروع أنابيب السلام.

بالنسبة إلى **ربط شبكات توزيع الكهرباء** العربية والتركية، فإن طرفي العلاقة يستفيدان من المشروع. فتركيا التي لديها فائض من الطاقة يمكن تصديره تحصل على سوق دائمة وإيراد ثابت بالعملة الصعبة. والبلدان العربية المجاورة التي لا تملك طاقة تفي بالمتطلبات تحصل على مصدر مستمر للطاقة. وثمن التنصّل (أي عدم الالتزام بالموعد المقطوع)، إذا حصل، سيكون هامشياً بالنسبة إلى العرب والأتراك. فالاتفاق الكهربائي لكلا الطرفين ليس على درجة كبيرة من الأهمية الاقتصادية، إذ إنه يمكن كلاً منهما أن يلجأ إلى خيارات أخرى بكلفة معقولة. فباستطاعة تركيا أن تبيع الطاقة الكهربائية الفائضة لديها لجهة أخرى وبأسعار ليست أقل من تلك التي يدفعها العرب. وكذلك لدى العرب خيارات ومصادر أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية بكلفة ليست أكثر مما يدفعون. وهكذا، فإن ثمن الانفصال سيكون هامشياً إذا كان سعر الكيلوواط/ ساعة من الطاقة الكهربائية المتبادلة هو السعر العالمي المعتمد، وطالما أنه يمكن الطرفين التوجه إلى الأسواق البديلة (من منتج ومستهلك).

والمثل الثاني هو **مشروع أنابيب السلام** الذي تتعهد تركيا بموجبه بتزويد البلدان العربية بكمية من المياه بأسعار يتّفق عليها. وبما أن الماء عصب الحياة ولا مجال لتعريضه للمناخات السياسية المتقلبة أو المعوقات الفجائية، فإن المشروع المذكور يبيّن، بما لا يقبل الشك، أن ثمن الانفصال سيكون باهظاً، لأن المستهلك (أي العرب) قد يصبح يوماً ما عرضة للابتزاز من المموّن (أي الأتراك). وقد لا ينكشف هذا الابتزاز، إلا أنه قد يبقى تهديداً مبطّناً. فالاعتماد المتبادل في هذا المشروع يفترض مسبقاً توافر ما ينبغي على أنابيب السلام إنجازه: الثقة المتبادلة.

وفي الواقع فإنه يصعب في المراحل الأولى من التعاون العربي - التركي الحصول على

نتائج حاسمة للمشاريع التعاونية. فمن المنتظر أن يكون للعرب والأتراك مصالح متباعدة بالنسبة إلى مسألة المياه، وأن تكون لهم مواقف متباينة من مفهوم التعاون ومدلولاته.

وإذا كان بالإمكان التغلّب على الموروث التاريخي من الشك وعدم الثقة، والوصول إلى مستوى متطور من التعاون، فإن المشاريع المائية والكهربائية سيكون لها أبعد الأثر في دعم التعاون وتأصيله، ذلك أن هذه المشاريع توجد درجة معينة من التشابك والتعقيد في الاعتماد المتبادل يمكن أن تؤدي في النهاية إلى انتفاء امكانات النزاع والخلاف بين العرب والأتراك. فالعواقب السياسية والاقتصادية للانفصال ستكون وخيمة، كما انه كلما تعدّدت الأطراف في هذه المشاريع التعاونية أصبح ثمن الانفصال أكثر تكافؤاً بين الشركاء.

ثانياً: تطوير التعاون العربي ـ التركي حول المياه

خلافاً لكثير من الثروات الطبيعية فإن المياه هي الثروة التي غالباً ما تتقاسمها أقطار عدة. وتقسيم المياه قد يسبّب التوتر ويثير النزاعات الخفيّة حتى بين البلدان التي تتناغم سياسياً بعضها مع بعض، كما ان النزاعات المعلنة تزكّيها الخلافات حول المياه. واتفاقات تقاسم الثروات المائية في المنطقة ستكون مدماكاً جديداً في بناء التفاهم المشترك وإقامة الثقة المتبادلة. فالمشاريع الدولية لاستخدام الثروات المائية المشتركة وتقاسمها هي من أفضل الوسائل لترسيخ التعاون. ويجب إيلاء التعاون في هذا المجال أفضلية كبيرة لأن هذه المشاريع لا غنى عنها لتأصيل التفاهم المشترك في المنطقة. وبالمقابل، فإن الإخفاق في تحقيقها يبقي التوتر الحالي على حدّته، بل قد يؤدي إلى تفاقم النزاع حول المياه مستقبلاً. وهذا قد يضعف أو يعرض للخطر أي تعاون سبق تحقيقه.

والقضية الأولى لمشاريع التعاون العربي ـ التركي حول المياه هي حلّ مسألة تقاسم مياه دجلة والفرات. وهذا الأمر يتطلب التعاون في توزيع هذه الثروة المائية، لأن انعدام الثقة المتبادلة قد يولّد توتراً ونزاعاً وإهمال مشروع أنابيب السلام. فجدوى المشروع المشار إليه تتوقف على القيم السياسية والفوائد التي يجنيها أحد الأطراف من تحقيق المشروع أو الابتعاد عنه. والدلالات السياسية للمشروع بارزة للعيان: إن تركيا وسوريا (و/أو العراق) التي عليها أن تتعاون في أي مشروع لجرّ المياه عبر أراضيها إلى أي طرف ثالث، تملك المفتاح لما قد يكون مشروعاً تعاونياً رئيسياً لتطوير المنطقة. فسوريا و/أو العراق شريكان لا غنى عنهما في أي مشروع من مشاريع تبادل المياه بين بلدان المنطقة. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الكلفة الاقتصادية لمشروع جرّ المياه إلى الجنوب ليست كبيرة إلى درجة تحول دون التنفيذ، بينما ثمن الانفصال من الناحية الاقتصادية، وبدرجة أكبر من الناحية السياسية، كبير جداً.

إن حاجة تركيا الملحة إلى الطاقة، مع ما يرافقها من وفرة المياه لديها، قد أخّر التفكير الرويّ في تزويد بلدان الخليج بالمياه من تركيا ومبادلتها بالطاقة الكهربائية الرخيصة التي

تملكها هذه البلدان، فـ «حل العقبة الرئيسية سيكون بتنمية الثقة المتبادلة بين المنتج والمستهلك مع ضمان المرور الآمن وتعويض البلدان التي تمرّ وسائل التبادل عبر أراضيها»[(٥١)].

إن تركيا، وإلى درجة أقل بلدان الخليج، يمكن أن تكون نظرياً في وضع يمكنها من التنصّل من المشروع وعدم الاكتراث به، فلا تتكبّد خسارة اقتصادية مرتفعة. إلا أن التزامات بلدان الخليج بالقضية الاسلامية ستقف حائلاً أمام حرمان سكان تركيا من الطاقة الكهربائية الحيوية. وبالمقابل، فالتنصل التركي من المشروع ستكون له عواقب سياسية وخيمة، لأن جميع الأطراف المعنية بالتعاون العربي ـ التركي ستعتبر ذلك عملاً عدائياً موجهاً ضد الأمة العربية.

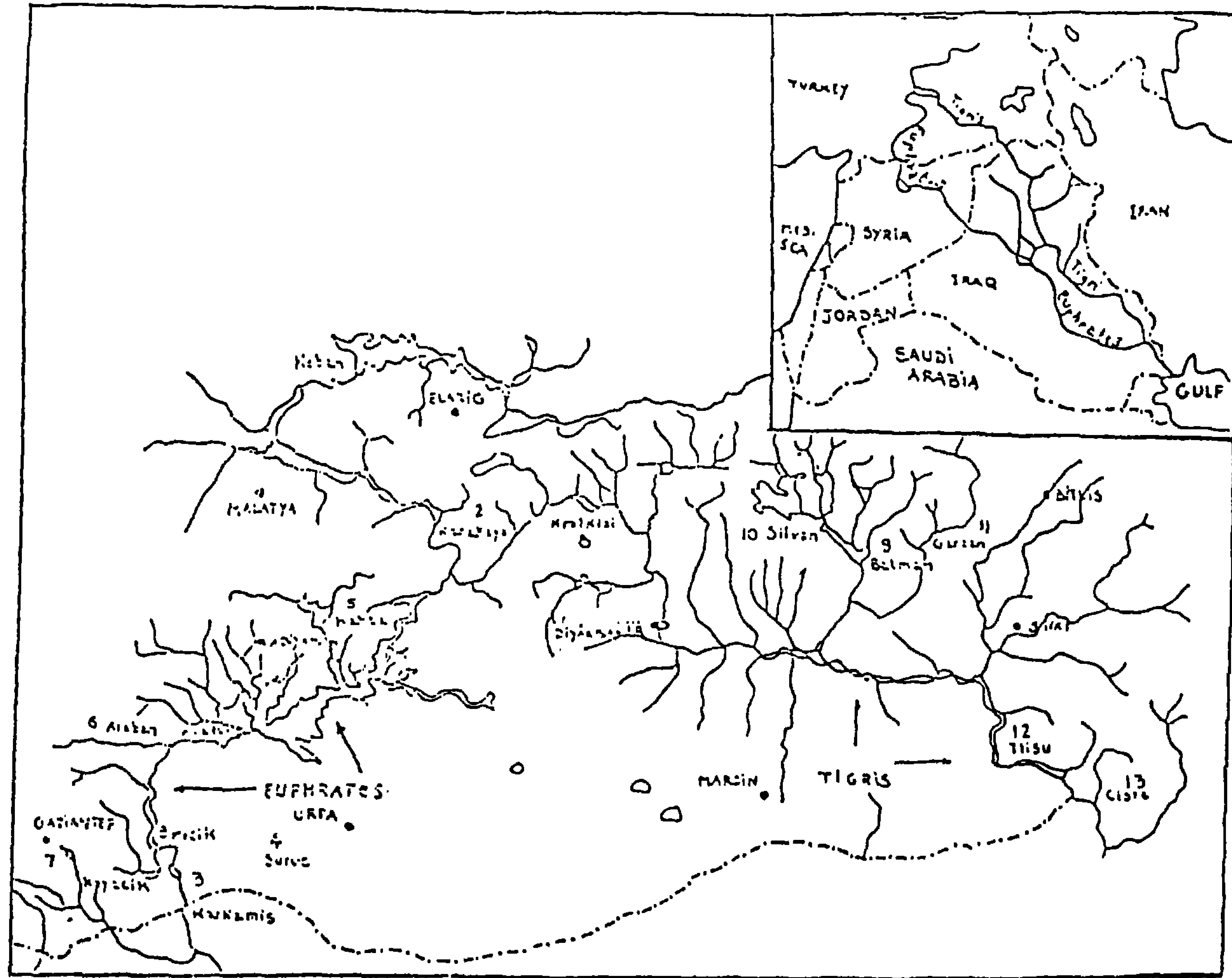
وإذا أخذنا بعين الاعتبار ثمن الانفصال، بالاضافة إلى العواقب السياسية للتنصّل، وجدنا أنه من المعقول أن نفترض أنه قد تنبثق من ذلك مصالح عربية ـ تركية متوازنة: فالامكانات العربية لتزويد تركيا بالطاقة الكهربائية تقابلها إمكانات اعتماد الخليج على المياه الآتية من تركيا. وكل ذلك يمكن أن يشق الطريق نحو حل سلمي لكل الخلافات.

الخاتمة

إن مصالح العرب والأتراك تقتضي تنمية التكامل في اقتصادهم، والتغلب على عوامل الضعف والتخاذل والتردد، والاستفادة الجماعية من القوى والثروات المتوافرة لديهم. فلدى تركيا المياه الوفيرة، إلا أنها تفتقر إلى الطاقة. ولدى بلدان الخليج الطاقة الوفيرة، إلا أنها تفتقر إلى المياه. ولدى العرب والأتراك قضايا مشتركة عدة يمكن أن يتعاونوا على حلها بعد التسلح بالإرادة الصادقة والنية الحسنة.

وإذا أردنا حقاً أن نتخطّى الحاضر ونفكر في المستقبل، فسنجد أنفسنا مضطرين إلى القيام بعملية إعادة تأهيل للأنانيات القطرية. لم يعد هناك «عرب» من جهة، و «أتراك» من جهة أخرى. لم يعد هناك «نحن» من جهة، و «هم» من جهة ثانية. إن جميع الأحقاد والخلافات هي الحاضر. والحقبة التي نتجه إليها وندخل فيها تسمى: الجميع أو لا أحد!

(٥١) Kolars, «The Hydro - Imperative of Turkey's Search for Energy,» p. 67.



المصور رقم (٤ – ١)

Figure (4 - 1)
Routes of the Tigris - Euphrates Watercourse, and the GAP Region

الجدول رقم (٤ - ١)

Table (4 - 1)
Main Features of the Southeast Anatolia Project (GAP)

No Project	Irrigation Area (ha)	Power Generation Capacity (MW)	Production* (GWh/ year)	Present Province	Stage
1 Lower Firat Project					
11 Ataturk Dam and HPP	-	2.400	8.100	Adiyaman/ S. Urfa	U/
12 Urfa Tunnel and HPP	-	48	124	Sanli Urfa	U/
13 Urfa-Harran Irrigation	141,535	-	-	Sanli Urfa	U/
14 Mardin - Ceylanpinar Irrigation					
14 1 First Stage Irrigation	230.130	-	-	Mardin/ S. Urfa	F/
14 2 Second Stage Irrigation	104.809	-	-	Mardin/ S. Urfa	F/
15 Siverek - Hilvan Pumped Irrigation	160.105	-	-	Sanli Urfa	Re
16 Bozova Pumped Irrigation	69.702	6	16	Sanli Urfa	Re
2 Karakaya Dam and HPP Project	-	1.800	7.354	D Bakir/ S. Urfa	I
3 Border Firat Project					
3 1 Birecik Dam and HPP	-	672	1.797	G. Antep/ S Urfa	D/I
3 2 Karkamis Dam and HPP	-	180	470	G. Antep/ S. Urfa	D/I
4 Suruç, Baziki Project	146.500	44	107	Sanlı Urfa	Re
5 Adiyaman. Kahta Project					
5 1 Hydroelectric Power Plants (5 Projects)	-	196	509	Adıyaman	M/
5 2 Irrigation Projects (5 Projects)	77.409	-	-	Adıyaman	M/
6 Adiyaman - Goksu - Araban Project	71.598	-	-	Adıyaman/G. Antep	F/
7 Gazıantep Project	81.670	-	-	G. Antep	F/
SUB - TOTAL (1 to 7) FOR FIRAT RIVER BASIN	1.083.458	5.346	18.477		
8 Dıcle - Kralkizi Project					
8 1 Kralkizi Dam and HPP	-	90	142	Dıyarbakır	U/
8 2 Dıcle Dam and HPP	-	110	118	Dıyarbakir	U/
8 3 Dıcle Right Bank Irrigation	52.033	-	-	Diyarbakır	D/I
8 4 Dicle Rıght Bank Pumped Irrigatioh	74.047	-	-	Dıyarbakir	D/I
9 Batman Project					
9 1 Batman Dam and HPP	-	185	483	D. Bakır/ Sıırt	U/
9 2 Batman Rıght Bank Irrigation	18.758	-	-	Dıyarbakir	U/
9 3 Batman Left Bank Irrigation	18.986	-	-	Sıırt	U/
10 Batman - Silvan Project	213.000	300	1.500	Diyarbakir	M/I
11 Garzan Project	60.000	90	315	Bıtlıs/ Sıırt	M/I
12 Ilisu Dam and HPP	-	1.200	3.028	Mardın/ Siirt	D/I
13 Cizre Project					
13 1 Cizre Dam and HPP	-	240	940	Mardın	D/I
13 2 Silopi Irrigation	32.000	-	-	Mardin	F/
13 3 Nusaybin - Cizre - Idil Pumped Irrigation	89.000	-	-	Mardin	F/
SUB - TOTAL (8 to 13) FOR DICLE RIVER BASIN	557.824	2.215	6.526		
TOTAL (1 to 13) FOR WHOLE GAP	1.641.282	7.561	25.003		

Sources Ataturk dam and irrigation system. An overview Southeast Anatolia Project Management Unit. March 1988 Supplemented by Guneydogu Ancdolu Project. DSI.

* At full development.

** U/C- under construction. D/D - detailed design completed. F/S - feasibility study completed. M/P - master plan. Rec. Reconnaıssance. IO - IN OPERATION.

المصور رقم (٤ ـ ٢)

Figure (4 - 2)

Major dams on the Tigris - Euphrates Watercourse

الجدول رقم (٤ - ٢)

Table (4 -2)

Major dams on the Tigris - Euphrates Watercourse

Country	Barrage	Storage Capacity (Km3)
TURKEY (Hudro-components of GAP project)	Keban	30.60
	Karakaya	9.54
	Atatürk	48.70
	Birecik (currently under construction)	9.40
SYRIA	Tabqa	11.60 (or 14.1 ?)
	Baath	0.90
	Tishreen	1.90
	4 Khabur dams	1.67
IRAQ(*)	Haditha	11.30
TOTAL		116.20

The mean annual discharge of Euphrates is about 30.000 Millions of Cubic Meters/Year (MCM/year)

TURKEY	Batman	1.18
	Illisu (detailed design completed)	10.41 (projected)
IRAQ(*)	Eski Mosul	13.30
	Bakma	8.30
	Dokan	6.80
	Darbandikhan	3.50
TOTAL		43.48

The mean annual discharge of Tigris is about 43 MCM/year.

(*) Bombing by coalition forces during the Gulf war caused extensive damage to Iraq's barrages: «Only one water project, the Darbandikhan dam, emerged relatively unscathed, suffering 50% damage. The Dokan and Haditha dams were 75% destroyed and the Ramadi barrage, Saddam and Samarra dams were put out of action altogether». Natasha Beschorner, *Water and Instability in the Middle East* (London: International Institute for Strategic Studies, 1992), p. 36.

الجدول رقم (٤ - ٣)

Table (4 - 3)

Renewable surface and ground-water availability in some Middle Eastern Countries [m^3 per capita per annum(*)]

Country	Year	
	1985	2020(**)
BAHRAIN	119	50
EGYPT	1240	600
IRAQ	6580	2570?
ISRAEL	396	258
JORDAN	484	91
KUWAIT	92	36
LEBANON	1850	1000
OMAN	1635	605
QATAR	125	46
SAUDI ARABIA	180	56
SYRIA	3350	1211?
TURKEY	4108	2340

(*) The poverty line is 1000 m^3 per capita per annum.

(**) The figures are only estimates but they do give an indication of the likely volumes of water which are likely to be needed per capita per annum by the year 2020.

الجدول رقم (٤ - ٤)

Table (4 - 4)

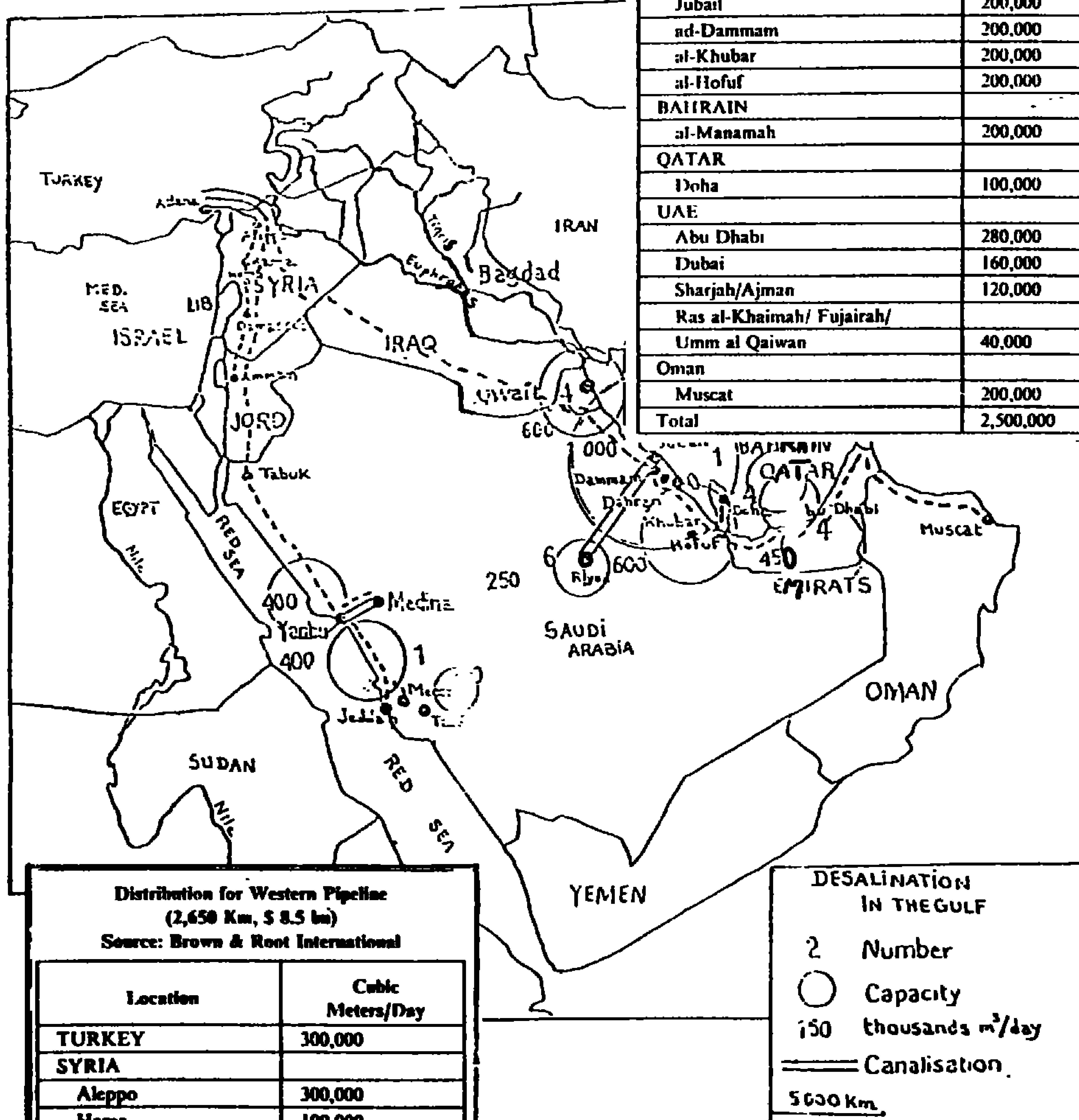
Gulf desalination plant capacity(*) (cubic meters a day)

Country	Capacity	% of world capacity
BAHRAIN	311,620	2.60
KUWAIT	1,334,650	11.10
OMAN	129,659	1.10
QATAR	308,138	2.60
SAUDI ARABIA	3,503,082	29.20
UAE	1,306,846	10.90
TOTAL GULF	**6,893,995**	**59.57**
TOTAL WORLD	**11,572,578**	**100.00**

(*) Capacity of all desalination plants capable of producing more than 100 cubic meters of fresh water per day.

Distribution for Gulf-Pipeline
(3,900 Km,$12.5 bn)
Source: Brown & Root International

Location	Cubic Meters/Day
KUWAIT	600,00
SAUDI ARABIA	
Jubail	200,000
ad-Dammam	200,000
al-Khubar	200,000
al-Hofuf	200,000
BAHRAIN	-
al-Manamah	200,000
QATAR	
Doha	100,000
UAE	
Abu Dhabi	280,000
Dubai	160,000
Sharjah/Ajman	120,000
Ras al-Khaimah/ Fujairah/	
Umm al Qaiwan	40,000
Oman	
Muscat	200,000
Total	2,500,000



Distribution for Western Pipeline
(2,650 Km, $ 8.5 bn)
Source: Brown & Root International

Location	Cubic Meters/Day
TURKEY	300,000
SYRIA	
Aleppo	300,000
Hama	100,000
Homs	100,000
Damascus	600,000
JORDAN	
Amman	600,000
SAUDI ARABIA	
Tabuk	100,000
Medina	300,000
Yanbu	100,000
Mecca	500,000
Jeddah	500,000
Total	3,500,000

المصور رقم (٤ - ٣)

Figure (4 - 3)

Routes of the Peace Pipeline

الجدول رقم (٤ - ٥)

Table (4 - 5)

Main characteristics of the energy economies of Egypt, Iraq, Jordan, Syria, and Turkey

Item		Country				
		EGYPT	IRAQ	JORDAN	SYRIA	TURKEY
Important features		- Self-sufficient - Rapidly growing demand - Local consumption heavily subsidized	- Ruined facilities - Development has been arrested	- Depends on imports (oil) - Growing demand	- Requirements exceed supply	- Rapid growing demand - Relatively high per capital consumption
Distribution of energy sources		73 % - fossil fuel 15 % - Hydroel 12 % - Other	na	94 % - oil 1 % - Hydroel 5 % - other	73 % - fossil fuel 12 % - hydroel 15 % - other	35 % - coal 54 % - hydroel 21 % - other
Electric power generating capacity(*)	Peak load (MW)	7,000	4,350	560	1,737	7,679
	Installed capacity (MW)	10,400	7,000	1,050	2,675	14,518
	Total output (GWR)	39,000	25,500	3,263	9,080	48,012

(*) = Estimates of 1988 (Source: Arab Fund for Economic and Social Developement, Kuwait).

n a = not available.

الجدول رقم (٤ - ٦)

Table (4 - 6)
Main water-related agreements

Tigris-Euphrates		
23 December 1920	UK, France	Agreement on utilization of Tigris and Euphrate
24 July 1923	Treaty of Lausanne	Turkey must consult Syria and Iraq before undertaking any hydraulic works
3 May 1930	Treaty of Aleppo	Syrian water rights on the Tigris
29 March 1946	Turkey, Iraq	Treaty of Friendship and Good Neighbourliness [cooperation on shared waters]
6 July 1987	Turkey, Syria	Protocol on economic cooperation [guaranteed minimum Euphrates flows (500 m^3/ sec) in return for Syrian cooperation on border security (PKK)]
16 April 1990	Iraq, Syria	Allocation of Euphrates waters [Syria would receive 42 % and Iraq 58 % of annual flows]

Recent principal international legal deliberations		
September 1961	Institute of International Law	Salzburg Resolutions
August 1966	International Law Association	Helsinki Rules
March 1977	UN Conference on Water, Mar del Plata (Argentina)	
1971 - 199-	International Law Commission	Draft articles on non-navigational use of international watercourses(*)

(*) Latest draft, 1993 (Second reading).

تعقيب ١

جلال عبد الله معوض (*)

تناول الباحث في ورقته الهامة قضايا عدة مؤثرة ومثارة في العلاقات بين الوطن العربي وتركيا التي هي واحدة من أبرز دول الجوار الاقليمي، وتربطها بالبلدان العربية شبكة علاقات متنوعة اقتصادية وسياسية وتاريخية وثقافية. ورغم أن الورقة بطبيعتها تناولت قضايا ذات طبيعة اقتصادية، كمشكلة مياه الفرات ومشروع مياه السلام، ومشروع ربط شبكات الكهرباء بين تركيا وبعض البلدان العربية، إلا أن الباحث كان موفقاً إلى حد كبير في تحليل هذه القضايا من منظور تترابط بصدده الاعتبارات الاقتصادية والسياسية. وخلص في ورقته إلى ضرورة تنمية علاقات التكامل الاقتصادي بين تركيا والوطن العربي، لا سيما في ظل تمتع الأتراك ـ على عكس العرب ـ بوفرة في المياه وفقر في الطاقة، بما يفيد في تحقيق مصالح الطرفين متى توفرت الإرادة السياسية لذلك التكامل.

ثمة بعض الملاحظات الأساسية على هذه الورقة والتي قد تشكل في حد ذاتها مسائل خلافية أو تدعو إلى إعادة النظر والتفكير في مقولات وأطروحات معينة وردت فيها، ومنها:

أولاً: إن إشارة الأتراك إلى المياه كعنصر رئيسي من عناصر قوتهم مسألة سابقة للتغيرات أو «الانتفاضات» في شرق أوروبا وانهيار حلف وارسو والاتحاد السوفياتي. فالدعوة التركية إلى مشروع مياه السلام ـ وكما جاء في الورقة نفسها ـ بدأت في العام ١٩٨٧، وتحديداً خلال المؤتمر الثالث لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في جامعة جورج تاون الأمريكية لبحث مشكلة المياه في أحواض أنهار الأردن والفرات ودجلة والنيل في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٧. وكانت شركة براون أند روت (Brown and Root Co.)

(*) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الأمريكية، بناء على طلب الحكومة التركية، قد أعدت لعام ١٩٨٦ دراسة جدوى أولية لهذا المشروع خلصت فيها إلى جدواه فنياً واقتصادياً.

ثانياً: إن التصور السائد ـ والوارد في الورقة ـ بشأن تقلص الأهمية الاستراتيجية لتركيا في إطار حلف شمال الأطلسي بعد تغيرات شرق أوروبا، في حاجة إلى مراجعة. صحيح أن جدلاً ثار بين الأوساط التركية حول ما يمكن أن تفرزه هذه التغيرات ونهاية الحرب الباردة من انعكاسات سلبية على أهمية تركيا في إطار «الناتو»، إلا أن أزمة الخليج جاءت لتبرز مجدداً هذه الأهمية واستمرارها، وربما تزايدها من أجل تمكين الحلف من مواجهة تطورات دولية، مثل الصراعات في الشرق الأوسط والقوقاز والاتحاد السوفياتي ومخاطر «الأصولية الاسلامية» و «الارهاب الدولي». وثمة تصريحات عديدة في هذا الصدد تؤكد هذه الأهمية، وصدرت عن مسؤولين أتراك كالرئيس الراحل أوزال، ورئيس الأركان العامة السابق نجيب طورماطاي، بل وعن السكرتير العام للحلف مانفريد وارنر[١].

ثالثاً: إن الأمر كان يحتاج إلى تفصيل أكبر، عما جاء في الورقة، بشأن جهود تركيا لترويج وتسويق مشروع مياه السلام واتصالاتها في هذا الصدد لا سيما مع البلدان العربية المعنية، وكذا مع اسرائيل التي كان المشروع في بداية اعلانه يشملها، حيث كان مقرراً امتداد الأنبوب الغربي إلى الضفة الغربية، بيد أنها استبعدت من المشروع بسبب المعارضة العربية. ومن أمثلة هذه الاتصالات على المستوى التركي ـ العربي، سلسلة الزيارات التي قام بها إلى البلدان العربية المعنية وفد حكومي تركي وممثلون لهذه الشركة الأمريكية، كما كان المشروع موضع بحث خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية التركية ـ السعودية المشتركة في أنقرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ واللجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا والإمارات العربية في أنقرة في آذار/ مارس ١٩٨٩. وبعد حرب ـ نكبة الخليج الثانية، عادت تركيا إلى طرح مسألة مشاركة اسرائيل في المشروع، وجرت في هذا الصدد مشاورات بين الرئيس أوزال وزعيم حزب العمل الاسرائيلي شيمون بيريز في أمستردام في ٨ نيسان/ ابريل ١٩٩١ أثناء حضورهما ندوة نظمها مركز الأبحاث الأوروبي لمناقشة القضايا الدولية في مرحلة مابعد الحرب الباردة، كما بحث الطرفان المشروع نفسه في ١١ آب/ اغسطس ١٩٩١ في مدينة غوجيك (Gocek) التركية الساحلية[٢].

رابعاً: إن هناك حاجة ملحة إلى التدقيق في المقولة السائدة عن أن المنطقة العربية التي

---

(١) انظر بشأن هذه التصريحات: جلال عبد الله معوض، «تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجانب الأمني،» **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد ٦٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص ٥٨.

(٢) جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ١١١.

تقحم في ما يسمى بـ «منطقة الشرق الأوسط» مقبلة على حروب مائية بسبب نقص المياه والصراع بين دولها على الموارد المائية المحدودة. فإذا اقتصرنا على النزاع بين تركيا وكل من سوريا والعراق بشأن مياه الفرات، نلاحظ أن تركيا قد تضيف في المستقبل المنظور عناصر جديدة للتوتر في علاقات تركيا بهذين البلدين العربيين، اضافة إلى العناصر الأخرى الكامنة أو القائمة بالفعل لهذا التوتر ـ مثل المطالب الاقليمية (لواء الاسكندرون ـ الموصل وكركوك) وأوضاع الأقليات (التركمان) وأمن الحدود وحركات التمرد والانفصال (حزب العمال الكردستاني التركي). بيد أن المياه في حد ذاتها أو بمفردها لا يمكن أن تؤدي على الأرجح إلى حروب واسعة النطاق، فدورها في إثارة «الحروب» سيكون إضافة إلى عناصر أخرى للتوتر والصراع، وذلك على نحو قد يماثل، بشكل أو بآخر، دور النفط والمصالح الغربية المرتبطة به في حرب الخليج الثانية.

خامساً: إن الباحث كان موفقاً في ربط قضية مياه الفرات بقضية نهر العاصي أو بالأحرى قضية لواء «الاسكندرون» الذي تحتله تركيا، وما يزال يظهر في الخرائط الرسمية السورية كجزء من الاقليم السوري. بيد أنه كان من المفيد أيضاً ربط قضية الفرات بقضايا أخرى، كحركة التمرد الكردي في جنوب شرق تركيا التي يشنها حزب العمال الكردستاني (PKK) منذ منتصف العام ١٩٨٤، ولا سيما أن أحد الأغراض الرئيسية لتطور هذه المناطق التركية في اطار مشروع الـ «غاب» احتواء هذه المطالب «الانفصالية» الكردية، فضلاً عن الاتهامات التركية المتكررة، سواء لسوريا أو العراق، بدعم عمليات هذا الحزب. وعلى سبيل المثال، في نهاية العام ١٩٨٦، شهدت العلاقات التركية ـ السورية توتراً حاداً إثر إعلان السلطات التركية اكتشاف مؤامرة لتدمير موقع بناء سد «أتاتورك» على يد جماعة من هذا الحزب بدعم وتحريض من سوريا، وخفت حدة هذا التوتر مع زيارة رئيس الوزراء التركي أوزال لسوريا في تموز/ يوليو ١٩٨٧ حيث أبرم اتفاقية لتزويد الأخيرة بـ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه الفرات، واتفاقية أمنية أخرى تقضي بأن تفرض سوريا قيوداً صارمة على نشاطات هذا الحزب، لمنع عناصره من عبور الحدود بين البلدين لشن عملياتها في تركيا[٣].

سادساً: إن تصريحات المسؤولين الأتراك، كتلك الواردة في الورقة، بشأن نظرة تركيا إلى المياه كمجال للتعاون الاقليمي وليس للضغط السياسي، لا تعني عدم وجود تصريحات ذات دلالة مغايرة. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، وجه رئيس الوزراء أوزال، خلال زيارته مناطق تركيا الجنوبية ـ الشرقية المضطربة، رسالة تحذير واضحة إلى الدول المجاورة وخصوصاً سوريا: «إن من مصلحة هذه الدول أن تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا، ولكن إذا استمرت في دعم الأنشطة الانفصالية لحزب العمال الكردستاني المحظور، فإنها ستعرض مصالحها للخطر، ولن تتردد تركيا آنذاك

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٨.

في الدخول في صراع مسلّح في المنطقة». وأشارت المصادر التركية آنذاك إلى أن هناك وجهتي نظر بين الأوساط التركية المسؤولة بشأن امكانية استخدام المياه ضد سوريا، بسبب دعمها أنشطة هذا الحزب، الأولى يتبناها أوزال وأقطاب المؤسسة العسكرية، وترى ضرورة اللجوء إلى خفض تدفق مياه الفرات إلى سوريا لإجبارها. على فهم ضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع أنقرة، والثانية تأخذ بها الخارجية التركية، وتقوم على الفصل بين المسائل السياسية والاقتصادية عند التعامل مع سوريا[٤].

سابعاً: إن تحليل الورقة مشكلة الفرات كان سيُدعم أكثر لو تضمن عنصرين أساسيين: **أولهما** الآثار السلبية المتوقعة عند اكتمال تنفيذ مشروع الـ «غاب» التركي على مشروعات الري والطاقة في كل من سوريا والعراق، ولا سيما أن بعضها ظهر بالفعل خلال فترة تنفيذ القرار التركي بخفض تدفق مياه الفرات من ٥٠٠ إلى ١٢٠ متراً مكعباً في الثانية لمدة شهر اعتباراً من ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ من أجل رفع منسوب المياه خلف سد أتاتورك؛ ففي سوريا ترتب على هذا القرار خسائر فادحة بالمحاصيل الشتوية وتوقف سبع وحدات من أصل ثماني وحدات في محطة كهرباء سد الطبقة، وفي العراق كانت الأضرار أكثر وقعاً على المزارعين في حوض الفرات وعلى محطة كهرباء سد القادسية[٥]. أما العنصر **الثاني** فيتعلق بالرد من منطلق قانوني على ادعاءات تركيا بالسيادة على الفرات ودجلة وحقها في إقامة ما تراه من مشروعات على النهرين داخل حدودها، ورفضها اتفاقية لاقتسام مياه الفرات مع سوريا والعراق. ومن دون الخوض في التفاصيل الدقيقة للنظريات والمناقشات الفقهية المتعلقة بتنظيم الاستغلال الزراعي والصناعي لمياه الأنهار الدولية في حالة وجود اتفاقات دولية تتضمن قواعد محددة لهذا التنظيم، مثل نظريات «الوحدة المطلقة» و «الملكية المشتركة» و «حقوق الجوار»، فإن الدولة ـ حسب الرأي الراجح في الفقه الدولي ـ تتمتع بالسيادة على جزء من النهر الدولي المار باقليمها وما يترتب على ذلك من حقها في الاستفادة من مياهه في أغراض الزراعة والصناعة وتوليد الكهرباء وغيرها. لكن هذه السيادة ترد عليها قيود معينة، مردها إلى حق الدول النهرية الأخرى في الاستفادة بدورها من مياه النهر، وألا يتأثر هذا الحق بالمشروعات التي تقوم بها إحدى الدول النهرية في إقليمها. وقد حرص معهد القانون الدولي في دورتيه في نيويورك العام ١٩٥٨، وهامبورغ العام ١٩٦٠، على تأكيد هذه القيود والالتزامات[٦].

ثامناً: إن الورقة أشارت إلى ضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية في

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٥) جلال عبد الله معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» **شؤون عربية**، العدد ٦٥ (نيسان/ ابريل ١٩٩١)، ص ١٣٦ ـ ١٣٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٣.

مجالات مشروعات المياه والطاقة الكهربائية، وذلك تحقيقاً لمصالح مشتركة ومنافع متبادلة للجانبين العربي والتركي، واستندت في ذلك إلى نظرة اقتصادية بحتة تتعلق بانخفاض تكلفة المياه أو الكهرباء «المستوردة» من تركيا مقارنة بتكلفة انتاجها محلياً من قبل البلدان العربية. بيد أن ذلك لا يمنع من التحذير من مخاطر تطور هذه العلاقات بشكل غير متوازن تتدعم فيه «تبعية» واعتماد العرب على تركيا. والخطر الكامن هنا مزدوج، فمن ناحية يثور احتمال استغلال تركيا ـ سواء بإرادتها أو تحت ضغط غربي/ أمريكي ـ هذه المشروعات كسلاح للضغط السياسي والاقتصادي ضد العرب، وما خبرة وقف تركيا تصدير النفط العراقي عبر أراضيها خلال أزمة الخليج وحتى الآن بخافية عن الأذهان، رغم ما كان بين تركيا والعراق قبل الأزمة من علاقات تجارية واقتصادية متنامية. ومن ناحية ثانية، فإن مثل هذه المشروعات تدفع المنطقة العربية إلى الانخراط في نظام «شرق أوسطي» قائم على التعامل المرفقي وليس الرابطة العربية ـ القومية، مما يحقق الدعوة الاسرائيلية إلى اقامة سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين التقنية الاسرائيلية والمياه التركية والأموال الخليجية ـ السعودية والعمالة المصرية. وأخيراً وليس آخراً، ألا يجدر بالبلدان العربية قبل أن تسعى إلى تدعيم علاقاتها وتكاملها الاقتصادي مع دول الجوار كتركيا ـ من دون الحديث عن اسرائيل في مرحلة مابعد «السلام» ـ أن تدعم علاقاتها الاقتصادية البينية!

تاسعاً: إن الملاحظة السابقة لا تعني بأي حال اهمال أهمية تطوير العلاقات مع تركيا، سواء في مجالات اقتصادية كالتجارة والانشاءات وغيرها، أو في مجالات سياسية في اطار ثنائي أو جماعي، لما يمثله ذلك من ضرورة لتوفير مناخ ملائم قد يساعد أيضاً على تسوية مشكلات قائمة بين العرب والأتراك كمشكلة مياه الفرات. ولكن من الضروري مراعاة ألا تشمل هذه المشروعات الاقتصادية مشروعات ذات دلالات ومخاطر استراتيجية كمشروع مياه السلام، وأن تنطوي هذه العلاقات الاقتصادية على فوائد ومزايا أقرب إلى التوازن بين الجانبين.

تعقيب ٢

عباس قاسم (*)

مقدمة

من منظور جغرافي إقليمي فإن العلاقات العربية ـ التركية ضعيفة وشبيهة بالعلاقات التي كانت قائمة إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وهو أمر لا يتوافق ومنطق الجوار الجغرافي، كما انه لا يتوافق وطبيعة الصلات المشتركة التي ما يزال أهم عناصرها قائماً بين الجانبين.

ولما كانت هذه الندوة قد عالجت، أو هي من المفترض أن تعالج مختلف جوانب الأزمة في العلاقات المشار إليها، فإننا نقصر مداخلتنا على واحدة من الاشكاليات القائمة؛ وهي اشكالية المياه وآثارها في العلاقات العربية ـ التركية الراهنة والمستقبلية، التي تناولها طارق مجذوب.

أولاً: وقائع لا جدال فيها

١ ـ إيلاء تركيا موضوع المياه أهمية خاصة ومتزايدة، في ظل متغيرات متسارعة ومتفاقمة في الواقع التركي، أبرزها:

أ ـ تضاؤل الأهمية الاستراتيجية لتركيا في حلف الأطلسي، وذلك بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، ومحاولة الأتراك أن ينتهجوا سلوكاً تعويضياً يحفظ لتركيا دورها الاقليمي.

ب ـ التضخم المالي المتعاظم في تركيا نتيجة الهدر في الإنفاق، وخصوصاً على مشروعات ذات أهمية سياسية، أكثر منها أهدافاً تنموية، ومنها مشروع جنوب شرق الأناضول.

(*) استاذ في الجامعة اللبنانية.

ج ـ تزايد معدل البطالة إلى ٦ بالمئة[1]، وهي بطالة داخلية لا يدخل في حسابها فائض اليد العاملة المهاجرة.

د ـ المشكلة الكردية التي تحولت من أزمة داخلية لتأخذ أبعاداً اقليمية مرتبطة بدول الجوار؛ وهي: إيران والعراق وسوريا، وهي دول لها حساباتها الاقليمية أيضاً، كما ان لبعضها مطالب مائية.

هـ ـ خسارة تركيا عائدات المرور نتيجة حرب الخليج، وهو ما تحاول أن تعوّضه من طريق مرور بديل تطلق عليه اسم «مشروع أنابيب السلام».

٢ ـ نقص المياه في منطقة غرب آسيا بمعدل كبير، يقدره بعض الخبراء بـ ١٠٠ مليون م^{3} سنوياً مع نهاية هذا القرن[2]، وبالتأكيد فإن النقص مردّه إلى واقع الاستهلاك المتخلّف وتزايد الحاجات السكانية والاقتصادية، بالاضافة إلى عامل التصحر وزيادة البحر. وسيكون نصيب البلدان العربية من هذا النقص كبيراً.

٣ ـ في المقابل، تشكّل تركيا الخزّان الطبيعي للمياه في منطقة الشرق الأوسط، نظراً إلى ارتفاع كمية المتساقطات السنوية على سطحها من أمطار وثلوج بالقياس إلى حاجاتها الراهنة. فالجريان السطحي السنوي للأنهار القاطعة سطح تركيا يبلغ ١٨٥ مليار م^{3}[3]، فيما المساحة العامة لتركيا أقل من ٨٠٠ ألف كلم^{2} (نصيب الفرد التركي الواحد أكثر من ٣٠٠٠ م^{3} سنوياً)، علماً أن جميع الأنهار في تركيا تنبع من داخل حدودها، يقابلها في الجانب العربي ١٧٣ مليار م^{3}[4] هو مجموع الانسياب السطحي، فيما المساحة العامة للوطن العربي هي بحدود ١٤ مليون كلم^{2} (نصيب الفرد العربي من المياه ٧٠٠ م^{3} سنوياً)، علماً أن معظم الوارد النهري من خارج حدود الوطن العربي، ونسبته ٩٠ بالمئة من مجموع هذا الوارد.

٤ ـ امكانية تقسيم منطقة «الشرق الأوسط» إلى شمال وجنوب:

ـ شمال تركي منتج للمياه والطاقة الكهرمائية.

---

(١) جورج فرن وطوني ساسين، **الموسوعة الاحصائية: العالم بين يديك** (بيروت: دار النعم، ١٩٩١)، ص ٧١

(٢) انظر: طارق المجذوب، «اشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية، الورقة الثانية،» ص ١٨٥ ـ ١٨٦ من هذا الكتاب.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤) عباس قاسم، «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٦٤ (آب/ اغسطس ١٩٩٣)، ص ١٧.

ـ جنوب يشمل سائر دول المنطقة، ويمتد حتى مصر، وهو مستهلك أساسي للمياه وللطاقة الكهربائية المنتجة بأسعار مناسبة.

٥ ـ عدم وجود ثقة متبادلة بين العرب (وبالتحديد العراق وسوريا) من جهة، وتركيا من جهة ثانية، وخصوصاً حول ما يطفو من مسائل على سطح العلاقات، وهو النزاع حول الشراكة في مياه دجلة والفرات.

بناء على ما تقدم يتجه الباحث إلى اعتماد ما يلي:

١ ـ ضرورة الانطلاق بالتعاون الاقليمي بين الطرفين العربي والتركي من واقع تكامل الحاجات، أي حاجة العرب إلى المياه والطاقة الرخيصة نسبياً، وحاجة تركيا إلى النفط والعملة الصعبة.

٢ ـ قد يكون التعاون الاقليمي، كما يراه الباحث، مطلباً عربياً قبل أن يكون تركياً، لأنه يوفر الحل لمشكلتين يعانيهما العرب، وهما:

ـ مشكلة نقص المياه المتفاقمة، وانعكاساتها الخطيرة على خطط التنمية.

ـ مشكلة تزايد كلفة تحلية مياه البحر بالنسبة إلى البلدان الصحراوية والخليجية، أو تزايد كلفة تطوير الموارد المائية المتاحة بالنسبة إلى سائر البلدان في المنطقة.

٣ ـ اعتبار مشروع أنابيب السلام لنقل المياه من تركيا إلى الصحراء العربية خطوة ايجابية تعزّز مبدأ التعاون الاقليمي.

٤ ـ امكانية ادخال العامل الديني إلى جانب العامل الاقتصادي للتأثير في تركيا، وبالتالي إحداث تغيير ايجابي في مستقبل العلاقات الراهنة.

ثانياً: الموروث التاريخي وأثره في مستقبل التعاون العربي ـ التركي حول المياه

إن ما تجاوزه الباحث هو الفصل الأول في موضوع اشكالية المياه، إذ لا يمكن تحقيق أي تعاون عربي ـ تركي قبل تنقية هذا الموروث التاريخي من الشوائب، وبالتالي إقامة هذا التعاون على أسس ثابتة. وسوف نقف عند ثلاثة اتجاهات تركية تقلق الجانب العربي وتدفعه إلى اتخاذ جانب الحذر في علاقاته مع هذا الجار القريب البعيد.

١ ـ الحلم الامبراطوري: إن الحدود السياسية الجنوبية لتركيا مع كل من سوريا والعراق، أملتها عقدة هذا الحلم الامبراطوري، وعلى الرغم من الاجحاف اللاحق بالعرب جراء اتفاقات ترسيم الحدود، فإن تركيا تعتبرها حدود اذعان كرّسها الحلفاء عند خطوط الانسحاب العثماني من الولايات العربية المسلوخة عن الامبراطورية في نهاية الحرب العالمية

الأولى. وبموجب هذه الحدود غير الطبيعية تعتبر المنطقة العربية جنوبي هذه الحدود «ساقطة عسكرياً» بالمصطلح العسكري، لا تتوافر لها أية ضمانات دفاعية طبيعية، وتشكّل أسهل طرق الاختراق في حال الحرب. ولا شك أن تركيا تعمل حالياً على الافادة من التحولات الاقليمية والدولية، وتحاول أن تلعب دوراً بارزاً في النظام العالمي الأحادي الجديد، وأن تتحرك في مجال جيوبوليتيكي يشمل مجموعة دول القوقاز شمالاً شرقاً، ومجموعة دول البلقان شمالاً غرباً، ومجموعة المشرق العربي جنوباً.

٢ ـ **الأطماع التركية في المياه العربية**: إن الفائض المائي التركي الذي يدور الحديث جوله في مسألة التعاون الاقليمي، هو وارد الأنهار المنحدرة من تركيا إلى البلدان العربية جنوباً، وبالتحديد دجلة والفرات في جنوبي شرق الأناضول، وسيحون وجيحون في كيليكيا، ومجمع العمق في اسكندرون، وليس فائض المياه التركية الآخر الذي يذهب هدراً إلى البحر الأسود شمالاً، أو بحر ايجه غرباً، أو يضيع في الداخل المقفر.

إن التركيز على مقولة التعاون الاقليمي بهذا الشكل هدفه «تطبيع» العلاقات المائية مع تركيا من أجل اسقاط الحقوق التاريخية للعرب بهذه المياه، ومن أجل تعزيز السيادة التركية على هذه الثروة المشتركة، والانفراد الكلي باستثمارها، أي السيادة المطلقة، كما عبّر عنها سليمان ديميريل بقوله: «إذا كان هذا المورد الطبيعي (أي المياه) في بلادنا، فلنا كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة، إن المياه تنبع في تركيا ولا يمكن لمستعمليها الآخرين أن يخبرونا عن كيفية استعمالها»[٥]، ويضيف ديميريل: «ليس لسوريا أو العراق أي حق بالمياه التي تنبع من تركيا»، وأن حكومته «غير مستعدة لتقديم أية ضمانات مستقبلية في ما يتعلق بكميات المياه التي ستتركها لسوريا والعراق من نهري دجلة والفرات»[٦]. إن كلام ديميريل يذكرنا بتصريحات إثارة الغضب التي تسبق اعلان الحرب.

إن ما تقوم به تركيا عند التخوم العربية يتعدى أبعاده التنموية المعلنة إلى أبعاد جيوبوليتيكية مبطّنة، وهي تستخدم سلاح المياه وتعمل على تهديد الأمن القومي العربي من خلال ضربها العمود الفقري للخطط التنموية في كل من سوريا والعراق. وتشير التقديرات (الخبير توماس ناف) إلى أن سد أتاتورك قد يكلف سوريا خسارة ٤٠ بالمئة من مياه الفرات، ويكلف العراق ٧٥ ـ ٩٠ بالمئة من حصته في النهر المذكور[٧]، فيما يؤكد مدير عام سد

---

(٥) المجذوب، المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٦) سلوى اسطواني، «علاقات دمشق وأنقرة قد تغرق في مياه الفرات،» **الشرق الأوسط**، ١/٨/١٩٩٢. انظر أيضاً: قاسم، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٧) بروس أ. هورويتز، «أزمة المياه في الشرق الأوسط،» نقله إلى العربية غسان رملاوي، **شؤون الأوسط**، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢)، ص ٧٩. نقلاً عن مجلة:

Middle East Focus **(Autumn 1991).**

الفرات في سوريا، أن سد أتاتورك سيخفض تدفق الفرات بمقدار الثلثين، مما يحوله إلى جدول مالح غير ذي أهمية(٨).

إن تركيا تبرّر سياستها المائية العدوانية بإطلاق مبدأ السيادة، أي سيادة دول المنبع على مجاريها المائية، ونزع الصفة الدولية عن الأنهار العابرة الحدود. وطبقاً لهذه السياسة فهي قطعت مياه نهر قويق في بداية الخمسينيات، واستثمرت كامل مياهه بمشاريع زراعية، وتحاول الآن عن طريق بناء سد فاياتشيك على المجرى الرئيسي لنهر الساجور (رافد الفرات في سوريا) أن تقطع هذا النهر ليلقى المصير نفسه الذي تعرض له نهر قويق(٩).

وبالرجوع إلى معاهدة لوزان ١٩٢٣ نجد أن تركيا وقّعت اتفاقات لتقاسم المياه مع كل جيرانها، فيما هي تماطل بتوقيع اتفاقات نهائية مع العراق وسوريا، ولم تلتزم في اتفاق حلب عام ١٩٣٠ الذي وقعته استناداً إلى معاهدة لوزان، غير الوعد بوضع قواعد لاستغلال نهر دجلة بين الدول الثلاث (تركيا والعراق وسوريا). ثم بموجب البروتوكول الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار التي وقعتها مع العراق سنة ١٩٤٦ أقرّت بحق العراق في الانتفاع من مياه الفرات. ثم في البروتوكول الثلاثي الذي وقعته الدول الثلاث عام ١٩٨٢ أقرّت تركيا بضرورة التوصل إلى كمية المياه العادلة المعقولة التي يحتاج إليها كل من البلدان الثلاثة من الأنهار المشتركة(١٠). وعلى الرغم مما تضمنه الاتفاق من اعتراف تركي بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات (باعتبارهما النهرين المشتركين بين الدول الثلاث) فإن مواقف تركيا العملية تناقض مضمون الاتفاقيات، فهي تنتهج سياسة الأمر الواقع، وتقوم بالتوسع بتنفيذ المشاريع المائية على مجربي دجلة والفرات، وخصوصاً مشروع أتاتورك المعروف بمشروع «تطوير جنوبي شرقي الأناضول» الذي يشتمل على مجموعة سدود على الفرات تبلغ ٢٢ سداً و١٩ مجمعاً كهرمائياً، وطاقة تخزين مقدارها ١٠ مليارات م^3 في السنة، ويهدف إلى ريّ نحو مليوني هكتار، وانتاج ٥٠ بالمئة من كهرباء تركيا(١١). وبهذا التوسع المفتعل تهدف تركيا إلى فرض أمر واقع عند تفسير بروتوكول ١٩٨٢ الذي يشير إلى ضرورة التوصل إلى كمية المياه العادلة المعقولة التي يحتاج إليها كل من البلدان الثلاثة من الأنهار المشتركة، وذلك من خلال طرح مسألتي الحاجات المستجدة والطابع غير الدولي للنهرين. وقد استغل

(٨) *Newsweek* (12 February 1990).

(٩) **الاتحاد**، ١٩٩٢/٤/١١.

(١٠) ابراهيم حميدي، «ثلاثة احتمالات تفسر مماطلة أنقرة في التفاوض على مياه دجلة والفرات،» **الحياة**، ١٩٩٢/١٢/٢٤.

(١١) انظر: قاسم، «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية،» ص ٢٧، والمجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية الورقة الثانية،» ص ١٨٤.

الأتراك الوقت الضائع منذ بداية الثمانينيات، ونفذوا مجموعة مشاريع الأناضول، وعندما باتت السدود جاهزة عمدوا إلى ملء الخزانات وخفض وارد الفرات إلى ما دون ٥٠٠م/ثا طبقاً للاتفاق الموقت مع سوريا عام ١٩٨٧[١٢]، وهو الاتفاق التي تعهدت بموجبه سوريا للعراق بتزويده بـ ٥٨ بالمئة من الوارد المائي إليها.

إن تركيا تضرب عرض الحائط بكل الأعراف الدولية والحقوق التاريخية المكتسبة، وهي تحاول السيطرة على ٥٠ بالمئة من وارد النهرين، وفي حين أن النسبة المئوية للسكان الأتراك في حوضي النهرين شرق الأناضول لا تتجاوز ١٥ بالمئة من مجموع سكان تركيا (أي حوالى ١٠ ملايين نسمة) وهم يتوزعون في مساحة قدرها ٧٣ ألف كلم²، فإن هذه النسبة في حوضي النهرين في الجانب العربي ترتفع إلى ١٠٠ بالمئة في العراق و٢٠ بالمئة في سوريا (أي حوالى ٢٠ مليون نسمة)[١٣]، وهم يتوزعون في مساحة قدرها نصف مليون كلم² . هذا بالإضافة إلى كون الجنوب (أي دولتي المصب سوريا والعراق) صاحب الإرث التاريخي الحضاري المستمر منذ فجر التاريخ، وهو إرث كرّسته الأعراف والحقوق الدولية باسم الحقوق المكتسبة، التي لا يمكن لتركيا القفز فوقها أو تجاهلها، وبالتالي، فليس لتركيا حق في استعمال مياه النهرين خارج حوضيهما.

٣ ـ التعاون التركي ـ الاسرائيلي، واطلاق مشروع أنابيب السلام: لقد نسجت تركيا شبكة علاقات مع اسرائيل قبل اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الصهيونية بتاريخ ١١/٥/ ١٩٤٩، وأسست لهذه العلاقات منذ اعترافها الواقعي الذي أعلنته بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤٩، وأعقب ذلك الاعتراف القانوني الكامل بإسرائيل في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، وفي حينه أعرب الرئيس التركي، آنذاك، عصمت اينونو، عن أمله في أن تكون هذه الدولة عنصر أمن واستقرار في الشرق الأوسط[١٤]. وقد أملى هذا الموقف على تركيا النهج الغربي - الأمريكي الذي انتهجته، والذي ميّز موقعها السياسي بشكل عام، وهي اليوم من خلال توسيع تعاونها المائي مع العدو الاسرائيلي ودورها الفاعل في المفاوضات المتعددة الأطراف، وتقديمها مشروع أنابيب «السلام التركي»، فإنها تؤسس لمرحلة التسوية، ولممارسة هيمنة إقليمية (تركية - اسرائيلية) على العرب، ترتبط بشكل وثيق بالولايات المتحدة الأمريكية. ويشكّل مشروع «أنابيب السلام» قمة التآمر التركي على الأمن القومي العربي، وهو عبارة عن مقايضة المياه التركية (وهي مياه عربية في الأصل) بالنفط العربي، ووضع الأمن الغذائي العربي رهينة بيد تركيا، علماً أن هذا المشروع الذي تقف الولايات المتحدة وراءه، وتعمل له

---

(١٢) **الحياة**، ١٩٩٢/١٢/٢٤.

(١٣) فرن وساسين، **الموسوعة الاحصائية: العالم بين يديك.**

(١٤) صباح محمود محمد، **الصراع الجيوبوليتيكي في الخليج العربي** (بغداد: مطبعة السعدون، ١٩٨٦)، ص ٦٦.

المنظمة الصهيونية ـ الأمريكية سوف يشمل اسرائيل في مرحلة معينة[١٥]، وهو يذكرنا بمشروع سكة حديد الحجاز، فهو في ظاهره اسلامي، وفي باطنه استعماري، تموّله تركيا بأموال عربية خليجية، وتكرّس من خلاله سيادتها على المياه العربية موضوع النزاع، إن في مياه دجلة والفرات أو مجمّع العمق في اسكندرون أو مياه سيحون وجيحون. وسوف تبلغ تكاليف هذا المشروع نحو ٢١ مليار دولار، يقع كامل المبلغ على عاتق المستهلكين العرب، على الرغم من أن المشروع لن يوفر في أحسن حال أكثر من ٢٥ بالمئة من حاجة هؤلاء المستهلكين مياه الشرب[١٦].

ثالثاً: من أجل بناء علاقات ثابتة ومتوازنة

١ ـ **الإقرار بالحقوق العربية المائية**: إن مقولة الأرض مقابل السلام والتطبيع وحسن الجوار، تجد ترجمتها في الحقيقة بين العرب وتركيا، وليس بين العرب والعدو الصهيوني المغتصب فلسطين، فمعاهدة سيفر عام ١٩٢٠ التي وقّعها الحلفاء مع السلطنة العثمانية المنهارة، أعطت تركيا أراضي عربية واسعة، هي كيليكيا (أحواض نهري سيحون وجيحون)، ومنحدرات المياه على سفوح طوروس الجنوبية (أي بلاد مرعش وديار بكر...)، ثم تخلّت فرنسا (المنتدبة على سوريا) للكماليين في معاهدة أنقرة عام ١٩٢١ عن أراضٍ جديدة تشمل عينتاب وكلّس وأورفا وماردين وجزيرة ابن عمرو، ومن ثم تنازلت فرنسا في عام ١٩٣٩ لمصطفى كمال عن لواء اسكندرون ومساحته ٥٤٦٥ كلم^2، وهو يشكّل حوضاً مائياً مهماً تتوسطه بحيرة العمق، وتنتهي إليه ثلاثة أنهار، هي: عفرين والأسود والعاصي. وقد جرى ترسيم الحدود سياسياً إلى الجنوب من خط الحدود الطبيعي (وهو مقسّم المياه في أعالي طوروس)، ونتج من ذلك سيطرة تركيا على أعالي دجلة والفرات في قطاعيهما الجبلي والهضبي، وعلى مجمل أحواض أنهار كيليكيا، ومجمع اسكندرون، بالإضافة إلى أعالي أنهار كثيرة، أبرزها: قويق والذهب والساجور وبليخ والخابور. وعلى الرغم من هذا الاندفاع الجيوبوليتيكي لتركيا في سهول حلب العليا والجزيرة، فهي تركز حالياً على الشريانين المتبقيين، وهما دجلة والفرات. ولما كانت مسألة الأرض تحتل في الظروف الراهنة مكانة تاريخية، فعلى تركيا الإقرار بالسياق التاريخي للحقوق العربية في الأحواض المائية الواقعة في منطقة التخوم، بالمعنى الذي يكرّس مبدأ الشراكة، وليس الهيمنة التي تحكم السلوك السياسي لحكام تركيا منذ بداية العهد الكمالي وحتى اليوم، والتي تشكّل مصدر عدم الثقة بالنيات التركية تجاه العرب.

---

(١٥) محمود رياض، «أنابيب السلام التركية وعلاقتها باسرائيل،» **الحياة**، ١٠/٩/١٩٩١.

(١٦) المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية، الورقة الثانية،» ص ١٨٦ - ١٨٧.

٢ ـ ضرورة التوصل إلى اتفاقيات صريحة ونهائية بين الدول الثلاث: سوريا والعراق وتركيا، والإقرار بالصفة الدولية للأنهار المشتركة، وفي مقدمتها دجلة والفرات، وتحديد حق الانتفاع من هذه المياه وفقاً للمعايير الدولية، وهي:

أ ـ احترام المعاهدات القائمة بشأن المياه بين الدول الثلاث.

ب ـ اعتبار السياق الحضاري التاريخي أساساً في تحديد حق الانتفاع.

ج ـ اعتبار طول المجرى المائي في كل من الدول الثلاث.

د ـ تحديد الحاجات المائية لكل من الدول الثلاث في حدود الاكتفاء الذاتي لسكان الحوض النهري.

هـ ـ اعتبار كل حوض نهري وحدة هيدرولوجية مستقلة.

٣ ـ العمل على ايجاد حل سلمي للنزاعات الحدودية، وفي مقدمتها النزاع السوري ـ التركي حول لواء اسكندرون، مما يتيح ادخال مجموعة اسكندرون المائية في اطار التعاون المشترك.

٤ ـ اعتماد تركيا مبدأ المصالح المشتركة بديلاً من النظام «الشرق الأوسطي» الذي تحمل لواءه في المنطقة، والكف عن سلوكية الهيمنة والاستفراد، والتبعية للامبريالية الغربية ـ الأمريكية والصهيونية العالمية، وذلك من أجل ازالة كل المعوقات في طريق التعاون المثمر، وتأمين الفوائد الاقتصادية المشتركة، وتمتين الروابط التاريخية والدينية، وتحصين الأمن الداخلي لكل من تركيا والبلدان العربية المجاورة، والتأسيس لعلاقات طبيعية ثابتة ومتوازنة.

المنـاقشـات

١ ـ خير الدين حسيب

أنا لستُ خبيراً في المياه، ولكنني، بحكم عملي كاقتصادي، أعمل في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ومسؤولاً عن قسم الموارد الطبيعية والعلوم والتقانة، كنت مشرفاً على تنظيم المؤتمر الإقليمي للموارد المائية عام ١٩٧٦ للتمهيد للمؤتمر العالمي للمياه، ومن خلاله تعرفت إلى موضوع المياه بشكل أكثر تفصيلاً، وعملنا مشروعاً لإقامة مجلس عربي للموارد المائية، لم ير النور للأسف لأسباب مختلفة. وستكون مقاربتي لهذا الموضوع من زاوية الاقتصاد السياسي لمشكلة المياه، وليس من الجانب الفني. هناك مقاربتان مختلفتان لموضوع جلسة هذا الصباح؛ يمكن أن نقارب الموضوع من خلال مرافعة أمام محكمة العدل الدولية، كأن يقدم كل باحث أو معقب وجهة النظر التي يؤيدها ويأخذ موقف المحامي عن قضية بلاده، كما فعل البعض في هذه الجلسة حتى الآن. والمقاربة الثانية ممكن أن تكون من خلال حوار يهدف إلى الوصول إلى حلول مشتركة، وسأتبع المقاربة الثانية في معالجة هذا الموضوع.

أعتقد، من أجل نجاح هذا الحوار، يجب الاهتمام في المقاربة الثانية بالاعتبارات التالية:

الاعتبار الأول، إسقاط أي حديث عن الحدود الجغرافية. لدينا ما يكفينا من مشاكل، وأياً كان رأينا في ما حدث، فإنه من المفيد لحاضرنا ومستقبلنا، أن نكفّ عن الكلام في موضوع الحدود الجغرافية التي لن يجدي الكلام حولها نفعاً أياً كانت قناعتنا حول الموضوع.

الاعتبار الثاني، لإنجاح أي حوار بنّاء للوصول إلى حلول مشتركة، يجب بناء جسور الثقة المتبادلة بين الأتراك والعرب، وفي مقدمتها عزل موضوع مشاكل المياه بين تركيا من

جهة، وسوريا والعراق من جهة أخرى، عن أن يكون وسيلة ضغوط سياسية واقتصادية ودولية وخارجية على سوريا والعراق. هناك مخاوف وشكوك لدى سوريا والعراق من استعمال تركيا هذا العامل، فإذعانها لضغوط خارجية دفعتها إلى سياسات وتصرفات شكّلت خطراً للأسف، على جيرانها، منها الموقف التركي الذي ما زال في ذهن العرب عام ١٩٥٦، والحشود التركية على حدود سوريا قبل حرب ١٩٦٧، وموقف تركيا من حرب الخليج، واستعمال قواعدها لضرب العراق وتدميره. فلا بد من عزل العامل الخارجي الدولي عن أن يكون وسيلة لاستعمال قضية المياه.

الاعتبار الثالث، من أجل نجاح هذا الحوار، يجب الاحتكام إلى القانون الدولي في حل المشاكل القائمة حول المياه في كل من تركيا وسوريا والعراق، فلا يأخذ أي طرف من الأطراف القانون بين يديه ويتصرف على هواه.

الاعتبار الرابع، أن تتم معالجة موضوع المياه بين تركيا والأطراف العربية ذات العلاقة في اطار مفاوضات تتناول، ليس موضوع المياه فقط، ولكن القضايا والمصالح الأخرى المشتركة بين الأطراف المعنية. ويبدو لي من المناقشات التي تمّت حتى الآن، أن هناك حاجة إلى عدم إبقاء هذه المشاكل حصراً على معالجتها من خلال الحكومات فقط، بل أن تتم معالجة هذه المواضيع في ندوة أخرى تجمع بين المفكرين والخبراء والرسميين من الأطراف الثلاثة المعنية من أجل تحقيق مشاركة غير رسمية في حل هذه المشاكل.

٢ ــ دوغو ارجيل

قضية المياه قضية مبلّلة، لذلك أظن أن علينا الاقتراب منها بعقل جاف. وأنا أشكر، فعلاً، خير الدين حسيب لتركيزه على فكرة أنه لا يجوز أن نحوم حول أمور خطرة مثل ترسيم الحدود القومية. فحين ألفظ كلمة «قومية» ترن كأنها خطاب انتخابي لإثارة الجماهير، وليست تقويماً علمياً للواقع. فالامبريالية الحدودية تختار مراجعة المصالحة القومية. نعم، كانت الكمالية قومية، ولكن فكرة الوحدة العربية قومية أيضاً. وحتى لو توقفت القومية عن الصدام فالعداء لا نهاية له.

لذلك أعتقد أن في شؤون السياسة الدولية، وخاصة بين الجيران، وفي حالة التقارب الجغرافي ينبغي أن ننحي القومية جانباً، لأن الجنسية أو القومية توحّد في الداخل إلا أنها تفصل وتقسم الخارج. فعلى سبيل المثال، إن تعبيراً مثل «فرنسا أعطت لتركيا»، يثير التساؤل: من هي فرنسا؟ ومتى أدخلت فرنسا الشرق الأوسط في شعرها إلا في المدة الأخيرة؟ وفي ظل الرجوع إلى الماضي وادعاء أمور تاريخية، نقول: أرض من أعطيت لمن؟

وإذا اتهمت تركيا بأنها قامت بأعمال معينة بخصوص موارد قومية تنبع من بلدها، أفلا ينبغي أن نتّهم كل من يتعامل بموارده القومية وضمن حدوده القومية؟ من هو الذي

سيترك الماء يجري ويتدفق إلى البحر ويقف متفرجاً؟ وهل هذا توقع انساني من أناس مثقفين، من بشر أذكياء؟ إنه لفهم سكوني جداً للتاريخ وللجهد البشري أن يستعمل تعبير مثل «المياه العربية»، فأرجوكم أن تسعفوا ذاكرتي: هل هذه المياه تتدفق من الجنوب إلى الشمال؟ فإن كانت كذلك، فالتعبير صحيح.

سأعطي أرقاماً بسيطة عن حجم مخزون المياه، والمياه السطحية التي تنتج التدفق، على سبيل المثال. حين تنظرون إلى السدود التركية، فإن فعاليتها ٤٩,٦ بالمئة في اتجاه السد. أما في سوريا فتبلغ ١٨,٦ بالمئة. ولهذا فإن حفظ الماء في بلاد المجرى الأعلى للنهر يمكن أن يستخدم في ما بعد في بلاد المجرى الأدنى بتدفق أقصى. لذلك يجب أن نأخذ هنا أمرين في اعتبارنا:

الأول هو الحد الأدنى من الماء المطلوب لأسباب انسانية، حيث لا يستطيع الانسان أن يعيش من دونه. فينبغي أن يستخدم مفهوم «المنسوب» حيثما يكون هناك فائض في الموارد القومية عن الحد الأدنى. هنا المشاركة واجبة. أما إذا كنا سنأخذ بالآراء المتطرفة والقائلة إن المنابع القومية تغدو بضاعة شأنها شأن النبيذ، فينبغي القول إن تركيا تشتري المياه من البلقان حيث تسمى المياه الحدودية مريش أو مرسى. فهذا مقياس ينبغي الأخذ به، شأنه شأن النفط، فهو بضاعة. ولكن حين تعرض تركيا مياهها للبيع: مياه للشرب، لا يرغب أحد في الشرق الأوسط أن يسهم في هذا المشروع، مع أنه مشروع لا يكلف مليارات بل ٢٠ مليون دولار فقط، وهو مبلغ يستثمره قطر واحد مثل ليبيا في منجيبا، ومشروعنا يشمل أقطاراً عديدة سوف تتزود بالمياه العذبة، وكل قطر رهن بإخلاص الأقطار الأخرى. لذلك أظن أن العداء الذي أُظهر هنا بوضوح، هو عداء قائم بين العرب أنفسهم. فحين نتكلم هنا على الوحدة العربية والقومية العربية، أجد من الصعب فعلاً أن أفهم لماذا يهاجم العرب أمماً أخرى، ولماذا يشك العرب بعضهم في بعض. فهذا أمر ينبغي إيضاحه.

إن هبوط تدفق الفرات من ٥٠٠ م³ في الثانية إلى ١٠٠ م³ في الثانية قد حدث لمدة شهر واحد، وقد استغل استغلالاً سياسياً، وقبله بشهور عديدة أبلغت أقطار المجرى السفلي بذلك، وزيد تدفق المياه إليها بما يصل إلى الحد الأعلى. كذلك بعد الشهر الذي جرى فيه التخفيض، سمح للمياه بالتدفق إلى أقطار المجرى السفلي بطاقة قصوى تفيض عن الحد الأعلى من أجل التعويض لشهور عدة. إن التلاعب بحقائق سياسية لا يخدم اجتماعاً كهذا.

الأمر الثاني، هو أن دول الجوار تؤوي أكراداً حول حدودها، وهذا نوع من العمق السياسي سوف يخرب وحدتها الوطنية، ووحدتنا أيضاً. وكلمة أخيرة هي أن تركيا اتهمت في هذا الحشد المتميز بأنها لا تنظر إلى عرب المشرق، ولكن بما أنكم تقفون هذا الموقف السلبي ضد تركيا، فليس بإمكانكم أن تلوموا الأتراك كثيراً. وأعتقد أن هذه المناسبة فرصة ثمينة ليفهم أحدنا الآخر ونزيل سوء الفهم.

٣ ـ جهاد الزين

ها نحن كما نرى أمام جلسة من نوع خاص في هذه الندوة، إذ على الرغم من أن مركز دراسات الوحدة العربية دعانا جميعاً إلى المشاركة بصفتنا الشخصية لمناقشة حرة ومسؤولة للعلاقات العربية ـ التركية، على الرغم من ذلك نلاحظ أن المحاضرين والمعقبين تمثلوا تماماً، في هذا الموضوع بالذات، وجهة نظر حكوماتهم الرسمية، وهذا طبيعي ومشروع ويجب أن يعطينا درساً، نتوقف عند مدلوله، في مجال محاولة فهم ومعرفة بعضنا بعضاً. ويجب أن يعطينا مؤشراً على أهمية قضية المياه وتماهيها (identification) بصفة قضية وطنية في الدرجة الأولى على كلا الجانبين. لم يجبر أحد طارق المجذوب، ولا علي احسان باغيش، ولا عباس قاسم، ولا طلعت مسلم أن يتبنى وجهة نظر بلاده، لكن من موقع شعور كل منهم بمسؤوليته الوطنية تبنّي وجهة النظر هذه كاملة، مع أن السمة الخاصة لهذه الندوة هي تعبير المشاركين عن آرائهم النقدية حيال بلادهم. فوزير خارجية سابق وبارز، انتقد الموقف التركي عام ١٩٥٦ من أزمة قناة السويس. وكنت قد قرأت له سابقاً في المركز الذي يرعاه شخصياً في استانبول، عما يسميه هو شخصياً، أخطاء الخمسينيات في السياسة التركية. إذاً، حتى وزير خارجية سابق وبارز يتخذ موقفاً نقدياً، أما في مسألة المياه فنجد أنفسنا جميعنا نتبنى موقف بلادنا، لأنها مسألة وطنية من الدرجة الأولى.

الذي أود أن أشير إليه الآن، وخاصة للأصدقاء الأتراك في هذه المناخات، هو أنه يجب أن يعرفوا، أياً تكن طريقة أداء المشاركين في الندوة والمواقف التي يتخذونها حيال مسألة المياه، أن مشكلة المياه بالنسبة إلى الثقافة العامة السائدة على الجهة العربية، ليست مشكلة مع الأنظمة العربية. البعد الشعبي هو موضوع أكيد وحتمي في مسألة المياه بمعزل عن ردود الفعل، لأنه بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية، فإن الفرات ودجلة في الذاكرة السياسية والثقافية العربية يكادان أن يكونا شبيهين بما هو النيل لمصر، فهذا البعد الشعبي ليس مفتعلاً في موضوع المياه.

أغتنم هذه الملاحظة بتوجيهي سؤالين، **أولاً** لعلي احسان باغيش وهو: كيف تقدر أن تشرح النقص الكبير المستجد في الكهرباء في سوريا ؟ فهل إنه يتعلق أو لا يتعلق، من وجهة نظر تقنية، بمشكلة الفرات؟ السؤال **الثاني** الموجه إلى طارق المجذوب وعباس قاسم وطلعت مسلّم، وبالأخص إلى طارق المجذوب: قلت إن رئيس المعهد الدولي للمياه في هولندا قال إن تركيا لا تستطيع أن تفي بتعهدها المعروف حيال سوريا، وهو اعطاؤها ٥٠٠م^3/ ثانية من مياه الفرات، أي المحافظة على هذه النسبة بالثانية، التي تعني بالمجمل، بحدود ما أعرف عن الموضوع، حوالى نصف منسوب الفرات، ولم تشرح الأسباب التقنية للرأي الذي أدليت به.

٤ ـــ وحيد خلف أوغلو

أنا دبلوماسي ولست خبيراً في المياه. وبما أنني سياسي فسوف أجعل معظم ملاحظاتي على القضايا السياسية، كما أود أن أصحح بعض الآراء والمشاعر التي بدرت عن بعض المتكلمين.

في نهاية ١٩٨٩، وبعد مئتي عام من الثورة الفرنسية، نشبت ثورة من نوع ما، أدت إلى تفكك أجزاء الامبراطورية السوفياتية، وانتهت بانتهاء الحرب الباردة، وبسقوط جدار برلين، وبتوحيد المانيا. لقد نشأ عالم جديد وسنحتاج ربما إلى عشرات السنين لنستوعب العناصر الجديدة في هذه الثورة الجديدة أو التطور الجديد.

لو تذكرنا الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ لوجدنا أن بعدها جاء نابوليون، ثم مؤتمر فيينا، وثورة ١٨٣٠ ثم ١٨٤٨. بعد ذلك جاءت حرب القرم، وفي عام ١٨٧٠ اندلعت الحرب الفرنسية ـ الألمانية، وهكذا صعداً إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية. إننا الآن نبدأ مرحلة جديدة قد تكون شبيهة بما حدث بعد الثورة الفرنسية.

علينا أن نتطلع إلى المستقبل البعيد بدلاً من السياسات القصيرة النظر. فقد قيل بعد عام ١٩٨٩ إن أهمية الناتو قد قلّت، لذلك قلّت أيضاً أهمية الناتو عند الحلفاء الغربيين. حتى إن شخصاً بعيد النظر مثل أوزال ذكر في إحدى خطبه أن أهمية تركيا قد قلّت. وكنت في تركيا واحداً من القلة الذين عبّروا عن آراء معاكسة، وقد بنيت فرضيتي على العناصر التالية: تقع تركيا في نقطة جغرافية هامة وخطرة. فهي تتموضع وسط ثلاث مناطق مضطربة بطريقة أو بأخرى: ففي الشمال الغربي، بلاد البلقان، وقد رأينا ما حلّ بيوغسلافيا؛ وفي الشمال الشرقي، بلاد القوقاز: آذربيجان وأرمينيا وجورجيا، ونحن نرى ما يجري فيها؛ المنطقة الثالثة تقع جنوبي تركيا: الشرق الأوسط. فبعد عام ١٩٨٩ كان أول ما ناقشناه: هل تقلصت قيمة تركيا أم لا؟ لقد نشبت حرب الخليج (الثانية) وعادت تركيا إلى مركز الضوء، كما ان الاعلام العالمي اعتبر تركيا أهم بلد في المنطقة.

فما دامت تركيا تقع في هذه المنطقة الجغرافية، فإن أهميتها لن تتضاءل، لأن هذه المناطق الثلاث غير مستقرة، ولا أعرف عدد السنين اللازمة لها كي تستقر، مع أنني أتمنى لها الاستقرار الدائم. لذلك، أود إبراز هذه النقطة أمام من يظنون أن تركيا ستغدو أضعف أو أنها تفقد أهميتها.

المشكلة الثانية التي علقوا عليها آمالهم محكومة أيضاً بالفشل. فليست هذه هي المرة الأولى التي تواجه فيها تركيا تمرداً أو حركة انفصالية في جنوبها الشرقي. غير أني أؤكد لكم أن تركيا سوف تحل هذه المشكلة بطريقة أو بأخرى، وآمل بحل يرضي جميع الأطراف.

ذكرت لكم من قبل أهمية الطاقة في تركيا، وأنها هي السبب في اقامة السدود على الفرات، فبعضها أقيم للحصول على الطاقة، وبعضها الآخر لأغراض الطاقة والري.

الري أيضاً شديد الأهمية لتركيا ولكل بلاد الشرق الأوسط، لأننا ـ ولسوء حظنا جميعاً ـ يتزايد السكان لدينا بسرعة وبكثرة. ففي عام ٢٠١٠ أو عام ٢٠٢٠ سيكون تعداد بعض البلدان، مثل مصر أو تركيا، قد تجاوز ١٠٠ مليون نسمة. وهذا، بطبيعة الحال ما يخلق مشكلة في عقول الناس الذين سيحكمون هذه البلدان: كيف يطعمون هؤلاء السكان؟ لهذا فإن الري والزراعة والتصنيع المكثفين ضروريان. الطاقة بالغة الأهمية عند تركيا. فليس عندنا موارد طاقة كافية، ونحن نستورد الغاز الطبيعي من روسيا والنفط من البلدان العربية وغيرها. فالنقطة الثانية المهمة أننا مضطرون إلى إطعام سكان يتزايدون.

رئيس الوزراء السوري عبد الرؤوف الكسم قام بزيارة رسمية لتركيا. وهو رجل درس في تركيا، ودرس اللغة التركية. وقد جاء إلينا بطريقة ودية للغاية وعرض الصعوبات. فسوريا تواجه مشكلات ناتجة من نقص المياه، وقال إن حلب تعاني نقص الماء والكهرباء، «ساعدونا» ـ هذه كلمته. في العام التالي ذهبنا إلى سوريا، وكنت مع رئيس الوزراء. أجرينا محادثات مطولة ووقّعنا بروتوكولين.

الآن سأل أحد السادة: لماذا ٥٠٠ م^{3} في الثانية وليس أكثر؟ ولماذا لا تعطى مياه العرب للعرب بكميات أكبر، ولماذا وكيف؟ لن أجيب عن هذه التساؤلات، سيرد الخبراء.

ولكن، إن أردنا الدفاع عن قضيتنا ينبغي أن نخلص أنفسنا من الانفعالات والعواطف والعداوات. ينبغي أن نستعمل أدمغتنا أو تفكيرنا أو منطقنا، كما ينبغي أن نستعمل كلماتنا استعمالاً مناسباً. يكمن المبدأ الأساسي للدبلوماسية في مثل لاتيني جعلته شعاراً لي في سنوات الخدمة الدبلوماسية وحين صرت وزيراً، وهو يقول ما معناه: عليك أن تكون قوياً جداً بحقك، ولكن ينبغي أن تكون شديد اللطف حينما تطالب به. فإن فعلت العكس، ألحقت الضرر بكلا الجانبين، فأنت لن تؤذي فقط من يستمع إليك بل تؤذي بلدك وشعبك وقضيتك.

لقد أمضيت ٤٥ عاماً كنت فيها دبلوماسياً ووزيراً، ولن أعطي دروساً لأحد، إنما أريد أن أتشارك معكم في خبرتي. لقد جابهت جفاة الناس في كثير من الأحيان، غير أنني لم أستعمل أبداً لغة كالتي سمعتها اليوم عن قضية المياه. علينا دائماً أن نهتم بحقوق الآخرين، وليس في وسعنا قول: ما هو لي هو لي، فدعني أشاركك ما هو لك. فهذا لا يقال في الأسرة، ولا يقال وسط الجيران، ولا يقال بين الأمم. ثمة عدالة، وقانون، وتقاليد دولية، وعرف دولي، كما ان هناك صداقة ومشاعر جوار وتعاون.

في الشرق الأوسط أربعة مصادر مياه رئيسية جارية: دجلة والفرات والأردن والنيل. ثلاثة منها تنبع من خارج البلدان العربية: دجلة والفرات من تركيا، والنيل من الحبشة. نهر واحد فقط، هو الأردن، ينبع ويصب في الشرق الأوسط. هل لي أن أسأل السادة الموجودين هنا، ماذا حلّ بنهر الأردن؟ لماذا لم تقاتلوا دفاعاً عن حقوقكم في مياه الأردن؟ لقد وضعت مياه الأردن في أقنية تصب في اسرائيل، ولم يجرؤ أحد أن يغط إصبعاً في مياهه. كما ان سد اليرموك لم ينشأ إلا بعد أن أعطتكم اسرائيل إذناً بذلك، وسوف توزع مياهه، لكنها لن تكون كافية. لذلك اعفونا من الحديث عن الحدود، واعفونا من الحديث عن معاهدتي سيفر ولوزان، واعفونا من الحديث عن اتفاقية ١٩٢١ بين تركيا وفرنسا، لأنه إن كنا سندخل في متاهات التاريخ فلدينا الكثير مما يقال، ولكن دعونا نتطلع قدماً كما يوحي عنوان هذا المؤتمر. صحيح أننا سنأخذ دروسنا من الماضي، ولكن هذا، وهذا فقط، لنبني مستقبلاً أفضل وليس لنتعارك.

سأذكر لكم أمراً لعلكم لم تسمعوا به حتى الآن. قبل أن نغادر تركيا، قال لنا وزير الأشغال العامة: «لئن أغضبنا السوريون فتحنا عليهم السدود وسوف تغرق سوريا». لكننا هاجمناه هجوماً عنيفاً يجعلني أثق الآن بأنه سيظن أنه ارتكب أكبر غلطة في حياته السياسية، ولا بد أن يدفع ثمنها في مقبل الأيام.

إن تركيا بلد حر، وكل فرد فيها يعبّر عن رأيه، ولكن على حسابه الشخصي، فإن ارتكب خطأ سوف يدفع ثمنه. أما سليمان ديميريل، فقال شيئاً، ثم قال نقيضه. فمن ناحية، قال إننا نحترم الاتفاقية الموقعة مع سوريا في عام ١٩٨٧ وسوف نطبقها بحذافيرها. ولكن حين جاء من الجنوب صوت مشؤوم، وجد نفسه مضطراً، بوصفه سياسياً، إلى قول شيء آخر، وحين تقول شيئاً عن كل شيء ترتكب أحياناً أخطاء.

لكل هذا، وكما أوضحت في البداية، لا أريد أن أدخل في تفصيلات علمية أو تقنية. قال أحد السادة إن ١٠٠٠ ليتر من الماء لكل شخص مقدار كاف. فلو قارنا هذا بما تستعمله البلدان المتمدنة في غربي أوروبا لوجدنا أنهم يستعملون ما بين ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ ليتر يومياً لكل شخص. ولكن إذا كنت تستحم مرة في الأسبوع فهذا يكفيك.

بودنا أن نرى كل عرب الشرق الأوسط ينتفعون من ينابيعنا، كما انه بودنا أن يفكروا في أن ما لديهم من موارد يتشاركون فيه أيضاً مع جيرانهم. وهذا ما اقترحته أمس من أننا يجب أن نقيم تعاوناً بين أمم الشرق الأوسط حول المياه والغاز والنفط. هذه ثلاثة عناصر توحد بيننا معاً وبين مصالحنا وبين هياكلنا الأساسية وكل شيء آخر. وصدقوني إن أقطار العرب عندئذ لن تخرج من العملية خاسرة، بل ستكون رابحة في كل نقطة من النقاط.

٥ ـ عصام خليفة

لقد استمعت باهتمام كبير وبتقدير إلى الباحثين باغيش والمجذوب، وكذلك إلى المعقبين، ويهمني طرح النقاط التالية:

١ ـ من حق تركيا وواجبها أن تبادر إلى استغلال المياه في مشاريع للتنمية.

٢ ـ كذلك من واجب ومن حق سوريا والعراق أن يستغلا دجلة والفرات في مشاريع التنمية أيضاً.

٣ ـ إذا خلصت النيات، فإن هذه المياه يمكن أن تشكل قاعدة لمصالح مشتركة تكون في خدمة كل شعوب المنطقة.

٤ ـ القاعدة في إيصال كل طرف إلى حقوقه هي تطبيق القانون الدولي.

٥ ـ صحيح أن ثمة اجتهادات عدة في القانون الدولي حول تقاسم المياه بالنسبة إلى الأنهار الدولية.

٦ ـ في هذا المجال أعتقد أن القانون الدولي يؤكد أن دجلة والفرات هما نهران دوليان. ويمكن أن تصل تركيا وسوريا والعراق إلى اتفاق على قاعدة المعاهدات السابقة والتقليد المتبع، وطول النهر في كل دولة، وعدد السكان في الحوض، وكذلك امكانات الري والحاجة الفعلية، ونشدّد على مصطلح الحاجة الفعلية، بالنسبة إلى كل دولة وآفاق تنميتها، مع عدم إيذاء أي من الأفرقاء.

٧ ـ يجب ألا ينتظر الأصدقاء الأتراك موقفاً ايجابياً من العرب في مسألة أنابيب السلام ما لم يتم الحل العادل الذي يعيد الأرض المحتلة من قبل اسرائيل إلى البلدان العربية والوصول إلى حل عادل للصراع العربي ـ الاسرائيلي على قاعدة القرارات الدولية.

٨ ـ من حق تركيا أن تهتم بأمنها من خلال ضبط حدودها والحد من العمليات العسكرية على حدودها الجنوبية، ونحن مع عدم تغيير الحدود. لكن أيضاً من حق العرب أن يهتموا بأمنهم، وفي هذا السياق لا نعتبر أن الحصار المضروب على شعب العراق الشقيق ضرورياً للأمن العربي، وانعكاساته السلبية ستطال حتماً الأصدقاء الأتراك، إضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي تقع في الاقتصاد التركي من جراء استمرار هذا الحصار.

٩ ـ نحن نسلّم بأن المنظومة الشرق أوسطية مستقبلاً تحتم التعاون بين العرب وتركيا. لكن السؤال ليس مبدأ التعاون بل مضمون التعاون. فإذا أقر الطرفان، العربي والتركي، بمصالح بعضهما البعض في ضوء الاحترام المتبادل وقواعد القانون الدولي، فباستطاعتهما بناء مستقبل مشرق للمنطقة. هذا بالطبع مع لحظ دور القوى الأخرى كإسرائيل وايران وغيرهما.

١٠ ـ سمعت باهتمام النقاش الدائر حول مسألة نهر العاصي. وفي هذا السياق، أود أن

أسجل أن لبنان الذي ينبع منه هذا النهر يُحال دون استغلاله أي جزء من مياه هذا النهر، علماً أن لدينا مشاريع في شمال البقاع اللبناني يمكن أن تروي ٤٥ ألف هكتار. وهذا الرقم هو رقم كبير إذا علمنا أن مجمل المساحات المروية في لبنان هي في حدود ٧٠ ألف هكتار.

١١ ـ إن المفاوضات التي جرت بين سوريا ولبنان حول العاصي وصلت إلى إقرار الجانبين بتوزيع نسب المياه، وتم الاتفاق على إعطاء لبنان نسبة ٢٠ بالمئة. لكن هذا الأمر لم ينفذ حتى الآن؟

١٢ ـ أشار باغيش إلى مسألة نهر اليرموك، وقيام سوريا بإنشاء سدود عليه بغض النظر عن حق اسرائيل في مياه هذا النهر. والواقع ان اسرائيل ليست مشاطئة لهذا النهر، إلا إذا اعتبرنا أن احتلالها الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ (والذي أوصلها إلى مشاطأة النهر لمسافة ٣ كلم فقط) يعطيها حقاً في مياه هذا النهر. مع العلم أن مشروع جونستون الأمريكي أعطى سوريا والأردن الحق في استعمال مياه اليرموك. وبشكل عام، أعطى مشروع جونستون ٧٠ بالمئة من مجمل مياه حوض نهر الأردن للعرب و٣٠ بالمئة لإسرائيل، بينما واقع الحال يسمح لإسرائيل حالياً بأخذ ٧٠ بالمئة من مياه حوض الأردن.

١٣ ـ إن قضية المياه في الشرق الأوسط يمكن أن تكون عامل تفجير للصراعات إذا قامت حلول تعتمد على سياسة الأمر الواقع، ويمكن أن تكون المياه عامل تعاون وإنماء إذا تم احترام القانون الدولي وحق الأتراك والعرب وغيرهم في بناء مستقبل تكون قاعدته حقوق الانسان والديمقراطية واحترام مواثيق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية.

٦ ـــ قيصر فرح

يبدو لي أن الأنهار التي تخترق حدوداً دولية تخضع للقانون الدولي. وتوجد محكمة دولية للفصل في القضية إذا اقتضى الأمر. وقد أصر المجتمع الدولي في السبعينيات على اعتبار شط العرب ممراً مائياً دولياً وهو لا يحاذي إلا دولتين هما العراق وايران. فلماذا لا ينظر إلى الفرات النظرة ذاتها وهو يمر بثلاثة أقطار هي تركيا وسوريا والعراق؟ فلعل أحد المطلعين يدلنا على ما في القانون الدولي مما ينطبق على هذا الوضع. وإذا وضعنا السياسة جانباً ونظرنا إلى المسألة من وجهة نظر تقنية وعلمية، ألا يمكننا التوصل إلى تفاهم لضمان تقسيم صحيح ومنصف للمياه والطاقة معاً بين الأقطار التي يمر بها النهر بشكل لا يهدد مشاريع التنمية الضرورية فيها؟

إن حساسية هذه المسألة تثير القلق حتى في الغرب، بسبب ما تثيره من مخاوف عن نشوب نزاع ما، وهو قلق أوسع نطاقاً مما نقر به في هذه الندوة. لذلك فإنه من اللازم أن نركز بموضوعية وجدية على العثور على حلول سلمية ترضي المعنيين جميعاً في إطار من

التعاون والسلام، مع الأخذ بنظر الاعتبار العوامل البيئية والحاجة إلى تجنب التبديد في تدفق المياه من دون اعتبار للحدود الوطنية.

٧ ـ زكي مبارك

دعانا السفير التركي في مداخلته إلى الالتزام بموضوع الندوة: «الحوار العربي ـ التركي من أجل تعاون مستقبلي». ولكن في الوقت الذي نتحاور فيه هنا، منذ البارحة، زار وزير خارجية تركيا دولة اسرائيل، وعقب زيارته التي تمت مع بداية ندوتنا صرح قائلاً: «... إن بلاده تتمتع بموارد مائية غير محدودة ويمكن أن تساهم في تحسين الوضع في المنطقة»(١).

أجابه وزير خارجية اسرائيل: «... إن اسرائيل تأمل في أن يكون لتركيا دور كبير في المفاوضات المتعددة الأطراف، ولا سيما في ما يتعلق بمشكلات المياه»(٢).

هذا هو موضوع هذه الجلسة المخصصة لدراسة موضوع: «اشكالية المياه وآثارها في العلاقات العربية ـ التركية». إن هذه التصريحات المتبادلة بين المسؤولين الأتراك والاسرائيليين في موضوع المياه لا بد من أن تثير انتباه المعنيين العرب بهذه القضية، وتأتي في طليعة الدول سوريا ومصر ولبنان والعراق. لقد أشار الإخوة الأتراك في مداخلاتهم إلى أن الاعلام العربي يضخم هذه القضية ويعطيها أكثر من البعد الذي تستحقه! ولكن، ألا يحق للبلدان العربية والاعلام العربي باسم الدفاع عن الحقوق الوطنية والقومية، وباسم الواقعية السياسية، أن تتخوف من سياسة تركيا في هذا المجال، خصوصاً بعد الاعلان علانية عن التعاون التركي ـ الاسرائيلي في هذا المجال؟ إن قضية المياه بين الأتراك والعرب ورقة ضغط سياسية بدأت خلفياتها تتوضح.

٨ ـ غسان سلامة

أعتقد أن الجو يبدو، منذ بدأت هذه الجلسة، سريالياً للغاية، بسبب وجود عداء معلن من الجانبين، في حين أنك لو نظرت إلى الوقائع لوجدت المجال رحباً للتفاهم بين الجانبين على قضية المياه هذه. وأعتقد أن لدى كل جانب كثيراً مما يجب أن يعرفه الجانب الآخر، كما يجب أن نتعلم كيف يعرف أحدنا الآخر. فأنا بوصفي عربياً، أجد لدى الأتراك كثيراً مما يجب أن أتعلمه، في مسائل التحول الديمقراطي والعلمانية، وفي النمو الاقتصادي الذي قارب أن يكون معجزة تركية تمت في السنوات القليلة الماضية. ولكن عندما نعالج قضية المياه، عليّ أن أقول إنه توجد مسائل منهجية ينبغي طرحها بصراحة.

المسألة الأولى: هل نربط مسألة المياه بقضايا أخرى أم اننا نعالجها على حدة؟ فثمة أسباب للربط وأسباب للفصل. فالقضايا العالقة بين تركيا وبعض الأقطار العربية متعددة. فقد

---

(١) جريدة السفير، ١٩٩٣/١١/١٥.

(٢) المصدر نفسه.

ذُكر الغاز والنفط، وقضايا مياه أخرى، مثل الـ «أورونتيس» (Orontes) أو ما يسمى أنابيب السلام. كذلك طرحت قضايا أخرى هذا الصباح، مثل قضية اسكندرون، أو دعم حزب العمال الكردستاني، أو المفاوضات الصعبة جداً التي بدأت بين سوريا واسرائيل. وإذاً، فهل نربط أم لا نربط؟ سأطرح فرضية عدم الربط، أي لنعالج مسألة المياه على حدة. وأنا أعرف أنكم لا تستطيعون تجاهل العوامل الأخرى، ولا تستطيعون تجاهل المفاوضات الشاقة مع اسرائيل. وأنتم بالتأكيد لا تنكرون حقيقة أن العراق ضحية مقاطعة دولية في المجتمع الدولي هذه الأيام. وأنا أعرف أيضاً أن في تركيا أصواتاً عديدة تطالب بإنهاء هذه المقاطعة ضد العراق، وأنظر إلى ذلك على أنه عامل ايجابي جداً. غير أنني أرى أن مشكلة المياه ستصبح أكثر تعقيداً إذا وضعنا هذه الرابطة الدائمة وغير المنظمة بين مسألة المياه وقضايا الأراضي والأمن السياسي التي ذكرت هذا الصباح. فهذا يعقد تسوية قضية المياه، ولا يسهّل أمرها.

المسألة الثانية: هل ثمة قضية مياه أم قضايا مياه؟ هنا أيضاً سأطرح فرضية للمناقشة مفادها أن لدينا قضايا مياه بقدر ما أتحقق من أن هذه المسائل مترابطة داخلياً. وأعتقد أن هذه المسائل يجب حلّ كل واحدة منها بمعزل عن الأخرى بقدر الامكان. فقد أثيرت مسألة أنابيب السلام، وهي مسألة مهمة في نظري، إلا أنها ذكرت في معرض المشاحنة، لا غير. فأنابيب السلام في الأساس لا تستهلك أكثر من واحد بالمئة من حوض الفرات في وقت تدفق المياه، وفي الأساس، فهي تعيد مسألة المياه وقضية الأراضي السياسية، وهي قضية هامة بالنسبة إلى سوريا لأنها تعني لواء اسكندرون، أو ما يسميه الأتراك محافظة هاتاي.

وحين نتناول خطة أنابيب السلام نجدها مغرقة في طابعها السياسي. فأنتم تعرفون أن سوريا ولبنان ما زالتا ترفضان الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف بما فيها لجنة المياه التي هي واحدة من خمس لجان في المفاوضات المتعددة الأطراف. والسبب الأساسي لرفض الدولتين أنهما لا تريدان مناقشة هذه القضايا ما دام التقدم مفقوداً على صعيد تحرير الأراضي من الاحتلال الاسرائيلي. وأعتقد أن السوريين واللبنانيين على حق في اتخاذ هذا الموقف وآمل أن يتفهم الأتراك هذا الموقف، لأن هذه القضية حيوية لسوريا ولبنان معاً، ولأنهما لن تغيرا اتجاههما. لذلك فهما لا تريدان بحث هذه القضية فعلياً ما دامت اسرائيل لم تلتزم الانسحاب. هذا هو السبب في أن قضية أنابيب السلام، حين طرحت في الشرق الأوسط، بدت وكأنها طرحت في الوقت غير المناسب. أنا لا أقول إن هذا صواب أو خطأ، بل أقول فقط إن التوقيت غير مناسب. وأريد أن أشدد في هذا المقام أن مسألة نهري دجلة والفرات ينبغي أن تعالج بمعزل عن قضايا المياه الأخرى، مثل قضية أنابيب السلام.

المسألة الثالثة التي أريد أن أحولها إلى قضية هي: ما هي القواعد التي يجب أن نرجع إليها لكي نسوي قضية مياه الفرات. بإمكاننا البحث عن قواعد قائمة بذاتها أو البحث في القانون الدولي العام. لدينا أسباب للبحث عن قواعد قائمة بذاتها، ذكرت

بالأمس، كحقيقة أن هذه الأقطار عاشت معاً في إطار امبراطورية واحدة لمدة أربعمئة سنة أو خمسمائة، وحقيقة أن الاسلام هو الدين السائد على طرفي الحدود، وقضايا من هذا القبيل. حسناً، سأفترض أن علينا نسيان كل أنواع هذه العوامل القائمة بذاتها. وسأفترض أن علينا اللجوء إلى تحكيم القانون الدولي العام. لماذا؟ لأسباب عديدة، أهمها أنك إذا تناولت أي نص في القانون الدولي، فسوف تجد أن القانون الدولي قد ولد في القرن التاسع عشر، وبالضبط من أجل التشريع لقضية تدفق النهر والملاحة النهرية في نهري الدانوب والراين أساساً. فهناك نشأ القانون الدولي بالفعل. كما ظهرت أولى المنظمات الدولية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فنشأت منظمتان تعالج إحداهما نهر الدانوب والأخرى نهر الراين. فالقانون الدولي إذاً لديه الكثير حول الأنهار الدولية. وأنا أقترح، بدلاً من اللجوء إلى التاريخ والانفعالات واللاعقلانية، أن نتخذ أكثر المواقف عقلانية، وأن نتجنب تلك العوامل لبرهة، وننظر في القواعد العامة للقانون الدولي.

المسألة الرابعة: هل حقاً نحاول التوصل إلى اتفاق عام يشمل كل القضايا التي تفصل الآن تركيا عن الوطن العربي، كما يُذكر غالباً في وسائل الاعلام العربية والتركية، أم أننا سنمضي في طريق التدرج في بناء مقاييس للثقة بين كلا الطرفين؟ ما أعتقده هنا هو أنني أفضل إلى أبعد حد التدرجية. لماذا أفضل التدرجية؟ لأنني في الأساس أعتقد وجود كمية كبيرة من العداء، وقد عبّر هنا عنها، ولا نستطيع من الناحية الواقعية أن نتغلب عليها بضربة واحدة.

المسألة الخامسة: هل نمضي في طريق التدويل لهذه القضايا، أم نجعلها قضايا اقليمية؟ لا ريب في أن زملاءنا الأتراك يتذكرون رد الفعل الحاد جداً، بعد أن توالت الدعوات إلى عقد مؤتمر قمة حول المياه في واشنطن. فهذه مسألة شديدة الحساسية في السياسات العربية، وتواجه رفضاً قوياً في عواصم عربية عدة. لماذا هذا التشدد؟ لأن الكثيرين لا يريدون أن يروا هذه القضية مدوَّلة، مثلما دُوِّلت قضايا كثيرة قبلها. وأنا أعتقد أنه من الأفضل لهذه القضية أن تحل على مستوى اقليمي، فلا يشترك في حلها طرف ثالث سوى العرب والأتراك، فلا يجوز إشراك اسرائيل لأن لا شأن لها بحوض الفرات، وكذلك لا يجوز اشراك الدول العظمى. فهذه قضية تركية ـ سورية ـ عراقية ويجب أن تبقى كذلك.

المسألة السادسة، هي: هل نصبو إلى اتفاق رسمي أم إلى مجرد تفاهم غير رسمي؟ وهنا أظن أن لدينا أسباباً جيدة لنمضي في الاتجاهين معاً، لكنني أقرر أنه من الأفضل لنا أن نحاول التوصل إلى اتفاق رسمي لكي يكون لدينا مقياس للمستقبل من أجل كل القضايا الأخرى التي تبزغ من التفاهم غير الرسمي. وهذا هو السبب الذي جعلني أدعو إلى اتفاق رسمي. وأنا أعرف أن لدى الطرفين رفضاً لفكرة الاتفاق. وبعد ذلك نأتي إلى قضية أخرى، فمتى سنحاول التفاوض على اتفاقية رسمية؟ البعض يقول، الآن، وآخرون يتركونها

للمستقبل. وأعترف بأنني أتفق تماماً مع الوزير وحيد خلف أوغلو الذي قال إن مكانة تركيا في المنظومة الاقليمية لن تتقلّص في المستقبل. لكنني أود لفت نظره إلى أن المكانة الراهنة لسوريا والعراق لا تقدر حق قدرها، بمعنى أن العراق إلى الآن تطبق عليه المقاطعة، وأن سوريا منشغلة في محادثات شاقة مع اسرائيل. لذلك لست واثقاً من أن الزمن يعمل لصالح تركيا، دون أن يعني هذا ثقتي بأن الزمن يعمل لصالح العرب بالضرورة. ولهذا أرى أن أبكر اتفاقية ممكنة هي أفضل اتفاقية، وهذا هو السبب الذي يجعلني أرفض تحويلها إلى أزمة دولية. فأنا أخشى حقاً، إن أردنا تجنب الحرب، من تصعيد التوتر، فالتوتر يتصاعد منذ ثلاث سنوات، ولهذا أرى أن الزمن لا يلعب لصالح أحد في هذه القضية، لا لصالح العرب ولا لصالح الأتراك. دعونا نواجه ذلك. دعوني أذكركم بأن مشروع الـ «غاب» (GAP) ككل، من الناحية الاستراتيجية شديد الهشاشة، بسبب التركيب السكاني للمنطقة التي بنيت فيها السدود، ولأنه يقع على حدود سوريا، فهو من الناحية الجغرافية معرض للأذى. ولهذا السبب لا أنصح أي طرف بأن يلعب على الزمان، فالزمان يمكنه أن يلعب على كلا الاتجاهين، ولهذا أدعو الجميع إلى البحث عن اتفاقية مبكرة.

نقطتي **الأخيرة** هي التساؤل عن دورنا في هذه العملية. دورنا أكاديمي. أعتقد أن السياسيين والدبلوماسيين والمحامين يقومون بأمور أفضل مما نقوم بها كأكاديميين. من بين هذه الأمور التي يقومون بها أفضل منا، أنهم يعبرون عن موقف حكوماتهم، في حين أن دور الأكاديميين، على العكس، هو أن ينمّوا الروابط والتفاهم بين أعضاء المجتمعات المدنية وممثليها، وهو دور لا يستبدل بالخطاب الرسمي، ولكن يجب أن يحل محله، وأن يكون أنشط تخيلاً منه.

٩ ـ ستار الجميل

استمعت باهتمام شديد إلى ما أُلقي في هذه الجلسة من موضوع خطير، وقد سبقني بعض الزملاء إلى ما كنت سأقوله، وخصوصاً ما ذكره غسان سلامة وعصام خليفة، أقول: إنه إذا ما لم تكن هناك صفحة جديدة من العلاقات السياسية بين العرب والأتراك، وإذا ما لم تتطبع «العلاقات»، فلا يمكن أن تحسم مسائل أساسية وتاريخية مثل هذه.

١ ـ إنني من بلاد قديمة كانت تسمى في أدبياتنا الكلاسيكية «بلاد الجزيرة الفراتية» المنحصرة بين دجلة والفرات، ومن الموصل بالذات قاعدة تلك البلاد. وأنا عراقي عربي من بلاد كانت ولم تزل تسمى «بلاد وادي الرافدين» أو «بلاد ما بين النهرين»، فكل من النهرين العظيمين هو مقوّم أساسي في حياة العراق التاريخية منذ الأزل وحتى أعماق المستقبل.

إن ما طرحه خير الدين حسيب يعنيني كثيراً وكثيراً جداً، بل وأوافقه في جميع المرتكزات التي طرحها من أجل بناء مستقبل عربي - تركي لهذا الموضوع: سواء ما يخص

القانون الدولي؛ خصوصية الموضوع بالنسبة إلى الدول المتشاطئة؛ أبعاد موضوع الحدود؛ مناقشة الموضوع بجملة مسائله وإشكالياته الفنية والدبلوماسية والهندسية من قبل مختصين في ندوات ومفاوضات مستقبلية وعلى مدى عقد كامل من السنين.

٢ ـ المياه ثروة جغرافية واستراتيجية، هذا صحيح، ولكنها ليست ملكاً لنا وحدنا فقط، فهي ملك أجيال قادمة أيضاً. فالجغرافيا قبل السياسة والمستقبل قبل الماضي... فعلينا ألا نخلط بين مشاريع المستقبل ورواسب الماضي وتباين أنظمة الشرق الأوسط الاقليمية المعاصرة، وما حاق من مشاكل في القرن العشرين.

٣ ـ علينا أن نستفيد من تجارب دولية في القوانين والوقائع للمياه المتشاطئة (وفي أوروبا بشكل خاص) مع احترامنا المواثيق والبروتوكولات الموقعة بين الطرفين، وألا نُدخل المشاكل والأزمات الاقليمية والمعضلات الداخلية في مناقشة هذا الموضوع.

٤ ـ أريد أن أسأل المجذوب: من أين اعتمدت في معلوماتك عن سدود العراق أنها قد دمّرت جميعها وعن بكرة أبيها؟ أتعرف ماذا يعني ذلك لو كان قد حصل لا سمح الله؟... لقد تضررت بعض السدود والمولدات الكهربائية، لكن الجسور العراقية هي التي طالها العدوان بشكل كبير ودمرت أعداد كبيرة منها، وقد أعاد المهندسون العراقيون بناءها في وقت قياسي وشكل مذهل.

١٠ ــ شكري هاني أوغلو

مع أنه من غير المعتاد التعليق على تعليق، فإني أود أن أقول كلمة مقتضبة بشأن ما قاله بعض الزملاء.

إني كمؤرخ أجد من غير اللائق ومن المثير للانزعاج الاستعمال المتكررة لعبارة «الحقوق التاريخية». إن التاريخ لا يمنح أي حق من الحقوق في حقل العلاقات الخارجية. ولسوء الحظ صار لهذه العبارة شعبيتها حديثاً بفعل الصرب الذين يدّعون بـ «حقوق تاريخية» في البوسنة وكوزوفو وغيرهما من أقاليم يوغسلافيا السابقة، وذلك لأنها كانت حيناً من الدهر جزءاً من صربيا القديمة في القرن الثاني عشر.

١١ ـ طارق المجذوب (يردّ)

ـ قبل الحديث عن الماء كسلعة قابلة للمتاجرة علينا أن نحل النزاع الخاص بنهري دجلة والفرات ومجراهما لكي نعرف ما هي حصة كل طرف من الأطراف من الماء، وعندئذٍ يمكننا البحث في القضية (وهي «الماء سلعة قابلة للمتاجرة»).

لا يمكن سد أتاتورك أن ينتج الطاقة الكهربائية إن كان حجم المياه المحجوزة يقل عن ٣٠ إلى ٤٠ مليار متر مكعب، علماً بأن تصريف الفرات هو بحدود ٣٠ ملياراً. هذا يعني أن تركيا لا يمكنها إلا أن تخزن هكذا حجم وإلا تبددت الآمال الكهربائية وفرص الري

التركية. ويمكن أن نضيف سبباً آخر هو مساحة الأراضي المنوي ريّها والتي تحتاج إلى حوالى ١٤ مليار متر مكعب من مياه الفرات.

إذاً، بوجود الحاجات الكهربائية والاروائية، لا يمكن تركيا ـ في حالة سد أتاتورك فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار مجمل مشروع جنوب الأناضول ـ أن تفي بوعد الـ ٥٠٠ م^3/ ثانية.

ـ إن القصف من قبل قوات الحلفاء أثناء حرب الخليج نتجت منه أضرار هائلة للسدود. نستقي معلوماتنا هذه من تقارير مبعوث الأمم المتحدة إلى العراق صدر الدين آغا خان؛ وتقرير وزير العدل الأمريكي السابق رامزي كلارك؛ وصحافية جزائرية التقيت بها في باريس وكانت قد جالت في العراق.

ـ يقوم الأخوة الأتراك أحياناً بمقارنة أوضاع المياه تحت الاحتلال الاسرائيلي بالمياه في تركيا. لا يمكننا نحن العرب أن نقبل هذه المقارنة إذ لا يمكن وضع كيان مغتصب ودولة شرعية، نتمنى أن نوثق علاقاتنا بها، في كفة واحدة.

إننا نسمع دائماً كلاماً من الأتراك يشبّه الماء بالنفط. إن النفط من وجهة نظر قانونية ليس كمجرى الماء، فهو تحت الأرض. لذلك لا يمكننا أن نتحدث عن اقتسام النفط كما نتحدث عن اقتسام المياه السطحية.

ـ في حين تحاول وزارة الخارجية التركية أن تتعامل على نحو دبلوماسي مع بغداد ودمشق بشأن نزاع المياه، نجد أن الساسة في تركيا يتخذون موقفاً أكثر صراحة مما يؤدي إلى تفاقم المخاوف العربية(٣).

ـ لا أساس من الصحة للادعاء بتأييد سوريا حزب العمال الديمقراطي الكردستاني. فقد أكدت الحكومة السورية مراراً أن جميع معسكرات الحزب المذكور في سوريا قد أغلقت، كما انها أغلقت في وادي البقاع. وقد جاء في وثيقة حديثة نشرتها إحدى المجلات الأمريكية أن هذا الحزب يموله المهاجرون الأكراد في أوروبا (فهم بالتالي الذين يسلحونه). كما ان التفجيرات الأخيرة التي وقعت في الأقطار الأوروبية تثبت أن الحزب ليس في سوريا.

١٢ ـ علي احسان باغيش (يردّ)

لن أجيب إلا عن سؤال واحد، وهو الذي قدمه جهاد الزين. فقد تساءل إن كان

---

(٣) إن بإمكاننا الرجوع الى مجموعة من البيانات الواردة في: Norman Frankel, «Water and Turkish Foreign Policy,» *Political Communication and Persuasion*, vol. 8, no. 4 (1991), pp. 294 and 298 etc.

التيار الكهربائي تابعاً لسد أتاتورك أو انه مؤامرة تركية. من الناحية التقنية، أقول إنه ليس مؤامرة. لقد وضعت في عام ١٩٨٩ كتابا عن مشروع الـ «غاب» (GAP) باللغة الانكليزية يرد على الانتقادات الدولية، تناولت فيه كل التفاصيل، وألحقت بالكتاب قوائم احصائية ورسوماً توضيحية وغير ذلك. سوف أقدم بعض ملاحظات أبدأها بالقول: إنني لا أمثل هنا الحكومة التركية، ولكن صدف أن معظم آرائي متوافقة مع الحكومة التركية. غير أن لي انتقاداتي لوجهات النظر التركية، مثل وزيرنا الذي انتقد صراحة وباخلاص وزيراً آخر قال عن سوريا منذ أسبوع ملاحظات غير ملائمة. وقبل أن أستعير من غسان سلامة كلمته بأننا هنا لكي يعرف أحدنا الآخر، أذكّر بأن هذا المؤتمر سمّي حواراً من أجل المستقبل. يمكن التاريخ أن يكون شديد الخطورة إذا لم نتعلم منه دروساً. فآدم سميث حين تحدث في أواخر القرن الثامن عشر عن الأفكار الاقتصادية الجديدة والنظام العالمي الجديد، قال لمواطنيه الانكليز: دعونا نتحدث عن العداوة الداخلية لأننا إذا لم نتحدث عنها لن نتمكن من بناء عالم جديد. وبهذه الطريقة جاءت الرأسمالية إلى العالم.

أود القول بأنني سعيد للغاية هنا، غير منزعج، ربما لم تعجبني تعليقات بعض أصدقائنا، لكننا هنا أصدقاء: أحياناً إخوة وأحياناً أعداء، إن شئتم الصراحة. ويجب أن نتصارح إلى أقصى حد، فلهذا جئنا، وأنا أشكر منظمي المؤتمر. فقد نظمت في الشهر الماضي مؤتمراً حول قضية المياه، بعنوان: «الماء بوصفه عنصراً للتعاون والتطوير في الشرق الأوسط»، فالتعاون هو الطريقة الوحيدة الآن، لذلك دعوت عراقيين لكنهم لم يستطيعوا الوصول بسبب ظروف العراق الشاقة، كما دعوت شخصياً خمسة أو ستة من السوريين بين أكاديمي وتقاني. توالت الأعذار، وأخيراً وصل سوري واحد فهمت أن الحكومة أرسلته. وتقبلت ذلك. فبناء الثقة أمر ضروري أيضاً.

جميل أن نتحدث عن الماضي ولكن لا يجوز أن نتأثر بالماضي ولا نجعله يقودنا. الامبراطورية العثمانية؟ ما هو الانطباع الذي يثور فينا الآن؟ لو أن الامبراطورية العثمانية موجودة الآن لما كان لدينا مشكلة، فيجب أن نتوخى الحذر من الوقوع في التناقضات. حين أنهيت تأليف كتابي بمناقشة النواحي التقنية، تركت قضية المياه لمناقشة دولية، غير أنني قمت ببعض التعليقات سألخصها بأربعة أو خمسة أسطر: هذه السدود المنشأة سوف تضبط تدفق المياه إلى البلدان المجاورة. هل نوافق أم لا؟ يبدو أننا لا نتفق على ذلك؟ ثمة دلائل على أن تركيا تؤمن بالتعاون في مسألة المياه.

أخيراً، ينبغي أن نعبّر عن رضانا عما نفعل وأن نتوقع من العرب أن ينضموا إلينا. إن تركيا تتطلع إلى إرسال بعثات خاصة إلى البلدان العربية لتشرح وتبرهن لهم بأننا لا نستخدم هذه المياه سلاحاً ضدهم. ولا أريد من كتابي أن يوحي بنظرة تشاؤمية، فنحن على العكس،

متفائلون وعارفون بحقائق أمور المنطقة. ففي ما يتعلق بنجاح المشروع لا مكان للتشاؤم، أما التفاؤل فلن يؤدي إلى شيء من دون بناء الثقة، كما ذكرت آنفاً.

لقد اعترفنا باسرائيل. فهل تقبلتم هذا؟ لماذا تتعاملون مع البلاد الأوروبية؟ لقد اعترفوا باسرائيل، وها هم يفرضون عليكم السلم. لقد عقدنا ندوة مع الاسرائيليين في ١٩٩١. حول إحدى هذه المسائل. وقد تحدثت معهم بأكثر من الصراحة. فالأتراك ليسوا أغبياء ولا حمقى لكي يستطيع الاسرائيليون أن يخدعوهم. اسمحوا لي بقراءة ٣ ـ ٤ أسطر مما قلت للاسرائيليين: «الآن، وبالترابط مع التقدم السياسي الهائل، فإن الشرق الأوسط أيضاً على أهبة اعادة بناء كبرى».

مع بزوغ النظام العالمي الجديد، ستتولى تركيا مهمة دقيقة. فسوريا ومصر والسعودية وقفت مع تركيا ـ وهي عضو في حلف الأطلسي ـ ضد العراق، كما قال الرئيس في جلسة أمس، فمن المأمول أن تبدي هذه الأقطار التفهم نفسه تجاه تركيا. لقد كيفت تركيا المدنية والمؤسسات الغربية لأسباب متنوعة في الجغرافيا السياسية والاقتصاد والثقافة. إن تركيا تناضل لاتمام تكاملها مع العالم الغربي ـ وهذا أمر لا نخفيه عن أحد، على الرغم من أنه يجعلنا في وضع يغربنا عن العالم الاسلامي. لقد اعترفت تركيا بالدولة العبرية فيما كانت تصعد الحاجة إلى الاعتراف بدولة فلسطينية عام ١٩٩١. فتركيا تؤمن بضرورة ايجاد حل سلمي مستقر للصراع الاقليمي، وقد أفصحت دائماً عن رغبتها في الاشتراك بتعاون اقتصادي اقليمي، وبعده تنظيم أمني وتعاون مع أوروبا يضم قوى اقليمية ويسهم في السلام والاستقرار.

ليس لدى تركيا نية في حرمان سوريا والعراق من جريان المياه. فما الذي تقولونه هنا، والوسائل التي تقترحونها لتسوية القضية، هو ما سوف نتحدث عنه، وما يجب من أجله أن يعرف أحدنا الآخر، وأن نعبّر عن أنفسنا هنا. وأنا أتفق مع كل التعليقات التي تمت هنا إلا أقلها. فأنا أيضاً كائن بشري... لكنني كنت دائماً متفائلاً عن الجانب العربي، لأنني وزملائي نعتقد بوجود عرب معتدلين وجاهزين للحديث عن المشاكل العالقة، ليس مع الأتراك فقط، بل مع العرب أيضاً. هذا ما يجعلنا متفائلين مع أننا عرفنا بين الفينة والأخرى أوقاتاً وتعليقات رديئة جداً.

وأنا أرى عبد الجليل التميمي أيضاً غير مسرور، وأنا أتمنى له ألا يقلق، لأن هذه هي الطريقة التي تجري بها الأمور. وأنا أعرفه متفائلاً بخصوص التعاون بين الأمتين. في ما يتعلق بالسدود، سمعت أن سدود العراق لم تتضرر، والبعض يقول إنها تضررت. ثمة تناقضات كثيرة، فالعراق يحتج على سوريا، فكيف يتهم تركيا؟ أضف إلى ذلك، أننا لو بحثنا في ما يفعل الاسرائيليون بالمياه، فماذا نجد؟ إنهم يسرقون الماء من الأرض. فإذا عكسنا الأمر، فماذا ستقول تركيا؟ إن تركيا لا تلوّث مياه الفرات بل سوريا هي التي تلوث المياه. ونحن نعرض

معونتنا لحل هذه المسائل الصعبة. لقد أكد العراق مراراً وتكراراً أن تركيا لا تملح مياه دجلة. وهذه حقيقة تاريخية. تطالبون بـ ٧٠٠ م³ في الثانية، لماذا؟

أنا أدعوكم إلى التباحث، وهذا ما تدعوكم إليه الحكومة التركية. اللجان التقنية تبحث في هذه الصعوبات، فأنا لا أملك خرائط ولا أرقاماً. هذا الأمر يبحث على مائدة المفاوضات بكل وضوح. يتوجب على سوريا والعراق أن تجلسا مع الحكومة التركية ويتفق الجميع على تشكيل لجان متخصصة لحل هذه المشاكل، بدلاً من أن يكتفي كل طرف باتهام الآخرين.

إن تركيا صديقة للعرب، وهي لم تتلقَّ ما تلقّاه العرب من تركيا. يا أصدقاءنا في أنحاء العالم العربي كونوا عقلاء، فنحن نؤمن بكم وندعمكم ونقف معكم، ولا نسمح لأنفسنا بأن نكون ضحايا استغلال لأطراف خارجية.

أخيراً، لدي قائمة قدمتها في الندوة التي عقدتها، وهي ملأى بصحف تركية لن أقرأها هنا. فكما أن تركيا لديها ماء، فهي كذلك سوف تكون مفتاح المنطقة للوصول إلى القوى المتطرفة فيها. إحدى هذه الصحف التي أشرت إليها تعلق على هذا السيناريو وكيف صنع في الخارج. يا أصدقاءنا العرب، علينا أن نتحلى بالذكاء، فما حلّ بكم في بداية هذا القرن كان من اليهود، فالأتراك لم يدعموا الحركة الصهيونية. نريد مساهمتكم لا اتهامكم، لقد آن الأوان لنبدأ بالحوار. وأقدم شكري إلى منظّمي هذه الندوة.

الفصل الخامس
الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك
(الورقة الأولى)

عثمان أوكيار (*)

تمهيد

تهدف هذه الورقة إلى حوار حول الخيارات الفكرية والسياسية التي تواجه في الوقت الحاضر العرب والأتراك. وهنالك فرق بين الحاضر والماضي الطويل، إذ إن الحاضر يبدأ بانفصال الأمتين على أثر تفكك الامبراطورية العثمانية وينتهي بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الامبراطورية السوفياتية عام ١٩٩٠.

لقد شهد الماضي الطويل مشاكل جدية وتغيرات في العلاقات بين العرب والأتراك حجبت أي تطابق راهن. وتحاول هذه الورقة تحديد طبيعة الخلافات أعلاه ومنشأها بالدقة الممكنة. فإذا أمكننا الوصول إلى نوع من الإجماع حول هذا الموضوع، فإن ذلك يفتح لنا الباب للتفكير بإزالة المشكلات وتحسين العلاقات في المستقبل القريب الذي يتميز بانتهاء الصراع الفكري والسياسي الذي رافق الحرب الباردة وباقتراب الحل للصراع العربي - الاسرائيلي المرير.

وسوف أطرح في هذا التمهيد تفسيري لما يسمى «الاختلافات» و «التوافقات» بين العرب والأتراك في مضمون هذه الورقة.

هنالك تفسيران ممكنان: أحدهما واسع ويتضمن دراسة مميزات العرقية والقومية للعرب والأتراك، والآخر ضيّق يرتكز على التجارب التاريخية القديمة التي أدت إلى اختلاف في المؤسسات والمفاهيم السياسية والثقافية. واللجوء إلى التفسير الواسع سيأخذني إلى مجالات

(*) جامعة حاجي تبي، تركيا.

تفوق قدراتي كالانثروبولوجيا (علم الإنسان) والسيكولوجيا الاجتماعية، كما انه يؤدي إلى التوسع في هذه الورقة إلى درجة تجعلها في غاية الصعوبة.

وبناء على ذلك، فقد قررت عدم التطرق إلى «الاختلافات» و «التوافقات» الناجمة عن الميزات القومية والمنشأ العرقي. وهذا لا يعني عدم وجود مثل هذه الفروقات، إلا أن بعض الأوراق الأخرى قد يشير إلى هذه المواضيع.

وإنني أفترض أن الاختلافات الحالية في ما يعود إلى الخيارات الفكرية والسياسية ناشئة عن التطور التاريخي الحديث الذي مرّ به العرب والأتراك منذ تفكك الامبراطورية العثمانية. وهكذا فإن صياغة هذه الورقة ترتكز على تحليل تاريخي.

أولاً: المرحلة ما بين ١٩١٤ ـ ١٩٤٥

تنقسم التطورات التاريخية منذ الحرب العالمية الأولى إلى مرحلتين أساسيتين. وتتضمن المرحلة الأولى التجارب السياسية والثقافية المختلفة التي مرّ بها الأتراك والعرب خلال الحربين العالميتين، أي بين الحرب العالمية الأولى وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبكلمات أخرى، فإن شرح هذا البند سيتضمن الممارسات السياسية العسكرية للأتراك أثناء حرب الاستقلال (١٩١٩ ـ ١٩٢٢) وبعدها. والتجربة الكمالية التي كان لها تأثير فعال في الجمهورية التركية في مراحلها الأولى نجمت عن الممارسات أعلاه. وقد استمر هذا التأثير حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما بدأت صفحة جديدة بتبني ديمقراطية الأحزاب المتعددة في الفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦).

في الفترة نفسها، مرّ العرب الذين انفصلوا عن الامبراطورية العثمانية وجعل منهم البريطانيون والفرنسيون كيانات سياسية جديدة، بتجارب مختلفة كلياً. فقد حطم الحلفاء الغربيون آمالهم بالاستقلال وجعلوا منهم دولاً منتدَبة أو محميات. والانفصال عن الامبراطورية العثمانية أدى إلى النهضة العربية سياسياً وثقافياً. وقد اكتشف العرب ماضيهم المجيد وأخذوا يبحثون عن هويتهم كالوحدة العربية والقومية، كما لجأت الدول العربية شبه المستعمرة إلى المؤسسات المحافظة وإلى الإسلام.

وتتصف مرحلة (١٩١٤ ـ ١٩٤٥) ببعض ملامح الخلافات والاشكالات التي نتجت من العلاقات التركية ـ العربية في ذلك الوقت. وبصورة عامة، فإن العرب كانوا ينتقدون التوجه الراديكالي لتركيا الكمالية. وخلال بحثهم عن أسباب تخلفهم السياسي والاقتصادي كانوا يلقون اللوم على الامبراطورية العثمانية متهمينها بأنها حالت دون حرية تطورهم.

وبالمقابل، فإن كثيراً من الأتراك مقتوا الثورة العربية واعتبروها طعنة في ظهر الامبراطورية العثمانية. وبانغماس الأتراك في عملية التحديث الغربي، أصبحت الطبقة

المسيطرة فيهم غير مبالية بالعالم العربي واتجهت نحو الإبقاء على الوضع القائم. وهكذا فإن شعوراً متبادلاً من البغضاء واللامبالاة سيطر على العرب والأتراك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: المرحلة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة عام ١٩٩٠

تبدّلت الأوضاع الدولية وكذلك التطورات الداخلية السياسية والايديولوجية بدرجة هائلة في تركيا وفي العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد كان للحرب الباردة، وكذلك للصراع المرير بين اسرائيل والعرب التأثير العميق في العلاقات التركية ـ العربية.

فبالنسبة إلى العرب، بدأت المتغيرات الرئيسية السياسية والفكرية بتجميع قواهم في الشرق الأوسط للتحرر من الاستعمار ولتدعيم الاستقلال. إلا أن الحركات المتناقضة كالاندفاع نحو الوحدة العربية كأمنية عامة وغامضة، وكذلك الحركات القومية والايديولوجيات الاشتراكية (كحزب البعث) قامت بدراسات متوازية. وبالرغم من ذلك لم تظهر محاولات للتخلي عن الإسلام كإطار أساسي وللتوجه نحو العلمانية حتى في الدول التقدمية الحديثة في ظل الاشتراكية.

والنقطة الأخيرة التي أود إثارتها من خلال هذه الخلاصة الضحلة نوعاً ما ومن التحليل المختصر للمتغيرات في العالم العربي حتى نهاية الحرب الباردة، هو أنه لا يمكن أن نلمس أي توجه نحو الديمقراطية البرلمانية الفعلية وأي تحرر سياسي في أي من البلدان أكانت محافظة أم تقدمية. أما في الاقتصاد، فالاتجاه العام تقريباً هو الاقتصاد الموجه الذي يمكن أن نسميه «الدولاتية» (تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة).

وبالعودة إلى تركيا، سأذكر بضع كلمات عن المتغيرات السياسية والايديولوجية بعد المرحلة الكمالية في تركيا.

وسأبدأ ببعض الملاحظات عن الأهمية القابلة للجدل حول الكمالية بحد ذاتها في ما يتعلق بموضوع دين الأمة الإسلامي. فهل كان مصطفى كمال يهدف إلى إحلال العلمانية محل الإسلام في المجتمع التركي، أم إن الهدف كان فقط فك الارتباط بين الدولة والدين وترك العقيدة والنشاطات الدينية لقرارات الفرد الحرة؟ والتفسير السائد في تركيا هو أن مصطفى كمال لم يكن يهدف إلى إلغاءِ الإسلام، إذ إن هذا العمل غير واقعي، إلا أنه تطرّف في اللجوء إلى العلمانية في التعليم بعد صدور قانون التوحيد عام ١٩٢٤. فعلى أثر ذلك، أقفلت المدارس الخاصة كافة واحتكرت الدولة قطاع التعليم. وإضافة إلى ذلك، لم

يكن يسمح بتدريس الدين في المدارس الحكومية. وهذا الإجراء ذو النتائج السيئة ألغي عام ١٩٤٧ بعد إقرار الديمقراطية ذات التعددية الحزبية.

ولا أنوي هنا تلخيص نشوء الديمقراطية ذات التعددية الحزبية في تركيا، إذ إنها مشروحة بإسهاب في ورقتي هذه. فالتحوّل من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية بدأ بعد الحرب العالمية الثانية ولا يزال مستمراً، وإن تكن تخلّلته ثلاثة تدخلات عسكرية. فقد رافق التحول في النظام السياسي تغيرات جوهرية عدة في النواحي الأخرى كافة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتوجهات الدينية. ولا يتسع الوقت هنا لشرح نتائج الديمقراطية، إلا أنني سأتطرق إلى بعض الملاحظات حول المسائل القومية ـ الدينية.

إن التحول من العلمانية المتطرفة التي طبقت في أوائل عهد الجمهورية، بدأ عندما سمح الحزب الجمهوري بتدريس الدين في المدارس الحكومية وبإنشاء مدارس اعدادية خاصة لتدريب رجال الدين. وقد استكمل هذا التحول عندما سمح الحزب الديمقراطي ببناء الجوامع وتحويل الدعوة إلى الصلاة من التركية إلى العربية. كان هذا التساهل بالنسبة إلى الشعائر الدينية المختلفة ناجماً عن ضغوط شعبية بفعل الديمقراطية ذات التعددية الحزبية.

وبعد هذه الملاحظات الطفيفة حول التعصب الديني في البلدان العربية وفي تركيا، فإنني أتجه نحو المؤشرات على المتغيرات بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠ في ما يعود إلى موضوع هذه الورقة، أي الاختلافات والتوافقات لدى العرب والأتراك في ما يعود إلى الخيارات الفكرية والسياسية:

١ ـ تشير المتغيرات الأخيرة في تركيا إلى تقارب بين العرب والأتراك في ما يعود إلى النظرة الدينية. بالإضافة إلى ذلك، بعيداً عن التعصب الديني البغيض الذي يثيره بعض المتشددين، فإن هناك تشابهاً في الرأي بين العرب والأتراك حول المقاربة الاسلامية غير التعصبية.

٢ ـ يبدو أن المشاكل التي أوجدتها الحرب الباردة والصراع العربي ـ الاسرائيلي قد أدّت إلى اختلافات متزايدة. لقد تمسكت تركيا خلال الحرب الباردة بقوة بالتحالف الغربي، بينما لعبت بلدان عربية كثيرة دوراً موازناً بين الطرفين رافضة الخضوع للسيطرة الأمريكية المزعومة. وبالرغم من أن تركيا وقفت إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمرات الدولية، فإن دعم المنظمة المجموعات الارهابية التركية خلق مشاكل في العلاقات.

٣ ـ أما بالنسبة إلى الأنظمة السياسية المطبقة من قبل تركيا والبلدان العربية، فقد كان هناك اختلاف أكثر مما كان هناك تطابق، إذ بينما استمرت تركيا في توسيع مجال الديمقراطية وقامت منذ عام ١٩٨٠ بالاصلاحات في السوق الاقتصادية، تمسك العرب باقتصاد مركزيّ التحكم. وبينما تمر تركيا منذ الخمسينيات بتجربة الانتقال من الحزب

الواحد إلى التعددية الحزبية، ترتسم الديمقراطية مليئة بالعثرات والصعوبات في المناخ الثقافي والاجتماعي الشرق أوسطي. وبما أن طريق المستقبل يتجه في الاتجاه التركي، يبدو أن البلدان العربية ستواجه دون شك، عاجلاً أم آجلاً، تحديات مشابهة لتلك التي تواجهها تركيا منذ الخمسينيات.

الخاتمة

يصعب جداً في المرحلة التالية لزوال الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة، وكذلك بعد تحقيق الخطوات الأولى باتجاه الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، التكهن بمسار العلاقات بين العرب والأتراك في الشرق الأوسط في السنوات القادمة.

إن انتهاء علاقات الدولة ـ التابعة مع نهاية الحرب الباردة والتقارب المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، يؤشران إلى حوار أكبر بين العرب والأتراك.

أما كيفية التغلب على المشكلات السابقة وشكل الحوار المستقبلي والاتصالات الموضوعية، فسوف تكون، كما أتوقع، أحد الموضوعات التي سيناقشها هذا المؤتمر.

(الورقة الثانية)

سيّار الجميل (*)

مقدمة

تعبّر هذه الدراسة عن مجموعة من الرؤى المستقبلية لما هو كائن في الشرق الأوسط المعاصر الذي تثقله ظواهر أساسية وتاريخية في حياته وهو يقترب في مغادرته القرن العشرين نحو فاتحة قرن جديد، وهي: الايديولوجيات ـ الظاهرة القومية ـ الظاهرة الأصولية ـ التجارب الديمقراطية. وهي ظواهر عاشتها شعوب عديدة، ومنها العربية والتركية والإيرانية في خضم التكوين التاريخي الحديث الذي امتد قرابة قرنين من الزمن، أي منذ حملة بونابرت على مصر عام ١٧٩٨. ثم ولد منه التكوين التاريخي المعاصر، أي منذ الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) حتى يومنا هذا. معنى ذلك: أن العرب والأتراك عانوا نتائج حقبتين تاريخيتين أوروبيتين، ولد في كلٍ منهما نظام دولي، **أولاهما**: نظام الاستعمار القديم منذ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، **وثانيهما**: النظام الامبريالي منذ مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩. وعليه، فإن الظواهر التاريخية المذكورة قد ولدت وتفاعلت وتبلورت ضمن عمليات الفعل المؤثر وردود الفعل المعاكسة إياه إزاء النظامين الأوروبيين أعلاه، وإن العالم اليوم على أبواب حقبة تاريخية جديدة يتوالد فيها نظام دولي من نوع جديد ستكون له آثاره وانعكاساته في العالم أجمع. ومن ضمن هذا العالم كل من العرب والأتراك الذين كانت لهم شراكتهم التاريخية في الحقبة الأولى، وأوضاعهم السياسية المتشابهة والمتباينة في الحقبة الثانية.

إننا نواجه حتماً صعوبات مماثلة قد تفضي بنا إلى الخطأ في تفسير الدوافع السياسية والتطورات الفكرية بمعزل عن الحياة الاجتماعية والرواسب التاريخية والمؤشرات الأجنبية، لأن

(*) أستاذ في كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق.

موضوعنا هو عملية ربط حقيقي بين السابق واللاحق وفي أخصب المسائل المركزية ذات الأولويات في بنية الحياة التاريخية للشرق الأوسط. كيف؟

١ ـ مصطلحياً

إن خيار الفكر والسياسة لا يمكنه أن يكون قوياً كونه مشروع حوار في البناء والتقدم. وما يميّز «الخيارات» من «القرارات» هو عنصر الرأي العام في إطار الديمقراطية. حتماً إن أي «خيار» (choice) في حياة أي مجتمع متقدّم لا بد من أن يكون فيه للفكر (thought) والرؤى (perceptions) والتصورات (representations) المكانة الأساسية لتوليد الإجماع حول أي خيار من أجل تحقيق حالات تطورية (evolutionism) بواسطة إجراء نقلات (mutations) تحديثية في الدولة والمجتمع لمواجهة المستقبل[1]... ولنقل القرن القادم.

٢ ـ مضموناً

إن العرب والأتراك اليوم معاً أمام خيارات صعبة، وهي تمثّل الميراث التاريخي المعقّد للقرن العشرين المليء بالتناقضات الصعبة، وخصوصاً أزمة العلاقة مع الغرب، التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط، وفي خضم التبدّلات الحالية في أزمة النظام العالمي ومؤثراتها في الأنظمة الاقليمية. وستتحوّل تلك التناقضات إلى مجموعة ساخنة من التناحرات والصدامات التي سوف لن تقتصر على النخبات والفئات السياسية فحسب، بل سيغدو الصراع اقليمياً وطائفياً وقومياً واجتماعياً متعدد المشارب، متنوع المضامين، متباين المستويات، ومتوارث الرواسب وخطايا التاريخ.

دعونا نحلّل ونقارن إذاً الظواهر الأساسية أعلاه وبمعايير نقدية تفكيكية كاشفة عن رسم لأبعاد المستقبل المنظور والخيارات المطروحة اليوم على العرب والأتراك معاً.

٣ ـ التمفصل التاريخي في التكوين المعاصر للعرب والأتراك

تُعدّ السنوات الخمس بعد الحرب العالمية الأولى، مرحلة حاسمة في تاريخ العرب والأتراك، انهارت خلالها الدولة العثمانية وبدأت تحتضر وتتلاشى، وكانت منطقة الشرق الأوسط أمام مفترق طرق عدة بسبب عاملين أساسيين: **أولهما**: التدخلات الاستعمارية والدولية الخارجية، **وثانيهما**: قدرة كل من العرب والأتراك على تحقيق الانبعاث القومي/

---

(١) التفاصيل في: Robert D. Putnam, *The Comparative Study in the Theory of Political Elites*, Contemporary Comparative Politics Series (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976), and Karl August Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957).

الوطني. وفي ظل احتدام هذين العاملين وتصادمهما، نشأ تاريخ الشرق الأوسط ونظامه الإقليمي في القرن العشرين، بتبلور تيارات، ونشوء أحزاب، وظهور اتجاهات، وبروز كاريزمات، وتفاعل أو تصارع قوى متعددة اقليمية أو محلية إزاء التحديات الاستعمارية والتدخلات الدولية(٢).

لقد افترق العرب عن الأتراك بعد انتصار الأتراك قومياً لصالح أهدافهم وتأسّست دولتهم المستقلة بنظامها الجمهوري ضمن حدودها الجديدة، بعيدةً عن التدخلات الخارجية بقيادة زعيم له ريادته التأسيسية لتركيا المعاصرة(٣).

ودفع العرب في تكوينهم المعاصر ثمن حالتين تاريخيتين، **أولاهما**: هيمنة الأتراك العثمانية القديمة، **وثانيهما**: هيمنة أوروبا الاستعمارية الحديثة، فخرجوا لكي يواجهوا العالم المعاصر بكل تحدّياته مجزّأين منفصلين متباعدين في كياناتهم السياسية المتنوعة في نظمها كالملكية والرئاسية والسلطنية والإمامية والمشيخية والشرافية والخديوية التي رضخت ورزحت تحت نير الاستعمار(٤)، ثم تنوّعت في اتجاهاتها السياسية والايديولوجية، كالليبرالية والقومية والاشتراكية والشيوعية والوهّابية والشعبية والقطرية... الخ. أما في تركيا، فقد استقرّت الأوضاع، سواء في سياستها الخارجية أو الداخلية، ضمن نظام قومي جمهوري لم يرزح تحت وطأة الاستعمار، وبقيت «الكمالية» هي الفلسفة السياسية والمرجعية التاريخية على امتداد عقود القرن العشرين.

أولاً: ثوابت التفكير:
الكمالية التركية والقومية العربية

١ ـ المبادىء الكمالية إزاء التكوين التركي

بدأت الكمالية على يد مصطفى كمال أتاتورك الذي نجح في إلغاء النظام القديم عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤، ونفّذ سلسلة من الاجراءات القومية ـ العلمانية، التي عُدّت من أبرز الثورات الثقافية في القرن العشرين.

اعتمدت الكمالية على ستة مبادىء أساسية، لم يزل السياسيون الأتراك يستلهمون

---

(٢) التفاصيل في: سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٥٨ ـ ٧.

(٣) التفاصيل في: Ali Kazancigil and Ergin Özbudun, eds., ***Atatürk: Founder of a Modern State*** (London: Hurst and Co., 1981), p. 5.

(٤) معالجات تاريخية لهذا «التنوع» في: سيّار الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٩١)، ص ١١١ ـ ١٣٠، ٣٠٩ ـ ٣١٢ و٣٨٠ ـ ٣٨٥.

منها ومن «صورة الشمس» التي رسمها لهم أتاتورك وهي تبعث ستة خيوط من الشعاع، والتي ترمز إلى تلك «المبادىء» الثابتة، كايديولوجيا للحكم في تركيا، وهي:

١ ـ **النظام الجمهوري**، «إذ لا عودة أبداً» إلى حكم السلطنة أو الخلافة القديم.

٢ ـ **الوطنية** المتجسّدة بقومية الشعب التركي كأمة موحّدة ومتميزة.

٣ ـ **علمانية الدولة**، ودون السماح لرجالات الدين التدخل في الحكم.

٤ ـ **ديمقراطية التمثيل الشعبي** حسب المفهوم الأوروبي ومساواة جميع المواطنين أمام القانون.

٥ ـ **نظام الحرية والمراقبة في اقتصادات الدولة** ومراقبة القطاع الخاص وإيقافه إذا أخلّ بالمصالح العامة.

٦ ـ **الثورية والتطور في التقانة (التكنولوجيا) وميادين الحياة** للقضاء على الجهل والفقر والتخلّف[٥].

لقد عملت العلمنة التركية على الفصل بين التفكير المدني والاعتبارات الدينية، وعلى تحجيم دور الإسلام في المجتمع ومنع تغلغله أيضاً في الحياة السياسية، وغدت القومية بديلاً من الإسلام، وهي قومية «أناضولية» تعتمد الجغرافيا واللغة أساساً لها، بديلاً من غير ذلك من المقومات، كالتي نشهدها في ايديولوجيا القومية العربية، فضلاً عن أن الكمالية التركية تختلف في تقييم مستوى التخلّف وعوامله عن القومية العربية، إذ لا يعزو أتاتورك لائمة التخلّف إلى سياسات الدول الاستعمارية المتقدمة ومطامعها في منطقة الشرق الأوسط عموماً[٦]. معنى ذلك: أن الأناضول لم يعانِ أبداً الهجمة الاستعمارية الغربية، كما حدث في الوطن العربي الذي تمسّكت مجتمعاته بمقومات قومية عريقة. إن إشكاليات كهذه ورسوخها هي التي شطرت كلاً من العرب والأتراك في طريق خاص به بعد الافتراق التاريخي.

أما على المستوى الثقافي والتكوين الذاتي للفرد، فما حقّقه الكماليون في تركيا يختلف كثيراً عمّا تحقق في البلدان العربية، إذ اتّبع الأتراك أساليب تحديثية (تغريبية) بحتة، في حين اتّبع العرب أساليب إصلاحية أو تجديدية وانبعاثية. واستند الكماليون إلى مرجعية الماضي الأوروبي الحديث في اجراءاتهم كافة، وما زالوا حتى يومنا هذا يلحّون على

---

(٥) Niyazi Berkes, «The Two Factors of the Kemalist Revolution,» *Muslim World*, no. 64 (1974), pp. 305-307.

(٦) سيّار الجميل، «أتاتورك: الكاريزما والتكوين: من العثمنة نحو العلمنة،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (تونس)، العددان ٣ ـ ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١)، ص ٦٨ ـ ٧٢.

الأوروبيين أن يدخلوهم ضمن المجموعة الأوروبية الموحّدة[٧]. أما العرب، فقد استندوا بمختلف أنظمتهم السياسية إلى توفيقية مباشرة أو غير مباشرة بين مجموعات من القيم القديمة والحديثة.

قام الكماليون بإلغاء التنظيمات الدينية والطرق الصوفية، للحيلولة دون تدخّلات الأوساط الشعبية في شؤون النخبة المثقفة السياسية العليا، وكانت هناك خطوات لاحتواء الشخصيات الدينية وجعلها جزءاً لا يتجزأ من البيروقراطية المدنية، ولم تكن هناك أية مقاومة منظمة للتحوّل المضاد إلا محاولات هامشية للأصوليين من أجل إبقاء القيم القديمة[٨].

وقد اكتسبت «الكمالية» بعداً رمزياً لمن أتى بعد أتاتورك الذي اكتسى مسحة تقديسية كاريزمية لإضفاء المشروعية التاريخية على سيادة الدولة المعلنة واستقلالها الذاتي، ومع مرور السنوات غدت ايديولوجيا رسمية للدولة.

٢ ـ القومية العربية إزاء التجزئة الإقليمية وتعدّد الزعامات

لقد راقبت القومية العربية احتضار الدولة العثمانية ونضجت فكراً وتنظيماً وممارسة نضالية قبل الأتراك، هؤلاء الذين سبقوا العرب في تحقيق طموحاتهم وتشكيل دولتهم القومية التي أثارت دهشة العرب، نظراً إلى ما غدت عليه بقوّتها وذيوع أخبارها في ظل زعيمها أتاتورك الذي طارت شهرته في الآفاق، فأُعجب العرب بسياسته واجراءاته[٩]. واعتقد أن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء تلك الإثارة هو الانجذاب السحري لزعامته التجديدية والوطنية، فملأ فراغاً كبيراً كاد يودي بحياة تركيا في تاريخها المعاصر، وقد خرجت منهزمة من أتون الحرب القاسية.

أما عربياً، فكان أن برز أكثر من زعيم عربي خلال فترة مابين الحربين العظميين، ومن بيئات وأقاليم عدة، ولكن لم يصل أيّ منهم إلى المكانة القومية والدولية التي وصل إليها مؤسس الكمالية. فالشريف (الملك) الحسين بن علي الذي أعلن ثورته على الأتراك سنة

---

(٧) انظر كلمة كنعان أفرين، رئيس الجمهورية التركية في صحيفة: *Cumhuriyet*, 28/10/1988. وتصريحات وزير الخارجية التركي خلف أوغلو لدى المعهد الملكي للعلاقات الدولية في لندن عن دور تركيا في أوروبا، في: *Cumhuriyet*, /10/6/1987، وكلمة وزير الدولة التركي محمد بازار في مؤتمر العلاقات الاقتصادية ـ الألمانية في: *Hurriyet*, 19/2/1988.

(٨) Serif A. Mardin, «Religion in Modern Turkey,» *International Social Science Journal*, no. 24 (1977), p. 295, and Wilfred Cantwell Smith, *Islam in Modern History* (New York; Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957), pp. 174-176.

(٩) للوقوف على ذلك، لا بد من قراءات متمعّنة في الصحافة العربية عهد ذاك وفي كتب المذكرات السياسية والمواقف التاريخية والشعبية، ومراجعة ما كتبه بعض المؤرخين والمفكرين العرب في معالجتي، لذلك، انظر: الجميل، «أتاتورك: الكاريزما والتكوين: من العثمنة نحو العلمنة،» ص ٧٥ ـ ٨٢.

١٩١٦ كان زعيماً تقليدياً يستمد قوّته من مركز أسرته الهاشمية الشريفة. وعلى الرغم من نبل أهدافه القومية في تأسيس كيان عربي قومي كبير، لم يكن زعيماً علمانياً، إذ كانت له نظرته المحافظة إلى العالم. وفي نجد، برز عبد العزيز بن سعود مؤسساً دولته النجدية الواسعة، وعلى حساب الأقاليم المجاورة، ولكنه كان زعيماً قبلياً، له هدف إقليمي جسّده ـ في ما بعد ـ بظهور مملكته الواسعة.

وبرز سعد زغلول زعيماً وطنياً يمثّل إرادة مصر للتخلّص من السيطرة البريطانية دون أي أمر آخر. وتمتّع الملك فيصل الأول بقوميته العلمانية ومسؤوليته السياسية وعهوده التأسيسية، والوقوف على رأس دولتين عربيتين جديدتين، أُجهضت الأولى في سوريا على أيدي الفرنسيين سنة ١٩٢٠، وأسس الثانية في العراق. ويعد فيصل قائداً وزعيماً قومياً له استنارته الفكرية[١٠]. ولم يضاهِه في الزعامة القومية ـ في ما بعد ـ إلا جمال عبد الناصر (١٩٥٤ ـ ١٩٧٠) مع اختلاف منهجيهما السياسي.

٣ ـ الوحدة العربية: المنطلقات/ الركائز/ القطائع (في إطار تجارب نصف قرن)

لقد طرحت على امتداد هذا القرن عدة مشاريع ومبادىء وأحزاب وحركات ايديولوجية وتنظيمات في القومية العربية، اعتمدت في مناهجها أساليب مختلفة لتحقيق أهداف عدة، كان في مقدّمتها «الوحدة العربية» التي أثبتت الوقائع التاريخية والتجارب السياسية أنها سوف لن تتحقق في هذا القرن أو حتى في المستقبل المنظور. وكانت الزعامات والأنظمة والنخبات والأجيال العربية عموماً قد أضاعت فرصاً تاريخية واقتصادية وسياسية لن تعوّض، ليس في تحقيق أسمى الأهداف، بل وحتى في كبح جماح التحديات الجائرة التي جابهتها على مدار قرن كامل.

إن اهتمام العرب بالأعراض دون الجواهر، وبالمظاهر دون الدواخل، قد فوّت على الدارسين والمفكرين والزعماء جانبين أساسيين في التفكير والنقد والتركيز القومي[١١]، كان بإمكانهم أن يؤسسوا ركائزهم عليها في نظرية القومية العربية:

أولهما: تاريخ التجزئة والانقسامات العربية ـ الإقليمية بمجمل ثنائياتها، أي: فحص

---

(١٠) من أجل تحديد الرؤية في اتجاهات هؤلاء الزعماء، انظر: Majid Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1970), pp. 31-89.

(١١) انظر على سبيل المثال لا الحصر، الأعمال والمناقشات الرصينة للندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٤).

البنى الداخلية ـ العربية منذ عهود السيطرة العثمانية، وتحليل الأنظمة والتشكيلات الاجتماعية التي توالدت من ماضي العرب لما قبل القرن العشرين... من أجل تحديد رواسب وبقايا العلاقات البيئية والبنيويات الهيكلية والتحتية والجغرافية والاقتصادية والثقافية، قبل التوكّل اللامحدود في الأوضاع السياسية الجديدة التي عايشتها أجيال العرب في هذا القرن. وعلى الرغم من أهمية الكتابات القومية لساطع الحصري الذي كان قد خبر بنفسه بعض جوانبها، إلا أنها بقيت غير مكتملة، إذ لم تتواصل على أيدي مفكرين آخرين.

ثانيهما: تحديد الرؤى المستقبلية لاتجاهات العرب في التفكير السياسي والبناء العلمي والثقافي والتحصيل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وتحديث الإنسان وحياته مع تحديد منطلقاته المعاصرة، وإحلال القطائع ضد القيم والتقاليد البالية والعادات والممارسات المألوفة والمترسّبة في العقلية العربية. كان لا بد من أن يكون، كل هذا وذاك، في إطار القرن العشرين ضمن محددات معلنة، بعيداً عن التأمّل والأوهام والعواطف والإنشائيات الفضفاضة والخطابيات المباشرة والثيوقراطيات والدكتاتوريات وغياب الديمقراطيات.

وبناءً على توضيح هذين الأساسين، يمكنني القول إن ما أنتجه العرب في التفكير والممارسة والتجارب القومية في النصف الأول من القرن العشرين، ومنذ عام ١٩٠٨، كان أكبر بكثير ممّا أنتجوه في النصف الثاني منه، نظراً إلى ما أنجزوه من استقلالات وطنية، وتنظيمات قومية، ومنتجات واقعية، وتأسيسات سياسية، وتعدديات حزبية، وانتخابات برلمانية، وصحافة حرّة وديمقراطيات عدّة (حتى في أقصى حدودها الدنيا أو المزيّفة). وكانت حصيلتها التاريخية ذلك العمل الوحدوي المتمثّل بالوحدة السورية ـ المصرية وانبثاق نظام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨. أما ما حدث بعد ذلك عربياً، فتكاد تشكّل نتاجاته نقائض ما كان قد حصل من تطورات واقعية تسعى إلى معالجة الواقع التاريخي للتجزئة من أجل مجابهة التحديات، ومن ثم بناء المستقبل، وهذا ما لم يحدث في النصف الثاني من القرن العشرين مع الأسف!

ثانياً: الأصولية والديمقراطية

١ ـ الأصولية الإسلامية بين العرب والأتراك

هناك بين العرب والأتراك نقاط خلاف أساسية وكبيرة سواء على مستوى العقل السياسي أو الذاكرة التاريخية في الموضوع والظاهرة والنتائج، أو في الجذور والتطورات والتفرّعات التي آلت إليها حصيلة كل من تكوينهما الحديث. فالفصل بين السلطتين الدينية والمدنية قائم في التاريخ السياسي بينهما: تقاطع في المسؤولية، وثنائية في الحكم للامبراطورية، فلقد غدا «الديني» (أي الخلافة) عربياً الذي يقابل «الدنيوي» (أي السلطان)

تركياً جزءاً من تقاليد أعظم الدول الإسلامية: العباسية في طورها الأخير، ثم السلجوقية في طورها الوسيط، ثم العثمانية في أطوارها الأولى(١٢).

ولعل هذا التراث المنفصل على نفسه بين العرب والأتراك قد حدّد هو الآخر مسيرة التطورات السياسية لكليهما في القرن العشرين. لقد تجذّر النزوع الديني عند العرب على مدى القرنين المتأخرين أكثر من أي قرن مضى بأساليب ومضامين كالتي نجدها اليوم في بيئات عربية عدّة، بل وتفوّق العرب على الأتراك كثيراً في هذه النزعة التي تفاقمت مؤخراً كي تغدو ظاهرة «أصولية»، ولكنها قسمت المجتمع العربي إلى نصفين اثنين: «أصوليون» توجهاتهم نحو الماضي البعيد في حاضرهم... و «واقعيون» يعيشون حاضرهم من أجل بناء مستقبل بعيد! **فما هي جذور الأصولية الدينية؟**

لقد برزت في خضم الحياة العثمانية المتأخرة إصلاحات دينية عدة في الأقاليم العربية البارزة كالعراق ونجد والمغرب العربي والسودان، ثم مصر وبلاد الشام، وتطورت على امتداد القرن التاسع عشر. أما الأتراك، فقد كانت إصلاحاتهم مدنية أُطلق عليها «التنظيمات الخيرية»(١٣). ولما كانت مصر قد حملت هذا الميراث التاريخي الديني، فكان لا بد من أن يظهر فيها أول تنظيم إسلامي بثقله الأصولي الذي دغدغ عواطف وأحلام وخيالات الجماهير العربية، كالإخوان المسلمين وتجمعات إسلامية في مصر وسوريا والعراق والأردن والسودان والمغرب(١٤)... الخ.

وتطور عملها كثيراً بعد الحرب الثانية فشكّلت في الخمسينيات تحدياً للسياسات القومية العربية. وكان عقد الستينيات فترة سكون وخفوت للاتجاهات الدينية والجماعات

---

(١٢) لاستلهام هذه «النتائج» أُحيل القارىء إلى ثلاثة مصادر يختص كل واحد منها بالدول المذكورة: عن الدولة العباسية، انظر: عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٤٢ - ٤٥. عن الدولة السلجوقية، انظر: Osman Turan, *Selcuklular Tarihi ve Turk Islam Medeniyeti* (Ankara: [n.pb.], 1965), s. 87. عن الدولة العثمانية، انظر: الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**، ص ١٥٦ - ١٦٤.

(١٣) التفاصيل في: Hamilton Alexander Rosskeen Gibb, *Modern Trends in Islam* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1947), and Stanford Jay Shaw and Ezel Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977), vol. 2: *Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey*, pp. 1-55 and 78-167.

(١٤) Abdallah Laroui, *L'Idéologie arabe contemporaine: Essai critique*, préface de Maxime Rodinson (Paris: F. Maspéro, 1967), p. 15.

الإخوان المسلمين وبعض الأحزاب الاسلامية، إذ اتجهت فيها الزعامات ايديولوجياً إلى توظيف الدين واستخدامه لأغراض سياسية، فظهرت مبادرات سياسية وأفكار تزاوج ـ مثلاً ـ بين الإسلام والاشتراكية(١٥). ولكن؟

مع هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ وولادة حالة اليأس والإحباط السياسي والفكري عند العرب، ومع بداية السبعينيات، وعلى الأخص بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، عادت الاتجاهات الأصولية تزداد قوة وشكيمة، ليس لنقد السياسات الحكومية والدول (العلمانوية) بل لتكفير المجتمع العربي القائم وتغييره. وبدأت تنتشر هذه الجماعات في الكليات والجامعات، وخصوصاً في مصر وسوريا والجزائر. ووقفت تلك الأصولية العربية ضد قيم العروبة، ولم تؤمن بلغة الحوار والديمقراطية، ولا بأسلوب المجالس النيابية، ولا بلغة المؤسسات الدستورية، ولا بسلوك المبادىء الحرة، إذ اتخذت أسلوب العنف والتكفير والكراهية، فحدثت صدامات ومواجهات وإعدامات وملاحقات واغتيالات عدة. ويتضح من تتابع الظروف والأحداث أن التطرف الديني في بيئات عربية عدة قد تحوّل إلى سلوك يتجاوز حدود العقل السياسي المدبّر، وهذا ما يهدّد فعلاً أمن المجتمع العربي المعاصر وينال من تقدمّه ومن بناء مستقبله وحياة أجياله القادمة(١٦).

٢ ـ مقارنات مع الأصولية في تركيا

أ ـ إن الأصولية الإسلامية التركية لم تبدأ ـ كما هو شائع ـ عقب انتخابات سنة ١٩٥٠ حين قامت بعض الطوائف الاسلامية بالتصدّي للعلمانية ولرموز الكمالية، بل تعود في تبلورها إلى محاولات دينية بدأت مع نهاية العثمانيين، وتأججت في عهد أتاتورك كالنورچية (أي النورسية) وبعض الطرق الصوفية.

ب ـ إنه على الرغم من اتباع الحكومات والأحزاب الليبرالية المتعددة سياسات مرنة في تناولها الأمور الدينية واقترابها الطوباوي أو الديماغوجي أو الماكيافلّي من الإسلام، إلا أنها بقيت حتى اليوم ملزمة بولائها للتقاليد العلمانية التي أرساها أتاتورك(١٧).

ج ـ إنه على الرغم من تنامي الخطر الذي أخذت تشكله الظاهرة الدينية ـ السياسية

---

(١٥) التفاصيل في: Edward W. Said, *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World* (New York: Pantheon Books, 1981), pp. 36-71.

(١٦) إن أبرز الكتابات النقدية الجريئة حول هذا الموضوع هي التي نشرها: فؤاد زكريا، **الصحوة الاسلامية في ميزان العقل** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)، ص ٣٦ ـ ٩٥.

(١٧) انظر: ايدين ياجين، «الأسس الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية التركية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر التركي ـ المصري حول التطورات السياسية والديمقراطية المنعقد في القاهرة للفترة ٦ ـ ٧ أيار/ مايو ١٩٨٨.

في السبعينيات والثمانينيات، فإن العلمانية التركية استطاعت أن تمتص نزعة الدولة الدينية التي تبنّتها ودعت إلى قيامها الأحزاب والجماعات الدينية. ويمكننا ملاحظة انحسار دور هذه الأحزاب في التجمّعات السياسية من خلال مقارنة نسب الأصوات في الانتخابات النيابية، فقد حصل حزب الخلاص الوطني على ١١,٩ بالمئة في انتخابات ١٩٧٣، بينما لم يحصل وريثه حزب الرفاه إلاّ على ٤,٧٦ بالمئة من الأصوات في انتخابات ١٩٨٤[١٨].

د - يتبيّن لنا أن بنية النظام التركي كانت قد رسّخت الهوية العلمانية للأحزاب التركية بقدر ما توفّرت لها من إمكانات تقليل مخاطر الظاهرة الدينية. وكانت المؤسسة العسكرية التركية، ولم تزل، عنصراً كابحاً لتقويم الأحزاب، وللحفاظ على بنية ذلك «النظام» دون أن تساهم في تغييرها أو إسقاطها أو تبديلها، كما حدث في أبرز البلدان العربية.

هـ - يؤكد پول ستيرلنك أنه على رغم الانتقال إلى سياسة التعددية الحزبية في تركيا عند منتصف الأربعينيات، فإن ذلك لم يؤدِّ إلى فتح المجال للنشاطات الحزبية الإسلامية. غير أنه لم يكن بمقدور الجمهوريين الإدّعاء بأن الدولة قد انفصلت عن الدين، إذ إنه في الحقيقة لم ينفصل عن الدولة بأي حال من الأحوال[١٩]. وقد أثبتت التطورات الأخيرة تفاهة هذا الرأي.

و - ثمة تنازلات منحتها الحكومة التركية للأصوليين، ولكن الديمقراطيين لم يتخلّوا عن الكمالية بخصوص ردع فعّال ضد قادة عدد من التنظيمات الدينية. وهنا لا بد من القول إنه لا يوجد أي مجال للمقارنة بأي وجه من الوجوه بين هذه التنظيمات وحركة الإخوان المسلمين عند العرب، في حين ظهرت في ايران تنظيمات دينية وطائفية أكثر تعقيداً من النمطين التركي والعربي معاً. وعليه، فإن التنظيمات الدينية التركية أكثر هشاشة من مثيلاتها العربية المتجذّرة سلفياً، أو الايرانية المتجذّرة طائفياً. إن تركيا، في الواقع، وخصوصاً في الآونة الأخيرة، «كانت دائماً تتيح المجال للإسلام باستخدام الوسائل المتاحة كافة لكي ينتشر، شريطة أن تبقى المؤسسات الإسلامية ضمن نطاق الدولة الرسمي، ولا يصار إلى تكرار تأسيسها خارج هذا الإطار»[٢٠].

فما هي أسباب ذلك كلّه من خلال المحصلات المذكورة أعلاه:

١ - إن الاسلام في تركيا يمثّل عقيدة بسيطة في الخمسينيات، وليست متعصّبة.

---

(١٨) *Cumhuriyet*, 12/12/1984.

(١٩) Paul Stirtling, «Religious Change in Republican Turkey,» *Middle East Journal*, no. 12 (1958), p. 339.

(٢٠) Clement Henry Dodd, *Democracy and Development in Turkey* (N. Humberside: Eothen Press, 1979), p. 76.

٢ ـ استخدام الدولة الإسلام بذكاء لاعتبارات براغماتية وسياسية ليبرالية وجبهوية لمواجهة الشيوعية.

٣ ـ السياسة الديمقراطية بإشراك مختلف القوى لمجابهة المشاكل الاقتصادية الحادة.

٤ ـ استخدام تركيا الإسلام في ضرورات التعبئة الجماهيرية.

٥ ـ لم يصل الإسلام في تركيا إلى درجة التعصّب والتطرّف، إذ لم يحدث هناك انقسام سياسي واجتماعي وفكري كالذي حدث عند العرب[٢١].

٣ ـ الديمقراطية: الضرورة في ضوء تجربتين: عربية وتركية

لقد أثارت مسألة الديمقراطية اهتمامات متزايدة لدى الأتراك، ومتفاوتة لدى العرب، إذ كانت هناك فوارق بين الطرفين على مستوى الفهم والتفكير والممارسة، ويعزى ذلك إلى أسباب تاريخية وجغرافية واستقلالية وتكاملية. فلقد كان للمؤسسة البرلمانية التركية (أي المجلس الوطني التركي الكبير) مكانته الأساسية في الدولة على عهود مختلفة. وكانت المؤسسة العسكرية التركية حامية للديمقراطية والكمالية معاً، كون الجيش التركي «مؤسسة في المجتمع تتعايش فيها الأفكار الديمقراطية بهدوء نسبي مع الآراء الرجعية»[٢٢]. وهذا ما لم يحدث عربياً، إذ كان العكس في ما جرى من انقلابات ضد الأنظمة البرلمانية العربية، وفرض أنظمة جديدة، لا دساتير ولا انتخابات ولا ديمقراطيات تحكمها[٢٣].

عاشت تركيا عهدها التأسيسي ضمن تجربة الحزب الواحد للكمالية، ونجحت في فرض قوتها السياسية ونفوذها الاقتصادي لكي تعلَن بعد أكثر من عشرين سنة عن التعددية الحزبية في المرحلة الثانية. أما عربياً، فقد جرى العكس تماماً، إذ كان معظم البلدان العربية يتمتع في المرحلة الأولى بنظام التعددية الحزبية والبرلمانية... ولكن مع ظهور الانقلابات العسكرية بدأ العمل بنظام الحزب الواحد.

---

(٢١) استطعت أن أستخلص ذلك كله من: Geoffrey Lewis, «Islam in Politics: A Muslim World Symposium Turkey,» *Muslim World*, no. 56 (1966), p. 23, and Feroz Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1957* (London: C. Hurst for the Royal Institute of International Affairs, 1977).

(٢٢) جوكون [وآخرون]، **البلدان النامية وقضاياها الملحة**، ترجمة الياس شاهين (موسكو: دار التقدّم، ١٩٧٨)، ص ٢٧٢.

(٢٣) إن أبرز من عالج هذا الموضوع نخبة من المفكرين العرب في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، والتي نشرت أعمالها ومناقشاتها بعنوان: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، وأؤكد على دراسات: سمير أمين وحسين جميل ويحيى الجمل وعلي الدين هلال وأحمد صدقي الدجاني...

ولكن، لماذا جرت تلك التغيرات في تركيا؟

كانت الايديولوجيا الكمالية قد فقدت بريقها الوهّاج، كما عجزت عن أداء وظائفها، فتمّ الاستعاضة منها بالأسماء والرموز والشعارات (لا سيما في عقد الخمسينيات) كأفكار مركزية تضاهي في تأثيرها الأفكار الأساسية للكمالية(٢٤). إن نظام أتاتورك أراد من الدولة الجديدة التي بناها أن تكون قوية كي تقف حيال العالم وإزاء أوروبا سياسياً، وإزاء آسيا إقليمياً، وإزاء دواخلها اقتصادياً، إذ لم تكن لديها حاجة ملحّة إلى التعددية أو الممارسات النيابية البرلمانية أو صراعات الزمر والقوى السياسية المتربّصة بالسلطة.

إن ما تمتّعت به تركيا حتى مطلع الخمسينيات، افتقده العديد من الدول العربية في ظل ظروف قاسية تنوّعت فيها الأوضاع السياسية على امتداد ثلاثة عقود تاريخية؛ فعدا الدول التي كانت تهيمن عليها نظم الحماية والانتداب والاستيطان كسوريا وبلدان الخليج العربي وبلدان المغرب العربي، فإن أبرز نموذجين عربيين علمانيين قدّر لهما أن يحظيا بنظامين ملكيين برلمانيين وفي أقدم دولتين تاريخيتين عريقتين، هما: **أولاً**، مصر، **وثانياً**، العراق.

لا بد من القول إنه في الوقت الذي بدأت فيه تركيا تجربتها الديمقراطية البرلمانية في الخمسينيات، قضي على النظامين الملكيين في مصر والعراق، وسيطرت الرئاسة العسكرية (الموقتة اسمياً) على السلطات كافة، وبرز نظامان جمهوريان جديدان كان لكل منهما فلسفته الثورية وايديولوجيته القومية.

تباينت الحياة الحزبية كثيراً بين العرب والأتراك، فلقد توالدت وعاشت وذهبت أحزاب عربية عديدة، وفي بلدان عربية عديدة، فكان ذلك طابعاً متغايراً غير متجانس سياسياً، أو تاريخياً، أو جغرافياً، أو حتى في حجم التأثير الفكري والايديولوجي موضوعياً في الحياة السياسية العربية التي اختلفت كثيراً عن التركية، ذلك لأن الأحزاب التركية كانت قد تواصلت تاريخياً وتلاقحت سياسياً، وتجددت موضوعياً منذ ولادتها حتى يومنا هذا. إن سر ضعف واختفاء ولادة وتكوين أحزاب سياسية عربية يعود بالدرجة الأساس إلى حجم ما تعرّضت له الحياة العربية من صدامات وتنافسات وصراعات وانقلابات وانتفاضات وثورات ومشاكل برلمانية أو دستورية... الخ. وعلى الرغم من المشاكل والأحداث السياسية الصعبة التي عاشتها تركيا سياسياً واقتصادياً، فقد بقيت الحياة الحزبية مستمرة مع انبثاق أكثر من دستور وأكثر من حكومة في ظل نظام سياسي موجّه وسائد في البلاد.

كان من مميزات الأحزاب الأساسية التركية، وخصوصاً الليبرالية منها، أنها منفتحة

---

(٢٤) M. Turker Alkan, «Turkey: Rise and Decline of Political Legitimacy in a Revolutionary Regime,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 1, nos. 2-2 (Winter 1980), pp. 37-47.

على بقية الاتجاهات السياسية مع استمرار فرص الحوار[٢٥]. فحزب الشعب الجمهوري، مثلاً، وهو أقدم حزب تركي معاصر يحمل الايديولوجيات الكمالية، استطاع أن يجدّد نفسه أكثر من مرة على أيدي زعمائه، فكان لليسار دوره فيه وفي زعامته على يد بولاند أجاويد. في حين بقي حزب الوفد في مصر على امتداد عمره الطويل، سواء قبل أو بعد انقطاعه على عهد عبد الناصر، يمارس فلسفته السياسية التقليدية نفسها. في حين انكفأ ـ مثلاً ـ حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري على نفسه اليوم بعد أن كان حزباً ثورياً، ونجح في تحقيق الاستقلال الوطني لبلاده. وهكذا بالنسبة إلى أحزاب وحركات ثورية أخرى، منها ما انسحق تحت وطأة التغيرات السياسية، ومنها ما غدا مهمّشاً وتقليدياً، ومنها من لم يزل يلعب على أوتار المضامين السياسية والطوباويات المذهلة في الستينيات، وقد سبقهم الزمن، ومنها ما خبت تقدّميته، وغدا كهلاً يتجنّى على تاريخه بتملّقه اليوم إلى الفئات الرجعية والأصولية.

إن ما يحتاج إليه العرب من خيارات سياسية هي أكبر مما يحتاج إليه الأتراك الذين يعانون معضلات اجتماعية وأقلياتية تتفاقم مخاطرها مع الزمن القادم.

ولعل بولاند أجاويد كان الأقرب إلى السياسة «التقدمية» بإيجاد «شعبية» في الاقتصاد التركي، في حين أثبتت سياسة سليمان ديميريل أنها أكثر تقدمية بإيجاد «ديمقراطية» من التعددية السياسية التركية. وأما البروفسور نجم الدين أربكان فلا يزال يدافع عن المصالح التركية ـ العربية والاسلامية. ويغالي الب أرسلان توركيش بشوفينيته، وقد تفوّق تورغت أوزال على الجميع ببرنامجه الاقتصادي المذهل!

يقول المؤرخ مجيد خدوري: «وكانت تركيا سبّاقة في تنظيم أحزاب اشتراكية من العالم العربي، ولكن تأثيرها في العرب كان قليلاً ومحدوداً، نظراً إلى قيام الاشتراكيين العرب بإجراء اتصالات بأنفسهم مع الاشتراكيين الأوروبيين. وقد تطوّر اليسار التركي قبل تبلور اليساريين والاشتراكيين العرب بفعل انشغال المناضلين والزعماء والسياسيين العرب من أجل الحصول على الاستقلال السياسي قبل النظر في متطلبات المجتمع»[٢٦].

لقد مضى الزمن دون أن يتعلّم كل من اليسارين العربي والتركي[٢٧] أن يكون لهما مستقبل في الزمن المنظور، واعتقد أن الأحداث الأخيرة والدروس المريرة قد نبّهت كلاً

---

(٢٥) Ergin Özbudun, «The Turkish Party System: Institutionalization, Polarization and Fragmentation,» *Middle Eastern Studies*, vol. 17, no. 2 (April 1981), p. 229.

(٢٦) Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics*, p. 105.

(٢٧) انظر: أحمد شميم، «مأساة اليسار التركي،» في: نوبار هوفسبيان، محرر، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ساهم في اعداده وراجعه غانم بيبي وسامي الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ١٥٣ ـ ١٩٣.

منهما إلى جملة من التفاعلات التاريخية التي ستعمل على تأسيس منظومات فكرية وايديولوجية من نوع جديد في القرن القادم.

ثالثاً: الخيارات من خلال تباين المستويات: المستقبل في ضوء التشابهات والاختلافات العربية ـ التركية

١ ـ الثوابت التركية والمتغيرات العربية

بعد أكثر من سبعين سنة على الانهيار العثماني وفك ارتباط العرب بالأتراك، ابتعدت كل من الأمتين العربية والتركية بعضهما عن بعض نتيجة التكوينات التاريخية المنفصلة بعد الحرب العالمية الأولى. إن الكمالية لم تزل حيّة لدى الأتراك، وستبقى هكذا في العقود الأولى من القرن القادم. قال تورغت أوزال بعد انتخابه رئيساً للجمهورية: «يتوفر جوهر سياستنا في توفير الحماية الفعّالة للمصالح القومية والإسهام في تحقيق السلام في المنطقة والعالم على أساس المبادىء الجوهرية التي أرسى دعائمها أتاتورك العظيم»[٢٨]. إن النظام التركي على رغم تعدديته لا ينفك يتمثّل رمزه الوطني/ القومي منذ سبعين سنة، في حين نجد العرب قد افتقدوا في دولتهم الأساسية مثل هذه الأسس التي يبنى عليها استقرار النظام العربي وايديولوجيته القومية.

ويتوفر في تركيا اليوم جو حوار وجدل سياسي يحتدم بالآراء والأفكار، ويتّسم باليسر والاحضار... هكذا، فإن النزعات والميول السائدة في حياتنا السياسية ـ العربية الآن، ونحن ندلف إلى قرن جديد، تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي تهيمن في تركيا، وإن تغيّرات بنيوية واسعة أصابت تركيا في السنوات العشر الأخيرة. ويؤكد أوزال منطلقين أساسيين:

١ ـ **الديمقراطية**، ورفض كل ما يناوئها.

٢ ـ **العلمانية**، مع اتخاذ تدابير كفيلة لتطوير القيم المعنوية والوجدانية والعبادات. ويمضي أوزال قائلاً: «تركيا تتغيّر بسرعة مذهلة، فكل شيء يختلف عمّا كانت عليه قبل سنة ١٩٨٠، وأضحت الفرصة سانحة أمام تركيا لبلوغ مصاف الدول المتقدمة صناعياً. وهذا مرهون بالحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي»[٢٩].

والمعروف عن تركيا علاقاتها الوثيقة بالغرب، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، التي لها ثقة لا تتزعزع بأن وجود تركيا في حلف الناتو سيحمي المصالح الغربية في الشرق الأوسط باسم تمكين العالم الحرّ من العيش بسلام[٣٠]. إن رهان الغرب سياسياً على تركيا لا

---

(٢٨) *Cumhuriyet*, 1/1/1988.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) Andrew Mango, «The Third Turkish Republic,» *World Today* (January 1988).

يقارن أبداً بما قد كان أو ما هو كائن اليوم من علاقات بين العرب والغرب، وعلى مدى أربعين سنة، إذ تختلف جداً في طبيعتها ومنطلقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية عن الأتراك.

لقد كانت هناك، ولم تزل، ثوابت أساسية في السياسة التركية، والتي دامت منذ الثلاثينيات. لقد عرض البروفسور فاخر ارما اوغلو تلك الثوابت كونها «مبادىء» ليس من خلال المنظور التاريخي، وإنما على أساس المرحلة السياسية التي شهدها النضال الوطني وعهد الجمهورية معاً، وهي القومية التركية والاستقلالية والانسانية ومناصرة السلام والأمن والتغريبية ومناهضة الاستعمار والشيوعية معاً[٣١]. إن هذه «الثوابت» التركية قد جمعها قاسم مشترك في إطار بناء العلاقات الدولية، ذلك أن المصالح التركية البراغماتية والنفعية هي فوق كل اعتبار، سواء كانت تلك «المصالح» دولية أو اقليمية، وهذا ما لم يتمتع به العرب في علاقاتهم الخارجية التي لا ثوابت لها ولا مبادىء فيها، لا في الزمان ولا في المكان... لا في النظام، ولا في الموضوع... لا في السر، ولا في العلن. وإن الانقلابات العسكرية التركية كانت ضد أساليب النظام أو الأحزاب أو الشخوص، وليس ضد الثوابت والمبادىء والمصالح والتوجهات.

إن ما أصاب العرب في تكوينهم المعاصر على مدى سبعين سنة من اضطرابات وتغيرات سياسية وتحوّلات انقلابية خطيرة... قد أفرز نتائج معاكسة عدة، لما هو عليه الحال في السياسة التركية.

ولكن؟

يعاني العرب والأتراك اليوم هموماً مشتركة، وعلى الأخص، ما آل إليه التطرّف السياسي والعرقي والديني، إذ إن وضعهما معاً تشوبه المنغّصات مع تداول الأيام السريعة. وقد تحدث أوزال عام ١٩٨٨ عن الأحوال السياسية لتركيا، وأن الأتراك ينفرون من التطرف والصراع...[٣٢]. ولكنه صرّح عام ١٩٩٠، وقد غدا رئيساً للجمهورية، واصفاً التحركات بـ «الإرهابية والفوضوية والانفصالية التي تتعرّض لها بلادنا [أي تركيا] بين الفترة والأخرى، وستهدف للقضاء على وحدة الدولة وطناً وشعباً..»[٣٣].

٢ ـ تحليل نتائج التباين بين الثوابت والمتغيرات

ثمة أفكار ودعاوى تتردّد اليوم كثيراً، معلنةً أن «القومية» قد ماتت وحنّطت جثتها، وهكذا بالنسبة إلى نوازع أساسية كالوطنية والدستورية والعلمانية، بحجة البحث عن

(٣١) صحيفة أضواء الأنباء (أنقرة)، ١٩٨٨/١١/١١.

(٣٢) *Cumhuriyet*, 1/1/1988.

(٣٣) *Cumhuriyet*, 10/4/1990.

خيارات جديدة تتجاوز مثل هذه «الثوابت» سواء كانت باسم الدين أو الأقليات أو الأعراق!

وأظن أن تركيا قد حظيت بمناخ سياسي وثوابت أساسية، باستطاعتها أن تواجه بها الصعوبات والتحديات الداخلية على مدى زمن قادم، خصوصاً أن مبدأ «التعددية» قد جمع فئات ونخبات وأحزاباً متنوعة، ناهيكم عن قياس أوضاع المجتمع التركي ومقارنتها بأوضاع المجتمع العربي التي اختلفت جوهرياً ونوعياً، ليس عن تركيا فحسب، بل عما كانت عليه سابقاً. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار تلك «الفروق» التي ولّدتها تواريخ الثوابت عند الأتراك وتاريخ التغيرات عند العرب:

ـ الأتراك قد استكملوا وحدتهم القومية في دولتهم المعاصرة... في حين لم تحقّق الأمة العربية وحدتها القومية.

ـ التطور السياسي للنظام التركي المعتمد على النزعة الليبرالية سبيلاً له في ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع، فكانت هناك عهود متواصلة ومركّبة لقادة وزعماء أتراك بارزين: أتاتورك في العشرينيات والثلاثينيات، عصمت اينونو في الأربعينيات، جلال بايار وعدنان مندريس في الخمسينيات، بولاند اجاويد وسليمان ديميريل في الستينيات والسبعينيات، تورغت أوزال في الثمانينيات، وذلك على الرغم من حدوث سلسلة انقلابات عسكرية مع مطلع كل عقد جديد: ١٩٦٠/١٩٧١/١٩٨٠.

هذا في حين لم يصل العرب في دولهم المتعددة (وحتى الكبيرة والمهمّة) إلى مثل هذا التطور السياسي نظراً إلى ولادة تناقضات مريرة إبّان مرحلة التحرر الوطني مع ما واجهته المجتمعات العربية من تحديات، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، ثم نشوب الانقلابات العسكرية[٣٤]. فضلاً عن أن الضعف الذي لازم المؤسسات السياسية لدى العرب، بجملة أنظمتهم ومساراتهم الايديولوجية ونوازعهم واتجاهاتهم المتنوعة ومتغيراتهم المطّردة، والتحدّيات الكبرى التي صادفوها، قد أفسح المجال أمام تيارات (كالأصولية المتطرفة مثلاً) أن تتجاوز الرابطة القومية التي كانت ولم تزل حتى يومنا هذا من المرتكزات الأساسية في حياة المجتمع العربي بتصانيفه السياسية. وإن ما قدّمته المعطيات القومية العربية في هذا القرن، أياً كانت، إقليمية أو اثنية أو ماركسية أو دينية... والتي بقيت كأشكال أو رموز أو مسمّيات أو ذكريات أو عواطف أو معنويات أو طقوس أو خطابات... لا تتعدّى كلها حجم التأسيسات الوطنية أو المنجزات القومية أو المؤسسات السياسية... بل إن تلك المعطيات انطلقت غير

(٣٤) سيّار الجميل، «مؤثرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر،» **دراسات تركية** (جامعة الموصل)، السنة ٢، العدد ٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٧٧ ـ ٧٩.

متجانسة من واقع مختلف أو متخلّف، ولم تكن قادرة أو مؤهلة للإجابة عن المشاكل والمعضلات والتحديات التي أفرزها العصر الحديث[٣٥].

ويرى بيركس (Berkes) بعد مقارنته التطورات العربية بنظائرها التركية «أنه من الطبيعي لتركيا والبلاد العربية في الوقت نفسه، وبسبب الظروف الخاصة المميزة للكيانين، اتباع مسالك مختلفة، وصولاً إلى حل المشاكل المترتبة على الاستقلال الوطني والقومي وتقرير المصير»[٣٦].

وعندما أرادت تركيا فك عزلتها الإقليمية، فإنها بدأت تقترب من جاراتها العربية معلّقة الآمال العريضة للاستفادة من قروض الدول النفطية لأغراض التنمية الاقتصادية فيها. لقد بدأت تشق انعزالها عن العرب لمدة عشرين سنة، فأدانت «اسرائيل» في عدوان ١٩٦٧ وفي حرب ١٩٧٣، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وقلّصت علاقاتها مع «اسرائيل» قليلاً. وأحدثت السياسة الجديدة مجالات عنيفة حول خيارات تركيا في ما صدر من كتب ومطبوعات. كما أقرّ الأتراك بصراحة متناهية إهمالهم العرب الذي أدّى إلى تردّي العلاقات التركية ـ العربية، ولكن مع استمرار الاعتماد على ثوابتها الايديولوجية ومصالحها الذاتية ومنافعها الاقتصادية[٣٧].

٣ ـ الخيارات من خلال مرجعية الاتجاهات السائدة

أ ـ الاتجاهات الفكرية والسياسية والدينية

يمكننا أن نميّز أربعة اتجاهات أساسية فكرية لدى العرب والأتراك في القرن العشرين، هي:

١ ـ الاتجاه الليبرالي بتياراته الإصلاحية والدستورية والديمقراطية والعلمانية.

٢ ـ الاتجاه القومي بتياراته الوطنية والعروبية والاسلامية ونزعاته العرقية المتشددة.

٣ ـ الاتجاه الراديكالي بتياراته اليسارية والاشتراكية والماركسية والمتطرفة.

---

(٣٥) من أجل تفاصيل نقدية أوسع، انظر: سيّار الجميل، «نقد «تاريخانية» التفكير العربي المعاصر: تفكيك مفاهيم،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢).

(٣٦) Niyazi Berkes, *Islamlik, Ulusculuk, Sosyalizim* (Istanbul: [n.pb.], 1975), s. 14.

(٣٧) انظر: Mehemet Emin Bozarslan, *Savasan Lubnan* (Istanbul: [n.pb.], 1976); C. Candar, *Direnen Filistin* (Istanbul: [n.pb.], 1976), and Vedii Evsal, *Ortado'gu da Oruçlu günler Savasi* Yagmur Yayinlari; 82 (Istanbul: Yagmur Yayinevi, 1975).

من المفيد جداً مراجعة مقالات عدة في: Trevor Mostyn, executive ed., *The Cambridge Encyclopaedia of the Middle East and North Africa* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1988), and Ervand Abrahamian, *Radical Islam: The Iranian Mojahedin* (London: I.B. Tauris, 1989).

٤ ـ الاتجاه الديني بتياراته الأصولية والسلفية والصوفية والمترمتة والمتطرفة.

ويكاد يشترك الأتراك مع العرب في معظم هذه التيارات والنزعات بدرجة أو أخرى، ويبدو أن الاتجاهات أعلاه لم تزل تعمل متصارعة على ساحة الشرق الأوسط، مع عطل آلية اليسار المتطرف والماركسية في القيادة والسلطة، وضعفها مؤخراً في الفكر والممارسة النضالية على حساب تفاقم قوة الاتجاه الديني وامتداده في أغلب مجتمعات الشرق الأوسط. بل تكاد تتلمّس وبشكل واضح جداً مناطق أو عوالم جغرافية غرست جذور كل اتجاه منها في احداها غرساً عميقاً.

إذاً، فالاتجاهات الفكرية والسياسية السائدة كانت، ولم تزل، متساوية في الزمان والمكان، إذ شكلت تطوراتها نسقاً تاريخياً على امتداد قرنين كاملين من التاريخ الحديث، وانتهاجاً ليبرالياً علمانياً تركياً، وتطوراً قومياً تحررياً عربياً، وانفجاراً أصولياً دينياً ايرانياً. وطالما كان هذا الأخير تراجعاً للحياة، فإن الخيارين الأساسيين لكل من العرب والأتراك سيبقيان في صراع ضد الأصوليين على الرغم من كل المشاكل القومية والعرقية والأقلياتية(٣٨)!.

ب ـ الحوار بديل التناحر

ثمة أسئلة عدة تطرحها الأوضاع الحالية لتركيا المعاصرة، بكل اتجاهاتها وانحيازاتها، على مستقبل تركيا في تحديد خياراتها الفكرية والسياسية معاً:

ـ التغريبية

إن التغريبية ـ التركية، كاتجاه عام تمثّله الأحزاب الليبرالية المستندة إلى المبادىء الكمالية، قد ازدادت في العقدين الأخيرين باتجاه الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، وتفاقم أمر مطالبة تركيا بذلك على عهد تورغت أوزال. وفي الوقت نفسه، كان هناك اتجاه قد نما وترعرع منذ السبعينيات ضمن إطار تنامي تيارات من نوع جديد يختلف عن تيار أقصى اليمين من التقليديين أو أقصى اليسار من الراديكاليين؛ إذ انزوى بعض الساسة والمفكرين الأتراك بعيداً عن الساحة لكي يتساءلوا: إذا لم يكن من الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة بد، فإن الأَوْلى بتركيا أن تلتزم المبادىء المشتركة التي وصفها نجم الدين أربكان أنها «مؤامرة شريرة تشترك فيها الكاثوليكية والصهيونية لإدماج تركيا المسلمة في أوروبا المسيحية، وأنه يفضّل أن يوثّق علاقاته مع إخوانه المسلمين»(٣٩). وإن أقرب هؤلاء في الميدان، هم العرب. فماذا يرى أصحاب هذا الاتجاه من الأتراك؟

---

(٣٨) التفاصيل في: Zvi Yehuda Hershlag, *The Contemporary Turkish Economy* (London: Routledge and Kegan Paul, 1988), p. 56.

(٣٩) Necmettin Erbakan, *Milli Gorus* (Istanbul: Dergah Yayinlari, 1975), pp. 237-270.

يرتأي المفكر التركي ي. ارتونا أن على العرب والأتراك أن يعملوا سوية للحيلولة دون انقسام العالم الاسلامي وتحويله إلى رقعة شطرنج للقوى العظمى[٤٠]. أما المفكر م. كمال اوكه فيرى «أن من الضرورة الشروع بتنقية الأجواء العربية ـ التركية من الأولويات المهمة.. وقد أثارت هذا «المشروع» ندوات عدّة عن تلك العلاقات»[٤١].

وهناك فئات فكرية تركية لها انتماؤها الروحي قد وجدت مجالاتها للتعبير في الخمسينيات، وتطورت بحركاتها الداعية إلى الحفاظ على القيم والتقاليد المتوازنة، وفي مقدمتها الإسلام، وبشكل تنظيمي، لكي يكون لها صوتها في الأنشطة السياسية المتباينة. ولكن ظهرت بعض الاختلافات في أهدافها وأساليبها التي تبنّتها، ويمكن تصنيفها إلى:

- حركات تدعو إلى مزج القومية التركية بالدين الاسلامي.
- حركات اسلامية صرفة يشكّل «الدين» فيها مركز الثقل الأكبر.

وكان للتطورات الفلسفية والفكرية العربية تأثير بالغ لدى قادة تلك «الحركات» ـ على حدّ زعم م. كمال اوكه ـ وتتضمن تلك الحركات أربع فئات:

أ ـ **الفئة المحافظة** التي تدعو إلى الحفاظ على مضامين الإسلام ورفض المتغيرات المعاصرة.

ب ـ **الفئات الاصلاحية** التي تحاول إدخال تفاسير حديثة على الأصول الأساسية للإسلام مع توجهات سياسية وقانونية واجتماعية متكيّفة مع تطورات العصر.

ج ـ **الفئات الأصولية المتزمتة** التي تستهدف تطهير الإسلام من التأثيرات كافة، والعودة به إلى نقائه وبساطته، ويكون الاجتهاد وطرقه من وسائل حل المشكلات المعاصرة.

د ـ **الجماعات الاسلامية ذات التوجهات والطرق الصوفية**، وهي فئات لها تأثيراتها وتشعباتها وتفرعاتها في عروق المجتمع التركي وفي عموم حكام الأناضول[٤٢].

ج ـ تركيا بين عالمين متناقضين

إن العلمانيين يجيبون خصومهم الأصوليين قائلين: إن ما تحتاج إليه تركيا (وحتى بلدان العالم الاسلامي) في المستقبل من قِيَم وعناصر ومفاهيم ووسائل وأدوات عصرية

---

(٤٠) H. Ertuna, *Turk-Arap Iliskileri* (Ankara: [n.pb.], 1976), s. 4.

(٤١) م. كمال أوكه، «العرب والأتراك،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر العلاقات العربية ـ التركية، ٣، الذي انعقد في عمّان ـ الأردن بتاريخ ٢٥ ـ ٢٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٥.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه المصادر، انظر: O. Ozturk and B. Topaloglu, *Cumhuriyet Devrinde Yayinlanan Islami Eserler Biyografisi* (Ankara: [n.pb.], 1975), ss. 56-71.

وعلمية متطورة لا يجدها المرء إلا في أوروبا والغرب عموماً، فليس العالم الإسلامي بالنسبة إلى تركيا إلا المستورد لصناعاتها وصادراتها ومنتجاتها، وهي محطة مركزية للترانزيت الاسلامي ـ الغربي، ولا تنتفع منه إلا مادياً ونفطياً. إن الاندماج مع العالم الاسلامي ليس أمراً هيّناً نظراً إلى كثرة مشاكله واضطراباته، وإن التكامل الاقتصادي حتى مع بلدان الشرق هو عمل مبكّر، وليس له تجربة تاريخية، فالعرب أنفسهم لم ينجحوا حتى يومنا هذا، في تأسيس أنفسهم كجماعة اقتصادية قومية موحّدة، يمكن أن يتفاوض الأتراك أو غيرهم معها بشكل ثنائي(٤٣).

إن الواقع الحالي لتركيا الذي فرضه تكوينها السياسي والاقتصادي بشكل خاص سيفرض عليها بإلحاح واستمرار، المطالبة بالبقاء وحدها كما كانت دوماً، فعضويتها مع الأوروبيين تجعلها أمام منافسات صناعية أوروبية ـ غربية حرة تلحق بميزان مدفوعاتها خسائر وأضراراً جسيمة، كما ستلحق بأعضاء السوق أعباء مالية ضخمة بدعم التنمية الاقليمية. أما عضويتها الموهومة في العالم العربي والاسلامي فهي محض سراب لدى فئة أو فئات تركية عدة، إذ إن توجّه تركيا على امتداد القرن العشرين قد أكسبها عصراً جديداً في التعامل مع الغرب كحليف لتركيا في حالة توجهها بشكل كلي نحوه، فضلاً عن أن ذلك «العالم» سيكون بحاجة إليها أكثر من حاجتها إليه. إن ما حصلت عليه من تطورات اقتصادية وإروائية وصناعية قد فرض عليها الإبقاء على استراتيجيتها السياسية وايديولوجيتها الفكرية، واحترامها معظم تجاربها في القرن العشرين.

د ـ المفارقات في طبيعة النظام والتفكير والممارسات السياسية

لقد فات على الأغلبية من القادة والزعماء والنخبات والأحزاب والفئات أن يفهموا طبيعة المشاكل التي برزت في الشرق الأوسط، ومنذ بُعيد الحرب العالمية الأولى وحتى يومنا هذا. ولكل من أدرك المغزى التاريخي الذي جسّده النظام الدولي المعاصر في القرن العشرين، والذي ولد عام ١٩١٩ (أي في مؤتمر الصلح في باريس)، إزاء ما توالد منه من أنظمة اقليمية وكيانات سياسية، كان نظام الشرق الأوسط أحد تلك الأنظمة غير الحصينة والمعرّضة لتهديدات مباشرة، لما كان يشكّله النظام الدولي بمركزيته الأوروبية قبل الحرب العالمية الثانية ومركزيته الأمريكية من بعدها، علماً بأن نظام الشرق الأوسط كان كسيحاً منذ ولادته من

(٤٣) Ragaei El-Mallakh, Mihssen Kadhim and Barry Poulson, *Capital Investment in the Middle East: The Use of Surplus Funds for Regional Development*, Praeger Special Studies in International Economics and Development (New York: Praeger, 1977), pp. 126-129.

خلال الانقسامات التي حلّت به وتبعيته لدول أعظم من نظام سائد. وطبقاً لذلك، قد يبدو الشرق الأوسط برمّته، فعلياً (وتركيا الاستثناء الرئيسي)، أنه انتقل من تعددية المسألة الشرقية إلى ثنائية المستعير/ المستعمَر(٤٤).

في ضوء هذا «التوصيف» يمكننا القول إن الدولة القطرية العربية تقابل الدولة القومية التركية كواقع، وكل من الاثنتين تقابل الدولة التاريخية (والدينية متأخراً) لإيران كتناقض. وهو تكوين تاريخي قابل للجدل بشكل مشروع يستلزم المزيد من الدراسات المستقبلية لما سيؤول إليه حال الشرق الأوسط إزاء الغرب كمستقبل في القرن القادم. إن حاجتنا العربية إلى إيجاد البدائل بسبب غيابها ملحّة جداً، بعد أن تمخّضت التجارب الوحدوية العربية ضمن المشروع القومي عن فشل ذريع...! بدائل في تنظيم الفكر العربي وتنظيم الدولة العربية المرغوب فيها في خضم:

١ ـ التحديات الداخلية التي تشملها الأصوليات والتراجعيات والانتكاسات الاقليمية المريرة.

٢ ـ التحديات الخارجية لنظام العالم الجديد من أساليب السيطرة على الموارد ووجود اسرائيل مع ضغوطاتها المستمرة(٤٥).

وكحقائق مسلّم بها، أجد أن العهود التنظيمية الحقيقية في فلسفة بناء الدولة وعلاقاتها الاقليمية والخارجية كانت راسخة بالنسبة إلى الأتراك ومهزوزة بالنسبة إلى العرب. وبقي هذا الوضع سائداً حتى يومنا هذا. وبالطبع فقد كان هناك فرق كبير بين تحديد مقاييس البناء الليبرالي في تأسيسه وتعدديته إبان فترة مابين الحربين العظميين، بالنسبة إلى العرب، وغيابه بالنسبة إلى الأتراك، ثم حدث العكس في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية. وهذا ما قاد تركيا إلى التحرك والفاعلية والنشاط، في حين قاد العرب، بالعكس، إلى التجزؤ والاضطراب، بل إلى الانقسام والتفكك، كما هو الوضع الذي يسود حتى يومنا هذا، ناهيكم عن العواطف والتمجيدية السياسية والاختلافات الايديولوجية والعربية، على الرغم من تأسيس جامعة الدول العربية منذ زمن طويل، وعلى الرغم من انعقاد مؤتمرات عديدة للقمة العربية منذ قرابة ثلاثين سنة.

---

(٤٤) Leon Carl Brown, *The International Politics and the Middle East: Old Rules: Dangerous Game* (London: I.B. Tauris, ©1984) p. 59, and F.S. Northedge, *The International Political System* (London: Faber and Faber, 1976), pp. 92-97.

(٤٥) للاطّلاع على مفاهيم متعارضة أو متطابقة لآرائي أعلاه، انظر: Gabriel Ben-Dor, *State and Conflict in the Middle East: Emergence of the Post-Colonial State* (New York: Praeger Publishers, 1983), pp. 30-38.

٤ ـ هل ستغدو تركيا زعيمة الشرق الأوسط؟

من أجل بناء طموحات، تسعى تركيا، منذ سنوات طوال، إلى تحقيق هدفين استراتيجيين:

أولهما: العضوية التامة في المجموعة الأوروبية، والتي ازدادت مطالبة تركيا بها على عهدي كنعان افرين وتورغت أوزال، ولما تزل متفاعلة حتى اليوم.

ثانيتهما: بناء مصالح اقليمية واسعة في الشرق الأوسط بجعل تركيا سلة اقتصادات لشعوبه باستخدام المياه والزراعات المتقدمة والانتاجات الصناعية والترانزيت والتجارة الدولية(٤٦).

ويقدّم الأتراك برنامجهم السياسي من خلال تطوّر ميراث ايديولوجيتهم بثوابتها المعروفة، في ضوء التطورات الاقتصادية التي حصلت عليها. ففي الخمسينيات تطورت تركيا من بلد هامشي في ظل الهيمنة الأمريكية إلى بلد مزدهر اقتصادياً واجتماعياً خلال الستينيات. ويزداد نموّها الاقتصادي ووتائرها التنموية خلال السبعينيات إلى وضع تزدهر فيه صناعاتها وبرامجها الإروائية والزراعية ببنائها السدود الكبرى في الثمانينيات لكي تغدو «سنترال الشرق الأوسط» في نهاية القرن العشرين!

علينا أن نعترف نحن العرب بأن مواريثنا السياسية وثوابتنا القومية قد تفتّتت في ظل التغيّرات الايديولوجية والعسكرية والأنظمة السياسية وعقم التطبيقات الاقتصادية، وقد تفككت البنية العربية بانحلال عرى التضامن العربي أمام التحديات الامبريالية والصهيونية والإقليمية. ثمة سياسات عربية جادة انتهت إلى بناء برامج اعمارية وإروائية وإنتاجية منذ الخمسينيات، ولكنها انتكست لأسباب قطرية ونزاعات ايديولوجية أو سياسية أو هامشية، مع طغيان هجمة الموارد النفطية التي تبددت هباء، ناهيكم عن أزمة العلاقات الخارجية العربية بين الشرق والغرب.

ولكن؟

هناك سؤال يفرض نفسه بصدد مستقبل تركيا، ونحن في تسعينيات القرن العشرين، يقول:

ـ هل ستغدو تركيا فعلاً زعيمة للشرق الأوسط؟

ثمة مشاكل وأزمات جوهرية تعانيها تركيا، وقد استفحلت كثيراً في العقدين الأخيرين، إذ ستكون من أبرز المعوقات الأساسية التي ستعانيها على مدى زمني طويل، ولا

---

(٤٦) Caglar Keyder, *State, Class in Turkey: A Study in Capitalist Development* (London: [n.pb.], 1987), p. 233.

ندري أين هو موقع الغرب في تأجيج تلك المشاكل، وأبرزها: المشاكل العرقية والقومية والدينية والطائفية والأقلياتية. ومن بين ما طرح من شعارات في الكونغرس الأمريكي، هناك شعار يقول: «إذا كنت غير قادر على النهوض بالعمل الخاص بك، إذاً تحرّش بشأن الآخرين»، وهو شعار بدت فعاليته واضحة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

يعاني العرب والأتراك مشاكل عديدة ومتنوعة ومتباينة، ومنها ما تفاقم مؤخراً، وخصوصاً في العقدين الأخيرين من هذا القرن. وعلى الرغم من تعقيدات المشاكل العربية، الدولية والإقليمية والداخلية، إلا أن تركيا تعاني اليوم مشاكل داخلية قبل أي أمر آخر، نتيجة تفاقم النزعات الانفصالية والعرقية والطائفية بشكل كبير، التي اعتمدت الأساليب العنيفة والإرهابية في واقع اجتماعي متنوّع يتكوّن من قوميات وأقليات عدة وأديان مختلفة ومذاهب وطوائف متنوعة. وإن الانقسامات الفكرية والمبدئية والسلوكية بينها جميعاً تزيد من هوّة الفوارق الاثنولوجية، مما يعكس المزيد من المخاطر على تكامل تركيا واستقرارها، والتي تستخدم جميعاً كآليات مثيرة للإمبريالية في الشرق الأوسط.

إن هذه «المشاكل»، في جملتها، لا تقارن أبداً بحجم المشاكل الداخلية والإقليمية والدولية التي يعانيها العرب، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والتحديات الصهيونية، وأزمة العلاقات العربية، ومشاكل دول الجوار والمجال الحيوي، ومشكلة القوميات والأقليات والطوائف والحدود... الخ، والتي تستلزم جميعها التضامن العربي في إطار العمل المشترك ومعالجة الخطايا التاريخية التي ارتكبت في القرن العشرين، وانتهاج خيارات جديدة في القرن القادم.

٥ ـ مستقبل العرب والأتراك في ظل الخيارات المتاحة

في ضوء ما تمّ تحليله ونقده وتشخيصه في ما تقدّم، يمكننا رسم بعض التصورات من أجل بناء مستقبل كل من الطرفين في ظل الخيارات المتاحة، والشروع بتأسيس تاريخ لقرن جديد قادم نجهل أبعاده وأوضاعه، ذلك أن:

١ ـ ركام التجارب السياسية والايديولوجية والانقلابية والقومية والاشتراكية، وما حفلت به من نتائج أساسية على صعيد نظام الدولة أو مفاصل المجتمع أو أذهان النخبات... ركام تاريخي وتأسيسي في القرن العشرين لا يمكن أبداً استبداله أو قهره أو حتى تغييره من قبل الفئات الأصولية أو العرقية أو الطائفية، التي ستتبنى المشاكل وإثارة الأزمات الداخلية، تلك الفئات التي ليس باستطاعتها أن تكون بديلاً حقيقياً أو مموّهاً، نظراً إلى عجزها عن تأسيس نظام جديد. ولا يمكن الخيارات المعاصرة أن تتغير نتيجة العواطف أو الرغبات أو المشاكل الجماعية التي تتعاكس مع الموروث السياسي والفكري. وعليه، فلا يمكن أن تطرح المسألة الدينية (أو الاقليمية أو العرقية) أساساً على أنها خيار أو بديل، كونها رابطة معنوية وروحية

لا تمتلك الصيغ والمناهج والهياكل والحلول لكي تبرر وجودها سياسياً، سواء كان ذلك عربياً أو تركياً، بعد أن تشبّعت أرضيتها على مدى أكثر من مئة سنة بالمفاهيم العلمانية والتجارب السياسية والايديولوجية والقومية.

٢ ـ التأكيد على قياس الترابط بين المسائل الداخلية والمواقف الاقليمية والأنظمة الدولية، ليس بالنسبة إلى العرب وحدهم بل إلى الأتراك أيضاً، وكذلك الوعي بما يحاك ويخطط من قبل القوى الدولية والدوائر الامبريالية والحركة الصهيونية لاختلاق الأزمات وإثارة المشاكل وتعطيل الايجابيات وتأجيج التناحرات وإبعاد العرب عن الأتراك، بما لتركيا من علاقات دبلوماسية مع اسرائيل.

إن الأجيال العربية والتركية القادمة ستحقق للمنطقة فرصاً أثمن وأغنى مما هي عليه اليوم، إذا ما توفرت لها المصادر الحضارية والإمكانات الضرورية في محاكاة العصر القادم. وستجد معايير الايديولوجيات المتعددة التي حكمت آباءها على مدى القرن العشرين، قد فقدت أهميتها في تقديم الإجابات والحلول والبدائل من جملة من الأسئلة والمفاهيم والضرورات، وستجد ثمة حقائق كانت مختفية تحت وشاح من الضباب، تفرض عليها مستلزمات جديدة في بناء مصالح مشتركة.

ولكن؟

٣ ـ السؤال المهم هو: إلى أي مدى ستبقى الخيارات الفكرية والسياسية المعاصرة مطروحة عند الطرفين إزاء حالتي التفكك عربياً، والتجريد تركياً، الحاصلتين؟ وما هي أسمى الخيارات والبدائل المفروض اتّباعها في بناء تاريخ قادم؟

أقول: في ظل ما يشهده العالم المعاصر اليوم من تحوّلات، فإن إخفاقات واسعة ستصيب العرب والأتراك معاً في المستقبل المنظور. ولكن ليست بالدرجة نفسها وبالنسبة ذاتها لكليهما، نظراً إلى ما تنفرد به تركيا من الخصوصيات والروابط والعلاقات. إن حالتين معقدتين، كالتفكك العربي والتجريد التركي المعاصرتين، تستدعيان مستلزمات عدة، فكرياً وسياسياً، تقف في مقدمتها «الديمقراطية والعقلانية والمصالح المشتركة العليا والدنيا» بصورتها الأمنية والبنائية، من أجل كبح جماح التأخّر والتلاشي، وتوفير المناخ الفكري والسياسي الجاد، وهي الخيارات المثلى في خلاص الطرفين من مشاكلهما القومية والعرقية والأقلياتية والأصولية، شريطة أن تمارس «الديمقراطية» كخيار لا رجعة عنه البتة من قبل المؤمنين بها، علماً بأن الطرفين سيعانيان على مدى زمن ليس بالقصير مشاكل وأزمات واختناقات، نتيجة تفاقم التوجهات الأصولية والإقليمية والعرقية والماضوية والطائفية، وفي خضم من التحديات الأجنبية والصهيونية، والتدخلات العسكرية الداخلية والخارجية في شؤون الحكم والتأثير في اتخاذ القرار.

وأخيراً، أقول إنه لا بديل للعرب ولا خيار أمامهم إلا التوحّد والتضامن لمجابهة المستقبل، ولا بديل للأتراك ولا خيار أمامهم إلا العمل من أجل الحفاظ على مصالح الشرق الأوسط الاقليمية في إطار من التعاون المشترك، كأسمى الخيارات الأساسية.

تعقيب

منح الصلح (*)

منذ انهيار الدولة العثمانية، رأى العرب في فكرة القومية العربية راية يعملون تحتها ضد تمكن النفوذ الأجنبي في بلادهم، وضد تفتيت أمتهم في دويلات متنازعة. إن هذه الفكرة التي اتهمت زوراً بأنها ولدت من أجل تهديم الدولة العثمانية لم تتخذ في الحقيقة هوية سلبية ضد الدولة، إلا في المرحلة الأخيرة جداً من عمر دولة الخلافة. أما في المراحل السابقة، فقد اقتصرت على المطالبة بالحقوق الثقافية أولاً، والإدارية ثانياً، للشخصية القومية العربية في اطار اللامركزية. ولا بد من الإشارة إلى أن القوميين الأتراك كانوا أحياناً أبعد عن تبني طروحات الشرعية داخل الدولة العثمانية من القوميين العرب، وكثيراً ما كان السلطان في جانب اللامركزية والقوميون الأتراك ضدها. نقول هذا لنؤكد حرص العرب حتى وقت متأخر من الحرب العالمية الأولى على البحث الدائم عن الروابط المشتركة مع الأتراك.

لقد نظر الغرب إلى دعوة الوحدة العربية على أنها الدعوة التوحيدية الاسلامية نفسها ولكنها بشكل جديد. والشبه بين الاثنتين هو الأمانة لوحدة المنطقة وعدم الارتياح لتفككها، الذي يمثل مصلحة الغرب. لقد انتقلت كل الكراهيات والنظرات السلبية والمخاوف التي أضمرها الغرب للدولة العثمانية إلى كراهيات ونظرات سلبية ومخاوف من العروبة كفكرة توحيد أو تضامن. عامل الغربيون القوميين العرب على أنهم العثمانيون الجدد الذين يجب تجزئتهم وإضعافهم حتى آخر نفس. والملك حسين بن علي ذاته، بعد انخداعه بتغرير الانكليز به، عاد فاكتشف أن وحدويته وكل مشاريعه المعبّرة عنها مرفوضة كلياً من الغرب.

في الوقت نفسه، كانت تنتصر في معركة الحفاظ على الدولة التركية ثورة وطنية اصلاحية مبطنة بتسوية تاريخية مع الغرب كدول وكفكر. لقد عرف مصطفى كمال كيف

(*) مفكر وسياسي لبناني.

يخاطب الغرب وهو يحاربه. فتسليمه بزوال الدولة العثمانية وحملته على ايديولوجيتها وقيمها ومؤسساتها والتشهير بها كان يدغدغ في نفس الغرب رغبة الخلاص النهائي من كوابيس سلطة زمنية وروحية صارعته فترة طويلة من الزمن ولمس اشعاعاتها المعنوية والمادية في قسم كبير من أوروبا وفي الهند وفي سائر الدول الاسلامية. ولذلك تقبّل الغرب وتفهّم منطق خصمه العسكري السياسي المباشر مصطفى كمال، ورأى في التفاهم معه والتراجع أمامه بعض الايجابيات. لقد أعطت الدولة العثمانية وهي تحتضر الكثير لمشروع مصطفى كمال، أعطته ما يستطيع أن يعطيه لعدو أقوى منه فيأخذ بالمقابل بعض الأشياء. فهم الغرب مصطفى كمال على أنه يتخلى عن مشروع وحدة اسلامية مخيفة، وفهم العرب على أنهم متشبثون بما يشبه هذه الوحدة، وإن تكن وحدة على أساس القومية هذه المرة.

ثم إنه كان بين القوميين الأتراك أنفسهم من كانوا يحملون أفكاراً توسعية في البلقان وآسيا القريبة والوسطى مخيفة للغرب، وكان القبول بمصطفى كمال حكمة تدرأ عن الغرب امكانية متاعب مع الفكرة القومية التركية نفسها. لقد أحب الغرب علمانية مصطفى كمال على الرغم من كونه يحاربهم. وبالمقابل لم ينفر العرب والمسلمون من هذه العلمانية لأن مصطفى كمال أرفقها بالصدق الوطني ضد محتلي بلادهم أو المخططين لاحتلالها.

قبل مصطفى كمال الغرب كحضارة ورفضه كتسلط سياسي واقتصادي. فكان في نظر العرب والمسلمين أفضل من قادة سواه قبلوا الغرب كتسلط ورفضوه كحضارة. وليست الكمالية الخالصة بالفكرة الخالية من المحاذير لأنها تتطلب بطبيعتها احتكار السلطة من رأي واحد واتجاه واحد. وهي لا تتأقلم مع الديمقراطية.

ينطبق الشيء نفسه على الموازي العربي للكمالية وهي الايديولوجية القومية. والقوميون العرب، ولو أنهم أولى بالتفهم لأنهم مستهدفون من الغرب، بسبب تعبيرهم عن مشروع للمنطقة العربية نحو التضامن والتماسك، يبقون على أقل تقدير هم أيضاً تحت محك النجاح في التحدي الديمقراطي.

إن الزمن في الشرق الأوسط هو زمن التوبات التي تستسهل الارتداد على قوى وأفكار ومؤسسات كانت لها جولاتها في ماضيه ولها أثرها في حاضره. فالقومية العربية متهمة بالقصور والتحكم والفشل وعدم التأقلم مع الديمقراطية والنظام العالمي الجديد وربما مع سلام مقبل على المنطقة أيضاً. ولا بد من التسليم بصحة الكثير من ذلك. ولعل الشيء نفسه ينطبق على الكمالية ولو أنها، كما قال عثمان أوكيار، قبلت الديمقراطية بتوفيق أكثر مما هو في البلدان العربية. والسؤال الذي طرحه سيار الجميل يبقى في الأذهان: لماذا أوصلت العهود القطرية الليبرالية إلى وجود شعب عربي يطلب الوحدة وينالها عام ١٩٥٨، ولم توصل العهود القومية اللاديمقراطية إلى إنجاز مشابه؟

لقد دلت التجارب على أن الذهاب إلى النقيض للدولة الكمالية في تركيا والقومية في بعض البلدان العربية، ولو باسم الديمقراطية، لم يكن موفقاً تماماً. إذ تضررت فكرة الدولة نفسها نتيجة المبالغة في الليبرالية السياسية والثقافية والاقتصادية حيث تحولت الحرية إلى صنم يُعبد لذاته دون أي اعتبار لأية قيمة أخرى، فاستخدمت في ما يعرضها في النهاية للخطر.

إن التجني على المرحلة الايديولوجية السابقة، دون تعقل أو اعتدال، أساء أحياناً إلى الديمقراطية فأظهرها بمظهر التخلف أو الفوضى أو التبعية للقوى الخارجية. وهكذا أصبح الزمن حكراً على التداول والتناوب والتناسل بين الانقلاب العسكري والديمقراطية، يفرز الواحد منهما الآخر، إذ يدعي الانقلاب العسكري أن لا بديل منه إلا الديمقراطية المتخلفة، معلناً إياها الوريث الشرعي الوحيد، وتدعي الديمقراطية المتخلفة، من جهتها، أن البديل منها هو الانقلاب، فإما الرضا بها كما هي أو الاستعداد لقبوله، كما هو.

من هنا، فإن الذهاب من أحد النظامين إلى الآخر بلا تحفظ أو واقعية سوف يستمر في عرقلة التطور السليم لبلادنا، وربما عزز الحساسيات السلبية في ميدان العلاقات بين تركيا والعرب، وفتح المجال للمغامرات المضرة داخلياً وخارجياً، ورجح كفة القوى والمصالح الآتية من خارج المنطقة. ونحن نشعر أننا بحاجة في مرحلة السلام إلى تعاون أكبر في ما بيننا وتعاون أكبر مع جيراننا الأتراك، ونعتبر أن الحوار العربي - التركي وسيلة مفيدة في تأمين مصالح الطرفين. كما نعتبر أن المقوم الذاتي الضروري لمواجهة التحديات في دولنا هو أن تكون في بلادنا ديمقراطية غير ثأرية في نظرتها إلى القيم القومية والوطنية وغير متحللة من الاحترام لفكرة الدولة من حيث الأساس. ومهمة المتنورين أن يحرسوا هذه الضرورة المزدوجة التي تخدم التطور السليم لمجتمعاتنا وعلاقاتنا الشرق أوسطية والدولية.

المناقشات

١ ـ ابراهيم الداقوقي

أكد سيار الجميل أن ثمة ثوابت تركية لا تتغير في الخيارات الفكرية والسياسية التركية، وهي المبادىء الكمالية.

أقول إن هذه الثوابت بدأت بالتراخي وأنها أخذت تميل نحو السير وفق متطلبات العصر. فالكمالية التي كانت نوعاً من عبادة الشخصية في الماضي، حتى إن تركيا كانت تحتفل من أقصاها إلى أقصاها في ذكرى ميلاد كمال أو وفاته كعيد قومي أو وطني، فإن هذه الاحتفالات الرسمية قد ألغيت في تركيا اعتباراً من عام ١٩٨٨ حيث اقتصرت الاحتفالات بعدها على المقالات والمقابلات حول اصلاحاته وشخصيته السياسية والعسكرية. بل ظهرت، في تركيا، بعض المقالات التي تندد بالمبادىء الكمالية واحتكار مصطفى كمال، ومن بعده الكماليون، للسلطة، تلك القضايا التي كانت في السابق بمثابة محظورات أو مقدسات لا يمكن مسّها بله انتقادها.

أما بالنسبة إلى العلمانية ـ وهي كاتجاه ثابت ومبدأ من المبادىء الأساسية للدولة التركية الحديثة ـ فقد كانت تعني فصل الدين عن الدولة في أيامها الأولى، ثم أصبحت تعني نقيض الدينية، أو اللادينية، حتى عام ١٩٥٠، ورفعت عنها هذه الصفة نهائياً بعد عام ١٩٦٥، بحيث تراخت الفكرة العلمانية أو اتسعت لكي يتم غضّ النظر عن مئات مدارس الأئمة والخطباء التي تقوم بتدريس اللغة العربية وعلوم الدين الاسلامي في تركيا اليوم. كما كان وجود المادة (١٦٣) في قانون العقوبات التركي يمنع قيام الأحزاب ذات الاتجاهات الدينية في تركيا، غير أن الرئيس تورغوت أوزال قام بإلغاء هذه المادة لكي تتاح الحرية الدينية للأتراك بعد عام ١٩٩١.

أما بالنسبة إلى فكرة «الشعبية» التي كانت أيضاً من المبادىء الكمالية، فقد تنبّه المثقفون الأتراك أخيراً لمخاطر فكرة «زعيم واحد لأمة أو شعب واحد» التي أطلقها الكماليون في حينه، فبدأوا يعترفون بالتعددية وبوجود أكثر من قومية واحدة في تركيا، حيث قامت الحكومة التركية بإلغاء القانون المرقم (٢١٣٥) في عام ١٩٩٠ الذي كان يمنع التحدث، في تركيا، بلغة غير اللغة التركية، مما أتاح ذلك المجال للأكراد اليوم التحدث بلغتهم وممارسة تراثهم الثقافي في تلك اللغة.

إن هذه الاستطرادات لا تقلل من أهمية هذا البحث وجدّته الذي تضمن المعلومات الدقيقة حول الموضوع.

٢ ـ خالد زيادة

في اطار الحديث عن الخيارات، لا بد من أن نميز المستوى الذي تقع عنده الخيارات السياسية من المستوى الذي تقع عنده الخيارات الفكرية. على المستوى السياسي، يظهر لنا وكأن العرب قد اختاروا وجهة معاكسة لتلك التي اختارها الأتراك. لقد اختار الأتراك الوجهة الغربية وأقاموا تحالفاً مع الدول الغربية وانضموا إلى الحلف الأطلسي، في الوقت الذي اختارت الجمهوريات العربية المستقلة، وخصوصاً في مصر وسوريا والعراق والجزائر الخط «الاشتراكي» الممثل بالاتحاد السوفياتي. كان ذلك في الستينيات على وجه الخصوص. ولكن قبل ذلك، حين كانت مصر واحدة من الدول المؤسسة لحلف باندونغ و «الحياد الايجابي» كانت تركيا خارج السرب... لقد وضعت تركيا نفسها على الدوام خارج الحلقة الواسعة لدول العالم الثالث.

لا شك أن الظروف الدولية قد تبدلت اليوم تبدلاً جذرياً. لقد انفرط عقد الاتحاد السوفياتي، ولم يعد العالم الثالث قائماً كحقيقة سياسية وانمائية، وتلاشى خط الحياد الايجابي... الخ. إننا ندخل في ظروف سياسة ودولية جديدة تضع الأتراك والعرب أمام خيارات جديدة، ولعلها غير متباعدة كما كانت في العقود السالفة.

لكنني أعتقد أن الخيارات الفكرية، بالرغم من المظاهر، لم تكن متباعدة إلى الحد الذي تبدو عليه. لقد كانت الخيارات واحدة تقريباً، لقد سيطرت الوجهة القومية لدى العرب والأتراك على السواء، وانهمك الشعبان ببناء دولة مركزية. لقد حقق الأتراك وحدة الدولة التي تراقب كامل مداها الجغرافي، الأمر الذي لم يتحقق لدى العرب القوميين الذين أخفقوا في تحقيق الوحدة العربية كما تصورتها الايديولوجيا القومية.

في إطار المقارنة، يمكن أن نقارن تركيا بدولة مثل مصر أو سوريا أو العراق. ولا يمكن وضع التجربة التركية في بناء الدولة ازاء العديد من التجارب العربية في دول تسودها أنظمة ملكية وجمهورية واشتراكية وغيرها.

لا بد من قول كلمة بخصوص «العلمنة». لقد جعل الأتراك العلمنة مبدأ من مبادىء الدولة والمجتمع، وهو خيار فكري قبل أن يكون سياسياً. إن كلمة علمنة شبه غائبة في القاموس السياسي العربي، ومع ذلك ينبغي أن ننظر بعمق إلى كون فصل الدين عن الدولة الذي تفترضه العلمنة في تركيا، قد جرى تنفيذه ببطء في أغلب البلدان العربية.

يبدو لي اليوم أن التشدد القومي قد خفت حدته لدى الأتراك ولدى العرب على السواء. إن خيارات جديدة، فكرية وسياسية، تطرح نفسها أمام الشعبين وتفترض منهما تعديلاً في الاتجاهات وفي الزوايا التي يطلون من خلالها على قضاياهم.

٣ ـ علي المحجوبي

أريد في البداية أن ألاحظ غياب المغرب العربي في تحليل الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك. وهذا يعود في اعتقادي إلى النزعة المركزية السائدة في المشرق العربي؛ الشيء الذي يؤدي إلى عكس الأوضاع المشرقية على الواقع المغاربي الذي يختلف شيئاً ما عن الوضع في المشرق.

فبخصوص الكمالية، مثلاً، لم تكن انعكاساتها على المغرب على غرار ما كانت عليه في المشرق. فالمغرب العربي كان يتعاطف مع الامبراطورية العثمانية حتى الغاء الخلافة سنة ١٩٢٤.

كان الرأي العام يؤيد الباب العالي خلال الحرب العالمية الأولى. وقد قامت مظاهرة في مدينة تونس في آذار/ مارس ١٩٢٠ احتجاجاً على احتلال استانبول من طرف القوات البريطانية. وكان مصطفى كمال يعتبر بطل تحرير ونموذجاً لمواجهة التحديات الأوروبية، وكانت الثورة العربية التي اندلعت ضد الأتراك سنة ١٩١٦ تعتبر عصياناً. والحركات القومية العربية التي تحالفت مع فرنسا وبريطانيا العظمى يُشتمّ منها رائحة الاستعمار.

وكانت الحركات الوطنية في تونس والجزائر تتبنى فكرة الجامعة الاسلامية التي ترمي إلى توحيد البلدان الاسلامية تحت راية الخلافة قصد مواجهة التحديات الأوروبية والتخلص من الاستعمار. غير أن الغاء الخلافة سنة ١٩٢٤ والقضاء على المؤسسات الدينية من طرف مصطفى كمال في إطار سياسته العلمانية قد مثل منعرجاً في العلاقات التركية ـ المغاربية. فبإلغاء الخلافة وضع حداً لفكرة الجامعة الاسلامية، وتبع ذلك فراغ ترك شيئاً فشيئاً المجال لتسرب فكرة الرابطة العربية، أي وحدة البلدان العربية عوضاً من الاسلامية لمواجهة التحديات الأوروبية.

وهكذا، فبينما كان الشباب التونسي في المهجر خلال الحرب العالمية الأولى يدافعون عن القضية التونسية، انطلاقاً من استانبول في اطار الجامعة الاسلامية، أصبحوا غداة الحرب العالمية الثانية يدافعون عن القضايا المغاربية انطلاقاً من القاهرة حيث الجامعة العربية. وعلاوة على هذا فقد أزكت سياسة أتاتورك العلمانية الحركات السلفية في تونس والجزائر، وانتهزت

هذه التيارات الظرفية لتقوم بحملة ضد كل ما هو تجديد بدعوى أن مآله القضاء على الدين الاسلامي، كما هو الشأن في تركيا الكمالية، خصوصاً أن الغاء المؤسسات الدينية يتنافى مع مصالح رجال الدين الذين كانوا يحتكرون الافتاء والقضاء (المحاكم الشرعية) وجزءاً كبيراً من قطاع التعليم.

ثم إن الظرفية في بلدان المغرب العربي الذي ما زال يرزح تحت الهيمنة الاستعمارية تختلف عما كانت عليه في تركيا، فالاسلام يعتبر في البلدان الاسلامية المستعمرة من أبعاد الشخصية الوطنية، يجب المحافظة عليه لحماية الشخصية من الذوبان ومحاباة للرأي العام.

٤ ـ طلعت مسلم

يوحي الباحث بأن تركيا لم يكن لديها خيار لمواجهة التهديد السوفياتي سوى التحالف مع الولايات المتحدة، وأن تركيا كانت تحمي العرب من التدخل السوفياتي. وننسى هنا أن العرب، ومصر بصفة خاصة، واجهت هجوماً بريطانياً ـ فرنسياً عام ١٩٥٦ دون تحالف مع قوة عظمى أو غيرها، وأنها المعتمدة أولاً على نفسها وعلى طلب العون من كل الدول المحبة للسلام. ولذا تمكنت من الحصول على تأييد سوفياتي وأمريكي بدرجات مختلفة، ودون الارتباط مع أي منهما بتحالف دفاعي.

أما أن تركيا قد حمت العرب من التدخل السوفياتي، فهذا أيضاً غير صحيح، وبالعكس، فإن تركيا قد ساعدت بشكل أو بآخر العدوان الثلاثي على مصر، كما انها دفعت بالعرب أو ساعدت في دفع العرب إلى أحضان الاتحاد السوفياتي. وقد كان هناك خيار أمام تركيا، هو الانضمام إلى دول عدم الانحياز، والعلاقة مع الدول العربية وباقي الدول المستقلة حديثاً، دون استبعاد الحصول على معونة أمريكية وغربية، وأن تبحث في الطلب السوفياتي المشروع في تأمين المرور عبر المضايق دون المساس بسيادة تركيا عليها أسوة أيضاً بما سعت إليه مصر حول قناة السويس. ونلاحظ هنا أن تركيا فرقت بين نظرتها إلى مضائقها ونظرتها إلى قناة السويس.

نعتقد أن أمام تركيا والعرب خيارات عدة يجب أن يحسموها:

أولاً، الأتراك:

- بين الانتماء إلى أوروبا أو إلى العالم الثالث.
- بين الانتماء إلى الاسلام أو اللادينية.
- بين الاستمرار في حلف شمال الأطلسي أو عدم الانحياز.
- بين الالتزام بحقوق الدول المجاورة أو أن تكون دولة معتدية.
- بين البحث عن دور مهيمن في المنطقة، وبين الانخراط في المنطقة كإحدى دولها.

ـ بين الاعتراف بحقوق الأكراد أو أن تظل تنكرها.

ثانياً، العرب:

ـ بين القومية العربية والشرق أوسطية.

ـ بين الانتماء إلى الاسلام والتخلي عنه.

ـ بين الاستقلال والتبعية.

ـ بين عدم الانحياز والانضمام إلى اتفاقات دفاعية أجنبية.

ـ بين التمسك بالحقوق العربية في فلسطين والاستسلام للاستعمار الصهيوني.

ـ بين التخلف والتقدم العلمي.

ولذلك قام أنصار التجديد من الوطنيين في هذه الظرفية بالذات بالدفاع عن الاسلام والتبرؤ من العلمانية. فمثلاً، الحركة الوطنية التونسية هي امتداد للحركة الاصلاحية التي عرفتها البلاد التونسية قبل انتصاب الحماية الفرنسية سنة ١٨٨١، والحركة الاصلاحية التونسية، خلافاً للحركة الكمالية، هي حركة توفيقية تقوم على أساس أن الاسلام لا يتنافى مع التقدم وأنه بالإمكان التوفيق بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية. ولذلك دافع الوطنيون عن الاسلام والذاتية، بصفة عامة، إلى درجة أن الحبيب بورقيبة كان سنة ١٩٢٩ ضد السفور باعتبار الحجاب جزءاً من الشخصية التونسية.

ومهما يكن من أمر، فإن الكمالية قد عملت موضوعياً على تسرب فكرة القومية العربية في بلدان المغرب العربي كبديل لفكرة الجامعة الاسلامية، ووفرت كذلك الظروف الملائمة لدعم الأفكار السلفية التقليدية على حساب أفكار التجديد الاصلاحية.

٥ ـ عثمان أوكيار (يردّ)

سررت جداً لسماعي ما قاله منح الصلح عن أهمية التقدم نحو مزيد من الحرية والديمقراطية في الأقطار العربية. لقد قال إن الكمالية بنظره مساوية للديمقراطية.

وكان مصيباً أيضاً في قوله إن الثأر والانتقام لا يتمشيان مع الديمقراطية. وقد قطعنا في تركيا جزءاً من الطريق إلى الديمقراطية، ولكن الأمر كان كفاحاً طويلاً وشاقاً. وقد حدثت لدينا انقطاعات متعددة كان سببها التدخل العسكري. ولكن الجيش كان ينسحب من السياسة في كل مرة ليترك المجال لإجراء تجربة أخرى.

ولا أدري كيف يمكننا مساعدة أصدقائنا العرب في طريق الديمقراطية. إن المجهود من أجل هذا الهدف يجب أن يبذل من داخل الأقطار نفسها. قد يكون باستطاعتنا أن ننقل إليكم شيئاً من خبرتنا التي اكتسبناها خلال عملنا الشاق الطويل من أجل تحقيق الديمقراطية.

أود أن أشدد القول، بشأن ما ذكره دوغو ارجيل عن الكمالية، انها ليست عقيدة

جامدة. كان مصطفى كمال رجلاً عملياً يعرف شؤون الدنيا ولم يكن عقائدياً. وقد أدخل بعض مبادىء الكمالية التي ذُكرت هنا عند انعقاد المؤتمرات الحزبية، ولكنه لم تكن في نيته قط أن تبقى هذه المبادىء دون تغيير على مدى الأزمان.

أما بشأن مذهب تدخل الدولة، فلعله كان يعتبر قطاع الدولة محركاً للاقتصاد. ولكنه لم يكن يدعو إلى هذا المذهب من أجل المذهب بالذات. كان يرى أنه عند حلول الوقت المناسب وتوفر الظروف الملائمة، يكون من اللازم بيع مشاريع الدولة الاقتصادية إلى الأهالي ورجال الأعمال في القطاع الخاص.

وأما مسألة وجود خيارات لتركيا حين واجهت إنذار ستالين بشأن مصر والتدخل العسكري البريطاني والفرنسي فيها في سنة ١٩٥٦، فهي مسألة خارج هذا الصدد. كانت تركيا في سنة ١٩٤٦ تواجه بمفردها جيوش ستالين الجرارة المسلحة بالدبابات والطائرات. وكان ستالين يطالبنا بأراضٍ في شرق البلاد ويريد السيطرة على المضايق، الأمر الذي ينطوي في حقيقة الأمر على اقتطاع استانبول منا. من جهة أخرى، كانت أمريكا تقف إلى جانب مصرَ في سنة ١٩٥٦، فقد تدخلت سريعاً لإيقاف العمل العسكري الذي قام به الانكليز والفرنسيون. ولم يكن أمام تركيا ما تقوم به في الوضع اليائس الذي كانت فيه سوى التوجه إلى الولايات المتحدة طلباً للمساعدة العسكرية.

وقد أفاد المتكلم نفسه بأن أمامنا خيارات أخرى غير التحالف الغربي، واقترح انضمامنا إلى حركة عدم الانحياز أو التعاون مع العرب. وجوابي عن هذا الأمر أننا كنا ولم نزل لا خيار لنا سوى حلف الناتو. ونحن نشعر بالرضا في مشاركتنا في هذا الحلف. ولكن عضويتنا فيه لا تمنعنا من التعاون مع العرب في الحقول الثقافية والاقتصادية.

وصف ابراهيم الداقوقي الكمالية بأنها نوع من عبادة الشخصية. إن مصطفى كمال محاط حتى الآن بوضع يحرّم المساس به. ولكن النقاش يتزايد في الوقت الحاضر ويتناول احتكاره السلطة. أنا أتفق مع الملاحظات التي أبداها المتكلم المذكور. إن حدة التحريم المحيط بأتاتورك أخذت تخف اليوم، مما يشير إلى أن ديمقراطيتنا سائرة نحو مزيد من النضوج. والواقع ان هناك تعددية واسعة في المجتمع التركي في الوقت الحاضر.

٦ ـ سيار الجميل (يردّ):

شكراً للجميع على ملاحظاتهم وتساؤلاتهم. واسمحوا لي أن أقول بأن الكمالية هي مجموعة مبادىء سياسية تشكل ايديولوجيا تركية في الفهم والوعي والممارسة والتفكير لدى الأتراك. وقد كانت ولما تزل حتى يومنا هذا: مجموعة من الثوابت، واستطاع الأتراك أن يجدّدوها لأكثر من مرة، كما ذكرت في مضمون البحث. معنى ذلك: إن هناك «ثوابت» من التفكير والنظام التركيين، وهو «النظام» الذي لم يتغيّر جوهرياً منذ تأسيس الجمهورية

التركية حتى يومنا هذا لاعتماده مرجعية من المبادىء الكمالية التي حماها المدنيون والتقانيون والمؤسسة العسكرية على حد سواء. هكذا، فالثوابت التركية هي غير المتغيرات العربية التي عانت أزمة التبدلات والتغيرات والانقلابات في المؤسسات والمبادىء والايديولوجيات والزعامات. وكما ذكرت في ورقتي البحثية، إن الانقلابات العسكرية قد خدمت النظام التركي في الحفاظ على ثوابته، ولكنها أضرّت بنظام الأنظمة العربية.

أما «العلمنة»، كمصطلح ومفهوم، فإن لها معنى واحداً، كما أعرفه ويعرفه الجميع. أما كمضمون، فقد اختلفت تطبيقاته والممارسة به في الزمان بين عهد وآخر، وفي المكان بين دولة وأخرى. أما ان تركيا تساهلت في مسألة العلمانية وغضّت النظر أو تسامحت قليلاً، مع التيارات الاسلامية، أو ان تركيا قد ألغت الاحتفالات بميلاد أتاتورك، فقد تكون مثل هذه السياسات موجّهة لامتصاص الرأي المعارض لمرحلة معينة، بمعنى أن أتاتورك والعلمنة سيبقيان من الثوابت والركائز الحقيقية في الاستراتيجيا التركية، وكخيارين لا رجعة عنهما لآجال قادمة. قد تتباين أساليب العمل بين عقد زمني وآخر في مجال تطور العلاقات السياسية التركية ـ الداخلية، ولكنني أرى أن كل البرامج السياسية والفكرية قد استحدثت من الفلسفة الكمالية (والعلمنة بشكل خاص) مجالها الحيوي. وهذا ما أكده تورغت أوزال الذي بدا لي وكأنه يحاول اتباع توفيقية سياسية، ولكن لاستقطاب الفئات والنخبات المثقفة واكتساب الفئات الأصولية، ولكنها بأي حال من الأحوال: توفيقية مختلفة عما يجري في البلدان العربية. وهذا ما أردت فيه مناقشة خالد زيادة والداقوقي.

أما بخصوص ما طرحه المحجوبي بصدد المقارنة مع بلدان المغرب العربي، فقد أوردت بعض الأمثلة المقارنة، وقد عالجت مجمل المسائل بين العرب والأتراك وخياراتهم بشكل عام، سواء من خلال المقارنة أو التشبيهات أو التباينات. وبصدد تلك «الخيارات»، فقد توقفت عند الخيارات الاستراتيجية في التفكير والوعي وبناء المستقبل، وتبقى قابلة للتفرعات بإيجاد أو ولادة خيارات أصغر كل حسب طبيعته ومرحلته ومتطلبات كل من العرب والأتراك. وهذا ما وددت أن أعلم به طلعت مسلّم.

وأتوقف عند السؤال الذي طرحه رئيس الجلسة علي محافظة، فأقول بأن لتركيا خيارات عدة في صناعة المستقبل، وأزعم أن تركيا كانت وستبقى دولة اسلامية وآسيوية، ولا أظن أنها ستكون عضواً حقيقياً في المجموعة الأوروبية المشتركة، على الرغم من مناداتها لذلك منذ سنوات طوال، وعلى لسان قادتها وزعمائها وبعض مفكريها.

٧ ـ منح الصلح (يردّ)

لا شك أن كلامي لم يفهم على حقيقته تماماً حسب تعقيب عثمان أوكيار، فأنا ديمقراطي بالكامل وأؤمن بالنظام الديمقراطي، لكنني أطرح أهمية وجود مدارس في الشعوب

بمبادىء معينة تغرس في نفوسهم نزعات إصلاحية وتقاليد في الدولة. هذا ما تعنيه كلمة قومية في البلدان العربية، وهذا ما تعنيه كلمة كمالية في تركيا.

كل ما أردت أن أقوله إن الديمقراطية بالمعنى العام الذي يصور للناس أن الحرية هي حتمية، هذا خطأ. أنا أؤمن بديمقراطية كاملة قائمة على الحريات بكل معنى الكلمة، ولكن في الوقت نفسه، هناك تقاليد فكرية ومدارس ودعوات إصلاحية يجب أن تحترم، وعندما نتحدث عن الكمالية يجب أن نفهم أنها مثلت مرحلة تاريخية مهمة وينظر إليها باحترام. وعندما نتحدث عن القومية في البلدان العربية ننظر إليها بهذا الشكل أيضاً. هذا كل ما أردت أن أقوله ولا تناقض بينه وبين الحريات والديمقراطية، أو أي شيء من هذا القبيل.

٨ ـ عثمان أوكيار (يعلّق)

قال أحد المتكلمين إن الخيارات بين العرب والأتراك تضيق في الوقت الحاضر. فمثلاً، تتبع الأنظمة العربية الشمولية مناهج علمانية، ولو أنها لا تقر بذلك أمام الجمهور. وأنا أرى أن اتباع سياسات علمانية يقربها من تركيا، غير أن العلمانية دعامة واحدة من دعامات الديمقراطية. فحقيقة أنهم لا يعلنون عن علمانيتهم مظهر من مظاهر نقص الديمقراطية.

أخيراً، أشار أحد المتكلمين إلى غياب أقطار المغرب من تحليلاتي، وأومأ إلى أن الرأي العام في تونس والجزائر كان يؤيد فكرة دولة اسلامية لمواجهة التحدي الأوروبي. وجوابي هو أن أقطار المغرب العربي تجتاز محنة صعبة، تتعلق بالاختيار بين الديمقراطية والعلمانية. وهي الآن تختار العلمانية على حساب الديمقراطية، ولكن إلى متى ستتمسك بهذا الاختيار؟ ربما كان من الأحكم أن تختار الديمقراطية وتواجه النتائج.

٩ ـ خير الدين حسيب (يعلّق ويردّ)

الحقيقة ان التساؤل الذي أثاره علي محافظة في مداخلته هو الذي دفعني إلى التعليق والرد عليه. أنا أعتقد أنه إذا تمعنا في العصر الحالي والأساس الذي تتعامل به الدول، فالتعامل العالمي لا يتم على المبادىء ولا على اعتبارات الأخلاق، بل إن التعامل يتم على أساس المصالح. وبالتالي لا أعتقد أن من حقنا، انطلاقاً من ذلك، أن نطلب من تركيا ألا تدخل سوق المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأن تتجه إلى البلدان العربية.

أولاً، من حيث المبدأ هذا، فإن الخيار يقرره الشعب التركي. وأما من الناحية العملية، أو بالأحرى من الناحية الأخلاقية، فليس من حقنا أن نطلب من تركيا ألا تدخل في الجماعة الأوروبية في الوقت الذي طلب المغرب الدخول في الجماعة الأوروبية، وليس من حقنا أن نعترض على وجود تركيا عضواً في حلف شمال الأطلسي في الوقت الذي يقوم الأردن فيه بتدريبات مشتركة مع القوات الأمريكية، ومصر تعطي تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية وكذلك المغرب، وهناك قواعد عسكرية أمريكية في الخليج.

أنا أعتقد أن المدخل العملي هو أن نسعى ونعمل على خلق مصالح اقتصادية وثقافية وسياسية حقيقية لتركيا في المنطقة العربية، وبقدر ما ينجح هذا الأمر، تشعر تركيا أن مصالحها في المنطقة العربية مهمة وأن أية سياسات تقوم بها أو تتخذها مضرة بالبلدان العربية ستؤذي هذه المصالح. أنا أعتقد أن هذه هي الوسيلة العملية، علماً أنني لا أعتقد أن الجماعة الأوروبية ستقبل تركيا عضواً فيها على رغم كل محاولاتها. وتقديري الشخصي أنه مهما قالت تركيا إنها علمانية، وبفصل الدين عن الدولة، تظل الجماعة الأوروبية تنظر إليها كدولة اسلامية. وأنا أعتقد، وهذا هو تقديري، وقد أكون مخطئاً، أنه لن تقبل الجماعة الأوروبية دولة مسلمة عضواً فيها، وستظل تجد الأعذار لعدم قبولها وتأخير البت بأمرها، مرة بسبب الديمقراطية ومرة بسبب قضية الأكراد... الخ. ولكنها قد تجد صيغاً مختلفة لايجاد علاقة بين الجماعة الأوروبية وتركيا، عدا العضوية الكاملة، مثل منطقة تجارة حرة... الخ.

لقد درسنا في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الاحتمالات المختلفة في ما يتعلق بعلاقة العرب مع دول الجوار الجغرافي، وماذا يترتب إذا انضمت تركيا إلى المجموعة الأوروبية؟ وماذا لو لم تنضم؟ وكان الرأي أن انضمام تركيا إلى الجماعة الأوروبية لن يكون في مصلحة الاعتماد المتبادل للمصالح المشتركة بين تركيا والبلدان العربية.

النقطة المهمة التي أود أن أؤكد عليها أنه يجب أن تكون هناك في علاقتنا مع تركيا خطوط حمر بالنسبة إلى الأمن القومي العربي، وألا يتكرر استعمال القواعد العسكرية التركية لضرب أي بلد عربي آخر. هذه الخطوط الحمر يجب أن تكون واضحة، فلا يتكرر ما تكرر في العام ١٩٥٦ وفي عام ١٩٩٠.

وفي ما يتعلق بموضوع حلف شمال الأطلسي وعضوية تركيا فيه، فهناك تفكير جدي بإعادة النظر في هذا الحلف ودوره المستقبلي بعد انتهاء الحرب الباردة لأن الخطر الذي دفع تركيا، من وجهة نظرها، إلى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي هو ما كانت تعتبره الخطر السوفياتي بالنسبة إلى أمنها القومي. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي لم يعد هذا الخطر قائماً. هناك من يرى أن الجانب الأمني لحلف شمال الأطلسي زال، وهناك من يرى، بالعكس، توسيع المجال الأمني ليشمل منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي قد تترتب نتائج مختلفة على هذا، ومن هنا يجب الاهتمام بدور تركيا وعلاقتها بحلف شمال الأطلسي وتأثير ذلك في الأمن القومي العربي.

وتلخيصاً لما ذكرت، فإنه يجب ألا نحمّل تركيا أسباب تشرذمنا وفشلنا، والقضية هي أننا يجب أن نسعى نحن لنقدم ونخلق لتركيا مصالح مشروعة متبادلة مع العرب، تكون هي الوسيلة للتعاون، وأن نكون في الوضع الذي نقدر فيه أن نمنح وأن نمنع. إذا وصلنا إلى هذه الحالة، فإن تركيا أو غيرها، ستهتم بالتعاون معنا، ولن تشكل خطراً على أمننا القومي، لأن ذلك سيهدد مصالحها معنا.

الفصل السادس
أوضاع المرأة العربيّة والمرأة التركيّة
عناصر الاختلاف والتشابه
(الورقة الاولى)
أوضاع المرأة التركيّة

سيما كالايسيوغلو (*)

مقدمة

في عملية الانتقال من التقليد إلى الحداثة، لا تُظهر المتغيرات في مجتمع ما بالضرورة تطوراً مطرداً. علاوة على ذلك، إبّان هذه العملية، فإن القيم والمؤسسات الجديدة توجد جنباً إلى جنب مع صنواتها التقليدية، وغالباً ما يتصادم بعضها مع بعض، مُظهراً خصوصيات بنيوية للثقافة المعينة. منذ القرن التاسع عشر، كانت هذه هي حالة المرأة في تركيا. فالانقسام كان بين المرأة العصرية والمرأة المخلصة للتقاليد، وبين أقلية متحررة وأكثرية خاضعة، تعيشان جنباً إلى جنب خلال القرن العشرين. بيد أن الفريقين كانا يقومان بمساهمات لا غنى عنها للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تركيا خلال هذه الفترة.

في هذه الدراسة، أودّ أن أركّز على الدور المتغير للمرأة في المجتمع التركي. بالمقابل فإن معرفة إلى أي مدى اخترقت العصرنة حياة المرأة في المجتمع، وكيف أن هذه المرأة المؤمنة بالقيم العصرية تؤثر في المجتمع التركي، ستكون موضع اهتمامي الكبير. إن هذه الدراسة غير معدّة للدفاع عن قضية المرأة ولا هي تحمل رسالة تحرر المرأة ومساواتها بالرجل، غير أنها تطمح إلى وضع تحديدات دقيقة من المعطيات المتوفرة في اطار تاريخي ما.

أود أن أحدّد بدقة أين تقف المرأة في تركيا، وما هي حقوقها بالضبط. بما أن تاريخ صراع المرأة في العالم من أجل حقوقها يرجع إلى الثورة الفرنسية، أي منذ مئتي سنة، فكيف

(*) جامعة يلديز التقنية، استانبول - تركيا.

بدأ تحرك المرأة في الامبراطورية العثمانية؟ ما هي طبيعة المتغيرات التي أدخلها تأسيس الجمهورية في حياة المرأة؟ وما هي السمات التي تميّز امرأة الثمانينيات والتسعينيات من امرأة الأجيال السابقة؟ على الرغم من أن تقدم المرأة الذي تحقق في المجتمع التركي يطغى على مثيله في الدول الصناعية في العديد من المجالات، لماذا لا يزال عندنا في تركيا حرمان نسبي للمرأة؟ هذه هي الأسئلة الرئيسية التي أود الإجابة عنها في هذه الدراسة.

كما ذكرت سابقاً، فإن تحرك المرأة لنيل حقوقها يرجع إلى الثورة الفرنسية؛ وفي الفترة التي أعقبتها، اتُخذت خطوات أولية بغية تحسين وضعية المرأة خلال القرن التاسع عشر. من ناحية أخرى، شكل القرن العشرون نقطة تحول لنجاح أعظم للمرأة في أرجاء العالم قاطبةً. وخلال الربع الأخير من القرن العشرين، بدأت المرأة تطالب بدورها في حياة الأسرة، وفي الحياة العملية، وفي السياسة، وعرضت اقتراحات محسوسة للإجراءات الواجب اتخاذها لالغاء التمييز اللاحق بها. وحصلت تنازلات عدة وتم التصديق على تشريعات عدة في الدول الصناعية لتحسين ظروف المرأة ووضعيتها. وبعد تحقيق الأهداف المبدئية، اندمج تحرك المرأة في إطار حقوق الانسان والبيئة خلال العقد الأخير من القرن العشرين. وهكذا يمكننا التحدث عن تحرك جديد للمرأة في عالم اليوم.

أولاً: تاريخ تحرك المرأة في تركيا

بينما كانت المرأة في العالم تمرّ في مراحل مختلفة من التطور، ماذا كان يحصل في تركيا؟ من أجل القيام بمقاربة تحليلية لهذه القضية، أود أن أبحث في دور المرأة في تركيا في حقبتين اثنتين: الحقبة العثمانية؛ ومرحلة مابعد الجمهورية.

١ ـ المرأة في المجتمع العثماني

لعبت المرأة، بشكل عام، دورها التقليدي في المجتمع العثماني. ففي أنظار الغرب، كانت المرأة العثمانية، وبشكل قلّ نظيره، خاضعةً ومذعنةً وتابعةً اقتصادياً للزوج أو الأب. علاوة على ذلك، كانت تُربّى لتصبح زوجة وأماً. ولكن، في نهاية القرن الثامن عشر، كان حالها مشابهاً حال المرأة في الغرب. ومع ذلك، قامت المرأة بالمطالبة بحقها في تلك المرحلة المصيرية على مفترق ذلك القرن، وبدأت بالنضال في سبيل حقوقها وهويتها بدءاً من ذلك التاريخ وحتى اليوم. ولا يمكننا أن نرى مثيلاً لتلك الحركة الدافعة في ذلك الوقت لدى المرأة العثمانية المسلمة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أدخل النصف الأول من القرن التاسع عشر تغيّرات بنيوية هامة في نسيج المجتمع العثماني. لقد بدأت الدولة تفقد قوتها العسكرية والاقتصادية على حد سواء؛ كذلك أضعفت الحروب المستمرّة قوتها السياسية، وأثر هذا العامل وحده في دور المرأة العثمانية، وقد أشار وليم ج. غود إلى أن «الأزمات والحروب غالباً ما

ترفع المرأة إلى مصاف الرجل»[1]. وهكذا، كان لا بدّ لدور المرأة من أن يتغير عندما بدأت قوة الامبراطورية بالأفول. لقد كان للخسائر، الناتجة من الحروب، في صفوف الرجال، أثر بارز في إعطاء المرأة هوية جديدة؛ ففي مجالاتٍ عدة، كان على المرأة أن تحل مكان الرجل في النشاطات الاقتصادية.

أما الامبراطورية «المريضة»، فقد اتخذت اجراءات اصلاحية لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة في البلاد. وكان لآراء التنظيمات عام ١٨٣٩، من بين غيرها من الأشياء، الأثر البيّن في إدخال القيم الغربية إلى حياة المرأة العثمانية. بيد أن المرأة العثمانية، في ذلك الوقت، كانت مجرّد متلقٍ للتغيرات[2]. وعلى الرغم من ذلك، لم يمضِ وقت طويل حتى بدأت باتخاذ الاجراءات ضد الممارسات التي كانت تسيء إليها منذ زمنٍ طويل. وبعد مرور خمسين سنة، بدأت نظيراتها الغربيات يرفَعْن أصواتهن ويُطالِبْن، على سبيل المثال، بإلغاء تعدّد الزوجات في الامبراطورية.

لقد كانت المساهمة الأكثر أهمية للتنظيمات ادخال مؤسسات تربوية لتعليم المرأة في المجتمع العثماني؛ فتم افتتاح أول ثانوية للبنات عام ١٨٥٨ أعقبها افتتاح مدارس مهنية خاصة بهن عام ١٨٦٩ ودار معلمات عام ١٨٧٠. وفي العام ١٨٨٦، تزايد عدد المدارس الخاصة بالبنات إلى حدٍ بعيد. وكعنوان للتقدير، أدرجت الملاحق الخاصة بالمرأة في الصحف اليومية عام ١٨٦٨، وأعقب ذلك نشرُ مجلات وصحف نسائية[3]. وفي أعقاب آراء التنظيمات، ازدادت مشاركة المرأة في المسائل الاجتماعية. ففي عام ١٨٧٣، قامت مجموعة من النساء بمظاهرات عامة دعماً لاضراب عمّال أحواض السفن وأنشئت أول رابطة (أو اتحاد) لتضامن المرأة. وفي عام ١٨٩٧، تم تأسيس «جمعية المرأة للإغاثة لمساعدة الجنود الجرحى». إن التدابير التي اتُخذت والمؤسسات التي أنشئت من قبل التنظيمات خلقت مجموعة رائدة وشجاعة ذات امتيازات ونفوذ كبير مكوّنة من نخبة نساء المجتمع العثماني. وقد سمح توافر المؤسسات التربوية ببدائل للبنات اللواتي، لولا ذلك، كنّ يتزوجن باكراً. وفي الواقع، ارتفع متوسط عمر الزواج إلى التاسعة عشرة في استانبول عام ١٨٨٠[4].

---

(١) Nermin Abadan-Unat, «Legal and Educational Reforms,» in: Nikki R. Keddie, ed., *Women in Middle Eastern History* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1991), p. 183.

(٢) Nur Bilge Criss, *A Faced of Muslim Womenhood: The Turkish Case* (Ankara: Bilkent University, 1993), p. 5.

(٣) *Cumhuriyet*, 18/8/1993, p. 12.

(٤) Alan Dubin, «Household Formation in Late Ottoman Istanbul,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 22 (1990), pp. 419-435.

لقد أصبح من الممكن رؤية معالم التغريب في حياة عائلات الطبقة الوسطى العثمانية في استانبول وبات ذلك أكثر وضوحاً ابتداء من العام ١٩٠٧[٥]. بيد أن رياح العصرنة والتغريب لم تكن من القوة بمكان لتنتشر ما وراء حدود استانبول. وحتى لو فعلت، لم تكن لتجلب المطر إلى أراضي الأناضول الداخلية القاحلة. فالمرأة الأناضولية لم تكن لتصبح حتى مراقباً صامتاً لما كان يجري، كونها ببساطة لم تكن مطّلِعة عليه. والحروب المستمرة فرضت ضريبتها على تلك المرأة المعدمة وحتى أسوأ من ذلك؛ فقد باتت أكثر نشاطاً في الشؤون الاقتصادية؛ تزرع الأرض وتحصد المحاصيل وتربي الأولاد وتهتم بالعائلة كاملة. لقد كانت سيدة المنزل وكانت تتحمل العبء والمسؤولية في ادارة اقتصاد الأسرة[٦]. وقد مرّ وقت طويل قبل أن تبدأ المرأة العثمانية بالوقوف مطالبة بحقوقها. فحماية حقوق اتحاد المرأة العثمانية اتخذت عام ١٩١٣.

في العام ١٩١٤، تم تأسيس أول جامعة نسائية. وفي العام نفسه، بلغت نسبة النساء العاملات في الصناعة ثلاثين بالمئة تقريباً من مجموع العمّال، إذ لم تعد المرأة مقيّدة بما كان يُعتبر تقليدياً. وخلال الحقبة الممتدّة من عام ١٩١٥ حتى عام ١٩٩٢، تمتعت المرأة العثمانية بامتيازات جديدة: فقد تم قبولها بادىء ذي بدء في مدرسة الفنون والآداب المسرحية عام ١٩١٨، ثم في معاهد القانون عام ١٩٢٠، وتأسست أول جامعة مختلطة عام ١٩٢١، وأول امرأة طبيبة بدأت بممارسة مهنتها في استانبول عام ١٩٢٢[٧].

كيف كانت هذه الامتيازات التي حصلت عليها المرأة العثمانية بالمقارنة مع تلك التي أُعطيت للمرأة في الغرب كحق شرعي؟ أولاً إن معظم تلك الامتيازات حصلت في الغرب قبل أن تحصل في الامبراطورية العثمانية بفترة كبيرة. وعلى سبيل المثال، تم قبول المرأة السويسرية في الجامعات قبل أربع وخمسين سنة من قبول المرأة العثمانية. وأسّست المرأة الغربية اتحادات وروابط قبل نظيرتها العثمانية بمدة ٣٧ عاماً. وفي حين كانت هناك مطالبة بحق الاقتراع في بريطانيا عام ١٨٦٠ وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٩، لم تكن هذه المسألة لتتحول إلى قضية في الامبراطورية العثمانية لأنه لم يكن للبلاد حتى ملكية دستورية. بالإضافة إلى ذلك، كانت المرأة في الغرب أكثر انهماكاً في الشؤون والقضايا الاجتماعية من المرأة العثمانية. ومثالاً على ذلك، في حين تظاهرت المرأة العثمانية عام ١٨٧٣ في استانبول دعماً لاضراب عمّال أحواض السفن والمرافىء، أضربت أربعون ألف امرأة في الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه. وبناء على ذلك، دخلت المرأة العثمانية مرحلة الجمهورية بعد خمسين عاماً تقريباً. أما عددياً فقد تخلّفت بالآلاف عن نظيراتها

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٢٢.
(٦) المصدر نفسه، ص ٤٢٣.
(٧) *Cumhuriyet*, 21/8/1993, p. 12.

الأوروبيات والأمريكيات. وقد ساهمت عوامل عدة في هذا التأخير لا سيما العوامل السياسية والاقتصادية والنقص في الثقافة والتعليم، والأهم من ذلك كله العوامل الاجتماعية والثقافية بشكل عام.

٢ ـ تأسيس الجمهورية التركية ومرحلة التقدّم

تأسست الجمهورية التركية عام ١٩٢٣. ومن بين أهداف تأسيس واعادة تنظيم بنية الدولة الجديدة، شكّلت قضية حقوق المرأة جزءاً متمّماً لمشروع الزعيم المؤسس كمال أتاتورك. وفي أعقاب تعديل وتنظيم قانون الأسرة التركية الذي كانت قد وُضعت مسودته عام ١٩١٧، بدأ أتاتورك تشجيع مبادرات جديدة لإلغاء اللامساواة بين الرجل والمرأة. إن إدراج الاصلاحات الخاصة بحقوق المرأة ضمن أولويات برنامج أتاتورك الاصلاحي ما يزال محطّ تساؤل دائم. وهناك اجابات منطقية عديدة حول ذلك.

أولاً، بالنسبة إلى زعيم ثاقب البصيرة ويتمتع ببعد نظر كأتاتورك، كانت العصرنة تعني حقوقاً «متساوية» لكل فرد في المجتمع بغض النظر عن جنسه ودينه وعرقه.

ثانياً، عند اعلان قيام الجمهورية، كان أتاتورك مُدركاً أن الدولة الجديدة ورثت أقلية من نخبة النساء، ضئيلة العدد ولكنها تتمتع بنفوذٍ كبير لديها للنضال في سبيل حقوقها إذا لم تُعطَ هذه الحقوق فوراً. بالاضافة إلى ذلك، وفي نظر أتاتورك، أثبتت المرأة التركية تكافؤها من خلال مشاركتها في حرب الاستقلال جنباً إلى جنب مع الرجل. فقد كانت متحمسة ووطنية وصلبة في تنظيم اجتماعات الرفض العامة عندما كانت استانبول تنوء تحت الاحتلال البريطاني، حيث كانت تحثُّ الجماهير المحتشدة وتبعث فيها النزعة الوطنية[٨]

ثالثاً، أدرك أتاتورك أيضاً أن المرأة التركية قامت بمساهمات أساسية في اقتصاد البلاد وفي الحياة الاجتماعية.

رابعاً، منذ بداية قيام الجمهورية، كانت علمنة البلاد مرادفة للعصرنة إذ يُمكن العلمانية أن تخترق الثقافة وبفعالية أكثر من خلال الاصلاحات الخاصة بحقوق المرأة التي بدورها تتعزّز من خلال العلمانية نفسها.

ينسب بعضهم إعطاء الأولوية للاصلاحات الخاصة بحقوق المرأة إلى شخصية أتاتورك نفسه وإلى التربية التي نشأ عليها[٩]. ومن دون شك، حسّنت الاصلاحات الكمالية في وضعية المرأة في المجتمع التركي. وقد اتُخذت الاجراءات التالية لإكمال هذه النتيجة:

(٨) Yesim Arat, «The Question of Suffrage in Turkey,» *Perspectives on Women, Current Turkish Thought* (Winter 1985), p. 4.

(٩) Abadan-Unat, «Legal and Educational Reforms,» p. 180.

منح تعديل قانون الأسرة عام ١٩١٧ المرأة ضمانة أكبر في عقود الزواج من خلال اعتبار الزواج، من دون موافقة المرأة، غير شرعي، كما جعل الطلاق أكثر صعوبة. بيد أن تعدّد الزوجات، بغض النظر عن الاستياء الاجتماعي تجاهه، لم يُلغَ، غير أنه تُرك لموافقة الزوجة الأولى عليه قبل تشريعه في القانون المدني التركي. وفي عام ١٩٢٦، استُبدل القانون الديني (Mecelle)، الذي كان يسمح بتعدد الزوجات، بالقانون السويسري بعد ادخال تعديلات طفيفة عليه[١٠]. وبعد هذا، أُعطيت المرأة التركية حقوقاً «متساوية» مع الرجل في المواطنية وأقرّت تركيا حقوقها كاملة فيها. وفي عام ١٩٣٠، مُنحت المرأة حقّ الاقتراع في الانتخابات المحلية، وفي عام ١٩٣٤ توسّع حق الاقتراع ليشمل أيضاً الانتخابات الوطنية العامة، وعقب ذلك دخول ١٨ امرأة إلى الجمعية الوطنية العليا عام ١٩٣٥. أما الاصلاحات التربوية، فقد بدأت تؤتي ثمارها في بداية الثلاثينيات، حيث دخلت المهندسات العمل بصفة مراقب في مجال بناء الطرق، في حين دخلت الطيارة الأولى في الطيران المدني عام ١٩٣٥. كذلك بدأت المرأة ممارسة مهنة الطب العادي والطب البيطري عام ١٩٣٧. وفي العام نفسه، انتُخبت المرأة الأولى عضواً في محكمة الاستئناف العليا. لقد حملت الجهود الفردية والتطلعات الكبيرة المرأة إلى المراكز التي تصبو إليها. وعلى الرغم من ذلك، وحتى في عام ١٩٤٠، لا نشهد بروز تحرك نسائي منظّم يستحق الذكر. علاوة على ذلك، لم يكن مسموحاً القيام بتحركات منظّمة أيضاً. فاتحاد المرأة التركية، الذي تأسس عام ١٩٢٤، أُلغي واختفى عن الساحة لأنه لم تعد هناك حاجة إليه، بما أن المرأة مُنحت حقوقاً مساوية للرجل[١١]. وفي عام ١٩٤٩، وبعد مرور أربعة عشر عاماً، تم تأسيس اتحاد الجامعيات التركيات. حتى ذلك الحين، وبعد الحرب العالمية الثانية فقط، يمكننا أن نرى بعض المنظّمات النسائية المهنية في تركيا.

إن الاصلاحات حول حقوق المرأة لم تكن ليتم الشروع في تحقيقها من دون دعم الاصلاحات التربوية. فالنخبة المؤسسة لتركيا الحديثة اعتبرت التربية الوسيلة الأقوى والأكثر ضرورة لتحويل الأفراد، من مجرد أفراد إلى مواطنين عاملين ونشيطين. فالاصلاحات المتعلقة بحقوق المرأة إبّان العشرينيات اكتسبت الزخم والحركة المحورية عن طريق التربية. فالتربية المدرسية الابتدائية والثانوية والمهنية كانت مُتاحة للمرأة، وبرامج التعليم الرسمية على المستوى الابتدائي أصبحت الزامية لكل المواطنين ومكّنت المرأة من الدخول والاندماج في جهود الدولة الرامية إلى التقدّم. بيد أنه يجب أن ننظر بدقة أكبر لمعرفة إلى أي مدى أثرت فرص التعليم في حياة المرأة التركية بشكل عام، إذ يمكننا متابعة نجاح الاصلاحات فقط من خلال مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية وفي الحياة السياسية.

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(١١) Cumhuriyet, 23/8/1993, p. 12.

ثانياً: التربية والمرأة في تركيا

يُمكن رؤية تأثير اصلاحات مابعد الجمهورية في المرأة من خلال معدّل العلم. تشكل النساء أكثر من ٣٥ بالمئة من مجموع السكان، وحتى عام ١٩٨٩، كانت نسبة المتعلّمات منهن تشكل ٧٢,٨٣ بالمئة. الجدول التالي (الجدول رقم (٦ - ١)) يبيّن التزايد السريع لعدد المتعلمات خلال اثني عشر عاماً احصائياً.

الجدول رقم (٦ ـ ١)

معدّل النساء من السكان في سنة إحصائية ونسبة العلم

سنة احصائية	معدل العلم (بالمئة)	معدل الأمية (بالمئة)
١٩٣٥	٩,٨١	٩٠,١٩
١٩٤٠	١٢,٩٢	٨٧,٨٠
١٩٤٥	١٦,٨٤	٨٣,١٦
١٩٥٠	١٩,٤٥	٨٠,٥٥
١٩٥٥	٢٥,٦١	٧٤,٣٩
١٩٦٠	٢٤,٨٤	٧٥,١٦
١٩٦٥	٣٢,٨٤	٦٧,١٦
١٩٧٠	٤١,٨٠	٥٨,٢٠
١٩٧٥	٥٠,٥١	٤٩,٤٩
١٩٨٠	٥٤,٦٧	٤٥,٣٣
١٩٨٥	٦٨,١٦	٣١,٨٤
١٩٨٩	٧٢,٨٣	٢٧,١٧

المصدر: Turkey, Prime Ministry, *Women in Statistics, 1927-1990* (Ankara: State Institute of Statistics, 1992), p. 7.

على الرغم من أن هذا الجدول يبيّن تقدماً مطرداً، إلا أن نسبة العلم في ما يخص البالغات لا تزال أقل من تلك التي في دول أخرى منتقاة لعام ١٩٨٥. فالجدول رقم (٦ - ٢) يمهّد لأرضية جيدة لمقارنة مستويات العلم والتسجيل في المدارس.

تشير الاحصاءات أيضاً إلى أن حضور الفتيات إلى المدارس هو أقل في تركيا مقارنةً ببعض دول المجموعة الأوروبية. فبالنسبة إلى عام ١٩٨٧، فإن ٥٩ بالمئة من الفتيات المسجلات حضرن إلى المدارس الابتدائية والثانوية، في حين أن معدّل حضور الفتيات إلى المدارس الابتدائية والمتوسطة في دول المجموعة الأوروبية يبلغ ٧٢ بالمئة تقريباً. أما معدل حضور الفتيات في تركيا إلى المدارس المهنية فيبلغ ٢٨ بالمئة في حين يتراوح ما بين ٤٥ - ٦٢

الجدول رقم (٦ ــ ٢)

مقارنة إقليمية لالتحاق الفتيات بالمدارس ونسبة العلم لعام ١٩٨٥

البلد	نسبة العلم لدى الفتيات البالغات بالمئة	نسبة التسجيل الاجمالي	
		ابتدائي	ثانوي
البرتغال	٨٠	١٢٧	٦٧
اسبانيا	٩٢	١١٠	١١١
يوغسلافيا	٨٦	٩٤	٧٩
اليونان	٨٦	١٠٢	٩٣
الأردن	٦٣	غير متوفر	غير متوفر
تركيا	٦٢	٩٩	٣٤
العراق	٨٧	٨٧	٣٧

المصـدر: Turkey, **Women in Development: A World Bank Country Study** (Washington, D.C.: World Bank, 1993, p. 68.

بالمئة في الدول الصناعية. غير أن هذه الصورة القاتمة تتبدّد عندما نقارن معدلات التعليم العالي. فالإقبال الجامعي للفتيات التركيات لعام ١٩٨٥ يصل إلى ٣٢,٤ بالمئة، وهذا المعدّل يتناسب مع معدل الاقبال الجامعي في الدول الغربية الذي يبلغ ٣٣ بالمئة[١٢]. ويبيّن الجدول رقم (٦ ـ ٣) النسبة المئوية لتخرّج الفتيات، على أساس عدد الفتيات المسجلات/ سنة دراسية وعددهن/ تصنيفات المدارس.

الجدول رقم (٦ ــ ٣)

تخرّج الفتيات نسبة الى حضورهن (نسبة مئوية)

العام الدراسي	ابتدائي	مدرسة الأحداث العالية	العامة العليا	التقنية والمهنية العالية للأحداث	التقنية والمهنية الثانوية للأحداث
١٩٢٨ ــ ١٩٢٩	٤,٦	١١,٣	٧,٩	—	١٠,٢٧
١٩٣٨ ــ ١٩٣٩	٦,٢	١٥,٧	١٥,٤	—	٢٨,٢٠
١٩٤٨ ــ ١٩٤٩	٧,٢	١٩,٤	٢٦,٥	—	٢٣,٥٩
١٩٥٨ ــ ١٩٥٩	٩,٥	١٦,٦	١٨,٥	—	٢٢,٨٨
١٩٦٨ ــ ١٩٦٩	١٢,٢	٢٠,٢	١٨,٩	٢٢,٦	٢٤,٠٠
١٩٧٨ ــ ١٩٧٩	١٥,٩	٢٦,٨	٢٦,٨	١٧,٣	٢٦,٠١
١٩٨٨ ــ ١٩٨٩	١٦,٨	١٩,٨	٢٢,٦	١٨,٩	٢٠,٩٧

المصدر: تم تحضيره من الأرقام الواردة في: Turkey, Prime Ministry, Ibid., pp. 100-105.

---

(١٢) Abadan-Unat, Ibid., p. 183.

ملاحظات: تستمر الفترة الابتدائية في تركيا مدة خمس سنوات دراسية، المتوسطة والثانوية والمهنية لمدة ثلاث سنوات بعدها. ونتيجة ذلك يجب مقارنة معدلات التخرج على أساس ٢٠ بالمئة للابتدائي و٣٣ بالمئة بالنسبة إلى المدارس الأخرى. ومن ناحية أخرى، عندما نتطلع إلى الأرقام بالنسبة إلى الحضور في التعليم العالي، نرى خطاً مستمر الإطراد. ويُثبت الجدول رقم (٦ ـ ٤) ذلك بوضوح.

الجدول رقم (٦ ــ ٤)

نسبة الفتيات في الجامعات

السنة	النسبة المئوية
١٩٢٧ ـ ١٩٢٨	١١,٢
١٩٣٧ ـ ١٩٣٨	١٦,٦
١٩٤٧ ـ ١٩٤٨	١٨,٤
١٩٥٧ ـ ١٩٥٨	١٥,٨
١٩٦٧ ـ ١٩٦٨	١٩,٠
١٩٧٧ ـ ١٩٧٨	٢٣,٠
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣	٢٩,٧
١٩٨٥ ـ ١٩٨٦	٣٢,٤
١٩٨٩ ـ ١٩٩٠	٣٣,٢
١٩٩٠ ـ ١٩٩١	٣٣,٦

المصدر: أخذت الأرقام الخاصة بالفترة ١٩٢٧ ـ ١٩٨٣ من: Nermin Abadan-Unat, «Legal and Educational Reforms,» in: Nikki R. Keddie, ed., *Women in Middle Eastern History* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1991), p. 184.

أما باقي الأرقام فقد تمّ حسابها من المعطيات التي وفرها ÖSYM، أنقرة، ١٩٨٤.

إذا عقدنا مقارنات ضمن النظام نفسه، يمكننا أن نستخلص أن نجاح الجمهورية يبرز من خلال نسبة اقبال الفتيات على الجامعات. وبمعنى آخر، إن أهمّ إنجاز لإصلاحات الجمهورية التربوية يكمن في الحافز الذي بثّته في صفوف نساء المدن لكي يُصبحنَ عاملات ذوات اختصاص. لقد نتج من تكافؤ الفرص المعطاة للتلاميذ، الذكور منهم والإناث، على حد سواء، توفر عاملات ذوات اختصاصات عالية في القطاع الحكومي. أما اللواتي لم يعملن في القطاع العام، فقد تطلّعن إلى فرص أكاديمية في الجامعات، ليس فقط في مجالاتٍ تُعتبر تقليدياً مناسبة لهن، إنما أيضاً في مجالات الطب والصيدلة والهندسة.

لقد بدت المرأة أكثر اقبالاً على الجامعات من قبل، وخصوصاً في السنوات الأخيرة، كون الرجل يفضل وظائف القطاع الخاص المرتفعة الأجور. وخلال سنواتٍ معدودة، تحوّل

بعض الكليات إلى كلياتٍ تسيطر عليها أكثرية من النساء في ما يختص بالهيئة الأكاديمية. ويبيّن الجدول رقم (٦ ـ ٥) النسبة المئوية للنساء في مجموع الملاك الأكاديمي.

الجدول رقم (٦ ــ ٥)

نسبة النساء الأكاديميات

العام	النسبة المئوية
١٩٣٢ ـ ١٩٣٣	٠,١
١٩٤٢ ـ ١٩٤٣	١٧,٤
١٩٥٢ ـ ١٩٥٣	١٥,٤
١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	٢٣,١
١٩٧٢ ـ ١٩٧٣	٢٤,٣
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣	٢٦,٨
١٩٨٣ ـ ١٩٨٤	٢٨,٦
١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	٢٨,٦
١٩٨٥ ـ ١٩٨٦	٣٠,٤
١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	٣١,٢
١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	٣١,٢
١٩٨٩ ـ ١٩٩٠	٣١,٥
١٩٩٠ ـ ١٩٩١	٣١,٥

المصدر: الأرقام الخاصة بالفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ أخذت من: Abadan-Unat, Ibid., p. 186.
الباقي تم تحضيره من المعطيات المتوفرة من ÖSYM.

يتبيّن من الجدول أن الهيئة الأكاديمية المؤلفة من النساء بلغت عام ١٩٩١ ثلث مجموع الملاك الأكاديمي. هناك أسباب عدة تفسّر دخول المرأة في تركيا القطاع العام والجامعات. **أولاً**، وجدت المرأة فرصاً أكبر للترقّي في القطاع العام. **ثانياً**، وجدت المرأة التركية مخاطر أقل في إمكانية انقطاعها أو صرفها عن العمل في الوظيفة الحكومية، بالإضافة إلى أن ساعات العمل المحدّدة في القطاع العام تُعطيها مجالاً للانصراف إلى حياتها اليومية.

لقد كوّن المجتمع التركي عُرفاً في معاملة المرأة الكفوءة بكثير من الاحترام والدعم، فكان تقدّمها مقدّراً أكثر من تقدم الرجل. غير أن هذا لم يكن ميزة فريدة للثقافة التركية وحدها، إذ يمكننا رؤية الاتجاه نفسه في عدد من الدول النامية كالمكسيك والأرجنتين والهند؛ ولا يمكن الدول الصناعية أن تنافس الدول النامية في هذا الخصوص.

ثالثاً: المرأة والنشاطات الاقتصادية

تنشط المرأة التركية اقتصادياً في قطاعات البلاد المختلفة، وتبيّن بنية متوسط عمر

الإناث من السكان هنا أيضاً الامكانية العظيمة لمساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية. ويدل الجدول رقم (٦ - ٦) على هذه الحقيقة.

الجدول رقم (٦ — ٦)

نسبة الإناث من مجموع السكان/ السنة الاحصائية والعمر

السنة الاحصائية	٠ — ١٤	١٥ — ٦٤	٦٥ +
١٩٣٥	٣٨,٧٤	٥٦,٩٩	٤,٢٧
١٩٤٠	٣٩,٣٩	٥٦,٥٩	٤,٠٢
١٩٤٥	٣٧,٥٢	٥٨,٥١	٣,٨٧
١٩٥٠	٣٦,٧٥	٥٩,٢٣	٤,٠٢
١٩٥٥	٣٨,٣٠	٥٧,٤٥	٤,٢٥
١٩٦٠	٤٠,٤٣	٥٥,٢٢	٤,٣٥
١٩٦٥	٤١,١١	٥٤,٢٥	٤,٦٤
١٩٧٠	٤١,١٧	٥٣,٩٥	٤,٨٨
١٩٧٥	٤٠,١١	٥٤,٧٧	٥,١٢
١٩٨٠	٣٨,٤٨	٥٦,٢٥	٥,٢٧
١٩٨٥	٣٦,٩٩	٥٨,٣٢	٤,٦٩
١٩٨٩	٣٤,٤٥	٦١,٢٦	٤,٢٩

المصدر: Turkey, Prime Ministry, *Women in Statistics, 1927-1990*, p. 5.

غير أن معدل المشاركة في العمل للمرأة كان يتناقص باستمرار، إذ بدأت المرأة تختار عدم النشاط في الحياة الاقتصادية. ويمكننا متابعة هذا النهج المتراجع من خلال الجدول رقم (٦ - ٧).

الجدول رقم (٦ — ٧)

نسبة الاناث من مجموع السكان/ السنة الاحصائية والنشاط الاقتصادي

السنة	نشيطة اقتصادياً (بالمئة)	غير نشيطة اقتصادياً (بالمئة)
١٩٥٥	٧٢,١	٢٧,٩٠
١٩٦٠	٦٥,٣٤	٣٤,٦٦
١٩٦٥	٥٦,٦٢	٤٣,٣٨
١٩٧٠	٥٠,٢٥	٤٩,٧٥
١٩٧٥	٤٧,٢٨	٥٢,٧٢
١٩٨٠	٤٦	٥٤
١٩٨٥	٤٣	٥٦

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٠.

استمر هذا النهج المذهل خلال السنوات التي تلت العام ١٩٨٥ أيضاً. وفي عام ١٩٨٨ كان معدّل مشاركة المرأة في العمل ٣٤,٩ بالمئة، وارتفع بشكل طفيف عام ١٩٨٩ ليصل إلى ٣٦,٦ بالمئة، ثم أعقبه هبوط حتى ٣٣,٤ بالمئة عام ١٩٩٠[١٣]. بيد أن المرأة لا تزال تحتفظ بمكانة مهمة جداً في الحياة العملية في تركيا، بغضّ النظر عن التراجع المستمر لمعدّل مشاركتها في العمل.

بالنسبة إلى بعض الوظائف، هناك عوائق قانونية تقف في وجه المرأة، فعلى سبيل المثال، تمنع المادة ٦٨ من قانون العمل التركي النساء، من كل الأعمار، من العمل تحت الأرض والمياه. والمادة التالية، أي المادة ٦٩، تمنع النساء، من مختلف الأعمار، من العمل ليلاً بشكل عام وكذلك من العمل أيضاً في الشركات الصناعية. على الرغم من ذلك، هناك استثناءات للنساء، فوق سن الثامنة عشرة، اللواتي تقتضي وظائفهن العمل في فترات الليل، وقد تحدّدت بموجب تشريعات مشتركة لوزارة الصحة ووزارة الصناعة والتجارة. وتم سن قوانين وتشريعات خاصة لحماية المرأة أثناء العمل و/أو لتحديد ساعات عملها. على سبيل المثال، إن المادة ١٧٧ من قانون الصحة العامة، بالإضافة إلى المادتين ٧٠ و٨١ من قانون العمل، توفّر الإطار القانوني لعمل المرأة الحامل وحقوق الأمومة. وفي ما يتعدى الشروط المحدّدة في التشريعات الخاصة، تستطيع المرأة القيام بأية وظيفة من دون أي تمييز بينها وبين الرجل، وقد ضمنت المادة ٥٠ من القانون الدستوري هذه المسألة الهامة جداً. وعملياً، هناك استثناءات قليلة ما زالت تخرق قانون عدم التمييز هذا. فعلى سبيل المثال، لا تُختار المرأة إلى منصب مفتش في قطاع الخدمات لأن هذه الوظيفة بالذات تتطلب السفر الدائم والكثيف وشروط عمل قاسية جداً. وجدير بالذكر أنه لا توجد قيود اجتماعية أو ثقافية مهمة تميّز بين الرجل والمرأة في العمل غير تلك المحدّدة في القانون، ولهذا يجب شرح التراجع في معدّل نشاط المرأة الاقتصادي.

أولاً، على الرغم من وجود اجماع اجتماعي حول تكافؤ فرص العمل، إلا أن الرجل، في حال انتشار البطالة، يُعطى أفضلية بسيطة على المرأة، وهذا الأمر متعارف عليه اجتماعياً أيضاً[١٤]. **ثانياً**، أشارت دراسة في العام ١٩٨٨ إلى أن ٨٨,٣ بالمئة من النساء، اللواتي أجريت معهنّ مقابلة، أجبن أن ما يردن من الحياة هو البيت والأولاد. وأشارت الدراسة نفسها إلى أن ٨٥ بالمئة منهن يعتقدن، في حال وجود أولاد تحت سن المدرسة، أن الأولاد والعائلة هم غالباً ما يعانون العواقب المتأتية عن عملهن. ووجد ٨٠ بالمئة من النساء في

---

(١٣) Turkey, Prime Ministry, *Women in Statistics, 1927-1990* (Ankara: State Institute of Statistics, 1992), p. 127.

(١٤) «Türk Toplumunun Degerleri,» *Tüsiad* (Eylül 1991), p. 34.

المجموعة قيد الاختبار نفسه أنهن يفضلن ممارسة دور ربة المنزل على ممارسة أية مهنة أخرى[١٥]. الجدول التالي يثبت نتائج بحث الدراسة التي ذكرت أعلاه من خلال شواهد احصائية اضافية.

الجدول رقم (٦ ــ ٨)

نسبة النساء/ عدم المشاركة في اليد العاملة

العام	متوفرة للعمل ولكن غير مُريدة		عاملة موسمية	ربة منزل	تلميذة	متقاعدة	لديها دخل من ملك	عاجزة	غيره
	غير مشجع	•							
١٩٨٨	٢	١	٠,١	٧٤	١١	٢	١,٢	٧	٢
١٩٨٩	٠,١	٩	٠,٢	٧٣	١٢	٢	١,٢	٧	٣
١٩٩٠	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٧٧	١٢	٢	١,٢	٧	١

المصدر: أخذت من الأرقام الواردة في: المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٦٣.

يشير الجدول رقم (٦ ـ ٨) إلى أن العامل المسيطر الذي يفسّر بقاء المرأة خارج العمل هو أنها ربة منزل. ولا يوجد دراسة شاملة، على الرغم من ذلك، لتحديد سبب اختيار أكثرية النساء البقاء ربات منزل؛ قد يخترن ذلك بطريقة إرادية أو غير إرادية. فإذا اختارت المرأة البقاء في المنزل بعكس إرادتها، تكون إما غير متشجّعة، أو تكون المرأة العاملة غير مستحسنة من قبل البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها، أو أنها تكون غير قادرة على الحصول على مساعدة من يقوم بمهامها في المنزل. إن عدم استحسان العمل للمرأة غير شائع كثيراً في تركيا، غير أنه في نظر الكثيرين، هناك وظائف مناسبة وغير مناسبة للمرأة وهي محدّدة في الأعراف والمعايير الاجتماعية. مع ذلك، وبما أن الدراسة التي ذكرتها سابقاً تشير إلى أن ٨٠ بالمئة من النساء ينظرن بعين الرضا إلى وضعهن كربات منزل، يبقى من المشروع الافتراض أن النساء في تركيا يقمن بالاختيار بطريقة طوعية.

كما أشرت سابقاً، تبلغ نسبة النساء العاملات ٣٤ بالمئة من مجموع اليد العاملة. وتشير احصاءات أخرى، حول بنية قطاعات العمل في ما يخص المرأة على مرّ السنين، إلى أن حصة عمل المرأة في قطاع الخدمات شهدت ارتفاعاً منذ العام ١٩٥٥، بينما بقيت على حالتها في القطاعات الزراعية والصناعية. ويعطينا الجدول رقم (٦ ـ ٩) فكرة حول هذا النهج.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٤.

الجدول رقم (٦ ـــ ٩)

حصة المرأة العاملة من اليد العاملة نسبة إلى القطاع

(نسبة مئوية)

العام	الزراعة		الصناعة		الخدمات		غيرها	
	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)
١٩٥٠	٤٨	٤٨	١٤,٦	١٠,٢	١٥,٦	٧,٣	٢٣,٨	٢٥,٠
١٩٥٥	٩٥,٦	٥٣,٣	٢,٣	١٢,٣	١,٥	٧,٧	٠,٦	٣,٧
١٩٦٠	٩٥,٠	٥١,٧	٢,٨	١١,٦	١,٨	٧,٢	٠,٤	٣,٣
١٩٦٥	٩٤,١	٤٩.٦	١,٦	٥,٧	٢,٥	٩,٦	١,٨	١٠,٤
١٩٧٠	٨٩,٥	٥٠,٤	٥,٢	١٦,٥	٤,٣	٩,٣	١,٠	١٧,٦
١٩٧٥	٨٨,٤	٤٦,٩	٤,٣	١٢,٥	٦,٣	١١,٧	١,٠	٢٧,٤
١٩٨٠	٨٧,٣	٥٣,٦	٤,٦	١٠,٧	٧,٥	١١,٨	٠,٦	٢٣,٩
١٩٨٥	٨٦,٥	٥٣,٥	٤,٦	١١,٠	٨,٧	١٢,٥	٠,٢	١٢,٠
١٩٩٠	٨٠,٧	٥٠,٠	٧,٠	١١,٩	١٢,٣	١٢,٤	—	—

ملاحظات:

(١) نسبة النساء العاملات في كل قطاع (٢) النساء كنسبة من المجموع.

المصدر: Turkey, *Women in Development: A World Bank Country Study*, p. 137.

الجدول رقم (٦ ـــ ١٠)

توزُّع السكان العاملين في الصناعة

المركز	النساء كنسبة من مجموع النساء العاملات	النساء كنسبة من مجموع العاملين
إداري	١,٣	٨,١
دائرة الموظفين في المكتب	١٠,٠	٢٩,١
دوائر أخرى	٤,٦	٨,٥
تقني أول	١,١	١٠,١
مراقبون	١,٨	٤,٤
عامل ماهر	٣٠,٥	١٧,٧
عامل غير ماهر	٢٦,١	٢٠,٩
عمّال موقتون	١٦,٦	٢٧,٤
مبتدئون مهنيون	٢,٢	٤٦,٦

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٤٤.

بقدر الاهتمام بوضع المرأة العملي في قطاع الخدمات، تشير الوقائع الاحصائية إلى أن أكثرية من النساء يعملن في وظائف مكتبية. أما في الصناعة، فتبدو المناصب الادارية تحت سيطرة الرجل(١٦). ويفسّر الجدول رقم (٦ - ١٠) هذا الواقع في العام ١٩٨٥.

عندما ننظر إلى توزّع النساء العاملات في الاقتصاد بشكل عام، تأتي المراكز العلمية والمتخصصة في رأس القائمة، كونهن يحصلن على فرص عمل أفضل في الوظائف المتخصصة بشكل كبير.

يصف الجدول رقم (٦ - ١١) تركّز عمل النساء في الجماعة وفي قطاع الخدمات الاجتماعية.

الجدول رقم (٦ ــ ١١)

توزُّع النساء العاملات في الخدمات على أساس مجموعات مهنية، ١٩٩٠

مجموعات مهنية	النسبة المئوية	مجموعات مهنية	النسبة المئوية
علمية، متخصصة	٥١	مبيعات	٠,٣
ادارية	١	انتاج، نقل	٠,٧
مكتبية	٢٧	زراعة، تحريج	٠,٠

نتيجة نشاط اقتصادي ما، يكسب الناس أجراً أو دخلاً من معاش، إن نسبة النساء اللواتي يكسبن أجراً في تركيا ضئيلة جداً. فعلى المستوى الوطني، تشكل النساء ١٦ بالمئة من مجموع كاسبي الأجور. ولكن، من بين النساء العاملات في مراكز مدينية، ٥٧ بالمئة منهن يكسبن أجوراً أو رواتب. ومن بين اللواتي يكسبن دخلاً، فإن نسبة ٦ بالمئة منهن لديهن تغطية من الضمان الاجتماعي (بسبب فقدان تغطيات التأمين، وجمع المعلومات الموثوقة حول الأجور ليس سهلاً)، ولكن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن معدل الأجر اليومي للمرأة في تركيا يشكّل ٨٥ بالمئة من معدّل أجر الرجل اليومي(١٧)، غير أنه لا يوجد فرق في الأجور أو الرواتب بين المرأة والرجل على صعيد الوظائف المهنية والمتخصصة العليا.

رابعاً: المرأة والسياسة

تبدو المرأة التركية مبتعدة عن السياسة على المستويين الوطني والمحلي. وتوجد غالباً أسباب عديدة تقف خلف هذا التصرف المنهجي، فعدم المبالاة العام في صفوف النساء تجاه

---

(١٦) Turkey, *Women in Development: A World Bank Country Study* (Washington, D.C.: World Bank, 1993), pp. 143-144.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٢.

السياسة يشكّل سبباً مهماً، إذ ليس لدى المرأة التركية الطموحات الضرورية لقبول التحدي وترشيح نفسها وخوض الانتخابات لأي منصب سياسي.

إن القيام بحملة انتخابية يتطلّب موارد مالية كبيرة: وليس لدى معظم النساء الموارد المالية أو النية في توظيف مثل تلك المبالغ الكبيرة لأهداف سياسية. بالاضافة إلى ذلك، فإن الحملات الانتخابية والعلاقات العامة مع الناخبين تستوجب الكثير الكثير من الوقت؛ ومعظم النساء، وخصوصاً الأصغر سناً نسبياً، لا يستطعن تنظيم أوقاتهن بين العائلة والعمل والسياسة. إن طبيعة التحدي الذي تستوجبه السياسة هي التحدي القاسي والخشن. والنساء لا يستميلهنّ هذا الحد القاسي في الحياة، ولا هن يرغبن في المجازفة بالخسارة في نهاية المطاف.

١ ـ المرأة في السياسة الوطنية العامة

أدخلت الاصلاحات الجمهورية تغيّرات شاملة في حياة المرأة في تركيا في بداية الثلاثينيات من خلال الغاء التمييز والفوارق في معاملة المرأة. وكذلك شجّعت السياسات غير المنحازة الى الرجل ضد المرأة النساء على الدخول في السياسة أيضاً. وابتداء من العام ١٩٣٤ بدأت المرأة تشارك في السياسة، غير أن الذروة التي وصلت المرأة إليها في ما يتعلق بعدد النساء في البرلمان إبّان حقبة الثلاثينيات، لم تستطع المحافظة عليها أو اعادة إدراكها ثانية، وذلك يعود الى الأسباب التي ذكرتها سابقاً. يبيّن الجدول رقم (٦ ـ ١٢) عدد النساء في الجمعية الوطنية التركية العليا على امتداد سنوات عديدة.

بمقارنة هذه الأرقام مع أرقام البرلمانات الأوروبية الغربية، يمكننا تحديد أين تقف المرأة التركية في السياسة على المستوى الوطني.

في عام ١٩٨٧، حين كانت نسبة النساء في البرلمان التركي تشكّل ١,٣٤ بالمئة فقط من مجموع النواب، في العام نفسه، كانت هذه النسبة ٤ بالمئة في اليونان، ٥ بالمئة في بريطانيا، ٦ بالمئة في البرتغال، ٧ بالمئة في فرنسا، ٧ بالمئة في اسبانيا، ٨ بالمئة في بلجيكا، ٩ بالمئة في ايرلندا، ١٦ بالمئة في المانيا الغربية، ٢٧ بالمئة في الدانمارك، ٢٨ بالمئة في السويد، ٣٢ بالمئة في فنلندا، و٣٤ بالمئة في النرويج[١٨]. وهكذا فإن لدى تركيا النسبة الأقل في التمثيل البرلماني ضمن هذه اللائحة. وفي فترة ماقبل انقلاب ١٩٨٠، كان لدى كل حزب سياسي لجنة نسائية تمكّن وتشجّع النساء على المشاركة في السياسة. إن إلغاء مثل هذه اللجان، وهذا موضع جدال بالنسبة إليّ، عطّل وشلّ اهتمام المرأة بالسياسة.

---

(١٨) «Women in Parliament: Keeping a Sense of Disproportion,» *Comparative Politics*, annual editions (1990-1991), pp. 94-95.

الجدول رقم (٦ ــ ١٢)

النساء في الجمعية الوطنية العليا

السنة الانتخابية	عدد النساء المنتخبات	النسبة المئوية من المجموع
١٩٣٥ ــ ١٩٣٩	١٨	٤,٠٨
١٩٣٩ ــ ١٩٤٣	١٥	٣,٢٣
١٩٤٣ ــ ١٩٤٦	١٦	٣,٣١
١٩٤٦ ــ ١٩٥١	٩	١,٨١
١٩٥٤	٤	٠,٧٥
١٩٥٧	٨	١,٣٥
١٩٦١	٣	٠,٦٧
١٩٦٥ ــ ١٩٦٨	٨	١,٧٦
١٩٦٩	٥	١,١١
١٩٧٣ ــ ١٩٧٥	٦	١,٣١
١٩٧٧ ــ ١٩٧٩	٤	٠,٨٨
١٩٨٣ ــ ١٩٨٦	١٢	٢,٩٣
١٩٨٧	٦	١,٣٤
١٩٩١	٨	١,٧٨

المصدر: Sirin Tekeli and Meryem Koray, *Devlet-Kadin-Siyaset, Türkiye Sosyal, Ekonomik ve Siyasi Arastirmalar Vakfi* (Istanbul: 1991), p. 104.

تلعب العلاقات العائلية دوراً كبيراً بالنسبة إلى اللواتي يدخلن أو يرغبن في دخول المعترك السياسي[١٩]. إن وجود أقرباء لهنّ ذوي شأن وشعبية في السياسة سابقاً يشجعهن على إعادة النسج على منوال المورّث، أو ان الأحزاب تغويهن للدخول في السياسة. إن استغلال العلاقات العائلية كوسيلة لتكوين شعبية ليس بالشيء الفريد في تركيا، إذ نرى أمثلة على مثل هذه الممارسة في الهند وباكستان والأرجنتين وحتى في الولايات المتحدة. وأحياناً تدخل معترك السياسة نساء ذوات شهرة متأتية عن إنجازاتهن المهنية والعلمية. إن الحقبة السياسية لنهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات شكّلت نقطة تحول لهذا التطور في تركيا على المستويين الوطني والمحلي.

في السنوات الأخيرة، كان لدى الأحزاب السياسية التركية اتجاه الى إدخال تغييرات شاملة في بنيتها التنظيمية، إذ أرادت استعادة حيويتها ونضارتها. إن إدخال المزيد من النساء

(١٩) **Sirin Tekeli and Meryem Koray, *Devlet-Kadin-Siyaset, Türkiye Sosyal, Ekonomik ve Siyasi Arastirmalar Vakfi* (Istanbul: 1991), p. 300.**

في منظمات الأحزاب وفي البرلمان وفي الحكومات يبرز كحل مناسب ومهم لحاجات تلك الأحزاب في الوقت الراهن، وذلك لسبب واحد وهو أن استقطاب عدد أكبر من النساء إلى السياسة ينظر إليه عالمياً كسمة لعصرنة المؤسسات القديمة والبالية وتطويرها. ومن ناحية أخرى، فإن المكاسب الاضافية المتأتية عن استقطاب المرأة هي من دون شك مرغوب فيها، مثلاً كأن يغيّر الأعضاء الذكور في المؤسسات السياسية عاداتهم فيتصرفون بطريقة حضارية أكثر، وذلك ممكن في حال وجود عدد أكبر من النساء. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل استقطاب المرأة إلى صفوف الأحزاب والمؤسسات السياسية أفضل وسيلة مباشرة للوصول إلى الناخبات اللواتي يشكّل عددهن ٤٠ بالمئة تقريباً من عدد الناخبين المسجلين. وحتى الأحزاب الأصولية اليوم، تحاول استغلال النزعة العاطفية المتنامية تجاه قضايا المرأة التي بدأت بالصعود في تركيا منذ منتصف الثمانينيات، ليس فقط من خلال النساء الأصوليات اللواتي يؤيدن ويناصرن هذه القضايا، بل أيضاً من خلال النساء العصريات. إن هذا لتطور مهم في تركيا بالنسبة إلى دور المرأة في مجال السياسة. غير أن هذا يجب أن ينجز بدقة كبيرة ويجب أن يذهب أبعد من الاعتبارات المتعلقة بتجميل الواجهة السياسية وتزيينها وإلا فالجهود المبذولة قد لا تحقّق الأهداف المرجوة.

٢ ـ المرأة في السياسة المحلية

تتطلب السياسة المحلية الكثير، تماماً كما السياسة الوطنية وإن لم يكن أكثر، فهي محفوفة بالمجازفات والمخاطر وتستهلك معظم وقت المرء، كذلك تتطلب موارد مالية كثيرة. وبالتالي فإن المشاكل التي تدركها المرأة الناشطة في السياسة المحلية لا تختلف عن تلك التي تواجهها المرأة المنهمكة في السياسة الوطنية. وعلى الرغم من أن المرأة قد تولي مبدئياً اهتماماً أكبر لما يحدث أو لما يجري على نحو خاطىء في محيطها المباشر، إلا أنها ما زالت تحاول أن تنأى بنفسها بعيداً عن السياسة المحلية في تركيا. وهذا صحيح خاصة بالنسبة إلى المؤسسات والتنظيمات الدينية الكبرى حيث إن حس المحيط أو البيئة المباشرة قد ضاع. أما المقاطعات والمناطق الصغرى، فهي تحتفظ بحظ أوفر في وجود عدد أكبر من النساء في مجالسها المحلية، حتى إن أمثلة من الماضي تثبت ذلك. وفي بداية الستينيات، عندما لم يكن لدى أربع مقاطعات رئيسية مرشحة واحدة لحكوماتها المحلية، انتخبت مقاطعة صغيرة واحدة من منطقة مرمرة (Marmara) امرأة شابة وواعدة لمنصب مختار المقاطعة. أما اليوم، فلدى المدن الصغيرة نساء يعملن في السياسة البلدية وقد يخضن غمار السياسة الوطنية في المستقبل القريب. وعلى الرغم من ذلك، فإن تمثيل النساء في السياسة المحلية والبلدية لا يزال منخفضاً جداً في تركيا. وقد يعطي الجدول رقم (٦ ـ ١٣) فكرة حول الوضع في الثمانينيات.

الجدول رقم (٦ ــ ١٣)

نسبة النساء الأعضاء في مجالس المدن

المدينة	النسبة المئوية
استانبول	٤,٣
أنقرة	١٠,٣
إزمير	١٠,٨

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٠٥.

خامساً: المرأة والمشاركة التنظيمية

المشاركة التنظيمية جزء أساسي من المجتمع، كما تُعتبر جوهر الديمقراطية في الدول الغربية. إن انتساب الأفراد إلى المنظمات يُظهر المستوى.الفكري والثقافي الذي يتمتعون به، بالاضافة إلى الاحترام الذي يكنّونه للمؤسسات. وتشكّل النقابات المهنية، والجمعيات، والمنظمات الخيرية، والنقابات العمالية، والمؤسسات، البدائل التي يشارك الأفراد من خلالها في عمل الجماعة. أما في تركيا، فالشعب يفتقد الرغبة في المشاركة التنظيمية بشكل عام. غير أن تلك المنظمات التي تعمل كـ «جماعات ضغط» كانت ولا تزال ناشطة إلى حدٍ بعيد. أما بالنسبة إلى المنظمات الأخرى، فيعتمد مستوى أدائها ونشاطاتها على السلوك التنظيمي للأعضاء. وعلى الرغم من ذلك، فإن النشاطات التنظيمية ليست موضع تقدير أو اهتمام كبير كما في الغرب؛ فبعد انقلاب عام ١٩٨٠، عُلقت نشاطات المنظمات كافة بصورة مؤقتة، وحتى بعد أن سُمح لها بمتابعة نشاطاتها، مرّ وقت ليس بقليل قبل أن يعود الأفراد إلى العمل التنظيمي من جديد. وفي ظل هذه الظروف العامة، لم تكن مشاركة المرأة كبيرة أيضاً؛ وعلى الرغم من أن النساء يحتفظن بالعضوية في المنظمات، إلا أنهن يملن أكثر إلى عضوية الهيئات التنفيذية والادارية، والجدول التالي يُظهر هذا الميل.

الجدول رقم (٦ ــ ١٤)

نسبة النساء الأعضاء في الهيئات الادارية في أربع غرف مهنية

النقابة	مجموع الأعضاء	النساء الأعضاء	النسبة المئوية
الصيادلة	١٩٤	٣٩	٢٠,١
الأطباء	٢١٢	١٢	٥,٦
أطباء الأسنان	١٣٦	١٢	٨,٨
المحامون	٤٢٧	٣٢	٧,٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ١١٥.

لا تستطيع المرأة المتخصصة التي تعمل بدوامٍ كامل وتقوم بواجباتها تجاه عائلتها، ببساطة، توظيف وقتها وطاقتها في النشاطات التنظيمية، وخاصة تلك التي لديها أولاد صغار. وهكذا فإن معظم النساء العاملات والأعضاء في المنظمات على اختلاف أجناسها هن في عمر متوسط ومتقدم.

من ناحية أخرى، هناك قضايا في تركيا في غاية الأهمية بالنسبة إلى النساء للعمل في سبيلها ضمن المنظمات التطوعية ولجعل السلطات تتخذ الاجراءات بصددها. فالسياسة السكانية، وتحديد النسل، والعناية بالطفل والأم، وحقوق المرأة في القضايا الأكثر أهمية، وقضايا مثل شروط عمل أفضل للمرأة وضمان الشيخوخة والضمان الاجتماعي برزت في برامج الخطط الخمسية المتوالية ولكنها لم تحرك حتى الآن اهتمام المرأة على المستوى التنظيمي. وفي منتصف الثمانينيات، أصبح دور المرأة في المجتمع قضية مركزية في تركيا. وفي الواقع اكتسبت القضية ذاتها أهمية كبرى على جدول أعمال فريقين متصارعين اثنين، إذ بدأت المجموعة النسائية الأصولية تطالب بإجراءات لفصل النساء والرجال في الحياة العامة، ومن ضمنها المدارس والمستشفيات، بينما بدأت العلمانيات يناقشن المواد التمييزية تجاه المرأة والواردة في القانون المدني، وفي الوقت نفسه، أصبحن حماة العلمانية، التي تشكل الضمانة للحقوق التي مُنحت سابقاً، في وجه الأصولية. هذه القضية وحدها دفعت النساء جميعاً إلى الالتفاف حول منظمة جديدة تُدعى «جمعية الحياة المعاصرة» في منتصف الثمانينيات. وفي الوقت نفسه تقريباً، أنشئت جمعيات واتحادات من قبل النساء وفُتحت فروع لها في كل البلاد للدفاع عن الاصلاحات الشرعية ولرفع مستوى التربية الاجتماعية للمرأة الريفية. وحتى العام ١٩٩٢، وصل عدد المنظمات التي تأسست بفضل جهود النساء إلى أكثر من خمسين منظمة[٢٠].

سادساً: المرأة في المجتمع التركي بشكل عام

على مشارف القرن الواحد والعشرين، يُظهر دور المرأة الاقتصادي والسياسي صورة واعدة. وعلى الرغم من أن الاحصاءات ليست متفائلة جداً، فإن الدور الذي تلعبه المرأة قد اكتسب أهمية ومكانة أكبر. وفي دراسة شملت ٤٠٠ امرأة، ولدى سؤالهن عمّا إذا كنّ يواجهن صعوبة ما في المجتمع بسبب جنسهن، أقرّت ٣٢,٣ بالمئة من النساء العاملات ذوات الاختصاص بوجود مصاعب في الحياة اليومية، بينما أجابت نسبة ٦٧,٧ بالمئة بعدم وجود أية مشاكل. وشكت ٣٤,٣ بالمئة منهن من وجود صعوبات تعترضهن في الحياة العملية، بينما لم يكن لدى ٦٥,٧ بالمئة منهن أية مشاكل. ولدى سؤال مجموعة من ١٤٣ امرأة

---

(٢٠) Turkey, *Women in Development: A World Bank Country Study*, pp. 81-82.

حول طبيعة العوائق التي تعترضهن في المجتمع، تذمّرت نسبة ٢١ بالمئة منهن من عدم ثقة الناس بقدراتهن العملية والمهنية، و١٦ بالمئة منهن ذكرن التمييز في معاملة المرأة، وشكت النسبة الباقية من وجود ضغوطات اجتماعية عامة[٢١]. ولا يوجد حالياً أية إشارة حول أحكام مسبقة أو إجحاف بحق المرأة في المجتمع التركي. فالتربية والتمدّن سيتمكّنان من ازالة المشاكل المتبقية. غير أنه يتوجب على المرأة القيام بجهود حثيثة وأكبر لحل تلك المشاكل.

سابعاً: حقبة جديدة للمرأة التركية ـ مرحلة مابعد الثمانينيات

تمثّل امرأة الثمانينيات والتسعينيات جيلاً جديداً في تركيا. فقد تغذّت بتجارب الأجيال السابقة، بالاضافة إلى البراعة التي تعلّمتها من المرأة في الغرب إبان السبعينيات. فهي تدرك الآن أكثر أن الجهود الفردية وحدها لا تنجز الكثير، بعكس العمل المنظّم. وتدرك أيضاً أنها بحاجة إلى مزيد من الحركة لكسب دعم المرأة الريفية، على الرغم من أن المرأة المدينية العاملة قد أرست الدور ـ المثال للمرأة التي هي من أصل ريفي، وامرأة الثمانينيات تطالب بما يبدو حاسماً لها هذه الأيام، فصيانة العلمنة والدفاع عنها، وكذلك تعديل القانون المدني، يحظيان بالأولوية في قائمة مطالبها.

١ ـ المرأة والعلمنة

تجد النساء أنفسهن في موقع الدفاع عن العلمنة التي تتعرض لتحديات الأصولية الدينية وذلك لحماية حقوقهن وهن ينظمن الاجتماعات العامة ويصدرن البيانات التي لا ولن تساوم على العلمنة أبداً.

٢ ـ المرأة والقانون المدني

على الرغم من أن نساء الثمانينيات والتسعينيات في تركيا يقدّرن كثيراً ما وفّر القانون المدني لهن، فإنهن ينتقدن طبيعته الأبوية ويطالبن بقوة بتغيير بعض المواد الواردة فيه بما يتلاءم مع حاجات اليوم. وقد وُجدت المواد التالية من القانون المدني متعارضة مع المقاييس المعاصرة: ففي مجتمع يعمل فيه الرجل والمرأة في ظل الشروط نفسها تقريباً، ويكسبان المال ويساهمان بالتساوي في ميزانية العائلة، من المستغرب اعتبار الرجل رأس العائلة. وهكذا يجب تغيير المواد (١٥٢ ـ ١٥٨) المتعلقة بهذا الشأن.

وعلى الرغم من وجود مادة في القانون المدني تشترط أن المرأة لا تستطيع العمل من دون موافقة زوجها، إلا أن ذلك نادراً ما طُبّق، وأثيرت هذه المادة عام ١٩٩٠. ويمكن

---

(٢١) Tekeli and Koray, Ibid., p. 150.

حماية حقوق المرأة الريفية إذا ما تمّ تغيير المواد ٥٩٧ و٥٩٨ من قانون الوراثة الذي يقيّد حقوق المرأة في تملّك الأراضي الزراعية. وتحاول نساء مابعد الثمانينيات في تركيا تغيير العلاقات الاجتماعية والشخصية التعسفية التي تسيء إلى المرأة ويطالبن بزيادة الغرامات على الرجال الذين يظلمون ويسيئون معاملة زوجاتهم. وأقيمت دعاوى واتخذت خطوات منظمة من قبل النساء ضد الممارسات التعسفية، وتم افتتاح مآوٍ للنساء اللواتي أسيئت معاملتهن. وتعتبر النساء المهر المقدّم إلى والد العروس في الأناضول غير شرعي وليس فقط مجحفاً بحق المرأة، كون العبودية غير شرعية. ويمنع القانون المدني مثل هذه الممارسة، ولكن المرأة تطالب بتطبيق القانون من أجل وقف هذه الممارسة.

خاتمة

إن دور المرأة في المجتمع التركي لا يزال يزداد أهمية منذ إعلان التنظيمات في عام ١٨٣٩ وخاصة بعد تأسيس الجمهورية، إذ اتُخذ عدد من الاجراءات والخطوات لتحسين وضعية المرأة في المجتمع. وعلى الرغم من أن هذه الخطوات لم تدخل بالكامل في حياة معظم النساء في تركيا، إلا أنها كانت قادرة على خلق أقلية مثقفة جداً من النساء اللواتي أصبحن حاميات الاصلاحات في المقابل. وغالباً ما يُقال خطأً بأن المرأة التركية مُنحت حقوقاً لم تحارب أبداً في سبيلها. هذا ليس صحيحاً؛ لأنني أعتقد وبكل اخلاص أن المرأة، وحتى قبل تأسيس الجمهورية، قد حضّرت خلفية للاصلاحات في حقبة الجمهورية.

تساهم المرأة في تركيا المعاصرة في اقتصاد البلد. فهي تشارك بفعالية في النشاطات الزراعية والصناعية، وكذلك أيضاً في الأعمال الأكاديمية والخدمات العامة. وفي الوقت نفسه تتحمل المسؤولية تجاه المنزل.وهي مصرّة على زيادة نفوذها في المجتمع أكثر وأكثر. ولهذا السبب تطالب بالكثير من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقضائية الحالية في البلاد. وهي، بطريقة ما، محظوظة بالقدرة على ايجاد مناخ سياسي متقبّل ومؤاتٍ محلياً وعالمياً، في التسعينيات. ومنذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن ألزمت تركيا نفسها، كبلد، بمشاريع تهدف إلى تحسين وضعية المرأة، فصدّقت على «الاتفاقية لإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)»؛ وكجزء من الاتفاقية أخذت على عاتقها «السعي وبكل الوسائل المناسبة ومن دون أي إبطاء إلى سياسة إلغاء التمييز ضد المرأة». ومن أجل تحسين شروط العمل للمرأة وظروفه صدقت تركيا أيضاً على ٢٩ بنداً من أصل ١٧٢ من توصيات منظمة العمل الدولية[٢٢]. وهكذا شكّل العقدان الأخيران مناخاً لصالح المرأة التركية وكذلك لصالح المرأة في العالم بشكل عام.

---

(٢٢) Turkey, Ibid., pp. 94-96.

تتشابه طبيعة تحرك المرأة في تركيا مع تحركات النساء في العالم من حيث إن كل النساء يهدفن إلى تغيير البنى الموجودة من خلال الوسائل التشريعية والقانونية. ولكن المرأة تكثف تحركها في تركيا لمواجهة التهديد المحدق بالعلمانية خلال الثمانينيات والتسعينيات، وتُرجم هذا التحرك بمقترحات ومطالب اصلاحية شاملة وعميقة. وفي المقابل، كان تحرك المرأة في الغرب ذاتي الدفع بطبيعته في أوائل السبعينيات. إن ما جعل تحرك المرأة في الثمانينيات والتسعينيات مختلفاً عن التحركات السابقة هو أنه أصبح منظماً أكثر منه فردياً، مع وجود مؤسسات وجداول أعمال.

بالإضافة إلى ذلك، أتت التسعينيات بحقبة جديدة للمرأة في الحياة السياسية التركية. وعلى الرغم من أن عدد النواب النساء في البرلمان تراجع إلى حد كبير، إلا أن عدد الأعضاء من النساء في الحكومة ضرب الرقم القياسي عام ١٩٩٢. وتم تأسيس المجلس العام لوضعية المرأة ومشاكلها (The General Directorate of Women's Status and Problems)، من أجل حل قضايا المرأة ووضع السياسات والبرامج والدراسات والمساعدة في تسهيل التعاون بين النساء. وعلى رأس هذا المناخ المؤاتي، فإن وصول امرأة إلى سدّة رئاسة مجلس الوزراء قد أعطى النساء المزيد من القوة والثقة بالنفس. ولكن على المرأة أن تعي حقيقة مهمة واحدة، أنه على الرغم من أن المرأة التي تتسنّم السلطة اليوم تستحق أن تكون في المكان الذي هي فيه، إلا أن كيفية وصولها تبقى خياراً ذكورياً في الغالب. وبالنتيجة، أنا أعتقد بكل أمانة أنه من الآن وصاعداً يجب عدم التركيز على الجهة التي حققت الأمر؛ كون كيفية احقاق الأشياء الآن هي الأكثر أهمية. وبعبارة أخرى، إن الحاجة إلى مواقف غير منحازة تبرز الآن أكثر من أي وقت مضى من أجل أن تغيّر المرأة وضعيتها.

أوضاع المرأة العربية

(الورقة الثانية)

مريم سليم (*)

مقدمة

اهتمت هيئة الأمم المتحدة منذ نشأتها بقضية المرأة، فأصدرت عدداً من المواثيق والاتفاقيات الخاصة بها، إضافة إلى عدد كبير من القرارات والتوصيات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي يتضمن اللجنة المعنية بحالة المرأة... بالاضافة إلى القرارات والتوصيات التي اعتمدتها الوكالات المختصة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من اختلاف نوعية التحديات وحجمها التي تجابه المرأة... فقد أجمع الرأي العام العالمي على أن التقدم الذي تم احرازه في مجال المساواة بين الرجل والمرأة وإسهامها في التنمية وتمتعها بحقوق الانسان وفقاً للمواثيق الدولية كان بطيئاً وقليل الفعالية، مما دفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ اجراءات ملموسة لرفع شأن المرأة وتحسين أوضاعها.

وكانت الحكومات العربية قد بدأت في السبعينيات بالتحدث عن الحاجة إلى إدخال المرأة في قطاع الانماء، فأنشأت لذلك الدوائر المختصة، وناقشت الخطط... وتمخضت الثمانينيات عن اهتمام حقيقي على الصعيد الشعبي العام، انعكس في العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية التي عقدت في المنطقة وخارجها حول المرأة العربية ودورها في المجتمع، ولا شك أن الاهتمام بنهضة المرأة العربية ومشاركتها الفعّالة في التنمية يتطلب تكاثف الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت هذه اليقظة العربية جزءاً من حركة عالمية أكسبتها دفعاً قوياً حين أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ «السنة العالمية للمرأة». في الحقيقة

(*) كلية التربية، الجامعة اللبنانية.

كانت دولتان عربيتان، هما مصر وتونس، من بين الدول السبع التي تقدمت إلى الأمم المتحدة بمشروع قرار يرمي إلى تخصيص سنة كاملة تسلط فيها الأضواء على القضايا النسائية، وأصبحت السنة عقداً كاملاً يهدف إلى تحقيق المساواة للمرأة والتنمية والسلام للعالم مع حلول عام ٢٠٠٠.

ولا نستطيع أن نقول إنه مع حلول عام ١٩٨٥ قد تحققت أهداف العقد الذي خصصته الأمم المتحدة للمرأة... لا في الوطن العربي ولا في أي مكان من العالم. هذا ما أقرته المستندات التي قدمت خلال المؤتمر الذي عقد في نيروبي عام ١٩٨٥ بمناسبة نهاية ذلك العقد. إنما على الرغم من ذلك التقدم، فقد وصفت الأمم المتحدة مجمل الانجازات أنها «متواضعة»(١)، وحدّد التقرير العراقيل التي ما زالت تحول دون تقدم المرأة حول العالم وعزاها إلى ما يلي: التقاليد العميقة الجذور، عجز في تفهم مدلولات الطروحات النسائية، فقدان الموارد المالية لإصلاح وضع المرأة(٢)، كما يلاحظ التقرير أن حكومات العالم ما زالت تفتقد الإرادة السياسية لتغيير الأوضاع التي جعلت المرأة مواطنة من الدرجة الثانية.

أولاً: المرأة العربية

يشعر الباحث في موضوع المرأة في مجتمعاتنا، أنه يسير في حقل من الألغام، وأنه يصطدم في كل خطوة من خطواته بالكثير من القيم الاجتماعية، والمقدسات الحساسة في المجتمع، ولا بد لأي باحث يجري بحثاً علمياً أو طبياً أو نفسياً في أي أمر يتعلق بالمرأة من أن تبرز أمامه الأفكار والتقاليد وغيرها. إن التقاليد مسؤولة إلى حد ما عما ترمى به المرأة اليوم من التخلف والعجز عن مواكبة الحياة سواء أكان ذلك على صعيد اختيار الزوج لها، أو كونها أداة لإنجاب الأطفال، أو لطلب العلم بجميع مراحله، أو للعمل المنتج في الميدان الاقتصادي، أو للنشاط الثقافي في الميدان الاجتماعي.

لقد واجهت المرأة في الوطن العربي، كما في سائر أقطار العالم نوعاً من التمييز الجنسي على مدى قرون عدة، وهذا ما ميز المرأة وجعل البحث في وضعها أمراً مهماً. اضافة إلى ذلك فإن الوطن العربي يشهد اليوم جدلاً محتدماً حول دور المرأة في المجتمع وإلى أي مدى يفترض على المرأة أن تنخرط في عملية التنمية وقطاعات العمل المستحدثة، وإلى أي مدى سيؤثر هذا في دورها التقليدي كزوجة وأم. ويكشف بعض الجدل عن معارضة بعضهم من أنه إذا لم يحصل هذا التغيير فإن المجتمع العربي لن يستطيع التطور قدماً إن على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو حتى الاجتماعي. وقد بدأت الحكومات العربية في

---

(١) تقرير الأمم المتحدة ١٩٨٥، ص ٢٢.
(٢) تقرير الأمم المتحدة ١٩٨٤ ب، ص ٢١ - ٢٢.

السبعينيات بالتحدث عن «حاجة ادخال المرأة في قطاع الانماء»، وكانت هذه اليقظة العربية جزءاً من حركة عالمية كسبت دفعاً قوياً حين أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ «السنة العالمية للمرأة» ثم أصبحت السنة عقداً كاملاً (كما ذكرنا أعلاه).

ولكن مكانة المرأة العربية ليست فريدة من نوعها، فالنساء حول العالم لا زلن يعتبرن فريقاً مغبوناً. كما ان المعوقات التي تعترض سبيلهن هي ذاتها: تقاليد عميقة الجذور، فقدان التمويل لتحسين الأوضاع، وفقدان الارادة السياسية لتغيير الوضع. ولهذه الأسباب تبنى مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في نيروبي عام ١٩٨٥ مخططات إضافية لتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام، وحدد المهلة حتى عام ٢٠٠٠.

وفي الفترة السابقة تبنيّ مؤتمر نيروبي الاستراتيجيات الجديدة، أعدت الأمم المتحدة مراجعة لوضع المرأة في جميع المناطق التابعة لها، ومن المفيد إلقاء نظرة على توصيات اللجنة الاقتصادية ـ الاجتماعية لغرب آسيا للاستدلال على موقف الأقطار العربية. تضم هذه اللجنة التابعة للأمم المتحدة: البحرين، اليمن، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة. وتظهر توصيات هذه اللجنة، وربما عن غير قصد، بعض الأسباب الكامنة وراء عدم قدرة المرأة العربية حتى الآن على تحقيق هدف المساواة، ولماذا بقي دورها في المشاركة في القطاع العملي محدود النطاق.

هناك أمران لافتان للنظر في الموقف العربي مقارنة بالمناطق الأخرى، وهي افريقيا، آسيا، الباسيفيكي، أوروبا، أمريكا اللاتينية، دول البحر الكاريبي. إن تقرير اللجنة المذكورة أعلاه بدأ بتعريف ثقافي للمنطقة العربية، ولم يجد هذا ضرورياً لسائر المناطق وهو التالي: «إن الاستراتيجيا التي تتبعها المرأة العربية والمرأة في غرب آسيا حتى العام ٢٠٠٠، ترتكز على تراث الحضارة العربية ـ الاسلامية، وعلى القيم الدينية والروحية للمنطقة التي هي مهد الرسالات السماوية التي تؤكد على حرية وكرامة الانسان في مختلف أرجاء الكون».

وفي أقسام أخرى من تقرير لجنة الأمم المتحدة، كانت المعالجة شبيهة بتلك المتبعة حيال مناطق أخرى. فقد أكدت التوصيات ضرورة «مشاركة المرأة في صنع القرار... وفي جني الفوائد الناتجة من الانماء».

واقترح التقرير مراجعة قوانين العمل واتخاذ التدابير اللازمة لتزويد المرأة بما تحتاج إليه من ارشاد حول حقوقها، واقترحت التوصيات مراجعة المناهج المدرسية، وطرائق التعليم، والكتب المدرسية، لإعطاء البنين والبنات على السواء ثقافة مشتركة... ويجب أن تتجه هذه المراجعات نحو تصحيح الصور التقليدية الثابتة للمرأة. وحول وسائل الاعلام، حثت التوصيات على «تطوير صور بديلة للمرأة ترتكز على النواحي الانتاجية في عملها عوضاً من التركيز على نشاطاتها الاستهلاكية».

١ ـ المرأة العربية والانماء

إن العبارة اللافتة التي أطلقت في السبعينيات والثمانينيات حول «اشتراك المرأة في شؤون الإنماء» قد أسفرت عن نتائج مختلفة في الأقطار العربية. فاشتراك المرأة في القطاع العملي العصري بقي محدوداً، كما بقي استحقاقها المساواة بموجب القانون موضع أخذ ورد. والأسباب بطبيعة الحال معقدة. يعود السبب الرئيسي **الأول** في النقاش حول دور المرأة في المجتمع إلى أنه يدور في إطار انفصامي. فنرى من ناحية تشجيع المرأة على الانضمام إلى مشاريع الانماء كشريك متساوٍ، ومن ناحية أخرى نبقيها مكانها كممثلة من الدرجة الثانية ضمن مضمار الأسرة. وسيستغرق حل هذه المعضلة وقتاً طويلاً، إذ إن النقاش الذي يدور حول دور المرأة لا يزال عالقاً.

أما السبب الرئيسي **الثاني** فيعود إلى أن عملية الانماء في الأقطار العربية وفي أقطار أخرى من العالم الثالث كانت مغامرة ضعيفة على صعيدي التحديد والتنفيذ. ولم يتحقق النجاح المنشود من خلال الجهود التي بذلتها الحكومات العربية لمضاعفة الانتاج وتوزيع الخدمات الصحية والتربوية، وذلك بسبب قلة الخبرة من جهة، وموقف اللامبالاة من جهة ثانية، وقد استبعدت غالبية الناس من عملية صنع القرار. إذاً أولئك الذين يجاهرون بأن اتاحة فرص التعليم والعمل في القطاع العصري الحديث من شأنها أن تحرر طاقات المرأة، يتجاهلون الحقيقة الواقعة بأن طاقات المجتمع العربي ككل ليست متحررة بمجملها. وبما أن المرأة قد بدأت مسيرتها منطلقة من مركز ثانوي فأمامها الكثير لتلحق بركب التقدم، وبالمقابل تبقى الفرص المتاحة لها لتحقيق أهدافها قليلة. وهناك عوامل عديدة يجب أخذها بعين الاعتبار حين نبحث في مدى اشتراك المرأة في عملية الانماء. من بين هذه العوامل: الحاجة الاقتصادية، الفرص المتاحة للمرأة في القوة العاملة، وقدرة المرأة على القيام بمهامها.

ما هي السلطة التي وضعت بتصرف المرأة كي تتمكن بواسطتها من إحداث التغيير الملائم وتحقيق المساواة. فكما يلحظ أحد مستندات الأمم المتحدة، فإن ذلك يعتمد على استعداد النساء للاتحاد في سبيل مساعدة بعضهن بعضاً من أجل تحسين ظروفهن المادية الرديئة، وتحسين مكانتهن الثانوية، وبذل الوقت والطاقة والخبرة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية.

٢ ـ المرأة العربية وأوضاع السكان

يواجه الوطن العربي تحدياً سكانياً يؤثر في تمتعه بثمار التنمية الاقتصادية، وتطلعه إلى حياة أفضل وانخفاض مستوى العمالة وحجمها، وارتفاع نسبة الاعالة، والإرهاق المادي للأفراد والحكومات في توفير التعليم والانفاق عليه. إن عدد السكان العرب يرتفع، ونسبة الفقراء بينهم ترتفع، وقد توقع صندوق النقد العربي أن يبلغ عدد السكان العرب في الأقطار

الـ ٢١ نحو ٢٩٩ مليون شخص سنة ٢٠٠٠، وقال البنك الدولي إن عدد الفقراء يزداد في مناطق كثيرة، منها الشرق الأوسط. وأوضح التقرير السنوي لصندوق النقد العربي أن عدد السكان العرب الذي بلغ نحو ٢٤١ مليوناً في العام الماضي سيزداد بنسبة ثلاثة في المئة حتى سنة ٢٠٠٠ في مقابل ١,٧ في المئة في بقية أنحاء العالم، وهذا سيؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية. وقال إن عدد سكان مصر الذي بلغ العام الماضي ٥٨ مليوناً سيبلغ ٦٩,٧ مليون عام ٢٠٠٠. ويحل المغرب والسودان بعد مصر وقد بلغ عدد السكان فيهما ٣١,٩ مليون و٢٩,١ مليون على التوالي. وأشار التقرير إلى أن الأشخاص دون الخامسة عشرة يمثلون نحو ٥٠ بالمئة من السكان العرب في مقابل ٢٢ بالمئة في الدول الصناعية و٢٨ بالمئة في الدول الأخرى النامية، أما عدد السكان العاملين في الأقطار العربية فيبلغ ٦٧ مليوناً، وسيصبح ٨٧ مليوناً سنة ٢٠٠٠ معظمهم من العمال غير المتخصصين ونصف المتخصصين.

ونضيف هنا أن الخصوبة العالية وغير المطلوبة تؤثر بصورة ضارة في صحة ورفاه الأفراد والأسرة، وخاصة في الأوساط الفقيرة، وتشكل عائقاً خطيراً أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي. والنساء والأطفال هم الضحية الرئيسية للخصوبة غير المنظمة، فالزيادة الكبيرة في عدد مرات الحمل، وزيادة التقارب بينها، وكذلك الحمل في سن مبكرة أو متأخرة تشكل كلها أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات والأطفال والرضع واصابتهم بالأمراض. ولا بد من الإشارة إلى العلاقة المتبادلة والقوية بين تعليم المرأة، وانقاص معدلات الخصوبة، فليس هناك من شك من أن انتشار الأميات بين النساء يأتي في مقدمة الأسباب في تكوين اتجاهات ايجابية نحو الرغبة في الإنجاب، وتعليم المرأة وارتفاع مستواها يؤدي دون شك إلى ارتفاع طموحها، وتطلعها إلى حقّها، وتثبيت مركزها في الأسرة بأشياء غير كثرة الانجاب. فالمرأة المتعلمة تميل إلى أن تشارك في الأعمال المنتجة لترفع من مستوى العائلة الاقتصادي. وبالتالي تستجيب أكثر لبرامج تنظيم الأسرة، واستخدام طرق منع الحمل واطالة الفترة بين إنجاب الأطفال. وهناك دلالات تشير إلى أن زيادة تعليم النساء تؤدي إلى الإقلال من الخصوبة أكثر من زيادة مماثلة في تعليم الرجال.

وتطبيق مبدأ المساواة بين الإناث والذكور في التعليم يعني أن تتساوى فرص دخول الفتيات التعليم مع فرص دخول الفتيان، وأن تتاح لهن فرص اتمام تعليمهن، وأن تختفي الاتجاهات السلبية في مجال تعليم المرأة، وتتلاشى التميزات وتتطور التقاليد وغيرها من المعوقات التي تعرقل تعليم البنات، فلا تزال البنات في البلدان العربية يخرجن من المدارس قبل اتمام تعليمهن بنسب تفوق ما يحدث في نطاق تعليم البنين وفي أعمار مبكرة عن البنين. ومشاكل تعليم المرأة في كل مكان كبيرة ومعقدة، بمعنى أنها تتصل بغيرها من المشكلات الحيوية مثل مشكلة السكان والصحة والتغذية وانخفاض مستوى المعيشة، وغيرها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وحل هذه المشكلات رهن بتعليم المرأة،

وتعليم المرأة يتأثر بتلك المشكلات، فالمرأة هي التي تأخذ على عاتقها تدبير شؤون الأسرة وتربية الأجيال القادمة.

ومن الخصائص المميزة لسكان البلدان العربية، قلة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، أي ان معدل المشاركة في القوى العاملة منخفض جداً. فلا يشارك في النشاط الاقتصادي شخص واحد من كل أربعة أشخاص تقريباً، ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة صغار السن (١٥ سنة وأقل) من جملة السكان وقلة مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي.

أما من حيث التعليم فلا تزال الأمية مرتفعة في البلدان العربية خصوصاً بين النساء، وتبلغ هذه النسبة بين الاناث حوالى ٦٥ بالمئة، بينما تقل عن ٤٢ بالمئة بين الذكور. فحوالى ٩٠ بالمئة من البنين الذين وصلوا إلى سن المدرسة الابتدائية يلتحقون بتلك المدارس، بينما ٧٠ بالمئة من البنات هن اللواتي يذهبن إلى المدارس الابتدائية، ولكن حوالى نصف هؤلاء فقط هم الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية.

ويعتبر معدل الخصوبة (الذي يعني متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الواحدة طيلة فترة قدرتها البيولوجية على الإنجاب) عالياً، فيتجاوز هذا المعدل ستة أطفال للمرأة العربية الواحدة، وهو في الأردن ٦,٩ أطفال، والامارات العربية المتحدة ٧,١ أطفال، والسعودية ٧,١ أطفال، والعراق ٦,٧ أطفال، والسودان ٦,٦ أطفال، وقطر ٦,٢ أطفال، وتونس ٤,٦ أطفال، ومصر ٤,٧ أطفال، ولبنان ٤,٨ أطفال، ولا يتجاوز هذا المعدل طفلين اثنين للمرأة الواحدة في معظم الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية.

٣ ــ التعليم والمرأة العربية

من أهم التحديات التي تواجه الأقطار العربية في القرن الحادي والعشرين تطوير نظمها التعليمية بحيث تكفل المساواة في الفرص بين الذكور والاناث. وتحث المؤتمرات الدولية والاقليمية (المؤتمر الدولي للتربية الذي عقد في جنيف ١٩٩٠، ومؤتمر جومتين ١٩٩١) على إزالة أشكال اللامساواة كافة في التعليم بين الإناث والذكور في جميع مستويات التعليم، وتعميم التعليم الابتدائي للإناث. ذلك أنه في المجتمعات العربية وعلى الرغم من انتشار التعليم باعتباره مطلباً عاماً، إلا أن النظرة الاجتماعية التقليدية ما زالت في معظم هذه المجتمعات، خاصة في الأرياف والبادية والتجمعات السكانية الشعبية، تعتبر أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحياة البيت، ويكون تقسيم الأدوار بناء على هذا التمييز.

وتؤكد البيانات الاحصائية أن معدلات تسجيل الاناث تنخفض في البلدان العربية التي تعاني مشكلات اقتصادية، كما أن الأقطار العربية التي شهدت نمواً اقتصادياً ارتفعت فيها معدلات التسجيل للاناث وازدادت نسبة تعليمهن. وظهر هذا جلياً في الأقطار النفطية. وهذا يقودنا إلى الحديث عن الأقطار النفطية التي تتمثل لتشمل الأبعاد الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع كله، ويعني أيضاً مدى تنمية قدرات الأفراد ومهاراتهم للمشاركة الفعّالة ومدى مشاركة المرأة فيها.

وعلى الرغم من ازدياد نسبة الاستيعاب في المدارس في جميع الأقطار التي بلغت في معظمها ١٠٠ بالمئة من الأطفال في سن التعليم، إلا أن الملاحظ عدم توفر أجهزة مختصة في الأقطار العربية لمتابعة الأطفال وأولياء الأمور للتأكد من التحاق الأطفال بالمدارس، ويعني ذلك أن قوانين الالزام بقيت إلى يومنا في معظم الأقطار العربية مجرد نظام، وهنا يكمن السبب في انخفاض تعليم الاناث.

وبالرغم من تأكيد المؤتمرات العربية (مؤتمر مراكش ١٩٧٠، ومؤتمر أبو ظبي ١٩٧٧) إزالة الفوارق في فرص التعليم في ما بين الذكور والاناث، لكن الواقع الفعلي لا يعكس تنفيذ القرارات، إذ ما زالت نسبة تسجيل الاناث في جميع مستويات التعليم أقل من الذكور، بالرغم من أن تسجيل الإناث قد حقق ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة إلى التسجيل الكلي. وهذا يدل على التوسع في تعليم الاناث في المرحلتين الثانوية والتعليم العالي. ويمكن تفسير ازدياد نسبة تسجيل الإناث في التعليم العالي بتوفر فرص التعليم العالي للذكور في الجامعات الأجنبية، بينما لا تتاح مثل هذه الفرصة للإناث، لذا ترتفع نسبة الاناث المسجلات في بعض الأقطار العربية مثل الكويت ولبنان والأردن والبحرين وقطر والامارات.

لذلك يلخص بعض المشتغلين في التربية الأسئلة كافة التي يمكن توجيهها الى أي نظام تعليمي، بالسؤالين التاليين:

- ما الذي يتمسك به هذا النظام باعتباره شيئاً ذا قيمة ويمكن أن يكون غاية نهائية؟
- ما هي وسائل هذا النظام في تحقيق تلك الغاية؟

بالطبع، إن هذا السؤال أو ذاك ينطلق من العلاقة بين النظام التعليمي والنظام الاجتماعي، فالنظام التعليمي لا ينطلق فقط إلى تكوين المنتجين الجدد أو إلى تطوير قوة العمل أو ايصال المعارف. إن هذا النظام إذ يعبر بهذه المحطات، فلكي يصل إلى نقل الثقافة السائدة الشرعية ومعها معارف ومهارات مما هو مقبول اجتماعياً، ولكي يحافظ بالتالي على البنيان والنظام الاجتماعي السائد، ولعل في هذا الجزء تفسيراً لظاهرة الوضع التعليمي. ويستخدم النظام الاجتماعي الوضع التعليمي للوصول إلى أغراضه، وهو يتلخص في جملة من الوسائل منها المناهج والكتب والطرق وأنواع العلاقات السائدة في المدرسة.

فما هي القيم وأنواع السلوك المتعلقة بالمرأة التي تنقلها المدرسة إلى الأطفال والشباب وتحملها من المجتمع ثم تعيدها إليه محافظة على الصورة السائدة (إلا في ما ندر)، وهل سيقوم النظام التربوي بتغيير القيم والمواقف المتعلقة بالمرأة؟ لا بد من القول إن المرأة العربية ما زالت تفتقر إلى الثقة بنفسها، لأنها عاشت تابعة قروناً عدة، وهي ما زالت تعيش بعيدة عن

العمل المنتج في البيت والمجتمع، بعيدة عن الاشتراك في صنع القرار. من هنا تأتي مسؤولية التربية والتعليم في تأكيد شخصيتها واحساسها بالثقة والقدرة على العمل والانتاج والعطاء، وتحريرها من الخوف، وتعليمها كيف تفكر تفكيراً علمياً، وكيف تختار، وكيف تشارك في صنع الحياة بإشراكها في صنع القرارات التي تنظم مجتمعها.

٤ ـ المرأة العربية والعمل

شهدت الأقطار العربية تطورات ملموسة بالرغم من الأوضاع الراهنة المتردية، في ما يتعلق بتوفير المرافق والخدمات الأساسية، وذلك في مجالات الصحة والتعليم والثقافة، كما جرت تحولات في البنى الهيكلية لاقتصادات البلدان العربية، ولم تجر هذه التطورات إلا بمساهمة جميع فئات المجتمع نساءً ورجالاً. فهناك زيادة في مساهمة المرأة العربية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن هذه المساهمة ليست كافية، حيث تتراوح بين ١٠ بالمئة و١٥ بالمئة من اجمالي قوة العمل. وتتطلب مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية، وهي تمثل نصف الموارد البشرية، واستفادتها من ثمار التنمية، جهوداً خاصة لتعويض التفاوت بين أوضاع النساء والرجال، وازالة مظاهر عدم المساواة الناشئة عن التراكمات التاريخية الطويلة في هذا المجال. ويعتبر العمل ضمن المجالات التي تساهم في تطوير المرأة وتحسين أوضاعها أحد العوامل المؤثرة في ادماجها في العملية التنموية. وكذلك تعتبر نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل مؤشراً ذا دلالات على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فبقدر ما تنخفض هذه المشاركة، يهبط المردود الاقتصادي للمرأة ومكانتها الاجتماعية.

إن خوض النساء بشكل متزايد في مجالي التعليم والتوظيف يشكل دليلاً واضحاً على الوضع الجديد الذي يميّز تقدم المرأة وتحررها، غير أنه بالرغم من هذا لا تزال المجالات المتاحة للنساء محدودة. وتعتبر النسبة التي تساهم بها قوة العمل النسائية في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية من أدنى النسب في العالم، حتى بالنسبة إلى دول العالم الثالث الأخرى. وقد ارتفعت نسبة مساهمة المرأة العربية في قوة العمل من ٦,٦ بالمئة عام ١٩٧٧ إلى ٩ بالمئة عام ١٩٨٠، ويتوقع مكتب العمل الدولي أن تصل هذه النسبة إلى ١١ بالمئة من مجموع القوى العاملة عام ٢٠٠٠. أما نسبة النساء المشتغلات إلى اجمالي قوة العمل في البلدان العربية، فقد وصلت إلى ٩ بالمئة بالمقارنة مع نسبة ٢٦ بالمئة في البلدان النامية الأخرى و٤٧,٧ بالمئة في الاتحاد السوفياتي سابقاً. وتتراوح نسبة النساء المشاركات في قوة العمل من مجموع النساء في البلدان العربية بين ٢ بالمئة في كل من قطر ودولة الامارات العربية المتحدة، و٢٢ بالمئة في لبنان، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٢٩ بالمئة في الأقطار العربية الزراعية كالصومال وموريتانيا.

والجدير بالذكر أن ظاهرة ضآلة نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل ليست مستقلة عن ضآلة قوة العمل بشكل عام مقارنة بمجموع السكان في البلدان العربية، حيث ترتفع نسبة الإعالة إلى ٤:١، ولا يسهم سوى ٢٦ بالمئة من السكان في القوى العاملة. وتعتبر هذه النسبة، أي نسبة السكان النشيطين اقتصادياً إلى اجمالي السكان، منخفضة بالمقارنة مع بلدان أخرى حيث بلغت ٤٧,٧ بالمئة في آسيا و٢٩ بالمئة في افريقيا. وفي الأقطار التي يغلب عليها الطابع الزراعي، فإن الغالبية العظمى من النساء النشيطات اقتصادياً يعملن في القطاع الزراعي حيث تبلغ نسبتهن إلى اجمالي النساء النشيطات ٩٢,٢ بالمئة. ويمكن تفسير اشتراك نسبة عالية من النساء العربيات في القطاع الزراعي، بأن قسماً كبيراً من السكان العرب يقيمون في الريف، وان المزارع من النوع الأسري السائد، ومن الناحية التقليدية تقوم المرأة بمساعدة زوجها في المزرعة، اضافة إلى أن العمل الزراعي لا يتطلب أي تعليم إلا التعليم عن طريق الممارسة والخبرة.

يلي قطاع الزراعة، من حيث الأهمية في جذب النساء العاملات، قطاع الخدمات (بما فيه قطاعات المال والتجارة والنقل). أما بالنسبة إلى استخدام المرأة في قطاع الصناعة، فإن نسبة النساء العربيات العاملات هي أقل نسبة في العالم، وهذه النسبة أعلى في البلدان العربية مثل الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا وتونس، وأدنى في أقطار الخليج التي تعتمد على العمالة الوافدة. وبالتالي يمكن القول إن عمل المرأة العربية لا يزال مقصوراً على مجالات محددة كالتعليم والخدمات الطبية، بينما تظل مساهمتها في قطاع الانتاج محدودة للغاية أو حتى منعدمة تماماً في بعض الأقطار العربية.

لا يمكن فصل مفهوم المرأة العاملة عن أمور أخرى لها تأثير في عمل المرأة؛ من هذه الأمور عوامل تعليمية وديمغرافية وسياسية ودينية وثقافية. وثمة مشكلة تواجهها المرأة العاملة هي تقسيم العمل بين الجنسين، مع أن التشريعات الرسمية لا تقيد بحث المرأة عن عمل في القطاع العام، إلا أن الواقع العملي والأعراف تقيدها.

أما إذا انتقلنا إلى دراسة وضع المرأة في التعليم المهني والتقني، فإننا نجد أن التحاق المرأة بهذا المجال التربوي يتميز بعدم المساواة التي تعود أسبابها إلى عوامل متعددة يتعلق بعضها بالأنظمة التعليمية وبعضها الآخر بطبيعة المجتمع، وما يحكمه من عوامل اجتماعية وثقافية. أما العوامل الاجتماعية فتتبلور في بعض الاعتبارات السائدة التي لا تعترف بضرورة توجيه البنات نحو مهنة معينة، وذلك للاعتقاد أنهن لن يعملن في المستقبل إلا بشكل موقت أو أنهن لا يتمتعن بقوة جسدية ومهارة يدوية تخولهن القيام ببعض الأعمال المهنية؛ هذا بالإضافة إلى القيود الثقافية والتقليدية والدينية التي تحصر النساء في المجالات التعليمية المؤدية إلى قطاعات عملية مسماة «أنثوية» تقليدية كالتعليم والخدمات الطبية المساعدة والأعمال

المكتبية والصناعات النسيجية والغذائية... ويأتي النظام التعليمي ليعكس بعضاً من هذه القيم الاجتماعية، فهو إما أنه لا يوجه الطلبة نحو اختيار المهنة المناسبة أو أنه يوجه هؤلاء الطلاب الى اختيار الأعمال التي تتناسب مع الأدوار الاجتماعية المسندة إلى كلا الجنسين من الطلاب.

هذا وتجدر الاشارة إلى مظاهر عدم المساواة في فرص التعليم التقني والمهني بين الذكور والاناث في العديد من الأقطار العربية. ففي لبنان مثلاً تمثل الاناث ٤١,٤ بالمئة من اجمالي الطلاب، وترتفع هذه النسبة في القطاع الخاص لتصل إلى ٥٤ بالمئة، وهذا القطاع غير ملتزم المناهج والشهادات الرسمية، بينما تنخفض إلى ٢٩,٦ بالمئة إذا ما اقتصرت المقارنة بين الذكور والإناث على الطلاب الذين يتقدمون إلى الامتحانات الرسمية في القطاعين الرسمي والخاص. ويعود هذا الفارق إلى كون التعليم التقني الرسمي يضم اختصاصات عديدة ما زالت حتى اليوم بعيدة عن اهتمامات الاناث، كالميكانيك والكهرباء والالكترونيك والحدادة والخراطة، بينما يضم التعليم الخاص اختصاصات كثيرة يمكن انجازها بسهولة وبمدة وجيزة كالخياطة والتطريز والسكرتاريا والطباعة.

ويمكن الاستنتاج أن هنالك بشكل عام عدم مساواة في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث من حيث تحديد مجال التعليم وتحديد نوعيته، فبالرغم من أن الفتاة بإمكانها الدخول إلى التعليم العام وإلى التعليم العالي المتوسط والجامعي، إلا أنه غالباً ما يتعين عليها أن تتجه إلى الدراسة في كليات تؤهلها إلى مهام لا تتناقض والاتجاهات الاجتماعية السائدة، كالكليات الأدبية والتربوية والطبية مثلاً، وذلك كنوع من التوفيق بين ما يفرضه الواقع الجديد وما يمكن قبوله في نظام القيم والمفاهيم.

هذا، ونظراً إلى ارتباط التعليم بالتنمية، حيث إنه المصدر الذي يوفر احتياجات المجتمع ومتطلباته من القوى العاملة المدربة والمؤهلة في مجالات العمل المختلفة، فإن لاقبال الفتيات على التعليم في الأقطار العربية بصورة عامة، وعلى التعليم المهني والتقني بصورة خاصة، أهمية كبيرة تتحدد على أساسها مكونات القوى العاملة وحجمها في المجتمع، فمن خلال زيادة مساهمة الاناث في التعليم المهني والتقني يمكن رفع نسبة مساهمة المرأة بصورة فعالة في حجم القوى العاملة وزيادة قدرات المجتمع على الانتاج والتقدم.

ثانياً: الهيئات الحكومية وغير الحكومية الخاصة بالمرأة

تتشابه الأجهزة الحكومية التي ترعى شؤون المرأة في المنطقة العربية إلى حد كبير، مع بعض الاختلافات الطفيفة، لأن الأدوار والسياسات التي تسعى إلى تحقيقها تلك الأجهزة تكاد تكون متطابقة، وقد يكون الاختلاف الأساسي هو في وضع الأجهزة داخل الهيكل

الحكومي[٣]. ويمكن الأجهزة الحكومية أن تلعب دوراً فاعلاً كمنسق لجهود المنظمات النسائية في قطر ما، أو لجهود المنظمات غير الحكومية عامة، ومنها المنظمات النسائية التي يقتضي الأمر اسهامها في تنفيذ مهام تعبوية وغيرها في صلب اختصاصها في المشاريع المعتمدة التي تنفذها الدولة بالاتفاق مع منظمات دولية. وهذا التنسيق بالإضافة إلى أنه سيحقق للهيئة الحكومية المتابعة والإشراف بشكل مركزي على تنفيذ المهام المتنوعة الموكلة إلى كل منظمة، إلا أنه سيحقق أثراً مضاعفاً ومتكرراً للنشاط بسبب اتساع الرقعة الجغرافية التي سيتم فيها التنفيذ، وزيادة الكوادر العاملة وبخبرات متنوعة من المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الهيئة الحكومية.

١ ـ الهيئات الحكومية

ـ **وزارة العائلة**: انفردت تونس دون غيرها من الأقطار العربية في إنشاء وزارة خاصة بالعائلة والنهوض بالمرأة منذ عام ١٩٨٣، والمعروف أنه منذ استقلال تونس صدر قانون الأحوال الشخصية للمرأة نالت بموجبه حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ـ **وزارة الشؤون الاجتماعية**: هناك أنماط مختلفة للوزارات المعنية بالشؤون الاجتماعية في الأقطار العربية، وتقوم هذه الوزارة في معظم الأقطار العربية بنشاطات اقتصادية صغيرة، كالصناعات التقليدية والفلاحة العائلية والدواجن والحرف اليدوية، وهي برامج معدة في الأساس لتنجز ضمن الأسرة، وهذه المشاريع منخفضة الكلفة رغم احتلالها الأولوية ضمن برامج وزارة الشؤون الاجتماعية والمكانة الأساسية ضمن برامج ادارة التنمية الاجتماعية.

ـ **إدارات المرأة**: نجد في كثير من الأقطار العربية إدارات خاصة تعنى بشؤون المرأة داخل وزارات مختلفة، كما في وزارتي الزراعة والرعاية الاجتماعية في السودان...

ـ **الهيئات غير الحكومية**: ويندرج تحت هذا العنوان الاتحادات النسائية والجمعيات الخيرية وجمعيات تنظيم الأسرة وجمعية الهلال الأحمر والصليب الأحمر، وجمعيات أخرى لا يمكن حصرها في جميع الأقطار العربية.

ـ **التعاونيات**: تتفاوت أهمية مكانة المرأة في التعاونيات من قطاع إلى آخر ومن بلد إلى آخر. لذا وجب أخذ الظروف والاعتبارات كافة في كل بلد عند بحث أمور التعاونيات ومدى مساهمة المرأة فيها.

وفي أغلب الأقطار العربية توجد أحكام متعارف عليها، وأحكام غير متعارف عليها،

---

(٣) جمال الدين بلال عوض، «دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز مشاركة المرأة الريفية في المنطقة العربية،» **مجلة التربية الجديدة** (اليونسكو، عمّان)، العدد ٤٩ (نيسان/ ابريل ١٩٩٠)، ص ٧٥ و٨٦.

حول ما تستطيع المرأة القيام به، وهذه تحول دون اسهام المرأة في الفعاليات التعاونية، فقد لا تسمح لها القيام بواجبات معينة أو الحضور أو الكلام في اللقاءات والمجالات التي يعتبر الرجل مؤهلاً لها.

وأحياناً قد تعرقل القوانين والأنظمة الداخلية للتعاونيات وبعض الأعراف انضمام المرأة إلى التعاونيات. فمثلاً تتحدد العضوية في التعاونيات الزراعية بالمالكين أو المستأجرين من الزراع أو المنتفعين، وهؤلا عادة من الرجال. كما ان محدودية المرأة العاملة التي تكون عادة من الأسر ذات الدخل المنخفض، تحد بدورها من فرص انتماء المرأة إلى التعاونيات حيث يجب عليها دفع مبالغ الاشتراك، مما يساهم في الحد من فرص المرأة في الاستفادة من الخدمات والتسهيلات التعاونية. كما ان المرأة تفتقر في الأقطار العربية غالباً إلى التدريب والتثقيف اللذين يزودانها بالمعرفة والمهارة المطلوبتين منها في حال مشاركتها في تنمية التجارب التعاونية وتطويرها، سواء على المستوى المحلي أو القطري.

٢ ـ المرأة العربية والاعلام

إن الاهتمام بنهضة المرأة العربية ومشاركتها الفعالة في التنمية يتطلب تكاتف الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاتصالية، وما يعنينا هنا هو الاستخدام الأمثل لوسائل الاعلام الجماهيري لخدمة تقنية المرأة العربية وتحسين مستوى حياتها، باعتبار أن لوسائل الاعلام الجماهيري دوراً رئيسياً في عملية التغير الاجتماعي والتنمية الشاملة، فهي إحدى الوسائل التي تؤثر في وعي ومعرفة معتقدات وقيم وعادات وسلوك الأفراد.

ومع نهاية عقد المرأة وبداية التسعينيات، أُجري في الأقطار العربية العديد من الدراسات وعقدت الندوات لبحث كيفية تناول وسائل الاعلام العربية المرأة العربية في الصحافة المكتوبة والراديو والتلفزيون والانتاج الثقافي وفنون التعبير والسينما.

وأقدم في ما يلي عرضاً موجزاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات والندوات حول كيفية تناول وسائل الاعلام الجماهيري المرأة العربية[٤].

أ ـ إن معظم مضامين وسائل الاعلام العربية تعكس الاهتمامات والأدوار التقليدية للمرأة، فهي الأنثى المهتمة بالطبخ والأزياء والتجميل والانجاب والعلاقات الأسرية السطحية، وهي المشغولة بالمظاهر والشكليات.

ب ـ تصور هذه المضامين المرأة على أنها عاطفية شديدة الحساسية غير قادرة على

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **صورة المرأة العربية في وسائل الاعلام وفنون التعبير: قضايا وتوجهات** (١٩٨٥).

التفكير السليم أو اتخاذ القرارات وأخذ زمام المبادرة، كما ان صورة الذات عندها سلبية تتمثل بالاستسلام لصورة الرجل.

ج ـ تفتقر هذه المضامين إلى معالجة حقيقية لأوضاع المرأة العربية وقضاياها وهمومها الجوهرية في المجتمع، فالتركيز يكون عادة على القضايا ذات الطابع العاطفي والعلاقات مع الرجل (الحبيب أو الزوج) ومع الأولاد والوالدين، وحتى هذه القضايا تتم معالجتها عادة بسطحية دون التركيز على أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية.

د ـ المرأة العربية الريفية والبدوية والفقيرة والكادحة والمناضلة مهملة في مضامين وسائل الاعلام العربية، وكذلك صغيرة السن وكبيرة السن والمسنة والمعوقة وغير المتزوجة. وحين تتناول وسائل الاعلام العربية صورة المرأة المذكورة أعلاه فهي تتناولها بشكل مشوّه بعيد عن الواقع، سواء من ناحية شخصيتها وتصرفاتها أو من ناحية القضايا والمشكلات والهموم الأساسية التي تواجهها.

هـ ـ ترتكز وسائل الاعلام الجماهيري على النساء الناضجات الشابات والنساء في المدن والمنتميات إلى الطبقات الوسطى والعليا. كما ترتكز على شريحة من النساء تمثل أقلية في المجتمع كالفنانات وسيدات المجتمع والمنحرفات.

و ـ إن معظم مضامين وسائل الاعلام العربية لا يعكس أي دور للمرأة العربية أو تطلعاتها في عملية التنمية، ويعجز عن مواكبة تطور المرأة العربية أو سوء حالها في الحياة المعاصرة.

ز ـ تظهر المرأة العربية في مضامين وسائل الاعلام مستهلكة غير منتجة وغير مشاركة في عملية التنمية، وهي في معظم الأحيان غائبة عن ميادين الانتاج والخدمات والنشاط الاقتصادي. كما وتظهر غير قادرة على الإبداع في أي من هذه المجالات.

ح ـ تظهر المرأة في الاعلام العربي بعيدة عن القضايا العامة في مجتمعها، مثل السكان والتنمية والبيئة والفقر والعمل خارج المنزل والصحة والتعليم والتغيير الاجتماعي وقضايا التشريعات العامة، وخاصة تلك المتعلقة بوضع المرأة في المجتمع.

ط ـ باستثناء بعض وسائل الاعلام الفلسطينية والسورية والعراقية، لا تُظهِر المرأة العربية في مضامين الاعلام العربي أية اهتمامات بالمشاركة السياسية أو النقابية أو النضالية أو الاجتماعية أو الثقافية.

ي ـ يصوّر الاعلام العربي عادة المرأة العاملة المتعلمة على أنها مجردة من مشاعر الأمومة أو الأنوثة، مغتربة عن العادات والتقاليد، في صراع دائم لا ينتهي إلا بعودتها إلى البيت.

ك ـ تظهر المرأة العربية في وسائل الاعلام بشخصية غير واضحة المعالم، إذ تبدو

متأثرة بشكل كبير وغير مبرر بنموذج المرأة الغربية على حساب هويتها العربية والقومية.

ل - تعزز وسائل الاعلام الموجهة الى الأطفال صورة الأنثى على أنها مخلوق ناقص تابع للرجل، وعليه، فإنها تعرّض الأطفال إلى فكرة التفرقة بين الجنسين وسيطرة الرجل وتبعية المرأة.

م - بالرغم من أن بعض وسائل الاعلام العربية في سوريا والأردن وفلسطين قد بدأ بتقديم المرأة العربية في أدوارها المختلفة كزوجة وأم وربة بيت وامرأة عاملة، تشارك في عمليات التنمية والحياة السياسية، إلا أن معظمها لا يزال يركز على الأدوار التقليدية للمرأة واهتماماتها على حساب الأدوار الأخرى لها، كشريكة في الانتاج وبناء الأسرة وفي اتخاذ القرار، وكمساهمة في مختلف جوانب الحياة والعمل والخلق والابداع الفكري والفني والثقافي، وكإنسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات.

ن - كثيراً ما تستغل مضامين وسائل الاعلام العربية المرأة باعتبارها موضوعاً للجنس وأداة للجذب الجنسي ووسيلة لتشجيع الاستهلاك وزيادته، وخاصة في مجال الاعلانات.

وإن أخطر ما في «الصور النمطية» السلبية للمرأة، العربية في المجتمع هو أن «المرأة ذاتها عادة ما تتبنى هذه الصور السلبية الجامدة غير الواقعية - إما كلياً أو جزئياً - أو أنها تتظاهر بتبنيها في اطار حرصها على التقبل الاجتماعي أو التوافق الاجتماعي»(٥).

فمن المنطلقات في تكوين وعي الاعلام الانمائي للمرأة، التوجه إلى قوى الأسرة والتربية والثقافة ومؤسسات العمل وأجهزة الاتصال الجماهيري لتصحيح التصورات والأعراف الاجتماعية غير الرشيدة، وخاصة ما ترسخ منها حول وضع المرأة، لتتناغم في تأثيرها في التكوين الاجتماعي للمواطن واتجاهات حياته فكراً ووجداناً وسلوكاً. وفي إطار هذا التكوين، يغدو الاهتمام بوضع المرأة في المجتمع على أنها مواطنة تتمتع بحقوق المواطنية كافة. وإن السعي إلى تطوير أوضاعها لا يستمد مبرره من مجرد اعتبارها قوة اقتصادية فحسب، إنما يتسع إلى المنظور الانساني الكامل الذي يحقق للمرأة ذاتها وينمي طاقاتها الفكرية والروحية والجسدية والاجتماعية والعملية والابداعية، وبمعنى آخر ينمي كل جوانب شخصيتها الانسانية.

إن إعلامنا، عامة، شبيه بإعلام الدول النامية، فهو استهلاكي للتسلية السطحية، غير معني بحاجات الناس مباشرة، خالٍ من الاعلام العملي والوصفي والوظائفي، تطغى عليه الاعلامية السياسية والترفيه البدائي، يفتقر إلى أدنى درجات الوعي التربوي، يرتاح الى صورة المرأة التقليدية غير المقلقة، يستورد الصور الحديثة التي تستند إلى حقائق قديمة فيقع في التناقضات.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٨ - ٩.

فالحديث عن تطور أوضاع المرأة، لا يمكن أن يكتمل إلا بإبراز الوضع الذي تتميز به أجهزة الاعلام وسياستها، تلك التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل النسق القيمي والثقافي السائد في المجتمع، وما يترتب عليه من علاقات وسلوكيات. فإما أن تساعد على تغيير المفاهيم والقيم والعادات التقليدية المختلفة، فتسهم بذلك في زيادة وعي الأفراد واقعهم والأدوار الجديدة التي تفرضها ظروف التنمية والتطور ومقتضياتهما، أو تساعد على تثبيت المفاهيم والتصورات التقليدية وتعميقها، فتسهم عندئذ في تزييف وعي الأفراد واقعهم وذواتهم وأدوارهم الحقيقية.

٣ ـ المرأة العربية والقوانين

إن مشكلة المرأة العربية تكمن في جهلها حقوقها القانونية، وهذا خطير جداً، فالجاهلة حقوقها لا يمكنها حماية نفسها. والسبب في جهل المرأة حقوقها يعود إلى عدم مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع التشريع. ومن الواضح أن القوانين الخاصة بالمرأة العربية تعكس أوضاعها الأخرى، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً وتحددها؛ وبوجه عام لم تحرز المرأة العربية حقوقها المدنية الكاملة. وإن كانت قد أحرزت نظرياً حقوق التجارة والملكية الخاصة للمنقول وغير المنقول، وحقوق اجراء العقود والموجبات، فنقول إنها أحرزتها عملياً أيضاً، إذ إننا نلاحظ في الواقع أن أكثرية المالكين والتجار والرأسماليين العرب هم من الرجال، ثم إن المرأة العربية تشعر بالحرج إذا كانت هي المالكة وفي أسرتها رجال غير مالكين. كما نلاحظ أنه لا يزال يسود معظم الأقطار العربية اتجاه تقليدي ينزع حتى الآن إلى حرمان المرأة من حقوقها المدنية والعامة، والتعامل معها كحريم حديث، مفروض عليه التحجب والاختفاء في عصر انقلبت فيه المفاهيم وتكاد تتبدل جذرياً. وإن الحقوق المهنية للمرأة العربية ـ حق العمل وحق الانتساب الى النقابات ـ لم تكتسب بعد مداها التغييري الفعّال، ولكنها بدأت تثير بشكل ملموس ومحدود مشكلات العمل النسائي والأجور والعطلات والضمانات. أما من جهة حقوقها السياسية، فالأوضاع تختلف من بلد إلى آخر: ففي لبنان اكتسبت المرأة حقها في الانتخاب، وعلاوة على ذلك نالت حقوقها في الوظائف كما في مصر والعراق وسوريا، وارتفع بعض النساء العربيات إلى الاضطلاع بمسؤوليات في البلديات والمجالس البلدية والمجالس النيابية والشعبية وفي الوزارات. ولكن هذه الحقوق السياسية لم يُعترف بها للمرأة كما هو الحال في أقطار عربية أخرى.

يضاف إلى ذلك، أن حقوق المرأة العربية في الأسرة لم تتبدل كثيراً، إذ إنها لا تزال تعتبر وسيلة «للمتعة والانتاج»، ولا تزال المرأة تُضرب في الأسرة ـ وإن خف الضرب عن العصور السالفة ـ ومبدأ تعدد الزوجات لم يلغ إلا في تونس، ولكن منع التعدد قانونياً لم يفرض بعد في بقية الأقطار العربية. وإن أخذ الواقع الاقتصادي والاجتماعي للزوج، يفرض

عليه مبدئياً الاكتفاء بامرأة واحدة، ومن جهة أخرى لا يزال الرجل متمتعاً بحقه المطلق في الطلاق. والاستنتاج الأساسي، أن الوطن العربي لم يشهد تشريعاً جديداً لأوضاع المرأة العربية، إنما شهد اصلاحات ثانوية في حقوقها، وحافظ على ثنائية التشريع ولا سيما في الأحوال الشخصية. ومثال ذلك لبنان. وإذا كان القانون الفرنسي يحل السلطة الأبوية للأبوين (الرجل والمرأة) معاً، وبعد وفاة الزوج تكون الولاية للأم على أولادها، فإن الشرع الاسلامي يحصر الولاية في الأب عند وجوده وفي الجد الصحيح (أبو الأب) عند عدمه، وتحرم المرأة من ولاية أولادها، بينما هي تقوم بإنجابهم وتربيتهم وأحياناً بإعالتهم من عملها. وليس للمرأة حق القرار في منزل الزوجية، فالشرع يعتبر «حقها لزوجها» ومن هنا ولاية الأب المطلقة.

واختلفت المذاهب الفقهية الاسلامية أيما اختلاف في تحديد سن زواج الذكر والأنثى: الذكر زواجه في الثامنة عشرة والأنثى في السابعة عشرة، وعلى الأنثى والذكر استشارة وليهما في كل الأحوال، ولكن قانون الأحوال الدرزية، يقول بتحرير الأنثى من استشارة الولي بعد بلوغها سن الحادية والعشرين، أما الفقه الشيعي فيحدد بلوغ الذكر بسن الخامسة عشرة وبلوغ الأنثى بسن التاسعة، ويرفع الولاية عن الفتى الراشد والفتاة الراشدة. ومهما تكن الآراء المتفقة أو المختلفة فهناك استبعاد للمرأة من ميدان المسؤولية.

أما عند المسيحيين العرب، فلا يستطيع الرجل أن يعقد زواجاً صحيحاً قبل تمام ١٦ سنة من عمره، ولا المرأة قبل تمام ١٤ سنة من عمرها (قانون ٥٧ المجمع)، إلا أنه يصح مع التفسيح زواج الصغير الذي أتم الرابعة عشرة، وزواج الصغيرة التي أتمت الثانية عشرة (قانون ٣٢).

إن الشريعتين الاسلامية والمسيحية تتجهان اتجاهات عدة بالنسبة إلى أهلية المرأة: بعض المذاهب يقول بمساواة الأهلية بين المرأة والرجل، وبعضها الآخر يقول بالحجر على النساء. وإذا كان التشريع الديني يقول بأن «أهلية المرأة كأهلية الرجل في مالها» فقد حرمها من الأهلية النفسية ووضعها تحت سلطة الزوج ملزماً إياها بالإقامة والسفر مع الزوج، وباكتساب جنسية زوجها وحمل اسمه. إن التشريع الديني هو الذي يحكم وضع المرأة في مجمل الأقطار العربية، وإن برزت محاولات تشريعية بديلة لم يكن القصد منها تحرير المرأة. ومثال ذلك ما تقوله المادة ١١ من قانون التجارة اللبناني: «إن المرأة المتزوجة، مهما تكن أحكام القانون الشرعي الذي تخضع له، لا تملك الأهلية التجارية إلا إذا حصلت على رضى زوجها الضمني أو الصريح»، وهذا ينسف أها ة المرأة في مالها ونفسها[٦].

---

(٦) لور مغيزل، **المرأة في التشريع اللبناني في ضوء الاتفاقيات الدولية مع مقارنة بالتشريعات العربية** (بيروت: كلية بيروت الجامعية، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي؛ مؤسسة نوفل، ١٩٨٥).

إن الدساتير والتشريعات العربية اكتسبت اللمسات الديمقراطية والليبرالية في بعض موادها اكتساباً، وليس نتيجة تطور ذاتي داخلي للعلاقات الاجتماعية، مما جعل الالتزام بتلك الدساتير وتطبيقها أمراً شكلياً، وينطبق هذا على قضية حقوق المرأة... كحقها في العمل مثلاً. فالأقطار العربية قد تبنت في غالبيتها، ما جاء في مواثيق الأمم المتحدة (الاعلان العالمي الصادر عام ١٩٦٧ للقضاء على التمييز ضد المرأة) وضمنته التشريعات المختلفة، ومع ذلك بقيت الفجوة كبيرة بين الواقع والمعلن(٧). ولو عرضنا لبعض النصوص القانونية الخاصة بالمرأة العربية، لما وجدنا إلا اختلافاً ثانوياً بين الأقطار العربية المختلفة: فالدستور السوري الصادر عام ١٩٧٠ ينص في المادة ٤٥، أن تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعّالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعمل على ازالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي؛ ونجد في الدستور المغربي الصادر عام ١٩٧٢ ما يلي: لا تتمتع المرأة والرجل بالحقوق السياسية نفسها؛ ويقضي الفصل ٤٣ من الدستور الجزائري الصادر عام ١٩٧٦ بألا يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة الجزائرية؛ أما في المادة ١١ من الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ «فتكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية».
وتمنع دساتير وقوانين بعض الأقطار العربية المرأة من تولي مناصب قضائية أو رئاسة دولة، هذا ويلاحظ أن عدد النساء اللواتي يتولين وظائف عامة يقل كلما تدرجن في سلم الوظائف نحو الأعلى، وأنه ينعدم في بعض الأقطار العربية بالنسبة إلى مناصب معينة، خاصة في المجالات الدبلوماسية والقضائية.

لقد اهتمت الأقطار العربية بالقضايا التي يمكن أن تزيد من الدور الانتاجي للمرأة.. من أهم مظاهر هذا الاهتمام صدور الاتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة لعام ١٩٧٦ التي وافقت عليها الأقطار العربية المشاركة في مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة، في مدينة الاسكندرية في الفترة ما بين ٦ ـ ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٦. وقد نصت هذه الاتفاقية على مساواة المرأة بالرجل في تشريعات العمل كافة، وفي جميع القطاعات، على الأخص قطاع الزراعة. وتنص المادة الثانية من الاتفاقية على وجوب ضمان تكافؤ الفرص في الاستخدام بين الرجل والمرأة في مجالات العمل كافة، عند تساوي المؤهلات والصلاحية، كما تقضي بعدم التفرقة بينهما في الترقي الوظيفي، والمساواة في شروط العمل كافة، وضمن منح الأجر المماثل، مع ضمان اتاحة الفرصة للمرأة العاملة على قدم المساواة مع الرجل، في

(٧) ابراهيم حيدر، **حق المرأة في العمل: الإنجاز والقصور والمعوقات** (القاهرة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، ١٩٨٧)، ص ١٨٠.

مراحل التعليم والتدريب المهني كافة واعادة التدريب. هذا وقد احتوت هذه الاتفاقية في موادها من ٦ إلى ١٩ على أحكام خاصة بعمل المرأة، نجدها تتكرر في ما بعد ضمن أغلب تشريعات الأقطار العربية.

٤ ـ المرأة العربية والصحة النفسية

إن وضع المرأة العربية يطرح نفسه كمشكلة انسانية، والإشكال الأنثوي المطروح في عصرنا يدور جوهرياً حول أشكال ومضامين العلاقة بين الرجل والمرأة، فهذه العلاقة المحتومة بيولوجياً، ليست كذلك اجتماعياً وثقافياً، بل هي قابلة للتغير والتطور. وإن إبقاء المرأة في حالة العلاقة الطبيعية دون السماح لها بالارتقاء مع شريكها إلى حالة العلاقة الثقافية والاجتماعية يؤدي إلى تقهقر اجتماعي. ولكن المرأة كانت تقاوم ما يتلازم مع هذه العلاقة من علاقات عبودية.

أما على صعيد التمييز الاجتماعي ما بين المرأة والرجل، فقد جرى ربط مقام المرأة بدور استهلاكي، ومقام الرجل بدور انتاجي، وسادت مفاهيم قبلية حول دور المرأة، أنثى الرجل، وهي دون الرجل اجتماعياً، لأن الرجال يعملون والنساء يتركن العمل (العمل المنزلي ليس عملاً) أو يخضعن لعبودية العمل المنزلي، أو أنهن يوصفن بالبطالة، ويضاف إلى ذلك مفاهيم قبلية أخرى تربط بين التحريم الجنسي والتحريم الاقتصادي (امتلاك الرجل الأرض والمرأة).

إن الرجل العربي يعوض من قهره النفسي وانسحاقه الاجتماعي بتفريغ قهره وهواماته ومهانته على زوجته من خلال لعب دور السيد الذي يخضع المرأة.. إنه يستعبدها ويستغلها ويحولها بالتالي إلى أداة تخدمه «تنجب له الذرية التي تعزز قوته الذكورية»[٨]، أي تتحول إلى وعاء لمتعته بشكل أناني لا يراعي حاجاتها ورغباتها. تموت نفسياً كي يستمد هو من هذا الموت وهم الحياة، تسحق كي يستمد هو من هذا الانسحاق وهم تحقيق الذات. باختصار، يستغلها كلياً وعلى جميع الصعد كي يتهرب من استغلالها المتسلط عليه. من هنا فإن التربية للفتى وللفتاة منذ طفولتهما محكومة بإعدادهما كأداة للمؤسسة الزوجية مما يسلخ جسديهما عن حاجاتهما الانسانية، ويحوّل هذا الجسد إلى عبء أو عنصر غريب عليهما، وخاصة الفتاة أو المرأة التي يشكل جسدها الوعاء المحافظ على مكانة الرجل وشرفه، حسب الثقافة الذكورية المهيمنة.

وبذلك كان على مكانة المرأة الاجتماعية ألا تتفاوت في نظر الرجل ونظر المجتمع

---

(٨) مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور**، الدراسات الانسانية، علم النفس (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦)، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

عموماً بين أقصى الارتفاع: الكائن الثمين، مركز الشرف الذاتي، رمز العطاء البشري الذي يبدو في الأمومة؛ وبين أقصى حالات التبخيس: المرأة الصورة، المرأة رمز العيب والضعف، المرأة القاصرة، الجاهلة، المرأة التي يمتلكها الرجل مستخدماً اياها لمنافعه المتعددة. وفي اطار هذه الايديولوجيا السائدة، لم يعد الرجل يرى في المرأة مصدر شرفها في عقلها أو نفسها، إنما في جسدها. لذلك فإن أي مساس به يعني لها السقوط والاضطهاد الاجتماعي أو الموت، ثم لا يكتسب شرعيته إلا من ضمن مؤسسة الزواج. ثم لكي تحافظ المرأة أو الفتاة على وجودها وتحظى باعتراف المجتمع بها، كان عليها أن تحبس طاقاتها العقلية وتكبت عواطفها الانسانية وتكبح غرائزها الحيوية لتتقمص سلوكية متذبذبة قائمة على تصرفات متجاذبة بين الطاعة والتبعية والصبر المغموس بالشعور بالذنب، وبين الغواية والكيد والثرثرة والحقد والحسد والانتقام. في الحقيقة، إن جزءاً كبيراً مما يسمى مازوشية المرأة ليس سوى ارتداد عدوانيتها المتفجرة نتيجة العدوان المزمن إلى ذاتها، أما الجزء الآخر فيتخذ سبيله إلى ممارسة الكيد والدس والحقد والحسد التي تشتهر بها المرأة أو يشاع اجتماعياً اشتهارها بها.

وأخيراً يبدو أنه لكي تعامل المرأة كإنسان له قيمته الذاتية بسبب قدرته على العطاء والانتاج والابداع، وليس لكونه ملحقاً بالرجل، فإن عليها أن تدرك حقيقة أساسية، وهي أن عليها أن تتخطى الكتل الضخمة من التقاليد والعادات السائدة منذ قرون، ونجاحها يستدعي تغييراً جذرياً في بنيتها النفسية، وكذلك في بنية الرجل النفسية. ويجب أن تدرك أن العادات والتقاليد كممارسات مكتسبة تخضع لظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية ولا تحمل أي نوع من القدسية على الاطلاق، وأن تطور نظام الحياة وتقدم الوسائل وارتقاء المنجزات يستدعي ارتقاء وتطوراً في كيفية التفكير الانساني. لا أقول من السهل تغيير السلوك المتوارث والمعتاد، فهو يحتاج إلى مجهود نفسي كبير، وبذل جهد عقلي للاقتناع بفكر جديد ثم تطبيقه. ومن الطبيعي أن يجد الرجل العربي الذي مارس السلطة قروناً طويلة صعوبة في تكييف سلوكه تجاه المرأة، بحيث يتيح لها الآن الفرص نفسها التي تتاح له، ويقبلها شريكاً متكافئاً، ولكنه يجب ألا يرفض عقلياً هذه الفكرة لصعوبتها ويبحث عن العلل والأعذار حتى يتهرب من تطبيقها، فيبقي المرأة على حالها ويبقى هو أسير مفاهيمه المتوارثة، ويحرم نصف المجتمع من المساهمة في تنمية نفسه وإنماء المجتمع.

المراجع

بر، فتنت مسيكة. **حقوق المرأة بين الشرع الاسلامي والشرعة العالمية لحقوق الانسان.** بيروت: مؤسسة المعارف، ١٩٩٢.

جاسم، عزيز السيد. **حق المرأة بين مشكلات التخلف الاجتماعي ومتطلبات الحياة الجديدة.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

حجاب، ناديا. **المرأة العربية: دعوة إلى التغيير.** لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٦.

حجازي، مصطفى. **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور.** بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦. (الدراسات الانسانية، علم النفس)

حيدر، ابراهيم. **حق المرأة في العمل: الإنجاز والقصور والمعوقات.** القاهرة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، ١٩٨٧.

الخرساني، غادة. **المرأة والاسلام.** بيروت: دار النهار، ١٩٨٠.

الخماش، سلوى. **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف.** تقديم ابراهيم بدران. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨١.

سليمان، نبيل. **النسوية في الكتاب المدرسي السوري.** دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٨.

شايدولينا، لويزا. **المرأة العربية والعصر.** بيروت: دار الجيل، ١٩٨٠.

الشريف، محمد أحمد [وآخرون]. **تطوير التربية العربية: تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية.** القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩.

عثمان، علي. **المرأة العربية عبر التاريخ.** بيروت: دار التضامن، ١٩٧٥.

المرأة والعمل في لبنان. بيروت: كلية بيروت الجامعية، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، ١٩٨٠.

المرنيسي، فاطمة. **الحريم السياسي (النبي والنساء).** دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

مغيزل، لور. **المرأة في التشريع اللبناني في ضوء الاتفاقيات الدولية مع مقارنة بالتشريعات العربية.** بيروت: كلية بيروت الجامعية، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي؛ مؤسسة نوفل، ١٩٨٥.

منسى، جولييت. **المرأة في العالم العربي.** بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨١.

المناقشات

١ ـ علي المحجوبي

الحديث عن المرأة العربية والمرأة التركية يستوجب لفتة إلى وضع المرأة التونسية لأن التجربة التونسية في هذا الميدان أقرب إلى التجربة التركية منها إلى تجارب البلدان العربية الأخرى. وهي مستوحاة في بعض جوانبها من التجربة الكمالية. فقد أعجب بعض المصلحين التونسيين في عشرينيات هذا القرن بسياسة أتاتورك في تحرير المرأة. وكان بعض الصحف ينشر صورة مصطفى كمال مع زوجته وهي سافرة. غير أن الوطنيين التونسيين بالرغم من نزعتهم الاصلاحية أبدوا بعض الاحتراز على هذه السياسة بالذات، ذلك أن الواقع الاستعماري استوجب حينئذ المحافظة على الشخصية التونسية، والحجاب يعتبر آنذاك جزءاً من هذه الشخصية، كما يعتبر الإسلام بعداً هاماً من أبعاد هذه الشخصية.

ولذلك عندما ألقت سيدة تونسية محاضرة سنة ١٩٢٩ حول السفور اعترض الحبيب بورقيبة على ذلك واعتبر أن الحجاب هو ضرب من ضروب المقاومة ضد الاستعمار والاندماج. كما قامت جريدته **العمل التونسي** في الثلاثينيات بحملة ضد التجنيس ودفن المتجنسين التونسيين في المقابر الإسلامية. واعتمد الوطنيون التونسيون لتبرير هذا الموقف على أن الإسلام هو في آن واحد عقيدة وطقوس وقوانين ينظم الحياة الخاصة والعامة للمسلمين. ولذلك فاعتناق التونسي الجنسية الفرنسية يجعله يخضع للقانون المدني الفرنسي عوضاً من الشريعة الإسلامية ويجعله بذلك بمثابة المرتد. غير أنه عندما استقلت تونس سنة ١٩٥٦، ولم يعد هنالك خوف على شخصيتها، سلكت حكومة الحبيب بورقيبة سياسة معاكسة تماماً تماثل الاصلاحات التركية في هذا الميدان، وذلك قبل الاعلان عن الجمهورية (٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٧). فكان ملف المرأة من أوائل الملفات التي اهتمت بها الحكومة الوطنية الفتية إثر قيامها في نيسان/ ابريل ١٩٥٦. ففي ١٣ آب/ اغسطس صدرت مجلة **الأحوال الشخصية**

التي تقر الكثير من الحقوق والضمانات لفائدة المرأة، والذي أصبح تاريخ صدورها يوم عطلة «عيد المرأة». فحجّرت تعدد الزوجات ونظمت الطلاق الذي لم يعد يقع حسب نزوات الزوج، بل من حق الزوجة كذلك المطالبة به. وأصبح الطلاق من مهام المحاكم. كما نظم الإرث وذلك طبقاً للواقع الاجتماعي؛ وعدّلت في هذا الميدان بعض الأحكام الشرعية. فأصبحت البنت ترث كل أملاك والدها إن لم يكن له ورثة من الذكور. كما شجعت الحكومة التونسية على السفور وترك الحجاب. وكثيراً ما كان الحبيب بورقيبة في الاجتماعات يدعو الفتيات إلى نزع الحجاب أو ينزعه لهن هو نفسه. ثم فتح مجال التعليم أمام المرأة وذلك في إطار معاهد مختلطة.

ووقع دعم مجلة **الأحوال الشخصية** مع تطور المرأة خصوصاً مع نمو التعليم، فأصبح للمرأة حق كفالة أطفالها عند وفاة الزوج. كما أصبحت تتمتع ببعض الحقوق عند زواجها، ولو لم تبلغ سن الرشد، أي العشرين سنة، كفتح حساب جارٍ أو إبرام عقد إلى غير ذلك. كما وقع تحريرها من الطاعة المطلقة للزوج وضمان النفقة لها ولأطفالها في حالة طلاقها. غير أنه خلافاً لما هو الوضع في تركيا، فإن كل هذه الاصلاحات وقعت في إطار الشريعة، دون أن تكون هناك قطيعة مع الإسلام، لأن الاصلاحيين التونسيين يعملون على التوفيق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. فكان الحبيب بورقيبة يعتمد على الشريعة لتبرير مشروعه الاصلاحي. وكان ذلك شأن تعدد الزوجات، حيث اعتمد آيتين قرآنيتين ليبيّن أن القرآن لا يسمح بتعدد الزوجات. ووردت هذه الآيات كما يلي: **﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة﴾**[1]. **﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا﴾**[2]، والتأويل المنطقي لهاتين الآيتين يؤول في نظر الحبيب بورقيبة إلى تحجير تعدد الزوجات لأن العدل بين الزوجات مستحيل.

كما اعتمد بورقيبة لتنظيم الطلاق وحماية المرأة من نزوات زوجها على الحديث النبوي: **«أبغض الحلال عند الله الطلاق»**.

أما في الإرث فقد غيّر ما كان يسمح به الواقع الاجتماعي، أي نفور الآباء الذين لهم بنات دون أبناء عن ترك تركتهم لغير أولادهم. واعتماداً على ذلك أصبحت البنت التي ليس لها إخوة ذكور ترث كامل تركة والدها خلافاً لما تقتضيه الشريعة. غير أن الحبيب بورقيبة لم يستطع تقنين المساواة في الإرث بين الإناث والذكور، وذلك رغم رغبته الملحة في ذلك. فعندما طلب من مفتي الجمهورية ومن عميد كلية الشريعة وأصول الدين حل هذه القضية في نطاق الشريعة، أجاباه بأن آية الإرث صريحة لا تقبل أي تأويل، إذ تقول صراحة

---

(١) القرآن الكريم، «سورة النساء» الآية ٣.

(٢) المصدر نفسه، «سورة النساء» الآية ١٢٩.

﴿فللذكر مثل حظ الأنثيين﴾[3]. ولذلك لم تقع المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة كما هو الشأن في تركيا. ومهما يكن من أمر فإنه بفضل هذه السياسة الإصلاحية حصلت المرأة على العديد من الحقوق، بما فيها الحقوق السياسية، وفرضت نفسها شيئاً فشيئاً على واقع المجتمع التونسي في ميادين عديدة كالتعليم والصحة، خصوصاً بعد تطور التعليم ووجود نسبة كبيرة من النساء المتعلمات والمثقفات.

٢ ـ دوغو ارجيل

أقدم شكري للإقرار بأن الإسلام هو من عناصر الأمة التركية. إن تركيا هي قطر إسلامي من حيث الأساس، والإسلام من دعائم هوية المجتمع التركي. علينا بالطبع أن نشدد على التفريق القائم بين الدولة والدين، وأن الدولة يجب ألا تكون ذات دين. ولكن للناس ديانتهم دائماً ويجب أن يكون ذلك لهم، وهم يختارون ذلك لأن الإنسان بحاجة إلى إيمان، وإن لم يكن إيماناً بدين سماوي فإيمان دنيوي على العموم.

لذلك أود لفت انتباهكم إلى معاناة هذا البلد (لبنان) مثلاً الذي لم تخلق مشاعر الوطنية فيه حسب الروابط المعترف بها، كما أفكر بمفهوم علمانية الدولة في لبنان وكيف يمكن تحقيقها في مدة قصيرة.

أود أن ألفت الانتباه كذلك إلى الفرق بين المرأة في المدينة والمرأة في الريف، وهو فرق واسع. نحن الأكاديميين نشدد، على العموم، على ظروف المرأة الحضرية لأننا نعرف ظروفها ونعيشها. إن الفرق بين نساء الطبقة الوسطى الشرقية والغربية قد يكون في اللغة وفي الأذواق والتقاليد المحلية، ولكن الفرق بين المرأة الحضرية والمرأة الريفية هو فرق شاسع جداً. لذا أرى أن تكون المقارنة بينهما مقارنة نقدية. هناك شيء آخر يتعلق باللغة، فهي تكتسب عن طريق الأم. فإذا لم نثقف الأمهات ولم نتح لهن المجال لتكوين شخصياتهن الفردية ليربين أولادهن، فلن يصبحن أفراداً بل يبقين مجموعات متراصة معاً، ولكن إذا لم يحزنَ فرديتهن بعد مغادرتهن محيط الحضانة الأبوي، فسوف يبحثن عن سلطة أخرى ولن يحزنَ فردية لهن. ولا تظنوا أن الأنظمة الاستبدادية تشبع ميل أصحابها وأتباعهم إلى السلطة، وذلك لأنهم لم يكتسبوا فرديتهم من أوساطهم العائلية، وهذا يبدأ من الأم.

٣ ـ علي محافظة

الملاحظة **الأولى**، من خلال العرض الذي تقدمت به الباحثتان، أن المرجعية في الحديث عن المرأة هي وضع المرأة الغربية التي تعتبر لديهما المرأة الأنموذج. لقد تجاهلت مريم سليم أن الفارق الزمني بين سعي المرأة الغربية إلى التحرر والتقدم، وبين سعي المرأة العربية إلى ذلك، بلغ نحو قرنين من الزمن. فالمرأة العربية بدأت مسيرتها بعد نيل البلدان العربية

(٣) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ١٧٦.

استقلالها السياسي، أي خلال أربعة عقود من الزمن تقريباً. وأعتقد أنه من الظلم على المجتمعات العربية، وعلى الأقطار العربية، أن يوجه إليها اللوم على تقصيرها في هذا الميدان خلال مدة زمنية قصيرة، وكنت أتمنى لو أن مريم سليم تحدثت عن وضع المرأة العربية قبل الاستقلال وما بلغته الآن من تحرر وتقدم، وما حققته من مكاسب وانجازات على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية.

والملاحظة **الثانية** تدور حول عمل المرأة. وهنا أيضاً تعتمد المرجعية الغربية. فمعظم النساء العربيات من الريف، والمرأة في الريف تعمل كالرجل أو أكثر قليلاً. ولكن مكاتب العمل ووزارات العمل لا تعتبر النساء الريفيات عاملات. ولو فعلت ذلك لارتفعت نسبة المرأة العاملة في الوطن العربي وتجاوزت أضعاف النسبة المذكورة في تقارير الأمم المتحدة، وهي ١١ بالمئة.

ولديّ **أخيراً** سؤال الى سيما كالايسيوغلو حول المرأة التركية: هل كان للمرأة التركية جمعيات أو اتحادات تدافع عن حقوق المرأة وتسعى إلى تطوير مكانتها في المجتمع التركي وتحسين أوضاعها؟ ففي العرض الذي قدمته لنا لم أجد اشارة إلى مثل هذه الجمعيات أو الاتحادات.

٤ ــ أورهان كولوغلو

لديّ سؤالان أوجههما إلى مريم سليم:

١ ـ كانت قد سُنحت لي فرصة العمل في جامعة ليبية مدة سنتين. لاحظت أن نظاماً عسكرياً في التعليم قد طبق على البنات، وذلك لتجنب انتقاد الناقدين. وحين دخلت الجامعة كن بمنتهى الحرية في تصرفاتهن. هل يمكن أن يكون هذا حلاً لمشكلة المرأة العربية؟

٢ ـ إننا نشاهد ظهور زعيمات فلسطينيات. هل تظنين أننا سنرى زعيمة عربية أو رئيسة للوزراء في الوطن العربي، كما هو موجود فعلاً في الباكستان أو تركيا؟

٥ ــ سيما كالايسيوغلو (تردّ)

هناك مجال في جميع الأقطار لتطور حقوق المرأة في المستقبل. إن المرأة تواجه الصعوبات في كل مكان، وإن كان مركزها في بعض الأقطار أكثر حظاً منه في أقطار أخرى. وحين نتحدث عن تطور مركز المرأة في المستقبل أو عن تحسين هذا المركز، فإننا بالطبع نحيل إلى المستويات الموجودة في الغرب. وأنا شخصياً لا أرى ضيراً في هذا، وذلك لأن حقوق المرأة أو حقوق الإنسان في الغرب تمثل وضعاً أفضل من غيره، إن لم نقل هو الأفضل على الاطلاق. أما إذا كانت هناك مشاكل في التطبيقات الغربية فإن بوسعنا أن نتعلم دروساً من أخطاء الغربيين. أنا لا أرى أن هذا التوجه يمس هوياتنا الوطنية.

يمكننا الحفاظ على هوياتنا الوطنية والاعتزاز بهوياتنا الدينية ونطبق في الوقت عينه المستوى الغربي الذي نجده مفيداً لأغراضنا.

٦ ـ مريم سليم (تردّ)

أولاً: إن قوانين الأحوال الشخصية، التي وضعها الحبيب بورقيبة تعزز موقع المرأة، وأتمنى أن تعمم في باقي الأقطار العربية، ولكنني أعرف أن هناك اختراقاً لهذه القوانين من قبل أفراد في المجتمع التونسي.

ثانياً: إننا لا نتكلم على نموذج غربي عندما نذكر أوضاع المرأة العربية. ماذا يعني نموذج غربي عندما نقول إن نسبة الأمية بين النساء هي ٦٥ بالمئة، وكم مليون امرأة أمية سنجد عام ألفين عندما سيكون عدد العرب ٢٩٩ مليون نسمة؟ ثم إن ارتفاع نسبة الخصوبة عند المرأة العربية هو في علاقة عكسية مع التعليم، ذلك لأن المرأة المتعلمة لا تسعى إلى تحقيق ذاتها في الانجاب.

ثالثاً: إن بروز نساء عربيات في مناطق معينة، أو كون المرأة العربية وزيرة أو نائبة ـ في البرلمان اللبناني ثلاثة نواب نساء ـ أو صعود امرأة في منطقة معينة أو في مكان معين، لا يؤدي إلى تحسين أوضاع المرأة العربية ككل. إن تحسين أوضاع المرأة العربية يتطلب الكثير من الجهد والإرادة الطيبة من الجميع.

القسم الثالث

مستقبل العلاقات العربيّة - التركيّة

الفصل السابع
الأسس الواقعية
لمستقبل العلاقات العربية ـ التركية

أحمد نوري النعيمي (*)

المقدمة

أخذت تركيا تولي المنطقة العربية اهتمامها بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ريثما انتهت إلى ترسيخ معالم النظام الديمقراطي في الداخل، إلا أن هذا الاهتمام بالمنطقة قد ازداد إلى حد بعيد منذ أن بدأت الولايات المتحدة تتجه بدورها إلى تلك المنطقة منذ عام ١٩٤٦. وعلى هذا الأساس نرى أن تركيا قد اشتركت مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في مستهل عام ١٩٥١ في تأسيس منظمة قيادة الشرق الأوسط، إلا أن هذا المشروع لم يدخل حيز التنفيذ نتيجة رفض الأقطار العربية إياه، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع الغرب بلورة مشروع قيادة الشرق الأوسط في عام ١٩٥٥ وذلك عن طريق تأسيس حلف بغداد.

وقد طرأت تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية نحو الوطن العربي منذ عام ١٩٦٤، وذلك نتيجة الأزمة القبرصية ولأسباب اقتصادية وانتخابية داخلية مع الوطن العربي، إذ أدرك القادة الأتراك أنه في توطيد أواصر الصداقة مع الوطن العربي خدمة لمصالح تركيا القومية. إلاّ أن تركيا من جانب آخر، قدمت كل التسهيلات الدفاعية للتحالف الأطلسي ـ الأمريكي ضد العراق بعد حوادث آب/ أغسطس ١٩٩٠، وبذلك تكون تركيا فقدت مصدراً اقتصادياً مهماً نتيجة سياسة الحصار عليه، وفي الوقت نفسه اتجهت تركيا نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى للتعويض من الضرر الذي لحقها إبان العدوان على العراق. فضلاً عن ذلك فإن تركيا منهمكة في قضايا دولية أخرى، مثل قبرص وبلغاريا

(*) أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة بغداد.

والبوسنة والهرسك. وعليه يعد هذا البحث بمثابة إجابة عن هذه التساؤلات، وتأثير ذلك في مستقبل العلاقات العربية ـ التركية.

أولاً: الاطار المشترك للتعاون العربي ـ التركي

اتبع القادة الأتراك في العشرينيات من هذا القرن بعض المفاهيم في السياسة الخارجية، منها مفهوم «قومية السياسة الخارجية»، ويؤكد هذا المفهوم موقع تركيا في العلاقات الدولية ابتداءً من إلغاء السلطنة والخلافة في تركيا عن طريق إقامة علاقات مع الشرق والغرب في آنٍ واحد. هذا ما نادى به أتاتورك، ولكن هذا المفهوم فهم بشكل أو بآخر بعد وفاة أتاتورك بأنه موقع تركيا في الوطن العربي. ونتيجة ذلك، فقد أدى هذا التفسير الجديد لمفهوم «قومية السياسة الخارجية» إلى تطور خطير داخل تركيا، حيث أُثيرت في بعض الأحيان آراء تنادي بأنه يجب أن تكون قرارات السياسة الخارجية بمثابة قرارات قومية، وأن النقد وعدم الاتفاق في السياسة الخارجية سيلحق الضرر بمصالح تركيا، وبعبارة أخرى، يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق في الرأي بين الحزب الحاكم والأحزاب الأخرى(١).

إن الطبقة الحاكمة في تركيا كانت تستخدم هذا المفهوم عندما كانت الدولة تتعرض للأخطار الخارجية. إن مفهوم «قومية السياسة الخارجية» لم يفرض لفترة طويلة على كل قطاعات الشعب فحسب، ولكن أيضاً قد وسع بصورة مستمرة(٢). وتبعاً لوجهة نظر أندرو منغو (Andrew Mango) في كتابه عن تركيا بأن قرار أتاتورك حول استخدام مساعدة السوفيات عام ١٩٢٠، وتقاربه من الغرب وتوقيع معاهدة التحالف مع بريطانيا وفرنسا، ومعاهدة عدم الاعتداء مع المانيا النازية، وقبول اينونو مبدأ ترومان، وقرار مندريس الاشتراك في حرب كوريا، والعضوية في حلف الناتو، والخطوات الحذرة من خلفاء ستالين، كل هذه الأمور تعكس مفهوم قومية السياسة الخارجية(٣).

وقد طرأ بعض التغييرات على هذا المفهوم منذ منتصف الستينيات من هذا القرن، وخاصة في ما يتعلق بالمنطقة العربية، إذ أرسى الأتراك معالم جديدة وأفكاراً دينامية لسياستهم الخارجية، آخذين بنظر الاعتبار مفهوماً جديداً لنظرية الأمن القومي يؤكد، بالدرجة

---

(١) Soysal Mumtaz, *Dis Politika ve Parlamanto* (Ankara: Seving Matbaasi, 1967), s. 287.

(٢) Türkkaya Ataöv, *N.A.T.O. and Turkey,* Publications of the Faculty of Political Science of the University of Ankara; no. 306 (Ankara. Sevınç Prınt-House, 1970), pp. 86 - 87.

(٣) Ismet Giritli, «Turkey Since the 1965 Elections,» *Middle East Journal,* vol. 23, no. 3 (Summer 1969), p. 360.

الأولى، المصالح التركية، وفي هذا المجال أخذت تركيا الموقع الأول في السياسة العربية المعاصرة. وبالإمكان إيجاز موقف تركيا من المنطقة العربية في النقاط الآتية:

١ - تحاول تركيا اتباع سياسة عدم الانحياز في النزاعات والصراعات المحلية، ولكنها من ناحية أخرى تقدّر جهود الوساطة بين الأطراف المعنية، والمثال على ذلك جهود تركيا في لجنة الوساطة الإسلامية المنبثقة من المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الطائف والخاصة بإنهاء الحرب العراقية - الإيرانية.

٢ - تتسم السياسة الخارجية التركية بنوع من الحساسية إزاء مصالح الأمن القومي العربي، إذ هي حريصة على ألا يُمس تعاون تركيا مع الغرب، ولا سيما في مجال الدفاع عن الأمن القومي العربي، ويتمثل هذا الدور بعدم سماحها بتحويل المنشآت الأمريكية في أراضيها ضد مصالح الوطن العربي.

إلا أن الحوادث التي حصلت إبان حرب الخليج، قد برهنت أن تركيا لم تلتزم المفهوم السالف الذكر، بل على العكس من ذلك، ساهمت مع حلفائها الأطلسيين بالعدوان على العراق، واستخدام القواعد العسكرية ضد دولة جارة، كانت قد دخلت معها قبل هذه الحقبة التاريخية في علاقات وطيدة كانت متميزة في علاقات تركيا الشرق أوسطية.

٣ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، وهي تعد تغيير الأنظمة السياسية العربية في تلك الدول تطورات داخلية.

٤ - تؤمن تركيا بأن علاقاتها مع الوطن العربي تقوم على أساس العلاقات الثنائية بما ينسجم وظروف كل دولة على حدة، معتقدة أن انضمامها إلى المؤتمر الإسلامي يؤدي إلى مزيد من العلاقات الاقتصادية الثنائية مع أعضاء المؤتمر المذكور[٤].

وهناك في الحقيقة مصالح وإطار مشترك لتعاون عربي - تركي، بالإمكان إيجازها في الآتي:

١ - النفط

بالرغم من اكتشاف النفط في تركيا، إلا أن إنتاجها كان قليلاً لا يسد إلا جزءاً ضئيلاً من احتياجاتها النفطية العامة على الرغم من اكتشاف المزيد من الآبار، بالنظر إلى التركيب الجيولوجي للأرض التركية، وما يتعلق منها بعمق الطبقة الأرضية، وعدم اكتشاف مخزون كبير من الاحتياجات النفطية فيه. وقد دفع ذلك تركيا إلى البحث عن مصادر لتزويدها بالطاقة النفطية، إذ عمدت إلى تنويع مصادر استيرادها هذه المادة، فاتجهت أولاً إلى

---

(٤) Ali L. Karaosmanoglu, «Turkey's Security and the Middle East,» *Foreign Affairs* (Fall 1983), pp. 166 - 167.

الدول المجاورة مثل العراق وإيران، وكذلك استوردت من أقطار عربية أخرى مثل الكويت وليبيا ومصر[٥]. ولكن تركيا ركزت على تأمين كمية من احتياجاتها النفطية من العراق لأسباب متعددة:

١ ـ قرب العراق ومصادر إنتاجه من تركيا.

٢ ـ قلة نفقات ايصال هذه المادة إلى تركيا.

٣ ـ نوعيته الجيدة وسيطرة الحكومة العراقية على الإنتاج.

وعلى هذا الأساس، فقد تعاملت تركيا مع العراق بدلاً من التعامل مع الشركات النفطية مما يؤدي إلى استقرار صيغة التعامل، وكذلك ادخاله ضمن حلقة العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا والمصالح المتبادلة بين الطرفين[٦]. وتعاملت تركيا في مجال النفط مع بلدان الخليج العربي، وخاصة مع السعودية ثم الكويت في المرتبة الثانية، وهي تحاول من خلال استيرادها النفط أن تخلق العلاقة الاقتصادية المتبادلة للاستفادة من أسواق البلدان النفطية لتصريف منتجاتها الصناعية، وكذلك فتح هذه البلدان أمام الشركات التركية للقيام بمشاريع متعددة وتوفير العمل لليد العاملة التركية التي بدأت في التحول من أوروبا إلى الأقطار العربية[٧].

ومن ناحية أخرى، اتفقت تركيا في نيسان/ أبريل ١٩٨٢ مع ليبيا على زيادة صادرات ليبيا النفطية إلى تركيا لتصل إلى أربعة ملايين طن[٨].

---

(٥) فاروق توفيق ابراهيم، «العلاقات الاقتصادية العربية التركية في مجال النفط والمياه، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣،» (رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية)، ص ١١٤.

(٦) تطورت العلاقات بين تركيا والعراق بعد الجهد الذي حفزه العراق في أسعار النفط وعن طريق منظمة الأوبك في المدة الواقعة بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، وكان نتاج هذا الموضوع عن طريق التطورات الثلاثة الآتية: انضمام تركيا إلى المؤتمر الإسلامي، وتطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والوطن العربي وخاصة العراق، وتغيير الموقف التركي حول الصراع العربي ـ الصهيوني. انظر: امل دوغرمجي، «نظرة عامة للعلاقات التركية ـ العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٨٠،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر العلاقات العربية ـ التركية، ٣، عمان، مكتب ارتباط جامعة اليرموك، ٢٥ ـ ١٩٨٥/٤/٢٨، ص ٤.

(٧) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٨) هناك نشاط آخر لتعزيز الاقتصاد التركي في المنطقة العربية وذلك عن طريق المقاولين الأتراك ولا سيما في السعودية وليبيا، وعلى سبيل المثال حصل المقاولون الأتراك في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ على مقاولات تبلغ ٣,٥ بليون دولار في هاتين الدولتين وحدهما مع مقاولات أخرى وقعت مع العراق والبلدان الخليجية. ويقدر أن مجمل قيمة المقاولات التي قام بها المقاولون الأتراك في ليبيا والسعودية والعراق بـ ١٠ بلايين دولار في نهاية عام ١٩٨٢.

وجدير بالذكر، أنه يوجد عدد من العمال الأتراك في البلدان المذكورة أعلاه ما يقارب بـ ١٥٠,٠٠٠، وقد بلغ مجموع ما حوله هؤلاء إلى تركيا في عام ١٩٨١ ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار، بالمقارنة مع بليوني =

٢ ـ المياه

تحتل الموارد المائية مكان الصدارة في العلاقات العربية ـ التركية. وفي ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد المائية عالمياً وإقليمياً ينبغي وضع قواعد واعتبارات لاستغلال مياه حوضي دجلة والفرات بشكل يؤمن مصالح جميع الأطراف(٩).

تبرز أهمية تنمية الموارد المائية في أية منطقة باعتبارها الأساس الحقيقي للتحول الحضاري والتنمية الاقتصادية. وعليه فقد شهدت منطقة حوضي نهري دجلة والفرات خلال السنوات الماضية نوعاً من التوتر بين تركيا والعراق وسوريا، بعد أن قامت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف باسم الـ «غاب» (GAP) على الفرات ودجلة وروافدهما في ست محافظات في مناطقها الشرقية(١٠). وقد تفجرت الأزمة عندما أعلنت

= دولار حولها ٨٠٠,٠٠٠ من العمال الأتراك في أوروبا إلى تركيا خلال المدة نفسها. انظر:
Karaosmanoglu, «Turkey's Security and the Middle East,» pp. 164 - 186.

إن ليبيا هي شريك تجاري لتركيا، وبعد طرد ألمانيا العمال والمقاولين الأتراك وجد هؤلاء عملاً لهم في ليبيا. ويبدو أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وآراء العقيد القذافي عن الحلف وأفكاره الأخرى التي وردت في **الكتاب الأخضر** لم تؤثر في العلاقات الليبية ـ التركية. انظر:
Seyfi Tashan, «Contemporary Turkish Policies in the Middle East: Prospects and Constraints,» *Middle East Review*, vol. 17, no. 3 (1985), p. 18.

(٩) عبد الرزاق عبد الحميد شريف، «دراسة اقتصادية لاستقلال الموارد المائية لحوضي دجلة والفرات في العراق،» ورقة قدّمت إلى: ندوة الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات: واقعها وآفاقها المستقبلية، الموصل، ١٩٩٣، ص ١١.

(١٠) جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ٩٤.

تنوي تركيا بموجب مشروع الـ «غاب» تنفيذ بعض المشاريع في المستقبل، لعل من أبرزها سد أتاتورك حيث بدأت في العمل به منذ عام ١٩٨٢، وسد قرة كايا منذ عام ١٩٨٦، وسد كيبان. ان السدود الثلاثة تحجز ما يقارب ٩٠ مليار متر مكعب من المياه وسيولد ٨,٨ مليارات كيلووات ـ ساعة من الكهرباء في السنة ويوفر المصدر الرئيسي لمياه الري. انظر: Ayhan Eligin Yucel Askin, *Kucukbas Hayvanciligin Entansifiesmesi Olanaklari* (Ankara: Ve Sorunlari, 1986), ss. 369 - 370, and Jeanifer Nayon, «Bridge Over Troubled Regions,» *Washington Quarterly* (Summer 1984), p. 82.

وإذا علمنا أن حصة تركيا من مياه نهر الفرات من المتوسط السنوي تبلغ ٢٠ مليار م٣ فإنها بهذا المشروع سوف تحصل على أكثر من أربعة أضعاف ايرادها السنوي. انظر: أحمد نوري النعيمي، **التطورات الحديثة في العلاقات العراقية ـ التركية** (بغداد: [د.ن.]، ١٩٨٦)، ص ١٨؛ *Washington Post* (16 December 1986), and *CSIS Conference* (4 February 1987).

فضلاً عن المشاريع التركية الثلاثة، فقد قامت تركيا بإنشاء سد في منطقة بيراجيك «Berecik» وتقوم شركة غاما للإنشاءات وبدعم أجنبي بإنجاز مثل هذا المشروع. ومن المتوقع أن تنتهي تركيا من إنجاز هذا السد خلال عامين. انظر: وزارة الخارجية العراقية، سفارة جمهورية العراق/ أنقرة، الرقم ٣٩/٧/٥ في ١٩٩٣/١/٢٨.

تركيا قرارها في أواخر عام ١٩٨٩ بوقف تدفق مياه الفرات عن كل من العراق وسوريا مدة ثلاثين يوماً لاستكمال الأعمال في إقامة سد أتاتورك.

ولا بد من أن نؤكد في هذا المجال، أن تركيا تعارض إبرام اتفاقية دولية مع سوريا والعراق لاستغلال المياه، وتصر على تركيز جهود الدول الثلاث على التعاون الفني لاستغلال مياه العراق ودجلة عن طريق اجراء بحوث فنية وتبادل المعلومات وتنفيذ مشروعات مشتركة وتحديث نظم وأساليب الري لتقليل نسبة الفاقد من المياه(١١).

ومن الملاحظ، أنه بينما تدعو تركيا إلى أن يشمل هذا التعاون الفني مياه دجلة، فضلاً عن الفرات، يعارض العراق وسوريا هذا الموقف ويطالبان بقصر مباحثات المياه الثلاثية على مسألة مياه الفرات بغرض التوصل إلى اتفاقية لتقسيمها بين الدول الثلاث، لأن مسألة مياه دجلة قضية أخرى ثنائية ينبغي تسويتها بين تركيا والعراق(١٢). وقد أصبح هذا الموضوع واضحاً في اجتماع اللجنة الفنية للمياه الإقليمية بين العراق وسوريا وتركيا في المدة الواقعة من ٩/٢٨ ـ ١٩٩٢/١٠/٢، حيث أكد الموقف التركي الأمور الآتية(١٣):

١ ـ أن يُعتبر حوضا دجلة والفرات حوضاً واحداً وأن مفتاح حل هذه العقدة هو نقل مياه دجلة إلى الفرات.

٢ ـ ان مياه نهري دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود، وبالتالي فهي لا تخضع للقسمة، وإنما للاستخدام الأمثل، أما الأنهار الحدودية فهي الأنهار التي تشكل حداً فاصلاً بين الدول.

وفي هذا المجال، بالإمكان تقديم بعض المقترحات التي من شأنها توطيد العلاقات العربية ـ التركية في مجال المياه:

١ ـ لا بد من التأكيد على توصل العراق وسوريا وتركيا إلى اتفاقية من شأنها تقسيم مياه نهر الفرات، وبالإمكان في هذا المجال الرجوع إلى المادتين الثالثة والتاسعة من معاهدة لوزان، والمادة الثالثة من المعاهدة التي عقدت بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٢٣، وبروتوكول عام ١٩٣٠ بين تركيا وسوريا، ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٦، وبروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا لسنة ١٩٧١. وجميع هذه الاتفاقات والمعاهدات تؤكد الرجوع إلى التعاون وتقسيم المياه، وهذا من شأنه تعزيز العلاقات العربية ـ التركية.

٢ ـ إن الربط بين النفط والمياه الذي يلوّح به الأتراك بين حين وآخر، يؤدي في نهاية

(١١) وزارة الخارجية العراقية، الدائرة القانونية، ١٩٩٢.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) المصدر نفسه.

الأمر إلى الفتور والتوتر في العلاقات العربية ـ التركية، ولا سيما إذا عرفنا اضمحلال أهمية الموقع الجيوبوليتيكي التركي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهماك تركيا في البوسنة والهرسك وقبرص. وعليه، بالإمكان استخدام النفط والمياه كعامل رئيسي في توطيد العلاقات العربية ـ التركية.

ثانياً: تأثير التوجهات التركية نحو الجماعة الأوروبية في مستقبل العلاقات العربية ـ التركية

تستند السياسة الخارجية التركية إلى مبادىء ثلاثة هي(١٤):

١ ـ البحث عن أمن تركيا ضمن نطاق توازن ثابت.

٢ ـ التنمية الاقتصادية.

٣ ـ الاندماج في المجموعة الغربية.

إن للموقع الجغرافي أهمية قصوى في تحديد مركز تركيا في العلاقات الدولية، حيث إن هذا الموقع قد أجبر تركيا، كما هو الحال في عهد الدولة العثمانية، على البحث من أجل ايجاد بعض المفاهيم المتعلقة بالتوازن الدولي. فالدولة العثمانية حاولت ايجاد هذا التوازن باتجاهها نحو انحيازات مختلفة. وهذا يعني بالتأكيد أن الدولة العثمانية سعت في مراحل طويلة من تاريخها إلى وضع حد للتذبذب والقلق السياسي لسياستها الخارجية. إن العامل الجغرافي، دفع السوفيات بعد الحرب العالمية الثانية، ولدوافع استراتيجية، إلى تعزيز مركز أسطولهم في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وقد أدرك اينونو أن تركيا يجب ألا تبقى منطوية على نفسها في صراعها مع الاتحاد السوفياتي، وعليه، فإنها قد أوجدت علاقات صداقة ايديولوجية مع القوى الغربية(١٥). وعلى هذا الأساس، قامت الصحافة السوفياتية والإذاعة منذ عام ١٩٤٥ بحملة دعائية واسعة النطاق ضد تركيا، وأخذت بتحريض الأتراك على تغيير نظام الحكم بالقوة واصفة حكام تركيا بأنهم فاشستيون ورجعيون، كما ركزت وسائل الاعلام السوفياتية دعاية على المطالب الإقليمية في تركيا، وعززت موقفها هذا عن طريق اثنين من أساتذة جورجيا حول شرقي وشمال شرقي تركيا(١٦).

---

(١٤) أحمد نوري النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي** (عمان: [د.ن.]، ١٩٨١)، ص ٣٥.

(١٥) Metin Tamkoç, «The Impact of Truman on the National Security Interests of Turkey,» *Foreign Policy* (Ankara), vol. 6, nos. 3 - 4 (1977), p. 20.

(١٦) Joseph Marion Jones, *The Fifteen Weeks, February 21 - June 5, 1947* (New York: Viking Press; Harcourt, Brace, and World, °1955), p. 61.

ونتيجة هذه التطورات، وافق مجلس حلف شمال الأطلسي في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ على انضمام تركيا إلى الحلف. وفي ١٨ شباط/ فبراير عام ١٩٥٢ نفذ البروتوكول الخاص بانضمام تركيا إلى الحلف. وفي هذه المادة بالذات، وافق المجلس الوطني التركي الكبير على هذا القرار. وبانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي يكون قد امتد دفاع الغرب إلى حدود ايران، وسد الفراغ في الجناح الشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك البحر الأدرياتيكي[١٧]. ونتيجة انضمام تركيا إلى الحلف المذكور، حصلت الولايات المتحدة على ٢٥ بالمئة من المعلومات الأمنية عن الاتحاد السوفياتي، عن طريق القواعد الأمريكية أو عن طريق حلف شمال الأطلسي في تركيا. إلا أن سياسة الوفاق الدولي، التي تبلورت في تقرير هرسل ١٩٦٤ ومؤتمرات هلسنكي في عام ١٩٧٢، وقرار فرض حظر الأسلحة على تركيا في عام ١٩٧٥ قد دفعا تركيا نحو الاتحاد السوفياتي وبقية الدول الاشتراكية. فأخذت الدبلوماسية التركية بعد قرار فرض حظر الأسلحة هذا تضغط على حلفائها الأطلسيين عن طريق التقرب من المعسكر الاشتراكي. وكل هذا قد أعطى في الحقيقة مفهوماً جديداً لنظرية الأمن القومي التركي، إلاّ أن تدشين سياسة التعايش السلمي والعبور نحو الوفاق قد غيّر المعطيات الأمنية لتركيا.

وعلى الرغم مما قدمت تركيا من مساعدات استراتيجية إلى دول العدوان الثلاثيني في أم المعارك (حرب الخليج الثانية)، وبروز أهميتها في المجال الجيوبوليتيكي، هناك موجة من التساؤلات لدى بعض الأوساط التركية عن المخاطر الكامنة والآفاق المحتملة لمثل هذا التعاون الاستراتيجي الذي قد يصل في نهاية المطاف إلى حد استخدام تركيا كـ «شرطي لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط» من حيث تنازل تركيا عن سيادتها وحريتها في الحركة لصالح دولة قد تغير سياستها طبقاً لما يخدم مصالحها، خاصة أن هذه المخاطر لا تواجه الكيان الصهيوني أو بريطانيا لامتلاك كل منهما - على عكس تركيا - ورقة للضغط عند الضرورة على الولايات المتحدة، فالكيان الصهيوني لديه اللوبي الصهيوني المؤثر في صنع السياسة الأمريكية، وبريطانيا تملك على الأقل حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي.

إن رياح التغيير التي عصفت بالكومنترن الدولي وانحسار النفوذ السوفياتي في المنطقة، وتحسن العلاقات بين الشرق والغرب بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الكتلة الشرقية، زادت من الخوف التركي من أن يؤدي ذلك إلى تحجيم دور تركيا واندثار أهميتها في حلف شمال الأطلسي، وبالتالي بقائها رهينة المأزق الجغرافي. من هذا المنطلق، نرى أن تركيا تؤكد على مسألة المياه في التسعينيات من هذا القرن بغية خلق الثقة بينها وبين المصالح الأمريكية،

---

(١٧) U.S. Department of States, Bulletin (24 September 1951), pp. 487 - 488.

خاصة أن الأخيرة بدأت تولي مسألة المياه اهتماماً كبيراً في الوقت الحاضر، حيث إنها بدأت تشترك في مؤتمرات دولية لها علاقة بهذه المسألة.

وفي ما يتعلق باندماج تركيا في المجموعة الغربية، نرى أنه منذ أن تأسست السوق الأوروبية المشتركة على أثر توقيع معاهدة روما في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٧ ودخلت حيز التنفيذ في بداية كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، وتركيا تحاول الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، حيث إنها تقدمت بطلب الانتساب إليها في تموز/ يوليو ١٩٥٩، أي عقب طلب اليونان الانتساب إليها. وقد لاقت تركيا صعوبات جمة في انتسابها إلى السوق، لأنها تشكو دائماً في ميزانها التجاري، وعلى سبيل المثال، قدرت واردات تركيا في النصف الأول من عام ١٩٦٣ بـ ٢٩٠ مليون دولار[١٨]، بينما لم تبلغ صادراتها في المدة نفسها ١٧٤ مليون دولار. وبالرغم من هذه الصعوبات وافقت دول السوق على «انتساب» (Associate Member) تركيا إليها في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣[١٩]. تأثرت الجماعة الأوروبية في عقد مثل هذه الاتفاقية بالاعتبارات السياسية أكثر من الاعتبارات الاقتصادية، إذ إن المكاسب الاقتصادية المتوقعة من انتساب كل من تركيا واليونان تعد معدودة نسبياً، إلاّ أن الجماعة الأوروبية كانت ترغب في ربط تركيا سياسياً وثقافياً بالغرب[٢٠].

والواقع ان هناك عوامل عديدة تدفع تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، لعل من أبرزها[٢١]:

١ ـ إن العوامل الجغرافية تلعب دوراً بارزاً في التأثير في العلاقات الدولية التركية، لأن جميع التطورات السياسية في أوروبا لا بد من أن تؤثر في السياسة الخارجية التركية.

٢ ـ إن الروابط بين تركيا وأوروبا قائمة على الاعتبارات الاقتصادية وليست على الاعتبارات السياسية.

٣ ـ إن العلاقات بين تركيا وأوروبا ليست بالطبيعة ذاتها التي تسبب تغييرات راديكالية في العلاقات التركية ـ الأمريكية، والأنكى من ذلك وجود حلف شمال الأطلسي الذي تستطيع أوروبا عن طريقه أن تكون حلقة وصل بين تركيا والولايات المتحدة.

---

(١٨) **الأهرام الاقتصادي** (٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤)، ص ٥٠.

(١٩) عبد الحكيم الرفاعي، **الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٧٠)، ص ١٩١.

(٢٠) مصطفى عبد العزيز، «السوق الأوروبية المشتركة ودول البحر الأبيض المتوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ٢٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١)، ص ٧٣ - ٧٤.

(٢١) **Fahir Armaoglu, «Turkey and the United States: A New Alliance,» in: *The Turkish Yearbook of International Relations 1965* (Ankara: [n.pb.], 1968), vol. 6, pp. 10-11.**

٤ - ترمي تركيا من وراء بحثها في الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة الى التقليل من الاعتماد على الولايات المتحدة وخاصة بعد ازدياد عدم الثقة بينها وبين الولايات المتحدة.

استطاعت تركيا أن توقع على البروتوكول الإضافي مع السوق الأوروبية المشتركة في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠. وقد دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في عام ١٩٧٣[٢٢]. ولا بد من أن نؤكد حقيقة معينة في هذا المجال، وهي تكمن في أن تركيا واليونان بموجب البروتوكول الإضافي، كان بإمكانهما الانضمام إلى السوق المشتركة في التسعينيات من هذا القرن، إلاّ أن اليونان أصبحت لها العضوية الكاملة في السوق في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٧٩، وبقيت تركيا خارج عضوية السوق الأوروبية المشتركة[٢٣]. والمعروف أن تركيا لم تنضم بعد إلى السوق على الرغم من أن اسبانيا والبرتغال انضمتا إليها أوائل عام ١٩٨٧. وفي هذا المجال، يقول أوزال إن أوروبا تستفيد كثيراً بقبول تركيا في السوق الأوروبية المشتركة لأنها ستعطي طاقة حيوية جديدة لها عن طريق منحها الفرص للاستثمارات في الطرق والموانىء ومحطات توليد الطاقة وغير ذلك[٢٤].

ووصف أوزال تقدم تركيا بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة أنه من أهم الأحداث التي شهدها العهد الجمهوري منذ اعلان الجمهورية. وقال: «علينا أن نعمل كثيراً ريثما نستطيع رفع تركيا إلى مصاف الدول الأوروبية المعاصرة، وهو الأمر الذي كان يتحمس له أتاتورك، وجعلها عضواً قوياً ومساوياً في أوروبا وعضواً كاملاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية»[٢٥]. وصرح أوزال لـ **أنباء الأناضول** التركية قائلاً: «اننا لا نستند في مطالبتنا أوروبا بضرورة قبولنا في المجموعة الأوروبية إلى وضعنا الجيوبوليتيكي وإلى المخاطر التي تفرض علينا مواجهتها، وفي ذلك تضحيات جسام، ولكن هناك الحقيقة الثابتة المتعلقة بحيوية إقليمنا للدفاع الغربي، وخاصة أن أحداث أفغانستان وأزمة النفط الثانية والثورة الإسلامية وحرب الخليج تُبرز من جديد حيوية وأهمية هذه المنطقة التي توجد فيها مصالح حيوية لأوروبا وتجاورها تركيا جغرافياً»[٢٦]. ويقول في هذا المجال وحيد خلف اوغلو: «ويجب أن لا يغربن عن البال ان هذه الأمثلة التي أوردناها [يعني مشروع خط أنابيب النفط الثاني ونقل المياه من تركيا إلى دول المنطقة] تحفز بأن يتم تقويم طلب تركيا للعضوية الكاملة ليس فقط من وجهة نظر المشاكل وإنما من حيث الميزات التي ستضيفها إلى المجموعة الأوروبية... وفي مثل هذه الحالة ستُكسِب تركيا المجموعة الأوروبية أبعاداً سياسية

---

(٢٢) George N. Yannopoulus and Avi Shlaim, *The EEC and the Mediterranean Countries* (Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1976), pp. 161 - 162.

(٢٣) *Economist* (14 August 1979), p. 64, and Mehmet Ali Birand, «Turkey and the EEC,» *Foreign Policy*, vol. 34, no. 2 (February 1978), pp. 58 - 61.

(٢٤) **الجمهورية**، ١٩٨٧/١٠/٢٤.

(٢٥) **أضواء الأنباء** (تركيا) (١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ١.

(٢٦) **أضواء الأنباء** (٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩)، ص ٤.

واقتصادية وثقافية جديدة وستساهم في قدرة وطاقة وفاعلية المجموعة. وفي خضم كل هذه الدوافع والمنافع بما فيها المصالح الأمنية الحيوية يصعب على المرء أن يتخيل كيف يجوز لأوروبا المتكاملة ترك تركيا خارجها؟»[٢٧].

إن تركيا قدمت طلبات عديدة للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، إلاّ أن معظم دول المجموعة يعارض هذه الطلبات، وكانت تركيا تؤكد تقديم حجج عديدة لتبرير قبولها في المنظمة، منها أهميتها في الدفاع عن الجناح الشرقي لدول حلف شمال الأطلسي، وكذلك أهميتها الجغرافية بسبب وقوعها جنوب الاتحاد السوفياتي (سابقاً)[٢٨]. ومن الواضح أن تركيا تعدّ فقيرة بالنسبة إلى دول السوق الأخرى، إلاّ أن اقتصادها يتحسن تدريجياً، وأن عدد سكانها قد زاد عام ١٩٩٠ على عدد سكان أية دولة من دول المجموعة. وهذا العدد بوسعه شراء الكثير مما تنتجه دول السوق، وعلى الرغم من هذه الأسباب، فلا توجد أية دولة تحبذ قبول تركيا في المجموعة. وهناك اليونان التي تهدد استخدام حق الفيتو ضد الطلب التركي، فضلاً عن الشكوك التي تراود دول السوق بأن تصبح تركيا باباً لتسرب الاتجاه الإسلامي إلى أوروبا[٢٩]. وعلى الرغم من أن هناك تكهناً بصرف أموال البروتوكول الرابع المخصصة لتركيا، لكن ذلك يتطلب موافقة الحكومات الأعضاء في الأسرة حيث تظل اليونان والدانمارك تعارضان ذلك بشدة. وأما بالنسبة إلى دخول تركيا النهائي في السوق الأوروبية المشتركة، فيقول أحد مسؤولي الأسرة الاقتصادية الأوروبية: «الحديث عن العضوية غير واقعي لحين تنفيذ اتفاقية الارتباط بشكل سليم»[٣٠].

وعليه، بالإمكان القول إن رفض السوق الأوروبية المشتركة عضوية تركيا، قوّض الآمال التركية التي كانت تعول على عضويتها في المجتمع الأوروبي وتعدها الفرصة التي تسمح لها بأداء دور الجسر بين الشرق العربي وأوروبا، وهو الدور الذي يريده أوزال لاستيعاب الاتجاه الإسلامي الباحث عن علاقة مميزة مع الشرق الإسلامي[٣١]. فقد أدى إيصاد الأبواب الأوروبية بوجه تركيا إلى تأرجحها ومراوغتها بين ولاءين، الأول هو الولاء الأوروبي، والثاني الولاء الآسيوي، ففشل الرهان التركي بإقناع أغنياء أوروبا بالانتماء التركي، وفرض الخيار الثاني على تركيا أن تكون ورقة مياه الفرات هي مركب العبور بعد أن اقتنع الأتراك بأن الوجه العثماني غير مقبول أوروبياً.

وبالإمكان أن نقدم بعض الملاحظات، حول ما ذهب إليه القادة الأتراك، بأنه بعد

---

(٢٧) ابراهيم خليل أحمد، **خط أنابيب السلام** (الموصل: [د.ن.]، ١٩٩٢)، ص ١٥ - ١٦.

(٢٨) النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي**، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٢٩) ***MEED*** **(18 July 1989).**

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) «سد سياسي على الفرات،» **الدولية** (باريس)، السنة ١، العدد ٨ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)، ص ٢٠. قارن مع: معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» ص ١١٨.

انضمام تركيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ستؤدي بلادهم دور الجسر بين هذه المجموعة والوطن العربي[٣٢]:

١ ـ إن الصادرات التركية إلى المنطقة العربية، باستثناء المنتجات الصناعية، تتكون بصورة رئيسية من اللحوم والخضراوات والفواكه والحديد، وهذه السلع، وخاصة الزراعية منها، لا تستطيع تركيا تصديرها على نطاق كبير إلى دول الجماعة الأوروبية بسبب الاجراءات الحمائية والقيود الصحية التي تفرضها الجماعة على وارداتها من هذه السلع، فضلاً عن وجود فائض من هذه السلع في الأسواق الأوروبية، الأمر الذي يؤدي إلى نوع من المنافسة بين تركيا والجماعة الأوروبية في تصدير هذه السلع إلى البلدان العربية.

٢ ـ إن تأكيد تركيا، بإمكاناتها وقدرتها، أن تكون قناة تصديرية مهمة للجماعة الأوروبية إلى الوطن العربي لتحقيق مصالح الأتراك والأوروبيين، لا يلقى من أوروبا اهتماماً كبيراً، بسبب العلاقات الوطيدة بين الأقطار العربية وأوروبا. والأكثر من ذلك أن العلاقات الاقتصادية بين هذه الأقطار العربية والجماعة الأوروبية تفوق في قوتها العلاقات الاقتصادية بين هذه الأقطار. فضلاً عن ذلك، إن تركيا من وجهة النظر الغربية بإمكانها الاستفادة من إعادة تصدير بعض وارداتها من الجماعة الأوروبية ـ بعد ادخال بعض العمليات التصنيعية عليها ـ إلى الأقطار العربية.

٣ ـ إن تركيا لا تواجه حقيقة مشكلة الاختيار بين السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية، فليست القضية المثارة لدى الأوساط الرسمية التركية خلق سوق عربية أو إسلامية مشتركة تلعب في اطارها دوراً فعالاً، ولكن القضية هي مدى استفادة تركيا من علاقاتها الاقتصادية والتجارية بالأقطار العربية والإسلامية في تعزيز موقفها إزاء مسألة الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة. والأهم من ذلك الوصول إلى توليفة معينة من العلاقات بين تركيا والوطن العربي من ناحية، والجماعة الأوروبية من ناحية أخرى، تخدم في النهاية المصالح الاقتصادية التركية.

ثالثاً: انفتاح آسيا الوسطى على العالم الإسلامي وأثره في مستقبل العلاقات العربية ـ التركية

من الناحية التاريخية، نجد أن الدولة العثمانية قد هيمنت على جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية هيمنة شبه كاملة في المدة الواقعة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، إلاّ أن تحالف القوى الأوروبية بزعامة امبراطور الهبسبرغ النمساوي قد أدى إلى

---

(٣٢) خليل ابراهيم الناصري، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية ـ التركية** (بغداد: [د.ن.]، ١٩٩٠)، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

القضاء على الوجود العثماني. وعليه، فإن تركيا المعاصرة ليست غريبة عن هذه المنطقة[٣٣]. ونتيجة ذلك فقد كانت تركيا الدولة الأولى داخل الأمم المتحدة التي أعلنت عن تأييدها استقلال هذه الجمهوريات. وقد كان لهذا الموقف وتأثير المجموعة الإسلامية، الأثر الكبير في اعتراف المجتمع الدولي بهذه الجمهوريات في آسيا الوسطى، وخاصة إذا عرفنا أن تركيا قدمت مساعدات كبيرة إلى هذه الجمهوريات عندما كانت من ضمن دولة الاتحاد السوفياتي، من أجل حصولها على الاستقلال[٣٤].

---

(٣٣) أحمد ناجي، «تركيا والجمهوريات الإسلامية السوفياتية المستقلة،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢)، ص ٢٠٦، وخليل علي مراد، «تركيا العثمانية وأتراك آسيا الوسطى الإسلامية،» في: **جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا: الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية** (العراق: جامعة الموصل، ١٩٩٣)، ص ٩١ - ١١٥.

إن الوجود العثماني في منطقة آسيا الوسطى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كان له آثاره حتى اليوم، لأن خمساً من الجمهوريات الإسلامية تتكلم اللغة التركية الآذريجانية وهي قريبة من اللغة التركية، أما الجمهورية السادسة وهي طاجيكستان فإنها تتحدث الايرانية، فضلاً عن أن الدولة العثمانية تركت في هذه الجمهوريات تأثيراً ثقافياً إسلامياً كبيراً، إذ ان المسلمين فيها ما زالوا يتذكرون هذا. انظر: ناجي، المصدر نفسه، ص ٢٠٨، وتقرير وزارة الخارجية العراقية، ١٩٩٢/٥/٢٧.

(٣٤) ناجي، المصدر نفسه، ص ٢٠٨. إن التأثير الثقافي في هذه الجمهوريات نلمسه من تصريحات قادة هذه الجمهوريات، وفي هذا المجال يقول إسلام كريموف رئيس أوزبكستان عندما زار العاصمة التركية: «إنني أعلن أمام العالم بأسره ان بلادي سوف تسير قدماً في الطريق التركي، وقد اخترناه ولن نعود للوراء»، ويقول نور سلطان نازاربايف: «إننا نريد إقامة السوق الحرة، والنموذج التركي هو الوحيد أمامنا»، أما حسن حسانوف رئيس وزراء آذربيجان فقد صرح قائلاً: «إننا نريد أن تمثلنا تركيا أمام العالم الخارجي». انظر: ناجي، المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

وفي الحقيقة، ان تصريحات قادة هذه الجمهوريات، تعكس نموذجاً سياسياً معيناً، هو نموذج فصل الدين عن السياسة، وهو ما سار عليه القادة الأتراك منذ إلغاء الخلافة في عام ١٩٢٤، ويبدو أن الغرب يؤيد بقوة هذا الاتجاه في تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. ويؤيد هذا الاتجاه، الكيان الصهيوني، لأنه من وجهة نظره أنه في حالة تبني النموذج الإسلامي، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعزيز العلاقات العربية مع هذه الجمهوريات، ويؤيد أيضاً الكيان الصهيوني النموذج العلماني في تركيا للسبب نفسه. وقد عبر حاييم هيرتسوغ عن هذه الحقيقة عند زيارته استانبول في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٢ عندما قال: «ان تركيا يجب أن تكون القائد في المنطقة ومناطق أخرى مثل يوغسلافيا وآسيا حيث إن لتركيا نفوذاً هائلاً». انظر: تقرير السفارة العراقية في أنقرة، رقم الكتاب ٣/٥، العدد ٤٥٠، ١٩٩٢/٧/١٨ وقارن مع: ابراهيم خليل أحمد، «صراع النفوذ التركي الايراني في جمهوريات قفقاسيا وآسيا الوسطى الإسلامية،» في: **جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا: الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية**، ص ١٧٥.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الكيان الصهيوني قد اعترف بالجمهوريات الإسلامية كافة. وفي الحقيقة فقد أدى هذا الاعتراف إلى تعزيز العلاقات مع هذه الجمهوريات من ناحية، وتركيا من ناحية أخرى، في الوقت الذي نرى أن هناك اتجاهاً قوياً في تركيا، لإبعادها عن الكيان الصهيوني بفضل قوة الاتجاه الإسلامي الذي يكمن في حزب الرفاه وجماعة النور، ولا سيما إذا عرفنا أن هذا الاتجاه في تركيا يؤكد تطوير العلاقات العربية - التركية، وخاصة أن الانتخابات التركية أسيرة للسياسة الداخلية التركية.

ولا بد من أن تكون هناك دوافع معينة للوجود التركي في هذه الجمهوريات، بالإمكان ايجازها في الآتي:

١ ـ الدوافع الاقتصادية

يعاني الاقتصاد التركي متاعب عديدة، فواحدة من أهم سمات الاقتصاد التركي هي عدم كفاية موارده المالية لقلة رأس المال اللازم للتنمية، وهي تعد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعانيها تركيا، لذا فإن توفر رأس المال اللازم أصبح من أولى مهمات برامج الحكومات المتعاقبة من خلال سياسة الاقتراض من الدول الأجنبية والمصارف الدولية، ولهذه الأسباب سيبدو النموذج التركي كأنه القادم الذي يحمل موروث البطالة والتضخم إلى هذه البلدان(٣٥).

من جانب آخر يهدف الكيان الصهيوني من هذا الاعتراف، إلى تسهيل وصول المهاجرين اليهود من هذه الجمهوريات إلى الأرض المحتلة، إذ إن هناك في أوزبكستان ٥,٥ بالمئة من يهود رابطة الدول المستقلة، فضلاً عن ذلك فإن الكيان الصهيوني بدأ يركز على كازاخستان بسبب أهميتها كدولة نووية ووجود اليهود فيها. انظر: قحطان أحمد سليمان، «الخليج العربي والجمهوريات الإسلامية،» **الدراسات الدولية** (بغداد)، السنة ٢، العدد ٢ (آذار/ مارس ١٩٩٣)، ص ٤١، وكريم سيد، «إسرائيل والجمهوريات الإسلامية،» **الدراسات الدولية**، السنة ٢، العدد ٢ (آذار/ مارس ١٩٩٣)، ص ٤٨ ـ ٥١.

(٣٥) سرمد عبد القادر أمين، «تركيا والجمهوريات الإسلامية،» **الدراسات الدولية**، السنة ٢، العدد ٢ (آذار/ مارس ١٩٩٣)، ص ٣٢.

من ضمن الدوافع التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، تعويض الأضرار التي تكبدتها تركيا نتيجة الحظر على العراق، وفي هذا المعنى يقول اوزال: «ان تركيا قد تكبدت أضراراً نتيجة الحظر على العراق وقد حسبنا حساباتنا لهذه الأضرار التي ستتكبدها.. إن تركيا وبشكل أكيد قد تكبدت أضراراً ويجب علينا التفكير في كيفية التعويض من هذه الأضرار.. ان المهم هو التأكيد أن تركيا منطقة مستقرة وآمنة وهناك مناقشات حول تعويض تركيا من الأضرار التي تكبدتها نتيجة الحظر...». انظر:

Turkish Daily News, 14/1/1991.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن تركيا اتخذت قرار ايقاف ضخ النفط العراقي من خلال خط أنابيب النفط المار عبر أراضيها، وكان هذا الخط يؤمن ٦٠ بالمئة من الاحتياجات النفطية لتركيا، ويعد أيضاً أحد مصادر الدخل الرئيسية، إذ انها تحصل على ٣٠٠ مليون دولار مقابل مرور النفط عبر أراضيها، وفضلاً عن ذلك، كان العراق يعد ثالث شريك تجاري، ونتيجة ذلك قدر الأتراك الخسائر التي تكبدتها تركيا بسبب الحصار الاقتصادي على العراق ما بين ٧ ـ ١٠ مليارات دولار. انظر: هاني رسلان، «تركيا وأمن الخليج،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٥ (تموز/ يوليو ١٩٩١)، ص ١٠٤.

وفي هذا المجال، كشفت سي. ان. ان. حجم الخسائر التركية الذي بلغ ثلاثة مليارات دولار من دخل وصيانة الأنابيب العراقية التي تمر عبر الأراضي التركية خلال السنوات الثلاث الماضية من جراء فرض الحصار على العراق. فضلاً عن الخسارة الكبيرة التي تكبدها الاقتصاد التركي التي قدرت بملايين الدولارات بسبب توقف التجارة المتبادلة مع العراق. ونتيجة ذلك فقد دعت تانسو تشيلر رئيسة وزراء تركيا الأمم المتحدة إلى إعادة النظر في اجراءات الحصار الاقتصادي على العراق، مؤكدة أن الاجراءات المفروضة على العراق زادت معاناة الشعب =

ومن استعراض الطاقات الكامنة في الجمهوريات الإسلامية يظهر واضحاً إلى أي مدى يمكن تركيا الاستفادة من الموارد الموجودة لدى هذه الدول وكيف يمكن اخراج أول سوق إسلامي كبير بهذا الحجم في العالم(٣٦). وفي الحقيقة إن أسواق الجمهوريات الإسلامية توفّر لتركيا أسواقاً جديدة قد لا تكون بالمستوى الذي تطمح إليه تركيا لتحقيق مردودات مالية واقتصادية عالية في الوقت الحاضر، إلاّ أنها ستحقق لها الشيء الكثير في المستقبل، وهو ما يمكن أن يعوّض من جزء من الأضرار التي تكبدتها في حرب الخليج من ناحية، والتعويض من جزء من منافسة السلع الغربية منتوجاتها في الأسواق الأوروبية، فضلاً عن أن المدخل الاقتصادي سيساعد تركيا على تحقيق نوع من التوازن مع القدرات المالية التي قد تستخدمها ايران لاستمالة هذه الجمهوريات إلى جانبها(٣٧).

٢ ـ تعويض الدور المفقود بانتهاء الصراع بين الشرق والغرب

بعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي وزوال المعسكر الاشتراكي، كان هناك تصور في انتفاء أهمية العامل الجغرافي التركي. ولكن الحوادث التي

العراقي كما أضرت بالمصالح التركية. وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولاً تركياً كبيراً كان قد أكد أن بلاده لم تعد تنتظر قراراً دولياً برفع الحصار عن العراق قبل أن تستأنف تجارتها مع العراق. انظر: **الثورة**، ١٩٩٣/٩/٩.

(٣٦) تنتج جمهورية كازاخستان من النفط الخام سنوياً ٢٦,٦ مليون طن ومن الغاز ٧,٩ مليار متر مكعب، أما آذربيجان فيبلغ إنتاج النفط فيها سنوياً ١١,٧ مليون طن، ومن الغاز ٨,٦ مليار متر مكعب، وتحظى جمهورية آذربيجان بموقع خاص في حقل تصنيع معدات استخراج النفط والصناعة النفطية، وتوجد لديها ملاكات جيدة في مجال الصناعة النفطية ومعاهد متخصصة في المجال النفطي. وفي ما يتعلق بأوزبكستان فيبلغ إنتاج النفط الخام فيها ٢,٨ مليون طن سنوياً، وإنتاج الغاز ٤١,٩ مليار متر مكعب، أما تركستان فيبلغ إنتاج النفط الخام فيها في عام ١٩٩١ (٥,٤ مليون طن). أما قيرغيزستان فيبلغ إنتاج النفط فيها ٠,٠٨ مليون طن سنوياً وإنتاج الغاز ٠,٠٨ مليار متر مكعب. أما في ما يخص طاجيكستان فإنها تنتج من النفط ٠,٠٨ مليون طن و٠,٠١ مليون متر مكعب من الغاز وذلك بسبب الطبيعة الجبلية لهذه الجمهورية. انظر: «آفاق توجهات ايران نحو الجمهوريات الإسلامية،» وزارة الخارجية العراقية، في ١٩٩٢/٥/٢٠.

(٣٧) نبيل محمد سليم، «منطلقات التوجه التركي نحو جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز والآفاق المحتملة،» ص ٢٠٠، وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، «الجمهوريات المستقلة وأبعاد التغيرات الإقليمية،» ص ٢١٧ في: **جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا: الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية**.

كان من نتائج التحرك التركي في الجمهوريات الإسلامية أن أعلنت الأخيرة في ١٩٩٢/١١/١٩ انضمامها ـ فضلاً عن أفغانستان ـ كأعضاء جدد في منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم في الأصل كلاً من تركيا وايران وباكستان.

ومن أبرز المبررات التي تقدمت بها تركيا وايران إلى هذا الانضمام إنشاء ما يسمى بالسوق الإسلامية المشتركة ونظام مصرفي إسلامي وتقديم قروض وخبرات هائلة إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. انظر: صبيح محمد ابراهيم، **جمهوريات آسيا الوسطى بين التنافس التركي والايراني والصراعات الدولية** ([د.م.]: جامعة البكر، كلية الدفاع الوطني، ١٩٩٣)، ص ١١٧.

ظهرت في الأفق أثناء حرب الخليج وبعدها، أدت إلى قصور هذا التصور، لأن المعطيات الجغرافية التركية بدأت في الظهور ثانية. إلاّ أن هذا الموقف من تركيا تجاه دولة جارة، قد أدى إلى تأثيرات عكسية في الاقتصاد، نتيجة مشاركتها في دول الائتلاف ضد العراق، إذ انهارت السياحة، كما ان المعونات الأمريكية لتركيا أثناء الحرب وبعدها، تمثل أقل معدلات للعمولات والمعونات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى حلفائها. وبالتالي، فتركيا عن طريق ارتباطها بدول آسيا الوسطى، تستطيع أن تبرز للولايات المتحدة أهمية الموقع التركي كحلقة وصل بين أوروبا والشرق والمنطقة العربية، ومدى أهمية أن تأخذها الولايات المتحدة بالاعتبار، كونها الحليف الأول في المنطقة(٣٨).

٣ ـ تعزيز الموقف التركي في مواجهة المجموعة الأوروبية

إن تعاون تركيا مع الجمهوريات الإسلامية يفتح سوقاً إسلامية كبيرة أمام السوق الأوروبية المشتركة، وبإمكان تركيا عن طريقها أن تحقق ما تهدف إليه في حالة تعاون هذه الجمهوريات لإنجاح مثل هذا المشروع(٣٩).

يتضح مما تقدم أن التوجه التركي نحو الجمهوريات الإسلامية يحقق لتركيا هدفين: **الأول** هو إبراز أهمية المنطقة عن طريق تجمع اقتصادي يجمع دول آسيا الوسطى، مما يدفع إلى إعادة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة. أما الهدف **الثاني** فيكمن في أن تستعيد تركيا بعض ما فقدته في منطقة الشرق الأوسط عن طريقين: **أولاً**، بأن تصبح اليد الأولى للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولا سيما إذا عرفنا أن منظمة التعاون الاقتصادي كانت فكرة برزت في عام ١٩٦٤ عن طريق المعاهدة المركزية ـ حلف بغداد سابقاً ـ لتقوية الدور التركي ـ الايراني ـ الباكستاني أمام التطلعات العربية، وبهذا ينظر الرأي العام العربي إلى تركيا بهذا المنظار، وبالتالي قد ينعكس هذا التوجه التركي سلبياً على العلاقات العربية ـ التركية؛ **ثانياً** بإيجاد أرضية اقتصادية صلبة من دول آسيا الوسطى تمكن تركيا من البروز كقوة اقتصادية هائلة. ومن جانب آخر، إن الرابطة العرقية بين تركيا والجمهوريات الإسلامية ستؤدي إلى نوع من الاتحاد السياسي القوي مع تركيا، وفي هذا الاحتمال فإن التحرك العربي في هذه الجمهوريات سيؤدي إلى تعزيز علاقات العرب مع تركيا(٤٠).

---

(٣٨) ناجي، «تركيا والجمهوريات الإسلامية السوفياتية المستقلة،» ص ٢٠٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٤٠) تحاول السعودية التأثير في الجمهوريات والمقاطعات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي من خلال الدعم المادي المباشر واستغلال أوضاع المسلمين في الاتحاد السوفياتي. وقد ساعدها على ذلك وجود مكة المكرمة على أراضيها وقيامها بتسفير الحجاج الذين ليس باستطاعتهم تحمل أجور السفر. فضلاً عن أن المسلمين في هذه الجمهوريات يعدون العرب مثلهم الأعلى في التعامل. وفي اعتقادنا، ان الجماعات الإسلامية في تركيا قد لا تنظر =

وجدير بالإشارة، في هذا المجال، أن تركيا على الرغم من علمانية دستورها، إلّا أنها انضمت إلى المؤتمر الإسلامي وذلك في عام ١٩٧٦، ومقابل ذلك انضمت بعض الجمهوريات الإسلامية إلى المؤتمر المذكور، ويمكن عن طريق هذا المؤتمر تقديم المساعدات إليها. هذا يعني أنه بإمكان الأقطار العربية عن طريق هذا المؤتمر تعزيز علاقاتها مع هذه الجمهوريات التي تنعكس على المدى البعيد على العلاقات العربية ـ التركية.

رابعاً: آفاق التعاون العربي ـ التركي ومستقبله وإمكانية قيام علاقات تعاونية

هناك خيارات متعددة وبدائل متاحة أمام العرب والأتراك لتطوير العلاقات في ما بينهم، وبالإمكان تقديم التصورات التالية:

١ ـ اعترفت تركيا بالكيان الصهيوني في آذار/ مارس عام ١٩٤٩، وهي أول دولة إسلامية تعترف بالكيان المذكور، وقد كان هذا الاعتراف اعترافاً واقعياً، لكن تركيا لم تكتف بهذا القدر، إذ قامت بالاعتراف القانوني الكامل للكيان الصهيوني في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٠، ونتيجة ذلك فقد قامت علاقات دبلوماسية بين تركيا والكيان الصهيوني

= بعين الارتياح إلى التحرك السعودي في هذه الجمهوريات، ويعود السبب في ذلك إلى الخلاف التاريخي والعقائدي بين الدولة العثمانية والمذهب الوهابي في القرن التاسع عشر، وأن هذا قد ينعكس سلبياً على العلاقات العربية ـ التركية، وخاصة إذا عرفنا أن قسماً من الجماعات الإسلامية في تركيا مؤمن بالطرق الصوفية، علماً بأن الأخيرة هي الأخرى منتشرة في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وهي على طرفي نقيض مع المذهب الوهابي الذي يعد غير مقبول في هذه الجمهوريات. للمزيد من التفاصيل انظر: أحمد، «صراع النفوذ التركي ـ الايراني في جمهوريات ققفاسيا وآسيا الوسطى الإسلامية،» ص ١٢٣، وفهد محسن الفرحان، **التوجه الخليجي الايراني نحو جمهوريات آسيا الإسلامية السوفياتية: البواعث والقيود** (العراق: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، [د.ت.])، ص ١٤. وتوجد محاولات ليبية ومصرية في الجمهوريات الإسلامية من خلال المساعدات من جانب ليبيا، ومد جسور العلاقات التجارية من جانب مصر. انظر: خلدون ناجي معروف، «مصر والجمهوريات الإسلامية،» **الدراسات الدولية**، السنة ٢، العدد ٢ (آذار/ مارس ١٩٩٣)، ص ٤٣ ـ ٤٦.

ولكن من ناحية أخرى، تسعى تركيا للبحث عن مصادر نفطية جديدة قد تكون بديلة تكتيكياً من نفط العراق والخليج العربي، لكي تتمكن من الحصول على ميزتين: الأولى التخلص من الضغط العراقي في الحصول على احتياجاتها من النفط، والثاني تسعى لاستخدام ورقة المياه دون وجود أي ضغط نفطي مقابل. انظر: طلال يونس الجليلي، «ناغورنو كاراباخ: التنافس والنزاعات والمتغيرات الدولية،» في: **جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا: الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية**، ص ١٨١.

وهذا يعني من جانب آخر، أن وصول تركيا إلى الجمهوريات الإسلامية قد ينعكس سلبياً على علاقة تركيا مع بعض الأقطار العربية كالعراق، مما يؤدي بتركيا إلى استخدام ورقة المياه هذه، وعدم قيامها بإبرام اتفاقية للمياه، وتساعدها في هذا المجال الدبلوماسية الصهيونية، كي تتمكن تركيا من جانب آخر من تنفيذ مشروع ما يسمى بأنابيب السلام، حيث يكون للكيان الصهيوني حصة من هذه الأنابيب.

على مستوى المفوضيات، إذ عيّن الياهو ساسون أول وزير مفوض للكيان الصهيوني في تركيا، أما تركيا فإنها بعثت سيف الله حسن، القائم بالأعمال، إلى الأراضي المحتلة(٤١).

انتقدت الأقطار العربية قرار اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني، إلّا أن الأتراك قالوا: «إن تركيا كانت من بين آخر الأقطار الأوروبية الغربية التي اعترفت بالكيان الصهيوني». كما أكد هؤلاء ان حكومة أنقرة قد انتظرت حتى غدت إسرائيل حقيقة واقعة(٤٢).

إلاّ أن السياسة الخارجية التركية طرأ عليها بعض التغيرات تجاه الكيان الصهيوني ابتداءً من عام ١٩٦٣، ويعزى السبب في ذلك إلى الأزمة القبرصية، وفي هذا المجال نرى في التصويت الذي جرى في الأمم المتحدة سنة ١٩٦٣ حول قبرص، أن تركيا كانت معزولة دبلوماسياً، إذ صوتت جميع الأقطار العربية ودول العالم الثالث ضدها(٤٣). أما الولايات المتحدة فإنها رغبت في الامتناع عن أي موقف يؤدي إلى التورط في قبرص، ولكنها ساندت بقوة معارضتها المتطوعين السوفيات المرسلين إلى قبرص(٤٤).

إلّا أن الموقف الأمريكي قد تغير نتيجة رسالة جونسون، حيث أدت هذه الرسالة إلى تخفيف الدعم الأمريكي لتركيا في حالة وجود هجوم سوفياتي. ورداً على هذه الرسالة تحركت تركيا لتحسين علاقاتها مع الدول المجاورة لها بما في ذلك الاتحاد السوفياتي والأقطار العربية. وقد انعكس هذا الموقف على العلاقات العربية ـ التركية إبان حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ وحرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، إذ أعلنت تركيا رسمياً عدم السماح باستخدام التسهيلات الدفاعية الموجودة في تركيا ضد الأقطار العربية(٤٥). وعلى هذا الأساس ساندت تركيا الأقطار العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، وصوتت إلى جانب قرار الأمم المتحدة الصادر في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ حول اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال النظرية العرقية والتمييز العنصري(٤٦).

---

(٤١) Ismail Soysal, *Seventy Years of Turkish - Arab Relations and an Analysis on Turkish - Arab Relations* (Istanbul: [n.pb.], 1991), p. 49.

(٤٢) George E. Gruen, «Turkey's Relations with Israel and its Arab Neighbours,» *Middle East Review*, vol. 17, no. 3 (Spring 1985), p. 35.

(٤٣) Jennifer Noyon, «Bridge Over Troubled Regions,» *Washington Quarterly* (Summer 1984), p. 78.

(٤٤) Ferenc Albert Váli, *Bridge Across the Bosporus: The Foreign Policy of Turkey* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins Press, [1971]), p. 127.

(٤٥) Kemal H. Karpat, *Turkey's Foreign Policy in Transition, 1950 - 1974* (Leiden: E.J. Brill, 1975), p. 130.

(٤٦) *Disisleri Bakanligi Belleteni*, no. 60 (1969); Selcuk Koukud, «Istanbul Islamic Conference of Foreign Ministers,» *Foreign Policy*, vol. 4 (4 April 1976), p. 18, =

ونتيجة هذا الموقف، لقيت تركيا تأييداً للقضية القبرصية عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٧٥ مشروع قرار تقدم به بعض الأقطار العربية، مثل ليبيا والعراق والسعودية، يدعو إلى انسحاب جميع القوى العسكرية الأجنبية من قبرص[٤٧]. ومقابل ذلك أيضاً، سمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب في أنقرة[٤٨]، إذ وصل ياسر عرفات إلى تركيا لفتح مقر للمنظمة في أنقرة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، وأبدت الحكومة التركية التعاطف الكبير مع عرفات[٤٩]. فضلاً عن ذلك، فإن تركيا قامت في بداية الثمانينيات من هذا القرن بخفض التمثيل الدبلوماسي مع الكيان الصهيوني، والأكثر من ذلك دعت أحزاب المعارضة التركية إلى عقد جلسة طارئة للمجلس الوطني التركي الكبير لمناقشة سياسة خير الدين أركمان وزير خارجية تركيا وقتئذ في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، وطلب فيها نواب المعارضة سحب الثقة من أركمان، لأنه كان مؤيداً للكيان الصهيوني، وتم بالفعل التصويت على ذلك في الجلسة نفسها[٥٠].

وفي حقيقة الأمر، ان هذا التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية إزاء الكيان الصهيوني كان بفضل حزب الرفاه وجماعة النور. وعليه، بالإمكان القول في هذا المجال إن انقسام العرب في ما بينهم من مؤيد للتسوية في المنطقة العربية إلى غير مؤيد، قد يؤدي إلى ضياع الجهود مع تركيا، ونعتقد في هذا المجال أن الكيان الصهيوني قد استغل هذه النقطة بعد غياب العراق على أثر العدوان عليه لتعزيز علاقاته مع تركيا، ونعتقد أيضاً أن مؤتمرات التسوية في الشرق الأوسط هي في صالح العلاقات التركية ـ الصهيونية في خضم هذه الخلافات بين الأقطار العربية.

٢ ـ إن القضية المركزية بالنسبة إلى الأتراك هي القضية القبرصية، وقد وجدت تركيا نفسها معزولة دبلوماسياً على أثر حوادث ١٥ تموز/ يوليو ١٩٧٤، بعد الإنزال التركي في الجزيرة وإقامة حكومة مستقلة في القطاع الشمالي من الجزيرة، حيث لم تعترف بهذه الدولة سوى دولة بنغلادش، ولكنها سحبت اعترافها في اليوم الثاني. إن تركيا بأمسّ الحاجة إلى المجموعة العربية في الأمم المتحدة حول القضية القبرصية، وخاصة إذا عرفنا أن قبرص الشمالية، وبجهود من تركيا، أصبحت مراقبة في منظمة المؤتمر الإسلامي. وعليه، نرى اتّباع

---

and Soysal, *Seventy Years of Turkish-Arab Relations and an Analysis on Turkish-Arab Relations*, pp. 65 - 66.

(٤٧) مهمت جونلو بول، «تركيا والشرق الأوسط،» **الباحث العربي**، العدد ٢٧ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص ٣١.

(٤٨) Soysal, Ibid., pp. 65 - 66.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٥٠) الناصري، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية ــ التركية**، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

سياسة المساومة مع الأتراك في موقفهم إزاء الكيان الصهيوني، وتقديمهم التنازلات للعرب، إزاء تأييد العرب القبارصة الأتراك.

٣ ـ إن تركيا منهمكة في ناغورنو كاراباخ، حيث إنها مع الآذربيجانيين ضد الأرمن، وتراقب عن كثب التطورات في البوسنة والهرسك، وتبدي اهتمامها بالأقلية التركية في بلغاريا، كل هذه الأمور تدخل في ذهنية صانع القرار التركي. وعليه، نرى أن هذه الأمور جميعها تعَد ورقة عمل وضغط بيد العرب أمام الأتراك، وخاصة بعد انتهاء المعسكر الاشتراكي، وتضاؤل أهمية العامل الجغرافي التركي.

٤ ـ هناك في تركيا اتجاه قوي نحو تعزيز العلاقات مع الأقطار العربية، ويتركز هذا الاتجاه في بعض الأحزاب المعارضة كحزب الرفاه وجماعة النور. وعليه، نقترح في هذا المجال تعزيز العلاقات مع الاتجاهات السالفة الذكر، وتطوير جمعيات الصداقة العربية مع الأتراك، وعدم فسح المجال للوبي الصهيوني أن يتبوأ هذا المركز في تركيا، وخاصة إذا ما عرفنا أن هناك نشاطاً ملموساً ليهود الدونمة في وسائل الاعلام والمجلس الوطني التركي الكبير والجامعات التركية.

تعقيب ١

دوغوار جيل (*)

إن هذه الورقة مثل جليّ على تضحية مستوى البحث العلمي من أجل الآراء السياسية التي ترددها الدوائر الرسمية. علينا كأكاديميين ألا نكون أدوات في أيدي حكوماتنا، وإلا فإنه قد لا يمكن تحقيق المصالحة والتعاون، وهما الغرض من هذا اللقاء، إذا لم نستطع تمهيد الطريق لحوارٍ ودّي.

إن أول ما نحتاج إليه هو نظرة إلى التاريخ محايدة وموقف إيجابي نحو المستقبل، ذلك أننا لم نصنع التاريخ ولكننا نستطيع أن نبني مستقبلنا. فلماذا لا نجعله مستقبلاً للسلام والتعاون والرخاء؟ ولن نستطيع بلوغ هذه النقطة إلا إذا فهم أحدنا الآخر واحترم أفكاره وعواطفه وآماله ومخاوفه واختلافاته.

اسمحوا لي الآن أن أبيّن لكم ما لا ينبغي لنا أن نفعله، وأضرب مثلاً ورقة أحمد النعيمي:

يلمّح الكاتب إلى «أحداث آب/ اغسطس ١٩٩٠». ما هي هذه الأُحداث التي يتكلم عليها ببراءة كأنها مباراة في كرة القدم أو وقائع لانتخابات عامة. إن ما يعنيه فعلاً هو عدوان مكشوف قام به العراق ضد قطر عربي آخر هو الكويت. ثم يمضي الكاتب إلى القول بأن تركيا فقدت مصدراً اقتصادياً مهماً، لذلك تحولت إلى الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى من أجل تعويض الخسائر. هذا القول غير صحيح. إن تركيا مهتمة بهذه الجمهوريات لأنها كانت جزءاً من ماضيها التاريخي والثقافي. ولم يتحقق هذا الهدف سابقاً لأن تلك الجمهوريات لم تكن مستقلة، وكانت ترزح تحت النير الروسي.

• • •

(*) استاذ علم الاجتماع السياسي في كلية العلوم السياسية، جامعة انقرة.

جاء في الورقة «... إن زعماء تركيا ساروا على سياسة خارجية قومية»، وهذا قول في غير محله. إن تركيا قد سارت على سياسة وطنية كانت ترمي إلى تغيير بنيتها التقليدية واللحاق بـ «الحضارة المعاصرة». وهكذا كان الاتجاه نحو الغرب وليس نحو الشرق لأن العلم والتقانة كانا في الغرب. هذا فضلاً عن أن «الشرق» كان يرزح تحت الاحتلال الأجنبي، كما كان متخلفاً.

إن السياسة القومية لا تعني إلا فرض إرادة قطرٍ ما على أقطار أخرى. وهي سياسة تقوم على افتراض مفاده أن أمة ما أرقى من الأمم الأخرى، ولذا يجب أن تكون لمصالحها الأفضلية. ولم يكن هذا هو الحال قط بالنسبة إلى تركيا.

يظهر هذا التناقض بإقرار النعيمي بأن «السياسة الخارجية التركية تتميز بحس مرهف نحو المصالح الوطنية العربية، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأقطار الشرق الأوسط، إذ إن تركيا تعتبر التغييرات التي تجري في الأنظمة السياسية العربية أمراً داخلياً».

ذكر الكاتب أربعة مبادىء عامة للسياسة الخارجية التركية، ودعوني أضيف مبدأً خامساً: إن تركيا، ومنذ بداية ظهور الدولة اليهودية، تفضل العرب عامة والفلسطينيين خاصة، على اسرائيل في كل مناسبة من المناسبات.

يقول النعيمي: «إن تركيا قدمت مساعدة استراتيجية لعدوان الثلاثين دولة على العراق في أم المعارك». وبودي لو أن الكاتب لا يستعمل مثل هذه المصطلحات غير العلمية. لو أنه استعمل مصطلحاً اعتيادياً لكان خيراً له، لأن المرء مضطر إلى القول إن «أم المعارك» لم تكن أماً بل زوجة أب لأنها لم تستطع أن تجمع حولها أبناءها وبناتها وهي تتلقى الضربات. أنا شخصياً عارضت الرئيس تورغوت أوزال لسماحه باستخدام القواعد العسكرية التركية لقصف العراق. كان ذلك خطأً جسيماً. غير أنه حاول تبرئة نفسه بالتشديد على نقطتين لتبرير موقفه المتشدد، وهو موقف الصقور؛ والنقطتان هما:

١ ـ إن العراق مسلح تسليحاً كبيراً، وبوسعه أن يحول أنظاره من ايران إلى تركيا، خاصة إذا نجح في الكويت. والواقع ان صدام كان يقوم بتحرشات في هذا الاتجاه. لذلك كان من الضروري إيقاف هذا التهديد في الوقت المناسب.

٢ ـ يبدو أن الادارة الأمريكية كانت قد أقنعت أوزال بالنتيجة المضمونة لحرب يشنها التحالف ضد العراق. فإذا زال صدام، فإن العراق بنظر أوزال سيتمزق، فينفصل الأكراد عن العراق بحدوده الحالية، وذلك بمساعدة الغرب.

رأى أوزال في هذا الوضع الذي يخرج عن السيطرة مخاطر متعددة، منها:

١ ـ إن شمال العراق الغنيّ بالنفط يمكن أن يحرك شهية القوى الاقليمية كإيران وسوريا.

وقد يؤدي انعدام السلطة في هذه البقعة إلى انجرار هذه القوى، بالإضافة إلى تركيا، إلى السعي وراء مصالح مليون تركماني تقريباً موجودين هناك. وهكذا يمكن أن يصبح شمال العراق ساحة قريبة لمعركة أخرى.

٢ ـ إن شمال العراق أرض يكثر فيها السكان الأكراد. فإذا تمزق العراق وانفلت الأكراد فيه، فقد يتوجهون بأنظارهم إلى أخوتهم الأكراد في تركيا، لأن هؤلاء يعيشون في ظروف أفضل بكثير وفي ظل مناخ سياسي أكثر استرخاء. لذا فقد تصبح تركيا مطمح أنظار الأكراد العراقيين عندما يتمزق العراق بعد الحرب.

لم تكن هذه الاستراتيجيا من وضع تركيا، لذلك فإن موقف أوزال كان تكتيكياً فقط. وقد انعكست الآية حين غيّر الأمريكيون رأيهم بشأن الإطاحة بصدام. وقد فشل التكتيك وفقدت تركيا ثقة العرب لأنها ساعدت عدواناً موجهاً ضد دولة مجاورة. بيد أن للشعب التركي أن يفخر بمعارضته، من خلال البرلمان، سياسة أوزال وعدم تخويله إشراك تركيا في حرب مع العراق. كانت الولايات المتحدة قد أقنعت أوزال بأن تركيا «ستحوز ثلاثة أضعاف ما تقدمه في الحرب بعد انتهائها».

* * *

يقول النعيمي: «... ولهذا نجد تركيا تشدد على قضية المياه في عقد التسعينيات، وذلك لإشاعة الثقة في تعاملها مع الولايات المتحدة وتجديد صلتها بالمصالح الأمريكية». هذا الكلام خاطىء في أحسن الفروض إن لم يكن هراء. ما هي علاقة المياه بالعلاقات التركية ـ الأمريكية؟ إن المياه (لا سيما دجلة والفرات) أمر جوهري لتركيا لسببين أساسيين:

١ ـ إن تركيا تستغل قليلاً من مصادر مياهها لأغراض الري والصناعة، وهي تريد أن توسع طاقتها في هذين المضمارين. هذا وقد صار للأمر أسبقية عاجلة بوجه المعارضة الكردية المحلية وتزايد السكان السريع، وهؤلاء السكان يطالبون بفرص العمل وبمستوى أعلى للمعيشة.

٢ ـ إن تركيا تواجه حركة انفصالية يشنها مقاتلون أكراد في الجنوب الشرقي. هناك من مجموع عدد المواطنين الأكراد الذي يبلغ زهاء عشرة ملايين ما يزيد على نصفهم يعيشون في المناطق الغربية. ولا يوجد تمرد كردي هناك. والأكراد الذين يعيشون في غربي تركيا يعرفون أن وجود الفقر والبطالة وعدم المساواة الاجتماعية في صفوفهم لا يعود سببه إلى كونهم أكراداً. إن هذه الظروف تطال الجميع.

أما في الجنوب الشرقي فالوضع على نقيض ذلك. هناك نجد المعادلة الآتية: كثافة سكان كردية + ظروف سيئة في شرقي الأناضول = تمرد كردي.

علينا أن نشدّد على حقيقة مفادها أن المتمردين المسلحين الأكراد يتلقون المساعدة من أقطار مجاورة لاستخدامهم كورقة في تعاملهم مع تركيا، وذلك إما لتحقيق الأمن المائي

مقابل الكف عن المساعدة، وإما للحد من المنافسة التركية في أقطار الشرق الأوسط وأقطار آسيا الوسطى في ما يتعلق بشؤونها السياسية.

إن على العرب أن يفهموا ـ رغم بيانات الساسة الذين لا يتصفون بالرصانة ـ أن تركيا تنظر إلى مصادرها المائية على أنها من موجوداتها الطبيعية الوحيدة ليس إلا وأنها تختص بتنمية الثروة والرخاء في الداخل. إنه من الضروري دمج شرقي البلاد دمجاً متماسكاً مع أنحاء البلاد الأخرى. وأنجع الوسائل وأكفأها لتحقيق هذه الغاية هو تنفيذ المشروع المسمى «مشروع الجنوب الشرقي».

إن هذا المشروع لا يرمي إلى التقليل من مقادير المياه التي تصل إلى الأقطار الواقعة على ضفتي النهرين، كما انه ليس وسيلة للهيمنة الاقتصادية. كل ما في الأمر أنه مشروع تنموي للتحديث في البلاد يرمي إلى حل المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية الموجودة في تركيا.

* * *

يقول كاتب الورقة ما يلي: «إننا نجد، تاريخياً، أن الدولة العثمانية قد حققت هيمنة تامة على آسيا الوسطى المسلمة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ولكن الحلف الأوروبي القوي بقيادة امبراطور النمسا وهبسبورغ قد دمّر الوجود العثماني هناك».

إن هذا قول يلقى على عواهنه، فالدولة العثمانية لم تتوسع شرقاً قط إلى ما وراء الحدود الايرانية، وكانت هذه الحدود هي حدودها الوحيدة منذ القرن السادس عشر. كان للدولة العثمانية نفوذها في آسيا الوسطى وكانت تستطيع توسيعه متى شاءت، ولكنها لم يكن لها وجود هناك. لذا فالادعاء بوجود منافسة مع النمسا في آسيا الوسطى هو من صنع الخيال الذي لا يغتفر. هذا بالإضافة إلى أن الكاتب لم يكن منصفاً في إسناد هذا التدوين الزائف للتاريخ إلى أحمد ناجي وخليل علي مراد (الهامش رقم ٣٣).

* * *

يمكن العثور في الورقة على مناسبات متعددة يحاول فيها الكاتب ذكر وقائع مصطنعة. من الأمثلة على ذلك: «سعت الولايات المتحدة إلى الاحجام عن اتخاذ أي موقف يجعلها تعلق في قبرص، ولكنها عارضت بقوة إرسال متطوعين سوفيات إلى هناك».

هذا الكلام هو مثل آخر على تزييف التاريخ. فمتى لعب المتطوعون السوفيات (!) دوراً في قضية قبرص والمناقشة التي دارت حولها؟ وإلى جانب من سيأتي هؤلاء؟ فاليونان وتركيا كلتاهما كانت (ولم تزل) عضواً في حلف الناتو. وكيف يمكن لـ «متطوعين» مستقلين أن يقدموا من دولة حديدية كالاتحاد السوفياتي إلى منطقة من مناطق الناتو؟!

* * *

ويقترف النعيمي خطأً مماثلاً، إذ يقول: «دعا نواب المعارضة إلى التصويت بعدم الثقة بوزير

الخارجية (حايرتين إركمان) نظراً إلى ميوله الصهيونية، وقد صوت البرلمان التركي فعلاً على هذا الأمر (وأجبر الوزير على الاستقالة)».

إن الاستقالة قد حدثت حقاً ولكن ليس للسبب المذكور. فقد كان الأمر نزاعاً داخلياً بين الأحزاب السياسية التركية في ذلك الحين. كانوا يريدون إسقاط الحكومة وإبدالها. ولم تكن قوتهم ولا حجتهم كافية لتحقيق ذلك. وقد ارتأت الحكومة القائمة آنئذ أن تتحاشى التحدي بالتضحية بأحد أعضائها (وكان أكثرهم ترشيحاً للاستبعاد في ظروف تلك الأيام).

• • •

وبالإضافة إلى قيام الكاتب بتقديم وقائع زائفة، فإنه يجهل، على ما يبدو، وجود حقائق أساسية عن السياسة الخارجية. يقول: «إن تركيا أيدت الأقطار العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة فصوتت إلى جانب القرار الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتفرقة العرقية. ونتيجة ذلك، جرى تقديم الدعم لتركيا بشأن قضية قبرص حين أصدرت الجمعية العامة القرار المؤرخ ١٩٧٥/٢/١٣ الذي قدمته بعض الأقطار العربية (ليبيا والعراق والسعودية)، وهو الذي يدعو إلى سحب جميع القوات العسكرية الأجنبية من قبرص».

بعد هذا الكلام المؤسف يرد ما يلي (ولأسباب متعددة):

١ ـ إن العرب لم يؤيدوا تركيا قط في السياسة الدولية.

٢ ـ لم تكن هناك قوات أجنبية في الجزيرة في ذلك الوقت باستثناء القوات التركية. أما الفرقة اليونانية فقد سحبتها حكومة اليونان التي كانت قائمة آنئذٍ لتجنب نشوب حرب بين الدولتين.

٣ ـ وهكذا، فإن اقتراح سحب جميع القوات من الجزيرة يعني أن الدول العربية المذكورة آنفاً كانت تسبب الضرر لوضع القوات التركية في الجزيرة، ولم تكن تدعم وجودها الشرعي الرامي إلى حماية الأقلية التركية عندما كانت تواجه الإبادة على يد القوميين اليونانيين المعادين.

• • •

هناك أخطاء جسيمة أخرى متعددة في الورقة في ما يتعلق بالحقائق والمفاهيم معاً، ولكنني سأذكر خطأين فقط:

١ ـ يشير النعيمي باستمرار إلى التورط التركي في البوسنة والهرسك وفي ناغورنو كراباخ. إن هذه الأمكنة ليست تركية. والبوسنيون ليسوا أتراكاً بل هم صرب وكرواتيون. ولكن البوسنيين والآذريين هم مسلمون كالعرب والأتراك تماماً. إن تركيا لا تدعي بشيء من هذه الأقاليم ولا تسعى إلى مكاسب مادية من البوسنة وناغورنو كراباخ. إن كل ما تسعى له تركيا هو ايقاف النزاع في تلك المناطق المضطربة لحقن الدماء وإنهاء المأساة الانسانية. أليس من واجب المسلمين كلهم أن يقوموا بما تقوم به تركيا وأن يشعروا بشعورها؟

٢ ـ ذكر الكاتب أكثر من مرة «جماعة نور»، ويصفها بأنها ذات نفوذ في السياسة التركية ويدعو إلى دعمها نظراً إلى موقفها المعادي للصهيونية. وأود أن أؤكد للكاتب وللقراء أن تركيا كيان مناهض للصهيونية بصفة عامة. وليس هناك ما يدعو إلى تأييد طريقة مغمورة من طرق الصوفية السنية. إن الجماعة المذكورة هي إحدى الطرق الصوفية المؤلفة من التقاة والتقليديين الذين يقفون بوجه التحديث والتغيير الاجتماعي السريع.

لذا، فإذا أراد أحد الخارجيين، عن طريق معلومات خاطئة، أن يراهن على هذه الجماعات غير المهمة في أمور مهمة، فإنه قمين بأن يخفق في ذلك وأن يدلّل كذلك على جهله بالسياسة التركية.

سأمتنع عن التمثيل بالأسماء الخاطئة للمؤلفين والمصادر الواردة في هوامش الورقة، وكيف أن بعضها لا يعود حقاً إلى الموضوع قيد البحث. إنها هوامش ألحقت بالورقة على سبيل الكليشيه فقط.

ومهما كان الأمر، فهو حسن! إن هذه الورقة على أية حال تخدم غرضها في تقديم مستوى معين علينا ألا نتبناه في إقامتنا حواراً بناء. إن البحث العلمي الجيد والحقائق الصحيحة لها قيمتها، ومثلها مثل النية الحسنة والذهن المفتوح (غير المتحيز وغير المتحامل) من أجل التعاون والتفاهم المتبادل.

وختاماً، أود أن أقدم احترامي وامتناني إلى منظمي هذا اللقاء. هذا وإني قد ذعرت في المداولات التي استغرقت ثلاثة أيام من حجم وكثافة المعلومات الخاطئة بشأن تاريخنا الماضي والحاضر، ومن طريقة فهمها في عقول العرب والأتراك.

لقد تعلمت شخصياً الشيء الكثير عن حساسيات العرب وآمالهم ومشاكلهم الحالية. وآمل في أن أكون قد أسهمت بعض الشيء في المقابل من منظور الأتراك، أو منظور أحدهم في الأقل.

إننا، ونحن على هذا المنبر المشترك الذي بدأنا بوضع لبناته، نشعر بأن علينا أن نقف معاً ونسير نحو مستقبل أكثر أمناً ورخاء. وليس لدينا من خيار سوى أن يفهم أحدنا الآخر ويحترمه ويتحمل اختلافاته ويتسامح فيها. إننا مدينون بهذا التفاهم، ليس فقط لأنفسنا، بل لأبنائنا من بعدنا، لكي نترك لهم عالماً أفضل يعيشون فيه.

تعقيب ٢

جهاد الزين(*)

مشروع تجديد التفاعل العربي ـ التركي، التجديد التحديثي العميق في إطار التراث الإسلامي المشترك، هذا المشروع بإمكانه أن يستمد الحاجة إليه بعد المتغيرات الهائلة الايديولوجية والسياسية والاقتصادية لأواخر القرن العشرين التي لا تقل خطورة ـ ولكن بصورة سلمية ـ عن متغيرات أوائل هذا القرن. فإذا كان ما حدث في بداية القرن قد أدى إلى القطيعة العربية ـ التركية، أليس ما يحدث في أواخره يسمح بإعادة النظر بما جرى وفق وقائع ومفاهيم وتحديات المرحلة؟

هكذا يفكر على الجانب العربي أولئك الذين يؤيّدون مشروع تجديد التفاعل العربي ـ التركي، وبالتالي الصداقة العربية ـ التركية، في وقت يتفاقم فيه الشعور الذاتي لدى العرب بأنهم يتعرضون لهزائم إضافية تجعل الأسس التي بنيت عليها محاولات تحقيق المشروع النهضوي العربي المستقل أسساً متلاشية تفترض الآن تركيز النظر الاستراتيجي نحو المدى التاريخي الإسلامي للعرب، أمنياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً. وتأتي تركيا هنا في المقدمة، كمحاولة تبدو ناجحة للتحديث الجاد. ويتساءل دعاة مشروع تجديد هذه الصداقة عما إذا كان لا يزال جائزاً التفكير «الحربي» أو «العدائي» حيال تركيا في زمن يبدو فيه العرب منخرطين في سياق محاولة مصالحة مع عدو (مطلق بالأصل) هو إسرائيل؟ المهمة صعبة للغاية. لأن ورثة المشاعر والأفكار القديمة لدى الأتراك والعرب ما زالوا قوة أساسية وقادرة على اللجم. فمن البديهي القول هنا إن مشروع تجديد الصداقة الشاملة ليس مطروحاً على جهة أكثر من الأخرى، بل على الطرفين معاً.

(*) صحافي في جريدة «السفير» اللبنانية.

سنبدأ بعرض الصورة كما نراها اليوم على **الجانب التركي**، ثم ننتقل إلى استعراضها على الجانب العربي.

تتذوق تركيا بمزيج من المتعة والقلق (ومؤخراً الإحباط بسبب التطورات السياسية في آذربيجان) طعم اكتشاف مداها الإسلامي منذ انفتح أمامها هذا العالم التركي الشاسع في آسيا الوسطى. تتذوقه ليس في النوستالجيا اللغوية والدينية وحدها، بل عبر مخاض سياسي اقتصادي يفرض عليها أن تعيد تحديد شخصيتها بالذات كمجتمع، وينعكس بالتالي جدلاً على معنى وهوية دولتها. إنه جدل أفقي وعمودي في المجتمع التركي، تحاول تركيا عبره أن تسهم في إرساء شخصية «العالم التركي» الذي اكتشفها واكتشفته، ولكن أيضاً، بطبيعة الأشياء، يساهم هذا العالم التركي في إعادة رسمها في داخلها.

في مثل هذا المناخ من استرجاع نمط من الهوية الإسلامية في سياق تحد تحديثي متنام مميز، سيكون من الخطأ الكبير على الأرجح إمكان تصور فصل العلاقات مع العرب عن هذا المسار حتى لو كانت الأولوية نحو القوقاز الآذري وآسيا الوسطى. فكيف إذا كان هناك سياسيون أتراك لا يزالون يعتقدون إمكان الإبقاء على أسس «القطيعة» القديمة. إنهم في هذه الحالة لا يغذون فقط التعصب التركي، بل التعصب العربي أيضاً المدجّج بدوره بقدر كبير من الأفكار المسبقة وبنى سياسية نافذة. ومن المثير أن المشهد التركي في السنوات الأخيرة، أي سنوات التحول الجاد نحو اقتصاد حديث فعلاً واستقرار ديمقراطي، يعطي الانطباع عن «روحيتين» تركيتين تتعايشان معاً على أرض واحدة وفي دولة واحدة... ولربما داخل كل شخص مسؤول:

روحية حداثة، مسرحها المدن الكبرى العريقة والأرياف المحيطة بها وموضوعها السياسة والاقتصاد ونمط الحياة، وتنعكس على ممارسة الدولة والسياسيين قيماً وسلوكاً. وروحية عالمثالثية تتبدى فيها نوازع الميل القمعي العسكري ومصادرة الحريات الفردية و... طبعاً المترافقة مع التخلف الاجتماعي، مسرحها مناطق العمق الداخلي. إلا أن المفارقة هنا هي أن مسرح هاتين «الروحيتين» جغرافي أيضاً.

بكلام مختصر، تركيا في الشمال حيث استانبول وازمير ومرسين وغيرها من المدن وبعض الأرياف هي أقرب إلى أن تكون دولة متحضرة نجحت في أن تقدم نموذجاً فريداً في العالم المسلم، لإمكانية بناء صناعات تقنية عالية (بواسطة كادرات تركية صرفة ومواد دقيقة مصنعة في تركيا بنسبة ٩٠ بالمئة في بعض الحالات) وشبكة حديثة جداً من الخدمات وامتدادات استثمارية قادرة على المنافسة في مناطق خارجية حتى داخل أوروبا. في هذا الشمال تجري «الديمقراطية» على أفضل ما يرام الآن وتندمج داخل لعبتها حتى القوى الأصولية الإسلامية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة السياسية المدنية.

أما في الجنوب، وكلما اقتربت المسافة من إيران والعراق وسوريا، يختفي الوجه الأول، ليتقدم وجه تركي ثان - حقيقي - من السياسات العالمثالثية، أي سياسات المشاحنات التي تختلط فيها كل المقاييس و«الأسلحة»: الأمني في خدمة السياسي، والاقتصادي في خدمة الأمني، والعرقي في خدمة الجميع.

لا أتكلم فقط على الأكراد، على الطريقة القاسية التي واجه بها الجيش التركي تجمعاتهم المدنية، ولا على إرهاب حزب العمال الكردستاني في المدن - الموضوع الكردي هو أحد وجوه العالمثالثية في الشق الجنوبي من تركيا - ولكن أيضاً على مظاهر أخرى في مقدمتها السياسة المائية التي تشكل اليوم الاحتمال المستقبلي الخطر الذي يهدد كل مشروع طامح في مشاهدة الصداقة العربية - التركية تزدهر بعد أكثر من سبعين عاماً على «القطيعة» الوجدانية الثقافية السياسية بين المجتمع التركي والمجتمعات العربية المشرقية (من مصر إلى العراق)، «قطيعة» لم تعبر عن تأزم بقدر ما عبرت عن «منطقة ميتة» للمشاعر والمصالح المتبادلة.

والمشكلة الإضافية أن بعضهم في تركيا لا يولي نقطة أساسية أهمية (أو ليس معنياً بأن يولي أهمية)، وهي أن قضية مياه دجلة والفرات مع العرب لا يمكن حصرها بحدود العلاقة مع «النظام» السياسي في هذا البلد العربي أو ذاك، بل هي تتعلق بملايين العرب. فدجلة والفرات ليسا مجرد معبرين مائيين لدى ملايين المواطنين العرب في سوريا والعراق، إنهما الشريان الحيوي للحياة بالنسبة إلى هؤلاء المواطنين، بل «نمط حياة» اقتصادي جغرافي ثقافي يدخل في قلب الذاكرة التاريخية والوجدانية العربية الإسلامية. ويجب ألا يكون هناك أدنى شك لدى المعنيين بالصداقة العربية - التركية كمشروع ثقافي سياسي اقتصادي في أن قضية المياه ستظل السد الخطر بين العرب والأتراك، بل السد الأخطر إذا لم توجد لها الحلول العادلة.

«اللغة» السائدة الآن في تركيا كبلد حديث هي «اللغة» الاقتصادية، في التعبير عن العلاقات مع الدول. صحيح أن الثمانينيات التي ألهبت حمى الليبرالية الاقتصادية في تركيا إلى حد جعلتها موجة «ايديولوجية»، قد وجهت كثافة «العودة» التركية إلى الوطن العربي نحو أقطار الخليج النفطية، لكن ثمة ميلاً لدى الأوساط التركية المعنية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الأقطار العربية غير النفطية لسبب «بسيط»: هو أن تركيا تبقى دولة «مدينة» في العلاقة مع بلدان النفط، أي دولة استيراد، في حين أنها تصبح دولة تصدير عندما يتعلق الأمر ببلدان مثل لبنان وسوريا ومصر والأردن (وحدها العلاقة مع العراق بين دول النفط أمنت لها موارد هامة في الثمانينيات خلال فترة الحرب العراقية - الايرانية).

والأرقام تكشف هنا:

ففي الأشهر الثمانية الأولى من العام ١٩٩٢ استوردت تركيا نفطاً بقيمة مليار وسبعمئة وأحد عشر مليون دولار، بينما كانت القيمة في الفترة نفسها من العام ١٩٩١ ملياراً وخمسمئة وواحداً وأربعين مليون دولار. وفي لائحة حول المستوردات والصادرات التركية تسلمناها من وزارة الخارجية التركية، تكشف أرقام فترة الأشهر الثمانية المذكورة للعام ١٩٩٢ عن تصدير تركيا إلى العربية السعودية بما قيمته حوالى ٢٩٧ مليون دولار، في حين أنها استوردت من السعودية وحدها في المدة ذاتها بحوالى مليار و٩٤ مليون دولار. بينما صدرت تركيا إلى سوريا في هذه الفترة بـ ١٣٩ مليون دولار. ونلاحظ أن لائحة الاستيراد لا تتضمن أي رقم عن صادرات سوريا إلى تركيا. كما صدرت إلى مصر بحوالى مئة مليون دولار، واستوردت منها في المدة إياها بحوالى ٣٦ مليون دولار، وإلى الأردن صدرت تركيا بحوالى مئة وثمانية عشر مليون دولار، بينما لا ذكر للأردن في لائحة الاستيراد التركي من الخارج (كان لا يزال لرجال الأعمال الأتراك مع السعودية والعراق وليبيا حتى نهاية العام ١٩٩٢ أرقام استثمارات تبلغ حوالى سبعة مليارات دولار).

ماذا على الجانب (أو الجوانب!) العربي؟

انبثق مفهوم «دول الجوار» في الفكر القومي العربي، منذ لحظته الأولى، كمفهوم يحمل خلفية معادية للمحيط الجغرافي المباشر للوطن العربي، ولا سيما إيران وتركيا.

بدءاً من المصطلح، دخل هذا المفهوم كلازمة في الأدبيات السياسية العربية مع تصدر الجيل الثاني للحركة القومية العربية بعد الحرب العالمية الثانية، مُمثلاً بالناصرية والبعث، وإن يكن المصطلح ـ دول الجوار ـ انطلق من مصر على الأرجح. بيد أن ترسخ هذا المفهوم، اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين لا يلغي حقيقة أنه مفهوم ينتمي إلى القرن التاسع عشر، قرن ولادة الفكر القومي المرتكز على:

- الدولة ـ الأمة.
- الأمة المحاطة بالأعداء من كل صوب.
- الوعي «الجغرافي» للاستقلال ـ الانتشار القومي.
- الثقافة الخاصة للأمة داخل حدودها الجغرافية.

هذا من الناحية الفكرية، أما من الناحية السياسية فلم يكن تكريس مفهوم دول الجوار خارج السياق التاريخي لوقائع مابعد الحرب الثانية في منطقتنا:

١ ـ تأسيس دولة إسرائيل مع كل الصدمة العميقة التي أحدثها في الوعي العربي في اتجاه تغليب الإحساس بالمهانة والتعرض للاستهداف من الخارج (الغربي)، وما أتاحه بالتالي في الجو العام السياسي الاجتماعي عبر وصول طبقة العسكريين العرب حملة الخطاب القومي المتصلب إلى السلطة.

٢ ـ ظهور تركيا وإيران منحازتين بشكل كامل إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، عبر انخراط الأولى في الحلف الأطلسي وانخراط الأولى والثانية مع باكستان في حلف «السنتو» الشهير، الأمر الذي ألغى أي حد فاصل في نظرة النخبات السياسية العربية ذات المزاج الراديكالي المتصاعد آنذاك، بين هاتين الجارتين، تركيا وإيران، وبين الاستراتيجيا الغربية، المنظور إليها كاستراتيجيا معادية للعرب... وجوداً ومصالح.

في جو كهذا، حضر كل الجانب السلبي من الإرث العربي ـ التركي والعربي ـ الفارسي، وعادت ذكريات أوائل القرن في الحقبة الأخيرة من حياة الإمبراطورية العثمانية عن «التعصب التركي» ضد العرب، كما عن «الشعوبية» الفارسية. وهي كلها الأسلحة الجاهزة لفكر قومي عربي يحاول أن يستعيد الموقع الهجومي الذي خسره جيل الشريف حسين وأبنائه، لكن مع تغيير المحتوى الاجتماعي للفكر القومي نحو نمط ضبابي من الاشتراكية، الموجة الفكرية الصاعدة في العالم الثالث بعد خروج الاتحاد السوفياتي قوياً من الحرب العالمية الثانية. لم يكن بإمكان النخبات العربية في أجواء كهذه أن تتذكر أن تركيا وإيران كانتا للتو خارجتين من محاولة، الأولى، الحياد بين ألمانيا والحلفاء، والثانية الميل نحو ألمانيا، وهو ميل دفع ثمنه رضا شاه بإقصائه عن السلطة والاتيان بنجله مكانه.

ولم تكن سياسات أنقرة العربية في الخمسينيات (أزمة السويس) كما سياسة الشاه الابن في الخمسينيات والستينيات لتساعد على تغيير الأجواء العربية. والقرن العشرون يشارف الآن على الانتهاء، وقد محا جزءاً هاماً مما شهده في أوائله: زوال الامبراطورية الشيوعية، ومعها جزء كبير من الإرث القيصري الذي سبقها. القرن العشرون يشارف على الانتهاء وسط انقلاب كامل في المفاهيم تجعل فكرة «الانبعاث القومي» بمعناها القرن تاسع عشري فكرة قديمة، أمام ظهور معايير التقدم الاقتصادي والتطور التقاني والحفاظ على البيئة والتعاون بين الدول. والقرن العشرون يشارف على الانتهاء وإيران تغيرت إلى خطاب إسلامي.... صحيح أنه لم يثبت إلغاءه حسابات «الدولة القومية» في الجهاز الايراني الحاكم، إلا أنه يفتح المدى ـ فكرياً على الأقل ـ لإعادة النظر في أسس التعاون. لكن انفتاح هذا الأفق للعلاقات العربية ـ التركية ـ الإيرانية يفترض قدراً أكبر من قدرة المجتمع المدني الإيراني، بنخباته الثقافية والسياسية والاقتصادية على المشاركة الحرة في مناقشته، داخل ايران نفسها.

وتركيا تتغير... تكتشف مداها التركي ـ الإسلامي على المستوى السياسي، من البلقان إلى حدود الصين. فينعكس هذا المعطى الجديد جدلاً عميقاً في الدولة والمجتمع، في الدولة التي تواجه الآن تحت ضغط الواقع، عملية تغيير نوعية في الأسس الجيوبوليتيكية التي بنتها الأتاتوركية على أساسها، وفي المجتمع الذي يحاول أن يوظف حصيلة خبراته التحديثية

المتقدمة (عن العالم الثالث الإسلامي) في مجال نموذج جديد لإسلام سياسي ليبرالي مع كل السياق الصراعي الذي يواكب تحول كهذا في الأناضول.

كل هذه المتغيرات، ألا يجب أن تدفع الفكر القومي العربي إلى كسر قوالبه الجامدة القرن تاسع عشرية، ولا سيما المفهوم ذا الخلفية العدائية للمحيط المعبر عنه بمصطلح «دول الجوار»؟

عالم... يتهدد فيه ـ بمعايير التقانة والاقتصاد والبيئة البشرية والطبيعية ـ وجود الدول ذاتها ولا سيما في العالم الثالث الذي بات من المسلّم به في الوقائع السوداء للمرحلة الجديدة أنه عليه ـ بمعظمه ـ أن يكافح من أجل البقاء، لا على قيد الحياة السياسية فحسب، بل على قيد الحياة نفسها كما يحدث الآن مباشرة في بعض دول افريقيا الغربية التي طال مرض «الايدز» فيها ثلث السكان!، أو في بعضها الآخر حيث تلتهم المجاعات السنوية أكثر من ١٠ بالمئة من السكان ويهدد التصحر ـ وسط عجز الأطقم الحاكمة وفسادها ـ نسباً إضافية. إعادة نظر فكرية وسياسية ـ لا نزعم أنها مهمة سهلة ـ بسبب تراكم الاعتبارات والحساسيات لا بين الدول فقط، بل أيضاً بين النخبات الثقافية؛ إعادة نظر واسعة ـ على مستوى النخبات العربية كبيئة إنتاج أفكار ـ هي المطلوبة بشجاعة وإلحاح!

دعونا نتوقف بشكل مركز عند الخلاصات.

هناك مشروع عام للمنطقة، للتعاون بين دول الشرق الأوسط يشكل جزءاً متمماً وعضوياً من مشروع المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، تعبّر عنه المفاوضات المتعددة. إذاً هناك مشروع ديناميكي سائر يقحم العرب باختيار بعضهم ورغماً عن بعضهم الآخر فيه. في سياق كهذا، يدور حول دمج إسرائيل في المنطقة، أصبح للعرب حاجة ماسة إلى بناء سياسة ذات بعد جديد مع دولتي الجوار الإسلاميتين: تركيا وإيران. فهل لا يزال جائزاً التفكير الحربي حيال دول الجوار في زمن يبدو فيه العرب منخرطين في سياق محاولة مصالحة مع عدو مطلق بالأساس كإسرائيل؟ فوضع استراتيجيا إسلامية (بالمعنى السياسي وليس الايديولوجي) بإمكانه أن يكون خط الدفاع داخل المنظومة الشرق أوسطية وقوة تعديل في مسارها لصالح المحور العربي ـ التركي ـ الإيراني الذي يدعمه التاريخ.

تركيا مهيأة لفهم قيمة هكذا توجه، فهي الآن تعيد اكتشاف إسلامها السياسي، وعلى طريقتها. إن جدلاً صراعياً عميقاً يفرض نفسه على الدولة والمجتمع التركيين بعد انفتاح البعد التركي ـ الإسلامي من البلقان إلى آسيا الوسطى. ولهذا، هناك الآن نوع ضمني من الصراع ومحاولة التآلف في آن بين الأتاتوركية والطورانية والإسلامية. والأتاتوركية ليست الطورانية، الأتاتوركية هي الاكتفاء بتركيا داخل حدودها الحالية، والطورانية هي حكماً الامتداد خارجها، وفي التاريخ السياسي لتركيا الجمهورية كانت الدولة الأتاتوركية تواجه

تيارين بعنف: الشيوعية والطورانية منذ العشرينيات. إيران، نظرياً، أيضاً صاحبة مصلحة في هذا التوجه العام، فهي تعاني الشعور بالحصار كنظام سياسي، وتحاول أن تتكيف على طريقتها مع النظام الدولي الجديد منذ توقفت حرب الخليج الأولى.

محور ثلاثي عربي - تركي - إيراني هو إذاً أفق عمل للدول كما للنخبات، محور يخدم باتجاهين: داخل البعد الشرق الأوسطي وخارجه معاً. إنه يلبي التراث المشترك ليشكل إطاراً اقتصادياً جغرافياً سياسياً لتعزيز وضع المنطقة، تضع فيه تركيا خبرتها التحديثية الهامة، وهي الدولة الوحيدة في العالم المسلم (باستثناء إندونيسيا وماليزيا في جنوب آسيا المنتميتين إلى منظومة أخرى) التي تملك إمكانات محتملة للدخول إلى القرن الواحد والعشرين، ولكنها إمكانات مهددة بالكثير من المخاطر. وهو محور يستعيد فيه العرب موقعاً محورياً في محيطهم التاريخي يعينهم على الخروج من حالة الشعور الذاتي بالغربة والتعرض للاضطهاد، ويفتح أمامهم آفاق حماية أطرافهم المكشوفة ويعزز إمكاناتهم الاقتصادية. كذلك تتمكن ايران فيه الدخول في منظومة إسلامية - اقتصادية تساعدها على الاستقرار والانصراف إلى تحسين وضعها الاقتصادي بما ينسجم مع بيئتها الفكرية.

المهمة صعبة جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار الواقع الحالي لسياسات الدول، ولكن مستوى آخر عميقاً يجب أن تعمل على تنشيطه مؤسسات المجتمع المدني في كل من الأقطار العربية، ولا سيما مصر وسوريا والعراق... واستطراداً لبنان وتركيا وإيران، هو مستوى التفاعل بين النخبات الثقافية والسياسية والاقتصادية، هذا التفاعل شبه المعدوم إذا لم يحصل، ستظل هذه النخبات تنتج أطقماً حاكمة لدى الأمم الثلاث ذات أفكار معادية بعضها بعضاً، وتحمل تصورات مسبقة عن الآخرين، سلبية على العموم. هذه هي المهمة الكبيرة التي بإمكانها أن تؤسس لسياسة بعيدة المدى، مطلعة ومستشرفة وعقلانية.

يبقى السؤال الذي يتطلب التفكير الجماعي فيه: أي عرب وأتراك هم الذين يستطيعون صياغة توجه كهذا؟

بصيغة أخرى للسؤال نفسه: أية شريحة اجتماعية يمكن أن تلعب هذا الدور الريادي في التأسيس لإنهاء «القطيعة» التاريخية التي سادت بين العرب والأتراك كمجتمعات منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى؟ هل هي شريحة المثقفين من علماء وأدباء، أم رجال الأعمال، أم السياسيين، أم رجال الدين، أم رجال الإعلام أم التقانيين؟

والسؤال التالي الذي يستتبع الأول مباشرة: هل هي الفئة نفسها لدى الأتراك والعرب على الجانبين، هي التي يمكن أن تتولى بداية التأسيس لإنهاء «القطيعة»، أم انه يمكن أن يتولد ظرف، بحكم تباين الديناميات الداخلية العربية والتركية، تتولى المبادرة فيه، في هذا السياق فئة اجتماعية لدى الترك، تتلقفها أو هي تتلقف فئة اجتماعية مختلفة لدى العرب، أم ان ثمة

كتلة متعددة الفئات يمكن أن تولد على الجانبين؟ إن طبيعة الشريحة الاجتماعية وقابلياتها الريادية، هي مسألة الآن مطروحة في نطاق عالمي شامل، داخل معظم المجتمعات في ظل التحولات العميقة الفكرية والسياسية والاقتصادية واستتباعاتها الاجتماعية في أواخر القرن.

هكذا لن يخرج التحليل المطلوب للمجتمع التركي والمجتمعات العربية عن الأسئلة والنقاشات الدائرة في الغرب وأوروبا الشرقية وشرق آسيا حول تحديد مفهوم وإمكانات وأدوار رجال الأعمال والمثقفين والإعلام والتقانيين، وعلاقة كل هذه الفئات بالتكوين السياسي لدولها وتطلعاتها... وإن كانت الأجوبة ستأتي من السمات الخاصة التركية والعربية: سمات خاصة لديناميات أصبحت عالمية.

ولئن كانت التجربة التحديثية التركية قد طرحت، خصوصاً في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، هذه الأسئلة المتعلقة بصميم التحولات الاجتماعية والمفتوحة على الآفاق الخارجية المحيطة والعالمية، فإن الوطن العربي بات يواجه الآن، ولا سيما بعد الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، الأسئلة عينها بحدة، مع ظهور آفاق لانتقال أدوار قوى اجتماعية إلى الصدارة والسمة الاقتصادية ـ الليبرالية التي تطبع التزامات هذه المرحلة الجديدة وتفرز بين القوى المؤيدة والقوى المعارضة. غير أنه أياً تكن طبيعة تبلور القوى الريادية في المرحلة المقبلة، يبدو أن مشروع تجديد التفاعل العربي ـ التركي يحتاج إلى جيل جديد من المؤمنين بضرورته لمستقبل المنطقة، جيل يكون أكثر تحرراً من عِقَد العقود السابقة وحساسياتها وأفكارها السلبية المسبقة، وأكثر استعداداً للانخراط الشجاع داخل بلده ومع الطرف الآخر في فتح آفاق التعارف والحوار والتعاون، بما تتطلبه تحديات القرن الواحد والعشرين على أكثر من مستوى وبتصميم أكبر على التحديث والدمقرطة، آخذاً بعين الاعتبار الجهود المعقولة التي بذلت في العشرين عاماً الأخيرة، ولكن التي لم تسفر حتى الآن عن تجاوز «المنطقة الميتة» للعلاقات.

إن ندوة كهذة الندوة حول الحوار المستقبلي بين النخبات العربية والتركية باستطاعتها الخروج بعدد من الاقتراحات العملية ـ التي لا تتطلب انتظار مصادر التمويل ـ لتشجيع انفتاح الجامعات والصحافة والمنتديات الثقافية والسياسية والفنية لدى العرب والأتراك، من حيث إرساء تقاليد تواصل سجالية وعلمية، تعيد تكريس «الاهتمام» في أوسع الأوساط النخبوية.

فالمشكلة الآن ليست مشكلة تأزم علاقات النخبات (ناهيك عن الحكومات)، ولكن هي مشكلة عقود طويلة من اللامبالاة!

المنَاقشَات

١ ــ وحيد خلف اوغلو

كما لاحظتم بالأمس، أنا أحاول أن أقدم اليكم خبرتي السابقة لأستخلص منها شيئاً للمستقبل. لعلي الوحيد بينكم الذي قابل نوري السعيد وفيصل وعبد الإله وطارق عزيز وصدام والأسد ومبارك وفهد وبورقيبة والحسن الثاني وحسين... إلخ. وسأبدأ بالعلاقات التركية ـ العراقية ثم انتقل إلى مجالات أخرى إذا سمحت لي السيدة رئيسة الجلسة. في سنة ١٩٥٥، قال مندريس لنوري السعيد: «يا نوري باشا، عليك أن تبني خطاً للأنابيب يمر بتركيا لكي يكون بمثابة بديل، فإذا شعرت بالضغط على جانب من الجوانب يمكنك استعمال الجانب الآخر». فأجابه نوري باشا: «بودي أن أبني هذا الأنبوب، ولكن ذلك مستحيل لأنني سأفقد رقبتي». أنا أصرح بهذا للمرة الأولى. وغالباً ما يطلب مني كتابة مذكراتي، ولكنني أرفض لأنه من غير الصحيح برأيي أن أكتب هذه المذكرات من دون تخويل من الأشخاص المعنيين.

كانت علاقاتنا مع العراق من أفضل العلاقات على الدوام بين الأقطار العربية. وقد أصر نوري باشا على أنه علينا أن نشتري شيئاً من العراق. ولم يكن هناك شيء. هل تدرون ماذا اشترينا؟ التمر المجفف! وهذا أكبر منافس للتين المجفف، ولكن لمجرد إرضاء نوري باشا. كانت علاقاتنا مع العراق خلال عقود طويلة جيدة جداً إلى درجة أدت إلى انتقادنا، ولا سيما من قبل السوريين، على هذا الموقف التفضيلي.

كنا خلال الحرب الايرانية ـ العراقية محايدين. وقد حاولنا أن نظل محايدين. كان بوسعنا أن نجني ثروات طائلة لو سمحنا ببيع الأسلحة لهذا الطرف أو ذاك أو لكلا الطرفين. كنا القطر الاستثنائي الذي لم يبع السلاح. وبعد الحرب تم نشر الكثير، فتبين أن الأقطار الغربية المتحضرة قد قامت بذلك. لقد باعت مختلف أنواع الأسلحة حتى المحرمة منها. وعند تحليل موقفنا المحايد تجدون أنه كان في صالح العراق أكثر من إيران. لماذا؟ كان

باستطاعة الإيرانيين قصف الأنابيب التي تمر بتركيا، لكنهم لم يقوموا بذلك لا من أجل سواد عيون صدام حسين، بل لأنهم لم يشأوا أن يضايقونا، وقالوا ذلك مراراً.

وهكذا ظل النفط يمر وحصل العراق على مبالغ طائلة لإدارة الحرب. لم يكن هناك أحد يريد أن يكسب العراق أو إيران الحرب. وحين كان العراق في وضع صعب جرى إيقاف إيران عند حد من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما، وبالطبع من قبل الأقطار العربية. القطر العربي الوحيد الذي لم يشارك في ذلك هو سوريا. فأي شيء هذا بالنسبة إلى الأخوة العربية؟ أي شيء هذا بالنسبة إلى التعاون؟ فلنأخذ حرب الخليج. إن السياسة الخارجية شيء جميل من الخارج، ولكن من الصعب جداً إدارتها. فلا بد لك من خبرة تاريخية ومعرفة جيدة بالتاريخ، وعليك أن تعرف كيفية تحليل وضعك الجغرافي والاستراتيجي وشعور جيرانك ونواياهم.

إن أكبر الدول في العالم قد اقترفت أخطاء سياسية. خذ أمريكا في فييتنام مثلاً. لم يزل الأمريكيون يعانون أعراض فييتنام. انظروا إلى روسيا. لعل نهاية الامبراطورية الروسية كانت بسبب أخطاء الروس في أفغانستان وغيرها. علينا الآن أن نكون مخلصين. ألم يكن خطأً كبيراً ما فعله عبد الناصر في اليمن؟ ألم يكن خطأً كبيراً ما فعله صدام أولاً في إيران، ثم في الكويت؟ كان العراق قطراً يرفل بالرخاء ولديه الكثير من النفط والكثير من المتعلمين مع تقاليد عريقة، وكان العراق القطر العربي الوحيد الذي يحمل حقاً مفهوم الدولة.

أما قبول تركيا قرارات مجلس الأمن الدولي فلم يكن مصحوباً بالسرور لأننا كنا نعرف أن الأمر سيسبب خسارة كبيرة لتركيا، ونحن لم نزل نخسر كثيراً. لقد قمنا بأحسن ما نستطيع، ونحن نقول دائماً إنه بودنا مساعدة العراق بصفته دولة غير مجزأة، ولكن كان هناك مليون شخص على حدودنا جاؤوا من العراق. كانت تركيا قد استقبلت قبل ذلك ستين ألفاً، فأتحنا لهم مجال العيش في تركيا وزودناهم بكل شيء، ولكننا لم نكن في وضع يسمح لنا باستقبال مليون شخص آخر. لذا كان علينا أن نقبل بقرارات مجلس الأمن.

قبل بضعة أسابيع، حين ذهبت رئيسة الوزراء تشيلر إلى الولايات المتحدة، وبعد الاجتماع الرسمي، وقبل المباشرة بتناول الغداء مع الرئيس كلينتون، عقدت اجتماعاً خاصاً معه. لم تخبر تشيلر أحداً عن ذلك. ولكن البيت الأبيض سرّب النبأ، وكتب وليم سفاير مقالاً بعنوان «حليف يُشترى». أي يخرج من اليد. لماذا؟ لأن تشيلر أصرت على ضرورة رفع الحصار عن العراق أو تخفيفه، ولأننا بهذا الطلب لا نسر الولايات المتحدة.

إن العالم اليوم قد أمسى أحاديّ القطب. والصداقة مع أمريكا لم تعد إثماً كالسابق. إن أقطار العالم تهرع إلى واشنطن طلباً لصداقتها. انظروا حولكم إلى الأقطار المجاورة كلها، إلى الأقطار العربية، إنها توجه وجهها أولاً إلى كعبة الله ثم إلى كعبة واشنطن.

وقبل أن أنهي ملاحظاتي، اسمحوا لي أن أقول كلمة عن الدبلوماسية التركية. إنها بشهادة الكثير من الوزراء والسفراء الأجانب دبلوماسية محنكة ذات خبرة واسعة جداً. لقد ورثت قروناً من التقاليد العريقة التي اكتسبتها من الامبراطورية العثمانية، وهي لم تزل تسير على الخط ذاته. وإذا تفحصنا العلاقات الخارجية للجمهورية التركية يمكننا أن نجد بعض الأخطاء ولكنها ليست أخطاءً كبيرة.

٢ ـ قيصر فرح

لقد لمست، في التعليقات التي جرت عن موضوع التأثير الاقتصادي والجغرافي في سياسة العلاقات التركية ـ العربية ومستقبلها، شيئاً من سوء الفهم الخطير نتيجة القصور في توضيح معنى المصطلحات، ومنها مصطلح «العلمانية». إن مما يتقبله الفهم أن يثير هذا المصطلح بعض القلق لأنه يفهم في العالم العربي ـ الإسلامي على أنه لا يعني فقط فصل الدين عن الدولة، بل يعني أيضاً إخضاع الأمر اللازم الديني للأمر اللازم السياسي في تحديد وضع مؤسسات الدولة وأشكال الحكم. وأود أن أشدد أن العلمانية كما ورثناها من التجربة الغربية لا تحدد على نحو وافٍ المفاهيم التي تعنيها في أقطار يمثل فيها الإسلام تقليدياً العامل الذي يحدد نوع المجتمع.

لم يكن هدف التجربة التركية، منذ خلق الجمهورية، التقليل من دور الدين في المجتمع، بل ضمان عدم تدخل رجال الدين والعلماء وشيوخ الصوفية في عملية تكوين المؤسسات التي ستقوم عليها الحكومة. وأنا أستطيع أن أقول، بكل إخلاص من ملاحظتي المجتمع التركي، بعد ثلاثين سنة من الإقامة والسفر في تركيا، إنني رأيت الشعب التركي يعكس، في تعامله بعضه مع بعض، روح الإسلام الحقة. المساجد تغص بالمصلين في أيام الجمعة، والكلمات والتحيات الإسلامية يجري استعمالها على نطاق واسع، والأخلاق الإسلامية تتجلى في سلوك الناس.

لا يمكننا القول إن تركيا قد تعلمنت على مستوى السلوك الاجتماعي. إن الإسلام لم يزل مركزياً في طريقة حياة الفرد التركي الاعتيادي. وفي تقديري إن تركيا قد حققت توازناً متعافياً، بين تطبيق الفرد دينه، وبين تصوره دور الحكومة، وهو دور ليس ضد تغلغل الإسلام في المجتمع، بل دور يرمي إلى عدم قيام الناطقين باسم الدين بالعمل ضد المؤسسات الأهلية غير الدينية التي أرست دعائم الديمقراطية بعد إنشاء الدولة العصرية.

وفي سياق هذا التصور لدور الدين في الدولة والمجتمع يمكننا أن نجد بالتأكيد عدداً من الدول العربية على اتفاق مع التصور المذكور، ولا تأخذ بالمفهوم الذي يبيح للناطقين باسم الدين ممارسة سلطة النقض للقرارات السياسية التي لا تنال الديانة بسوء.

٣ ـ خير الدين حسيب

أعتقد أنه من المفيد، ومن مصلحة هذا الحوار، ومن أجل فهم بعضنا بعضاً بصورة أفضل، أن نميز وأن يكون واضحاً أن هناك نظرتين مختلفتين بين الأتراك والعرب بالنسبة إلى الولايات المتحدة. من حق تركيا أن يكون لها علاقات مميزة مع الولايات المتحدة وربما مع الغرب عموماً، انطلاقاً من مصالحها الخاصة، على ألا تكون هذه العلاقة مصدراً لتهديد الأمن القومي العربي والإضرار بمصالح العرب في الحالات التي تتطلبها المصلحة التركية. على الطرف الآخر، إنه من المفيد لإخواننا الأتراك أن يعرفوا أن العرب عموماً لم يختاروا حكامهم الحاليين، وغير راضين عن حكامهم الحاليين، وأنهم غير قادرين على تغيير حكامهم الحاليين، وأنا أتكلم هنا بصفة شخصية، وليس من موقع رسمي. لذلك عندما أتكلم عن العرب، لا أتكلم على أنظمة بل على شعوب؛ أستطيع القول بقدر من الموضوعية إن أغلبية الشعوب العربية تعتبر الولايات المتحدة عدوها الأول، وحتى قبل إسرائيل، لأنها تعتقد أن قيام إسرائيل واستمرارها وتدعيمها وعدم تنفيذها قرارات الأمم المتحدة، كان بدعم الولايات المتحدة وتأييدها.

ومن حق الأتراك أن تكون لهم صداقتهم الخاصة وعلاقتهم مع الولايات المتحدة، لكن لنا أسبابنا، ونعتقد أننا على حق في نظرتنا إلى أمريكا، وما نطلبه من تركيا من أجل علاقات صحية في المستقبل وعلاقات تعاون، ألا يكون تعاونها مع الولايات المتحدة وتأثرها بالنفوذ الأمريكي على حساب الإضرار بالعرب في الحالات التي ليس هناك من مصلحة لتركيا في ما تتخذه من سياسات كهذه.

وسأذكر حالة توضح ما أقوله، فلقد أشار الوزير وحيد خلف أوغلو إلى العلاقة بين تركيا والعراق، وأشار إلى حسن هذه العلاقات وأنها كانت على أحسن ما يكون، وإن النظام العراقي الحالي عندما اتخذ قراراً بتمديد أنبوب النفط وتصدير النفط من خلال تركيا، لم يكن هذا القرار موضع شعبية لا في العراق ولا في البلدان العربية. لكن مع ذلك سعى النظام الحالي إلى تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية مع تركيا أكثر مما تم منذ ثورة ١٩٥٨ حتى الآن. ماذا حصل للعراق بعد ذلك؟ من حق تركيا أن تقول إنها تلتزم قرارات الأمم المتحدة. ولكن هل في هذه القرارات ما يوجب على الرئيس التركي السابق أوزال أن يطلب تغيير رئيس النظام في العراق؟ إن قرارات الأمم المتحدة ليس فيها ما يتضمن تغيير رئيس النظام الحالي في العراق، ولكن هناك تصريحات متكررة من الرئيس السابق مفادها وجود ضرورات لتغيير رئيس النظام الحالي. أنا أعتقد أن هذا مقدمة للتدخل في شؤون داخلية لبلد عربي مجاور وصديق، بغض النظر عن رأينا برئيس النظام العراقي. وأعتقد أن هذه مسؤولية الشعب العراقي أن يقرر، عندما يستطيع، من هو الرئيس الذي يختاره.

من جهة أخرى، لم تكن قرارات الأمم المتحدة وعضوية تركيا في الحلف الأطلسي

تفرض عليها استعمال القواعد التركية من قبل الطائرات الأمريكية لضرب العراق. فلماذا سمحت تركيا للطائرات الأمريكية أن تستعمل قواعدها لضرب العراق؟ كما قلت: إنني ضد غزو العراق الكويت، ولكن تبين الآن بما لا يقبل مجالاً للاختلاف أن موضوع ضرب العراق لم يكن بسبب غزو الكويت. الذين قرأوا منكم **مذكرات شوارزكوف**، القسم الثاني، الذي يتكلم فيه عن حرب الخليج فإنه في الخمسين صفحة الأولى، يقول ما خلاصته: إنه عهد اليه سنة ١٩٨٨ مسؤولية قيادة القوة المركزية للتدخل السريع، وطلب منه أن يقوم بتقييم الأخطار التي تهدد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ووضعت تحت تصرفه مصادر المعلومات في وكالة المخابرات المركزية (CIA) والبنتاغون والأمن القومي. وتوصل في آخر عام ١٩٨٩ إلى ما يلي: إن الخطر الأساسي والوحيد على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو العراق. وهذا يفسر لنا سبب تبدل الموقف الغربي والدعاية الغربية ضد العراق ابتداءً من أوائل التسعينيات وبدء الكلام على المدفع العملاق والكبير، الذي تبين أن أمريكا وبريطانيا كانتا على معرفة تامة بكل تفاصيل هذا الموضوع من البداية. ثم يضيف شوارزكوف أنه بدأ من أول عام ١٩٩٠ بإعداد المناورات السنوية لقوة التدخل السريع في المنطقة، ليس على أساس أن الاتحاد السوفياتي هو العدو التقليدي، كما كان متبعاً، بل على أساس أن العراق هو الخطر الأساسي بالنسبة إلى مصالح أمريكا في الشرق الأوسط. ولهذا الغرض قام بزيارات إلى مصر والسعودية... إلخ، وأعد القواعد، وحتى الأهداف التي ستقصف في العراق تم تحديدها لهذا الغرض. وان المناورات الفعلية بدأت في أول تموز/ يوليو ١٩٩٠ وتداخلت مع الحرب الفعلية في الخليج. إذاً، وبغض النظر عن رأينا في خطيئة غزو العراق الكويت، فقد كان للولايات المتحدة مصلحة في تدمير القوة العسكرية والاقتصادية الناشئة في العراق، وما كان العراق يحتاج إلى قصف لمدة ٤٢ يوماً تناول محطات الكهرباء، ومحطات الهاتف، والجسور وفي مناطق لا علاقة لها بتحرير الخليج، ولم يكن ممكناً تدمير شمال العراق وكثير من المناطق العراقية لو لم يتم استعمال القواعد العسكرية التركية.

والموضوع الآخر هو تدخل تركيا في موضوع الأكراد في العراق وهو شأن داخلي عراقي. ذكر الوزير وحيد خلف اوغلو أن هناك لاجئين أكراداً، إلى آخره، وتركيا كانت مضطرة إلى أن تقوم بذلك. أنا أعتقد أن تقديم المساعدات الإنسانية شيء، وهذا التدخل الواسع في شؤون العراق من مقابلات كبار المسؤولين الأتراك مع مسعود البارزاني وجلال الطالباني والاجتماعات والتصريحات... إلخ، شيء آخر. أعتقد أن هذه سابقة ليست في مصلحة تركيا، وقد تفتح الباب على تدخلات في شؤون أكراد تركيا في المستقبل. أنا أقول ذلك انطلاقاً من الحرص على مستقبل العلاقات.

والنقطة الأخيرة، هي موضوع فرض المنطقة الآمنة في شمال العراق التي ما كان من

الممكن ولا يزال من غير الممكن الاستمرار في فرضها من دون استعمال القواعد العسكرية في تركيا، علماً أن فرض الحظر الجوي في شمال العراق ليس بقرار من الأمم المتحدة، إنما هو قرار أمريكي ـ بريطاني ـ فرنسي. ولذلك، فإن تركيا لا تطبق بهذا قرارات الأمم المتحدة، إنما تستجيب لطلبات خاصة من الولايات المتحدة، ويجب ألا تسمح تركيا للضغط الأمريكي أن يؤثر سلباً في علاقاتها مع الأقطار العربية المجاورة عندما لا تكون لها مصلحة خاصة في ذلك.

٤ ـ طلعت مسلّم

أود فقط أن أوضّح أن التعلل بالسماح للقوات الأجنبية باستخدام القواعد الأجنبية ضد العراق بحجة عدوانه على الكويت، هو علة مرفوضة، إذ إن موقف تركيا حيال العدوان الإسرائيلي على فلسطين، وتركيا هي الدولة التي كانت تحكم فلسطين فترة من الزمن وتعرف الحقوق الفلسطينية، كان موقفاً مخالفاً تماماً وما زال يفتقر إلى المبرر الحقيقي الذي نتصوّر أن تركيا تتبع فيه موقف حليفتها الأمريكية، فهي ما زالت تتعاون مع المعتدي ضد المعتدى عليه، إن لم تكن ضد فلسطين، فسوريا.

كذلك، فإن الموقف التركي حيال قضايا الأكراد في شمال العراق جاء يفتقر إلى الانسجام مع السياسة التركية بصفة عامة، ولا يحقق ادعاء تركيا بالحرص على الحفاظ على وحدة العراق. فإذا كان هذا هو المقصود، فالواقع يقول إن شمال العراق قد انفصل حقيقة عن باقيه. والتعلل بقرارات المجتمع الدولي أو مجلس الأمن هو أيضاً يفتقر إلى الأساس، حيث نعلم جميعاً كيف أن الأمم المتحدة أصبحت تشكل إلى حد كبير فرعاً من وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

نعتقد أيضاً أن ادعاء تركيا بالحفاظ على وحدة العراق يتنافى مع ما يقابله من تشجيع المسؤولين الأتراك زعماء التمرّد الكردي في العراق، مما يشكّل تدخلاً سافراً في شؤون العراق؛ كما أن قبول تركيا وجود قوات عملية «توفير الراحة» استمرار لكون تركيا قاعدة للتدخل الأجنبي ضد دول عربية. ونضيف إلى ذلك أن استخدام القوات الجوية الأمريكية قاعدة انشرليك لفرض منطقة حظر جوي على شمال العراق يتنافى مع حجة سماح تركيا باستخدام قواعدها لصد العدوان، فبعد انسحاب القوات العراقية من الكويت لم يعد هناك حقيقة ما يبرر ذلك.

إن وضع هذه الأمور في الاعتبار يضع أساساً واقعياً لمستقبل العلاقات العربية ـ التركية، ويعمل على إزالة العقبات أمام هذه العلاقة.

٥ ـ سيّار الجميل

لقد أسعدتني جداً قراءة بحث النعيمي، وأودّ أن أصحح بعض المعلومات التاريخية التي وردت في «النص»، ذلك أن الدولة العثمانية لم تصل هيمنتها إلى آسيا الوسطى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وليس هناك أي التباس عند الباحث بين مصطلحي «آسيا الصغرى» و«آسيا الوسطى»، لأنه تحدّث كثيراً عن آسيا الوسطى نظراً إلى اهتمام كل من العرب والأتراك بهذا العالم، وعليه، يجب تصويب النص قبل نشره.

٦ ـ دوغو ارجيل

النقطة **الأولى**، عند الكلام على **المواقف**، هي انني لا أريد أن أشعر بأنني تركي أو أجبر على ذلك. صدقوني، أنا من أشد منتقدي الحكومة التركية، كما يعرف ذلك جميع الأتراك هنا. ولكنني لا أريد هنا أن أكون معنياً بجانب واحد للدفاع عنه.

النقطة **الثانية** هي أن أحداً ما يخدع أصدقاءنا العرب، سواءٌ من الدولة اليهودية أو من الأمريكيين أو من كليهما، فيقول إن إسرائيل تستغل كل المياه الآن فلا تمسوها، ولكن على تركيا ضخ مياه الفرات، وربما دجلة، إلى الجنوب من الحدود التركية. فأرجو ألا تصدقوا ذلك.

النقطة **الثالثة** ما ذكره طلعت مسلم اليوم عن أن تركيا تساعد أكراد شمال العراق. أقول إن هذا لا من أجل سواد عيونهم، بل لكي لا يأووا عناصر معادية تصبح خطراً عليها وحتى على العراق. وتركيا لا تقبل باستقلال الأكراد، بل فقط بالحكم الذاتي الذي نص عليه العراق نفسه.

٧ ـ جهاد الزين (يردّ)

سأكتفي بقراءة شيء مما ورد في الصفحة الأخيرة من ورقتي. أظن أن الأسئلة التالية مهمة: من هي الفئات الاجتماعية القادرة على القيام بدور رئيسي في إنهاء القطيعة التاريخية التي سادت بين مجتمع العرب ومجتمع الأتراك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى؟ هل هي فئة المثقفين التي تشمل العلماء والأدباء؟ أم هي فئة رجال الأعمال؟ أم رجال السياسة؟ أم كتبة الدواوين؟ أم الصحفيين؟ أم التقانيين؟ ثم يأتي سؤال آخر: هل هي الجماعة نفسها من العرب والأتراك في كلا الجانبين التي يمكنها أن تتولى البدء بمهمة إنهاء القطيعة، أم ستنشأ فرصة بسبب تقلص الفوارق بين العرب والأتراك بحيث تنشأ عند العرب فئة اجتماعية تأخذ بزمام المبادرة، أم ان الحاجز تقيمه فئات اجتماعية عدة من الطرفين؟

إن تبلور القوى القائدة في المرحلة القادمة يتطلب جيلاً جديداً من العرب والأتراك يؤمن بتجديد التفاعل بين الطرفين، جيل يؤمن بضرورة ذلك لمستقبل المنطقة، جيل متحرر من توترات العقود الماضية وأفكارها المغلوطة، فيكون أكثر شجاعة في داخل قطره، ويفتح مع

الأطراف الأخرى أفقاً من التعارف والحوار والتعاون. إنه جيل القرن الحادي والعشرين الذي سيواجه التحدي على أكثر من مستوى: تحدي التحديث والتحول الديمقراطي، آخذاً في الاعتبار الجهود التي بذلت في العشرين سنة الماضية، والتي لم تتجاوز إلى الآن النقطة الميتة في العلاقات.

الفصل الثامن

آفاق التعاون العربي ـ التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقانية

محمود عبد الفضيل (*)

أولاً: المآزق التركية

إن تركيا منهمكة الآن بالتفكير في إعادة تحديد دورها «الإقليمي»، وذلك لكي يكون هذا الدور منسجماً مع العصر الجديد لما بعد الحرب الباردة. ولكن مشكلة تركيا أنها تحاول أن تلبس لبوساً متنوعاً، لاسيما اللبوس الأوروبي واللبوس الآسيوي. وفي اللحظة الحاضرة، تجد تركيا نفسها، عند نهاية المنظومة العالمية ذات القطبين، وهي تحسّ إحساساً جديداً بأمنٍ خاص بالوضع الجغرافي ـ السياسي. ولكنها بالمقابل تحس إحساساً عميقاً بعدم الأمن من حيث الوضع الجغرافي ـ الاقتصادي، وذلك في ما يخص تحديد وجهتها في حقبة تتسم بإقليمية متزايدة. يرجع ذلك إلى أن تركيا تبحث عن مجال اقتصادي جديد، والخيارات المتاحة هي الآتية:

١ ـ أن تصبح جزءاً من المجموعة الأوروبية المتوسعة، والتي يمكن أن تضم تركيا إلى جانب أقطار أخرى من أوروبا الشرقية والوسطى.

٢ ـ أن تخلق مجالاً اقتصادياً جديداً يشتمل على أقطار آسيا الوسطى الجديدة ويقوم على أساس الوشائج التاريخية، وذلك لكي يصبح هذا المجال «منطقة خلفية» جديدة لتركيا.

٣ ـ أن تصبح جزءاً من الإطار الشرق أوسطي الجديد بشراكة جديدة تقوم على النفط والمياه.

في ما يتعلق بالخيار **الأول** لا يبدو أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية مستعدة لمنح تركيا

(*) أستاذ الاقتصاد السياسي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

عضوية كاملة فيها، في حين أن أقطاراً أخرى مثل هنغاريا وبولندا وجمهورية التشيك قد تدخل في صفوف الجماعة بسهولة أكبر.

أن الخيار **الثاني**، كذلك، يطرح عدداً من المشاكل والتحديات، إذ ان هناك منافسة حادة بين تركيا وإيران وروسيا من أجل كسب جمهوريات آسيا الوسطى سياسياً واقتصادياً. إن كلاً من هذه الأطراف الرئيسية الثلاثة تتمتع بمنفذٍ ما متميز في تلك الجمهوريات، أما نتيجة هذه المنافسة الجارية فهي غير معروفة إلى حدٍ كبير.

يبقى إذاً لتركيا الخيار **الثالث** وهو نافذة أوسع للإطلال على المستقبل، ألا وهي **الشراكة الاقتصادية العربية ـ التركية**. فإذا تمت هذه الشراكة في إطار شرق أوسطي أوسع يمكن عندئذٍ أن ينظر إلى دور تركيا على أنه يمثل عامل توازن إزاء دور اسرائيل. إن بوسع تركيا بصفتها أمة إسلامية وقوة اقتصادية آخذة بالظهور في المنطقة أن تحقق هذا الدور. سيكون من الممكن آنئذٍ ظهور هيكل لتعاون اقتصادي مكثف مع المنطقة العربية ليكتسب بعداً جديداً ضمن أي مجال اقتصادي موسع يتصل بإطار شرق أوسطي ـ متوسطي.

المأخذ الوحيد على هذا المخطط من وجهة النظر العربية هو تفوق «الدور التركي» ضمن الاستراتيجيا الأمريكية في الشرق الأوسط، ذلك أن تركيا هي حليف قديم للولايات المتحدة. لذا، فإن على تركيا، بهذا الخصوص، أن تكون لها أجندة «مستقلة» للتعامل مع المنطقة العربية، ومع الشرق الأوسط بوجه عام، بعيداً عن الحسابات الإقليمية الأمريكية.

ثانياً: النمط الحاضر للعلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية

يتميز هذا النمط بعدم التوازن وبالتقطع، ويمكن اعتباره ناشئاً عن الحقبة النفطية. ففي خلال المرحلة الأخيرة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) لا يتجاوز مجموع الصادرات التركية إلى المنطقة العربية ملياري دولار (٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من مجموع الصادرات التركية)، في حين بلغ مجموع الاستيرادات التركية من المنطقة العربية ما يتراوح بين مليارين ونصف وثلاثة مليارات من الدولارات (١٣ إلى ١٦ بالمئة من مجموع الاستيرادات التركية)[1].

ثمة تجارة نشطة في بعض الحقول بين تركيا والمنطقة العربية، وهي تتركز في منتجات قليلة، وتخص عدداً قليلاً جداً من الأقطار العربية. إن جل الصادرات التركية إلى الأقطار العربية هو من الصناعات الخفيفة والمنتجات الغذائية (نحو ١,٢ ـ ١,٥ مليار دولار). ومعظم التجارة (تصديراً واستيراداً) تجري مع الأقطار النفطية العربية لاسيما العراق وليبيا والسعودية. وتتم نسبة عالية من هذه التجارة مع العراق، إذ يأتي زهاء النصف (٤٩ بالمئة) من الاستيرادات التركية ذات المنشأ العربي من العراق، ويذهب زهاء الثلث من مجموع ما

---

(١) استناداً إلى أحدث البيانات التي أعدتها انكتاد عن إحصاءات التجارة الدولية (غير منشورة).

تصدره تركيا إلى المنطقة العربية، إلى العراق[٢]. ثمة تجارة نشطة أيضاً بين تركيا والأقطار العربية الأخرى، لاسيما الامارات العربية المتحدة ومصر والجزائر وسوريا.

وهناك على العموم «عجز تجاري» كبير لصالح الأقطار العربية يتراوح بين ثلاثة أرباع المليار والمليار من الدولارات.

ولإعطاء فكرة أفضل عن تركيبة البضائع للنمط الحاضر للتجارة بين تركيا والأقطار العربية، ندرج أدناه جدولاً تفصيلياً بالبضائع الأساسية.

الجدول رقم (٨ ـ ١)
واردات وصادرات تركيا من وإلى البلدان العربية
من البضائع الأساسية

البضاعة	الصادرات التركية إلى البلدان العربية	الواردات التركية من البلدان العربية
ـ المعادن الخام (باستثناء الوقود)	٣٤ مليون دولار أمريكي	١٠٠ مليون دولار أمريكي
ـ الغذاء والحيوانات الحية	٠,٥ ـ ٠,٧٥ بليون دولار أمريكي	١٢ مليون دولار أمريكي
ـ صناعات أساسية	٧٥٠ مليون دولار أمريكي	٤٠ ـ ٦٠ مليون دولار أمريكي
ـ كيماويات	١٣٠ ـ ١٥٠ مليون دولار أمريكي	٨٧ ـ ١٠٠ مليون دولار أمريكي
ـ أدوات مكائن ومعدات مواصلات	١٠٠ مليون دولار أمريكي	٢ مليون دولار أمريكي
ـ صناعات مختلفة	١٠٠ مليون دولار أمريكي	١,٥ مليون دولار أمريكي

المصدر: الانكتاد، بيانات غير منشورة.

من الواضح أن هذا النمط من التجارة هو نمط غير متوازن وجامد ويمكن أن يتضاءل في المستقبل لأن الأقطار العربية هي بالأساس مصدرة للمعادن الخام والوقود المعدني. من جهة أخرى، فإن الصادرات التركية الى المنطقة العربية هي من النوع التقليدي، إذ لا يتجاوز تصدير السلع الأخرى، كالمواد الكيميائية وعُدد المكِنات وأجهزة النقل، مبلغ ٣٥٠ دولاراً، وهذا رقم صغير حسب المقاييس كلها.

ثالثاً: الصلات المالية العربية بالاقتصاد التركي

بعد التوجه التحرري في الاقتصاد الذي جرى في تركيا بعد عام ١٩٨٠، تدفقت بعض رؤوس الأموال العربية إليها وجاءت أغلبها من أقطار عربية نفطية. وبحلول نهاية عقد

(٢) المصدر نفسه.

الثمانينيات، كان الاستثمار العربي في تركيا يشكل نحو ٩ بالمئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقام به بالدرجة الأولى مستثمرون من السعودية وليبيا والكويت. وقد تركّزت أغلبية تلك الاستثمارات في فعاليات اقتصادية معينة، مثل الخدمات والتجارة والصيرفة والخدمات المالية والسياحة.

تأسس كذلك عدد من شركات الاستثمار القابضة العربية ـ التركية، منها سعودية ـ تركية، ومنها ظبيانية ـ تركية (وهي شركة الأناضول للاستثمار)، ومنها جزائرية ـ تركية.

وعلى النقيض من ذلك، ظل الاستثمار التركي في المنطقة العربية قليلاً لا يتجاوز خمسة عشر مليون دولار في البحرين، و١,٢ مليون في الأردن، و١٧٦ ألف دولار في السعودية.

من جهة أخرى، تزايدت كثيراً أعمال المقاولين الأتراك في الأقطار العربية منذ بدء الحقبة النفطية عام ١٩٧٦. فبحلول سنة ١٩٨١ بلغ المجموع الكلي لمقاولات الهندسة المدنية تسعة مليارات دولار، ووصل هذا المبلغ إلى ١٧ مليار دولار في نهاية الثمانينيات. كانت هذه المقاولات الواسعة النطاق تؤلف مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة التي يحتاج اليها الاقتصاد التركي. وكان جلها ينفذ في ليبيا إذ إن ٤٢ شركة تركية للمقاولات من أصل ٧٦ كانت تعمل في ليبيا، كما ان ٩,٤ مليار دولار من القيمة الكلية لمجموع المقاولات التي عهدت إلى شركات تركية في المنطقة العربية حتى حزيران/ يونيو ١٩٨٨ البالغة ١٧ مليار دولار، كانت قد تولّدت في ليبيا. وجاءت السعودية في المركز الثاني والعراق في المركز الثالث في سوق المقاولات التركية.

ان هذه الصلات المالية المهمة بين الاقتصاد التركي والمنطقة العربية لا تقوم على أساس متين لأنها إنما انطلقت نظراً إلى ازدهار العوائد النفطية العربية.

رابعاً: البحث عن شراكة اقتصادية جديدة، دينامية ومنصفة، بين الأتراك والعرب

من الواضح أن النمط الحاضر للعلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية (في التجارة والمالية) هو نمط مهزوز يحتاج إلى إعادة النظر فيه وإعادة تركيبه لكي يقف بوجه التحديات الجديدة الجيو ـ اقتصادية التي تواجه الاقتصادات التركية والعربية. إن كلاً من آسيا الوسطى والمنطقة العربية تتيح فرصة طيبة للاقتصاد التركي. والتحرك نحو آسيا الوسطى والمنطقة العربية لا يقتصر على إحداهما دون الأخرى ، بل هو تحرك مزدوج، وتركيا هي في موقع جيد يمكّنها من أن تقوم بـ «دور التوسط» بين هاتين المجموعتين من الأقطار.

كان قرار الجماعة الأوروبية المتخذ في بروكسل في عام ١٩٨٩ بتأجيل النظر في

طلب العضوية المقدم من تركيا إلى أجل غير مسمى، إشارة واضحة إلى «أن تركيا لم تزل بعيدة عن تلبية متطلبات الدخول الصارمة في هذا النادي الانتقائي جداً للدول الديمقراطية ذات الرخاء»[٣]. كذلك قد تعاني تركيا في المستقبل هبوط قيمة الأسهم في الأسواق الأوروبية والأمريكية، والحاصل من جراء الضغوط المستحدثة التي تولدها الدول الصناعية الآخذة بالظهور حديثاً، والكتل التجارية الإقليمية الجديدة.

ترتبط الاقتصادات التركية والعربية بروابط المياه والنفط، وهي روابط تؤدي إلى نوع من التكامل الجيو ـ اقتصادي الطبيعي، ويضاف إلى هذا وجود الكثير من التبادل التنموي في حقول النفط والمياه والتقانة. إن نصف الصادرات التقنية التركية يذهب في الوقت الحاضر إلى الأقطار العربية، لا سيما مصر والعراق. وهذا يعني وجود مجال كبير ومستمر للتعاون بين تركيا والمنطقة العربية في حقول التقانة والبحث والتطوير والمنتجات التقنية.

إن التجربة الناجحة للمقاولين الأتراك في المنطقة العربية تشير إلى منطقة أخرى من مناطق التعاون والتوسع نظراً إلى ما تتمتع به الشركات التركية من تفوق في المنافسة في هذا الحقل. هناك أيضاً سلسلة واسعة من الفعاليات الاقتصادية في الجانبين معاً، مما يشكل مجالات طيبة للتعاون ولتأليف مشاريع مشتركة لا سيما في حقل السياحة.

النقطة الرئيسية هنا هي الحاجة الملحة إلى الانتقال من التعاون الاقتصادي النفعي غير الراسخ والقصير الأمد إلى شراكة اقتصادية استراتيجية طويلة الأمد وتتطلع إلى الأمام، تقوم بين الأتراك والعرب.

خامساً: ملاحظات ختامية

سترغب تركيا بالتأكيد في شراء بطاقة الدرجة الأولى إلى المستقبل، وذلك بالانضمام إلى المجموعة الأوروبية وبإقامة علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية. مع هذا فإن الخيار الواقعي المفتوح أمام تركيا في المستقبل المنظور هو أن تشتري بطاقة الدرجة الثانية إلى المستقبل وذلك بتقوية تعاونها الاقتصادي وترسيخ علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الوطن العربي، وأقطار أوروبا الشرقية وجمهوريات آسيا الوسطى الجديدة.

وبما أن تركيا تظل مثقلة بالديون (وتبلغ ديونها الخارجية زهاء ٤٠ مليار دولار)، ونظراً إلى أن توصلها إلى شراكة خاصة، اقتصادية واستراتيجية مع الولايات المتحدة، هو احتمال بعيد المنال، فإن إنشاء شراكة عربية ـ تركية، استراتيجية واقتصادية من شأنه أن يكوّن «جسراً مزدوجاً» إلى المستقبل في **الزمان والمكان** معاً: **في الزمان** إذ إن اقتصادات

(٣) Eric Rouleau, «The Challenges to Turkey,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 5 (November - December 1993).

الطرفين تواجه تحديات جيوسياسية، عسيرة وجديدة، خلال السنين القادمة في مناخ دولي متقلب للغاية، وفي المكان إذ إن تركيا ملزمة بأن تتطلع شرقاً وجنوباً من أجل بقائها الاقتصادي ورخائها في المستقبل.

تعقيب

نجيب عيسى (*)

في البدء، لا بد من الإشارة إلى أنني لم أطلع على بحث مكتوب حول موضوع «آفاق التعاون العربي ـ التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقانية». لذلك فإن هذه المداخلة ليست تعقيباً بالمعنى الصحيح على مداخلة عبد الفضيل، وإنما هي عبارة عن بعض الأفكار التي وردت في ذهني حول الموضوع المطروح.

أول الأسئلة التي يجب أن تطرحها محاولة استجلاء آفاق التعاون العربي ـ التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقانية هو كيف تخطط الأطراف المعنية لمستقبلها في المجالات المذكورة؟ وكيف تفهم على هذا الأساس مسألة التعاون بينها؟ ولكن بما أن المستقبل لا يأتي عادة من فراغ أو يسقط على صفحة بيضاء، وإنما ينطلق من واقع معين، فعلى المخطط للمستقبل أن يأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار وإلا تحول عمله إلى مجرد تمنيات. إذاً المسألة التي يجب البحث فيها قبل محاولة استجلاء آفاق المستقبل في موضوع العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية هي الواقع الذي وصلت إليه هذه العلاقات في الوقت الحاضر.

لقد قام بطرس لبكي، في ورقته حول العلاقات الاقتصادية التركية الراهنة، بتسليط ما يكفي من أضواء على واقع هذه العلاقات كما وصلت إليه في وقتنا الحاضر، وليس لدي ما أضيفه بهذا الخصوص. إلا أنني أرى من المفيد أن يجري وضع العلاقات المذكورة في السياق التاريخي لتشكلها، لمعرفة شروط هذا الأخير، ولكي يأتي استشراف المستقبل، بالتالي، على قدر مقبول من الموضوعية.

(*) أستاذ جامعي، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية.

١ ـ السياق التاريخي لواقع العلاقات العربية ـ التركية الراهنة

من المعروف أن الوطن العربي وتركيا كانا يشكلان في ظل السلطنة العثمانية مجالاً اقتصادياً واحداً، بما يعنيه ذلك من وجود حرية لانتقال عوامل الإنتاج والمنتجات بين مختلف أجزاء السلطنة دون عوائق قانونية ومؤسسية من جهة، وخضوع المجال المذكور لقرار مركزي من جهة ثانية.

مع دخول السلطنة العثمانية، بتأثير من الرأسمالية الصاعدة في أوروبا وحركة الاستعمار المصاحبة اياها، دائرة التخلف (الرأسمالية الطرفية)، أخذ المجال الاقتصادي العثماني يتفكك، وخرجت منه الأقطار العربية تدريجياً، حتى أصبحت جميعها خارجه بعد الحرب العالمية الأولى.

وبدأت بعد ذلك مسيرة التطور الاقتصادي للمنطقة في إطار قطري تابع للمراكز الرأسمالية المتقدمة. وما يجب أن نلاحظه هنا هو أن مسيرة التخلف في الإطار القطري قد ترافقت مع تقلص العلاقات الاقتصادية بين الأجزاء التي كانت تشكل السلطنة، باستثناء العلاقات التي بقيت أو توطدت بين بلدان أو مناطق متجاورة أصبحت خاضعة لدول استعمارية معينة (لبنان وسوريا في ظل الانتداب الفرنسي، فلسطين والأردن والعراق في ظل السيطرة البريطانية، مصر والسودان في ظل السيطرة البريطانية نفسها...). ومع ذلك فقد بقيت العلاقات الاقتصادية بين الأقطار الخاضعة لمركز استعماري واحد أضعف بكثير من العلاقات التي ربطتها فرادى ومجتمعة مع المركز المذكور.

ولم تأت مرحلة الاستقلال السياسي لأقطار المنطقة بتحول جوهري إيجابي على صعيد كثافة العلاقات الاقتصادية في ما بينها. على العكس، نلاحظ أن ما كان يربط بعض هذه الأقطار في ما بينها من علاقات اقتصادية في ظل السيطرة الأجنبية أخذ يتقلص ويتلاشى، وأصبحت مسيرة التطور الاقتصادي القطري تتطلب المزيد من الارتباط بالمراكز الاستعمارية القديمة والقليل القليل من العلاقات بين الأقارب والجيران.

ولم تنجح مشاريع التعاون والتكامل الاقتصاديين الثنائية والمتعددة الأطراف الكثيرة خصوصاً في الإطار العربي (اتفاقية الوحدة الاقتصادية، اتفاقية السوق العربية المشتركة، مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي... إلخ). لم تنجح هذه المشاريع في تغيير هذا الواقع، والسبب الرئيسي يعود، في رأينا، إلى أن الأنماط التنموية التي اعتمدت (أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك) لم يكن من شأنها سوى العمل باتجاه رئيسي واحد هو تعميق وتكثيف علاقات التبعية لأقطار المنطقة في اتجاه المراكز الصناعية العالمية والتكامل معها، ليس فقط على حساب العلاقات مع بلدان الجوار، وإنما أيضاً على حساب عملية الاندماج الاقتصادي الداخلي، أي ان الأنماط التنموية التي اعتمدتها أقطار المنطقة لم يكن لها مفاعيل تكاملية محلية أو قطرية لكي يكون لها مفاعيل تكاملية إقليمية، على عكس الأنماط التي سادت في المراكز الرأسمالية في القرن التاسع عشر.

وهكذا بقيت العلاقات الاقتصادية في أدنى مستوياتها، ليس فقط بين الأقطار العربية وتركيا، بل وأيضاً بين الأقطار العربية نفسها، عدا استثناءات قليلة. والأرجح استثناء وحيد هو لبنان الذي أقام علاقات اقتصادية كثيفة نسبياً مع أقطار الجوار العربية نتيجة الدور الذي أخذ يلعبه بعد قيام اسرائيل كوسيط في علاقات التبعية المتنامية التي ربطت المنطقة العربية بالبلدان الصناعية المتقدمة.

ولم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاقتصادية وكثافتها بين بلدان المنطقة إلا في الفترة التي عرفت بالفورة النفطية في السبعينيات، حيث إن ظروف أكثر الأقطار العربية المنتجة للنفط (ظروفها الطبيعية القاسية، أحجامها الاقتصادية والسكانية الصغيرة، ومستويات تطورها بشكل عام) من جهة، وأنماط التنمية التي قامت على الربوع النفطية من جهة ثانية، عملت على استيراد جميع عناصر التنمية تقريباً من الخارج بما في ذلك اليد العاملة. فكان أن حصلت الأقطار العربية غير النفطية في هذا الإطار على نحو ٩ بالمئة من مجمل الفوائض المالية للأقطار العربية النفطية، بعضها تقريباً جاء كمساعدات دفاعية لأقطار المواجهة مع إسرائيل، ومعظم الباقي كان عبارة عن تحويلات لليد العاملة التي انتقلت بأعداد كبيرة للعمل في الأقطار النفطية، وجزء أقل كان عبارة عن قروض ميسّرة فتحتها صناديق التنمية في البلدان النفطية لحكومات البلدان غير النفطية، إضافة إلى بعض الاستثمارات المباشرة التي وظفت بشكل رئيسي في النطاق الخدمي والعقاري. وبالرغم من أهمية هذه التحويلات بالنسبة إلى البلدان العربية غير النفطية، فإن حجمها بقي متواضعاً قياساً على حجم التحويلات.

وفي السياق نفسه (سياق الفورة النفطية) عرفت العلاقات الاقتصادية والمالية العربية ـ التركية نمواً ملحوظاً تناولت ورقة لبكي مختلف جوانبه. ولا يبقى بهذا الخصوص سوى الاشارة إلى الملاحظات التالية:

أ ـ إن نمو العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية اقتصر في الواقع على العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية النفطية وتركيا.

ب ـ إن هنالك اختلافاً نوعياً في العلاقات الاقتصادية التي نمت بين الأقطار العربية النفطية من جهة، وكل من تركيا والأقطار العربية غير النفطية من جهة ثانية. ففي حين كان انتقال القوى العاملة وما نتج منه من تحويلات مالية يشكل العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية النفطية والأقطار العربية غير النفطية، نلاحظ أن العمود الفقري للعلاقات بين الأقطار النفطية وتركيا، كان التبادل السلعي. فقد كانت تركيا تقوم بتصدير السلع الزراعية والصناعية إلى البلدان المعنية لتغطية وارداتها المتزايدة من النفط الخام.

ج ـ إن القسم الأكبر من الصادرات التركية إلى الأقطار العربية المعنية عبارة عن منتجات زراعية ومواد غذائية مصنعة، وشكلت الصادرات من الأنسجة والملابس القسم الأكبر من الصادرات الصناعية الأخرى.

د ـ إن نمو العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية جاء في جانب منه على الأقل نتيجة احتدام الخلافات العربية (مثلاً: الغاء اتفاق ضخ النفط العراقي عبر الأنابيب العابرة الأراضي السورية واللبنانية ومد أنابيب جديدة عابرة الأراضي التركية).

هـ ـ مع انخفاض أسعار النفط والأزمة الاقتصادية التي أخذت الأقطار النفطية تعانيها، خصوصاً في النصف الثاني من الثمانينيات، أخذت العلاقات الاقتصادية العربية ـ النفطية، إن لم نقل تتقلص، ففي أحسن الأحوال، تراوح مكانها.

هكذا يمكن أن نقول بأن العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، في واقعها الحاضر، هي في محصلة الأمر، من جانبها التركي، انعكاس للحدود التي بلغتها مسيرة التطور الاقتصادي في العقدين الماضيين بشكل عام، وحدود مسيرة التصنيع في هذا البلد بشكل خاص. ومن جانبها العربي، هي انعكاس لمستوى أسعار النفط.

٢ ـ التخطيط المستقبلي للعلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية

في البداية لا بد من ملاحظتين أوليتين: الملاحظة **الأولى**، هي أن أحد طرفي العلاقة (الطرف التركي) هو المبادر في طرح موضوع التعاون، ويبدو واضحاً أن لديه أفكاراً ومشاريع محددة بهذا الخصوص، في حين أن الطرف العربي ـ والمعلوم أنه لا يتصرف كطرف واحد ـ هو في وضع المتلقي، لا بل إنه يمر في الوقت الحاضر في مرحلة من انعدام الوزن، لا يبدو فيها قادراً على التخطيط لأي أمر يتعلق بمستقبله، سواء كطرف واحد أو كأطراف متعددة.

الملاحظة **الثانية** هي أن مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية لا يبدو في الوقت الحاضر، على الأقل، متوقفاً على إرادة الطرفين فقط، وإنما يتأثر في الظروف الراهنة إلى حد بعيد، حتى لا نقول يخضع، لمخططات وقرارات القوى الرئيسية الفاعلة في النظام العالمي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد هاتين الملاحظتين، يبدو بشكل واضح أن تركيا تسعى إلى توفير الظروف الملائمة لمواصلة النمو الذي عرفته في العقدين الماضيين. ويشكّل مشروع جنوب شرقي الأناضول على نهري دجلة والفرات (مشروع الـ«غاب» (GAP) الذي يتضمن اقامة سد لري نحو ١,٧ مليون هكتار و١٨ محطة لتوليد نحو ٢٦ مليار كيلوات من الطاقة الكهربائية)، يشكل هذا المشروع أحد المرتكزات الرئيسية لدفع عملية التنمية الزراعية والصناعية إلى الأمام. والعنصر الرئيسي الذي تجد تركيا نفسها بحاجة إليه من أجل تنفيذ هذا المشروع هو عنصر التمويل. كذلك تعطي تركيا أهمية بالغة لمسألة انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وتعتبر هذه المسألة مرتكزاً أساسياً آخر لمتابعة نموها الاقتصادي. وعليه، فإن تركيا تنطلق، في رغبتها في التعاون مع الطرف العربي في المجال الاقتصادي، وتحديدها حقل هذا التعاون

ومضمونه، من هذين الاعتبارين، أي حاجتها إلى تمويل مشاريعها التنموية من جهة، واثبات أهميتها بالنسبة إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية عن طريق لعب دور رئيسي في اقتصاد الشرق الأوسط من جهة أخرى. لذلك نراها تضع في مقدمة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مع الطرف العربي بشقه النفطي، تحديداً، ما يلي:

أ ـ الحصول على النفط الخام والغاز الطبيعي بأسعار مخفضة.

ب ـ الحصول على قروض مالية بشروط ميسرة.

ج ـ الحصول على استثمارات عربية مباشرة في مشاريع التنمية التركية.

د ـ الحصول على حصة أكبر في التزامات تنفيذ المشأريع في البلدان العربية.

هـ ـ الحصول على حصة أكبر من الأسواق العربية للصادرات التركية، وفي مقابل كل ذلك تعرض تركيا على الأقطار العربية بيعها مياه الشفة بواسطة أنابيب (تسميها أنابيب السلام) تقوم الأقطار العربية نفسها بتمويل مدها.

هذا هو إذاً التصرف المضمون الذي تعطيه تركيا لمسألة تعاونها الاقتصادي مع الجانب العربي، مستوحية بذلك ـ حسب ما يرى بعض مفكريها ـ المثال الأوروبي في التعاون القطاعي، وتحديداً مثال الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ (CECA) التي تصبح في الحالة التركية ـ العربية جماعة النفط والغاز والمياه.

٣ ـ تطلعات تركيا إلى التعاون أم إلى الهيمنة؟

إذا كان من الواضح أن المفهوم التركي للتعاون الاقتصادي مع العرب يصب في مصلحة الاقتصاد التركي ويرقى إلى إعطاء دفع قوي لعملية التنمية في هذا البلد، فإن الفائدة التي قد يجنيها منه الجانب العربي تبقى أمراً مشكوكاً فيه لاعتبارات عديدة أهمها:

أ ـ بالرغم من الأهمية الحيوية لمياه الشرب، فإن المياه التي ستتدفق من أنابيب السلام لا تصب مباشرة في مصب التنمية الاقتصادية للبلدان المعنية كونها لا تستعمل في الري.

ب ـ في مقابل الفوائد الأكيدة التي سيأتي بها التعاون للجانب التركي على الأمد البعيد، فإن الفائدة التي قد يجنيها الطرف العربي من حصوله على مياه الشرب قد يكون أجلها قصيراً، إذ تبقى مرتبطة من حيث جدواها الاقتصادية بتعاقب التطورات التقانية التي يمكن أن تخفض من تكاليف الوسائل البديلة للحصول على المياه العذبة. هذا مع العلم أن هنالك الكثير من الخبراء الذين يشككون منذ الآن في الجدوى الاقتصادية لمشروع أنابيب السلام، إضافة إلى أن هنالك في تركيا نفسها خبراء يشككون في قدرة تركيا على توفير فائض المياه الصالحة للبيع.

ج ـ في جميع الأحوال، فإن المياه التي ستخصص لإرواء عطش بعض العرب

ستكون، بشكل أو بآخر، على حساب عرب آخرين (في العراق وسوريا) وأمنهم الغذائي، لأن تنفيذ مشاريع «الغاب» سوف لا يحول فقط دون إمكانية توسيع رقعة الأراضي الزراعية في كل من العراق وسوريا لمواجهة التزايد السكاني المنتظر ومتطلبات التنمية الزراعية بشكل عام، بل سيعمل على تقليص رقعة الأراضي المروية وخفض الطاقة المنتجة حالياً.

د ـ أخيراً، إذا كان من الممكن فنياً مزج الفحم بخام الحديد وإقامة جماعة أوروبية على قاعدة فولاذية صلبة، فإنه من الصعب مزج المياه بالنفط والغاز، وإقامة جماعة تركية ـ عربية على هذا الأساس المائع.

محصلة الأمر أن تركيا تعرض على العرب مشروعاً للتعاون الاقتصادي تحصل منهم بموجبه على الأسباب التي تجعل منها القطب المهيمن في المنطقة على جميع المستويات الاقتصادية (الصناعية والزراعية والتقانية... الخ).

٤ ـ مشروع الهيمنة التركية في مواجهة مشروع الهيمنة الاسرائيلية

إن عرض تركيا المذكور على العرب لا يختلف من حيث الجوهر عما تعرضه إسرائيل عليهم مع فارقين:

الأول، هو أن إسرائيل تعرض على العرب مجالات محددة للتعاون يمكن أن يجنوا منها بعض الفوائد المباشرة باعطائهم مواقع محددة في تقسيم العمل على صعيد المنطقة (في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة).

الثاني، هو أنه في حين أن تركيا التي هي جزء من المنطقة وحضارتها ترشح نفسها لمركز قيادي فيها من موقع أوروبي، فإن إسرائيل، التي هي على العكس، جسم غريب عن المنطقة وحضارتها، ترشح نفسها لهذا المركز القيادي حسب ما تدّعي من موقع الاستعداد للانخراط في المنطقة كجزء منها.

ومع هذا إذا لم يكن أمام العرب سوى أن يختاروا بين التعاون على الطريقة التركية والتعاون على الطريقة الإسرائيلية، فعليهم، ولأسباب واضحة لا مجال لتفصيلها هنا، أن يختاروا الطريق التركي للتعاون.

لكن الخيار، حتى إذا انحسر إلى هذا الحد، فهو ليس في الواقع الراهن خيار العرب، وحتى يصبح بإمكانهم أن يختاروا فعلاً، يبقى المجال لطرح السؤال التالي: هل سيكون بمقدور تركيا تحقيق مفهومها للتعاون مع العرب؟ أي أن تصبح عملاق المنطقة الاقتصادي وتتغلب على المشروع الإسرائيلي الذي ينافسها على الدور نفسه؟

يحظى المشروع الإسرائيلي بدعم القوة المسيطرة عالمياً: الولايات المتحدة، حتى انه يمكن اعتبار المشروع الإسرائيلي مشروعها، لذلك من الصعب أن نتصور المشروع التركي

يتغلب على منافسه. لكن ماذا عن إمكانية تعايش المشروعين وتقاسمهما الهيمنة الاقتصادية على المنطقة؟ هذا الاحتمال هو أيضاً مستبعد بسبب أن تنفيذ المشروع الصهيوني بصيغة سلمية اقتصادية لا يستدعي، برأينا، فقط تأجيج الصراعات في ما بين العرب، بل وأيضاً تأجيجها بينهم وبين جيرانهم وأقربائهم، حضارياً وثقافياً. وهذا مغزى ما يروّج له في الوقت الحاضر من أن المياه ستكون السبب لحروب قادمة في هذه المنطقة من العالم.

٥ ـ شروط التعاون العربي ـ التركي المطلوب

لن أختم هذه المداخلة بمجرد دعوة عاطفية الى قيام تعاون اقتصادي عربي - تركي على أسس عادلة، يأتي من خلالها على الطرفين بفوائد متوازية، وإنما بعود على بدء، أختمها بمحاولة لاستخلاص بعض الشروط الضرورية لقيام مثل هذا التعاون. وفي هذا الإطار، فإن القراءة الصحيحة للأسباب التي كانت وراء تفكك المجال الاقتصادي الواحد الذي كان يجمع الطرفين، تسمح لنا باستخلاص شرطين رئيسيين لعودة العرب والأتراك إلى أشكال متقدمة من التعاون في ما بينهما: الشرط **الأول** هو وعيهم وإرادتهم في الانتماء إلى مناخ حضاري وثقافي واحد. وهذا الشرط مطلوب توفره أكثر عند الأتراك. والشرط **الثاني**: تحرير إرادة الشعوب في الجهتين واعتماد أنماط تنموية تكاملية محلياً ومستقلة عن مراكز القرار والسيطرة الخارجية. وهذا الشرط مطلوب توفره أكثر عند العرب. أما الخطوة الأولى على هذا الطريق الطويل، فتكون بمساعدة تركيا الاتجاهات العربية العاملة على مواجهة المشروع الصهيوني بثوبه الجديد.

المناقشات

١ ــ سمير أمين

ما هي التحديات الحقيقية التي سيكون على تركيا والأقطار العربية وغيرها من المناطق النامية أن تواجهها في الخمسين سنة القادمة؟ إنه من الضروري البحث في هذا السؤال، فهو من صلب المناقشات الجارية عن الأهداف الاستراتيجية للعلاقات التركية ـ العربية.

أود أن أقول في هذا الصدد ان النظام الرأسمالي العالمي ينتقل الآن من عصر الاحتكار السابق الذي عرفناه خلال قرن كامل، من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩٨٠ (على شكل شركات متعددة الجنسيات وغير ذلك)، إلى نظام احتكار جديد أسميه نظام «الاحتكارات الأربعة»، وهي:

١ ـ احتكار التقانة العليا.

٢ ـ احتكار السيطرة على التحويلات المالية في نظام مالي عالمي متكامل. إني بالتركيز على السيطرة، لا على ملكية رأس المال، إنما أريد أن أدعوكم إلى إعادة النظر، مثلاً، في معنى بعض الودائع النفطية العربية في تركيا. هذه الودائع قد لا تكون في صالح القطر المتسلم (تركيا) ولا في صالح مالك النقد المحوّل، لأنها تذهب إلى مجمع مالي تسيطر عليه في نهاية المطاف أقوى المصارف الأمريكية واليابانية والأوروبية.

٣ ـ احتكار السيطرة على القرار الخاص باستخدام الموارد الوطنية الرئيسية. وأنا أركز هنا أيضاً على السيطرة على القرار، لا على الملكية الاسمية (كالنفط العربي أو المياه التركية). إن استخدام هذه المصادر يخضع إلى حدٍ كبير لقيود يفرضها منطق الهيمنة العالمية. مثلاً، المشروع المسمى «أنبوب السلام للمياه»، فهذا ليس مشروعاً تركياً تستخدم تركيا مياهها فيه، وإنما هو مشروع أمريكي لإعادة تنظيم المنطقة وفق الأهداف الأمريكية.

٤ ـ احتكار السيطرة على وسائل الإعلام. يمكننا هنا أن نذكّر، مثلاً، بالآثار الفظيعة التي أحدثتها محطة إن بي سي التلفزيونية (NBC - TV) في الرأي العام في أرجاء العالم بأسره خلال حرب الخليج الثانية.

٥ ـ أخيراً، السيطرة على أسلحة الدمار الشامل.

ومن خلال هذه الاحتكارات الخمسة سيظل التصنيع في الأطراف خاضعاً لسيطرة أصحاب تلك الاحتكارات. ستقام الصناعات في الأطراف «من الباطن» فلا تعتبر مؤشراً للتقدم.

وفي ضوء تحليل الاحتكارات المذكورة، نجد أن وضع تركيا ليس براقاً جداً، ويكاد يكون في سوئه كوضع الأقطار العربية، إذا ما قورن مثلاً بما يجري في شرقي آسيا المتطورة.

وفي رأيي، انه من غير الممكن مقارعة تلك الاحتكارات إن لم نعط الأولوية الأولى لإعادة تنظيم أنفسنا في إطار منظومات إقليمية قوية واسعة ذات استقلال ذاتي. وهذا ينطبق على تركيا كما ينطبق على الأقطار العربية.

٢ ــ علي احسان باغيش

لن أتناول ورقة عبد الفضيل نقطة نقطة، وإنما سأضيف ملاحظات إلى الملاحظات الواقعية جداً التي قدمها زملائي، الذين أشاطرهم تفاؤلهم. وأنا أتفق مع من قال إن على تركيا أن تعي التهديدات الروسية. والواقع ان الأتراك شديدو الوعي بالوجود الروسي، مثلما يعون أن الأمم المتحدة، وإلى حد ما الأوروبيين يساعدون الروس. كما أتفق معكم على ألا نتوقف كثيراً عند مسألة النفط والمياه على أساس أنها قطاعات منفصلة.

وأنا أسأل نفسي وأسألكم أيضاً: ألا ينبغي عند الحديث عن البلاد العربية والاقتصاد العربي، أن نفرق في ما بينها، لأن للأقطار العربية في ما بينها مصالح مختلفة، وأحياناً مصالح سياسية مختلفة. وتركيا، كما ذكرتم، ليست خارج اللعبة التجارية، لكن الوضع صعب جداً. ثمة مأزق يواجه الطرفين، وعلينا أن نجد طريقة للخروج منه. وأنا لا أحب قول المعلّقين بأن تركيا وأقطار الشرق الأوسط، حين تعزم على حل مشكلة التعاون الاقتصادي، فإنها لا تستطيع أن تأخذ قرارتها بمفردها من دون أن تُدخل في حساباتها تداخل المصالح الاقتصادية للدول العظمى، مثل الولايات المتحدة، في هذه المنطقة.

لهذا السبب سأعود إلى الماضي وأسرد حادثتين لنرى كيف سيأتي التعاون، لأننا إذا قصرنا التعاون على التجارة فلا يكون لدينا رغبة في التعاون. ولكن بما أن التعاون يشمل التجارة فينبغي أن نخرج من هذا المأزق، كما قلت آنفاً، بتكييف مصالح الغرب وسلوكه للتوصل إلى مقاربة جديدة للاقتصاد الغربي. وأنا لا أعتقد بالنفط بل بالماء. الماء هو العنصر

الطيب لكنه خطر. كما اني لا أتفق معكم على أن حروب الماء أو الصراع على الماء ليس موحى به من الخارج. لكن هـذا لا يعني أن نتشدد في الاعتراض في ما بيننا. الحقيقة ان مشروعنا، الـ «غاب» GAP (المشروع الزراعي للجنوب التركي) يوفر لنا ما قلتم إننا نحتاج اليه.

السبب الرئيسي لنقص الطاقة في سوريا هو عدم قدرة المنشآت وعدم كفاءتها لتلبية الاحتياجات. وهذا تحد، إذا أراد السوريون مواجهته، فعليهم أن يبحثوه تقنياً، مع أنه لم يبحث رسمياً بعد.

لقد برزت تركيا إلى المسرح نتيجة تطورها الاقتصادي، ولكي تدخل المنطقة عليها أن تواجه تحدي الدول الصناعية. وحين يعمل المشروع سوف يثير غيرة دوائر عديدة في العالم العربي وفي الشرق الأوسط وخارجه.

لقد كتبت فصلاً في كتاب بعنوان **صراع أم حرب على البضائع الزراعية**، بأن السعوديين يشنون حرباً على البضائع الزراعية. فالسعوديون يسعون إلى تصدير الأعشاب، ليس الآن، ولكنه أمر يجب أن نضعه في الاعتبار. لقد قلتم ان العلاقات الاقتصادية والتعاون مع اسرائيل لهما الأولية، وان التراث التاريخي والثقافي يجب أن يعطى الأفضلية. هذا صحيح. ولكن إذا لم تعطونا الأفضلية من جانبكم فلا يحق لكم أن تعترضوا، وإن كان بإمكاننا التغلب على هذه العقبات. وليس من الضروري أن تكون الدول الصناعية الأوروبية تتآمر، بل هي تتبع مصالحها. كما ان تركيا منذ سنوات عدة، وبالرغم من انتقاداتكم، لها صلات حميمة مع الولايات المتحدة عليكم أن تأخذوها في اعتباركم. ينبغي أن تتوخوا جانب الحذر حين تبحثون وجهة النظر التركية، اقتصادياً وسياسياً. أعتقد أن مضمون الخوف العربي هو أن تركيا بدأت تدخل الشرق الأوسط، ولديها قوة اقتصادية كبيرة، وسوف تهيمن. لنبحث في الأمر.

حين كنت في الأردن التقيت عربياً تعلم التقنية في جامعة في استانبول، وكان ذلك قبل عام ١٩٨٠، فقال: لقد درست عندكم وجئت إلى هنا فاستوردت بضائع، آلات لتجفيف الشعر وغيره من تركيا، وبدأت أبيعها فلاقت رواجاً، ولكن حين كثر الطلب وجدت أن آلة التجفيف التركية لا تتوافق مع النظام الكهربائي في العالم العربي، فعدت إلى استانبول وأخبرت المصنع بالمشكلة التي تسبب لي خسائر. لكن الصناعي قال له: إذا أردتها فخذها، وإلا فاتركها. فأجابه التاجر بأن هذه ليست طريقة في ادارة الأعمال. وأريد أن أقول لكم إن الأمور بعد عام ١٩٨٠ قد اختلفت كثيراً، وإن الأسلوب الصناعي التركي قد تغير. لهذا أقول لكم: لا تركزوا على المياه أو على قطاعات معينة، لا تحشرونا في زاوية. فليس من الأمور المربحة اقتصادياً ولا من مصلحة تركيا أن تجعل الماء وسيلة حرب.

ثمة نقطة أخرى ينبغي توضيحها، وهي أن تركيا بلد مسلم، لكن لها مقاربة للإسلام

مختلفة. والتقارب بيننا لا يتم إلا عن طريق التعاون الاقتصادي، ولكن هذا لا يقتصر على البيع والشراء. فما دامت تركيا تريد أن تدخل حقل المنافسة الدولية، فهذا يزعج البلدان المنافسة الخارجية، وهذا ما يجب أن تأخذوه في اعتباركم. لقد بدأتم تتحدثون عن أنه إذا لم توافق إسرائيل، أو لم توافق الولايات المتحدة، فلا يمكن إنشاء تعاون اقتصادي في هذه المنطقة. فإن كنتم تعتقدون هذا الرأي، فلا تحشروا تركيا في الزاوية. إن لتركيا علاقات مع الأقطار الصناعية الأوروبية تخدم مصلحة الطرفين. ويجب الاقرار بأن البنية الصناعية في تركيا أكثر تقدماً منها في أقطار الشرق الأوسط.

٣ ـ سيما كالايسيوغلو

أنا أتفق مع المحاضر على أنه لا العرب ولا الأتراك قد استنفدوا جميع إمكانياتهم في العلاقات الاقتصادية والمالية. ولكن علينا أن نعرف أن الاقتصاد يأخذ مجراه وله عقلانية على الرغم من أن ما تتخذه الأقطار من أفضليات سياسية قد يخلق مناخاً صالحاً للعلاقات الاقتصادية. هذا وان الأمر يتعلق برجال الأعمال وبالمستويات المختلفة من الأرباح الاقتصادية التي يختارونها.

إن علاقات تركيا الاقتصادية ببعض الأقطار العربية مثل العراق والسعودية والكويت وليبيا قد تزايدت كثيراً بسبب المناخ الملائم بين الأعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦. فقد ازدادت الصادرات التركية من المواد الأولية والإلكترونيات والمعدات إلى الأقطار المذكورة في تلك الفترة حتى بلغت ٨٠ بالمئة من صادرات البلاد إلى أقطار المجموعة الأوروبية. وازداد تصدير الخدمات أيضاً في الفترة نفسها. يضاف إلى هذا، ونتيجة ازدهار العلاقات التجارية والاستثمارات الرأسمالية لبعض الأقطار العربية، ارتفاع حجم القطاع المالي التركي أيضاً. وبدأت المصارف العربية عملها في تركيا لتمويل التجارة بينها وبين الأقطار المعنية. بيد أنه، ولأسباب وعوامل اقتصادية وغير اقتصادية، أخذت الصادرات التركية من السلع والخدمات إلى أقطار الشرق الأوسط بالانخفاض بعد عام ١٩٨٦. وهذه العوامل هي كما يلي:

ـ أثر النزاع العراقي ـ الايراني الطويل الأمد في التجارة بين تركيا والعراق. فقد انخفض مستوى هذه التجارة، كما فقدت طبيعتها المتنوعة واقتصرت على المواد الأولية.

ـ أخذ المقاولون الأتراك يواجهون صعوبات جمة في ليبيا مما جعلهم يبحثون عن أمكنة أخرى للعمل.

ـ حاولت تركيا أن تتغلغل في السوق السعودية، فلم تنجح كثيراً نظراً إلى وجود أقطار أخرى في تلك السوق من قبل.

ـ وجد رجال الأعمال الأتراك بعد سنة ١٩٩٠ أسواقاً بديلة، لا سيما المقاولون.

ـ أخذ الاستثمار الرأسمالي العربي في تركيا بالانخفاض نظراً إلى تقليص العلاقات التجارية، وكذلك بسبب ما تشهده تركيا من عدم استقرار اقتصادي وارتفاع معدل التضخم.

أنا أتفق مع المحاضر على أن هناك مجالاً معيناً لم يلجه أحد أو لم يكتشف بعد وهو مجال التعاون التقاني. فبما أن لدى العرب ما يكفي من الأموال ولدى الأتراك الكثير من المهارات الهندسية والادارية، فإن هناك من الفرص في هذا المجال ما يدعو إلى اغتنامها قبل فوات الأوان. ولكن علينا أن نحدّد نوع التقانة أو نوع البحث والتطوير الذي نؤسس بشأنه مشاريع مشتركة، ومع أي قطر عربي نقوم بذلك، ذلك أننا لا نستطيع اعتبار العالم العربي كوحدة واحدة من وجهة النظر الاقتصادية.

٤ ــ محمد عدنان بخيت

لقد أشار الباحثون إلى الدور المتميز لتركيا في منطقة الشرق الأوسط. كما أشار بعض الزملاء إلى دور ايران، وكأن المشاركين في أعمال هذا المؤتمر ينطلقون من نقطة ان الوطن العربي مدمر ومخرب ويصعب التعامل معه. فهذا الطرح بحاجة إلى إعادة تصويب وتوضيح، لأن هنالك دوراً لمصر، مثلاً، لا يقل عن دور كل من تركيا وايران، حيث ان معطياتها الموضوعية من حيث عدد السكان والمساحة والموقع والخبرة المكتسبة لا تقل عن تلك التي لتركيا وايران، خصوصاً بعد أن تحولت مصر بسياستها الخارجية نحو الغرب، وربما ان الغرب وأمريكا لا يقبلان بترك المنطقة كلياً لغير أهلها، بل بترك المجال لبعض قواها أن تقوم بدور اقليمي، خصوصاً في ضوء موقع مصر في الوطن العربي ودورها في افريقيا.

سؤال: هل للمحاضرين أن يعطونا فكرة عن حجم ومستقبل العلاقات التجارية ما بين اسرائيل وتركيا، وهل من مصلحة تركيا أن تتنفذ اسرائيل في المنطقة؟

٥ ــ عثمان أوكيار

أود أن أقدم بعض الأفكار بشأن فلسفة تركيا الحالية عن التطور السياسي والاقتصادي. إني أشعر، نظراً إلى ما فهمته من أصدقائي العرب، بوجود فارق كبير بين طريقتهم في معالجة المسائل الاقتصادية وبين ما نقوم به في تركيا، منذ أن تولى أوزال السلطة وأدخل تغييراً كبيراً على طريقة نظرتنا إلى الاقتصاد. فإذا أردنا الاستمرار في النقاش، فإن هذه المسألة الفلسفية يجب أن تأخذ جانباً رئيسياً في اجتماعنا. لقد بدأنا الآن نفهم أن اقتصاداً مركزيّ القيادة، اقتصاداً تنظمه الحكومة من الأعلى، لم يعد يلائم التنمية الاقتصادية المستدامة ذات الأمد الطويل، هذا إن كان مثل هذا الاقتصاد ملائماً للتنمية في السابق على الاطلاق.

إننا ندرك كذلك أن عدم المركزية في الاقتصاد يقود أساساً إلى تغيير سياسي، بمعنى أنه من غير الممكن بقاء السلطة في يد الحكومة احتكاراً. كانت السلطة في تركيا محتكرة

من الحكومة، لكننا لم نلبث أنه فهمنا أن من الضروري حدوث شيء من التطور يرمي إلى مزيد من مشاركة الأفراد في صنع القرار، وذلك بجعل السلطة السياسية غير مركزية. وأخذنا نفهم الآن أن التغييرات السياسية والاقتصادية لا يمكن، بهذا المعنى، الفصل بينها. إنه من غير الممكن الإبقاء على احتكار السلطة في حكومة واحدة، حكومة متسلطة، واستمرار التنمية الاقتصادية هو بيد الأفراد ورجال الأعمال والشعب. إننا نعتبر هذا التغيير عندنا لا رجعة فيه ويستحيل علينا الآن النكوص عن هذه الفلسفة في التطور، فلقد لمسنا الفوائد التي نجنيها من عقيدة كهذه.

وقد تكون مسألة المصادر الطبيعية مهمة. إن النفط مهم في التنمية الاقتصادية، ولكنه قد لا يكون كذلك، لأنه من الممكن إساءة استخدام العوائد النفطية وحتى تبديدها من قبل حكومات متسلطة، كما رأينا في حالات من التبديد وإساءة الاستخدام. لذا فإن عائدات النفط بذاتها لا يمكن أن تديم تنمية اقتصادية أبداً. قد يظن المرء أحياناً أن امتلاك الكثير من النفط شيء رائع، ولكنه لا يضمن تنمية اقتصادية مستدامة. إن الشيء الوحيد الذي يضمن مثل هذه التنمية هو عدم المركزية في القرار الاقتصادي، وإعطاء مزيد من السلطة ومن فرص صنع القرار للأفراد العاديين من الناس ولرجال الأعمال.

هذه هي الطريقة الوحيدة للحصول على تنمية اقتصادية مستدامة. لقد عرفنا ذلك خلال الخمسين سنة الأخيرة، ونحن نعلم ونفهم وجود معارضة لهذه الفكرة من قبل الموظفين والمثقفين. إن الحكومة لا تزال ترى أنها تعرف كل شيء وعلى نحو أفضل من غيرها، ولكنها مخطئة، لأن الحكومة ليست دائماً حكيمة، وهي ليست دائماً أفضل من الفرد. لذا أظن أن فلسفتنا في التطور تشمل الأمور الاقتصادية والسياسية في هذا الاتجاه. إننا نحاول الآن أن نجعل الديمقراطية تعمل عملها على أكبر قدر ممكن، وذلك بإشراك الفرد في المسؤولية وإتاحة المجال للناس لتغيير الحكومة، بحيث يمكنهم الاختيار من بين الأحزاب السياسية والبرامج السياسية. هكذا يصبح الناس أكثر شعوراً بالمسؤولية. ويصاحب هذا اعطاء الأفراد والمقاولين والناس مجالاً أكبر للمشاركة في صنع القرار.

أنا أعتقد أنه إذا أردنا الاستمرار في حوارنا، فإن علينا أن نتناول المسألة الآتية: ما هي الفلسفة التي تقف وراء الاقتصاد؟ إن التعاون أمر جميل في الكلام، ولكننا إن لم نتقارب في توجهاتنا الاقتصادية، فسنواجه صعوبات في التوصل إلى الحلول.

٦ ــ خير الدين حسيب

أولاً أود توضيح نقطة جاءت نتيجة تساؤل من علي إحسان باغيش، وذكرت في مناسبات أخرى سابقة. هناك مخاوف مبررة من بعض العرب، مخاوف من احتمال هيمنة تركية على المنطقة. أحد الأسباب الرئيسية لهذه المخاوف هي تصريحات مسؤولين أتراك،

رئيس وزراء سابق أو وزراء مسؤولين، حول ما نعتقد أنها تمثل تدخلات غير مباشرة وتهديدات للمنطقة العربية.

إخواني الأتراك حاولوا الرد على هذا بأنه للاستهلاك الداخلي. هذا كلام غير مقنع وغير مقبول، لأن هذا العالم الذي تحول إلى قرية صغيرة ليس فيه تصريحات للاستهلاك الداخلي والاستهلاك الخارجي. ما يقال في الداخل من قبل أي مسؤول ينتقل إلى خارج البلد المعني ويسمع هناك، وبالتالي آن الأوان ليأخذ المسؤولون الأتراك بنظر الاعتبار أن تصريحاتهم التي يكون بعضها موجهاً إلى الأنظمة، تتلقفها الشعوب العربية كذلك وتتأثر بها. آخر تصريح هو التصريح الذي ورد عن لسان وزير الخارجية التركي نتيجة زيارته إسرائيل، والكلام على تعاون بين تركيا وإسرائيل تجاه سوريا... إلخ. هذه التصريحات لها آثار سيئة ومخيفة وممكن أن تثير شكوكاً وتوجد مخاوف عند العرب من الأتراك. وبالتالي أنا أعتقد أن هذه رسالة يجب أن ينقلها الإخوان الأتراك الذين لهم قنوات اتصال مع المسؤولين، اليهم.

النقطة الأخرى، أنا أعتقد أننا في تناولنا التعاون الاقتصادي بين العرب والأتراك، يجب النظر إلى هذا الموضوع في إطار نظرة استراتيجية كلية، اقتصادية وسياسية، وليس من خلال نظرات جزئية انتقائية. وكما أشرت في تدخل سابق، إن المدخل للتعامل والتعاون مع تركيا ليس من خلال الثقافة المشتركة والتاريخ المشترك. العالم كله يتعاون على أساس المصالح المشتركة، وإن المدخل للتعاون مع تركيا هو من خلال المصالح المشتركة، وأن نخلق ونعمل على توسيع وتعميق مصالح تركيا في المنطقة العربية، مصالح متبادلة ومفيدة للأتراك والعرب معاً. والمعلومات والإحصاءات التي لدينا مؤشر يساعدنا في ذلك. في الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩٠، ولن أشير إلى الفترة مابعد العام ١٩٩٠، لأن حرب الخليج وقعت خلال هذه الفترة، كان معدل صادرات تركيا إلى الوطن العربي ٢٤ بالمئة من مجموع صادراتها ووصلت أحياناً في بعض السنوات إلى ما يزيد على ٣٦ بالمئة، وكانت الواردات من المنطقة العربية في حدود ٢٠ بالمئة من مجموع وارداتها خلال فترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠)، ووصلت أحياناً إلى ٣٤ بالمئة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار التقدم الذي حصل في تركيا، الصناعي وغيره، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الصادرات والواردات كانت محصورة بثلاثة بلدان عربية، أي أنه كان ٦٠ بالمئة من صادرات تركيا محصور بثلاثة بلدان عربية، وكان ينحصر أكثر من ٨٠ بالمئة من وارداتها بثلاثة بلدان عربية؛ فهذا معناه أن هناك أفقاً للتوسع بالصادرات والواردات مع أقطار عربية أخرى، إضافة إلى أنه نشأت لدى تركيا منتجات صناعية، يمكن أن توسع.

هذا هو المدخل إلى التوسع. لو تصورنا أن المنطقة العربية أصبحت تشكل ٥٠ بالمئة من صادرات وواردات تركيا مع الوطن العربي، عند ذلك نستطيع أن نتكلم عما إذا كانت

علاقات تركيا مع المجموعة العربية هي أفضل لها، وعما إذا كانت علاقتها مع إسرائيل أفضل مما هي عليه مع الوطن العربي. في رأيي أن هذا هو المدخل العربي.

تبقى ملاحظات قليلة، واقتراحات حول العمل على خلق وتكثيف وتنويع المصالح الاقتصادية لتركيا في المنطقة العربية. أذكر موضوع انتقال الأيدي العاملة. لقد توصّلت المنطقة العربية إلى استخدام خمسة ملايين من الأيدي العاملة، غير العربية. فإن لدى تركيا أزمة بطالة في الداخل وأزمة في موضوع العمالة. فماذا يضر العرب، بل يفيد العرب، في اعطاء جزء من العمالة غير العربية للعمالة التركية؟ هذا ليس مفيداً فقط لتركيا من ناحية التحويلات، لكن هذا، على مر الزمن، سيخلق لنا قطاعاً كبيراً من الأتراك ممن عملوا في الأقطار العربية وتأثروا بها، خاصة إذا تم تنظيم اشتغال هذه العمالة التركية في المنطقة العربية ضمن صيغة مؤسسية وقوانين تجعلهم يعودون إلى تركيا بذاكرة إيجابية عن المنطقة العربية.

والملاحظة الأخرى هي إعطاء دور أكبر للمؤسسات التركية المقاولة، وإعطاؤها الأفضلية عندما تتساوى المعطيات الأخرى بينها وبين المقاولين الأجانب الآخرين. هناك حاجة الى دراسة واستكشاف مدى امكانية الاستفادة من التقانة التي طورتها تركيا في المنطقة العربية.

وتبقى ملاحظة أخيرة، هي أنه يجب الانتباه إلى التعامل التجاري بين تركيا والمنطقة العربية سواءً في ما يتعلق بالصادرات والواردات، إذ بلغ معدل صادرات تركيا إلى العراق خلال السنوات العشر الأخيرة ثلث مجموع صادراتها الى البلدان العربية، وبلغ معدل واردات تركيا من العراق خلال الفترة نفسها نصف مجموع وارداتها. وهذا يبين خطأ السياسة التركية التي اتبعتها تجاه العراق.

هناك كلام كثير في هذه الندوة على اسقاط العراق، وكأن الحصار الحالي للعراق أمر مفروغ منه وسيستمر إلى ما لانهاية. أعتقد أن هذه النظرة غير صحيحة وغير عملية، إذ إنني من الذين يعتقدون أنه في خلال مدة زمنية تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات سيعود العراق ليصبح إحدى القوى الإقليمية في المنطقة، ويجب على أي تفكير للمستقبل أن يأخذ هذا بنظر الاعتبار.

٧ ــ محمود عبد الفضيل (يردّ)

لقد شددت في ورقتي على أن الأنماط الحالية للعلاقة التجارية والمالية هي أنماط ضعيفة ومهزوزة، لأنها مقتصرة على بضعة أقطار وبضع سلع، ولأنها كذلك متقلبة، كما أنها تتسم بعدم التوازن، فضلاً عن أن المحرك الرئيسي لها هو النفط، كما أشار نجيب عيسى. وهذا يعني أنها قد تصاب بنكسة لو انتهى الازدهار النفطي أو انقطعت العوائد النفطية. لهذا فإننا بحاجة إلى ترسيخ هذه العلاقة الاقتصادية على أساس متين في حقول متعددة: تبادل السلع والخدمات، الشراكة التقانية، حركة القوى العاملة، السياحة، وغير ذلك. على أن كل

هذا يجب أن يتم في إطار من ترتيبات شبه إقليمية يجري بواسطتها توزيع المنافع بالتساوي، ذلك أنني أخشى أن الكثير من العلاقات الاقتصادية الحالية بين الأقطار العربية (أو بعضها من الأقطار النفطية بالدرجة الأساس) وبين تركيا، إنما يقوم على أساس نفعي قصير الأجل يهدف إلى تحقيق أقصى مقدار من الربح، دون تخطيط استراتيجي طويل الأمد. لذا فإننا بحاجة إلى وضع إطار جديد للتعاون يقوم على أسس استراتيجية أطول أجلاً.

ولكننا إذا أردنا الكلام على الأمور الاستراتيجية، فعلينا عندئذٍ أن نأخذ بالاعتبار أمرين ذكرهما سمير أمين ونجيب عيسى: هل ان صناع القرار في المنطقة العربية وفي تركيا هم أحرار حقاً استراتيجياً وسياسياً في اتخاذ القرارات الصحيحة؟ ويمكن وضع السؤال على نحو مختلف كالآتي: إلى أي مدى يمكن أن يؤدي تعاون تركيا في المستقبل مع المنطقة العربية إلى استعداء بعض الحسابات الاستراتيجية الإقليمية، الأمريكية والغربية؟ إلى أي مدى يمكن أن يتناقض هذا مع بعض المصالح الاسرائيلية، لا سيما في شكل معين للشرق الأوسط؟ كل الذي أريد أن أقوله هو وجود قيود قد تعيق التوسع الممكن في التعاون الاقتصادي التركي - العربي أو تعيق وضع الإطار الأنسب له.

هذا وقد ذكر بعض الزملاء الأتراك أن كل الأمور الاقتصادية إنما يقوم بها أفراد ويتحكم فيها السلوك الفردي الحر من خلال عدم مركزية القرارات والربحية الفردية القصوى. وكلنا يعرف أن كل هذا هو مما تذكره الكتب المدرسية، ولكننا نعرف على وجه اليقين أن هناك قيوداً أساسية كثيرة لأن هؤلاء الأفراد يعملون ضمن سياق ترتيبات شبه إقليمية. مثلاً، «نافتا» هي عبارة عن إطار، والمجموعة الأوروبية هي كذلك إطار، ومثل هذه الأطر تحكم سلوك الأفراد.

ذكر أحد أصدقائنا هنا (عثمان أوكيار) شيئاً عن النفط بصفته مصدراً تبديدياً، ولكن إذا أردنا التفريق بين النفط كمصدر طبيعي والنفط كعائدات، فأظن أنه قصد «العائدات النفطية» لأن النفط، كمصدر طبيعي، هو في الحقيقة أصل من الأصول الثمينة جداً كالماء، سواء جرى تبديده أم لا، لذا أظن أنه قصد عائدات النفط وليس النفط كمصدر طبيعي.

أما النقطة التي ذكرها عدنان بخيت، بشأن التبادل الاسرائيلي - التركي للسلع والخدمات، فأريد أن أقول انه ليس بين يديّ بيانات حول هذا الأمر، وسأكون ممتناً، إذا قدم لنا إخواننا الأتراك بعض التفاصيل، ولكن الذي أفهمه هو أن الاقتصاد التركي والاقتصاد الإسرائيلي لا يكمل أحدهما الآخر، بل ينافس أحدهما الآخر. وسينافس أحدهما الآخر على المنطقة العربية. لذا فإن السؤال الكبير هو: ما هي الفوائد الاقتصادية التي تجنيها تركيا من علاقة مستقبلية بين اسرائيل وتركيا تتم لأسباب سياسية؟ إن هذه في واقع الأمر مسألة تنازع بين السياسة والاقتصاد، ولا أدري كيف سيتم حلها، وأود أن أسمع في جلسة بعد الظهر شيئاً من الإيضاح عنها.

الفصل التاسع
مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه

طلعت مسلّم (*)

أولاً: العلاقات بين العرب وتركيا

ترجع العلاقات العربية التركية إلى حقيقة التجاور بين الوطنين، الأمر الذي جعل احتمال وجود مصالح متوافقة أو متناقضة بين المجتمعات التي تعيش على هذه الأرض أمراً وارداً، وبالتالي فرض وجود قضايا تسبّب قلقاً أو مخاوف لدى أطراف العلاقة. كما أدت إلى التعاون في فترات من التاريخ. وهكذا فإن تاريخ العلاقات العربية التركية هو مزيج من الصراع والتعاون، والاتفاق والاختلاف، وما كان هذا ليحدث لولا الجوار بين الوطن العربي وتركيا، ووجود حدود مشتركة وإطلالهم على البحر المتوسط. وقد أدى ذلك في بعض المراحل إلى تبعية الوطن العربي للدولة العثمانية التي كان مقرّها تركيا، كما كانت مقراً للخلافة الإسلامية التي مثّلت أهم الروابط بين العرب والأتراك بعد الرابطة الجغرافية.

لقد أدى هذا الجوار إلى وجود مصالح لكل طرف لدى الطرف الآخر، ووجود مصادر قلق لكل طرف من الطرف الآخر. وإن هناك مصالح مشتركة يشترك فيها الجانبان، في حين أن هناك خلافات قديمة بينهما. وفي مجال المصالح المشتركة لم يتوان الجانبان عن التعاون في ما بينهما، وفي مجال الخلاف كثيراً ما غضّ جانب الطرف عن خلافه مع الطرف الآخر، وصحيح أنه لم ينسه ولم يتنازل عن وجهة نظره، إلا أنه أيضاً لم يصر على إثارة الخلاف.

وفي إثر حرب الخليج أطلق مشروع النظام الشرق أوسطي من عنانه، وأصبح مضمونه بتفصيلاته مطروحاً، إما على مائدة المفاوضات أو بين الكواليس. ولتركيا مكانها الخاص في

(*) لواء أركان حرب متقاعد، جمهورية مصر العربية.

النظام الشرق أوسطي، بينما لم يكن لها موضع في النظام الإقليمي العربي. ورحّبت تركيا بالمشروع، بينما تحفّظ عليه بعض العرب، وأصبح بحث العلاقة التركية ـ العربية في ضوء النظام المطروح مطلباً ملحّاً لتنسيق الخطوات، وللحفاظ على المصالح المشتركة، والابتعاد عن مناطق التناقض.

١ ـ المصالح لدى الأطراف

بغضّ النظر عن الاتفاق أو الاختلاف، فهناك مصالح تشكّل مطالب لكل من العرب والأتراك كل منهما لدى الآخر، وقد تكرّست هذه المصالح عبر العلاقات التاريخية بينهما. وعلى العاملين على تفهم العلاقات بين البلدين أن يكونوا على بيّنة من هذه المصالح حتى يكونوا قادرين على تنسيق العلاقات بينهما.

أ ـ المصالح العربية

تتركز المصالح العربية لدى تركيا في مصالح دفاعية واقتصادية وأمنية داخلية، بالإضافة إلى المصالح الثقافية الخاصة بمنظومة القيم المشتركة بين العرب والأتراك.

(١) المصالح الدفاعية: تمثل تركيا جداراً دفاعياً شمال الوطن العربي، وتشكّل نطاقاً للأمن يفصل البلدان العربية عن مصادر التهديد في الشمال من أوروبا. ومن مصلحة العرب ألا يوجد على أرض تركيا من يمكنه أن يشكل خطراً على أمن العرب، وألا تكون تركيا نفسها مصدراً لتهديد الوطن العربي، أو أن تكون قاعدة لقوات أجنبية تعتدي على أراضيه.

(٢) المصالح الأمنية الداخلية: للعرب مصلحة أكيدة في عدم تشجيع تركيا الأكراد في الوطن العربي على تحقيق النزعة الانفصالية[١].

(٣) المصالح الاقتصادية: يعتمد الاقتصاد العربي على تركيا في مجال المياه، وهناك بلدان عربية تستورد بعض احتياجاتها من تركيا، وتكاد تتحكم تركيا في تجارة الوطن العربي بالكامل مع دول البحر الأسود[٢]، وتعتبر تركيا معبراً هاماً للنفط العراقي إلى البحر المتوسط من خلال خط أنابيب النفط[٣].

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٢)، ص ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٢) عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٧.

(٣) محمود علي الداود، «العرب وتركيا: العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٦٢ ـ ٦٩.

(٤) **المصالح الثقافية:** ترتبط المصالح الثقافية العربية بالحفاظ على منظومة القيم التي جمعت العرب وتركيا فترة طويلة من الزمان كانت فيها تركيا مقر الخلافة الإسلامية.

ب ـ المصالح التركية

لتركيا بدورها مصالح في المنطقة العربية تسعى إلى تحقيقها، ولكن هذه المصالح يمكن التعبير عنها دائماً بشكل مختلف، فما قد يعتبره البعض مصلحة تركية قد لا يجده العرب كذلك. فكما سبق أن أوضحت، هناك مصالح عربية لا يمكن تحقيقها إلا من تركيا، في حين أن هناك مصالح لو تحققت لدى العرب فهي خير لتركيا، وإن لم تتحقق فإن تركيا تستطيع أن تحققها لدى جهات أخرى. وكما كان الحال في المصالح العربية، فإن المصالح التركية لدى العرب يمكن أن تنقسم بدورها إلى مصالح دفاعية ومصالح أمنية داخلية ومصالح اقتصادية وثقافية.

(١) **المصالح الدفاعية:** تتلخص في ألا تتعرض تركيا للتهديد من هذه الدول سواء كان هذا التهديد من الدول العربية نفسها، أو أن تستخدم أراضي البلدان العربية بواسطة طرف أو أطراف أخرى لتهديد أمن تركيا. وهناك ما قد تراه تركيا من خطر في اتحاد أو وحدة بلدان عربية أو الوحدة العربية الشاملة[٤]. لكن مثل هذا التصور لا يستقيم إلا إذا صحب هذه الوحدة ما يمكن أن يؤدي إلى التهديد.

(٢) **المصالح الأمنية الداخلية:** تعتبر القضية الكردية وعلاقتها بالوطن العربي من أهم مصالح تركيا لدى الوطن العربي، وتقتضي ألا تقام دولة كردية، وألا تسمح دولة عربية للحركة الانفصالية الكردية من أن تبني لها قواعد على أراضيها.

(٣) **المكانة الإقليمية:** تسعى تركيا إلى تحقيق مكانة إقليمية خاصة، لكن هذه المكانة تتأثر باحتلال أو توحد البلدان العربية خاصة التي تجاورها مباشرة.

(٤) **المصالح الاقتصادية:** يبدو الوطن العربي وخاصة البلدان العربية ذات الفوائض المالية هي أنسب الدول لتحقيق مصالح اقتصادية، سواء عن طريق التعويضات عن خسائرها في حرب الخليج، أو عن طريق الاستثمارات العربية داخل تركيا.

٢ ـ المخاوف وأسباب القلق

في مقابل ما سبق ذكره من مصالح لكل طرف من العرب والأتراك لدى الطرف الآخر، هناك مخاوف وأسباب لقلق كل طرف من الطرف الآخر.

---

(٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٦١ - ١٦٢.

أ ـ أسباب قلق العرب ومخاوفهم

هناك على رأس قائمة هذه المخاوف الروابط التركية الأطلسية، والوجود العسكري الأجنبي، وقضايا المياه والحدود، والعلاقات التركية ـ الإسرائيلية.

ب ـ أسباب قلق الأتراك ومخاوفهم

هناك في العلاقات العربية ـ التركية ما يقلق تركيا أيضاً، ويمكن تلخيص هذه المخاوف في مشاكل الحدود والاسكندرون، والمشكلة الكردية، والاتجاه الإسلامي، والوحدة العربية، وانتشار الأسلحة.

٣ ـ مجالات الاتفاق والاختلاف

تؤدي مراجعة مصالح العرب وتركيا لدى كل منهما، وكذا مخاوفهما وأسباب قلقهما، إلى اكتشاف أن هناك مجالات لاتفاق الطرفين في بعض القضايا حيث تقترب المواقف العربية والتركية، بينما تختلف وربما تتناقض في قضايا أخرى. وتبدأ محاولات تنظيم العلاقة بين أية أطراف بتحديد مواقع التقاطع حيث تتفق المصالح أو المخاوف، ومواقع الاختلاف فيها، وتزداد أهمية ذلك عند طرح تغيير النظام الإقليمي السائد في المنطقة.

أ ـ مجالات الاتفاق

يغلب الطابع الاقتصادي على مجالات الاتفاق بين العرب والأتراك، إلا أنه يستحيل فصل الاقتصاد عن السياسة، كما انه من الصعب أن نجد المصالح متطابقة تماماً، كما يصعب أن تكون هناك مجالات متناقضة تماماً، وأهم أوجه الاتفاق هي: النفط، والمشكلة الكردية، والتعاون الاقتصادي، والتعاون في مجال البلقان وآذربيجان والمؤتمر الإسلامي.

ب ـ مجالات الاختلاف

تختلف المواقف التركية عن العربية حول بعض القضايا التي تحتاج إلى تقريب وجهات النظر حولها مثل: القواعد الأجنبية وعلاقات تركيا الأطلسية، وحقوق المياه العربية، والنزاع حول الاسكندرون، والدور الإقليمي لتركيا، والعلاقات التركية ـ الإسرائيلية، والأقلية التركمانية في الوطن العربي، والوحدة العربية، والقضية القبرصية.

ثانياً: مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه

تمثل مفاوضات التسوية الجارية بين العرب وإسرائيل وما يصاحبها من مفاوضات متعددة الأطراف اتجاهاً للانتقال إلى نظام إقليمي للشرق الأوسط يقصد به أن يكون بديلاً

من النظام الإقليمي العربي، وتدور عدة أفكار حول محتوياته، يصل بعضها إلى ما يمكن قوله بأنه مشروع للنظام الشرق أوسطي المذكور. ولكن بدايةً يجب التسليم بأنه ليس هناك مشروع متكامل - أو حتى غير متكامل - مقدّم على أنه مشروع للنظام الشرق أوسطي، وإنما هناك أفكار حوله، يقدمها كل طرف وفق تصوراته وطبعاً وفق مصلحته(٥). ربما كان ضمن أهم ما قدم في هذا الخصوص ما أجراه «اتحاد ترست للتعليم والبحث» في لندن بالتعاون مع «رابطة دراسات السياسة عبر أوروبية» في بروكسل تحت اسم «الشرق الأوسط وأوروبا، مقترب للمجتمعات المتكاملة»، لكن الأمر كما يبدو من عنوانه هو اجتهاد أوروبي للتعامل مع المنطقة المسماة بالشرق الأوسط. ويلاحظ منذ البداية أنه قسّم الوطن العربي إلى وطن عربي مشرقي، وآخر مغربي، وأن الدراسات قد تعدت الوطن العربي لتضم إلى جانبه كلاً من إيران وتركيا ووادي النيل وغيرها من المناطق المحيطة بالوطن العربي(٦).

رغم الدراسة السابقة وغيرها فمن المؤكد أن هندسة وتصميم وتخطيط النظام الشرق الأوسطي الجاري تأسيسه وإقامته ترجع أساساً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وليس إلى أوروبا، أو أية قوة عالمية أخرى. وبالتالي فإن الباحث عن هذا النظام يجب أولاً أن يتجه إلى ما يراه في الولايات المتحدة من أفكار وآراء حول الموضوع، دون أن يغفل باقي القوى التي يمكن أن تؤثر في القرار والرأي الأمريكيين، وبالتالي في الصورة النهائية للنظام المطلوب إقامته. ولما كان الأمر ما زال في مرحلة التخطيط والتفكير والتفاوض، فلا بد من اللجوء إلى الاستشراف والتنبؤ والتقدير الذي يسعى إلى الاقتراب من حقيقة ما سيجري في المستقبل، لكنه يكاد يستحيل أن يصل إليه بالكامل. علينا الاستعانة قدر الإمكان بما يمكن أن نصل إليه من تصورات لهذا النظام سواء في ما يصدر من وثائق أو تصريحات رسمية، أو ما يجري من دراسات في أماكن تكون عادة على صلة بمراكز صنع القرار في بلادها وفي الولايات المتحدة بالذات.

١ ـ تطور فكرة المشروع بعد أزمة الخليج

أ ـ القواعد الأولية للنظام الشرق أوسطي الجديد

بدأ الحديث الأمريكي عن ضرورة إقامة نظام جديد في الشرق الأوسط في وقت مبكر من أزمة الخليج عام ١٩٩٠، وأخذت ملامح التصور الأمريكي تتضح تدريجياً على

---

(٥) انظر مداخلة أحمد فخر في: «ندوة الوسط في القاهرة عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط،» الوسط، العدد ٨١ (١٦ ـ ٢٢ آب/ اغسطس ١٩٩٣).

(٦) Gerd Nonneman, ed., *The Middle East and Europe: An Integrated Communities Approach* (London: Federal Trust for Education and Research, 1992).

هيئة قواعد عدة، ويلاحظ هنا أن أغلب هذه القواعد ارتبطت بالخليج نتيجة الظروف التي ظهرت فيها[7]:

(١) أن تكون للولايات المتحدة الكلمة العليا والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة باعتبار مصالحها الخاصة بها في أمن الخليج واستقراره.

(٢) التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لتحديد ما يلزم لحماية مصالح هذه الدول التي عليها أن تكون مبادرة في تحديد ذلك.

(٣) عدم الإبقاء على وجود برّي دائم في منطقة شبه الجزيرة العربية بعد انسحاب العراق مع تكثيف الوجود البحري الأمريكي، باعتبار أنه هو الأساس العملي للترتيبات الأمنية من وجهة النظر الأمريكية.

(٤) تطوير أشكال التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة، وأصدقائها من الدول العربية وإسرائيل من جهة أخرى. ويتمثل ذلك في القيام بمناورات عسكرية مشتركة ومزيد من التدريب للقوات الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في المنطقة.

(٥) الاعتماد على الأمم المتحدة في القيام بدور هام في الترتيبات الأمنية تتلخص في المهام الآتية:

(أ) مساعدة الكويت والعراق على ترسيم الحدود بينهما مع ضمانة دولية لحرمتها مستقبلاً.

(ب) مراقبة المنطقة المنزوعة السلاح التي نشأت في شريط من الأرض يمتد عشرة كيلومترات داخل الأراضي العراقية وخمسة داخل الكويتية لمراقبة محاولات التهديد والإبلاغ عنها.

(٦) تعزيز التعاون بين دول الخليج بعضها مع البعض الآخر، وبينها وبين الولايات المتحدة والدول الصديقة وباقي الشركاء الأمنيين الخارجيين، على أن تحتفظ الولايات المتحدة بمنظورها الخاص في تحقيق الترتيبات الأمنية ووضعها موضع التنفيذ العملي.

(٧) استمرار فرض الحظر على تزويد العراق بالمعدات العسكرية والأسلحة، مع ضبط وتدمير الصواريخ والقدرات النووية والكيماوية والجرثومية العراقية.

(٨) فرض قيود إقليمية على التسلح.

(٩) الحفاظ على أمن إسرائيل.

---

(٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١**، ص ١١٠ - ١١١.

(١٠) إنشاء نظام للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة[٨].

ب ـ موقع تركيا ضمن الترتيبات الأمنية

وقد كانت تركيا أحد مرتكزات الترتيبات الأمنية بسبب ميزات الموقع الجغرافي لها، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، ولأن قواعدها الجوية معدة أصلاً لاستقبال طائرات النقل العملاقة القادمة من أوروبا والولايات المتحدة إلى مسرح عمليات قوات القيادة المركزية لمواجهة أي تهديد، وكذا لاستقبال قوات الرد السريع التي أنشئت لحلف شمال الأطلسي، كما يمكن استخدام المناطق المتاخمة للحدود العراقية التركية في شن هجمات أرضية ضد العراق عند الحاجة وتهديده لدول خليجية. وقد استقرت مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات في مناطق هامة في الأراضي التركية، وهي مستعدة للعمل في حال تطور الموقف، وجرى ربطها بباقي مكونات الترتيبات الأمنية في المناطق الأخرى على امتداد مسرح العمليات وأصبح للقيادة المركزية وجود دائم في تركيا[٩].

وتأتي الترتيبات الأمنية لتؤكد أهمية تركيا الاستراتيجية في وقت انخفضت فيه هذه الأهمية نتيجة انتهاء الحرب الباردة وزوال خطر الهجوم السوفياتي أو هجوم حلف وارسو[١٠]، كما لم تعد هناك الحاجة نفسها للحصول على معلومات عن الاتحاد السوفياتي الذي أصبح مفتوحاً أمام وسائل جمع المعلومات الغربية، بحيث لم تعد هناك حاجة كبيرة لرصد نشاطات الدول التي نجمت عنه من بعد.

ج ـ تصور أمريكي جديد

لم يبق التصور الأمريكي على ما هو عليه نتيجة أسباب أمريكية وعربية وغيرها، وخاصة تغيير القيادة في الولايات المتحدة. وعبّرت القيادة الجديدة عن سياستها في ضوء المتغيرات الجديدة في مناسبات عدة، وقد لخّصها مارتن انديك المساعد الخاص للرئيس الأمريكي، ومدير شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي، بالتالي:

(١) تحديات وأهداف السياسة الأمريكية: حددت أهداف السياسة الأمريكية بالآتي: «تحويل العملية السلمية إلى عملية لصنع السلام وتحقيق اختراق مبكر بالتوصل إلى اتفاقات السلام»،

---

(٨) لم يرد التعاون الاقتصادي في المصدر السابق، ولكنه ورد على لسان وزير الخارجية الأمريكي حينذاك، جيمس بيكر، على أنه إنشاء صندوق للتنمية للمساهمة في تنمية المنطقة. انظر: «ندوة الوسط في القاهرة عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط».

(٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١١.

(١٠) Philip Robins, «Turkey and the Eastern Arab World,» in: Nonneman, ed., *The Middle East and Europe: An Integrated Communities Approach*, pp. 186 - 187.

و «المحافظة على توازن القوى في المنطقة إلى مستوى منخفض إلى درجة كبيرة للقدرة العسكرية المهددة لمصالحنا بأن نساعد شعوب الشرق الأوسط وحكوماتها لمواجهة التهديد المتنامي من بعض المتطرفين الدينيين الذين وجدوا العون من الأنظمة الأصولية في ايران والسودان بلجوئهم إلى العنف»، و «بالسعي الحثيث إلى السلام من جهة، وباحتواء التطرف في أنحاء المنطقة من جهة أخرى، وبالتمسك برؤيتنا، كبديل للتطور السياسي الديمقراطي والتطور الحر لاقتصاد السوق»(١١).

(٢) استراتيجيا أمريكية إقليمية متماسكة: تبدأ الاستراتيجيا الأمريكية بفكرة الاعتماد المتبادل بين الشقين الشرقي والغربي للمنطقة، أي ان «احتواء التهديدات القادمة من العراق وإيران في الشرق سيؤثر في قدرتنا على دفع السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب في الغرب، وبطريقة مماثلة يمكن لتعزيز السلام بين إسرائيل والعرب في الغرب أن يؤثر في قدرتنا على احتواء التهديدين من ايران والعراق في الشرق، ونجاحنا في الحقلين سيؤثر في قدرتنا على مساعدة الحكومات الصديقة في خلق حياة لشعوبها أفضل من تلك التي يعرضها دعاة العنف».

(٣) ملخص سياسة إدارة كلينتون: «الاحتواء المزدوج» للعراق وايران في الشرق؛ تعزيز السلام العربي ـ الإسرائيلي في الغرب؛ دعم ذلك بجهود نشطة لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة أكثر ديمقراطية وازدهاراً لجميع شعوب الشرق الأوسط(١٢).

(أ) الاحتواء المزدوج في الشرق لإيران والعراق

ـ أدوات الاحتواء: يمكن تلخيص أدوات سياسة الاحتواء المزدوج بأنها تقييد الطموحات العسكرية، و«الاعتماد على التحالف المكون من مصر وإسرائيل وتركيا ودول التعاون الخليجي الست للمحافظة على موازنة القوى لمصلحتنا»(١٣). ويترك الأمر مبهماً بالنسبة إلى المقصود بـ «مصلحتنا»، وإلى الوجود العسكري في المنطقة.

ـ قرارات الأمم المتحدة ضد العراق: يضيف المسؤول الأمريكي أداة جديدة هي قرارات الأمم المتحدة، بقوله: «نريد أن يلتزم العراق التزاماً كاملاً تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة... إننا ملتزمون أيضاً أن نضمن إذعان العراق للقرار رقم ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن الذي يدعو النظام إلى إنهاء القمع ضد الشعب العراقي. نريد امتثال كل أنظمة الحكم في العراق، لن نرضى بإطاحة صدام حسين لكي نرفع العقوبات عن العراق، بل نريد أن نقتنع من أية حكومة تخلفه بالامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة»(١٤).

ـ التدخل في الشؤون الداخلية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان: يضيف عاملاً

---

(١١) **الحياة**، ١٩٩٣/٦/٥، والسفارة الأمريكية في القاهرة، مكتب الاعلام الأمريكي، **نشرة الأخبار العربية**، الصادرة عن: وكالة الاعلام الأمريكية في واشنطن، ١٩٩٣/٥/٢١.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

آخر هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول بتقديم دعم أقوى للمؤتمر الوطني العراقي باعتباره بديلاً «ديمقراطياً لنظام حكم صدام حسين».. ثم يدّعي أن الخلاف ليس مع الشعب العراقي، وأن الولايات المتحدة تشارك في جهد تبذله الأمم المتحدة لتوفير المساعدات الإنسانية له والحؤول دون وقوعه - بقدر المستطاع - فريسة لبطش صدام الوحشي مرة أخرى، وأن ذلك هو الهدف من عمليتي «توفير الراحة» وحظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، ولذلك فهي تؤيد المقترحات بإيفاد مراقبين من الأمم المتحدة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان(١٥). ومن الواضح أن الولايات المتحدة لا تهتم بالشعب العراقي، وإنما بتحقيق أهدافها، وأن هناك اختلافاً في تصرفها في شمال العراق، عنه في جنوبه، عنه في وسطه، بما ينفي اهتمامها بالشعب العراقي.

- **حرمان إيران من المساعدات العسكرية والاقتصادية:** عن احتواء إيران نراه يقول:

«لا نسعى إلى المواجهة مع ايران لكننا لن نطبع علاقتنا معها ما لم، وقبل أن، تتغير سياسات إيران تغيراً شاملاً. سنعمل بنشاط من أجل إقناع حلفائنا الأوروبيين واليابانيين، وكذلك روسيا والصين، بأنه ليس من مصلحتهم أن يساعدوا إيران في الحصول على أسلحة نووية أو أسلحة تقليدية كي تصبح تشكل خطراً في المنطقة. ولا نعتقد أيضاً أن مصلحتهم تلطيف الوضع الاقتصادي لإيران بحيث يمكنها إقامة علاقات تجارية طبيعية من جهة، بينما تهدد مصالحنا المشتركة من جهة أخرى».. «ايران ستكون بعد خمس سنوات من الآن أقدر على أن تشكل تهديداً حقيقياً لإسرائيل والعالم العربي والمصالح الغربية في الشرق الأوسط، لكن الفرصة الماثلة لصنع السلام العربي - الإسرائيلي تنبع إلى حد كبير من تغييرات في الأوضاع الاستراتيجية في تلك المنطقة»(١٦).

(ب) تعزيز السلام العربي ــ الإسرائيلي

- **المحافظة على ميزان القوى لصالح إسرائيل:** يرى مارتن انديك ضرورة المحافظة على ميزان القوى لغير صالح ما سماه بالقوى الراديكالية، بقوله: «بعد أن حاول العرب والإسرائيليون طيلة عقود حل نزاعهم بالقوة، أدركوا الآن أن الوقت قد حان لتسوية خلافاتهم عبر المفاوضات المباشرة. ولكن إذا اختل ميزان القوة في المنطقة ثانية لمصلحة القوى الراديكالية، التي ربما قادها هذه المرة العراق وإيران، فالأرجح أن يفشل الجهد الرامي إلى صنع السلام، نظراً إلى أن الخيار العسكري سيبدو لبعض المشاركين في المفاوضات على أنه أكثر قابلية للنجاح. الإسلاميون المتطرفون يشكلون خطراً مشتركاً على جميع الأطراف المشاركة في محادثات السلام، على إسرائيل والفلسطينيين وحتى سوريا»(١٧).

- **رفع المساهمة الأمريكية في المفاوضات:** عرض انديك رفع درجة المساهمة الأمريكية في المفاوضات بأن تكون «شريكاً كاملاً» لجميع الأطراف، والعمل كمساعد ووسيط، ولكنها لن تكون الجانب الذي يعمل أو يفرض ما يريد(١٨). والسؤال هو شريك من؟

---

(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه.

ـ **تعميق الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل والحفاظ على تفوقها النوعي**: برر المستشار الخاص للرئيس الأمريكي تعميق العلاقات مع إسرائيل بأن قال: «تعميق شراكتنا الاستراتيجية مع إسرائيل من أجل السلام والأمن... لا يمكن أن يتحقق سلام شامل دون أن تقوم إسرائيل بالانسحاب من أراض، إن دورنا هو تقليل هذه المجازفة إلى أدنى حد. وإحدى الطرق أن نفي بالتزامنا بالحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي. وطريقة أخرى هي أن نقيم شراكة في تطوير وإنتاج معدات التكنولوجيا المتقدمة... بتشكيل لجنة أمريكية ـ إسرائيلية للعلوم والتكنولوجيا»[١٩].

ـ **المطلوب من العرب**: أوضح مارتن انديك أن على الفلسطينيين لكي يحققوا أهدافهم أن يبحثوا ترتيبات للحكم الذاتي المؤقت دون معرفة الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، وعلى السوريين الالتزام بسلام حقيقي مع إسرائيل بكل ما يعنيه ذلك من انهاء النزاع، وتطبيع العلاقات، وفتح الحدود، وتبادل السفارات، وإقامة علاقات تجارية. ثم إنه هدد الذين يعارضون العملية (السلام)، والذين يعملون على تخريبها من خلال العنف والترهيب (ويقصد هنا الكفاح المسلح)، بأنهم لن يجدوا تسامحاً «هنا» حيال أساليبهم. ثم إنه يقول: «نستطيع أن نبدأ الآن في بناء شرق أوسط يتمتع بالسلام لأجيال قادمة»[٢٠].

د ـ ملاحظات حول النظام الشرق أوسطي

ردّد اللواء أحمد فخر كثيراً مما قاله مارتن انديك، إلا أنه يرى أن الولايات المتحدة خرجت بدرس من انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج، وهو أن عليها أن تنظر إلى المنطقة باعتبارها منطقة متكاملة فلا تفصل بين الخليج والصراع العربي ـ الإسرائيلي. لذا فهي تحاول أن تتحرك في كل الاتجاهات: شرقاً الاحتواء المزدوج، غرباً الصراع العربي ـ الإسرائيلي، شمالاً إدخال تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى ضمن المنطقة في دور جديد لتركيا باعتبارها دولة في حلف الأطلسي ودولة علمانية ذات سوق، ومنع انتشار أسلحة التدمير الشامل في المنطقة كلها، ثم تنمية ما تتصوره أمريكا من نظم ديمقراطية في المنطقة وعدالة اجتماعية عن طريق اقتصاد السوق[٢١].

وهناك رأي بأن أمريكا لا تقبل على الاطلاق بدور عربي متكامل بالنسبة إلى أمن الخليج، وأن الأفكار المتعلقة بنظام شرق أوسطي جديد ترتبط معالمه بعملية السلام، وضرورة قيام تعاون اقتصادي مالي ومؤسسات للبيئة بما يساهم في قيام سوق شرق أوسطية مشتركة[٢٢]

---

(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) **الوسط**، العدد ٨١ (١٦ ـ ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٣).
(٢٢) المصدر نفسه.

تمثل المفاوضات المتعددة الأطراف الإطار للنظام الشرق أوسطي، والدول المشاركة فيها هي الولايات المتحدة، وإسرائيل، وروسيا، واليابان، ودول الجماعة الأوروبية ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن وفلسطين. كما تشارك وفود دولية تمثل استراليا وكندا والصين والمجموعة الأوروبية للتجارة الحرة (الدول الشمالية) والهند وتركيا وأوكرانيا والأمم المتحدة. لكن هذه الدول تضم مجموعة لا يمكن ضمّها إلى الشرق الأوسط، وبالتالي يمكن اعتبارها من الدول الضامنة للترتيبات الشرق أوسطية مثل الولايات المتحدة وروسيا واليابان، ودول الجماعة الأوروبية واستراليا وكندا والصين والهند، في حين ينتظر أن تعتبر تركيا وأوكرانيا من دول المنطقة، وأن تنضم إلى هذه بعض الدول العربية المستبعدة حتى الآن من المفاوضات وهي العراق واليمن، وكذا دول غير عربية كإيران وجمهوريات آسيا الوسطى.

يستبعد الأدميرال الأمريكي دوغلاس كاتز، قائد القوة البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط، المغرب العربي من مفهوم الشرق الأوسط، في حين أنه يمدّ مفهوم الشرق الأوسط ليشتمل على الدول مثل إيران وأفغانستان وتركيا وإثيوبيا وكينيا وإسرائيل بالطبع، وهو ما يشير إلى أحد الأهداف المستترة وهو فك الروابط العربية وربطها بروابط أخرى غير قومية.

هـ ـ الاستراتيجيا العسكرية الأمريكية للشرق الأوسط

تعتبر الاستراتيجيا العسكرية جزءاً هاماً من أي نظام إقليمي، وتشتمل استراتيجية الولايات المتحدة العسكرية لتحقيق أهدافها على الآتي:

(١) الوجود العسكري في المنطقة لردع الأطراف المناوئة.

(٢) هيكل أمني إقليمي تقوم الولايات المتحدة بالدور الرئيسي فيه.

(٣) مناورات مشتركة مع دول المنطقة.

(٤) التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

(١) الوجود العسكري في المنطقة: يشتمل على إبقاء القوات في الشرق الأوسط في المستقبل المنظور، وتشتمل هذه القوات بشكل عام على:

(أ) مجموعة سفن حربية في الخليج، وحاملة طائرات مع نحو ٧ سفن في المنطقة أو قربها.

(ب) وحدة برمائية مع نحو ألفين من المارينز على متن ٣ ـ ٤ سفن في المنطقة أو قريباً منها.

(ج) تمركز مجموعة حاملة طائرات أمريكية في ميناء حيفا.

(د) الوجود العسكري الأمريكي والغربي في تركيا.

(٢) **الهيكل الأمني الإقليمي:** يتحقق من خلال:

(أ) برنامج تمرينات قوى متعددة الأطراف.

(ب) قبول الولايات المتحدة دورها كإحدى الدول التي تنعقد لها زعامة العالم.

(ج) إبقاء المساعدات العسكرية لإسرائيل.

(د) المحافظة على التفوق التقاني المتطور لإسرائيل.

(هـ) مناورات مشتركة مع أطراف في المنطقة.

(و) المحافظة على وجود عسكري أمريكي قوي في المنطقة.

(ز) العمل مع إسرائيل على منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية[٢٣].

(٣) **المناورات المشتركة هدفها** كلها «أن ندرب أنفسنا وأصدقاءنا وحلفاءنا، وسيكون معظم التمرينات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وسيشارك في بعضها أكثر من دولة من تلك الدول»[٢٤]. أما المناورات مع تركيا فتتم في إطار حلف شمال الأطلسي.

(٤) **التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل:** دعم التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في:

(أ) مجموعات العمل السياسية الأمريكية.

(ب) البرامج المشتركة بين الجيش الإسرائيلي والأمريكي.

(ج) بحث مستقبل الدفاع ضد الصواريخ أرض ـ أرض.

(د) تقدير الوضع تبعاً للتطورات في منطقة الشرق الأوسط.

(هـ) لجنة التقانة في اطار اجتماع مجموعات العمل.

(و) حصول إسرائيل على التقانة الأكثر تطوراً مثل شبكة الصواريخ في الطائرات العسكرية وأجهزة الحاسبات المتقدمة.

(ز) تعزيز مكانة إسرائيل بعد «المخاطر» التي ستتخدها في المسيرة السلمية، خاصة بعد انسحابها من هضبة الجولان[٢٥]

٢ ـ ملخص المشروع المحتمل

بناءً على ما سبق، يمكن تصور مشروع النظام الشرق أوسطي الإقليمي على أنه

(٢٣) تصريح قائد البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط في: **الحياة**، ١٩٩٣/٥/٢٠.
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) المصدر نفسه.

مجموعة من القواعد المنظمة للعلاقات في المنطقة التي تشمل أفغانستان وإيران ودول وسط آسيا، التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق، وتركيا والعراق وسوريا والأردن وإسرائيل وفلسطين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن والصومال وكينيا ومصر وربما السودان، وتشمل منظومة العلاقات الأمنية والاقتصادية ومعالجة قضايا البيئة، وتشجّع قيام نظم حكم على النمط الديمقراطي الغربي.

ويتميز هذا النظام بقيام الولايات المتحدة بدور رئيسي فيه، وبرفض دور عربي متكامل بالنسبة إلى القضايا الأمنية وأمن الخليج بصفة خاصة، وأن الأفكار المتعلقة بنظام شرق أوسطي جديد ترتبط معالمه بعملية السلام، وضرورة قيام تعاون اقتصادي مالي ومؤسسات للبيئة بما يساهم في قيام سوق شرق أوسطية مشتركة. ويرتكز النظام، بالإضافة إلى كون الولايات المتحدة تتمتع بالكلمة العليا فيه، على دول غير عربية داخل المنطقة هي أساساً إسرائيل وتركيا، كما تشارك دول محيطة به في ضمان استمراره، وهي أساساً روسيا ودول الجماعة الأوروبية والهند وأوكرانيا، وتضمن هذه الترتيبات حلقة أكثر اتساعاً تشتمل على اليابان واستراليا وكندا والصين.

يشتمل النظام الشرق الأوسطي الإقليمي على العناصر التالية:

أ ـ أن تكون للولايات المتحدة الكلمة العليا والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة باعتبار مصالحها الخاصة بها في أمن الخليج واستقراره.

ب ـ رفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة، وفصل المشرق العربي عن المغرب العربي.

ج ـ التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لتحديد ما يلزم لحماية مصالح هذه الدول التي عليها أن تكون مبادرة في تحديد ذلك.

د ـ تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج وتركيا باعتبار أنه الأساس العملي للترتيبات الأمنية من وجهة النظر الأمريكية، بالإضافة إلى وجود عسكري محدود لكل من بريطانيا وفرنسا، وقوات الأمم المتحدة للقيام بالأعمال الأكثر تعرضاً للخطر. ويشتمل هذا الوجود على قوات، ومستشارين عسكريين، ومخزون من المعدات الحربية، وإمدادات الأسلحة.

هـ ـ تطوير أشكال التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة، وأصدقائها من الدول العربية وإسرائيل من جهة أخرى. ويتمثل ذلك في القيام بمناورات عسكرية مشتركة ومزيد من التدريب للقوات الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في المنطقة.

و ـ الاعتماد على الأمم المتحدة في القيام بدور هام في الترتيبات الأمنية تتلخص في

إصدار القرارات التي تضمن استمرار احتفاظ الولايات المتحدة بالكلمة العليا وبمهام مراقبة الالتزام بالقرارات، وإكساب العمل الأمريكي والإسرائيلي والغربي الشرعية الدولية المطلوبة، مع قيام قوات الأمم المتحدة بالأعمال التي قد تعرض القوات الغربية للخطر.

ز ـ تعزيز التعاون بين دول الخليج بعضها مع بعض، وبينها وبين الولايات المتحدة والدول الصديقة (إسرائيل) وباقي الشركاء الأمنيين الخارجيين (بريطانيا وفرنسا وتركيا)، على أن تحتفظ الولايات المتحدة بمنظورها الخاص في تحقيق الترتيبات الأمنية ووضعها موضع التنفيذ العملي.

ح ـ حصار الدول المناوئة للسياسات الغربية عموماً، والأمريكية خصوصاً، وحظر تزويدها بالمعدات العسكرية والأسلحة، مع ضبط وتدمير الصواريخ والقدرات النووية والكيماوية والجرثومية العربية.

ط ـ فرض قيود إقليمية على التسلح وخاصة على الجانب العربي.

ي ـ الحفاظ على تفوق إسرائيل وفرض الاستسلام على العرب.

ك ـ إقامة مؤسسات وتنظيمات إقليمية مستقرة ودائمة لضمان استقرار المنطقة.

ل ـ إنشاء نظام للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة تموله دول عربية لصالح إسرائيل ودول أخرى غير عربية.

م ـ مساعدة حكومات الشرق الأوسط لمواجهة التهديد المتنامي من احتمال سيطرة الإسلام السياسي.

٣ ـ موقع تركيا من النظام الشرق أوسطي

ترجع علاقة تركيا بالنظام الشرق أوسطي إلى الخمسينيات حينما لعبت دوراً في بناء تحالف إقليمي شرق أوسطي ضمن السياسة الدفاعية الغربية القائمة في ذلك الحين على احتواء الخطر السوفياتي، تمثل في حلف بغداد الذي أبرمت الاتفاقية الخاصة به في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥، كما وافقت تركيا في آذار/ مارس عام ١٩٥٧ على مبدأ أيزنهاور لمشاركة الولايات المتحدة «في مواجهة أنشطة التحريب في الشرق الأوسط». كما تعاونت تركيا مع إسرائيل وإيران في زمن حكم الشاه في مجال الأمن والاستخبارات، كما تطور التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل في مجال مكافحة الإرهاب منذ مطلع الثمانينيات[٢٦]

وكانت تركيا قد عقدت اتفاقاً أمنياً مع العراق في عام ١٩٨٥ يسمح لكلتا الدولتين

---

(٢٦) جلال عبد الله معوض، «تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج،» **شؤون عربية**، العدد ٦٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص ٥٢.

بمطاردة المتمردين الأكراد داخل أراضي الدولة الأخرى على عمق يتراوح بين خمسة وعشرة كيلومترات(٢٧)، لكن تركيا أعلنت عدم تجديد الاتفاق خلال العمليات العسكرية العراقية ضد الأكراد في شمال العراق في شهر آب/ أغسطس عام ١٩٨٨(٢٨)، وكان هذا يعني عدم السماح للقوات العراقية بمطاردة المتمردين الأكراد لديه داخل الأراضي التركية، بينما استمرت القوات التركية في مطاردة أفراد حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية؛ وقد أبرمت تركيا اتفاقاً بينها وبين سوريا عام ١٩٨٧ لضمان أمن الحدود بين البلدين(٢٩).

يعود الدور التركي إلى الظهور في النظام الشرق الأوسطي الإقليمي الجديد من خلال بعض الوقائع القائمة فعلاً، ومن خلال بعض التصورات المطروحة، والتحركات والاقتراحات التركية المعروفة والمعلنة.

يبدو الجزء الأول من هذا الدور من خلال الوجود العسكري الغربي في تركيا باسم عملية «**توفير الراحة**» للأكراد في شمال العراق، والوجود الجوي العسكري الأمريكي في قاعدة «انشيرليك» الجوية في جنوب شرق تركيا التي سمحت تركيا للطائرات الأمريكية باستخدامها ضد العراق أثناء حرب الخليج الأخيرة، وتنطلق منها الطائرات الأمريكية لتنفيذ مناطق حظر الطيران العراقي فوق شمال العراق، ومن خلال موافقة تركيا على تخزين معدات وأسلحة أمريكية تقليدية «بغرض تغطية بعض احتياجاتها الدفاعية في إطار خطط رسمتها الولايات المتحدة لتخزين المعدات العسكرية والذخائر التي كانت قد حشدتها في الخليج خلال الأزمة في عدد من الدول الإقليمية بما فيها تركيا، حتى يسهل نقلها بسرعة أكبر وتكلفة أقل مما حدث خلال أزمة الخليج لاستخدامها في المنطقة في المستقبل إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك»(٣٠). كما يبدو هذا الدور من خلال قيام القوات التركية بعمليات ضد الأكراد الفارين من مطاردة قوات الأمن والقوات المسلحة التركية داخل الأراضي العراقية، ومن خلال اشتراك تركيا في المفاوضات الثنائية الخاصة بالحد من التسلح والخاصة بالمياه، وما ارتبط بذلك من دعوة تركيا إلى مؤتمر قمة خاص بالمياه في المنطقة، وحصول تركيا على مساعدات مالية من دول الخليج العربية لتحديث قواتها المسلحة، واشتراط تصدير النفط العراقي عن طريق الأنبوب التركي.

أما عن التصورات المطروحة حول دور تركيا الإقليمي فتشتمل على إبرام اتفاقات أمنية ثنائية مع الدول العربية الأعضاء في أي ترتيب أمني في منطقة الخليج، والاستفادة من مزايا الوضع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا في تخزين معدات عسكرية أمريكية يسهل نقلها

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦٣، و *Newspot: Turkish Digest*, vol. 10, nos. 91 - 13 (28 March 1991), p. 3.

عند الضرورة لمواجهة أية أزمة محتملة في المنطقة، وإقامة حلف دفاعي في الشرق الأوسط بقيادة تركيا، وعضوية الدول العربية وغير العربية في المنطقة، وبناء نظام لتدابير الثقة والأمن في المنطقة بالاستفادة من خبرات تركيا باعتبارها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي. كذلك قد تكون من بين أهداف تركيا لتحديث قواتها المسلحة وتطوير صناعاتها الدفاعية زيادة نفوذها وتأثيرها في الشرق الأوسط، عن طريق الدخول مستقبلاً في مشروعات مشتركة للتصنيع العسكري مع بعض الدول العربية أو إمدادها باحتياجاتها من الأسلحة المنتجة في تركيا بالتعاون مع شركات غربية[٣١].

هناك أيضاً التحركات والاقتراحات التركية المعلنة. فقد ذكر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أن تركيا قد تنهض بدور هام في نظام مابعد حرب الخليج. ووصف ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت، تركيا بأنها «جزيرة مستقرة في مناطق غير مستقرة لا تشمل الشرق الأوسط فحسب، ولكن أيضاً القوقاز والبلقان»، في حين لم تخفِ تركيا، على لسان مسؤوليها، عزمها على القيام بدور في إقامة السلام في الشرق الأوسط. وقال الرئيس أوزال بأن «تركيا أقوى دولة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن، وهي قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص وليس كشرطي للغرب في المنطقة»[٣٢]. كما اقترحت تركيا مشروع أنابيب السلام الذي يهدف، بالإضافة إلى تزويد بلدان الخليج العربية بالمياه، إلى امداد إسرائيل أيضاً بها، بما يعني العمل على إدماج إسرائيل ضمن المنطقة[٣٣].

نخرج ممّا سبق بأن موقع تركيا من النظام الشرق الأوسطي هو في قلب النظام وأحد قواعده ووسائل تنفيذه، لكنها ليست القوة المحرّكة له، ولا القوة الإقليمية الرئيسية فيه، إذ تقوم إسرائيل بهذا الدور، إلا أنها من أكثر الدول استفادة منه، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ما يمكن أن تستفيده من خلال علاقاتها بدول آسيا الوسطى. كذا وأنه يرضي الطموحات التركية نحو تحقيق مكانة إقليمية متميزة، ويضمن الحفاظ على التوازن العسكري الإقليمي مع الدول المجاورة لصالحها، سواء عن طريق إضعاف العراق، أو عن طريق التعامل مع الدول العربية، كل على انفراد.

---

(٣١) معوض، المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٧، و *Turkish Daily News:* 17 - 18/11/1990, p. 3 and 15/2/1991, p. 2.

(٣٢) معوض، المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٧، و *Newspot: Turkish Digest,* vo. 10, nos. 91 - 92 (10 January 1991), pp. 1 and 7.

(٣٣) جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» **المستقبل العربي،** السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ١٠٩؛ محمد نور الدين، «تركيا ما بعد أوزال... ما بعد ديميريل: عقبات دون القوة الإقليمية الكبرى... وعصر الاستقرار والتوازن،» **الحياة،** ٢٨ - ٢٩/ ١٩٩٣/٦، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١،** ص ١٣٧ - ١٣٨.

٤ ـ موقف تركيا من المشروع الشرق أوسطي

أ ـ دور تركيا الإقليمي والنظام الشرق أوسطي

من الواضح أن تركيا تطمح إلى أن تشكل «القوة الإقليمية الكبرى»... و«عنصر الاستقرار والتوازن» في المنطقة مما يجعلها ترحب بأفكار مشروع النظام الشرق أوسطي. وقد كان المثال الأبرز للموقف التركي أثنا أزمة الخليج الأخيرة عندما أطلق أوزال عبارته الشهيرة «أخسر واحداً وأربح ثلاثة»، وقد عبر الرئيس التركي الراحل صراحة عن طموح التحول إلى «قوة إقليمية كبرى»، و«عنصر استقرار وتوازن». أما طموح تانسو تشيلر، رئيسة الوزراء الجديدة، فهو أن تكون تركيا خلال الأعوام المقبلة **القوة الرابعة** في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا والصين[٣٤].

كذلك كانت أطروحة «العثمانية الجديدة» حيث لم يترك أوزال فرصة دون أن يؤكد أهمية دور عثماني مؤثر من ضفاف الأدرياتيك إلى سور الصين، وإن حاول نفي طابع الهيمنة السياسية والتوسع الجغرافي، وقد فسّرها العرب حنيناً لهيمنة سابقة. وبدا بعد ضرب العراق عسكرياً أن توازن القوى الإقليمية بدأ يتجه لصالح تركيا، ويوفر لها ظروفاً أفضل للقيام بدور إقليمي فاعل[٣٥]. ذكر تورغوت أوزال خلال حرب الخليج الأخيرة «ان العراق كان يشكل تهديداً كبيراً لجيرانه، وكان سيضرب سوريا وتركيا بعد إيران والكويت، وكان تصرفنا حكيماً في مساندة دولة (الولايات المتحدة) ستقضي على هذا التهديد، ولهذا وافقت تركيا على السماح لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة انشيرليك».

وقد أكدت الأوساط التركية أن من أهم العناصر والمتطلبات الضرورية للنظام الشرق الأوسطي الأمني الجديد بغية إحلال السلام في المنطقة، أن يتم تدمير ما تبقى للعراق من أسلحة التدمير الشامل تحت إشراف الأمم المتحدة، ومواصلة الحظر الدولي لتصدير الأسلحة إلى العراق، وإحكام القيود والضوابط الدولية لمنع العراق من إعادة بناء قدراته العسكرية، وإخضاع النفط العراقي لجهاز دولي مكوّن من دول التحالف والدول التي تضرّرت اقتصادياً بسبب أزمة الخليج ومنها تركيا لضمان التزام العراق بدفع تعويضات الحرب دون تحويل عائداته النفطية من جديد إلى الأغراض العسكرية[٣٦]، وهو ما يعني تأييد فكرة مشروع النظام الشرق الأوسطي الإقليمي. وهناك إعلان أوزال في أعقاب حرب الخليج في ٢٥/٣/١٩٩١ في ختام مباحثاته مع الرئيس الأمريكي السابق أن تركيا سوف تشارك بدور فعّال

(٣٤) نور الدين، المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) معوض، «تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج،» ص ٥٦ ـ ٥٧، و Coskin Kirca, «New Order in the Middle East,» *Turkish Daily News:* 17 - 18/11/1990, p. 3, and 15/2/1991, p. 2.

في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، في حين أشار الرئيس الأمريكي حينئذٍ إلى أن تركيا رغم بعض مشاكلها في المجال الاقتصادي، قد تنهض بدور هام في نظام مابعد الحرب[٣٧].

اعتبر الرئيس التركي ديميريل «الظروف الراهنة غير ناضجة لإقامة مناخ من السلام والاستقرار والتعاون في المنطقة» وأن «عدم الوضوح يسود المنطقة وأن الوضع في العراق وعلاقاته مع باقي المنظومة الدولية لم يعد إلى حالته الطبيعية»، وشدد على «أن صون وحدة أراضي العراق أمر مهم جداً للمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة»، لكنه أضاف «ان احترام العراق قرارات مجلس الأمن ضروري لإعادة قبوله عضواً في المجموعة الدولية»[٣٨].

ويبدو اهتمام تركيا في لعب دور إقليمي عندما حضّ ديميريل العراق على اتخاذ موقف يساعد على استعادته ثقة جيرانه، خصوصاً الكويت، وقال ان «ذلك سيشكل خطوة مهمة في الاتجاه القويم». وعن العلاقات التركية العراقية، قال: إن الاحتلال العراقي للكويت في العام ١٩٩٠ أثّر سلباً في العلاقات بين العراق وتركيا، إلا أنه شدّد على أن «الأتراك يتألمون لعذابات الشعب العراقي وأنهم قدموا إليه مساعدات إنسانية».

وأكد الرئيس التركي أن تنشيط العلاقات التركية العراقية «يمر عبر التعاون الكامل بين العراق ومجلس الأمن وإعادة علاقات بغداد مع المنظومة الدولية». وقد برز اهتمام تركيا باستئناف ضخ النفط خلال الأنبوب المار بأراضيها حينما عبر عن استعداد تركيا «لإعادة تشغيل أنبوب النفط العراقي طبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٧٠٦، ٧١٢ على نحو يؤدي إلى التخفيف من معاناة الشعب العراقي»[٣٩]، وهو ما يرفضه العراق.

زار حكمت تشيتشين، وزير الخارجية التركي، الأردن في ٢٥ تموز/ يوليو عام ١٩٩٣ لإجراء محادثات عن عملية السلام في الشرق الأوسط، وكان ينوي زيارة إسرائيل، وقد بحث عدداً من القضايا الإقليمية بما فيها عملية السلام ودور تركيا فيه، إضافة إلى العلاقات الثنائية، واحتمالات التعاون المشترك في مسألة المياه. قال الوزير التركي إن بلاده التي تشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف والخاصة بالمياه «ستبذل كل جهودها لإنجاح هذه المحادثات»[٤٠].

خلاصة القول: إن الرئيس التركي يرى أن النظام الشرق الأوسطي المقترح هو الإطار المناسب للعلاقات العراقية التركية، وهو هنا قد لا يقصد أن يتعارض بالضرورة مع النظام الإقليمي العربي، ولا مع المصالح العربية بشكل عام.

برزت اهتمامات تركيا بعلاقاتها مع جيرانها من الدول غير العربية من خلال ترحيبها

---

(٣٧) معوض، المصدر نفسه، ص ٦٢، و *Newspot: Turkish Digest*, vol. 10, nos. 91 - 13 (28 March 1991), p. 1.

(٣٨) الحياة، ١٩٩٣/٧/٤.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) الحياة، ١٩٩٣/٧/٢٢.

على لسان رئيسها بتطوير العلاقات مع إيران بحكم الموقع الجغرافي لها ووزنها السكاني وحجم ثرواتها الطبيعية، ونفي وجود منافسة تركية إيرانية على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية. وقد قال إن على تركيا وإيران ان تتعاونا وأن تتكامل جهودهما لمصلحة تقدم الجمهوريات الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي. واعتبر أن مجلس التعاون الاقتصادي «يشكل إطاراً مناسباً لتعزيز التعاون بين هذه البلدان لمصلحة الأمن والاستقرار في المنطقة»(٤١).

ب ـ الخطاب التركي حول المياه والنظام الشرق أوسطي

أثار الخطاب السياسي التركي شكوك معظم جيران تركيا من مسألة المياه بسدودها ومشروع أنابيب سلامها، إلى تطوير علاقاتها مع إسرائيل(٤٢). وقد نفى وزير الخارجية التركي بأن تركيا تفكر في طلب تعويضات مالية في مقابل كميات من المياه التي تسمح بمرورها إلى سوريا والعراق. واستطرد قائلاً: «لكن يجب أن أوضح تماماً ان الشرط الوحيد هو أن تكون بيننا علاقات جيدة، وأن نحترم المبادىء الأساسية على صعيد اقتسام المياه مع جيراننا، أي مع سوريا والعراق»، وقال إن بلاده «تشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف والخاصة بالمياه»، وأنها «ستبذل كل جهودها لإنجاح هذه المحادثات»(٤٣). ومرة أخرى يمكن فهم التصريح التركي على أنه تأييد لنظام شرق أوسطي. وفي هذا المجال فإن الموقف التركي لا يتعارض مع الموقف العربي من حيث ضرورة الوصول إلى اتفاق حول تقسيم مياه الفرات ودجلة بين تركيا وسوريا والعراق، إلا أن علاقة ذلك بإسرائيل ومشروع مياه السلام يثير الشكوك حول النيات التركية التي طالما رفضت الاتفاق المذكور.

ج ـ المسألة الكردية في تركيا والنظام الشرق أوسطي

شهدت المسألة الكردية في شمال العراق تطورات دراماتيكية ما فتئت تتفاعل، وتدرّجت هذه من تشكيل حكومة كردية إلى انتخاب برلمان، وتشكيل جيش نظامي وصولاً إلى إعلان الدولة الكردية الفدرالية في ٤ تشرين أول/ اكتوبر ١٩٩٢. وتتناغم سياسة تركيا مع سياسات سوريا وإيران في رفض أية دولة كردية مستقلة على أي جزء من أراضي هذه الدول، وتنظر تركيا بعين الارتياب منذ الخطوات الأولى نحو كيان كردي متمايز في شمال العراق. إلى ذلك، فإذا كانت تركيا لا تريد عراقاً قوياً، فهي لا تريده في الوقت نفسه مجزءاً إلى دويلات إحداها وعلى حدودها للأكراد في الشمال، إذ لا شك في أن لذلك تأثيره السلبي في الواقع الكردي داخل تركيا. لذا رأت الدبلوماسية التركية في إعلان الحكومة

---

(٤١) الحياة، ١٩٩٣/٧/٤.

(٤٢) نور الدين، «تركيا ما بعد أوزال... ما بعد ديميريل: عقبات دون القوة الإقليمية الكبرى... وعصر الاستقرار والتوازن».

(٤٣) الحياة، ١٩٩٣/٨/١٤.

الكردية تجاوزاً للخط الأحمر، فتحركت سريعاً لدى دول الجوار الكردي، ودعت كلاً من سوريا وإيران إلى اجتماع تنسيقي في أنقرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وتكرر في شباط/ فبراير ١٩٩٣ في دمشق، ثم في طهران في حزيران/ يونيو ١٩٩٣. وقد نجحت في وقف الاندفاعة الانفصالية لأكراد شمال العراق بحيث يفشل أي حل تعترض عليه دول الجوار الكردي[٤٤].

ويعتبر الموقف التركي في هذا المجال تأييداً للتعاون الإقليمي مع كل من سوريا وإيران، وإن كان قد تجاهل الطرف الأهم وهو العراق، ولا يعتبر التوجه التركي في ذلك عموماً متناقضاً مع وجود نظام إقليمي عربي، لكن تجاهل العراق يؤدي عملياً إلى عكس أهدافه، وأهداف الدول المشتركة الأخرى.

د ـ تركيا وضبط التسلح في الشرق الأوسط

تشارك تركيا في محادثات الحد من التسلح في إطار المفاوضات متعددة الأطراف، وليس من الواضح حتى الآن اذا كان لها موقف متميز، وإنما هي تواكب التيار السائد الذي تركز خلال الفترة الماضية حول استعراض الخبرة السابقة في مجال ضبط التسلح، وكذا إجراءات بناء الثقة بين الأطراف المختلفة[٤٥].

وتشجّع الأوضاع العسكرية التركية عملية ضبط التسلح باعتبار أن القوات المسلحة التركية قد عانت الافتقار إلى المعدات الحديثة، وهي قائمة فعلاً بعملية تحديث لتصل إلى مستوى ما زال أقل من مستوى جيوش أخرى في المنطقة، سواء كانت عربية أو إسرائيلية. لكن يمكن القول إنه ليست لدى تركيا حوافز معينة تجعلها تخالف الخط الذي وضعته الولايات المتحدة لعملية ضبط التسلح في المنطقة، التي لا بد وأن تحسّن من وزن تركيا الاستراتيجي في المنطقة عن طريق السماح لها بتحديث أسلحتها[٤٦]، مع تقييد تسليح القوى التي يمكن أن تنافسها في سوريا والعراق وإيران ومصر، ومع استبعاد إسرائيل منها. وليست لدى تركيا أسلحة للتدميرالشامل حتى تخشى عليها، بالعكس هي تستفيد من إزالتها، وتستفيد تركيا كغيرها إذا اتفق على إزالة الأسلحة النووية الإسرائيلية، لكن لا يتوقع أن تبدي مقاومة تذكر إذا لم تصر الولايات المتحدة على ذلك.

هـ ـ تركيا والوجود العسكري الأجنبي

طلبت تانسو تشيلر، حينما كانت مكلفة بتشكيل حكومة تركية وقبل تشكيلها من

---

(٤٤) نور الدين، المصدر نفسه.

(٤٥) Robins, «Turkey and the Eastern Arab World,» pp. 186 - 187.

(٤٦) معوض، «تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج،» ص ٥٥ ـ ٥٧.

المجموعة البرلمانية لحزب الطريق الصحيح الذي انتخبت زعيمة له في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٣، دعم تمديد التفويض للقوة الجوية الغربية المرابطة في الأراضي التركية لحماية أكراد العراق الذي انتهى في ٣٠ من الشهر نفسه[٤٧]. وقد تبنّى البرلمان التركي في ٢٤ من الشهر نفسه تجديد بقاء قوات الحلفاء التي تحمي أكراد العراق في تركيا في قاعدة إنشرليك التركية الأمريكية بالقرب من أضنة لمدة ستة أشهر أخرى بداية من الثلاثين من حزيران[٤٨].

٥ ـ موقع العرب في النظام الشرق أوسطي الإقليمي

يختلف موقع العرب في النظام الشرق أوسطي عن موقع تركيا، فعلى حين تُعتبر تركيا إحدى أدوات تنفيذه، يُعتبر العرب موضع الفعل والتنفيذ، إذ إن التفكير في إقامة هذا النظام قائم على أن يحل محل النظام الإقليمي العربي الحالي المتمثل في جامعة الدول العربية، وهو ما لا يسمح للعرب بالقيام بدور متكامل في هذا النظام.

والعرب هم الذين يجب ضمان تفوق إسرائيل على أي تحالف بينهم، ويجب وضع حدود لتسليحهم، وفرض السلام عليهم، وأن يقدموا الأموال اللازمة لتنمية باقي الدول غير العربية، وأن يموّلوا اتفاق السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني في حال نجاحه، والذين من بينهم أغلب الأطراف المطلوب احتواؤها ونزع أسلحتها ووضع قيود على تسليحها، كما ان على بعضهم أن يشارك في مناورات مشتركة مع قوات أجنبية.

كذلك من المفهوم أن عليهم أن ينهوا المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وعلى العكس من ذلك عليهم التعاون الاقتصادي معها، في حين أن عليهم القبول بفرض الحصار والتجويع على الشعوب العربية المناوئة للتحالف الغربي، وعليهم القبول بدور محدود للأمم المتحدة والقانون الدولي في المنطقة والقبول بما تسمح به الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون فقط.

هكذا يمكن القول بأن العرب رغم أنهم موضوع النظام المقترح، إلا أن النظام يسعى إلى إنهاء أي تصور لموقف عربي واحد أو متقارب أو تعاون عربي ولو في إطاره، ما يجعله نقيضاً للنظام العربي القومي، وأنه يتعامل في جميع عناصره مع العرب باعتبارهم دولاً متفرقة لا تربط بينهم صلات وثيقة من اللغة والدين والتاريخ ومنظومة القيم، ويقيم علاقات أخرى منفردة بينها، وبين الدول الأخرى في المنطقة حسب موقع كل منها ومدى انصياعها للهيمنة الأمريكية والغربية.

---

(٤٧) الحياة، ١٦/٦/١٩٩٣.
(٤٨) الحياة، ٢٦/٦/١٩٩٣، نقلاً عن: رويتر وأ ف ب.

٦ ـ موقف العرب من النظام الشرق أوسطي الإقليمي

يصعب القطع بأن هناك موقفاً عربياً من النظام الشرق أوسطي الإقليمي **أولاً**، باعتبار أنه ليس هناك نظام محدد متكامل مطروح على الساحة بحيث يمكن قبوله أو رفضه، وإنما لدينا ملامح يمكن تصورها واستنتاجها بناءً على تحركات وتصريحات المسؤولين عن العلاقات العربية ـ الغربية والعربية ـ الأمريكية بصفة خاصة؛ **وثانياً**، نتيجة لحال تمزق البلدان العربية على إثر حرب الخليج الأخيرة التي كشفت في حقيقتها ما كان يجري تحت السطح في العلاقات بين البلدان العربية وبعضها، واختلاف مواقفها حيال قضايا كثيرة.

يشكّل الموقفان السوري واللبناني من مقاطعة المفاوضات المتعددة الأطراف عقبة على طريق إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط باعتبار هذه المفاوضات الوسيلة الرئيسية لتشكيله، إلا أن الدولتين لم تعلنا صراحة رفضهما نظاماً شرق أوسطياً إقليمياً، وإنما اشترطتا لمشاركتهما تحقيق تقدم في المفاوضات الثنائية، بما يعني احتمال اشتراكهما فيها بعد تحقيق تقدم في تلك المفاوضات، وبالتالي الانخراط في الترتيبات لإقامة النظام المذكور.

هكذا نجد مواقف البلدان العربية الإقليمية مختلفة حول القضايا التي يثيرها النظام الشرق أوسطي الإقليمي، سواء تلك القضايا الخاصة بالترتيبات الأمنية والوجود العسكري الأجنبي، أو الخاصة بالتعاون مع إسرائيل، بل والقضايا التي تتعلق ببعض البلدان العربية مثل العراق وليبيا، والمقاطعة الاقتصادية للعدو الصهيوني.

أ ـ موقف الحكومات العربية من الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة

اختلف موقف الحكومات حيال هذه القضية، فعلى حين وقّعت الكويت والبحرين وقطر اتفاقات أمنية مع الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، كانت مصر وسوريا تطالبان بأن تنبع الترتيبات الأمنية للمنطقة من داخلها، بما يعني ضمناً رفض الوجود العسكري الأجنبي. إلا أن استمرار دول الخليج العربية عموماً في عقد وتنفيذ اتفاقات أمنية مع الدول الغربية لم يجد مقاومة تذكر من هذه الدول وغيرها، إذ إن قبول الوجود العسكري الأجنبي أثناء الأزمة لم يترك حجة للموافقين عليه، ليرفضوه بعد الحرب، كما ان هناك وجوداً عسكرياً أجنبياً متعدد الصور في مصر(٤٩).

وإذا كانت دول خليجية لم توقّع اتفاقات مشابهة، فإن هذا لم يكن اعتراضاً من هذه الدول على المبدأ بقدر ما رأت أن إعلان مثل هذه الاتفاقات يمكن أن يسيء إليها أكثر مما

---

(٤٩) Robert E. Harkavy, *Bases Abroad* (New York: Oxford University Press, 1989), pp. 10, 28, 31, 48, 240 and 302.

يفيدها، لكن هذا لم يمنعها من استمرار التعاون مع القوى الأجنبية والسماح بوجودها، والتعاون خاصة في مجال التسليح. أما باقي الدول العربية فقد تكون فضّلت الصمت، خاصة أن كلاً من العراق وليبيا يقع فريسة لحصار صارم، بينما يعاني السودان واليمن مصاعب اقتصادية ضخمة، وترزح الصومال تحت الاحتلال الأجنبي المتستر تحت راية الأمم المتحدة، وتعاني جيبوتي صراعاً داخلياً عنيفاً، بينما تخوض السلطات في تونس والجزائر صراعاً ضد قوى الإسلام السياسي.

هناك دول عربية تتمركز فيها قوات دول أجنبية هي البحرين والكويت والعربية السعودية ومصر، وتعمل قوات أجنبية على أراضي العراق وفي أجوائه، وتوجد تسهيلات وقواعد عسكرية عادة ما ترتبط بتخزين مسبق للأسلحة والمعدات والمواد لقوات أجنبية في كل من البحرين وقطر والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة وعُمان ومصر؛ وتُجري جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مناورات مشتركة مع القوات الأجنبية الأمريكية أساساً بالاشتراك مع قوات من المملكة المتحدة وفرنسا، كما ان القوات المصرية تُجري مناورات مشتركة دولية مع القوات الأمريكية سنوياً، وكذلك تجري القوات الأردنية مناورات مشتركة مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً.

ب ـ موقف الحكومات العربية من انهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل

هناك دولة عربية واحدة هي مصر غير ملتزمة قانوناً المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل نتيجة معاهدة السلام التي وقّعتها مع إسرائيل، وهي تدعو إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية كبادرة لكسر جمود السلام، في حين أن هناك دولة عربية هي الكويت أعلنت أنها ستعيد النظر في المقاطعة الاقتصادية غير المباشرة لإسرائيل، بمعنى إعادة النظر بمقاطعة الشركات غير الإسرائيلية التي تتعاون مع إسرائيل[٥٠]. وهناك الآثار الناجمة عن إعلان المبادىء الذي وقّعته منظمة التحرير الفلسطينية مع حكومة إسرائيل الذي يدعو إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية والتعاون معها[٥١]. وهناك موقف جامعة الدول العربية حيال القضية والذي عبّر عنه ما أعلنه الأمين العام لجامعة الدول العربية من استمرار المقاطعة لحين جلاء القوات الإسرائيلية عن جميع الأراضي العربية المحتلة، وأخيراً هناك الموقف الفعلي حيال المقاطعة ويتلخص في ضعف إجراءات المقاطعة وتراخيها في أحوال كثيرة.

(٥٠) حوار مع نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت في: **الأهرام**، ١٩٩٣/٨/٢.

(٥١) **الحياة**، ١٩٩٣/٩/١. نص إعلان المبادىء الفلسطيني - الإسرائيلي عن أ ف ب، ترجمة من الانكليزية للنص الرسمي لمسودة اعلان المبادىء الخاص بترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، البند ١١.

ج ـ موقف الدول العربية من حصار الدول المناوئة للغرب

تلتزم الدول العربية الحصار الجوي والبحري والحظر الاقتصادي المفروض على العراق، كما تلتزم الحصار الجوي المفروض على ليبيا، ويلتزم بعضها ما جاء في قرار مجلس الأمن من تخفيض التمثيل الدبلوماسي في ليبيا، وتكاد دول عربية تقاطع السودان نتيجة ما أعلنته الولايات المتحدة من أنها أدرجته ضمن الدول التي ترعى الارهاب. ثم هناك دول عربية تعادي إيران وفقاً للمفهوم الأمريكي بمعنى معارضتها التسليح الإيراني، وتعمل على تقليص التعاون التجاري معها، إلا أنه من الواضح أن علاقات دول الخليج بإيران لم تنقطع رغم التوترات الموجودة في علاقاتها معها ورغم قرارات مجلس التعاون الخليجي التي تدعم دولة الإمارات العربية في نزاعها مع ايران حول الجزر الثلاث في الخليج.

د ـ موقف الدول العربية من ضمانات التفوق العسكري الإسرائيلي

رغم إعلان الولايات المتحدة التزامها ضمان التفوق الإسرائيلي على أي تحالف محتمل بين الدول العربية على لسان رؤسائها ووزرائها والمسؤولين فيها، فإن الدول العربية لم تعلّق رسمياً على هذا الالتزام، ولم تسع إلى تغييره، ولم تعمل على وضع خطة لإحباطه، بما قد يعني استسلامها لهذا الوضع باعتبار عجزها عن تغييره.

هـ ـ موقف الدول العربية من سوق الشرق الأوسط كبديل للسوق العربية المشتركة

لم تعلن الدول العربية موقفاً محدداً من سوق الشرق الأوسط باعتبار أنها لم تطرح كمشروع متكامل، لكن هناك بعض المسؤولين الذين رحّبوا بها على نمط يوسف والي، نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصري[٥٢]، خاصة أن هناك تعاوناً اقتصادياً بين دول المنطقة المعرّفة بالشرق الأوسط على أساس ثنائي، إلا أن المشروع يشتمل بالدرجة الأولى على إدماج إسرائيل في هذا السوق والتسليم للولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة عليه.

و ـ موقف الدول العربية من إجراءات الحدّ من التسلح في المنطقة

تتركز هذه الاجراءات حتى الآن في مباحثات الحد من التسلح التي تجري في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف التي تمحورت حتى الآن حول إجراءات بناء الثقة بين الأطراف. ويلاحظ هنا مرة أخرى اختلاف مواقف الدول العربية، فعلى حين تقاطع كل من سوريا ولبنان هذه المفاوضات، نجد دولاً عربية هي مصر والأردن وفلسطين، ودول مجلس التعاون

---

(٥٢) جريدة الشعب (القاهرة)، ١٩٩٣/٥/١٧.

لدول الخليج العربية والمغرب تشارك في المفاوضات، إلا أننا نلاحظ أن الاعتراض السوري واللبناني يعني أنهما لا يرفضان المفاوضات من حيث المبدأ وإنما يعلقان اشتراكهما فيها على تحقيق السلام في المفاوضات الثنائية، وأن الدول العربية الأخرى يصعب تحديد موقفها حيث إنها لم تُدعَ أصلاً للاشتراك في المفاوضات في المراحل الحالية على الأقل، وبالتالي فهي لم تطالب بإعلان مواقفها.

ز ـ موقف الدول العربية من قضايا توزيع المياه في الشرق الأوسط

من المعروف أن الدول العربية لم تقبل الدعوة التركية إلى مؤتمر قمة حول المياه في الشرق الأوسط، وأن هذا الرفض لم يكن إلا لأنه كان من المفترض اشتراك إسرائيل في هذا المؤتمر، في حين أصرّت الولايات المتحدة على حضور إسرائيل[٥٣]. أما بالنسبة إلى المفاوضات المتعددة الأطراف التي تشتمل على لجنة خاصة بالمياه، فنجد أن سوريا ولبنان يقاطعانها من حيث المبدأ ولحين التوصل إلى نتيجة في المفاوضات الثنائية، وتشارك كل من مصر والأردن ودول الخليج فيها، بينما لم يُدعَ العراق لحضور المفاوضات.

وليس هناك ما يوحي برأي معيّن للأقطار العربية في هذا المجال، إلا أن مجرد حضور اجتماعات اللجنة المذكورة يعتبر قبولاً بفكرة النظام الشرق أوسطي. ومن الواضح أن حضور كل طرف له ما يبرره من وجهة نظره، وليس بالضرورة قبول مبدأ النظام الشرق أوسطي الإقليمي، فالأغلب أن الأردن وجد فيها فرصة لبحث قضايا المياه مع إسرائيل التي لم يكن هناك سبيل لبحثها خارج هذه المفاوضات. أما مصر فيبدو أنها تشارك فيها تأكيداً لدورها في عملية السلام التالية بعد أن وقّعت معاهدة سلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وتأكيداً لدورها في تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة.

ولا شك أن إعلان المبادىء بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والمعروف بـ «إعلان المبادىء الخاص بترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية» يدفع أيضاً بالفلسطينيين إلى بحث قضايا المياه بين مناطق الحكم الذاتي والمناطق الأخرى مما قد ينشط المفاوضات المتعددة الأطراف بينهما، إلا أن الإعلان المذكور نفسه يؤكد أن الإطار الذي تجري فيه المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، وبالتالي النظام الشرق أوسطي، ليس أفضل الأطر لبحث هذه القضايا، إذ إن الأطراف لجأت إلى التفاوض خارجه، أي ان أهداف اشتراك الأقطار العربية بعيدة عن الاقتناع ببحث مسائل المياه في المنطقة بشكل جماعي.

---

(٥٣) معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» ص ١٠٩، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١**، ص ١٣٨ - ١٣٩.

٧ ـ المصلحة العربية والنظام الشرق أوسطي

من المفترض أن تجد الأقطار العربية، وبالتالي الأمة العربية، مصلحة لها في مشروع للتعاون مع دول أخرى في المنطقة، إذ لا يمكن الانعزال عن باقي العالم، والعرب يحتاجون إلى الشعوب الأخرى للحصول على احتياجات كثيرة ليست متوفرة لديهم. كذا فإن حاجة الأمم الأخرى إليهم تحقق مصلحة أخرى. ومن الطبيعي أن تكون دول الجوار والدول القريبة ذات أسبقية في ذلك، فما يمكن الحصول عليه من الجوار لا داعي للحصول عليه ممن هو أبعد، وإذا كان الجار محتاجاً فهو أولى من غيره، وإذا كانت هناك روابط أقوى من روابط الجوار البحتة، مثل رابطة الدين والتاريخ والثقافة وغيرها، فإن الجيران يكونون أجدر بالتعاون معهم.

بالنظر إلى ما عرف حتى الآن عن النظام الشرق أوسطي وما سبق شرحه، نجد أن هذا النظام إذا حقق مصلحة عربية فإنه يتناقض مع غالبية مصالحها، وبالتالي فإن التعامل مع هذا النظام يتطلب إدخال تعديلات جوهرية على ما عرف منه، ولا يكفي أن تُتخذ المحاولات للدخول في هذا النظام كمجموعة وليس كدول متفرقة. فالنظام الشرق أوسطي، كما هو معروف عنه، مبني على ضعف الأمة العربية، ويقوم على فصم العلاقات بين أقطارها، مع وجود عسكري أجنبي دائم، والمحافظة على التفوق الإسرائيلي النوعي، وتقنين تدخل القوى الأجنبية ودول الجوار في شؤون المنطقة، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، واستمرار اذلال الشعوب العربية على نحو ما تبين في ما سبق.

٨ ـ الموقف القومي العربي من مشروع النظام الشرق أوسطي

إذا كانت مواقف الحكومات العربية حيال النظام الشرق أوسطي الإقليمي غير واضحة، وقد تختلط مواقفها حيال مفاوضات التسوية مع إسرائيل بمواقفها من هذا النظام بحيث لا يتضح الخط الفاصل بينها، فإن الموقف الشعبي لا تحكمه الموازين والحسابات نفسها التي تحكم مواقف الحكومات، لكن يمكن القول أيضاً إن الموقف الشعبي يصعب التعبير عنه إذ لا توجد الآليات التي يمكن القول بأنها تعبّر عنه. وقد كان من الطبيعي أن تعبّر التنظيمات السياسية المرتبطة بالحكومات العربية عن مواقف هذه الحكومات، أما التنظيمات غير المرتبطة بالحكومات فقد تأثر بعضها بمواقف الحكومات بناء على حساباتها الداخلية، أو أنها رأت من مصلحتها أن تؤيد هذا الاتجاه. وربما كان المؤتمر القومي العربي هو الآلية العربية الوحيدة التي استطاعت أن تعبّر عن تجمع من جميع الأقطار العربية، وباستقلال عن مواقف الحكومات.

لم يعبّر أحد من العرب صراحة عن الموقف من النظام الشرق أوسطي الإقليمي على النحو الذي عبّر به المؤتمر القومي العربي الرابع الذي عقد في بيروت بين ١٠ ـ ١٢ أيار/

مايو ١٩٩٣ في بيانه إلى الأمة[٥٤]، فقد آثرت الجهات الرسمية العربية أن تتجنب الحديث عنه أو أن تتجاهله على النحو السابق، في حين تناولت بعض القوى الوطنية والقومية الموضوع بشكل مبتسر لا يكفي لتوضيح موقفها منه. يتلخص موقف المؤتمر الذي يمثل القوى القومية العربية في الآتي:

أ ـ ان المشروع بطبيعته نقيض المشروع العربي والتوحيدي القومي ونفي له، وإن ذلك النفي هو الغرض الأول من المشروع، وإن الغرض الثاني المتكامل معه هو تحقيق الهيمنة الإسرائيلية على الوطن العربي سياسياً واقتصادياً وتقانياً، وتأمين وتكثيف الاستغلال الإسرائيلي الأمريكي لثروات الوطن العربي وأمواله وقوة عمل أبنائه.

ب ـ دعا المؤتمر الشعب العربي، وخاصة في البلدان التي يجري فيها الترويج للمشروع واتخاذ خطوات عملية لتنفيذه، إلى الوقوف صفاً واحداً ضد المشروع ووأده في المهد.

ج ـ استنكر المؤتمر قيام بعض النظم العربية، في السر والعلانية، مباشرة أو بالوساطة، بمناقشة هذا المشروع والإعداد لتنفيذه، في أية صورة من صوره. وإذ ساند المؤتمر بوجه خاص بكل قواه نضال قوى التحرير الوطني الموجه لتحرير أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي، وإذ تفهم ارتيادها كل الطريق المؤدية إلى هذا التحرير حذّر في الوقت نفسه، ورفض أن يكون ثمن تحرير الأرض الوطنية هنا أو هناك إخضاع مجمل الوطن العربي للهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية من خلال مشروعات مشبوهة مثل مشروع الشرق الأوسط والمشروعات المشتركة التي تنهج نهجه.

د ـ دعا المؤتمر مثقفي الوطن العربي ومناضليه في كل مكان إلى أن يضعوا ما يلي على رأس قائمة أولوياتهم:

(١) فضح المشروع وبيان نتائجه السياسية والاقتصادية والثقافية.

(٢) مساعدة الشعب العربي على ابتداع أساليب النضال الجديدة الفعّالة للتصدي للمشروع.

(٣) الحذر من استخدامهم لاختراق جدار رفض الأمة العربية إسرائيل ومخططاتها.

هـ ـ دعا المؤتمر إلى متابعة الموضوع بالتجميع الوثائقي والأبحاث والوسائل التي تساعد على تنفيذ الأهداف السابقة.

و ـ أعاد المؤتمر طرح مشروع السوق العربية المشتركة كرد إيجابي على محاولات

---

(٥٤) «المؤتمر القومي العربي الرابع: البيان الختامي: بيان إلى الأمة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩٣)، ص ١٤٨ - ١٤٩.

التطويع والتذويب وتكريس التبعية، وطالب جميع القوى العربية بالعمل على تذليل العقبات التي تعترض قيامها. وهو ما لم يتحقق حتى كتابة هذه الدراسة.

ثالثاً: استنتاجات وتوصيات

في ضوء ما سبق نستطيع أن نستنتج أنه جرى إقامة وتثبيت النظام الشرق أوسطي الإقليمي الذي يكرّس السيطرة الأجنبية على الوطن العربي، وإدماج فلسطين في المنطقة، وفصم العلاقات القومية العربية، وإدماج الأقطار العربية في نظم وعلاقات مع دول غير عربية، وأن تركيا ضمن هذه الدول، حيث تجد أن من المناسب لها الاشتراك في هذا النظام بما يحقق لها مكانة إقليمية تسعى إليها، كما ينتظر أن تحقق لها مصالح اقتصادية، وخاصة على شكل استثمارات وتدفقات مالية من الأقطار العربية النفطية. ورغم أنه من الواضح أن هناك مصالح لتركيا في هذا النظام فإن الدور التركي سيكون شرطي الغرب في المنطقة، رغم أن هذا لا يرضي الطموحات التركية، حيث إنها لن تكون الشرطي الوحيد بل تنافسها دول أخرى، ولا الأول حيث تقوم إسرائيل بهذا الدور، وإن النظام الشرق أوسطي الإقليمي يؤكد في النهاية تبعية تركيا للعالم الغربي، ولا يجعلها عضواً فيه، وهي بذلك وإن كانت تتوافق مع سياسات بعض الحكومات العربية إلا أنها بالضرورة تتناقض مع طموحات الأجيال العربية الحالية والقادمة مما يعرضها لخسائر كثيرة في المستقبل، خاصة أن المصالح التركية لدى العرب وكذا أسباب القلق والخوف ليست قليلة، مما يدعو إلى التفكير في المصالح الاستراتيجية البعيدة المدى، وليس المصالح الآنية القريبة فقط.

إذا كان لنا أن نوصي تركيا فإن التوصية الرئيسية لها هي أن تتخلى عن فكرة القيام بدور قيادة إقليمية، لأنها لن تتحقق حيث تصر الولايات المتحدة أن تكون لها الكلمة العليا والأخيرة، كما ان علاقاتها بإسرائيل أقوى بكثير من علاقاتها بأية دولة أخرى، بما فيها تلك الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. كذلك سيؤدي الإصرار على القيام بهذا الدور إلى الإضرار بالمصالح التركية دون مقابل مجز، إذ إن الطموحات العربية الدائمة للتعامل مع الشعوب الأخرى على أساس من المساواة والندية والاحترام المتبادل ستعيد إلى الحياة التوترات السابقة بين العرب والأتراك أثناء الاحتلال التركي، دون أن تكون لتركيا المكانة الدينية التي كانت تتمتع بها نتيجة قيامها حينئذ بدور واعباء الخلافة الإسلامية. وعلى تركيا أن تدرك أن المصالح المتعلقة بالمياه يمكن أن تتحقق أفضل ما يمكن عن طريق الحوار الثنائي أو المتعدد الأطراف بين الدول المعنية بمصادر معينة من المياه، وأنها لا تتحقق من خلال نظام إقليمي، بل عن طريق الالتزام بالقوانين الدولية المنظمة لاستغلال الأنهار الدولية، وأن تدرك أن الوحدة بين الأطراف العربية لا تؤدي إلى الاضرار بها، بل ربما أدت إلى مزيد من التعاون المثمر والفعّال.

أما بالنسبة إلى العرب والأقطار العربية، فإذا كان هذا النظام الجديد تجري إقامته وتثبيته بمعاونة من أقطار عربية رغم ما فيه من مخاطر عليها، فقد تكون مقاومة إقامة هذا النظام غير مناسبة، باعتبار أنها تجري في ظروف غير مناسبة عالمياً وعربياً، أي أن الواجب الرئيسي لن يكون بممارسة الكفاح المسلح أو الجهاد ضد هذا النظام الإقليمي، لكن من خلال العمل الإرشادي. لكن يظل الأمل في المستقبل وفي أجيال أكثر نضجاً وفاعلية، وقد تكون أجيالاً لم تولد بعد، لذا فإن المطلوب أن تظل العناصر الواعية مخاطر النظام الشرق أوسطي الإقليمي مستمرة في تبيان مخاطره وتحذر منها، وأن تعمل الآن وفوراً وعلى قدر الإمكان على ربط الأقطار العربية بعلاقات ثنائية ومتعددة الأطراف في مختلف المجالات بالشكل الذي يصعب على النظام الشرق أوسطي الإقليمي أن يتجاهله ويضطره إلى التعامل مع الأقطار العربية كتكتلات على الأقل، وليس كدول منفردة.

وهنا قد يكون من المناسب إقامة علاقات عربية متعددة الأطراف مع تركيا في مختلف المجالات على النحو الذي يقترب من القيام بدور عربي متكامل في منظومة العلاقات في الشرق الأوسط وفي العلاقات العربية ـ التركية بصفة خاصة، على عكس ما يسعى إليه مخططو هذا النظام، إذ إن ذلك يمكن أن يطمئن الأتراك المعتدلين بأن رفض النظام الشرق أوسطي الإقليمي ليس رفضاً للتعاون مع تركيا، وإنما رفض لفصم العلاقات العربية، ورفض لإدماج دول أخرى ليست ذات علاقة، ورفض للتطبيع مع إسرائيل، وتأكيد للتعامل مع تركيا على أساس من النديّة والمساواة.

المناقشات

١ ــ جهاد الزين

أريد أن أشكر اللواء طلعت مسلم على محاولته تنظيم الموضوع وموقف العرب والأتراك من مشروع الشرق الأوسط. لكن أستفيد من هذه الفرصة لكي أتكلم قليلاً عن صورة الوضع التركي سياسياً، كما أراها من زاوية **أولى** ربما تتصل بالملاحظة التي أبداها أورهان كولوغلو صباحاً والتي أوافقه عليها تماماً، وهي أن عدداً من الظواهر السياسية في تركيا المعاصرة والقديمة أيضاً، وسأتكلم هنا عن الجانب المعاصر، هي ظواهر معقدة إلى حد لا يستطيع الحكم بالأبيض أو الأسود على هذه الظواهر، على سبيل المثال، وأنا سأستخدم هذا التعبير بحذر شديد، عندما تبدر في السياسات الرسمية العليا التركية اتجاهات خاصة بالبلدان الاسلامية (Pan Islamic). وهذا تعبير، أعود وأكرر، عندما نتكلم عن الدولة التركية والدبلوماسية التركية، يجب استخدامه بحذر شديد، فلم يصدف في التجارب المعاصرة منذ عدنان مندريس حتى أوزال أن الجامعة الاسلامية (Pan Islamisme) بمعناها السياسي عنت بالضرورة تحسن العلاقات مع العرب. هذه أول علامة فارقة (nuance) في هذا المجال، فمثلاً فترة مندريس في الديناميكية الداخلية التركية عنت تقريباً، عودة ما، تعديلاً ما، في علاقة الدولة العلمانية، في مظاهر التعبير الإسلامي، داخل المجتمع التركي. أعيد على سبيل المثال، وهي مسألة معروفة جداً ومستهلكة السماح بأداء الآذان باللغة العربية لكن في الوقت نفسه، وهو من هذه الوجهة الثقافية كان يفترض نظرياً أن تتحسن العلاقات بين العرب والأتراك في السياسة أو كان هذا الجيوبوليتيك يشكل مناخاً نظرياً صالحاً لتحسين العلاقات بين العرب والأتراك. لكن ما حصل في الخمسينيات أن تجربة حلف بغداد أدت إلى توتر فعلي في العلاقات مع القوة الصاعدة آنذاك في السياسة العربية وهي القوة الناصرية، في حين كانت فترة الخمسينيات فترة تقارب مع العراق. من هنا أصل إلى العلامة الفارقة الثانية في هذا المجال، وهي أنه عندما تتوتر علاقات تركيا مع بعض العرب أحياناً،

يمكن أن تتحسن مع البعض الثاني من العرب، كما حصل أيضاً في فترة أوزال، إذ إن هذه الظواهر، إن في انعكاساتها الخارجية أو في الديناميكية الداخلية للمجتمع التركي، لتعابيراته السياسية، لمدى تأثر، وتأثير السياسات الدبلوماسية بين الداخل والخارج، هي دائماً أمور شديدة التعقيد في بلد كبير كتركيا؛ هناك سياسة داخلية عميقة لأنه بلد حقيقي.

الملاحظة **الثانية** تتعلق بهذه المعادلة التقليدية التي تقول بأن أية سياسة خارجية تضعها الاعتبارات الداخلية. صحيح هناك ما ترغب فيه تركيا، وهناك ما تستطيع أن تفعله تركيا، والفارق كبير على المستويين. على سبيل المثال أيضاً، في المرحلة الحالية باعتقادي، يؤدي تطور المسألة الكردية داخل تركيا إلى تركيز في عدد من التوجهات التركية الخارجية، لأن هذه المسألة تأخذ في الداخل حجماً هائلاً، وبسبب اعتبارات عديدة، منها أخطاء داخلية تركية، ومنها ضغوط خارجية، ليس فقط في المحيط التركي. والموقف من أوروبا في الموضوع يمتلىء في تركيا بالارتياب والشكوك؛ الموقف الأوروبي تجاه هذه المسألة، خصوصاً تجاه فرنسا والمانيا والموضوع الكردي اليوم بتطوره، يلقي بالعديد من الأولويات على السياسة الخارجية التركية. ويجب مراقبة تطور هذا الموضوع مراقبة دقيقة، ليس فقط لأنه يتعلق ببعض الاعتبارات الجيوسياسية في العلاقات العربية ـ التركية، بل أيضاً بسبب ما يتصل به من علاقة مباشرة في قلب النقاش التركي الدائر الآن حول الهوية التركية وتصورها لنفسها وللعالم.

النقطة **الثالثة**، انطلاقاً من البداهة، يجب في اعتقادي أن لا يكون لدينا أي شك، نحن كعرب، أنه ليست هناك مشكلة بالنسبة إلى السياسة التركية والنخبات التركية، بشكل عام، مع مشروع الشرق الأوسط. نحن العرب لدينا هذه المشكلة. بالنسبة إلى تركيا كدولة وكمشروع تحديثي، سياسي وتقاني واقتصادي... إلخ، مشروع الشرق الأوسط هو مشروع تعتقد تركيا، بمعظمها على الأقل، انها جاهزة للعب دور مباشر فيه، وليس لديها أي مشكلة مع مفهوم الشرق الأوسط. هذه التركية الحديثة هي أمامنا اليوم، ولا يعني هذا أنه يجب أن ننظر إلى موضوع الشرق أوسطية المقبل، باعتباره سيكون مشروعاً محدد المعالم والأدوار الدولية والإقليمية تحديداً دقيقاً، هذا ليس صحيحاً. الشرق الأوسط المقبل هو اطار لمفاهيم علاقات، نمط علاقات سيكون مفتوحاً على عدد كبير من الاستقطابات ومن الصراعات ومن التعاون في داخله، من الصعب تحديدها الآن. تركيا لها تصوراتها ولها هواجسها، العرب (مع الأسف لا نستطيع استعمال الآن تعبير العرب لأن هناك سياسات عربية مختلفة في هذا المجال) لهم أيضاً استعداداتهم لنمط من الاستقطاب، الإسرائيليون أيضاً، والإيرانيون. ففي هذا المجال أدعو، ضمن نظام الشرق الأوسط المقبل، إلى مراقبة أنماط التكتلات والاستقطابات والتحالفات الثنائية التي يمكن أن تنشأ، وستكون شديدة الأهمية في رسم شخصية هذا المشروع ومساره في النظرة في علاقاتنا مع الأتراك وما يعنينا مع القوى

الأخرى. وأظن أن علاقة عربية ـ تركية ـ ايرانية ايجابية من شأنها تعديل الكثير من الموازين داخل النظام الشرق أوسطي.

النقطة **الرابعة** التي أود التوقف عندها تتصل بنقاش الصباح المتعلق بوسائل الاعلام التركية. ان تركيا بلد مفتوح الآن، وهناك الصحافة التركية التي دخلت في تجربة تحديثية متقدمة، والاستثمارات في الصحافة التركية عبر ست أو سبع مؤسسات كبرى، هي استثمارات شديدة التقدم، وتعبّر عن نفسها الآن في ضواحي استانبول، وهي تقوم على استثمارات عدد كبير من القراء، ربما لا يجاريها في هذا المجال، إلا نسبياً، الوضع في مصر. فمثلاً، تتراوح توزيعات الصحافة التركية من **صباح** إلى **حريت** إلى **ميلليات** إلى **تركيا** إلى **زمان**، إلى **جمهوريت** التي هي الآن في تراجع، ولكن ليس **ميلليات** كما أشار أورهان كولوغلو، هذه صحف تدور أرقامها التوزيعية حول تسعمئة ألف نسخة، كما كانت **صباح** في العام الماضي، أو كما هي الآن حسب ما يقال، ستمئة ونيّف، **وحريت** كذلك **تركيا** توزع أربعمئة ألف نسخة ونيّف. وفي الصحافة التركية ليس هناك، كما نعتقد، غرف سوداء يجري فيها رسم يومي للصورة المعادية للعرب. هذا لا يعني، بالمقابل، ان الأمور متاحة، لكن المسألة التي يجب أن نفهمها هي أن هؤلاء الناس حين يعبرون عن آرائهم المعادية للعرب، فهم يعبّرون معظم الأحيان عما يعتقدون أو يؤمنون. وهناك طرق مختلفة لتأييد العرب، هناك المؤيدون للفلسطينيين وهناك المؤيدون للمصريين، لهؤلاء الناس ثقافتهم وهذه ردة فعلهم على الأشياء. فالتوجه باتجاهاتهم هو توجه أولاً إلى أناس مختلفين ببعضهم البعض، ومتجانسين مع بعضهم البعض، ومفتوحين على عناصر تأثير وتأثر واسعة جداً. الأمور لا تحتاج فقط إلى تخطيط في غرف مغلقة، بل إلى انفتاح.

٢ ــ علي إحسان باغيش

لدي تعليق وحيد سأقوله أولاً قبل طرح سؤالي: لاحظت أن من المقبول لديكم أن تتحدثوا عن الوحدة العربية والقومية العربية، ولكن حين يأتي الأمر إلى القومية التركية، فإنكم تتحدثون عنها بشكل تحقيري وطريقة خطرة. وهذا ما يجب أن تلغوه كلياً من أذهانكم.

فإذا نحينا هذه المسألة جانباً، فلقد لاحظت خلال الأيام الثلاثة الماضية، وأظن ذلك سيستمر، أنكم تتحدثون عن تركيا كونها تريد أن تصبح قوة إقليمية. وهذا صحيح نتيجة التطور الاقتصادي والسياسي، فهي تريد لنفسها مكاناً، ليس فقط في منطقتها، بل في النظام العالمي. إن تركيا حين تريد أن تصبح قوة إقليمية، فهذا لا يعني أنها تريد أن تؤسس هيمنة على المنطقة. فليس لتركيا مصلحة اقتصادية أو سياسية تدفعها لأن تكون ضد العرب، وذلك بسبب إرثها الثقافي والتاريخي الطويل والذي لا ننفك نتحدث عنه. فنحن نفضل التعامل

معكم على التعامل مع أي كان، ونحن نصاب بالفزع حين نتحدث عن تركيا التي تريد أن تطور علاقاتها مع إسرائيل، إذ نبدو وكأننا نروّج للمصالح الإسرائيلية. ويجب أن يكون واضحاً أن تركيا لا تساعد إسرائيل، وإن كانت تقيم علاقات معها. لذلك فقد آن الأوان لانتزاع الفزع من نفوس العرب إزاء تركيا. فلتركيا أيضاً مخاوفها لأسباب داخلية وخارجية.

والآن أطرح سؤالي:

هل ترون أن الحركة الانفصالية الكردية في تركيا مشابهة للقومية العربية في نهاية الحرب العالمية الأولى؟

لا أريد أن أعرف أن موقفكم تجاه الأكراد الانفصاليين سيأتي نتيجة السيطرة التركية السابقة عليكم.

وأكرر أن «السيطرة التركية» مصطلح خاطىء. فقوة تركيا الاقتصادية والسياسية موظفة لخدمة المنطقة. هذه النقطة أحب أن أوضحها، لكي لا أترك غموضاً في عقول الناس.

٣ ـ سيّار الجميل

لقد استمتعت بتحليلات اللواء طلعت مسلم، وقد قادتني مع ما أحمله من تصورات إلى أننا أمام تحولات تاريخية خطيرة، أقصد، نحن العرب وجيراننا، في ظل ما طرأ على العالم منذ عام ١٩٨٥، وسوف تستمر عملية هذه التحولات نحو عقدين من الزمن. ما يهمنا نحن هو المجال الحيوي الذي يفصل بين الشرق والغرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً بعد تحول مثلث الأزمات في الشرق الأوسط إلى مربع الأزمات الواقع بين أربعة بحار داخلية مغلقة ومنفتحة (وبحر خامس أساسي): بحران مغلقان في الشمال: قزوين (ونقطة باكو) ـ البحر الأسود (نقطة باطون طرابزون) شمالاً، نزولاً إلى بحرين منفتحين في الجنوب: الخليج العربي (نقطة البصرة/ الكويت) ـ البحر الأحمر (نقطة العقبة).

كيف كانت أوضاع هذه المنطقة الإقليمية في ظل وجود ارادتين دوليتين في القرن العشرين بدءاً بالتكوينات السياسية الإقليمية ووجود إسرائيل، وكيف ستغدو عليه أمور نظام الشرق الأوسط، أقصد أوضاع مربع الأزمات خلال هذه المرحلة؟ كيف ستعالج الدول الإقليمية الشرق أوسطية مصيرها أمام ما سيتوالد من أزمات قادمة ستكون أغلبها داخلية ومعقدة جداً ؟ ما هي الآليات والوسائل التي ستمكن دول الشرق الأوسط من المحافظة على مصيرها القادم ؟ وخصوصاً في ظل التحولات القادمة، وما يعلن اليوم عن ولادة «نظام دولي جديد» يعقب نظام دولي الذي ولد إبان الحربين العالميتين، وهو النظام الذي عانته منطقة الشرق الأوسط والنقطة الآسيو ـ افريقية من إشكالياته وحروبه الساخنة والباردة؛ هذا النظام

الذي هو غير نظام أوروبا القرن التاسع عشر الذي عانته الدولة العثمانية وايران والهند وغيرها؟

أمامنا قرن جديد نحن العرب والأتراك ونعيش سوية ضمن اطار مربع الأزمات، فعلينا أن نتأمل ونتوقع المخاطر وتمركزات دولية ـ أجنبية وإسرائيل، أمامنا مخاطر تقسيمات جديدة، أمامنا ضغوطات الارادة الواحدة... فلا بد من بناء مصالح إقليمية مشتركة، أمامنا سياسات وحصارات وأزمات لم يكن يعرفها النظام الدولي في السابق. لا بد من فهم الظواهر أولاً، واستيعاب ما سيريده أو سيتوجه إليه النظام الدولي الجديد ثانياً. وعلى العرب أن يتضامنوا ويتعاونوا مع دول الجوار للسيطرة على المجال الحيوي والمحافظة على كل الانجازات التاريخية والنضالية والوطنية والقومية، كذلك المحافظة على حدودنا الإقليمية وردع أية محاولة لتقسيم الدول أو فتح المجال للأطماع الخارجية.

٤ ـ منح الصلح

لي تجربة شخصية قد تكون مفيدة لهذه الندوة. فقد نشأت في بيت، الوالدة فيه تركية. وكانت أمي كثيراً ما تقول لوالدي بزهو وهي تتساجل معه أو تخفف من حماسته للسياسة الوطنية: هذه بلادكم البلاد كلها، بسياستها ورؤسائها وعائلاتها، كان يديرها قائم مقام تركي واحد...

فتركت هذه العبارة أثرها العميق في نفسي، فصرت أتشدد في عروبتي، وفي ذهني أن تقوم في بلادي دولة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج، لعل في ذلك جواباً عن غطرسة والدتي القومية.

وأنا واحد من كثيرين قبلي نمت عصبيتهم القومية العربية بفعل ضدية معينة للعصبية التركية. الآن انظر إلى هذه الضدية المشحونة بالمشاعر الحادة بنوع من البرودة. فهي من حرارة الشباب الأول أو الفترة الأولى، وعليّ أن أتجاوزها. ولكنني من جهة ثانية أكافح الآن في نفسي نوعاً من الايجابية العاطفية والحنين إلى علاقات كانت قائمة بين قوميتين في اطار الدولة العثمانية. وأقول: لعلها ظاهرة ضعف خلقها ذهاب الشباب.

فلا ظاهرة الضدية إزاء الماضي تصلح في نظري لبناء علاقات سليمة تركية عربية، ولا ظاهرة الانسياق العاطفي. فهذه العلاقات ينبغي أن تقوم على العقلانية المنفتحة وعلى التقدير الصحيح للمصالح والمبادىء.

في هذا العصر الأمريكي الذي كثرت اشاراتنا إليه أثناء المداخلات، ما أحوجنا إلى درس الولايات المتحدة والتأثر بها من ناحية معينة محددة، هي كونها وطناً مؤسساً كلياً على المستقبل، ولو كانت جماعاتها تلفتت إلى جذورها لتناقضت وتناحرت. والذي جمعها هذا

المستقبل. اليوم تعيش أمريكا داخل حدودها شبعاً من هذه المستقبلية وتعود إلى البحث عن الجذور ولكن بعد أن عاشت الحكم المستقبلي حتى الشبع.

ونحن بالمقابل، علينا أن نعاود هذا التأكيد على الجذور إلى المستقبلية. وعندما نشبع من المستقبلية، لا بأس بالعودة إلى الجذور.

المستقبلية ليست الحنين إلى الماضي بطبيعة الحال. ولكنها ليست كذلك الضدية للماضي أيضاً. والكثيرون منا لا يزالون يعيشون الضدية للماضي والنقلة مطلوبة لنا جميعاً من الضدية للماضي إلى المستقبلية التي هي شأن آخر.

وباختصار، فلا يفيدنا شيء مثلما يفيدنا شيئان: **الأول** هو البناء على المستقبل وعلى المصالح والمبادىء المستقبلية، **والثاني** ألاّ نعرّف هويتنا بالموقف من الآخر. أنا ضد الأكراد، إذاً أنا عراقي جيد أو عربي أو قومي جيد. أنا ضد العرب، إذاً أنا تركي جيد، أو العكس. فالنظرة يجب أن تكون ايجابية، وتحديد الهوية لا يكون عن طريق الموقف من الآخر، لا الأتراك ولا غيرهم. وهذان الأمران، المستقبلية والتحديد الايجابي للذات، هما الأساس.

٥ ـــ إحسان غوركان

أود أن أذكر ثلاث نقاط مختصرة:

١ ـ إن القوة الإقليمية تعني، حسب تعريفها وبالمفهوم الذي نعنيه في تركيا، درجة النفوذ السياسي والثقافي للدولة خارج حدودها، وهي لا تنطوي على معانٍ إمبريالية ولا أي شيء يتعلق بالهيمنة.

٢ ـ إن تركيا لا ترمي إلى السيطرة على المنطقة، ولا تريد أبداً أن تكون شرطي الغرب، وليس هناك من يستطيع فرض ذلك عليها. إن كل ما تريده تركيا هو المساعدة في استقرار هذه المنطقة العاصفة واحلال السلام والنظام فيها.

٣ ـ إذا كانت بعض الأقطار في المنطقة تطمح إلى إنشاء منظمة عربية إقليمية شرق أوسطية، فيؤسفني أن أقول إنهم مخطئون، لأن ذلك غير قابل للتحقيق ويخالف طبيعة المنطقة.

٦ ـــ خير الدين حسيب

سأحاول أن أجيب عن السؤال الذي طرحه إحسان باغيش في ما يتعلق بموقف القومية العربية من موضوع الأكراد في تركيا، إذا كان فهمي هذا السؤال صحيحاً. من حيث المبدأ، ليس للقومية العربية، كما أفهمها ويفهمها الكثيرون، حق التدخل في ما يجب أن يكون عليه موضع الأكراد وموقف الحكومة التركية من قضية الأكراد في تركيا، فهذه قضية داخلية تخص الحكومة التركية والشعب التركي. ومن هذا المنطلق بالذات أنا تحدثت أمس، وذكرت تدخّل تركيا في الشؤون الداخلية للعراق أو في موضوع الأكراد، وأشرت

إلى المنطقة الآمنة في شمال العراق والتي لا يوجد قرار من الأمم المتحدة حولها، والتي لا يمكن أن تتحقق عملياً لولا استعمال القواعد التركية من قبل الطائرات الأمريكية.

وأعود فأقول إن كثيراً من المشاكل القائمة ستزول عندما لا تسمح تركيا للنفوذ الخارجي والأمريكي، بشكل خاص، أن يستعمل ضد مصالح البلدان العربية المجاورة، خاصة عندما لا تكون لتركيا مصلحة في ذلك. وفي حالة الأكراد شمال العراق، أنا أعتقد أن ما جرى هو ضد مصلحة تركيا، لأنه أدى إلى اثارة قضية حول موضوع الأكراد، استفاد منها الأكراد في تركيا.

لهذا أعود وأكرر أن ما يجب أن يكون عليه الموقف في هذا المجال هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية. لذلك إذا أرادت تركيا ألاّ يتدخل العرب، وأقصد بشكل خاص، العراق وسوريا، في مشاكل الأكراد في تركيا، بالمقابل يجب أن يكون الأتراك واعين حول عدم تدخلهم في قضايا الأكراد في العراق وغير العراق، لأن هذا يعطي مبرراً للآخرين للتدخل في قضايا الأكراد في تركيا.

٧ ــ طلعت مسلّم (يردّ)

أولاً، نرى أن تعليقات المعقبين لا تتناقض أساساً مع ما جاء في الورقة، ولكنني هنا أحب أن أوضح بعض النقاط التي أثيرت:

١ ـ ان الحديث عن المخاوف من ميول الهيمنة التركية، ليست مجرد أوهام، وإنما مبنية على تصريحات المسؤولين وحقائق الواقع على الأرض. فتصريحات أوزال عن «العثمانية الجديدة من ضفاف الأدرياتيك حتى سور الصين»، وتصريحات تانسو تشيلر عن «القوة الرابعة في العالم»، والتهديدات التركية لكل من سوريا والعراق حول القضية الكردية، واستخدام القوات التركية داخل أراضي العراق، كل هذه التصرفات تثير شكوكاً قوية حول اتجاهات الهيمنة التركية.

٢ ـ من المؤكد أن أحداً لا يعيب على تركيا أن تحافظ على مصالحها، ولكن حينما لا يكون ذلك عن طريق العلاقات مع القوات المعتدية على حساب المعتدى عليه، والجهود التركية مع إسرائيل ساوت بين الظالم والمظلوم، والمعتدي والمعتدى عليه. أما إذا كان الحديث عن توازنات القوى وأن الولايات المتحدة أصبحت هي القوة الأساسية والوحيدة، فلنقل ذلك، ولنعترف بالحق لصاحب الحق، ولنقل ان هناك من يحول بينه وبين حصوله على حقه، وإذا لم يكن في إمكاننا أن نقف إلى جانب صاحب الحق، فعلى الأقل علينا ألا نساعد من يقف إلى جانب الظلم.

٣ ـ بالنسبة إلى المسألة الكردية، ليس لدي الكثير لأضيفه إلى ما جاء في تعقيب خير الدين حسيب، ولكنني أذكر بأن تصرفات تركيا حيال القضية الكردية في العراق جاءت

على عكس ما تتطلبه المصلحة التركية، وأن المتوقع أن تتبع منهجاً متعاوناً مع البلدان العربية بدلاً من استخدام القوة والتهديد ضد جيرانها العرب.

٤ ـ ان معارضة نظام الشرق الأوسط لا تبحث فقط عن المصالح العربية، بل انها ترى أنه ـ كما سبق ايضاحه في الورقة ـ ليس في مصلحة تركيا، سواء من حيث الموقع الذي تحتله في هذا النظام، أو من حيث معارضة القاعدة الشعبية إياه.

٥ ـ نتفق تماماً مع احسان غوركان على أن تركيا لا ترغب في أن تكون شرطياً للغرب أو الولايات المتحدة، ولكن طبيعة التركيبة الخاصة بمشروع الشرق الأوسط لا تترك لتركيا مكاناً غير ذلك، وهو ما يجعلنا ندعو تركيا إلى رفضه.

٦ ـ نوافق أيضاً على هدف تركيا من حيث المساعدة على اقامة الاستقرار في المنطقة، ولكننا نؤكد أن هذا الاستقرار لا يمكن أن يقوم إلا على أساس من العدل والمساواة والندية.

٧ ـ كذلك علينا أن نتفق على ما جاء من خطأ تجاهل طبيعة المنطقة والعلاقات بين العرب، وأن هذا يجعل تحقيق النظام القائم على ذلك أمراً صعباً أو مستحيلاً، إلا أن ذلك لا يتم تلقائياً، وإنما بالعمل على احباطه.

الفصل العاشر
موقع العلاقات العربيّة ـ التركيّة في إطار العالم الإسلامي

وجيه كوثراني (*)

مقدمة

لعل ربط الدائرتين العربية والتركية أو العلاقات العربية ـ التركية بالعالم الإسلامي (وأنا أفضل استخدام التعبير الأول بدلالاته الجغرافية والتاريخية والسياسية)، ينمّ عن فهم معين لأبعاد العلاقة التي تربط الحقل الجيوسياسي العربي ـ التركي بالعالم الإسلامي، ولحجم الدور الذي قام به الشعبان في هياكل التاريخ الإسلامي ودوله ومؤسساته، وللموقع الذي احتلته الدائرتان العربية والتركية كمنطقة استراتيجية ـ منطقة عبور ووصل وثروات ـ في العالم، قديمه وحديثه.

وإذ نستخدم تعبير «العالم الإسلامي» اليوم، فإنما نستخدمه بالمعنى الذي استقر في الجغرافيا التاريخية منذ انتشر الإسلام في أصقاع ومناطق قامت فيها دول ومجتمعات وازدهرت فيها حضارات وثقافات استقت مرجعيتها وعنوانها العام من المرجعية الإسلامية من جهة، ومن معطياتها المحلية الاثنولوجية الثقافية من جهة أخرى، وفي صيغة توليفية للمعطى الإسلامي وللمعطى المحلي الإثني. وفي إطار هذا الحيز من حقل الدلالة للمصطلح نشير إلى أدوار شعوب ومناطق عديدة كان لها موقعها ووظيفتها في دولة أو دول الإسلام وفي حضارته أو حضاراته. فإلى جانب العرب والأتراك (موضوع الندوة) هناك الفرس والمغول والأكراد وإثنيات أخرى.

وهنا لا بد من أخذ الحيطة والحذر حيال مفاهيم مغلوطة شاعت بتأثير الأفكار القومية الشوفينية لدى «الشعوب الاسلامية» تحيل مسؤولية «السلبيات» التي حصلت في تواريخ هذه

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية ـ كلية الآداب، قسم التاريخ، ورئيس تحرير مجلة منبر الحوار.

الشعوب من جمود أو استبداد أو تأخر بعضها إلى بعض. لسنا في هذا المقام بصدد نقد هذا «الخطاب»، على الرغم من أهمية ذلك، ولسنا بالمقابل، مع القول بـ «وحدة اسلامية» تتجاهل التعدد الإثني والثقافي والتمايز والاختلاف في المصالح والأمزجة والمواقع الجيوسياسية.

وعليه، فعندما يجري ربط شعوب أو إثنيات معينة بعضها ببعض أو بـ «عالم إسلامي»، فإنما يجري هذا الربط انطلاقاً من مفاهيم وفرضيات تأخذ بالاعتبار، إلى جانب المعطى الديني والموروث الثقافي المشترك، جانب الجغرافيا التاريخية وجانب الجغرافيا السياسية والبشرية، وكلاهما يحمل ـ كما يقول المؤرخ فرناند بروديل (F. Braudel)ـ حيزاً كبيراً من الثبات[1] أو الحركة البطيئة الممتدة في الأزمنة. إنه التاريخ البطيء ذو القواعد العامة، وهو مغاير للتاريخ الحدثي المتسم بالسرعة والتقلّب. بهذا المعنى يمكن أن نتحدث عن «عالم إسلامي» كما يتحدث بروديل عن «عالم متوسطي»، أو كما يتحدث موريس لومبار عن «دوائر حضارية ثلاثية ربطها عالم الإسلام ـ في عهد ازدهاره ـ ببعضها في إطار «سوق إسلامي»، وهي الدائرة الساسانية والدائرة البيزنطية، والدائرة الافريقية»[2].

وفي الحقل العربي التركي، نلاحظ في الجغرافيا التاريخية والسياسية التي نظمت هذا الحقل، بعضاً من ثوابت في نشأة «الدولة الإقليمية الكبرى» وفي ضمان أمنها واستراتيجيتها. من هذه الثوابت أن يكون ـ وكما يعبّر عن ذلك مؤرخ عربي معاصر: «محور استانبول ـ دمشق ـ القاهرة ـ منطقة القلب من «الدولة الإسلامية»، وأن تقع هذه المنطقة على بحار ثلاثة: الأسود والمتوسط والأحمر». ومن هنا اقتراح المؤلف أن يسمى هذا المحور «سور الإسلام العظيم»[3]. بهذا المعنى الجيوسياسي نتحدث عن حقل عربي ـ تركي كان منتظماً لفترة في «دولة كبرى» في العالم الإسلامي، هي الدولة العثمانية، وبهذا المعنى نتحدث عن تفككها في مرحلة تراجع «العالم المتوسطي» تمهيداً لتراجع «العالم الإسلامي» وتفككه وصولاً إلى قيام قومياته ودوله الحديثة. وبهذا المعنى نتحدث عن العرب والأتراك كطرفين معنيين في قيام تلك الدولة، وفي تفككها، وفي النتائج التي أسفرت عن ذلك، وفي مستجدات الأنظمة الدولية والإقليمية المحدثة في عالم إسلامي معاصر. نتحدث عن ذلك من زاوية أربعة عناوين:

أولاً ـ دروس التجربة التاريخية: من العثمانية إلى انبعاث القوميات.

ثانياً ـ مشروع الدولة القومية والخيارات المتباينة بين الأتراك والعرب.

---

(١) Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II* (Paris: A. Colin, 1979), tome 1, p. 21.

(٢) موريس لومبار، **الإسلام في عظمته الأولى (من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر ميلادي)**، ترجمة ياسين الحافظ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧).

(٣) طارق البشري، «العلاقة بين العرب والترك: نظرة إجمالية،» **مستقبل العالم الإسلامي**، السنة ١، العدد ٢ (ربيع ١٩٩١)، ص ٨٧.

ثالثاً ـ الثنائية القطبية بين الدولة التركية والحركة العربية.

رابعاً ـ الخيارات الجديدة مع حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي.

أولاً: دروس التجربة التاريخية: من العثمانية إلى انبعاث القوميات

لم يشكّل العالم الإسلامي (أو ما اصطلح على تسميته دار الإسلام)، أي حيث انتشر الإسلام وامتد، وحدة سياسية ذات ديمومة واستمرارية في كل مراحل التاريخ الإسلامي. وإذ لا تسمح لنا هذه العجالة بمتابعة تشكل الدول الإسلامية ومدى توحيدها مناطق العالم الإسلامي وأشكال التوحد والانقسام الذي شهدته عبر كل تلك الحقب، نكتفي بإبراز الخطوط الأساسية لما يمكن أن نسميه الظواهر العامة أو العمليات والمسارات الكبرى لذاك التشكل، من زاوية تعيين وجهة مواقعها في الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي.

من الملاحظ أن ثمة مواقع ثلاثة انطلقت منها عمليات تشكل الدول الكبرى في التاريخ الإسلامي وصدرت عنها السياسات والاستراتيجيات السلطانية الكبرى حيال مناطق العالم الإسلامي، وبعضها حيال بعض، وحيال علاقتها بالعالم على وجه الإجمال. هذه المواقع هي: ـ محور ايران ـ العراق (من خراسان إلى بغداد)؛ ـ محور تركيا (آسيا الصغرى)؛ ـ محور القاهرة ـ بلاد الشام ـ الجزيرة العربية.

وينبغي ألا ينسينا هذا الأسلوب التنميطي في التوصيف موقع المغرب، حيث شهد هذا الأخير مشاريع سياسية وحدوية، لكنها ظلّت محصورة في إطاره ولم تتجاوزه إلا في حالة العبيديين الذين انطلقوا منه ليؤسسوا الدولة الفاطمية انطلاقاً من القاهرة.

وعلى كل، كانت تجربة نشوء الدول فيه، توحدها وانقسامها، قاعدة ابن خلدون ومثار اهتمامه لفهم أوليات التوحد والانقسام عبر تحليل ظاهرة الدولة/ العصبية في التاريخ الإسلامي.

ومن الملاحظ أنه على موازاة تحديد هذه المواقع الجغرافية يتلازم توسع النطاق الجغرافي ـ المكاني للدولة مع قيام تحالفات بين عصبيات أقوامية (groupes ethniques) بحيث تشكل هذه الأخيرة قوة سياسية تنهض بمهمات الدولة وتتوزع مراتبها وولاياتها، ومن ذلك مثلاً: الحلف بين الارستقراطية العربية (الاشراف العباسيون) والارستقراطية الفارسية (البرامكة) في قيام الدولة العباسية، ثم الحلف بين بعض الارستقراطية العربية والجند الأتراك بدءاً من الخليفة المعتصم مروراً بقيام الدولة السلجوقية التركية التي تَقاسم سلاطينها وأمراؤها حواضر العالم الإسلامي الشرقي: سلاجقة بغداد وسلاجقة الروم (قونية)، وصولاً إلى دولة المماليك الذين استطاعوا أن يوحدوا لفترة من الزمن قسماً من العالم الإسلامي (وادي النيل

والمشرق العربي) حتى دخلوا في صراع مباشر مع ورثة سلاجقة الروم في آسيا الصغرى، أي مع الأتراك العثمانيين.

ولعل أهم تجربة تاريخية شهدها العالم الإسلامي في دلالتها ودروسها هي التجربة العثمانية التي:

١ ـ تستغرق دفعة واحدة أطول مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي (ستة قرون: من بداية القرن الرابع عشر حتى مطلع القرن العشرين).

٢ ـ تدمج في أطر تكوينها ومسار تطورها مصادر ثقافية ـ اثنية وسياسية متنوعة: تركية ويونانية وفارسية وعربية، أي انها خلال عملية تكونها هضمت:

ـ معطيات الثقافة أو الثقافات المتوسطية، لا سيما انطلاقاً من نشاط استانبول وموقعها ودورها، وانطلاقاً من حركة الأسلمة واستيعاب جهاز الدولة العناصر اليونانية والبلقانية الفاعلة (معظم الصدور العظام من أصل بلقاني)[٤].

ـ معطيات الثقافة السياسية الفارسية التي ورثها الأتراك العثمانيون عن ثقافة الدولة السلجوقية ذات الأصل والثقافة الفارسيتين[٥]. وللدلالة نذكّر بأهمية كتاب **سياستنامه** (بالفارسية) للوزير السلجوقي نظام الملك[٦]، الذي لعب دوراً بارزاً في تنظيم مؤسسات الدولة وضبط ايديولوجيتها ولا سيما لناحية المدارس والجامعات[٧].

ـ معطيات الثقافة العربية الإسلامية وخاصة عبر تجليها في مجال الشريعة، وعلى وجه دقيق في مجال الفقه. نكتفي بالإشارة إلى أن النتاج الفقهي الذي برّر منذ الماوردي (٩٧٤ ـ ١٠٥٨ م) «إمارة التغلب» كمؤسسة شرعية إسلامية تقوم مقام «خلافة الضرورة»، لحماية «دار الاسلام»، شكّل القاعدة الشرعية لتبرير قيام الدولة العثمانية وترسيخ شرعيتها لاحقاً وقبولها كدولة خلافة كل هذا الوقت المديد، وذلك عبر «مأسسة» هذا الفقه في «مشيخة

---

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٤٤.

(٥) يقول مؤلفا كتاب **المجتمع الإسلامي والغرب** غب وبوون (Gibb & Bown): «يمكن القول بأن المفهوم العام لسلطات الملكية ووظائفها في الامبراطورية العثمانية لم يتأثر بالآراء الإسلامية إلا بشكل طفيف. ذلك أن السلاجقة قد تأثروا تأثراً كلياً بالآراء الفارسية التي طابقت تماماً وجهات النظر التركية القائمة على التنظيم العسكري للقبيلة التركية، وهو ما ورثه عنهم خلفاؤهم العثمانيون». انظر: هاملتون غب وهارولد بوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ص ٥٣.

(٦) حول أهمية هذا الكتاب وتأثيره، انظر: أحمد لواساني، «كتاب سير الملوك المعروف بسياستنامه» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، بيروت، جامعة القديس يوسف، ١٩٧٩).

(٧) قارن أيضاً: نور الله كساني، «خواجة نظام الملك الطوسي والمدارس النظامية،» **الثقافة الاسلامية** (دمشق)، العدد ٦ (١٩٨٦).

الاسلام» التي قامت بدور مؤسساتي وايديولوجي ضابط للمجتمعات الإسلامية (التركية ـ العربية) قروناً من الزمن[8].

٣ ـ كانت على تماس واحتكاك وتفاعل حدّي مع ظاهرتين متزامنتين كان لهما تأثير حاسم في العالم وفي الشرق الإسلامي:

ـ النهضة الأوروبية ونتائجها التوسعية في العالم.

ـ المنافسة مع مشروع اسلامي داخلي مماثل هو المشروع الصفوي والايراني.

كان العثمانيون قد ركزوا خلال القرنين (الرابع عشر والخامس عشر) فتوحاتهم لجهة الغرب، فاسقطوا القسطنطينية واحتلوا القسم الأكبر من بلاد البلقان. كما انهم استطاعوا إثبات قوتهم في حوض البحر المتوسط، وتمكنوا في النصف الأول من القرن السادس عشر أن يمنعوا الاحتلال الاسباني للمغرب العربي إثر طرد المسلمين من الأندلس، وذلك بالتعاون مع القوة البحرية التي نظمها وقادها عروج وأخوه خير الدين بربروسا في عهدي السلطانين سليم وسليمان.

أما من ناحية حدودهم الجنوبية لناحية المشرق العربي وحدودهم الشرقية لناحية إيران، فقد وجدوا أنفسهم حيال دولتين تتقاسمان القسم الأكبر من العالم الإسلامي:

الدولة الأولى: الدولة الصفوية التي تأسست في إيران وحملت عبر مشروع الشاه إسماعيل المؤسس طموحاً استراتيجياً كبيراً يتجاوز ايران ليصل غرباً إلى الأناضول والعراق وبلاد الشام، أي إلى مرافىء المتوسط الضرورية لتصدير حرير إيران الشهير آنذاك. وكانت بغداد قد سقطت كمؤشر أول لطموح هذا المشروع بيد الشاه اسماعيل.

أما **الدولة الثانية**: فهي دولة المماليك التي شمل نطاقها مصر وبلاد الشام وشبه الجزيرة العربية وقسماً من العراق. لم تكن هذه الدولة لتؤلف خطراً توسعياً، ولكن ضعفها وتقهقرها في منطقة استراتيجية عربية هامة (منطقة توصل المتوسط ببوابتين محيطيتين: البحر الأحمر والخليج) يجعل منها هدفاً سهلاً للمشاريع الاقليمية والدولية القائمة أو التي يمكن أن تقوم. وكان يقوم بالفعل تهديدان لهذه المنطقة:

ـ التهديد الصفوي الإيراني،

ـ والتهديد البرتغالي.

كان السلطان سليم العثماني يرى، استراتيجياً، أن وقف المد الصفوي المتجه نحو

---

(٨) جرى توسيع هذه الفرضية في كتاب: وجيه كوثراني، **الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجارية** (بيروت: دار الراشد، ١٩٧٩). وقد ترجم الكتاب إلى التركية.

الأناضول ونحو المنطقة العربية التي يحكمها المماليك، يقضي ازاحة «القوة الضعيفة» منها وتكوين حزام عثماني في المنطقة العربية يعزل إيران عن المتوسط، ويضع القوة العثمانية في حالة تماس مع الصفويين في الخليج ومع البرتغاليين في البحر الأحمر[٩].

لقد أقنعته تجربة احتلال تبريز (١٥١٤) بأن الذهاب إلى العمق الإيراني غير مفيد وخطر. والأجدى تكوين قوة إسلامية (تركية وعربية) في المواجهة مع الصفويين. وكان أن تحقق ذلك بالفعل مع القضاء على المماليك في المشرق العربي في مطلع القرن السادس عشر واستتباع الجزائر وتونس وليبيا إلى السيادة العثمانية عبر نظام الولايات والاقطاع العسكري والأسر الحاكمة المحلية. وبقي طرفان في البلدان العربية يتمتعان بنوع من الاستقلالية النسبية عن السيادة العثمانية: المغرب الأقصى تحت حكم الأسرة السعدية ثم العلوية، واليمن في ظل الإمامة الزيدية.

أدّت هذه السياسة العثمانية إلى عدد من النتائج المهملة في **الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي**، نشير إلى بعضها:

ـ أدت خلال قرنين أولين من توسع الدولة العثمانية غرباً (١٤ و١٥ م) إلى أسلمة قطاع من الجغرافيا البشرية المسيحية (اليونانية والبلقانية)، وذلك بفضل سياسة التسامح والاستيعاب فيها.

ـ ومع سياسة السلطانين سليم وسليمان في النصف الأول من القرن السادس عشر تجاه البلدان العربية، تحقق نوع من وحدة سياسية وإدارية واقتصادية لقسم كبير من العالم الإسلامي عبر دائرتيه التركية والعربية.

ـ ومع تطبيق نظام الولايات والسناجق والأقضية بدءاً من تنظيمات السلطان سليمان في البلدان العربية، تحقق نوع من التوليف بين مصادر ثلاثة في الهياكل الإدارية والسياسية التي سادت حتى مرحلة التنظيمات الحديثة في أواسط القرن التاسع عشر، بل حتى انهيار هذه الهياكل في الحرب العالمية الأولى واستبدالها بهياكل نظام إقليمي وقومي كان جزءاً من نظام دولي جديد. هذه المصادر هي:

أولاً: الشريعة الإسلامية وفقاً لاجتهادات علماء الحنفية العثمانيين.

ثانياً: الاعراف المحلية والحضارية المختلفة التي كانت تصدر بموجب قوانين «نامه» التي يصدرها السلطان.

ثالثاً: التأثيرات الفارسية في صياغة مفهوم الحكم الفردي وصلاحية السلطان المطلقة.

أما على صعيد **الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية** فكادت الصيغة العثمانية تكون

---

(٩) مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص ٨٢ ـ ٨٣.

استعادة لصيغة الأمصار والأجناد (النظام العربي القديم)[١٠]، معدلاً بصيغة الولايات والسناجق المرسومة حول «حاضرة» هي في غالب الأحيان مدينة تجارية كبرى ومحطة لتقاطع مواصلات وقوافل كما كانت في العهود الأولى[١١]. هذا على صعيد النتائج الخاصة بمنطقتين من العالم الإسلامي: التركية والعربية. فماذا على صعيد التعامل مع الظاهرة الصفوية من ناحية الشرق؟ والظاهرة التوسعية الأوروبية من ناحية البحر الأحمر والخليج؟

بعد الاحتلال العثماني للعراق، أنزل العثمانيون اسطولاً في المحيط الهندي وفي البحر الأحمر بهدف انتزاع الخليج وشواطىء البحر الأحمر من السيطرة البرتغالية. وكانت النتيجة أن استطاع الأسطول العثماني بين عامي ١٥٤٢ و١٥٥٤ أن يصفي المواقع البرتغالية على طول امتداد شواطىء البحر الأحمر «بوابة مصر نحو البحار الجنوبية والشرقية». غير أنه لم ينجح في جبهة الخليج، إذ انتهت الحرب البحرية بين الطرفين بانتصار البرتغاليين في الغرب من مضيق هرمز، الأمر الذي أدّى إلى قفل الخليج في وجه الملاحة العثمانية، والملاحة الإسلامية عامة. ومهما قيل في الأسباب التي أدّت إلى عجز العثمانيين عن إزاحة البرتغاليين عن الخليج كسبب البعد الجغرافي، والفاصل الصحراوي، والتركيب القبلي لسكان الجزيرة وجنوبي العراق، فإن هناك أسباباً من طبيعة أخرى ينبغي على المؤرخ أن يتنبه لها، لأنها تندرج في طبيعة المرحلة التاريخية «العالمية» التي تزامنت معها ظروف الاجتماع السياسي الإسلامي المستجد في بروز قوتيه الأساسيتين: العثمانية والصفوية.

صحيح أن العثمانيين استطاعوا اختراق أوروبا الشرقية من ناحية الغرب وإثبات وجودهم في البحر المتوسط، وطرد البرتغاليين من البحر الأحمر، لكن هزيمتهم في الخليج أمام البرتغاليين كانت مؤشراً لحدث ذي دلالات أكبر من حجمه كهزيمة عسكرية فحسب. إن البرتغاليين بسيطرتهم على منطقة استراتيجية تربط ما بين قارات ثلاث (آسيا، وافريقيا وأوروبا)، كانوا يدشنون استراتيجية السيطرة على العالم في العصر الحديث، عبر السيطرة على الممرات في محيطاته الكبرى. وصحيح ان أوروبا التوسعية لم تكن واحدة أو موحدة في هذه الاستراتيجيا (بل كانت صراعات ممالكها ودولها على أشدها في محاولات السيطرة هذه)، إلا أن «الديناميكية» الأوروبية كانت هجومية وعنيفة تجاه «الخارج»، الأمر الذي جعل من الصراع الأوروبي ـ الأوروبي حالة صراع من أجل السيطرة نفسها، ولا فرق في هذه السيطرة بين برتغاليين وهولنديين وانكليز وفرنسيين، ولاحقاً روس والمان وإيطاليين وأمريكيين،

---

(١٠) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، ط ٨ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩)، ص ٤٥٩.

(١١) **Xavier de Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam,* nouvelle bibliothèque scientifique (Paris: Flammarion, 1968), pp. 59-63, et Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, tome 1, p. 287.**

إلا في مدى تطوير الآلة العسكرية و«تحسين» درجة استخدام آلية العنف في عملية المنافسة والسيطرة معاً.

كانت حركة الاستعمار إذاً تنمو على قاعدة الأقوى «عالمياً». والعالمية آنذاك كانت تعني السيطرة على المحيطات وممراتها إلى القارات والأسواق المهمة، بينما انحصرت حركة الاجتماع السياسي الإسلامي الصراعية (بين صفويين وعثمانيين) في محاولات السيطرة على «دار الاسلام» من جهة، والوصول إلى الممرات المائية للتواصل مع أوروبا الناهضة آنذاك من جهة أخرى. كانت ممرات «دار الاسلام»، إذا استثنينا البحر الأحمر، قد أُقفلت، ولم يعد الاقتصاد المتوسطي، وكذلك اقتصادات البحار المغلقة لتستطيع أن تقف أمام اقتصادات المحيطات والقارات الكبرى[١٢] التي بدأت المدن التجارية الأوروبية تقطف نتائجها تدفقاً وتراكماً للثروة النقدية (ذهباً وفضة) من الهند والشرق الأقصى والعالم الجديد (الأمريكتين).

انصب جهد الصفويين على إنجاح عملية ايصال حريرهم وبضاعتهم إلى أوروبا بإحدى هذه الطرق الثلاثة:

- عن طريق موسكو شمالاً.
- عن طريق الخليج جنوباً.
- عن طريق الأناضول وحلب ومرافىء المتوسط غرباً.

ووسيلتهم كانت الحرب الدائمة والمستمرة مع العثمانيين الذين كونوا بدورهم حزاماً

---

(١٢) يعلق المؤرخ الفرنسي المعروف فرناند بروديل على عملية انحسار المتوسط وتحوله إلى مسرح حروب صغيرة وأعمال قرصنة، نظراً إلى انتقال الأهمية الاقتصادية العالمية إلى المحيطات بقوله: «صار المتوسط مجالاً لاشكال ثانوية من حرب جعلت الحضارات تحرق فيها قواها وثأرها وحقدها (اشارة إلى الحروب العثمانية - الاسبانية). وكما كانت حرب العصابات وقطاع الطرق في البر تستهلك سلفاً الحرب الاجتماعية قبل وقوعها، كانت القرصنة البحرية تستهلك الجهاد الإسلامي والصليبية المسيحية... لن تعود الحروب الكبرى بدءاً من نهاية القرن السادس عشر إلى المتوسط، لأنه لم يعد قادراً على تحمل أعبائها ونفقاتها. فالحروب الكبرى اتجهت بعد معركة ليبانت، نحو الشمال والأطلسي لتقبع طيلة قرون فيها، حيث راح يخفق قلب العالم. هكذا بدأت في العام ١٦١٨ حرب الثلاثين سنة بعيداً عن البحر الداخلي الذي لم يعد يخفق بعنف، لأنه فقد موقعه القديم كقلب للعالم». انظر: **Braudel, Ibid., tome 2, p. 212.**

وفي الموجز العربي الذي قام بترجمته مروان أبي سمراء، **المتوسط والعالم المتوسطي** (بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٣)، ص ١٥٤.

ويمكن أن نضيف: ان فقدان المتوسط موقعه كـ «قلب للعالم»، يعني فقدان الدائرتين العربية والتركية، من زاوية اقتصادية وجيوسياسية، أهميتها كمركز للعالم القديم وللعالم المتوسطي (Medieval) وللعالم الإسلامي أيضاً. وعندما سيطرت الدول الأوروبية الكبرى على القارات والمحيطات (على الهند والأمريكتين والأطلسي والهادىء «الباسيفيكي») سهلت السيطرة عبر الامتيازات الأجنبية والقضم ومناطق النفوذ على دوائر العالم الإسلامي الثلاث: الدائرة التركية والدائرة العربية والدائرة الإيرانية.

استراتيجياً قوياً لمواجهة الصفوية في المشرق العربي، استخدموا في تكوينه كل الوسائل المتاحة ومن بينها القضية المذهبية الدينية وإثارة مشاعر التعصب بين المسلمين (ولا سيما في عهد مراد الرابع ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠). كما كان من جملة وسائل الصفويين من أجل استعمال الطرق التي سيطر عليها الأوروبيون الرهان على المنافسة والصراعات الأوروبية (إسبان/ برتغال ـ انكليز/ فرنسيون). فقاموا بعقد معاهدات مع العديد من الدول الأوروبية التي تحالفوا معها اقتصادياً وعسكرياً ضد هذه الدولة الأوروبية أو تلك، أو ضد الدولة العثمانية التي لم تفلت هي أيضاً من شبكة الرهان على صراعات الدول الأوروبية ومنافساتها، فدخلت بدورها سياسة التحالفات مع دول أوروبية.

فالدولة العثمانية كانت هي أيضاً تحاول إنعاش اقتصادها الداخلي بعد ركود المتوسط النسبي عن طريق استجلاب التجار الأجانب إلى مرافئها وأسواقها وتشجيعهم وتقديم التسهيلات لهم، وهذا ما عرف في التاريخ الحديث بتاريخ الامتيازات الأجنبية التي تحولت في سياق انقلاب ميزان القوى بين الشرق والغرب من «منحة» تعطى من طرف إلى قيد يستتبع هذا الطرف ويكبله. وكل هذا السباق لاستمالة هذا الغرب والاستقواء بأحد أطرافه ضد «العدو الداخلي» أو «الخارجي» كان يتم في سياق صراع دموي مدمر لأهم قوتين سياسيتين في العالم الإسلامي: الصفوية الايرانية والعثمانية التركية. ويمكن أن نلخص الحالة التاريخية لأوضاع العالم الإسلامي خلال قرنين ونصف من الصراع العثماني الصفوي بالصورة التالية:

«إن الحروب العثمانية ـ الايرانية التي استمرت متقطعة نحو قرنين ونصف (١٥٠٠ ـ ١٧٤٣ م) كانت تزامن سياقاً تاريخياً عالمياً اتسم بتشكل «نهضة أوروبا» وانطلاقتها التجارية واستعداداتها التكوينية للثورة الصناعية الكبرى. وكانت أهم معالم التحول في هذا السياق العالمي التفوق الذي سجلته المجتمعات الأوروبية في تقنية الأسلحة العسكرية والسفن الحربية والتنظيم المؤسساتي للدولة وأجهزتها. فبعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح والعالم الأمريكي الجديد، لم يعد للاقتصاد المتوسطي دوره السابق. وترك العالم الإسلامي خلال كل هذه الفترة اللاحقة ساحة تقاتل بين قوتيه الأساسيتين. وكان التقاتل بينهما، وفي جزء كبير منه، محاولة للخروج من أزمة الاقتصاد المتوسطي عبر السيطرة على الممرات والمرافىء المؤدية إلى أوروبا التي تكدّس في مدنها ذهب وفضة العالم الأمريكي الجديد.

ولما استنزفت القوتان كان اقتصادهما على درجة من الضعف والجمود والتراجع أمام زحف السلعة الغربية، حتى إنه لم يعد الوضع الذي بدأت تبرز مفارقته بين الشرق والغرب على مستوى تنظيم العمل وانتاجيته وحركة الأسعار وتحديد رسوم الجمارك وحماية كل ذلك، يحتمل أي تطوير قادر على المنافسة... وكل هذا كان يؤسس لتكوين العلاقات اللامتكافئة بين الغرب والشرق الإسلامي، أي بين المركز الذي أدت إليه الانطلاقة التجارية والثورة الصناعية (لاحقاً) وبين الأطراف التي أدت إليها سياسات الحروب الداخلية والاستتباع والارتهان للامتيازات الأجنبية ومعاهدات الاستقواء بالخارج»(١٣).

---

(١٣) كوثراني، **الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجارية،** ص ٧٠.

وهكذا، بدأت مع نهاية القرن الثامن عشر مرحلة جديدة في مسار العلاقة بين الشرق الإسلامي ودول أوروبا التوسعية، أصبحت معها الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي «أطرافاً» لمراكز تجارية عالمية كبرى تحميها دول تتعاظم قدراتها العسكرية وأساطيلها وإدارتها يوماً بعد يوم، وتنمو فيها أكثر فأكثر حاجات التصنيع والتسويق والبحث عن أسواق للسيطرة عليها سيطرة مباشرة. ومع هذه المرحلة بدأت حركة الاستعمار المباشر تأخذ طريقها إلى التنفيذ في جغرافية العالم «غير الصناعي» ومنها جغرافية العالم الإسلامي الذي ورث نتائج حروب الاقتسام بين صفويين وعثمانيين وسياسات التودد والاستقواء بالدول الأوروبية الباحثة عن حصصها في هذا العالم. وكان شريط الأحداث خلال القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين، يرسم الصورة التالية لجغرافية القضم والاحتلال والالحاق في العالم الإسلامي.

فقد تعرضت مناطق العالم الإسلامي، وفي وقت متواز أو متلاحق، لغزو الأوروبيين. فأصبحت شركة الهند الشرقية (الانكليزية) حكومة فعلية في البنغال وامتدت تدريجياً إلى باقي شبه الجزيرة الهندية، حيث حلّت سلطتها مكان سلطة امبراطور دلهي المغولي. واما الحكومة الهولندية فقد استعادت ممتلكات وحقوق الشركة الهولندية للهند الشرقية عام ١٨٠٠ وسيطرت على جاوه منذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٣٠، غزت فرنسا الجزائر، وبعد عشرين عاماً من الحروب أتمت سيطرتها فيها وفتحت الباب واسعاً أمام الاستعمار الأوروبي.

وخلال الحقبة نفسها أخضعت روسيا الأراضي الإسلامية القديمة من القوقاز وآسيا الوسطى مشجعة على توطين جماعات كبيرة من السكان غير المسلمين. وبين عامي ١٨٦٥ و١٨٧٣، وضعت روسيا القيصرية نهاية لاستقلال إمارة خوقند في آسيا الوسطى وأقامت حمايتها على إمارتين أخريين هما: خييوه (Khiva) (أوزبكستان) وبخارى.

وفي عام ١٨٨١، وضعت فرنسا يدها على تونس ومارست فيها سلطتها الفعلية بصيغة «الحماية» (protectorat). وفي العام التالي، ١٨٨٢، احتل البريطانيون مصر وأقاموا حكم وصاية مصرية - إنكليزية (condominium) على السودان احتفظت بريطانيا فيه بمركز القيادة.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، سيطر الهولنديون على الممالك المحلية في سومطرة وأسسوا إمبراطورية واسعة وغنية في الأرخبيل الإندونيسي. أما في ماليزيا المجاورة، فلقد أصبحت السلطنتان المسلمتان فيها منذ عام ١٨٨٠، تحت الحماية البريطانية.

وفي عامي ١٩١١ و١٩١٢ غزت إيطاليا طرابلس الغرب. أما فرنسا فقد فرضت حمايتها على معظم أجزاء المغرب، بينما أخذت إسبانيا على عاتقها ما تبقى من المملكة. وكما حصل بالنسبة إلى تونس، أحلت البلدان الحامية إداراتها الخاصة في المغرب، وحكمت البلاد فعلياً.

ومن جهة أخرى، فإن سيطرة البريطانيين على الهند قادتهم إلى أن يكون لهم الأولوية في التوسع في الخليج كمنطقة نفوذ، ومراقبة عدن وحضرموت. وهذه السيطرة سمحت لبريطانيا أن يكون لها أيضاً موقع مميز في فارس الوسطى. وعشية الحرب العالمية الأولى كانت السلطنة العثمانية قد توزعت إلى مناطق نفوذ، بسبب الوهن والضعف اللذين أصابا بنيتها وارتهانها إلى الديون والاستثمارات الأجنبية. وهذا ما شجع شعوب البلقان بدعم نشط من هذه القوة الأوروبية أو تلك، على المطالبة والتحرك للانفصال عن الدولة، وأفضت هذه التحركات إلى استقلال كل من اليونان والصرب ورومانيا وبلغاريا. وكانت تعيش في هذه البلاد جماعات كبيرة من المسلمين انحدرت وضعيتها، وتعرضت في حالات متعددة للاضطهاد والسلب والإبادة والتهجير. وكان أن بلغت هذه الحقبة الطويلة من السيطرة الأوروبية أوجها خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، إذ سيطر الحلفاء على الهلال الخصيب وما بين النهرين: سوريا وفلسطين ولبنان والعراق.

كذلك إن عواقب الحرب والثورة البلشفية وأزمة الحكم في إيران في أواخر العهد القاجاري قادت جميعها إلى زوال خييوه (Khiva) وبخارى ككيان متميز، فتم إلحاقهما بالاتحاد السوفياتي. هذا الشريط المتتابع من الاحتلالات الأوروبية لمناطق من العالم الإسلامي كان يترافق أيضاً مع مشاريع مختلفة لاقتسام جغرافيته الاقتصادية والبشرية والسياسية، كمناطق نفوذ، أولاً، ودول تابعة ثانياً، إذ لا يمكن فصل المشاريع السياسية التي قدمتها الدول الأوروبية كبدائل لحتمية انهيار الدولة العثمانية من مجال مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية وحدود هذه المصالح في إطار توازناتها في ما بينها.

والسنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، كانت حاشدة بالتحركات الأوروبية والمعاهدات الاقتصادية مع الدولة العثمانية. وكان موضوع هذه التحركات والمعاهدات يدور بشكل رئيسي حول الاستثمارات المالية وخاصة حول امتيازات مد سكك الحديد في العديد من مناطق العالم الإسلامي. وقد جسّدت هذه المسألة الأخيرة محور العمل الدبلوماسي الأوروبي، لدرجة أن هذا الذي سيطلق عليه تقسيم السوق العثماني هو بحدّ ذاته وبالتحديد «الاتفاق على تحديد مناطق النفوذ». فعلى المستوى الجغرافي والاقتصادي تمثل خطوط سكك الحديد عنصراً واضحاً ومثمراً في توطيد النفوذ الاقتصادي للبلد الذي يشرف عليها، وذلك حتى تحين الظروف التي تسمح بالتملك، أي باحتلال أراض محددة[١٤].

---

(١٤) اعتمدنا في عرض معالم جغرافية مناطق النفوذ والالحاق والضم على دراسة:
Jacques Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, 1895-1914* (Paris: Publications de la Sorbonne, 1977), pp. 647-672.

لقد أخضعت خريطة تركة الدولة العثمانية (من سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ إلى لوزان عام ١٩٢٣) لإعادة تركيب وتخطيط أخذت فيها بعين الاعتبار مصالح الدولتين المحتلتين: فرنسا وبريطانيا، ومخطط المشروع الصهيوني.

وحدها تركيا، مركز الجغرافيا السياسية للدولة العثمانية وقوتها الأساسية، استطاعت أن تفلت من التقسيم، بفضل حركة التحرير التي قادها مصطفى كمال، لتدخل عملية البناء القومي (التركي)، بحماس كبير وبمنهج يتقاطع مع تراث المنطقة العربية ـ التركية وهويتها وعلاقتها بجوارها الإسلامي. لقد دخل مصطفى كمال في علاقات تكتيكية مع الفرنسيين، تخلّت معها فرنسا عن كيليكيا، لتتفرغ الحكومة الفرنسية لضرب حكومة دمشق وأشكال المقاومة العربية الأخرى التي انفجرت في العديد من أنحاء سوريا ولبنان ضد الفرنسيين عام ١٩٢٠[١٥].

أما في المشرق العربي، فقد تحكمت سياستا فرنسا وبريطانيا في مصير المنطقة ورسم جغرافيتها السياسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فالانتداب البريطاني على فلسطين كان ـ كما هو معروف ـ يمهدّ لإنجاز المشروع الصهيوني فيها... والحركة العربية التي ارتهنت قيادتها بالانكليز آل مشروعها الوحدوي (المملكة العربية) إلى ملكية في العراق وإمارة في شرق الأردن في ظل المخطط الذي رسمه جهابذة السياسة الانكليزية آنذاك (تشرتشل، وكوكس، وبل، ولورنس) في مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١[١٦].

أما في لبنان وسوريا، فلقد قامت السياسة الفرنسية على تقطيع أوصال المنطقة وفقاً لرؤية انثربولوجية سياسية ترى في خصائص الطوائف والمذاهب والأقوام خصائص ثقافية وحضارية ثابتة، ومؤهلة في كل منها لقيام دولة أو إدارة خاصة. لقد حملت مراسلات غورو ـ ميللران التي مهدت لمشاريع التقسيم الشهيرة في سوريا (الدويلات الطائفية) فهماً خطيراً لمفهوم الدولة/ الأمة «المناسب» في منظور الاستراتيجيا الفرنسية للشرق العربي والإسلامي الذي يمكن أن يكون بديلاً من صيغة السلطنة العثمانية.

لقد كتب أحد الدبلوماسيين الفرنسيين في تقريره الذي يبرر هذه الرؤية التقسيمية والالغائية في ٣٠ من شهر أيار/ مايو ١٩٢٠ ما يلي: «وفي البلاد التي كانت سابقاً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية أدى التعارض التاريخي المزمن بين مفهومي الدولة والأمة إلى نمو العقلية الفوضوية،

---

(١٥) انظر توسيعاً لهذا الجانب التاريخي في: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ــ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١، ط ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٣٤٠. اعتماداً على:

Pierre Lyautey, *Gouraud* (Paris: R. Julliard, [1949]), pp. 198-199.

(١٦) اعتماداً على الوثائق البريطانية F.O. 406-46 E 421/533/65 no. 72.

وكتب على السكان أن يكوّنوا تجمعات صغيرة أقوامية (ethniques)، أو اقليمية. هذا الواقع مناسب لنا، لأنه يجعل من تصميم المعارضة أمراً صعباً في البلاد. ولكن من جهة أخرى، إن تفتيتاً أكثر يمكن أن يضعنا في وضع يتساوى في الارباك». ويدعو الدبلوماسي الفرنسي أصحاب القرار إلى أنه من المناسب إذاً أن ندفع بجدية لدراسة التجمعات الإثنية (groupements ethniques) المهيأة لتشكيل الاستقلالات الاقليمية الأولى (autonomies régionales)[١٧]، وهذه الاستقلالات، في رأي المحلل الفرنسي، هي البديل من حالة التعارض التي يشير إليها بين الدولة والأمة في التاريخ الإسلامي. وقد خضعت الجغرافيا السياسية لبلاذ الشام لهذا المنطق الفرنسي الذي أمعن في عملية التفتيت للوحدات الجغرافية التاريخية من الأعلى إلى الأدنى ومن الكبير إلى الأصغر فالأصغر.

وتبرز في خضم هذا التنافس بين الرؤيتين الفرنسية والبريطانية لقطف ثمار الحرب العالمية الأولى، رؤية ويلسون الأمريكية القائلة بـ «حق الشعوب في تقرير مصيرها». وهذه السياسة استهدفت بالدرجة الأولى إحراج القوتين الاستعماريتين التقليديتين في الشرق، بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتزلت السياسات الأوروبية فترة طويلة من الزمن عملاً بمبدأ مونرو الشهير الذي قضى بمقايضة عدم التدخل الأوروبي في شؤون القارة الأمريكية وبعدم التدخل الأمريكي بشأن المستعمرات الأوروبية في بقية أنحاء العالم. إلا أنه مع الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في ترجيح كفة الحرب الأوروبية ونمو رأس مالها العالمي في كل مكان، بدأت تبحث عن صيغتها الاستعمارية الخاصة عبر سياسة الباب المفتوح ومعارضة السياسة الحصرية في المستعمرات والملحقات والمحميات. وقد خدمت مبادىء ويلسون وشعار «حق الشعوب في تقرير مصيرها» هذه السياسة من خلال تحريك شعوب وقوميات ومجموعات إثنية وطائفية للمطالبة بإدارات ودول خاصة بها في مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس. إن برامج الوفود التي أمّت هذا المؤتمر كانت تعبّر فعلاً عن حالة انفجار للجغرافيا السياسية الاسلامية، بحيث بدت أنها «موزاييك» طوائف وأديان وقوميات في ظل التنافس الاستعماري على استخدامها وتوظيفها وتعليلها بالوعود والأحلام[١٨].

وهكذا تكاملت عملياً سياسات الدول الكبرى آنذاك في تفكيك مفاصل الجغرافيا السياسية العربية الإسلامية بين الامعان الفرنسي في التجزيء الطائفي، وبين الاستراتيجيا البريطانية في الاحتواء السياسي لحركات النخبات والزعماء، وبين الوعود التي لوّح بها مبدأ

---

(١٧) ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية، ملف: A.M.A.E.F., Le Vomt, Syrie-Liban.

(١٨) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ــ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، ص ٣٠١، اعتماداً على مذكرات وزير الخارجية الأمريكية في عهد ويلسون: Robert Lansing, *Mémoires*, p. 67.

ويلسون تجاه حركات الشعوب والأقوام. وكل هذا سيتأطر في نواة نظام دولي جديد دشنته عصبة الأمم، ونمت في داخله ومن خلاله دول قطرية عربية وإسلامية، لن تلبث أن كونّت لكل منها جغرافيتها السياسية والبشرية والاقتصادية، بل حتى إن بعضها نحا إلى أن يكون لكل منها تاريخ وطني وقومي خاص. وستتكون عبر هذا التكون الجغرافي السياسي لكل دولة مشاكل كثيرة حول الحدود الاقليمية، وتوزع الثروات المائية والنفطية بين الدول، كما ستبرز على موازاة هذا التكون أو كنتيجة له، مشاكل القوميات والطوائف داخل الدولة الواحدة بسبب اختلاف مواقعها وتفاوت أهمية دورها في جهاز السلطة وتوزع الثروة. ومهما يكن فلا بد من كلمة نسوقها كخلاصة واستنتاج:

إذا كانت الجغرافيا السياسية لعصر السلطنات الإسلامية لم تعد ممكنة التحقق في عصر الأبنية والهياكل الإقليمية والقطرية والقومية، فإننا على الأقل ينبغي أن نستلهم من وحدتها الاقتصادية وتكامل طرق مواصلاتها وتداخل أسواقها الكبرى، عبرة ودرساً لما يمكن أن يكون عليه ازدهار العالم الإسلامي في حالة إعادة اللحمة أو التواصل إلى جغرافيته الاقتصادية، وتجاوز الحدود التي رسمتها المعاهدات والتوازنات الدولية إثر حركة الاستعمار وتقسيمات الحروب العالمية والإقليمية. على أن الصراع ما بين السلطنات المتنافسة على السيطرة على العالم الإسلامي باسم الدين أو أحقية تمثيله مذهبياً، كما كان حال الصفويين والعثمانيين، لم يؤدّ إلا إلى هدر الطاقات في حروب لم يجن منها المتحاربون إلا خسارة النفس والأرض والثروة. لقد كانت حروبهما تجري من أجل السيطرة على الممرات والمناطق الاستراتيجية الضرورية لنطاق الدولة وأمنها، في وقت كان فيه التوسع الأوروبي على أشده للسيطرة بدوره على هذه الممرات والمناطق. وكان المنتصر الأخير في حروب الممرات والمواصلات البرتغاليون ثم البريطانيون. ولم يكتشف الصفويون وخلفاؤهم، كما لم يكتشف العثمانيون (أتراكاً وعرباً) إلا متأخرين، أنهم أصبحوا مرتهنين بنهضة أوروبا، وأن المستفيد من حروبهم، حتى ولو انتصر بعضهم، هو تجارة أوروبا لا تجارتهم.

وإذا كان صحيحاً أن التاريخ لا يكرر نفسه بالطريقة نفسها، فإنه من الصحيح أيضاً أن التكرار إذا ما حدث يكون بصورة مهزلة للنسخة الأولى. فماذا يمكن أن نقول عن الحرب العراقية ـ الإيرانية إلا أنها النسخة الثانية عن الحرب الصفوية ـ العثمانية من أجل السيطرة على الممرات، وقد حُشر الإسلام والعروبة في الحرب الجديدة كما حشرت السنّية والشيعية قديماً؟ وكانت جغرافية الحرير وطرقاته ومكوسه هي المشكلة في حدود الجغرافيا السياسية بين الدولتين السلطانيتين. وكذلك هي جغرافية النفط وممراته الدولية تتحوّل إلى مسرح صراع من جديد بين دولتين قوميتين: ايران والعراق.

ثانياً: مشروع الدولة القومية والخيارات المتباينة بين الأتراك والعرب

أما بالنسبة إلى العرب والأتراك، فكانت المشكلة في محاولة بنائهم «دولة تنظيمات» مشتركة في عصر انبعاث القوميات في البلقان والشرق، وعصر تقاسم مناطق النفوذ ما بين الدول العظمى في العالم. لذا لم تنجح الصيغ الدستورية والايديولوجية البديلة كصيغة الوطن العثماني (نامق كمال والعثمانيون الجدد)، ولا صيغ اللامركزية الإدارية والائتلاف (الجمعيات العربية الاصلاحية وأطروحات البرنس صباح الدين)، ولا صيغة المركزية والتتريك (صيغة حزب الاتحاد والترقي).

لقد تقاطعت صيغ المطالبة بالحقوق القومية مع صيغ مناطق النفوذ الغربية، فكان لا بد من أن تنتهي في السياق أوضاع الدولة العثمانية وفقاً لهذا التقاطع، ومن ضمن اعتماد صيغ الدولة القومية في «النظام الدولي الجديد»، الذي تجسدت توازناته وتوجهاته في مؤتمر الصلح في باريس. لكن الصيغة الأخيرة (صيغة الدولة القومية) كانت لها شروطها في ظل الوضع الدولي الجديد الذي أسفرت عنه الحرب العالمية الأولى. لقد تحققت الدولة القومية التركية بواسطة الثورة التركية الكمالية التي كان من أهم منطلقاتها رفض شروط الحلفاء في معاهدة سيفر وخوض كفاح مسلح من أجل تحقيق «الميثاق القومي التركي، وصولاً إلى تسوية لوزان»... في حين أن الدولة القومية العربية (وكانت آنذاك مشروع دولة عربية شرقية) لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها:

- ارتهان قيادت الثورة العربية بمراكز القرار الدولي الذي كان يبحث، كما رأينا، عن صيغ أخرى لمناطق النفوذ.

- ضعف بنية النضال القومي العربي اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وبشرياً ومادياً.

لقد اقتصر الوعي القومي العربي على نخبات دينية غير موحدة البرامج والرؤية، كما ان الكفاح الرافض الاحتلال والتقسيم تجسد بشكل أساسي في بنى قبلية وعشائرية تقليدية شديدة الامعان في قتالها، لكنها فاقدة أية رؤية استراتيجية مستقبلية وبنائية، فكان أن نشأت الدولة القطرية العربية في المشرق، من ضمن برامج وتوازنات القرارات الدولية، وفي بعض الأحيان من ضمن تقاطع هذه الأخيرة مع قوى اجتماعية داخلية.

لقد ذهبت سدى محاولات بعض الزعماء والمفكرين العرب أمثال شكيب أرسلان ورشيد رضا وسعيد حيدر لإجراء مصالحة عربية - تركية بين فيصل (عندما كان ملكاً على سوريا) وبين مصطفى كمال عندما كان يقود حركة تجمع الجيش التركي في كيليكيا. كما ان فرحة المدن العربية بصمود مصطفى كمال وانتصاره، لم تكن إلا تعويضاً نفسياً، أو تعبيراً

عن حلم عربي محبط. لقد استحضرت فيه صورة «الغازي»، وهو لقب للسلاطين العثمانيين الكبار في عصر الفتوحات الأولى، حتى إن فقيهاً عربياً كرشيد رضا، كتب في الخلافة أو الإمامة العظمى كلاماً طوباوياً عن إمكانية ترشيح مصطفى كمال زعيماً إسلامياً (سلطاناً) لاتحاد عربي - تركي مركزه الموصل(١٩).

وساد سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين خطاب ايديولوجي عربي يراوح بين قومية متحمسة تلوم القيادة التركية على دخولها في تسويات تكتيكية اقليمية مع الفرنسيين على حساب المشروع العربي، مع اعجاب شديد بأتاتورك، وقدرته على صهر الأتراك في قومية ودولة واحدة (عبد الرحمن الشهبندر)، وبين إسلامية محافظة تلوم القيادة التركية على إلغائها منصب الخلافة (رشيد رضا واتجاه مجلة **المنار**)، وبين ليبرالية عربية معجبة بالقطيعة التي أحدثها أتاتورك مع الموروث العثماني - الإسلامي (اتجاه جماعة **المقتطف**).

وبقيت قليلة الأقلام العربية التي عبّرت عن سياق الحدث آنذاك وحاولت أن تفهمه فهماً تاريخياً موضوعياً. وفي حدود علمنا تقع مساهمة علي عبد الرازق **الاسلام وأصول الحكم** (١٩٢٥) في هذا السياق، وتشكل محاولته اجتهاداً موفقاً في فهم حدث الإلغاء وتفسيره من دون ذكره، مع المحافظة على الإيمان الإسلامي والبرمجة التاريخية والفقهية بدلاً من عدم انتظام مؤسسة الخلافة في «أصول الإسلام» أو كثابت من ثوابته، وأن الاسلام كدين يسمح للمسلمين، بل يوجب عليهم العودة إلى علوم السياسة والاجتماع لاستنباط صيغة الحكم الوضعية المناسبة لهم.

أثار هذا الكتاب ضجة أدت إلى نزع صفة «الأعلمية» عن صاحبه وطمس هذا الصوت المختلف في المنطقة العربية، وكان مصدر الحملة المعادية لهذا الكتاب سلطتان:

- سلطة سياسية مثلها ملوك عرب كان بعضهم يطمح ويسعى لخلافة هذا المنصب «الشاغر» في العالم الإسلامي.

- سلطة ايديولوجية مثلتها مؤسسات دينية اعتادت على تكرار نصوص فقه سلطاني وحفظه، ودأبت على نشرها بين المسلمين كجزء من «حكم شرعي» ناجز منذ فقهاء السلاجقة والمماليك وحتى نهاية الحكم العثماني، أي خلال مئات من سنوات الاستبداد السلطاني والحكم الفردي(٢٠).

---

(١٩) رشيد رضا، **الخلافة أو الإمامة العظمى** (القاهرة: المنار، ١٩٢٣).

(٢٠) يعود السجال الحاد المعادي لوجهة نظر علي عبد الرازق في «الساحة الإسلامية» العربية اليوم ليتهم هذا الأخير بـ «العلمنة» و «التغريب» وتحويل الخلافة إلى بابوية... الخ تحت وطأة صراع سياسي وحمى ايديولوجية تمنع النظر إلى الأمور بذهنية المؤرخ الناقد، إذ يُطمس جانب الاستبداد في مؤسسة الخلافة تحت شعار الدفاع عن =

ومهما يكن، فإن مرحلة بناء الدولة القومية في تركيا، من جهة، وبناء الدولة القطرية العربية من جهة ثانية، ظلت تحمل ظلال واشكالات الافتراق القومي والايديولوجي، ولكن أيضاً وبسبب رسم الحدود بين الدولة التركية والأقطار العربية الجنوبية وفقاً للمعاهدات والتوازنات الدولية والاقليمية واعتبارات وجود النفط وحسابات الجغرافيا السياسية والتكوينات الإثنية والدينية (وجود الأكراد ـ العرب، الأتراك ـ الأرمن في مناطق الحدود)، ظلت المرحلة تحمل أيضاً توترات وملابسات «المطالب القومية» من الطرفين، في بعض المناطق، كالاسكندرون والموصل وكركوك.

هذا وستتصل آثار تلك المرحلة القومية الأولى باشكالاتها وملابساتها بمرحلة مابعد الحرب الثانية، أي بمرحلة الحرب الباردة والثنائية القطبية حيث لن يفلت من تأثيرات هذه المرحلة الجديدة أي قطر في العالم. بل إن العالم الإسلامي، وعلى وجه الخصوص، العالم التركي ـ العربي سيكون أبرز حقل جيوسياسي لتلقي نتائج السياسات الدولية والاندراج فيها استتباعاً أو توظيفاً.

ثالثاً: الثنائية القطبية بين الدولة التركية والحركة العربية

كانت موازين القوى الدولية وطبيعة النظام الدولي الذي أوجدته نتائج الحرب الثانية تفرض ثنائية القرار في العالم بين قوتين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولم يكن الصراع الأولي الثنائي الذي لم يلبث أن حمل اسم «الحرب الباردة» ليقتصر على السباق على التسلح وتطوير أدواته بعد تجربة القنبلة الذرية التي قلبت مفاهيم الاستراتيجيا وأدوار الحروب الكلاسيكية ووظائفها وأوصلت إلى قيام حالة من «توازن الرعب» سادت كفكرة ضابطة للتوازن العالمي. بل ترافق هذا التوازن وذاك السباق مع تشكل الأحلاف العسكرية، وتكوين الأحزمة الأمنية الاستراتيجية على مستوى القارات والمحيطات، وإقامة صيغ من الاستتباعات والالحاقات الاقتصادية لمشاريع التنمية المختلفة في بلدان العالم غير الصناعي. وكانت أهم تعابير هذه الاستتباعات ووسائلها: القروض والديون والاستعانة بالخبرة التقانية (التكنولوجية) واستيراد الأسلحة.

تعاظمت هذه الاستتباعات والانجذابات نحو كل من المعسكرين مع انبعاث حركات التحرر الوطني في بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية في الخمسينيات والستينيات ونشوب حروب إقليمية وأهلية على موازاتها أو كنتيجة لها. وكان أن تجسد الصراع الدولي وترجم

= اسلاميتها فيقدّم هذا الخطاب حجة الى الباحثين الغربيين المغرضين أن يتحدثوا عن «استبدادية الإسلام» واتهامات أخرى...

من أمثلة هذا السجال ما كتبه مؤخراً: محمد عمارة، «عودة إلى كتاب الاسلام وأصول الحكم: خلفيات مخطط علمنة الاسلام والعمران،» **الحياة**، ٧ حلقات، ابتداءً من العدد ١٤/١٠/١٩٩٣.

نفسه في هذا الحقل الاقليمي، أي في أطراف المركز وخارج محوره ونطاقه الجغرافي - الحضاري، أو خارج نطاق ومحور روسيا - أوروبا الغربية - الولايات المتحدة (ما سيعرف لاحقاً بالشمال). لقد بقي الصراع «حرباً باردة» في المركز، بينما تحوّل في الأطراف إلى حروب دموية ساخنة أهلية وإقليمية، وإلى اندراج إرادي أو حتمي في أحلاف ومعاهدات وولاءات مختلفة.

وشكل الحقل العربي - التركي، كمدى جيوسياسي للمعسكرين، حقل صراع دولي بامتياز. فاختارت النخبة التركية الحاكمة (وكان أن تم انجاز الجانب السياسي في حركة تحررها الوطني - الاستقلال والوحدة - منذ مرحلة مصطفى كمال) الانحياز الكامل إلى المعسكر الغربي. وتجلى ذلك في عضوية الحلف الأطلسي والاندراج في السياسات الأوروبية والأمريكية وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل.

في هذا الوقت، كانت حركة القومية العربية أو ما عرف آنذاك في أدبيات العالم الثالث بـ «حركة التحرر الوطني» الممثلة بشكل أساسي في القيادة الناصرية، تمر في أعنف تعبيراتها النفسية السياسية ومخزونها الاجتماعي الثقافي. كانت الحركة العربية في سياق حرب السويس وقرارات التأميم والوحدة المصرية السورية، تعبّر عن مخزونها في «معاداة الغرب» من ضمن «صيغة مناهضة الاستعمار» في العالم الثالث، وكأنها كانت تثأر بذلك لكرامة مهدورة وعزة وطنية مطعونة. ولم تكن هذه المشاعر تعبيراً عن فراغ أو «لاعقلانية عربية»، كما نُظر إليها من الخارج، بل لفهمها، ينبغي وضعها في سياقها التاريخي وربط جذورها بمرحلة مابين الحربين والتباساتها وصدمة قيام إسرائيل عام ١٩٤٨. إن الدارس تلك الحقبة لا بد من أن يستثيره ذاك الظلم الذي وقع على العرب جراء استراتيجيات الغرب في المنطقة: من سايكس - بيكو إلى وعد بلفور، إلى النكوث بالوعود التي قطعت للشريف حسين، إلى الاقتسام البريطاني - الفرنسي، إلى الاحتلالات، إلى التمهيد في فلسطين لقيام إسرائيل، إلى السيطرة على منابع النفط وتسويقه وتصريفه وسوء توزيع الثروة الناتجة منه... إنها تكاد تكون سلسلة متتابعة من حلقات القهر، أو هكذا عيشت من قبل الشعوب العربية ونخباتها الناشئة والمتوسطة الحال.

ولعل هذا يفسر لماذا كان الخيار العربي للحركة القومية في هذه الظروف معاكساً تماماً للخيار التركي في ظل معطيات الحرب الباردة وصراع الايديولوجيتين في العالم. ففي الجانب العربي، قامت ردة فعل ضد أصحاب الخيار الليبرالي العربي الذي كانوا يحملون إرثاً كبيراً من التنظيمات والدستورية العثمانية. هذا الإرث كان يطل ويحضر في وجهيه: في وجهه الايجابي (الديمقراطية)، ولكن أيضاً في وجهه السلبي (سياسات الاعيان). غير أن أصحاب ردة الفعل العربي (النخبات القومية العربية) لم يروا من هذه التجربة الليبرالية إلا وجهها السلبي فسموا ذلك «رجعية» و«عمالة للاستعمار» وسحبوه على كل التجربة وطمسوا

بذلك بداية «نهضة» (أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين) كان يمكن أن تنتج صيغة توليفية ايجابية لما يمكن أن نسميه: «التوفيق بين الاصلاحية الاسلامية والليبرالية»[٢١]. إلا أن كل هذا أصبح تاريخاً ولا يمكن رده أو استرجاعه. لكن ألا يمكن أن نقول، تأسيساً على الظروف التاريخية لحركة القومية العربية، إنه كان الخيار الذي لا بد منه: خيار الدخول في لعبة الصراع الدولي من زاوية التحالف مع الاتحاد السوفياتي في مواجهة الغرب!

أما في الجانب التركي، فكانت تتأكد حتمية أخرى لخيار آخر في خضم الحرب الباردة. فكان «الازعاج الغربي» للمشروع القومي التركي عابراً وقصيراً: من معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ إلى معاهدة لوزان التي وضعت حداً له عام ١٩٢٣. في حين أن الخطر الحقيقي التاريخي والجيوسياسي كان على الدوام متمثلاً بالاختراق الروسي للبحر الأسود باتجاه المتوسط، أي بمطامع روسيا في البوسفور والدردنيل، كما كان متمثلاً بمخططات روسيا لاختراق الداخل التركي عن طريق تحريك الاقليات الاثنية والدينية، ناهيك عن ادعاء حماية الاورثوذكس في بلاد البلقان[٢٢].

ولم يكن الاتحاد السوفياتي الستاليني، من زاوية جيوسياسية واستراتيجية، غير النسخة الموسعة لروسيا القيصرية التي هددت طيلة ثلاثة قرون المركز التركي من جسم الدولة العثمانية، بل إن الامتداد السوفياتي في أوروبا الشرقية وفقاً لقسمة يالطا ما كان إلا ليزيد مخاوف تركيا الجديدة. ولعل هذه الحقائق الجيوسياسية هي التي أملت ضرورات الخيار التركي الغربي والسياسات الأطلسية للنخبة الحاكمة التركية واستتباعاتها وتداعياتها المختلفة، بما في ذلك تطبيع العلاقة مع إسرائيل، والابتعاد عن مشاكل العالمين العربي والاسلامي.

ليس هدف هذا الكلام التبرير وإنما تفسير موقعين في التاريخ والجغرافيا السياسية: خطر سوفياتي على تركيا يدفع الحكم فيها باتجاه الغرب، فضلاً عن وطأة ذاكرة التاريخ وثوابت الجغرافيا السياسية، وخطر إسرائيلي على العرب مدعوم من القوى الغربية، فضلاً أيضاً عن ذاكرة التاريخ وحقائق التوسع الاستيطاني الصهيوني والاقتلاع والتهجير، يدفع بالحركة العربية ونخباتها وببعض الأنظمة باتجاه الاتحاد السوفياتي. ولا تعدل مواقف الأقطار العربية «المعتدلة» والموالية للغرب آنذاك صورة هذه القطيعة، لأن كل طرف يدير ظهره للآخر ولا يبالي بمشاكله. ويبقى الوضع على حاله حتى غضون السبعينيات عندما شهد العالم أزمة رفع أسعار النفط.

في هذا الوقت، وقد تأثر الغرب الصناعي بهذه الأزمة، قلصت الأقطار الغربية

---

(٢١) وجيه كوثراني، «مشروع النهوض العربي الاسلامي: أزمنته وأزماته،» منبر الحوار، السنة ٦، العدد ٢٠ (شتاء ١٩٩١).

(٢٢) البشري، «العلاقة بين العرب والترك: نظرة إجمالية،» ص ٨٣ - ٩٧.

القروض المخصصة لتركيا ولجأت إلى تحديد حجم الاستثمارات فيها، كما انقصت اعداد المهاجرين الأتراك إلى أسواق العمل الأوروبية. وكان أن حملت هذه التدابير ضرراً لتركيا في وقت كان اقتصادها بدوره يتلقى النتائج المباشرة لارتفاع أسعار المنتجات النفطية.

ومن جهة ثانية، وكنتيجة لرفع أسعار النفط، فإنه توفّر في الأقطار العربية المصدرة للنفط، وخاصة في العربية السعودية، موارد مالية كبيرة للاستثمار والتوظيف، في حين أنه كان ينقصها اليد العاملة الماهرة. وبسبب تقاطع هذه الظروف، كان التقارب العربي ـ التركي يتسارع بمعزل عن التحولات والمواقع والخيارات السياسية. فكان هذا التقارب، كما يلاحظ الدارسون، «تقارباً اقتصادياً مالياً»(٢٣).

ومنذ أوائل الثمانينيات تابعت تركيا الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي، وذلك عبر الخطوات التالية: «المشاركة في منظمة المؤتمر كعضو كامل العضوية بعد أن كانت تركيا تكتفي بالمراقبة.. اتساع نطاق التعاون مع ليبيا ومصر والسعودية ودول الخليج وإيران. وشمل ذلك مجالات عدة عسكرية واقتصادية وثقافية. وسمحت السلطات بترميم واصلاح المساجد العثمانية القديمة وإعادة بعض المظاهر الإسلامية. وبالمقابل، تدفقت الاستثمارات الكويتية والسعودية والخليجية ونشطت التجارة مع ليبيا، وحصلت تركيا على قروض كبيرة من هذه الدول، وأقيمت فيها بعض فروع المنظمات الاقتصادية والعلمية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي»(٢٤).

رابعاً: الخيارات الجديدة مع حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي

مع حرب الخليج الثانية ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، انفتحت أمام تركيا أبواب كثيرة وواسعة، تطل على دائرتين كبيرتين:

١ ـ الدائرة العربية.

٢ ـ دائرة العالم الإسلامي، وخاصة التركي الخارج لتوه من صيغة الاتحاد السوفياتي.

بالنسبة إلى **الدائرة العربية**، كانت الحرب التي شنها الحلفاء على العراق، قد شكّلت حقلاً واسعاً ورحباً لكي تلعب تركيا دوراً اقليمياً مؤثراً. فمقابل التزامها قرار مجلس الأمن القاضي بفرض الحصار على العراق، تعهدت الولايات المتحدة ـ كما ذكرت الصحف ـ بتوفير التعويضات على تركيا جراء خسائرها التي قد تنتج من إغلاق أنبوبي النفط ومن إنهاء

---

(٢٣) Elizabeth Picard, *Quelques questions suscitées par l'étude des relations turco-arabes* (Paris: Dossier du C.E.D.E.J., 1992).

(٢٤) محمد خليفة، «تركيا وأزمة الخليج،» **مستقبل العالم الإسلامي**، السنة ١، العدد ٢ (ربيع ١٩٩١).

تجارتها مع العراق. كما ان حكومة الكويت وحكومة السعودية تعهدتا بتحمل جزء منها يبلغ نحو ملياري دولار. كما تعهدت السعودية بتوفير جزء من حاجة تركيا النفطية بسعر أقل من مستوى السوق. هذا فضلاً عن المساعدات المالية والعسكرية والتقنية الكثيرة التي جنتها تركيا من الولايات المتحدة عندما اندلعت الحرب، وذلك كجزء من شروطها وطلباتها «لقاء الموافقة على استخدام القواعد في أراضيها».

وتتعاظم آفاق الدور التركي في الدائرة العربية من خلال تبلور ثلاثة معطيات:

١ ـ البدء بالتفكير في نظام وسوق شرق أوسطي بعد نهاية حرب الخليج وانكماش النظام العراقي.

٢ ـ بدء المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية وتسارع نتائجها.

٣ ـ بروز وابراز أهمية عنصر الثروة المائية من الطرف التركي في أنحاء منطقة الشرق الأوسط كعنصر موازٍ لأهمية النفط العربي، وخاصة مع البدء بالمشاريع الكبرى.

هذه المعطيات تبرز تأثيراتها واضحة في صياغة تصور الرئيس أوزال دور تركيا في المشروع العربي أو «الشرق الأوسطي» لما بعد حرب الخليج، من مقال كتبه الرئيس اوزال ونشرته صحيفة **الشرق الأوسط** التي تصدر في لندن بتاريخ ١٩٩١/٢/١٧:

«إذا أخذنا بعين الاعتبار كل الحقائق التاريخية في المنطقة قد يكون بإمكاننا جلب السلام إلى المنطقة، وتركيا من جانبها مستعدة للقيام بدور فعّال في هذا الخصوص، ولا سيما لجهة دعم كل الاجراءات التي تسهّل حرية حركة البضائع والرأسمال والخدمات والناس. ونحن مستعدون أيضاً لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بناء المنطقة اقتصادياً مثل مشاريع تنمية الموارد المائية، بما فيها إيصال المياه من الأنهار التركية إلى شبه الجزيرة العربية في خطوط أنابيب تسير جنباً إلى جنب مع أنابيب النفط والغاز. وسيعتمد هذا على إنشاء صندوق نقد من شأنه تسهيل عملية التنمية الاقتصادية. ويمكن انشاء هذا الصندوق بالاعتماد على نسبة مئوية من العائدات النفطية لدول المنطقة بجانب مساهمات من الدول الغربية الغنية»(٢٥).

أما بالنسبة إلى **دائرة العالم الإسلامي** الشرقي وخاصة التركي، فقد انكشفت دفعة واحدة معطيات كبرى جراء انفجار الاتحاد السوفياتي، فاجأت القرار التركي الذي لم يكن مستعداً للتعامل معها. صحيح أنه نمت في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين ايديولوجيا قومية طورانية تطمح في أن تنشىء وحدة قومية تركية على امتداد انتشار العنصر التركي في آسيا الصغرى والقوقاز وآسيا الوسطى، لكن هذا الاتجاه القومي المتطرف ما لبث أن انحسر وتلاشى أمام الصيغة القومية الواقعية التي حددها ميثاق أنقرة وعمل على تحقيقها مصطفى كمال. وكانت عزلة تركيا عن الشرق الإسلامي والتركي جزءاً أيضاً من اكتفاء

---

(٢٥) المصدر نفسه.

تركيا باستراتيجية الاحتماء داخل الحلف الأطلسي مع التركيز على رهان قبولها جزءاً من المجموعة الأوروبية.

مع هذا الانقلاب الدولي الكبير، طرحت أسئلة كبرى أمام النخبات التركية على اختلاف اتجاهاتها ومناهجها. ومن بين الأسئلة الكبرى والعامة تلك التي طرحها أحد الباحثين الأتراك: «هل ستصبح تركيا عضواً في الجماعة الأوروبية خلال العقود الثلاثة المقبلة، أم انها ستطور وتنمي علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن أوروبا؟ هل سنرى تغييراً في الاتجاهات الأساسية للسياسة الخارجية التركية؟ هل تتحول تركيا إلى دولة اقليمية بعيداً عن التكامل مع أوروبا. وهل يتألف اتحاد تركي كونفدرالي؟ وهل تتأسس علاقات وطيدة بالعالم الإسلامي بحيث تكون تركيا جزءاً من اتحاد إسلامي قومي؟»[(٢٦)].

هذه الأسئلة وغيرها تلخص في الواقع تعدد الخيارات على تركيا اليوم. والملاحظ أن تسارع وطأتها لم تسمح بانطباع استراتيجيا واضحة ومحددة توازن ما بين هذه الخيارات وتصوغ أجوبة واقعية عنها. ففي «القمة التركية» التي شهدتها أنقرة يومي ٣٠ و٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. حيث عقد اجتماع بين رؤساء الدول ذات الانتماء الإثني التركي، وهي تركيا وآذربيجان وقازخستان وأوزبكستان وقرغزستان، اقترح الرئيس أوزال مشروع إقامة «سوق تركية مشتركة» تلغى فيه الحواجز الاقتصادية وترفع الرسوم الجمركية ويتأسس بنك للاستثمارات والتنمية ويصدر نفط الدول المنتجة إلى أوروبا عبر تركيا وميناء الاسكندرون. وجاء في كلمته: «إن لغتنا واحدة، وتاريخنا واحد، وثقافتنا واحدة، ويمكن أن يكون جهدنا واحداً وقوتنا واحدة». وواجهت هذا الاختبار الأول للتوجه التركي نحو الجمهوريات التركية تحفظات وأسئلة:

ـ هل هذا معناه العودة إلى النموذج السوفياتي (تساؤل نزار بانييف رئيس قازخستان).

ـ بالنسبة إلى اقتراح اعتماد اللغة التركية لغة دولية، جرى التذكير بأن ٤٥ بالمئة من سكان قازخستان يتكلمون الروسية. ولوحظ أن جميع رؤساء الدول ذات الانتماء الاثني التركي، باستثناء الرئيس الآذربيجاني، يصغون إلى الخطاب عبر الترجمة الفورية إلى اللغة الروسية[(٢٧)].

ويلاحظ المعلقون على هذه القمة والإرباك الذي رافقها أنه «كان للدورين الأساسيين اللذين تقوم بهما كل من روسيا وايران في آسيا الوسطى، أثرهما في عدم مضي رؤساء دول آسيا الوسطى بعيداً في عملية تكامل مع تركيا يمكن أن تفسر انحيازاً لها على حساب الروس والإيرانيين، في حين أن

---

(٢٦) محمد نور الدين، «دوائر تركيا الثلاث: السياسة الخارجية والهوية،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١ (آب/ اغسطس ١٩٩٢)، ص ٧٤ ـ ٨٦. انظر أيضاً في خيارات السياسة التركية:

Patrick Brunot, «Lendemains turcs,» *Les Cahiers de l'orient*, no. 3 (1993), pp. 105-112.

(٢٧) معلومات مستقاة من تقرير من إعداد محمد نور الدين في: **شؤون تركية** (يصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت) (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢).

الواقع الجيو - بوليتيكي لجمهوريات آسيا الوسطى يفرض عليها تنسيقاً في المجالات المختلفة مع روسيا وإيران»(٢٨).

والواقع ان هذين التأثيرين الروسي والإيراني يعودان إلى عوامل تاريخية وجيوسياسية وايديولوجية يصعب اغفالها في القرار التركي. من هذه العوامل:

- آثار المرحلة السوفياتية في الجمهوريات السابقة، والواقع الجيوسياسي والاقتصادي لروسيا حيال هذه الجمهوريات التي استقلت «فجأة».

- الموروث التاريخي المشترك لإيران والجمهوريات التركية الإسلامية، وخاصة بالنسبة إلى آذربيجان، فضلاً عن مصالح ايران الجيوسياسية والاقتصادية في آسيا الوسطى(٢٩).

- الحالة الإسلامية التي لا يخلو بلد اسلامي منها والتي أضحت تشكل جزءاً من دينامية المجتمعات الإسلامية، حتى في «تركيا العلمانية» نفسها حيث إن الإسلام وضع في خدمة الدولة(٣٠).

ما يهمنا في هذه الورقة، وفي هذا السياق بالذات، الانتباه لمزالق ومخاطر التنافس الايراني - التركي في العالم الإسلامي، وخاصة في العالم التركي الذي انبثق من انهيار الاتحاد السوفياتي. فالتنافس الذي تستهدفه الساحة الاقليمية الآسيوية - الإسلامية بين قوتين اقليميتين (ايران وتركيا) للتأثير في مجريات الأمور واستثمار النتائج التي أسفرت عنها التحولات الدولية خلال السنتين الأخيرتين هو أمر طبيعي ومفهوم. لكن ما يدعو إلى الانتباه والحذر هو التسرع في استخدام «الأوراق الايديولوجية» في عملية الاستقطاب الاقليمي. فـ «الورقة القومية» التي ظهر استخدامها في «القمة التركية»، و «الورقة الإسلامية» التي تلجأ إليها إيران عادة في سياستها الخارجية، قد تدفعان نحو خلل في العلاقات على حساب التوازن في المصالح والمواقع الجيوسياسية والأمنية لبلدان المنطقة. ومن موقع المؤرخ تتراءى صورة الصراع العثماني - الصفوي، كما الصراع العراقي - الإيراني، مقلقة ومخيفة، لأنهما في الحالتين شكّلتا خرقاً للتوازن وكسراً لتشابك المصالح وتداخلها، وأضحى بشرهما - وفي الطرفين - أسرى للخطاب الايديولوجي والعقيدي. من هنا تبرز محاذير الاستخدام الشعبوي لـ «الإسلامية» أو لـ «القومية»، كمداخل للاستقطاب السياسي وتمرير مشاريع الوحدات أو «الاتحادات».

---

(٢٨) المصدر نفسه، انظر أيضاً: Patrick Karam, «Le Nouvel enjeu regional et international,» *Les Cahiers de l'orient*, no. 3 (1993), pp. 151-162.

(٢٩) قارن حول العوامل المؤثرة في السياسة التركية حيال الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى: Karam, Ibid., pp. 161-162.

(٣٠) Patrick Brunot, «La Turquie à la veille de XXIe siècle,» *Les Cahiers de l'orient*, no. 3 (1993), p. 12.

إذاً، لا بد من التنبه لاستخدام المصطلحات الايديولوجية وتمثلها في حقل الصراع السياسي، سواء اندرجت هذه المصطلحات تحت عنوان «الأصولية» أو «القومية» أو «العلمانية». وعندما تُجمع النخبات في العالم الإسلامي على ضرورة التحوّل الديمقراطي في بلدانها كخطوات من أجل التقارب والتعاون والتنسيق والانماء، وهذه حاجة تساوي حاجة الانماء في إلحاحها، بل لعلها هي شرطها الضروري، فإنما يحتم هذا أول ما يحتم قبول الاختلاف على مستوى المجتمعات وثقافتها وعلى مستوى التعدد في الأفكار والاجتهادات داخل كل مجتمع، مع التركيز على اعتبار توازن المصالح بين الشعوب في أي مشروع تحالفي أو اتحادي.

وفي إطار الحديث عن موقع العرب أو الأتراك في العالم الإسلامي لا بد من الإشارة إلى مظاهر لافتة في شرقي آسيا تنتظم فيها دول إسلامية هي إندونيسيا وماليزيا. يبلغ السكان المسلمون في هذين البلدين ربع مسلمي العالم تقريباً، ويتجاوزون قليلاً سكان البلدان العربية مجتمعة. وتدعو حكومتا هذين البلدين إلى الانفتاح على الاستثمارات الخارجية وخاصة على تمثّل الجارة القوية: اليابان. وقد شهد هذان البلدان في السنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً عالياً نسبياً مع تحول ديمقراطي ملحوظ في مجتمعيهما. وقد كانت الحكومة الماليزية برئاسة محمد مهاتير في أساس الدعوة لإنشاء «الاتحاد الاقتصادي لدول شرق آسيا» الذي ضم أيضاً إندونيسيا والفيليبين وتايلندا وسنغافورة. كما ان وزيرة التجارة في الحكومة الماليزية هي التي كانت قد اقترحت في ايار/ مايو عام ١٩٩١ خلال انعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادي لبلدان الباسيفيكي، تكوين كتلة اقتصادية لشرق آسيا تضم إلى جانب البلدان الخمسة لـ «آسيان»: (ASEAN) هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية، إلى جانب العملاقين: الصين واليابان[٣١]. إن ثمة حقائق جيوسياسية وحاجات انمائية وعلمية للدول والشعوب تفرض التعاون والتنسيق ـ كما هو واضح في التجربة الآسيوية ـ بمعزل عن اختلاف الايديولوجيات والأديان وطبيعة الأنظمة. انه حل لا بد منه لتجنب الانهيارات والصراعات الاقليمية والأهلية والفوضى الدولية.

* * *

أين هم العرب الآن من كل ما يجري؟

في الخمسينيات والستينيات لاح لمفكر عربي اسلامي هو مالك بن نبي احتمال، أن يتأسس قوة ثالثة في العالم من ضمن الفكرة الافريقية ـ الآسيوية وعلى امتداد محور طنجة ـ جاكرتا، حيث يمكن الدائرة العربية والدائرة الإسلامية إذا ما هضمتا ثقافة الغرب وثقافات

---

(٣١) Pierre Lellouche, *Le Nouveau monde, de l'ordre de Yalta au désordre des nations* (Paris: Grasset, 1992), p. 462.

العالم الثالث أن تشكلا لا قوة سياسية فحسب، كما بدا الأمر في باندونغ، بل أيضاً قوة حضارية بديلة[٣٢]. غير أن الفكرة تلاشت قبل وفاة مالك بن نبي نفسه (توفي بن نبي عام ١٩٧١).

ثم استعاد الفكرة مفكر عربي معاصر هو أنور عبد الملك. ركّز عبد الملك على صيغة «الشرق الحضاري» وأمل هذه المرة أن تهب رياح التغيير في وجه الثنائية العالمية أو كبديل منها من الشرق الأقصى: اليابان والصين وعالمهما الآسيوي، وفي إطار مشروع ينضم إليه «عالم إسلامي وفي قلبه الوطن العربي» تأسيساً على قوة اقتصادية مندمجة في إحياء ثقافي إنساني مغاير للأحادية التطورية الكمية التي وسمت الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي. وهذه المرة أيضاً «جرت الرياح بما لا تشتهي السفن»؛ انهار الاتحاد السوفياتي وحده، وازدادت الصراعات والتجزئة في «الوطن العربي»، كما ازداد الفقر والبطالة، وتعاظمت أشكال الاستتباع «المجاني» بل المكلف للغرب، ووصل التفكك العربي إلى أقصى درجاته مع حرب لبنان وحرب الخليج.

في دراسة قام بها «مركز دراسات الوحدة العربية» في منتصف الثمانينيات في موضوع «استشراف مستقبل الوطن العربي» لحظت الدراسة ثلاثة مسارات (سيناريوهات) لهذا المستقبل[٣٣].

١ ـ **المسار الأول**: احتمال السير في طريق التجزئة، ولهذا تداعياته من تفكك وحروب اهلية واقليمية، وتفاقم مظاهر القمع والاستبداد وتراجع في نسبة النمو الاقتصادي.

٢ ـ **المسار الثاني**: وعي المخاطر من قبل النخبات الحاكمة واللجوء إلى صيغ من التنسيق في الأداء الاقتصادي والاستثمار المشترك، والاصلاحات التي من شأنها افساح المجال في ممارسة الديمقراطية وقيام هامش من الحرية للمجتمعات المدنية.

٣ ـ **المسار الثالث**: «اتحاد عربي» ترى الدراسة أن القوى التي يمكن أن تقوم به أو أن تدفع باتجاهه هي قوى وحدوية ديمقراطية في الوطن العربي.

وأرجح أن الذي حصل خلال السنوات اللاحقة ـ حتى ازمة الخليج وحربها ـ تنطبق عليه ترجيحات المسار الأول حيث انفجرت في تلك اللحظة أزمة الدولة القطرية العربية وأزمة النظام الاقليمي العربي معاً.

---

(٣٢) فكرة موسعة في كتاب: مالك بن نبي، **الفكرة الأفرو ـ آسيوية: ندوة مالك بن نبي** (دمشق: منشورات دار الفكر، ١٩٧٩).

(٣٣) أنور عبد الملك، **تغيير العالم**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥).

غير أنه مع المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية التي جاءت كنتيجة من نتائج حرب الخليج وهيمنة القطب الأمريكي في النظام الدولي، ومع احتمال انعقاد المصالحات العربية ـ الاسرائيلية، ثمة مرحلة جديدة تماماً تتأسس في تاريخ المنطقة العربية. وفي التاريخ لا شيء يمكن اعتباره سلبياً بشكل مطلق، ولا شيء يمكن اعتباره ايجابياً بشكل مطلق. الأمر يتوقف على طريقة التعامل والاستيعاب والتوظيف لأية ظاهرة أو حدث (مثل المانيا واليابان بعد هزيمتهما). يمكن العرب أن يفيدوا كثيراً من هذه المرحلة، إذا عرفوا كيف يتعاملون مع الظواهر الجديدة. ولعل الانسحاب من عقلية «التحارب» والتصعيد التعبوي الذي هدر الامكانات المادية وشل التفكير الاستراتيجي وقمع الحريات الفكرية تحت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، يسمح بفسحة من التأمل لاستعادة النفس والتخطيط العقلاني لمهمات المرحلة القادمة.

ولعل أولى مهمات العرب اليوم وقبل أن يتطلعوا إلى الجوار، إعادة ترميم البيت العربي من الداخل، بعد أن خربته نزاعات الحدود والثروات ومشاريع الهيمنة القطرية، ومشاريع الوحدات المتسرعة التي تلبي مزاج القائد وطموحه، لا حاجات الانماء الشعبي والاقتصادات الوطنية. بعد ذلك، ومن ضمن الحد الأدنى من الاتفاق العربي ـ العربي، يمكن العلاقات العربية ـ التركية أن تلعب دوراً مهماً في خلق تعاون اقليمي منحته الجغرافيا السياسية والحضارية والتاريخ امكانات واسعة للفعل في عوالم وفضاءات متداخلة ومهمة وغنية من عالم اليوم: عوالم المتوسط وافريقيا وآسيا حيث يمكن مقولة العالم الإسلامي، أن تأخذ مداها الجغرافي ومضمونها الحضاري ودورها وفعاليتها الاقتصادية والسياسية في المستقبل، وإلا سيبقى مصطلح «العالم الإسلامي» بلا مضمون وعنواناً فحسب للدراسات التاريخية والاستشراقية.

تعقيب

أكمال الدين إحسان أوغلو (*)

لن أقتصر على التعليق على هذه الورقة فقط بل أريد كذلك أن أثني عليها إذ أرى أنها قد أعطتنا مثلاً حسناً عن كيفية تفسير التاريخ ووضعه في خدمة التعاون في المستقبل، كما انها بينت لنا أن الدراسات الأكاديمية هي ليست فقط ترفاً علمياً، بل إنها تمهد الطريق كذلك لقضايا مهمة أخرى.

أنا أتفق مع عدد من النقاط التي ذكرها المتكلمون. على أنني لم أتسلم المسودة الأولى من الورقة إلا يوم مغادرتي بلادي، وقد تدارستها وأنا في طريقي إلى هذا الاجتماع. لهذا فإن ملاحظاتي ليست محبوكة وليست حسنة التأمل والإعداد. لكنني أود أن أقول إن الرؤية التي قدمها لنا وجيه كوثراني ترينا حقاً كيف نفهم الآن التاريخ العثماني، وأنا في هذا أتكلم عن القسم الأول من الورقة. إن قليلاً فقط من الحاضرين هنا من العرب والأتراك كان قد حضر لقاء جامعة هاديل قبل خمس عشرة سنة أو اللقاء الذي عقد في الأردن قبل عشر سنوات، وأنا بوسعي أن أقول إننا قد توصلنا هنا إلى فهم التاريخ العثماني على نحوٍ يفوق ما توصلنا إليه قبل سنين عديدة.

إن هذه الورقة لا تعوّل على المصادر العثمانية الكلاسيكية أو الدراسات التركية الحديثة، وهي مثال يحتذى في أن باستطاعتنا التوصل إلى الفهم المطلوب حتى دون استخدام المواد الأصلية. لذا فإن تعليقي الأول ينصب على التقدير الذي أكنه لطريقة البحث التي استند إليها الباحث في تكوين وجهة نظره. أنا لن أتكلم بالتفصيل عما جاء في وجهة نظره من حقائق ثابتة، ولكن أود أن أشير قليلاً إلى مسألة العلاقة بين العرب والأتراك في سياقها الواسع. لقد جاءت الورقة على ذكر مالك بن نبي رأنور عبد الملك، وبالطبع المسألة

(*) مدير عام مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، استانبول.

ليست قائمة الآن، ولكنني أرى أن علينا أن ننظر إلى العلاقات العربية ـ التركية في إطار الحضارة العالمية.

ففي هذه المرحلة من النظام العالمي الذي يتحدثون عنه، هناك بعض الباحثين في الغرب يحاول إثارة نزاع بين الحضارات، وأشير بالذات إلى مقال كتبه صموئيل هانتنغ (Samuel Hunting) في «السياسة الخارجية»، وقال فيه إن الحروب في التاريخ القديم كانت حروباً داخل العالم الغربي، وان الحروب قبل الثورة الفرنسية كانت حروباً بين الملوك والأمراء، وان الحروب بعدها كانت بين الأمم، والحروب بعد الحرب العالمية الأولى كانت بين المعتقدات. ثم يقول، نصاً، إن الخطر الذي يواجه الغرب هو الحرب القادمة التي لن تكون داخل العالم الغربي وإنما بين العالم الغربي والعالم الآخر. ويعدد أمثلة من هذا العالم الآخر ومنها حضارة العالم الاسلامي وكونفوشية الصين... الخ. والذي يهمنا في هذا هو القسم الذي يشملنا كلنا، العرب والأتراك. وبالطبع هناك في الفهم الاسلامي والجوانب الثقافية للأتراك والعرب أمور متشابهة وأمور متباينة، وكاتب المقال يضعنا في هذه الظروف. وأنا لا *أدّعي أن ما يقوله يمثل موقفاً رسمياً للغرب والحكومة الأمريكية، ولكن المقال ينبئنا في الأقل* عن القلق السائد في العالم الغربي بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي والشيوعية والماركسية... الخ، فهذا العالم يفكر بأعدائه في المستقبل. أنا بالطبع من الذين يؤمنون بأن الاسلام لا يهدد الحضارة الغربية ولا أظن أن هناك داعياً لنزاع بين الاسلام والغرب، كما انني أؤمن بالتعايش بين الحضارات المختلفة وأعتقد أن المسلمين قد أسهموا كثيراً في بناء الحضارة الانسانية وفي محتواها. ومن دون ذلك فإن الحضارة ستكون شيئاً آخر مختلفاً. لهذا أردت أن أرى في هذه الورقة توجهاً جديداً بشأن علاقة العرب والأتراك تاريخياً وحاضراً بالوضع العالمي بعد أن قرأنا ما قرأنا من ذكر لطيف لمالك بن نبي وأنور عبد الملك.

أقول هذا نظراً إلى أن الورقة قد نجحت في التوجه الداخلي. هذا وأنا قد جئت من الكويت بالأمس فقط، وكان فيها الأمير تشارلز ضمن جولة يزور فيها أقطاراً مختلفة، كما انه كان قد ألقى محاضرة في أوكسفورد، وكان كلامه جواباً، على نحوٍ ما، عما كتبه هانتنغ وجواباً مباشراً، وقد استقبل ولي العهد البريطاني بحماسة وسرور في منطقة الخليج لما صدر عنه من مديح للإسلام ولمساهمة المسلمين في الحضارة الإنسانية. إن التاريخ العثماني مهم جداً، كما تبين الورقة، وأظن أننا بحاجة إلى التوصل إلى فهم مشترك لميراثنا المشترك هذا، ولو سنحت لي الفرصة هنا لقدمت في اليوم الأول ورقة عن هذا الموضوع، والسؤال هو هل نستطيع التوصل إلى فهم مشترك للتاريخ العثماني، وجوابي هو بالإيجاب استناداً إلى دراسة مقارنة *تم اعدادها للمرة الأولى* عن العلاقات التركية ـ العربية. وسأحاول، بالإذن من رئيس الجلسة ومن منظم اللقاء، أن أقدم عنها لمحة بسيطة في نهاية مداخلتي.

أما قضية عقيدة الرجل العادي في تركيا، فهي قضية مهمة ولا أريد الخوض فيها

الآن، إذ سيكون لدينا من الوقت ما يكفي في جلسة بعد الظهر، ولا سيما أنني أحد المتكلمين فيها. سأقول فقط إنني أشاطر المتكلم في بعض النقاط.

إذا أخذنا مصادر الثقافة التركية، فأنا أختلف مع المحاضر بشأنها لأنه ذكر العنصر الفارسي من خلال السلاجقة والمكوّنات العربية ـ الاسلامية من خلال الشريعة والفقه، ثم الإرث اليوناني، أو بالأحرى البيزنطي. وأنا لا أتفق مع هذه النقطة الأخيرة لأن الدراسات أظهرت عدم وجود مدخلات ثقافية من هذا الجانب، بل فقط ما يتعلق بالإدارة والقضاء عند العثمانيين وليس ما يتعلق بالثقافة. هناك عنصر يوناني قديم في الثقافة العثمانية، ولكن هذا جاء من خلال الفلسفة العربية ـ الاسلامية وعلم الكلام... الخ. نحن نعرف أن السلطان الفاتح طلب من أحد الرهبان ترجمة الجغرافيا العثمانية إلى العربية على النسق العباسي في ترجمة الكتب من اليونانية إلى العربية.

هناك عنصر آخر علينا ألا ننساه وهو أن العثمانيين كانوا من الأتراك، لذلك فإن العنصر التركي موجود أيضاً، وعلينا أن نتذكر **كتاب غوبليك** *(Kitab Gobelic)* كمصدر مهم للإدارة ومرشد للحاكم يمدّه بالحكمة... الخ.

لا يمكننا التفكير بالتاريخ العثماني في المرحلة الكلاسيكية فقط وإنما علينا التفكير به في المرحلة الحديثة، وهنا علينا أن نضيف عنصر الثقافة الأوروبية في الثقافة العثمانية، وأود أن أذكر هنا أن هذا العنصر ابتدأ مع أحمد الثالث الذي كان سفيراً في أوروبا الوسطى قبل أن يتولى الحكم، ثم مع سليم الثالث ومحمود الثاني والتنظيمات... الخ.

وعند دراستنا التاريخ العثماني علينا أن نتذكر أن العثمانيين كانوا أول من أدخل التقانة الأوروبية إلى العالم الاسلامي. وأنا أختلف مع القول بأن الفرنسيين هم أول من أدخل ذلك إلى مصر، وأرى أن هذه الفكرة تحتاج إلى إعادة نظر.

إننا، عرباً وأتراكاً، في مناطقنا من العالم، نفكر دائماً بالسياسة الخارجية كأنها مجموعة من المعسكرات، وأن علينا أن ننتمي إلى معسكر معين منها، وأن نكون على صلة حسنة بشعب ما وصلة سيئة بأقطار أخرى، وهي أقطار ذات كلمة نافذة حقاً في السياسة العالمية. ولدينا أمثلة متعددة على إصدار الأمم المتحدة قرارات عن هذا الأمر أو ذاك، ويكون هناك اتفاق في الكلمة بشأنها، ثم نجد قطراً من الأقطار على علاقة جيدة جداً والصحافة في هذا القطر تنتقد حكومته. وهكذا فنحن قد تعودنا على أن نقول إن لدينا علاقات جيدة معكم وعليكم أن تتركوا الجانب الآخر. هذه عقلية خاطئة نعانيها جميعاً. نحن الأتراك بالذات كنا ولم نزل نعانيها، وأظن هناك مواقف مشابهة، أرجو ألا تعم أنحاء أخرى من العالم مثلما شملت بلدي.

وأعتقد أن أمامنا خيارات متعددة علينا أن نبحثها لكي نخلق نوعاً من التعاون. مثلاً

هناك مجال واسع للتعاون في منظمات مثل «لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري» بين الأقطار الأعضاء، وهي غير مذكورة في الورقة، وقد تأسست سنة ١٩٨٤ وتعمل بانتظام ويجري فيها التعاون بين الأقطار الاسلامية، وهذا مشروع شديد الأهمية يقوم على التكامل بين سوريا وتركيا ولبنان والأردن ومصر. نعم، هناك خيارات متعددة، والأمر يتوقف على الطريقة التي ننظر بها إليها، ولدينا الرؤية والارادة، وأظن أن الهوة في سوء فهم تاريخنا لم تعد موجودة، وأن أمامنا مستقبلاً أفضل مما كان عليه الحال في العقود الماضية.

المناقشات

١ ـ ناصيف حتي

لقد سمعت هنا كثيراً من التعليقات الخلافية والمثيرة للاهتمام عن العلاقات العربية ـ التركية، وأود أن أبدي في هذه المرحلة من المؤتمر ثلاث ملاحظات عامة.

أولاً، هناك حاجة إلى نزع العامل الايديولوجي من التصور العربي للعلاقات. لدينا قراءتان متعارضتان: الأولى من القومي العربي، والثانية من الاسلامي، وهما في أشكالهما المغالية والسائدة تعملان كالآتي:

يؤدي الطرح الذي يقدمه القومي العربي إلى تثبيت في الزمان يقود إلى تثبيت في المكان. ولأن هذا الطرح لا يستطيع التغلب على وقر التاريخ، فإنه ينأى بنفسه عن العلاقة، بل يقيم حاجزاً على الجانب العربي. أما الطرح الذي يقدمه الاسلامي فيتثبت على العنصر الديني ـ الثقافي مما يتحول إلى انفعال يتغلب على التعاون. لذا نجد في هذا الطرح أن الجسور التي تمد نحو التعاون المتناغم تقوم في بنائها على العامل الديني ـ الثقافي وحده، حتى كأن التضامن الديني يمكن أن يتحول آلياً إلى تطابق في المصالح.

يكفي أن نقول إنه إذا لم يكن التوتر حالة طبيعية للعلاقات العربية ـ التركية، فالانسجام ليس كذلك أيضاً. يذكرني هذا بمقولة اللورد أكتون: «إن أوطد الروابط هي رابطة المصالح». وينبغي لنا أن نسعى إلى تطبيع العلاقات في هذا الإطار.

ثانياً، إن تركيا بحاجة إلى أن تدرك أن توقيت التفاتها شرقاً وجنوباً إنما يحدث واسرائيل تقوم بعملية الاندماج في شرق أوسط جديد. والتحدي الأساسي أمام تركيا هو أن تستنقذ تطور العلاقات التركية ـ العربية من الاطار العام للتعاون الاقليمي الذي يدور حول عملية السلام، وإلا فإن هذه العملية قد تعقد العلاقات المذكورة في هذه المرحلة بسبب

المشاحنات التي يثيرها إطار التعاون الاقليمي في الجانب العربي. لذا، فإن واسطة تركيا التي تحملها إلى الشرق الأوسط ينبغي أن تظل خارج قناة ذلك الأطار.

ثالثاً، هناك حاجة لدى كلا الطرفين إلى تطبيع هذه العلاقة. ويحتم هذا عنصرين أساسيين: **أولهما** تحديد الأمور الخاصة بالعلاقة وذلك لدرء انتشار الأثر الذي ينشأ عن أزمة ما ولزيادة القدرة على إدارتها. **وثانيهما** ضرورة تحديد القضايا التي تشملها العلاقات بشكل جليّ وعدم الاكتفاء بالإشارة إليها رمزياً.

أخيراً، أود أن أقترح إنشاء آلية خاصة للمشاورات التركية ـ العربية تقوم بالجمع بين الرجال الرسميين وغير الرسميين من الطرفين.

٢ ـ سيّار الجميل

استمتعت حقاً بما طرحه وجيه كوثراني في بحثه القيم. ولدي بعض الآراء والملاحظات:

١ ـ حول مصطلح «العالم الاسلامي» ومسألة مضمونه التاريخي في الوحدة والتنوّع، فإن العالم الاسلامي على مدى تاريخه الطويل لم يكن موحّداً، إنما كان ولم يزل متنوعاً. وعندما يقال اليوم مصطلح «الأمة الاسلامية» فهو قابل لتفسيرات عدة ولا تتفق أبداً مع ما يمكن أن نسمّيه بـ «الأمة الاسلامية» (Islamic Nation)، فمضمونه يعني: مجموعة بيئات اسلامية متعددة استطاعت كل منها أن تفسّر هذا المصطلح (term) حسب ما لديها من أعراف وتقاليد اكتسبتها على المدى الطويل.

٢ ـ ينقسم التاريخ الاسلامي بجملته إلى قسمين اثنين: القسم **الأول** كان من حظوة دولة الخلافة (وأقصد هنا: الخلافة العربية). والقسم **الثاني** كان من حظوة دولة السلطنة أو السلطان (وأقصد هنا: السلطانية التركية)، إذ يكفي أن الـ ٦٤٣ سنة من ذلك التاريخ كانت من نصيب حياة الدولة العثمانية. ففي السنة ١٢٥٨م التي سقطت خلالها بغداد بيد هولاكو وسقطت الدولة (الخلافة) العباسية... في تلك السنة بالذات، ولد عثمان مؤسس الدولة (السلطنة) العثمانية، واستطاع أن يؤسّس دولته في نهاية القرن الثالث عشر (أي: بين ١٢٨١ ـ ١٢٩٩م) وهي *الدولة التي استمرت حياتها* حتى عام ١٩٢٤.

٣ ـ أما بالنسبة إلى التأثيرات والمعطيات، وأنا أتفق، هنا، مع رأي اكمال الدين احسان أوغلو، فالتأثيرات الفارسية كانت نادرة، وأتت بطريق غير مباشر، وليس لها أي مجال بكل ما طبع في تاريخ الدولة العثمانية، لا على مستوى النظام، ولا على المستوى السياسي... وإنما كانت محض تأثيرات لغوية. أما التأثيرات البيزنطية، فهي كل ما كان قد ترسّب في الأناضول من عادات اجتماعية استطاعت الدولة العثمانية أن تصهرها في ما بعد. أما التأثيرات العربية، فقد كانت كبيرة نظراً إلى سماتها العقائدية. أما المقوّم الأساسي في حياة

هذه «الدولة»، فهو مقوّم جديد استطاع المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي أن يجد له شبهاً مماثلاً مع النظام الاسبارطي، أقصد: النظام العسكري الذي كان يعدّ المقوّم والعمود الفقري لحياة الدولة العثمانية. أما التأثيرات اليونانية فقد كانت موجودة، ولكن ليس على طول الخط.

٤ ـ أما القوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية، فقد كانت أيضاً قوانين متجددة ومتطورة، سواء على يد أورخان أو مراد الأول... ثم قوانين (قانوننامه لر) على يد محمد الفاتح، ثم قوانين سليمان القانوني، وبقيت الدولة العثمانية تطبّق تلك القوانين حتى القرن التاسع عشر.

٥ ـ بالنسبة إلى مأسسة «شيخ الاسلام»، فلا يمكنني اعتبارها مؤسسة خلافة، والدولة العثمانية لم تكن دولة خلافة، وهذا رأيي المتواضع. لم تكن دولة خلافة اسلامية، إنما كانت دولة سلطانية استطاعت أن تبني حياتها على المقومات الاسلامية، لكن ليس من خلال مؤسسة الخلافة.

٦ ـ بالنسبة إلى مدى صلاحية فكرة طارق البشري حول «سور الاسلام العظيم»، أعتقد أن البشري لم يكن متخصصاً بتاريخ الدولة العثمانية. وهناك آراء مختلفة، كنت أود لو أطلعنا وجيه كوثراني على آراء أخرى اضافة إلى هذا الرأي، مثلاً، رأي دونالد بيتشر (Donald Pitcher) في «الجغرافيا التاريخية للامبراطورية العثمانية»، ورأي جغرافي تاريخي آخر للمتحدث في «نظرية الدواخل والأطراف»، وقد عالجته مفصلاً في كتابي **العثمانيون وتكوين العرب الحديث**، ورأي اندريه ميكال (André Miquel) في «الجغرافيا الانسانية»، ورأي روبرت أولسن (Robert W. Olson) في «الجغرافيا الاقتصادية».

٧ ـ أما بالنسبة إلى الصراع العثماني ـ الايراني، فأعتقد أن ذلك الصراع كان يستهدف بالدرجة الأولى وصول أحد الطرفين المتصارعين إلى سواحل البحر المتوسط الشرقية وسيطرته عليها والهيمنة على العراق وبلاد الشام. وعليه، فإن القتال بين الطرفين كان يجري على المناطق الجغرافية الممتدة بين أرمينيا ← آذربيجان ← كردستان ← لورستان ← العراق ← الخليج العربي.

٨ ـ بالنسبة إلى القطيعة، وقد ذكر كوثراني ذلك من خلال حديثه عن الخيارات، أقول: إن الوطأة التاريخية قد أنتجت وطأة جيوسياسية... وهذا ما تحدثنا عنه، أعني سواء في ورقة عثمان أوكيار (Osman Okyar) أو في ورقتي... وأعتقد جازماً أن الموروث التاريخي كان كافياً كتأسيس للبناء وإحداث القطيعة السياسية التي جرت في القرن العشرين.

٣ ـ ابراهيم الداقوقي

كنت أتمنى أن يقوم وجيه كوثراني بإيراد عبارته «إن الاسلام وضع في خدمة الدولة» في بحثه بشكل «إن الإسلام وضع في خدمة الدولة في سنواتها الأولى وحتى أخذ تركيا بالتعددية الحزبية»، لأن الدولة أخذت بالعلمانية كمذهب سياسي في دستورها حيث كانت

إحدى المبادىء الستة للنظرية الكمالية في الحكم. ثم تحولت العلمانية إلى «العلمانية الموضوعية» بعد الخمسينيات عندما أخذت تركيا بالتعددية الحزبية وأصبح ثمة تسامح في تطبيق العلمانية المذهبية في تركيا، بعد السماح بانتقادها وتغيير الأذان من التركية إلى العربية. أما اليوم، فإن في تركيا أربعة أنواع من الاسلام، أو أربع حركات اسلامية هي:

١ ـ الحركة النورسية: التي يُعَد العالِم الكردي سعيد نورسي مؤسسها. وبالمناسبة فقد قام النورسي بثورة ضد الحركة الكمالية عام ١٩٢٥ بتأييد من الانكليز.

٢ ـ الاسلام الرسمي المتمثل برئاسة الشؤون الدينية، وهي تابعة للدولة وتعمل ضمن اطار رأي الدولة في الاسلام. وقد عقدت هذه الرئاسة أول شورى دينية خلال ١ ـ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، ودعت إليها مختلف الشخصيات الدينية الاسلامية في العالم، لمناقشة الفكرية العلمانية والشؤون الدينية الأخرى.

٣ ـ المسلمون الأصوليون ويمثلهم «حزب الله» الذين يعَدون اختراقاً ايرانياً للفكر الاسلامي التقليدي في تركيا. وهم اليوم قوة دينية ـ سياسية معارضة ومسلحة.

٤ ـ الاسلام العلمي الحديث أو «المجددون في الاسلام»، ويمثله بالأخص أساتذة الجامعات التركية (بعض أساتذة كليات الشريعة ـ الإلهيات) أمثال محمد آيدين وصالح آق دمير، والكتاب والصحفيون فهمي كورو، وروحي فيغلالي، وعلي بولوج، بالإضافة إلى الشيخ سليمان آتش، الرئيس السابق للشؤون الدينية في تركيا. وينقسم هذا التيار الديني إلى قسمين:

الأول، التجديد الاسلامي الذي يدعو إلى الغاء الصوم والصلاة من شعائر الاسلام، واعتبار العمل الصالح هو الأساس استناداً إلى الآية (٦٢) الكريمة من سورة البقرة التي تؤكد: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم**﴾[١] حيث يؤكد أتباع هذه الفئة أن الصابئة ـ الذين هم من عبدة النار ـ يمثلون المؤمنين بالعلمانية اليوم، فإذا كان لأولئك أجرهم عند الله، فإن لنا أيضاً أجرنا عند الله، أي ان العلمانية والاسلام يمكنهما التعايش جنباً إلى جنب في تركيا.

الثاني يؤمن بأنه لا يمكن إلغاء أو تغيير أسس الاسلام وفرائضه، ولكن يمكن كل انسان أن يختار طريقه في الحياة ما دام باب الاجتهاد مفتوحاً، والاجتهاد عمل انساني، وكل عمل انساني قابل للتغيير. ويستند أتباع هذه الفئة في آرائهم الاختيارية إلى سورة الكافرون: ﴿**قل يا أيها الكافرون. لا أعبد ما تعبدون. ولا أنتم عابدون ما أعبد**﴾[٢]...

---

(١) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ٦٢.

(٢) المصدر نفسه، «سورة الكافرون،» الآيات ١ ـ ٣.

وتمثل صحف صباح وتركيا وزمان اليومية وجهات نظر هذه الفئات، عدا حزب الله، وتقوم بنشر آرائها واتجاهاتها ومناقشاتها وتحليلاتها.

٤ ـ جهاد الزين

لدي ملاحظة واحدة، ولكن أولاً أريد أن أحيي الروح الرحبة والنبيهة التي تتبدى في دراسة وجيه كوثراني، وأحيي بصورة خاصة الملاحظات المسؤولة التي أبداها إكمال الدين إحسان أوغلو، وهو بذاته، بالاضافة إلى المؤسسة الهامة التي يترأسها في تركيا، بتعدده الثقافي وعمله، مؤسسة حوار عربي ـ تركي.

الملاحظة التي أريد أن أتوقف عندها، لعلها مفيدة في أي حوار حول العلاقات العربية ـ التركية في إطار العالم الإسلامي، هي أن التجربة التاريخية الحديثة للعرب المشارقة تجعلهم يتميزون من إخوانهم الايرانيين والأتراك في مسألة هامة جداً، أقول الإيرانيين والأتراك لأنني أرى أن العالم الاسلامي، كما أشار العديدون، هو، تاريخاً وحاضراً، يرتكز على هذا المثلث الذهبي للتاريخ الاسلامي. هذا التميز العربي يقوم على مشاركة المسيحيين في الصياغة السياسية الحقوقية، نقاشاً وإشكالات وحلولاً في تكوين الدولة الحديثة، سواء كان تقييمنا هذه الدولة الحديثة التي شهدها الوطن العربي من حيث الشرعية أو من حيث الفعالية، أو من حيث قدرته على التحديث سلبياً أو ايجابياً. وفي التجربة العربية الحديثة ـ أقول «الحديثة» لأن في التجربة العثمانية نحن جميعاً شركاء في نوع خاص جداً وعميق وعضوي من العلاقات مع الإثنيات المسيحية في المنطقة ـ في هذه التجربة الحديثة، العرب المشارقة وحدهم شهدوا هذه المشاركة الفعلية للحساسية المسيحية العربية في تشكيل الدولة العربية الحديثة. ولعلها من المفارقات الهامة ألا يكون من قبيل المصادفة مكان انعقاد هذه الندوة في البلد أو الكيان الذي تنكشف فيه جميع التباسات وإحباطات ونجاحات هذا التمييز العربي في العلاقة مع البعد المسيحي، أو هذه المشاركة في التشكل السياسي والحقوقي والاجتماعي والاقتصادي للحياة العامة العربية، أعني بهذا البلد لبنان.

٥ ـ وجيه كوثراني (يردّ)

أشكر الإخوة الزملاء والأصدقاء الذين ناقشوا بحثي. فقد أفدت كثيراً من توضيحاتهم، وهذه التوضيحات تساعدني بدورها على أن أضيف بعض الملاحظات التوضيحية بشكل سريع مقتضب.

لست ممن يقولون بثنائية الصراع الحضاري في العالم، وبأن ثمة صراعاً بين الإسلام والغرب، كما يعتقد أفرقاء من هنا ومن هناك. وهذا لا يقودني إلى القول بعالمية الحضارة وغياب التنوع والعقود. إنني من القائلين بتعددية الحضارات والثقافات في العالم، ولكن من القائلين أيضاً بأن ثمة حضارة غربية طمست وتطمس الحضارات والثقافات الأخرى. وهذا

بدوره لا يلغي وجود أصوات وأقلام في الغرب تتناول الحضارة الاسلامية بمنهج جديد.

إنني متفق مع اكمال الدين أوغلو حول هذه المسألة. والاستشهاد بأنور عبد الملك ومالك بن نبي استشهاد يندرج في دراسة ما آلت إليه مقولاتهما في شأن النظام الدولي وتغيير العالم.

في موضوع التركيب الثقافي للدولة العثمانية ومصادر هذا التركيب؛ لا أريد أن أدخل في تفاصيل أحجام مصادر هذا التركيب، فقياس أحجام المصادر الثقافية أمر صعب بل مستحيل. إنه أمر يختلف عليه أهل الاختصاص. ما وزن المصدر الفارسي، أو المصدر العربي أو المصدر اليوناني ـ البيزنطي؟ ثمة نظريات عديدة تغلّب مصدراً على مصدر. وليس هدفي في البحث عندما عددت المصادر الثقافية الثلاثة (الفارسي، العربي ـ الاسلامي، البيزنطي) أن أدخل في التفاصيل، بل أردت أن أشدد على صفة «التوليف» التي وسمت بنية الدولة العثمانية وبنية مجتمعاتها وأثّرت في نظامها السياسي الذي اتسم في قرونه الأولى بمرونة لفتت نظر الباحثين المتخصصين... وأعتقد أن سبب هذه المرونة التي ضمنت توازناً واستمرارية للدولة ومجتمعاتها هو في هذه القدرة على التوليف والتعايش بين ثقافات متنوعة ومتعددة.

وسواء أتت التأثيرات الفارسية، كما يقول سيار الجميل، بصورة غير مباشرة أو مباشرة، فهي مصادر تأثير في كل الأحوال. ومعروف أن الدولة السلجوقية التي هي الدولة الأم للدولة العثمانية حملت تأثيرات فارسية صريحة وواضحة في اللغة وهياكل النظام السياسي وأنماط التعليم والمدارس. وأما الحديث عن آثار بيزنطية مترسبة في الأناضول، فهذا كلام غير دقيق، فالثقافة البيزنطية اليونانية كانت سائدة في مناطق الدردنيل، القسم الغربي من الدولة، وخاصة بعد فتح استانبول...

أما قول سيّار الجميل بأن الدولة العثمانية ليست خلافة وبأن مشيخة الاسلام ليست خلافة، فلا أحد قال بأن هذه أو تلك هي خلافة. الأمر الذي حاولنا أن نشرحه حول علاقة الدولة العثمانية بالشريعة، هو أنها دولة تغلب بالمعنى الذي تحدث عنه الفقهاء السنّة بدءاً من الماوردي، فشرّعوا لإمارة الاستيلاء وللسلطنة، بأنها تقوم واقعياً بمهمات خلافة الضرورة. من هنا كان قبولها الاسلامي كل هذه الفترة الطويلة، وكان أن لعبت مشيخة الاسلام ومؤسساتها دوراً ايديولوجياً في هذا القبول.

أما عن أهداف الدولة الصفوية بأنها لم تكن تطمع بمرافىء المتوسط، والدليل أن الحرب بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية بقيت بين شرقي الأناضول والعراق، فإن هذه المعلومات لا تقوم دليلاً على أن الدولة الصفوية لم تكن ترغب في الوصول إلى مرافىء المتوسط. إن بقاء الحرب بين شرقي الأناضول والعراق، دليل على أن الدولة الصفوية لم

تستطع أن تتخطى الجبهة الشرقية، وأن الحرب ظلّت سجالاً بين الطرفين طيلة أكثر من قرنين. أما الدليل على اندراج مرافىء المتوسط كأهداف، فيكمن في الحقائق الجيوسياسية للاقتصاد الايراني آنذاك: تأمين طرق مواصلات الحرير إلى أوروبا. وكان هناك ثلاثة طرق لهذا الحرير: طريق موسكو، وطريق الخليج، ومرافىء المتوسط عبر حلب. والدارسون الحرب الصفوية ـ العثمانية بأبعادها الجيوسياسية والاقتصادية لا يفوتهم ذلك.

الفصل الحادي عشر
الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى

ناصيف حتي(*)

تقديم

تعالج هذه الورقة استراتيجيات الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة لأن هاتين القوتين ينطبق عليهما معيار «المنظومة المؤثرة» المتعلق بالإطار الإقليمي لكل من تركيا والوطن العربي. أما اليابان والصين فهما أيضاً قوتان عظميان تشهدان تحولات هائلة، إذ تغير اليابان منحى سياستها الخارجية، فيما تغير الصين منحى سياستها الاقتصادية الداخلية، إلا أننا استبعدناهما لسببين: **الأول**، أنهما لا يشكلان السياسات الكبرى للمنطقة، **والثاني**، أنهما لم يطورا حتى الآن أية تصورات فكرية أو خطط حول كيفية إعادة بناء الاطار الإقليمي ذاته المتعلق بتركيا والوطن العربي.

يمتد هذا الإطار عبر ثلاث قارات، من المغرب إلى آسيا الوسطى، وهي منطقة ذات أهمية أساسية عند تركيا، مثلما أنها، بدورها، تخلع على تركيا وزناً أكبر في السياسات العالمية. وبالتالي ينبغي ألا نستبعد روسيا من الحساب، بوصفها قوة عظمى محتملة، وإن كانت قد أصبحت الرجل المريض الجديد في العالم، وهو لقب اكتسبته تركيا على مستوى إقليمي أكثر تواضعاً؛ فروسيا لم تتنازل عن طموحاتها الامبراطورية، مثلما فعلت تركيا بعد سقوط الامبراطورية العثمانية[1]، ولذلك لا يمكن اسقاطها من الحساب. أضف إلى ذلك أن روسيا سوف تشترك مع تركيا في آسيا الوسطى في لعبة قوة لا تستطيع تجاهلها بقية القوى العظمى.

(*) خبير في جامعة الدول العربية في القاهرة.

(١) Zbigniew Brzezinski, *Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the 21st Century* (New York: Charles Scribner's Sons, 1993), p. 159.

أولاً: تركيا والوطن العربي

في مؤتمر عن الأمن والتعاون في البحر المتوسط عقدته فورُم فاونديشن (Forum Foundation) في نيسان/ ابريل ١٩٩٢ في أثينا، وصفت تانسو تشيلر ـ وكانت آنذاك وزيرة اقتصاد تركيا ـ أو بالأحرى حددت دور تركيا في المستقبل على أنه جسر متعدد الاتجاهات بين أوروبا وآسيا، أوروبا والشرق الأوسط، العالم المتطور والعالم الذي يتطور، وبين العالم الغربي والعالم الإسلامي. الخلاصة أن الجغرافيا السياسية وضعت في خدمة الاقتصاد. ولم يكن يجاري فصاحة الوزيرة شيء مثل الاحساس بالهدف، وهو أحد مقومات القوة في الأمة، وقد بينته على أنه وضوح البيان. وعلى الطرف النقيض يقف الوطن العربي الذي تمثله أفضل تمثيل كلمات سنيكا: «حين لا يعرف المرء إلى أي مرفأ يتجه، فما من ريح مؤاتية بالنسبة إليه». ولهذا، فبعد الاستراتيجيا التركية الواثقة والمتطورة يفضل المرء ألا يتكلم عن الاستراتيجيا العربية. فالوطن العربي سوف يبقى عند الطرف المتلقي للحوادث ما دام فاقداً المعنويات من الناحية الثقافية، ومبعثَراً من الناحية السياسية، وتزداد هشاشته من الناحية الاستراتيجية. فانتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج الثانية كلتاهما زادت من أهمية القيمة الاستراتيجية لتركيا وقللت من أهمية القيمة الاستراتيجية للوطن العربي في نظر القوى العظمى.

ثمة عوامل عديدة لتطبيع العلاقات العربية ـ التركية الشاملة التي بدأت قبل عقد من السنين. وهي تحل محل العداوات التاريخية التي شكلت هذه العلاقات وعملت على تعزيز بعضها بعضاً. إن انتهاء التقسيمات بين تقدميين ـ محافظين، وكذلك عرب قوميين ـ غربيين، قد استأصل مصدراً أساسياً للاحتكاك. أضف إلى ذلك، أن ظهور اتجاهات إسلامية مختلفة دفع إلى قراءة جديدة للامبراطورية العثمانية، وقد أضفت هذه القراءة شرعية وتعاطفاً مع آخر قوة عظمى إسلامية. هذا الخطاب الجديد أحدث تمزقاً مع الخطاب التقليدي السائد الذي يصور الامبراطورية ذاتها على أنها قوة استعمارية، وهذا التصوير من نتاج القومية العربية في المشرق. إحدى النسخ المتطرفة من الخطاب الجديد تذهب بعيداً إلى حد أنها تقدم تفسيراً تآمرياً لمقاصد وادعاءات القوميين العرب على أنها مستوحاة من كره الأمة الإسلامية، لأن بعض القوميين ينتمي إلى أقليات غير إسلامية. فلئن أسهمت الحركات الإسلامية بحصتها في هذا التقارب، فكذلك فعل التحول السياسي ـ الثقافي إلى الغرب، فقد اخترق الجسد السياسي في الوطن العربي وحول تركيا إلى كيان مطابق بعد أن كان شاذاً. أخيراً وليس آخراً، فإن تغير طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي جعل أغلبية العرب تقف، أخيراً، في صف واحد مع تركيا مما ضيّق إلى حد كبير الفجوة التي كانت تفصل بين الطرفين في هذه القضية.

وفي حين اختفى التفاوت الايديولوجي والمجابهة الاستراتيجية، أُهمل العائق التاريخي

عند الأكثرية العربية أو على الأقل هُمّش. وهذا مهد السبيل إلى التطبيع الذي شجع على التعاون من دون أن يمحو الصراعات التي يمكن التحكم فيها، كتلك الصراعات حول المياه أو النفوذ.

ثانياً: الاطار الإقليمي: قاعدة بناءة

إذا كان سقوط جدار برلين قد فتح أوروبا الوسطى والشرقية أمام الغرب، فإن سقوط الاتحاد السوفياتي فتح بلاد القوقاز وآسيا الوسطى أمام تركيا. لقد حرر ذلك تركيا من قرنين من الضغط الروسي المتواصل على حدودها. وكذلك فقدت الامبراطورية العثمانية تحت هذا الضغط ولاياتها المسيحية قبل نهاية القرن التاسع عشر. وقد اعتبر برنارد لويس ما جرى تحريراً لقسم من «الشرق الأوسط التاريخي»[٢]، ذلك القسم الذي سماه كمال أتاتورك «الامبراطورية الخفية»[٣]. ويجادل لويس بأن «ظهور هذا الشرق الأوسط الجديد قد يكون أهم التغيرات كلها بالنسبة إلى الشرق الأوسط الأقدم». وبصرف النظر عن تعريف لويس المحمل بكنايات دينية، ومع أننا نضع في حسابنا وجود أشكال متعددة من الشرق الأوسط بحسب التماثلات المستعملة، ان كانت جغرافية أو حضارية أو سلوكية، أو مجرد اهتمام أكاديمي، فإن آسيا الوسطى مرتبطة بالشرق الأوسط التقليدي. ولم يكن دور العناصر الدينية كبيراً في هذا المضمار فهي تحمل إمكانية مزيد من التفاعل في المستقبل، لأن سياسات القوى الإقليمية هي التي لعبت الدور الأكبر مع المنظمات التي تتقاسم كلاً من الشرق الأوسط «المستعاد» والشرق الأوسط التقليدي. إن تركيا وايران والعربية السعودية فاعلة في هذا المضمار. ومع ذلك فالتنافس الرئيسي يظل قائماً بين تركيا وروسيا. ثمة عثمانية علمانية آخذة بالبزوغ. وهي تقوم على التوسل بالصلات الحضارية مع الجمهوريات التركية، وإن كانت أكثر تواشجاً مع العلاقات الاقتصادية. فتركيا تطور روابطها التجارية والثقافية مع هذه الجمهوريات، وتحاول إيران أن تتابعها في السياسة العملية ذاتها مع تخفيض حمية العامل الايديولوجي. ومع ذلك، فإن العوائق الاقتصادية ونقص التجاوب الثقافي والديني في معظم هذه الجمهوريات وضعت إيران وراء تركيا في التنافس على كسب النفوذ.

يأتي بعد ذلك التنافس المؤسساتي. فقد كانت تركيا وراء صياغة الاتفاقية الاقتصادية لبلدان البحر الأسود، وهي منظمة تضم إلى جانب تركيا، بلغاريا، اليونان، ألبانيا، مولدافيا،

---

(٢) Bernard Lewis, «Rethinking the Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 4 (Fall 1992), p. 104.

(٣) اقتبس من: Patrick Brunot «Lendemains turcs,» *Les Cahiers de l'orient*, no. 30 (1993), p. 108.

رومانيا، أوكرانيا، روسيا، جورجيا، آذربيجان وأرمينيا. وقد ردت إيران بتشكيل منظمة بحر الخزر.

خلال ذلك، كان لأزمة الخليج الثانية تأثير مدمر في الوطن العربي، فزاد اختراقه من قبل الولايات المتحدة، وكذلك من قبل المجموعة الأوروبية والقوى الأوروبية بدرجة تالية.

وقد شعر الوطن العربي بتأثيرات الأزمة على الصعيدين الهيكلي والسلوكي كليهما. فقد زالت محرمات كثيرة وزال معها الكثير من القيم العربية المشتركة. وقد أدى هذا إلى إعادة ترتيب القيم والأولويات وإلى المزيد من التشرذم على المستوى الهيكلي. وفي هذه الأثناء لم يعد بالإمكان أن تبقى العملية السلمية لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي في معزل عن صدمة أزمة الخليج وآثارها. فإعلان المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي قد عكس هذا التشكل الجديد للقوى في الشرق الأوسط. أضف إلى ذلك أنه يبشّر بعصر جديد وبدأ بدينامية جديدة تفرض جدول أعمال جديداً مثقلاً بقضايا مستحدثة وضاغطة على عالم عربي متحارب متفكك.

فإذا عدنا إلى العلاقات التركية ـ العربية في عصر تُستبدل فيه المياه بالنفط كسياسة سائدة في قضايا المنطقة، فإن تركيا سوف ترى دورها يزداد بروزاً من خلال الدبلوماسية المائية[٤]، ويزداد قدرة على استخدام الإكراه والمنع مع سوريا والعراق والشرق وربما الخليج، وذلك لتزيد نفوذها وتدعم بُعداً من أبعاد سياستها المتّجهة شرقاً.

على صعيد آخر من إعادة التركيبة، فإن مجلس التعاون العربي لم يعد قائماً، ومنظمة التعاون الاقتصادي أعيد إحياؤها وتوسيعها بعد ركودها لسنوات، وهنالك تركيبات تعاونية جديدة على المستويين الداخلي والإقليمي تنشأ فجأة؟ كل ذلك يوحي أن المنطقة تخضع لتغيرات جسيمة وأنها فعلاً أشبه بورشة بناء.

ثالثاً: الولايات المتحدة و«الشرق الأوسط»: دمج الوطن العربي

لقد حرّرت نهاية الحرب الباردة الشرق الأوسط من تنافس القوى العظمى ذي التأثير المناوىء للوحدة الإقليمية. وبرزت الولايات المتحدة منفردةً، أمداً ما في الأقل، في مركز القيادة لسياسة الشرق الأوسط. وجاءت حرب الخليج لتعزّز هذا المنحى. وإن سياسة خلق «شرق أوسط جديد» في الاصطلاح الدبلوماسي للولايات المتحدة ترقى إلى ما يلي: التسوية

(٤) انظر: *Water and Peace in the Middle East*, E/ESCWA/ENR/1993/3, 24/1/1993, and *The Peace Pipeline Project* (Egypt: Embassy of Turkey, 1992).

الشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، تدابير الأمن والحد من الأسلحة، والتنمية من خلال تعزيز التعاون الإقليمي الاقتصادي. وعليه تمّ تطوير تصور بنية إقليمية جديدة ذات صفة عقائدية تدعى الخصخصة واقتصاد السوق. وهذا التصور، لم يتحدد بوضوح بعد، وهو يتميز بالعناصر التالية:

١ ـ وجود إجماع بين القوى العظمى يدعم إعادة البناء هذه مع التطلُّع إلى تعزيز عملية تكاملية. هكذا إجماع يحصل للمرة الأولى ويأتي كبديل من المنافسة والتصادم في هذا المجال.

٢ ـ إلى جانب الدعم الخارجي، يوجد الدعم الداخلي الذي يتراوح بين الدعم الفعلي والدعم السلبي، في حين تبقى المعارضة مستضعَفة وذات تأثير يكاد لا يُدرَك ولا سيما على مستوى الدولة.

٣ ـ إن محاولات بناء الشرق الأوسط مسيَّرة من خلال عملية سياسية ـ دبلوماسية على المستوى الإقليمي الداخلي مع الولايات المتحدة، ومدعومة من قوى أخرى تعمل كمحفز قوي. أما المحاولات الماضية فقد فشلت جزئياً لأنها كانت تملى من المنطقة الإقليمية الخارجية، مثل الدعوة إلى إنشاء منظمة الدفاع للشرق الأوسط عام ١٩٥٠ أو الدعوة إلى بناء «الإجماع الاستراتيجي» بعد ثلاثين سنة. ناهيك عن التذكير بأن الفشل كان أيضاً نتيجة المعارضة «الداخلية».

٤ ـ بدلاً من أن يُعطى مشروع البناء الجديد عملاً أحادياً استراتيجياً، فإنه يجسِّد أعمالاً آلية عديدة ليساعد على إضفاء الشرعية الإقليمية عليها بالتجاوب مع احتياجات الفاعلين الإقليميين في الحقول الاقتصادية، الأمنية، التنموية، والتعاونية.

٥ ـ يتماشى هذا المفهوم مع النزعة المنبثقة من الإقليمية الجديدة التي تميز النشوء السريع لبنى وهيكليات التعاون المعقدة في مناطق مختلفة من العالم. إن نزعة كهذه أثيرت مع نهاية الحرب الباردة التي أسقطت الضغوط التي فرضتها القوتان العظميان على حلفائها وأصدقائها. وقد أثيرت كذلك بالوعي المتنامي بأن الدولة غير قادرة على معالجة قضايا عديدة من دون الانتقال إلى إطار أوسع. وما يتبقّى عمله هو هوية الاطار، في حين أن الولايات المتحدة تشجع الانتقال من إطار عربي إلى إطار شرق أوسطي أوسع. وتجدر الاشارة في هذا المضمار إلى أنه بالرغم من المخاوف والمقاومة التي ما تزال موجودة حيال هذا الإطار، فقد يكون هنالك المقدار نفسه من اللامبالاة وقلة الاهتمام بإعادة إحياء الإطار العربي.

٦ ـ تشجيع إقليمية دور تركيا وإسرائيل. فكلتا الدولتين خسرت جزءاً كبيراً من أهميتها للولايات المتحدة مع نهاية النظام الثنائي القطبية. كلتاهما متورطة في إعادة تحديد دورها وجعله أساسياً للاستراتيجيا المتغيرة للولايات المتحدة. وفي غضون ذلك فإن الولايات المتحدة

تحاول أن تساعد هذا البحث عن دور جديد. وبكلام آخر، إنه بحث عن إعادة تموضع تركيا وإسرائيل في الاستراتيجيا المتغيرة للولايات المتحدة. فإن نجاح مغامرة كهذه يعتق الولايات المتحدة من جزء كبير من مساعدتها الضخمة لإسرائيل، إذ إن الولايات المتحدة أمّنت في السنوات الأربعين الأخيرة أكثر من ٥٠ مليار دولار من الهبات والقروض إلى إسرائيل، معظمها منذ حرب الأيام الستة(٥). وفي هذا التصور الجديد، فإن إسرائيل وتركيا كلتاهما ستكون قوة توازن. وهذا الدور يمتد إلى ما وراء الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة، مثلاً، تعمل بالتعاون مع إسرائيل لتأمين المساعدة التقنية، ولا سيما في القطاع الزراعي، في جمهوريات آسيا الوسطى. هذا بالإضافة إلى قطاعات أخرى شملت المائيات وإدارة المياه(٦).

وبناءً على ذلك، فإن المفتاح الذي يمهّد لمفهوم التعاون الإقليمي هذا إنما يكمن في مؤتمر مدريد الذي يشبه مؤتمري فرساي وفيينا من حيث انه اشتمل على «مجموعة دبلوماسية متألقة» ـ بحسب تعبير ريمون أرون ـ أطلقت عملية بناء الأنظمة. ولئن كانت المحادثات الثنائية تهدف إلى إزالة أسباب الصراع، فإن المجموعات العاملة المتعددة التي تغطي المياه، البيئة، الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي، اللاجئين، والتنمية الاقتصادية، تهدف إلى تطوير مخططات «النشاطات التعاونية الإقليمية»(٧).

ولذلك، فإن عملية السلام هي القناة التي من خلالها تتكامل إسرائيل والوطن العربي في الاطار الإقليمي للشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، سترتكز البنية الأمنية على احتفاظ إسرائيل بتفوقها العسكري النوعي على البلدان العربية. وهكذا فإن مبادرة الرئيس بوش في ٢٩ أيار ١٩٩١ التي تدعو إلى إزالة «الأسلحة ذات التدمير الجماعي ومكوّناتها والمواد التي تُستعمل في تصنيعها»، وإزالة كل الصواريخ البالستية من نوع أرض ـ أرض(٨)، فإن هذه المبادرة من شأنها أن تؤدي إلى وضع حيث يكون التوازن الكلّي للقدرات العسكرية بين إسرائيل والوطن العربي مستقراً، في حين تبقى إسرائيل محتفظة بترسانتها النووية.

---

(٥) مقتبس من كلمة إدوارد جريجيان للجنة الوطنية التنفيذية لعصبة مكافحة التشهير بتاريخ ٢/٨/١٩٩٢ في: *The Wireless File* (U.S. Information Agency), 2/8/1992, p. 17.

(٦) مقابلة مع ريتشارد أرميتاج، منسق المساعدة لـ «سي آي إس» (CIS) بتاريخ ٢٩/٧/١٩٩٢ في: *The Wireless File* (U.S. Information Agency), 31/7/1992, pp. 12 - 13.

(٧) انظر على سبيل المثال: Edward Djerejian's Testimony before the House Foreign Affairs Subcomittee on Europe and the Middle East (24/6/92), Embassy of the USA, Cairo, USIA, 25/6/1992.

(٨) هنالك عرض لمبادرة بوش في شهادة لريتشارد كلارك، مساعد وزير الدولة للشؤون السياسية العسكرية بتاريخ ٢٧/٦/١٩٩١ في:

The Wireless File (US Information Agency), 27/6/1991, p. 5.

رابعاً: الولايات المتحدة وتركيا

كانت اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣ ذروة سياسة مابعد الحرب العالمية الأولى التي حجبت تركيا عن الشرق الأوسط وساعدت على إعادة توجيهها نحو الغرب. وإذا كان الغرب قد فصل تركيا عن الشرق في تلك الحقبة، إلا أنه غيّر استراتيجيته بعد الحرب العالمية الثانية محاولاً أن يعيد دمج تركيا «الغربية» في الشرق الأوسط جاعلاً إياها بالفعل مركزاً لمشروع إقليمي، ألا وهو ميثاق بغداد، ومستخدماً إياها كعميل في مواجهته مع مناوئيه في الوطن العربي. وتغيرت الأمور بعد الحرب الباردة حيث حلّ التطبيع، كما سبقت الاشارة، محل المواجهة في العلاقات العربية ـ التركية. وهذا من شأنه أن يسهّل عمل الولايات المتحدة لتدعيم دمج تركيا، من خلال آليات اقتصادية وليس عن طريق آليات استراتيجية، في «إطار الشرق الأوسط». وما نشهده الآن هو لحظة تاريخية حيث تعيد تركيا تموضعها في الشرق بمساندة الولايات المتحدة.

هذا من ناحية، إلا أن العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا ستتّسم دائماً بالتوترات ولا سيما أوقات التغييرات. فتركيا، مثلاً، لديها جدول أعمالها الخاص في الجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى. والاختلافات على قبرص قد تستمر، كما ان الاحتكاكات بشأن العراق وحق تركيا في التعويض قد تظهر في المستقبل. ومع ذلك، فإن تصوُّر تركيا دورها الجديد لا يتوافق إلى درجة كبيرة مع التصور الذي لدى الولايات المتحدة وخصوصاً الدور الذي تستطيع القيام به في مناطق مختلفة. إن مشاعر الإثارة المعتلجة في تركيا بشأن الفرص الجديدة التي وفّرها زوال الاتحاد السوفياتي وعدم الاستقرار في البلقان، والتي قد تصب في سياسة تتجاوز الحد، ستأخذ بالانحسار وذلك بفعل نقص القدرات الاقتصادية التركية اللازمة لدعم تلك السياسة وتوسيعها، وكذلك بفعل قدرة الولايات المتحدة على الهيمنة على تركيا نظراً إلى العلاقة المميزة التي تربط الدولتين. واستشهاداً بجوناثان راندال، فإن تركيا غير قادرة على تأمين الكميات الكبيرة من الاستثمار التي تسعى إليها دول آسيا الوسطى سعياً حثيثاً[٩]، من جهة، كما انها لا تنوي، من جهة أخرى أن تثير أزمة مع الولايات المتحدة بهذا الشأن.

ولعل تفوّق تركيا في استراتيجية الولايات المتحدة أفضل ما يظهر في كلمات مارتن انديك، مدير شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي: «... مع انتهاء الحرب الباردة يلزم إعادة تحديد المنطقة. وبالرغم من وقوع الدول الإسلامية لآسيا الوسطى المنبثقة حديثاً على أطراف حدود الشرق الأوسط، فإنه من الضروري أن تدخل هذه الدول ضمن استراتيجيتنا للمنطقة. وحالما

(٩) Jonathan Randal, «Turks Rethinking Regional Role,» *Washington Post*, 24/2/1993.

نقوم بذلك، نستطيع أن ندرك الدور المتزايد الأهمية لتركيا في حساباتنا الإقليمية... وستلعب تركيا الآن دوراً مهماً ليس في آسيا الوسطى وحسب، بل أيضاً في الشرق الأوسط... إن تركيا ذات شأن خطير بالنسبة إلى جهودنا لاحتواء نظام صدام حسين... وباختصار، تركيا دولة علمانية ديمقراطية إسلامية، وقوة عسكرية واقتصادية ذات موقع استراتيجي، وحليف للولايات المتحدة منذ وقت طويل. وأحد تحدياتنا أن نجد طريقة لاستعمال أفضل لهذه العوامل في السعي وراء أهدافنا في الشرق الأوسط»(١٠).

وهكذا، فإن تركيا تستطيع أن تقوم بوظائف مختلفة، منها أن تكون:

ـ **قوة ردع في الخليج**؛ إن استراتيجية الاحتواء المزدوج(١١)، الموجَّهة ضد كل من العراق وايران، هي البديل من استراتيجية التوازن التي تمّ تبنّيها طويلاً في الثمانينيات حين كان يجري العمل على أن يقوم العراق وإيران بضرب أحدهما الآخر. والمنطق الذي يتبع هذه الاستراتيجيا هو إمكانية إقامة نظام مستقر ثلاثي الأقطاب، وهذا ما فشلت أزمة الخليج في تحقيقه. ولذلك فإن استقرار النظام الثلاثيّ الأقطاب يجب أن يتم بفاعليات مضافة إلى الخليج. ومن شأن القدرة العسكرية والجوار الجغرافي اللذين تتمتع بهما تركيا، أن يجعلاها الدولة المثالية للقيام بهذا الدور. وستستخدم تركيا هذا التصور لتصبح من الضامنين للاستقرار في الخليج، إذ إن هذا سيساعدها على ترويج مصالحها الاقتصادية. إن استقرار تركيا وصلاتها الوثيقة بالغرب سيعززان من مصداقيتها.

ـ وأن تكون **نموذجاً**؛ فباستطاعة تركيا أن تظهر أمام الشعوب ذات الأصول التركية بمظهر من شأنه أن يجعل الوشائج الثقافية مع تركيا وعدم الحماسة الدينية لدى تلك الشعوب من العوامل التي تدفعها إلى التقبل الحسن لقطر إسلامي علماني يأخذ بالحداثة، تقوم حكومته على النموذج المرغوب فيه كثيراً الذي يجمع بين التعددية واقتصاد السوق. هذه الشعوب المتعَبة والمحبطة من جراء العقائد الشمولية والثورية، هذه الشعوب المبعَدة ثقافياً ولكنها منجذبة سياسياً نحو النموذج الغربي، قد تجد في تركيا مثالاً لحل وسط ناجح لعالمين بالنسبة إلى أولئك الذين ينتمون إلى أحدهما ويتوقون إلى الآخر. وهكذا فإن بوسع تركيا أيضاً أن تكون صلة الوصل لهذا الحل الوسط الخاص بقيم العالمين المذكورين.

ـ وأن تكون **دولة تقف بوجه روسيا حاجزاً إزاء تقدم روسي محتمل في المستقبل باتجاه المياه الدافئة**؛ فتركيا هي القوة الموثوقة الوحيدة في الفراغ الجيو ـ سياسي للاتحاد السوفياتي السابق التي لديها القدرات على موازنة أو إعاقة التحركات الروسية. ومن الممكن أن يتحقق كذلك الدور نفسه في دول البلقان. وقد اكتشف ونستون تشرتشل قيمة فعالية

---

(١٠) كلمة مارتين انديك لمؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى بتاريخ ١٨/٥/١٩٩٣ في: *The Wireless File* (U.S. Information Agency), 18/5/1993, pp. 13 - 14.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٦.

هذا الحاجز عام ١٩٢٠[١٢]. وسواء نجحت روسيا في لعب دور الأخ الأكبر في الجمهوريات السوفياتية السابقة، كخطوة أولى لإنشاء بنية جديدة من التعاون يوماً ما، أو استمر التشرذم الجيو - سياسي، فإن دور تركيا يبقى عاملاً كقوة موازَنة أو إفساد لسياسة روسية عدوانية.

خامساً: المجموعة الأوروبية و«الشرق الأوسط»

إن سياسة المجموعة الأوروبية التقليدية إزاء الوطن العربي كانت موجَّهة في سياق الدبلوماسية الأوروبية - العربية المتعددة الجوانب. وبالرغم من القيود التي تطرأ على المحادثات الأوروبية - العربية والتي هي في الأساس نتيجة الضغط الأمريكي على المجموعة الأوروبية، وبالرغم من الثغرات التي تميزت بها المحادثات، فإنها كانت قادرة على تسجيل إنجازات سياسية واقتصادية معتدلة. وكانت المحادثات أشبه بنوع من دبلوماسية مقايضة حيث كان الجانب الأوروبي يتوقع أن يكسب في أوج الحقبة النفطية حصة أكبر من المردودات الاقتصادية العربية مقابل مواقف سياسية إبان التشبثات الجارية بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي وما كانت تتضمنه من إرسال بعثات لتقصّي الحقائق.

إلا أن التغيرات التي تحصل في مناخ الوسط الأوروبي والعربي، وكذلك في العالم، ولا سيما في فترة مابعد الحرب الباردة ومابعد أزمة الخليج، كانت تميل إلى تهميش المحادثات الأوروبية - العربية. فالوطن العربي كونه يعاني تفككاً سياسياً لم يعد طرفاً جذاباً وقابلاً للتطوير بالنسبة إلى مجموعة أوروبية تتقدم نحو المزيد من الوحدة. وفي هذه الأثناء ظهرت بنى تعاونية موازية كانت في طور النشوء عبر البحر الأبيض المتوسط. ولقد تنوعت الأشكال العددية، فشهدنا نشوء بنية خمسة زائد خمسة تبعتها بنية خمسة زائد اثني عشر، أي بلدان المغرب مع بلدان أوروبا الجنوبية المتوسطية المدعومة من المجموعة الأوروبية. وكذلك بدأت المحادثات بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الأوروبية في صيغة ستة زائد اثني عشر. كذلك كانت المجموعة الأوروبية تتابع سياستها المتوسطية الجديدة المبنية على اتفاقات المشاركة التي تؤمن أشكالاً مختلفة من العون للبلدان المتوسطية. وتكمن المبادرة كلياً في أيدي المجموعة الأوروبية في حين يشكّل الوطن العربي الطرف المتلقّي.

أدى إطلاق عملية السلام إلى تهميش الدور السياسي للمجموعة الأوروبية الذي كان قد أُضعف سابقاً. إن المجموعة الأوروبية الممزقةً بمشاكلها الداخلية والفاقدة دورها التقليدي كمحاور في أوقات الأزمات بين الولايات المتحدة والوطن العربي، كان عليها أن تُقنع

---

(١٢) ورد ذكر ونستون تشرتشل في: دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط، ١٩١٤ - ١٩٢٢** (بيروت؛ لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٢)، ص ٥٥٦ - ٥٥٧.

نفسها بالمهمة الاقتصادية لعملية السلام، راضيةً بمبدأ تقسيم العمل مع الولايات المتحدة.

إن إقامة إطار من التعاون بين بلدان الشرق الأوسط والبحر المتوسط تبقى هدفاً رئيسياً بالنسبة إلى الرسميين في بروكسل. والسمات الأساسية لأفكار المجموعة الأوروبية هذه هي:

١ ـ التحضير الفعلي ورعاية الدراسات التي تهدف إلى التنمية الإقليمية في البنية المذكورة أعلاه، مركزةً، كخطوة أولى، على البلدان العربية في الشرق مع إسرائيل.

٢ ـ من ثَمَّ الدعم المالي المتزايد للمناطق الفلسطينية لإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني بالرغم من المصاعب المالية التي تواجهها المجموعة الأوروبية. إن هذا يعكس الدبلوماسية الحازمة للمجموعة الأوروبية الرامية إلى أن يكون لها دور المنسق في مجال الدعم المالي.

٣ ـ إن الاتكال المتبادل القوي والمتعدد الوجوه الذي بين المجموعة الأوروبية والوطن العربي، خصوصاً في مجالَي الأمن والاقتصاد، وكذلك الطاقات الهائلة في الأسواق العربية، قد دفعت المجموعة الأوروبية إلى التأكيد على أهمية إقامة مؤتمر شامل هو مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط، على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وكخطوة أولى، ومع البداية التي وفرها الوفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، يجري التركيز على الجهود الاقتصادية باتجاه إعادة بناء إطار للتعاون يمكن أن يبدأ بإسرائيل والفلسطينيين والأردن، ويمتد من هناك إلى الوطن العربي. وتؤيد المجموعة الأوروبية فلسفة وظيفية جديدة، مستقاة من خبرتها التاريخية، من أجل تقدّم الوحدة. وقد دعا ويلي كلايس، وزير خارجية بلجيكا، والذي تترأس بلاده المجموعة الأوروبية، إلى إقامة سوق مشتركة لتوطيد السلام. ويحاول كلايس أن يبرهن، بمنطق التزايد (incrementalism)، أنه «كلما تعزز التعاون الاقتصادي، حصل الاستقرار السياسي. ولذلك السبب، نشدّد على إقامة مجموعة اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط»[١٣].

إن منهج المجموعة الأوروبية يشبه عملية بناء مبانٍ ضخمة مقسّمة إلى وحدات مستقلة. والمجموعة الأوروبية، آخذةً بالاعتبار التداخل المتبادل بين أطر التعاون الجغرافية المختلفة، تركز أولوياتها على إطارين: **الأول**، التعاون مع بلدان المغرب نظراً إلى المستوى العالي من الاتكال المتبادل خلال التاريخ بين هذه المجموعة من البلدان وأوروبا، والمشاكل الاقتصادية والأمنية التي واجهتها بعض هذه البلدان، الأمر الذي يجعل من استقرار المغرب وتنميته مسألة ذات اهتمام حيوي بالنسبة إلى المجموعة الأوروبية. الإطار **الثاني** يشمل «المجال» الإسرائيلي ـ الفلسطيني ـ الأردني، نظراً بالأخص إلى اشتراك المجموعة الأوروبية الطويل الأمد نسبياً في اقتصادات المناطق المحتلّة.

تتعرض الأطر المؤسساتية المُنشأة، للإهمال أو المراوغة في بعض الأحيان، نتيجة عوامل

---

(١٣) **الحياة**، ١٦/١٠/١٩٩٣، ص ٣.

سياسية أو من جراء تغير الأولويات. ومما يسهِّل حدوث هذا أن المجموعة الأوروبية هي صاحبة المبادرة. هذا ويعامَل الوطن العربي أكثر فأكثر على أنه ليس كياناً فاعلاً (مثلاً، بنية المحادثات الأوروبية ـ العربية)، وأنه مكوَّن من مجموعات فرعية، في حين تقيم الاتفاقية الإسرائيلية ـ الفلسطينية كتلة جديدة توطِّدها وتبني عليها.

في غضون ذلك، وبالرغم من التعاون المؤسساتي النامي بين المجموعة الأوروبية وتركيا، وبالرغم من التقارب الاستراتيجي بينهما في مجالات شتّى، أدرجت المجموعة الأوروبية تركيا وراء العديد من القوى المرشَّحة للعضوية. إنها، من جهة، تجربة محبِطة بالنسبة إلى تركيا، ومُربكة، من جهة أخرى، بالنسبة إلى المجموعة، ولا سيما أن تركيا شعرت خلال حرب الخليج بأنها أخيراً وصلت إلى مرحلة العضوية.

وبالرغم من ميل المجموعة الأوروبية إلى تقدير دور تركيا كقوة توازن مستقبلية في البلقان، وهي نظرة لا يعتنقها كل الأعضاء، إلا أنها لا تستطيع أن تتجاوز نقطة معينة في علاقاتها مع تركيا نتيجة المعارضة اليونانية بشأن الصراع القبرصي. وفي ما يبدو، فإن العنصر الاجتماعي ـ الثقافي سيحول دون دخول تركيا في المجموعة وخصوصاً مع تنامي المشاعر القومية العدوانية ضد الأجانب في أوروبا. هذا هو الحال بينما تلحظ المجموعة الأوروبية، من جهة أخرى، أهمية تركيا في سياستها الشرق أوسطية، وتدعم اندماجها في هذا السياق مرتئيةً أن ذلك سيكون ملائماً في إطار شرق أوسطي.

وتستمر المجموعة الأوروبية في تأكيد أهمية التعاون عبر المتوسط، إذ إن موضعها سيكون مركزياً في إطار تعاوني كهذا. وهكذا، إلى جانب مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط، تبقى فكرة إنشاء بنك المتوسط لإعادة الإعمار والتنمية أو صندوق المتوسط للهدف نفسه، على جدول الأعمال الدبلوماسي للمجموعة الأوروبية.

وختاماً، إن فكرة الشرق الأوسط في نظر المراقبين تُفهَم بطريقة مرنة لتشتمل على العديد من البنى والأنظمة التعاونية. فليس لزاماً على جميع الدول أن تكون أعضاء في كل البنى أو الأنظمة. إن العضوية لن تقرر بالجوار الجغرافي، بل بعلاقة المسألة الخاصة بكون العضو ينتمي إلى المنطقة إقليمياً من قريب أو بعيد.

علاوةً على ذلك، فإن مفهوم الأوروبيين للشرق الأوسط إنما يشمل الوطن العربي، ولكن لا بصفته وحدة أو مجموعة سياسية. فالوطن العربي يتم تذويبه أساساً في إطار جغرافي أوسع، وذلك من قِبل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. وهو في تصورهما كذلك مجزّأ من حيث المؤسسات والوظائف عملياً. فكلٌّ منهما يؤكد الأهمية الحيوية لمنطقةٍ من المناطق العربية بالنسبة إلى مصالحهما. فمنطقة الخليج، مثلاً، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، هي مثل منطقة المغرب من حيث الأهمية بالنسبة إلى المجموعة الأوروبية. وكذلك

تُفهَم البنية نفسها على أنها مكوَّنة من طبقات وظيفية و/أو جغرافية عديدة من شأنها أن تتطور من خلال عملية التعاون وبناء الأنظمة. إن كيفية تطور هذه البنية وماهية الشكل الذي ستتخذه في المستقبل تعتمدان على العموم على حصيلة التفاعلات الجارية بين «ذوي النفوذ على الأنظمة» خارج الإقليم، والصورة الإقليمية للنفوذ المتغيرة أبداً، ولا سيما في إطار عملية السلام.

تعقيب ١

غسان سلامة (*)

أظن أنه من غير الانصاف اختياري معلقاً على ورقة ناصيف حتي، إذ إنني أتفق معه في كل ما ذكره تقريباً. لهذا فسأحاول ترجمة ملاحظاتي إلى مسائل دبلوماسية عملية في الوقت الحاضر. إن المسألة التي كنا نبحثها هذا الصباح هي مسألة خادعة جداً، ويعود هذا إلى عدد من عوامل عدم الانسجام، وأحدها عدم الانسجام في موضوعنا وهو الوطن العربي وتركيا. إن تركيا هي دولة واحدة. أما الوطن العربي فهو مجموعة من اثنتين وعشرين دولة تربطها روابط واهية، وإذا أردنا الصراحة الكاملة نجد هذه الدول مختلفة في ما بينها بشأن تحالفاتها الدبلوماسية والدولية، كما ان الخلافات في ما بينها تفوق أحياناً الخلافات الموجودة بينها وبين تركيا. والموضوع خادع أيضاً لأننا نواجه في الولايات المتحدة إدارة ليس لديها، برأيي، رؤية واضحة تماماً عن كيفية معالجة القضايا الإقليمية في عصر مابعد الحرب الباردة. وهذا هو السبب في ما شهدناه في الأعوام الماضية من تناقضات وتقاربات، لم تكن بالضرورة مجهودات، لتحويل المستحقات الأمريكية من الحرب الباردة إلى مكاسب دبلوماسية عملية. والموضوع خادع كذلك لأننا نشهد الآن تحول إحدى الدول العظمى، وهي روسيا، إلى دولة إقليمية مما يغيّر الصورة كلياً.

وهنا نجد أن تحديد سياسة روسيا الخارجية نحو القضايا الإقليمية، وبضمنها قضايا تهمّ موسكو كثيراً، هو أمر من الصعوبة بمكان. ومن المتوقع، على سبيل المثال، أن المحاولة الأخيرة لتغيير النظام في موسكو وتغيير الجيش الأحمر أو ما تبقى منه، ومن لونه، رغم محافظة الجيش على نفسه تماماً وإن كان اللون قد تغيّر نوعاً ما، سيكون لها دور أهم في الشؤون الإقليمية، ومن الممكن أن هذا سيغيّر من اتجاه بعض الأهداف الإقليمية الروسية بطرق مختلفة. وأخيراً، فإن أوروبا الغربية قد أعيد توحيدها باسم جديد هو الاتحاد

(*) استاذ في جامعة باريس ـ فرنسا.

الأوروبي، ومن المعروف أنه حين يخص الأمر المسائل الإقليمية، فإن وجهات نظر الأوروبيين لا تكون في أغلب الأحيان متفقة تماماً حول المسائل المهمة جداً. وهكذا فإن الموضوع خادع جداً في ما يتعلق بالدول الكبرى، وفي ما يتعلق بنا وبأصدقائنا الأتراك.

على أنني أود ذكر بعض الأمور ضمن الوقت المحدد، وهي تتعلق بمواقف الدول الكبرى بشأن القضايا التي تهم العرب والأتراك، كما أريد أن أضيف بعض الملاحظات إلى ما قاله ناصيف حتي، **أولاً**، عن مسألة أساسية وهي أن الدول الكبرى، أي الولايات المتحدة، وبعد عقود، لم تتدخل خلالها عسكرياً في الشرق الأوسط (ولعدد من الأسباب، منها الحرب الباردة وقرب الشرق الأوسط من الاتحاد السوفياتي، ولأن بعض أصدقاء أمريكا في الشرق الأوسط كانوا يقومون بالعمل المطلوب نيابةً عنها)، نجد أن الأمر لديها قد تغير في الثمانينيات إلى عمل عسكري فعلي في الشرق الأوسط. ففي عام ١٩٨٣ قصفت القوة الجوية الأمريكية عدداً من المواقع السورية في لبنان، وفي عام ١٩٨٦ قصفت القوات الأمريكية مناطق في طرابلس وغيرها من الأمكنة في ليبيا، وفي عام ١٩٨٨ تدخلت البحرية الأمريكية تدخلاً قوياً جداً ضد البحرية الايرانية في الخليج، ثم في عام ١٩٩١ عندما قامت قوات التحالف الضخمة بقيادة أمريكا بدحر العراق في الكويت. إن هذا يعني أن تغيراً جذرياً جداً في الاستراتيجيات العسكرية قد حدث في الثمانينيات وبموجبه ـ وبعد عقود كانت الولايات المتحدة تقوم خلالها بما تريده بواسطة عملاء في الشرق الأوسط ـ أخذت تقوم به الآن بنفسها.

إن هذا عامل مهم جداً، إذ إن القيم الاستراتيجية للذين كانوا يقومون بالعمل دفاعاً عن المصالح الأمريكية قد تقلصت بالتأكيد. وهو يعني أيضاً أن القوات الأمريكية ستكون موجودة في الخليج (أو حواليه) طالما كان هناك نفط فيه، مما سيخل بسيادة الدول المحيطة به ويؤثر في الصورة الإقليمية بأسرها. هذا ومع أن الوجود العسكري والاستعداد لمزيد من الأعمال العسكرية في الخليج هما أمران واضحان جداً في الاستراتيجيات الأمريكية، فإنه من الصعب كثيراً تحويل هذا الاستعداد إلى رؤية، ومن هنا برزت فكرة الاحتواء المزدوج. ولكن مارتن انديك قال في تموز/ يوليو من هذا العام: «إن لدينا رؤية لأمن الخليج، فالأمن الجماعي لا يصلح، والتوازن في العمل لا يصلح أيضاً، لأن هذا التوازن غير متوازن بين الأغنياء جداً من ذوي الحكومات المهزوزة في الجانب العربي والعراق وإيران في الجانب الآخر، فلا قوة متوازنة ولا أمن جماعياً، وإنما احتواء مزدوج من قبل القوات الأمريكية نفسها، وهذا هو الأمر الجديد». وأود أن أقول إن فكرة «الاحتواء المزدوج» هذه قد اختفت هي ذاتها في الأيام والأسابيع القليلة الماضية بعد أن كانت هي السياسة الرسمية للولايات المتحدة في الخليج، وكان الجميع ينتظرون كيف سيكون عليه هذا الاحتواء المزدوج. فالادارة الأمريكية عكست موقفها تماماً فاستدارت بمقدار ١٨٠ درجة وقررت أن هذه الفكرة ليست حسنة، فالأمر الأساسي بنظر واضعي السياسة الأمريكية هو

أن النظام في إيران هو نظام شرعي، وأن النظام في العراق هو نظام غير شرعي، ولا بد من الإطاحة به، ولهذا فإن إيران والعراق لا ينبغي النظر إليهما كحقيقتين متساويتين بالنسبة إلى أمن الخليج، وأنه في حين يجب احتواء إيران، فإنه يجب تقويض استقرار العراق. هذه السياسة الجديدة كانت هي التي نطق بها مؤخراً جرجيان أمام لجنة في مجلس الشيوخ حين سأله أحد الأعضاء: «ماذا يعني هذا؟ هل إن الاحتواء المزدوج لم يعد هو سياسة الولايات المتحدة؟» فكان الجواب: «لم يكن هذا الاحتواء قط هو سياسة الولايات المتحدة». وهذا يصور لكم الكثير على ما أظن من التناقضات والتقلبات في السياسة الأمريكية في هذه الأيام.

أما الشيء المؤكد بنظري فهو أن دور تركيا في أمن الخليج أخذ يتلاشى الآن، ذلك الدور الذي كان يذكر في أوائل الثمانينيات، لا سيما منذ الإطاحة بنظام الشاه في إيران. والواقع ان الحكومة الأمريكية تريد أن تقوم بالدور بنفسها في ما يتعلق بالخليج؛ وان الأمريكيين على العموم يشتكون بشأن التخفيض الجاري في الميزانيات العسكرية في عدد من الأقطار الأوروبية الغربية، ويشتكون كذلك بشأن عدم التطوير اللازم في قواتهم للانتشار السريع لكي تستعمل عند الضرورة مرة أخرى في الخليج. إن الأمريكيين، في واقع الأمر، سعداء جداً، إذ أصبحوا هم وحدهم الذين لديهم قوات انتشار سريع جاهزة، ذلك أنه حين يتعلق الأمر بالخليج، وكذلك بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي كما أريد أن أضيف، فإن أمريكا لا ترغب في التعدد. أمريكا لا تود الأمم المتحدة. وحين يتعلق الأمر بالنفط على وجه الخصوص، فإن أمريكا تشعر بأنها صاحبة الشأن في الخليج ولا تتطلع إلى هذا النوع من الغطاء.

المسألة **الثانية** التي أود أن أبحثها، والتي هي ذات أهمية مشتركة للعرب والأتراك، آسيا الوسطى. لقد تغيرت النظرة كثيراً في السنين القليلة الماضية. فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي مباشرة كانت النظرة العامة تفيد بوجود فراغ، وأنه يجب أن يملأ بشكلٍ ما، فهرع الجميع إلى الخرائط يفتحونها لمعرفة المنطقة وما حولها. كانت هناك إيران من جهة، وتركيا من جهة أخرى، وكان الرأي السائد في أمريكا وأوروبا الغربية وغيرهما أننا سنشهد الآن منافسة حادة جداً بين إيران الإسلامية وتركيا العلمانية لكسب أرواح الناس وعقولهم في آسيا الوسطى. كانت هذه هي النظرة العامة مع شيء من التبسيط. وبعد ثلاث سنوات، أو أربع، ما لبثت الصورة أن تغيرت كثيراً؛ **أولاً** أثبتت الحكومات هناك أنها أذكى مما كان يُظن، إذ أقامت فوراً علاقات دولية في الاتجاهات كافة، ولم تقتصر على تركيا وإيران بل شملت الباكستان والسعودية وإسرائيل وكوريا الجنوبية. **ثانياً**، إن عدداً كبيراً من الناس قد شطبوا أهم قوة أجنبية اليوم في آسيا الوسطى وهي روسيا، وعلينا أن نقر في الوقت الراهن في الأقل أن أقوى دولة ليست من دول آسيا الوسطى هي روسيا، وشعوري بأنها ستكون لمدة قادمة أهم دولة من دول آسيا الوسطى. وحين أقول آسيا الوسطى فأنا أدخل أيضاً شرق

القفقاس. انظروا ملياً إلى ما كانت تقوم به روسيا في الأشهر القليلة الماضية في آذربيجان وأرمينيا؛ وستجدون أن المبادرة هي بيد الجيش الروسي السابع الذي يعمل في الأراضي الأرمينية.

لقد تمكنت روسيا بالاشتراك مع إيران من الإطاحة بنظام أبو الفضل الشيبي في آذربيجان وإعادة حيدر اليان والقوى المؤيدة لروسيا وإيران إلى هناك. إن دولة متعبة أشبه بالرجل المريض جداً، وتتمكن من القيام بذلك، لا تبدو بالضعف الذي كان يُظن على العموم، وإنما هي دولة تتدخل بشؤون الغير كثيراً. انظروا إلى طاجيكستان تجدون الشيء ذاته، وانظروا كذلك إلى قازاخستان حيث يكاد يساوي عدد السكان الروس عدد السكان القازاخستانيين (نحو ٤٠ بالمئة). لذا فإن الذي أريد أن أقوله إنني سمعت أصدقاءنا الأتراك يتذمرون خلال الجلسة من بعض الأعمال السعودية في آسيا الوسطى، كتوزيع القرآن وبناء المساجد. ولكن السعودية لاعب هامشي جداً هناك. والجيش الروسي لم يزل منتشراً وفي معظم المناطق، وسيظل منتشراً فيها كما أرى مدة من الوقت. أما المقلق جداً، ولا سيما من وجهة النظر التركية، فهو التنسيق بين طهران وموسكو بشأن معظم هذه القضايا وخاصة في القفقاس. ولذا سأكون صريحاً جداً وأقول: لا تتخيلوا أبداً أن ما يقوم به دبلوماسي سعودي واحد في ألماتي أو في دوشانبي يمثل الوطن العربي، ثم إنني لا أظن، وينبغي لكم ألا تظنوا، أن ذلك شيء جوهري جداً للتطور في آسيا الوسطى.

النقطة الثالثة التي أريد بحثها هي مسألة الحركة الإسلامية، لأن ناصيف حتي قد ذكرها، أي مسألة الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط بأسره. وأظن أنه حين يتعلق الأمر بهذه القضية المهمة جداً (وهي مهمة لأن معظم القوى المعارضة في الشرق الأوسط منظمة على أسس دينية في هذه الأيام)، فإننا نجد فرقاً كبيراً للغاية بين أوروبا الغربية وروسيا والولايات المتحدة، بشأن النظرة إلى هذه الظاهرة. وأرى أن روسيا هي أشد المعارضين لها. وأريد أن أقول أشياء متعددة في ذهني، منها بالطبع ما يفعله الجيش الروسي في طاجيكستان وما يقوم به فيها من مذابح صرف، ومنها ما قاله كوزريف حين جاء إلى البيت الأبيض لبحث النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ولم يستطع أن يضبط نفسه، فاغتنم الفرصة ليقول إن روسيا ضد الحركة الإسلامية، علماً أنه جاء لبحث موضوع آخر، ولكنه لم يتمالك نفسه. والأوروبيون الغربيون هم كالروس، ويخافون في الواقع من الحركة الإسلامية لأنهم يظنون أن آثارها السكانية الجسيمة تنعكس على سكانهم إذا نجحت. ولهذا فإنهم يقدرون كل التقدير النظام القائم في تركيا الآن ـ وأنا أتكلم عن العلمانية والدين. أما الولايات المتحدة فموقفها غامض جداً. فلنواجه الأمر! هنا أيضاً كان جرجيان مثيراً للاهتمام جداً في الطريقة التي عبّر فيها عن رأيه، إذ قال: «إن الدين ليس معياراً للسياسة الخارجية الأمريكية. إنه من الممكن أن تكون الدولة دينية جداً وصديقة للولايات المتحدة (كالسعودية)، ومن الممكن أن تكون دينية جداً وغير

صديقة للولايات المتحدة (كإيران)، ومن الممكن أن تكون علمانية جداً وصديقة للولايات المتحدة (كمصر وتركيا)، ومن الممكن أن تكون علمانية وغير صديقة للولايات المتحدة (كالعراق)».

وختاماً، أقول إن توجه النظام في أمور الحركة الإسلامية أمر غير وارد حين يتعلق الأمر بمصلحة الولايات المتحدة. ولهذا نجد أن العلمانية هي موضع تقدير في أوروبا، وهي ليست كذلك في الولايات المتحدة، إذ إنها أمر غير وارد في تحديد مصلحتها.

تعقيب ٢

سمير أمين (*)

ـ ١ ـ

تتعاقب الهيمنات ولا تتشابه. والهيمنة التي اختارت إدارة بوش توكيدها عن طريق حرب الخليج (كانون الثاني/ يناير ـ شباط / فبراير ١٩٩١) ترتكز، أساساً، على نشر القدرات العسكرية، وذلك رغم أن الولايات المتحدة، كما هو معروف، لم تعد تحتل موقعها الاقتصادي نفسه، لما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، تجاه منافسيها الرئيسيين (اليابان وألمانيا على الخصوص).

وفي مقال نشرتُه في **مانثلي ريفيو** ***Monthly Review*** الأمريكية، عدد صيف ١٩٩١ عنوانه: «الرهانات الحقيقية في حرب الخليج»، أردت أن أظهر أن حرب الخليج ليست مجرد عَرَض طارىء ذي أهمية ثانوية ومدى إقليمي، بل هي، عكس ذلك، حدثٌ من أكبر الأحداث التي عرفها عصرنا؛ انها الإشارة إلى أن فترة «مابعد الحرب العالمية الثانية» التي طبعها نزاع الشرق مع الغرب (أي ثنائية القطب العسكرية والايديولوجية التي تجعل القوتين العظميين متعادلتين على هذين المستويين، إن لم يكن على مستوى القوة الاقتصادية) قد ولّت دون رجعة، وأنه انفتحت أمامنا مرحلة تاريخية جديدة.

كيف يمكننا تحديد خصائص وصفات هذه المرحلة الجديدة التي انطلقت، ابتداءً من عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩١، عن طريق الإخفاق التام، المزدوج، لأنظمة الشرق، المسماة «اشتراكية»، ولمطامح بلدان الجنوب في الاستقلال الوطني؛ خاتمةً بذلك عهد باندونغ (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥)؟ إنني أحدِّد هذه المرحلة، من جهتي، باعتبار أن ما يطبعها، بالضرورة وفي مرحلة أولى على الأقل، هو محاولة جديدة لفرض توحيد العالم عن طريق «السوق»

(*) مدير مكتب منتدى العالم الثالث في افريقيا.

وعلى أساسها. والواقع ان هذه اليوتوبيا، المسماة ليبرالية، يوتوبيا رجعية في مضمونها الجوهري ما دامت لا تملك سوى أن تولّد تفاقماً في الاستقطاب العالمي، حيث انه لا بد أن ينجم عنها انتشار للرأسمالية «المتوحشة» في مجموع أطراف المنظومة العالمية ـ بلدان الشرق، بلدان الجنوب شبه المصنّعة، العالم الرابع ـ، تلك الرأسمالية التي وان اتخذت صوراً خاصة في مختلف مكوّنات الأطراف، فإنها ستكون مرفوضة دوماً وغير مسموح بها من طرف أغلب الطبقات الشعبية لهذه الأطراف. يضاف إلى ذلك، أن هذه اليوتوبيا الرجعية لم تعرف طريقها إلى التطبيق حقاً إلا خلال ثلاث فترات قصيرة الأمد، وذلك لأنها تؤدي بشكل لا مندوحة عنه إلى تزايد تمردات أغلب شعوب البشرية التي تقع ضحية لها. كما ان اليوتوبيا المذكورة ـ التي ترتبط، عموماً، بطموح المركز الرئيس إلى فرض هيمنته «العالمية» ـ تؤدي، على نحو ضروري، إلى احتدام الصراعات بين المراكز. إنني أندرج هنا ضمن الموقف الرافض للأطروحات التي يقترحها المدافعون عن الهيمنة، مثل الأمريكي الليبرالي روبرت كيوهان، والقائلة إن الهيمنة تخلق الاستقرار عن طريق احترام مجموعة من قواعد اللعب. فالأمر يتعلق هنا بإضفاءٍ للمشروعية الايديولوجية يتجاهل أن القواعد المعنية، بداهةً، ليست أهلاً للقبول إلا عند المستفيدين منها، كما أن التاريخ يثبت، وعلى عكس ذلك، أن الهيمنة قصيرة الأمد دوماً؛ وذلك، على وجه التحديد، لأنها تولّد اضطراباً دائماً.

يُضاف إلى هذا أن المسؤولين عن القرار السياسي في الولايات المتحدة قد أثبتوا عملياً أنهم كانوا واعين كل الوعي بطبيعة وأهمية المقاومات التي لا بد من أن يصادفها مشروعهم الرامي إلى توحيد العالم عن طريق السوق وتحت عصاهم. وخلافاً لكل الخطابات الجميلة للمدافعين عن «النظام العالمي الجديد» القائم على القانون والعدالة، قررت الادارة الأمريكية تدشين المرحلة الجديدة عن طريق الحرب. يتعلق الأمر، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بإظهار:

(١) أن النظام الجديد سيفرض على شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بالعنف، وبالعنف وحده، مع التهديد بالإبادة الجماعية في نهاية المطاف؛

(٢) أن الاتحاد السوفياتي فقد مصداقيته العسكرية، ما دامت الولايات المتحدة برهنت على تفوق آلتها الحربية؛

(٣) أن أوروبا واليابان، رغم بعض خطواتهما المتقدمة على صعيد المنافسة الاقتصادية والمالية، هشّتان ومتوقفتان ومرتهنتان للقوات المسلحة العسكرية في نهاية التحليل. بهذا المعنى، فإن حرب الخليج كانت حرباً عالمية واجه فيها الشمال، الذي تقوده الولايات المتحدة بعد أن حوّلت أوروبا واليابان إلى تابعين لها في ما تفعله، الجنوب، وجرت فوق ميدان إقليمي. وفوق هذا الميدان قادت الولايات المتحدة حرباً «من أجل النفط وإسرائيل»، وعلى حساب العالم الثالث (وعلى رأسه البلدان العربية) والاتحاد السوفياتي وأوروبا واليابان.

وإني أودّ في مقالي هذا، دفع النقاش إلى ما وراء الحدث الطارىء الذي مثّلته حرب الخليج، وتقديم بعض الملاحظات حول البعد الحربي النزعة لـ «النظام العالمي الجديد»، مما يجعلني أشدِّد على البعد الحربي في الرؤية العالمية للولايات المتحدة، المهيمنة منذ عام ١٩٤٥، والكابوس الذي يمثله بالنسبة إلى هذا البلد وفاقٌ «أوروبي ـ آسيوي» (أي التقارب، اليوم، بين أوروبا والاتحاد السوفياتي).

ـ ٢ ـ

تملك الولايات المتحدة الأمريكية تصوّراً عالمياً لهيمنتها الشاملة، الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وهي القوة الوحيدة التي نظّمت قيادتها العسكرية على الصعيد العالمي (مطوّقة كتلة الاتحاد السوفياتي ـ الصين). فالاتحاد السوفياتي ليس له ـ ولم يكن له قط ـ طموح موازٍ، وكل ما توفر عليه هو بعض التصاميم الدفاعية المضادة، التي طوّرت محطات إنذار لها في ما وراء بلدان الكتلة الشرقية.

إن جيوبوليتيكا القيادة العسكرية العالمية للولايات المتحدة هي جيوبوليتيكا حقيقية وليست مجرد جيوستراتيجيا. أعني بذلك أن المهام المنوطة بمختلف القيادات العسكرية المحلية يتم تحديدها بناءً على تصوّرات خاصة بالطبيعة السياسية للتهديد، وهي تصوّرات تختلف من منطقة إلى أخرى.

وينبغي للقيادة العسكرية الداخلية (الولايات المتحدة، كندا، المكسيك)، مع امتدادها باتجاه جزر الكارايبي، وأمريكا الوسطى، أن تكون قادرة على التدخّل، بكثافة عند الاقتضاء؛ وذلك لأن الباحة الخلفية للولايات المتحدة (المكسيك، أمريكا الوسطى، جزر الكارايبي) لا بد لها من البقاء ضمن التبعية السياسية المطلقة لواشنطن. وليست كوبا، في هذا الإطار، سوى وجود مسموح به مؤقتاً، بفعل التوازن السوفياتي الأمريكي (القابل للتطوّر في اتجاه ملائم للولايات المتحدة). وتبرهن التدخلات التي تمت في غرينادا وبانما ونيكاراغوا على حقيقة المفهوم الأمريكي عن «الأمن» في هذه المنطقة، حتى وان ظلت وسائل التدخل التي تطلبتها الحالات المشار إليها مجرد وسائل متواضعة، بطبيعة الحال. إن استراتيجيا الولايات المتحدة بالنسبة إلى المكسيك، كما بالنسبة إلى مجمل أمريكا الجنوبية، تقوم على فرضية مفادها أن تحالفها مع الطبقات الحاكمة تحالفٌ صلب ودائم؛ وما من «ثورة» محتملة في المنطقة. من هنا كانت وسائل التدخل الخاصة بالقيادة العسكرية الجنوبية، المسؤولة عن أمريكا الجنوبية، في حدودها الدنيا. هذا لا يعني أن الولايات المتحدة تستبعد أي تدخل في هذه القارة التي أصبحت «قارتها» منذ الاعلان عن مذهب مونرو (١٨٢٣)، بل إنها تبيح لنفسها، وعلى العكس من ذلك، التدخل الدائم في شؤون السياسات المحلية. إلا أن الوسائل «السياسية» ـ من تنظيم الانقلابات والاغتيالات السياسية... إلخ ـ تبدو لها كافية. وحتى في

عهد حروب العصابات الغيفارية أثناء الستينيات والسبعينيات والمستمرة في البيرو حتى يومنا هذا)، لم يظهر على الولايات المتحدة أنها منشغلة أكثر من اللازم. أما عن صورة السلطات الأكثر ملاءمة لممارسة هيمنتها، فإنها لا تخضع لأي مَنْهجة مسبقة. فرغم الخطاب السائد حالياً (ولعله مجرد خطاب ظرفي فحسب) والمؤيد لـ «الديمقراطية»، لم تعبِّر الولايات المتحدة عن أسفها لسابق دعمها للدكتاتوريات العسكرية (بل إن الرئيس بوش نفسه، وهو من المبشِّرين اليوم بالديمقراطية، كان يضطلع بمسؤوليات هامة حين قامت وكالة المخابرات المركزية (C.I.A) بقلب أليندي واغتياله في الشيلي عام ١٩٧٣). إن الديمقراطية أو الدكتاتورية تجري المفاضلة بينهما حسب قدرة كل منهما في سياق تاريخي معين، على أن تقدم أحسن خدمة لمصالح توسع الرأسمال الأمريكي الشمالي جنوب «الريوغراندي». هذا مع استئثار الولايات المتحدة بـ «حق» التدخل العسكري عند الاقتضاء. والتبرير الجديد الذي اخترعته من أجل أن تضفي المشروعية، مستقبلاً، على تدخلاتها المحتملة هو «الكفاح ضد تهريب المخدرات» (كأن هذا التهريب لا يتعزّز بفعل الطلب الداخلي للولايات المتحدة، وكأن الكفاح ضد المخدّرات يمكن القيام به، بفعالية، عن طريق آخر غير الدخول في معركة داخلية ضد هذا الشر).

إن القيادة العسكرية الأطلسية نفسها منقسمة بين الأطلسي الشمالي والأطلسي الجنوبي. والمنطقة الأولى منهما هي منطقة التمركز العسكري الأقصى للولايات المتحدة. وفعلاً، فهي تغطي أوروبا الغربية بامتداديها: المغرب العربي، ومنطقة تركيا ـ إسرائيل ـ سوريا ـ لبنان. لقد وقفت الولايات المتحدة هنا بمواجهة التمركز السوفياتي المدعّم من قبل حلف وارسو إلى حين حلّه في نيسان/ أبريل ١٩٩١؛ وكانت أداتها في ذلك هي الحلف الأطلسي، الذي صار مشروعاً، كما هو معلوم، بفعل «شبح» الشيوعية. وقد تم تجنيد الاستراتيجيا الايديولوجية للحرب الباردة لهذا الغرض بالذات. لكن ينبغي التذكير هنا بأن الولايات المتحدة هي التي بدأت الحرب الباردة وليس ستالين، كما أوحت بذلك الدعاية الغربية لزمن طويل (وما زالت). وإذا تساءلنا: ماذا عن هذه الحرب اليوم؟ فإن من الصعب مواصلة الاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي مستمر في نواياه العدوانية تجاه أوروبا. ومع ذلك، فإن تصفية الحلف الأطلسي غير واردة، بل يجري التفكير، خلاف ذلك، في إعطائه «وظائف» جديدة، عسكرية (التدخل في العالم الثالث العربي والايراني والأفريقي) وسياسية. ويُدعَّم الحضور الأمريكي هنا، في إطار الحلف الأطلسي، بواسطة قواعد ضخمة في القارة الأوروبية، هي الآن في قلب النقاش حول مسألة «تقاسم العبء» (sharing) الشهيرة. وفي هذا الإطار، أيضاً، يأخذ الجدل حول تدعيم «القوة البحرية الأمريكية» (sea power) بقوة عسكرية أوروبية، كامل مداه.

ليس ثمة جدل مماثل بخصوص المجال الأطلسي الجنوبي، الذي يعود أمره إلى «القيادة

العسكرية الأطلسية» التي تعود إمكانياتها، فقط وعلى سبيل الحصر، إلى تقنيات «القوة البحرية الأمريكية». وتقع البلدان الافريقية المحاذية لجنوب الصحراء (باستثناء القرن الافريقي) تحت إمرة هذه القيادة. إن افريقيا، على غرار أمريكا الجنوبية، لا يُنظر إليها باعتبارها مصدراً لـ «خطر» محتمل. لذلك لم تقم الولايات المتحدة حتى بتطوير قوة تدخل سريع خاصة بهذه المنطقة من العالم. وهي تعتمد في هذا الأمر على حليفين يمكنهما القيام بهذه المهمة خير قيام هما فرنسا وافريقيا الجنوبية. ويمكن إدراج تدخلات المظليين الفرنسيين التي تعيد دكتاتوراً ما، يعاني من بعض الصعوبات هنا وهناك، إلى سدّة حكمه (موبوتو، مثلاً)، أو تواجه «النزعة التوسعية العربية» (في التشاد)، ضمن هذا الاطار. وعلى ما يظهر، فقد كان أخطر ما عرفته افريقيا هنا، على امتداد السنوات الخمس عشرة الأخيرة (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، هو تجذّر نظامي انغولا والموزامبيق (إضافة إلى نظامي زيمبابوي ومدغشقر، لكن على نحو أكثر اعتدالاً) والدعم الذي قدّمه لهما كل من الاتحاد السوفياتي وكوبا. إلا أن الولايات المتحدة اكتفت حينها بتدخل افريقيا الجنوبية. وقد حققت عمليات زعزعة الاستقرار التي تمت في هذا الاطار نتائجها، ولم يعد التطوّر المحتمل لأنظمة البلدان المذكورة (بعد اتفاقية نكوماني بالنسبة إلى الموزامبيق عام ١٩٨٣، وانسحاب الجيش الكوبي من أنغولا، الذي بلغ تمامه عام ١٩٩١) مما يبعث على القلق والتخوّف. يضاف إلى ذلك أن هذا الانتصار جعل الولايات المتحدة تفكّر في «التخلي» عن متطرفي التمييز العنصري بجنوب افريقيا، كي تدعم حلاً وفاقياً استعمارياً - جديداً قادراً على إعادة الاستقرار إلى المنطقة. وقد تجلى ذكاء «وطنيي» جنوب افريقيا البيض (دي كليرك) في فهم أنهم صاروا مهدّدين بدفع ثمن الوفاق الجديد، وانتقالهم، بالتالي، إلى مقدّمة الركب، ساحبين البساط، بذلك، من تحت أقدام شركائهم «الليبراليين» الناطقين بالانكليزية بالبلاد.

إن القيادة العسكرية للباسيفيكي تغطي أكبر مجال جغرافي بشري: ليس فقط مجموع المحيطين الهادىء والهندي، وإنما ما يحيط بهما كذلك، من تجمعات بشرية وصناعية، هي تجمعات اليابان وكوريا وتايوان وجنوب شرقي آسيا وأستراليا وشبه القارة الهندية. ونحن نجدنا، مجدداً، أمام الجدال المتعلق بالتمديد المحتمل لـ «القوة البحرية» عن طريق قوى قارية، إذ بإمكان الولايات المتحدة أن تعتمد هنا على انكلترا المتقاطرات (أستراليا ونيوزيلنده)، وعلى إخلاص اليابان (إلى متى؟) وعلى كوريا وتايوان (مع المشاكل المترتبة على الاعتراف بيكين)، وعلى رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا (ASEAN) التي يتقاسم أعضاؤها (الفيليبين، تايلانده، ماليزيا، أندونيسيا) العقيدة الأمريكية، مع دعم كل ذلك بقواعد أمريكية قوية (أوكيناوا، الفيليبين، دييغو غارسيا) تقدّم الدعم اللوجيستي لأي تدخّل ممكن، إما عن طريق النشر السريع للقوات، أو ضمن استراتيجيا عسكرية أطول مدى. في هذه الشروط، لا يمثل المنزع الحيادي الهندي «ثغرة» مزعجة في شبكة وسائل العمل الأمريكية، ومن المؤكد أن

الجيوبوليتيكيا الأمريكية الخاصة بالمنطقة ليست أقل تعقيداً من تلك المتعلقة بأوروبا، ولا يمكن تقليصها إلى مجرد رؤية أحادية البعد، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى أمريكا الجنوبية وافريقيا السوداء. إن اليابان هي أول منافس اقتصادي ومالي للولايات المتحدة، وهي قادرة على إعادة تحويل نفسها إلى قوة عسكرية برمشة عين، كما انها طوّرت مجال نفوذ خاصاً بها في جنوب شرقي آسيا. إلا أن الاستراتيجيا السياسية الأمريكية تقوم على افتراض، مقبول في ظاهره، هو أن اليابان لا تملك خياراً بديلاً من خضوعها للتحالف الأمريكي، وذلك لكونها محصورة بين الاتحاد السوفياتي - رغم أن هذا لم يعد يُنظر إليه باعتباره خطراً حقيقياً (تأخذ مسألة جزر الكوريل، بفعل ذلك، أهمية مؤكدة) - وكوريا (التي لا تحظى بتعاطف ياباني والتي تمثل، فضلاً عن ذلك، منافساً محتملاً، حتى وان ظل في المرتبة الثانية)، والصين (التي يصعب تصوّرها قابلة لسيادة يابانية في المنطقة، والقادرة باستمرار على التقارب مع موسكو). في ظل هذه الشروط، تعتقد الولايات المتحدة أنه عند «الحاجة» - أي إذا ما تطوّر وضع ثوري في جنوب شرقي آسيا -، فسيكون بإمكانها التدخل في المنطقة مع الاعتماد على الدعم الياباني. لكن يبقى أن الاستراتيجيا الأمريكية هنا، وبالتأكيد، أكثر هشاشة مما هي عليه في مناطق أخرى من العالم، وذلك بفعل الكتلة الديمغرافية التي يمكن الحركات الثورية أن تجنّدها في جنوب شرقي آسيا. لقد اكتفت الولايات المتحدة، إلى الآن، في الفيليبين (ورغم أنها منحت نفسها «حق» التدخل الدائم فيها) بدعم نظام ماركوس ثم نظام أكينو بعده. لكن، ماذا سيحصل لو أن شعوباً مثل شعوب أندونيسيا، أو تايلانده، أو الهند، تمردت ضد النظام؟

أما القيادة العسكرية المركزية (Central Command) فتغطي منطقة حساسة للغاية: الشرق الأوسط إلى حدود باكستان ووادي النيل والقرن الافريقي. ولا شك أن تصوّر هذه القيادة قد تم انجازه في إطار رؤية بحرية (البحر الأحمر والخليج، وهما بحران مغلقان بقناة السويس وعدن ومضيق هرمز)، كما أن تشابك المشاكل وتداخلها في المنطقة يستلزم تعاوناً وثيقاً مع القيادة العسكرية الأوروبية (أي الحلف الأطلسي، بالتالي) ما دامت إسرائيل تنتمي إليها. إن المنطقة المومأ إليها - وبسبب، ثروتها النفطية الحيوية، وعدم استقرار أنظمتها، والفورة المحتملة للقوميتين العربية والايرانية - قد تم إعلانها منطقة ذات أهمية «حيوية» بالنسبة إلى الولايات المتحدة، مثلها في ذلك مثل أمريكا الوسطى وجزر الكارايبي، بل ومثل أوروبا ذاتها. والحليف، الذي يعتبر هنا مطلقاً غير مشروط، هو إسرائيل، التي ارتبطت الولايات المتحدة بها منذ أوائل الثمانينيات عن طريق تحالف - اندماج متعدد الأبعاد؛ أما الآخرون - حتى أقدمهم وأكثرهم خضوعاً (العربية السعودية) - فليسوا سوى حلفاء ظرفيين (سيتذكرون في واشنطن، ولزمن طويل، كيف فقد الشاه عرشه: هو الذي اعتبر حكمه راسخاً وطيد الأركان لا قوة تزعزعه). وقد برهنت حرب الخليج على أن الولايات المتحدة مستعدة للجوء إلى وسائل الحسم الكبرى في هذه المنطقة من العالم.

- ٣ -

من البديهي والمؤكد أن الاستراتيجيا العسكرية الأمريكية تخدم سياسة معينة. وككل قوة مهيمنة تفضِّل الولايات المتحدة وضعية الثبات (statu quo). وتميل الإدارة الأمريكية بمجملها، على هذا الصعيد، إلى فكرة مفادها أن الأساسي في وضعية الثبات هذه يكمن في ضمان «مناخ ملائم للمبادرة الحرة» (الأجنبية طبعاً). وبما أن هذه الحرية لم توجد حتى يومنا هذا في بلدان الشرق؛ فإن هذه تنعت بأنها «شيطانية»، ما دامت تنتهك ـ بفعل انفصالها الفعلي ـ هذا النظام «الطبيعي».

إن تنوّع الآراء داخل الإدارة الأمريكية يتموضع ضمن إطار تحدِّده قاعدة التراضي المشترك. وفي الأدبيات العامية ـ المشاعة من قبل وسائل الاعلام ـ غالباً ما يَسْهُل إقامة التعارض بين الاتجاه «الانعزالي» للولايات المتحدة، المسماة تقليدية، والاتجاه الذي يحيا على فكرة «الرسالة الكونية» ـ التي تكاد تكون دينية ـ لدور أمريكا. يتعلق الأمر هنا بمجرد ترّهات، ذلك أن الولايات المتحدة لم تعد انعزالية، كما أنها لا تتوفر على استعدادٍ لأن تعود انعزالية من جديد. بل إنها، على عكس ذلك، القوة الوحيدة التي تؤكد، منذ عام ١٩٤٥، أن لها مصالح ينبغي الدفاع عنها في العالم أجمع. بل إن الوعي المستجدُّ بالبعد البيئوي العالمي لبعض القضايا يمثل، بالنسبة إليها، ذريعة إضافية تؤكد بها رسالتها المتمثلة في لعب دور له الحجم نفسه لقدراتها التقانية (والعسكرية) التي تملك مدىً عالمياً بالفعل. استناداً إلى ذلك، لا ترى الإدارة الأمريكية أي ضرر استراتيجي في تطوير «وعي أخضر». وبطبيعة الحال، فإنه ليس وارداً النظر إلى الاستقطاب العالمي، أي إلى البؤس المادي الذي تخلقه الرأسمالية، بالضرورة، لدى ثلاثة أرباع البشرية، باعتباره قادراً على أن يكون «الـ» مشكلة الرئيسية لعصرنا. ليس من الوارد تخيُّل هذه الأرباع الثلاثة من الكائنات البشرية وقد سمح لها باستهلاك (أو تبذير) ما يحق للربع الأرقى المتبقي ـ والمكوّن من أهل الغرب ـ استهلاكه (أو تبذيره). فإلى أين نحن ذاهبون؟ وإلى أين يتجه كوكب الأرض؟

إن الجدال الأمريكي، إذاً، جدالٌ أكثر تواضعاً. فالجميع «ذوو نزعة تدخُّلية» (على الصعيد العالمي)، لكن بعضهم «أحادي الجانب»، في حين أن البعض الآخر «تحالفي»، إذا نحن استعملنا المصطلحات الخاصة بعلماء السياسة الأمريكان أنفسهم. ويتقاسم الطرفان وجهة النظر نفسها، القائلة بأن الخطر الحقيقي الذي يهدِّد الولايات المتحدة يتأتى من كونها ليست في منجىً من الأسلحة السوفياتية. لكن الطرف الأول يعتقد أصحابه ـ مع بعض الوقاحة، ربما ـ أن الولايات المتحدة يمكنها، وينبغي لها، أن تواجه التحدِّي وحدها، وأن «حماية» الأوروبيين (وحماية اليابانيين، على نحو أقل) ليس أمراً يهمهم، وأنه قد يكون من الضروري التضحية بحياة أوروبا عند الاقتضاء، قصد تجنب خراب أمريكا الشمالية. في حين

يرى أصحاب الموقف الآخر أن المواجهة تقتضي التعبئة الايجابية لأوروبا (واليابان، بالتبعية) إلى جانبها. انطلاقاً من هذا الأمر تغدو الأشياء أكثر ضبابية، ذلك أنه إذا كان للأوروبيين ما يعطونه ـ في الدفاع عن الغرب ـ أفلا ينبغي لهم، والحالة هذه، تقاسم الهيمنة ـ المشتركة طبعاً ـ على العالم مع الولايات المتحدة، وخاصة منها الهيمنة على «متوحشي» العالم الثالث أولئك؟ إن الخطاب الأمريكي ذا النزعة الكونية يستعيد، هنا، موقعاً له.

غير أنه بمجرد النظر إلى شركاء «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» (OECD) باعتبارهم شركاء، لا مجرد حلفاء تابعين، وبمجرد ما يتم الاعتراف بمشروعية مصالحهم الخاصة، فإننا ننتقل من رؤية مانوية [مثنوية] جامدة إلى رؤية استراتيجيا دينامية، لا بد من تكييفها مع تطوّر العالم. فإذا كان الحلفاء التابعون قد أصبحوا، خلال ذلك، رشداء قادرين على منافسة الولايات المتحدة في مجال المبادرة الحرة ذاته، أفلم يحن الوقت لمراجعة حدود التحالف وأهداف «الوضعية الثابتة» التي ينبغي الدفاع عنها؟ والحال أنه بموازاة هذا التطوّر المستمر منذ ١٩٤٥، والذي تمكنت أوروبا واليابان بمقتضاه من تجاوز مصاعبهما، يبدو أن التحدي العسكري السوفياتي قد سلك خطاً منحنياً على الشكل التالي ⋂، ذلك أن الاتحاد السوفياتي الذي كان في وضع أدنى من وضع الولايات المتحدة عام ١٩٤٥، قد ضاعف من إنتاجه الحربي باتجاه السلام النووي، ثم دخل سباقاً للّحاق العسكري (أقول اللحاق، وليس تأكيد تفوُّق ما) كسبه في الخمسينيات والستينيات. وقد بادر خروتشيف، الذي أعقب صانع هذا اللحاق (ستالين)، وهو منتفخ زهواً، ففتح الطريق أمام المطامح «الاشتراكية ـ الامبريالية» لبريجنيف، قبل أن تثبت الوقائع بأن الاتحاد السوفياتي كان يسير، للأسف باتجاه فقدان السباق أمام الولايات المتحدة. وقد بلغنا اليوم هذه النقطة التي صارت واضحة لكل الأعين. إذاً، وفي ظل هذه الظروف، حيث جرى تدعيم أوروبا واليابان، اقتصادياً على الأقل، وفقد التهديد السوفياتي كل مصداقيته: لماذا لا يسترجع صراع المصالح بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان الأهمية نفسها التي كانت له في ما بعد الحرب العالمية الثانية؟

لقد وضعت استراتيجية الولايات المتحدة نصب أعينها هدفاً رئيسياً أكبر: هو الحيلولة دون توحيد أوروبا وآسيا، أي، وبالملموس اليوم، منع قيام أي تقارب ممكن بين أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي والصين؛ تقاربٌ ينظر إليه وكأنه كابوس. وأي كابوس! إن ذلك هو الهدف الرئيسي لاستراتيجية الولايات المتحدة في السنوات المقبلة.

لقد ورثت الولايات المتحدة هنا تصوّراً قديماً عن الجيوبوليتيكا، هو تصور انكلترا التي تنظر إلى نفسها، عبره، على أن ما يحميها هو طابعها الجزيري، ما دام توازن القوى على القارة الأوروبية يُبطل كل نزوع نحو السيطرة. وإذا كانت الولايات المتحدة قد نقلت هذا النموذج إلى الصعيد العالمي، فلظنّها أن «الجزيرة» الأمريكية لا يمكن الدفاع عنها إلا إذا ظلت

أوراسيا [أوروبا ـ آسيا] نفسها منقسمة إلى قوى متنافسة. وقد تم إقصاء خطر قيام كتلة أوراسيوية تلقائياً حين كانت الأنظمة الاجتماعية لأوروبا الرأسمالية من جهة، والاتحاد السوفياتي والصين من جهة أخرى، تنظر إلى بعضها بعضاً باعتبار أن الواحد من الطرفين يصدُّ الآخر. بل إن القطيعة الصينية ـ السوفياتية خلال الستينيات قد زادت فأبعدت هذا الخطر أكثر. وحينها كانت الاستراتيجيا السياسية (والعسكرية) الأمريكية قد طرحت على عاتقها هدف منع الغزو المحتمل لأوروبا الغربية من طرف الجيش السوفياتي. يبقى أنه من الصعب الاعتقاد بأن السلطات القائمة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تخشى حقاً من عدوان سوفياتي.

وفي ظل هذه الشروط فإن الاستراتيجيا الأمريكية تدين بنجاحها للالتباسات التي تغذيها، منظوراً إليها من الجانب الأوروبي. وليس من المستبعد هنا تصوّر أن الأوروبيين ملكوا (ويملكون) ـ أكثر من الأمريكيين ـ حنيناً إلى أوروبا القديمة، أوروبا الأم (حتى وإن كانت هذه معادية لبعضها بعضاً)، المندمجة كل الاندماج عن طريق اقتصاد مشترك (رأسمالي) وعبر نظام الدول المعمول به منذ ١٦٤٨، والذي تمَّ تجديده عام ١٨١٥ ثم عام ١٩١٩ (حين تمّ القبول، كُرْهاً، بخروج روسيا منه). يضاف إلى ذلك أن الطبقات الحاكمة الأوروبية كانت في حاجة إلى دعم الولايات المتحدة من أجل إعادة بناء اقتصاداتها التي دمّرتها الحرب؛ لهذا السبب رحبت أوروبا بمشروع مارشال، في وقته. لنسجّل أن واشنطن هي التي فرضت، بهذه المناسبة، «تقارباً» أوروبياً ـ نجمت عنه: السوق المشتركة للصلب والفحم ثم المجموعة الاقتصادية الأوروبية، مع معاهدة روما لعام ١٩٥٧ ـ لم يكن قد نضج بعد في كل الأذهان. وقد كان لا بد للاصطفاف إلى جانب الاستراتيجيا الأمريكية أن يساعد ـ إلى جانب أشياء أخرى ـ على إعادة بناء الجيوش الأوروبية وتحديثها، وهو ما كان يمثل أهدافاً طبيعية بالنسبة إلى بلدان كانت، حتى ذلك الوقت، قوىً عالمية. لكن الغموض يلقي ظلاله على ما وراء ذلك. فالقوى الاستعمارية القديمة (انكلترا، فرنسا، وفي نطاق أقل: بلجيكا وهولندا والبرتغال) أرادت، في البداية، استغلال التحالف الأمريكي من أجل الحصول على دعمها في المحاولات التي تقوم بها لإعادة غزو الامبراطوريات المشرفة على الهلاك. إلا أن موقف واشنطن ظلّ غامضاً في هذا المجال، يرفض تبنّي الحروب الاستعمارية التي اعتبرها خاسرة (في أندونيسيا، الهند الصينية، بل وفي ماليزيا، والجزائر والكونغو البلجيكية لاحقاً، ثم في مستعمرات البرتغال الافريقية مؤخراً). بل إن الموقف الصلب الذي اتخذه أيزنهاور عام ١٩٦٥، تجاه التحالف الثلاثي (فرنسا ـ انكلترا ـ إسرائيل) في حرب السويس، والذي ذهب إلى حدِّ المخاطرة بتسهيل دخول السوفيات إلى الشرق الأوسط (الأمر الذي أحسن خروتشيف استغلاله)، يشهد على حدود التضامن الغربي. لقد كانت الولايات المتحدة تريد أن يعاد بناء عالم رأسمالي مندمج، يضم مستعمرات أوروبا القديمة؛ لكنها أرادت ـ في

الوقت نفسه ـ أن تكون هيمنتها على مجموع هذا العالم لا محدودة ولا يتقاسمها معها الأوروبيون الذين حافظوا على وسائل السيطرة الخاصة بهم في هذا المكان أو ذاك.

إن الحلف الأطلسي، الذي كان بمثابة حاملة للتحالف بين الولايات المتحدة وأوروبا، ظل مسرحاً لصراع داخلي ضد التصوّرات الأمريكية لم يحسم فيه حقاً قط. فمن جهة، نجم عن إعادة بناء الجيوش الأوروبية الغفيرة (بما فيها الجيش الألماني)، إضافة إلى وجود فرق عسكرية أمريكية هامة في القارة الأوروبية، نجم عن ذلك، بفعل الأمر الواقع، تصوّر «تحالفي» للاستراتيجيا العسكرية الداعمة للاستراتيجيا السياسية للهيمنة الأمريكية. هكذا تتدعم مراقبة المحيطات بذراع أرضية جبّارة. غير أنه كلما سنحت الفرصة ـ مثلما جرى أثناء المناقشات المتعلقة بـ «تقاسم العبء» وبالصواريخ الموجودة في أوروبا ـ رفضت الإدارة الأمريكية الوقوف بإجماع ودون تحفظ إلى جانب هذا الخيار. ولم يتوقف قط المدافعون عن تطبيق أكثر صرامة لطريقة «القوة البحرية» (sea power) عن القول بأن الدفاع عن أوروبا أمر يتوجّب على الأوروبيين القيام به، كما لم يكفوا عن إسماع صوتهم. أما الولايات المتحدة فينبغي عليها، في إطار هذه الطريقة، أن تكرّس قواتها لحماية «الجزيرة» الأمريكية وحدها فقط؛ الأمر الذي يقتضي، ضمناً، إمكانية القبول بتدمير أوروبا في حالة قيام نزاع ما. وقد كان بإمكان النزاع بين هذين التصوّرين أن يكون قاتلاً للحلف الأطلسي لو أن التهديد بحرب مع الاتحاد السوفياتي كان تهديداً حقيقياً. لكن، بما أن هذه الحرب لا وجود لها، فإن بإمكان النزاع المذكور أن يظل مدرجاً ضمن الجدال النظري للقيادات العامة للقوات المسلحة. وربما كان بعده المالي (مسألة تقاسم العبء) بعداً أكثر هشاشة.

بل إن نجاح إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا التي صارت، ومن جديد، منافساً حقيقياً في السوق الدولية، قد أدى في الستينيات والسبعينيات إلى انطلاق نوع من التقارب بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، بما فيها الاتحاد السوفياتي. تقارب يجسد ما ذكرناه، من أن الفزع لم يعد، حقاً، من «النزعة التوسعية» الشيوعية، المعلنة رسمياً كخطر من قبل وسائل الاعلام الغربية. إلا أنه يبقى مجرد تقارب متذبذب، حذر دوماً. ووحده ديغول بدا مقتنعاً، على هذا الصعيد، بإمكانية الذهاب إلى مسافة أبعد. إن انهيار النظام الاقتصادي والاجتماعي السوفياتي في النصف الثاني من الثمانينيات، وتسارع التطوّرات بهذا الاتجاه في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، أزالا من الناحية النظرية (أو هما بصدد إزالة) آخر العوائق التي تحول دون إنشاء «كتلة أوروبية» تمتد من المحيط الأطلسي إلى فلاديفوستوك. وبديهي أن الإنشاء المحتمل لهذه الكتلة، كيفما كان شكلها، قد يمثل انبثاق مجموعة صناعية، مالية وعسكرية، تتمتع، فضلاً عن ذلك، بموارد طبيعية وافرة، إلى حدٍّ أنه يصعب علينا تصوّر إمكانية مواصلة الهيمنة الأمريكية لعملها. إن هذا الوسواس يسكن كل الأذهان في واشنطن.

في هذا السياق، أظن أن القرار القاضي بشن الحرب في الخليج قد تم اتخاذه بكيفية

متعمدة من طرف واشنطن، باعتباره إحدى الوسائل الكفيلة، في حال استعمالها، للحيلولة دون قيام هذه «الكتلة الأوروبية»: بإضعاف أوروبا (عن طريق مراقبة النفط الذي تؤمّنه الولايات المتحدة وحدها، من الآن فصاعداً)، وبالكشف عن هشاشة البناء السياسي الأوروبي ذاته (عن طريق إبراز اختلاف وجهات النظر ضمنه)، وبتحييد موسكو (بالرغم عنها، أمام ضعف أوروبا الذي قادها إلى التحالف مع واشنطن، في حين أنه لو وُجد بديل متمثل في موقف أوروبي مستقل، لكان من المحتمل ـ بل من شبه المؤكد ـ أن يقف الاتحاد السوفياتي إلى جانبه)، وبإحلال خطر جديد «قادم من الجنوب» محل فزّاعة «الخطر الشيوعي» القديمة البالية.

وفي المدى القصير، أعطى الهجوم الأمريكي المضاد الثمار التي كانت واشنطن تنتظرها منه: فقد أبعد خطر قيام كتلة أورو ـ سوفياتية، وباتت أوروبا ذاتها تظهر انقساماتها الداخلية للعلن، أكثر من أي وقت مضى. وفعلاً، كانت حرب الخليج فرصة أمام بريطانيا العظمى تعيد فيها، إلى الأذهان، خيارها المبدئي الأساسي الذي قامت به عام ١٩٤٥، وهو أن تتصرف كحليف مخلص غير مشروط للولايات المتحدة، في كل الظروف والأحوال. كما ان ألمانيا، من جهتها، استيقظت من شبه إغفاءتها السياسية التي سجنها فيها انهيار الحلم الهتلري. إنها، وقد أُعيد توحيدها منذ عام ١٩٨٩، تستعيد رسالتها بوصفها «قلب أوروبا الوسطى». ومن ثم فالموقف الضعيف الذي تبنته خلال أزمة الخليج لم يكن علامة ضعف، بل هو، على العكس من ذلك، علامة قوة. إنها تبدو وكأنها تقف إلى جانب واشنطن، لكن الواقع هو أنها لا تقوم بذلك إلا لأنها مشغولة تمام الانشغال بتأسيس توسعها الخاص في أوروبا الوسطى، بادئة بهضم ما كان «ألمانيا الشرقية»، وعينها على بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا (أما النمسا فهي تسير خلفها من زمن وفي إثرها ترتسم خطى كرواتيا وسلوفينيا). إن معنى هذا الاختيار هو أنها لم تعد تملك أية مصلحة قوية للعب بـ «ورقة أوروبية»؛ وهي لن تعلن ذلك بالتأكيد، كما لن تخرج، مثلاً، من المجموعة الأوروبية. لكنها تستخف بكل ذلك، وهي مستمرة في طريقها، بأوروبا أو من دونها. هكذا تجد فرنسا نفسها، وعلى حين غرّة، معزولة، تريد وحدها «بناء أوروبا»، وبما أنها تخلّت عن التصوّر الديغولي لـ «أوروبا» الممتدة من الأطلسي إلى الأورال»، كي تنضمّ ـ انطلاقاً من رئاسة جيسكار ديستان ورئاسة ميتيران ـ إلى النزعة الأطلسية المحضة، فإنها لم تعد تتوفر على وسائل التأثير في الاستراتيجيا العالمية.

إن «أوراسيا» ـ التي تسمى في ظرفنا الحالي بـ «المنزل الأوروبي المشترك»، المقترح من قبل غورباتشيف ـ لا تندرج ضمن جدول الأعمال. ومن ثم فإن هيمنة الولايات المتحدة ما زال أمامها زمن من العنفوان، مثلما أن «الكتل» القارية الأخرى التي يمكن أن تهدّدها ما زالت لم تُطرح، بدورها، في جدول الأعمال. كتلة سوفياتية ـ صينية يعاد بناؤها، وكتلة

يابانية ـ صينية ـ آسيوية شرقية وجنوبية (محيط الازدهار المشترك لليابان الامبراطورية) مع تمديدها، على وجه الاحتمال، باتجاه الهند؟ بإمكاننا أن نتخيل كل شيء على الورق ونستسلم للتمرين ـ التافه ـ على سيناريوهات. أما في الواقع، فإن العوائق التي تحول دون إنشاء هذه الكتل هي من القوة بحيث ان هذه لا تمثل، بعد، أي احتمال واقعي. وتواصل «الجزيرة» الأمريكية استفادتها من توازن القوى في النصف الشرقي للكرة الأرضية (الأوروبيتان، الاتحاد السوفياتي، الصين، اليابان، الهند)

ـ ٤ ـ

إن هيمنة الولايات المتحدة تستلزم، ضرورةً، ممارسة لسيطرتها على مجموع العالم الثالث. ولا شك أن الصراع بين الشرق والغرب قد غطّى، جزئياً، وطيلة أربعين سنة، على هذا الصراع الأساسي الذي يدفع شعوب العالم الثالث إلى التمرد، بانتظام، ضد عمليات تحويلها إلى أطراف، والمفروضة عليها من قبل الرأسمالية العالمية، ومن ثم، إلى الدخول في صراع مع متروبولات المركز، وفي المقام الأول، حتماً، مع القوة المهيمنة. يبقى أن الاتحاد السوفياتي كان (وما زال حتى الآن) يمثل التحدّي العسكري الوحيد الذي يقف بمواجهة الولايات المتحدة، علاوة على أنه «الاشتراكية الموجودة حقاً» ـ كيفما كان مضمونها الاجتماعي الحقيقي والحدود التي أوصلتها إلى الانهيار ـ التي بدت قادرة على تقديم بديل واقعي لشعوب العالم الثالث. إن الدعم السياسي (والعسكري أحياناً) الذي قدّمته موسكو لحركات التحرر الوطني لما يعزز هذا الرأي. في حين أن المراكز الرأسمالية المتطرفة تمثل، بمجملها، عدواً «طبيعياً» لشعوب الأطراف. وحتى تنافس هذه المراكز في ما بينها ضمن السوق العالمية لا يمحو تحالفها الأساسي ضد كل تمرّد «خطير» تقوم به شعوب الأطراف، وذلك لأن هذه تشكك مجدداً في النظام الرأسمالي، خاصة وأن صراع الشرق مع الغرب قد لحم الغرب الأوروبي واليابان خلف الولايات المتحدة.

يضاف إلى ذلك أن العالم الثالث ليس، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، سوى «منطقة عواصف». عواصف ليست دائمة بطبيعة الحال، قد تنفجر مجتمعة من حيث الوقت، إلا أنها تهدد في كل آن، تقريباً، هذا النظام الرأسمالي العالمي الذي تعتبر الولايات المتحدة نفسها كفيله وضامنه الأسمى. إن أوروبا واليابان، في نهاية المطاف، حليفان أساسيان يتقاسمان الانشغال ذاته بضمان النظام الرأسمالي، مما يعني أن نزاعهما مع الولايات المتحدة يظل محصوراً ضمن الحدود الضيقة للمنافسة المركنتيلية. وبالمقابل، فإن نزاعات الشمال مع الجنوب تكتسي، دوماً، بعداً سياسياً، عنيفاً في أغلب الأحيان. لذلك كانت تدخلات واشنطن في العالم الثالث أكثر من أن تعدَّ وتحصى: ليست هناك منطقة واحدة، ولا بلد واحد من بلدان أمريكا وافريقيا وآسيا لم تتدخل الولايات المتحدة فيه عن طريق عمليات

التخريب، وتنظيم الانقلابات، والضغوطات الاقتصادية والمالية (الممارسة من قبل المؤسسات «الدولية» التي تديرها: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي)، والتدخلات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة. وحتى هذه اللحظة، لم يجرؤ الأوروبيون واليابانيون قط على المضيّ إلى حدِّ اتخاذ موقف مناهض علانية لهذه التدخلات؛ فقد شاركوا فيها على الدوام تقريباً، ثم انهم، وعلى وجه الخصوص، لم يستعملوا قط أصواتهم في صندوق النقد والبنك العالمي لمعارضة إرادات واشنطن؛ بل انهم جعلوا سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية تمضي جنباً إلى جنب مع سياسة هاتين المؤسستين في افريقيا.

ويتم الاعتراض هنا، بأن العالم الثالث «مهمَّش» أكثر فأكثر ضمن النظام العالمي، سواء من حيث هو مصدر للتزويد بالمواد الأولية، أو من حيث هو سوق لصادرات المراكز ومحل لتوظيف رؤوس أموالها. ولا شك أن تطوّر التقانات من جهة، وأهمية الثروات المعدنية لقارتي أمريكا الشمالية واستراليا من جهة أخرى، قد قلّص مؤقتاً من أهمية الحصص التي يقدمها العالم الثالث. لكنه يبقى أنه لا يمكننا أن نخلص من ذلك إلى اعتبار أن هذا العالم قد صار «هامشياً» من الآن فصاعداً. فهذه الفكرة، التي صارت اليوم موضة، هي، وبكل بساطة، فكرة خاطئة، أولاً لأن التقليص النسبي لمساهمة العالم الثالث يعود في جزء كبير منه إلى ظروف الركود الاقتصادي، المهيمنة منذ ١٩٧٠، لكن هذه المساهمة لا بد لها من أن تستعيد مكانة حاسمة ضمن فرضية نمو اقتصادي ثابت وطويل الأمد. وإذا لم يكن هناك ـ بفضل المخزونات الاستراتيجية الأمريكية من المواد الأولية ـ خطر حدوث نقص كبير في حالة اندلاع نزاع محدود، فإنه لا يوجد ما يؤكد إمكانية استمرار هذه الوضعية حين انطلاق نمو اقتصادي قوي وجديد. والاحتمال الأكثر وروداً هنا هو أن السباق نحو المواد الأولية سيستعيد كامل حدّته؛ خاصة أن هذه الموارد مهدَّدة بالنُدرة، ليس فقط بفعل «السرطان» الأُسّي لتبذير الاستهلاك الغربي، ولكن بفعل تطوّر عملية التصنيع الجديد للأطراف، كذلك. إن النزاعات التي تقوم من أجل البلوغ إلى هذه الموارد، إذاً، هي أبعد من أن تكون فقدت سبب وجودها.

والحال أن الولايات المتحدة تملك، على صعيد المراقبة الشاملة لموارد العالم، ميزة حاسمة، مقارنة مع أوروبا واليابان، ليس فقط لأن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية العالمية والوحيدة، كما سبق أن رأينا، وبالتالي لا يمكن القيام بأي تدخل قوي، في العالم الثالث من دونها، بل، علاوة على ذلك، لأن أوروبا (من دون الاتحاد السوفياتي) واليابان لا تتوفران على الموارد الأساسية لحياة اقتصاديهما. ان تبعيتهما في ميدان الطاقة، مثلاً، وعلى الأخص منها تبعيتهما النفطية تجاه الخليج، تبعية هامة، وستظل كذلك لزمن طويل، حتى وإن تناقصت في آماد نسبية. لقد برهنت الولايات المتحدة ـ باستحواذها، عسكرياً، على مراقبة هذه المنطقة بواسطة حرب الخليج ـ أنها كانت واعية كل الوعي بفائدة أداة الضغط هذه

التي تتوفر عليها تجاه حلفائها المنافسين. وقد فهمت السلطة السوفياتية، بدورها، هشاشة أوروبا واليابان هذه، وليس من المستبعد الاعتقاد ـ وقد قلت ذلك في كتابات سابقة ـ أن بعض التدخلات السوفياتية في العالم الثالث كان الهدف منها تذكير الأوروبيين واليابانيين بهذه الهشاشة، بما يدفعهم إلى التفاوض على ميادين أخرى. وبطبيعة الحال، فإن جوانب القصور الأوروبي والياباني يمكن تعويضها ضمن فرضية تقارب جدّي بين أوروبا والاتحاد السوفياتي («البيت المشترك» الذي نلقاه في كل مكان). لهذا السبب بالذات تعيش واشنطن خطر بناء «أوراسيا» وكأنه كابوس.

إن الاختيار الاستراتيجي الأمريكي الذي يشدِّد ـ خلافاً للكتابات الصحفية الدارجة موضتها ـ على الأهمية الحيوية للحفاظ على «مناخ سياسي ملائم للمبادرة الحرة» ودعمه في مجموع العالم الثالث، لَيعبِّر عن وعي حاد بأن العالم الثالث ليس هامشياً بأي حال من الأحوال. بل على العكس من ذلك، كلما تلاشى النزاع بين الشرق والغرب (في بعده كخطر عسكري، على الأقل)، وما دام النزاع داخل بلدان الغرب تحكمه فقط وسائل المنافسة الاقتصادية القابلة لـ «قواعد اللعب» (بأمانة، على الأقل...) ولا يهدِّد بالحيد عن خط سيره نحو مواجهات سياسية عنيفة (إن لم تكن عسكرية، كما جرى في مجمل تاريخ الرأسمالية حتى عام ١٩٤٥)؛ فإن النزاع بين الولايات المتحدة والعالم الثالث سيصعد إلى المرتبة الأولى. وان التطوّرات المحتومة في هذا المجال لمن شأنها أن تفاقم بواعث المواجهة، لا بسبب تصنيع العالم الثالث فقط، وإنما أيضاً بفعل أن القوى المتوسطة يمكنها، من الآن فصاعداً، أن تتحول إلى قوى «خطيرة» عسكرياً، أي قادرة على تهديد سبل المواصلات البحرية والجوية التي تؤمِّن الهيمنة العالمية للولايات المتحدة. ويبدو أن العراق كان في هذا الموقع؛ وأن هذه الحجة كانت كافية لإقناع البنتاغون، حتى قبل غزو الكويت يوم ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، بأنه لا بد من تدمير القدرات العسكرية والصناعية لهذا البلد. لكن السؤال هو: ماذا ستصنع الولايات المتحدة في المستقبل، تجاه إيران مثلاً، وكذلك تجاه العديد من بلدان العالم الثالث، وفي وضعية مماثلة لوضعية العراق؟

أكيد أن التهديد ليس قريب المدى. وذلك، على وجه التحديد، لأن الهيمنة الأمريكية، ووراءها هيمنة مجموعة المراكز الرأسمالية، تفعل فعلها عن طريق التحالفات الاجتماعية والسياسية مع الطبقات الحاكمة في العالم الثالث. وهذا الإضفاء للطابع الكومبرادوري، سياسياً، يكاد يكون عاماً في الظرف الراهن، والدول التي تقاومه معدودة على الأصابع (كوبا، فييتنام...).

إن الولايات المتحدة تعتبر، في رؤيتها الواسعة، أن أمريكا اللاتينية بمجموعها لن تضع النظام العالمي موضع سؤال، وذلك لأن الطبقات الحاكمة البرجوازية المحلية قوية بما يكفي لأن تحتوي الانفجارات الشعبية المحتملة، ولأنها تملك حساً حاداً بالمصلحة المشتركة التي

تتقاسمها مع الرأسمالية المهيمنة على الصعيد العالمي. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تنظر إلى الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بأنها، ورغم عدم استقرارها، أضعف من أن تستطيع بلوغ مستوى «القوى المتوسطة»، الخطيرة، على وجه الاحتمال. ولا يبدو أن حكمها الخاص بجنوب افريقيا بعد فترة التمييز العنصري، قد عدّل هذه الرؤية العامة للمنطقة.

مقابل ذلك، يُنظر إلى البلدان العربية وايران باعتبارها خطرة «بالضرورة»، وذلك بسبب نزعتها القومية المناهضة للغرب، وعجز البرجوازيات المحلية ـ مع أنها صديقة ـ عن تجاوز هذه المشاعر الشعبية، الشيء الذي يرغمها إما على اللجوء إلى بلاغة قومية دائمة، أو، في بعض الأحيان، على انزلاقات ديماغوجية لا يمكن الالتفاف عليها. وحدها الأنظمة العتيقة لشبه الجزيرة العربية (السعودية والكويت والامارات) تفلت من هذه القاعدة. وأذكّر هنا بأن سقوط شاه ايران يظل درساً أساسياً في الذاكرة السياسية الأمريكية. ذلك أن هذا الرأي الأمريكي (والغربي) حول الدول العربية وايران ليس منتوجاً مصطنعاً؛ وإنما هو يطابق واقعاً فعلياً. ولاشك أن الصهيونية تستغل هذه الوضعية إلى أقصى حدّ، محاولة خلق مناخ من الحقد الحقيقي لدى الغربيين تجاه العرب والمسلمين بصفة عامة.

وتظل الولايات المتحدة «حذرة» تجاه باقي الشعوب «الشرقية»، شعوب شبه القارة الهندية وجنوب شرقي آسيا. ومع ذلك فإن البرجوازيات المحلية هنا تبدو قادرة على التحكم بالأوضاع على المدى المتوسط، رغم إخفاق سري لانكا، التي دخلت حرباً أهلية، وظهور الانفصاليين في الهند (ومسألة السيخ كاشفة هنا)، والانتفاضة الديمقراطية في كوريا، وحرب الأنصار الدائمة بالفيليبين. إن النجاح الاقتصادي، رغم حدوده ـ في اطار رأسمالية الأطراف ـ يعطي استقراراً معيناً لأنظمة السلطات القائمة. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تضع ثقتها قط، إلا بالنصف، في حلفائها المحليين، المتّهمين، غالباً، ببقائهم، في عمق نفوسهم، وطنيين و «مناهضين للغرب»، ولا سيما أن الإسلام يسود بعض بلدان المنطقة، وأن كل ثقافات هذه البلدان قوية وتقاوم التغريب. إن ههنا عاملاً ثقافياً دون شك، لكننا نخطىء إذا نحن أهملنا الأهمية التي يكتسيها في المدركات الاستراتيجية. فشعوب الشرق يمكن التعامل معها دوماً باعتبارها عدوة. والولايات المتحدة ترث هنا الرؤية الأوروبية المركزية القديمة عن «الشرق المستبد، مزدوج الوجه، إلخ...».

إن أهمية العالم الثالث ضمن استراتيجية الهيمنة الأمريكية هي أساس تفكير عسكري دائم بخصوص «وسائل التدخل المناسبة». وتملك الولايات المتحدة اليوم تجربة كوّنتها عبر أربعين سنة من التدخّلات الدائمة، بصيغ مختلفة. والحال أن نتائج هذه التدخلات غير متماثلة. لقد كانت التدخلات ناجحة تماماً كلما تعلق الأمر بتنظيم انقلاب عسكري أو عملية عسكرية سريعة ضد بلد صغير، ولائحة الانقلابات العسكرية هنا لم يعد ممكناً عدّها

ولا احصاؤها (منذ إعادة الشاه إلى مُلكِه في إيران عام ١٩٥٢ وقلب نظام آربينز في غواتيمالا عام ١٩٥٤)، ومن بين آخر التدخلات العسكرية المماثلة لا بد من التذكير بتلك التي تمت في غرينادا (١٩٨٣) وبنما (١٩٨٩). لقد كان نجاح الانقلابات العسكرية أسهل كلما كانت بعض الأنظمة التي ذهبت ضحيتها لا تتمتع بأي دعم شعبي حقيقي، أو كان هذا الدعم قد تقلص شيئاً فشيئاً مع استنفاد النزعة الشعبية، التي قامت عليها، كل إمكاناتها (أندونيسيا ١٩٦٦، غانا ١٩٦٦، مصر ١٩٧٠، الخ...). وتبين من حرب الخليج أن النجاح سهل نسبياً، كذلك (حتى وان صارت العملية جدّ مكلفة من الناحية المالية) ما دام النزاع يبقى مغلقاً ضمن حدود الحرب «الكلاسيكية» (جيش ضد جيش، دون تعبئة شعبية في المعركة). وبمقابل ذلك، فإن نتائج التدخلات قد انتهت بالتعادل حين اندرج النزاع ضمن المواجهة بين الشرق والغرب. وحالة كوريا نموذجية هنا. يبقى أنه كلما كانت السلطة في بلد من بلدان العالم الثالث ضحية للعدوان الأمريكي (أو الغربي عامة)، وكانت تتمتع بمشروعية وطنية وشعبية، لم يعط التدخل نتائج هامة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. والحالة النموذجية الدالة على ذلك هي حالة فييتنام التي طبعت الوعي الأمريكي بعمق، إلى حدّ أنها حصلت على هذا الاسم التشخيصي «أعراض المرض (syndrome) الفييتنامي»؛ وإلى حدّ أن أولى كلمات بوش، غداة انتصاره على العراق، كانت مكرّسة لهذا الموضوع (وأخيراً تخلصنا من أعراض المرض الفييتنامي، على حدِّ قوله). إلا أن هذه هي حالة كوبا (الانسحاب المخجل من خليج الخنازير عام ١٩٦١)، وعملية انقاذ السفارة في ايران (١٩٧٩)، والتدخل بلبنان في السنة نفسها. وهي أيضاً حالة أفغانستان التي بدت قادرة وحدها ـ ورغم انسحاب الدعم السوفياتي ـ على دحر «المجاهدين» الإسلاميين الذين تؤطرهم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. كما ان هذه، وإلى حدود معينة، هي حالة نيكاراغوا، والسلفادور، وأنغولا، والموزامبيق؛ وذلك رغم الهزيمة الانتخابية للساندينيين، وتآكل الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)، وجبهة تحرير الموزامبيق (FRELIMO)؛ ذلك أن هؤلاء الأعداء المختارين للأمريكيين لم ينهزموا نهائياً، كما أن خصومهم الرجعيين المأجورين لواشنطن (سافيمبي وجبهة «الرينامو»، من بين أمثلة أخرى) لم يحصلوا ولو على الحد الأدنى من المشروعية. ليست الولايات المتحدة، إذاً، دولة «لا تُقهر»، وموطن ضعفها يكمن في مقاومات شعوب العالم الثالث لهيمنتها.

لقد كان التفكير العسكري، في الولايات المتحدة، منشغلاً على الدوام بالقضية التالية، وهي قضية لا حل لها بالنسبة إلى الامبريالية. كيف نواجه، بفعالية تمرد شعوب الأطراف ضد هذا النظام، المفروض بالقوة من طرفها؟ إن درس الاخفاقات ـ في فييتنام، بالدرجة الأولى تأكيداً، لكن في أماكن أخرى من العالم، كذلك ـ يبدو وكأنه أقنع الاستراتيجيات السياسية بأن أحسن شيء هو المبادرة بضربة، قبل أن يتاح لمبادرة من

المبادرات الشعبية المزيد من الوقت كي تتبلور. إن الظروف السياسية والايديولوجية الحالية ليست مما يهدِّد بالخطر، فانهاك الحركة الوطنية الشعبوية الجذرية للستينيات، وانهيار «الاشتراكية القائمة فعلاً»، لم يخليا الساحة لمبادرة وطنية شعبية جديدة تستجيب لتحديات عصرنا؛ ولكنهما، على عكس ذلك، فتحا الطريق أمام حركات ماضوية (الأصوليات الدينية، التمركزات العرقية الشوفينية، إلخ...) تقوم بإضعاف طاقات الغالبية العظمى من البشر، التي تمثلها شعوب العالم الثالث. هذا أيضاً هو ما دفع بالبنتاغون إلى تركيب نظريته المسماة «نظرية نزاعات الحدّة الدنيا» (Low Intensity War). وبيت القصيد هو اطالة أمد الوضعية الحالية لضعف العالم الثالث، عن طريق تشجيع الحركات الماضوية المذكورة، وتغذية النزاعات الجهوية التي يمكنها أن تتدخل فيها كي «تساعد على تعفين الأوضاع» لأطول مدة ممكنة. هكذا يمكننا أن نفهم لعبة العربية السعودية ـ الحليف المخلص لواشنطن ـ في تمويل الحركات الإسلاموية التي تقدمها وسائل الاعلام الغربية باعتبارها عدواً «جوهرياً» للغرب! كما يمكن إدراج التشجيعات التي دعم بها الغرب حرب العراق ضد إيران ضمن هذه الخانة. ان استراتيجية تسيير نزاعات الحدّة الدنيا قد أنشئت، كذلك، من أجل زعزعة الأنظمة التقدمية ـ بدرجات مختلفة، طبعاً ـ في نيكاراغوا وأنغولا والموزامبيق وإثيوبيا. وكانت وسيلة ذلك هنا هي الدعم المقدَّم لخصوم هذه الأنظمة: «الكونطراس»، و«اليونيتا» و«الرينامو»... الخ. وينبغي الاعتراف بأن هذه الاستراتيجيا قد أعطت بعض النتائج، ويمكنها مواصلة اعطائها، طالما ظلت القوى الوطنية الشعبية معوَّقة نتيجة عدم تحديد مشروعها الخاص، والغموض الايديولوجي. لكن، ماذا سيحصل يوم يقع تجاوز هذه الحدود هنا وهناك، خاصة إذا حصل ذلك في بلد ذي حجم لا يستهان به؟ إن البنتاغون لم يفكر، حتى الآن في الإمكانية (التقنية) للقيام بتدخلات عسكرية طويلة الأمد إلا في بلدين هما المكسيك والفيليبين. أما في باقي مناطق العالم فيبدو أن شبح «حرب قذرة» يصعب تمريرها وقبولها (من طرف الآخرين)، يشلّ القرار الأمريكي. يبقى أن الحرب التقليدية ـ مثل حرب الخليج ـ لم تعد مجرد «نزاع من حدّة دنيا»، وإنما هي تبرهن على أن الولايات المتحدة يمكنها أن تخرج من حدود المخطط الذي حصرت تفكيرها في إطاره. ويهدِّد هذا الخيار بالانزلاق السريع نحو الإبادة الجماعية. إن الانشغال بتجنب الجيوش الأمريكية «خطر» المواجهة الأرضية يقود، مباشرة، كما أظهرت حرب الخليج ذلك، إلى تصوّر عن الحرب يستلزم التدمير الشامل للبلد الخصم ولسكانه، حتى وإن كان هذا البلد لا يملك القدرة على تهديد الأمن الأمريكي. فمن توازن الإرهاب الذي أسسه الردع النووي، يتم الانتقال إلى التعبئة المنظمة لاختلال التوازن! لقد كنا على خطأ، في العالم الثالث، حين بخسنا قيمة هذا الخطر وأقصينا خيار الابادة الجماعية التي يعطي تاريخ الغرب، للأسف، أمثلة عديدة عنها. أضيف إلى هذا أن جماعات الضغط القوية تعمل في الولايات المتحدة لصالح خيار «الحروب التقليدية»، داعية إلى التخلي عما تعتبره

وهم تدبير حروب «الحدّة الدنيا». إن المصالح الاقتصادية والمالية للمجموعة العسكرية الصناعية في حاجة إلى أن تعطي الأولوية للأسلحة المتطورة تقانياً، في حين أن حرب الحدّة الدنيا تتطلب إعادة بناء قوات مسلحة بدائية.

وكيفما كان الحال، فما دامت النزاعات في العالم الثالث على ما هي عليه (من شأنها أن تؤدي إلى عدم الاستقرار، لكن دون أن تكون مما يبعث حقاً على التهديد)، فإن هيمنة الولايات المتحدة لن تجد نفسها، مجدداً، موضع اهتمام من هذا الجانب. وكما قال علماء سياسة أمريكيون، فإن «القلاقل مزعجة، لكنها لا تشكل تهديداً».

ـ ٥ ـ

إن الترددات التي تطبع خيارات الاستراتيجيا السياسية والعسكرية للولايات المتحدة تجاه العالم الثالث تحيل إلى الجدل الدائم داخل الإدارة الأمريكية بين أنصار الخيار المسمى «بحروياً» وأنصار الخيار المسمى «ائتلافياً». وكما سبق أن رأينا، فإن هذا التمييز لا يتوافق مع تعارض التيارات التي نتسرع بنعتها «انعزالية» و«كونية»، ذلك أن هؤلاء وأولئك ـ البحرويين والائتلافيين ـ يتموقعون ضمن منظور سياسة للهيمنة العالمية، سوى أن البحرويين منهم يرون أن التحكم في البحار والفضاء يكفي لضمان هذه الهيمنة وإزالة خطر الاعتراض عليها من جراء تمرّد بلدان العالم الثالث، أو بواسطة خصمهم العالمي الوحيد (الاتحاد السوفياتي).

وتُطرح مسألة دور الحلفاء في التحالفات التي نسجتها الولايات المتحدة قصد ضمان هيمنتها العالمية بمصطلحات تختلف حسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالحلفاء الغربيين (الأوروبيين واليابانيين) أو بأنظمة العالم الثالث. فالحلفاء الغربيون أساسيون ومستقرون، أي ان الهيمنة العالمية الأمريكية، في الحقيقة، لم يكن ممكناً إقامتها دون موافقتهم. وقد شكّل التهديد السوفياتي المزعوم ذريعة لتبرير هذا التحالف ـ الحلف الأطلسي والمعاهدة الأمريكية اليابانية. والواقع ان هذا التهديد لم يوجد قط حقاً: ففي سنة ١٩٤٥ كان ستالين قد تخلّى، من زمن، عن محاولة تصدير «الثورة» خارج المنحدر الدفاعي ـ في الرؤى الاستراتيجية لذلك العصر ـ الذي تمثله أوروبا الشرقية، وهو «منحدر» جرى التفاوض حوله، فوق ذلك، مع الشركاء الغربيين في يالطا؛ ولم يكن هناك قط مجرد ظل من التفكير في «غزو» أوروبا الغربية أو اليابان. وكما هو معلوم حالياً فإن مبادرة استراتيجيا الحرب الباردة قد اتخذت من قبل واشنطن، حيث ظلت الاستراتيجيا السوفياتية الستالينية مجرد استراتيجيا دفاعية، وقد واصل بريجنيف إثر ذلك (وبعد مرحلة خروتشيف، الوسيطة) هذا الخط العام، حتى وإن كان الاتحاد السوفياتي قد التحق، في تلك الأثناء، بالولايات المتحدة على صعيد السباق من أجل التسلح النووي والباليستي ـ على نحو متأخر، لعله في حدود عام ١٩٧٠، فحسب ـ سباق كانت كلفته إنهاك نموه الاقتصادي. بل إنه، حتى وإن كانت سياسة بريجنيف قد

لعبت بورقة «الضغط» على أوروبا عن طريق إنشاء تحالفات عسكرية مع بعض بلدان العالم الثالث، جواباً عن النزعة الأطلسية الأوروبية الراسخة رغم كل شيء، وإشارة من ثم للأوروبيين بأنهم «قابلون للانعطاب»، وبأن امداداتهم بنفط الشرق الأوسط قابلة لأن تنقطع على سبيل الاحتمال... وذلك بعد اخفاق ابتسامات خروتشيف ـ فإن هذا الاختيار واصل مسيره الدائم نحو الهدف نفسه: فصل أوروبا عن النزعة الأطلسية، سعياً لكسر النزعة الهيمنية الأمريكية. إن الاتحاد السوفياتي لم يكن يهدف الى شيء آخر غير ذلك، وبالتأكيد لم يكن يهدف إلى إلحاق أوروبا الغربية بامبراطورية الكرملين... وينبغي الاعتراف هنا بأن هذا الهدف لم يتم بلوغه، وأن المحاولتين السوفياتيتين ـ بالابتسامة أو بالعصا ـ قد أخفقتا، وأن النزعة الأطلسية الأوروبية ظلت راسخة وطيدة. يبقى أن نعيد طرح مسألة معرفة الأسباب التي جعلت هذه النزعة الأطلسية تواصل حياتها، ولا تزال، رغم كل العوائق والعقبات، ورغم العودة إلى سياسة الابتسامة مع غورباتشيف. ليس ثَم تفسير مُقنع لهذا الواقع، إلا إذا أدخلنا في حسباننا الزيغانات الايديولوجية الخاصة بالبرجوازيات الأوروبية، ووراءها، الآراء الغالبة التي تقوم بتشكيلها. ان الخوف من «البلشفي الذي يضع سكيناً بين أسنانه» قد ظل صورة حية في الأذهان لا يعادلها سوى الخوف من فرنسا الثورية الذي استمر نصف قرن من الزمن، رغم عودة الملكية.

إن التحالف الأمريكي ـ الأوروبي ـ الياباني الذي يشكل القاعدة الأساسية للهيمنة العالمية للولايات المتحدة سيدوم، إذاً، ما دام الحكم المسبق المناهض لموسكو قائماً لدى الحلفاء التابعين لواشنطن. أما «الكتلة الأورو ـ آسيوية» (أوروبا، الاتحاد السوفياتي، الصين) فهي الكابوس الأمريكي الدائم بالفعل. وقد فهمت الولايات المتحدة، بذكاء، أنه إذا ما تخلى الاتحاد السوفياتي عن البلاغة «الاشتراكية» فإن هذا الحكم المسبق سيتآكل مع الزمن. لذلك صار يلزمها إضفاء مشروعية أخرى على التحالف، سرعان ما عثرت عليها في التهديد الذي قد يمثله العالم الثالث. وتؤدي تيمات «الديمقراطية» و«حقوق الأقليات»... إلخ ـ في الصيغ المتلاعب بها التي تخضع لها ـ هذه الوظيفة بنجاح في ما يبدو، حتى الآن على الأقل.

ويستلزم التحالف الأساسي بين أمريكا وأوروبا واليابان استراتيجيا «ائتلافية» مهمِّشاً النظريات البحروية في جميع الأحوال. ويبرِّر «الخبراء» هذا الاختيار عن طريق التذكير بدروس التاريخ، فالهيمنة البريطانية العالمية كانت بحروية في تصوّراتها الأساسية، تنفر حتى من مجرد فكرة تدخّل الجيش الانكليزي في القارة الأوروبية، مكتفية بإدارة هذه الأخيرة عن طريق دبلوماسية «التوازن الأوروبي» وحدها فقط. والحال أن التاريخ قد أظهر، بَعدياً، أن هذه الاستراتيجيا البحرية التي لا تملك امتداداً قارياً لم تعط نتائجها إلا عندما كان التوازن الأوروبي قائماً. فبمجرد ما صار جيش الامبراطورية الألمانية قادراً على تهديد روسيا وفرنسا، انقطع التوازن. وقد أثبتت حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ حينها أن نظرية الانكليز البحرية

(British rule of the waves) قد فقدت مصداقيتها. مع ذلك فإن هذه الأدلة ـ حتى وإن كانت مقبولة ـ لم تكن حاسمة، في اعتقادي. ذلك أن الجهد الأوروبي الغربي، الذي يحنّ لماضيه، والذي ارتبط بعد عام ١٩٤٥ بإعادة بناء جيوش حديثة، قد ساهم في فرض هذه الاستراتيجيا «الائتلافية». وهو مجهود تعاقبت على القيام به فرنسا وبريطانيا العظمى، ثم ألمانيا الغربية، بمجرد تحرّرها من «عقدة المهزوم».

أما الاتحاد السوفياتي فقد «عدّل» نفسه باستمرار بناءً على تطورات النزعة الأطلسية هذه. فقد اكتفى، في فترة أولى ـ على عهد ستالين ـ بالانطواء على نفسه، مركّزاً جهوده على إنشاء ردٍّ على التجهيز النووي الجديد في الفن الحربي آنذاك. وفي مرحلة ثانية آنس الاتحاد السوفياتي من نفسه القدرة على تحدي القوة الهيمنية للولايات المتحدة، وذلك عن طريق انتشار عسكري عالمي، يجري في أساسه، تدعّمه بعض التحالفات الهشة في هذا المكان أو ذاك، حيثما بدا له ذلك ممكناً في العالم الثالث. لكن، بعيداً عن إقناع أوروبا بعبثية خيارها الأطلسي، فإن هذا الاختيار الذي قام به العسكريون السوفيات قد عمل، عكس ذلك، على إدامة صورة التهديد.

لقد اقتضى هذا الاختيار «الائتلافي»، على المستوى الداخلي للتحالف، جواباً عن «تقاسم الأعباء» ـ إذا نحن استعملنا المصطلح المتداول، بالنسبة إلى «الدفاع» عن أوروبا، التي هي غير مهدّدة حقاً ـ وفعلاً، فالولايات المتحدة ترى أن هذا «الدفاع»، حتى وإن كان خيالياً، يستلزم مساهمة مادية للحلفاء. وقد طُلبت هذه المساهمة، صراحة، في مناسبات عديدة، لكن على مستوى الخطاب فحسب. مع ذلك، وهذه واقعة مهمة، فقد طُلبت المساهمة فعلاً، والنقد الرنّان لأول مرة، بمناسبة حرب الخليج. ويمكننا أن نرى في ذلك علامة على ضعف الموقف الأمريكي، ضحية الأزمة العامة. إلا أنه بإمكاننا، كذلك، أن نرى في هذا الأمر علامة على استغلاله الذكي من طرف النزعة الأطلسية الأوروبية، المتحالفة ضد عدو محتمل هو العالم الثالث.

إن مشكلة الاستراتيجيا السياسية ـ العسكرية الداعمة لهيمنة الولايات المتحدة تجاه بلدان العالم الثالث تطرح نفسها بصيغ مختلفة. فالخيار الأمريكي هنا بحروي أكثر منه ائتلافياً. وتتمتع الامتدادات القارية للقوى العسكرية المتحالفة مع الولايات المتحدة، في العالم الثالث، بوجود مؤكد، بل إنها تحظى بأهمية على المستوى الشكلي ما دامت حكومات العديد من هذه البلدان حليفة مخلصة وتتلقى، من جراء ذلك، دعماً في مجال التسليح. إلا أن هناك ثلاثة حدود تقلّص من مدى هذه الامتدادات، باستثناء إسرائيل وتركيا وجنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلانده. أول هذه الحدود يتمثل في هشاشة كل أنظمة العالم الثالث وعدم استقرارها. وهنا، مرة أخرى، فإن المثال الذي يقدّمه انهيار نظام الشاه، وقد كان قوة عسكرية من الطراز الأول في الشرق الأوسط، يقضّ مضاجع المفكرين الاستراتيجيين

للبنتاغون. أما الحدّ الثاني فتمثله النزاعات الإقليمية التي حاولت الحكومات اعطاءها الأولوية لأسباب متنوعة: الاحساس بتهديد حقيقي يمثله أحد الجيران، أو إرث في المطالب الترابية التي لم تتم تسويتها، أو مجرد ديماغوجيا قومية النزعة موجهة لتعويض إخفاقات النمو، على حساب منطق التضامن المناهض للسوفيات أو الصين. ويعطي النزاع الهندي الباكستاني خير مثال على هذا النوع من المواقف. إن دعم الولايات المتحدة للأنظمة العسكرية المتعاقبة في باكستان لم يضعف قط، بل شكّل عنصراً هاماً للتدخل الغربي في أفغانستان. لكنه لم يحل دون رفض باكستان المساهمة في تطويق الصين، حتى في الوقت السابق على تقارب واشنطن وبكين ابتداءً من السبعينيات. لقد كانت باكستان تعطي الأولوية، على هذا الصعيد، لنزاعها مع الهند، التي كانت في وضعية تنافس مع الصين منذ الستينيات، بخصوص التيبت وحدود الهيملايا. وأما الحدّ الثالث، وهو الحدّ الرئيسي، فيتمثل في أن الرأي العام في العالم الثالث قد فرض، بوجه العموم، «نزعة حيادية» فعّالة وفعلية، بهذا القدر أو ذاك، في النزاع بين الشرق والغرب. فمنذ مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) اتخذت دول آسيا وافريقيا، على هذا الصعيد، موقفاً مبدئياً لم يتغير قط. كما ان المشاريع التي أقيمت لتطويق الاتحاد السوفياتي والصين عن طريق سلسلة من المعاهدات العسكرية الإقليمية التي تشكل امتداداً للحلف الأطلسي ـ «السنتو» بالنسبة إلى الشرق الأوسط (في أشكاله المختلفة: مشروع حلف بغداد، التصريح الثلاثي الذي أملاه أيزنهاور عام ١٩٥٠... إلخ)، ورابطة بلدان جنوب شرقي آسيا (ASEAN) بالنسبة إلى هذه البلدان ـ كل هذه المشاريع لم تعط النتائج التي كانت واشنطن تأملها منها. هكذا تمّ التخلّي عن بعضها، وخاصة منها تلك المتعلقة بالشرق الأوسط، لفترة معينة على الأقل، ما دامت استعارت مكانها، بعد حرب الخليج، ضمن مشاريع الاستراتيجيا السياسية العسكرية الأمريكية. على النحو نفسه كانت الولايات المتحدة مرغمة على القبول بالحياد الهندي. كما ان مشاريع أخرى، مثل رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا، لم تحقق كل الأهداف التي كانت واشنطن ترجوها منها. صحيح أن هذه الرابطة شكلت ـ وما زالت ـ أساساً لدعم النظام الرجعي الداخلي لأعضائها، بل إنها ساهمت لوقت معين في تطويق فييتنام (كانت تايلنده والفيليبين قواعد هامة لدعم التدخل الأمريكي في حرب فييتنام)، لكنها لم تحل دون الهزيمة الأمريكية في فييتنام، ولا امتداد الثورة المناهضة للامبريالية في كمبوديا واللاووس، ولا التوسع الفييتنامي في هذين البلدين. لقد تطوّرت هذه الرابطة، إذاً، بعد انتصار هانوي، واتخذت، في ظل الشروط الجديدة للوضع في المنطقة، طابعاً متردداً وغامضاً (طرد فييتنام من كمبوديا؟ عَزل فيينام؟ أو استيعابها ضمن نظام اقليمي؟). وأخيراً فإن رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا تظل، من الناحية الشكلية، مستقلة عن الحلفاء اللامشروطين لواشنطن في المنطقة؛ استراليا ونيوزيلانده.

هكذا فإن الاستراتيجيا العسكرية الأمريكية في العالم الثالث تظل قائمة على الحضور

الأمريكي البحري، الكثيف والمتحرك، المدعوم بشبكة من القواعد، مثل دييغو غارسيا، التي تتخذ مكانها بعيداً عن المناطق ذات الكثافة السكانية. وكما رأينا فإن هذه الاستراتيجيا، الفعّالة ضمن فرضية «تدخل سريع» (وقد أظهرت حرب الخليج ذلك) قد لا تكون، بالضرورة، في مستوى متطلبات تدخل دائم. وفي هذا الميدان فإن البنتاغون يتطوَّر، منذ حرب الخليج، باتجاه تصوّر إبادة جماعية عن طريق القصف المكثّف بالقنابل دون تدخّل ميداني.

لقد فهم الاتحاد السوفياتي جيداً أن العالم الثالث كان يشكل سلسلة طويلة من الحلقات الضعيفة بالنسبة إلى الهيمنة الأمريكية. لذلك نشر السوفيات ـ ردّاً على الاستراتيجيا البحروية التي كانت الولايات المتحدة مرغمة عليها لحد الآن ـ استراتيجيا مضادة، بحروية بدورها، تهدف إلى شلّ الحضور الأمريكي في المحيطات عن طريق حضورٍ من النوع نفسه، مدعومٍ بدوره بقواعد أو تسهيلات مرفئية (نهاترانغ بفييتنام، قواعد إثيوبيا والصومال ومدغشقر وأنغولا) يتم الحصول عليها بفضل الدعم الدبلوماسي لدول العالم الثالث ذات التوجه الوطني، والداخلة في نزاع مع القوى الغربية.

إحالات ومصادر

بخصوص المفاهيم والمدركات الجيو ـ سياسية والعسكرية للولايات المتحدة:

أ ـ الوثائق الرسمية للكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكيين:

- National Security Strategy, Hearings before the Committe on Armed Services, US Senate, 100th Congress, Washington, D.C., 1987.
- Discriminate Deterrence, Report of the Commission on Integrated Long Term Strategy, Washington, D.C., January 1988.
- Sources of Change in the Future Secunty Environment, Integrated Long Term Strategy, Washington, D.C., April 1988.
- Commitment to Freedom Security Assistance as a US Policy Instrument in the Third World, Washington, D.C., May 1988.
- Supporting US Strategy for Third World Conflict, Washington, D.C., June 1988.
- US Sea Control Mission, US Congressional Budget Office, Washington, D.C., 1977.
- Shaping the General Purpose Navy of the Eighties, Congressional Budget Office, Washington, D.C., 1980.
- US Department of Defence, Annual Report to the Congress.

ب ـ دراسات تركيبية:
- Joxe, Alain, *Le Cycle de la dissuasion, 1945 - 1980*. Paris: La Découverte, 1985.
———, Pierre Metge et Alberto Santos. *Eurostratégies américaine*. Paris: CIRPES, 1987. (Cahiers d'études stratégiques)
- Metge, Pierre. *La Doctrine américaine d'intervention dans la crise des représentations, à paraitre.*
- Santos, Alberto. «Quelques éléments sur les implications de la stratégie maritime américaine en Europe.» *Etudes internationales:* vol. 18, no. 4, 1987.

جـ ـ مقالات ودراسات أمريكية شمالية:

المجلات المحللة:

- *Foreign Affairs, Foreign Policy, Military Review, Washington Quarterly, Adelphy Papers, National Defence, Strategic Review, Nato Review, Defence,* and *Armed Forces.*

وكذا:

- *SIPRI Yearbook* (Stockholm International Peace Research Institute); *Military Balance...* (annual), (International Institute for Strategic Studies).

الدراسات الأمريكية الشمالية الرئيسية:

- Brzezinski, Zbigniew. «America's New Geostrategy.» *Foreign Affairs:* Spring 1988.
- Bull, Medley. *Sea Power and Political Influence*. London: International Institute for Strategic Studies, 1976. (Adelphi Papers; no. 122)
- Calleo, David P. *Beyond American Hegemony: The Future of Western Alliance*. New York: Basic Books, c1987.
- Cromwell, William. «Europe and the Structure of Peace.» *Orbis:* 22 January 1978.
- Duffy, Gloria and Jennifer Lee. «The Soviet Debate on Reasonable Sufficiency.» *Arms Control Today:* October 1988.
- Dunn, K.A. and W.J. Standemayer. «Strategic Implications on the Continental Maritime Debate.» *The Washington Paper:* no. 107, 1984.
——— «Strategy for Survival.» *Foreign Affairs:* Fall 1983.
- Friedman, N. «US Maritime Strategy.» *International Defense Review:* no. 7, 1985.
- Garthoff, Raymond. «New Thinking in Soviet Military Doctrine.» *Washington Quarterly:* Summer 1988.
- Goltrell, Alvin and Thomas Moorer. *US Overseas Bases*. Beverly Hills: [n.pb.], 1987.

- Gray, Colin. *The Geopolitics of Superpower*. [Kentuky]: University Press of Kentuky, 1988.
- Haselkorn, Avigdor. *The Evolution of Soviet Security Strategy, 1965 - 1975*. New York: Crane Russak, c1978. (Strategy Paper; no. 31).
- Huntington, Samuel P. (ed.). *The Strategic Imperative: New Policies for American Security*. Cambridge, Mass.: Ballinger, c1982.
- Kennedy, Floyd. «Naval Strategy for Next Decade.» *National Defense:* April 1983.
- Kissinger, Henry and Cyrus Vance. «Bipartisan Objectives for American Foreign Policy.» *Foreign Affairs:* Summer 1988.
- Klare, Michael and Peter Kornbluh (eds.). *Low Intensity Warfare*. New York: Pantheon Books, c1988.
- Larrabee, Stephen F. «Gorbatchev and the Soviet Military.» *Foreign Affairs:* Summer 1988.
- Lehman, John. «Rebirth of a US Naval.» *Strategic Review:* no. 9, Summer 1981.
- MacDonald, Admiral Wesley. «The Growing Warsaw Pact Threat to Nato Maritime Forces.» *Nato Review:* vol. 32, June 1984.
- Nye, Joseph. «Understanding US Strength.» *Foreign Policy:* no. 72, 1988.
- Ove, Kenneth [et al.]. *Eagle Resurgent? The Reagan Era in American Foreign Policy*. Boston: Brown, 1987.
- Record, Jeffrey and R. Hanks. *US Strategy at Cross Roads*. Cambridge, Mass.: Institute for Foreign Policy Analysis, 1982.
- Rogers, General Bernard W. «The Atlantic Alliance: Prescriptions for a Difficult Decade.» *Foreign Affairs:* Summer 1982.
- Sarkesian, Sam. «The Myth of US Capability in Unconventional Conflicts.» *Military Review:* September 1988.
- Steinburner, John D. *Restructuring American Foreign Policy*. Washington, D.C.: Brookings Institution, c1989.
- Tillson, John C.F. «The Forward Defence of Europe.» *Military Review:* no. 5, May 1981.
- Turner, Stanfield and George Thibault. «A Next Military Strategy.» *Foreign Affairs:* 1982.
- Van Evera, Stephen. *American Strategic Interests*. Cambridge, Mass., mimeog.
- West, Francis J. «Defense and Security Beyond Europe.» *Defense:* May 1983.
- Williams, John. «US Navy Mission and Force Structure: A Critical Reappraisal.» *Armed Forces:* July 1981.

المناقشات

١ ــ علي المحجوبي

هذه المداخلة هي في الحقيقة عبارة عن خواطر استوحيتها من المناقشات التي دارت بيننا، وهي تذكّر بمناهج صناعتنا، كرجال فكر، وبالقيم التي تجمعنا والتي لو توخيناها لنجحنا في توفير الظروف الملائمة للحوار البناء قصد التفاهم والتقارب بين العرب والأتراك.

سوف أؤكد إذاً في هذه المداخلة على قضايا منهجية، ذلك أنه من منزلقات هذه الندوة ذات الطابع السياسي أن يتحول رجل العلم إلى رجل سياسة، فيتبنى كل مواقف دولته دون إعمال الرأي فيها، بينما من المفروض أن يتحلى بالنزاهة وعدم الانحياز والفكر النقدي والموضوعية، حتى يوفر لأصحاب القرار أكثر ما يمكن من المعطيات الدقيقة العلمية لاعانتهم على السيطرة على القضايا المطروحة وايجاد الحلول الملائمة لها.

ربما يعتبر البعض هذه المداخلة ضرباً من ضروب الأخلاق، بينما النزعة السياسية الماكيافلية السائدة في عالمنا هذا تقوم على أساس أنه لا أخلاق في السياسة. ونحن نعتقد أن هنالك أخلاقاً في العلم، بل نذهب إلى أبعد من ذلك لنجزم أن العلم أخلاق أو لا يكون، إذ من المفروض أن يتحلى رجل العلم بالصدق والأمانة والنزاهة وعدم الانحياز والموضوعية. لا شك أن الموضوعية صعبة المنال لأن رجل العلم هو مواطن يتأثر بالبيئة التي يعيش فيها وبالظرفية السائدة في عصره، إلا أنه من المفروض أن يكون لرجل العلم نوع من الحصانة *تجعله قادراً على التحكم في أعصابه وأن يتحلى بخصلتين أساسيتين: احترام الحدث واحترام الآخر.*

والتحلي بهاتين الخصلتين مفروض علينا إذا كنا شاعرين بمسؤولياتنا، وعازمين على توفير أسباب النجاح لهذه الندوة، وتحقيق أهدافها التي تكمن أساساً في تغيير العلاقات بين بلدان هذه المنطقة، قصد الحد من التوتر فيها وتقارب شعوبنا واستتباب السلم فيها، وتمكينها

من التنمية والازدهار والتقدم. والمعلوم أنه لا تنمية ولا تقدم من دون سلم، وأن حالة التوتر تجعل قدرات بلدان المنطقة موجهة إلى احتمال الحرب. ففي مثل هذه الأوضاع تكون مسؤولية رجال العلم جسيمة وتصبح الموضوعية بمثابة الواجب الوطني والانساني.

والموضوعية تتحتم على المؤرخ، حتى لا يكون التاريخ بمثابة ترسخانة لتسليح التعصب والانحياز والتوتر، وبالتالي ـ كما يقول المفكر الفرنسي بول فاليري (Paul Valery) ـ أخطر بضاعة أنتجها العقل البشري. ومن المفروض إذاً أن نعيد قراءة العلاقات بين بلدان هذه المنطقة في ضوء ما جد من الوثائق، خصوصاً أن عناصر التقارب بين شعوبنا أكثر من عناصر التنافر. ثم إن وظيفة المؤرخ تكمن ـ كما يقول الفيلسوف الفرنسي لويس التوسير (Louis Altusser) ـ في بلورة الحاضر لإنارة المستقبل، وبالتالي في تيسير معالجة القضايا المطروحة أمام المجتمعات والشعوب. والموضوعية تتحتم كذلك على العالم في السياسة الذي من المفروض أن يكون مختلفاً عن رجل السياسة. فوظيفته تكمن في اخضاع الشؤون السياسية إلى مقاييس علمية بحتة، وبالتالي في تحليلها وتفسيرها دون انحياز وتعصب. وبهذه الصفة يمكنه توفير معطيات دقيقة وصحيحة لأصحاب القرار حتى تقوم قراراتهم على أمور ثابتة وعلمية. وهذا المنهج العلمي من شأنه أن يعمل على تقريب وجهات النظر بين رجال دول هذه المنطقة، وبالتالي على تقارب شعوبها وتيسير السلم فيها.

وليس بالامكان بلوغ هذا الهدف إلا إذا أقررنا بفصل العلم عن السياسة لأن السياسة غالباً ما يشوبها الانحياز والحيل، بينما العلم يكون موضوعياً أو لا يكون. وموضوعية رجل العلم تقوم على الإصداع بالحقيقة ولو كانت على بلاده. وهذا لا يتنافى مع الوطنية، لأنه كما يقول الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (Montesquieu): «يجوز للمرء أن يموت من أجل وطنه بينما لا يجوز له الكذب لفائدته». لقد انتهج هذا المنهج في بداية هذا القرن رجلان خلد التاريخ اسميهما وهما الفرنسيان جان جوريس (Jean Jaurès) ورومان رولان (Romain Rolland). فالأول قد ندد، والحرب العالمية الأولى على الأبواب، بكل الذين يصطادون في الماء العكر ويهددون السلم، ولم يحمّل المسؤولية للنظام الألماني فحسب، بل كذلك نظام بلاده فرنسا. وقد دفع غالياً ثمن هذه الموضوعية، إذ وقع اغتياله قبيل الحرب من طرف أحد القوميين الفرنسيين المتعصبين. كما ندّد الكاتب الفرنسي رومان رولان، والحرب العالمية الأولى ضاربة أطنابها، بدمار الحرب وبالعذاب الذي عرفته كل شعوب المنطقة دون تمييز بينها، والتي هي في نظره ضحية سياسات حكوماتها، وكل هذا لم يمنع فرنسا والفرنسيين من الاعتزاز بهذين القطبين العظيمين.

ربما اعتبر بعضكم أن ما ورد في هذه المداخلة ضرب من ضرب الأحلام. فمن حقنا كمثقفين أن نحلم بمستقبل زاهر لشعوب هذه المنطقة يقوم على السلم والتقدم والازدهار. ومن واجبنا كذلك أن نعمل على تحقيق هذا الحلم. وبإمكاننا المساهمة في انجازه، لأن العالم

الحقيقي هو بمثابة الثوري الصامت ما دام علمه يقوم على الموضوعية، فالموضوعية تعمل على إثبات الحقيقة التي هي في نهاية التحليل أساس الثورة والتغيير.

٢ ــ رياض الريس

أود أن أدخل ايران في مناقشاتنا ومعادلاتها، فقد جرى تجاهلها تماماً في ورقة ناصيف حتي، بل في ما قدمه معظم المتكلمين. وبعد أن تدخل إيران في أطراف أحاديثنا ومعادلاتها، فلا بد أن تدخل تركيا في مشهدنا السياسي. فقد حدث أن زرت عدداً من جمهوريات آسيا الوسطى، وأرى أن مشاكلها بعد الاستقلال تتيح الفرصة للعرب للبحث عن استراتيجيا جديدة بشأن تركيا وايران بوجه خاص، بصفتهما اللاعبين الأساسيين في اللعبة الجديدة الكبرى الجارية في آسيا الوسطى الحديثة.

إن الذي يقلق العرب في هذا الزمن بالذات هو التقسيم المحتمل للعراق وما يجره ذلك من آثار سلبية في شبه الجزيرة العربية، وقوة ايران العسكرية المتنامية وموقفها الجديد المتسلط والعدواني نحو دول الخليج العربية، كما ظهر خلال السنة الماضية في نزاعها مع الامارات العربية بشأن جزيرة أبو موسى واحتلالها السابق لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

ويعود موقف ايران الجديد الضاغط تجاه جيرانها العرب إلى سبب رئيسي هو برأي العرب الفراغ الذي خلقه انهيار العراق في المنطقة. يحدث كل هذا في وقت ينشغل فيه عرب الشمال بمفاوضات السلام مع اسرائيل، والعرب الأفارقة بالعنف الذي ينشره الأصوليون الاسلاميون اعتباراً من تونس وحتى الجزائر مروراً بالقاهرة. لهذا فإن احتواء ايران، وهي تهتم بتهديد عملية السلام وبتأييد وتمويل الأصوليين الاسلاميين في السودان ومصر والجزائر ولبنان وفي أمكنة أخرى، هذا الاحتواء له أهمية كبرى للعرب.

يضاف إلى هذا أن تجزئة العراق ستؤدي بالتأكيد إلى حدوث محاولة ناجحة لتوسيع القوة الايرانية ونفخ الحياة من جديد في الثورة الاسلامية. إن هذه الحركة الاجتماعية والدينية هي في المدى البعيد تهديد أقوى من تهديد إيران ذاتها لدول الخليج المحافظة المؤيدة للغرب. كما ان تجزئة العراق في الشمال ستسبب مشاكل كبيرة لتركيا إذ سيطالب الأكراد فيها بالحكم الذاتي.

إن إثارة المصالح العربية في جمهوريات آسيا الوسطى تستند إلى الفكرة التاريخية القائلة بأنه إذا كانت ايران متشغلة بمشاكلها على حدودها الشمالية والشرقية، فإن ذلك قد يبعدها عن انشغالها العميق بالعرب، فيكون ذلك إنجازاً بذاته.

إن العامل الأساسي لإبعاد إيران والذي سيوقفها من التدخل في شؤون الخليج يتمثل بتقوية المصالح الايرانية في آسيا الوسطى، وبجعل واضعي السياسة الايرانية يشعرون بلزوم

تحويل اهتمامهم إلى بوابتيهم الشمالية والشرقية وتقليل الاهتمام بسواحلهم الجنوبية. ولن يحدث هذا إلا عندما تجد ايران أن منطقة نفوذها تقع في الشمال ولا تقع في الجنوب، وأن مصلحتها في آسيا الوسطى تكون مجزية أكثر من مصلحتها في الخليج. ولو لم يكن الأمر كذلك لما قام الرئيس رفسنجاني في العام الماضي مترئساً وفداً من مئتي عضو بزيارة جمهوريات آسيا الوسطى كلها باستثناء طاجيكستان، وكان سيزورها أولاً بسبب رابطتها الفارسية وصلتها اللغوية لولا أن الوجود الروسي فيها قد حال دون ذلك. إن ما يمكن حدوثه بعدئذ هو أن تقلل ايران من دعمها الحركات الاسلامية الأصولية في الخليج وفي المناطق الأخرى من الوطن العربي.

أشار غسان سلامة إلى مسألة هامة في مداخلته، وهي تتعلق بأن بعض المعلقين عندنا قد أسندوا إلى السعودية دوراً بارزاً في آسيا الوسطى. والواقع ان السعودية هي لاعب صغير جداً في اللعبة ويقتصر دورها على توزيع نسخ من القرآن وإرسال عدد من الأئمة. وللأسف فإن السعودية هي المشارك العربي الوحيد النشيط في آسيا الوسطى وما تقوم به لا يمثل سياسة عربية، إن وجدت مثل هذه السياسة.

إن الساسة العرب يدركون أنه لا توجد إلا استراتيجيا واحدة ذات منعطفات مختلفة في اتجاه واحد، هو إشغال ايران بأفغانستان وبالجمهوريات الاسلامية الأخرى في آسيا الوسطى، ومن ثم ربط الجهود مع تركيا في محاولة مشتركة لحل النزاع الآذربيجاني - الأرمني الذي حاولوا التدخل فيه والتوسط لإنهائه دون نجاح. إن هذا ينقل التنافس من كونه بين العرب والايرانيين في الخليج إلى التنافس بين الأتراك والايرانيين في آسيا الوسطى. إن كلاً من روسيا على وجه الخصوص، وايران بدرجة أقل، تريد إخراج تركيا من آذربيجان، لا سيما روسيا التي تريد حماية أمن حدودها وحقوق الأقلية الروسية والموانىء والنفط وغير ذلك من المصالح الاقتصادية. ولا يمكن تركيا أن تحافظ على بقائها إلا بضرب إحدى جارتيها بالأخرى.

من الامكانات المتاحة اقناع طهران بأن من الحكمة، وقد أخذت تتسلح تسلحاً مكثفاً بشراء السلاح الروسي الفائض نقداً، أن توجه مواردها نحو جاراتها في الشمال. إن صلة التسلح هذه مع الروس من شأنها أن تجعل ايران أكثر اهتماماً بمراقبة الاستقرار في جمهوريات آسيا الوسطى، والدفاع بشكل ما عن الجناح الروسي في الجنوب الغربي، وذلك لتأمين الاستقرار للمجهز الرئيسي الذي يزودها بالسلاح بعد أن لم تعد روسيا دولة عظمى تمثل خطراً على ايران.

في الوقت ذاته، فإنه كلما ازداد دفع تركيا نحو القيام بدور كبير في جمهوريات آسيا الوسطى ازدادت رؤيتها لنفسها كصاحبة دور إسلامي، طالما أنكر عليها، تقوم به لكي توازن وضعها مع ايران. كذلك، فإن انشغال تركيا في آسيا الوسطى سيقف بوجه الأهداف

«التوسعية» لايران في الخليج، إذ سيكون على إيران أن تراقب المخططات والأهداف التركية في الجمهوريات السوفياتية السابقة.

إن هذا يتطلب تشجيع الطموح التركي في القفقاس ودعمه من قبل العرب. إن الدوائر السياسية في الخليج العربي تعتقد كل الاعتقاد بأن تركيا، وهي عضو ناشط في حلف الأطلسي ويحتمل انضمامها في المستقبل إلى الجماعة الأوروبية، قد حرمت بعمد من القيام بدور في النزاع القائم في البوسنة لأنها مؤهلة تماماً للتدخل فيه بسبب صلتها التاريخية في البلقان منذ ١٩١٢ - ١٩١٣ خلال حربي البلقان الأولى والثانية.

يرجع هذا الحرمان أساساً إلى ضغط أوروبي وأمريكي خاصة. وقد قبلت تركيا بهذا الضغط على الرغم من المطالب الداخلية فيها لمساعدة الأخوة المسلمين في البوسنة. وهذا لأنها قد أطلقت يدها للتدخل في آسيا الوسطى والوقوف بوجه منافستيها الرئيسيتين هناك، وهما روسيا وايران. إن الغرب سيساعد تركيا هناك على نحو مستتر بشرط أن تواصل تركيا تطلعها نحو آسيا لا نحو أوروبا. يقوم الغرب بتصوير هذا كفرصة لتركيا لتحقيق مجال مشترك جديد للنفوذ، وأنها فرصة لا ينبغي تجاهلها بل اغتنامها وتشجيعها. وهذا في واقع الأمر هو الثمن الذي تدفعه تركيا والجائزة التي تحصل عليها إذا ابتعدت عن البوسنة والبلقان، أي عن أوروبا.

لهذا يود العرب أن يدعموا الدور التركي، لا سيما إذا أدى ذلك إلى طي المخططات التركية الموجهة نحو سوريا، وذلك لأنه كلما توثقت العلاقات بين دمشق وأنقرة تزايد الاحتمال بأن تنأى دمشق بنفسها عن طهران. إن أية مصالحة بين تركيا وسوريا، لا سيما بشأن مصادر المياه والأكراد، من شأنها تقريب أنقرة من دمشق، وعندئذ يكون على سوريا أن توازن مصالحها بين إرضاء تركيا على حدودها الشمالية وإلجام ايران في الخليج.

٣ ــ السيد يسين

الورقة التي قدمها ناصيف حتي تعالج موضوعاً بالغ الأهمية، وقد استطاع بسلاسة نادرة أن يرسم ملامح الصورة المعقدة الآن في الشرق الأوسط، التي يمكن أن ألخصها بكلمة واحدة، هي عملية تكامل مفروض من الخارج على دول المنطقة حتى تتوحد اقتصادياً في المقام الأول، وهي عملية تتعارض مع التكامل الإرادي العربي الذي فشلت القوى القومية العربية في تحقيقه.

وحتى نفهم ديناميات هذه العملية على وجه أفضل، سأعتمد على اطار نظري كتبته في دراسة سابقة نشرت كمقدمة لـ **التقرير الاستراتيجي العربي** لفهم المتغيرات العالمية. وهو إطار يركز على ثلاثة مفاهيم أساسية: الكونية (globalism)، العلاقات المتعددة الأطراف التي تأخذ شكل التكتلات الاقليمية في بعض الأحيان (regionalism) والقومية (nationalism).

والكونية لها جوانب سياسية واقتصادية وثقافية. ويتمثل جانبها **السياسي** في الدعوة إلى تسييد نموذج الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان، وفي جانب العلاقات الدولية الهيمنة على حل الصراعات الاقليمية من خلال السيطرة والتدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة الأمريكية (كما هو الحال في حرب الخليج)، بالاضافة إلى وضع الأمم المتحدة في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدام مجلس الأمن كأداة لتنفيذ مخططاتها.

أما في الجانب **الاقتصادي** فتتمثل الكونية في توحيد السوق العالمي من ناحية (وهي عملية يشتد التنافس فيها بين التكتلات الاقليمية المختلفة، الجماعة الأوروبية، النافتا)، وكذلك بين هؤلاء والعمالقة في مجال الاقتصاد، وخصوصاً اليابان والنمور الآسيوية، بالإضافة إلى الغزو المنهجي المنظم لأسواق العالم الثالث وإدماجها في السوق العالمية تحت هيمنة القوى العظمى.

ويبقى الجانب **الثقافي** الذي يدعو إلى تخلق ثقافة عالمية، وفي هذا المجال يلفت النظر كتاب بيتر برغر، عالم الاجتماع الأمريكي، **الثورة الرأسمالية** الذي صاغ فيه لأول مرة نظرية صورية محكمة عن الرأسمالية تتألف من خمسين مقولة. وإذا أضفنا إلى ذلك كتاب فوكوياما الشهير **نهاية التاريخ** الذي يزعم فيه أن الليبرالية بجانبيها السياسي والاقتصادي هي التي ستسود العالم إلى آخر الزمان، لأدركنا اتجاه هذه الكونية الثقافية.

أما **العلاقات المتعددة الأطراف** فهي المكون الثاني في هذا الاطار، ولا حاجة بنا للتأكيد على أن هناك علاقات جدلية بين الكونية وبينها.

ويبقى المكون الأخير وهو **القومية** التي تأخذ في الوقت الراهن أشكالاً متطرفة سواء للتعبير السياسي عن الذاتية الثقافية المقهورة، أو كرد فعل لغزو موجات الكونية للمجالات الوطنية السياسية والاقتصادية والثقافية لبلدان العالم الثالث من قبل الدول العظمى المهيمنة.

ونستطيع ـ بناء على ورقة ناصيف حتي ـ أن نخلص إلى رسم ملامح الصورة الراهنة في الشرق الأوسط، وتتمثل أساساً في عملية فرض التكامل على المنطقة من خلال استخدام آلية عملية السلام بين اسرائيل والبلدان العربية. وهذا التكامل المفروض الذي يدخل اسرائيل في علاقة عضوية مع البلدان العربية، يقف على طرفي نقيض من التكامل الإرادي العربي الذي عملت القوى القومية العربية على تحقيقه طوال العقود الأربعة الأخيرة، وفشلت نتيجة أسباب شتى، داخلية وخارجية.

وربما كان من الأنسب أن نسمي العملية الجارية الآن في الشرق الأوسط «التكامل المفروض الإرادي». ونعني بذلك دخول نظم سياسية عربية شتى في العملية بإرادتها، بغض النظر عن الضغوط التي مورست ضدها. وقد بدأت العملية بالاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي

الذي ينص على تشكيل تحالف عضوي اقتصادي وثيق بين اسرائيل والكيان الفلسطيني البازغ والمحدود، وينتظر أن تنضم إليه الأردن في الأفق المنظور، قبل أن تتسع دائرته لتضم أقطاراً عربية أخرى.

والملاحظة النقدية الرئيسية التي أوجهها إلى ورقة ناصيف حتي، أنه أغفل من تحليله البعد الثالث في الإطار النظري الذي ألحنا إليه وهو القومية. هذه القومية في المنطقة تعارض هذا التكامل المفروض الإرادي، وتعتبر ايران هي الصورة المثلى لهذه المعارضة، ولكن لا ينبغي أن ننسى تيار الاسلام السياسي في الوطن العربي بتجلياته المختلفة (حماس في فلسطين والأردن، جبهة الانقاذ في الجزائر، الجماعات الاسلامية في مصر... الخ)، وأيضاً القوى القومية العربية التي ـ وإن كانت متشرذمة وغير فاعلة في الوقت الراهن ـ تعارض الاتفاق، بالإضافة إلى القوى الوطنية داخل كل دولة التي تنتمي إلى اتجاهات سياسية مختلفة.

والسؤال الآن يخص المستقبل: هل ستستطيع قوى المعارضة التي تعمل تحت علم «القومية» بالمعنى الواسع للكلمة، أن تجهض هذا التكامل المفروض، وهل نتوقع في المستقبل القريب بداية عملية المقاومة المنظمة لهذا المشروع المفروض من الخارج؟

٤ ــ جهاد الزين

لديّ ملاحظة واحدة بشأن آسيا الوسطى، وهي ما يتردد من قول في الأشهر الأخيرة بأن سقوط الرئيس المنتخب في آذربيجان أبو الفضل الشيبي المؤيد لتركيا يعزز وضع روسيا في المنطقة بأسرها من القفقاس إلى طاجيكستان. ولكن أرى في هذا القول مبالغة للطاقة التاريخية الروسية في المستقبل. وإذا كان هناك معوقات بوجه تركيا وايران حالت دون ملئهما الفراغ في آسيا الوسطى، فإن هذا لا يعني أن الدور الروسي في المنطقة سيكون مهيمناً على الدوام. أنا أعتقد أن التاريخ لا يمكن إرجاعه إلى الوراء وأن الذي يجري في آسيا الوسطى يشبه ما حدث في الشرق الأوسط في العشرينيات بعد سقوط الامبراطورية العثمانية.

٥ ــ قيصر فرح

لديّ ملاحظتان، **الأولى** عن دور ايران، **والثانية** عن دور الولايات المتحدة في الاستراتيجيات الاقليمية والعالمية.

الملاحظة **الأولى**، ومع احترامي لتصور رياض الريّس لدور ايران الاقليمي، هي أنني لا أعتقد أنها ستكون أقل ميلاً للتركيز على جنوب الخليج بازدياد انشغالها في جمهوريات آسيا الوسطى. كان الإمام الخميني قد حدد دور جمهورية ايران الاسلامية بصفته متصلاً كل الاتصال بعالم الاسلام. والذين جاؤوا من بعده لم يقللوا من دعمهم الإسلام «الأصولي» في الوطن العربي، لا سيما في السودان وشمال افريقيا، وفي الوقت عينه قاموا بمبادرات كالتي

في أفغانستان خلال الانتفاضة ضد النظام المؤيد للسوفيات، وكالدعم للاسلاميين في طاجيكستان وآذربيجان في السنين الأخيرة وعلى مستوى متزايد.

الملاحظة الثانية تخص دور الولايات المتحدة في الشؤون العالمية والاقليمية. إذا درسنا بعناية طبيعة الدور الأمريكي، من الخمسينيات فصاعداً، نجده من قبيل رد الفعل لا الفعل. والأمثلة كثيرة على هذا، كالتدخل في الحرب الكورية، وحرب فييتنام؛ ومعالجة النزاع العربي ـ الاسرائيلي منذ بدايته؛ وما جرى في السنين الأخيرة من تدخل في حرب الخليج وفي الصومال. إن الجمهور الأمريكي أصبح، منذ الحرب الفييتنامية التي لم تلق تأييداً شعبياً، أقل ميلاً نحو الفكرة القائلة بأن تكون الولايات المتحدة شرطي العالم. ثمة أمثلة على هذا في اشتراك الولايات المتحدة في حرب الخليج إذ جرى تقديم ذلك للجمهور الأمريكي على أنه التزام قصير الأمد؛ ثم مؤخراً في الصومال إذ حدد آذار/ مارس ١٩٩٤ تاريخاً للانسحاب النهائي للقوات. وهناك التردد في التدخل في البوسنة، والالتزامات المحدودة في أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفياتية السابقة، وهذه براهين إضافية على التردد والتلكؤ، وهما ليسا من عناصر الاستراتيجيا المحددة والقابلة للثبات، سواء كانت اقليمية أو عالمية. والحقيقة ان الجمهور الأمريكي يتوقع من الادارة الحالية مزيداً من الاهتمام في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية وعدم التورط كثيراً في مشاكل العالم.

٦ ـ ناصيف حتي (يردّ)

أولاً، بشأن قول رياض الريّس إن الورقة تجاهلت ايران، أحيله إلى القسم الثاني من ورقتي. وقد أشرت فيه إلى أن ايران منهمكة بالتنافس في آسيا الوسطى متبعة وسيلة نفعية ذرائعية ومخففة من العامل العقائدي. على أنها في وضع أضعف من تركيا.

ثانياً، شدّد غسان سلامة على أهمية روسيا. إني، رغم قولي بأن روسيا اليوم هي «رجل مريض»، لكنني لم أستبعد ظهور سيناريوهات مختلفة بشأن مستقبلها، ومنها إنشاء هيكل جديد للتعاون في الاتحاد السوفياتي السابق. مع هذا فإن سياسة روسيا الخارجية التي تتراوح بين الإرضاء للآخرين والتشدد في المواقف والتي أخذت تميل إلى هذا التشدد مؤخراً أكثر من السابق، هي سياسة تعكس أعراض الوسط السياسي الروسي الذي يمر بأزمة خانقة. بل إني وسعت المناقشة بشأن مستقبل روسيا بقولي إن تركيا قد تقوم بوظيفة الحاجز إزاء التوسع الروسي.

ثالثاً، أما بشأن الإسلام، فإن من الصحيح القول إن الولايات المتحدة ليست على طرفي نقيض معه ثقافياً أو عقائدياً، لأنها تسير على سياسة انتقائية في هذا الأمر. على أنها على طرفي نقيض مع الحركات الاسلامية حين تمثل هذه الحركات قوة مناهضة للأوضاع القائمة. لذا، فإن كانت الولايات المتحدة ليست على طرفي نقيض مع الحركة الاسلامية في

آسيا الوسطى وأنها قد تنظر إليها نظرة حسنة لأنها بؤرة حشد مهمة ضد التوسع الروسي، فإنها بالتأكيد تعارض الحركات الاسلامية في الشرق الأوسط للتناقض الموجود بين مقاصد الطرفين. وسأذكر قضيتين في هذا الصدد، هما عملية السلام وإدماج اسرائيل في الشرق الأوسط.

رابعاً، أعتقد أن الاحتواء المزدوج «يظل» مهماً في الخليج، ولكن ربما تكون مؤشرات الاحتواء ليست متشابهة بالنسبة إلى «الهدفين» وهما العراق وايران. إن كون الولايات المتحدة هي الضامن الأساسي لسلاطين الخليج لا يستبعد الحاجة، حتى من منظور أمريكي، إلى تبني موقف رادع متدرج ومرن لغرض زيادة الخيارات، وبالتالي زيادة مصداقية الولايات المتحدة. إن هذا يحتم، كما أظهرت حرب الخليج، إدخال أطراف اقليمية في هذه الاستراتيجيا لأسباب تعود إلى «مذهب التدرج» و «المرونة»، وتعود على الأخص إلى كسب شرعية إقليمية لاستراتيجية الردع.

خامساً، إني أمضي بكلام سمير أمين خطوة أخرى، فقد تحدث عن مستقبل القوة الأمريكية وظهور مراكز قوى مختلفة، وأنا أضيف أننا قد نشهد في المستقبل تشكيل نظام ثلاثي تدور فيه القارة الأمريكية حول الولايات المتحدة، وأوروبا حول الثنائي الفرنسي - الألماني، وآسيا ومنطقة الباسيفيكي حول اليابان، وربما معها الصين.

الفصل الثاني عشر

نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الاعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام التركية

إبراهيم الداقوقي (*)

مدخل: العلاقات العربية ـ التركية عبر التاريخ

لا تدّعي هذه المعالجة الموجزة للعلاقات العربية ـ التركية بأنها معالجة تاريخية شاملة، وإنما هي محاولة لمعرفة المشاكل الأساسية التي ظهرت عبر التطور التاريخي للعلاقات بين العرب والأتراك وصولاً إلى فهم أفضل لعناصر الثبات والتغير في تلك العلاقات، ولا سيما أنها تمتد من بدايات القرن الثامن الميلادي حتى اليوم.

كان أول اتصال العرب بالأتراك عام ٥٤ هجرية عندما عبر عبد الله بن زياد والي خراسان ـ زمن معاوية بن أبي سفيان ـ نهر جيحون واستولى على بخارى ورامدين وبيكند من بلاد الترك، في ماوراء النهر، ثم اختار ألفي مقاتل تركي من رماة النشّاب الشجعان، وأرسلهم إلى العراق، حيث أسكنهم البصرة[1]. ثم تتابعت الفتوحات العربية في بلاد الترك إلى أن استتب الأمر لهم فيها بعد مقتل خاقان الترك «كور صول» على يد القائد العربي نصر بن سيار في حدود عام ١٢٣ هـ/ ٧٣٨ م[2].

كان للنصر العربي الساحق في بلاد ماوراء النهر، والتسامح الديني المعروف عن الأتراك أثرهما الكبير في دخول الأتراك الدين الإسلامي، لا سيما بعد أن انضمت مجموعات كبيرة من الأتراك إلى الجيوش العربية ـ خصوصاً في العهد العباسي ـ حتى بلغت

(*) أستاذ في جامعة بغداد ـ كلية الآداب.

(١) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الطبري: تاريخ الأمم والملوك**، ج ٦، ص ١٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٦٩.

سلطة الأتراك في المجتمع العباسي ـ لا سيما في عهد المعتصم ومن جاء بعده ـ حداً أصبح فيه الخليفة نفسه تحت تصرفهم.

وإذا كان الأتراك السلاجقة والتركمان والمغول قد استطاعوا تأسيس الامبراطوريات التي حكمت من الصين شرقاً وحتى البحر الأبيض المتوسط غرباً، وأخضعوا شعوباً كثيرة لنفوذهم كالهنود والفرس والعرب، حتى أصبحت بغداد ـ مقر الخلافة الإسلامية ـ تحت سيطرتهم، فإن الفترة التي عاشها العرب تحت الحكم العثماني تعدّ من أخطر وأهم الفترات في تاريخ العلاقات العربية ـ التركية نظراً إلى طولها، ونشوء عوامل الصراع بين العرب والأتراك خلالها من جهة، ولأنها أدت إلى تكوين الأنماط الصورية المقولبة السلبية بعضهما لدى بعض من جهة أخرى، بل وأدت تلك الفترة الطويلة إلى قيام المؤرخين بنبش الماضي واستقراء المضامين التاريخية لتأكيد تلك الصور السلبية المقولبة.

ومن هنا فإننا نعتقد أن الأنماط الصورية المقولبة السلبية عن العرب في الأدبيات العثمانية ـ والتركية في ما بعد ـ قد أضيفت إليها أواخر أيام الامبراطورية العثمانية، لا سيما بعد السياسة العنصرية الاستبدادية التي مارستها حكومة الاتحاد والترقي ضد القوميات غير التركية ـ وخاصة العرب ـ ونتيجة لتنامي الشعور القومي العربي ومطالبة العرب باللامركزية الادارية ضمن الوحدة العثمانية، حيث تردّت العلاقات العربية ـ التركية إلى أدنى المستويات بعد إعدام أحمد جمال باشا مجموعة من الزعماء والمفكّرين العرب يوم ٦ أيار/ مايو ١٩١٦، فقام شريف مكة ـ أمير الحجاز ـ الحسين بن علي بإعلان الثورة على حكومة الاتحاد والترقي ـ وليس على الأتراك أو السلطان العثماني ـ يوم ٦ حزيران/ يونيو ١٩١٦، لأن الدعاء للسلطان العثماني ـ خليفة المسلمين ـ استمر في مساجد الحجاز لمدة سنة كاملة بعد بدء الثورة(٣).

وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وجد العرب والأتراك أنفسهم على طرفي نقيض من النظرة السياسية العامة في الشرق الأوسط. فقد ثار العرب ضد الإدارة الاتحادية الفاسدة في محاولة للانعتاق والتحرر، غير أنهم ـ في محاولتهم تلك ـ أصبحوا كمن استجار من الرمضاء بالنار، لأن حسن نيتهم تجاه الاستعمار البريطاني ـ الفرنسي قد خيب آمالهم في وعودهما الكاذبة، مما أدى إلى تقسيم الأقطار العربية غنيمة بين الاستعماريين البريطاني والفرنسي.

وإذا كانت الصهيونية وعملاؤها قد لعبت دوراً كبيراً ـ خلال هذه الفترة ـ في إثارة الغبار على العلاقات العربية ـ التركية لضرب الشعبين العريقين والصديقين معاً، ولتحقيق

---

(٣) سليمان موسى، «الثورة العربية: محاولة للفهم،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر العلاقات العربية ـ التركية، ٣، الأردن، جامعة اليرموك، ١٩٨٥، ص ٣.

أطماع الصهيونية في منطقة الشرق الأوسط، فقد كان للفكر الاستشراقي الغربي أثره الكبير أيضاً في الدسّ بين الشعوب الإسلامية[٤] كافة في المنطقة من خلال الإيحاء بأن كلتا القوميتين العربية والتركية تتستران خلف شعارات الإسلام لضرب بعضهما بعضاً، كما ساهم الكتّاب العرب والأتراك، بتخطيط أو من دونه، في إثارة الشكوك وتغذية التوجّس والريبة في العلاقات العربية ـ التركية لدفعها إلى الركود والاهمال حيث تبادل الجانبان الاتهامات حول مواقف كل منهما من الآخر خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. غير أن ذلك لم يمنع العرب من النظر بفخر واعتزاز إلى الحركة الكمالية التي أنقذت تركيا من الاحتلال وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة، رغم انتقاداتهم الموجهة إلى علمانية أتاتورك ـ بإلغائه الأبجدية العربية وتبديل الأذان وجعله بالتركية ـ التي لم تمنعه من اقامة العلاقات الحميمة مع الدولة العراقية الفتية[٥] والأقطار العربية المجاورة لتركيا.

مرّت العلاقات العربية ـ التركية، منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة وحتى اليوم ـ والتي قامت السياسة التركية الموجهة نحو منطقة الشرق الأوسط العربية بالدور الرئيس في رسم ملامحها ـ بخمس مراحل أساسية، هي:

المرحلة الأولى: فترة الركود والتوجّس (١٩١٨ ـ ١٩٤٧)

انشغلت تركيا والأقطار العربية ـ المستقلة والرازحة تحت الاحتلال الأجنبي ـ خلال الحربين العالميتين بتنظيم أمورها الداخلية والكفاح ضد السيطرة الأجنبية. غير أن مقتضيات الأمن القومي في المنطقة دفعت تركيا إلى عقد الاتفاقات الثنائية مع جاراتها، إضافة إلى توقيعها على ميثاق سعد آباد في ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٧ الذي أسدل عليه الستار بعد الحرب العالمية الثانية.

لم يكن مصطفى كمال أتاتورك قائداً عسكرياً فحسب، وإنما سياسياً بارعاً أيضاً، لأنه استطاع كسب تأييد جارات تركيا، وبذلك حقق لتركيا أمنها الخارجي، كما وضع أسس النظام الجمهوري لتحقيق أمن تركيا الوطني، غير أن الزعماء الأتراك وجدوا ـ بعد وفاة أتاتورك ـ أن ثمة ثغرات عديدة في الأسس الفلسفية التي قامت عليها الجمهورية التركية الحديثة، ولكن أحداً منهم لم يجرؤ على محاولة تغييرها، لأن خليفته عصمت اينونو كان هو الآخر متشبعاً بالأفكار الكمالية، بل كان هو نفسه أحد صنّاع القرار السياسي أيام مصطفى كمال أتاتورك. لذلك فقد اضطر السياسيون الأتراك الذين كان يضمهم حزب أتاتورك الحاكم

---

(٤) ميخائيل سليمان، **صورة العرب في عقول الأمريكيين**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٨ ـ ٢٧.

(٥) ابراهيم الداقوقي، **فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية** (بغداد: [د.ن.]، ١٩٨٧)، ص ٤١.

الوحيد آنذاك، «حزب الشعب الجمهوري»، إلى الاستقالة من الحزب المذكور عام ١٩٤٥.

كان عصمت اينونو ـ رفيق نضال أتاتورك وخليفته في الحكم ـ يعدّ من الخبراء العسكريين الأتراك في الشؤون العربية، إضافة إلى اطلاعه الواسع على أوضاع الأقطار العربية، حيث عمل في اليمن وسوريا وفلسطين خلال الأعوام ١٩٠٩ ـ ١٩١٧، ولذلك فإنه كان يشكو دائماً من تحالف العرب مع الأجنبي ضد الأتراك المسلمين، رغم عدم ايمانه بالإسلام(٦). ومن هنا فإنه لم يخط خطوة واحدة نحو توثيق العلاقات مع الأقطار العربية طيلة فترة حكمه (١٩٣٩ ـ ١٩٥٠) بل انه على العكس من ذلك، دفع بتركيا نحو الغرب ـ خلال وجوده في الحكم أو خارجه أكثر فأكثر من أجل قطع كل صلة لها بالإسلام والشرق، في الوقت الذي كانت فيه الأقطار العربية تتحول أكثر فأكثر ضد الغرب الاستعماري الذي شارك في إقامة الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي ـ رغم الزيارات التي قام بها بعض الزعماء العرب إلى تركيا خلال الفترة (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧) رغبة في توثيق علاقات العرب بالأتراك، ووقوف تركيا إلى جانب العرب في قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧(٧).

المرحلة الثانية: العلاقات العربية ـ التركية على مفترق الطرق (١٩٤٨ ـ ١٩٥١)

أدى انتخاب تركيا ـ ومعها بريطانيا وفرنسا ـ عضواً في لجنة التوفيق الدولية للقضية الفلسطينية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، إلى خيبة آمال العرب، حيث «جاء مغزى هذا الاختيار متمثلاً في تصويب الأقطار العربية ضد تشكيل اللجنة على هذا النحو، إذ بدأت هذه الأقطار تنظر إلى تركيا بوصفها عميلاً للدول الغربية، ثم جاء اعتراف تركيا بإسرائيل في آذار ١٩٤٩ ـ في عهد عصمت اينونو ـ دليلاً حياً آخر على تغيير موقفها تجاه العرب»(٨).

وفي ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها عُيّن فكتور اليعازر قنصلاً عاماً لإسرائيل في تركيا، وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠ قامت تركيا بالاعتراف بإسرائيل اعترافاً قانونياً كاملاً، فتأسست العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل على مستوى المفوضيات، وعُيّن الياهو ساسون أول وزير مفوض لإسرائيل في تركيا(٩).

---

(٦) Omer E. Kurkcuoglu, *Turkiyenin Arap Ortadogusuna Karsi Politikasi* (Ankara: [n.pb.], 1972), sh.17.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٨) سيم شاكماك، «موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ١٠٤.

(٩) نجدة فتحي صفوة، «موقف تركيا من قضية فلسطين،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٩٣.

تعتمد السياسة الخارجية التركية على أسس ثابتة لا تتغير بتغير الحكومات، ولذلك لم تستطع حكومة عدنان مندريس (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠) ذات الاتجاهات الإسلامية سحب اعتراف تركيا بإسرائيل، وان كانت قد خطت خطوات عديدة للتقرب إلى العرب والمسلمين عندما أعيد الأذان باللغة العربية، وأدخل تدريس مادة الدين إلى المدارس المتوسطة، كما فتح العديد من مدارس الأئمة والخطباء التي تقوم بتدريس أصول الدين الإسلامي والفقه والقرآن الكريم وتفسيره إلى جانب اللغة العربية(١٠). ولكن هذه الخطوات الايجابية في طريق العلاقات العربية ـ التركية كانت تصطدم بالعقبتين الكأداءين:

١ ـ اعتراف تركيا المسلمة بإسرائيل عدوّة الإسلام.

٢ ـ زيادة روابط تركيا بالغرب ومحاولتها ربط الأقطار العربية بنظام الدفاع الغربي.

ومن هنا بدأ العرب ينظرون إلى الجمهورية التركية كالشريك المذنب في جريمة الغرب الاستعماري في خلق الكيان الصهيوني وتكريس وجوده في المنطقة، وكذلك من خلال محاولة تركيا تولي مهمة ربط الأقطار العربية بنظام الدفاع الغربي عن طريق طرحها مشروع «قيادة الشرق الأوسط» عام ١٩٥١، ذلك المشروع الذي كان يذكر العرب بالمشروع الاستعماري الغربي بقيادة بريطانيا العسكرية للبلدان العربية في الحرب العالمية الثانية من خلال قواعدها العسكرية الكائنة في الأقطار العربية. غير أن معارضة مصر هذا المشروع أدت إلى فشله رغم بقاء «الشرق الأوسط» مركز الثقل في السياسة التركية المعاصرة(١١).

المرحلة الثالثة: فترة انفصام العلاقات (١٩٥٢ ــ ١٩٦٤)

سارت السياسة التركية الموجهة نحو الشرق الأوسط العربي في خطٍ موازٍ لسياستها الدولية المماثلة لمنظومة الدفاع الغربي، فشاركت، انطلاقاً من ذلك، في الحرب الكورية. وعندما انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢، ازدادت شقّة الخلافات العربية ـ التركية فوصلت إلى مرحلة القطيعة بعد أن تزعمت تركيا حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد) عام ١٩٥٥، حيث «قدر له أن يواجه بإدانة من جانب الأقطار العربية في وقت كان فيه مد القومية العربية ومناهضة الغرب قد اتخذ أبعاداً جديدة بقيام جمال عبدالناصر في مصر»(١٢)، الذي رفض الأحلاف العسكرية مؤكداً: «انني أرحب بأي تعاون أو تقارب مع تركيا ولكننا لسنا على استعداد لبحث أية أحلاف»(١٣).

---

(١٠) الداقوقي، **فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية**، ص ٤٤.

(١١) Kurkcuoglu, *Turkiyenin Arap Ortadogusuna Karsi Politikasi*, sh. 73.

(١٢) شاكماك، «موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي،» ص ١٠٤.

(١٣) عبد المجيد فريد، محرر، «الندوة الدولية الثالثة «تركيا والعرب»، درهام، انكلترا، ١٤ ـ ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ١٥٩.

وإذا كانت تركيا قد سحبت سفيرها من إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ احتجاجاً على عدوانها على مصر، إلا أن هذا القرار لم يجد صدى في الأوساط العربية بسبب مواقف تركيا السابقة من القضايا العربية[١٤]. ولذلك عندما رفضت سوريا أيضاً، الانضمام إلى حلف بغداد - بعد رفض مصر - عام ١٩٥٧ تعرّضت إلى بعض الضغوط السياسية والعسكرية من جانب تركيا، حيث حشدت قواتها على حدود سوريا. بل ان حكومة عدنان مندريس، التي أرادت التدخل لصالح النظام الملكي في العراق بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، لم ترتح إلى قيام الوحدة بين مصر وسوريا في العام نفسه[١٥]. وبالمقابل وقفت الأقطار العربية موقف المتفرج من أحداث قبرص الدامية خلال ١٩٦٢ - ١٩٦٣، بل ان بعض الأقطار العربية كان يؤيد مكاريوس وسياسته المتحررة المستندة إلى مبادىء حركة عدم الانحياز، وهي الحركة التي لم تنظر اليها تركيا بعين الارتياح نظراً إلى ارتباطاتها - أي تركيا - بالأحلاف الغربية[١٦] التي لم تُجْدِها فتيلاً، حيث بعث الرئيس الأمريكي جونسون رسالة إلى رئيس الحكومة التركية عصمت اينونو في حزيران/ يونيو ١٩٦٤ يطلب فيها منه، وبلهجة آمرة، عدم التدخل عسكرياً في قبرص لحماية الأقلية التركية المسلمة هناك، بحجة إمكانية استغلال السوفيات الوضع الناجم عن ذلك[١٧].

المرحلة الرابعة: فترة مراجعة الذات (١٩٦٥ - ١٩٧١)

كانت المتغيرات السياسية الرئيسية التي تؤطر العلاقات العربية - التركية خلال فترة الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات هي:

١ - الأمن القومي (سياسياً واقتصادياً).

٢ - الموقف من الأحلاف العسكرية ومن الاتحاد السوفياتي.

٣ - القضية الفلسطينية.

٤ - القضية القبرصية.

ومن هنا فقد كان العامل الرئيسي الذي يوجّه علاقات العرب بالأتراك هو علاقتهما مع الغرب ومع الاتحاد السوفياتي، تلك العلاقات الخارجية التي شهدت تحولاً ملحوظاً في منتصف الستينيات، مما أدى بدوره إلى تحسين العلاقات العربية - التركية. فعندما عرضت القضية القبرصية على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٥ لم يقف إلى جانب تركيا إلا

---

(١٤) الداقوقي، **فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية**، ص ٤٤.

(١٥) فريد، المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(١٦) الداقوقي، المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٧) Kurkcuoglu, *Turkiyenin Arap Ortadogusuna Karsi Politikasi*, sh. 138.

أربع دول... لم تكن الأقطار العربية ولا حليفات تركيا الغربية بينها. وهكذا وجدت تركيا نفسها في عزلة دبلوماسية شعرت معها بأنها لم تنل التأييد الذي كانت تتوقعه من الغرب نتيجة الخدمات التي أدتها إلى نظام الدفاع الغربي منذ عام ١٩٥٠ بمشاركة قواتها مع القوات الغربية في الحرب الكورية، ومنحها أمريكا ومن ورائها منظومة الدفاع الغربية حق اقامة القواعد العسكرية على أراضيها ـ لا سيما بعد عام ١٩٥٧ ـ لمجابهة الصواريخ السوفياتية البعيدة المدى[١٨]. وهكذا بدأت تركيا بمراجعة سياستها تجاه الغرب، وقد ساعدها على ذلك، التحول الذي طرأ على السياسة السوفياتية تجاه تركيا بعد تولي خروتشيف زعامة الاتحاد السوفياتي الذي حاول إلقاء اللوم على السياسة السوفياتية أيضاً ـ بالإضافة إلى سياسة تركيا الموالية للأحلاف الغربية ـ في تدهور العلاقات السوفياتية ـ التركية، كما دعا إلى تمتين العلاقات التجارية والثقافية والفنية مع تركيا. وهكذا أدى «الجو القارس البرد الذي ساد علاقات تركيا مع الغرب وقيامها بتطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي إلى التأثير في السياسة الخارجية التركية وسياسة تركيا إزاء الشرق الأوسط العربي على وجه الخصوص»[١٩].

إن هذه الصحوة السياسية التركية كانت نقطة التحول في مجمل علاقات تركيا مع جاراتها العربية والسوفيات على السواء، كما كانت مراجعة للذات بعين الواقع والحقيقة، بعيداً عن التأثيرات الخارجية والأوهام التبريرية حول واقع المجتمع التركي وطموحاته، ولذلك فقد أصبح لهذا التطور في السياسة التركية الخارجية مغزاه وتأثيره في السياسة الداخلية التركية، بحيث بدأ بعض الأحزاب السياسية التركية يجاهر باتجاهاته الإسلامية في الحملة الانتخابية التي جرت عام ١٩٦٥، بل ان «حزب العدالة» بزعامة سليمان ديميريل وضع في برنامجه الانتخابي توثيق العلاقات مع الأقطار العربية، حين أكد أن «على أشقائنا العرب في الشرق الأوسط وفي المغرب أن يثقوا بنيات تركيا الحسنة تجاههم وبأن تركيا سوف تقف إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة»[٢٠]، ذلك الموقف الذي كان له أثره الكبير في فوزه الساحق في تلك الانتخابات.

وعندما وقع العدوان الإسرائيلي على العرب في الخامس من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، أصبحت تركيا على المحك، ولا سيما أن عامل الاتجاه المطلق نحو الغرب ومعاداة الشرق ـ العربي والاشتراكي فقد أثره النفسي في العلاقات العربية ـ التركية. فانتهزتها تركيا فرصة لإثبات حسن نياتها تجاه العرب. فقد صرح جاغليانكل، بعد يوم من وقوع العدوان، أمام مجلس الشيوخ التركي «ان تركيا سوف لن تسمح باستعمال القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على أراضيها ضد العرب لتحقيق سياسة الأمر الواقع في المنطقة»[٢١]. وفي العاشر من حزيران/ يونيو

---

(١٨) الداقوقي، المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٩) شاكماك، «موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي،» ص ١٠٥.

(٢٠) Kurkcuoglu, *Turkiyenin Arap Ortadogusuna Karsi Politikasi*, sh. 140.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

صرّح قائلاً: «ان تركيا تقف ضد فكرة الحاق الأراضي بالقوة أو تحقيق المكاسب الإقليمية لمساندة المواقف السياسية»[٢٢]. كما قامت تركيا بتقديم المساعدات الطبية والغذائية ـ عن طريق الهلال الأحمر ـ إلى البلدان العربية التي وقع عليها العدوان. وفي ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ألقى جاغليانكل خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت تبحث العدوان الإسرائيلي على العرب، قال فيه: «أود أن أؤكد هنا صداقة تركيا العميقة ومودتها للشعوب العربية التي نرتبط معها بالعلاقات التاريخية. ونتمنى أن يستطيع العرب النهوض من هذه الوهدة في أقرب وقت ممكن. وان الحكومة التركية تطلب من الجمعية العامة ـ وبإصرار ـ ضرورة انحساب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة»[٢٣]. وعندما تمّ التصويت على القرارين الخاصين بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وبعدم قيام إسرائيل بتغيير أوضاع القدس، وقفت تركيا إلى جانب العرب ودول عدم الانحياز، وبذلك خرجت تركيا ـ وللمرة الأولى في تاريخها المعاصر ـ على إرادة أمريكا وبريطانيا ـ الكتلة الغربية ـ في القضايا الدولية المطروحة على بساط البحث في الأمم المتحدة[٢٤]. كما عقد سليمان ديميريل رئيس الحكومة التركية وقتئذٍ، مؤتمراً صحفياً في ٨ تموز/ يوليو ١٩٦٧، عشية مناقشة الجمعية العامة قضية فلسطين والعدوان الإسرائيلي على العرب، قال فيه: «ان كل أمانينا تتجسد الآن في أمر واحد وهو أن يستطيع أصدقاؤنا وأشقاؤنا العرب الخروج من الظروف الحالية دون أن تتضرر مصالحهم المشروعة في المنطقة بأية أضرار. ولذلك فإننا مقتنعون بأن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة هو الشرط الأساس لتحقيق السلام في المنطقة»[٢٥]. بل ان تركيا ذهبت أبعد من ذلك في رعاية مشاعر العرب في هذا الظرف الدقيق الذي كانت تمر به الأمة العربية، فمنعت مناورات «قطار الشرق السريع» التي أرادت قوات الحلف الأطلسي اجراءها في المناطق الجنوبية ـ المتاخمة للدول العربية ـ من تركيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧ رغم اصرار رئاسة أركان جيش الحلف الأطلسي على ذلك[٢٦].

وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكران والتقدير، حيث صرح بذلك وزير خارجية سوريا ماخوس في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٦٧، كما أضاف إلى ذلك أحمد حسن الزيات وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ قائلاً: «إننا ننظر بفخر واعتزاز إلى وقوف تركيا بجانبنا خلال المحنة المؤلمة التي مرت بنا في تاريخنا المعاصر»[٢٧].

وبعد الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس التركي جودت صوناي إلى بعض الأقطار

---

(٢٢) المصدر نفسه.
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥٨.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٥٩.
(٢٧) **مجلة كل العرب** (٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٥).

العربية اعتباراً من بداية عام ١٩٦٨، استقطبت الصحافة التركية تحليلاتها ومقالاتها حول العلاقات العربية ـ التركية، حيث أكد معظم الصحف التركية ضرورة توثيق الروابط والعلاقات بين العرب والأتراك بفتح صفحة جديدة ونسيان الماضي، وبضرورة الاهتمام بالقضايا العربية، بعد مواقف تركيا السلبية منها، بمحاولة تفهم مشاكل العرب، لأن وجود الشعبين في هذه المنطقة وتراثهما المشترك المستند إلى الدين والتاريخ والتقاليد يحتّم ذلك. وعندما انعقد مؤتمر الذروة الإسلامية في الرباط في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ لبحث قضية محاولة حرق المسجد الأقصى، شاركت فيه تركيا رغم معارضة عصمت اينونو وحزبه ذلك، لأنه كان يدعو إلى وقوف تركيا على الحياد في أزمة الشرق الأوسط[٢٨]. هذا في حين وقفت تركيا على الحياد من الأزمة السورية ـ الأردنية، عندما حدثت أزمة الثقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، باعتبار أن الصراع هو شأن من الشؤون العربية الداخلية، بل انها ذهبت أبعد من ذلك عندما لم تسمح للأسطول السادس الأمريكي بالاستفادة من الموانىء التركية خلال تلك الأزمات، حيث صرح ناطق باسم وزارة الخارجية التركية حول ذلك قائلاً: «ان تركيا سوف لن تسمح باستعمال قوات حلف الأطلسي الموجودة في تركيا ضد العرب»[٢٩].

وقد لعبت هذه المواقف التركية المؤيدة للقضايا العربية ـ رغم علاقتها بإسرائيل وبالأحلاف الغربية ـ دوراً كبيراً في تهيئة الأرضية الملائمة لتطوير علاقاتها مع العرب، غير أن الخلافات الايديولوجية الحادة بين الأحزاب السياسية التركية والصراع السياسي الحاد بين اليمين واليسار على صعيد الشارع التركي، اضافة إلى عدم الاستقرار والتدهور الاقتصادي.. أدت إلى تدخل الجيش في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١ واقصاء حكومة سليمان ديميريل ـ حكومة حزب العدالة ـ عن السلطة.

المرحلة الخامسة: مرحلة توثيق التعاون وتمتين العلاقات (١٩٧٢ ـ ١٩٩٠)

بقي الجيش التركي ـ المتشرب الأفكار الكمالية والحارس الأمين في الحفاظ عليها ـ محافظاً على تماسكه وتقاليده العسكرية العريقة في الوقوف ضد الارهاب السياسي داخلياً، لأنه يعيد التوازن السياسي كلما اختل لصالح الفاشية أو الارهاب أو انتهاك القوانين والحريات العامة، غير أنه لا يحتكر السلطة بل سرعان ما يعود إلى ثكناته بعد أن يعيد الأمور إلى نصابها. كما انه يقف بالمرصاد للعدوان الخارجي بكل حزم وتحدٍ، فقد سارع إلى إنقاذ

---

(٢٨) Kurkcuoglu, Ibid., sh. 171.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

الأقلية التركية المسلمة في قبرص بعد الانقلاب العسكري ـ الموالي لليونان ـ فيها، على رغم تهديدات أمريكا ووجود تركيا مع اليونان عضوين في حلف الأطلسي.

ومن هنا عندما استتب النظام ـ ولو جزئياً ـ في تركيا، عاد الجيش التركي إلى ثكناته بعد إجراء الانتخابات النيابية، حيث سعت الحكومة التركية الجديدة إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية مع العرب، فوقّعت بروتوكولاً اقتصادياً مع العراق عام ١٩٧٢ لتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي بينهما في مجالات النفط والتجارة والترانزيت، ومن ثم تمّ التوقيع على اتفاقية مد خط أنابيب النفط بين البلدين. أما الاستثمار الاقتصادي العربي الرئيسي والمباشر في تركيا فإنه يتمثل بإنشاء مصنع شركة سماد البحر الأبيض المتوسط (برأس مال كويتي ـ تركي مشترك) في مرسين عام ١٩٧٢، كما طرأ في هذه الفترة تحسن ملحوظ على علاقات تركيا مع العربية السعودية والأردن ومصر والجزائر وليبيا وتونس والمغرب، وأقامت تركيا علاقات دبلوماسية مع أقطار المغرب العربي، وعملت على توثيق روابطها مع اقطار الخليج العربية.

وكان الموقف التركي ودياً من العرب إبان حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ حيث أكدت تركيا مواقفها السابقة بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، كما أخذت تركيا تقلص علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني[٣٠]. وبالمقابل وقف العرب والمسلمون إلى جانب تركيا، بعد تدخلها عسكرياً في قبرص عام ١٩٧٤ وبعد حظر أمريكا تصدير الأسلحة اليها. ومن هنا تركت المساعدات المقدمة من العراق وليبيا والسعودية وباكستان ـ خلال هذه الأزمة ـ إلى تركيا والقطاع التركي في قبرص أثرها العميق في الرأي العام التركي الذي شعر بالإذلال من موقف حليفتها أمريكا[٣١]. فاندفعت تركيا لتأييد القضايا العربية والمساهمة بفعالية في معظم نشاطات رابطة العالم الإسلامي، فأصبحت عضواً مؤسساً في بنك التنمية الإسلامي الذي أنشىء عام ١٩٧٤، كما قامت بتنظيم اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في استانبول عام ١٩٧٥، وصوّتت إلى جانب قرار الأمم المتحدة الذي يعرّف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥[٣٢]. ثم استضافت المؤتمر الإسلامي فيها في صيف عام ١٩٧٦.

وخلال الأعوام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨، أقامت تركيا علاقات دبلوماسية ـ وللمرة الأولى ـ

---

(٣٠) الداقوقي، **فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية**، ص ٥١.
(٣١) شاكماك، «موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي،» ص ١٠٦.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

مع البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان، كما تطورت العلاقات التركية ـ وعلى مختلف الصُعُد ـ مع الأقطار العربية كافة حيث توّجت تركيا توجهها نحو العرب بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في آب/ اغسطس ١٩٧٩، وبذلك أصبحت تركيا أول بلد عضو في الحلف الأطلسي يقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع منظمة التحرير الفلسطينية[٣٣]، وفتحت مكتباً لمنظمة التحرير في أنقرة. كما قامت تركيا بتأسيس مركز لدراسات العلاقات التركية ـ العربية في جامعة حاجة تبه في أنقرة عام ١٩٨٠، وبدأت تدريس اللغة العربية في المدارس المتوسطة والثانوية اعتباراً من عام ١٩٨٢، وافتتحت معظم الجامعات التركية أقساماً لتدريس اللغة العربية وآدابها فيها.

ولم تتأثر العلاقات العربية ـ التركية بانقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، وإنما استمرت تركيا في توثيق علاقاتها ـ لا سيما الاقتصادية ـ مع العرب، حيث صرّح بولند اولوصو رئيس وزراء تركيا لدى مناقشة السياسة الخارجية التركية في المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) بتاريخ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ قائلاً: «ان حكومتي تسعى إلى توثيق العلاقات مع الأقطار العربية في المجالات كافة»[٣٤]. وقد أكد الرئيس التركي كنعان ايفرين هذا الموقف لدى زيارته العربية السعودية في شباط/ فبراير ١٩٨٤ بالقول: «اننا نتطلع إلى توثيق علاقاتنا مع العرب في جميع الميادين ونؤمن بأن إسرائيل هي مصدر عدم استقرار المنطقة، وهي المسؤولة عن جميع التوترات القائمة والدائمة فيها»[٣٥].

وقد ازدادت تجارة تركيا مع الأقطار العربية خاصة ـ وأقطار الشرق الأوسط عامة ـ بعد الثمانينيات بشكل ملحوظ، حيث زاد عدد شركات المقاولة العاملة فيها من ٢٢ شركة في عام ١٩٧٨ إلى ٢٨٣ في عام ١٩٨٣، وبلغ عدد العمال الأتراك العاملين في الأقطار العربية، حوالى ربع مليون عامل عام ١٩٨٥[٣٦]. أما المشاريع الاقتصادية والصناعية المشتركة في كل من تركيا والأقطار العربية، فقد شهدت هي الأخرى زيادة ملحوظة، كما نشط التبادل التجاري بين تركيا والأقطار العربية ـ التي تقوم بتزويد تركيا بالنفط فقط حالياً ـ إلى مستويات عالية جداً، بحيث استطاعت تركيا تخفيض التضخم فيها من ٩٥ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة في عام ١٩٨٥ بعد أن بلغت صادرات تركيا خلال النصف الأول من العام نفسه، إلى دول الخليج فقط، ثلاثة مليارات دولار[٣٧].

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٣٤) *Cumhuriyet*, 28/10/1981.

(٣٥) **الحوادث** (لبنان) (٢ آذار/ مارس ١٩٨٤).

(٣٦) «العمالة الأجنبية في دول الخليج،» **الأنباء** (الكويت)، ١٨/٤/١٩٨٦.

(٣٧) *Günes*, 6/1/1990.

أولاً: المتغيرات الأساسية التي تؤطر علاقة الأتراك بالعرب

ثمة عوامل كثيرة قامت بتأطير العلاقات العربية ـ التركية التي امتدت خلال الاثني عشر قرناً الماضية، والتي كان لها تأثيرها في تكوين الصورة العربية لدى الرأي العام التركي، سواء بالسلب أو بالايجاب، غير أن هنالك ثلاثة عوامل رئيسية تؤلف المتغيرات الأساسية التي كان لها دورها في تأطير تلك العلاقات، هي:

١ ـ الدين

كان الأتراك، ومنذ أن عُرفوا في التاريخ في آسيا الوسطى، يدينون بالشامانية، وهي من الديانات الشرقية البدائية القديمة، حيث كانت تؤمن بأن الـ «شامان» هو وسيط بين الآلهة والإنسان، وبأنه يستوحي أعماله من الآلهة وينقذ البشر من شر المردة والجان بطرقه السحرية(٣٨). ثم انتشرت الهيلينية في آسيا الوسطى ـ موطن الأتراك ـ على يد الاسكندر المقدوني، في حين انتشرت البوذية فيها انتشاراً واسعاً بعد القرن الأول الميلادي. وكان البارثيون الذين كانت عاصمتهم عند عشقاباد الحالية يناوئون روما بسلطتهم من القرن الثالث قبل الميلاد وحتى القرن الثالث بعده. وفي عام ٧٦٢ الميلادية اعتنق أتراك الاويغور الديانة المانوية بشكل رسمي. وإذا كان بعض القبائل التركية قد بدأ بقبول الديانة اليهودية ـ كأتراك الخزر ـ والمسيحية ـ كالمغول ـ بفعل النساطرة المبشرين، فإنها بدأت بالدخول في الدين الإسلامي اعتباراً من منتصف القرن الثامن الميلادي، بحيث أصبحت آسيا الوسطى مركزاً تقليدياً للإسلام القوي، وأصبحت مدينة قازان تفتخر بجامعتها الإسلامية ومطبعتها، حتى أصبحت لها ـ في ما بعد ـ شهرة استانبول والقاهرة(٣٩).

لقد كان ايمان الأتراك بالدين الإسلامي الجديد قوياً لدرجة اصطدم به التوسع الأورثوذكسي بعنف في معظم آسيا الوسطى(٤٠). وهذا الإيمان القوي هو الذي دفع الأتراك العثمانيين إلى الاستيلاء على القسطنطينية عام ١٤٥٣، بحيث غدا الأتراك، بعد ذلك، خطراً على أوروبا(٤١)، لا سيما بعد أن انتقلت الخلافة الإسلامية إليهم، وبدأوا يعملون للوحدة الإسلامية الكبرى.

---

(٣٨) A. Inan, *Samanism* (Ankara: [n. pb.], 1954), sh. 98.

(٣٩) ريمون شارل، **الهلال الشهيد** (بيروت: منشورات المعهد الدولي للبحوث والدراسات الشرقية، ١٩٦٣)، ص ٢٧.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٤١) مصطفى خالدي وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي، ط ٢ (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٧)، ص ٣٧.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد رفعت راية الإسلام فأضحت بذلك حامية الخلافة والحرمين الشريفين والقدس، والناهضة بالإسلام والمدافعة عنه ضد محاولات التبشير والاستعمار، بعد أن رأى فيها المسلمون رمزاً للدين وشعائره وقوته وشريعته، فاطمأنوا إليها وألقوا لها قيادهم في مشارق الأرض ومغاربها، فإن الإسلام هو الذي أضاف مجداً عظيماً إلى أمجاد الأتراك، فجعل منهم أمة مؤمنة ذات عقيدة وخلق روحي وغايات إنسانية ومثل عليا رفيعة، مما أدى بالكاتب الموسوعي العربي الجاحظ إلى أن يؤلف كتاباً عن فضائل الأتراك.

عُرف السلاطين العثمانيون طيلة حكمهم بالتسامح الديني حيث نجد السلطان العثماني محمد الفاتح يؤكد ذلك في كتاب **الأمان** الذي وجهه إلى أهالي القسطنطينية المسيحيين: «أقسم باسم خالق الأرض والسماوات وباسم رسولنا الأعظم محمد (ﷺ)... بأنني أعطي لأهالي غلطة [القسطنطينية القديمة] حريتهم وقوانينهم، حيث يستطيع الأهالي أن يديروا أموالهم وبيوتهم ومتاجرهم وبساتينهم ومراكبهم وتجارتهم، وأن يحافظوا على أولادهم وزوجاتهم كما يشاؤون. وهم أحرار في بيع تجارتهم في جميع أنحاء البلد، وسيحافَظ على كنائس وصلوات أهل المدينة، وانني لن أحوّل كنائسهم إلى جوامع، ولن آخذ أبناءهم إلى الانكشارية، ولن أكرههم على الدخول إلى ديننا، وأعدهم بأنني لن أعاملهم كعبيد بل سأحافظ عليهم وأدافع عنهم، كما أحافظ على نفسي وأدافع عنها»(٤٢).

كما عُرف السلاطين العثمانيون خلال الـ ٤٠٥ سنوات التي حملوا فيها أمانة الخلافة، بالورع والتقوى والاحسان والتمسك بالشعائر الإسلامية ـ عدا سلاطين فترة الانحطاط ـ حتى ان السلطان مراد الثاني (١٤٢٠ ـ ١٤٥١) الذي توسعت خلال حكمه مساحة الدولة العثمانية في أوروبا حتى دخلت جيوشها المجر، تنازل عن عرشه لابنه محمد الثاني (محمد الفاتح) البالغ من العمر اثنتي عشرة سنة، وانزوى في مدينة مانيا متفرغاً للعبادة والصلاة(٤٣). ولولا الحملة الصليبية الأخيرة التي شارك فيها كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا وألمانيا ورومانيا وبولونيا في مئة ألف مقاتل من أجل اجلاء العثمانيين عن أوروبا، استغلالاً للظرف الطارىء على الدولة العثمانية، لما رجع إلى قيادة الجيش العثماني، حيث انتصر على الصليبيين انتصاراً ساحقاً(٤٤).

واعتباراً من العام ١٦٨٣ الذي ابتدأت به فترة الانحطاط في حياة الدولة العثمانية، انغمس السلاطين العثمانيون في حياة البذخ والإسراف، وانصرف رجال الدولة إلى ملذاتهم الشخصية، فاستشرى الفساد، وكثرت قروض الدولة من الصيارفة اليهود والأرمن في ستانبول، لا سيما في عهد السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١) الذي كان شخصاً

(٤٢) *Hayat Kucuk Ansiklobedisi* (Istanbul: [n. pb.], 1932), sh. 880.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٧١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١١٧٧.

ضعيفاً ومنغمساً في الملذات والمسكرات والشهوات الجانحة، ولذلك لم يكن شخصاً محبوباً من قبل الشعب. أما ابنه عبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦) فقد عاش هو الآخر ـ مثل أبيه ـ حياة البذخ والترف واللهو والمتعة، فكثرت ديون الدولة وأصبحت الخزينة في وضع مالي سيىء. ورغم محاولاته الاصلاحية لتحديث الجيش وادخال السكك الحديدية إلى البلاد العثمانية وحركة الاصلاح والتعمير، فإن المشاكل الكبيرة التي كانت تزخر بها الامبراطورية العثمانية وصعوبة حلها أوقعتها في اليأس والقنوط[٤٥].

وفي تلك الفترة المضطربة من حياة الدولة العثمانية التي وصلت إلى مرحلة كبيرة من الانحطاط الفكري والروحي والشعور بمركب النقص أمام الغرب الناهض في الميادين الصناعية والاقتصادية والتجارية والعسكرية، وإلى مرحلة كبيرة من الضعف وكثرة الديون، نشأت «المسألة الشرقية» بعد أن أطلق قيصر روسيا على الدولة العثمانية صفة «الرجل المريض» حيث سعت الدول الغربية في ذلك الحين إلى محو الدولة العثمانية واقتسام ممتلكاتها، لا سيما بعد رضوخ السلطان العثماني لكل من فرنسا وروسيا بشأن رعاية جميع المسيحيين في الديار الشرقية: روسيا لحماية الكنيسة الاغريقية وفرنسا لرعاية الكنيسة اللاتينية[٤٦]. كما حاولت انكلترا أيضاً بسط حمايتها لرعاياها المسيحيين اعتباراً من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال المبشرين البروتستانت في فلسطين، بعد أن أنشأت كنيسة بروتستانتية وفرعاً لجمعية لندن للمبشرين فيها، غير أن محاولتها تلك لم تثمر عن نتيجة[٤٧].

أدّت أطماع روسيا، ومن ورائها الدول الأوروبية، في أراضي الدولة العثمانية، إلى قيام الشباب العثماني المثقف والواعي والمتأثر بالتيارات الفكرية الغربية حول الحرية والديمقراطية والحقوق، إلى التفكير جدياً في وضع دولتهم ومحاولة انهاضها من وهدتها، فتشبثوا بإنشاء الجمعيات السرية: جمعية تركيا الفتاة، والاتحاد والترقي، والجمعية العثمانية للحرية، وكلها تنضوي تحت اسم واحد وتعمل لهدف واحد هو: تغيير السلطان وإعلان الدستور. وهم في محاولتهم تلك كمن استجاروا من الرمضاء بالنار، لأن أهدافهم التقت مع أهداف الصهيونية العالمية في خلع السلطان عبدالحميد الذي وقف حجر عثرة في سبيل تحقيق أهدافها في إنشاء الوطن القومي في فلسطين العربية. فكان ميلاد جمعية تركيا الفتاة الباريسية باسم جديد هو «الاتحاد والترقي» في مدينة سلانيك العثمانية، والتي «كان اليهود والماسونيون والدونما

---

(٤٥) Necip Fazil Kisakurek, *Ulu Hakan Abdulhamid Han* (Istanbul: [n. pb.], 1970), sh. 30.

(٤٦) عباس محمود العقاد، **الإسلام في القرن العشرين: حاضره ومستقبله** (القاهرة: دار الكتب الحديثة، [د.ت.])، ص ٥٢.

(٤٧) Kemal Oke, *II Abdulhamid, Siyonistler ve Filistin Meselesi* (Istanbul: [n.pb.], 1981), sh. 38.

والملحدون هم المسيطرون عليها منذ البداية»[٤٨]. وعندما قام حزب الاتحاد والترقي بحركته المعروفة (الانقلاب العثماني) عام ١٩٠٨، والتي يطلق عليها تجاوزاً اسم «الثورة»، أخذ الناس يتندرون على ذلك ويقولون: «ان الحركة إنما هي حركة يهودية أكثر مما هي ثورة عثمانية»[٤٩].

وبعد اعلان الدستور، جرت الانتخابات التي تدخّل فيها الاتحاديون بشكل واضح وزيّفوها من أجل تأمين الأغلبية البرلمانية في المجلس. وعندما بدأ بعض الأقلام بتوجيه النقد إلى أعمال الاتحاديين، قاموا بالاغتيالات السياسية وبنشر الارهاب وبالاستبداد. ومما زاد من نفور الناس من الاتحاديين هو علاقتهم بالماسونية وازدياد نفوذ اليهود في الدولة العثمانية ازدياداً ملحوظاً، كما ان اشتهار كثير من زعماء الاتحاديين بالبعد عن الدين، بل عداوة بعضهم الإسلام وإلحادهم، زادا من كراهية الناس إياهم[٥٠]. وإذا أضفنا إلى ذلك قيام الاتحاديين بإحالة ضباط الخدمة (الآلايلي) إلى التقاعد وإجبار طلاب المدارس الدينية على أداء الخدمة الإلزامية في الجيش، فقد تهيّأت العوامل المساعدة كافة على ظهور التمرد في الجيش يوم ٣١ آذار/ مارس ١٩٠٨ ليلاً، عندما قام الجنود بحبس ضباطهم في ثكنة «طاش قشله» في استانبول، وتدفقوا إلى ساحة سلطان أحمد صباح اليوم التالي، وهم يطلقون الرصاص ويهتفون: «نريد الشريعة، نريد تطبيق أحكام الدين الإسلامي».

وسرعان ما توسّع نطاق العصيان بعد مشاركة القوات العسكرية الأخرى الموجودة في استانبول وضواحيها. فأرسل السلطان عبدالحميد رئيس كتّابه إلى المتمردين لينصحهم بإنهاء التمرد والعودة إلى ثكناتهم، فصاح الجنود: «قل للوالد [يقصدون السلطان عبدالحميد] إنهم يشتمون أعراضنا وديننا، إنه إثم كبير... فليشفق علينا»[٥١].

وقد اتخذ الاتحاديون هذا سبباً في زحفهم على استانبول لاحتلالها، ومن ثم خلع السلطان عبدالحميد بعد اتهامه بتدبير هذا العصيان. غير أن بعض المؤرخين يعتقد أن الاتحاديين هم الذين دبّروا هذا العصيان للاستعجال بخلع السلطان عبدالحميد في ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٠٩، لأنه كان على نقيضهم من حيث التمسك بالدين الإسلامي وقيامه برعاية العلماء ورجال الدين، بل إنه كان تقياً ورعاً ورحيماً، لأنه كان يتجنب التوقيع على تنفيذ أحكام الاعدام الصادرة بحق المجرمين من المحاكم، حيث لم ينفذ في عهده غير حكمين بالإعدام: أحدهما بسبب جريمة قتل وقعت في القصر، والآخر لأن المجرم قام بقتل والديه[٥٢]. هذا في

---

(٤٨) Sir Edwin Pears, *Fourty Years in Constantinople: The Recollections of Sir Edwin Pears, 1873 - 1915* (New York: D. Appleton and Company, 1945), p. 259.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٥٠) اورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني** (العراق: دار الأنبار، ١٩٨٧)، ص ١٥٢.

(٥١) Kisakurek, *Ulu Hakan Abdulhamid Han*, sh. 502.

(٥٢) علي، المصدر نفسه، ص ١٥٥.

حين كان أعداء السلطان يصفونه بأنه سفاح مجرم يقتل معارضيه ويلقي بجثثهم في بحر مرمرة عبر دهليز في قصره، بينما كانت الرحمة بأعدائه ومعارضيه من أبرز صفاته إلى الحد الذي أصبحت فيه تشكل نقطة الضعف عنده والتي أدّت في النهاية إلى عزله عن السلطنة(٥٣).

وعندما ثار مصطفى كمال أتاتورك، وأعلن مبادئه الكمالية بعد تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، حرص على أن تكون العلمانية أحد المبادىء الستة الرئيسية في ايديولوجيته القومية الواقعية، حيث أصبحت العلمانية حجر الزاوية في الاستغراب ـ الاتجاه الغربي ـ النظامي للأمة التركية. وقد اهتم أتاتورك على الخصوص بمبدأ العلمنة واستمد منه قوانين عديدة(٥٤)، في نظامه الجديد، فمنع ارتداء الطربوش ـ ذلك الزي الإسلامي التقليدي ـ وجعل ترتيل القرآن واجراء الأذان باللغة التركية، واستبدل الأبجدية العربية باللاتينية، وألغى الخلافة الإسلامية، وبذلك فصل الدين عن السياسة. وقد نصّت المادة الثانية من الدستور التركي على الأخذ بالعلمانية، بينما وضعت المادة (١٩) منه الإطار العام للعلمانية من خلال التأكيد على حرية العقيدة والوجدان(٥٥). ومن جهة أخرى قامت قوانين «الخيانة الوطنية» و«إلغاء الزوايا والتكايا» و«حماية الحريات العامة» و«قانون الجمعيات» و«الأحزاب السياسية» و«قانون العقوبات التركي» بتعريف العلمانية ووضع العقوبات على من يخالفها. فقد منعت المادة الثانية من قانون الخيانة الوطنية اتخاذ الدين أو المقدسات الدينية أساساً أو آلة لتحقيق الأهداف السياسية. بينما نصّت المادة الأولى من قانون حماية الحريات العامة على حبس كل من يسعى إلى ممارسة الدعاية الدينية أو التلقين الديني من خلال الكتب أو الوسائل الدينية الأخرى، لمدة تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات، ومنعت المادة (٩٢) من قانون الأحزاب والجمعيات إقامة الأحزاب الدينية أو الأحزاب والجمعيات التي تسعى لتغيير صفة العلمانية عن الجمهورية التركية أو التي تدعو إلى إعادة الخلافة الإسلامية إلى الدولة. بينما ذكرت المادة (١٦٣) من قانون العقوبات التركي: **يعاقب بالحبس الشديد من سنتين إلى سبع سنوات كل من يقوم بتأسيس أو تشكيل أو تنظيم أو سَوق أو إدارة الجمعيات التي تتخذ** الدين أو الشعائر الدينية أساساً لتغيير البنى الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو القانونية للدولة، من أجل تحقيق المنافع الشخصية أو السياسية(٥٦).

---

(٥٣) Kisakurek, Ibid., sh. 282.

(٥٤) فردريخ فلهلم فرنو، **يقظة العالم الإسلامي**، ترجمة بهيج شعبان؛ تعليق سليمان ضاهر (بيروت: دار الحكمة، ١٩٥٦)، ج ٢، ص ١٠٥.

(٥٥) **دستور الجمهورية التركية**، الترجمة الرسمية (أنقرة: ١٩٦١)، ص ٨.

(٥٦) Sadi Kazanci, *Toploma Karsi Islemen Suclar* (Ankara: [n.pb.], 1971), pp. 125 - 170.

وقد حكمت المحاكم التركية بالعقوبات المختلفة على القائمين بالدعاية للدين او الأحزاب الدينية كحزب التحرير، أو المذاهب الدينية كالنورسية والتيجانية، أو لمخالفتهم أسس العلمانية أو لقيامهم بالفعاليات الدينية المحظورة، سواء من خلال المقالات أو خطب أئمة الجوامع أو الرسائل الدينية المنشورة في عهد حزب الشعب الجمهوري.

وإذا كانت «الحرية الدينية» إحدى وسائل الدعاية التي يعزى إليها نجاح الحزب الديمقراطي بين الأوساط الشعبية عام ١٩٥٠ بعد أن قام الديمقراطيون ـ في بادىء الأمر ـ ببعض التساهل على الصعيد الديني، فظهرت المقالات المنددة بماسونية الكماليين وعدم التزامهم الدين، فإن الدولة اضطرت إلى اتخاذ موقف حازم ضد هذا الاستعمال السيىء للإسلام لمحاربة الدولة.

وفي انتخابات عام ١٩٦٥ تكررت التجربة نفسها بعد أن وضع حزب العدالة في برنامجه الانتخابي بناء جامع في كل قرية تركية، ففاز بالأكثرية المطلقة في الانتخابات. غير أن الجيش الذي لم يسكت عن تساهل الحزب الديمقراطي في تطبيق الكمالية فقام بانقلاب ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٠ لإزاحة الحزب الديمقراطي عن الحكم، فإنه عاد مرة أخرى وقام بانقلاب ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١ لإسقاط حكومة ديميريل بحجة عدم قيامها بضرب الاتجاه الإسلامي اليميني في الصراع السياسي القائم بين اليمين واليسار في الشارع التركي. غير أن الحكومة العسكرية التي جاءت إلى الحكم، وكذلك الحكومات الائتلافية لم تستطع وضع حد لاقتتال الإخوة في الشارع التركي، حيث استفحل الصراع بين اليمين واليسار بشكل لا مثيل له في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة. وفي هذه الأثناء دعا الكاتب جلال نوري في كتابه الموسوم **الاتحاد الإسلامي** الصادر عام ١٩٧٢ إلى اتخاذ اللغة العربية، لغة مشتركة للعالم الإسلامي، كما كتبت جريدة **بوكون** الصادرة بتاريخ ٤ تموز/ يوليو ١٩٧٢ مقالاً أكدت فيه: «ان الدولة العلمانية ستقوم بتربية النسل الجديد وسوف يتخرجون في مدارسهم أناساً لادينيين، لأنها قد استبدلت الأبجدية الإسلامية [يقصد العربية] بالأبجدية اللاتينية».

وإذا كان الجيش التركي لم يرضَ عن حكومة ديميريل ذات الاتجاه الواحد، المنصبّ على مكافحة النشاط اليساري وغض النظر عن نشاط اليمين المتطرف المتمثل بالجبهة القومية المتحالفة مع ديميريل، فلأن الجيش كان يرغب في قيام الحزبين الرئيسيين في البلاد ـ حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري ـ بتشكيل الحكومة للقضاء على الإرهاب الداخلي، بعد أن انقلب الصراع الفكري في تركيا إلى صراع دموي من خلال الاغتيالات السياسية والقتل العشوائي وأخذ الرهائن مع بروز وتنامي الحركة الإسلامية التي يقودها حزب الانقاذ الوطني بزعامة نجم الدين أربكان، بحيث غدا يشكل خطراً على الأفكار الكمالية، فقام بانقلابه المعروف في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال المهم التالي: هل تستطيع الكمالية والإسلام أن يجدا حقل التفاهم النهائي بينهما، أم ان الجيش سيتدخل لإعادة التوازن بينهما كلما اختل لصالح الإسلام؟

٢ ـ التراث الثقافي

إذا كانت المصادر الصينية القديمة قد أطلقت على الأتراك تسمية «هيونغ ـ نو» التي تعني «وحوش الجبال»(٥٧)، لشجاعتهم وشدة بأسهم، فإن بعض الأقوام التركية كان قد وصل إلى مراتب حضارية مرموقة قبل الإسلام. فقد اصطنع الأتراك الأويغوريون أبجدية للغتهم تتألف من ٣٨ حرفاً وتكتب من الأعلى إلى الأسفل ابتداءً من جهة اليمين، تلك الأبجدية التي كتب بها الأتراك المسلات الاورخونية خلال الأعوام ٧٣٢ ـ ٧٣٥ الميلادية والتي اكتشفت في منطقة «ينيسي» في آسيا الوسطى(٥٨). كما تركت الدويلات التركية: الأوغوز والهون والكوك ـ تورك والقراخانيون، مراكز ثقافية عديدة في أنحاء مختلفة من آسيا الوسطى ابتداءً من القرن الأول قبل الميلاد(٥٩).

وبالإضافة إلى الخطين الأويغوري والأورخوني، اصطنع الأتراك أبجديات أخرى في كتاباتهم كالأبجدية اليونانية والسلافية والعبرانية(٦٠). وكان الشعر التركي يسبق تطور الأبجدية التركية بمراحل، حيث كان للأتراك شعراؤهم الذين كانوا يسمون «شامان» أو «اويون» أو «قام» أو «باقصي» أو «اوزان»، وكان هؤلاء الشعراء يقومون في الوقت نفسه بالطبابة والسحر وعزف الآلات الموسيقية ـ لا سيما الساز ـ في حفلاتهم التي يقيمونها، ضمن الشعائر الشامانية، فتأخذهم النشوة وتتملكهم حالة لا شعورية تجود قرائحهم أثناءها بقصائد شعرية(٦١). كما كان للأتراك ملاحمهم وأساطيرهم وأغانيهم التي تترنم بأحوالهم ومستقبلهم وغرامياتهم وبطولاتهم وفروسيتهم(٦٢).

أما أول أثر تركي مستقل ـ بعد مسلات أورخون وكتاب الياسا الكبير المغولي ـ فقد ظهر عقب سقوط الدولة الأوريغورية بكاشغر بنصف قرن عندما نظم يوسف خاص حاجب البلاساغوني سنة (١٠٦٩ ـ ١٠٧٠ م) قصيدة تعليمية كبرى للسلطان بغراخان حسن بن

---

(٥٧) زكريا كتابجي، **الترك في مؤلفات الجاحظ** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧٢)، ص ٢٣.

(٥٨) A. Mufit Mansel, *Orta Cag Tarihi* (Ankara: [n.pb.], 1946), sh. 24.

(٥٩) Bahaeddin Ogel, *Turk Kulturu Tarihi* (Ankara: [n. pb.], 1962), sh. 83.

(٦٠) Mansel, Ibid., sh. 25.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٦٢) ابراهيم الداقوقي، **فنون الأدب الشعبي التركماني** (بغداد: [د.ن.]، ١٩٦٢)، ص ١٩.

سليمان أرسلان، وجعل عنوانها «قوتادغو بيليك»، أي علم السعادة، متأثراً فيها بآراء ابن سينا الفيلسوف، وأفرغها في وزن «بحر المتقارب» وبالخط العربي[٦٣].

وإذا كان معظم القبائل التركية من البدو الرحّل[٦٤]، ولم تكن لهم حضارة عريقة مثل جيرانهم الصينيين والفرس والهندوس، غير أن ميراثهم الثقافي يدل على أنهم أمة عظيمة، كان لهم تأثير قوي في الأمم والشعوب التي دخلت تحت نفوذهم من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية، كما أنهم تأثروا ـ لتواضعهم وتسامحهم ـ بجد واخلاص بالتيارات الدينية والثقافية التي اتصلوا بها كالايرانية والاغريقية والهندية والصينية. إلا أن تأثير الإسلام والثقافة العربية كان من القوة في الأتراك بحيث إن ميراث الثقافة قد شكّل كيان الأتراك المعنوي وحدد سلوكهم إلى الآن في ايمان قوي يبلغ حد التعصب أحياناً، حتى يمكننا القول ان الدين الإسلامي قد غيّر مجرى تاريخ الشعب التركي، وأثر تأثيراً شديداً في حياة الأتراك السياسية والاجتماعية والثقافية، حيث فجّر في نفوسهم عبقرية الإبداع فكان ابن سينا والفارابي وغيرهما خلاصة حيّة للمؤثرات المختلفة التي انصهرت في بوتقة الإسلام، وسطعت أنوارها على العالم كله.

وإذا كان محمود الغزنوي التركي قد آثر منذ أواخر القرن العاشر الميلادي الأدب العربي على الأدب الفارسي[٦٥]، حيث كانت اللغة الفارسية لغة الأدب الرفيع والمراسلات الرسمية في العهود المغولية والسلجوقية والعثمانية، فإن اللغة العربية أصبحت لغة العلم والدراسة والبحث في تلك العصور، بل ان الامارات التركية في الأناضول كانت تتخذ اللغة العربية لغتها الرسمية حتى القرن الثالث عشر[٦٦]، بينما انتهى المقام باللغة التركية إلى أن تكون اللغة المتداولة بين أفراد الشعب، حيث بدأ الشعراء الشعبيون ينظمون بها أنفاسهم وفق أوزان «الهجا» التركي، بينما تبنّى شعراء «أدب الديوان» أوزان العروض العربية التي لا تزال تستعمل حتى اليوم، إلى جانب أوزان الهجا، في تركيا المعاصرة.

يُعدّ عهد السلطان مراد الثاني (١٤٢١ ـ ١٤٥١) الذي شمل برعايته العلماء والشعراء والموسيقيين، نهاية الثقافة العثمانية القديمة المعتمدة على الأدبين العربي والفارسي، حيث ظهرت في بلاطه أولى المؤلفات المهمة باللغة التركية وكانت الترجمة أساساً لأقدمها من غير شك[٦٧].

---

(٦٣) كارل بروكلمان، **الامبراطورية الإسلامية وانحلالها**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط ٢ (بيروت: [د.ن.]، ١٩٥٤)، ص ٢٧٨.

(٦٤) كتابجي، **الترك في مؤلفات الجاحظ**، ص ٤٠.

(٦٥) بروكلمان، المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٦٦) **Agah Sirri Levent,** ***Turk Dilinde Gelisme ve Sadelesme Evreleri*** **(Ankara: [n.pb.], 1972), sh. 6.**

(٦٧) كارل بروكلمان، **الأتراك العثمانيون وحضارتهم**، ص ١٠٩.

غير أن ذلك لم يلغ أثر الأدبين العربي والفارسي في التراث الثقافي التركي، حيث كان معظم الشعراء العثمانيين ينظمون قصائدهم باللغات التركية والفارسية والعربية في القرن السادس عشر، بل إن بعضهم ترك آثاراً أدبية خالدة في تلك اللغات، مثل الشاعر الأعظم فضولي البغدادي (١٤٨٣ ـ ١٥٥٦) الذي انتهت إليه إمارة الشعر ورياسة الكلام في هذا العصر، وترك لنا ١٨ أثراً[٦٨] باللغات التركية والفارسية والعربية. كما أراد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) اصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في الدولة العثمانية من خلال تشريعاته التي أطلق عليها اسم «قانون نامه» من أجل تشديد قبضة النظام على شؤون الدولة. والحق أن جميع المصادر الأوروبية حافلة باطراء روح النظام التي تكشّف عنها الجيش العثماني، فلم يكن فيه مكان للخمر أو القمار أو البغاء، وهي آفات لم تسلم منها في يوم من الأيام جيوش أوروبا لذلك العهد[٦٩].

وإذا كان القانون قد نشأ، أول ما نشأ، على أساس عسكري، شأن آلة الإدارة العامة، فإن «قاضي العسكر» كان يمثل رأس الهيئة القضائية، وهو المنصب الذي أحدثه السلطان مراد الأول (١٣٦٠ ـ ١٣٨٩). أما الهيئات القضائية والدينية فإنها خضعت كلها، بعد عهد سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠) لسلطة مفتي استانبول بوصفه شيخ الإسلام، رغم أنها كانت سلطة نظرية بالكلية[٧٠].

وإذا كان العثمانيون قد تتلمذوا على العرب في العلوم الدقيقة، حيث كانت أمّهات الكتب الفقهية والشرعية والقانونية والفلسفية موضوعة باللغة العربية، فقد اصطنع العلماء العثمانيون هذه اللغة في آثارهم التشريعية والدينية، بينما سعوا إلى تقليد النماذج الفارسية في كتابة التاريخ وباللغة الفارسية، في حين لم يكتبوا بلسانهم الوطني غير بعض الكتب الوعظية الموضوعة لعامة القرّاء. والواقع ان فضيلة العلماء العثمانيين ليست في عمق التفكير وجرأته ولكنها في الذاكرة الجامعة والتطبيق الجلد الصبور[٧١].

بقيت الثقافة التركية تحت تأثير الأدبين العربي والفارسي حتى القرن التاسع عشر، بحيث إن اللغة العثمانية كانت مزيجاً من اللغات العربية والفارسية والتركية، كما دخل العديد من الألفاظ التركية إلى اللغتين العربية والفارسية، لأن المجتمع الذي يسود في فترة معينة تسود لغته وتغنى، نتيجة الحاجة إلى ابتكار معانٍ جديدة لتساير تطور المجتمع حتى يواصل سيره[٧٢].

---

(٦٨) حسين علي محفوظ، **فضولي البغدادي** (بغداد: [د.ن.]، ١٩٥٩)، ص ٢٦.

(٦٩) بروكلمان، المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٧٢) الداقوقي، **فنون الأدب الشعبي التركماني**، ص ١٣.

وما إن حلّ القرن التاسع عشر حتى بدأت حركة تململ الشباب العثماني والمطالبة بالدستور وإطلاق الحريات ـ لا سيما حرية النشر ـ كما تزعّم شاعر الوطن التركي نامق كمال حركة التجديد في اللغة العثمانية، وكانت تستند إلى أساسين، هما[٧٣]:

الأول: تنقية اللغة من الألفاظ الدخيلة، وايجاد ألفاظ تركية صميمة لتحل محلها، والاستناد في ذلك إلى أدب الشعب الشائع في الدولة العثمانية.

الثاني: نبذ أدب الديوان وخلق أدب جديد يرتكز على الواقعية، ويعبّر عن آمال الشعب التركي وآلامه. فوجدوا في أدب الغرب منهلاً صافياً، فقاموا بترجمة الروائع الكلاسيكية الفرنسية والانكليزية والألمانية والروسية إلى اللغة التركية، حتى شهدت الثقافة التركية حركة ترجمة واسعة وتأليفاً نشيطاً في القرن العشرين، رغم أن نسبة الأميّة في تركيا الحديثة لا تزال حوالى ٥٠ بالمئة بين سكانها، حتى بلغ عدد الكتب المطبوعة في تركيا ٦٥٨٤ كتاباً في عام ١٩٧٥[٧٤]، ويعود سبب ذلك إلى كثرة دور النشر ورخص أثمان الكتب وكثرة الجوائز الأدبية مع وجود أدباء ومفكرين على المستوى العالمي في تركيا أمثال: عزيز نسين وكمال طاهر ويشار كمال وناظم حكمت وصباح الدين علي واورهان كمال ونجيب فاضل وجواد رفعت اتيلخان وييلماز اوزتونا وخالدة أديب وبيامي صفا ويعقوب قدري، وغيرهم.

٣ ـ الموقع الجغرافي

تؤلف تركيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي وعلاقاتها التاريخية والثقافية المتميزة مع العرب، البوابة الشمالية للوطن العربي، والتي تجعل منها ـ مع القوة العربية المتنامية سياسياً واقتصادياً ـ منطقة جغرافية متكاملة إذا ما حلّت النيات الصادقة محل التوجّس والخيفة، وحلّت الألفة والتعاون محل الخلافات وإثارة أحقاد الماضي[٧٥].

إن دراسة العلاقات التركية ـ العربية يجب أن ينظر إليها في ضوء التراث الفكري التركي ـ الإسلامي، والتعقيدات النفسية والتاريخية والجغرافية التي وجد الأتراك فيها أنفسهم بعد انهيار الدولة العثمانية... والتطلعات الوطنية والقومية التي كان يصبو إليها الوطنيون من سكان الأناضول ـ بمختلف قومياتهم ـ بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، إضافة إلى المتغيرات الدولية التي تتحكم في السياسة التركية الداخلية والخارجية معاً.

---

(٧٣) Baki Suha Edipoglu, *Turk Siirinden Ornekler* (Ankara: [n.pb.], 1952), sh. 13.

(٧٤) الداقوقي، **فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية**، ص ١٥٧.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٥.

وقد فسّر فوز حزب «الوطن الأم» اليميني المعتدل وذي الاتجاهات الإسلامية برئاسة الاقتصادي التركي ـ والخبير الاقتصادي سابقاً في البنك الدولي ـ تورغت اوزال في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ تلك التعقيدات النفسية والتاريخية والقومية والوطنية التركية، لأن تورغت اوزال كان يجمع في شخصه جواباً عن كل الأسئلة التي تطرحها تلك التعقيدات: فهو ربيب الغرب والعضو السابق في حزب السلامة الوطنية ذي الاتجاه الإسلامي ونائب رئيس الوزراء اليميني سليمان ديميريل، إضافة إلى علاقاته الحميمة مع حزب الحركة القومية المتطرف. ثم انه اعتمد في شعبيته وفوزه في الانتخابات على المناطق الريفية ـ لا سيما الجانب الآسيوي من تركيا ـ المتمسكة بالإسلام، وبذلك استطاع أن يوائم بين ماضي الأتراك وتراثهم الإسلامي وبين حاضرهم المرتبط بالعالمين العربي والإسلامي، ومستقبلهم كجزء من الشرق الأوسط الآسيوي وليس من الغرب الأوروبي[٧٦].

إن انتخاب تورغت أوزال كان استفتاءً جماهيرياً على نظام الحكم القائم في تركيا والفلسفة السياسية التي كانت تتحكم بتركيا منذ ستين عاماً... انه عودة بتركيا إلى وضعها الطبيعي، وانقاذ لها من المصير المؤلم الذي كان ينتظرها نتيجة ضياع هويتها الحقيقية التي أراد الآخرون ـ أعداء الشعبين التركي والعربي ـ طمسها وتشويهها خدمة لأغراضهم ونكاية بالعرب والمسلمين على السواء. ولقد كانت الصهيونية في مقدمة المخططين لسلب تركيا جغرافيتها الإقليمية لدفعها نحو الغرب بكل قوة وفاعلية من أجل تحقيق هدفين:

الأول: قطع صلة تركيا بالشرق الإسلامي بمحاولة تجريدها من تراثها الديني وإحلال العلمانية محل العقيدة الإسلامية الحنيفة.

الثاني: الاستفراد بالقوة العربية والإسلامية المشتتة الواحدة بعد الأخرى لكي تبقى الصهيونية القوة الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، ولكي تملي ارادتها على الجميع، ومن ثم إقامة امبراطوريتها الكبرى فيها[٧٧].

وان مستقبل تركيا الحديثة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجغرافيتها، فكلّما كان التصاقها بالشرق وثيقاً، كان ذلك لصالح تقوية علاقاتها بجاراتها العربية والمسلمة، وكلما ابتعدت عن الشرق واتجهت غرباً، أدى ذلك إلى توتر تلك العلاقات وإلى إضعاف مركز تركيا الإقليمي، أو كما قالت الروائية التركية المعروفة خالدة أديب: «لقد كنا الدولة العظمى الأولى في الشرق، ولكننا بعد تأسيس الجمهورية، أصبحنا الدولة الأخيرة في أوروبا».

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٦.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٧.

ثانياً: العناصر الرئيسية التي تعمل على تشويه الصورة العربية لدى الأتراك

كانت قوة الامبراطورية الإسلامية ـ عربية كانت أو تركية ـ تكمن في زعامة الخليفة للأمة الإسلامية وإطاعة المسلمين كافة أوامره، بحيث إن الخليفة الساكن «شاطىء الفرات يحكم دون هوادة على أخيه الساكن الأطلنطيق أو البحر المتوسط وجاره البدوي، حتى إذا دنت ساعة الخطر المحيق الذي يهدد هذه الامبراطورية العتيدة المعدة للحكم دون توزيع في الأرض، كما هو في السماء، تثور عندئذ عصبيتها في حرب مقدسة»[78]، من خلال إعلان الجهاد، «ذلك الفرض العين، الذي يتحتم على المسلمين الالتزام به عند وقوع المسلمين في خطر داهم عام، لأن الجهاد فرض باق وواجبُ العمل به من أجل حماية الدعوة إلى الإسلام، ومن أجل الوقوف أمام من يتعرّض لهذه الدعوة أو يهدد كيان الدين الإسلامي ومعتقديه بالخطر والزوال»[79].

وبينما كان الإسلام في جهاد مع عدوه في العصور الماضية لغرض نشر الإسلام وحماية الدعوة والدفاع عن المسلمين، إذ به يواجه في العصور المتأخرة خصوماً ألداء هم أشد شكيمة وبأساً وحيلة من خصومه في الماضي القديم، في تحدٍ واضح يرمي إلى انتزاع الإسلام من صدور المؤمنين به واستبعادهم وسلب أراضيهم ونهب خيرات بلادهم وتشويه صورة بعضهم لدى بعضهم الآخر، ولا سيما تشويه صورة العرب لدى الشعوب الإسلامية الأخرى.

ومن هنا يمكننا تحديد ودراسة العناصر الرئيسة التي تعمل على تشويه الصورة العربية لدى الرأي العام التركي من خلال المباحث الثلاثة التالية:

١ ـ الاستشراق والتبشير

كانت نظرة الغرب المسيحي، تاريخياً، إلى الإسلام نظرة الريبة والخوف عند أول ظهوره (٦٢٢ ـ ٧٥٠ م) ثم تحولت إلى عداء ديني (٧٧٥ ـ ١٠٩٥ م) فإلى الحروب الصليبية الطاحنة (١٠٩٩ ـ ١٢٥٤ م) التي كانت مظهراً من مظاهر العداء الدنيوي أو السياسي، وان المسلمين لا يزالون متأثرين بموقف الدول النصرانية من الإسلام في أثناء الحروب الصليبية. إلا أن المستشرق الألماني كارل بيكر يرى السبب أبعد قليلاً من ذلك، انه يرى أن الإسلام لما انبسط في العصور الوسطى أقام سداً في وجه انتشار النصرانية، ثم امتد إلى البلاد التي كانت خاضعة لصولجانها. وقريب من هذا ما رآه غاردنر: ان القوة التي تكمن في الإسلام هي التي تخيف أوروبا[80].

---

(٧٨) شارل، **الهلال الشهيد**، ص ٧٣.

(٧٩) حامد مصطفى، **الجهاد في الإسلام** (بغداد: [د.ن.]، ١٩٤٨)، ص ٤٧.

(٨٠) خالدي وفروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، ص ٣٦.

ولقد دفع هذا الخوف الأوروبيين إلى دراسة العالم الإسلامي من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كافة من خلال المستشرقين والمبشرين الذين كانوا يفدون إلى البلاد الإسلامية كرعايا غربيين - في الظاهر - فإذا ما استقروا في تلك البلاد أخذوا يقومون بالتبشير سراً، «ولما أدركت الدول الأوروبية ان المبشرين آلة فعّالة لتأييد النفوذ الأجنبي في الامبراطورية العثمانية أخذت تلك الدول تتبارى في استخدام المبشرين... الذين كانوا يسبقون جيش الاستعمار الغربي إلى كل مكان، ولذلك أخذت الدولة العثمانية تراقب المبشرين مراقبة دقيقة حتى تضيق عليهم»[٨١].

سعى المبشرون الغربيون في الدولة العثمانية إلى ايجاد الأسباب التي تقود إلى الحرب، لأن الحرب تضعف الدولة العثمانية فيضعف سلطانها على رعاياها، فيجد المبشرون حينئذ من ضعف العثمانيين منفذاً إلى التبشير بين المسلمين. ومن هنا فقد كانت الحروب المشنونة من الدول الغربية على الامبراطورية العثمانية متميزة بعامل ديني، أو كما قال لورانس براون[٨٢]: شنت الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين حروباً عدوانية على الحكومات المسلمة، ثم انتزعت منها أراضٍ ضمّتها إلى سلطانها هي. ولقد كانت النتائج غير سارة لبعض الشعوب التي استبعدت وخصوصاً من المسلمين.

وعندما بدأ الأمريكيون في القرن التاسع عشر الاتصال بالعرب على المستوى الشخصي بدرجة أكبر كمبشرين[٨٣]، ذهبوا إلى المنطقة ليعظوا بما ورد في الانجيل.. وما ان أخذ المبشرون الأمريكيون بالعيش في المنطقة والاختلاط بالسكان حتى بدأوا يرسلون التقارير ويؤلفون الكتب عن الشرق الأوسط والمسلمين والأتراك والمسيحيين الشرقيين والعرب عموماً. وكانت تلك التقارير على العموم سلبية تماماً، وكان لها أثر كبير في الجمهور وفي صنّاع السياسة. وقد كتبت هيلن م. كيرني تقول ان معظم روايات المبشرين قد ضببّ الفارق بين المسلمين والمسيحيين في الشرق الأوسط ونظر إلى كليهما نظرة سلبية: «يعتقد أن كلتا الجماعتين الدينيتين تشترك في النقصان الأخلاقي والفكري الذي حصر الأجناس الشرقية في حالة شبه بربرية، دوغماتية متزمتة تخنق الفكر والعلم، كسل يتعذر استئصاله ويحول دون إنتاجية كفوءة وعقلانية، نسبة مذهلة من الأمّية، تواكل مشل ناشىء عن الايمان بالقضاء والقدر، قسوة وقمع عموميين».

وعلى الرغم من أن بعض المستشرقين كان موضوعياً في دراساته عن الشرق العربي أمثال: بروكلمان، فان هاوزن، هامر، براون، فرنو، جب، هاسلب وغيرهم، غير أن بعضهم الآخر انقلب من حياته العلمية ودراساته الموضوعية إلى التبشير الديني، ونخص منهم بالذكر العلامة لويس ماسينيون الذي زعم[٨٤] ان المسلمين يعتقدون في شأن عيسى ابن مريم على

---

(٨١) المصدر نفسه، ص ١١٦ - ١١٧.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٨٣) سليمان، **صورة العرب في عقول الأمريكيين**، ص ٢٥.

(٨٤) خالدي وفروخ، المصدر نفسه، ص ٨٣.

ما جاء في القرآن، من أجل ذلك يرجو أن توجه الجهود إلى جعلهم يعتقدون بعيسى ابن مريم نفسه، ولكن باسمه المسيحي. ولقد ردّد ماسينيون هذه الفكرة المأخوذة عن غيره ـ من المستشرقين ـ والمدخولة في نفسها، وجعلها عمدة عبقريته في الدعوة إلى أن يُحمَل المسلمون على ترك دينهم حتى يسهل على أهل الغرب استعمارهم.

إن هذا الاستشراق الممزوج بالسياسة، بل ان هذه السياسة المغلفة بالتبشير، هي الاستعمار بعينه، أو مثلما قال رشتر: «إن أساس الاستعمار مسيحي»[٨٥]. ومن هنا فقد عمل المستشرقون والمبشرون على تشويه الصورة العربية بخاصة، والإسلامية بعامة، في دراساتهم وتقاريرهم التي كتبوها في القرنين السادس عشر والسابع عشر[٨٦]، حيث كان يشار إلى العرب بأسماء مختلفة وتنسب إليهم صفات مختلفة قليلاً حسب مناطق سكناهم، كما نظروا إلى العرب والمسلمين كوثنيين يعبدون «محمداً» وغيره من الأرباب، ونسبت إليهم خصالاً استثنائية كالقسوة والوحشية. كما عكس الأدب الغربي ـ لا سيما بعد ترجمة **ألف ليلة وليلة** ـ مثل هذه المواقف: فقد كانت المواضيع الرئيسية في الأدب الإليزابيثي عن المشرق هي: الحرب، الفتح، قتل الإخوة والأخوات، الغدر والشبق. بل صارت اللغات الغربية ـ واعتباراً من القرن الثامن عشر ـ تُجري مماهاة العرب بكتاب **ألف ليلة وليلة**، فكانت خصال الشخصيات في حكاياته وأساليب حياتهم تنتقل آلياً وبصورة متكررة إلى العرب. وأخذ الغربيون ينظرون إلى العرب الآن على أنهم: يؤمنون جداً بالخرافات، كسولون عنيدون بإفراط، خانعون للسلطة وشهوانيون.

وإذا أضفنا إلى ذلك تصوير التوراة العرب كمصدر للتهديد المستمر للعبرانيين أو بأنهم وكلاء الله للقصاص والغواية، وتصوير الانجيل إياهم كبدو رحل، ساسة ماكرين ومرتزقة مترصدين[٨٧]، وتصوير وسائل الاعلام الغربية الحديثة العرب بالعنف والشهوانية والثراء الفاحش، اكتملت ملامح الصورة النمطية المقولبة السلبية للعرب لدى أعدائهم، في القرن العشرين.

ولقد تلقف بعض الكتّاب الأتراك هذه الأنماط الصورية المقولبة عن العرب، من المستشرقين والمبشرين فأطلقوا بعضها بصورها المنقولة، بينما حاولوا تغيير بعضها الآخر أو إضفاء صفات جديدة عليها من خلال دراساتهم وبحوثهم أو مقالاتهم وأخبارهم في وسائل الاعلام التركية. فإذا كان فالح رفقي أتاي قد اتهم العرب بالخسة والغدر وبطعن الأشقاء ـ الأتراك ـ من الخلف خلال الحرب العالمية الأولى، في روايته المعروفة **جبل الزيتون**،

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٨٦) سليمان، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.

فإن الهان أرسل، الأستاذ في كلية الحقوق في جامعة أنقرة، يؤكد(٨٨): أن العرب عندما يُطلقون صفات الخشونة والقسوة والخيانة والبله والبربرية على الأتراك، فإنهم يحاولون بذلك اسقاط الأوصاف الرذيلة كافة التي يتصفون بها هم على الأتراك. وكان المؤلف المذكور قد كتب دراسة ضخمة (٤٣٢ ص) طبعها ككتاب بعنوان **القومية العربية والأتراك** تناول فيه المؤلفات العربية كافة التي تهاجم الأتراك وتصفهم بالبلاهة والبربرية والاستعمار، مستخلصاً من ذلك بأن العرب يحاولون بهذه المؤلفات اسقاط صفاتهم على الأتراك. غير أنه نسي ـ أو تناسى ـ أن هناك العديد من المؤلفات العربية التراثية التي تتحدث عن فضائل الأتراك وخدماتهم الجليلة للإسلام والمسلمين، مثل مؤلفات: الجاحظ وابن خلدون وابن فضلان وابن النفيس والميداني والهمذاني وغيرهم.

٢ ـ الصهيونية

لست هنا بصدد الحديث عن الصهيونية كفكرة، ومن ثم كحركة، فدولة، لأن تفاصيل ذلك معروفة لدى الباحثين، وإنما أود أن أتحدث هنا عن الصهيونية في تركيا ودورها في إثارة الغبار على العلاقات العربية ـ التركية وتشويهها الصورة العربية في وسائل الاعلام التركية.

كان أول اتصال للدولة العثمانية بالصهيونية كحركة خلال أعوام ١٨٩٦ ـ ١٩٠٢ عندما حاول ثيودور هرتزل اقناع السلطان عبدالحميد الثاني من خلال زياراته الخمس إلى استانبول(٨٩) بإنشاء «نواة يهودية» في جزء من فلسطين تمهيداً لتحقيق أمل الصهيونية في السيطرة الكاملة عليها مستقبلاً. ورغم العروض المغرية التي قدّمها هرتزل إلى السلطان عبد الحميد من خلال رسائله أو أصدقائه ووسطائه أو لدى مقابلتيه السلطان(٩٠) كدفع ديون الدولة العثمانية وحل المشكلة الأرمنية، بل ووقف الحملات الصحفية الأوروبية الموجهة ضد السلطان شخصياً أو ضد الدولة العثمانية كافة(٩١)، فإن جواب السلطان عبدالحميد الثاني القطعي لصديق هرتزل ـ وصديق السلطان في الوقت نفسه ـ نيولنسكي، قد ألقى بكل آمال هرتزل إلى البحر: «إذا كان هرتزل صديقك بقدر ما أنت صديقي، فانصحه ألا يسير خطوة أخرى في هذه القضية، انني لا أستطيع أن أبيع شبراً واحداً من هذه الأراضي، لأن هذا الوطن ليس ملكي وإنما هو ملك شعبي الذي أقام هذه الامبراطورية بإراقة دمائه، وسوف نعطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا. لقد حاربت الكتيبتان السورية والفلسطينية [أي العرب] في بلافنة [في البلقان] واستشهدوا هناك واحداً

---

(٨٨) Ilhan Ersel, *Arap Milliyetciligi ve Turkler* (Ankara: [n.pb.], 1973), sh. 122.

(٨٩) Oke, *II Abdulhamid, Siyonistler, ve Filistin Meselesi,* sh. 75.

(٩٠) أنيس صايغ، **يوميات هرتزل**، ترجمة هلدا شعبان (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٢٨ ـ ٢٣٦.

(٩١) Oke, Ibid., sh. 78.

بعد الآخر، لأن أحداً منهم لم يرض بالاستسلام وفضلوا أن يموتوا في ساحة القتال. ان الامبراطورية الإسلامية ليست لي، وإنما هي ملك لشعبي التركي [المسلم]، ولذلك لا أستطيع أن أمنح أي جزء منها. فليحتفظ اليهود ببلايينهم، فقد يستطيعون الحصول على فلسطين دون مقابل إذا ما قسمت الامبراطورية. ولكن أجسادنا فقط هي التي يمكن تقسيمها، وسوف لن أسمح بتشريح جسدنا ونحن أحياء»(٩٢).

لم تيأس الصهيونية ـ وهرتزل بالذات ـ من هذا الجواب الذي كان شديد الوطء على هرتزل الذي بدأ يبحث عن اغراءات جديدة يستطيع بها استمالة قلب السلطان، مثل إعادة جزيرة قبرص إلى السلطة العثمانية أو مبادلة فلسطين بأية مقاطعة يرغب فيها السلطان، أو تعليم الشباب العثماني على حساب الجمعيات اليهودية، أو التوسط بين نزار بيك زعيم منظمة هنجاك الأرمنية وبين السلطان لحل القضية الأرمنية(٩٣)، وغيرها من الاقتراحات التي لم تنفع في زحزحة السلطان عن موقفه. هذا الموقف الصلب بوجه الأطماع الصهيونية، دفع بهم إلى التفكير في التخلص من السلطان، فتعاونوا مع المنظمات السرية التي كانت تعمل لهذا الغرض أيضاً، كمجموعات المعارضة العثمانية في أوروبا والماسونية وحزب الاتحاد والترقي، إلى أن تم لهم ذلك بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ الذي مهّد السبيل إلى استعمار فلسطين، ومن ثم جعلها وطناً قومياً للصهيونية.

فإذا كانت الصهيونية قد تنبهت لأهمية تركيا والأتراك بالنسبة إلى العالمين العربي والإسلامي، منذ مباحثات هرتزل مع السلطان عبدالحميد الثاني، فإن الأتراك ـ أيضاً ـ قد تنبهوا لخطر الصهيونية على بلادهم(٩٤)، لا سيما بعد عرض مشكلة فلسطين ووقوف تركيا إلى جانب العرب عند الاقتراع على قرار تقسيم فلسطين، حيث أثارت رسالة الشكر التي أرسلها شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية إلى عصمت اينونو اهتماماً كبيراً في الأوساط السياسية التركية، إضافة إلى أن نداء جريدة **القبس** السورية إلى الأتراك ـ الذين يدافعون عن الإسلام منذ ألف عام ـ بالدفاع عن فلسطين، كان له وقعه الحسن في الأوساط التركية(٩٥).

لم تقف الصهيونية ـ التي كانت في نشاط محموم لإقامة كيانها الاستعماري في فلسطين ـ مكتوفة الأيدي تجاه هذه المحاولات العربية للتقرب من الأتراك، فدفعت بالثري اليهودي التركي بورلا اخوان بالاشتراك مع الدونما سماوي اخوان لاصدار صحيفة **حريت**

---

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٧٦.

إن هذه الترجمة هي أدق ترجمة لكلام السلطان عبد الحميد الثاني بعد أن راجعنا المصادر التركية العديدة التي أوردت نص الرسالة، ثم قارناها بالنص الانكليزي. أما الكلمات الموجودة بين عضادتين فهي من إضافتنا، لأن كلمة «التركي» كانت تعني المسلم في الأدبيات الغربية.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٩٤) *Cumhuriyet*, 2/11/1948.

(٩٥) *Cumhuriyet*, 27/6/1948.

عام ١٩٤٧ لتكون لسان حال اليهود في تركيا من جهة، ولتهيئة الرأي العام التركي لتقبل فكرة إقامة دولة صهيونية في فلسطين وإثارة الغبار على العلاقات العربية ـ التركية من جهة أخرى[٩٦]. وقد عمدت الصهيونية إلى جعل هذه الصحيفة، الصحيفة الأولى في تركيا بعد أن جلبت لها أحدث المكنات الطباعية آنذاك، وأسست لها شركة اعلانات كبرى باسم «اعلانجيلك»، ووضعت على رأس ادارتها الصهيوني ألبرت ليفي، وهي تطبع اليوم أكثر من مليون نسخة يومياً، إضافة إلى قيامها ـ أي مؤسسة حريت ـ باصدار صحيفة **يني غازيته** و**صاقلانباج** اليوميتين والعديد من الملاحق التأريخية والسياحية والترفيهية الأسبوعية، التي تعمل كلها لتحقيق أهداف الصهيونية في تركيا من خلال[٩٧]:

١ ـ إزالة الصورة المشوهة لليهودي في المجتمع التركي، لأن الفولكلور التركي يصور اليهود بالشكل الذي لا يشرّف المجتمعات المدنية الحديثة، حيث ان المسلمين الأتراك يطلقون عليهم تسمية «جيفيت» أي الكافر، بسبب حقدهم على المسلمين ومحاولاتهم ـ أيام الرسول ـ هدم الدين الإسلامي الحنيف من الداخل، ولمعاداتهم الأتراك المسلمين الذين لا يزالون يطلقون على الشخص الخائف الرعديد لقب «يهودي» إلى اليوم.

٢ ـ تشويه الصورة العربية في وسائل الاعلام التركية، لا سيما بعد تطور العلاقات العربية ـ التركية في السنوات الأخيرة، عن طريق نبش الماضي وتذكير الأتراك بموقف العرب العدائي منهم وطعنهم الأتراك من الخلف خلال الحرب العالمية الأولى، أو بتصوير العرب كزيرة نساء وجهلاء لا يفقهون من أمور الدنيا سوى السكر والعربدة من خلال فيلم «اسمي السائق نباهة ولست المذنبة».

٣ ـ تشويه حركة الفدائيين العرب الفلسطينيين ووصفهم بالارهاب من خلال الأخبار المغرضة والتعليقات المعادية أو التحقيقات الصحفية غير المسؤولة، أو من خلال تشويه انتصارات الثورة الفلسطينية في الأرض المحتلة، أو بوصم الثوار الفلسطينيين بالارهاب ومحاولة إلقاء تبعة الارهاب الدولي عليهم من خلال صحيفة **شالوم** الصهيونية اليومية الصادرة في استانبول باللغة اليديشية، التي يرأس تحريرها الصهيوني ألبرت ليفي، أو مجلة **جورنال دو اوريان** الأسبوعية الصادرة في استانبول باللغة الفرنسية، التي يرأس تحريرها البرت قراصو، حفيد الصهيوني عمانوئيل قراصو الذي كان من بين أعضاء مجلس المبعوثان الذي بلّغ قرار خلع السلطان عبدالحميد إليه شخصياً، ومجلة **لاغازيت** الأسبوعية الفرنسية ـ التركية التي تصدر في استانبول، ويرأس تحريرها الصهيوني دافيد هايون ويشاركه في التحرير بعض الكتّاب الأتراك أمثال: انكين كوكلو جنار، واقان سوي، وتوركان توزك وغيرهم.

---

(٩٦) الداقوقي، **فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية**، ص ١٦٢.
(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

٤ ـ اذكاء روح القومية التركية المتطرفة لدفعها نحو الفاشية من جهة، وللايحاء بأنها تقف في مواجهة القومية العربية من جهة أخرى، وذلك من خلال المقالات التي كانت تكتبها المجلات الأسبوعية: **دولت وملت ودوروم**، وصحف **هركون ودنيا وخبر اليومية**.

٥ ـ شلّ فاعلية المعادين للصهيونية والمؤثرين في القرارات السياسية، أو تصفيتهم جسدياً أو بافقارهم أو بتشويه سمعتهم. فقد استطاعت الدعاية الصهيونية أن تجعل من المجاهد التركي المسلم جواد رفعت اتيلخان صاحب المؤلفات الـ ٦٣ حول الماسونية والدونما والصهيونية، شخصاً فاشياً أو ارهابياً غير مرغوب فيه في الأوساط السياسية التركية كافة. كما استطاع عملاء الصهيونية القضاء على يشار قوتلو آي مؤلف كتاب **الصهيونية وتركيا** في حادث غامض في عرض البحر عام ١٩٧١ عندما كان يتنزه في قارب على ساحل البحر في استانبول.

٦ ـ تحقيق الدعم المادي لإسرائيل بجمع التبرعات من خلال العديد من الجمعيات والمراكز الدينية والاجتماعية الخاصة باليهود والتي تقوم بجمع التبرعات للكيان الصهيوني في المناسبات الخاصة بهم، أو عندما يطلب إليهم ذلك، إضافة إلى جعالة خاصة مفروضة على اليهود الأتراك كافة ـ كل حسب إمكاناته المادية ـ حيث بلغت تبرعات اليهود الأتراك للكيان الصهيوني بعد عدوان ١٩٦٧ حوالى الثلاثة ملايين دولار[٩٨].

٧ ـ التأكيد على محافظة اليهود الأتراك على شخصيتهم الانعزالية المتميزة من خلال تشجيع تأسيس الجمعيات والمراكز الخاصة بهم وإقامة المجمعات السكنية في المدن الكبرى، وتوثيق علاقتهم بشكل ملموس مع البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في كل من أنقرة واستانبول وتقديم المعلومات اليها، إضافة إلى تشجيعها هجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين المحتلة. فقد قدر عدد المهاجرين إليها بحوالى ١٨ ألف يهودي تركي حتى عام ١٩٧٢، غير أن هذه الحركة قد توقفت الآن، بل ان حوالى ثلاثة آلاف مهاجر عادوا إلى تركيا مرة أخرى بسبب ظروف الحياة القاسية فيها[٩٩].

٣ ـ التطرف القومي

لم يعرف الأتراك ـ خلال تاريخهم القديم ـ التعصب القومي الذي يطلق عليه العرب تسمية «الطورانية»، وهي اللفظة التي أطلقها الغربيون على الأقوام التركية التي تقطن المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط حتى منغوليا والتي تربط بينهم روابط الدم والعنصر واللغة.

---

(٩٨) *Bugun*, 6/6/1968.

(٩٩) الداقوقي، المصدر نفسه، ص ١٦٧.

وعندما فجّرت الفكرة القومية المعاصرة أطر الامبراطورية العثمانية الهرمة وجاءت بحكومة «الاتحاد والترقي» إلى السلطة في الدولة العثمانية، أذاع زعماء «تركيا الفتاة» بياناً غداة اعلان الحرب العالمية الأولى جاء فيه: «ان المثل الأعلى الوطني لشعبنا يدفعنا إلى القضاء على عدونا الموسكوفي في سبيل بلوغ الحدود الطبيعية للامبراطورية ووحدة جميع الأتراك». وكان ذلك يؤكد بوضوح فكرة اتحاد الشعوب الطورانية. ولكن النص يتابع: «ان عاطفتنا الدينية تحدو بنا إلى انقاذ العالم الإسلامي من سيطرة الكفار». وهذه عودة إلى الايمان بفكرة الوحدة الإسلامية(١٠٠)، وهي الفكرة التي كان يدعو إليها السلطان عبدالحميد الثاني لكسب تأييد الشعوب الإسلامية، وكانت مجلة **تفكر** الصادرة في بغداد باللغتين العربية والتركية تخدم أفكار الاتحاد العثماني وتدعو إلى الوحدة الإسلامية(١٠١).

وإذا كانت هاتان الفكرتان ـ الاتحاد العثماني والاتحاد الطوراني ـ في صراع ضمن حزب الاتحاد والترقي منذ توليه السلطة حتى الحرب العالمية الأولى، غير أن الفكرتين بقيتا تسيران في خط متواز في الدولة العثمانية حتى سقوطها. ولكن مصطفى كمال أتاتورك الذي تزعم الثورة الشعبية في الأناضول وجد فيهما فكرة خيالية، فانكلترا ـ ومعها الدول الغربية الاستعمارية ـ كانت تعارض فكرة الاتحاد العثماني بسبب أطماعها الاستعمارية في الوطن العربي، بينما كان الروس ـ الذين أسسوا دولتهم الاشتراكية الجديدة ـ يعارضون فكرة الاتحاد الطوراني، إضافة إلى أن خصومها كانوا يرون أن على العالم التركي أن يحذر روح المغامرة، وأن الاهتمام بالشعوب التركية عبر الحدود، معناه اللعب بالنار. ولم يكن قولهم إلا حقاً وقد كشف لهم المستقبل صحة ذلك. وفي نهاية سنة ١٩١٨، حيث كانت حياة الشعب التركي نفسها مهددة مباشرة، حصل رد فعل طبيعي زاد صفوف انصار تركيا الصغرى، وكان مصطفى كمال واحداً من هؤلاء في أعماق قلبه(١٠٢).

كان مصطفى كمال شخصية عسكرية مرموقة وقد اكتسب شهرة واسعة خلال الأعوام ١٩١١ ـ ١٩١٨ من خلال حرب طرابلس الغرب وسوريا وفلسطين، بحيث أصبح مضرب الأمثال، كما جعلته أفكاره السياسية المعتدلة معارضاً لأنور باشا ـ أحد أقطاب الاتحاد والترقي ـ الذي كانت أفكاره حول الوحدتين الطورانية والإسلامية، تبني له قصوراً في اسبانيا، لأنه ـ أي كمال ـ يملك حس الممكن ويعلم أن تحقيق دولة وطنية تركية هو وحده الممكن(١٠٣). ولذلك فإنه قام عشية اعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ باعلان مبدأه الواضح «السلام في الوطن وفي العالم» ذلك الشعار الذي كان يعني الحفاظ على

---

(١٠٠) فرنو، **يقظة العالم الإسلامي**، ج ٢، ص ٩٦.
(١٠١) انستاس ماري الكرملي، في: **مجلة لغة العرب** (بغداد)، ج ٩ (١٩١٢).
(١٠٢) فرنو، المصدر نفسه، ص ٩٨.
(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

الجمهورية التركية بحدودها المرسومة في مؤتمر لوزان، وأنها لا تطمح في أي شبر من أراضي الآخرين، كما أنها لا يمكنها أن تتنازل عن شبر من أراضيها للغير.

لم يكن مصطفى كمال أتاتورك (أبو الأتراك) ثورياً فحسب، وإنما كان مصلحاً اجتماعياً وسياسياً محنكاً على الصعيدين الداخلي والخارجي، لأنه وضع ايديولوجيا خاصة للقومية التركية الواقعية لا تزال تستعمل كقاعدة للأمة التركية منذ ذلك الحين وحتى يوم الناس هذا، ونعني بتلك ايديولوجية «الكمالية» التي يقوم عليها كيان الدولة التركية الحديثة على أعمدتها الستة المكينة: الجمهورية، الديمقراطية، الثورة، الدولية (الدولة الدستورية ـ الاجتماعية) والعلمانية والشعبية.

إن الدولية الكمالية تعني قيام الدولة بتحقيق الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ضمن نظام دولة القانون وبعيداً عن مبدأ التدويل الاشتراكي. أما القومية الكمالية فإنها قومية واقعية تستمد جذورها من التراث الوطني التركي مع انفصال جذري عن المبادىء القومية المتطرفة للاتحاد والترقي، وكذلك التقاليد القومية ـ الإسلامية للدولة العثمانية. غير أن حركة طورانية متطرفة ظهرت في البلاد بعد القضاء على ثورة الشيخ سعيد الكردي عام ١٩٢٥ ونتيجة لقرار عصبة الأمم باجراء الاستفتاء في ولاية الموصل المتنازع عليها بين تركيا والعراق. وكانت هذه الحركة تدعو إلى سياسة التتريك في الداخل وإلى جمع الشعوب التركية كافة تحت راية تركيا الكمالية في الخارج، حيث كانت صحف **طنين** و**يني كون** و**تان** تدعو صراحة إلى هذه الفكرة[١٠٤]. غير أن أتاتورك لم يمالىء هذه الحركة فأوعز إلى بعض أعوانه من الصحفيين بالرد بشدة على هذه الفكرة، فتولى السيد يونس نادي صاحب جريدة **جمهوريت** هذا الأمر، فاضمحلت هذه الحركة، ولكنها تركت بصماتها على كل الحركات القومية المستقبلية[١٠٥].

وإذا كان خلفاء أتاتورك قد بالغوا في تقديس أسس الكمـاليـة، حتى جعلوا من أتاتورك ـ بعد وفاته ـ إلهاً، ومن الايديولوجيا الكمالية شعاراً فاشستياً لا يرى في تركيا «إلا شعباً واحداً مؤلفاً من طبقة واحدة يحكمها زعيم واحد»[١٠٦]، فإن الكمالية لا تزال تمثل ـ إلى اليوم ـ وعي الدولة التركية ومذهبها السياسي، ولذلك فإن كل من يحاول أن يوقفها أو يلغيها يضع نفسه على هامش الأمة التركية[١٠٧] وتطلعاتها.

لم تمت الفكرة الطورانية في تركيا منذ وفاة أتاتورك حتى اليوم، فقد وجد ـ في تركيا

---

(١٠٤) الداقوقي، **فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية**، ص ٧٨.

(١٠٥) فرنو، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(١٠٦) ***Turkiyede Milli Herekatler*** (Ankara: [n.pb.], 1962), sh. 43.

(١٠٧) فرنو، المصدر نفسه، ص ١٠٦.

وفي كل العهود ـ من يقوم بنفخ رمادها وإعادة تلهيب جذوتها. فقد حاولت مجموعة من القوميين الأتراك تأسيس حزب سياسي في تركيا عام ١٩٤٥ باسم «حزب البعث القومي» كمحاولة للقيام بدور المعارضة بعد أخذ تركيا بالتعددية الحزبية[١٠٨]. وفي بداية عام ١٩٦٥ انتخب الزعيم القومي المتطرف الب اصلان توركيش رئيساً لحزب «الحركة القومية» المعروف بدعوته إلى الوحدة التركية من شمال الصين حتى البحر الأبيض المتوسط مع عدم تأييده قيام الوحدة العربية رغم تأييده التعاون العربي ـ التركي ـ الإسلامي[١٠٩]. غير أن هذا الحزب ألغي مع بقية الأحزاب السياسية ـ بعد انقلاب ١٩٨٠ ـ ولكنه عاد إلى العمل عام ١٩٨٣ باسم «حزب العمل القومي» برئاسة توركيش وبالمبادىء نفسها.

وإذا كان الزعيم القومي المتطرف الب اصلان توركيش ينظر إلى القومية العربية كتهديد واضح ومعاد للقومية التركية حتى عدوان ١٩٦٧، غير أنه نبذ هذه الفكرة بعد أن اتضح له أن الصهيونية العالمية طامعة حتى في تركيا نفسها، لأن حدود خارطة «اسرائيل الكبرى» الغربية تمر من جبال طوروس التركية.

إن التصادم بين فكرة القومية العربية والقومية التركية كان بسبب المواقف المتشددة بعضها تجاه بعض من خلال الكتابات القومية المتطرفة، كما كان للأصوليين الإسلاميين والزعماء قصيري النظر دور كبير في توسيع شقّة الخلاف بين القوميتين.

ثالثاً: صورة العرب في وسائل الاعلام التركية

إن عملية صنع السياسة، واتخاذ القرار في النظم السياسية الديمقراطية، تتيح مجالاً واسعاً للتغيير والتجديد نتيجة المطالبة أو الضغط الشعبي من خلال الأقليات أو الجماعات الضاغطة أو الأحزاب السياسية. وهذا ما حصل فعلاً في تركيا بعد عام ١٩٦١ عندما تولى سليمان ديميريل زعامة «حزب العدالة» الذي وضع في برنامجه الانتخابي تحسين العلاقات مع الأقطار العربية مما كان له أثره في فوزه الساحق في تلك الانتخابات[١١٠].

ويمتاز الاعلام الليبرالي بميزة فريدة، تؤلف في الوقت نفسه نقطة ضعف هذا الاعلام، ونقصد بها «المرونة» في اتخاذ المواقف والمواجهة والتصدي. ومن هنا تستطيع الجهات الأجنبية ـ لا سيما في بلدان العالم الثالث ـ النفوذ إلى اعلام الدول ذات الأنظمة الليبرالية لاستخدامه وفق مخططاتها وأهدافها في الدولة المعنية نفسها أو ضمن الدول الأخرى.

وإذا كانت بدايات الاعلام التركي، اعلاماً رسمياً خاضعاً لتوجيهات الدولة خلال

---

(١٠٨) الداقوقي، **فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية**، ص ١٣٨.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٧٨.

فترة حكم نظام الحزب الواحد (١٩٢٣ ـ ١٩٥٠)، فإن هذا الاعلام انقلب إلى اعلام ليبرالي يأخذ بنظرية «المسؤولية الاجتماعية» بعد انتقال تركيا إلى نظام تعدد الأحزاب اعتباراً من انتخابات عام ١٩٥٠، وبذلك أصبح الاعلام التركي عرضة للتيارات السياسية والاجتماعية والدينية المختلفة، كما توفرت بذلك إمكانات استغلال وسائل الاعلام التركية ـ لا سيما الصحافة والسينما ـ من قبل القوى الأجنبية الطامعة في المنطقة، إضافة إلى الأيدي الخفية التي تعمل من وراء الستار لتوجيه تلك الوسائل وفق رغباتها وتطلعاتها. فإذا كان الأمر كذلك، فكيف كانت وسائل الاعلام التركية تنظر إلى العرب؟ وماذا كانت اتجاهات الرأي العام التركي حول الوجود الصهيوني في المنطقة؟ وما هي المعايير التي تقيم من خلالها وسائل الاعلام التركية حركة المقاومة الفلسطينية؟

إن أجوبة هذه الأسئلة ستؤلف مواضيع المباحث الثلاثة التالية:

١ ـ الوجود الصهيوني في الصحافة التركية

إذا كانت الصهيونية قد خططت منذ حوالى المئة عام لاستعمار فلسطين واخلائها من سكانها العرب، أصحاب الحق فيها، فإن الصهيونيين قد نفّذوا خلال نصف القرن الماضي تلك المخططات تنفيذاً دقيقاً، أدى إلى قيام دولة «إسرائيل» التي تشكل الأداة السياسية ـ العسكرية لتنفيذ الفكرة الصهيونية، وهي تسعى اليوم لتكون دولة عظمى في المنطقة توطئة لتحقيق حلمها ـ أي الصهيونية ـ في إقامة الامبراطورية الصهيونية في الشرق الأوسط.

وقد حذر رئيس الكتلة البرلمانية لحزب السلامة القومية ـ ذي الاتجاهات الإسلامية المعادية للامبريالية والصهيونية والشيوعية ـ من مخاطر التوسع الصهيوني في المنطقة في كلمة أثناء مناقشة ميزانية وزارة الدفاع في المجلس الوطني التركي الكبير بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٧٩ قائلاً: «ان الكيان الصهيوني الذي قام على خرافة الوطن الموعود، يشكل خطراً على أمن وسلامة أقطار المنطقة، ذلك لأن الخرائط الخاصة بهذه الامبراطورية المزعومة تشمل مناطق عديدة من تركيا، من ضمنها جبال طوروس ومناطق أخرى»[(١١١)]. وكان نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب السلامة الوطنية نجم الدين أربكان يلحّ منذ عام ١٩٧٥ على رئيس الوزراء سليمان ديميريل بقطع علاقات تركيا الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني توثيقاً لعلاقات تركيا مع العرب، أسوة بالدول الافريقية ـ غير الإسلامية ـ على الأقل. غير أن سليمان ديميريل أكد في البرلمان، أنه يؤيد تطوير العلاقات مع العرب، لكنه لا يؤيد قطع العلاقات مع اسرائيل، أو سحب الاعتراف بها[(١١٢)]. ومع ذلك فقد أفلحت جهود السفراء العرب في أنقرة، في اقناع ديميريل بسحب

(١١١) المصدر نفسه، ص ٩١.
(١١٢) المصدر نفسه، ص ٤٧.

القائم بالأعمال التركي من تل أبيب احتجاجاً على قرار الكنيست الإسرائيلي بجعل القدس عاصمة الكيان الصهيوني(١١٣).

إما آراء الصحافة التركية حول الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة، فإنها تستقطب أربعة اتجاهات:

الأول: يرى أن إسرائيل دولة ديمقراطية متحضرة أكدت وجودها في المنطقة كحقيقة واقعة من خلال الانتصارات العسكرية والتقدم العلمي والاقتصادي والثقافي. ولا يخفي هذا الاتجاه شماتته بالعرب وبالعقلية العربية المتخلفة عن روح العصر. وكانت الصحف المعادية للعرب والموالية للكيان الصهيوني تمثل هذا الاتجاه، كمجموعة صحف مؤسسة **حريت**، وكذلك صحف **دنيا وعدالت، وتصوير**، بالإضافة إلى الصحف الصهيونية الصادرة في استانبول: **شالوم، جورنال دو اوريان، ولاغازيت.**

الثاني: ينظر إلى الوجود الصهيوني من خلال الأبعاد الإنسانية لأزمة الشرق الأوسط وتأثيرها في المنطقة برمتها، لذلك فإنه يستنكر مواقف اسرائيل العدائية تجاه العرب، بالإضافة إلى انتقاده موقف العرب من مسألة الوجود الإسرائيلي وعدم الاعتراف به. وكان هذا الاتجاه يتجسد في مقالات شكري بابان والأميرال المتقاعد سزائي أوركونت وتعليقات ماقبل عدوان حزيران التي كتبها: أحمد شكري أسمر وجتين التان وقايهان صاغلام آر، في صحف: **جمهوريت، اولوص، ويني استانبول.**

الثالث: يرى في الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة نكبة على العرب بصورة خاصة، وعلى المسلمين بشكل عام، ويعتقد أن اعتداءات اسرائيل نابعة من الحقد الذي يضمره اليهود للعرب والمسلمين، وهي دليل على الروح الانتقامية المستحوذة عليهم، إضافة إلى أنه يرى في هذا الوجود خطراً على تركيا نفسها على اعتبار أن حدود دولة إسرائيل الكبرى تمر من جبال طوروس الأناضولية التركية. وكان يمثل هذا الاتجاه معظم الكتّاب من ذوي الميول الإسلامية، أمثال: وجدي بورون ومحمد شوكت ايكي وشهاب طان وعلي كنجه لي وناظف تبه دلنلي اوغلو وجلال توفيق قراصبان وصالح اوزجان، الذين كانت صحيفتا **بوكون وصباح** تقوم بنشر مقالاتهم وتحليلاتهم السياسية.

الرابع: يرى في الوجود الصهيوني ركيزة للامبريالية في المنطقة ويسعى إلى ادامتها وتوفير الحماية لشريان النفط عن طريق التعاون مع الأنظمة الرجعية في المنطقة. وكانت الصحف اليسارية والتقدمية: **نور، تورك صولو، آنت، وداوريم**، تمثل هذا الاتجاه. وينبري الصحفيون التقدميون جتين الطان، الهامي صويصال، الهان سلجوق، دوغانآوجي اوغلو، محمد بارلاص، صدقي اولاي وتورك قايا أتاثوف للكتابة في هذا الاتجاه. كما أسهم الرسّام

---

(١١٣) *Tercuman*, 24/2/1979.

الكاريكاتوري تورهان سلجوق في فضح الصهيونية وأعمال اسرائيل العدوانية في تخطيطاته المنشورة في جريدة **جمهوريت**، وكان آخرها في العدد الصادر بتاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٨٢.

٢ ـ فلسطين والحركة الفدائية في وسائل الاعلام التركية

بعد أن أصبحت فلسطين العربية نهباً للأطماع الصهيونية التي سخّرت نفسها لخدمة الأغراض السياسية العدوانية التي تجلّت بأبشع صورها في استيلاء أقلية عنصرية غربية على أرض شعب آخر وعلى خيراته وممتلكاته وحقوقه وحرياته... بل طرد هذا الشعب من أرضه ووطنه ليسكن الخيام ويقتات على حسنات منظمة غوث اللاجئين، فإن المحن القاسية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني لم تستطع أن تبتر ارتباطه بأرضه وماضيه طيلة العهود الماضية على عام ١٩٤٨، حيث انبثقت الحركة الفدائية من الجيل الفلسطيني الجديد المؤمن بأن التحرر القومي لا يتحقق إلا بالكفاح المسلح.

وإذا كانت الأقطار العربية وإسرائيل والدول الكبرى جميعها قد عالجت قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى عام ١٩٦٧ دون أن تحسب حساباً للفلسطينيين، فإنه قد أصبح الآن من المستحيل اتخاذ قرار يتعلق بفلسطين دون أن يكونوا طرفاً فيه. ولذلك فإن ظهور حركة الفدائيين كقوة فاعلة على مسرح الأحداث في المنطقة العربية كان ينذر بتحولات اجتماعية وسياسية كبيرة في الوطن العربي. ومن هنا فإن أهمية الحركة الفدائية الفلسطينية لا تقتصر على النطاق المحلي الضيق وإنما تنسب إلى حركة التحرير الوطني في اطارها القومي والإقليمي وفي نطاق العالم الثالث.

وإذا كانت الحركة الفدائية تمثل طليعة الشعب الفلسطيني في مسيرته الظافرة إلى أرضه ووطنه، فإنه يجمل بنا أن نعرف رأي وسائل الاعلام التركية حول هذه الحركة المقدامة.

اتخذت وسائل الاعلام التركية ثلاثة مواقف متباينة من حركة المقاومة الفلسطينية، هي:

١ ـ يرى أصحاب الموقف الأول أن الفدائيين العرب جماعات ارهابية لا يمكنها التأثير في إسرائيل لأنها تقوم بأعمال محدودة، ولذلك لا يمكن مقارنتها ـ بحسب رأي هؤلاء ـ بحركة التحرير الفيتنامية أو الجزائرية. هذا الموقف رددته الصحافة الصهيونية وكذلك الصحافة الموالية للصهيونية، وقد عبّر عنه الكاتب اليهودي التركي سامي كوهين بالقول: «إن نشاط الفدائيين المحدود لم يستطع أن يؤثر في خطة التنمية والتطوير في إسرائيل، إضافة إلى أن المنظمات الفدائية لم تستطع الى حد الآن أن تخلق حركة مقاومة منظمة بين مليون عربي يعيشون في إسرائيل».

٢ ـ أما أصحاب الموقف الثاني، فإنهم كانوا ينظرون إلى الفدائيين كمجاهدين عرب يسعون لتحرير أرضهم من براثن الصهيونية التي تشن حرباً صليبية جديدة ضد المسلمين،

ولذلك فإنهم عندما يتحدثون عن الفدائيين في الأرض المحتلة، نراهم يقولون: «ان الفدائيين يعملون على تحرير أرض بلادهم، لأنه ليس ثمة شيء طبيعي أكثر من ذلك بالنسبة إلى شعب اغتصبت حقوقه واستولى الغاصب على أرضه وشرد منها أهله وذويه». ثم يدعو هؤلاء الصحفيون المسلمين الأتراك للدفاع عن اخوانهم العرب في الدين للذود عن حمى الإسلام والأماكن المقدسة في فلسطين التي دنّسها الصهاينة[١١٤]. كما قامت صحيفة **ترجمان** بنشر بعض المقالات المدافعة عن حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم[١١٥]، بينما عدّ الكاتب التركي جواد رفعت اتليخان الوجود الصهيوني في فلسطين خطراً على الإسلام، وندّد بجرائم اسرائيل الدموية ضد الفدائيين بالقول: «إن الدولة التي أسسها بنو إسرائيل في فلسطين بعد ارتكاب مختلف الجرائم البربرية والوحشية، وطرد مليون نسمة من العرب الأبرياء من ديارهم وهدم بيوتهم وقتل آلاف الأبرياء منهم دون ذنب ارتكبوه، غير الدفاع عن أرضهم ووجودهم، ستبقى نقطة سوداء في التاريخ وعاراً أبدياً للبشرية»[١١٦].

٣ ـ يرى أصحاب الرأي الثالث في الحركة الفدائية، حركة شعبية تحريرية وجزءاً من حركات التحرير في العالم، تسعى للقضاء على الصهيونية بإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية في فلسطين المحتلة، لتكون وطناً آمناً لليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء[١١٧]. ويقول الصحفي التركي الكبير متين طوكر بهذا الصدد: «نظراً إلى هوية هذه الحركة الثورية، فإنها أخذت تجتذب الشباب الثوري من الجنسيات المختلفة من أمريكيين وكوريين وصينيين ويابانيين والمان وأتراك، بالإضافة إلى الشباب العربي»[١١٨]. ويضيف الكاتب التقدمي قايهان صاغلام أر إلى ذلك قائلاً: «إن أساس قضية الشرق الأوسط ليس هو الصراع القائم بين العرب واليهود وإنما بين الصهيونية المتحالفة مع الامبريالية الأمريكية وعرب فلسطين الذين اغتصبت ديارهم، لأن أزمة الشرق الأوسط تحمل سمات قضية استرداد وتحرير أرض سليبة هي فلسطين العربية»[١١٩]. وعندما استشهد المناضل التركي فكرت اوزتيمار مع مجموعة أبو الأديب لدى اقتحامهم مركز الناحال الإسرائيلي في مستوطنة كفار يوفال بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٧٥ نعته معظم الصحف التقدمية كبطل مقدام[١٢٠].

---

(١١٤) *Milliyet*, 21/5/1969.

(١١٥) Refik Sevki, in: *Bugun*, 20/6/1988.

(١١٦) معظم المقالات الصادرة في صحيفتي **بوكون** و**صباح** الصادرتين خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧١) بأقلام الصحفيين صالح أوزجان ورفيق شوقي ومحمد شوكت ايكي وشهاب طان وعلي كنجه لي وغيرهم. للتفصيلات انظر: الداقوقي، **فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية**، ص ١٧٢ ـ ١٧٥.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(١١٨) جواد رفعت اتيلخان، **الخطر المحيط بالإسلام**، ترجمة وهبي عز الدين (بغداد: [د.ن.]، ١٩٦٥)، ص ١٧٦.

(١١٩) Ali Sirmen, in: *Aksam*, 1/2/1968.

(١٢٠) Metin Toker, in: *Milliyet*, 26/4/1969.

ويتحدث الكاتب التقدمي الهان سلجوق عن إسرائيل ربيبة أمريكا في المنطقة بالقول: «ان الصهيونية التي تمثل البنية الاقتصادية للامبريالية الأمريكية تحاول تنفيذ سياستها في المنطقة، في حين لبست الامبريالية جبة الصهيونية السوداء من أجل توجيه الدول الإسلامية في المنطقة في صراعها مع إسرائيل»(١٢١). بينما يثمن الصحفي متين اوزبايراق نشاط الفدائيين بقوله: «إن انتصارات الفدائيين توازي انتصارات إسرائيل في حربها العدوانية على العرب في الخامس من حزيران، لأن هذه المنظمات الفدائية قد اتخذت شعار «الموت أو الحياة» دستوراً لها، كما أن الحركة الفدائية الفلسطينية هي جزء من حركة التحرير العالمية ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية»(١٢٢).

وتقول الكاتبة التركية زينب نشه في مقدمة أحدث كتاب مترجم عن الانكليزية بعنوان **الارهاب المقدس لإسرائيل** والذي يتضمن يوميات موشي شاريت مع مقدمة لنعوم تشومسكي: «إن مصالح إسرائيل الاستراتيجية ومجالها الحيوي التوسعي في الثمانينيات تغطي، بالإضافة إلى الأقطار العربية، حوض البحر الأبيض المتوسط وتركيا وايران والباكستان ودول الخليج العربية وافريقيا الشمالية والوسطى. ولقد تحولت إسرائيل نتيجة مساندة الغرب الامبريالي اللامحدودة وحصانتها المقدسة وارهابها غير المعاقب عليه... إلى حيوان مفترس، غير أنه يمكن القضاء عليه بكلمة واحدة... بسيطة، هي فلسطين»(١٢٣).

كما قام الكتّاب الأتراك التقدميون بترجمة المؤلفات العربية الخاصة بحركة التحرير العربية، إلى اللغة التركية ونشرها، من ذلك قيام الأديبين: افشار تيموجين وأ. قادر بترجمة كتاب نايف حواتمة **حركة التحرير الفلسطينية والشرق الأوسط** إلى اللغة التركية ونشره في أنقرة، كما قاما بترجمة مجموعة من أشعار الكفاح الفلسطيني للشعراء: محمود درويش وتوفيق زياد وسميح القاسم وفدوى طوقان، ونشراها مع مقدمة مركزة حول هذا الشعر. إضافة إلى أن تورك قايا آتائوف كتب العديد من التحليلات السياسية حول الفدائيين وعنصرية إسرائيل في الصحف والمجلات التركية والعربية، لا سيما بعد أن أصبح عضواً في اللجنة الدولية لمكافحة العنصرية عام ١٩٨٥. بينما قام المؤلفون الأتراك من ذوي الميول الإسلامية بتأليف العديد من الكتب التي تندد بالصهيونية والماسونية والدونما واليهود المستغِلين دفاعاً عن فلسطين والحركة الفدائية، وكان في مقدمة هؤلاء الجنرال المتقاعد جواد رفعت اتيلخان الذي ألف ٦٣ كتاباً في هذا المجال، وضياء اويغور في كتابه **جذور الصهيونية**، ويشار قوتلو آي في كتابه **تركيا والصهيونية** وشهاب طان في كتابه **مذكرات ضابط تركي في زنزانات إسرائيل**.

---

(١٢١) Kayhan Saglamer, in: *Yeni Istanbul*, 9/8/1969.

(١٢٢) مجلة **اليقظة** (الكويت) (٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٥).

(١٢٣) *Cumhuriyet*, 18/5/1984.

٣ ـ نحو أساليب جديدة لتغيير الصورة العربية في وسائل الاعلام التركية

لا نجد في الأدب العثماني، ولا في الأدب التركي الحديث أية أنماط صورية سلبية عن العرب، بل على العكس من ذلك، فإننا نجد فيه تعاطفاً مع العرب وقضاياهم. فقد كتب الشاعر التركي الكبير عبد الحق حامد (١٨٥٢ ـ ١٩٣٧) رواية تركية كبيرة ممسرحة عن فردوس العرب المفقود (الأندلس) بينما تغنى الشاعر الإسلامي العظيم محمد عاكف (١٨٧٣ ـ ١٩٣٦) عن بطولات العرب المسلمين الذين نشروا لواء الإسلام في مغارب الأرض ومشارقها، ولا يزال الأتراك يترنمون بالأغاني التي تمجّد عطر «القهوة اليمنية» وبطولات العرب في طرابلس الغرب ضد الغزو الايطالي، والمجاهدين الجزائريين وكفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي. غير أن ثمة صوراً نمطية سلبية عن العرب في الفولكلور التركي، لا سيما في الأمثال الشعبية التركية، الشفاهية والمدونة، مثل:

ـ آغاجدان ماشا اولماز عربدن باشا اولماز.

(لا يمكن صنع ملقط النار من خشب، مثلما لا يمكن أن يكون العربي باشا)

ـ عربن ايكي اللهي وار: بيري بارا ديكري قادين

(ثمة إلهان للعرب: النقود والنساء)

ـ عرب صاجنه دوندو

(تعقدت القضية وصارت مثل شعر العربي)

ـ عرب عربدن قرق ييل صونرا حيفني آلمش[١٢٤]

(العربي يأخذ بثأره ولو بعد أربعين عاماً)

ـ عرب أولدوكدن صونرا بلاوي كوكسنه دوك

(صب أكلة الرز أمام العربي بعد موته)

ولا يخفى أن هذه الأنماط الصورية السلبية عن العرب قد انتقلت إلى الأتراك نتيجة الكتابات والدراسات الاستشراقية الغربية أو بفعل الدعاية الصهيونية، حيث صور العرب أناساً لا يوثق بهم ولا يعتمد عليهم (لا يمكن أن يكون العربي باشا) أو كسالى مترهلي الأجساد، أو مغرمين بالمال والنساء (للعرب إلهان: النقود والنساء)، أو أنهم حقودون انتقاميون وشرهون، تذكيراً للأتراك بصور الكسل والارتخاء في قصص ألف ليلة وليلة، إضافة إلى

---

(١٢٤) *Cumhuriyet*, 30/5/1969.

تصوير العرب بالجبن والغدر[١٢٥] تذكيراً للأتراك بثورة الحسين بن علي على العثمانيين في الحرب العالمية الأولى (صورة طعنة الخنجر من الخلف).

كذلك فإن العربي يقرن بالزنجي في الأمثال الشعبية التركية، وقد يكون ذلك من رواسب تجارة الرقيق التي يتهم العرب بممارستها، حيث كانوا يأتون بالزنوج السودانيين للخدمة في قصور سلاطين آل عثمان، بل ان لفظة العربي أو العرب تطلق بشكل عام على الزنوج، أو على الأجناس ذوي البشرة السوداء القاتمة.

أما في الكتب المدرسية التركية، وكذلك المعاجم ودوائر المعارف، فإن العربي يعرف بأنه: الاسم الذي يطلق على القوم الذين يقطنون العراق وسوريا والجزيرة العربية وشمال افريقيا، وهم من الأقوام السامية[١٢٦]. غير أن الأكاديمي التركي المعروف الهان ارسل أضاف إلى تلك الأنماط الصورية السلبية، صورتين جديدتين، **الأولى**: ان العرب وظفوا الدين الإسلامي لخدمة قوميتهم العربية الشوفينية[١٢٧]، وأورد كتابات عبدالرحمن البزاز وطه حسين ورشيد رضا وخطب جمال عبدالناصر وياسر عرفات كأمثلة على ذلك. أما الصورة النمطية السلبية **الثانية** فهي: ان العرب هم الأعداء التقليديون للأتراك، أو بعبارة أخرى: ان العرب يعادون الأتراك منذ أن عرفوهم في القرن الثامن الهجري، ولذلك فلقد أطلقوا على الأتراك صفات: الخشونة والقسوة والخيانة والبربرية والبلاهة، من خلال كتبهم التراثية التي ألفها: الادريسي وياقوت الحموي والبلاذري وابن البنا والغزالي وابن بطوطة وغيرهم[١٢٨].

ويضيف الهان ارسل ان هذا العداء العربي للأتراك يستوي عند كل العرب من المشرق إلى المغرب، ومن الحكام إلى المواطنين، ومن المثقفين إلى أبسط العرب، فمثلما خان شريف مكة (الحسين بن علي) الدولة العثمانية (بطعنها من الخلف)، فقد استبدل عبد الرحمن المهدي، زعيم السودان، الادارة العثمانية بالاستعمار الانكليزي، حيث قام بترجيح الاستعمار البريطاني على ادارة خديوي مصر الذي كان بمثابة وكيل السلطان العثماني آنذاك، وبذلك تقاعس هو الآخر عن تلبية نداءات الجهاد التي أطلقها الخليفة في بداية الحرب العالمية الأولى[١٢٩].

إن هذه الأنماط الصورية السلبية عن العرب، لم تؤثر في الرأي العام التركي إلى الحد

---

(١٢٥) Livia Rocach, *Israilin Kutsal Teroru*, Ter. Zeynep Nese (Istanbul: [n.pb.], 1984).

(١٢٦) T.D.K., *Atasozleri ve Deyimler* (Ankara: [n.pb.], 1969), pp. 44 and 233.

(١٢٧) في كتاب **جبل الزيتون** للكاتب التركي فالح رفقي أتاي.

(١٢٨) Ferit Devellioglu, *Osmanlica - Turkce, Ansiklopedik Lugat* (Ankara: [n.pb.], 1970), sh. 44.

(١٢٩) Ersel, *Arap Milliyetciligi ve Turkler*, sh. 416.

الذي تشكل فيه عداءً مستحكماً للعرب أو نبذاً لهم ولأفكارهم، أو رفضاً لشؤونهم أو عدم مبالاة بمشاكلهم وقضاياهم العامة، لأن الرأي العام التركي باتجاهاته اليمينية واليسارية يؤيد القضايا العربية، لا سيما قضية فلسطين، وهي حالة فريدة في اتجاهات الرأي العام العالمي حول قضية فلسطين بالذات. ومن هنا فإننا نعتقد أن هذه الصور النمطية السلبية عن العرب، هي من صنع الصهاينة وعملائهم في تركيا، لأنه ليس ثمة تصادم بين مصالح القوميتين العربية والتركية في المنطقة، إضافة إلى انتمائهما إلى التراث الثقافي الإسلامي والتاريخ المشترك الممتد إلى أكثر من ألف عام. كما ان الزمن يعمل لصالح تطوير العلاقات العربية ـ التركية منذ منتصف الستينيات وحتى اليوم. غير أن ذلك لا يعني أن يقف المثقفون العرب مكتوفي الأيدي أمام نشر هذه الأنماط الصورية السلبية عنهم على الرأي العام التركي الصديق والشقيق للشعب العربي[١٣٠]. ومن هنا يجب مكافحتها والعمل على محوها، أو على الأقل محو آثارها المحتملة في العقلية التركية المتسامحة والمتفتحة نحو العرب من خلال اتّباع الوسائل الاعلامية ـ العلمية التالية:

١ ـ قيام المثقفين العرب بتناول موضوع «ثورة شريف مكة» من منظور جديد، وبجوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يؤكد أنها لم تكن ثورة ضد الأتراك العثمانيين، وإنما ضد الادارة الفاسدة لحزب الاتحاد والترقي التي ثار عليها مصطفى كمال أتاتورك أيضاً. وإذا كان العرب قد تعاونوا مع الكفار الانكليز ـ في الحرب العالمية الأولى ـ لتحقيق طموحاتهم المشروعة في التحرر والاستقلال، فإن الاتحاديين كانوا السباقين إلى التعاون مع «الكفار الألمان» لقتل اخوتهم في الدين في الحجاز وسوريا وفلسطين خلال الحرب.

٢ ـ اخذ وضع تركيا الإقليمي والدولي بنظر الاعتبار، وعدم الضغط عليها للخروج على الثوابت السياسية والاجتماعية والاقتصادية التركية الحالية، والمتغيرات الأساسية التي تتحكم بتطور المجتمع التركي من خلال العلاقات المتعددة الأطراف التي شكلت متوازيات لا يمكنها أن تلتقي ـ في المنظور القريب على أقل تقدير ـ في البيئة السياسية التركية: الاحتفاظ بروابط التكامل مع الغرب ومحاولة تطوير علاقاتها مع العرب، الأخذ بالعلمانية والمشاركة في اجتماعات المؤتمر الإسلامي، الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع منظمة التحرير الفلسطينية، التظاهر بأنها دولة أوروبية مع توثيق روابطها بجاراتها في الشرق لأن ماضيها مرتبط بماضيهم ومستقبلها مرهون بمستقبلهم. وإلى أن يحين الوقت لتلاقي تلك المتوازيات، أو اتجاهها نحو التلاقي، يجب التحرك بحساسية كبيرة وحرص شديد لمعالجة شؤون تركيا الداخلية والخارجية.

٣ ـ النظر إلى المقالات والتعليقات المعادية في وسائل الاعلام التركية بعين الواقع وفهمها

---

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٤١٧.

وتقدير مداها ضمن ظروفها الداخلية والخارجية. ولذلك فإنني أنظر إلى تلك المقالات المعادية للعرب من زاويتين: المقالات المعادية ذات المضامين التي ترشح منها روائح أنماط الصورة السلبية عن العرب، التي يجب الرد عليها بقوة من خلال التحليل العلمي وبلغة بعيدة عن الرومانسية والعاطفية؛ والمقالات التي تتسم بطابع العتاب أو توجيه اللوم بقصد الإرشاد والتوعية والتبصير بالمخاطر، والتي يجب النظر إليها ضمن مفاهيم حسن النية والمصلحة المشتركة للشعبين الصديقين.

٤ ـ ان الدين الإسلامي يدعو إلى التسامح والتفاهم والاقتراب والتفاعل ونبذ الفرقة والتناحر والاحتراب، كما ان النظام الدولي الجديد يدعو إلى التفاهم والحوار وعدم التدخل في المجال الحيوي للدول الأخرى، حيث تشكل الحدود الجغرافية للدول حجر الزاوية لسيادتها الوطنية. ومن هنا فإن مطالبة تركيا بلواء الموصل (العراقي) ومطالبة سوريا بلواء الاسكندرون (التركي) أمر لا تقرّه العلاقات الدولية، كما انها تثير الغبار على العلاقات العربية ـ التركية فتستغلها الصهيونية وكذلك المخابرات الأجنبية، لإثارة المشاكل في المنطقة من جهة، ولتشويه صورة الشعبين التركي والعربي بعضهما لدى بعض من جهة أخرى، لأن مصلحة الشعبين الصديقين تقتضي تجاوز مثل هذه الخلافات ـ في الوقت الحاضر ـ باعتبار أن تلك الأراضي إرث مشترك للأمة الإسلامية.

٥ ـ نبذ الخلافات العربية ـ العربية ومحاولة حل المشاكل العربية بالحوار والتفاهم وليس عن طريق العداء المستحكم أو النزاعات الإقليمية أو الحروب، لكي لا تكون تلك الخلافات صورة أزلية للعرب لا يستطيعون الحيدة عنها؛ باعتبارها ـ كما يزعم الصهاينة والمستشرقون ـ تؤلف حياتهم اليوم مثلما كانوا بالأمس، وهي تذكر بأيام العرب وحروبهم وغزواتهم ونهبهم بعضهم بعضاً أيام الجاهلية. ومن هنا فقد كان الكاتب التركي التقدمي الهان سلجوق مصيباً جداً في تحليله موقف تركيا من أوضاع الشرق الأوسط بصورة عامة ومن الإسلام بصورة خاصة، في مقاله المعنون «التصدع الإسلامي» عندما قال: «ان الامبريالية الأمريكية التي لبست جبة إسرائيل السوداء في الشرق الأوسط تحاول توجيه سياسات الدول الإسلامية الدائرة في فلكها بالشكل الذي يخدم مصالحهما. ولذلك فإن تركيا التي تحاول أن تحافظ على توازنها في هذا العالم الإسلامي المنقسم، هذا التوازن الواقف على حد السكين، سوف تفقد توازنها بنسبة اتحاد وتضامن الجبهة الإسلامية المعادية للصهيونية»(١٣١). وهي إشارة صريحة إلى أنه يجب على العرب المسلمين الذين يطالبون تركيا العلمانية بالوقوف إلى جانبهم في قضية فلسطين، أن يتحدوا هم أولاً لمجابهة الصهيونية بشكل واضح... وحينذاك ستضطر تركيا حتماً إلى الانحياز إلى صفهم.

٦ ـ إن غياب الجمعيات العربية أو العربية ـ التركية الفعالة في حقل الاعلام خدمة

---

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

للقضايا العربية في تركيا وسذاجة معظم الدبلوماسيين العرب ـ لا سيما الملحقين الصحفيين ـ في العلاقات العامة، وقصر نظرهم في الشؤون الدولية وتقاعسهم عن اجراء النقاشات العلمية وعرض وجهة نظرهم، ساهمت في هذا التطور السلبي لنظرة الأتراك إلى العرب. وإذا أضفنا إلى ذلك سوء تصرف بعض العرب، كأفراد أو كمجموعات، والكتابات غير المسؤولة لبعض الأقلام العربية، والخطب الشوفينية لبعض الزعماء العرب، تشكلت الاطارات المطلوبة لتكوين الصورة النمطية السلبية عن العرب لدى الرأي العام التركي(١٣٢).

٧ ـ المشاركة في رأس مال بعض الصحف التركية المعروفة، أو القيام باصدار صحيفة تخدم المصالح العربية ـ التركية، وتعمل ضمن الإمكانات المتوفرة في تركيا، مع منح الحق نفسه لتركيا في البلدان العربية إذا ما أرادت ذلك.

٨ ـ تبادل زيارات الأساتذة الجامعيين والكتّاب والصحفيين والمثقفين بين الأقطار العربية وتركيا، وتوجيه الاستثمارات العربية إلى تركيا بدل الدول الغربية توطيداً للعلاقات بين العرب والأتراك(١٣٣).

---

(١٣٢) يردد المسؤولون السياسيون الأتراك ومعظم الكتاب التقدميين وكذلك الكتاب ذوو الميول الإسلامية، عبارة «أشقاؤنا العرب» في خطبهم ولقاءاتهم السياسية أو في كتاباتهم الصحفية ويأتي في مقدمتهم سليمان ديميريل، رئيس وزراء تركيا السابق ورئيس جمهورية تركيا الحالي.

(١٣٣) *Cumhuriyet*, 18/5/1984.

تعقيب

اسماعيل سوليسال (*)

لقد جرى استطلاع للفقرات الخاصة بتاريخ تركيا (لا سيما العهد العثماني) كما تتناوله كتب التاريخ في مصر على مستوى الصف الأخير من المرحلة الابتدائية والصف الثالث لليسيه، وذلك خلال العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧. وبما أن مادة التاريخ في الصف الابتدائي المذكور عبارة عن صيغة مبسطة لما هو مدرج في السنة الثالثة من الليسيه، سيقتصر هذا التقرير على كتاب التاريخ في الأخير.

أولاً: توجهات عامة

إن الأسلوب المتبع في تعليم تاريخ الادارة العثمانية للمقاطعات العربية يتسم بمشاهد سلبية على وجه العموم، ومثال على ذلك المزاعم عن سوء الادارة وأعمال تصفية واضطهاد للسكان والفساد، فضلاً عن القاء مسؤولية التخلف في الوطن العربي على عاتق الأتراك. ولا شك أن الحكم العثماني (التركي)، رغم أنه كان حكماً اسلامياً، يبدو للعرب اليوم وكأنه هيمنة أجنبية. وبإمكان المرء ابداء بعض الانتقادات حياله، وهذا أمر طبيعي، حيث إنه حتى في تركيا الجمهورية تم توجيه العديد من الانتقادات ازاء العهد العثماني ومن وجهات نظر مختلفة. لكن إنكار الدولة العثمانية برمتها عمل غير منصف، ويتعارض مع الدراسات الموضوعية التي صدرت حديثاً على يد مؤرخين غربيين.

على أن أي تحليل لأحداث تاريخية يجب أن يستند إلى الوثائق الأساسية والمحفوظات المعنية التي يمكن بموجبها تقويم الأحداث، وذلك وفقاً للظروف والقيم السائدة في تلك الفترة التاريخية. فعلى سبيل المثال، كانت سلطة العثمانيين شبيهة بسلطة الأمويين والعباسيين،

(*) مدير مؤسسة دراسات الشرق الأوسط والبلقان.

وبالتالي ليس من الصواب تماماً أن ينظر إليها كاحتلال أو فتح أجنبي. كما ان طريقة العرض لهاتين المرحلتين في كتب التاريخ من الجانب التركي تتميز بروح من الايجابية كونهما ظاهرة من ظواهر روح الوحدة في الحضارة الإسلامية. وفي جميع الأحوال ليس ثمة أي كلام مناهض للعرب في كتب التاريخ في مدارس تركيا. وفوق ذلك، أي حكم على العهد العثماني من مفهوم قومي حكم مضلّل، إذ يعود هذا المفهوم إلى الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩، ولم تتغلغل في العالم الاسلامي مثل هذه المفاهيم إلا بعد مرور قرن على نشوئها. كانت الدولة العثمانية دولة اسلامية عظمى، ولربما كان معظم مؤسسيها وحكامها من الأتراك إلا أن مذهبها الأساسي كان مستقى من الاسلام. ولم يتبع العثمانيون «سياسة التتريك»، لا في المقاطعات العربية الاسلامية ولا حتى في المقاطعات المسيحية البلقانية. كما انه لا يصح مقارنة السلطة العثمانية بـ «الامبريالية» أو «الاستعمار» الغربي، فالأمر على خلاف ذلك تماماً، إذ غالباً ما استقر الأتراك في مناطق عربية مثل مصر وسوريا وتونس والجزائر ليندمجوا بعدئذ في المحيط العربي كمواطنين عرب أوفياء لتلك البلدان التي دخلوا عليها كغزاة.

ثمة حقيقة مهمة أخرى، وهي أن البلدان الاسلامية، مع الأسف، قد اكتسبت معرفة تاريخها من الغرب، وهذا ينطبق على تركيا أيضاً، والذين أساؤوا إلى سمعة الأتراك هم الغربيون أنفسهم وذلك ليبرروا سيطرتهم الاستعمارية على المناطق العربية التي احتلوها خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين. ولم يكتف الغربيون بذلك، بل اتهموا العثمانيين بأنهم سبب تأخر العرب. لكنهم يعترفون أن الجمود الذي ساد العالم الاسلامي إنما قد بدأ في القرن الحادي عشر. ومن المعروف أيضاً أن الاسلام لم يستطع انجاز الخطوات الواسعة ليواكب النهضة الأوروبية في القرن الخامس عشر، كذلك بالنسبة إلى البلدان الاسلامية الأخرى، كالمغرب مثلاً، التي وقعت خارج حدود الدولة العثمانية.

وقد طور الأتراك نمط الحضارة الاسلامية التي تبنوها وبقوا أوفياء لها، كما دافعوا عنها ضد الغرب منذ عهد الصليبيين، ولم يفض بهم المسار إلى الإبداع إلا بعد الإدراك أنهم في تراجع أمام تقدم الغرب السريع. وتجدر الاشارة إلى أن مصر أيضاً استهلت عملية الارتقاء نحو العصر الحديث وذلك خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ليس من الانصاف تقويم الدولة العثمانية التي دامت أكثر من ٦٠٠ سنة بأنها سيئة ومختلة تماماً من حيث إدارة مؤسساتها ومؤهلات وأخلاقيات كوادرها. وحتى المؤرخون الغربيون ميالون إلى الاعتراف اليوم بأن الدولة العثمانية قد بلغت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر قمة الانضباط والنظام والعدالة في حينه، ولم يبدأ انحدارها إلا في عهد الجمود، لا سيما بعد انحلالها ريثما أخذت الأمور تتجه من سيىء إلى أسوأ.

ومن الاعتبارات المهمة أن العثمانيين كانوا ينظرون إلى العرب، وعلى الأخص أهل

السنة، كإخوانهم، وكانوا عندهم في مقام الأشراف (كافم النشيب). وفي مطلع القرن العشرين، بعدما انشق العرب عن العثمانيين، كانت الجمهورية التركية هي التي دافعت عن حق العرب في التحرر من الامبريالية وإنشاء دولهم المستقلة. واليوم أيضاً ينظر الأتراك إلى العرب كأخوة ويقدمون لهم كل ما في وسعهم من دعم.

ثانياً: ملاحظات محددة بشأن كتاب التاريخ في الصف الثالث من الليسيه (بحسب تسلسل الصفحات)

١ ـ يصوِّر غزو الأتراك سوريا ومصر (ص ٧) وليبيا (ص ١٦) كأنه احتلال أو فتح، بينما في الواقع كان هدف السلطان سليم في تحركه نحو مصر وتولي الخلافة، حماية المناطق الجنوبية الشرقية للدولة العثمانية. وكانت الدولة معرضة أصلاً للعالم المسيحي في البلقان فيما أصبحت تواجه خطراً مسيحياً جديداً في البحر الأحمر والخليج، أي البرتغاليين. فالمماليك الذين عمد السلطان سليم إلى استبدالهم لم يستطيعوا مواجهة هذا الخطر.

٢ ـ يقال في الصفحة ٩ إن العثمانيين عند غزوهم البلدان العربية في المغرب والمشرق استشهدوا بحماية الدين (الاسلام) لتبرير ذلك، ومن أجل اطالة بقائهم في تلك البلدان استخدموا العنصر الديني مرة أخرى وحذروا من خطر العدوان المسيحي. ولا شك أنه لو لم يكن هناك وجود عثماني لقام الغرب، الذي لم تنجح حروبه الصليبية، بمتابعة أعماله العدوانية ضد العالم الاسلامي. وفي الواقع، كانت اسبانيا قد بدأت غزو المغرب في أول الأمر وذلك منذ مطلع القرن السادس عشر، فيما جاءت البرتغال لتحوم حول البحر الأحمر والخليج. ولم يتم التغلب على المشرق إلا في ما بعد، إذ لم يكن هناك أي قوة فعالة في العالم الاسلامي سوى الدولة العثمانية، والحاجز الذي أقامه العثمانيون لمنع التداخلات المسيحية إنما كان فعالاً في حماية دار الاسلام.

والعثمانيون حتماً أسندوا إدارة المقاطعات العربية إلى المقربين منهم، واعتمدوا بشكل خاص على الجالية السنية، فيما عارضوا تقدم ايران التي تمثل الطائفة الشيعية ومضوا في حروب مستمرة معها. ولو لم يفعلوا ذلك، هل كان للعراق ودول الخليج العربية الأخرى أي وجود اليوم؟ واتخذ العثمانيون أسلوباً عملياً في سياستهم، إذ جندوا المماليك في إدارة مصر، كذلك أقطاباً من ذوي الشأن في البلدان العربية الأخرى. وهذه الوسيلة اعتمدها العديد من الدول العظمى في ما مضى.

ج ـ وفي الصفحة ١١ يزعم أن الدولة العثمانية كانت تتابع سياسة انعزال وبقيت بعيدة عن التيارات الفكرية والسياسية والاقتصادية التي نشأت في أوروبا، وبذلك أصبحت مسؤولة عن حالة التخلف التي سادت العالم الاسلامي لغاية اليوم. والواقع مختلف، حيث

إن العداوة التي خيمت بين الشرق والغرب، أو بالأحرى بين الاسلام والمسيحية، إنما كانت أقدم من ذلك بكثير، فالأمويون والعباسيون وعرب الأندلس كانوا معادين للمسيحيين، وزادت تلك العداوة أكثر فأكثر خلال الحروب الصليبية. وفي ذلك الوقت عمل الأتراك في الشرق الأدنى على حماية المسلمين والقدس الشريف من الصليبيين.

د ـ تشير الصفحة ١٢ إلى حقيقة أن الشعب العربي استطاع التمسك بهويته الوطنية وقيمه طوال ٤٠٠ عام. ويعود ذلك إلى امتناع العثمانيين عن العبث بهوية بقية الاثنيات، كما يعود بشكل خاص إلى المحل الرفيع الذي يحتله العرب واللغة العربية لديهم. وعليه، فمن الخطأ الإيعاز بأن استمرارية الهوية العربية تعود إلى سطحية الادارة العثمانية بالتحديد.

هـ ـ يلاحظ على الصفحات ١٠٥ و١٠٦ و١٠٧ الخاصة بالحكم العثماني في اليمن، أن اليمنيين كانوا مستائين من العثمانيين بسبب «سياستهم العنيفة واساءتهم للحكم، والفساد». والواقع هو أن موقع اليمن كان حيوياً بالنسبة إلى أمن كل من الحرمين الشريفين والبحر الأحمر وكان لا يمكن الاستغناء عنه، أما الاضطرابات التي وقعت فهي عائدة في الأساس إلى نزاعات طائفية مع الأتراك، ومن الطبيعي أن تقمع.

و ـ هناك اشارات عديدة في الكتاب (خاصة في الصفحات ٩ و١١ و١٢ و١٩ و٢١) إلى آفات في الحكم العثماني، وحسبما ادّعي هي «الاضطهاد والظلم وانحدار الزراعة والصناعة، واقتصار التعليم على الدين واللغة، وغياب الكفاءات بين الباشوات والحكام، وأخطاؤهم، وأعمال الشغب في صفوف الجيش نفسه وإثارة الفتنة في ما بين المقاطعات العربية». غير أنه من المعروف أن أول ٢٠٠ سنة من الادارة العثمانية تميزت بالنظام والانضباط والعدالة في المقاطعات العربية. وفي عهد الانحدار، عمت الفوضى المناطق كافة بما في ذلك الأندلس. أما استقراء تلك الاضطرابات لتشمل ٤٠٠ عام من الحكم فهذا أمر غير منصف، كما يمكن القول إن مثل هذه الاضطرابات قد تنشب في أية دولة وفي أي زمان بما في ذلك العصر الحاضر. لذا يجب صياغة تلك الفقرات بعناية واعتدال أكثر. علاوة على ذلك، لا يمكن القول إن العثمانيين أوقعوا بين الأمم أو القبائل أو العائلات في المقاطعات اعتباراً لسياسة مدروسة، وفي أقل تقدير قد يحدث مثل هذا في كل مكان وزمان، والغاية كانت حفظ الأمن والنظام. وعلى وجه الخصوص فإن الافراط باستخدام عبارة «الطغيان» عمل مضلل، كذلك بالنسبة إلى الادعاء أن الباشوات والحكام كانوا يتناولون الرشاوى، وليس من الصواب تعميم الادعاء بأن من تم تعيينهم يفتقرون إلى الكفاءة رغم ورود ذلك من حين إلى حين.

أما تهمة الآفات والاضطرابات، فهي ليست بمكانها على الاطلاق حيث إن الدولة عند الأتراك كانت دائماً في مكانة الصدر، وادعاءات كهذه تتعارض مع هذا المفهوم للدولة. لقد وقعت اضطرابات، ومعظمها من أصل قبلي، ولم تكن جميعها شرعية أو مبررة. والتهمة

أن الأتراك مارسوا سياسة تمييز ضد العرب أيضاً ليس لها أي مبرر، إذ لم يكن هناك أي تفاوت في المعاملة سواء من حيث الضرائب أو من حيث الاجراءات الملكية أو الشرعية. أما احتفاظ الأتراك بإدارة أراضيهم دون سواهم فهذا أمر طبيعي، ففي العصر الأموي كانت السلطة بيد العرب. علاوة على ذلك، كاد المس بالبنية الاجتماعية السائدة في المقاطعات العربية من قبل الأتراك أن يكون في حكم العدم، ولم يمس بها طالما بقيت موالية لهم.

ز ـ وفي الصفحة ١١١ يقال إن السلجوقيين في القدس أساؤوا معاملة المسيحيين، ولكن هذا مجرد دفاع عن الموقف المسيحي. وفي الحقيقة قد بدأ الصراع المسيحي ـ الاسلامي قبل فترة السلجوقيين بكثير وشمل الأراضي البيزنطية إلى جانب الأندلس وحوض البحر الأبيض المتوسط. وبعد ذلك، ومع قدوم الصليبيين بتحريض من البابوية، تكاثرت الدوافع الدينية والاقتصادية والاستراتيجية لهذا الصراع. أما اساءة معاملة المسيحيين، فحتى المؤلفون الغربيون لم يلقوا تهمة كهذه على الأتراك. فعلى سبيل المثال، لم تذكر الموسوعة البريطانية في هذا الصدد سوى منع الأتراك المسيحيين من الدخول إلى القدس. ونظراً إلى احتدام الصراع الدموي بين المسيحيين والمسلمين، ينبغي على العرب الاعتراف بالتدخلات التركية لأجل الإسلام على أقل تقدير.

المناقشات

١ ــ محمد أمين

بدأ الداقوقي بحثه بمدخل من ثماني صفحات خصصه للعلاقات العربية ـ التركية عبر التاريخ. واستهل حديثه بالتأكيد على أن فترة الحكم العثماني للبلدان العربية «أخطر وأهم الفترات في تاريخ العلاقات العربية ـ التركية نظراً إلى طول تلك الفترة ونشوء عوامل الصراع بين العرب والأتراك خلالها من جهة، ولأنها أدت إلى تكوين الأنماط الصورية المقلوبة السلبية لدى كل منهما من جهة أخرى...». ومع طول فترة الحكم التركي للبلدان العربية (منذ بداية القرن ١٦ حتى بداية القرن ٢٠) إلا أنها لم تحظ من الباحث إلا بوقفة سريعة لم نتبين من خلالها الأسباب الحقيقية لنشوء تلك الصورة السلبية. وانتقل بعد ذلك إلى بداية القرن العشرين وما حفل به من أحداث كان لها أبلغ الأثر في تعميق عدم التفاهم بين العرب والأتراك، وعلى رأسها ثورة الشريف حسين على حكومة الاتحاد والترقي ذات «السياسة العنصرية الاستبدادية»، ثم مواقف كل من العرب والأتراك من الحرب العالمية الأولى، وتعميق كل من الصهيونية والفكر الاستشراقي الهوة بين الطرفين. ولإعطاء صورة أقرب إلى التصور الذي عرفته العلاقات العربية ـ التركية منذ إعلان الجمهورية، لجأ الباحث إلى رصد أهم المراحل التي قطعتها تلك العلاقات حتى نهاية عقد الثمانينيات. وهنا لا بد من التنويه بالرصد الدقيق لتلك المراحل، وبما حفلت به من أحداث كان لها الأثر المباشر في طبيعة العلاقة بين الشعبين العربي والتركي.

بعد هذا المدخل، تحول الباحث إلى الحديث عن أول نقطة أو فصل من دراسته تحت عنوان: «المتغيرات الأساسية التي تؤطر علاقة الأتراك بالعرب». فركز فيه على ثلاثة عوامل، وهي الدين والتراث الثقافي والموقع الجغرافي. فبخصوص الدين، أكد أهميته بالنسبة إلى العثمانيين، وفي مقابل ذلك سلط بعض الأضواء على سياسة الجمهورية التركية المناهضة للاتجاهات الدينية، وذلك من خلال سنها بعض القوانين التي تدعم العلمانية وتقف دون

الأنشطة الدينية. لكننا لا نجد من خلال حديثه عن الدين كمتغير مؤطر ـ في حين أراه من الثوابت ـ ما يعمق فكرة التأطير تلك، وإن كان يظهر من خلال الحديث عن العلمانية، وهو ما لم يفصح عنه الباحث، أن السياسة العامة للدولة كانت في غير صالح العلاقات العربية ـ التركية. لكن بالرغم من هذه السياسة يبقى الدين (الاسلام) كأحد أهم الثوابت التي يتميز بها كل من العرب والأتراك، وبالتالي فهو المرشح لتعميق تلك الروابط التاريخية وإحيائها من جديد. هناك أيضاً عامل آخر ذكره الباحث من شأنه التقريب بين العرب والأتراك، وهو التراث الثقافي المشترك، إذ لا يخفى التأثير العربي في الأدب واللغة التركية، والعكس صحيح. هذا التراث المشترك بين العرب والأتراك تأثر ابتداء من القرن الخامس عشر بفكرة التجديد التي كان من بين خطواتها تنقية اللغة التركية من الألفاظ الدخيلة ومنها الألفاظ العربية، وترجمة الآداب الغربية ونشرها. وهنا أيضاً نترك للقارىء محاولة الربط بين هذا العنصر وتأطيره العلاقات التركية ـ العربية. أخيراً، تطرق إلى أهمية الموقع الجغرافي في التقريب والتكامل بين الطرفين إذا ما حلت النيات الصادقة محل التوجس والخيفة.

بعد عرضه أهم العوامل ذات التأثير في تأطير العلاقات العربية ـ التركية، انتقل الباحث إلى العنصر الثاني الهام في بحثه، وهو «العناصر الرئيسية التي تعمل على تشويه الصورة العربية لدى الأتراك»، وهنا اهتم بثلاثة عناصر رئيسية هي، الاستشراق والتبشير والصهيونية، وأخيراً التطرف القومي. وقد وفق الباحث في الحديث عن دور هذه العناصر في إبعاد الشقة بين العرب والأتراك.

وفي الفصل الأخير: «صورة العرب في وسائل الاعلام»، انتقل الباحث إلى تلمس صورة العرب أو بالأحرى قضايا العرب في وسائل الاعلام التركية، فركز على تباين مواقف هذه الصحافة من كيان اسرائيل، من فلسطين والحركة الفدائية، وفي نقطة تالية تحدث عن الأساليب الجديدة لتغيير الصورة العربية في وسائل الاعلام التركية. وهنا أبدأ بالقول إنه لا توجد أية أنماط صورية سلبية عن العرب في الأدب العثماني والتركي الحديث، غير أنه سرعان ما عقّب وقال إن الفولكلور، وخاصة الأمثال الشعبية الشفاهية والمدونة تحفل بصور سلبية للعرب، وهو ما أعتبره تناقضاً في نظري، إذ إن الأمثال الشعبية، شفاهية كانت أو مدونة، هي جزء لا يتجزأ من الأدب، وعلى الباحث أن يوضح ما لم أفهمه. ويرى الباحث أن هذه الصورة السلبية عن العرب انتقلت نتيجة الكتابات الاستشراقية والدعاية الصهيونية. وأخيراً يدعو المثقفين العرب ـ وأنا أقول يجب دعوة الأتراك أيضاً ـ إلى الوقوف في وجه هذه الأنماط الصورية السلبية المنتشرة لدى الرأي العام التركي. ويقترح الباحث مجموعة من الأساليب كخطة لتغيير تلك الصورة، ولكن دون افاضة كافية، حيث إنني اعتبر هذه النقطة بالذات عصب الورقة التي قدمها. وأضيف صوتي إلى الباحث باقتراحات أخرى من شأنها أن تساعد على تصحيح صورة الجانبين لدى كل منهما:

١ ـ تقوية التعاون العلمي من خلال انشاء معاهد وتكوين مجموعات بحث مشتركة عربية ـ تركية بهدف دراسة القضايا التي تهم الجانبين، على غرار ما هو قائم بين العرب والأتراك وأوروبا.

٢ ـ تبادل الأساتذة الجامعيين وتشجيع الطلبة العرب على التسجيل ومتابعة الدراسة في الجامعات التركية، والعكس صحيح.

٣ ـ توثيق الصلات الثقافية التاريخية والدفع إلى مزيد من الانصهار وتشجيع الفنانين والرسامين وغيرهم على تبادل الزيارات مع زملائهم.

٤ ـ استجلاب اليد العاملة التركية وتشجيعها للعمل في البلدان العربية (الخليج والسعودية مثلاً)، مع ما لذلك من آثار ايجابية في التقارب بين الشعوب العربية والشعب التركي ومن التأثير والتأثر... الخ.

وأؤكد مرة أخرى أن الداقوقي أعد بحثاً شيقاً يتضمن معلومات قيمة، لكنني استسمحه عن إبداء بعض الملاحظات أجملها في ما يلي:

أولاً، إن الورقة غير وافية للعنوان بما فيه الكفاية، إذ نلاحظ إهمالاً أو اغفالاً لنقطة مهمة واردة في العنوان، وهي صورة العرب في الكتب المدرسية. كنت أنتظر من الباحث أن يأتينا بمقتطفات من كتب مدرسية لمستويات عدة، مثلاً «التعليم الأساسي والثانوي والجامعي» يثبت لنا إن كانت الصورة مشوهة أم لا، ثم بعض اقتراحاته التي يراها ناجعة لتصحيح تلك الصورة، لكن شيئاً من ذلك لم يقدَّم. ثم لقد أثار مسألة الكتب المدرسية في الصفحتين قبل الأخيرة في فقرتين صغيرتين من خمسة عشر سطراً.

ثانياً، يتحدث الباحث عن صورة العرب في وسائل الاعلام، لكنني أعتبر أن بعض ما أورده من أمثلة استقاها من وسائل الاعلام غير مقنعة بما فيه الكفاية، إذ نحتاج إلى أمثلة حية من الجرائد التركية (مدعمة بذكر اسم الصحيفة والعدد والصفحة) مع عدم التركيز فقط على الصورة السلبية، وأطرح عليه السؤال التالي: هل في موضوع متخصص كهذا تقتضي الضرورة العلمية الاعتماد على الصحافة العربية في نقلها صورة العرب في وسائل الاعلام التركية، حتى ولو تعلق الأمر بذكر ما هو ايجابي بخصوص العرب؟

٢ ــ السيد يسين

أحيّي الباحث على ورقته الممتازة، وهي تعالج موضوعاً بالغ الأهمية هو: «التفاعل الثقافي بين الأتراك والعرب». وهذا التفاعل يعاني، لأسباب متعددة، ضعفاً شديداً، نتيجة تغليب السياسي والاقتصادي على الثقافي في العلاقات العربية ـ التركية. ويمكن أن نلحظ في الفترة الأخيرة في بعض البلدان العربية، كما هو الحال في مصر، اهتماماً فكرياً بإعادة تقييم الامبراطورية العثمانية. وأبرز مثال على ذلك، صدور كتاب ضخم للمؤرخ المصري

عبد العزيز الشناوي عن الامبراطورية العثمانية، يحاول فيه تصحيح صورتها، وإبراز ايجابياتها، وتفنيد الانتقادات السلبية التقليدية التي توجه إليها.

كما نُشر في مصر مؤخراً كتاب فرنسي عن الامبراطورية العثمانية يعتمد على تحليل دقيق للوثائق لمجموعة من المؤرخين الفرنسيين، مترجماً إلى اللغة العربية.

وأريد أن أوجه مجموعة من الملاحظات النقدية إلى الباحث في ما يتعلق ببعض تفسيراته وتوصياته:

١ ـ تفسير الباحث الأنماط الفكرية الجامدة التي تسود في الفولكلور التركي بتأثير الخطاب الاستشراقي والدعاية الصهيونية غير صحيح أبداً، لأنها ببساطة نتاج الخبرة التاريخية والتفاعل الاجتماعي. ولا يمكن اسقاط هذه الأنماط الجامدة إلا بزيادة التفاعلات التركية ـ العربية.

٢ ـ مطالبة الباحث بإعادة تفسير التاريخ العربي، وخصوصاً في ما يتعلق بثورة الحسين بن علي، تحمل في طياتها مخاطر تزوير التاريخ. ينبغي تسجيل الوقائع أولاً طبقاً للوثائق وحسب قواعد المنهج التاريخي، أما التفسير فلا شك أنه سيشتد الاختلاف بالنسبة إليه حسب الاطار النظري لكل باحث، ووفقاً، في بعض الأحيان، لتحيزات الباحثين أو موضوعيتهم حسب الظروف.

٣ ـ لست من أنصار «التعقب الاعلامي» ـ إن جاز التعبير ـ لكل مقالة تنشر في الصحافة التركية وتحمل آراء سلبية عن العرب.

٤ ـ أقترح زيادة معدلات التفاعل الفكري والثقافي بين الأتراك والعرب، من خلال جهود المنظمات غير الحكومية. كما انه لا بد من التخطيط لبرنامج ترجمة للفكر التركي الحديث إلى العربية والفكر العربي الحديث إلى التركية.

هذا أوان الاهتمام بالجانب الثقافي في العلاقات الدولية.

٣ ــ عبد الملك الحمر

قبل أن أطرح بعض الأسئلة الموجهة إلى الزملاء الأتراك، أبدأ بملحوظتين:

الأولى: أتقدم بالشكر الوافر إلى الداقوقي للروح الايجابية التي شملت ورقته، مع طرح مقترحات عملية لتصحيح مسار العلاقات التركية ـ العربية.

الثانية: أود أن أتحفظ على ما أورده الداقوقي من التماثل بين الاسلام من تسامح وتفاهم... الخ، وبين النظام الدولي الجديد في «عدم التدخل»، مثلاً. فإن الفرق بينهما شاسع في المرجعية والمقاصد بل وفي منافذ الأساليب.

ما هي تساؤلاتي: بالأمس حرّك فينا موضوع المياه انفعالاً ساخناً وذلك على المستوى الاقتصادي. والأحرى بنا: أن تحفّز فينا اليوم ورقة الداقوقي انفعالاً ساخناً أكثر ايجابية على المستوى الثقافي... لماذا؟ لأنني أرى أن البعد الثقافي الانساني أهم بكثير من القضايا الاقتصادية ولو كان بعضها حيوياً مثل المياه. لذا، أود أن أؤكد البعد الثقافي لأنه أقرب إلى هذا الملتقى الفكري: كأتراك وكعرب. هذا يذكرنا بمقولة المغاربة: إن في الاختلاف ائتلاف.

أسئلتي إلى الاخوة الأتراك، في اعتدال وتدرج، تنشد التقارب المتبادل:

١ ـ هل ما زال الأتراك يخافون من الاسلام كقوة فاعلة، كما يدعي غاردنر، وما هو السبيل للترشيد الاعلامي التركي والعربي على السواء؟ وهنا نذكّر بعضنا بعضاً بالتوجه الغربي الذي يعتبر الاسلام هو العدو بعد انهيار الشيوعية.

٢ ـ ما هو دور الاسلام في صنع القرار من منظور التشريعات والقوانين؟

٣ ـ ما هي مكانة اللغة العربية (لغة القرآن: لغة الاسلام)... اليوم وغداً في المجتمع التركي عامة... وفي تربية الناشئة التركية خاصة؟

وأخيراً، وليس آخراً...

٤ ـ ما هو رأيي، بل ما هو موقف الاخوة الأتراك في المقولة:

«إن الدين الاسلامي هو دين العقل» وإن العقلانية (وليست العلمانية) هي المنهجية السليمة للتأكيد على الايجابيات تحاشياً لاختناقات السلبيات؟

٤ ــ شكري هاني أوغلو

إن لكل فرد في الأقطار الحرة الحق في نشر جريدة ما لترويج أفكاره. لذا فإنه من غير الواقعي تماماً أن نتوقع من الحكومة التركية أن تمنع جرائد معينة على أساس أنها لا تتخذ موقفاً ودياً نحو العرب. وهناك كذلك صحف مؤيدة جداً للعرب ومناهضة للصهيونية يجري نشرها في تركيا، ولا تستطيع الحكومة غلقها أيضاً بموجب قانون الصحافة النافذ في تركيا.

لهذا علينا أن نكرس جهودنا لتحسين الصور الذهنية التي ترد عن الأتراك والعرب في النشرات الحكومية والكتب المدرسية.

٥ ــ عبد الجليل التميمي

في الحقيقة ان الموضوع يتمحور حول ما يجب أن نفعله نحن العرب والأتراك لتغيير الصورة العربية والتركية في كلا البلدين، هذا هو الموضوع. وليس الموضوع اجترار كل قضايا التاريخ والدخول في التفصيلات. أرى أن ورقة الداقوقي في نصفها الثاني هي التي تهم هذا الموضوع، وهذا ما جعل تعقيب السفير سويسال يتأرجح حول الرد على القضايا التفصيلية.

والموضوع دقيق وهام بقدر أهمية ودقة العلاقات العربية ـ التركية اليوم. هناك مؤتمر تم في استانبول حول هذا الموضوع، وهناك دراسات تمت حول هذا الموضوع بالذات. إن صورة العرب والأتراك في كلا البلدين، تترجم عن ثقل الإرث التاريخي الذي ورثناه من الماضي. والسؤال كيف نغير هذه الصورة؟ هذا الذي يهمني ويهم أي باحث عربي.

أعتقد أن السياسي العربي والصحفي العربي هما ضحية الموروث التاريخي الموجود حالياً. كيف نغيره؟ إن العامل الأول هو غياب العنصر العربي في الصحافة التركية، فليس هناك على صعيد الصحافة التركية، لا مراسلين ولا مواكبين للحركة الصحافية التركية، في كل ما يتعلق بالعرب. وفي هذا الموضوع نفسه، بعض الصحافيين الأتراك لا يزور الوطن العربي إلا في المناسبات وأثناء الاحتفالات الرسمية، ولا يواكب الوطن العربي. والناتج من ذلك، أن هناك «تركياتين»، وعالمين عربيين، لكن تركيا القديمة هي التي غطت على كل المعطيات في تركيا الحديثة. وهذا خطأ؛ يجب أن يدرك الوطن العربي أن هناك تركيا الجديدة بثقلها السياسي وثقلها العسكري وثقلها التقاني، وأن تُمّحى من تصورنا تركيا القديمة بأبعادها ومعطياتها التاريخية. كيف نغير هذه الصورة؟

نغير هذه الصورة بتعدد مراكز البحث في الوطن العربي. لا يوجد الآن في الوطن العربي مراكز للبحث. وهذه مصيبة ونكسة. كما لا يوجد في تركيا مراكز عن الوطن العربي إلا المركز الوحيد الذي انشىء عام ١٩٨٤ في استانبول، وهذا المركز للعلاقات العربية ـ التركية حوّل إلى مركز للشرق الأوسط والبلقان. وتألمت لذلك، لأن هذا المركز كان يقوم برسالة. ولما تحدثت مع السفير، أردت أن أعرف ما هو سبب تغيير الاسم. ومع احترامي تحليله، فإني لا أجاريه في ذلك لأن الذي ننادي به هو تعدد البحث في الوطن العربي، وتعدد مراكز البحث في تركيا عن الوطن العربي.

كذلك جامعة الدول العربية، لم تقم بأي شيء تجاه هذا الموضوع. كان يمكن أن يتم نوع من التوجه الاستراتيجي نحو تركيا. وزراء التربية في الوطن العربي وفي تركيا لم يجتمعوا، وإن اجتمعوا فلماماً. وزراء الاعلام لم يجتمعوا وإن اجتمعوا فلماماً أيضاً. ومركز الثقل في هذه القضايا هو الناشئة، الشاب التركي والشاب العربي، اللذان ما زالا ضحية هذه الصورة. لا بد أن نغير هذه الصورة من خلال تكييف المعلومات. يضاف إلى ذلك، أن كل وزراء الخارجية والصحافيين العرب يعتمدون في معلوماتهم على المراكز الغربية، وهذه أيضاً مصيبة. وكذلك جمعيات الصداقة العربية ـ التركية، وظيفتها، من سوء حظنا، زيارة بعض المسؤولين، وليس العمل في العمق الحضاري، في العمق المستقبلي، في تهيئة عقلية جديدة ومناخ جديد.

أعتقد أننا مطالبون الآن، عرباً وأتراكاً، أن يكون الماضي بالنسبة إلينا عبارة عن تصور تاريخي يجب ألا يؤثر في نوعية العلاقات المستقبلية. فإذا أردنا فعلاً أن نؤثر لا بد من أن

نعمل فعلاً من جديد على تغيير الكتب المدرسية في كلا البلدين. لقد تمت دراسات لكن لم يتم تغيير هذه الصورة، إذ ما زالت هذه الصورة قائمة حتى لدى الجامعيين العرب والجامعيين الأتراك، ما عدا القلة المؤمنة بهذا الحوار. ما يهمنا هو الفيزيائي والطبيب وعالم الكيمياء أو أي عالم آخر. يجب ألا ينحصر هذا الحوار بين المؤرخين وعلماء الاجتماع، بل يجب أن يشمل القاعدة العريضة من الجامعيين والأكاديميين في الوطن العربي والعالم التركي. وإذا لم نقم بهذا التحرك، وبهذه الاستراتيجيا، نكون في عملية إعادة لأخطار الماضي من دون أية فائدة، ومن دون أي حسم للتحول المستقبلي.

٦ ــ علي محافظة

أود، في البداية، أن أؤكد ما قاله عبد الجليل التميمي من أن الغاية من مناقشات هذه الجلسة جلاء صورة العرب في أذهان الأتراك، وهي صورة مشوهة موجودة في الكتب المدرسية التركية وفي مختلف وسائل الاعلام في تركيا وفي الفولكلور، وجلاء صورة الأتراك في أذهان العرب، وهي صورة مشوهة أيضاً نجدها في الكتب المدرسية والمؤلفات التاريخية والأفلام السينمائية والتلفزيونية ووسائل الاعلام الأخرى. ونحن كباحثين ودارسين، عرباً وأتراكاً، مدعوون إلى دراسة هذه الصورة للتعرّف إلى ملامحها وطبيعتها، حتى نكتشف إن كانت هذه الصورة حقيقية أو مشوهة. فإذا اكتشفنا حقيقة هذه الصورة أصبح بالإمكان العمل على ازالة التشويه الذي اعتراها. ولا شك أنه بالإمكان ازالة التشويه عن صورة العرب في الكتب المدرسية التركية لأن هذه الكتب تؤلف وتطبع بإشراف حكومي. أما تحسين هذه الصورة في وسائل الاعلام الأخرى، فأمر صعب وقد يكون متعذراً في الوقت الحاضر، لأن ذلك يحتاج إلى جهد منظم ومستمر وطويل الأمد. وهو جهد يقوم على تفعيل التعاون الثقافي بين العرب والأتراك، وتنشيط التعاون العلمي بين الجامعات التركية والمعاهد ومراكز البحث العلمي التركية والجامعات والمعاهد والمراكز العربية المماثلة. كما يتطلب أن تقوم جمعيات الصداقة التركية ـ العربية بدور أكبر في تعزيز التعاون الثقافي والعلمي بين المؤسسات العلمية العربية والتركية.

لقد كانت لنا في جامعة اليرموك في الأردن تجربة مثمرة في التعاون بين جامعتنا وجامعة حجي تبه في أنقرة. فقد عمل في جامعة اليرموك نحو ٢٧ عضو هيئة تدريس من تركيا في مختلف التخصصات، بينما عمل ١٤ عضو هيئة تدريس من جامعة اليرموك في الجامعات التركية. لقد كان هذا التعاون في مطلع الثمانينيات من هذا القرن، عندما كان الاندفاع التركي نحو التعاون مع البلدان العربية في أوجه في عهد الرئيس التركي كنعان إفرين. وما إن تحقق لتركيا التعاون الاقتصادي مع الأقطار العربية ولا سيما مع السعودية والخليج، عبر الأردن، حتى تلاشى حماسها للتعاون الثقافي والعلمي.

أعود، بعد هذا، إلى ملاحظة أورهان كولوغلو حول تأثر الباحثين والمؤرخين العرب، في دراساتهم التاريخ العثماني، ولا سيما في عهد السلطان عبدالحميد الثاني وجمعية الاتحاد والترقي، بالدعاية البريطانية والفرنسية أثناء الحرب العالمية الأولى. قد تكون هذه الملاحظة صحيحة بالنسبة إلى المؤلفات والأبحاث التي نشرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى. إن الباحثين والدارسين والطلبة العرب يسعون سعياً حثيثاً إلى الاطلاع على المصادر العثمانية الرسمية في تركيا، ولا سيما أرشيف رئاسة الوزراء التركية، ولكن هؤلاء الباحثين والدارسين والطلبة يواجهون صعوبات وعقبات شتى للاطلاع على الأرشيف المذكور. وأكون ممتناً لو تكرّم أورهان كولوغلو ببذل جهوده لتذليل هذه العقبات والمصاعب لدى السلطات الرسمية التركية. فالباحثون والدارسون والطلبة العرب يطلعون بسهولة على الوثائق الرسمية البريطانية من خلال مكتب التسجيلات البريطانية (Public Record Office) في ضواحي لندن، والوثائق الفرنسية الموجودة في الأرشيف الدبلوماسي في وزارة الخارجية الفرنسية (Archives Diplomatiques)، والوثائق الألمانية الموجودة في وزارة الخارجية الألمانية في بون (Diplomatische Archiv)، والأرشيف الألماني في بوتسدام وغيرها. وكذلك الحال بالنسبة إلى الأرشيف الايطالي والأرشيف الاسباني وغيرهما.

مرة أخرى أدعو أورهان كولوغلو إلى المساعدة، فنحن بأمس الحاجة إليها.

أما ما ذكر في تعليق الزملاء الأتراك عن أننا نوجّه اللوم إلى الحكومة التركية في أبحاثنا وتعليقاتنا، فأعتقد أنه غير صحيح. نحن لا نلوم الحكومة التركية ولا نلوم الباحثين والمشاركين الأتراك في هذه الندوة على أي شيء. نحن نجتمع هنا لدراسة العلاقات العربية ـ التركية وتحليلها، سعياً لفهم المسائل والمشكلات المتصلة بهذه العلاقات أو التي تؤلف جوهر هذه العلاقات، وليس لنا أي هدف آخر غير ذلك.

٧ ــ علي احسان باغيش

أود أن أعرب أولاً عن اتفاقي التام مع عبد الجليل التميمي وعلي محافظة ومع الآخرين هنا إلى جانبي.

ثم أريد أن أقول إنه لا مانع بنظري من كتابة ورقة وصفية ولكن، وفي مؤتمر كهذا أطلق عليه اسم الحوار، علينا أن نبذل أقصى جهودنا للقيام بشيء من التحليل. أمامنا ورقة اليوم وهي عن خطة عمل جديدة بشأن صورة العرب والأتراك على مستوى المعلومات وعلى مستوى التربية والتعليم. هناك قول في تركيا يطلقه الأتراك حين يغضبون من العرب ومفاده:
«لا نريد العرب، لا نريد سكّرهم ولا نريد بلادهم الاسلامية».

والظاهر أن هناك أموراً تخلّفت في الذاكرة من الحرب العالمية الأولى، وهي من الأمور التي يجب علينا أن نحاول البحث عن أسباب حدوثها والمكان الذي وقعت فيه. وأذكر أنه

طلب مني في سنة ١٩٨٠ أن أقدم ورقة في إحدى الجامعات الأردنية وكانت عن «الاستيطان اليهودي في فلسطين» وأردت أن أعرف كيف سيتلقى الزملاء العرب تلك الورقة، إذ أثبتُّ فيها بوضوح أن المسؤولية لا تقع على الأتراك بل على العرب. وقد دهشت لحسن الاستقبال الذي حظيت به الورقة، وكان من دواعي اعتزازي أن تنشر الورقة بعد أسابيع في جريدة **جوردان تايمز**، ثم أدخلت في الكتاب الذي نشر. وفي سنة ١٩٨٥ دعتني جامعة اليرموك، فقدمت ورقة عن «التنمية الاقتصادية والعلاقات بين الأقطار العربية والشرق الأوسط». وقد أثارت المشاعر في ذلك الحين. وحين أنظر إلى الأمر الآن من الناحية الاقتصادية أرى الصورة قاتمة، فالوقائع الاقتصادية ليست منصفة للطرفين، لا للعرب ولا للأتراك.

وكان قد طلب مني سفيرنا في عمان أن ألقي كلمة على جمع من التجار، وقد صدمني أحدهم بقوله: «صحيح ما قلته يا سيدي عن أننا نريد الحصول على بضائعكم، ولكن لا تنس أن التجارة هي ليست صدقة أو عملاً من أعمال الاحسان». وقد حاولت أن أقنع الموجودين بأن تركيا بدأت منذ سنة ١٩٨٠ تتخذ اجراءات اقتصادية مختلفة وتهتم بالموروث التاريخي والثقافي. ومنذ ذلك التاريخ وتركيا تبذل جهوداً كبيرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وهذا نوع من الحل للمشاكل، إذ إن تركيا تعتبر جسراً من الناحية الجغرافية.

وقد جرى توجيه سؤال هنا خلاصته، كيف ينظر الأتراك إلى الدين وما هي مواقفهم منه؟ وهذا سؤال مهم. وأعتقد أن علينا في هذا الصدد أن نبحث في التكامل الثقافي، ولكن كيف؟ إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتفاعل السياسي، والاسلام والعلمانية، أمور ليس من شأنها أن تؤدي إلى تبادل اللوم أو الاتهام، وإنما هي كلها عملية تعود إليكم وإلينا. وعلينا جميعاً أن نثبت الحقائق على وجهها الصحيح وألا نقوم بتشويهها.

٨ ـــ عثمان أوكيار

كان من المثير للاهتمام الاستماع إلى ما قدمه ابراهيم الداقوقي من بحث موسع في التاريخ وبشأن صورة العرب. لعله يميل أحياناً إلى إبداء آراء فردية من جانب واحد ليؤكد كل التأكيد على بعض الكتب والنشرات. وأنا أتفق مع كولوغلو، حين ضرب مثلاً بكتاب إلهان ارسيل، فهو كتاب لا يمثل وجهة النظر تمثيلاً حقيقياً. على أن تركيا هي بلد واقعي ويجري فيه التعبير عن آراء مختلفة. وأنا أتمنى أن نستطيع معرفة المزيد عن الآراء العربية كما تظهر في الصحف والنشرات التي لا نعرف عنها شيئاً. وإذا كنا نتكلم كثيراً على صورة العرب في تركيا، فيجب علينا أن نعرف شيئاً عن صورة الأتراك في العالم العربي.

المسألة الأخرى تخص جمعية الاتحاد والترقي، وانطباعي هو أن ما ينشر عنها في العالم العربي سيىء للغاية. علينا أن نتذكر ظروفاً تاريخية بعينها مثل نهاية الامبراطورية العثمانية والدور الذي كانت جمعية الاتحاد والترقي تقوم به في هذا الحدث. وأظن أن الذكر

غير الحسن للاتحاد والترقي في العالم العربي يعود إلى حدٍ ما إلى ما قام به جمال باشا من قمع ضد بعض العرب القوميين. ولكنه كان يفكر بالخطر الذي يحدق بالجيش العثماني وهو يقاتل الانكليز. هذا ولك أن تأخذ هذا الجانب أو تأخذ الجانب العربي القومي. ولكن الذي أريد أن أقوله هو أن حركة الاتحاد والترقي لم تكن أبداً من وحي الصهاينة أو اليهود. إنها كانت استمراراً لمنابع عثمانية تعتقد بالدستورية وتتأثر بأفكار أوروبا الغربية بشأن الديمقراطية والحرية، وتريد أن تتبع المثال الأوروبي في السياسة والاقتصاد وتطبقه في تركيا.

والواقع ان حركة الاستقلال التي قادها مصطفى كمال نبعت أساساً من الاتحاد والترقي. فإذا لم تفهم العلاقة بين الحركتين، فإنه لا يمكن فهم نشوء الجمهورية التركية.

٩ ــ قيصر فرح

لقد سمعنا الكثير في هذه الندوة عما يمكن تسميته باستقطاب ما في العلاقات العربية ـ التركية، وهو يتركز أساساً على ما يتخذ من مواقف بشأن قضايا مثيرة للأعصاب مثل دور الدونمة واليهود الأتراك في إنهاء الحكم الحميدي وخلع السلطان الذي دافع عن المصالح الاسلامية والعربية بعدم خضوعه للضغوط الرامية إلى السماح بتأسيس دولة يهودية في فلسطين، كذلك الموقف بشأن تطابق الجمهورية التركية مع السياسات الغربية إزاء العرب الذين أرادوا إزالة أو احتواء الكيان الصهيوني الذي جاء إلى حيز الوجود، بالرغم من المعارضة كلها والمقاومة المادية له. وأنا لا أضم صوتي إلى مثل هذه التفسيرات الساذجة، كما انني لا أعتقد أن العوامل التي أدت إلى التراشق بالتهم قد وضعت في موضعها الصحيح. علينا أن ننظر إلى الصورة بشكلها الواسع، أي إلى الاتجاهات السياسية التي تنبع من المصالح الامبريالية الأوروبية وهي التي لم يستطع، لا الأتراك ولا العرب، أن يقوموا بتحاشيها أو احتوائها لافتقارهم إلى العدة اللازمة المتمثلة بالقدرة على العمل المستقل، ناهيك عن القوة الضرورية لذلك.

إن الذين كانوا ينطقون بلسان الليبرالية العثمانية ويدعون إلى الانفتاح ويتهمون السلطان عبدالحميد بالقمع، لأنه لم يسمح بالانتقاد الذي كان يعتبره خطراً على استقرار النظام القائم، سرعان ما اكتشفوا بعد سقوط حكمه بقليل أن الاتحاديين كانوا أشد تعنتاً تجاه الانفتاح الذي دعوا إليه. أما الذين يتوقون إلى الدعوات الاسلامية من أجل اتفاق الرأي بين الشعوب الاسلامية داخل الامبراطورية العثمانية وخارجها، وهو ما يعزى إلى سياسات الخليفة السلطان، فإن لديهم من الأسباب عند النظر إلى الماضي ما يدعو إلى وضع نظرة السلطان إلى الاسلام في موضع متوازن. إن كون السلطان مسلماً يؤدي الفروض الدينية على وجهها الصحيح لهو أمر لا يرقى إليه الشك. أما أن يكون قد أطلق سياسة معينة لتحقيق أغراض سياسية بالسماح للوحدة الاسلامية بالتعبير عن نفسها، كما يُزعم، فهو موضوع خاضع الآن لإعادة النظر بشكل عميق.

لقد كان الاتحاديون، كما قال كولوغلو، هم الذين أطلقوا هذه السياسة ودعوا إلى جهاد إسلامي انطلاقاً من اليأس، مما أدى إلى إخفاق الدعوة في تحقيق ما كانت ترجوه من استجابة من المسلمين العرب. وأعتقد أن هذا أيضاً ليس مسألة خطأ أو صواب بشكل حاسم. علينا أن نكون ذوي صدر رحب تجاه القضايا الخلافية وأن نكرس كذلك جهداً أكبر لمعرفة مصالح الأتراك والعرب بشأن قضايا تعودنا على النظر إليها أو تفسيرها في سياقات ضيقة. وهذا يعني أن نكون مرنين وموضوعيين في معالجة مواقفنا بعضنا تجاه بعض، حتى بشأن القضايا غير الرائجة شعبياً. وأرى أن هذا سيكون منسجماً مع الغرض المقصود من هذه الندوة.

١٠ ــ أورهان كولوغلو

أشكر لابراهيم الداقوقي تقديم ورقته عن صورة العرب في وسائل الاعلام التركية. وسأقوم ببعض التصويبات لبعض النقاط وأعلق على نقاط أخرى. وبما أنه يستخدم مصادر تركية فلا لوم عليه. إن القول بأن مرحلة الانحطاط بدأت في القرن الخامس عشر يحتاج إلى تصحيح. فالدولة العثمانية بلغت ذروتها في نهاية القرن السادس عشر. إن السقوط بدأ في القرن الثامن عشر.

جرى كثير من التشديد، وهو ما يفعله بعض الدوائر التركية أيضاً، على النفوذ الصهيوني والماسوني في جمعية تركيا الفتاة التي خلعت السلطان عبدالحميد، بل زُعم أن أعضاء الجمعية هم من اليهود والدونمة. إن ما نشر مؤخراً وما ظهر من وثائق يثبت عدم وجود ما يعوّل عليه في هذه المزاعم. كانت المزاعم المذكورة قد روجتها آلة الدعاية الانكليزية على وجه الخصوص، ومن رجالها إدوين بيرز، وهو داعية وصحفي انكليزي كان يكره أعضاء تركيا الفتاة. وقد عمل على بث هذه المزاعم كل من السفير البريطاني لوثر ومساعده فيتز موريس، الذي أعلن الباب العالي أنه شخص غير مرغوب فيه. كذلك من الخطأ القول إن «الصهاينة دفعوا تركيا نحو الغرب» لأن الصهيونية لم تكن موجودة حين أعلن السلطان محمود عن «التنظيمات» في سنة ١٨٣٩. وأنا أرفض في السياق ذاته القول بيهودية جريدة حريت. ومن الأكثر ملاءمة القول إنها صحيفة قومية.

إن الاستخدام المفرط لأنماط معينة قد أوقع البحث في بعض الأخطاء. نجد أن المديح يكال على مندريس بسبب مشاعره الدينية، ولكن على المرء ألا ينسى أن العلاقات العربية ـ التركية كانت قد بلغت أقصى درجات التدهور خلال رئاسته الوزارة. ويمكننا أن نقول الشيء ذاته عن إحسان أرسيل. لقد كتب كتاباً ضد العرب. وأنا شخصياً ومعظم الأتراك لا نتفق معه. ويمكن تقديمه كمثال سلبي، أما إذا استُخدم بإفراط لإظهار الصورة العربية في أذهان الأتراك فسيكون ذلك تشويهاً للواقع. وإذا أخذنا الصورة التركية في أذهان العرب من كتابات طه حسين وأحمد أمين، فسيكون ذلك خطأً أيضاً. خذ مثالاً آخر هو الشاعر أحمد

شوقي، فقد امتدح السلطان عبدالحميد وتركيا الفتاة ومصطفى كمال. هل يمكن اعتبار قصائده معبرة عن آراء العرب كلهم؟ لا أظن.

١١ ــ خير الدين حسيب

أود ابداء ملاحظتين، الملاحظة الأولى هي بعض العتب على أورهان كولوغلو. لقد استفدنا جداً من تعليقاته وملاحظاته وكانت قيّمة، لكن المهمة التي أوكلت إليه أساساً هي أن يقدم تعقيب اسماعيل سويسال وهو ما لم يفعله. فكان من المفروض أولاً أن يقدم تعقيب سويسال، ومن ثم يقدم ملاحظاته ضمن المداخلات، إنما قام هو بإعداد تعقيب خاص وترك تعقيب سويسال، مع العلم أن هذا التعقيب اضافة مهمة إلى ورقة الداقوقي.

والملاحظة الثانية هي التساؤل الذي أورده عثمان أوكيار، لماذا لم تحدد في هذه الندوة ورقة تعرض صورة الأتراك عند العرب، ويبدو أنه لم يكن موجوداً عند افتتاح الجلسة. ولقد ذكرت أنه كانت هناك في البرنامج ورقة حول الموضوع، وكلف بإعدادها باحث سوري، لكنه لم يأت ولم يرسل البحث، وذكرت أنه سيتم اعداد هذا البحث وسينشر في الكتاب الذي يتضمن وقائع الندوة.

١٢ ــ سيما كالايسيوغلو

أود أن أوضح بعض الأمور للجميع. فلا بد لي أن أقول إنه لا يوجد تحامل ظاهر ومتأصل ضد العرب في تركيا بوجه عام. ومع أن لنا هويتنا القومية كأتراك، فإننا لا نزاولها على حساب القوميات الأخرى بإذلال هذه القوميات. كما لا يوجد شيء من هذا القبيل في الكتب المدرسية التركية. أما كتب البحث فهي لا تمثل إلا آراء مؤلفيها، ولا يمكن، في بلد حر، القيام بشيءٍ ما بشأنها ولا ينبغي القيام به.

وأما الأمثال التركية فإنه من المضلِّل علمياً التشديد كثيراً على ما في الأقطار المختلفة من تراثيات. ومع أن الأمثال الشعبية قد تكون، ابتداء، ذات معان مقلقة للآخرين، فإنها إما أن تغير معانيها بمرور الزمن أو أن يحجم الناس عن استعمالها لإهانة القوميات الأخرى.

إذا كان الاسلام دين التسامح، فإنه من الطبيعي أن نتوقع من أصدقائنا العرب أن يتسامحوا بشأن ما يظهر في الصحف التركية. والمفروض في الصحافة في الأقطار الديمقراطية أن تكون حرة.

أما تعليقات علي محافظة عن التغطية العربية في الصحف التركية فهي لا تعني شيئاً بمفردها. علينا أن نبحث عما يفكر فيه أو يقوله الشعب التركي، وهذا لا يتم إلا من خلال استطلاعات الرأي العام لكي تقرر هل تؤثر هذه المنشورات في آراء الناس أم لا.

وأما ما جاء في ورقة ابراهيم الداقوقي عن فرص الاستثمار المالي العربي في تركيا، فقد فُتح هذا الباب للعرب منذ أوائل الثمانينيات حتى الآن. وهناك فعلاً مشاريع عربية في

تركيا لا سيما في القطاع المالي وكذلك في الصناعة. بيد أن هذه هي استثمارات اقتصادية؛ والانطباع الذي تكوّن لديّ من ورقة الكاتب أنه يوحي بأن استثمارات العرب الرأسمالية في تركيا هي للتغلغل الثقافي أو لأسباب سياسية. ومثل هذا النوع من الاستثمار يدعو دائماً إلى بعض التحفظات في كل الأقطار، وهو نوع لا يرحب به بصفة عامة.

١٣ ــ سيار الجميل

علينا أن ندرك في دراسة التفاعل الثقافي مفاهيم جديدة، وعلينا أن نتأمل في السؤال التالي: **كيف كان العالم وكيف سيصبح؟**

وتفيدنا هنا (المصادر + المنهج/ المناهج + المعلومات + المضامين/ التفاسير)، وكنت أتمنى على الباحث فحص بعض المراجع (references) فضلاً عن المصادر (sources) التي اعتمد عليها، وأشير بالذات إلى كتب ولتر ف. وبكر، وهل (Hull) عن التغيرات والتحولات في الثقافة والتحديث التركيين.

أما منهجياً، فكنت أتمنى ألا تكون ضمن اطار منهجية البحث هذه «الخلفية» التاريخية المفصّلة ما دام عنوان البحث «نحو خطة جديدة للتحرك...».

أما بالنسبة إلى المعلومات، فأحب أن أعلّق على بعضها:

١ ـ مصطلح الهيانك ـ نو أو الهسيانك ـ نو (Hsing-nu)، كمصطلح صيني قديم، يعني سكان الجبال.

٢ ـ إن السلطان محمود الثاني ألغى «العمامة» الاسلامية وأحلّ بدلها «الطربوش» التركي منذ عام ١٨٢٤، واستمر عمر الطربوش مئة سنة عندما ألغاه مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ لتحلّ بدله القبعة الأوروبية.

٣ ـ أريد أن أعقب على ما ذكره أورهان كولوغلو بأن الأب الحقيقي للتحديث العثماني هو السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧) وليس السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩)، فالأخير قاد حركة الاصلاحات العثمانية، والفرق كبير بين الإصلاح والتحديث!

٤ ـ أما بشأن المأثورات الشعبية التركية حول العرب، لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال نتاج تأثير الدراسات الاستشراقية.

٥ ـ أتمنى أن تدرس «المضامين» إلى جانب «المعلومات»، أقصد الظواهر، كالإسلام والقومية وغيرهما، وطبيعة الوحدة والتنوع فيها تاريخياً وبيئياً وثقافياً...

١٤ ــ ابراهيم الداقوقي (يردّ)

أود، ابتداء، أن أشكر السادة كافة الذين علقوا على هذه الدراسة، سلباً أو ايجاباً. وأقول: إن هذا الموضوع هو موضوع شائك، ولذلك فقد أثار جدلاً كبيراً لدى السادة

المشاركين، أتراكاً وعرباً، وهذا واضح من كثرة الأساتذة الذين تحدثوا حول الموضوع أو أرادوا التحدث ولم تتح لهم الفرصة لضيق الوقت.

وتنحصر ردودي على ملاحظات السادة الباحثين على ما يلي:

أولاً، أود أن أؤكد أنني لم أكن عاطفياً في طرحي هذا الموضوع، بل كنت موضوعياً، وموضوعياً جداً، لأنني اعتمدت في اعداد ورقتي على المصادر التركية بالدرجة الأولى ـ حوالى مئة مصدر تركي من مجموع ١٣٤ مصدراً ـ ومن هنا فإنني أعتقد أنه إذا كانت ثمة أخطاء تاريخية أو احصائية، فإنها نابعة من أخطاء كتّابها الأتراك الذين اعتمدت على كتبهم ومصادرهم.

ثانياً، يظهر أن بعض الباحثين لم يقرأوا هذه الورقة بدقة، أو أن الترجمة لم تكن موفقة إلى الدرجة التي تتيح المجال للفهم، أو أن بعض السادة الباحثين أراد الانتقاد من أجل الانتقاد فقط. وأورد ثلاثة أمثلة على ذلك:

١ ـ أكد أورهان كولوغلو أنني ذكرت أن الطربوش هو رمز للمسلمين، في حين أنني قلت بالحرف الواحد «الطربوش ذلك الزي الاسلامي» وليس كرمز اسلامي.

٢ ـ ذكر محمد أمين أن بحثي غير متوازن لأنه لم يتضمن نصوصاً من الكتب التركية التعليمية التي أوردت صورة مشوهة للعرب.

إن هذا الكلام، غير علمي وغير دقيق، لسببين:

أ ـ لأن بحثي متوازن وقد أوفى الموضوع حقه.

ب ـ لأن الكتب المدرسية التركية لا تتضمن صوراً مشوهة عن العرب قط، وهو ما أشرت إليه.

٣ ـ أكد كل من علي احسان باغيش وشكري هاني أوغلو وأورهان كولوغلو، أنه «من الخطأ الطلب الى الحكومة التركية منع المقالات المنشورة في الصحف ضد العرب أو أن تمنع نشر المقالات الصهيونية المعادية للعرب في الصحف التركية».

إنني لم أطلب الى الحكومة التركية ذلك أبداً في بحثي، بل لم أتفوه بذلك شفهياً أيضاً، فمن أين جاء السادة الكرام بهذه العبارة أو بهذا الطلب. بالعكس من ذلك، فإنني أكدت ما حرفيته: «وإذا كانت بدايات الاعلام التركي اعلاماً رسمياً خاضعاً لتوجيهات الدولة خلال فترة حكم نظام الحزب الواحد (١٩٢٣ ـ ١٩٥٠)، فإن هذا الاعلام انقلب إلى اعلام ليبرالي يأخذ بنظرية المسؤولية الاجتماعية بعد انتقال تركيا إلى نظام تعدد الأحزاب اعتباراً من انتخابات عام ١٩٥٠، وبذلك أصبح الاعلام التركي عرضة للتيارات السياسية والاجتماعية والدينية المختلفة». ويفهم من قولي هذا أن الاعلام التركي اعلام حر لا تتدخل الدولة في توجيهه أو رقابته، لأن نظرية المسؤولية الاجتماعية في الاعلام تعني الحرية الكاملة مع رفض الرقابة أو التوجيه، أو تدخل الدولة.

أما ردودي على السادة المناقشين، فإنها تنحصر في:

أولاً، الرد على أقوال أورهان كولوغلو:

تناول كولوغلو المواضيع التالية:

١ ـ إن الادارة الفاسدة لم تكن قاصرة على الاتحاديين وإنما على كل الدولة العثمانية وأجهزتها.

لقد أكدت أنا الآخر الموضوع نفسه وقلت بالنص الحرفي: «إن ثورة العرب لم تكن ضد الأتراك العثمانيين [لاحظ التأكيد على الأتراك] وإنما ضد الادارة القاسية لحزب الاتحاد والترقي التي ثار عليها مصطفى كمال أتاتورك أيضاً»، لأن الاتحاديين كانوا ورثة النظام العثماني الاداري الفاسد.

٢ ـ يقول أورهان: «إن الباحث قد أشار إلى دور المستشرقين في تشويه الصورة العربية لدى الأتراك، في حين أن المستشرقين لم يقوموا بهذه العملية، وإنما قامت بها الامبريالية».

إنني أتعجب من هذا الرأي غير العلمي وغير الدقيق.

ألم يكن المستشرقون أداة ـ أو طليعة ـ الاستعمار أو الامبريالية في منطقة الشرق الأوسط؟!

لقد أكدت هذا الرأي عندما قلت بالنص الحرفي: «وان القوة التي تكمن في الاسلام هي التي تخيف أوروبا. ولقد دفع هذا الخوف الأوروبيين إلى دراسة العالم الاسلامي من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كافة من خلال المستشرقين والمبشرين الذين كانوا يفدون إلى البلاد الاسلامية كرعايا غربيين ـ في الظاهر ـ فإذا ما استقروا في تلك البلاد أخذوا يقومون بالتبشير سراً. ولما أدركت الدول الأوروبية أن المبشرين آلة فعالة لتأييد النفوذ الأجنبي في الامبراطورية العثمانية، أخذت تلك الدول تتبارى في استخدام المبشرين الذين كانوا يسبقون جيش الاستعمار الغربي إلى كل مكان».

ثم أضفت إلى ذلك: «وعلى الرغم من أن بعض المستشرقين كان موضوعياً في دراساته عن الشرق العربي أمثال: بروكلمان، فان هاوزن، هامر، براون... الخ، غير أن بعضهم الآخر انقلب من حياته العلمية ودراساته الموضوعية إلى التبشير الديني ونخص منهم بالذكر العلامة لويس ماسينيون».

٣ ـ قال كولوغلو: «إن جريدة **حريت** هي جريدة قومية وطنية لا علاقة لها بالصهيونية».

وأقول: «إن الثري اليهودي بورلا اخوان بالاشتراك مع الدونمة ـ وهم اليهود الذين ارتدوا عن دينهم وقبلوا الاسلام ظاهراً ـ وسماوي اخوان أصدروا صحيفة **حريت** عام ١٩٤٧».

إن هذه العبارة التي ذكرت تؤكد أن اليهود هم الذين أصدروا صحيفة **حريت**، وهذا يكفي للدلالة على أنها تؤيد الصهيونية، كما تؤكدها الوقائع.

ثانياً، الرد على علي احسان باغيش:

قال باغيش: «إنكم تعتبرون تركيا لعبة بأيدي الصهيونية وأمريكا، من دون اهتمام بالهوية السياسية والقومية لتركيا».

وأقول بأنني أكدت في مواضيع عدة من بحثي على ضرورة الاعتراف بالمتغيرات السياسية التي تتحكم في السياسة الداخلية والخارجية التركية. وقد أكدت على ضرورة «أخذ وضع تركيا الاقليمي والدولي بنظر الاعتبار وعدم الضغط عليها للخروج على الثوابت السياسية والاجتماعية والاقتصادية التركية الحالية والمتغيرات الأساسية التي تتحكم في تطور المجتمع التركي من خلال علاقاته المتعددة الأطراف».

ثالثاً، الرد على عثمان أوكيار:

ذكر أن الآراء الواردة في بحثي هي آراء أحادية الجانب لتناوله الناحية السلبية فقط.

لكنني أكدت بالنص الحرفي: «إن هذه الأنماط الصورية السلبية عن العرب لم تؤثر في الرأي العام التركي إلى الحد الذي تشكل فيه عداء مستحكماً للعرب، أو نبذاً لهم ولأفكارهم، أو رفضاً لشؤونهم أو عدم مبالاة بمشاكلهم وقضاياهم العامة، لأن الرأي العام التركي باتجاهاته اليمينية واليسارية يؤيد القضايا العربية، لا سيما قضية فلسطين، وهي حالة فريدة في اتجاهات الرأي العام العالمي حول قضية فلسطين بالذات».

الفصل الثالث عشر

تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية ـ التركية

إحسان غوركان (*)

مقدمة

منذ نهاية الثمانينيات، اعتبرت أوروبا والعالم متغيرات جيوسياسية ثورية تجاوزت، حتى بطرقٍ معينة، تلك التي خلقتها الحرب العالمية الثانية. فالانتصار الحاسم للديمقراطية والأفكار الليبرالية على التوتاليتارية، هذا الانتصار الذي كان سمة نهاية الحرب الباردة، كان بالإضافة إلى ذلك منعطفاً تاريخياً وجارفاً. إن الحدث غير العادي يكمن في كون الأحداث التي سوف نعرض لها قد انحصرت بشكل لا يُصدق في مدة قصيرة جداً، مدة أربع سنوات تحديداً. على الرغم من ذلك، فإن من أهداف هذا البحث الحاجة إلى تجزئة هذا الموضوع الضخم إلى أجزاء يسهل التعامل معها، بحيث تتلاءم مع الموضوع الحالي، أي العلاقات العربية ـ التركية.

هذه الأحداث، في حين انها وضعت حداً للحرب الباردة من جهة، فإنها أثرت كذلك في المركز الجيوسياسي والاستراتيجي لتركيا، وبالتالي بشكل طبيعي في علاقاتها الخارجية. بيد أنه، ومن أجل الاحاطة بالصورة الكاملة، يجب **أولاً**، الأخذ بالاعتبار عامل الاستمرارية لبعض الأحداث التي وقعت قبل ثورة الديمقراطية في ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠. **ثانياً**، إن العلاقات العربية ـ التركية هي في الواقع العلاقات بين المجتمعين الأكثر سكاناً في العالم الإسلامي. وفي السياق نفسه، فإن منطقة الشرق الأوسط، حيث تعيش أكثرية الأتراك والعرب، هي، كما أشار كاتب أمريكي(١)، مركز العالم الإسلامي الجيوسياسي. لهذا

(*) خبير في العلاقات الدولية، استانبول ـ تركيا.

(١) Christine M. Helms, *Arabism and Islam: Stateless Nations and Nationless*

السبب، ليس فقط العرب والأتراك خارج الشرق الأوسط معنيين بأحداثه، بل أيضاً على الجماعات المسلمة الأخرى في المنطقة أن تنظر إلى القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط كقضايا حيوية. ولكن، في ما يختص بالعلاقات التركية ـ العربية تحديداً، فإن الشرق الأوسط هو عامل محدد في غاية الأهمية.

في ضوء الاعتبارات الواردة أعلاه، تشكّلت تلك المتغيرات الجيوسياسية لحقبة مابعد الحرب الباردة، فيما يخص تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، من خلال الأحداث التالية وغيرها:

١ ـ موت الحزب الشيوعي السوفياتي الذي أعقبه سقوط الامبراطورية الروسية السوفياتية وثقتها؛ وكذلك أيضاً، انتهاء حلف وارسو.

٢ ـ نتائج الثورة الإسلامية في ايران عام ١٩٧٩: خلع الشاه وقيام جمهورية إسلامية في ايران، واللذين أعقبتهما الحرب العراقية ـ الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨).

٣ ـ الكويت وحرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١).

٤ ـ التوتر والفوضى في القوقاز.

٥ ـ الحرب الأهلية وخطر النزاع الديني في البلقان.

٦ ـ الخلاف التركي ـ اليوناني والقضية القبرصية.

٧ ـ التطورات الأخيرة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

مباشرة بعد انتهاء الحرب الباردة، كثر الكلام حول خلاصة مفادها أن تركيا فقدت نفوذها العالمي الذي كان يعتمد أساساً على دورها الاستراتيجي في التحالف المناهض للاتحاد السوفياتي. بيد أن هذا الرأي الخاص كان في واقع الأمر نتيجة تقييم سطحي وضيق الأفق لأهمية تركيا الاستراتيجية والجيوسياسية بوجه عام، على أساس تهديد حلف وارسو السوفياتي حصراً، في حين أن نظرة تركيا إلى التهديد قد تم وضعها لتأخذ بالاعتبار عوامل عدة، كالخلاف التركي ـ اليوناني المتأصل والمتضمن هامشاً واسعاً من المشاكل الحادة في اليونان القديم وبحر ايجه حتى قبرص؛ قضايا تنبع من الشرق: عدم استقرار وثبات الشرق الأوسط؛ أصولية دينية؛ ارهاب انفصالي في جنوب شرق تركيا مدعوم من بعض جيران تركيا ودول أجنبية بما فيها القوى الكبرى ومتمثل بالمنظمة الماركسية: حزب العمال الكردستاني (PKK)، ومدعوم بأعمال المقاومة الأرمنية... وبعبارة أخرى، إن التركيز، حتى ولو كان غير مضمون، المتأتي عن تدني التهديد المباشر ضد دول حلف شمال الأطلسي، لم

States, monograph, McNair Papers; no. 10 ([n.p.]: Institute for National Strategic = Studies; The National Defence University, July 1990), p. 7.

ينطبق على تركيا التي، وعلى العكس تماماً، تواجه الآن مجموعة واسعة من التهديدات القائمة وراء ستار عدم الثبات وعدم الاستقرار وعدم الأمن. بالإضافة إلى ذلك، تواجه تركيا الآن تهديدات جديدة محتملة وكامنة خاصة في الشرق الأوسط، القوقاز، البلقان، وحتى في قبرص. هذه التوقعات تبررها أزمة الخليج عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ وتفتت الاتحاد السوفياتي، وكلاهما يقدم تركيا كلاعب مهم في سياسات القوقاز وآسيا الوسطى بالإضافة إلى الشرق الأوسط والبلقان[٢].

أولاً: صورة جيوسياسية جديدة

على هذا المستوى، يبدو من الضروري مراجعة، ولو باختصار كبير، النظرة الهامة والحالة السائدة الآن في الشرق الأوسط، قبل التطرق إلى التطورات المهمة الأخرى المتعلقة بمراكز الأزمات الأساسية كإيران، القوقاز، آسيا الوسطى، البلقان، قبرص، وأخيراً وليس آخراً الشرق الأوسط نفسه. وهكذا وقبل الشروع في رسم صورة مابعد الحرب الباردة، الجديدة، من المهم جداً والجدير بنا تحديد محل تركيا ومركزها في ضوء هذا الجزء من العالم.

تقع تركيا، جيوسياسياً، عند نقطة الالتقاء بين أوروبا وجنوب غرب آسيا. من بين الدول الـ ١٨٠ السيدة، والأعضاء في الأمم المتحدة، تأتي تركيا في المرتبة الـ ٣٤ من حيث المساحة؛ وفي المرتبة الـ ١٩ من حيث عدد السكان؛ والـ ٢٨ من حيث الغنى؛ والـ ٨ من حيث حجم القوات المسلحة. تملك تركيا وتستوفي الشروط لتكون قوة اقليمية وقد تكون مرشحة لعضوية نادي القوى العظمى، كونها تأتي من ضمن الربع الأول في مجموع الدول السيدة والمستقلة في العالم. والقنوات التركية، التي تشكل واحدة من القنوات الأربع التي تصل بحاراً داخلية بالمحيطات، قد رفعت تركيا من مجرد وضعها كدولة محلية، وحولتها إلى دولة «مفتاح» تملك أهمية اقليمية وعالمية كبرى. ولكن سكرتير عام جمعية دول شمال الأطلسي، بيتر كورتيريي (Peter Corterier) حدّد مركز تركيا الجيوسياسي بالعبارة التالية:

«تطلع فقط إلى مناطق الأزمات الرئيسية في المحيط الأورو ـ آسيوي (Eurasian) منذ نهاية الحرب الباردة: القوقاز، البلقان، الخليج، الشرق الأوسط، وسوف تجد دولة «واحدة» في تركيا»[٣].

بالعودة إلى الشرق الأوسط، فإن التحول الأكثر استمرارية و «أهمية» قد يكون اعادة تحديد الحدود الشمالية للمنطقة بطريقة تعيد إلى الشرق الأوسط بعده التاريخي، في حين

(٢) William Hale, «Turkish Foreign Policy after the Cold War,» paper presented at: EUKAMES Conference, University of Warwich, U.K., July 1993, pp. 3 - 4.

(٣) Peter Corterier, «Bridge Between the Worlds: Turkey's New Geopolitical Role,» paper presented at: The Third International Antalya Conference on Security and Cooperation, 1 - 4 October 1992.

اعترت الحدود الغربية والجنوبية المتغيرات، وخصوصاً بعد أن انتقلت الحدود الغربية باتجاه المحيط الأطلسي مع زوال الامبراطورية الفرنسية. تجدر الاشارة إلى أن الخط الفاصل لمدى المنطقة الجغرافي في الشمال، الذي لم يكن من الممكن أن يتغير بسبب الاتحاد السوفياتي، هو الآن بصدد اعادة التحديد والرسم. ان الجمهوريات السوفياتية السابقة المستقلة حديثاً في القوقاز وفي آسيا الوسطى، وبسبب الانسجام الاثني والديني والثقافي وبسبب الإرث التاريخي المشترك، قد تدخل الآن ضمن الشرق الأوسط.

يرى برنارد لويس (Bernard Lewis)، وهو خبير في شؤون الشرق الأوسط والتاريخ الاسلامي، أن تلك الشعوب التي تعيش من المنطقة الممتدة من كازخستان وآذربيجان إلى طاجيكستان وكرجستان، أكثر قرباً بمعظمها من شعب الشرق الأدنى والأوسط من قربها من الروس، وأن تغيير حدود الشرق الأوسط سوف يصبح التحول الأهم الذي يصيب الشرق الأوسط القديم، على الرغم من أنه قد يأتي بجملة من المشاكل والتحديات الجديدة إلى المنطقة[٤]. أيضاً، بما أن على الاتحاد السوفياتي أن يترك الساحة السياسية والعسكرية والاقتصادية الشرق أوسطية، مخلفاً وراءه الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم مؤثرة في مصير المنطقة، وبما أن الولايات المتحدة نفسها لا ترغب بلعب دور، على الأقل ليس بالدور الامبريالي وحتى وقت بعيد، في الشرق الأوسط، إلا طبعاً إذا ما مُسّت مصالحها الحيوية، فإن على الدول الشرق أوسطية بالتالي أن تتحمل المسؤولية في ادارة الشؤون المحلية والاقليمية. انها المرة الأولى في التاريخ الحديث التي ستملك فيها شعوب المنطقة الفرصة في تقرير مصيرها بنفسها[٥]. سوف نعود إلى هذه النقطة لاحقاً. هناك ملاحظات قليلة أخرى حول الشرق الأوسط يجب اضافتها إلى التطورات الوارد ذكرها أعلاه. وسوف نعدّدها باختصار كبير من أجل بناء أو رسم الصورة الدقيقة للشرق الأوسط ومن أجل اعطاء بعض الملامح لمشاكلها الحاضرة، وكلها سوف تتضمن العلاقات العربية - التركية.

أولاً: أكدت حرب الخليج عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ أن **القومية العربية** أخفقت كتيار سياسي وككيان سياسي على حد السواء.

ثانياً: يمكننا استجلاء نهاية فعالية النفط كسلاح في أيدي الدول المنتجة، على الأقل خلال فترة قادمة بعيدة.

ثالثاً: بعثرت أزمة الكويت بعض الأوهام وهزّت أخرى: من دون وجود بنية تحتية

---

(٤) Bernard Lewis, «Rethinking the Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 4 (Fall 1992), pp. 99 - 119.

(٥) المصدر نفسه.

ملائمة ومن دون توفر شروط وأسس ضرورية أخرى، فإن شراء أسلحة جديدة لخلق مجتمع تقاني متطور، ليس كافياً اطلاقاً(٦).

أخيراً: وباختصار، إن الشرق الأوسط سيبقى الشرق الأوسط وربما لوقت بعيد. ومن المؤكد وحتى إذا تحقق السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني كلياً، ان المشاكل قد تبقى، على سبيل المثال، بين الأغنياء والفقراء، بين العرب وغير العرب أنفسهم، بين السنة والشيعة، وإلى ما هنالك... كلها تهدد السلام الاقليمي والعالمي وتخل به.

يُمكن تطوير العلاقات العربية ـ التركية كعامل استقرار في المنطقة. ويبقى أن نشير إلى نقطة اضافية أخرى وهي أن حركة عدم الانحياز قد فقدت سبب وجودها بفعل انتهاء الثنائية القطبية (التوزان الثنائي القطب) وانهاء الحرب الباردة. وإذا ما أعلنت أوروبا، وفي ظل تلك الظروف، نفسها كقارة مسيحية، كما ألمح مرة جاك دولور (Jacque De Lors) رئيس مفوضية المجموعة الأوروبية الفرنسي، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي بوصفها منظمة عالمية ستكتسب من دون شك شرعية أكبر. احدى نتائج مثل هذه الواقعة، ومع بروز مثل هذا الفصل بين أوروبا المسيحية والحزام المسلم إلى الجنوب والشرق، تكمن في أن تركيا كدولة عثمانية وعلى الرغم من أكثريتها المسلمة، ومع موقعها كنقطة وصل وجسر، سوف تتمكن من جعل نفسها ذات مصداقية بين مجموعتي هذين العالمين(٧). غير ان هذه المهمة تتطلب من تركيا اقامة توازن في علاقاتها مع الدول الغربية والدول المناهضة لهذه الأخيرة، ولا سيما الدول المسلمة.

في ايران، نتذكر بقوة أن الليبراليين بقيادة الطلاب؛ المثقفين وبرجوازية الأعمال؛ التقدميين بقيادة الماركسيين والعمال؛ التيار الديني المدعوم من قبل الشيعة الراديكاليين والأصوليين؛ كل هذه القوى تكاتفت ضد الشاه عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. وقد أقام آية الله الخميني، العائد من المنفى، وبعد ارغام الشاه على التنازل ومغادرة البلاد، أقام جمهورية اسلامية في الأول من نيسان/ أبريل عام ١٩٧٩. بيد أن العامل الحاسم كان أعمال ونشاطات أتباع الخميني الذين، ومن خلال الأداء الكثير العنف الذي اتبعه الحرس الثوري، كانوا أكثر فعالية من اليسار الثوري والبرجوازية الليبرالية.

لقد سحق الخميني المعارضة الإثنية التي تعيش بشكل رئيسي في المناطق المتاخمة للحدود، من أجل التغلب على الضعف الاستراتيجي ومن أجل تقوية موقعه، في المقابل، على حد سواء. أما خليفته، آية الله خامنئي، فقد تابع السياسة القاسية نفسها إلى حين

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Philip Robin, *Turkey and the Middle East*, Chatham House Papers (London: Royal Institute of International Affairs; Pinter Publishers, 1991), p. 117.

انتخاب عضو من رجال الدين، أكثر رأفة وليبرالية بالمقارنة مع غيره، رئيساً للبلاد. ان سياسة هاشمي رفسنجاني هي سياسة الانفتاح على العالم، ولكن أيضاً تسليح مكثّف لإيران، ومتابعة سياسة مواجهة ضد تركيا العلمانية الديمقراطية.

تطمح ايران إلى أن تكون القوة العظمى للخليج وإلى تحويل الدول التركية المستقلة حديثاً وطاجيكستان إلى دول إسلامية، وهنا بالضبط تصطدم سياسة ايران مع سياسة تركيا القاضية بنشر العلمانية، التعددية، واقتصاد السوق. غير أن ايران مستقرة داخلياً، وديونها تتصاعد، تسودها حمى التسلح حتى في مجال الأسلحة غير التقليدية، وتتصرف أكثر فأكثر بمنطق حربي قد يسبب جدياً مشاكل في المنطقة في حقبة مابعد الحرب الباردة، وقد شكلت **فترة الأزمة الكويتية أو ما يسمى بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، الحدث الشرق الأوسطي الأكثر أهمية والذي أتى بنتائج شاملة ودائمة.**

إن المؤثرات الباقية والمترسخة لهذه الأزمة الكبرى طغت موقتاً على النزاع العربي ـ الإسرائيلي والمسألة الفلسطينية على حد سواء، وعلى الأزمة المتجذّرة في لبنان والممتدة من الحرب الباردة وحتى الحقبة الحاضرة.

إن حرب الخليج الأخيرة برهنت على أن الخطر الأعظم في الشرق الأوسط لا يزال يبرز في القضايا الداخلية:

ـ لقد أظهر العالم الحر، أو بالأحرى القوى العظمى التي تؤثر في مجرى السياسة في العالم، تمييزاً واضحاً ومعياراً مزدوجاً في تعاطيهم، على سبيل المثال، مع الغزو العراقي للكويت: نزوح الأقليات العراقية الهاربة من بيوتها وقراها إلى تركيا وايران تحت الضغط، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، العدوان الأرمني على آذربيجان، الأتراك المقموعون في اليونان، وبالطبع المسلمون البوسنيون في البوسنة والهرسك.

ـ إن السلاح والأمن في الشرق الأوسط يعتمدان كلياً على حل القضايا الاقليمية، من النزاع العربي ـ الإسرائيلي إلى كل المشاكل الموجودة والباقية من دون حل في المنطقة.

ـ ما دامت الاقتصادات الغربية تعتمد على نفط الخليج، فإنه سيبقى محكوماً على العالم أن يبقى حساساً تجاه كل ما يجري في المنطقة ولا سيّما حول منطقة الخليج. وقلة المناعة هذه هي في الغالب ذات طابع استراتيجي واقتصادي، وبالتالي يجب هندسة وتطبيق مسيرة السلام على هذا الأساس.

لقد انقسم العرب إلى فريقين حول أزمة الكويت. غير أن البلدان العربية الأكثر نفوذاً، كمصر وسوريا والعربية السعودية بالإضافة إلى عدد لا يُستهان به من دول عربية أصغر، اشتركت في التحالف الكبير ضد العراق. لقد كان هذا التطور الأكثر اثارة للاهتمام في ما يتعلق بأزمة الكويت.

لقد برهنت أزمة الخليج أهمية تركيا الحيوية في الشرق الأوسط، كما أشير إلى ذلك في أماكن أخرى من هذه الدراسة.

الفوضى في القوقاز هي التالية: تشكل هذه المنطقة النقطة الثانية في مثلث الشيطان، بعد الشرق الأوسط، والنقطة الثالثة هي البلقان. هذا المثلث، ظاهرياً، هو المنطقة حيث يمكن الحرب الباردة أن تعود مع تطبيق جديد ومختلف بعد أن انتهت الحرب الباردة الأساسية التي أوجدتها الحرب العالمية الأخيرة.

أن وضع ناخيتشيفان في أرمينيا وناغورنو كاراباخ في آذربيجان كان خطة من قبل ستالين، تهدف إلى إبقاء الأتراك والأرمن في نزاع أبدي، بتحريض الواحد ضد الآخر، من أجل الحفاظ على السيطرة على الجميع، من خلال تطبيق المبدأ الروماني فرّق تسد. وفي السياق نفسه، سمح ستالين للجورجيين والأرمن بالإبقاء على استعمال أحرفهم (طريقة كتابتهم) التقليدية بدل الحرف الروسي (Cyrillic). بالإضافة إلى ذلك، أطلق اسم جورجيا الشرقية على جورجيا، واسم أرمينيا الشرقية على أرمينيا لأسباب معروفة، وحثّ السوفيات على استعمال الأسماء الأولى وتحديداً بعد ٣٧ عاماً على موت ستالين، وبعد أن أشعلت اصلاحات بيريسترويكا ميخائيل غورباتشيف والغلاسنوست (سياسة الانفتاح) والدمقرطة (democratization) المشاعر الاثنية والقومية، ثار الأرمن المقيمون في اقليم ناغورنوكاراباخ ضد السلطات الآذربيجانية (الآذرية)، بعد اعادة بعث وبث طموحات الوحدة مع أرمينيا من قبل النواب الأرمن في مجلس الولاية في ٢٠ شباط/ فبراير عام ١٩٨٨ في شتپاناكرت (Stepanakert). وردّت السلطات الآذربيجانية،.وهكذا بدأ الوضع العنيف والفوضوي الحالي الذي ما يزال مستمراً حتى الآن مع هجمات الأرمن وموت المئات من الشعب، وتدمير الممتلكات، والمنفى القسري للآلاف، ومعظمهم من الأتراك الآذريين.

يستمر بوريس يلتسن في لعب لعبة ستالين الامبريالية طامحاً إلى الحفاظ على السيطرة الروسية في القوقاز وآسيا الوسطى. لقد حرّضت الجمهورية الأرمنية أولاً الأرمن في ناغورنوكاراباخ على الثورة ضد آذربيجان؛ وفي الوقت نفسه شنّت عمليات عسكرية ناشرة أيضاً قوات وأعتدة روسية، أولاً لكي تفتح ممراً بين ناغورنوكاراباخ والأراضي الأرمنية، وبالتالي لعزل آذربيجان عن آذربيجان الإيرانية من خلال السيطرة على مناطق الحدود وعلى نقاط استراتيجية أخرى بين الاثنتين.

والأرمن مدعومون من روسيا، الولايات المتحدة، فرنسا وغيرها. وحتى ايران، على الأقل في وقت معين، دعمت الأرمن باعارتهم خبراء عسكريين وعتاد حتى شنّ الأرمن عمليات للسيطرة على المنطقة المحاذية للحدود الايرانية ـ الآذربيجانية. في حين أن عملية التطهير غير الإنسانية هذه تجري، فإن العالم على امتداده، وربما باستثناء تركيا فقط، يتطلع إلى هذه البلاد بلا مبالاة ومن دون شفقة، تماماً كما يفعل في البوسنة والهرسك.

نقطة التفجر الثانية في القوقاز هي جورجيا، واقعياً الجمهورية الثانية التي أفلتت في البدء (كآذربيجان) لتنضم إلى مجموعة الدول المستقلة (CIS) حيث يقاتل الأبخاز من أجل الانفصال والاستقلال.

في الوقت نفسه، ثار غمساخورديا، الزعيم الجورجي المخلوع سابقاً، لاسقاط شيفارنادزه أيضاً.

وفي حين يحاول الآذريون (Azeris) الدفاع عن وطنهم ضد هجمات الأرمن المتفوقين، فإن الروس، إلى حد ما، عمدوا إلى سحق الجمهوريات التركية الأخرى كي لا تتمكن من مساعدة آذربيجان؛ وهكذا فإن على الآذريين والجورجيين على حدٍ سواء أن يغيروا ويقلبوا سياساتهم السابقة القاضية بالانضمام إلى مجموعة الدول المستقلة (CIS). فقد طلبت كل من آذربيجان وأرمينيا في الواقع الانضمام إلى مجموعة الدول المستقلة وحصلتا على العضوية في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٣.

من المثير كثيراً للاهتمام الاشارة إلى أن الحكومة الروسية، وبعد هذا مباشرة اقترحت تعديلاً في معاهدة (CFE) كي تتمكن من نشر قوات اضافية في القوقاز.

كل هذا كان تحذيراً ليس للآذريين الأتراك فقط وإنما أيضاً لتركيا، وهو أن الامبرياليين الروس وكذلك رجال الدين الايرانيين (Mullahs) على حد سواء لم يحاولوا اخفاء فرحهم بانقلاب حيدر علييف وحسينوف (Suret Husseinov) في آذربيجان. يجب ألا ننسى أن الايرانيين دعموا الأرمن، في البداية، ضد الآذريين، والهدف الرئيسي من ذلك هو إبقاء الآذريين الجنوبيين الأقوياء العشرين مليوناً في ايران تحت سيطرتهم، وحتى ربما من أجل تحقيق حلمهم في اضافة سبعة ملايين آذري شمالي إليهم.

يشكل البلقان مركز أزمة رئيسية أخرى لرسم الجيوسياسية الجديدة. انه لمن الصعب فهم خصوصيات هذه المنطقة التي يُطلق عليها اسم «برميل بارود أوروبا». مع الدول التي كانت تدور سابقاً في الفلك السوفياتي كرومانيا وبلغاريا؛ ألبانيا الشيوعية غير المنضبطة على الخط السوفياتي؛ ويوغسلافيا الفدرالية الشيوعية الفريدة (sui generis)، كان من الصعب طبعاً للمنطقة المذكورة ألا تتأثر بزوال الاتحاد السوفياتي وتفسخ وتشرذم الامبراطورية السوفياتية. إن الحركات الباعثة على عدم الاستقرار بدأت عام ١٩٩٠ مع اقتلاع الأحزاب الشيوعية من السلطة ولَبْرَلَة (تحرير) (liberalization) الأنظمة والحكومات. لقد انتهت هذه الحركة باستبدال الحكومات الشيوعية في الدول الثلاث الأولى، وبتشرذم وتفسخ يوغوسلافيا الحالية على غرار الاتحاد السوفياتي. غير أن الصرب في يوغسلافيا والذين عملوا على أن يكونوا في موقع المسيطر بين الجمهوريات الست الفدرالية كلها وبين الولايتين ذات الحكم الذاتي، كان لديهم اليد الطولى أيضاً في القوات المسلحة الفدرالية، بالإضافة إلى أن لديهم

جماعات حربية كبيرة وصغيرة في كل أجزاء الفدرالية غير الذين في صربيا ذاتها. لقد قرر الصرب استغلال الفوضى وانعدام النظام من أجل النضال في سبيل تحقيق حلم «صربيا الكبرى» القديم. وحالما أعلنت الجمهوريات الفدرالية السابقة استقلالها، انتفضت الأقليات الصربية وثارت مستعملة العناصر المحلية من الجيش الفدرالي والميليشيا الموقتة.

كانت الاستراتيجيا تقضي السيطرة على المناطق غير الصربية وكذلك المناطق الساحلية الممتدة على الادرياتيك من أجل التخلص من وضع صربيا كدولة لا تملك منفذاً إلى البحر. وهدف الصرب أيضاً الاتحاد فدرالياً مع الجبل الأسود لإقامة فدرالية جديدة في يوغسلافيا. وكانت النتيجة حرباً أهلية ما تزال متفجرة الآن في البوسنة والهرسك، حيث الأعمال الشنيعة وغير الإنسانية والمريعة التي يقترفها الصرب والكروات بحق البوسنيين المسلمين قد اتخذت شكل مجزرة على مرأى من عالم غير آبه وغير مكترث بمجمله. ان الجهود التي تبذلها تركيا لحمل الأمم المتحدة على التدخل من أجل درء خطر القتل عن البوسنيين قد باءت بالفشل. إن منظمة المؤتمر الإسلامي لسوء الحظ لم تظهر كمجموعة مكونة من مليار نسمة تقريباً ومن ضمنها أمم غنية جداً، وقد آثرت الكلام على العمل. إن مناشدات تركيا للأمم المتحدة، للمجموعة الأوروبية، لمجلس الأمن والتعاون الأوروبي (CSCE) وحلف شمال الأطلسي... الخ، يُردّ عليها بالشكل اللازم حتى الآن. ومن المرعب أكثر رؤية العالم وقد أغمض عينيه كي لا يرى المجزرة التي تشكل عاراً للإنسانية. يبدو أن هناك تفسيراً واحداً فقط وهو أن العالم بمجمله قرر التضحية بالبوسنيين وكأن المطلوب تطهير أوروبا من المسلمين. وهكذا يبدو وكأنه قرر التخلي عنهم حتى ولو من خلال مثل هذه الممارسة المعيبة. باختصار تبدو القوى العظمى والمجموعة الدولية وكأنها أقسمت أبداً على عدم اظهار حس المسؤولية المعنوية والأخلاقية، كما فعلت خلال أزمة الكويت، في البلقان وفي القوقاز. من دون شك هناك دروس يجب استخلاصها من هذا الوضع، في رأيي، ومفادها أن على العالم الإسلامي أن يقف ويتماسك وأن تحقيق ذلك يتعلق بتبني الموقف الملائم تجاه الحضارات غير المتحضرة وغير الراقية.

أما آسيا الوسطى فهي منطقة أخرى مهمة وحسّاسة وخاضعة لتحول جيوسياسي. وهي واحدة من أقدم المناطق المسكونة في العالم وواحدة من أقدم الحضارات المتطورة والتي تراجعت وتقهقرت في ما بعد لأسباب طبيعية، بالإضافة إلى سوء الادارة والقهر الاستعماري، حتى تفسخ وتشرذم الامبراطورية السوفياتية. في الواقع، قامت أربع جمهوريات من أصل تركي (Turkish) اثنياً (وهي كازخستان وتركمانستان واوزباكستان وكيرغيزستان) وواحدة طاجكية (تتكلم اللغة الفارسية) في آسيا الوسطى، وهي تناضل في سبيل وضع قاعدة اقتصادية وهيكلية سياسية. البعض منها ما يزال يحاول تثبيت النظام والقانون، وجميعها بحاجة إلى جيوش وكذلك بحاجة إلى كوادر تقنية محترفة للحلول

مكان الكوادر الروسية. في الوقت الحاضر، تتنافس ثلاث مجموعات رئيسية على السلطة والسيطرة السياسية. ويناضل ممثلو **الشيوعيين السابقين** للاحتفاظ بمواقعهم. وتحاول **المجموعات الديمقراطية**، المؤلفة من المثقفين الذين استبعدوا خلال الحقبة السوفياتية، استعادة ما فقدته. وأخيراً يناضل الاسلاميون الذين يعملون على بعث الإسلام من جديد والذين يتألفون من الأصوليين، في سبيل تقوية مركزهم ونشر الايمان بين الشعب من خلال رؤية تهدف إلى خلق مجتمع مؤمن ومتدين.

وتتنافس تركيا وايران وباكستان والعربية السعودية بشكل أو بآخر لاستقطاب الجماهير بايديولجياتهم الخاصة. قد تجذب تركيا الانتلجنسيا المدينية التقدمية في التفكير ولكن ليس تماماً السكان الريفيين والشباب العاطلين عن العمل، في منطقة حيث ٧٠ بالمئة من السكان تحت عمر الـ ٢٥. وهناك نقطة مهمة أخرى وهي أن معظم السكان في آسيا الوسطى هم من السنة. ولدى تركيا نقطة ايجابية في رصيدها وتكمن في أنها الوطن الأم للقومية التركية، ولكنها لا تملك الموارد الكافية لاستغلال هذه النقطة الايجابية. أما النقطة السلبية الحاسمة لتركيا فهي جغرافية حيث انها لا تملك اتصالاً جغرافياً مع أخواتها التركية في القوقاز وآسيا الوسطى، إذ إن ايران وأرمينيا تقعان بين تركيا وتلك الجمهوريات(٨).

ونقطة مهمة جديرة بالاهتمام لدى الجمهوريات التركية الجديدة تكمن في عدد الروس الكبير فيها والذين يريدون مراكز حساسة ومهمة في البيروقراطيتين المدنية والتقنية على حد سواء.

إن عدد الروس في آذربيجان هو ٨ بالمئة من مجموع السكان، في تركمانستان ١٣ بالمئة، أوزباكستان ١١ بالمئة، كازاخستان ٤١ بالمئة، كيرغيزستان ٢٦ بالمئة وفي طاجيكستان ١٠ بالمئة(٩).

ونقطة أخرى أكثر أهمية هي أن روسيا تسعى إلى إدخال تعديل على اتفاقية سي إف إي (CFE)، كما ذُكر أعلاه، لزيادة قواتها العسكرية في القوقاز بشكل كبير ومن أجل تقوية ولاء الأقليات الاثنية لروسيا. ويُتوقع أن ترفض تركيا وقوى عديدة أخرى هذا، كما ان مجلس الأمن ومجلس التعاون الأوروبي وحلف شمال الأطلسي قد تفعل الشيء نفسه.

إن المسألة القبرصية هي النقطة الأخيرة للمراجعة في ما يخص الجيوسياسية الجديدة في اطار مخطط الندوة المقترحة من قبل المركز. جدير بالتذكر أن معاهدة لوزان عام ١٩٢٣

---

(٨) George Mirsky, «Central Asia's Emergence,» *Current History*, vol. 91, no. 567 (October 1992), pp. 334 - 338.

(٩) *Washington Times; USSR Facts and Figures* (Annual); and *Europa Year Book*.

أقامت توازناً بين تركيا واليونان. وللتذكير أيضاً، إن اليونان غزت الأناضول عام ١٩١٩ وعلى الرغم من الدعم المعنوي والمادي الكبير لها من قبل القوى الأوروبية الكبرى، تم ايقافها على أبواب العاصمة أنقرة، وتكبدت هزيمة حاسمة في معركتين متتاليتين. بمعنى آخر، انهزمت اليونان المهاجِمة، وفي ظل تلك الظروف، لا عدالة الانسانية ولا أعرافها قد تعطيها منزلة أعلى من المنزلة التي تتناسب ووضعها. غير أن اليونان ومنذ ذلك الحين، كانت تسعى وتناضل باستمرار لتغيير هذا **الستاتيكو** إلى مصلحتها في غرب اليونان وبحر ايجه وقبرص.

ومن أجل الفهم الكامل لهذه المسألة، من الضروري ابقاء الوقائع التالية في الذهن:

- إن اليونان قبلت في الواقع معاهدات ١٩٦٠ وقيام جمهورية مستقلة في قبرص تضم مجموعتين، وقبلت عدم وضع شروط للسلام والهدوء في الجزيرة، وذلك كخطوة وحجر أساسي للإنوسيس (الوحدة مع اليونان) (Enosis)، وبالتالي كحل وسط مؤقت (Modus Vivendi). وعند انتقاد رئيس الوزراء أفيروف (Averof) في البرلمان كونه وقّع على هذه المعاهدات، أجاب على الشكل التالي: «لماذا تنتقدونني؟ لماذا لا تفكرون؟ ما هو الأسهل لنيله؟ الاستقلال عن الادارة البريطانية الاستعمارية؛ أو الوحدة بين قبرص مستقلة واليونان؟»(١٠).

- حتى عنوان الحملة الدعائية «تقسيم» لدى الرأي العام التركي، بالمقارنة مع هدف اليونان الذي هو الإنوسيس، يشير بوضوح إلى سياسة تركيا العادلة والواقعية. يجب التذكير أن قبرص كانت جزيرة تركية من العام ١٥٤١ حتى ١٨٧٨ حيث، وعلى الرغم من كونها شرعياً، أرضاً عثمانية، وُضعت تحت الادارة البريطانية، وفي عام ١٩١٤ ضمتها بريطانيا وأعلنتها مستعمرة تابعة للتاج الملكي البريطاني.

- اليوم، وبعد عشرين عاماً تقريباً من التدخل العسكري التركي، لا يزال السلام مستتباً وليس هناك دماء تسيل. ومن جهة أخرى ظهرت هوة لا يمكن ردمها بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونان. أولئك الأولاد الأتراك، الذين ولدوا في قبرص عام ١٩٧٤، وهم اليوم في العشرين من العمر بمعظمهم، لا يعتقدون أنه من العملي والمعقول والمناسب العيش مع اليونان في اطار فدرالي. إلى جانب ذلك، ليس من الصعب تخيل نوع الوضعية التي قد يفرضها القبارصة اليونان على الأتراك في دولة واحدة.

كان الرئيس دنكتاش (Denktash) للأسباب الواردة أعلاه ولأسباب أخرى متصلة بهذا الأمر، يشرح للعالم، بالعودة إلى عام ١٩٨٤، أن: «الدفاع عن قضيتنا هو دفاع عن الإنسانية

---

(١٠) Political and Economic Problems of the Turkish Community of Cyprus in the International Field Seminar, 3 - 4 September 1984, Social and Political Studies Foundation (SISAV), Istanbul, 1986, p. 37.

والاستقلال والحرية والحياة الإنسانية. ما نريده هو ما ترغبون به لأنفسكم، حقوقاً تقاتلون في سبيلها حتى الموت حتى نيلها إذا كنتم لا تملكونها».

خلاصة القول، إنه لمن العدل الافتراض أن القبارصة الأتراك لن يقبلوا أبداً أن يكونوا مواطني درجة ثانية أو ثالثة في ظل اليونان، كما في اليونان على سبيل المثال. إلى جانب هذا، وفي وقت حيث الفدراليات تسقط وتتفسّخ، يبدو غريباً وغير منطقي التفكير بالفدرالية كحل عادل وثاقب في قبرص. ان الحل الأقرب والمقبول قد يكون نوعاً من الكونفدرالية.

أما في ما يتعلق بالنزاع اليوناني ـ التركي، نشير إلى أن تلك العلاقات بدأت تدخل، في الوقت الحاضر، مرحلة جديدة مع وصول باسوك (Pasok) إلى السلطة واندرياس باپندريو (Andreas Papandreou) إلى رأس الحكومة. فإذا عادت الحكومة الجديدة اليونانية إلى منطق المواجهة ستكون المصالحة بالتالي مستحيلة بالكامل. غير أن باپندريو يبدو وكأنه يكبر بالعمر سريعاً وأن أوروبا منهكة وتعبة من التطرف اليوناني: كم من الشرور سوف يأتي بها طفل المتوسط الثائر الذي يتقدم بالسن، إلى بحر ايجه والمتوسط؟ ودون شك إلى بلده أيضاً.

سوف نختتم هذا الجزء من الدراسة بتقييم للبيئة الجيوسياسية الجديدة التي رسمناها وفق ما يجري مع بعض التفاصيل. بحسب هينينغ ويغنر (Henning Wegener)، مدير الشؤون السياسية في حلف شمال الأطلسي، إن المعالم الأساسية للوضع الجيوسياسي الجديد في أوراسيا (Eurasia) (خاصة في أوروبا وجنوب غرب آسيا)، وفي ضوء ما يجري، يمكن حصرها في ثلاث نقاط كما يلي:

١ ـ إن العالم الأوراسي لم يعد ذا جزأين يمثلان الشرق والغرب. بمعنى آخر، إن الكتلتين المتعاديتين لا يمكن تبريرهما بعد الآن.

٢ ـ إن الأوروبيين يعيدون التفكير بالمعالم الأساسية التالية:

ـ إن مصدر التهديد هو الآن قيد اعادة البناء، وبالتلاؤم مع هذا الأمر، فإن مفهوم الدفاع هو قيد عملية تحول وتغيير.

ـ إن عامل الخطر أصبح بعيد المدى أكثر. وبالتالي فإن التحالف قد ينتقل باتجاه مستويات أقل للقوة العسكرية.

ـ سوف يكون للتحالف وقت أكبر للرد في أوضاع الأزمات ولكن سيتوجب عليه أن يقوم بخطوات سياسية.

ـ على حلف شمال الأطلسي أن يكون جاهزاً لاتخاذ خطوات تصعيدية، وخطوات تخفف التصعيد في بيئة جديدة كلياً. يجب عليه أن يكون قادراً على منع الأزمات، وأيضاً على ادارة الأزمة نفسها.

ـ يجب ألا تكون الاستراتيجيا الجديدة لحلف شمال الأطلسي محصورة في القتال، ولكن يجب أن تتضمن دور العسكر في السلام وفي وقت الأزمات المتصاعدة.

ـ إن الأوروبيين يتعاطون مع مفهوم جديد للأمن. هذا الأمن سيكون بمعنى أو مفهوم سياسي أكثر من السابق(١١).

ثانياً: العلاقات العربية ـ التركية: الحاضر، وأفكار للمستقبل

أولاً، نظرة مختصرة وسريعة إلى هذه العلاقات. عاش العرب والأتراك معاً بانسجام لقرون عدة، وكانوا يتشاركون في قيم مشتركة عديدة لبناء ارث ثقافي وتاريخي مشترك، حتى الحرب العالمية الأولى.

خلال الحرب، ثار بعض الزعماء العرب الذين حرّضتهم وأقنعتهم القوى الغربية ضد الدولة العثمانية وقاتلوا إلى جانب الأولين ضد العثمانيين وتجاهلوا حتى النداء العثماني. وبعد انشاء الجمهورية التركية، كانت العلاقات فاترة إن لم تكن مقطوعة بالكامل. ولكن بقيت هذه العلاقات محكومة في إطار علاقات حسن الجوار. إن العلاقات العربية ـ التركية كان يمليها حس مليء بالمرارة بين الأتراك والخط العلماني للسياسة التركية، وبما أن أغلبية البلدان العربية لم تكن مستقلة منذ أن كانت في ظل عصبة الأمم على لائحة الدول المحتاجة إلى الانتداب حتى الحرب العالمية الثانية، كانت العلاقات المباشرة مستحيلة.

بعد الحرب العالمية الثانية تأثرت العلاقات العربية ـ التركية بإنشاء دولة اسرائيل، وكذلك بعلاقات كل من تركيا والبلدان العربية مع الدولتين العظميين، بمعنى آخر مع الكتلتين **الشرقية والغربية**. وقد أُضيفت المسألة القبرصية لاحقاً إلى تلك العوامل المتعلقة بالعلاقات والمؤثرة فيها.

أما اليوم، هناك عوامل مهمة إضافية تطورت وأثّرت بطريقة غير مباشرة في العلاقات، كردّة الفعل العربية المترددة والمتلكئة على التراجيديا اليوغسلافية التي تحولت إلى عملية قتل للمسلمين البوسنيين؛ والحالة الأرمنية المتشابهة كثيراً، في أبعادها اللاإنسانية، للعدوانية الصربية؛ ولكن الأهم من ذلك، المساعدة والتأييد المقدمين من بعض الدول العربية، وكذلك ايران وأرمينيا لحزب العمال الكردستاني (PKK)، وأخيراً، مسألة مجاري المياه التي تخترق دولاً عدة وحدوداً عدة.

---

(١١) NATO and the Changing Geopolitical Environment, International Security Council, Brussels, 27 March 1991, pp. 9 - 10.

إن ما يجري يشير إلى أن العلاقات العربية ـ التركية، كما في السابق، يجب تطويرها وتطبيقها في إطار سياسة شرق أوسطية.

ثانياً، إن اختفاء إحدى الدولتين العظميين وكذلك العداوة والمنافسة بينهما، واللتين غطتا على السياسات الشرق أوسطية إبّان الحرب الباردة، قد ترك الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة على الساحة. ولكن هذه الأخيرة أصبحت تدريجياً متحفظة ومترددة في إلزام نفسها بمهمة شرطي العالم، إلاّ طبعاً إذا ما تم تهديدها أو التعرّض لمصالحها الحيوية. وقد ظهر هذا الموقف واضحاً في دراما البوسنة والهرسك وفي الدراما الأرمنية ـ الآذربيجانية. ونتيجة ذلك، خلقت هذه التطورات شرطين مهمين لسياسات الشرق الأوسط. **الأول**، أن القضايا الداخلية والمحلية والإقليمية التي تؤدّي إلى عدم الاستقرار والنزاع، قد اكتسبت الأولوية على العوامل الخارجية. **الثاني**، كما ذُكر سابقاً، أن مسؤولية انتاج الحلول لفض النزاعات في المنطقة سوف تقع في المستقبل على عاتق اللاعبين الإقليميين وليس على عاتق القوى الخارجية والملتقيات الدولية. هذا الشرط الأخير يعطي معنى وأهمية أكبر للعلاقات التركية ـ العربية، كون العرب والأتراك يشكلون المجموعتين الأكبر والأكثر نفوذاً في الشرق الأوسط.

إن تركيا، بسكانها الستين مليوناً؛ بمواردها الطبيعية الغنية ولكن المفتقرة للنفط؛ باقتصاد السوق فيها؛ بمصادر المياه الأكبر في الشرق الأوسط من حيث توزيعها على الأفراد؛ وبكل هذه العوامل معززة بموقع جغرافي مهم ومؤثر، إن تركيا هي الديمقراطية الوحيدة العاملة في المنطقة إلى جانب إسرائيل، وهي عضو في حلف الأطلسي وفي المجلس الأوروبي، وعضو مشارك (associate) في المجموعة الأوروبية والوحدة الأوروبية الغربية. وحتى اليوم، إن الخطوط العريضة والموجهة التالية تخدع في صياغة السياسة التركية في هندسة وتحسين وتطبيق العلاقات مع الدول العربية. والخطوط العريضة هذه يجب أن تتطابق مع المبادىء الأساسية التالية كما أُخذت من منشور حكومي عام ١٩٧٤ في تركيا[١٢].

- اعطاء الدعم السياسي للقضية العربية.
- البقاء على الحياد في ما يتعلق بالخلافات المحتملة والفوارق في العالم العربي.
- سياسة حد أدنى (Low Key Policy) في العلاقات مع إسرائيل.
- تعاون وثيق مع كل الدول العربية في المجالات الاقتصادية والتقنية.

كما تشير ردة الفعل العامة على الاتفاق الحديث جداً بين منظمة التحرير الفلسطينية

---

(١٢) Ayhan Kamel, «Turkey's Relations with the Arab World,» *Foreign Policy* (Ankara), vol. 4, no. 4 (1974), pp. 91 - 107.

(ممثلة الفلسطينيين) وإسرائيل، فإن الخط الواقعي واعد وهو أيضاً يحظى بدعم واسع في تركيا. وبالتطابق مع هذا، وفي ما عدا المبدأ المتعلّق بالعلاقات التركية ـ الإسرائيلية، كل المبادىء الأخرى لا تزال تنطبق وتشكّل بكل أمل الأساس المشترك المتفق عليه بين الأتراك والعرب. والاعتقاد السائد في تركيا بشكل عام هو أن العلاقات العربية ـ التركية ستكون على أرض صلبة وسوف تزدهر في المستقبل على ديمقراطية تعددية علمانية وعلى خط اقتصاد السوق.

إن المعالم الجيوسياسية الأساسية لتركيا المذكورة أعلاه، إلى جانب تلك المقدّمة سابقاً في هذه الدراسة، تهدف حالياً إلى تسهيل إقامة علاقات علمانية شاملة ومتماسكة على أساس المساواة والاحترام المتبادل مع كل دول الشرق الأوسط، إذ تعتبر تركيا نفسها صديقاً جيداً لكل الدول الشرق أوسطية. إن العلاقات الجيدة والصحيحة بين الدول الشرق أوسطية ستكون ذات ربح كبير لكل الأطراف المعنيين. وفي السياق نفسه، إن رفض السياسات، على سبيل المثال، كتقديم الدعم للانفصاليين الأكراد الماركسيين، حزب العمال الكردستاني وأمثاله؛ وإقامة بدل ذلك علاقات بما ينطبق مع القوانين والأعراف الدولية وإعطاء الأولوية للديمقراطية وحقوق الإنسان، كل هذا يخدم في إقامة السلام والنظام والاستقرار والراحة في الشرق الأوسط. وفي ظل مثل هذه الشروط كما تم تفصيلها، فإن العلاقات سوف تزدهر لصالح كلا الطرفين، كونه يوجد مجالات عديدة حيث الاقتصادات متكاملة. وتعتبر تركيا انه ليس هنالك سبب يدعو إلى اعتبار وجود مشاكل غير قابلة للحل بينها وبين البلدان العربية، وهي بذلك تنظر إلى المستقبل حاملة هذا في فكرها. هي تعتقد أن الإرث التاريخي المشترك والروابط الثقافية يجب أن تدفع العلاقات إلى الأمام. في المستقبل، لا أحد سيصدّق دعاية القوى الامبريالية التي تصنّف الأتراك كعدو للعرب والإيمان الإسلامي.

هناك نقطة أخيرة قبل الاختتام جديرة بالذكر ومفادها أن المثال التركي في سياسات الشرق الأوسط تشير إلى بعض الدروس التي قد، وربما يجب أن، تؤخذ بعين الاعتبار في مسيرة السلام في الشرق الأوسط. تلك الدروس تقترح بعض البدائل من أجل إقامة سلام واستقرار عميقين ودائمين، ومن أجل تحقيق ديمقراطية علمانية برلمانية تعددية بكل قيمها وقوانينها ومؤسساتها(١٣). وتتلخّص الدروس على الشكل التالي:

١ ـ يشير المثال التركي إلى أنه بوجود النية الطيبة والتصميم والشجاعة، وفوق الاستمرار، سيكون من المعقول تخطّي العوائق الموجودة والتقدّم على طريق الحرية.

٢ ـ إن الشرط المسبق الأهم، لتأسيس أي نوع من المؤسسات الحرة وإدارتها، وخصوصاً

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١١٩.

في منطقة مثل الشرق الأوسط، هو مستوى مناسب للنمو الاجتماعي ـ الاقتصادي نحن بحاجة إليه لدعمه.

٣ ـ ويرى المثال التركي أيضاً أن درجة معينة من الفصل بين الدين والدولة هي أيضاً أحد الشروط الضرورية المسبقة.

ولبنان هو مثال آخر. من المعروف جيداً أن في هذا البلد ديمقراطية كانت تعمل لفترة معينة من خلال نخبة مسيحية ومسلمة مختلطة، ولكنها انتهت بحرب أهلية طال أجلها وباحتلال أجنبي كذلك. في هذه الحالة أيضاً، هناك دروس مهمة وهي يجب أن تمدّنا بدليل للمستقبل.

فقط في بلد واحد من العالم الإسلامي استطاعت الديمقراطية أن تستمر على الرغم من المصاعب الداخلية والخارجية واستطاعت أن تعمل وحتى تزدهر. وهذا البلد هو تركيا. وفي تركيا كانت الديمقراطية خياراً حراً للأتراك أنفسهم ولم تفرَض من قبل أيٍ كان(١٤).

خاتمة

ملاحظات قليلة للاختتام ستكمل هذه الدراسة المختصرة.

أولاً: إن العلاقات العربية ـ التركية يجب أن تتطور وتُطبّق ضمن إطار سياسة الشرق الأوسط، وخاصة «متحررة» من التدخلات الأجنبية.

ثانياً: علىٰ البلدان الشرق أوسطية، وخاصة البلدان العربية وتركيا، استغلال الفرصة التي سنحت في نهاية الحرب الباردة، والتي تقضي بإعطاء مسؤولية حل النزاعات المحلية للقوى الاقليمية لإنتاج حلول سلمية للقضايا الاقليمية.

ثالثاً: إن علاقات الصداقة العربية ـ التركية ستكون مكافأة للفريقين وللسلام الاقليمي.

وأخيراً، ومن أجل أن يكون السلام نهائياً ودائماً، يجب «مأسسة» (institutionalization) مسيرة السلام في الشرق الأوسط وتأطيرها في مؤسسات على أسس العلمانية والديمقراطية التعددية.

---

(١٤) المصدر نفسه.

المناقشات

١ ـ السيد يسين

اعتبر أن هذه الندوة التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية عن **«العرب والأتراك: حوار مستقبلي»** نقطة تحول في العلاقات الفكرية بين تركيا والوطن العربي.

لقد استمعنا في اليوم الأول إلى بحوث تاريخية عن الإمبراطورية العثمانية وممارستها في الوطن العربي. ولا بأس من إنعاش الذاكرة السياسية. وبالرغم من تضارب تقييم الدور الذي لعبته الإمبراطورية العثمانية، فعلينا أن نركز على الحاضر. وهذا الحاضر يتسم ببزوغ نظام عالمي جديد لم تتضح معالمه بعد، غير أن هناك نزوعاً فيه إلى الديمقراطية والتعددية واعتماد اقتصاد السوق واحترام حقوق الإنسان، وحل الصراعات بالوسائل السلمية. كما انه يتسم بزيادة العلاقات المتعددة الأطراف. ومن أبرز صورها نشوء التكتلات الاقليمية.

ولا شك أنه من أبرز التطورات في الوقت الراهن بروز فكرة انشاء نظام شرق أوسطي جديد، تدخل فيه إسرائيل وتركيا، بالإضافة إلى الأقطار العربية. ومصطلح الشرق الأوسط كان ينظر إليه العرب من قبل بريبة، وحتى تركيا ـ بحكم تحالفها مع الغرب ـ لم تكن النظرة إليها في الذهن العربي ايجابية.

الآن بعد أن بدأت مفاوضات السلام بين إسرائيل والبلدان العربية، وبعد توقيع الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني، هناك مجال لإنشاء نظام أوسطي جديد لا يكون منافساً للنظام العربي وإنما متكاملاً معه. والشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو تحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني وأهمها حقه في تقرير المصير وحقه في انشاء دولته المستقلة. هذا بالإضافة إلى ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كافة، وخضوعها لإجراءات نزع السلاح في المنطقة.

يمكن أن يدخل الشرق الأوسط في مرحلة جديدة في ضوء تحقيق السلام العادل،

وفي ضوء قيم الديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الإنسان، والتطبيق الدقيق للشرعية الدولية التي لا تقوم على ازدواجية المعايير.

٢ ـ طلعت مسلم

١ ـ أشار الباحث إلى تعهد منظمة التحرير الفلسطينية بنبذ الارهاب باعتباره عملاً ايجابياً، بينما تعتبره أغلبية الأمة العربية خطأ فادحاً من القيادة الفلسطينية، وأن مجرد اعتبار كفاح الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه المشروعة ارهاباً، يعتبر انكاراً لحقوق الشعوب في الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، فضلاً عن كونه مجافياً للحقيقة.

٢ ـ أشار الباحث إلى بناء الشرق الأوسط على أساس من الديمقراطية وحقوق الإنسان والعلمانية، وإذا كنا نتفق على الأقل حول الديمقراطية، إلا أنه من الواضح أن اقامة الديمقراطية في بعض المجتمعات وفقاً للمقاييس الغربية أمر غير ممكن في الوقت الحالي على الأقل، ونذكر، على سبيل المثال، مجتمعات الجزيرة العربية والصومال.

أما عن حقوق الإنسان فإننا نأسف لأن هذا المصطلح أصبح يساء استخدامه كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تخالف القوى المهيمنة، في حين انه يجري التغاضي عن باقي حقوق الإنسان حينما يكون مناسباً لهذه القوى.

نعتقد أن استخدام مصطلح العلمانية في العالم الإسلامي استخدام خاطىء أصلاً حيث لم يسيطر رجال الدين في التاريخ العربي على الحياة السياسية، وبالتالي فإن القبول بالعلمانية هو استعارة لمصطلح في غير مكانه. قد تكون العلمانية لازمة للغرب، لكنها غير مناسبة للمسلمين، وأستطيع أن أقول إن التيار السياسي الرئيسي في الوطن العربي هو التيار الإسلامي.

٣ ـ عبد الكريم غرايبه

العرب لا يحبون كلمة الشرق الأوسط (Middle East)، بل يفضلون القول بأن على الإيرانيين والأتراك والعرب أن يتفقوا من أجل خيرهم جميعاً. أما هذا الغريب الذي وضع إلى جانبنا، فمن واجبنا جميعاً أن نعمل على ازالته. نحن نريد السعادة والخير والأمن للأمم الثلاث. ولا أمل لأي منا بصداقة الغرب. كما ان أمريكا دولة لا يمكن الاعتماد على صداقتها ولا يجوز معاداتها لأنها نوع من النحل الافريقي المؤذي. وسلاحنا الرئيسي هو التعاون بين الأمم الثلاث في المجال الاقتصادي أولاً، ثم الثقافي مع اعادة النظر في ما يدرسه الأبناء من التاريخ لإزالة حاجز الرعب التاريخي.

ويكثر الحديث عن دول الخليج ونفطها. وهي بلدان في الواقع أفقر بكثير مما نتصور. ودخل كل أقطار الجزيرة العربية مجتمعة لا يصل إلى دخل بلد يماثلها سكاناً مثل هولندا، بل ربما كان مماثلاً للدانمارك، وسكانها ثلث سكان الجزيرة.

٤ ـ ستار الجميل

بودي أن أتدخّل في نقطتين، أعتقد أن من الأهمية اثارتهما حول ما سمعته من احسان غوركان عن تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية ـ التركية:

النقطة الأولى:

١ ـ لقد انهار الاتحاد السوفياتي ونتج من ذلك المزيد من الانعكاسات والآثار، وخصوصاً عندما استقلت عنه جمهوريات آسيا الوسطى وجمهوريات قوقاسيا وترانس قوقاسيا، وتختلف الأولى عن الثانية جيوبوليتيكياً... فما هو الأهم بالنسبة إلى تركيا؟ إن تركيا تحيطها دول عدة، لكل واحدة منها خصوصيتها وطبيعتها وعلاقاتها مع تركيا. فهل يمكن تركيا أن تنظر إلى الجميع نظرة واحدة؟

٢ ـ أكثر من سبعين سنة مرت على حكم النظام الشيوعي السوفياتي جمهوريات آسيا الوسطى وقوقاسيا، وإن أكثر من مئتي سنة مرّت على حكم الروس إياها، فهل من السهولة أن تحدث القطيعة بين هذه الشعوب والروس؟ لا أقصد من الناحية السياسية (أي الفنية/ الدبلوماسية)، ولكن من الناحيتين الفكرية والايديولوجية... مجاميع من الفئات والنخبات المثقفة التي عاشت في مناخ شيوعي، فهل من السهولة أن تتغير وتتطبّع بسرعة في مناخ من نوع آخر؟ طواقم سياسية كاملة تحكم اليوم هذه الجمهوريات المستقلة.. ألم تكن جميعها ضمن إطار الحزب الشيوعي السوفياتي؟

٣ ـ جيوغرافياً واثنولوجياً، فإن المصالح التركية ستكون أكبر وأوسع مع بعض جمهوريات قوقاسيا مقارنة بجمهوريات آسيا الوسطى التي تعتبر دولاً فقيرة وقليلة السكان، وضعيفة الموارد، وبعيدة جغرافياً.

النقطة الثانية:

لا أدري كيف يمكن أحداث ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ أن تكون سبباً لاخفاقات القومية العربية كتيار سياسي وككيان سياسي، كما ذكر ذلك الباحث. صحيح، لقد انهار الاتحاد السوفياتي بفعل أحداث تاريخية داخلية، ولكن كان للغرب دوره، وكذلك ما حدث من احتدام عربي داخلي من أحداث أساسية وخطيرة لم تكن الإرادة الدولية في منأى عن إشعالها... ولكن؟

أعتقد أن البيت العربي سيعود إلى تضامنه القومي، عاجلاً أم آجلاً.

٥ ـ محمد عدنان بخيت

لقد أجاد المحاضر في تحليل واقع الدول التركية في آسيا وفي منطقة القفقاس والدور المنتظر لتركيا، وخاصة في ما يتعلق بالتعاون العربي ـ التركي. كما ان المحاضر أفادنا أنه من

المفضل لأية مفاوضات لكي تنجح ألا يدخل أصحابها بشروط مسبقة. ونجد أن المحاضر ناقض نفسه لأنه اشترط للنظام الشرق أوسطي الجديد أن يكون علمانياً، والمعلوم أن العلمانية غير مقبولة لجماهير الأمة العربية والإيرانية، وربما التركية.

فلماذا أهمل المحاضر إيران في المنظومة الجديدة؟ وما دام المحاضر يتحدث عن الشرق الأوسط، فلماذا لم يعط دوراً لباكستان وبقية الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى؟

نرجو من المحاضر توضيح دور تركيا ضمن هذا المحيط من المتغيرات السريعة وغير المنضبطة.

٦ ــ طارق المجذوب

لدي **ثلاثة أسئلة:**

قرأت في بعض الصحف التركية اليومية أن تركيا تدرب وتسلح الآذريين.

١ ـ فهل من الممكن، بعد أن تدهور الوضع في آذربيجان أن تعلن تركيا الحرب على أرمينيا؟

٢ ـ والسؤال ذاته ينطبق على صربيا.

٣ ـ وهل تركيا جاهزة لأن تسحب تأييدها دنكتاش بعد أن تجددت الضغوط الأمريكية بخصوص القضية القبرصية؟

٧ ــ خير الدين حسيب

لديّ تعليقان وسؤال واحد. **أولاً،** أرى أنه سيكون من المفيد والنافع في ما يتعلق بأصدقائنا الأتراك أن يعلموا أننا نحن العرب لدينا حساسية شديدة من مصطلح «الشرق الأوسط»، في الوقت الحاضر بسبب ما يطرح حالياً من مشاريع تحت هذا العنوان فنحن لا نستسيغه لأنه يضم شركاء لا نستسيغهم، ونفضل أن نتحدث في سياق العلاقات العربية ـ التركية، إذ يمكننا في هذا السياق أن نلتقي ونستكشف الأمور. **النقطة الثانية،** أنا أتفق مع ما جاء في ورقة غوركان باستثناء العلمانية.

كنا قد عقدنا مؤخراً حواراً بين الحركة القومية العربية والحركة الإسلامية، وقد تم الاتفاق على أنه لا يوجد في الاسلام حكومة إسلامية. والمسألة هي هل نطبق الشريعة الإسلامية أم لا، وحتى في هذا الأمر هناك اختلافات واسعة بين الفئات المختلفة في الحركة الإسلامية؛ والبعض يقول إن علينا أن نتمسك بالمبادىء الاسلامية لا بحرفية الشريعة كما يفسرها هذا أو ذاك. لذا فإن الكلام عن العلمانية في الوطن العربي، باستثناء لبنان، هو أمر غير مستحب، ولا أرى أنه ينبغي أن نجعل من ذلك شرطاً مسبقاً للتعاون. يمكنكم الحديث

عن الديمقراطية والتعددية السياسية، فهي مقبولة ومستحبة، أما ادخال العلمانية كشرط مسبق فلا أراه سيكون مفيداً.

هذا ويبدو أن مصالح الولايات المتحدة في تركيا مستقبلاً قد تكون أقل من السابق نتيجة نهاية الحرب الباردة وانحلال الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن العوامل الاقتصادية في أمريكا. ومن المحتمل أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأقطار الأخرى، مثل تركيا ومصر، ستأخذ بالانخفاض لتتوقف في مرحلة من المراحل في مدى بضع سنوات. وسؤالي هو ما يلي: إذا حدث التخفيض أو التوقف في المساعدات الاقتصادية الأمريكية لتركيا، فإلى أي مدى سيؤدي ذلك إلى تخلص السياسة الخارجية التركية من النفوذ الأمريكي، وبعبارة أخرى، تخلص هذه السياسة في ما يخص العرب من النفوذ المذكور؟

٨ ــ إحسان غوركان (يردّ)

١ ـ هل يمكن اعتبار أحداث ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، أي حرب الخليج الثانية، مقياساً للانقسام في الأمة العربية؟

الجواب: لقد ظهر أن فكرة الوحدة العربية قد أخفقت كحركة سياسية وككيان سياسي. وقد انقسم العرب إلى مجموعتين في مسألة الكويت، إذ انضمت الدول العربية ذات النفوذ الأكبر كمصر وسوريا والسعودية، وكذلك عدد من الدول الصغرى، إلى التحالف الأعظم ضد العراق. كان هذا هو التطور الأهم الناجم عن الأزمة الكويتية.

٢ ـ هل يجري التفكير بإجراء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس ديمقراطية علمانية وتعددية. فهل هذه سياسة ممكنة في الشرق الأوسط.

الجواب: إن الشرق الأوسط هو منطقة المتناقضات سواءً في أمور الدين أو الطائفة، وفي أمور الرفاهية أو المقام السياسي والمركز الاجتماعي ـ الاقتصادي. في مثل هذه المجتمعات أو المناطق، لا سيما في الأقطار الأقل تطوراً، تكون العلمانية والتعددية طريقة مهمة تؤدي إلى الاستقرار والسلام والتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي.

٣ ـ كيف نقيّم النفوذ الايراني في القفقاس وآسيا الوسطى؟

الجواب: في رأيي أن ايران لا ترمي فقط إلى أن تكون دولة عظمى في الخليج، بل إنها تسعى كذلك إلى مد نفوذها في القفقاس وآسيا الوسطى. يستدل على هذا من قيامها بدور معين يتلخص بإبقاء الآذريين الأتراك الجنوبيين منفصلين ويقدر عددهم بنحو عشرين مليون نسمة، وعلى العكس تقوم بمحاولة ضم سبعة ملايين من الآذريين الأتراك من سكان آذربيجان، وتحويل السكان المسلمين في الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية التي استقلت حديثاً في القوقاز وآسيا الوسطى إلى جمهوريات اسلامية على الطرز الإيراني. وفي هذا

المجال بالضبط، تصطدم المحاولات الإيرانية والسياسات التنافسية مع السياسة التركية في نشر العلمانية والتعددية، وخاصة الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة.

٤ ـ هل ستقطع تركيا تأييدها الرئيس دنكتاش تحت الضغوط الراهنة؟

الجواب: ما من تركي يريد أو يستطيع أن يفعل ذلك. **أولاً**، وقبل كل شيء، لأنه ليس أقدر من القبارصة الأتراك على الدفاع عن حقوقهم في المجال الدولي. **ثانياً**، إن هذا التأييد مطلوب الآن بشكل خاص في غمرة النضال ضد حكومة پاپندريو الذي سوف يزيد من محاولات اليونانيين ـ في أغلب الاحتمالات ـ لحشد التأييد الأمريكي والأوروبي لمساعدته في إلحاق هزيمة سياسية بالأتراك.

٥ ـ هل ستتأثر السياسة الخارجية التركية باحتمال تقلص المساعدة الاقتصادية الأمريكية؟

الجواب: إن تعاون الأتراك مع الولايات المتحدة لا يقتصر على تلقي معونة عسكرية ومساعدة اقتصادية منها. إن الأسباب الاستراتيجية والسياسية أكثر أهمية وصحة. فتركيا تعلم أن المساعدات سوف تنفد يوماً ما، ولذلك فهي تأخذ احتياطاتها منذ الآن بخصوص هذا الحدث.

الفصل الرابع عشر

نحو صيغ عمليّة لتطوير العلاقات العربيّة ـ التركية على المستويات المختلفة

الحوار المفتوح

١ ــ جهاد الزين

أود أن أبدأ هذه الجلسة الخاصة برواية هذه الحادثة البسيطة: عندما زرت إحدى الشخصيات الثقافية في إستانبول، ولن أسميه لأترك له الخيار إذا كان حاضراً، بأن يعلن اسمه أولاً، وكنا نتحدث عن مشروع الندوة آنذاك في شهر نيسان من هذا العام. عندما عرضت له ما حملني مركز دراسات الوحدة العربية واللجنة التحضيرية للندوة، من أفكار. قال لي اسمع سأروي لك هذا الأمر: كان والدي يقول: أنا أتعجب لماذا لا يذهب رجال الدين سوى إلى المواقع والمساجد، بطبيعة الحال الواجب الشرعي يقضي الصلاة في المسجد، ولكن من يذهب إلى المسجد هم عادة المؤمنون الذين لا يحتاجون إلى تبشير، ولكن من حين إلى آخر، يحتاجون إلى إعادة تذكير بواجباتهم الدينية. المطلوب أن يذهب المبشرون إلى الخمارات حيث غير المؤمنين.

وفي هذه الحالة اعتقد أننا بقيادة خير الدين حسيب دخلنا إلى خمارة العلاقات العربية ـ التركية. لماذا وبالإذن من مولانا، ولكنه يستطيع أن يتفهم مغزى هذه الرواية، لماذا ابدأ بذلك؟ أبدأ بذلك لأنه التقييم الأساسي الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية عبر اللجنة التحضيرية للندوة. هذا التقييم انطلق من واقعة أساسية هي أنه إذا شئنا فعلاً أن ندعو نماذج طبيعية للأجواء داخل النخبات العربية ونماذج طبيعية أيضاً للأجواء داخل النخبات التركية، لكان علينا فعلاً أن ندعو غير المهتمين بالعلاقات العربية ـ التركية، إذ باستثناء بعض الجهود الهامة، التي يقوم بها أناس مهتمون على الجهة العربية وعلى الجهة التركية على مستويات مختلفة، ولكنهم احصائيون ويعملون في مجال محدد، وليست هذه مسؤوليتهم، فإن المناخ السائد هو مناخ عدم الاهتمام. فلم يكن لندوة من هذا النوع أن تبدأ بداية فعلية ولو متواضعة من دون أن تختبر. وباعتقادي أن هذه الندوة اختبرت بذلك، وإلى حد ما

بنجاح أو على الأقل من دون فشل. علينا أن نرى طرق تفكير الآخرين كما هم وليس كما يلبسون أقنعة، أن يعرضوا ما هم فعلاً يؤمنون به، وأن نبدأ اعادة تصحيح مناخ العلاقات بين النخبات العربية والتركية، على أساس قبولنا بالآخرين كما هم، لأننا نحن أيضاً في الجهة العربية متعددو المشارب ومتعددو الأمزجة ومتعددو الاتجاهات. وإذا كان ليس بإمكاني أن أقول متعددو الثقافات، فإنه على الأقل باستطاعتي أن أقول نحن أيضاً متعددو وجهات النظر في تقييم الثقافات الموجودة. لن أطيل في هذا، لقد أصبح جزء كبير منه من الماضي، وسأترك لغيري من الزملاء المشاركين عن الجهتين العربية التركية أن يدلوا بدلوهم، محرضاً إياهم في الوقت نفسه، وهذه وجهة نظري الشخصية. وإذا كانت وجهة نظرهم تطال تقييم الندوة نفسها، أو جزءاً من الكلام دون أن يكون على حساب الاقتراحات العملية، فأنا اعتقد أنه أمر مفيد، وسيكون هذا جزءاً من تحويله إلى حوار بناء.

من الأفكار، التي ليست أفكاري، لأنني لاحظت وجود قواسم مشتركة حولها في خلال مسار الندوة، فكرة إرساء تقاليد التبادل الجامعي، ليس بمعناه الدائم المنظم تنظيماً من مؤسسات كبيرة بالضرورة. هذا مطلوب كنوع من الاهتمام بتبادل الخبرات الجامعية من دون تمويل كبير، فتستطيع مثلاً جامعة في تركيا خلال العام أن تستقبل، بطريقة أو بأخرى، حوالي خمسة أساتذة من الوطن العربي في موضوعات مشتركة محلية وذات أهمية اكاديمية، وليس في موضوعات مفتعلة، وكذلك الجامعات العربية. يمكن ارساء هذا النوع من التقاليد في الدروس العالمية من الجامعات، ويمكن ارساء التقاليد كما يحدث في الولايات المتحدة، فاحياناً وأكاد أبالغ، تكون ماراً في مطار الولايات المتحدة، ويتصل بك مركز أبحاث مستفيداً من مرورك، للاستفادة ممّا تعرفه انطلاقاً من الفلسفة التربوية التي تقول انه ليس هناك شخص غير مفيد في المجال الثقافي، فكيف هو بالأحرى على مستوى الجامعيين والمختصين.

نقطة أخرى تعنيني ربما بسبب موقعي المهني كصحفي ومعلق سياسي. يجب أن نفكر في إحدى الوسائل، في طريقة ما، ليحصل تواصل سجالي بين هذا القطاع الهائل، والحديث إلى الصحافة التركية المتنوع الاتجاهات. فكل اتجاه في الوطن العربي يستطيع أن يعثر على محاوره في تركيا، والعكس صحيح. كل اتجاه في تركيا يستطيع أن يعثر على أكثر من محاور في الوطن العربي. أنا لا أدعو إلى وفاق ولست معنياً بالنظرة الكلاسيكية إلى العلاقات الأخوية وعلاقات الصداقة بمفهومها الشكلي. أنا أتكلم: تعالوا نتساجل مختلفين، كيف يحدث هذا التواصل؟ بطريقة بسيطة على سبيل المثال، أن يكون المقال في صحيفة مثل **الأهرام**، وأنا أسمي مؤسسات لها احترامها في مصر، أو غيرها من الصحف الكبيرة في الوطن العربي. إن لم يمر هذا المقال، يمكن أن يمر مقال مهم لكاتب مصري مهم، ويهتم به بعض المثقفين الأتراك من غير أن يحدث هذا السجال، أن يرد عليه معلق سياسي

في صحيفة تركيا أو أستاذ جامعي. كيف يمكن أن يحدث هذا التواصل حين لا يكون أولاً هذا النوع من الأعمال معزولاً في بيئات أشخاص حسني النية، إذا لم أقل كلاماً أكثر قساوة؟ كيف يمكن أن يحدث هذا التواصل السجالي، أعني التواجه، الاختلاف بين مؤسسات الاعلام والمنابر التركية والعربية، وأن يدخل في العادات اليومية لكتاب الرأي على الجهتين؟

من الأفكار أيضاً، أسمح لنفسي، فقط لأنني أعرف منكم أكثر عن الموضوع، أن أقول إن خير الدين حسيب سيسير في مشروع نشر هذه المحاضرات لأعمال هذه الندوة باللغة التركية، بالإضافة إلى اللغتين العربية والانكليزية. هذا النوع أيضاً من النشر من التبادل الذي يمكن أن ينشأ بمبادرات فردية أو بمبادرات عامة يجب أيضاً تشجيعه، ليس على أساس افتعال التوافق مرة أخرى، بل على أساس تنظيم الخلافات وتنظيم التوافقات الفردية والعامة بيننا وبين الأتراك. هذا مدخل إلى بعض الأفكار العملية وليس الاقتراحات العملية، لأن وسائل تنفيذها ليست بعد واضحة، وسيكون في حدود علمي هناك مجهود للتفكير في هذا المجال بصيغة عملية أكثر.

٢ ــ أورهان كولوغلو

لقد بذلت نشاطاً في السنوات العشرين الأخيرة في محاولةٍ لإيجاد بعض الطرق المؤدية إلى التقارب بين الأتراك والعرب. ويسرني أن أقول، وإن كنا قد ناقشنا نقاطاً حساسة جداً، فإنه لم تظهر مشاعر سيئة. في ما مضى كان الأتراك من الذين هم أقل تسامحاً يتركون الاجتماعات إذا قيل شيء عن أتاتورك، وكذلك كان يفعل العرب عند بحث بعض المواضيع. إن المكسب الحقيقي لهذا اللقاء هو أننا نريد وبإخلاص أن يفهم بعضنا بعضاً. وعليّ أن أشكر القائمين على تنظيم اللقاء وخاصة خير الدين حسيب وجهاد الزين.

إن فهمنا المتبادل بعضنا لبعض تمليه علينا أسباب جغرافية، وكذلك وشائجنا التاريخية والثقافية. كان البحث عن الفهم المتبادل حتى الآن يتركز دائماً على صيغ سياسية واجتماعية. ومنها إلغاء الصفات الرديئة التي ينعت بها بعضنا بعضاً، وتنقية الكتب المدرسية من التلميحات أو التقييمات المشوهة، وغير ذلك. ولا نستطيع أن نقول إننا تقدمنا كثيراً في هذا المضمار، فسوء الفهم لم يزل مستمراً.

عند استماعي لما قاله الخبراء المشاركون في هذه الندوة، حاولت أن أتحرّى أسباب هذا الفشل وكيفية إيقافه عند حد بهدف التوصل إلى مستقبل يحفل بالصداقة.

يخبرنا التاريخ أن الصلات الثقافية والتاريخية بين الأتراك والعرب قد قطعت تدريجياً حتى بلغت نقطة الصفر تقريباً. ويخطر ببالي الجزائر وتونس ومصر وسوريا في القرن التاسع عشر. فقد تواصلت الصلات الثقافية معها طالما استمرت العلاقات الاقتصادية والسكانية

بينها وبين الأناضول. كان أول ما يفعله الغزاة الأوروبيون دائماً هو قطع الصلات التجارية بين الأتراك والعرب واحتكارها لأنفسهم. وما إن أخذ التبادل الاقتصادي بالتضاؤل حتى فقدت الاتصالات الاجتماعية تأثيرها وبدأت الأجيال الجديدة تتجاهل بعضها بعضاً.

تعتبر ظاهرة تعلم العربية في الجمهورية التركية مثلاً جلياً على أثر العوامل الاقتصادية في الظواهر الاجتماعية. كان تعلم العربية مقتصراً على المؤسسات الأكاديمية منذ تأسيس الجمهورية. حتى دروس القرآن كانت محدودة. وحين بدأ تطبيق نظام التعددية الحزبية، انتشرت هذه الدروس في أرجاء البلاد كافة. ولكنها لم تؤد، كما توقعت بعض الدوائر، إلى ظهور متذوقين حقيقيين للعربية. إن استظهار بعض النصوص دون فهم معناها لم يخلق تقارباً نابعاً من القلب. فضلاً عن أن هؤلاء الناس من المرددين للنصوص لا يستطيعون حتى التكلم بالعربية لأغراض عملية. وحين أخذت العلاقات الاقتصادية بالتطور بين الأتراك والعرب منذ الستينيات ظهرت الحاجة إلى المعرفة بالعربية وإلى معرفتها على نحوٍ علمي. وظهر خبراء لغويون بمعنى الكلمة. كما ظهرت كتب عن الأدب الحديث لكل من الطرفين في هذه الفترة. وكانت هذه هي الخطوة الأولى نحو الفهم المتبادل. وصار يسمح بظهور جرائد عربية وإعلانات هي الخطوة الأولى نحو الفهم المتبادل. وصار يسمح بظهور جرائد عربية وإعلانات عربية لمصلحة السواح. لقد حقق الاقتصاد ما أخفق فيه الحقل الاجتماعي.

لهذا، وإذا كانت الحلول الاجتماعية والسياسية بطيئة التأثير، فلماذا لا نركز اهتمامنا في المستقبل على الحلول الاقتصادية؟ فلو تمكنا من تطوير التجارة الاقليمية وحتى المحلية (على الحدود) كبداية، فإن ذلك سيسهم كثيراً في الصداقة بين الأتراك والعرب. إن النظام الاقتصادي الدولي القادم سيستمر في خلق المشاكل التي يصعب على الطرفين كثيراً التغلب عليها. إننا لن نستطيع أبداً أن نوفر الوقاية لأنفسنا من أن نصاب برشح خطير إذا عطست الولايات المتحدة عطسة خفيفة. وفي وسعنا أن نتخيل بسهولة ما يمكن أن يحدث لو أنها أعلنت افلاسها، على حين أن مثل هذا التعاون الاقليمي قد يساعدنا على تخطي الصعاب. إن هذا التعاون الاقتصادي سوف يسهم بالضرورة في تصحيح الصور المشوهة.

ولا أعني بهذا القيام بتحدٍ مباشر لاقتصادات الدول العظمى أو غيرها. لقد أفلتت هذه الفرصة من العرب قبل نحو عشرين سنة. ونحن مضطرون الآن إلى القبول بحلول محدودة. وبالطبع، مثل هذا التحرك يجب أن يصحبه مجهود منتظم من الأكاديميين والباحثين. وأستطيع أن أذكر جهود (UCICA) التي نشرت مؤخراً تاريخاً عثمانياً بقلم باحثين، أتراكاً وعرباً، بهدف التوفيق بين الآراء المتناقضة. ولو ظهرت مثل هذه الأعمال بصورة منتظمة، فأنا واثق أن التقييم الموضوعي من الطرفين سيكون سائداً خلال الجيلين القادمين.

٣ ـ زكي مبارك

أولاً: التجربة: محيطها الاجتماعي ـ الثقافي

خلال اقامتي في مدينة لاهاي الهولندية ما بين آب/ اغسطس وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، عشت تجربة حية لتعاون عربي - تركي في الميادين الاعلامية والثقافية والدينية والاجتماعية.

١ ـ في الميدان الاعلامي

من بين وسائل الإعلام التي تعمل على توعية المواطن العربي والتركي وتدعو إلى دعم التعاون في كل المجالات الحياتية في هولندا بين الجاليتين التركية والعربية، جريدة نصف شهرية تحمل اسم **المساعد** (Hizmet). هذه الجريدة تصدر باللغتين العربية والتركية وتوزع مجاناً من دار إلى دار في أهم المدن الهولندية التي توجد فيها جالية عربية وتركية مستقرة.

من خلال ما نشرته الجريدة في العددين الصادرين في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، يتضح توجيهها وأهدافها التي تتلخص أساساً في نشر الوعي بين صفوف الجاليتين العربية والتركية من أجل مواجهة مشاكل الهجرة مع الحفاظ على الهوية القومية لكل جالية.

٢ ـ في الميدان الثقافي والاجتماعي

تكونت في هولندا جمعيات ثقافية ـ اجتماعية عدة ومكاتب شبه رسمية عربية ـ تركية تعمل كلها، من خلال أنشطة فكرية وأعمال اجتماعية على نشر الوعي بين الأقليات الموجودة في هولندا من أجل تحقيق صورة أخرى أكثر إيجابية حول المهاجر في هذا الظرف الذي تعالت فيه أصوات التعصب والكراهية في أوروبا.

٣ ـ في الميدان الفكري والديني

تعمل هذه المكاتب العربية ـ التركية، والجمعيات الثقافية والاجتماعية على كل المستويات (الأطفال، التلاميذ في المدارس، الأمهات في المنازل) من أجل التوعية القومية، والتعاون الفعال بين كل الجاليات، خصوصاً بين الجاليتين العربية والتركية التي تتشّكل منهما أغلبية المهاجرين في هولندا. ونتيجة هذا العمل الجمعوي، فقد تحققت بصفة عملية مجموعة من مظاهر العمل العربي ـ التركي المشترك في مجالات: الثقافة (بناء المدارس وتمويلها ـ المساجد ـ المتاجر الإسلامية) إضافة إلى أعمال وحدوية مشتركة من أهمها التنسيق بين مواقف العمال المهاجرين الأتراك والعرب لمواجهة الإدارة الهولندية.

ثانياً: التجربة: دوافعها وأبعادها

يمكن بإيجاز تلخيص دوافع هذا التعاون العربي ـ التركي في هولندا في النقاط الآتية:

(أ) الهجرة ـ بكل عواملها ومشاكلها وملابساتها.

(ب) العوامل الثقافية والدينية والعاطفية التي تؤلف بين الجاليات ذات الإحساس المشترك، والمصير المشترك والمصالح المشتركة.

(ج) الشعور بضرورة تشكيل جبهة موحدة ومتضامنة بين الجاليات المتعاطفة من أجل الدفاع عن الهوية القومية، والحفاظ عليها في أرض الغربة وصيانتها من كل عوامل الاستيلاب.

ثالثاً: موقع هذه التجربة في الحوار المستقبلي بين العرب والأتراك

التجربة كخطوة ونموذج مصغر للحوار العربي ـ التركي

إذا كانت هذه التجربة الملموسة قد تحققت في هولندا بفعل ما تشعر به الجاليتان العربية والتركية من مخاوف تجاه كل أشكال المس بحضارتهما، وفكرهما، وقوميتهما العربية ـ الإسلامية، ومصالحهما المادية والاجتماعية، فإن هذا التعاون ما تحقق إلا نتيجة كل هذه التخوفات. ولقد تحقق ذلك على الصعيد الشعبي دون تدخل السلطات الحكومية في هذا العمل، باستثناء ما تمنحه لهذه المنظمات المؤسسات الحكومية الهولندية من مساعدات، وبفضل ما تساهم به الجاليتان العربية والتركية من أموال وعمل لانجاز عدد من المشاريع الاجتماعية والدينية (بناء المدارس والمساجد)... الخ. فهل سيصل الحكام الأتراك والعرب إلى المرحلة نفسها من الوعي السياسي والحضاري الذي بلغته الجاليتان العربية والتركية لإرساء قواعد التعاون المشترك في المستقبل القريب على الصعيد الحكومي العربي ـ التركي؟

لعل هذا هو الهدف من هذه الندوة التي تدعو إلى حوار جدي بين الأتراك والعرب؛ للتفكير في تعاون مستقبلي تفرضه ظروف المنطقة، وعوامل الحضارة المشتركة ومصير العرب والأتراك في المستقبل القريب.

كيف يمكن دعم هذه الصيغة العملية والفعلية للتعاون العربي ـ التركي؟

أعتقد انه حان الوقت لخلق أجهزة وأدوات ناجعة لوضع التعاون العربي ـ التركي في إطار مؤسساتي، يتمتع بالاستقلال المادي والمعنوي عن السلطات الحكومية، التركية والعربية.

فيكون بذلك بمثابة مؤسسة علمية تعنى بكل القضايا التي من شأنها أن تقرب وجهات النظر بين العرب والأتراك في كل الميادين شأنها في ذلك شأن بعض المؤسسات الأوروبية التي تعمل من أجل الدفع بالوحدة الأوروبية إلى الأمام. إن مؤسسة تحمل اسم: المؤسسة العربية ـ التركية للتعاون الثقافي والاجتماعي بإمكانها أن تلعب هذا الدور.

٤ ـ عبد الجليل التميمي

لعل هذا اللقاء، أو هذه الندوة، بشقيه العربي والتركي، قد أوحى لنا بكثير من الدروس. وأول هذه الدروس، أنه على الوطن العربي وتركيا العمل على أكثر من مستوى، وهذا اللقاء يبين لا شك أن العمل الذي يجب أن نقوم به ما زال طويلاً وشاقاً جداً. والذي نستنتجه أيضاً أن الوطن العربي هام جداً بالنسبة إلى تركيا، وتركيا هامة جداً بالنسبة إلى الوطن العربي. وعليه، فعلى تركيا وعلى الوطن العربي أن يعددا من اللقاءات، ليس فقط بين المتخصصين من ذوي التأثير المحدود، كما ذكر جهاد الزين، لكن على جميع المستويات، لأن نتائج البحوث المتوصل إليها، لا تصل إلى رجل السياسة، ولا إلى العسكري، ولا إلى الفئات الأخرى من المطلعين على العلوم الإنسانية. لذا يجب علينا أن نعدد من اللقاءات على جميع المستويات: الشركات، ورجال الاعلام، والأكاديميين، في محاولة منا جميعاً لخلق مناخ جديد لتعاون سليم.

وفي هذا النطاق لعل المسؤولية الكبيرة تلقى على تركيا. أتمنى من تركيا أن تتحرك على المستوى العربي، أتمنى عليها أن تعدد من تفاعلاتها ووجودها، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، كما ترغب في ذلك، ولكن على جميع المستويات. أعطي مثالاً على ذلك، على الرغم من أهمية الوطن العربي بالنسبة إلى تركيا، لا أرى في الوطن العربي مؤسسة بحثية تركية. لقد أنشأت تركيا مركز البحوث التركية في واشنطن، لكنها لم تفكر في مجال آخر من شأنه أن يستقطب الرأي العام. فلا بد لكسب الرأي العام وفتح الأسواق العربية من تهيئة ذلك. إنها ليست عملية آلية. لكن كيف يتم العمل؟ لا بد من وضع استراتيجية الأولويات بين تركيا والوطن العربي. نحن نعمل ونترك دون تخطيط، على مستوى الأمزجة، إذ ليس هناك، لا على مستوى تركيا ولا على المستوى الوطن العربي منهج لوضع استراتيجيات يجب أن يتبع لتهيئة هذا المناخ.

ثانياً: إن الرأي العام العربي، وبحكم هيكليته متوجه نحو تركيا. التلفزة التركية لا تبث شيئاً عن الوطن العربي، والتلفزة العربية كذلك يجب أن تستغل هذه الوسائل الاعلامية لكسب الرأي العام ونقل مشاغل الأمتين، ووضع برامج ذكية هادفة وبناءة تخدم مصالح الامتين في المستقبل. ليس هناك تعاون بين الأمتين في هذا المجال، بل، بالعكس نرى أنفسنا في الوطن العربي مقصرين جداً، والعكس صحيح.

ثالثاً: ليس هناك تبادل للأساتذة، ولا الطلبة. كان يجب أن توضع استراتيجيا علمية لكسب الجيل الجديد من الطلاب والباحثين العرب والأتراك لمعرفة كلا البلدين. لقد بدأنا بتجربة صغيرة في تونس، فأرسلنا حوالي ٦٠ طالباً إلى كلية في أنقرة. ونأمل أن تتعدد هذه الظواهر: أن تفتح تركيا جامعاتها لطلاب العرب، كما تفتحها الآن لآسيا، وأعتقد أن هذه ورقة أساسية ومستقبلية، وأن يفتح العرب جامعاتهم للطلبة الأتراك. في تركيا الآن مجالات عديدة يجب توظيفها لخلق عقلية جديدة وخلق مناخ جديد. التغيير لا يتم عن طريق قرار سياسي، وقد رأينا كيف أن السياسيين أعاقوا هذا التعاون. إذاً المهم وجود أرضية، فالأرضية غير متوفرة لغاية الآن لسوء حظنا. ولا بد من أن نعمل على ايجادها.

الجمعيات العربية، كما قلت، لا بد من أن توظف في هذا المجال. فجمعيات الصداقة العربية ـ التركية محصورة على زيارات بعض المسؤولين الذين لا يؤثرون في بلورة العلاقات العربية ـ التركية. كيف نغير إذاً هذه الأوضاع؟ يجب أن نحاول اقناع الآخرين بالتحرك ايجاباً. هذه قضايا أساسية. أنا لا أخالف زكي مبارك في أن الإسلام يجب أن يكون ورقة عمل بيننا. نحن نحترم اختيارات تركيا وأيضاً أعتقد أن تركيا تحترم اختياراتنا، لا بد من أن نجد جذعاً مشتركاً للتعامل معها، ولا بد من أن نقنع الآخرين بأن هدفنا هو الإنسان التركي للقرن الواحد والعشرين، فكيف نؤمن له نوعاً من التلاحم والتوافق والتعامل العلمي السلمي؟ يتوقف مستقبل العالم التركي والوطن العربي على مراكز البحث، وهذا لو تم، وأنشئت مثل هذه المراكز المشتركة بيننا جميعاً، لحقق العرب من الطموحات النبيلة في اطار أولويات لمستقبل الأمتين.

لو كنت مسؤولاً عن التعليم، لفرضت اللغة التركية على كل الطلاب، ولسوء الحظ إن تعليم اللغة التركية في بعض الجامعات العربية توقف، فلا بد من أن تفرض على أقسام التاريخ اللغة التركية، وتفرض على كل الجامعات وكل المدارس دراسة التاريخ العثماني، وتركيا اليوم. الفيزيائي والكيميائي والصيدلي العربي، كيف أكسبه إذا لم أوفر له الحد الأدنى من أبسط المعلومات عن تركيا اليوم، عن وزنها الاقتصادي، ووزنها السياسي في القرن الواحد والعشرين؟ إذاً لا بد من أن نخترق جدار اللامبالاة، جدار الجهل المطبق على جميع المستويات في الوطن العربي وفي تركيا، ولا يكون ذلك إلا عن طريق البرامج المشتركة. وأخالف جهاد الزين في ما يقول من أن بعض المتخصصين اجتمعوا في قضايا تاريخية. يعتمد التأثير اليوم... على العكس، فهذه الندوة اراها نتيجة حتمية لما تم قبل هذا الاجتماع. هناك أولويات لا بد منها. نحن نظمنا مؤتمراً في طرابلس، ثم مؤتمراً في أنقرة، وتناولنا كل القضايا الاقتصادية. موضوع الندوة كان «العلاقات العربية ـ العربية: اليوم وغداً»، إذاً لا بد من أن نتفاعل ونتكتل ونقول إن هذه ندوة هامة وقد جاءت لتتويج تعاون تم في الماضي،

لكن هذا لا يكفي. اعتقد أن عشرات من هذه الندوات في الوطن العربي وتركيا كفيلة بأن تغير وجه الوطن العربي وتركيا في المستقبل.

آخر طموحاتي، إذا صح التعبير، هو أن تنشر كتب في اللغة التركية للأتراك، وأن تنشر كتب عن تركيا الجديدة في الوطن العربي. تركيا لا تقوم بشيء حول هذا الموضوع. تريد منا أن ندافع عن العلمانية لكن لا تقوم بشيء مقابل ذكر حضاري ومعرفي. إن المبادرة في رأيي يجب أن تنطلق من تركيا، وعلى الوطن العربي أن يتحرك، ويا حبذا لو وظفت تركيا مكانتها الآن في الخليج لانطلاقة جديدة وتحرك جديد وتغيير جديد في السلوك وفي العقلية مستقبلاً.

٥ ـ فوليا أتاجان

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم ملاحظاتي في هذه الندوة.

١ ـ بصفتي من علماء الاجتماع وجدت من الصعب عليّ إدراك بعض المناقشات التي جرت هنا. فأنا أظن أن هناك فرقاً بين القومي العربي الذي يناضل من أجل الوحدة العربية وبين عالم الاجتماع الذي يحاول فهم الحقائق في الشرق الأوسط وتحليلها.

فإذا اخترت المركز الأول، فإن من المثير للاهتمام لي أن أستمع إلى المشاريع السياسية التي يطرحها القومي العربي في نهاية القرن العشرين. عندئذٍ يصبح استخدام التاريخ أمراً مفهوماً كأداة لتبرير بعض الحجج السياسية في إطار القومية العربية.

أما بصفتي عالمةً اجتماعيةً فإن من الصعب عليّ جداً أن أفهم ما جرى هنا. وبهذه الصفة أظن أننا لا نستطيع الكلام عن العرب أو الأتراك ككيان موحد. وكلنا يعرف أن مثل هذا الكيان الموحد غير موجود. إننا حين نتكلم عن كيان عربي أو تركي، فنحن إنما نعكس صورة خلقتها مجموعات سياسية مختلفة على أشكال شتى. إن بوسعك أن يكون لديك هدف إقامة كيان عربي أو تركي كما يفعل بعض القوميين العرب أو الأتراك. إنك هنا تشكل تصورك السياسي باستخدام بيانات علمية مزعومة لتبرير خيارك السياسي.

٢ ـ من الواضح أن الحركات الاسلامية تحظى بتأييد شعبي وهي تتحدى الحركات القومية العربية والوحدوية. ولديّ انطباع بأن عدداً من القوميين العرب يتطلعون إلى نوع من التفاهم مع هذه الجماعات. إنها تدعي «أن الاسلام جزء من ثقافتنا» وأظن أن هذا يساعدنا على أن نفهم السبب، لماذا يكاد يكون من المستحيل الكلام عن العلمانية في هذا الإطار؟

إن من الممكن دراسة الدين على مستويات مختلفة. إنك تستطيع أن تتفحص مضمون الدين وما فيه من عقائد ثابتة، وأن تحلل الهيكل التنظيمي له، وأن تنظر إلى الدين كعنصر من عناصر البنية الاجتماعية وتطبيقها العملي دون النظر إلى المضمون اللاهوتي، وبذلك تعتبر الديانة الموجودة كحقيقة اجتماعية من منظور التوجه الاجتماعي العام. إن هذا

يساعد على فهم عملية العلمانية في تركيا وفي الشرق الأوسط متصورين التدين الشائع اليوم بحدود اطار شامل وملائم نسبياً. إن مصطلح العلمانية لا يعني أن كل فرد من أفراد المجتمع هو علماني المشاعر أو أن اهتمام الناس بالدين يتناقص. إن العلمانية هي تغيّر في التنظيم الأساسي للمجتمع.

وأظن أننا إذا أردنا حقاً أن نفهم الحركات الاسلامية عامةً والقوى المحركة وراءها، فإن علينا أن نتوقف عن الكلام عن الاسلام ونبدأ بالكلام عن أشكال الاسلام المختلفة والتفسيرات المختلفة للاسلام والطرق المختلفة لتنظيم الاسلام. إني أجد في هذا الاطار صعوبة في فهم شكل الاسلام الذي تشيرون إليه باعتباره جزءاً من ثقافتكم.

٣ ـ ملاحظتي الأخيرة، أننا لا نستطيع الحوار من دون أن نعرف الكثير عن بعضنا البعض، وإلا يكون الحوار مناجاة ذاتية. وأنا أتساءل من منا يستطيع تحليل الهيكل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مصر وتركيا وسوريا وغيرها؟ ومن منا يستطيع أن يسمي الشركاء السياسيين بأسمائهم ويحدد معتقداتهم وأهميتهم في النظام السياسي في تركيا ومصر وغيرهما؟

إن اقتراحي العملي في هذا الصدد هو أن نبادر إلى إرسال العدد الذي نستطيعه من علماء الاجتماع لدراسة الهيكل الاجتماعي والسياسي والثقافي لكلٍ منا. وإننا نحتاج لهذا الغرض إلى أداة هي اللغة. فعلينا أن نقيم مؤسسات لتعليم اللغتين العربية والتركية لدى كلا الطرفين تعليماً صحيحاً. وعندئذٍ يمكننا أن نجري حواراً حقيقياً بدلاً من المناجاة الذاتية.

٦ ــ وجيه كوثراني

تكّون انطباع لدّي من خلال قراءتي وسماعي أوراق الندوة ومداخلاتها. إننا نكاد نكون حيال خطابين أو حيال نوعين من المقاربة لموضوع العلاقات العربية ـ التركية:

١ ـ خطاب يغلب عليه طابع الدراسة الاستراتيجية والاقتصادية والجيوسياسية، وهو خطاب يتسم بالمنهج البراغماتي ويغلب على المقاربات التركية مع استثناءات نلاحظها عندما يحمل الخطاب التركي اندفاعات ايديولوجية في فهم العلمانية عقيدة دوغمائية لا تأخذ بالاعتبار وزن الإسلام في دينامية المجتمع المدني والأهلي، بينما تأخذه بعين الاعتبار عندما يكون الاسلام في خدمة الدولة كإيديولوجيا «رسمية»، أو كمؤسسات «حكومية». وهذه المفارقة تدعو الفكر التركي إلى أن يعيد النظر في هذه الثنائية التي حسمها ظاهراً لمصلحة العلمانية، نحو اعتماد فهم متوازن للعلاقة بين حدي الإسلامية والعلمانية... وهذه ملاحظة تنطبق أيضاً على الفكر العربي.

٢ ـ الخطاب الثاني، خطاب يغلب عليه طابع الدراسة الفكرية والتاريخية. وهو خطاب يتسم بتغليب الشحنات الايديولوجية السياسية، ويغلب على المقاربات العربية مع استثناءات

نلاحظها عندما يحمل الخطاب العربي اهتمامات واختصاصات في الدراسات الجيوسياسية والاقتصادية والعلاقات الدولية.

والملاحظ أن المقاربات الاستراتيجية والاقتصادية التركية والعربية لا تحمل توترات خلافية عميقة، بل تحمل عناصر حوار وأحياناً عناصر تداخل ونظرات مشتركة. بينما نلاحظ أن المقاربات الفكرية والتاريخية من الجانبين تحمل سجالاً وخلافاً... فهل نستنتج كما يرى البعض أنه من الأفضل الاقتصار على درس الواقع والحاضر بمفاهيم وأدوات العلوم الاستراتيجية والاقتصادية؟ لا أرى أن هذا التوجه الحصري أو الأحادي يمكن أن يكون مفيداً على المستوى الاستراتيجي والمستقبلي وذلك لأسباب كثيرة:

١ ـ إن الاستراتيجيا والعلوم المستقبلية تستفيد كثيراً من خبرة الماضي، أي من الدراسات التاريخية إذا ما أخضعت هذه الأخيرة إلى مفاهيم علمية جديدة ونظريات جديدة في علم التاريخ تقول إن التاريخ هو دراسة البشر في الزمان، والزمان هو حركة تخترق الماضي والحاضر والمستقبل.

٢ ـ إن حركية المجتمعات الإسلامية ـ وأية مجتمعات، وخاصة مجتمعات العالم الثالث والجنوب ـ لا تتحكم فيها النظرة التقنية والتخطيط من قبل الخبراء والمتخصصين. فقد أثبتت تجارب التنمية في العالم الثالث كم هي مهمة المعطيات الثقافية والقيمية والتراثية في السلوك الاقتصادي والعلاقة بالسلعة وفي مدى الحاجة إليها. والثقافة مخزون غني. ولكي يكتشف الخبراء الاقتصاديون والاستراتيجيون هذا المخزون لا بد من علوم تاريخية واجتماعية واتنولوجية وانتربولوجية.

الخلاصة، أنه لا بد في رأيي من الدراسات التاريخية والفكرية والاتنولوجية والمونوغرافية الميدانية للبشر والسكان والتجمعات كي تُسدد خطى الدراسات المتخصصة في الاستراتيجيات والانماء. وفي المسألة التاريخية، من الضروري إعادة قراءة التاريخ العثماني من قبل الأتراك والعرب معاً. ولكن ليس صحيحاً أن ندعو إلى توحيد النظر إلى التاريخ العثماني. إن العودة إلى التاريخ والتماثل معه عبر الذاكرة واستحضار الأحداث وسحبه إلى الحاضر للتوحد على أساسه، أمور لا تشكل نظرة واقعية ولا موقفاً من الماضي صالحاً لفهم الحاضر.

إن فلسفة التوحيد على أساس وحدة النظر إلى التاريخ هي فلسفة الدول القومية في القرن التاسع عشر وفلسفة النازيات والفاشيات والدول التوتاليتارية. حتى داخل الشعب الواحد يصعب، بل يستحيل، توحيد النظرة إلى التاريخ. فكيف بين شعوب؟

الخلاصة: لعل الحقيقة تقع بين حدين: الواقعية والتاريخية. واقعية تأخذ بالاعتبار مسار

التاريخ في كليته كدروس وعبر وحركة نحو الحاضر. وتاريخية تأخذ بالاعتبار معطيات الواقع وتحولاته، وأن لا شيء جامد في التاريخ.

اقترح على مراكز الدراسات، سواء في تركيا أو في بلاد العرب، الاهتمام بالحوار حول منهجيات التاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى وحقولها وميادينها العملية في المجتمع التركي والمجتمع العربي، وفي إطار معرفي متكامل لا وفقاً لاختصاصات حديثة. فهل ثمة إمكانية لذلك؟

٧ ــ إكمال الدين إحسان اوغلو

إنني أعتقد بأن هذه الندوة تتميز بأهمية خاصة وهي كما تمت الإشارة، حلقة هامة في حلقات عديدة سبقتها. وحيث إنني قد ارتبطت في العديد من التي سبقتها في الفترة الماضية لمدة أكثر من خمسة عشر عاماً، وحيث انني وجدت نفسي في خضم العلاقات العربية ـ التركية وعلى جانبيها منذ الصغر، فاسمحوا لي أن أقول بعض ملاحظاتي الأساسية حول الصيغ الضرورية لتحقيق هذا التقارب.

أعتقد بادىء ذي بدء، أن الأمر يتطلب نوعاً من النظرة الموضوعية لأنه لدى الطرفين مجموعة من الأفكار الخاطئة، وهذا يصل إلى درجة أننا أحياناً في تعاوننا نتوقع من بعضنا البعض أشياء لا نتوقعها من تعاملنا مع الأطراف الأخرى غيرنا. وهذا شيء صعب ولكننا سنتجاوزه، فهناك قسم كبير من رجال الأعمال، عندما يتحاورون في مواضيع التجارة، يتوقع الطرف من الطرف الآخر، سواء كان عربياً أو تركياً، أن يعامل بطريقة أخرى مختلفة عن المعاملة التي يتلقاها من طرف أوروبي أو طرف من الشرق الأوسط. وهذا ناتج من عامل آخر ايجابي وهو أننا نعتقد أننا ننتسب إلى أسرة واحدة، وأن الإخوة يتوقعون من بعضهم معاملة خاصة. فعندما أقول أنا أخوك وأنتَ أخي، فإنه يجب أن يكون هناك معاملة خاصة بيننا. لكن الأحداث السياسية، والمساومات التجارية الآن لا تصلح لهذه المعاملة الخاصة.

إذاً لا بد من أن نتعامل على الأسس الدولية التي نتعامل بها مع الأطراف الأخرى، لأننا إذا توقعنا من بعضنا البعض معاملة الأخ لأخيه، بهذه التنازلات فسوف نصاب بخيبة أمل، لأن العالم ليس هو فقط العرب والأتراك. فلا أريد أن أشير إلى الأسباب التي تؤدي إلى هذه المفاهيم الخاطئة، فهذا تمت الإشارة إليه، وأصبح معروفاً أكاديمياً في بداية هذا القرن ومن ثم بعد الخمسينيات وفي ما بعد الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة وما إلى ذلك. ولكننا إذا جئنا إلى مرحلة جديدة، حيث فقدت هذه الترسبات، إلى حد ما، تأثيرها، أمكنتنا الظروف السياسية السائدة الآن من تعامل أفضل سياسياً والخ... وإذاً يجب أن نتجاوز العناصر السلبية في نظرتنا إلى بعضنا الآخر ونتعامل في ظروف الأسلوب الذي نتعامل به مع

الآخرين، وفي الوقت نفسه، نعتبر أن تراثنا والعوامل الجغرافية، والعوامل التي تحكمنا هي عوامل ايجابية تسهل هذا التقارب.

النقطة الثانية التي أريد أن أشير إليها هي مسألة تصحيح المفاهيم. فإنني أشارك جميع الذين تكلموا وأشاروا إلى أن تصحيح المفاهيم، وخاصة على المستوى الأكاديمي، ضرورة لازمة. وكذلك أشير إلى مسألة الكتب المدرسية. وحيث إنني ساهمت في هذه المسائل، فشلت في بعض المحاولات ونجحت في بعضها، ومن المسائل التي فشلت فيها مسألة الكتب الدراسية. أقول إنه آن الأوان لأن ننظر في الكتب المدرسية لدراستها جدياً، وهذه هي الكتب التي تشكل الأجيال؛ تشكل النافذة على الشعوب. والظروف التي أشرت إليها في بداية كلمتي، وهي الظروف الدولية والظروف الموضوعية، تمكننا الآن من إعادة النظر في الكتب المدرسية. فإنني أرى أنه يجب من هذا المنطلق أن نعيد النظر في الكتب المدرسية التي لدى الأطراف كافة. وأتمنى أن تكون هناك مبادرة من إحدى الجهات في هذا السبيل، وأتمنى أن تستأنف هذه المبادرات.

لاحظت في هذه الأعوام أن بعض الطلبة الأتراك الذين درسوا في الجامعات الأردنية، في مجالات غير العلوم الدينية، مثل الآداب أو التاريخ أو الفلسفة، أضافوا كثيراً إلى فهم الرأي العام التركي والدوائر الأكاديمية عن العلوم العربية عندما رجعوا إلى تركيا، لأن العادة حتى الآن أن الذين يذهبون من تركيا إلى العالم العربي، يذهبون فقط إلى الكليات والمدارس الدينية، ويكون نشاطهم منحصراً داخل الدوائر الدينية. أما عندما أتيحت هذه الفرصة عبر بعض المنح الأردنية فقد استطاع هؤلاء الطلبة أن يترجموا كتباً لكثير من العلماء والمؤرخين العرب، وهذه الأمور تضيف نفساً جديداً في الحالة الأكاديمية التركية.

والنقطة الأخرى التي أشير إليها في مسألة تحسين التفاهم بين الطرفين هي مسألة الترجمة بين اللغتين، فهي تحتاج إلى نظرة جديدة وإمكانيات جديدة، لأن الترجمة المباشرة بين اللغتين نادرة. خذ مثلاً نجيب محفوظ، الكاتب المصري الكبير الذي فاز بجائزة نوبل، لا توجد لكتبه ترجمة في تركيا باستثناء رواية أو روايتين وهي مترجمة من اللغات الأوروبية، بينما كان من الواجب أن تكون هذه الروايات وغيرها مترجمة مباشرة من اللغة العربية إلى التركية. والعكس صحيح، فمثلاً كثير من الكتاب الأتراك المشهورين مثل ناظم حكمت، عزيز نسين، هشام كنعان، ترجمت أعمالهم إلى العربية من اللغات الأوروبية. أنا عملت في الستينيات على ترجمة هذه الآثار إلى العربية ونشرت أثناء وجودي في القاهرة، ولكن الإنتاج الكبير الذي يتم في العالم العربي بترجمة أعمال هؤلاء الأدباء يتم عن اللغات الأوروبية. إذاً لا بد من أن نفكر في أسلوب الترجمة المباشرة بين اللغتين حتى تفهم الشعوب بعضها بعضاً بصورة أخرى.

انتقل إلى نقطة أخرى وهي مسألة العلمانية. إن مسألة العلمانية هي إحدى نقاط الخلاف. يجب هنا أن ننوه أولاً بأن الحكومة التركية ليست لها سياسة تصدير في هذا المبدأ، بمعنى أن جمهورية تركيا منذ قيامها حتى الآن لم تسع، بأي حال من الأحوال، إلى تصدير هذا المبدأ إلى الخارج الذي هو مبدأ دستوري داخلي. هذه نقطة أساسية أحب أن أشير إليها. النقطة الثانية هي أن العلمانية في تركيا أخذت مساراً خاصاً بها. إن اللاييكية هي اصطلاح أوروبي أو فرنسي بوجه خاص، وهو نشأ نتيجة ظروف فرنسية، أي علاقة الدولة بالكنيسة الكاثوليكية، وهو فصل سلطة الدولة عن سلطة الكنيسة.. الخ. إذاً اللاييكية نشأت في هذا الإطار، ولكن بعد قيام الجمهوية التركية اتخذت الدولة التركية هذا المبدأ مبدأ دستورياً، واتفقت عليه أغلب الأحزاب السياسية أو كلها، وأصبح مبدأ مقبولاً من الأغلبية العظمى للمجتمع والمسؤولين. لكن هناك نقطة هامة، كان هناك قبل أسبوعين اجتماع كبير في أنقرة اسمه «الشورى الدينية الأولى»، وحضرت هذا الاجتماع رئاسة الشؤون الدينية في أنقرة، وحضره رئيس الجمهورية ورئيسة الوزراء، وعدد من الوزراء، وزعيم حزب المعارضة، وبعض زعماء الأحزاب المعارضين، والعديد من علماء الدين وأساتذة الجامعات والأكاديميين، وبطبيعة الحال رئيس الشؤون الدينية الذي نظم هذا الاجتماع الكبير، ودعي إليه العديد من رجال الدين ووزراء الشؤون الدينية في العالم الإسلامي. لاحظت في هذا الاجتماع أن كل من تكلم من رجال الدولة التركية، سواء رئيس الجمهورية أو وزراء الدولة، كلهم توقفوا عند مبدأ العلمانية وقالوا إن تركيا دولة علمانية، ولكنهم في الوقت نفسه، قالوا ما يلي: لا تعني العلمانية رفض الدين ولا العداء للدين، ولا انكار الدين، وان تركيا بشعبها ٩٩ بالمئة هي دولة مسلمة وشعب مسلم، إنما تركيا اختارت هذا المبدأ لأنها رأت أن ظروفها التاريخية والسياسية تحتم عليها أن تقبل بهذا المبدأ وترى فيه ضمانة لحرية الأديان ولحرية الاعتقاد للمسلمين وغير المسلمين.

إذاً المسألة ليست مسألة مصطلحات، ولا هي مسألة كلمات، إنما هي مسألة محتوى. طبعاً هناك اتفاق بين المثقفين الأتراك في مسألة العلمانية، وأنا شخصياً، في ذلك الاجتماع، قلت في كلمتي اننا نحتاج إلى تعريف لهذا الاصطلاح في الإطار الإسلامي، لأنه لا يوجد بعد تعريف لهذا الاصطلاح. وقلت ثانياً إن في تاريخ تركيا يوجد تفسيرات مختلفة لهذا الاصطلاح، وهناك تفسير لا يعني بالضرورة ما أشار إليه رئيس الجمهورية ورئيسة الوزراء اليوم وغيرهم. وها هي تركيا عليه منذ بداية الحريات وتعدد الأحزاب منذ العام ١٩٥٠ إلى يومنا هذا. هناك فرق بين التفسيرات هذه، لذلك لا بد من تعريف لهذا الاصطلاح اليوم في الإطار الاسلامي حتى نضمن عدم التضارب في هذا المفهوم. إذاً «اللاييكية» في تركيا لا تعني في حال من الأحوال انها نمط تريد تركيا أن تفرضه على الآخرين. هذا في رأيي مبدأ أساسي في السياسة الخارجية التركية. الحديث في هذه الأيام

عن أن النموذج التركي بما فيه من «لايكية» هو نموذج يجب أن يحتذى لدى الجمهوريات التركية الأخرى في وسط آسيا. هذا خارج الإطار العربي. وفي واقع الأمر إنه ليس نتيجة النقاش الداخلي إنما نتيجة البحث الخارجي عن نموذج لهذه الجمهوريات. لذلك لا أعتقد أن هذه المسألة هي نقطة خلاف بين العرب والأتراك.

في نهاية الأمر أقدر أن أقول إن الصيغ العملية التي نسعى إليها هي صيغ ناتجة من مبادراتنا نحن، من المؤسسات الموجودة لأجل هذا الهدف، فالأمر يحتاج إلى أن نستخدم الامكانيات الموجودة.

في نهاية حديثي، أريد أن أشير إلى شيء سألني عنه الزملاء منذ أن وصلت، وهو هذا الكتاب الذي تعاون فيه مركز الأبحاث والتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في استانبول مع معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة، والذي جاء في مجلدين عن العلاقات العربية والتركية، وقد سعدت بالمساهمة في الاشراف عليه مع محمد صفي الدين أبو العز. فقد أشرف معهد الدراسات العربية على اصدار المجلد الأول الذي يغطي إلى جانب العلاقات العربية ـ التركية منذ بداية التعارف بين الأتراك والعرب، الدور التركي في الدفاع عن العالم العربي، العرب في ظل الرابطة العثمانية، الخروج العربي عن الدولة العثمانية، العلاقات العربية ـ التركية في مرحلة المد القومي العربي، تركيا والصراع العربي ـ الاسرائيلي، التقارب العربي ـ التركي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة. هذا الكتاب في ثمانية فصول، كتب المجلد **الأول** منه من طرف الأساتذة العرب الذي اختارهم معهد الدراسات العربية في القاهرة، وهم مع حفظ الألقاب: أحمد عبد الرحيم مصطفى، جمال زكريا قاسم، سعيد عبد الفتاح عاشور، عبد العزيز سليمان نوار، عبد الوهاب بطش ونظمي معوض أحمد. أما المجلد **الثاني** الذي أشرفت عليه وصدر عن مركز الأبحاث في استانبول (U.C.I.C.A) فقد شارك فيه: إكمال الدين إحسان أوغلو، نظام الدين صالح سعداي، ميم كمال أوغلو، اسماعيل سويسال، فاهم اورهان اوغلو، وسليم ايلكين. هذا الكتاب اعتقد انه من الممكن الحصول عليه سواء من القاهرة أو من استانبول. هذه هي مبادرة تمت عن طريق أجهزة موجودة. يهمنا أن نقول إن الأجهزة الموجودة سواء كانت جامعات أو معاهد أكاديمية في تركيا، أو في العالم العربي، هنا في بيروت في القاهرة أو معهد عبد الجليل التميمي في تونس، كل هذه المعاهد مهيأة لذلك، ويجب أن ننشط هذه المعاهد ونعطيها امكانات تجعلها تساهم في تطبيق هذه الصيغ العملية التي أثرت فيها.

٨ ــ سمير أمين

١ ـ ويأتي تصنيف تركيا بين بلدان «العالم الثالث» المستفيدة من وضع اقتصادي أعلى من البلدان العربية (من حيث التصنيع، القدرات التقانية، ... الخ). إلا أن تركيا والبلدان

العربية ما زالت تقدم مجموعة من الخصائص المشتركة التي لا تجعل من ترتيبها، في التصنيفات الدولية، بالمستوى العالي كثيراً مقارنةً بمناطق نامية أخرى، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية.

هذه الخصائص المشتركة هي:

أ ـ تعويل مالي (أزمة الديون) وتقاني مفرط ومتنامٍ.

ب ـ وضع ضعيف وغير حصين في مجال الصادرات الصناعية.

ج ـ انحياز قوي في العلاقات الاقتصادية التي تركّز على التعامل التجاري مع بلدان الشمال، وبالتالي دور زهيد في تطوير العلاقات الجنوبية ـ الجنوبية. ففي حين تشهد العلاقات بين بلدان آسيا الشرقية (النموذج الجنوبي ـ الجنوبي) تطوراً سريعاً، تبقى العلاقات التركية والعربية مع مناطق نامية أخرى أقل تطوراً بكثير.

٢ ـ هذه الخصائص المشتركة قد تبدو كمؤشرات على ما يجب اعتباره «فشلاً» في استراتيجيات الطرفين الانمائية، على الرغم من وجوب تحديد الأمر كالتالي:

ـ إنه بالنسبة إلى تركيا، نجاحات «معتدلة»، لكن مع درجة عالية في عدم الحصانة.

ـ وهو بالنسبة إلى غالبية البلدان العربية، نجاحات بدرجة أقل من معتدلة، وهو بصراحة، وضع منكوب.

إن المعيار المستخدَم هنا لتحديد نتائج استراتيجيات التطور المتّبعة (نجاحاً أم فشلاً) هو ـ بل يجب أن يكون ـ المعيار نفسه الذي يحدّد القاعدة الأساسية للّعبة في نظام عالمي رأسمالي شامل، أي أهلية الصناعات لأن تكون تنافسية في الأسواق العالمية (أشدد على أنه يجب أن نستثني من هذه الصناعات، تلك التي يغلب فيها الاعتماد على الموارد الطبيعية، مثل النفط و/أو منتوجات زراعية معينة).

وبناء على هذا المعيار، فإن البلدان العربية، حتى شبه الصناعية منها (مصر، سوريا، العراق، الجزائر، المغرب وتونس)، هيَ غير تنافسية تقريباً في أيٍّ من صناعاتها (التي تتعرض، لذلك، لخطر عملية الحد من التصنيع المرتبطة بسياسات «الانفتاح». ومن وجهة النظر تلك، يأتي ترتيب البلدان العربية والبلدان الافريقية جنوب الصحارى غير المصنعة، في أسفل القائمة، في حين تأتي بلدان آسيا الشرقية، الرأسمالية والاشتراكية (كوريا، الصين، جنوب شرق آسيا) في قمة البلدان التي أحرزت تقدماً مفاجئاً في ذلك المجال، تليها الهند وبلدان أمريكا اللاتينية الرئيسية.

إن ما حققته تركيا، من وجهة النظر تلك، هو أقل مأساوية. حتى إنها سجّلت، في

الواقع، إنجازات ايجابية في بعضٍ من مراحل تاريخها الحديث ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتم تصنيفها ـ من البنك الدولي، على سبيل المثال ـ من بين البلدان ذات النجاح المرموق (مع يوغوسلافيا). غير أن تلك الانجازات أثبتت أنها غير حصينة بالمقارنة مع تلك التي حققتها آسيا وأمريكا اللاتينية، وأنها مهدَّدة بالأزمة الخطيرة النامية. ولقد بدت صناعات تركيا ناجحة فقط عندما كانت أوضاع السوق العالمية مؤاتية (فالتوسع سهل يسير)، أما الآن فإنها تواجه صعوبة في مقاومة المنافسة الشديدة التي تميز المرحلة المتأزمة التي نحن فيها.

٣ ـ أقامت الدوائر الرسمية في تركيا حساباتها المتفائلة السابقة على أساس إمكانية انضمامها التدريجي إلى السوق الأوروبية المشتركة، تمهيداً لقبولها كعضو دائم في المجموعة الأوروبية في ما بعد. وتتعرض هذه التوقعات للخطر ليس على الصعيد السياسي فقط من مقاومة أوروبا قبول بلد مسلم، لكن أيضاً من المقاومة الاقتصادية النامية في بلدان السوق الأوروبية المشتركة للانفتاح على بلدان غير أعضاء في السوق. وهكذا أظهرت الصعوبات المتنامية فجأة عدم حصانة الانجازات التركية السابقة.

إن تركيا الآن في مرحلة مصيرية: هل ستسعى تركيا إلى إيجاد حل لأزمتها الاقتصادية من خلال تسريع تحقيق اندماجها في نظام السوق الأوروبية المشتركة (أو على الأقل تركيز جهودها في محاولةٍ ما في ذلك الاتجاه)؟ أم أن تركيا ستعيد توجيه استراتيجياتها بشكل متطرّف باتجاه «الاندماج» في منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية التي تشكل في الوقت الحاضر موضوع الدراسات والأحاديث، وحتى المفاوضات الجزئية.

ويبدو أن هذا الخيار لم يُتّخذ بوضوح في المرحلة الحالية، غير أن النزعة السائدة تستمر في تطلّعها «نحو الغرب»، أي السوق الأوروبية المشتركة.

إن خياراً كهذا ليس منوطاً بتركيا وحسب، إذ إن بلدان المغرب العربي تتطلع كذلك إلى هذا الاتجاه (وحتى انها، في حالة المغرب، تتقدم بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة). وقد يفكر بعض بلدان المشرق العربي، كذلك، في هذا الاتجاه. ومن المحتمل أن تظل بلدان الخليج العربي الغنية بالنفط هي وحدها «منفتحة عالمياً»، أي ضمن فلك الولايات المتحدة والتطابق مع استراتيجيتها العالمية.

إنني أؤكد أن خياراً كهذا من شأنه، فيما لو أصبح قيد الممارسة، أن يكون كارثياً لتركيا والبلدان العربية، على حدٍّ سواء. ومن نتائجه أنه سيُبقي العلاقات العربية ـ التركية في مستوى منخفض جداً. هذه العلاقات، كونها غير ذات صلة من حيث النوعية، قد اقتصرت في الواقع على الصادرات النفطية العربية إلى تركيا وبعض الاستثمارات المالية العربية (على شكل ودائع وتوظيفات مالية) في تركيا، والتي ليست ذات فائدة بالضرورة لا لتنمية تركيا، البلد المتلقّي، ولا لمصدّري رؤوس الأموال العرب. إن هذه الاستثمارات المالية تُسهم في

تسريع اندماج كلتا الجهتين في السوق المالية العالمية التي تسيّرها أضخم المصارف الأمريكية ـ الأوروبية ـ اليابانية.

٤ ـ وبناء على ذلك، فإنني أسلّم بوجوب أن تدرس كل من تركيا والبلدان العربية جدياً إمكانية استراتيجيا أخرى. وهذه الاستراتيجيا من شأنها أن تركّز على تعميق الاعتماد المتبادل في ما بين البلدان العربية من جهة، وبينها وبين تركيا من جهة ثانية، بعيداً، ما أمكن الأمر، عن الاعتماد المتبادل مع مناطق أخرى متطورة (السوق الأوروبية المشتركة ـ اليابان ـ الولايات المتحدة).

لست أرغب في اقتراح أجوبة ذات مخططات عن الأسئلة المتعلقة بهذا الخيار الذي من المفترض أن يكون موضوع دراسات ومناقشات لاحقة لهذا التمهيد الأولي للحوار التركي ـ العربي. وإنه لمن الواضح وجود مجالات عدة من التعاون والتطوير الممكنين للاعتماد المتبادل بين تركيا والمشرق.

ومع ذلك، فإنني، ومن منطلق توضيح الأوضاع لنقاش كهذا، أسلّم بأنه توجد طريقتين مختلفتين (وحتى متضادتين) لمسألة «الاقليمية»:

أ ـ طريقة القوى الغربية والبنك الدولي التي تعتبر «المناطق» المختلفة أسواقاً مندمجة مفتوحة، وشريكة في النظام العالمي بقدر ما يمكن من الانفتاح. ولذلك فإن هذه المناطق، في هذا المنظور، هي أنواع من «العربات» في عمليات العالمية. والاقتراح الحالي بشأن نظام شرق أوسطي يتبع هذا المنطق.

ب ـ الرأي المقترح هنا هو بشأن الأقاليم (الأمة العربية، تسويات الشرق الأوسط التي تشمل تركيا وايران) التي تشكل أساساً لعالم متعدد المراكز حقاً، فيخلق بذلك الظروف اللازمة لإجراء تكييفات متبادلة تحل محل التكييف الأحادي (من الجنوب إلى الشمال).

ذلك الخيار يتضمن بالطبع، وكنقطة انطلاق، طرقاً جديدة خلاّقة لمسائل التطور بمجملها في كل من تركيا والبلدان العربية، وهو خيار يرفض بشدة الآراء السائدة حول «التكييف الهيكلي». إن الفكرة التي تجب مناقشتها في هذا المجال هي «مفاوضات جماعية اقليمية بشأن التكييف تجري مع أطراف الشمال المتخلفين» بدلاً من تكييف يتفق مع النظام العالمي تجربه الأقطار على انفراد.

المناقشات

١ ـ محمود عبد الفضيل

أظن أننا توصلنا في نهاية هذه الندوة إلى لحظة الحقيقة بالنسبة إلى كلا الطرفين (العرب والأتراك)، وإني أشعر أننا حاولنا أن نتناول في هذه الندوة الكثير جداً في آن واحد، وهذا هو السبب الذي يفسر حدوث كلام كثير بشأن أغراض مختلفة. غير أن الذي جرى هو بداية طيبة وإن كانت متواضعة ومشوشة، فقد بدأنا الحوار بشأن المستقبل. وأعتقد، لكي يكون الأمر مثمراً، هناك ثلاثة مجالات للعمل يمكن أن ترعاها المنظمات سواءً كانت حكومية أو غير حكومية.

المجال **الأول** هو تنظيم سلسلة أكثر تخصصاً من المناقشات. أعني بذلك أن بوسع رجال الأعمال في الوطن العربي وتركيا أن يتحدث بعضهم مع البعض الآخر بشأن ما يخصهم. وأن بوسع رجال الثقافة والأدب والأكاديميين وغيرهم أن يتحدث بعضهم مع البعض الآخر. وأن بوسع رجال السياسة والتفكير الاستراتيجي كذلك أن يتحدث بعضهم مع البعض الآخر، فضلاً عن ممثلي القوى السياسية من اليمين أو اليسار. وبما أننا نقبل بالديمقراطية والتعددية فإن بوسع أناس من قوى مختلفة أن يتحدث بعضهم مع البعض الآخر على المستوى نفسه، ولعلهم يفهمون لغتهم الخاصة على نحو أفضل ومن ثم قد يتوصلون إلى نتائج محددة. وأعتقد صادقاً أن هذا النوع من اللقاءات، على مستويات متعددة سوف يسعفنا على التقدم في تحسين التفاهم بيننا، كما أنه خطوة عملية جداً. كما أني على يقين بأن مثل هذا الحوار قد يعمل على فتح القلوب والعقول.

مجال العمل **الثاني** بنظري هو بذل الجهود لتشجيع أمرين. أنا أعرف أن هناك الكثير من الناس يذهبون إلى تركيا (إلى استانبول على وجه الخصوص) أكثر مما كانوا يفعلون في السابق، وأظن أن بعض الأتراك يأتون إلى المنطقة العربية ولكنني لا أعرف تعدادهم، ولكن

هذه العملية من السياحة المتبادلة من خلال جماعات مختلفة ومنظمات متنوعة يمكن أن تكون مفيدة جداً لاختلاط الشعبين لكي يفهم أحدهما الآخر: ما هو مفهوم الاسلام السائد في تركيا ونوع الثقافة فيها؟ وسيكون من المناسب جداً كذلك أن يعرف العرب المزيد عن الصحف التركية فيتعرّفون على صحيفة **حُرِّيَتْ** بقدر ما نريدهم أن يتعرفوا على جرائدنا العربية كـ **الاهرام والبعث والسفير**. إن هذا النوع من التبادل على المستوى الشعبي أمر مهم جداً من أجل المستقبل.

والمجال **الثالث** للعمل، وقد أشار إليه عدد من الزملاء قبلي، يتعلق بتبادل التلاميذ، فيذهب بعضهم للدراسة مدة سنة في الجامعات التركية والعكس بالعكس. إن هذا هو ما يفعله الأمريكيون دائماً، إذ يرسلون عدداً من طلابهم إلى الجامعة الأمريكية في القاهرة، ونرسل نحن بعض طلابنا إلى الولايات المتحدة. وأعتقد أن تبادلاً من هذا النوع شيء مهم جداً لردم «الفجوات» ولتوثيق العلاقات في المستقبل بين الشعبين. إن من المفارقات حقاً أن نجد في القاهرة مركزاً إسرائيلياً أكاديمياً ولا نجد في أي قطر عربي مركزاً تركياً مشابهاً يهتم بمشاكل المنطقة العربية. وأرى أن من الأمور المستعجلة القيام بشيءٍ ما في هذا الاتجاه.

٢ ـ عصام خليفة

تركيا والوطن العربي يقعان ضمن دائرة حضارية لها العديد من الخصائص المشتركة والإرث التاريخي المشترك، وهناك حتمية تفرض التعاون بينهما. وفي هذا المجال لدي بعض الملاحظات في المجال الثقافي:

١ ـ تعليم التركية والعثمانية في الجامعات العربية، وبخاصة في أقسام التاريخ، وبالمقابل تعليم العربية في تركيا.

٢ ـ تعزيز دراسة الفترة العثمانية وإعادة تقويمها في ضوء البحث في الارشيف العثماني، وتسهيل الدخول إلى هذا الأرشيف وهو يساهم في قراءة علمية للماضي.

٣ ـ ترجمة الكتب التاريخية، وبخاصة للفترة العثمانية والتي كتبها مؤرخون أتراك، إلى اللغة العربية (بركان، ايناجيك، الخ...)، وكذلك ترجمة الكتب التاريخية عن الفترة العثمانية للمؤرخين العرب إلى اللغة التركية (عبد الكريم رافق، بخيت، التميمي، الجميل، الخ...).

٤ ـ تعزيز طبع القواميس (العربية ـ التركية والتركية ـ العربية).

٥ ـ إعادة النظر في كتب التاريخ (في المراحل التعليمية المختلفة) في البلدان العربية وفي تركيا في ضوء الوقائع العلمية التي تعطي العبر للجهتين، ورفض استمرار الأفكار المسبقة.

٦ ـ تنفيذ الاتفاقات الثقافية الموجودة بين تركيا والبلدان العربية وتطويرها، وكذلك وضع اتفاقيات جديدة إذا لم تكن موجودة.

٧ ـ تعزيز البعثات العلمية بين البلدان العربية وتركيا بحيث تذهب بعثات إلى استانبول

مثلاً (مكتبّاتها تنقل إلى الجامعات ومراكز الأبحاث العربية ما يمكن أن يساعد على فهم التاريخ المشترك) وتقوم بعثات تركية بالمجيء إلى العواصم العربية حيث الكثير من الوثائق باللغة العثمانية (وثائق المحاكم الشرعية مثلاً).

٨ ـ عقد مؤتمرات دورية بين الجمعيات العلمية في العلوم الإنسانية في تركيا والأقطار العربية، وذلك لدرس موضوعات تعزز الفهم المتبادل.

٩ ـ ارسال أساتذة وطلاب عرب لتعلُّم التركية والعثمانية في تركيا وارسال أساتذة وطلاب أتراك لتعلم العربية في الأقطار العربية.

١٠ ـ تعزيز تبادل البرامج الإعلامية (خاصة في التلفزيون والراديو) بين العرب والأتراك لاطلاع الشعبين على واقع بعضهما البعض.

١١ ـ رصد الكلمات التركية في العربية، وكذلك الكلمات العربية في اللغة التركية وابراز أهميتها على مختلف الصعد، مع طبعها.

١٢ ـ احترام الإرث في مجالات العمارة والآثار المختلفة (التركية والعربية) وهي الموجودة في البلدان العربية وفي تركيا وتجديدها والحيلولة دون محوها أو اهمالها.

١٣ ـ رصد المؤلفين ـ مع مؤلفاتهم ـ التي كتبها العرب بالعثمانية، أو أتراك باللغة العربية.

على صعيد آخر هناك مجالات واسعة للتفاهم على الكثير من القضايا السياسية واستمرار الحوار على القضايا التي يمكن أن لا يتم الاتفاق عليها. ويجب أن يتم ذلك في اطار الاحترام المتبادل والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر. وكذلك هناك مجال واسع لتطوير العلاقات على الصعد الاقتصادية وغيرها، وقد أشار إليها أكثر من باحث في هذه الندوة.

إن المناخ المساعد على نجاح التعاون والحوار هو شعور جميع الأطراف بأن مستقبل الشرق الأوسط لا يمكن أن يُبنى على حساب أي طرف. وإن القانون الدولي واحترام مقررات الشرعية الدولية هو السبيل الذي يحفظ حقوق الجميع، وكذلك هو السبيل لبناء مستقبل مشرق لشعوبنا على قاعدة الديمقراطية والانماء الشامل وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن الحل العلماني والوطني والإنساني ـ وهو لا يتناقض في تقديري مع الإسلام ـ هو الذي ينهض بشعوبنا ويدخلنا في العصر ويجعلنا نواجه التحديات الداخلية والخارجية المطروحة علينا بقوة في هذه المرحلة التاريخية.

٣ ــ سيّار الجميل

كانت مداخلات الأساتذة في هذا الحوار المفتوح مهمة وجادة، وأشدّد كثيراً على ما قاله كل من عبد الجليل التميمي والسيد ياسين وإكمال الدين احسان اوغلو وعصام خليفة،

إذ ضربوا على أوتار حساسة، وسأحاول أن أبدأ مداخلتي بالسؤال الدائر على امتداد جلسات هذه الندوة المباركة: كيف نفهم الأتراك نحن العرب؟ وكيف يفهمنا الأتراك؟ لكن أتساءل مع نفسي: هل لو عقدت مثل هذه الندوة في أنقرة أو استانبول، ستلقى اهتماماً عربياً؟ وهل لو عقدت مثل هذه الندوة في تركيا سيكون باستطاعة أي مسؤول عربي سابق ممن له خبرات أو تقلد مسؤولية مباشرة حضور هذه الندوة والمشاركة في أعمالها؟

النقطة **الأولى**: مسائل عديدة يمكن أن ترسم من خلالها خطوط المستقبل في علاقة طرف بالطرف الآخر: وهي مسائل فكرية وسياسية واعلامية وثقافية ودينية، وليس باستطاعتي الآن أن أقدّم خطوطاً مستقبلية لجميع هذه المسائل نظراً إلى ضيق الوقت، ولكن سأقتصر على بعض الرؤى والمعلومات:

إن أبرز مشكلة تحدد علاقة كل طرف بالطرف الآخر هي: طبيعة العلاقة والموقف من الغرب، سواء كان ذلك سياسياً أم حضارياً، ففي ذلك رهان للتباين السياسي وبناء المصالح الاقليمية بين الطرفين على أساس العلاقات الدولية لكل منهما بالغرب. أما حضارياً، فإن ثمة تبايناً في المخطط والتفكير العربي والتركي في القرن العشرين: تحديثياً بالنسبة إلى الأتراك وانبعاثياً بالنسبة إلى العرب.

أعتقد بأن تعزيز العلاقات السياسية يخص الجانب السياسي والقرار السياسي الذي تنعكس مؤثراته على الجانب الآخر (الجانب الثقافي)، وإن تأثير الأول كبير على جميع المصالح المتبادلة، اقتصادية وثقافية واعلامية... الخ. يكفي، مثلاً، أن علاقة بغداد ـ انقرة في الخمسينيات كانت من القوة بمكان بحيث نتج منها مشروع زواج سياسي بين ملك العراق فيصل الثاني وخطيبته التركية الأميرة فاضلة، ولكن المشروع لم يتم نظراً إلى مصرع فيصل الثاني في فجر يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ لكي تدخل العلاقات بين الجانبين طوراً جديداً. كما أن لدينا في العراق أرشيفاً دبلوماسياً عن تركيا إبان الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات يعتبر من أفضل الوثائق المفصلة والدقيقة والتي كتبها سفراء العراق في تركيا إبان تلك الفترة.

النقطة الثانية: التي أود التحدث فيها بعيداً عن متطلبات ما تحتاجه العلاقات الثنائية ثقافياً وإعلامياً من تلفزة وأفلام وسياحة ومهرجانات وفولكلور ولقاءات... إلخ، فضلاً عن دور الحجيج العرب والأتراك الذين يذهبون بطريق بري مشترك (عراقي/ شامي) وأمور أخرى. وهنا أود تقديم بعض التصويبات:

١ ـ بالنسبة إلى المقارنة بين ما هو حاصل لدى الجاليات الأجنبية (عربية + تركية + باكستانية + بنغالية + افريقية... الخ) الموجودة في أوروبا وأمريكا، فإن أمر تضامنهم طبيعي إزاء تحديات مشتركة تواجههم هناك، ولذلك عوامل سيكولوجية وسوسيولوجية ودينية وثقافية. ولكن: هل يتاح هذا وذاك بالنسبة إلى العرب والأتراك كدول ومجتمعات وأقاليم

وأسواق وثقافات.. الخ؟ ثم لا ننسَ العوامل الداخلية لدى العرب والأتراك في ما يصادفونه من عقبات سياسية وبيروقراطية ادارية واعتبارات أمنية وسلطوية هي غير موجودة بالنسبة إليهم كجاليات في الخارج.

٢ ـ بالنسبة إلى معلوماتنا العربية عن الأتراك، فإن في بعض الدول العربية بعض الكفاءات والاختصاصات عن تركيا، وأوّد أن أشير إلى أن هناك في جامعة الموصل مركزاً للدراسات التركية وله نشاطه العلمي، وقد أصدر أربعة أعداد من مجلته **دراسات تركية**، وبعض الكتب التي لا توزع بشكل كبير نظراً إلى طباعة أعداد قليلة منها بسبب الظروف الصعبة. وقد عقد المركز المذكور أيضاً ثلاثة مؤتمرات دورية، مؤتمراً كل سنتين، واستضاف عدداً من الأساتذة والعلماء الأتراك والمستشرقين.

٤ ـ مريم سليم

لا أود أن أكرر ما قاله الزملاء، ولكني سأمر سريعاً على الأفكار التي وردت، وذلك لأن في التكرار انتخاباً. لماذا لا تكون العلاقات العربية ـ التركية علاقات مبنية على المصالح المشتركة وعدم ترك التاريخ والماضي يتصرفان بالحاضر؟ ولعل سبب ذلك هو غياب الأتراك عن الساحة العربية. والذي أثار دهشتي خلال الندوة كان مرور المقارنة بين العلاقات مع الأتراك والعلاقات مع إسرائيل: إسرائيل دولة معتدية محتلة شردت شعباً عن بلاده، بينما الأتراك أصدقاء وإخوة تربطنا بهم الكثير من القواسم المشتركة.

إن الصورة السلبية للعرب عند الأتراك، وكذلك الصورة السلبية التي تكونت عند العرب عن الأتراك، والأحكام المسبقة، إن جزءاً كبيراً من هذه الأمور قائم على الجهل المتبادل. أود أن أذكر أشياء بسيطة، ولكن لها دلالاتها، مثلاً حديقة الصنائع في بيروت أنشأها الأتراك، وكذلك السرايا الحكومي، والكثير من المباني المدرسية التي لا تزال قيد الاستخدام حتى الآن.

ثم إن الكتب المدرسية، وخاصة كتب التاريخ مليئة بالإفكار الخاطئة والمتناقضات، حتى إننا كلبنانيين لم نتفق على البطل والخائن في كتب التاريخ، ثم إن الأتراك ليسوا فقط الانكشارية وجمال باشا، هناك الكثير من الايجابيات كالتي ذكرتها اعلاه وغيرها الكثير. ومن المقترحات أتمنى مثلاً انشاء مركز ثقافي تركي يعلم اللغة التركية للعرب في الأقطار العربية.

وأخيراً، أقترح انشاء اتحاد أو أية صيغة مشتركة بين المرأة العربية والمرأة التركية، وخاصة أن هناك الكثير من التشابه بين المرأة العربية والمرأة التركية من حيث القيم والعادات والتقاليد التي تخضع لها. وأخيراً قد نستفيد في الأقطار العربية من القوانين التركية التي تحمي المرأة ونحاول التشبه بهم في هذا الميدان.

٥ ــ خير الدين حسيب

في ما يتعلق بالموضوع الأساسي لهذه الندوة، فسوف أشير إلى مقترحات عملية ولما يمكن أن يقوم به المركز في هذا المجال.

ولكنني أود أن انتهز هذه الفرصة لتوضيح نقطتين: **الأولى** هي النقطة التي أشارت إليها فوليا أتاجان حول القومية العربية والإسلام، وكنت أتصور أنني أوضحت في مداخلة سابقة هذا الموضوع. ابتداء أقول ان على الأخوة الأتراك أن لا يحاولوا ولا يتوقعوا أن يفرضوا مفهومهم للعلمانية ونظامهم الاقتصادي على أي بلد آخر كشرط للتعاون، فمن حق كل بلد أن يختار نوع النظام السياسي والنظام الاقتصادي الذي يراه، وتركيا نفسها لم تطبق اقتصاد السوق إلا مؤخراً، وليس بالضرورة أن يكون اقتصاد السوق أفضل صيغة للاقتصاد. فالدول الرأسمالية تعاني أزمات، والصين التي لها نظامها الاقتصادي الخاص حققت أعلى معدل تنمية في العالم.

في ما يتعلق بالقومية العربية والإسلام، نحن نفهم أن الإسلام له جانبيه العقيدي والحضاري. في ما يتعلق بالجانب الحضاري، فإنه مكوّن أساسي من مكونات القومية العربية، وفي هذا الإطار فإن العرب، مسيحيين ومسلمين، هم إسلاميون حضارة، أما العقيدة فهي موضوع آخر متروك للأفراد. هذا هو مفهومنا للقومية العربية والإسلام. إن أول أعمال المركز بعد تأسيسه وأول ندوة قام بها كانت عن «القومية والاسلام»، وتلت ذلك دراسات عن العروبة والإسلام، ثم عقدنا حواراً مع الإسلاميين. هذا هو المفهوم وأرجو أن يكون واضحاً. لقد اختلطت كلمة العلمانية في الذهن والفكر العربي بمفهوم خاص، كأنما تعني معاداة الدين، وهذا غير صحيح. إنما هذا هو مفهومنا للموضوع. وأقول مرة ثانية، إن التعاون بين العرب والأتراك ممكن، ويجب أن يتم بغض النظر عما إذا كانت الأقطار العربية تأخذ بالعلمانية أو لا.

الملاحظة **الثانية** هي التي أشار إليها عبد الجليل التميمي، الذي ساهم بمجهود كبير في تنظيم هذه الندوة، كذلك الملاحظة التي أشار إليها اكمال الدين احسان أوغلو. لم يدّعِ المركز أن هذه أول ندوة تعقد على مستوى العلاقات العربية ـ التركية، فالمركز من المؤسسات التي تحرص على التراكم العلمي، وكان أول ما قام به المركز للتحضير لهذه الندوة أن قام بمسح لما تم من ندوات في المنطقة العربية وفي تركيا وحصل على جميع أوراق الندوات والكتب الصادرة، بما فيها الكتابان اللذان أشار إليهما احسان أوغلو، وقد أشرت إلى ذلك في الكلمة الافتتاحية، وقلت إن المركز ليس الجهة العربية الوحيدة التي تهتم بالعلاقات العربية ـ التركية. لقد جرى حوار عربي ـ تركي خلال الثمانينيات في جامعة اليرموك في الأردن، كما اهتم معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بهذه العلاقات ونشر كتابين في مجلدين حولها.

كما ان هناك المبادرة الفردية والشجاعة التي قا بها عبد الجليل التميمي في تونس، وأثمرت عن معهد الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات الذي يواصل عقد الندوات حول هذا الموضوع، ويصدر مجلة تعالج الجانب التاريخي لتلك العلاقات. ثم أشرت كذلك إلى الندوات والمحاولات التي قام بها الجانب التركي في هذا الموضوع والتي اطلع عليها المركز. وبالتالي فإن المركز لا يدّعي وغير قادر أن يحتكر العمل في مجال العلاقات العربية ـ التركية، ومحاولتنا هي، كما أشرت، جاءت ضمن وكنتيجة لمشروع استشراف الوطن العربي، ولأهمية الاهتمام بالعلاقات مع دول الجوار الجغرافي.

٦ ــ الشيخ فيصل المولوي

لا بد لي من ملاحظات ثلاث أرجو أن تكون موجزة إنشاء الله. الملاحظة **الأولى** حول اللغة، **والثانية** حول الأساس، **والثالثة** حول الخيار.

حول **اللغة**، أعتقد أننا لاحظنا جميعاً أننا لم نستطع أن نفهم على بعضنا باللغتين العربية والتركية واضطررنا إلى الاستعانة بلغة أجنبية، هي اللغة الانكليزية، لنترجم أفكارنا إلى بعضنا البعض. هذه لعلها تكون من أهم الملاحظات لكي نسعى ونطالب بتعميق تدريس اللغة العربية في البلاد التركية، وبتعميق تدريس اللغة التركية في البلدان العربية. إنما في هذا المجال، لي ملاحظة أخرى. أظننا نعلم جميعاً ان اللغة التركية كانت تكتب بحروف عربية، وانه بعد ثورة أتاتورك قلبت لتكتب بالحروف اللاتينية. ولا أدري إذا كانت كتابة اللغة التركية بحروف لاتينية فيها فوائد موضوعية للشعب التركي، فهذا أمر يمكن أن يقدروه هم وليس لنا في ذلك مجال للكلام. لكن إذا لم تكن هناك فوائد، وكان هذا بداية قطيعة بين الأمتين التركية والعربية، فحبذا لو يتدارس إخواننا الأتراك مسألة إعادة اللغة التركية بالحروف العربية، فإن في هذا، كما أعتقد، خطوة متقدمة جداً في تطوير العلاقات وتنميتها إذا كانت ممكنة.

الملاحظة **الثانية** حول الأساس. نحن نبحث بعنوان «العرب والأتراك: حوار مستقبلي» ونريد أن نبحث تطوير العلاقات بين العرب والأتراك. فعلى أي أساس وما هو الأساس؟ وما هي القاعدة التي تُبنى عليها العلاقات ويمكن أن تتطور. هناك أسس كثيرة، لكن أهم هذه الأسس، وقد أشار إليها عدد من الإخوة: الإسلام، كدين مشترك، الموروث التاريخي لم يكن له وجود لولا الإسلام. التراث المشترك كله لم يكن له وجود قبل الإسلام. في المستقبل مسألة العلاقات الطبيعية مع الإسلام تزيد كثيراً وتتطور، ومن دون الإسلام قد تتوقف. تحدث الاخوة عن تجربة في هولندا، وهي في الحقيقة تجربة في كل أوروبا، وتجربة واضحة انه وجد امكانية للتعاون ولعلاقات قوية جداً بين العرب والأتراك هناك، ربما بسبب ما أشارت إليه أتاجان، وربما بسبب الغربة أو بسبب ضغط، لكن أقصد أن هناك قضايا واحدة عرضت هناك على العرب والأتراك فتفاعلوا معها بعمل واحد. مثل هذه القضايا الواحدة

مطروحة علينا في الواقع كعرب وأتراك هنا، قضية موقفنا كشعب من شعوب العالم الثالث في مواجهة الحضارة الغربية. حاولت تركيا ذلك عندما انقطعت عن العرب وتوجهت إلى الغرب، لكن ماذا استطاعت أن تأخذ من الغرب؟ بماذا أفلحت؟ ظل الغرب وسيظل ينظر إليها على أنها أمة ثانية. إذاً نحن عندنا قضية مشتركة ينبغي أن تساعد على علاقات قوية وطبيعية بيننا، وأعتقد أنه من الظلم أن لا نعتقد أن الإسلام يمكن أن يكون أساساً مهماً. أنا لا أقول إنه هو الأساس الوحيد، ولا هو الأساس الأهم حتى، ولكنه أساس ومعه أسس أخرى، منها المصالح والقضايا المشتركة، هذا أمر صحيح، لكننا لا نستطيع أن نستبعد الإسلام كأساس في تطوير العلاقات.

الأمر **الثالث** الذي أريد الحديث عنه هو الخيار. الخيار المطروح أمام العرب وأمام الأتراك. في هذا العصر خيارات متعددة. لكن لا بد أن نعترف أن الخيار الإسلامي، بمعنى الإسلام السياسي، هو أحد الخيارات المطروحة. أشارت سيما كالايسيوغلو اليوم في حديث معها مع صحيفة **السفير**، أن التيار الإسلامي في تركيا اعترف بالواقع ودخل في اللغة الديمقراطية، وأنه لا خوف عند تركيا من ثورة إسلامية، وهذا أمر صحيح وممتاز. لكن ليس معنى ذلك أن هذا التيار لا يمكن أن ينتصر بالطرق البرلمانية الديمقراطية. هذا احتمال قد يقع وقد لا يقع، وهذا الاحتمال مطروح أيضاً في البلدان العربية، قد يقع وقد لا يقع. لكن أنا أريد أن أطرح المسؤولية علينا جميعاً: إذا استطاع التيار الإسلامي أن يتغلب، وإذا حصل هذا وانتصر هذا التيار بما فيه، وانتصاره هذا أدى إلى حرب داخلية أو أدى إلى تخريب هذه الأمة، صحيح، سيكون هذا التخريب على التيار الإسلامي ولكنه أيضاً تخريب على أمتنا، ونحن جزء منها ونحن مسؤولون عن هذا. عندما يفتح الحوار بين الاتجاه القومي والاتجاه الإسلامي لمصلحة الأمة الواحدة، أعتقد أن هذا فيه دور كبير حتى لو انتصرت العلمانية، وهي الآن منتصرة، ولو استمرت منتصرة، لكن إذا كان انتصارها هذا يؤدي إلى تخريب الأمة فمن مسؤوليتي كمسلم، كإسلامي، أن أتحاور معها لألين من آرائها ومواقفها ونصل إلى قاعدة مشتركة من أجل مصلحة هذه الأمة ووحدتها، وإلا كفانا شرذمات وكفانا تفرق. مضى علينا زمن طويل ونحن ننظم التشرذم وننظم التصارع في ما بيننا ولم يؤدِّ هذا إلا إلى ضعف هذه الأمة وإلى تمكن العدو من استعمارنا.

أرجو أن يكون في هذا توضيح لأن مسألة القومية العربية والإسلام، أو مسألة الاتجاه الاسلامي في تركيا والاتجاه العلماني والحوار بينهما لا بد منه لمصلحة هذه الأمة ومستقبلها، سواء كان المنتصر في هذا الحوار الديمقراطي بعد ذلك هذا الاتجاه أو ذاك، لكن ينبغي أن تنتصر وحدة الأمة، سواء مع هذا الاتجاه أو ذاك.

٧ ــ عثمان أوكيار

كان هذا المؤتمر مفيداً لنا حقاً وزوّدنا بالمعلومات، وقد عرفنا الكثير عن مواقفنا وعن

وجهات نظرنا. أود قبل كل شيء أن أقدم الشكر إصالة عن نفسي ونيابة عن أصدقائي الأتراك إلى خير الدين حسيب وجهاد الزين اللذين نظما المؤتمر وذلك لدعوتهما إيانا إلى بيروت للمشاركة في المؤتمر. إننا ممتنون كثيراً منكما ومن السكرتارية ومن المنظمين الآخرين لترتيب هذا المؤتمر المثير للاهتمام جداً. ربما كانت هناك بعض الأمور المتداخلة وبعض الأجزاء غير المنتظمة، ولكن الأمر كان جيداً جداً.

ملاحظتي **الثانية** هي عن الهدف من هذا اللقاء، وهو تطوير العلاقات العربية ـ التركية وتعزيزها. ولغرض القيام بذلك هناك أشياء كثيرة للقيام بها على مستويات متعددة، وقد شدد بعض المتكلمين على ذلك، مثل عبد الجليل التميمي الذي قال إن هناك مستويات مختلفة للعمل ينبغي أن نتولاها، منها العمل العلمي والأكاديمي والمعلومات والمراكز الثقافية والكتب المدرسية والقواميس والعمل في وسائل الاعلام، وأخيراً وليس آخراً العمل السياسي. المشكلة **الأولى** هي أننا لكي نحقق شيئاً ما، فعلينا أن نقدم عملاً على آخر بنوع من الأولوية التي نضعها للأعمال المختلفة وللمستويات المتعددة. والأمر **الثاني** هو من الذي يتولى هذه المسؤولية للقيام بهذه الأمور؟ وأظن أننا لا نستطيع أن نقوم بكل شيء دفعةً واحدة. أود كذلك أن نقابل دعوتكم الكريمة بالمثل في المستقبل القريب، وذلك لمواصلة المناقشات. ولكنني أرى أننا كجامعيين لا نستطيع أن نفعل أكثر من هذا. لهذا يترتب علينا أن نقوم بالتأثير في منظمات أخرى قائمة لتتولى ما هو مطلوب، منظمات منهمكة في البحث العلمي ولا تستطيع أن تقوم بأعمال أخرى غيره.

أما الأمر غير الواضح قليلاً في هذا الاجتماع فهو نوع العمل الذي نريد أن نوليه الأسبقية، وما هي المنظمات التي نفكر بإسناد المسؤولية إليها، وبماذا قد تختلف في نموذجها عن بقية المنظمات القائمة التي نحاول التأثير فيها وذلك لغرض الاستفادة من بعض النتائج.

٨ ـــ عبد الكريم غرايبة

قد نتجادل كثيراً عن العلاقات ونطرح آراء متناقضة، ولكن ما لا تستطيع تغييره، ولا تستطيع عدوة الإنسانية أن تلغيه، هو أن التعايش بين الأتراك والايرانيين والعرب هو الأساس، وهو قائم وسيقوى رغم رغبة عملاء عدوة الإنسانية. وقد يكون الأتراك لاييكاً والعرب غير ذلك والإيرانيون مسلمين، ولكن الحكومات كلها لاييك رغم كل ما تعلنه. وهي كلمة قبيحة وأجمل منها القول إن كل الدول هي علمانية في سياستها. ولكن بما أن جميع الأنظمة تتباهى بتطبيقها نظام الشركات المساهمة المسمى الديمقراطية البرلمانية والاقتصاد الحر، أو ما يسميه «غوّار» «حارة كل من ايدو اله»، فإن الساسة يعملون على التقرّب من الشعوب لتنتخبهم، وذلك بالإشارة إلى الدين لأنه الأقرب لمداعبة عواطف الناس رغم عدم ثبات اتجاهاتهم السياسية. ولو كانت ثابتة لما احتجنا إلى لعبة الانتخاب كل عدد قليل من السنوات، وهذا ما دفع بعض المسؤولين إلى إطلاق تصريحات غير معقولة.

نحن هنا تسعة من الترك وثلاثون من العرب. تسعة يمثلون بلداً واحداً وقد نسّقوا أُمورهم وتكلّموا بصوت واحد، وثلاثون يمثلون أكثر من ثلاثين رأياً وعشرة أقطار عربية، ولا اتصال بينهم أو بينهم وبين أصحاب المصالح الحقيقية في بلادهم. ولكن الكل متفق على رأي واحد هو أن الوفاق العربي ـ التركي ـ الايراني لا بد منه. وعندما أقول الترك، لا أعني ترك الأناضول بل الترك في كل مكان، من سلانيك إلى نهر الأورخون. إن ما بين هذه الأمم الثلاث هو أمور وثيقة أهم من الخلافات. ومهما اختلفت فإنها تبقى متقاربة متعاطفة رغم كل ما نقوله هنا. فلا تتعبوا أنفسكم كثيراً بهذه الأمور. فالوفاق موجود مهما غلفناه بالخلافات.

قبل أربع سنوات استاء العرب تضامناً مع الترك بسبب احتفال الصرب بمرور ستمئة سنة على كوصوه/ كوزوفو رغم استياء العرب من موقف الترك من الغرب وعدوة الإنسانية اسرائيل. وشاهدت وجوه الأتراك تقطر حزناً في استانبول يوم حريق المسجد الأقصى. لذا فإني لا أخشى على الوفاق ولا أمل لدعاة الشقاق، أو كما يقول وجيه كوثراني في ورقة أخرى: «انها جزء من دينامية المجتمعات الإسلامية التي احتفظت بمخزونها الثقافي وذاكرتها الجماعية التي يصعب أن تمحى بمجرّد تدابير علمانية فوقية».

الاقتراحات التي تعالج تحسين العلاقات كلها صحيحة ولكنها تهم الكبار. ابني التحق بمدرسة ابتدائية تركية قبل ربع قرن وكانت بالنسبة إليه تجربة مرة. فقد شعر بالكراهية التي يضمرها الطلاب الصغار نتيجة ما قرأوه في كتب التاريخ المدرسية. أقترح أن نبدأ من القاع وأن نعلم أولادنا الصغار أن لا يكرهوا، وهذا يكفي. فأنا لا أُريد أن أفرض المحبة. والتاريخ حاجز رهيب من الكراهية يجب ازالته من نفوس الصغار.

٩ ــ شكري هاني أوغلو

ذكر عدد من المشاركين أن هناك أموراً كثيرة يمكن تحقيقها من خلال التدخل الحكومي بهدف تحسين العلاقات بين العرب والأتراك، مثل التدقيق في كتب التاريخ المدرسية وذلك لتحسين الصورة، ومثل إنشاء برامج للتبادل الدراسي لإتاحة الفرصة للباحثين والتلاميذ لزيارة الأقطار المعنية.

هذا وإذ نكرس جهودنا لهذه الغايات ينبغي أن نعير المزيد من الاهتمام بتحقيق الديمقراطية في أنظمتنا السياسية وإقامة اقتصاداتنا على أساس الحرية الاقتصادية، وذلك لأن معظم الرغبات التي جرى إبداؤها هنا لا يمكن أن تتحقق من خلال التدخل الحكومي. إن تحسين العلاقات المصطنع لن يدوم طويلاً وذلك كما حصل في العلاقات الودية جداً التي كانت قائمة مثلاً بين تركيا والعراق في أواسط الخمسينيات.

إن المفاهيم المجردة مثل «الأخوة» في حقول متعددة، كالاقتصاد، هي مفاهيم لا معنى لها.

لهذا يترتب علينا أن نكتفي بالعمل الثقافي وأن نترك الجوانب الأخرى من العلاقات بين الأتراك والأقطار العربية المختلفة لكي تأخذ مداها. إن التأثير غير المباشر الوحيد الذي يمكننا القيام به هو من خلال تحقيق الديمقراطية في مجتمعاتنا.

١٠ ــ فوليا أتاجان

ينبغي أولاً أن نوضح أن هناك فرقاً بين التحرر من الكهنوتية (laicity) وبين العلمانية. إن التحرر من الكهنوتية هو من مفاهيم فصل الدين عن الدولة. أما العلمانية فتنطلق من التغيير الاجتماعي؛ وهذا يعني المحدودية أو عدم الفعالية للدين والعناصر المقدسة في نشوء الاقتصاد والتقانة والسياسة والتعليم والمسائل الجنسية والمعرفة. وبهذا المعنى ليس هناك ما يضير في أن يكون المرء علمانياً أو أن يكون ضد العلمانية، فهذا مفهوم من مفاهيم علم الاجتماع والدين وذلك لغرض فهم علاقة الدين بعملية التغيير الاجتماعي.

ولكن ماذا يعني هذا؟ أنا لم أتخذ موقفاً عقائدياً في هذا الأمر كما هو في الأقطار العربية وتركيا. إننا في تركيا لدينا التعاون، ولدينا الحوار بين الإسلاميين ودعاة التحرر من الكهنوتية، وهؤلاء الدعاة هم الذين ينادون بفصل الدين عن الدولة، وهذا الحوار يجري لأن التغيير الاجتماعي في تركيا يضع مسألة العلمانية جانباً، وبذلك يكون الحوار ممكناً.

١١ ــ إحسان غوركان

تفضل مضيفنا فطلب مني أن أقدم ملاحظات ختامية نيابة عن زملائي الأتراك، وها أنا أفعل ذلك بسرور.

كانت هذه الندوة مفيدة للغاية من جوانب متعددة. فقد أتيحت لنا الفرصة لكي يعرف أحدنا الآخر، ولكي نعرف على الأقل بعض المشاكل التي تواجهنا معاً، كما أتيحت لنا الفرصة لتعزيز معرفتنا السابقة بشأن المنطقة والأمة العربية لتحديد نقاط مشتركة قد تستعمل في مسائل البحث أمامنا. وقد تمكنا كذلك أن نرى الدمار المادي الذي أحدثته الحرب الأهلية المؤسفة والتي لا لزوم لها في هذه البلاد الجميلة.

وأخيراً وليس آخراً تمكنا من بدء حوار عن العلاقات العربية ـ التركية في هذا السياق، وأنا أرجو مخلصاً، وأعتقد أن زملائي الأتراك يوافقونني في ذلك ويتفقون أيضاً مع ما قاله أوكيار سلفاً، من أن هذه الندوة ما هي إلا بداية، وأنها ينبغي أن تنعقد كذلك في تركيا في وقتٍ ما في المستقبل. وأود أن أشكر كثيراً مرةً أخرى خير الدين حسيب صاحب الشخصية المتميزة جداً، وأن أشكر المركز، والمشاركين من لبنان وغيره من الأقطار بضمنها الولايات المتحدة، فلكل هؤلاء يعود الفضل بعقد هذا الاجتماع السار، وإننا مدينون للجميع لما أبدوه من عواطف صميمة وضيافة صادقة. ونحن ندين كذلك بالشكر للسفير التركي الذي صادف وجوده معنا في هذه الجلسة.

١٢ ــ محمد عدنان بخيت

يشرفني، بل يسعدني أيضاً أن أتوجه باسمكم جميعاً من الزملاء العرب والأتراك على حد سواء بالشكر الجزيل إلى خير الدين حسيب، الذي قام بما عرف عنه من دقة وانضباطية وشمولية، ومن أهداف واضحة لديه عندما يخطط لتنفيذ مشروع، وهو على عكس المثل الذي ذكر هذا الصباح في هذه القاعة. إنه ملاح جيد يعرف أين يريد أن يرسو، وبالتالي يتدخل في كل لحظة لا تهب الريح في الاتجاه الذي يساعد على الوصول إلى المرسى وإلى شاطىء الأمان، ولا سيما في هذه الندوة التي تحول بها من ندوة للحوار إلى أن يقف على عتبة باب يدعو فيه إلى الفهم والتفاهم بين أمتين. نتمنى أيضاً في المستقبل أن يشارك فيها من الأمة الثالثة الغائبة، وهي الأمة الإيرانية، وأن يعقد العمل القادم للندوة في تركيا أو في أي بلد آخر، بحيث يكون هناك مشاركة متجانسة متآلفة في تكوين صورة عن المستقبل، ليس من خلال الماضي، على جلاله، بل من خلال الصعاب ومن خلال العقبات التي ربما يظن البعض أنها جبال، ولكنها عبارة عن تلال صغيرة على الطريق.

لقد تكلم اخواننا وزملاؤنا الأتراك بصراحة متناهية، ونحن نحمد لهم هذه الصراحة، وهي ليست غريبة عني كل الغرابة، حيث قدر لي أن أتعرف في مرحلة سابقة مبكرة من العمر على هؤلاء الزملاء الاكارم الذين نحبهم ونجلهم ونفرح برؤيتهم في هذه المدينة، هذه المدينة التي سماها خير الدين حسيب أميرة المدن العربية، وفي هذه المدينة التي تنهض من جديد من بين الحطام والركام لتستأنف وتستدرك المشروع العربي الحضاري الجديد، في هذه المدينة بالذات قرأت أول كتاب عن العلاقات العربية ـ التركية في جامعة كان لها الفضل على العرب والأتراك على حد سواء. إن المقام لا يسمح في الإطالة، كما انني بين أهل البيان من هذه النخبة من المفكرين والأكاديميين ورجال الصحافة. فباسمهم جميعاً وإليهم أتوجه بالشكر، إلى الزميلات والزملاء الذين عملوا ويعملون بدأب يضرب مثالاً كبيراً لأي عمل مؤسسي، وهي هذه المجموعة من الأوانس والسيدات والشباب الذين يعملون في إدارة مركز دراسات الوحدة العربية بحيث احاطونا جميعاً بكل العناية والرعاية والمودة. ولا يفوتني أن أشكر سفير الجمهورية التركية في الجمهورية اللبنانية، ليس فقط على اللقاء الذي نعمنا وسعدنا فيه جميعاً، بل أيضاً لحضوره الكريم لأعمال هذه الندوة.

إن أي عمل لا يتم في إطار التنظيم والوضوح بالرؤية محكوم عليه بالفشل، وأريد أن أعترف هنا أنني حضرت تقريباً معظم المؤتمرات عن العلاقات العربية ـ التركية، سواء في البلاد العربية أو في تركيا، أو حتى في أوروبا، ووجدت أن هذا المؤتمر يمثل حضارة متقدمة إلى الأمام. وإن هذا التقدم يلقي مسؤولية اضافية على عاتق خير الدين حسيب ليواصل المهمة. فليست الصورة في الوطن العربي قاتمة كما ذكرت هذا الصباح، بل إن هناك من العقول النيرة التي تستطيع أن تخطو خطوات كبيرة في وسط هذه اللّجة والضياع. إننا نغادر

بيروت وفي ذهننا هذه الصورة التي التقطناها وحفظناها واستوعبناها من هذه اللقاء، فنتمنى لاخوتنا في مركز دراسات الوحدة العربية، وعلى رأسهم خير الدين حسيب وزملاؤه، كل التوفيق في مهامهم الجليلة التي أناطوا ووقفوا فكرهم وحياتهم عليها. كما أشكر جميع الزملاء الذين اداروا جلسات هذا المؤتمر، وإلى جميع المشاركين المحبة والتحية. لقد بدأنا ونحن نتلمس طريقنا حول تفسير التاريخ، ولكن لننتهي ونتجه نحو المستقبل، فالشكر ومن ثم الشكر ويتلوه العرفان لجميع الذين قاموا بتنظيم هذه الندوة.

١٣ ــ دوغو ارجيل

١ ـ يجب إجراء استطلاعات للرأي العام على شتى المستويات من المجتمعات التركية والعربية، وذلك للعثور على قوالب الأفكار المتصلبة وأنواع التحامل المغرض، فضلاً عن الصورة الإيجابية التي يحملها العرب والأتراك بعضهم عن البعض الآخر. إن مثل هذا العمل سيكشف عن العقل الباطن الجماعي لكلا الطرفين. وتكون الخطوة التالية تقديم مقترح للحكومات المعنية يرمي إلى تثبيت الصورة الإيجابية وإزالة الصورة السلبية. سأشارك شخصياً في مراحل وضع العينات والتطبيق والتقييم الخاصة بهذا البحث في كل من (١) تركيا و (٢) لبنان و (٣) مصر أو في أي قطر عربي آخر يمكن أن يمثل ما نريد استكشافه.

٢ ـ يجب تأليف لجان من الخبراء لدراسة الكتب المدرسية المقررة في المدارس الابتدائية والمتوسطة (مثل كتب التاريخ والجغرافيا وتاريخ الفن وتاريخ الحضارة والمعلومات المدنية).

إن تحليلاً لمضامين هذه الكتب سيعمل على تبيان الرؤية الرسمية التي ينشأ عليها شباب الأمتين. يجب إبراز التفسيرات المعادية أو الهدامة، لكي تغيَّر بعدئذٍ لتحل الحقيقة محلها أو لكي تزال نهائياً. فمن الأمور المهمة التي ينبغي النظر فيها أمر القومية العدوانية.

٣ ـ يجب تأليف لجان أو مجموعات من العلماء للقيام بما يلي:

أ ـ دراسة القضايا الاستراتيجية المتبادلة الحاضرة ووضع ارشادات للمصالحة السياسية وخدمة المصالح المشتركة والتخطيط للعمل المشترك.

ب ـ تطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وبينهما وأطراف ثالثة. إن اقتسام المصادر الطبيعية وتطويرها كالمياه والنفط والزراعة من المجالات العملية التي يمكن البدء بها.

ج ـ تطوير منظومة دفاع مشترك يقوم على أساس المصلحة المشتركة ويرمي إلى خلق مشاعر الأمن والثقة بين الطرفين.

د ـ تطوير مرشدات تربوية لا تتعارض مع أنظمة التربية الوطنية، ولكنها توفر مدخلات موحدة في المناهج والمصطلحات في مجالي الفهم والدراسة للظواهر الماضية والحالية.

هـ ـ يجب إجراء تبادل للطلاب والأساتذة بين تركيا وأقطار عربية يجري اختيارها،

ووضع آلية تقدم بموجبها الأقطار المضيفة زمالات دراسية وتقوم بدفع نفقات الزائرين، وتنظم شروط التمتع بالزمالات. ويتولى المتمتع بالزمالة دراسة موضوع معين مهم للعرب والأتراك معاً، مهما كان الموضوع غامضاً أو محرجاً.

١٤ ـــ كلمة خير الدين حسيب الختامية

أود أن أعبر أولاً عن سعادة بالغة بهذه الندوة، وأن أشكر المشاركين جميعاً على ما قدموه وبذلوه من جهد. ولا بد لي من توضيح أن قلة عدد المشاركين من الإخوة الأتراك في هذه الندوة لم يكن نتيجة تخطيط من المركز، إنما دعي ووافق على المشاركة فيها مبدئياً أكثر من عشرين من الأتراك، ولكنهم لظروف خاصة بهم لم يتمكن أن يحضر هذه الندوة إلا أحد عشر شخصاً. أما بالنسبة إلى الأخوة المشاركين من العرب، وكما ذكرت في الكلمة الافتتاحية، فإن المركز يحرص في كل ندواته على أن يمثل المدارس الفكرية والاتجاهات السياسية والأقطار العربية والأجيال والمختلفة، كما في هذه الندوة، وقد ينجح كثيراً أو قليلاً في هذا، ولكن يبقى أن هذا هو الهدف.

في ما يتعلق بحصيلة هذه الندوة، فأقول بكل صراحة ودون مجاملة إن ما حققته هذه الندوة تجاوز توقعات المركز منها، فإذا كانت التوقعات عالية جداً، فقد تكون النتائج أقل من الطموح، ولكن المركز يعرف ويدرك الحدود المتوقعة من هذه الندوة. واعتقد أننا حققنا قدراً كبيراً من الحوار الصريح حول ما نختلف عليه ونتفق حوله، كما أعتقد أننا نفهم بعضنا الآخر الآن أكثر مما كنا عليه عندما بدأنا هذه الندوة.

لقد أعطتنا هذه الندوة أفكاراً واقتراحات لما يمكن أو يجب عمله لتوسيع وتعميق التعاون العربي والتركي، وما هو مطلوب عمله في حدود المركز وإمكانياته المالية والبشرية، وبقدر ما يتعلق الأمر بالمركز فإنه ينوي من جانبه وفي حدود ما يستطيع عمله أن يقوم بالآتي:

أولاً: نشر وقائع هذه الندوة في كتب مستقلة بالعربية والانكليزية والتركية.

ثانياً: سيقوم المركز باعداد ملخص لما انتهت إليه هذه الندوة من اقتراحات وتوصيات وسيضعها في تصرف صاحب القرار العربي للاستفادة منها إذا ما أراد ذلك.

ثالثاً: سيعمل المركز على القيام بدراسات حول صورة العرب لدى الرأي العام التركي، وفي الكتب المدرسية التركية، وفي الاعلام وفي الفولكلور التركي، وكذلك صورة الأتراك في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام والفولكلور العربي.

رابعاً: سيعمل المركز على استقبال اثنين على الأقل سنوياً من طلبة الجامعات التركية من المهتمين بتعلم اللغة العربية لقضاء عطلة الصيف في لبنان من أجل تعلّم اللغة العربية،

وكذلك استقبال أستاذ واحد على الأقل سنوياً من الجامعات التركية خلال الفترة نفسها والغرض نفسه.

خامساً: سيخصص المركز زمالة للحصول على درجة الماجستير في معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للتخصص في أحد فروع العلوم الاجتماعية، وسيتحمل المركز النفقات كافة.

سادساً: سيعمل المركز على تزويد الجامعات ومراكز البحوث التركية، المهتمة بالدراسات العربية والقادرة على الاستفادة منها، بمجموعة كاملة من كتب المركز وأعداد مجلته الصادرة حتى الآن، وبكل ما سيصدر عنه في المستقبل وتقديمها هدية من المركز.

سابعاً: سيقوم المركز بالاتصال مع المؤسسة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس لبحث امكانية انشاء معهد ثقافي عربي في تركيا يكون من إحدى مهمامه تعليم اللغة العربية.

ثامناً: سيعمل المركز على عقد ندوة بصورة منتظمة مرة كل سنتين أو ثلاث حول الموضوع نفسه، أو حول جانب منه، كموضوع العلاقات الاقتصادية، بما فيها المياه والتجارة وانتقال العمالة والاستثمار والتقانة وغيرها. وآمل أن نتمكن من عقد الندوة القادمة في تركيا.

تاسعاً: أما ما يمكن أن يقدمه الجانب التركي في هذا المجال، فلا أود إحراج أحد، لكن المركز سينتهز فرصة وجود إكمال الدين إحسان أوغلو رئيس مركز الثقافة والتاريخ والفنون التابع لمؤتمر الدول الإسلامية ليبحث معه في ما يمكن التعاون فيه حول العلاقات العربية ـ التركية.

الاخوات والاخوة،

أود أن أعتذر منكم جميعاً عن الارهاق الذي سببه لكم المركز من خلال برنامج العمل المكثف.

وقبل أن أنهي كلمتي، أود أن أتوجه بالشكر العميق لسفير تركيا في لبنان إيفان كالاهان على ما بذله من جهد هادىء ودؤوب ومستمر لانجاح هذه الندوة. كما أود أن أشكر وسائل الاعلام اللبنانية المرئية والمسموعة، على تغطيتها هذه الندوة بشكل واسع، كما أشكر المترجمين الفوريين الذين أرهقناهم كثيراً أثناء هذه الندوة، وأشكر كذلك جميع العاملين وخاصة المسؤولين عن التسجيل، وكذلك ادارة الفندق.

الملاحق

(١) المشاركون

د. ابراهيم الداقوقي	(العراق)
د. احسان غوركان	(تركيا)
د. اكمال الدين احسان اوغلو	(تركيا)
د. انطوان حداد	(لبنان)
د. أورهان كولوغلو	(تركيا)
د. بطرس لبكي	(لبنان)
أ. جهاد الزين	(لبنان)
د. خالد زيادة	(لبنان)
د. خير الدين حسيب	(العراق/ لبنان)
د. دوغو ارجيل	(تركيا)
أ. رياض الريّس	(سوريا/ لبنان)
د. زكي مبارك	(المغرب)
د. سمير أمين	(مصر/ السنغال)
د. سيّار الجميل	(العراق)
أ. السيد يسين	(مصر)
د. سيما كالايسيوغلو	(تركيا)
د. شكري هاني اوغلو	(تركيا)
د. طارق المجذوب	(لبنان)
أ. طلعت مسلّم	(مصر)
د. عباس قاسم	(لبنان)
د. عبد الجليل التميمي	(تونس)

د. عبد الكريم غرايبة	(الأردن)
أ. عبد الملك الحمر	(الامارات العربية المتحدة)
د. عثمان أوكيار	(تركيا)
د. عصام خليفة	(لبنان)
د. علي احسان باغيش	(تركيا)
د. علي محافظة	(الأردن)
د. علي المحجوبي	(تونس)
د. غسان سلامة	(لبنان/ فرنسا)
د. فوليا أتاجان	(تركيا)
د. فيصل عبد الله الكندري	(الكويت)
الشيخ فيصل مولوي	(لبنان)
أ. قيصر فرح	(لبنان/ أمريكا)
د. محمد أمين	(المغرب)
د. محمد عدنان بخيت	(الأردن)
د. محمود عبد الفضيل	(مصر)
د. مريم سليم	(لبنان)
د. مسعود ضاهر	(لبنان)
أ. منح الصلح	(لبنان)
أ. ميشال نوفل	(لبنان)
د. ناصيف حتي	(لبنان/ مصر)
د. نجيب عيسى	(لبنان)
أ. نواف سلام	(لبنان)
د. وجيه كوثراني	(لبنان)
أ. وحيد خلف أوغلو	(تركيا)

(٢) برنامج الندوة

	الأحد في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣
١٩/٠٠ - ٢١/٠٠	حفلة استقبال يقيمها الدكتور خير الدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، في فندق الكارلتون، على شرف السادة المشاركين والصحافيين والمراقبين في الندوة.
	الاثنين في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣
٨/٠٠ - ٩/٠٠	التسجيل للمشاركين والصحفيين والمراقبين
الجلسة الصباحية الأولى	رئيس الجلسة: أ. منح الصلح
٩/٠٠ - ٩/٠٠	افتتاح الندوة
	كلمة الدكتور خير الدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية
	كلمة السيد وحيد خلف أوغلو (وزير خارجية سابق - تركيا)
٩/١٥ - ١١/٠٠	**أهمية الموروث التاريخي العربي - العثماني وتأثيره في العلاقات العربية - التركية** (مركز/ ندوة ١/١/٢٧) و (مركز/ ندوة ٢/١/٢٧) مقدّما البحث: أ. أورهان كولوغلو د. عبد الجليل التميمي المعقّبون: د. أحمد صدقي الدجاني د. مسعود ضاهر د. وجيه كوثراني د. محمد أمين

	د. عثمان أوكيار
	مناقشة عامة
١١/٠٠ ـ ١١/٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	رئيس الجلسة: أ. وحيد خلف أوغلو
١١,٣٠ ـ ١٣/٣٠	**الثوابت والمتغيرات الأساسية في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ اعلان الجمهورية التركية**
	(مركز/ ندوة ٢/٢/٢٧)
	مقدّم البحث: د. خالد زيادة
	المعقّبان: د. شكري هاني أوغلو
	د. ستّار الجميل
	مناقشة عامة
١٣/٣٠ ـ ١٥/٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى	رئيس الجلسة: د. علي محافظة
١٥/٣٠ ـ ١٧/٣٠	**الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك**
	(مركز/ ندوة ١/٥/٢٧) و (مركز/ ندوة ٢/٥/٢٧)
	مقدّما البحث: د. عثمان أوكيار
	د. ستّار الجميل
	المعقّب: أ. منح الصلح
١٧/٣٠ ـ ١٨/٠٠	استراحة
جلسة بعد الظهر الثانية	رئيس الجلسة: د. سمير أمين
١٨/٠٠ ـ ٢٠/٠٠	**العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية الراهنة**
	(مركز/ ندوة ٢/٢٧)
	مقدّم البحث: د. بطرس ليكي
	مناقشة عامة
	الثلاثاء في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣
الجلسة الصباحية الأولى	رئيس الجلسة: أ. رياض الريّس
٩/٠٠ ـ ١١/٠٠	**إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية**
	(مركز/ ندوة ١/٤/٢٧) و (مركز/ ندوة ٢/٤/٢٧)

	مقدّما البحث: د. علي احسان باغيش
	د. طارق المجذوب
	المعقّبان: د. جلال عبد الله معوض
	د. عباس قاسم
	مناقشة عامة
١١/٠٠ ـ ١١/٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	رئيس الجلسة: د. شكري هاني أوغلو
١١/٣٠ ـ ١٣/٣٠	**أوضاع المرأة العربية والمرأة التركية: عناصر الاختلاف والتشابه**
	(مركز/ ندوة ١/٦/٢٧) و (مركز/ ندوة ٢/٦/٢٧)
	مقدّما البحث: د. سيما كالايسيوغلو
	د. مريم سليم
	مناقشة عامة
١٣/٣٠ ـ ١٥/٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى	رئيس الجلسة: د. دوغو ارجيل
١٥/٣٠ ـ ١٧/٣٠	**تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية ــ التركية**
	(مركز/ ندوة ٨/٢٧)
	مقدّم البحث: د. احسان غوركان
	مناقشة عامة
١٧/٣٠ ـ ١٨/٠٠	استراحة
جلسة بعد الظهر الثانية	رئيس الجلسة: د. سيما كالايسيوغلو
١٨/٠٠ ـ ١٩/٣٠	**الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية ــ التركية**
	(مركز/ ندوة ٩/٢٧)
	مقدّم البحث: د. أحمد نوري النعيمي
	المعقّبان: د. دوغو ارجيل
	أ. جهاد الزين
	مناقشة عامة

الأربعاء في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

الجلسة الصباحية الأولى	رئيس الجلسة: د. علي المحجوبي
٩/٠٠ ـ ١١/٠٠	**نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الإعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب ووسائل الاعلام التركية**
	(مركز/ ندوة ١٤/٢٧)
	مقدّم البحث: د. ابراهيم الداقوقي
	المعقّب: أ. اسماعيل سويسال
	مناقشة عامة
١١/٠٠ ـ ١١/٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	رئيس الجلسة: د. زكي مبارك
١١/٣٠ ـ ١٣/٣٠	**مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه**
	(مركز/ ندوة ١١/٢٧)
	مقدّم البحث: أ. طلعت مسلّم
	مناقشة عامة
١٣/٣٠	فترة الغداء
بعد الظهر	فترة حرة للسادة المشاركين
١٨/٣٠	حفلة استقبال يقيمها السفير التركي في لبنان، في أوتيل كورال بيتش على شرف المشاركين في الندوة

الخميس في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

الجلسة الصباحية الأولى	رئيس الجلسة: د. اكمال الدين احسان أوغلو
٩/٠٠ ـ ١٠/٣٠	**الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى**
	(مركز/ ندوة ١٣/٢٧)
	مقدّم البحث: د. ناصيف حتي
	المعقّبان: د. غسان سلامة د. سمير أمين
	مناقشة عامة
١٠/٣٠ ـ ١٠/٤٥	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	رئيس الجلسة: أ. عبد الملك الحمر

١٠/٤٥ ـ ١٢/١٥	**آفاق التعاون العربي ـ التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقانية** (مركز/ ندوة ١٠/٢٧) الباحث: د. محمود عبد الفضيل المعقّب: د. نجيب عيسى مناقشة عامة
١٢/١٥ ـ ١٢/٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثالثة	رئيس الجلسة: د. عبد الكريم غرايبة
١٢/٣٠ ـ ١٤/٠٠	**موقع العلاقات العربية ـ التركية في اطار العالم الاسلامي** (مركز/ ندوة ٢/١٢/٢٧) مقدّم البحث: د. وجيه كوثراني المعقّب: د. إكمال الدين احسان أوغلو مناقشة عامة
١٤/٠٠ ـ ١٥/٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر	رئيس الجلسة: أ. السيد يسين
١٥/٣٠ ـ ١٧/٣٠	حوار مفتوح **نحو صيغ عملية لتطوير العلاقات العربية ـ التركية على المستويات المختلفة** **المشاركون** د. إكمال الدين احسان اوغلو د. أورهان كولوغلو أ. جهاد الزين د. دوغو ارجيل د. زكي مبارك د. سمير أمين د. عبد الجليل التميمي د. علي احسان باغيش د. فوليا أتاجان د. وجيه كوثراني مناقشة عامة
١٧/٣٠ ـ ١٨/٠٠	اختتام الندوة

فهرس

ـ أ ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ن ـ

هذا الكتاب

إن العلاقة بين العرب والأتراك تضرب بجذورها عميقاً في الزمن، وتكتسب أهميتها من العوامل المشتركة بين الأمتين، ولا تقتصر هذه العوامل على أواصر الدين والثقافة والتاريخ بل تشمل أيضاً الموقع الجغرافي والصلات الإنسانية بين الناس من الطرفين.

وقد شاب هذه العلاقات ضرب من القطيعة أولاً إبان الحرب العالمية الأولى، ثم تحولت القطيعة بمرور الأيام الى فتور وغموض وتشوّش أدت احياناً الى الاهمال.

وجاء عصرنا الحاضر بتحدياته التي تفرض نفسها على منطقتنا فجعلت من الضروري اعادة النظر في ما خلفه التاريخ على أطراف الجوار من ترسبات في العلاقات العربية ـ التركية.

من هنا تأتي أهمية الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية عن «العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي»، وقد انعقدت الندوة في بيروت ودامت أربعة ايام من الخامس عشر حتى الثامن عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، وحضرها وشارك فيها عدد من ذوي الاختصاص والمفكرين والمثقفين.

يضم هذا الكتاب النصوص الكاملة للبحوث التي قدمت الى الندوة ووقائع التعقيبات والمناقشات التي دارت فيها. وقد تناولت البحوث مسائل شتى مثل «الموروث التاريخي العثماني وتأثيره على العلاقات العربية ـ التركية» و «الثوابت والمتغيرات في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي» و «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والاتراك» و «العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية الراهنة» و «إشكالية المياه» و «أوضاع المرأة العربية والتركية» و «الاسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية ـ التركية» و «آفاق التعاون في المجالات الاقتصادية» وغيرها.

وقد تميز الحوار الجاري في الندوة، والمناقشات التي أعقبت تقديم البحوث بالصراحة والتدقيق والتصويب، وأفضى ذلك الى الاتفاق حيناً والى الاختلاف حيناً آخر مما أغنى الندوة بالحيوية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢

برقياً: «مرعربي»

الثمن: ...

أو ...